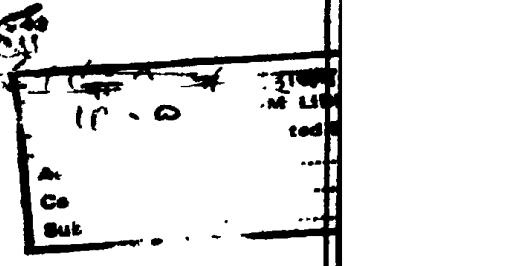

هذا
كتاب التصريح
في النحو والتصريف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملهم لتوحيده حمدا موافيا لنعمه مكافيا لمزيده واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة مخلص في توحيده واشهد ان محمدا عبده ورسوله اشرف مخلوقاته واعظم عبيده صلى الله عليه وآله واصحابه وجنوده **وبعد** فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني خالد بن عبد الله الازهري عامله بلطفه الخفي واجراه على عوائد بره الحفي ان الشرح المشهور بالتوضيح على الفية ابن مالك في النحو للشيخ الامام العلامة ابي خالد الدين ابي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري فخر الله بالرحمة والرضوان في غاية حسن الوضع عند جميع الاخوان لرباط احد عبثا له والتوضيح ناسج على منواله وعلى منوالهم يوضع في ترتيب الاقسام مثله ولم يبرز للوجود في هذا الفن شكله غير ان ابن الحاج الى شرح ربه فقر عن وجوه محذوراته النقاب وبين خفي مكنونا ته ما وراء الحجاب وقد ذكرت ذلك لمصنفه في المنام فاعترف بهذا الكلام ووعدني بانه يكتب عليه ما يبين مراده ويظهر مقاصده فخصصت هذا الوقت بما على بعض الاخوان فقال هذا ان دل فانما يدل بافلان فان استاذ الشيخ الكناية الى نفسه مجازا كقولهم بنى الامير المدينة بالجاز ولبن هو الباني بنفسه وانما باشر العملة من ابناء جنسه وكنت اتمنى المثار اليه لما تمثلت بين يديه وخاطبته بهذا الخطاب فانه فرض وبادر للاجر والثواب فاستخرت ربي فيما وشمرت عما الاجتهاد فيه وشرحته شرحا اكشف خباياه واظهر اسراره وخباياه وباح ببره المكنوم وجمع شمله باصله المنظوم وسميته التصريح بمضمون التوضيح ووشحته بشذرة امور مهمة مشتملة على فوائد جمة احدها انني ترجمت شرحي بشرحي حتى صار كالشيء الواحد لا يميز بينهما الا صاحب بصر او بصيرة ومن فوائد ذلك جعل تراكيبه عبرة ثانيها انني بينت اصوله التي اخذ منها وربما شرحت كلامه بكلامه ومن فوائد ذلك بيان مقصده ومرامه ثالثها انني ذكرت ما اهمله الشروح في بعض المسائل المطلقة ومن فوائد ذلك تقييدها بما طلقه وآيتها انني كملت بيت كل شاهد مما اقتصر على شطره الى قائله الا قليلا لم اظفر بذكره وشرحت منه الغريب ومن فوائد ذلك معرفة مكونه غريبا حتى يتم منه التغريب خامسها انني ضبطت الالفاظ المشتبهة بالحرف وبينت جميع معانيها ومن فوائد ذلك الامن من التحريف وحفظ معانيها سادسها انني طبعت الشرح على النظم وقد كان اعضله ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسألة سابعها انني ذكرت حجج المخالفين وقوة الترجيح ومن فوائد ذلك العلم بما يقضي به على التصحيح ثامنها انني ذكرت غالب علل الامام وادلتها ومن فوائد ذلك تمكنها في الاذهان والجزم بمعرفتها تاسعها انني بينت المعتمد من المواضع التي بنا فقر كلامه فيها وما خالف فيه النحل ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل عاشرها انني بينت المواضع التي اعتمدها مع انها من ابحاثه ومن فوائد ذلك معرفة كونها من عنده بانه اقوى فوائد هذا استغفر الله مما وقع لي من الخلل في بعض المسائل المسطورة واعوذ بالله من شر الحاسدين الذين يريدون ان يطفئوا نور الله بافواههم ويابى الله الا ان يتم نوره واسأل فضل من حسن خلقه وسلم من راء الحسد ايمانا اعثر على شيء طغى به القلم او زلت به القدم ان يرده بالحسنة التي يحضر قلبه ان احسان محل النسيان وان الصفح عن عثرات الصفاة من شيم الاشراف وان الحسنات يذهبن السيئات وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب **فصل** في ذكر الصحيح والمعتمد وما ظاهر الروايات على ان اول من وضع الخراب الاسود وانه اخذه عن علي بن ابيطالب وكان ابو الاسود كوفي الدار بصري الحل ومات وقد اسن واتفقوا على ان اول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهروي بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية ثم خلفه ابو عثمان المازني فقرأ عليه الفيل ثانيهم مبرمون الاقرين وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني والرابع والخامس ولدا ابي الاسود عطا وابو الحارث ثم خلفه هؤلاء عبد الله بن اسحق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي وابو عمرو بن العلاء ثم خلفهم الخليل بن احمد الفراهيدي ثم سيبويه والكسائي ثم ضاق الناس بعد ذلك فرحل فيه بصريا ثم خلفه يونس ابو الحسن الاخفش الاوسط سعيد بن مسعدة وخلف الكسائي الفراء ثم جاء بعد ذلك صالح بن اسحق الجرمي وبكر بن محمد المازني ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد المبرد وجاء بعده ابو اسحق الزجاج وابو بكر بن السراج وابن درستويه وابو بكر محمد بن سهران ثم جاء بعدهم ولاء علي ابن عبد الغفار الفارسي وابو سعيد الحسن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى الرماني ثم ابو الفتح بن جني ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشري ثم ابن الحاجب ثم صنف هذا الكتاب لازال محمد الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة وفرغ من ذي القعدة ايضا سنة

باب الكلام وما يتألف منه

والجواب عن الثاني ان اللفظ هنا مسوق للمدح فالظاهر في لفظ المدح اولا تشوف النفس الى الممدوح فاذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان واقعا في المفس على اتم ذلك لغة كاسحق كاتب خبزان وصح الاخبار بكتاب عن كتاب ان تساويا لفظا لتمام اضافة ونقصا صبخبرهما وغرضنا بضم عين الفعلين وفاعلها شبهت فيما يرجع الى الكتاب فيجعل ان متن كتاب في المتصل بعدها متميز محول عن الفاعل والاصل كتاب متنه وعرف علمه هذا ان كانا باقيين على اصلهما من افادة الاخبار وان كانا نقلا الى معنى المدح على حد قولهم نعم فتى وحسنت موقفا فما خبران لان كتاب لان الجملة الا انشائية تخبر بها ولا ينعت والصفة لعلة والجملة المنوية بقال البصريين حال اي متو والفزارة الكثرة وبين الصغر والفزارة نوع من الطباق وغير بالنصب على الاستثناء المنقطع لخروجها دخل في حكم دلالة المفهوم واختلفت نصبها في الاستثناء فقال ابن عصفور من تمام الكلام وقال الفارسي على الحالية وقال ابن الباذش على التشبيه بظرف المكان وبجوز ان تكون منصوبة بنابتة لان غير اذا اضيفت لمبني جاز بناؤها على الفتح كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال قالة في المعنى آنة بفتح الهمزة والضم لكتاب لا قراط اي مجاوزة الحد الا يجاز الاختصاري قد كاد يعد اي قارب ان يعد من جملة الالغاز جمع لغز بضم اللام وفتح العين المعجمة مثل رطب وارطاب يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز كالرطب واللغز كالنغل حكاها الدماميني وعينه تفتح وتضم وتسكن وقد اسعفت طالبه اي ساعدته يقال اسعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له والمساعفة الموافاة والمساعدة بمختصر صفة تحذف اي لشرح مختصر بديع انيقة اي بقارب بين مسائله التي هي فيه وليس المراد بقارب بين مجمعا لان الحسن بخلافه وتوضيح اي مبين وكاشف ويشهر بها رونه اي يجليها وقبل يشوب شبه ويبارها يعارضه ويفعل مثل فعله لحل بها لفاظه اي يبين بها مفردات الفاظه واوضح بها معانيه بفتح الباء اي اكشفها وابينها والحلل اي اغلك بها تراكيبه اي مركباته وانفح اي اهذب بها بفتح الباء المشناة تحت جمع مبنى وهي ما ابنى الكلام ما يبنى عليه مسائله واعذب بها لذال المعجمة اي احلى ومنه الماء العذب بها موارده جمع مورده بالهاء وهي في الاصل طرق الماء بالطاء المهملة واعقل اي امنع والعقل المنع بها شوارده جمع شاردة اي نافرة وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنته الالغاز بالابل الشاردة وذكر شيئا من صفة ملائمة للمستعار منه وهي العقل وكلا اخلى اوكلا اخلى منه مسئلة مفعلة من السؤال وهي ما يبرهن عليه العلم من شاهد او دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة من كتاب او سنة او من كلام عربي فصيح او تمثيل اي مثال وهو ما خلف من اثبات قاعدة بذكر ايضاحا لتلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس وبما اشهر انا فيه الى خلاف في بعض المسائل او مخالفة للناظم وغيره كقوله في باب الجوازم خلافا لابن مالك او بعقد بالدال اي انعقاد على الناظم وغيره كقوله في باب الوقف في مسئلة تاء وهذا مردود باجماع المسلمين على الوقف على كذا او بقليل لحكم ولام ابدا بالهمزة من الا ولا يحتمل ان يكون بمعنى امنع فيتعدى الى اثنين حذف لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم امنع احدا جهدا ويحتمل ان يكون بمعنى اعصر ويكون قاصرا وانما يتعدى باسقاط الجار والتقدير ولم اعسر في جهدي ثم حذف الجار فانتصب وهو بفتح الجيم وضمها وفصل الفراء فقال الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة في توضيحه اي تبيينه وتهذيبه بالذال المعجمة اي تنقيته وتصفيته وبما خالفه في تفصيله كما فصل في الاسم والفعل والحرف حيث جعلها اقساما للكلمة لا للكلم وترتيبه وهو كثير ومنه ما فصل في باب نائب الفاعل حيث اخر الكلام على الفعل وقدم الكلام على النائب وسميته باوضح المسالك الى الفية ابن مالك لمطابقة اسمه معناه والمسالك جمع مسلك وهي طريقة السلوك وبالله اعتصم اي امتنع واستله العصمة اي المنع مما يصم بفتح الثاء وكسر الصاد المهملة من الوصم بكون الصاد وهو العيب لصار ولا وتبه غيره ولا ما مول الاخيرة عليه توكلت واليه انيب اي ارجع قال الناظم الكلام وما ثالف منه هذه الوجيزة فيها حذف واصلها هذا باب يشرح ماهية الكلام وشرح ما ثالف الكلام منه وهو الكلم الثلاث والثالف والتالف وقوع الالفة والتناسب بين الجزئين وهو اخص من التركيب اذ التركيب ضم كلمة الى اخرى فاكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس الكلام في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كما ذكره في القاموس وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس وفي اصطلاح النحويين عبارة عن ما اي مؤلف جميع فيه ان اللفظ والافادة والظرفية هنا مجازية كقوله ثم لعد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة اي انه مثل يقتدى عليه والرفق نفسه اسوة حسنة كما قاله في الكشاف والمعنى الكلام في نفسه اللفظ والافادة لا ان هناك ظرفا ومظروفا فتحقيقه ولو قال عبارة عن اللفظ والافادة كما قال الناظم لفظ مفيد كان اجود واللفظ في الاصل مصدر لفظ بالشيء اذا رماه من فيه الى خارج والمراد باللفظ هنا الملفوظ به وهو ارادة الصوت من الفم المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقا كزيدا ويقدر اكالفاظ الضمائر المستترة ويبقى الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب ما الهوي من داخل الرية الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على المسبب قاله الفخر الرازي والافادة مصدر افاد بمعنى ان دلالة مطلقة والمفيد الدال على معنى مطلقا والمراد بالمفيد هنا ما اي لفظ دل على معنى يحسن السكوت من المتكلم عليه اي على ذلك اللفظ بحيث لا ينتظر السامع منتظر الشيء اخر وعلم من تفسير المفيد بما ذكر انه لا يحتاج الى قولهم المركب لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ولا الى قولهم المقصود لان حسن سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل زيد قائم ويوجد اللفظ بدون الافادة كما في المفرد ويوجد الافادة بدونه اللفظ كما في الاشارة وكل شيئين كان كل واحد منهما اعم من الاخر من وجه يحصل احدهما جنسا والاخر فصلا فجزء بكل منهما ما شاركه الاخر من غيره فجزء باللفظ عن المدلول الاربع الاشارة والكتابة والعقد والنصب لان كل منها ولبس بلفظ وجزء بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالاضافي نحو غلام زيد والمزجي كبعلبك والاسنادي المسمى بكبر في نحو زيد قائم والمعلوم

احدهما سر

ماهية

مصدق

في التعريفات مرعية والعدول على الاصح عبارة عن اللفظ المفرد او المركب الدال على معنى يصح السكوت عليه او هذا فان في النظم والعدول عم فهو اعم من الكلام لا طلاقه على المفيد وغيره ومن الكلم لاطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر ومن الكلمة لاطلاقه على المفرد والمركب عموما مطلقا اصدقه على الكلام والكلم الكلمة وانفراده في مثل غلام زيد فانه ليس كلاما لعدم الفائدة ولا كلما لانه ثنائي ولا كلمة لانه ثنائي لا عموما من وجه دون وجها ذ لا يوجد شيء من الكلام والكلم والكلمة بدون القول كلها وجد واحد منها وجد القول ولا عكس وفيه ايماء الى ان هم في قول الناظم والعدول عم افضل تفضيل اصله اعم حذف الهمزة ضرورة كما حذفت مخففا من مخهر وشركي هنا تشكيك وهو ان يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية كدلالة المفردات الحقيقية والى عقلية كما في المركبات وكما في المركبات المجازية والى طبيعية كلح فانه يدل على الم الصدر لانه طبيعية فان اراد الاول كما هو ظاهر كلامه في شرح العطر والقول خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان اراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية وقد قال ان القول اعم من الكلام والكلم والكلمة وان اراد مطلق الدلالة دخل فيه الملحوظ والملفوظ المصحف اذ فهم معناه والمهمل كديز فانه يدل على هيئة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قال المراد في شرح التسهيل فضلا عن ان يسمى قولا ويطلق القول لغة ويراد به الراي والاعتقاد نحو قال الشافعي يعمل كذا اي راي ذلك واعتقده ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد في نحو قولهم من انت يا محمد سببويه قاله ابن الناظم في النكت الحاجبية ونقله ابو حيان عن ابي الحسن البصري من الاصوليين ويطلق الكلم ويراد به الكلام نحو الكلم الطيب ويطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه نحو قوله لغة كلا انها كلمة هو قائلها اي ان مقالة من قال رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلمة هو نحو قوله صادف كلمة فالها شاعر كلمة لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل وقولهم كلمة الشهادة ويريدون لا اله الا الله محمد رسول الله وذلك كثير في الورود لا قليل كما يتوهم من قول الناظم وكلمة بها كلام قد يؤم لان قد يفعل يشعر بالتقليل في عرف المصنفين كما ذكره الموضح في باب الاضافة ولك ان تقول اطلاق الكلمة على الكلام وان كان كثيرا في نفسه لكنه قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفرد فاضل يتميز الاسم عن شبيهه الفعل والحرف بحرف علامات اشار اليها في النظم بقوله بالجر والتنوين والنداء ومسند احدها الجر وهو في الاصل مصدر جر وليس المراد به في النظم حرف الجر اي دخول حرف الجر كما قلده صاحب الكمال في عباة المفصل حيث قال واراد بالجر دخول حرف انتهى وكما قال الموضح في النداء وليس المراد به دخول حرف النداء كما توهم فخذ من المضاف واقم المضاف اليه مقامه بدليل قوله لانه اي حرف الجر قد يدخل اللفظ على ما ليس باسم على التقديم والتاخير والاصل قد يدخل على ما ليس باسم في اللفظ لان الغرض نفي الاسمية في اللفظ وان كانت ثابتة في التقدير لا الاخبار في اللفظ فليتامل ما نحن بصدده ان قلت قد دخل حرف الجر وهو من على ان قلت وهو ليس باسم في اللفظ وان كان اسما بالتاويل اي من ما ملت بل الزاي بر اي بالجر الكسرة التي يجدثها عامل الجر او نائبها ونسبة الاحداث الى العامل استعارة لانه مجاز مبني على التشبيه كنسبة الارادة الى الجدار في قولهم جدار ان يسقط اذا اريد ان يسقط سواء كان العامل للجر حرفا نحو مررت بزيد ام اضافة نحو غلام زيد ام شبيهة نحو مررت بمزيد افاضل وهذا العوامل الثلاثة قد اجتمعت في البسملة فاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالاضافة والرحمن الرحيم مجرور ان بالتبعية للموصوف هذا هو الجاري على الالسنة والتحقيق خلافه قاله الموضح في باب الاضافة من هذا الكتاب في مجرور المضاف اليه بالمضاف وقال لسيبويه وقال في شرح الشذور وانما لم اذكر المجرور بالتبعية كالفاضل جاءني لان التبعية ليست عندنا العامل وانما العامل عامل المتبوع في غير البدل وقال في شرح الملحة في باب المجرورات كان ينبغي للمؤلف يعني ابا حيان ان لا يذكر الجر بالتبعية كما لم يذكره في باب المرفوعات والمنصوبات بها يعني بالتبعية كجاءني زيد الفاضل ورايت زيدا الفاضل انتهى ولم يرد الجر بالمجاورة وبالتوهم لانهما بريئان عند المحققين الجر بالمضاف اجر بالحرف كما قاله في شرح الملحة لكن قال في شرح الشذور وقسمتها يعني المجرورات الى ثلثة اقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بالتبعية فجعله قسما برأسه مجاز العلاقة الثانية التنوين وهو في الاصل مصدر نونت اي ادخلت نونا وفي الاصطلاح نون ساكنة اصلية تلحق الاخر اي تتبعه لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج بقيد السكون وبقيد عدم الخط ايضا النون الاولى في ضيفن للطفيلي وهو الذي يجيء مع الضيف من تلقاء نفسه فانها لا تلفظ ولا ترسم الا ان يشذ الرسم لاجرائها وصلا وثبوتها خطا وهما نونان متحركتان زائدتان بعضهم للالحاق بجعفر وما بعدهما نونين وقيدت السكون بالاصالة لئلا يخرج بعض افراد التنوين اذ المراد لالتقاء الساكنين نحو مخطوا الى انظر وخرج بقيد لغير توكيد النون في انكسر ومنكسر لانها لو لحقت الاخر وتثبت في الخط لا بين بخرج بقيد الاخر قول بعضهم شربت ماءا بالقصر والتنوين فان الميم اول الاسم لا اخره وقولهم التنوين لاحقا تقول التنوين لحق الالف وهي اخر شم حذفت لالتقاء الساكنين قاله الموضح في الحواشي والمراد بالاخر ما كان اخرا في اللفظ حقيقة كزيد او حكما كبكر وخرج بقولي لفظا لا خطا النون اللاحقة لاخر القوافي وسيجيء قريبا والنون الخفيفة لاحقة لاخر الافعال توكيدا لها المصورة نونا والنون اللاحقة لاخر كلمة من كلمة اخرى نحو احمد انطلق لشبوتها في الخط فلا حاجة الى زيادة لغير توكيد بعد قولي فخرج النون الخفيفة كزيدن وحكما كبكر وخرج بقولي لفظا لا خطا النون الساكنة لاخر كلمة بعد كسرة او ياء نحو لم يكن الذين كفروا ولن يخشى الله من يخشاه فانها لو وقعت بعد الضمة او الواو نحو يعلمون الكتاب والكسرة فانها تصور نونا فتثبت في الخط فتخرج بقوله لا خطا ومن ثم قيل ان الموضح ضرب بالعلم على قوله ولتضربن يا قوم ولتضربن يا هند بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني من نسخة تلميذه الزملكي عند القراءة عليه وهذا لم يوجد في بعض النسخ المعتمدة ولا حرج عليها في المعنى وغيره وانما ألزم النون الخاص بالاسم اربعة احدها تنوين التمكين والاولى التمكن مصدر ممكن لقوله بعد لتمكنه والوصف متمكن لا ممكن وهي تنوين لا مكتبة

وتنوين الصرف وهو اللاحق لفظا لغالب الاسماء المعربة المنصرفة معرفة كزيد ونكرة نحو رجل ورجال والكل بدل على ان تنوين نحو رجل للتمكين لا للتنكير بقاؤه مع العلمية بعد النقل قال ابن الحاجب وغيره ورد وفائدته الدلالة على خفة الاسم بكونه معربا منصرفا وعلى تمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف شبها مؤثرا فيبقى على اصله في غير ما منع الصرف وهو التنوين الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية للدلالة على التنكير فيما شاع في باب العلم المختوم بويه وسماعا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء وغيرها وفي اسم الصوت تقول سيبويه بلا تنوين اذا اردت شخصا معينا اسمه ذلك لان اسم سيبويه بفتح الهمزة وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء بلا تنوين اذا استزدت مخاطبك لم تطلب منه زيادة حديث من حديث معين فاذا اردت شخصا ما او شخصا كان اسمه سيبويه او اردت استزادته من حديث ما اي حديث كان نونتهما فقلت سيبويه وابهر بالتنوين فيهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وابه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بال العهدية اي الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبني على ان مدلول اسم الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله فعل فلا لان جميع الافعال والقول صاح الغراب غاق غاق فاذا لم تنونهما كانت معرفة فدلت على معنى مخصوص واذا نونتهما كانت نكرة مبهمة ودلت على مبهم قال الدماميني النوع الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين سمي بذلك لان العرب جعلوه في مقابلة النون في نحو مسلمين مما جمع بالواو والنون والياء والنون قال الرضي معناه انه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك انتهى والذي يدل على انه لتمام الاسم لا لغيره انه لا يمكن خلافا لابي علي مجيئه مع ما فيه فرعيتان كحمراوات ولا تنكير لتنوينه مع المعرفات ولا عوض عن شيء والقول بانه عوض عن الفتحة نصبا مردود بان الكسرة قد عوضت منها وقال شارح اللباب في توجيه المقابلة ان جمع المذكر السالم لما لزمه فرعان وفي المؤنث لم يزد الا فرع واحد لان التاء هو في مفرده فزيد التنوين عنه لتوازي النون في جمع المذكر كما ان الحركة في مسلمات موازية لحرف العلة في مسلمين انتهى وفيه نظر لان التاء التي في المفرد ليست هي التاء التي في الجمع بل غيرها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بما في مفرده التاء فقد يزاحمه نون ولا تاء بل يكون لمذكر كما صطبلات والحكم واحد في الجميع وقال اخرون الالف والتاء في مقابلة الواو لكلا لتهما علامة الجمع وان التنوين في مقابلة النون ولا يخفى ضعف النوع الرابع تنوين العوض وهو المنفصل من العوض والتعويض فعل الفاعل وليس هو عوضا عن شيء فالاولى التعبير بالعوض كما عبر به في المغني ولكنه فضل المناسبة لقوله التمكين والتنكير مع ان المقصود حاصل والخطب سهل وهو اللاحق لبعض عوائض وجوازي من الجموع المعتلة الاتية على وزن فواعل اما كونه عوضا او لاجل العوض عن الياء المحذوفة اعتباطا رضا وجزاوفاقا لسيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وضمتها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام كقالم عند قطع النظر عن الحذف خلافا للاخفش وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق لمثل اعيم وبعيل مصغر اعم وبعل فانهما ممنوعان من الصرف للوصف لكونهما بشبهيهما الفعل في زنته نحو اسيطر وبيطر وتنوينهما عوض الياء المحذوفة وسببا بهما فيها لا بيطر واللاحق لاذ في نحو وبومثد يفرح المؤمنون عوضا عن الجملة التي يضاف اذا اليها والاصل والله اعلم وبوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضا عن الجملة المحذوفة ايجازا وتحسينا فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فكسر الذال على اصل التقاء الساكنين وليست كسرة اعراب بإضافة يوم اليها خلافا للاخفش لان اضافة اذ للبناء لشبهها بالحرف في الافتقار الى جملة وفي الوضع على حرفين وليست الاضافة في يومئذ ونحوها من اضافة احد المترادفين للاخر خلافا لابن مالك بل من اضافة الاعم الى الاخص كشجر الاراك وفاقا للدماميني ولم يذكر هنا العوض عن مفرد وهو اللاحق لكل وبعض اذا قطعا عن الاضافة مع انه ذكره في المغني لان المحقق ان تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها ولا العوض عن الف كجندل اصله جنادل بغير تنوين حذف منه الالف وعوض عنه التنوين كذا قال ابن مالك واختار في المغني انه للصرف وهذه الانواع الاربعة فقط مختصة بالاسم فلا تدخل على غيره لدلالتها على معان لا توجد في غيره ولو قال مختص الاسم بهذه الاربعة لسلم من ذلك كون الاسم يلحقه تنوين الحكاية وتنوين الشذوذ وتنوين الجماعة على ان المتجه منهم الموضح في المتن على هذه الاربعة تنوين التمزم اي المحصل للتمزم كما صرح به ابن يعيش ومعنى ان التمزم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن فقال شارح اللباب انما يحصل التمزم وذلك لان حرفا لعلة مدة في الصحيح فاذا ابدل منها التنوين حصل التمزم لان التنوين غنة في الخيشوم انتهى وقال جماعة هو بدل من التمزم واختلفوا في التعبير عنه فقيل الصواب ان يقول تنوين تركه التمزم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح في اللمع الكاملية وقيل يجوز ان يقول تنوين التمزم على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك في شرح الكافية وهو اللاحق للقوافي جمع قافية وهي من اخر بحرك في البيت الى اول ساكن يليه مع المصراع الذي قبل الساكن هذا مذهب الخليل وعند غيره اخر كلمة في البيت المطلقة اي التي اخرها حرف مد وهو الالف او الواو او الياء المولدات من اشباع الحركة وتسمى احرفا لاطلاق وقد تلحق الاعاريض الصحيحة وهي التي ضربها التوازي ضربها عند حذف حرف الاطلاق كقوله وهو حرير اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فلحق العروض القافية وهو العتابن اصابن والاصابن واصابا يفيء بالتنوين بدلا من الالف والاول اسم والثاني فعل وافلي امر من الافلال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام ترخيم عاذلة ولقد اصابن مقول قولي وجواب الشرط محذوف اي ان اصبت رشدا او ان كنت مظفت بالصواب فلا تعذليني وقولي لقد اصابن وقد تدخل الحرف كقول النابغة افاطم لو خلة هجرن وكابنا لما تزل برحالنا وكان قد فجيء بالتنوين بدلا من الياء لترك التمزم على ما صرح به سيبويه وغيره وعن المحققين من ان التمزم وهو المعنى انما يحصل باحرف الاطلاق لغير لها المدلول بها فاذا انشد اولم ينشدوا

جاء بالتنوين في مكانها في لغة تميم أكثرهم وجميعهم وكثير من قيس وأما الحجازيون فلا لأنهم يلتزمون الوقوف على جميعها في الترنم ضرورة ولا يلتزمون الترنم مواضعه لابن مالك في شرح العمدة نظرا إلى توجيه ابن يعيش ومن وافقه وثانيا بزيادة الترنم مواضعه للشهيل نظرا إلى ما صرح به سيبويه وأصحابه وقد يبدل التنوين من حرف الإطلاق في غير القوافي كقراءة بعضهم والليل إذا يسر بالتنوين كما ذكره في المغني فحروف الكلمة وذا بعضهم وهو الأخفش والمبرد يضبون كما قال في المغني التنوين المغالي وهو اللاحق القوافي المقيدة أي التي يكون رويها ساكنا لبحر فعل والأعاريض المصرعة فتلحق على الوزن فحروف الخر البيت كالخزم بالزاي فاء أوله ومن ثم قيد غالبا وسمي الأخفش الحركة التي قبل الحاق غلوا وزعم ابن الحاجب أنها سميت غالبا لغلبته وقفاه الشجري والزجاج وزعما أن الشاعر زاد أن في الخر البيت أنها تامة فضعف صوتها بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفي هذا توهيم الأخفش والمبرد يضبون وضبريم بحرف الظن والمتهيؤ بحرف ما قبله بالكسر وكالمضموم بوسمتز واختار ابن الحاجب الفتح حملا على الجر كما مر قبل وزن التوكيد كما سمتز وقال هو لشبهه فيما ذكر على الأصل في المعنى قال الموضح وسمع بعض البصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يعفيان في الوقف هذا خلاف ما نص عليه وقد مضى أن الحركة قبله تسمى غلوا واختلف مثبتوه تنوينا في فائدته فقال ابن يعيش فائدته الترنم لبيض ورقة على من حمل عليهم تنوين الترنم قال الجرجاني المعنى أما نه على الوقف إذ لا يعلم في الشعر المسكن الآخر إلا وصل أم واقف قال وهو نظير فصلهم بينهما بالهمزة في نحو قام زيد ووقع في شرح اللب أن هذا التنوين إنما يلحق الكلم إذا أريد بها الوقف ويوصل الخر البيت الأول بأول البيت الثاني فتنوى الخر بوصل الأول وهذا التنوين يدخل الاسم كقول رويشد وقام الأعمى فاهوى فاردى والمتمكن والفعل كقول الحجاج من الل كما لا تحمى الخيل والحرف كقوله وهو رويشد على ما قبل قال بنات أعم يا سلمى وإن كان ضبر أبعدا قال وإن فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن والمعنى قال بنات أعم يا سلمى إن ضبر أبعدا قال وإن كان ضبر أبعدا واختلف في حد بين التنوينين المسمى بالترنم والعالي على أقوال أحدها أنهما تنوينان لهما خصوصيتان إحداهما مساواة الدال على الإطلاق بغير الاسم والثاني أن الترنم نون مبدلة من حرف الصلة كما يبدل منه في نحو لبت زيدا قال ابن عصفور وفيه نظر لسيبويه وأن العالي نون أن تحذف الهمزة والثالث أنهما نونان زائدتان ولبسا بتنوين ولا نون وهو الحق كما قال ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه في نكت الحاجبية أنهما لبسا بتنوين بل هما نونان زائدتان في الوقف وتقدم حكايته ما في شرح اللب كما زيدت نون ضبغن للطفيل في الوصل والوقف ووجه الشبه الزيادة في الوقف خاصة ولبسا من أنواع التنوين حقيقة في نحن لشبوتهما مع آل كالصافات والخارفون وفي الفعل كالصابرن والنجن وفي الحرف كقوله أن أول الأمثلة للترنم وثانيها للغالي وفي الخط والوقف ويحذفهما في الوصل وليس شيء من أقسام التنوين كذلك وعلى هذا القدير فلا يرد أن على من أطلق من النحويين كابن الناظم أن الاسم يعرف بقبول التنوين الأمن حيث إنه يسمى تنوينا أما باعتبار ما في نفس الأمر فلا يرد أن عليه وزاد بعضهم سابعا وثامنا وهما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وفي المنادى المضموم كقول سلام الله يا مطر عليها وناسعا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قويلث حكاه ابن يزيد وعاشرا وهو تنوين الحكاية مثل أن تسمي رجلا بقد فلقد يحكى اللفظ المسمى به قال ابن الخباز وقد جمعها بعضهم في قوله أقسام تنوينهم عشر طلبت بها فان تقسمها من حرز امكن وقابل وعرض والمتكرر واضطروا ثم وقال واحك ما ميز العلامة الثالثة من علامات الاسم النداء يالمدمع كسر النون وضمها وليس المراد بيراي بالنداء وخول حرف النداء كما يوهمه قول ابن مالك في شرح العمدة لان النداء قد يباشر الفعل والحرف حين يحذف المنادى وانما هي لان يا خاصة قد تدخل في اللفظ على البس يا سم حرفا كان أو فعلا فالأول نحو ألا يا اسجدوا والثاني نحو الا يا اسجدوا الله في قراءة الكسائي فانه يقف على يا ويبتدئ باسجدوا واختلف في توجيه ذلك فقيل يا فيهما حرف تنبيه كالنداء وقيل النداء والمنادى محذوف تقديره يا هؤلاء قومي يا هؤلاء اسجدوا وهو مقتبس في الامر كالابتداء والدعاء كقوله الا يا اسلمي بل المراد بالنداء أن الكلمة منادى أي مطلوبا اقبالها بحرف مخصوص نحو يا أيها الرجل ويا ايتها المرأة ويا فل بضم الفاء واللام ويا فلة يعني يا رجل ويا امرأة وقول ابن مالك بمعنى يا زيد ويا عمرو قال الموضح وهم ويا مكرما ان بفتح الراء للكريم الواسع الخلق حكاه سيبويه والاخفش وصاحب الصحاح والقاموس وياملانا ان للئيم الدنف الاصل الشجع النفس وانما خص هذين الاسمين بالذكر لدلالتهما للنداء فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة الا كونهما منادى واه العلامة الرابعة التي لهما خبر الموصولة والاستفهامية كالفرق من خبر المعلاة والغلام من المعلاة فاما ال الموصولة فقد تدخل على الفعل المتصرف اختيارا عند الناظم وبعض الكوفيين والاضطرار عند الجمهور وحتى قال الشيخ عبد القاهر انه من قبح الضرورات كما نقله الموضح عنه في شرح الشذور كقوله وهو الفرزدق في مخاطب وجلا من بني عذرة هجاء بحضرة عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل والحكم بفتحتين الحكيم كعلم فالضمان في الامر والترضى بإقامة اللام في الثناء والبناء للمفعول ومحكومته مرفوع على النيابة عن الفاعل والتركيب دخول ال على المضارع وهو ليس بشيء كونه يشبه الوصف نحو مررت بضارب الناظم ومن وافقه ان الشاعر يتهكم فان يقول المرتضى قيل وقد سبقه الى هذا التوجيه سيبويه ثم ابن السراج واما الاستفهامية فقد تدخل على الفعل المتصرف نحو أهل فعلت حكاه ظهير والعلامة الخامسة الاسناد اليها اي الى الاسم من قوله يميز الاسم ومعنى الاسناد الى الاسم هو ان تنسب اليه ما او حكما فصل بالفائدة الثانية وذلك الاسناد كما في نسبة القيام الى الماء قمت وكما في نسبة الايمان الى انا كما في قولك انا مؤمن واستفيد من هذين المثالين انه لا فرق بين ان يكون المسند اليه مضمرا او مظهرا ولا بين ان يكون المسند اليه فعلا او وصفا تاما لا فرق بين الاسناد المعنوي كما مر والتقييدي نحو ضرب فعل ماض ومن حرف جر اذ لا يسند الى الفعل والحرف لا محكوما بها بمنها قال في الكافية وان تنسب كلا واحكما فاسما او اعرب واجعلها اسنا فضل الحكاية بتيها على ما كانت عليه من حركة او سكون وعلى الاعراب بوفيها على

الابتداء **فصل** يعمل الفعل ويمنع من شبهه الاسم والحرف بأربع علامات ذكرها في النظم بقوله بتا فعلت واتت ويا افعلي لمعديها تاء ضمير الفاعل
في المفرد المؤنث والجمع المؤنث والإيراد ممنوع اما الاول فلانه اخذ الفاعل في علامة الفعل واخذ الفعل في تعريف الفاعل واما الايراد فانه يصدق على ان من قوة
ما قام الا انت انها فاعل لانه اتصل بها تاء منسوبة الى الفاعل مع ان ان هي الفاعل وهي اسم على الاصح متكلما كان الفاعل كقمت بضم التاء او مخاطبا نحو
تباركت بفتح التاء ولحسنت بكسر التاء العلامة الثانية تاء التانيث ساكنة في الاصل كقامت وطلعت ولا التفات الى عروض الحركة نحو قالت
امه بنقل حركة الهمزة الى التاء وقالت اتان الغراب الغربي فالتا التانيث بكسر التاء في الاولى وفتحها في الثانية لالتقاء الساكنين فيهما فاما المحركة بحركة الاعراب
فتختص بالاسم كقائمة وقاعدة والمحركة لحركة البناء فقد تتصل بالحرف نحو لات وثمة وربت وبالاسم نحو لاقوة وبهما بين الصلاحين وهما تاء الفاعل
وتاء التانيث الساكنة ردّ على من زعم من البصريين ان حركتها لالتقاء الساكنين كالفاء في كبكبوا شفيعا بالتانيث مجامع النفي وردّ على من زعم
ان حركتها لالتقاء الساكنين بناء على اصل بجامع التوجي الصحيح ان ليس وعسى ضلالان لقبولهما التانيث المذكور بين نقول لست وليست وعسيت وعسيت
وبعلامة الثانية فقط وهي تاء التانيث ردّ على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية نعم وبئس لدخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع كقول بعضهم وقد
بشر بغلام ما هي بنعم الولد وقول الاخر وقد نسب الى تجوبنه على حمار يا بئس للسير على بئس العير وتاولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته
ودخول حرف الجر على معمول الصفة والاصل ما هي بولد منعوت بانه نعم الولد ويئس للسير على عير منعوت بانه بئس العير فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على الاسم
وانما لم يقبل ويا العلامتين كالتي قبلها لان تاء الفاعل لا تدخل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فانهما يقبلان العلامتين كامر العلامة الثالثة ياء
ضمير المؤنثة المخاطبة كقولي يا هند وبعدة العلامة ردّ على من قال كالزمخشري ان هات بكسر التاء وتعال بفتح اللام اسما فعلين للامر فهات بمعنى
ناول وتعال بمعنى اقبل والصحيح انهما فعلا امر للمذكر لادلالتهما على الطلب وبقولهما ياء المخاطبة تقول هاتي بكسر التاء وتعالي بفتح اللام وهما مبنيان على
حذف حرف من لزمهما فالمحذوف من هات الياء كالف ادم والمحذوف من تعال الالف كالف اخش العلامة الرابعة نون التاكيد شديدة كانت نحو لينبذن
او خفيفة نحو لنفعا وبجعلهما للبهمتين بالتشديد وليكونا بالتخفيف واما قوله وهو وبيرا وبئسان جاءت بها المولدا مرجلا ويلبسن البرودا فانما نون
احضروا الشهودا ضرورة دخول نون التاكيد على فاعل مع تاء اسم والذي سوغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع نحو
اتقولين وارتبت اصله ارابت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والامليود بضم الهمزة وبالدال المهملة المفتعل الناعم والمرجل بالجيم المدلل المشعر وبين الجبوة
والسبوة بقول اخبرني ان جاءك هذا شاب يتزوجها وهل الشعر حسن الملبس كالمفتعل الناعم انت امرا حضروا الشهود لعقد نكاحها عليه بكر وقوع الواقع
منه ولقائل ان يقول لا نسلم ان في قوله اقائلن توكيدا بالنون لاحتمال ان يكون اصله اقائل انا فحذفت الهمزة الصطا ثم ادغم التنوين في نون انا على
حد لكنا هو الله ربي فالله الدماميني وقال غيره نقلت حركة الهمزة الى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم ادغم التنوين في نون انا والاول اضر المسافر
وعليهما اعتراض من وجهين احدهما انه يستغني المفسر ان يكون على وزان المفسر عليه وهنا البركات لان الالف الثانية في المفسر عليه مذكورة وفي
المفسر محذوفة والثاني ان هذا الاحتمال انما يتمشى حيث كان المعنى اقائل انا على التكلم اما اذا كان المعنى على الخطاب كما تخطبه السوابق واللواحق فلا
على ان المعنى قال والمعنى هل انتم قائلون فالجواب جرى ان تقولون انتهى وبقي منه انا الوصف هنا مسندا الى ضمير جماعة الذكور وبناه على انه يسلك به
مع نون التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المفرد وعلى الضم مع جماعة الذكور ولم اقف على نص في ذلك **فصل** ويعرف الحرف بانه لا يصح
فيه شيء من العلامات المتقدمة المذكورة للاسم والفعل ولا خبرها والبه اشار في النظم بقوله وسواها الحرف كهل من حروف الاستفهام وقد من حروف التقريب
ولم من حروف الجزم وقد اشير في النظم بهذه المثل الثلاثة وعبر به بالمثل مجازا عن استقلال بناء الكثرة للقلة ولو عبر بالامثلة كان حقيقة الى آخر
انواع الحروف بالنسبة الى الاختصاص وعدمه فان منها ما لا يختص شيئا بالاسماء ولا بالافعال فلا يعمل كهل حيث لم يكن في جزها فعل فانها تدخل على
الاسم تقول هل زيد اخوك بخلاف ما اذا كان في جزها فعل تختص بالفعل اما مصرحا بها نحو هل قام وهل يقوم واما مقدرا نحو هل زيد قام فزيد فاعل لفعل
محذوف يفسره الفعل المذكور وعلى حد ان امرؤ خاف عند جمهور البصريين وبالفعل المذكور عند الاخفش والكوفيين ولا تختص بهما هل
بالفعل اذا كان في جزها وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو هل زيدا ضربته ومنها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل كما ولا
ولات وان المشبهات بليس ومنها ما يختص بالاسماء فيعمل فيها الجر كلي نحو وفي الارض ايات للموقنين وفي السماء رزقكم او يعمل النصب او الرفع كان واخواتها
ومنها ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف ومنها ما يختص بالافعال فيعمل فيها الجزم كلم نحو لم يلد ولم يولد او يعمل فيها النصب نحو لن يحيا
الله محمدا وهو منها ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف **فصل** الفعل بكسر الفاء من حيث هو فعل جنس تحته ثلثة انواع
عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بناء على ان اصله مضارع وانتظم لهم الموضع في المعنى وسواء في
تقريره لحدها الفعل المضارع اي المشابه وسيجيء وجه الشبه وعلامته ان يصلح لان يلي لم وبان يقع بعدها من غير فصل نحو لم يقم ولم يقعد وهذه
العلامة اضعف علامات المضارع فلذلك اقتصر عليها في النظم فقال فضارع بلي لم كيشم والاضعف فيه اي في يشم فتح الشين مضارع شمم
بكسر الميم لا ضمها مضارع شرم بفتح الميم والاضعف في الماضي منه شمت بكسر الميم لا فتحها والحاصل ان جاء من بابي فرح يفرح ونصر ينصر والاول
اضعف من الثاني وفيه رد على ابن درستويه حيث انكر مجيئه من باب نصر ينصر وقال اخطأ والصواب وروده ومن حكاه الفراء وابن الاعرابي وغيرهما

كما قاله المرادي وانما سمي هذا الفعل مضارعا لمشابهته الاسم المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى اما من جهة اللفظ فظاهر بانه عارض في احد حركات السكنات وحد الحروف مطلقا وفي تعيين الحروف الاصلية والزوائد وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولى واما من جهة المعنى فلان كل واحد منهما يأتي بمعنى الحال و الاستقبال قال الشاطبي وهذا الترجيح احسن مما سمعت انتهى فلهذا اقتصرت عليه ودون غيره من المرجحات لعدم سلامتها من الطعن فيها ولهذا الشبه تعرب المضارع واستحق التقديم في الذكر على اخويه الماضي والامر فينبغي للشخص ان يتحلى بالاوصاف الجميلة بتحصيل ما تقدم على اضدادها ومعنى دلت كلمة من الكلمات على معنى افعل المضارع وهو الحدث المقترن باحد الزمانين الحال او الاستقبال ولم تقبل تلك الكلمة تاء التأنيث اسم اما الوصف كضارب الان او غدا واما الفعل كاكرم وان يعني ازجر والمنجر فاعل اسم لا ينجر وفي اقاربين لغة ذكرها في الارتشاف وحاصلها ان الهمزة اما ان تكون مضمومة او مكسورة او مفتوحة فان كانت مضمومة فاثنان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها اما مجردة عن الواو الحق او ملحقة بزيادة في الجرد اما ان يكون اخرها ساكنا او محركا والمحركة الاخر اما مشددة او مخففة وكل منها مثلث الاخر مع التنوين وعدمه فهذه اثنتا عشرة في المحركة واما ساكنة اخرها اما مشددة او مخففة فهذه اربعة عشرة والملحق لما من الزوائد اما هاء السكت او حرف المد فان كان هاء السكت فالفاء مثلثة مشددة فهذه سبع عشرة وان كان حرف مد فهي اما واو او ياء والف الفاء فهي مشددة والالف اما مفتوحة او بالامالة الصغرى او بين بين فهذه ستة تضرب في السبع عشرة وان كانت مكسورة فاحد عشر لمشاركة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه في ست لغات وفتح الفاء وكسرها بالتثليث مع التنوين وعدمه فهذه اربع لغات والحاقية عشرة اتى بالامالة وان كانت مضمومة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة اتي بالسكون و السادسة اتي بالامالة والسابعة اتى بهاء السكت فهذه السبع مكملة للاربعين النوع الثاني الفعل الماضي ويتميز عن اخويه المضارع والامر بقبول تاء الفاعل كتبارك وعصى وليس بقول تباركت يا الله وعصيت انا وليست اوتاء التانيث الساكنة كنعم وبئس وعصى ليس بقول نعمت وبئست عصت ليست خنثة بتكرير عصى وليس على اشتراك التانيثين فيهما كما اوتا البس بها بقوله وبهما بين العلامتين وبعدم تكرير تبارك ونعم وبئس على على انفراد تبارك بتاء الفاعل وانفراد نعم وبئس بتاء التانيث كما اوتا البس بها بقوله وبا لعلامة الثانية وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث قال وقد انفردت بعض تاء التانيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك اه وفي شرح الاجرومية للشيخ التيجاني ان تبارك قبيل التانيثين تقول تباركت يا الله وتباركت اسماء الله انتهى وهذا ان كان سمعوا فذاك والا فالقياس لا تتبث بالقياس واستفدنا من تعبير الوضع بالتانيث ان ال في التاء في قول الناظم وماضي الافعال بالتاء اسم للعهد المتقدم في قوله بنا فعلت وانت ومعنى دلت كلمة على معنى الفعل الماضي وهو الحدث المقترن بالزمان الماضي ولم تقبل تلك الكلمة احدى التانيثين المتقدمتين وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة فهي اسم اما لوصف كضارب اسم او لفعل كهيهات وشتان بمعنى بعد وافترق فهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق وفي هيهات اربعون لغة ذكرناها في باب اسم الفعل من هذا الكتاب لان يشكل عليه اضافي النعت وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء وحبذا في المدح فانها افعال ماضية ولا تقبل احد التانيثين فيلزم ان تكون اسماء لانا نقول عدم قبولها احد التانيثين نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالاصل النوع الثالث الفعل الامر وعلامته ان يقبل نون التاكيد مع دلالته على الامر اي الطلب بصيغته الدال وضع وايراد الامر بالام ممنوع فان دلالته على الطلب شأت من اللام لا من الصيغة بخلاف الامر والصيغة نحو قم فانه دل على الطلب بقبول نون التاكيد وهذا معنى قول الناظم وسم بالنون فعل الامر ان امر فهم فان هذه كلمة النون المذكورة وهو لم تدل تلك الكلمة على الامر الذي هو الطلب ولم تقبل النون المذكورة فهي اسم اما مصدر نحو صبرا في نحو صبرا بمعنى اصبروا او اسم لفعل كنزال ودراك بمعنى انزل وادرك او هي جوامد نحو كلا بمعنى انته عنه وهذا القبيل اول من القبيل بعده وجهل في قول الناظم والامر ان لم يك للنون محل فهو اسم نحو صه وجهل فان اسميتها اي اسمية صه وجهل معلومة مما تقدم في علامات الاسم لانها بعد ان قبلت النون نحو صه وجهلا بالتنوين وعلى هذا كان ينبغي للوضح ان لا يمثل بها تقدم بان لانها قبلت التنوين فاسميتها معلومة مما تقدم اليهم النظر فيها والله تعالى اعلم بقبلان نون التاكيد هنا خلافا لمن وهم في علامة الامر او لا فيما والله ذو حمد حيث تم اقسام اسم الفعل من الماضي والمضارع وفهمي علامة الامر التي اعتمدها الناظم هذا باب شرح المعرب في شرح المبني المشتبهين من الاعراب بالبناء وانما قدم الفرع على اصله وان كان معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لطول الكلام على الاعراب والبناء تاصيلا وتفريعا الاسم بعد التركيب ضربان اشار بالجملة الى كلام الناظم حدا والمفرد بالاسم منه وبمعنى على واحد فاحترز بقولهم شتى وسعد فانه دخل الاحتراز بان عبارة الناظم تقتضي بظاهرها ان من الاسم هذا الشبيه ومنه شيء اخر وهو ليس كذلك ضرب معرب وهو الاصل في الاسماء وهو ما يتغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه ويبقى الاسم المعرب متمكنا لتمكنه في باب الاسمية ثم ان كان منصرفا سمي امكن والا سمي غير امكن وانما عرب الاسم اذا اشبه الحرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بما قدمت عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة بتغيره في التعبير بها الى الاعراب وضرب مبني وهو ما لا يتغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه وذهب قوم الى ان المشتق من الفعل الذي لياء المتكلم لا معرب ولا مبني وسموه مضافا لياء المتكلم والمبني هو الفرع وليبقى لعدم اعرابه غير متمكن في الاسمية وانما بقي الاسم اذا اشبه الحرف لا الفعل من كل الوجوه شبها تاما يدنيه منه اي يقربه اشبه المذكور الاسم من الحرف وهذا معنى قول الناظم لشبه من الحرف مدنى وانواع هذا الشبه ثلاثة هنا ابعدها الشبه الوسطى اي المتوسط الى الوضع الاصل وهو المشار اليه بقوله والناظم كالشبه الوضعي اسم هنا وضابطه

نعم وصل مضارع نحو ليسجنن وليكونا او فعل تعجب نحو احسن بزيد فاضربن امرا على الامر بل على اصل صوره وان دلت كلمة على الامر الذي هو الطلب

المنطبق

المنطبق على جزئياته ان يكون الاسم موضوعا على حرف واحد او على حرفين فقط سواء كان ثانيهما حرف لين ام لا فالاول وهو الموضوع على حرف واحد كتاء فعلت
اسما للتاء من فعلت فانها في حال الكسر شبيهة بصوباء الجر مطلقا ولامه مع الظاهر غير المستغاث وفي حال الفتح شبيهة بصوباء العطف فانه وفي حال الضم
شبيهة بصوباء الفرد في الضم فانها من ضمائر الغيبة اذا لم تكن محذوفة من ايمن ذكرها في شرح الشذور وفي الحروف المبنية على الضم والثاني وهو الموضوع على حرفين
كنا من هنا فانها اي فان شبيهة بصوقد وبل وما ولا وفال الشاطبي في قوله حيثما موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا او ابتاعا كلا فان شيئا من
الاسماء على هذا الوضع غير موجود فضلا عن ان يبنى عليه سيبويه والفرويون بخلاف ما هو على حرفين واحد ثانيهما حرف لين فانه موجود في ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا
بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبناء كم وممن بانها موضوعة على حرفين فاشبهتا هل وبل ثم قال فاما على المجادلة وضع الحرف المختص بها انما هو اذا كان ثاني الحرفين
حرف لين على حد ما مثل به الناظم فانما اشار اليه هو المحقق ومن اطلق القول في الوضع على حرفين واثبت به شبه الحرف فليس الطلافة بعد بها المحقق ثم استشهد
المعترض ايضا بان نحو اب اخ على حرفين مع انهما معربان فاجاب بقوله وانما اعرب بنحو اب الخ لضعف الشبه بكونه عاريا بعد حذف لامهما فان اصلهما قبل
ابو واخو بدليل قولهم في التثنية ابوان واخوان يرد المحذوف والتثنية ترد الاشياء الى اصولها فثبت انهما موضوعان على ثلثة احرف واما ابان واخان
من ضربة فتثنيتهما ابوان واخوان فان قيل لم لم يبنيا بشبههما بالحرف الموضوعة على ثلثة احرف كنعم وبل فالجواب ان هذا الشبه مهجور لان اكثر
الاسماء موضوع على ثلثة احرف فيلزم ان يكون غالب الاسماء الثلاثة مبنيا فان قيل لم تجد بعض الاسماء الثلاثة مبنيا كيف فالجواب ان بناء نحو من
ليس لهذا الشبه بل لشبه اخر يأتي في بناء المضمرات النوع الثاني الشبه المعنوي وهو المشار اليه بقول الناظم والمعنوي الخ متى وفي هنا وضابطه المنطبق على جزئياته
ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف اي من المعاني التي تؤدي بالحروف سواء وضع لذلك المعنى الذي تضمنه ذلك الاسم حرف ام لا بوضع لحرف اصلا فالاول
وهو الذي تضمن معنى وضع لحرف كمتى فانها استعمل شرطا نحو متى تقم اقم اي معك وهي حينئذ اي حين اذا استعملت شرطا شبيهة في نائبة
المعنى وهو تعليق الجواب على الشرط بان الشرطية نحو ان تقم اقم وتستعمل ايضا استفهاما فلا تعمل شيئا نحو متى نضرب الله وهي حينئذ اي حين اذا استعملت
استفهاما شبيهة في نائبة المعنى وهو طلب الفهم بهمزة الاستفهام في طلب التصور ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال اي الشرطية واي الاستفهام منا
اشبها الحرف ومع ذلك هما معربان فاشار الى جوابه بقوله وانما اعرب اي الشرطية نحو ايا ما الاجلين تضيت فلا عدوان علي فايا اسم شرط جازم نصب
على المفعولية بقضيت وقدمت لان لها الصدر وما اصلة والاجلين مضافة اليهما وجملة فلا عدوان علي جوابها واي الاستفهامية نحو واي الفريقين
احق بالامن فاي اسم استفهام مبتداء والفريقين مضافة اليهما واحق خبر المبتداء لضعف الشبه فيهما بما عارضه من ملازمتهما للاضافة الى المفرد في
بعض المنع لملازمتها بالافراد والمراد بملازمة اي في الشرط والاستفهام للاضافة التي هي من خصائص الاسماء والثاني وهو الاسم الذي تضمن معنى
ولم يوضع لحرف نحو هنا من اسماء الاشارة للمكان فانها متضمنة لمعنى الاشارة اي لمعنى هو الاشارة فالاضافة ببانية كشجر الاراك وهذا المعنى
الذي هو الاشارة لم يقتض العرب لحرف يدل عليه ولكنه من المعاني التي من حقها ان تؤدي بالحروف لانه اي معنى الاشارة كالخطاب الموضوع له الكاف
المسماة بكاف الخطاب ومثل التنبيه الموضوع له ها المسماة بها التنبيه بالقصر فهنا لتضمنها معنى الاشارة مستحقة للبناء لتضمنه اي لفظ
منا لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع ليؤدي به الاشارة وعدل عن قول اكثرهم لانه كالمتنبي والمرجح الى الخطاب التنبيه لكونهما يكتنفان الاشارة
في بعض المواضع نحو هذاك فوضعوا للتنبيه ها وللخطاب الكاف وتركوا الاشارة بلا حرف فكانت تشتهي ان يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها و
لما بعدها وانما اعرب هذان وهاتان من اسماء الاشارة مع تضمنهما لمعنى الاشارة لضعف الشبه بما عارضه من تحريكه ما على صورة المثنى والتثنية
من خصائص الاسماء وهذا القول ملفق من قولين فان من قال بانهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بانهما مبنيان قال بجريهما على صورة المثنى
وليستا مثنيتين حقيقة وهو الاصح لان من شرط التثنية قبول التكبير واسماء الاشارة ملازمة للتصغير كما ذكره في شرح الشذور وفي حالة الرفع
وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالتي النصب والجر وضعا على صيغتي المثنى المجرور والمنصوب فقوله اولا وانما اعرب هذان وهاتان يقتضي انهما مثنيتا
حقيقة كالقول الاول وقوله ثانيا الحقهما على صورة المثنى يقتضي انهما ليستا مثنيتين حقيقة كالقول الثاني واذا جمع بين طرفي كلامه انتج كونهما معربين
مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم اقف عليه النوع الثالث الشبه الاستعمالي وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحرف وهو المراد بقول الناظم و
كنا بفعل بلا تاثر وكافتقار اصلا وضابطه المنطبق على جزئياته ان يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني كان يوجب الاسم
عن الفعل في مسنده وعمله ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيؤثر فيه لفظا ومحلا فاما قول زهير وهم حصوا الدرع اي اذا دعيت نزال ولجوا في الغمرة
فمن الاستخدام الى اللفظ اي اذا دعيت هذه الكلمة وقوله فيؤثر يا النصب جواب المغني المنصب على الدخول الناشئ عنه التاثير بينهم ممنوع ان العوامل قد تدخل
ولا تؤثر مع ان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال بالاتفاق كما صرح الموضح في باب الاضافة فلو اقتضى على نفي الدخول كما فعل المثبتة بهم
الان لكفاه ولكنه حاول شرح قول الناظم بلا تاثر الذي لو حذف وجعل الا لافتقر قوله اصلا لصيرورته كالمبني عليه والافتقار اصلا بلا تاثر
والحذف عن الاول للدلالة الثاني عليه والاصل كنا بلا تاثر اصلا وافتقار اصلا لسلم مما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال وهذا بعض بلا تاثر
لا محصل له فان تقديره من شرط بناء اسم الفعل ان لا يكون معربا وهذا محال انتهى ولما ورد المصدر النائب عن فعله لان نيابته عن الفعل عارضت
في بعض التراكيب كما صرحوا به بخلاف اسم الفعل فان نيابته عن الفعل مناصلة في المرتجلات ونزلت منزلة المناصلة في المنقولات وهذا هو الذي

في بناء اسم الفعل واعراب الحث النائب عن فعله مع ان كلا منهما نائب عن الفعل والاقتران في فليتامل وكان بتقدير الاسم افتقارا واما صلة الى الجملة اسمية او فعلية فالاول وهو الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل كبيهات وصه وآمين من اسماء الافعال فانها اي كل منها وصه ونحوه نائبة عن اسكت بعد جمع العين واسكت واتوجع على اعراب اللغة الشهر على الترتيب فبيهات نائبة عن فعل ماض هو بعد وصه نائبة عن فعل امر وهو اسكت وآه نائبة عن فعل مضارع وهو اتوجع ولا يصح ان يدخل عليها شيء من العوامل اللفظية والمعنوية فاندفع ما قد يرد على القول الصحيح من انها لا محل لها من الاعراب وقد بسطت الكلام في ذلك في باب اسم الفعل فاشبهت من الحروف ليت ولعل مثلا الاترى انهما نابتان عن الفعل فليت نائبة عن اتمنى ولعل نائبة عن ارجي ولا يدخل عليهما عامل اصلا فضلا عن ان تكون رابطة والمراد بالناظم باستثناء النائب عن فعله نحو ضربا في قولك ضربا زيدا فانه اي ضربا نائب عن اضرب وهو مع هذا اوجب كونه نائبا عن فعل معرب في ذلك لانه منصوب بالفعل المحذوف وجوبا والمقدر اضرب ضربا كما اذا ناب عن ان والفعل يدخل عليه العوامل اللفظية فتؤثر فيه نقول في الرفع اعجبني ضرب زيد وفي النصب كرهت ضرب زيد وفي الخفض عجبت من ضرب زيد وبهذا التقرير يندفع ما قيل ان التمثيل غير مطابق للحكم والثاني وهو الذي ينقسم افتقارا واما صلة الى الجملة كاذ واذا من الظروف الزمانية وحيث خاصة من ظروف المكان وحيث الى العوامل نادرة وكالذي والتي من الموصولات الاترى انك تقول جئتك اذ فلان يهم معنى اذ حين تقول جاء زيد ونحوه من الجمل وكذلك باقي من الظروف والموصولات فانها اشبهت الحرف باسرها في افتقارها في افادة معناها الى ذكر متعلقها افتقارا واما صلة الى الجملة لانها انما وضعت لنسبة معنى الى الاسم والحرز بذكر الاسم المستفادة من قولي النظم اصلا من نحو يوم في هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم في قولنا الوضع خبر هذا وهو مضاف بدليل حذف تنوينه الى الجملة بعده وهي الفعل ومفعوله وفاعله والمضاف اذا مفتقر الى ذكر المضاف اليه في افادة معناه وقد يوهم الافتقار عارض في بعض التراكيب نحو قولي في بعضها الاترى انك تقول صمت يوما اذا امتنعت عن الزاد وسرت يوما اذا اجهدت فلا تحتاج في تمام معنى يوم الى شيء آخر واحترزت بذكر الجملة من نحو سبحان من اسماء المضاف وعند من الظروف فانهما مفتقران بالاصالة لكن افتقارهما الى مفرد لا الى جملة تقول سبحان الله وجلست عنده وبذلك اعربا بنصبا على المصدرية والظرفية والناصب لسبحان فعل محذوف تقديره استبح سبحان والناصب لعند جلست وما ذكره من ان سبحان ملازم للاضافة هو المشهور وقال الفخر الرازي سبحان مصدر لا فعل له فيستعمل مضافا وغير مضاف واذا لم يضف نزل تنوينه فعل سبحان من تنوين العوض كقوله سبحانك من ظلمة الفاجر وانما منع من الصرف لانه معرفة وفي آخره النون وزن انثى مجموعة وامتناع استعماله عند غير مضاف كقولك لكل احد سبحانك لا يساوي نصف عشر فن كلام المولدين وليس بلحن خلافا للحريري بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فانها تضرف تصرف الاسماء وان تعرب بحكي اصلها كما قاله في المغني ثم استشعر بحصرها بان الذين واللتين واياما من الموصولات معربة مع انها مفتقرة بالاصالة الى الجملة فاجاب بقوله وانما اعرب اللذان واللتان اي الموصولة في نحو اضربا يتهما اساء بنصبا اي لان جملة اساء صلة لما وضعا منبهة على الضم لاضافتها وحذف صدر صلتها وهذا سهو من شرط المسئلة لان حذف صدر الصلة مشروط فيه ان يكون خبره مفردا وهنا كان خبره جملة امتنع حذفه كما سيأتي لضعف الشبه متعلق بقوله اعرب بما عارضه متعلق بضعف من المجئ بيانا متعلق بما عارضه على صورة التثنية متعلق بالمجئ وهو راجع الى اللذين واللتين وفيه البحث السابق في هذا وما بين وبما عارضه من لزوم الاضافة الى مفرد راجع الى ما وتحصل الشبه الاهمالي وضابطه ان يشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا معمول كاسماء الاصوات والاعداد المسرودة قبل التركيب في نوامخ السور وادخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي واهمله غيره في الاستعمالي واهمله الشاطبي اسماء الاصوات في قول الناظم وكنايته عن الفعل بلا ناصر فقال لانها منعلى من المضمن في الخبر والاستدعاء ما يسطبه الفعل لو كان الخبر او الانشاء لم يجز ان يطلب حمل كناية الاصوات كناف وهب على اسماء الاصوات ذكره في باب اسم الفعل هذا حكم ما اشبه الحرف من الاسم واما ما سلم من شبهه الحرف فهو معرب وهو اي المعرب نوعان ما يظهر اعرابه كارض تقول هذه ارض يا فتى ورأيت ارضا يا فتى بالنصب ومررت بارض يا فتى بالخفض وما لا يظهر اعرابه كالمثنى من المضمر تقول جاءني الفتى بمثنة معدة على الالف ورأيت الفتى بمثنة معدة عليها ومررت بالفتى بكسرة معدة عليها ونظير الفتى في تقدير الحركات في اخره مسمى بضم اوله وفتح ثانيه والعصر كهند وهي اي معرفة الاسم من ست ثانيها سمي بكسر السين والعصر كرضى وثالثها ورابعها اسم بضم سين وكسرها من غير فصر وخامسها وسادسها اسم بضم الهمزة وكسرها والى ذلك الاشارة بقولي ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف كما رضى وسما بضم السين والقصر لغة في الاسم بدليل قول بعضهم وقد سئل عن اسم شخص ما سماك اي ما اسمك حكاه صاحب الافصاح فيه وجه الدلالة منه ان اثبت الالف مع الاضافة وذلك يفيد كونه مقصورا واما ان يفيد ضم السين فلا اذ يحتمل كسرها او يقال استدل على ثبوت هذه اللغة بقول ابي دهبل الجمحي الفتاة نسبة الى الفتيان بضم الفاء جبل لبني سليم والله لسماك سماما كما اثرك الله بها اثيارا كما وهو لبن يجمع في المقشر فاجيل فذلك قال ولما قوله والله اسماك سماما كما اثرك الله بها اثيارا كما فلا دليل فيه لانه اي سماما منصوب بمحذوف يحتمل ان الاصل سم من غير قصر ثم حذف فدخل عليه الناصب وهو اسما الدفضح اي نصب على انه مفعول ثان لاسماك لانه بمعنى سماك وعدد وبها نيهما كما تقول في بدا اذا دخل عليها ناصب وأبت بدا ومعنى اثرك الله بها اثيارا كما اختصك بهذا الاسم المبارك كابتاره اياك بالفضل فاضاف المصدر الى مفعوله وطوى ذكر الفاعل **فصل** والفعل ابنا ضربان ضرب مبني وهو الاصل في الافعال اذ لم يشبهوها سان مفتقر في تميزها الى الاعراب وضرب معرب وهو بخلافه اي بخلاف المبني وهو الفرع والمبني من الافعال نوعان احدهما الفعل الماضي مبني وبناؤه على الفتح لخفته ثلاثيا كان كضرب او رباعيا كدحرج او خماسيا

كاظلن او سواسيا كاسخرج ولا يزيد على ذلك وانما بني على حركة لشابهة المضاع في الجملة لوقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا وانتقل الضم وانكسر وثقل الفعل هذا والى الفتح لخفته وامانحو يضرب ونحوه مما اتصل بضمير رفع متحرك بارز فالسكون فيه عارض اوجبه كراهتهم اي العرب توالي اربع متحركات وهو مر وهو في الفعل الثلثة وتاء الفاعل فيها كالكلمة الواحدة لان تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل تزلت منه منزلة الجزء وكان ضمة الباء مرفوعة عارضة لمناسبة الواو باصالة المستتر الذي هو فاعله والاصل لمناسبتها الواو والنوع الثاني الامر مبني على الاصح عند جمهور البصريين والى هذا بين الاشارة بقوله وفعل امر ومعتوى بنا وبنا وهما مختلفان فالمعنى بنا ره على الفتح كما تقدم والامر بنا ره على ما يجزم به مضارعه المبني فيما للمخاطب نحو اضرب مبني على السكون فان مضارعه يجزم بالسكون نحو لم يضرب ونحو اضربا واضربوا واضربي مبني على حذف النون لان مضارعه المجزوم بحذف النون نحو لم تضربوا ولم تضربي ونحو اغزو واخش وارم مبني على حذف آخر الفعل لان مضارعها المجزوم بحذف آخره نحو لم تغز ولم تخش ولم ترم فاغز مبني على حذف الواو واخش مبني على حذف الالف وارم مبني على حذف الياء وذهب الاخفش والكوفيون الى ان الامر معرب مجزوم بلام الامر وانها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد والاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وبنيت لانها حرف المضارعة قال الموضح في المتن وبقولهم اقول لان الامر مضمن معنى ان يؤدى بالحروف ولانه لغير الزمن الذي دل عليه بالحرف فدل عليه بالحرف انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مضمونه ولانهم قد نظموا بذلك الاصل كعولهم لتقم انت بان خبر قريش كما تقضي حوائج المسلمينا وكقراءة بعضهم فبذلك فلتفرحوا بالتاء الفوقانية وفي الحديث لتاخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحدث ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجاب ابو العز كونها مع ذلك اضافا لا بان تجردها عارض عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم لانه ليس له حالة غير هذه وح فيشكل مغايرته واذا ادعى ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل كلا نفي المتن وهذا ما وعدنا به عند تقسيم الافعال والمعرب من الافعال المضارع نحو يقوم زيد لكن لا مطلقا على الاصح بل بشرط سلامته من نونين الاناث ومن نون التاكيد المباشرة والى ذلك الاشارة بقوله واعربوا مضارعا ان عريا من نون توكيد مباشر ومن نون اناث فانه مع نون الاناث مبني على الاصح على السكون كالامر والماضي نحو المطلقات يتربصن وذهب المبرد الى انه مع نون الاناث معرب تقديرا ومع نون التاكيد المباشرة مبني على الاصح وقيل لاشتراط المباشرة فنحو لتبلون مبني اتفاقا وقيل الجميع معرب تقديرا والصحيح ان مع المباشرة مبني على الفتح نحو لتبعثن لتركيبه مع النون تركيب خمسة عشر ولهذا لو فصل بين الفعل والنون الف اثنين او واو جمع او ياء مخاطبة لم يحكم على الاصح ببنائه لانهم لا يركبون ثلثة اشياء واما نون التوكيد غير المباشرة لفظا او تقديرا فانه اي المضارع معرب معها تقديرا نحو لتبلون مضارع بلي يبلو مبني للمفعول مسند لجماعة الذكور من البلاء وهو التجربة اصله قبل التوكيد لتبلوون كتضربون بواوين الاولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فاما ان تقول استثقلت الضمة على لام الفعل فحذفت لاستثقالها او تقول تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان لواو ان على التقدير الاول والالف والواو على التقدير الثاني فحذفنا اولا لساكنين فصار لتبلون بوزن تضربن ثم اكدنا بثقيلة فصار لتبلونن بثلاث نونات حذفت نون الرفع لفظا لتوالي النونات فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التاكيد المدغمة وبعد حذف احدهما تحركت الواو بحركة النون التي هي الضمة وهي لم تحرك النون محافظة على الاصل ولم توضع الضمة لم تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الامثال فهي مقدرة الثبوت لانها علامة الرفع فهو معرب معها تقديرا بخلاف ما اذا حذف الجازم فان المضارع معرب مع نون التوكيد لفظا نحو فاما ترين اصله قبل التوكيد ترايين كتضربين نقلت حركة الهمزة الى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار ترَيين بفتح الراء وكسر الياء الاولى وسكون الثانية فاما ان تقول حذفت الكسرة لاستثقالها او تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان حذفت اولهما كما مر فصار ترَيْن بفتح الراء وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المضمنة بما الزائدة فحذفت نون الرفع فصار فاما ترَيْ بسكون الياء المفتوح ما قبلها ثم اكدنا بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد وبعد حذف احديهما تحركت الياء بحركة النون التي هي الكسرة الى آخر ما مر في لتبلون ونحو لا تتبعان اصله قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع فصار لا تتبعا ثم اكدنا بالثقيلة فالتقى ساكنان الالف ونون التوكيد المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بالواحد ولا تحريكها لانها لا تقبل الحركة ولم يجز حذف النون لفوات المقصود منها فحركت بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف فهذه امثلة غير المباشرة لفظا واما غير المباشرة تقديرا فنحو لا يصدنك بضم الدال قبل التوكيد والنهي يصدونك حذفت النون للجازم وهو لا الناهية صار يصدوك ثم اكدنا بالثقيلة فالتقى ساكنان حذفت الواو لدلالة الضمة عليها فصار يصدنك فنون التوكيد وان باشرت الفعل لفظا الا انها لم تباشره في الاصل لان الواو المحذوفة فاصلة بينهما فقدرا والضابط ان الفعل المضارع ان يرفع بالضمة فانه اذا اكد بالنون يبنى وان كان يرفع بثبات النون فانه اذا اكد بالنون يبنى على الفتح مباشرا لفظا او تقديرا ويجيء الفاصل لفظا او تقديرا وقد بين بما قررنا ان الاعراب التقديري في لتبلون خاصة بخلاف فاما ترين ولا تتبعان فانه فيهما لفظي وذلك خلاف سياق كلامه والحروف كلها مبنية لانها لا تتصرف ولا يستغنى عليها من المعاني ما يحتاج معه الى اعراب في هذه العبارة احسن من قول النظم وكل حرف مستحق البناء الا بلزم فرق اصحاب الاعراب والبناء لغة وضع شيء على صفة يراد بها الثبوت وقد

هو مر

التوك

كان مر

الاصطلاح

وفي الاصطلاح لزوم اخر الكلمة حالة واحدة على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي فقال ابن مالك ما جئ به لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب في تقدير حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين **فصل** وانواع البناء اربعة لانه اما ان يكون على احدها السكون وهو الاصل واليه اشار بقوله والاصل في المبنى ان يسكنا وانما كان الاصل في البناء السكون لخفته واستغنائها بالاصل وعدم الحركة فلا يبنى عليها الا بسبب كالتقاء الساكنين ونحو امر وكون الكلمة على حرف واحد كتاء فت وكونها عاوضة للابتداء بها كلام الابتداء وكونها الها اصلية في الفعل كما قال وكشبهها بالمعرب كضرب في تبعه عدم الحركة ايضا وقضا كما يبنى سكونا والسكون خفيف لخفته دخل في الكلم الثلث الحرف والفعل والاسم فمثل الحرف لم ولن وفي الفعل نحو هل وقم وفي الاسم نحو كم فقد الحرف لتوغله في البناء وشبه بالفعل لانه الاغلب فيه والنوع الثاني الفتح وهو اقرب الحركات الى السكون لخصوصيته بزيادة في خفة الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل بامالة العضلتين معا الواصلتين الى طرفي الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة الواصلة الجاذبة الى اسفل فلهذا القرب جعل الفتح ايضا في الكلم الثلث في الحرف نحو سوف وفي الفعل نحو قام وفي الاسم نحو اين والنوعان الاخران وهما الكسر والضم ثقيلان ولثقلهما لكونهما ايضا ناشئين عن امالة احدى العضلتين او كليهما وثقل الفعل لانه على الحدث والزمان مطابقة للفاعل التزاما لزيادة خلافية لئلا يجمع بين ثقيلين ودخلا في الحرف والاسم لخفتهما بدلالتهما على شئ واحد فالكسر في الحرف نحو لام الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث والكسر في الاسم نحو امس عند الحجازيين بشرط الالا والضم في الحرف والاسم نحو مذ في احد مرجريها او رفع فان الجارة للاسم حرف والرافعة له اسم وسنجئ ايضاح ذلك في باب حروف الجر والى انواع البناء الاربعة الاشارة بقوله في النظم ومنه فتح وضم وكسر وخص كابن امس حيث والساكن كم وانوى الحركات الضم وبليه الكسر ثم الفتح وبنى الاول ضما لانه بدء ما ثم نحو الشغنبى او لام وفتحها ثانيا وبنى الثاني كسرا لانه بشا من انجرار اللحى الاسفل الى الاسفل انجرارا ثانيا وبنى الثالث فتحا لانه بوالد من مجرد فتح الفم وهذه الحركات تكون ظاهرة كما مر ومقدرة كتقدير الضم في ياسيبويه والفتح في نحو لاقي الاعلى **فصل** الاعراب لغة البيان واصطلاحا تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي اثر ظاهر في اللفظ او مقدر فيه بجلب العامل المقتضي له في اخر الكلمة التي هي اسم او شبهه الحرف او فعل مضارع لم يتصل به نون الاناث ولم يباشره نون التوكيد والمراد بالاثر الظاهر او المقدر نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها والمراد بالظاهر ما يلفظ به من حركة او حرف او سكون او حذف والمراد بالمقدر ما ينوى من ذلك كما ينوى الضمة والفتحة والكسرة في نحو الفتى وكما تنوى الواو في نحو مسلمو وغسا وكما تنوى النون في نحو لتبلون وكما ينوى حذف الحركة في نحو لم يقم اذا كان الابدال قبل نحو الجازم ولم يتعد به والمراد بالعامل ما يحدث به المعنى المحوج الى الاعراب والمراد بآخر الكلمة ما كان آخرا حقيقة كدال زيد او مجازا كدال يد والمراد بالكلمة هنا الاسم والفعل المعربان والاعراب جنس وانواعه الداخلة تحته اربعة رفع ونصب بشتركان في اسم وفعل فالرفع نحو زيد يقوم فزيد معرب مرفوع بالابتداء ويقوم مرفوع بالتجرد والنصب نحو ان زيدا لن يقوم فزيدا منصوبان ويقوم فعل مضارع منصوب بلن وجر مختص بجيء في اسم نحو مررت بزيد فزيد مجرور بالباء الجر مختص بجيء في فعل نحو لم يقم فيقم فعل مجزوم بلم والى هذه العلامات الاربع الاشارة بقوله والرفع والنصب اجعل اعرابا لاسم وفعل نحو ان اهابا والا فاخفض بجر كما قد خصصا وفضل بان يجرا وهذه الانواع الاربعة التي هي الرفع والنصب والجر والجزم علامات جمع علامة بمعنى علم او عالم كما سطلاحات جمع اصطلاح فالضمة علم وسيماء الرفع وكذا الباقي وبهذا يندفع ما يوان في كلامنا تناقضا وذلك انه جعل الاعراب لا نفس الحركات وما ناب عنها بقوله اثره وجعلها ثانيا علامات الاعراب بقوله وهذه الانواع الاربعة علامات اصول وهي الضمة للرفع نحو جاء زيد والفتحة للنصب نحو رايت زيدا والكسرة للخفض نحو مررت بزيد وحذف الحركة للجزم نحو لم يقم وذلك مستفاد من قول الناظم فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا كذكر الله عبده يسر واجزم بتسكين وعلامات فروع نائبة عن هذه العلامات الاصول وهي عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهي الواو والالف والنون واربعة تنوب عن الفتحة وهي الكسرة والالف والياء وحذف النون واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة والياء وواحد ينوب عن حذف الحركة وهو حذف حرف العلة او حذف النون واليها الاشارة بقوله وغير ما ذكر ينوب وهي اي وهذه العشرة واقعة في سبعة ابواب متفرقة الباب الاول المشار اليه بقول الناظم وارفع بواو وانصبن بالالف واجرر بياء ما من الاسماء لصف مزالك ذو ان ضحبة ابانا والفم حبا لهم منه بانا اباخ حم كذاك ومن وهو باب الاسماء الستة المسماة المثناة فانها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة وتخفض بالياء نيابة عن الكسرة وهن ذو بمعنى صاحب لا بمعنى الذي والفم اذا فارفد الميم لا المتصل بها والاب الخ بالتخفيف لحم بغير الهمزة والهن قال ابن مالك في شرح العمدة حمل الها هذ ولانه مختص بلازمة الاعراب بالحروف وحمل فوقين ذو فالذكر لشابهة لزوم الاضافة والاعراب بالحروف لان ذو لا يضاف الا الى اسم جنس ظاهر وفوقين يضاف اليها فلهذا انحط عن رتبة ذو واخوه عن الاب الخ والهن مسنوية في الاعراب بالحروف اذا اضيفت لغير ياء المتكلم فرق بينهما في الذكر قيل الهن واخر الهن لان اعرابه بالحروف قليل انتهى ملخصا ويشترط لاعراب هذه الاسماء بالحروف في غير فو ان تكون مضافة لا مفردة عن الاضافة فان افردت عنها اعربت بالحركات الثلث ظاهرة فالرفع نحو ابوك الخ فاخ مرفوع على الابتداء وخبره الجار والمجرور قبله والنصب نحو ان له ابا فابا اسم ان وخبرها الجار والمجرور المتقدم على اسمها والجر نحو بنيت الخ فالخ مجرور باضافة بنيت اليه ثم استشعر اعتراضا بان فاعلاء معربا بالحروف مع انه مفرد فاجاب بقوله والتا قوله يعني الحجاج خالطا من سلمى خياشيم وفا فاذ لانه منصوب بالالف بالعطف على خياشيم المنصوب بخالطا على المفعولية مع انه غير مضاف وغيره ابو الحسن وتابعه ابن مالك على انه حذف المضاف اليه وابقى ثبوت لفظه والاضافة منوية في المعطوف والمعطوف عليه اي خياشيمها وفاها فابقاها على حالة غير مضاف اضافة صريحة وقال ابن كيسان انما جاز

الاربعة

جمع

في الاعراب بالحروف

ذلك لانه موضع لا لحقه التنوين فحذف بعني التنوين وبقي مفردا على حرفين اذ الالف هي المنقلبة عن عين الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يبنى على حرف واحد قوله ابن مالك لا يشترط في الاضافة ان تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء ويشترط في الاضافة ان تكون لغير الياء الدالة على المتكلم سواء في ذلك اللفظ وضمير المتكلم مع غيره وضمير المخاطب وضمير الغائب وفوقهما فان كانت الاضافة للياء المذكورة اعرب هذه الاسماء بالحركات المقدرة في الاحوال الثلاث على الاصح فالرفع نحو واخي مهرون فاخي مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها اشتغال الاخير بالحركة المناسبة وهرون بدل منه او عطف بيان عليه وجملة هو افصح مني لسانا خبره ومما يحمل الرفع والنصب انا هذا المتولد ضيفه فاخي يحتمل ان يكون منصوبا على البدلية من هذا ويحتمل ان يكون مرفوعا على انه خبر ثان ومما يحتمل الاوجه الثلاثة اني لا املك الا نفسي واخي فاخي يحتمل ان يكون مرفوعا او ان يكون منصوبا او ان يكون مجرورا فرفعه من ثلاثة اوجه احدها ان يكون عطفا على اضمير المستتر في املك ذكره الزمخشري واعترضه الموضح بان املك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه ظاهر وجوابه انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المنفصل الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى الوجه الثاني ان يكون معطوفا على ان واسمها الثالث ان يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير واخي لا يملك الا نفسي فهو على هذا من عطف الجمل وعلى الاولين من عطف المفردات ونصبه من وجهين احدهما ان يكون معطوفا على اسم ان والثاني ان يكون معطوفا على نفسي وجره من وجهين احدهما ان يكون معطوفا على الياء المجرورة باضافة نفسي اليها وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم اعادة الجار والمستغنى عنه اشتراط التنكير والافراد المقابل للتثنية والجمع تبعا لاصله حيث اقتصر على قوله وشرطوا الاعراب ان يضف لا للياء لكونه ذكرها كذلك وتدخل افرادها مما لا اضافة له لغير الياء من اسماء الاجناس الظاهرة غير الصفات فلا حاجة الى اشتراط الاضافة فيها لانها اصلة والاشتراط لتحصيل ما ليس باصل واذا كانت حذو موصولة بمعنى الذي واخواته لزمتها الواو في الاحوال الثلثة غالبا والبناء على السكون وقد تعرب بالحروف الثلاثة رفعا ونصبا وجرا كقوله وهو منظور بن سحيم الغنوي فما كرام موسرون وابهم محبوس من ذي عندهم ما كفانيا هكذا رواه ابو الفتح بن جني بالياء مجرورا ورواه غيره بالواو على البناء واذا ثبت اعرابها في الجر فلنا بابه في الرفع والنصب قياسا بن الصانع ذلك بحالة الجر لانه محل السماع واذا لم يقل في الجر الا بالحركات الثلث سواء افرد او اضيف فلا يختص ثبوت الياء في الفرد حالة الاضافة بالضرورة نحو صبيح ظهران فتى الجر فيه خلافا للفارسي ويرده قوله مخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك **فصل** والافصح في الهن اذا استعمل مضافا النقص اي حذف اللام منه وهي الواو والى ذلك الاشارة بقوله والنقص في هذا الاخير احسن فيعرب بالحركات الثلث على العين وهي النون فتقول هذا هنك ورايت هنك ونظرت الى هنك وعنى اي عن النقص في الهن الحديث وهو قوله صلعم من تغزى بغزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم تغزى بمشناة مفتوحة فنين معجمة مفتوحة فزاء مشددة اي من انتسب الى غزي وهو الذي يقول له القائل لينجرح الناس معك الى القتال الخ الباطل فاعضوه بمشناة مفتوحة وعين مهملة ساكنة وضاد معجمة اي قولوا له اعضض على هن ابيك اي على ذكر ابيك استهزاء به ولا تجيبوه الى الغاية التي اراده اي تمسك بذكر ابيك الذي انتسبت اليه عساه ان يغضب فاما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا اي لا تذكروا كناية الذكر وهو الهن بل اذكروا الهن الذكر وهو الابر ولا تكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون والشاهد قوله بهن ابيه اذا استعمله منقوصا اي محذوف اللام بالحركة وهي افصح من ان يقال بهنو ابيه انتهى واذا استعمل الهن غير مضاف كان بالاجماع معربا منقوصا تقول هذا هن ورايت هنا ونظرت الى هن وهو اسم يكنى به عن اسماء الاجناس كرجل وفرس وغيرهما وقيل عما يستقبح التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة قاله الموضح في شرح القطر ويجوز النقص وهو حذف اللام والاعراب بالحركات بضعف اذ في الاخ والحم وهو المراد بقول الناظم وفي اب واخ الخ تقول هذا ابك واخك وحمك ورايت ابك واخك وحمك ومررت بابك واخك وحمك ومنه اي من النقص قوله وهو ربه يمدح عديا حاتم الطائي بابه افتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم فابه الاول مجرور بالكسرة والثاني منصوب بالفتحة وهذا البيت مقتبس من المثل السابر من اشبه اباه فما ظلم واختلف في معنى ظلم في المثل فقيل فما ظلم في وضع الشبه ووضعه وقيل فما ظلم ابوه حين وضع ذا وجه يشبه ابا له وقيل لصوابا فما ظلمنا اي انه حيث لم يزن بدليل مجيء الولد على شبه ابيه فالم للجحد ومن مطلق النقص من غير نظر الى الاعراب بالحركات قول بعضهم اي العرب في التثنية اي في تثنية الاب الخ المنقوص بين ابان واخان قال الفراء ابان جاء على لغة من قال هذا ابك قال الموضح في الحواشي وكذا قياس اخان انتهى فظهر ان المسموع ابان فقط واخان مقيس عليه واذا جاز لخان عياشا فينبغي ان يكون حمان كذلك ولم اقف عليه ونقل عن ثعلب احمد بن يحيى انه يقال هذا ابوك وابا ابك وابيك فمن قال ابوك اعربه بالواو في التثنية ابوان ومن قال هذا ابك قال في التثنية ابان والاب والاخ والحم فصروا من اولى من نقصهن وهو المراد بقول الناظم وقصروها من نقصهن اشهر وعدل الموضح عن قولها الى قولهن لان الاكثر في هن ان يعود الى جميع الفئة وهو بعكس ذلك والمراد بقصرهن ان يلزمن حرفا واحدا من الالف المنقلبة عن لام في الاحوال الثلثة فيعربن بحركات مقدرة عليها كقوله وهو ابو الهيم فما قاله الجوهري وقيل رويد ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها انشده ابن جني وغيره واباها الاول وما عطف عليه لا شاهد فيه لان كلا واحد منهما يحتمل ان يكون منصوبا بالالف نيابة عن الفتحة ويحتمل ان يكون مقصورا منصوبا بفتحة مقدرة على الالف الشاهد في اباها الثاني اذ هو يقتضي القصر لانه مضاف اليه فهو مجرور وبكسرة مقدرة على الالف والاجر بالباء وقول بعضهم وهو ابو خش حين قال لخاله وقد بلغه ان ناسا من اشجع في غارة يشربون وهم قائلون

الخوف هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها وانطلق بحق أقاسمك على قوم الغار ثم دفع الغار فقال ضربا إياخش فقال بعضهم لبعض ليطل فقال له ابن عوف مكره لخالك لا بطل فضاحك هذا مثلا يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه وقيل أول من قاله عروة بن العاصي لما عزم عليه صوحه ليخرج إلى مبارزة علي فلما التقيا قال هو مكره لخالك لا بطل فاعترضه وذكر الخ للاستعطاف فاخالك مبتدأ وخبر وفتح نونه مقدرة على الألف وبطل معطوف بلا على مكره ومكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز أن يكون مكره مبتدأ ولخالك قائما عن الفاعل سد مسد الخبر لعدم اعتماده على النفي أو الاستفهام عند جمهور البصريين خلافا للأخفش والكوفيين كما سبق وقولهم بالجر وهم العرب للمرأة حماة فانه يسند عن أن يقول للرجل حمي لأن صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بإزاء شاء التأنيث فلما اتصلت التاء نقل الإعراب من الألف إليها فظهر لأنها حرف صحيح والمذكر على أصله فيقدر الإعراب فيه وتظهر ذلك في وفاة وحماة ما ذكره تبعا لأصله إن الأسماء الستة على ثلاثة أقسام ما فيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب وفم بغير ميم وما فيه لغتان وهو الفم فإن فيه النقص والإتمام وما فيه ثلاث لغات وهو الأب الخ والفم فإن فيهن الإتمام والنقص والنقص **الباب** الثاني من أبواب النيابة باب المثنى وهو في الأصل المعطوف من ثنيت العود إذا عطفته وفي الاصطلاح ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين فما وضع جنس ولاثنين فصل أول يخرج لما وضع لاقل كرجلان للاثنين أو أكثر كسنوان وأغنى عن المتعاطفين فصل ثان يخرج لفظ كلا وكلتا واثنين واثنتين وشفع وزوج وفكي بالتنوين اسم للتسعين ودخل فيه نحو الفرقدين للشمس والفرقدين الموضح في شرح اللمحة والذي أراه أن النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى ولا يثنى ثانيا وصرح المرادي بأنه ملحق بالمثنى وقد فهم أنه يثنى المفرد المذكر اسما كان أو وصفا كالزيدان المسلمان والمؤنث كذلك نحو الهندان المسلمتان وتثنية الجمع المكسر كالجمالان وتثنية اسم الجمع كالركبان وتثنية اسم الجنس كالتمران وشبوت الألف مع الجار في هذه الأمثلة من استعمال المثنى في أول أحواله وهو الرفع وافترقا بأن المعرفة عوض عن تعريف العلمية الذاهب عند إرادة التثنية فيها أصالة العلمية وجميع ذلك معرب على الأصح فإنه يرفع بالألف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها والى ذلك الإشارة بقوله بالألف رفع المثنى مع قوله وخالفا الياء في جريها الألف جرا ونصبا بعد فتح فالف وقدم الجر على النصب لأن الجر أصل والنصب فرع محمول عليه وذهب الزجاج إلى أن المثنى مبني وشرط في كل ما يثنى عند الأكثرين ثمانية شروط أحدها الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد الثاني الإعراب فلا يثنى المبني وأما غوان وثمان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب إسناد فاقا ولا مزج على الأصح وأما المركب تركيب إضافة فسيأتي تثنية المضاف إليه الرابع التنكير فلا يثنى العلم إلا تابعا على علميته بل بتكريره يثنى الخامس انفراده فلا يثنى المضاف ولا المضاف إليه فلا يثنى المشترك ولا الصفة والمجاز وأما قولهم للعلم أحد اللسانين فشاذ السابع أن لا يستغني بتثنيته عن تثنية غيره فلا يثنى سواء لأنهم استغنوا بتثنيته سواء عن تثنيته فقالوا سواء ولم يقولوا سواءان وأن لا يستغني بالمثنى عن تثنيته فلا يثنى أجمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا الثامن أن يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر وأما قولهم القمران للشمس والقمر في باب المجاز فإن استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة يعرب بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا على اللغة المشهورة ومن العرب من يلزمه الألف في الأحوال الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة على الألف وسيأتي من يلزمه الألف أيضا ويعربه بحركات ظاهرة على النون لجراء المثنى مجرى المفرد قاله المرادي في شرح التسهيل والمثنى الحقيقي حملوا عليه في الإعراب بالحروف أربعة ألفاظ اقتضر عليها في النظم اثنين واثنتين في لغة الحجازيين وثنتين في لغة التميميين مطلقا سواء أفردوا أو ركبوا مع العشرة أو أضيفا إلى المضمر أو مضمر ويمتنع إضافتهما إلى ضمير تثنية فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما لأن ضمير التثنية يرفع الاثنين فإضافة الاثنين إليه تناقض إضافة المثنى إلى نفسه قاله الموضح في شرح اللمحة وكلا وكلتا بشرط أن يكونا مضافين إلى المضمر نحو جاءني الرجلان كلاهما أو رأيت الرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما ومررت بالرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما فإن أضيفا إلى ظاهر لزمتهما الألف في الأحوال الثلاثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الألف إعراب المقصور نحو جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين فصل هذا الف كلا كألف عصا والف كلتا كالف حبلى ووزن كلا فعل كبني والفها قبل عن واو لقلبها ثانيا في كلتا وقيل عن ياء لقلبها ياء في التثنية عند سيبويه إذا سميت بها ووزن كلتا فعلى كذكرى والفها للتأنيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي أما واو وهو اختيار ابن جني أو ياء وهو اختيار أبي علي والفرقة بين الاضافة الظاهر والاضافة إلى مضمر هي اللغة المشهورة وهي من إعطاء الأصل للأصل والفرع للفرع ووراء هذه الفرقة إطلاقان أحدهما الإعراب بالحروف فقط وهي لغة كنانة والثاني الإعراب بالحركات فقط وهي لغة بلحارث حكاها الفراء ويلحق بالمثنى أيضا ما سمي به منه كزيدان علما فيرفع بالألف ويجر وينصب بالياء ويجوز في هذا النوع إذا سمي به أن يجري مجرى عمران فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون وإذا دخل عليه الجر بالكسرة كقوله لأباد يارب الحق بالتبعا وهو اسم موضع نقل عن تثنية التبع **الباب** الثالث باب جمع المذكر السالم وهو الجمع الدال على مجاوزين كالزيدون من الأسماء والمسلمون من الصفات والذي بالمثال مع الجار مرفوعا لانه أول أحواله وهو معرب خلافا للزجاج فإنه يرفع بالواو المضموم ما قبلها لفظا نحو جاء الزيدون أو تقديرا نحو وانتم الأعلون ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها لفظا نحو وليت الزيدين ومررت بالزيدين أو تقديرا نحو وليت المصطفين وانهم عندنا لمن المصطفين والى هذه المشار الناظم بقوله وارفع بواو وبيا الجر وانصب سالم الجمع عامر ومذنب وانما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين أحدهما أن المثنى أكثر من الجمع فخص بالفتحة لانها أخف من الكسرة بخلاف الجمع والثاني أن نون المثنى كسرت على أصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرها وكسرة ما قبل

الباء فزادا من ثقل الكسرتين وبينهما ياء ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ولم يبدلوا اللفظ فيهما فجر كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة قاله ابو البقاء
في شرح لمحة ابن جني وبشرط في كل ما يجمع هذا الجمع من اسم او صفة ثلثة شروط احدها الخلو من تاء التانيث فلا يجمع هذا الجمع من الاسماء نحو طلحة ولا من الصفات نحو
علامة بتشديد اللام لئلا يجمع فيها علامتا التانيث والتذكير ولا صفة فعلاء التي تدل بالتجرد منها وبدا التانيث بالتاء احتراز من التانيث بالالف كحبلى
وحمراء علمين لرجلين فانهما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوا فيقال الحبلون والحمراوون الشرط الثاني ان يكون لمذكر ومناسبة بينهما فلا
يجمع هذا الجمع علم المونث نحو زينب ولا صفة المونث نحو حائض لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المونث فلو كان نحو زينب علما لمذكر جاز ان يجمع هذا الجمع لعدم اللبس
ولو كان نحو زيد علما لمونث امتنع ان يجمع هذا الجمع لما تقدم الشرط الثالث ان يكون لما يعقل مناسبة بينهما لان هذا الجمع مخصوص بالعقلاء فلا يجمع هذا
الجمع نحو واشق علما للكلب وسابق صفة للفرس لعدم العقل فلو كان واشق علما لرجل وسابق صفة لجمع هذا الجمع وجميع هذه الشروط جارية في الاسم والصفة
ثم يشترط في انفراد كل منهما عن الاخر ان يكون اما علما لان هذا الجمع يجبر العلمية الزائلة لاجله وان يكون العلم غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا
يجمع المركب الاسنادي نحو برق نحره علما انقاضا لان الحكم لا يتغير ولا المزجي نحو معد يكرب ونحو سيبويه على الاصح فيهما تشبيها بالحكي في التركيب وقيل
يجوز مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز في المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامة باخره فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف ويه ويقول سيبون
وسكت عن المركب الاضافي فانه يجمع اول المضافين وجوبا للثاني فتقول في غلام زيد علما غلاموزيد وغلامي زيد وغلامي بدوغلامي الكوفيين لجازة جمعها فتقول
غلاموا زيدين وغلامي زيدين بكسر الدال فيهما ودخل في قوله علما ما كان علما على التركيب نحو لجمع قائمين في جمع قائمون واما صفة يجمع جمعها بالالف
والتاء وهي التي تقبل التاء المقتضى بها معنى التانيث فلا يجمع علامة ونسابة لان التاء فيهما لتاكيد المبالغة لا لمقصد معنى التانيث وصفة لا تقبل التاء
ولكنها تدل على التفضيل فالصفة التي تقبل التاء المذكورة نحو قائم من المجرد ومذنب من المزيد تقول قائمة ومذنبة والصفة التي تدل على التفضيل
نحو افضل لهذه الصفات الثلثة يجمع هذا الجمع كما يجمع بالالف والتاء فتقول قائمون ومذنبون وافضلون كما تقول قائمات ومذنبات وفضلى فلا
يجمع هذا الجمع نحو جريح بمعنى مجروح وصبور بمعنى صابر وسكران ولحمر لانها لا تقبل التاء ولا تدل على تفضيل لان جريح وصبور مما يستوي فيه المذكر
والمونث وسكران مونثه سكرى واحمر مونثه حمراء فلا يقال جريحون وصبورون وسكرانون واحمرون كما لا يقال جريحات وصبورات او سكرانات وحمراوات
قلو جعلت اعلاما جاز لجمعها **فصل** وحملوا على هذا الجمع المذكر السالم اربعة انواع لعرب بالحروف وليست جمع تصحيح بنى عليها في النظم بقوله
وبعشرونا وبابه الحق والاهلونا الوعالمون علينا وارضون شذ والسنونا وبابه فهذه كلها ترجع الى اربعة انواع احدها اسماء جموع وهي الو
بمعنى اصحاب لجمع ذو بمعنى صاحب ولجمع ذو على غير لفظه وعالمون اسم جمع عالم بفتح اللام ولبس جمعا له لان العالم عام في العقلاء وغيرهم و
والعالمون مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جمعا لما هو اعم منه قال ابن مالك وتبعه الموضح هنا وفيه كثير لما ترجع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا
في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب ابو الحسن الى انه اصناف الخلق العقلاء وغيرهم وهو ظاهر الجوهري وذهب ابو عبيدة الى انه اصناف العقلاء
فقط وهم الانس والجن والملائكة وعشرون وبابه وهو سائر العقود الى التسعين وكلاهما في التنزيل قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا
مئتين ثلثين لبلة وانما سماها بعشر فهم مبقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاخذهم الطوفان وهم ظالمون وذرا عا
فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا لهو الخير ولبسون فتحة وما بعدها وهذا النوع الثاني جموع تكسير تغير فيها بناء الواحد واعرب بالحروف وهي بنون جمع
ابن وفيا سنة جمع السلامة ابنون كما يقال في التثنية ابنان ولكن خالف تثنيته لعلة تصريفية ادت الى حذف الهمزة واجرون بكسر الهمزة
وحكى يونس فتحها وبفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء او ضمها كانها الحقت بالنار واصلها الحرة كما يفهم
من قول الجوهري كانه جمع احرة وعلى هذا يشكل المثال لان بنون جمع باعتبار اصله وهو بانون واجرون جمع باعتبار اصله وهو اجر وقصارى ان جمع
السلامة بلا تكسير ويجاب بان ذلك الاصل قد زال وصار اسما منسيا وارضون بفتح الراء جمع ارض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما يوقف قياسا
الاستعظام كقوله وجب الارضون اذ قام من بني سدوس خطيب فوق اعواد منبر الا انه اسكن الراء للضرورة وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها
اسم للعام ولامها واو وها لعوض لم سنوات وسنهات وبابه الجاري على سننه وما بطه مستغنى عن قوله فان هذا الجمع مطرد في كل اسم ثلاثي حذفت
لامه وعوض منها تاء التانيث ولم يكسر تكسير ما يعرب بالحركات نحو عضة وعضين واصل عضة عضهة من العضه وهو الكذب والبهتان
وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا وقيل اصلها عضو من قولهم عضيته تعضيه اذا فرقته ومنه قول دوبر والبرء من الله بالمعضى اي الفرق
فعلى الاول لامها هاء وبدل له تصغيرها على عضيهة وعلى الثاني واو وبدل له جمعها على عضوات فكل من التصغير والجمع يرد ان الشيء الى اصله وعزة
وعزين فالعزة بكسر العين المهملة وفتح الزاي اصلها عزي خلا لامها باء وهي الفرقة من الناس والعزين الفرق المختلفة لان كل فرقة تعزى الى
غير من تعزى له الاخرى وثبة وثبين والثبة بضم الثاء المثلثة وفتح الباء الموحدة الجماعة واصلها ثوو قيل ثبي من ثبيت اي جمعت فلامها
على الاول واو وعلى الثاني باء واما الثبة التي هي وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا
جمع وقيل بل هي محذوفة اللام ايضا من ثبيت فعلى الاول يجمع بالواو والنون ويجمع على الثاني بهما واصل ما ذكر من المحذوف اللام ثلثة
انواع مفتوح الفاء نحو سنة ومكسورها نحو عضة وعزة ومضموها نحو ثبة فما كان مفتوح الفاء كثر فاؤه في الجمع نحو سنين وما كان

معاء

هذا الجمع

مكرد

مكسور الفاء لم يثبت في الجمع غرضين وغرين وما كان مضموم الفاء ففيه الجمع وجهان الضم والكسر نحو شبين بضم الشاء وكسرها وهو الاكثر وفتح جمع سنة وعضة وعزة في التنزيل قال الله تعالى كم لبثتم في الارض عدد سنين فسنين مجرور وباشتقاقه دليلها وعلامة جره الياء الذين جعلوا القرآن عضين عضين مفعول ثان بجعلوا وعلامة نصبه الياء فذا اللذين كفروا قبلك مهطعين عن ايمين وعن الشمال عزين عزين صفة لمهطعين ومهطعين حال من الذين كفروا وهو منصوب بعلامة نصبه الياء ولم يجمع جمع شيء في التنزيل الا بالالف والتاء عزة فانثروا واثبات ولا يجوز ذلك في العرب بالحرف في نحو عزة لعدم الحرف ولا في نحو صدة وزنة غيرهما بين لان المحذوف منهما الفاء لا اللام واصلهما وعد وزن بكسر اولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض عنها الهاء وشذ لزومها جمع لدة واصلها ولدة وهي المساوية في السن فان كانا علمين لم تذكرهما هذا الجمع فيقال هذان وذون ولا يجوز ذلك في نحو يد ودم لعدم التعويض من لامهما المحذوفة واصلهما يدي ودمو بكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال واختاره ابن طاهر وذهب المبرد الى فتح الميم وتشقيقه الجاء بردى حذفت لامهما اعني فرقا بين جمع يد ودم وشذ ابون واخون وصنون فانها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض واصلها ابو واخو وصنو وحذفت لامها كالمحذوف لم يعوض منها شيء ولا يجوز ذلك في اسم واخت وبنت لان العوض فيهن من لامهن المحذوفة غير الهاء اما اسم فاصله سمو عند البصريين فحذفت لامه وعوض منها الهمزة في اوله واما اخت وبنت فظاهر كلامه هنا ان اصلهما اخو وبنو حذفت لامهما وعوض منهما تاء التانيث لاهاء التانيث والفرق ان تاء التانيث تجعل الابدال في الوقف هاء ولا تكتب مجرورة وهاء التانيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة وذهب بعض الى ان تاء اخت وبنت ليست للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح ولانها لا تبدل في الوقف هاء نقل ذلك الموضح عنه في باب النسب وسلم دعوى ان الصيغة كلها للتانيث وسيأتي قول ان التاء فيهما للالحاق بجذع ونقل الحاقها للثاني بالثلاثة وشذ بنون جمع ابن لان العوض فيه همزة الوصل واصله بنو لان مؤنثه بنت ولم يرد هذه التاء فلم يؤنثا الا مذكرة محذوفا لواو قاله الجوهري ولا يجوز ذلك في نحو شاة وشفة وان كانا تحذف اللام معوضا عنها هاء التانيث لانهما كثرا تكسيرا يعرب بالحركات وذلك ان شاة كثرت على شياه وشفة كثرت على شفاه بالهاء فيهما واصل شاة شوهة بسكون الواو كصيغة فلما لحقت الواو الهاء لزم انقلابها الفا فقلبت الفا فصارت شاة فحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها هاء التانيث واصل شياه شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها واصل شفة شفهة حذفت لامها وهي الهاء ايضا وعوض عنها هاء التانيث والدليل على ان لامها هاء تصغيرها على شويهة وشفيهة وتكسيرها على شياه وشفاء والتصغير والتكسير يردان الاشياء الى اصولها وزعم قوم ان لام شفة واو لقولهم في تكسيرها شفوات قال الجوهري ولا دليل على صحته وانما لم يجمعا بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرها عن تصحيحها وشذ ظبية جمع ظبة فانهم كسروها على ظبون لانها واو محذوفة وعوض منها الهاء والظبة بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة طرفا السيف لانهم واصلها ظبو لقولهم ظبوته اذا اصبته بالظبة والنوع الثالث ما اعل عينه في الجمع جوعي تصحيحه لشروط اشترطها المقدمة في الاسم والصفة كاهلون جمع اهل وهو العشيرة وابلون جمع وابل وهو المطر الغزير لان اهلا وابلا ليسا علمين ولا صفتين ولان وابلا للنوع فاعل وتقدم ان شرط هذا الجمع ان يكون لعلم من يعقل او صفته وفتح جمع اهل في التنزيل دون وابل قال الله تعالى شغلتنا اموالنا واهلونا ومن اوسطما تطعمون اهليكم الى اهليهم ابدا والنوع الرابع ما سمي به من هذا الجمع المستوفي الشروط وما الحق به فالاول كعلبون فانه علم لهذا الجمع وسمي به اعلى الجنة قال الله تعالى ان كتاب الابرار لفي عليين وما ادراك ما عليون وهو في الاصل جمع علي بكسر العين واللام مع تشديد اللام والباء ومنه قيل من العلو وقيل الغزنوي عن يزيدين ان واحد عليين علي وعلية وهي الغرفة والاول يخرج بدون مستحق به شخص فيجريان بالحرف واعرابهما على ما كانا عليه قبل العلمية بهما وان كانا منونين حينئذ ويجوز في هذا النوع الملحق به ان يجري الاعراب مجرى فعلين وهو ما يسبق من جلود اهل النار في لزوم الياء في الاحوال الثلثة والاعراب بالحركات الثلث ظاهرة على النون حالة كونها منونة ان لم يكن اعجميا فقول هذا زيدون وعليون وابت زيدينا وعليينا ومررت بزيدين وعليين فان كان اعجميا امتنع التنوين واجري الاعراب لا بنقص فقول هذا قنسرين وسكنت قنسرين ومررت بقنسرين واطلاقه تبعا للنظم في قوله ومثل حين عذير ذا الباب محول على المقدر بقرينة التشبيه وعلل عدم التشبيه بحين الخ بانه يشبه الجمع في كونه زاد فيه الياء والنون وعدون هذا المجرى من لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون منونة ان يجري مجراه في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه الجمع كعشرون قالوا هذا باسمون بضم النون من غير تنوين او يجري مجرى عشرين بفتح العين والراء المهملتين وبالموحدة في لزوم الواو والاعراب بالحركات الثلث على النون حالة كونها منونة فقول هذا زيدون وابت زيدونا ومررت بزيدون كقوله طال ليلي وبت كالمجنون واعترض المرموري بكسر النون وعدم التنوين لوجود ال ويجعل ان يكون من باب عشرون وهذا البيت قال ابن برون في حواشي الصحاح انه لابي هلال الحراني وذكر اعلى المرموري حيث زعم انه لعبد الرحمن بن حسان ابن ثابت الانصاري والماطرون بالميم والطاء المهملة موضع بناحية الشام قال الصاحب الظاهر ون هو جميع ما طر سمي بذلك ويدون هذه اللغة ان تلزمه الواو وفتح النون مطلقا ذكره السخاوي وزعم ان ذلك مصحف من كلام العرب في نظير هذه من لزوم المثنى الالف مطلقا وبكسر النون وبعد الاعراب كقوله وهو يزيدين معوية بنصرك في نصرانية كانت قد نزحت ودهر خراب عند الماطرون واما الكل الفعل الذي اجمعا الرواية بفتح النون في الماطرون وتقدم انه اسم موضع واورده في الصحاح في فصل النون في باب الواو بالنون فاء الكلمة اوله وكسر النون آخره فتخيل اوله بالنون بدل الميم واخره بالكسر بدل الفتح قال المرموري في حواشي الهاء من لها تعود الى النصرانية والجار والمجرور في موضع الحال من فاعل خرفزة البيت بعده والباء الظرفية والمعنى لهذه النصرانية خرفزة

هارون م

وقت اكل النمل الذي جمعه واراد به ايام الشتاء فان النمل يختزن ما يجمعه بحث الارض لياكله ايام الشتاء والخزف بكسر الخاء المعجمة ما يختزن من الثمار ونحوها
بعضهم اي العرب يجري بسنين وباب سنين ولم يكن عطاء مجرى غسلين فلزوم الياء والحركات على النون منونة غالبا على لغة بني عامر وغيرهم ونونه على
لغة بني يربوع حكاه عنهم الفراء ولا تسقط النون للاضافة قال احمد ولا ادعى ابن بيطالب وكان لنا ابو حسن على ابا برا ومن لهم بنين الروابز بنين بالياء
والاعراب على النون وقال اصمعة بن عبد الله الطفيل دعاني من نجد فان سنيه لهم بنا شهبا وشيبتنا مرد الروابز سنينه باثبات النون ولم
تسقط للاضافة وعلامة نصبه لفتحة لا الياء والالفال فان سنيه بحذف النون للاضافة وهذه لغة بني عامر فانهم يعربون المثنى اللام بالحركات على النون
مع لزوم الياء لانها اخف عليهم ولان النون قامت مقام الذاهب فلو كان الذاهب موجودا لكان الاعراب فيه كسائر المفردات فكذلك يكون ما قام مقامه
وقوله دعاني اي دعوني ومعناه اتركاني من نجد وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم وشيبا بكسر الشين جمع اشيب وهو حال من المجرور بالباء ومردا
حال من مفعول شيبتنا وبعضهم اي الفصحاء يطرد هذه اللغة وهي لزوم الياء والاعراب على النون منونة في جميع المذكر السالم وفي كل ما حمل عليه لان باب
الياء اوسع من باب الواو وهو اعم من قولنا النظم وهو بعض باب سنين عندهم يطرد ويخرج عليها قوله وتب حق عرندس ذي طلال لازالون خضابين العشيا
الرواية ضاربين باثبات النون مع الاضافة الى العشاب فدل على ان ضاربين معرب بالفتحة على النون كساكنين لا بالياء والالحذف النون للاضافة
وقيل ضاربي العشاب وقد يتجه ان يكون ضاربين العشاب فحذف البدل لدلالة المبدل منه وهو ضاربين عليه فالزم الفتحة
ويحتمل ان يكون الاصل ضاربين بغير العشاب فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على حاله ويحتمل ان يكون العشاب منصوبا بضاربين والاصل العشاب
بباء النسبة في الجمع ثم حذفت احدى الباءين واسكن الباء الباقية وعرندس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفي آخره سين مهملة
الشديد القوي والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الحالة الحسنة والهيئة الجميلة والعشاب بكسر العين جمع قبة وهي التي تتخذ من الادم
والخشب اللين ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء وقوله وهو يهيم وما ذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين الرواية بكسر النون
على انها كسرة اعراب وبه قال الاخفش الاصغر علي بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها وجعله بمنزلة الجمع المكسر وجعل اعرابه في آخره كما يفعل في
فلسطين وقال الاعلم يوسف الشنتمري وهو في السنين والعقود امثل منه في المسلمين ونحوه لانه لفظ مخترع للعقود فهو اشبه بالواحد الذي اعرابه
بحركة آخره من المسلمين ونحوه ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز ان يكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة كما سنجيء وبذلك صرح ابن جني **فصل**
في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما الحق بهما المشار اليهما في النظم بقوله ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من يكسره ينطق ونون ماثنى والملحق به
بعكس ذا لك استعملوه فانتبه ولما كان المثنى سابقا على الجمع قدمه الموضح عليه فقال نون المثنى وما حمل عليه مكسورة بعد الالف الباء على ال
الفتاء الساكنين وضمتها بعد الالف لغة كقوله يا ابنا ارقتي العندان فالنوم لا تالفه العينان بضم النون والعندان بكسر العين والفاء اعجما
الذال المشددة جمع قذ وهو البرغوث بضم الباء وفتحها بعد الباء لغة لبني اسد حكاها الفراء كقوله وهو حميد بن ثور وقيل ابو خالد يصف
فطاء على احوذيين استقلت عشية فما هي الا لمحة وتغيب والرواية بفتح النون من احوذيين تثنية احوذي بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة
وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف وهو الخفيف في المشي الحذق فيه وفي بوان الادب الاحوذي الراعي المشمر للرعاية القطا
لما ولى واراد بهما هنا جناحي قطاة بصفتهما بالخفة وفاعل استقلت ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية الزمانية والمعنى ان القطا
اوتغتب الجو عند جناحين فما يشاهدها الراؤن لها الا لمحة وتغيب عنه وقيل لا يختص فتح النون بالياء اي مع الياء بل يكون بعدها وبعد
الالف ايضا لغة من يلزم المثنى الالف في كل حال قاله ابن عصفور كقوله اعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين اشبها ظبيانا انشده ابن عصفور وابن
وغيرهما بفتح النون في العينانا تثنية عين واما ظبيانا بفتح الظاء المعجمة وسكون الموحدة فالباء اخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تثنية ظبي
خلافا للهروي وقيل هذا البيت مصنوع لا دليل فيه وقال ابو زيد هو لرجل من بني ظبيه هلك منذ اكثر من مائتي سنة وظاهر كلام الموضح ان الفتح
يجري بعد الالف اذا كانت علامة للرفع وفي نون اثنين واثنتين فانهما محمولان على المثنى ولم اقف على نص صريح في ذلك اعتمد عليه ولا على
شاهد استند اليه ونون الجمع السالم المذكر وما حمل عليه مفتوحة بعد الواو والياء المخففة لان الجمع اثقل من المثنى والكسر بابه بعد الياء كقوله
وهو جرير لا سيما يوم بالغميصاء لم يدع من المرد في الحيين الا اليلعبا ومجرورا بكسر النون من حزنين الرواية بكسر النون من حزنين وهو جمع حزن بفتح الحاء بمعنى مغاير وجعفر
وبنو ابيه اولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف بفتح الزاي وبالعين المهملة وبالنون قيل للفقاء جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو القصير واراد به
الادعياء الذين ليس لهم اصل واحد وقوله وهو يهيم وما ذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين بكسر النون وتقدم ما فيه واختلاف
راي ابن مالك فتارة حكم عليه بانه مجرور وبالكسرة وتارة بانه مجرور وبالياء وكسر النون على لغة ونائبه الموضح هنا فاستشهد به اولا على الاعراب
بالكسرة وثانيا على كسر النون في الشعر ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس **الباب الرابع** من ابواب النيابة الجمع بالف
وتاء مزيدتين ولا فرق بين ان يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فقط كهندات وهندات او بالتاء والمؤنث بها كطلحات ومسلمات او
بالتاء دون المعنى كطلحات وحمزات او بالالف المقصورة كحبليات او الممدودة كصحراوات او يكون مسماه مذكرا كاصطبلات ولا فرق
بين ان يكون سلمت فيه بنية واحده كصفحة وصفحات او تغيرت كسجدة وسجدات وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات فالاول جرى على

والثاني قلبت الفه ياء والثالث قلبت همزته واوا ولهذا عدل الموضح عن قول الاكثر جمع المؤنث السالم الى ان قال الجمع بالف وتاء مزيدتين ليعم جمع المؤنث جمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما اعتبر فان في جميع ذلك نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا للنصب على الجر كما في جمع المذكر السالم لجراء الفرع على سنن الاصل وانما تخلف الفرع عن الاصل في الاعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع وهي انه ليس في آخر حرف يصلح للاعراب نحو خلق الله السموات فالسموات منصوب بالكسرة على انه مفعول به عند الجمهور ومفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وابي عمرو بن الحاجب وصوب الموضح في المتن ورجحه بان قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه موجدا له وان كان ذا لان الله تعالى موجد الاشكال والذوات جميعا انتهى وسبقه الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر فقال في اسرار البلاغة اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس بمفعول به بل هو مفعول مطلق لان المفعول به هو الذي كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيئا آخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وانت فعلت فيه الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا فاصل لك والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما محضا والله اوجده وخلصه من العدم فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به انتهى وأصح الجهوي الذاهبين الى ان العالم مفعول به لا مفعول مطلق بامور اولها انا نعلم العالم وان كنا لا نعلم انه مخلوق لله الا بدليل منفصل والمعلوم مغاير للجهل فاذن كون الله تعالى خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها انا نضيف الله تعالى الى خلقه فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم ان يكون الله موصوفا بالعالم كما انه موصوف بخالقية العالم وثالثها ان نقول العالم ممكن فلم يوجد الا لان الله تعالى اوجده واحدثه فلو كان ايجاد العالم واحداثه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لان الله اوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد لانه وجد فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه وبرجيح حاصلة الى ان العالم وجد لغة في ذلك نقل الصاغاني قال الفخر الرازي في شرح المفصل ونصب الجمع بالالف والتاء المزيدتين بالكسرة مطردا لغة وربما نصب بالفتحة على لغة كما قاله الحمدوني ان كان محذوف اللام ولم يرد اليه في الجمع كسمعت لغاتهم بفتح التاء حكاه الكسائي ورايت بنات بفتح التاء حكاه ابن سيده وكقوله فلما اجلاها بالاياب مخبرت شيانا عليها دلها واكتأبها والاياب الدخان وشيانا بضم الشين الجماعات المتفرقة منصوبة على الحال بالفتحة والكثير ان تنصب بالكسرة كقوله ثم فانفرن واثبات والضمائر المؤنثة للفعل بالجاء المهملة والمراد ببيان حالها حين يؤخذ عسلها وانما نصب هذا النوع تشبيها لهذه التاء بالتاء التي تبدل في الوقف هاء او جبرا لما فاته من حذف كما اعرب نحو سنين بالحروف جبرا لما فاته من حذف لامه والجر بالفتحة امر الوارد من ذلك مفردا مردود اللام خلافا لابي علي في زعمه ان نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ردت لامه واصلها لغية او لغوة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت الفا فحذفت لالتقاء الساكنين ورد بانه يلزم الجمع بين العوض والمعوض فان ردت اللام في الجمع كسنوات او سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا فنحو اصلكفت سنوات وسنهات بكسر التاء هذا اذا كانت الالف والتاء مزيدتين فان كانت التاء اصلية والالف زائدة كابيات جمع بيت واموات جمع ميت او كانت الالف اصلية والتاء زائدة كقضاة جمع قاض وغزاة جمع غاز واصل قضاة وغزاة قضيه وغزوة تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلها فقلبتا الفين فالالف فيهما اصلية لكونها منقلبة عن اصل والتاء زائدة للتانيث فالنصب بالفتحة على الاصل نحو رايت قضاة وجمعت غزاة والمراد من الجمع بالالف والتاء المزيدتين ما كان علما لمؤنث مطلقا او صفة لمفرد مؤنث بالتاء او دالة على التفصيل او علما لمذكر مقرونا بالتاء او صفة لمذكر غير عاقل كجمال راسيات او مصغرة كدريهمات وحمل على هذا الجمع شيآن احدهما اولات وهو اسم جمع بمعنى ذات لا واحد له من لفظه وواحده في المعنى ذات بمعنى صاحبة واصله اولي بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء الفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف التاء المزيدتين ووزنه فعلت نحو وان كن اولات حمل فاولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغمة في نونها واصل كن كونن بضم الواو بعد النقل الى باب فعل بضم العين فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين والثاني ما سمي به من ذلك الجمع والحق بهن نحو رايت عرفات وهو علم لموضع الوقوف واستدل سيبويه على علميته بقولهم هذه عرفات مباركا فيها بنصب مباركا ولو كان نكرة لجرى عليه صفة وبانه لو كان نكرة لدخلت عليه الالف اللام وهي لا تدخل عليه وسكنت اذرعات بكسر الراء قالوا في الصحاح وزاد في القاموس وقد تفتح وفيه وفي نهدب الاسماء والاعلام المنسوبة اليها اذرعي بالفتح وهو جمع اذرعة واذرح جمع ذراع في لغة من ذكره قال ابو الفتح الهمداني في اشتقاق البلدان واذرعات هي قرية من قرى الشام وقال الجوهري موضع بالشام ولا منافاة بينهما واختلف المعربون في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلث فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لانه في الاصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتانيث وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فالاول راعى الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وجره بالفتحة مراعاة للعلمية والتانيث فترك تنوينه وهذا المسلك يشبه ان يدخل في اللتين فانه لم حذف الاولى في النصب بالكسرة وفي الاخيرة حذف التنوين فحصل في السنة ثلثة اوجه وردوا بالاوجه الثلثة قوله وهو ما في الغبر لكن في نصبه تنوينها من اذرعات واهلها يثرب ابدى لنا منظرا على الرواية بجر اذرعات بالكسرة مع التنوين وتركه وبالفتحة بلا تنوين وصفي تنوينها منظرنا الى ناره بظلوم من اذرعات وانا باليثرب واهلها يثرب معينة الرتول حل القطين والمعصمية يسلم الذي نزل بها من الحالها لبق وهو يثرب بن عبيد وفي استنباط هذا الاسم عليها لانه من مادة الشرب وهو الفساد فكانها اصل يثرب كما يأتي ذكره من الرمل لما فاتين والى هذا الباب الاشارة بقول الناظم وما بتا والف ثم جعا بكسر الجر في المنصب كذا اذا

الحديث بتال بالتخفيف اذا بلغه على وجه الاصلاح وبالتشديد اذا كان على وجه الافساد واللبون الناقة ذات اللبن ويروى فلوص بفتح الفاء وضم اللام الشابة بدل لبون وبنو زياد الربيع بن زياد واخوته وفاعل يأتيك مضمر وما الافت متعلق بتمنى لقربه ويجوز ان يكون ما الافت فاعل يأتيك والتاء زائدة في الفاعل مثلها في كفى بالله شهيدا واما قوله تعالى انه من يتق ويصبر باثبات الياء في يتقى وتسكين يصبر في قراءة قنبل عن ابن كثير فانه في تخريجه قيل من موصولة لا شرطية ويتقى مرفوع لا مجزوم وتسكين يصبر مع انه معطوف على المرفوع اما لتوالي حركات الباء الموجدة واما لتوالي يصبر والفاء والهمزة من فان كما في بارئكم باسكان الراء تنزيلا للكلمتين منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة واما على تنزيل حرف في يصبر فان منزلة بناء على فصل بكسر الفاء وضم العين فتسكن لانه بناء مهمل وهم يخففون مضموم العين اذا كان مستعملا فابالك بالمهمل ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فنزل ربع من اشرب غير منزلة عند وسكن الباء كما يسكن عضد واما على انه اجرى فصلا ووصلا بنية الوقف كقراءة الحسن البصري ولا يأمن تشكر بتسكين تشكر مع انه مرفوع بالجماع السبعة وكقراءة نافع محياي بسكون باء محياي وصلا واما على العطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى من الشرطية لعمومها وابهامها ولكون مدخولها مستقبلا لما بعده ولهذا دخلت الباء في الخبر كما تدخل في الجواب قاله الفارسي فلذلك صح العطف بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرط وفي من شرطية والباء في يتقى اما اشباع ولام الفعل حذف للجازم واما على اجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة ولم يستبح حذفها لحذف حرف العلة قال بعضهم ما من حذف حرف العلة للجازم فهو ما اذا كان اصليا فاما اذا كان حرف العلة عارضا بان كان بدلا من همزة مفتوح ما قبلها كيقرأ مضارع قرأ او مكسور ما قبلها نحو يقرئ مضارع اقرأ او مضموم ما قبلها نحو يوضؤ مضارع وضؤ بضم الضاد حسن وجميل فان كان الابدال من الهمزة بعد دخول الجازم على المضارع فهو ابدال قياسي لكون الهمزة ساكنة فحذفت تحركها بالجازم وابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها واسوة يمتنع حينئذ اي حين اذ ابدل بعد دخول الجازم لحذف للحرف المبدل من الهمزة لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيئا اخر وان كان الابدال قبله اي قبل دخول الجازم فهو ابدال شاذ لكون الهمزة متحركة بالحركة فهي مشابهة بالحركة عن الابدال وابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ ويجوز مع دخول الجازم الاثبات للحرف المبدل والحذف قياسا على قول الاضداد بالعارض وهو الابدال هنا وعدمه اي عدم الاعتداد بعروض الابدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الابدال يحذف حرف العلة للجازم لان حرف العلة على هذا القول معتد به ومنزل منزلة الحرف الاصلي وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الابدال يثبت حرف العلة لانه لا يحذف الجازم الا الحرف الاصلي لا العارض وعدم الاعتداد بالعارض هو الاكثر في كلامهم وعليه الاكثرون في كلام العرب نثرا غير مرتب لان الاعتداد بالعارض علة للحذف وعدمه علة للاثبات وما ذكره من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره الى ان الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل الهمزة كتحقيقها **فصل** تعتد لواو ونون ضمائر جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم نحو جاني مسلمي والنون وضمائر المضارع المعتل اذا اسندت الى واو الجماعة او الف الاثنين او ياء المخاطبة واكدت بالنون نحو لتبلوان لتبلين وتعتد الحركات الثلث تعتد تاء في الاسم المعرب الذي اخره الف لازمة غير مهموزة نحو الفتى ما الفه منقلبة عن ياء والمصطفى ما الفه منقلبة عن واو وان صورت فيهما الالف بالياء نظرا الى اصلها في الاول ومجاورتها الثالثة في الثاني ويسمى الاسم المعرب الذي اخره الف لازمة معتلا لكون اخره حرف علة ومقصورا لكونه مقصورا عن ظهور الحركات فيه والقصر المنع او لكونه ضع عن المد والمقصور يقابله الممدود فعلى هذا الاسم نحو سعى مقصورا وان كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لانه ليس من الافعال الممدود نقول جاءني الفتى والمصطفى ورايت الفتى والمصطفى ومررت بالفتى والمصطفى بلفظ واحد في الاحوال الثلثة والتقدير مختلف فيقدر في الرفع الضمة وفي النصب الفتحة وفي الجر الكسرة في الالف ان قلنا بمقارنة الاعراب لاخر المعرب وهو الاصح والا فبعدها وموجب هذا التقدير ان خاتمة الالف لا تقبل الحركة وتقدر الضمة والكسرة فقط في الاسم المعرب الذي اخره باء لازمة في الاحوال الثلثة مكسورا ما قبلها نحو المرتقي من مرتقي الثلاثي والقاضي من القاضي الثلاثي ويسمى الاسم المذكور معتلا لكون اخره حرف علة ومنقوصا لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها او لانه حذف لامه لاجل التنوين نحو مرتقٍ وقاضٍ والحذف نقص وكلا الثلثين لا يخلو عن نظر اما الاول فلان نحو يدعو ويرمي نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا واما الثاني فلان نحو قاضٍ حذف لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا وخرج بذكر الاسم في حد المقصور الفعل نحو يخشى والحرف نحو على ما في اخره الف لازمة وفي حد المنقوص الفعل نحو يرمي والحرف نحو في ما في اخره باء لازمة وخرج بذكر المعرب في حديهما المبني نحو ذا وتا والذي والتي وخرج بذكر اللزوم في الالف نحو رايت اخاك وفي الباء نحو مررت بأخيك فانهما يتغيران بحسب الاعراب وخرج باشتراط الاكثر قبل الباء في حد المنقوص نحو ظبي ما في اخره قبلها ساكن صحيح وكرسي ما اخره باء قبلها ساكن معتل والى ما ذكرنا اشار الناظم بقوله وستم معتلا من الاسماء ما كالمصطفى والمرتقي مكارما فالاول الاعراب فيه تقدر جميعه وهو الذي قد قصرا والثاني منقوص وفيه تظهر والنصب ينوى كذا يجر وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المضارع المعتل بالالف نحو يخشى ولن يخشى فيخشى في الاول مرفوع وفي الثاني منصوب تقدر فيهما ومثلهما مضارع رمى الضمير فيه الفتحة لفظا وتقدر الضمة فقط في الفعل المضارع المعتل بالياء او الواو نحو هو يدعو وهو يرمي فيدعو ويرمي مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء وما ذكره من تقدير الحركات في المعتل هو قول سيبويه ومتابعيه وقال ابن السراج ومن تابعه لا تقدير لانا انما قدرنا في الاسم لان الاعراب فيه

اصل فيجب الحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والمعتمد الاول وعليه جرى في النظم فقال واتى فعل اخره منه الف او واو او ياء فعل الحرف فالالف
انوفيه غير الجزم وابدل نصب ما كيد عمرو بن ثم قال والرفع فيهما انو ونظهر الفتحة لخفتها في الواو والياء في الفعل وهو المنسوب على النظم بقوله وابدل نصبا
كيد عمرو بن وفي الياء في الاسم وهو المنسوب على النظم بقوله ونصبه ظهر بخوان القاضي ان يرم في ان يبز وفي الجر به اسم يجل عمرو بن اخره والا تا
قبلها ضمة هذا باب النكرة والمعرفة وهما في الاصل اسما مصدر لنكرة وعرفه فقلا وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعرف الاسم
ضربان على الاصح نكرة وهي الاصل لانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج وهي بالحد عبارة عما شاع في جنس موجود
او مقدر فالاول كرجل فانه موضوع لما كان جنسا انا ناطقا ذكرا بالنا فكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوعة
لما كان كوكبا نهاريا يتضح ظهوره وجود الليل فحينها ان تصدق على متعدد كما ان رجلا كذلك وانما تختلف في ذلك من جهة عدم وجود افراده في الخارج ولو
وجد لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على ان يكون خاصا كزيد وعمرو وانما وضع وضع اسماء الاجناس وكذلك قمر فانه لما كان يرى وشعاع
شمس في قوله وجوههم كانها اقمار فان العرب تنسب اليهما التعدد باعتبار الايام والليالي وان كانت حقيقتهما واحدة يقولون شمس هذا اليوم احر من شمس
امس وفي هذه الليلة اكثر نورا من قمر ليلة اول هذا الشهر وبالخاصة عبارة عن نوعين احدهما ما يقبل ال المؤثرة للتعريف كرجل لجريان مذكر عاقل
وفرس لجريان مذكر غير عاقل ودار لتونث غير جريان وكتاب لمذكر غير جريان وهذه الاشياء الاربعة تقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الرجل والفرس
والدار والكتاب والنوع الثاني ما لا يقبل ال المؤثرة في التعريف ولكنه يقع موضع ما يقبل ال المؤثرة للتعريف كرجل لجريان مذكر عاقل
والمراد بالكتاب والنوع الثاني ما لا يقبل ال المؤثرة في التعريف ولكنه يقع موضع ما يقبل ال المؤثرة للتعريف كرجل لجريان مذكر عاقل
والدار بمعنى انسان وما بمعنى شيء في قولك مررت برجل ذي مال ومررت بمن معجبك ومررت بما معجبك فزيد ومن وما نكرات لان ذا التي بمعنى صاحب نكرة
ومن وما نبتا بنكرة ونعتا لنكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهي لا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال اما ذو فانها واقعة موقع صاحب في حسنا
يقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الصاحب ليست ال فيه موصولة لانه قد توسوس فيه معنى الاصل بحيث لا يستعمل بحال من قبيل الحوادث والذي لا يجعل
لا تقول مررت برجل صاحب اخيه عمرو فاله الشاطبي في باب المبتدأ وأما من فانها نكرة موصوفة واقعة موقع انسان وانسان يقبل ال فظهر أن
وأما ما فانها نكرة موصوفة ايضا واقعة موقع شيء وشيء يقبل ال فتقول الشيء من العاقل وما لغيره وكلما ذا استعملا في الشرط والاستفهام فهما
في الشرط كل انسان وكل شيء وفي الاستفهام اي انسان واي شيء فانسان وشيء يقبلان ال قاله الشاطبي ثم قال وكلما يزدكيف فظهر أن انسان موضع
قولك في اي مكان وعلى اي حال ومكان وحال يقبلان ال انتهى وذهب ابن كيسان الى ان من وما الاستفهاميتين معربتان وكلما نصبه
حالكونه منونا فانه نكرة ولا يقبل ال ولكنه واقع موقع قولك سكوتا وسكوتا يقبل ال لانه مصدر فتقول السكوت بناء على ان التنكير والتعريف
في اسم الفعل راجعان الى المعنى المتمسك بواسطة او بلا واسطة وذهب الجمهور الى ان اسماء الافعال واقعة موقع الافعال انفسها كذا ونحو احذر وبادر
وعزب في كثير من الاسماء الملازمة للنقل فانها نكرات ولا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال وهو مثلا رجل اوجل او ساكن او نحو ذلك فالرجل الشجاع
وانكر التكراف شيء موجود ثم حدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة بقابل كل منها ما هو في مرتبته والضرب الثاني
معرفة والى هذين الضربين اشار الناظم بقوله نكرة قابل ال مؤثرا او واقع موقع ما قد ذكرا وغيره معرفة وهي الفرع لانها تحتاج في دلالتها الى قرينة
وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم وهي عبارة عن نوعين احدهما ما لا يقبل ال في التراكيب بقطع الهمزة سماعا قاله شارح اللباب في العباس وسلما
ولا يقع موقع ما يقبلها نحو زيد وعمرو فاما قوله باعداء الدهر عن اسرها حراس ابواب على قصورها فضرورة والنوع الثاني ما يقبل ال ولكنها
غير مؤثرة للتعريف نحو حارث وعباس وضحاك فان ال الداخلة عليها غير مؤثرة للتعريف لانها معارف بالعلمية وانما دخلت عليها اللحاق الاصل بها
وهو التنكير وفي بعض النسخ اللحق الوصف والاول اولى لان بعضها قد يكون غير وصف كالنعمان فانه في الاصل اسم جنس الدم بالدال المهملة وتخفيف
الميم وظاهر كلامه ان الفاظ هذه الامثلة دخلت عليها وهي اعلام وقال الشاطبي لم تدخل عليها وهي اعلام بل على تقدير تنكيرها لتكون المشعرة
باصلها من الصفة فدخولها عليها كدخولها على العالم والقاهر ونحوهما وهذا معنى ما ذكره سيبويه ثم قال فاذا ثبت ان ال قد تؤثر معنى التعريف
تقديرا او لحق الصفة صارا التعريف مشكلا واجاب عنه بما حاصله انها لما تؤثر تعريفا فيما لم يمكن فيه تعريف وجب نظر بظهر بالتامل واقسام
المعارف سبعة احدها المضمر بضم الميم الاولى وفتح الثانية لحاضر او غائب كانا وهم والثاني العلم لمذكر او مؤنث كزيد وهند والثالث
الاشارة كذا للمذكر وذي للمؤنث والرابع الموصول بناء على ان تعريفه بالعهد الذهني الصلة الا بال الملفوظة كالذي او مقدرة كمن وما في
كاعجبني الذي ضربت وكالتي للمؤنث والخامس ذو الاضافة للمذكر والمؤنث كالمراة والغلام والسادس المضاف اضافة محضة لواحد منها اي من
المحضة معنى لا كان او لفظا كابني وغلامي والسابع المعرف بحرف التعريف على قولكهم وذي وهند وابني والغلام والذي المنادى المنكر المقصود غير مبني
لمعين بناء على ان تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف منوي قال في التسهيل واعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب ثم العلم
عن ابهام بمعنى بان يتعلق به اسم واحد معرفة او نكرة ثم المشار به والمنادى يعني انهما في مرتبة واحدة لان تعريفهما بالقصد عنده ثم الموصول
وذو الاداة يعني انهما في مرتبة واحدة لان تعريفهما بالعهد وفي بعض النسخ ثم ذو الاداة فجعله بعد الموصول والمختار جعل المضاف اليه فجعل
المضاف الى الضمير في مرتبة الضمير والصحيح ما نسبه سيبويه ان المضاف في مرتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فانه في مرتبة العلم وذهب الجزولي الى

النظم

ان الاخير

فصل في المضمر

ان المضاد دون المضاف اليه مطلقا فصل ثلثة اقوال **فصل** في المضمر بفتح الميم الثانية المضمر اسم مفعول عن ضمرته اذا اخفيته وستره واطلاقه على البارز توسع والضمير بحفظ المضمر على حد قولهم عقد لعقد فهو عقيد اى معقود وهو اصطلاح بصري والكوفيون يسمونه كناية ومكنيا عنه لان ابن السيد والكناية تقابل الصريح قال ابن هانى ضريح بمن تهوى ودعني من الكنى فلا خير في اللذات من دونها ستر فالضمير والكناية بالاصطلاح بمعنى واحد اسمان لما وضع لشيء من متكلم او مخاطب او غائب وهو اما متكلم كانا بزيادة الالف عند البصريين وبدونها عند الكوفيين او مخاطب كانت بزيادة التاء عند البصريين بدونها عند الكوفيين او غائب كهو بنيهما عند البصريين والهاء وحدها عند الكوفيين والبه اشار في النظم بقوله فالذي غيبة او حضور كانت وهو يضم بالضم والمخاطبة تارة ولغائب اخرى وهو ثلثة الالف والواو والنون والى ذلك أشار الناظم بقوله والف والواو والنون لما غاب في غيره واراد بغيره المخاطب كقولهما للخاطبين وقاما للغائبين وقوموا وقاموا وقمن باهند ذات والهندات قمن وبقسم الضمير الى بارز وهو المصورة في اللفظ بكناء فمن وكاف اكرمك وهاء غلامه فكل من الناء والكاف والهاء بلفظ بصورته والى مستتر وهو بخلافه اى بخلاف البارز وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى كالضمير في قم وقوم فهند قائم انا وفي قم انت ولم نضع العرب لهما لفظا معبرا عنهما ولكن لضيق العبارة عبر عنهما بلفظ الضمير المنفصل بعليهما للبيدين وليس هما اياها على الحقيقة وينقسم ايضا الى متصل بما قبله وهو ما لا يبتدأ به النطق ولا يقع بعد الا كالهاء ابنى وكاف اكرمك وهاء سلبه وبائه وهذا معنى قولي في النظم وذو اتصاله ما لا يبدا ولا يلى الا اختيارا ابدا كالباء والكاف من ابنى اكرمك والباء والهاء من سلبه مالك وشملت هذه الامثلة انواع الضمير الثلثة من المتكلم والمخاطب والغائب في محالها الثلثة من الرفع والنصب والجر فالباء من ابنى للمتكلم ومحلها الجر والكاف من اكرمك للمخاطب ومحلها نصب والباء من سلبه للمخاطبة ومحلها رفع على الفاعلية والهاء من سلبه للغائب في محلها نصب على المفعولية والحاصل ان الباء والكاف والهاء لا يبتدأ بشيء منها ولا يقع بعد الا واما قوله وما تالى اذا ما كنت جارتنا ان لا يجاورنا الا اك دتار فضرورة والقياس الا اياك ولكنه اضطر فحذف اياه وبقي الكاف او وقع المنفصل موقع المتصل وما الاولى نافية وما الثانية زائدة لا مصدرية لان اذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية وتالى من الموالاة بمعنى الاكثرات وجارتنا خبر كان من الجوار وان مصدرية وتدار بمعنى ان يحدث فاعل يجاورنا وان وصلها مفعول تالى وهو معرف بالجملة والاحرف يجاب الكاف في موضع النصب على الاستثناء لنقله على المستثنى منه وهو دتار والمعنى اذا كنت جارتنا فلا تكرث بعدم مجاورة غيرك ولجاز ابن الانباري وقوع المتصل بعد الا مطلقا وانشد مكان الآك سالك ويحتاج الى الجواب عن قول الشاعر اعوذ بربي من فشة بعث على قالي وضن الاه ناصر فاوقع الهاء المنفصلة موقع اياه والى منفصل من عامله وهو الى المنفصل ما يبتدأ به في النطق ويقع بعد الا وذلك نحو انا نقول في ابتداء النطق به انا مؤمن وفي وقوعه بعد الا ما قام الا انا وتقسيمه هيهنا البارز الى متصل ومنفصل لا ينافي تقسيمه المتصل الى مستتر وبارز في باب العطف لاختلاف المدركين فانه هيهنا ناظر الى مواضعه من الاعراب وهناك ناظر الى صحة العطف على المضمر المرفوع وظاهر صنعة ان كلا من المتصل والمنفصل اصل برأسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل المنفصل محتجا بان الضمائر مبنية على الاختصار والمتصل اختصر من المنفصل وينقسم الضمير المتصل بحسب مواضع الاعراب من رفع ونصب وجر الى ثلثة اقسام الاول ما يختص بمحل الرفع فقط وهو خمسة احدها التاء مضمومة كانت او مفتوحة او مكسورة كقمت بالحركات الثلث وثانيها الالف الدالة على الاثنين او الاثنتين كقاما وقامتا وثالثها الواو الدالة على جمع المذكر كقاموا ورابعها النون الدالة على جمع الاناث كقمن وخامسها ياء المخاطبة بناء على انها ضمير وهو قول سيبويه وخالفه الاخفش والمازني وهما انها حرف تانيث والفاعل ضمير مستتر وجوبا في الامر كقومي والمضارع كتقومين وخرج بعد المخاطبة ياء المتكلم فانها لا تكون في محل رفع اصلا والقسم الثاني من الاقسام الثلثة ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلثة اصدها ياء المتكلم نحو ربي اكرمني فالياء من ربي في محل جر بالاضافة وربي اليها واكرمني في محل نصب على المفعولية باكرم وثانيها كاف المخاطب بفتح الطاء نحو ما وتعك وربك فالكاف من وتعك في محل نصب على المفعولية ومن ربك في محل جر بالاضافة ربي اليها وثالثها هاء الغائب نحو قوله ربه قال لم صاحبه وهو يحاوره فالهاء من ربه وصاحبه في محل جر فالاول باللام وفي الثاني بالاضافة وفي يحاوره في محل نصب بهما وروى ذلك اخل بحث قول النظم والفاظ ما جر كلفظ ما نصب في القسم الثالث من الاقسام الثلثة ما هو مشترك بين الحالات الثلثة محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر وهو لخاصة بشرطين اتحاد المخرج والاتصال نحو وبنا لمنا سمعنا فناديا في محل جر بالاضافة ربنا اليها وفي انا في محل نصب بان وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية بسمع ونظير ذلك قول النظم كما عرفت بنا فانا نلنا وقال بعضهم وهو ابو حيان معترضا على النظم في قوله الرفع والنصب والجر ناصلح لان يختص ذلك بكلمة نا بل الباء وكلمهم كلتاهما يشتركان في الحال الثلثة لانك تقول ذهبا الباء في الرفع قوي وفي النصب اكرمني وفي الجر غلامي وتقول ذهبوا في الرفع هم فضلوا وفي النصب انهم وفي الجر لهم مال وردته المتاخرون فقالوا هذا النقض غير وارد بالنسبة الى المعاملة لان المدعى ان يكون الضمير في الاحوال الثلثة مختلف المعنى متصلا وما اورده ليس كذلك لان بنا المخاطبة غير بنا المتكلم بدليل ان احدهما ان باء المخاطبة مختلف اسمتها واسم المتكلم لم يختلف فيها والمختلف فيه غير المتفق عليه والثاني ان بنا المخاطبة موضوعة للمؤنث وبنا المتكلم موضوعة للمذكر وما للمذكر غير ما للمؤنث ولان الضمير المنفصل غير الضمير المتصل مفروغ فاتفق الايراد وثبت المراد والفاظ الضمائر كلها مبنية وجوبا وذلك مفهوم من قول النظم وكل ضمير اه ابنا يجب لاختلاف في سبب بنائها فقيل شبه الحرف في الجمود وقيل شبه الحرف في الوضع لان اكثر المضمرات على حرف او حرفين وحمل الاقل على الاكثر وقيل شبه الحرف في الافتقار لان المضمر لا يتم دلالته على مسماه الا بضميمة شاهدة او غيرها وقيل شبه الحرف في الجمود وقيل الخلاف صنعة لا خلاف معنى وقيل غير ذلك ولا يضر الابراز بغير صيغة بل يكون في ضمير الرفع والنصب

ومنع البرد ثم

الاخفش

ويختص الاستكنان بضمير الرفع فقط وينقسم المستتر الى ما يتعين مستترا وجوبا وهو المشار اليه بقوله ومن ضمير الرفع ما يستتر بقرينة تشمله بقوله كافعل
او افعلي بقيد اذ نشكر وضابط واجب الاستتار ما لا يخلفه في مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع بأبرز لواحد المذكر كهم واستخرج بخلاف المرفوع بابر
الواحدة والمثنى والجمع فانه يبرز في الجميع نحو هي وهما وهم او المرفوع بمضارع مبدوء بنون او المرفوع بمضارع مبدوء بناء خطاب لواحد كنقوم ونستخرج بخلاف المبدوء ببناء الغائبة
نحو هند تقوم فان استتاره جائز لا واجب بخلاف المبدوء بناء خطاب لواحد والتثنية والجمع فانه يبرز في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقمن او المرفوع وتقومين
بمضارع مبدوء بالهمزة كاقوم واستخرج او المرفوع بمضارع مبدوء بالنون كنقوم وتستخرج او المرفوع بفعل الاستثناء كخلا وعدا وليس ولا يكون في نحو
قولك القوم فاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا وليس بكرا ولا يكون زيدا فخرج خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا يرفوع عائد على البعض المفهوم من كلمة
السابق او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او المرفوع باضل في التعجب او باضل في التفضيل فالاول كالحسن الزيدين بفتح الدال وكسرها والثاني
نحو هم احسن آباء فهي احسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا واباء تمييز او المرفوع باسم فضل غير ماض كاقبح بمعنى انزجج وتزال بمعنى انزل والمرفوع
بالمصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب فجميع هذه الامثلة لا يرفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز فلا يرفع الظاهر في مسئلة الكحل
عند جميع العرب ولا يرفع الضمير البارز على لغة نحو زيدون افضل منه انما اذا لم يقترنا نحو زيد انت مبتدأ وعلى هذا افضل التفضيل من امثلة ما يستتر فيه
الضمير وجوبا مشكل على الضابط المذكور وينقسم الى مستتر جوازا وهو ما يخلفه ذلك الظاهر او الضمير المنفصل وهو الضمير المرفوع بفعل الغائب
او بفعل الغائبة او الصفات المحضة وهي الخالصة من شائبة الاسمية او اسم الفعل الماضي فالمرفوع بفعل الماضي نحو زيد قام وبفعل الغائبة
نحو هند قامت او يقوم وبالصفة المحضة وهي اما اسم فاعل نحو زيد قائم او اسم مفعول نحو زيد مضروب او صفة مشبهة نحو زيد حسن او امثلة المبالغة
نحو زيد ضراب او مضراب او ضروب او ضريب وباسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات اي بعد فالضمير في هذه الامثلة وما اشبهها مستتر جوازا واذا او ضريبه
برز انفصل نحو زيد قام هو وكذا الباقي والدليل على جواز ذلك انه يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل الا ترى انه يجوز في الفصيح زيد قام ابوه فيخلفه
الظاهر وهو ابوه او ما قام الا هو فيخلفه الضمير المنفصل الواضح بعد الا وكذا الباقي من الامثلة المذكورة بلا فرق وهذا الحكم جار في الضمير المنتقل الى
الظرف وعديله اذا وصفا صفة او صلة او خبرا او حالا نحو زيد رجل امامك او في مجلسك وجاءك الذي عندك او في الدار وزيد خلفك او في المسجد وهو
جاء زيد فوق فرس او على حمار وقد يجب ابراز الضمير المستتر اذا جرى الوصف على غير من هو له نحو غلام زيد ضاربه هو قال بيه هذا التقسيم للضمير المستتر
الى مستتر وجوبا وجوازا تقسيم ابن مالك في التسهيل وخبره وابن يعيش في شرح المفصل وغيرهما من النحويين وقد اوضحنا الموضع في شرح الفطر وبينا لهم هنا
ضلال وهذا التقسيم فيه نظر اذ الاستكنان للضمير في قام من نحو زيد قام واجب لا يجوز ابراده منفصلا فانه لو برز وجب ان يقضى فيقال ما قام هو ولا يقال
قام هو على الفاعلية بل هو على التوكيد لذلك المستتر واما خلفه الظاهر او الضمير المنفصل في غير تركيبه فزيد قام تركيب اسند فيه القيام الى ضمير زيد
من غير حصر واما زيد قام ابوه او ما قام الا هو فتركيب اخر اسند فيه القيام الى سببي ذلك الضمير والحصر بالا هذا تقرير كلامه وفيه امران احدهما ان قوله
فتركيب يوهم ان ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بان نحو زيد قام هو وزيد قام ابوه تركيب واحد مع اختلاف المسند اليه وليس الامر كذلك لان المتبع
النظر في خصوصية المسند اليه والثاني انه نفى ان يقال قام هو على الفاعلية والمنقول عن سيبويه انه اجاز في هو من نحو زيد ضرب رجل اخوك هو ان يكون فاعلا
وان يكون توكيدا ونقل المرادي عنه ايضا في شرح التسهيل انه اجاز في هو من نحو زيد ضرب رجل اخوك هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا وكذلك اذا جرى
الوصف على غير من هو له جاز ان يكون الضمير فاعلا بالوصف عند البصريين والكوفيين والنظر الجيد ان يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل
لانه لا يخلو اما ان يريد بالجواز الاستتار اي يجوز ابراز الضمير منفصلا او متصلا والاول ممتنع والثاني في مخالفتها استلزام من القواعد وهو انه اذا امكن
الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه والتحقيق في التقسيم ان يقال ينقسم العامل الى ما يرفع الا الضمير المستتر كاقوم وقم والى
ما يرفعه وغيره اي الظاهر كقام وقعدا وينقسم الضمير المنفصل بحسب مواقع الاعراب الثلثة الى قسمين احدهما ما يختص بمحل الرفع لا يجيء في غيره
وهو انا للمتكلم وانت بفتح التاء للمخاطب في هو للغائب في فروعهن فرع انا واحد فقط وهو نحن لان المتعدد فرع المفرد وفروع انت بفتح التاء اربعة وهي
انت بكسر التاء وانتما وانتم وانتن لان المؤنث فرع المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد وفروع هو اربعة ايضا وهي هو وهما وهم وهن وبمثلها ما تقدم قال بيه
المختار في انا ان الضمير هو الهمزة والنون فقط والالف زائدة لبيان الحركة ومذهب الكوفيين انه الاحرف الثلثة واختاره ابن مالك وقد اتعبت وفرعه
ان الضمير نفس انا عند البصريين واللواحق للمخاطب في ذهب الفراء الى ان انت بكماله هو الضمير وذهب ابن كيسان الى ان التاء هي الضمير وهي الحاقه
في فضلت وكرمت بان وفي هو وهي للجميع خبر وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الضمير هو الهاء فقط والواو والياء اشباع وفي هما وهم
الضمير وحدها وحكى عن الفارسي انه الجزء وفي هن الهاء وحدها والنون الاولى كالميم من هم والثانية كالواو في هو والضمير الثاني ما يختص بمحل النصب
لا يضاف ولا يؤكد الى غيره وهو ايا بتشديد الياء المشناة من تحت حالكونها مفردة فانها بدل على المعنى المراد من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتانيث وافراد و
تثنية وجمع نحو اياي للمتكلم وحده واياك للمخاطب المذكر واياه للغائب المذكر وهذه الثلاثة هي الاصول وفروعها تسعة ففرع اياي اياي ايانا لا غير
وفرع اياك بفتح الكاف اربعة اياكِ بكسر الكاف واياكما واياكم واياكن وفرع اياه اربعة ايضا اياها واياهما واياهم واياهن على ما تقدم من المقابل و
في بعض النسخ باسقاط العاطف قال بيه المختار من الخلاف ان الضمير نفس انا فقط وان اللواحق للحرف تكلم وخطاب في عينه وهو مذهب سيبويه

واستشكل بان الضمير ما دل على متكلم او مخاطب او غائب فكيف يدل على حدثها لانه لا دلالة على ذلك واجيب بانها وضعت مشتركة بين المعاني الثلثة ضد الاحتياج الى القرينة وقد تجرد عن الدلالة على المعنى المراد كالمرفوع المسند الى المؤنث بناء التانيث ومقابل المختار مذاهب احدها مذهب البصريين وجميع من الكوفيين واختاره ابو جعفر ان اللواحق هي الضمائر وكلمة اما عماد اي تاكيد فضمير عليها الواحقها الضمير المنفصل والثاني مذهب الخليل وجمع واختاره ابن مالك ان ما ضمير مرفوع المحل الى ما بعده وان ما بعده ضمير ايضا في محل خفض باضافة اما اليه والثالث ما ذهب اليه الزجاج ان اما اسم ظاهر لا ضمير فيه واللواحق اضمار اضيفت اما اليها فهي في محل خفض بالاضافة وهذه الضمائر الاربعة والعشرون ضميرا من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قول النظم وذو وان تقلع وانفصلا انا هو وانت في الفروع لا تشبه وذوات صلة انفصلا جلا اياي والتفريع ليس مشكلا فجملة الضمائر الباقية ستون ضميرا وذلك لان الباقي اما منفصل او متصل والمتصل مرفوع ومنصوب ومخفوض والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط فهذه جملة اقسام ثلثة للمتصل واثنان للمنفصل واكمل من هذه الجملة اثنا عشر لفظة واحدة للمتكلم وحده وواحدة له ولمن معه وخمس للمخاطب واحدة للمذكر وواحدة للمؤنث وواحدة لتثنيتهما وواحدة لجمع المؤنث وخمس للغائب كذلك واذا ضربنا خمسة في اثنا عشر خرج منها ستون امثلة المرفوع المتصل منها ثمانية عشر فانك تقول قمت قمنا قمن قام قامت قاما قامتا قاموا قمن امثلة المنصوب المتصل اكرمني اكرمنا اكرمك اكرمك اكرمك اكرمكما اكرمكم اكرمكن اكرمه اكرمها اكرمهما اكرمهم اكرمهن امثلة المخفوض ولا يكون الا متصلا غلامي غلامنا غلامك غلامك غلامك غلامكما غلامكم غلامكن غلامه غلامها غلامهما غلامهم غلامهن ومن تقدم امثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل في كلام المرجع فلم اسرد امثلتها ثانية فهذه الستون متفق عليها وزاد سيبويه ضمائر الرفع المنفصلة باء المخاطبة في نفوسين وفوسي وخالفه الاخفش والمازني ذاهبين الى انها حرف تانيث والفاعل مستتر كما يستتر ضمير المفرد في نفوم وقم وقد تقدم **فصل** القاعدة لغة الاساس واصطلاحا حكم كلي منطبق على جميع جزئياته لتعرف جميع احكامها منه وهي هنا انه متى تاتى او امكن اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله لان وضع الضمير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فضوعفت بعض الباء واكرمتك لانك لما فعلت بك فعلا فيه اكرام لم يكن اكرامك اياه كاكرامك من لم تفعل به شيئا من ذلك فاكرامك اياه اكرام زائد على اكرامك اياه فضوعفت الباء لتدل على ذلك واكرمتك لانك لما فعلت بك فعلا فيه اكرام لم يكن اكرامك اياه كاكرامك من لم تفعل به شيئا من ذلك فاكرامك اياه اكرام زائد على اكرامك اياه فضوعفت الكاف لتدل على ذلك واكرمتك لانك لما فعلت بك فعلا فيه اكرام لم يكن اكرامك اياه كاكرامك من لم تفعل به شيئا من ذلك فاكرامك اياه اكرام زائد على اكرامك اياه فضوعفت التاء لتدل على ذلك وكذلك اكرمتكما واكرمتكم واكرمتكن لما فعلت بهما وبهم وبهن فعلا فيه اكرام لم يكن اكرامك اياهما واياهم واياهن كاكرامك من لم تفعل به شيئا من ذلك فاكرامك اياهما واياهم واياهن اكرام زائد على اكرامك اياهما واياهم واياهن فضوعفت الكاف والميم والنون لتدل على ذلك واكرمها لما فعلت بها فعلا فيه اكرام لم يكن اكرامك اياها كاكرامك من لم تفعل به شيئا من ذلك فاكرامك اياها اكرام زائد على اكرامك اياها فضوعفت الهاء لتدل على ذلك واكرمتهما لما فعلت بهما فعلا فيه اكرام لم يكن اكرامك اياهما كاكرامك من لم تفعل بهما شيئا من ذلك فاكرامك اياهما اكرام زائد على اكرامك اياهما فضوعفت الميم لتدل على ذلك واكرمتهم لما فعلت بهم فعلا فيه اكرام لم يكن اكرامك اياهم كاكرامك من لم تفعل به شيئا من ذلك فاكرامك اياهم اكرام زائد على اكرامك اياهم فضوعفت الميم لتدل على ذلك واكرمتهن لما فعلت بهن فعلا فيه اكرام لم يكن اكرامك اياهن كاكرامك من لم تفعل بهن شيئا من ذلك فاكرامك اياهن اكرام زائد على اكرامك اياهن فضوعفت النون لتدل على ذلك وقد تقدم امثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل في كلام المرجع فلم اسردها ثانية فهذه الستون متفق عليها وزاد سيبويه ضمائر الرفع المنفصلة باء المخاطبة في نفوسين وفوسي وخالفه الاخفش والمازني ذاهبين الى انها حرف تانيث والفاعل مستتر كما يستتر ضمير المفرد في نفوم وقم وقد تقدم **فصل** القاعدة لغة الاساس واصطلاحا حكم كلي منطبق على جميع جزئياته لتعرف جميع احكامها منه وهي هنا انه متى تاتى او امكن اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله لان وضع الضمير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فضوعفت بعض الباء واكرمتك لانك لما فعلت بك فعلا فيه اكرام لم يكن اكرامك اياه كاكرامك من لم تفعل به شيئا من ذلك فاكرامك اياه اكرام زائد على اكرامك اياه فضوعفت الباء لتدل على ذلك واكرمتك لانك لما فعلت بك فعلا فيه اكرام لم يكن اكرامك اياه كاكرامك من لم تفعل به شيئا من ذلك فاكرامك اياه اكرام زائد على اكرامك اياه فضوعفت الكاف لتدل على ذلك واكرمتك لانك لما فعلت بك فعلا فيه اكرام لم يكن اكرامك اياه كاكرامك من لم تفعل به شيئا من ذلك فاكرامك اياه اكرام زائد على اكرامك اياه فضوعفت التاء لتدل على ذلك وكذلك اكرمتكما واكرمتكم واكرمتكن لما فعلت بهما وبهم وبهن فعلا فيه اكرام لم يكن اكرامك اياهما واياهم واياهن كاكرامك من لم تفعل به شيئا من ذلك فاكرامك اياهما واياهم واياهن اكرام زائد على اكرامك اياهما واياهم واياهن فضوعفت الكاف والميم والنون لتدل على ذلك واكرمها لما فعلت بها فعلا فيه اكرام لم يكن اكرامك اياها كاكرامك من لم تفعل به شيئا من ذلك فاكرامك اياها اكرام زائد على اكرامك اياها فضوعفت الهاء لتدل على ذلك واكرمتهما لما فعلت بهما فعلا فيه اكرام لم يكن اكرامك اياهما كاكرامك من لم تفعل بهما شيئا من ذلك فاكرامك اياهما اكرام زائد على اكرامك اياهما فضوعفت الميم لتدل على ذلك واكرمتهم لما فعلت بهم فعلا فيه اكرام لم يكن اكرامك اياهم كاكرامك من لم تفعل به شيئا من ذلك فاكرامك اياهم اكرام زائد على اكرامك اياهم فضوعفت الميم لتدل على ذلك واكرمتهن لما فعلت بهن فعلا فيه اكرام لم يكن اكرامك اياهن كاكرامك من لم تفعل بهن شيئا من ذلك فاكرامك اياهن اكرام زائد على اكرامك اياهن فضوعفت النون لتدل على ذلك

واحد يجمع الذكر

اكرمها

المدافع لام

فاما قوله وهو زياد بن حمل الضبي وما اصاحبين قوم فاذكرهم الا بزيد حتى الموهم فاوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل وقوله وهو الفرزدق بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت باهم الارض بعد الدهار بزا فاوقع الضمير المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل ضرورة فيهما وحسن البيت الاول على ما قال ابن كيسان ما صحبت فيما بعد قومي فاذكرت لهم قومي الا بالخير في الثناء عليهم حتى يزيد وانما حسن حتى الى ويدل على ان يزيد وجب في اصل صحبته لهم انه لو اريد حتى ما خرجوا الا اياه وهم الاول مفعول اول ليزيد وجملة الثاني وهم الثاني مفعوله الثاني فاعل يزيد والاصل يزيد هم الا يزيد فعدل عن الواو الى هم للضرورة وقال ابن مالك الاصل الا يزيدهم فحذف المضاف وفصل قال الموضح في المغني وحاصله على ذلك ان الضمير لمتعدد والمبرد كان يقول الواو والمصاحبون اولا ومراده انهم ما يصاحبونه فيما بعد وهم فيذكرون قومهم الا بخير فهم الآن يذكرونهم بخير حيا اليه لما يتوهمون ان ذلك يسرهم ويحسن فذاكرهم النصب في جواب النفي والرفع بالعطف على اصاحب لان الموضع في شرح الشواهد والباعث قول الفرزدق متعلق بمحلوف به بيت قبله والباعث هو الله يبعث الاموات ويجب بهم والوارث هو الله يرجع اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور باضافة الباعث او الوارث الى احد قولهم بين ذراعي وجبهة الاسد او منصوب بالوارث على ان الوصفين بمعنى فعلهما والعمل للثاني وضمنت بكسر الميم مخففة بمعنى ضمنت اي اشتملت عليهم او بمعنى تكفلت بايدانهم والارض فاعل ضمنت واباهم مفعوله والمعنى ان قطانها لكرم فضلهم مضرورة وقد الدهر الزمان والدهار بمعنى الشدائد مضافا اليه وانما اجيز الانفصال وجب الاتصال مثال ما لا يجوز فيه الا الاتصال ان يرفع الضمير بعد حتى او الا المنصوب نحو قوله بعضهم كنتم خاتون ان يصيب بعد حتى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فان قالوا يجوز من ضرب الامير اياك وبعد الا نحو ما اكرم فلانا الا انا جاز ايهم فهو جوابنا لو ان يرفع بعد حتى على من هي له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو او ان يحذف عامله كقوله فان انت لم ينفعك علمك فانتسب لعلمك بعد بك الفرزدق الاوائل اي فان ثبت لم ينفعك علمك او ان يكون عامله حرف نفي نحو ما هن امهاتهم او ان يقع بعد واو المصاحبة كقوله فابت لا اتفك احذر عصبة تكون وايانا بها مثلا بعكا او ان يفصله منفي نحو ليخرجون الرسول واياكم او اتى على اما المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو انا واما انت او ان يلي اللام الغارقة كقوله ان وجدت الصدق بوعا لاياك فرني فلانا ان اطيعا او ان يكون منادى نحو يا اياك ويا انت او ان يتبعه عامل في ضمير فصل عامل في ضمير مرفوع ان اتحدت رتبة نحو ظننتني اياي وشبهي او ان يتقدم الضمير على عامله نحو اياك ضربت وبالخبر عن عامله وبلي الا لفظا نحو لم الاقه الا اياه او معنى نحو انما قام انا وهو قوله وهو الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لان انا ولي الا في المعنى لان المعنى ما يدافع عن احسابهم الا انا او ما مثلي في احد الكمالات وما كان نحوه ان يحسن المدافع صفة فصل الضمير واخره ولو وصلة وقال وانما المدافع عن احسابهم انا فجعل المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وذلك غير مقصود ولا يصح حمله على الضرورة لانه كان يصح ان يقال انما ادافع عن احسابهم انا على ان يكون انا توكيدا واجعل ما موصولا او ناكرة موصوفة في الصدر والعائد محذوف من الى لفظ ما وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد انما محمول على انه لا يرى الحصر بانما وخالف في ذلك والذي يدل على جوازه اولا ورود امثلة اخره من ذا يذود اذا ما ذدت او من ذا يحاول طردي يقال ذدت الرجل اذا حميته

بحقيقة والحامي هنا تفسير الذائد وهو اسم فاعل من الحماية وهي الدفع والذمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه مما وراءه ويتعلق
والاحساب جمع حسب بفتح السين ماخوذ من الحساب كانهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخرة قال في مختصر العروس ويستثنى من هذه القاعدة
المذكورة وهي انه اذا تأتى اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله مسئلتان يجوز فيهما الانفصال مع تأتي الاتصال وهو المشار اليهما في النظم بقوله وصل
او افصل هاء سلنيه وما اشبهه في كنته الخلف انتمى كذاك خلتنيه احديهما وهي الاولى في النظم ان يكون عامل الضمير الجائز فيه الاتصال والانفصال
عاملا في ضمير اخر اعرف منه مقدم عليه وهو مراد النظم بقوله وقدم الاخص في اتصال وليس المقدم مرفوعا بان يكان منصوبا او مجرورا فيجوز في الضمير
الثاني الوجهان المتقدمان وهما الاتصال نظرا الى الاصل والانفصال مراعاة لتوالي اتصالين في فضلتين ثم ان كان العامل في الضميرين المذكورين فعلا
غير ناسخ كما في باب اعطى فالوصل ارجح لكونه الاصل ولا مرجح لغيره ولذلك اقتصر عليه سيبويه كالهاء من قولك للشخص في عبد سلنيه او ملكتنيه
والكاف من قولك لعبد عبد سالنيك ويجوز على مرجوح سلني اياه وملكني اياه وسلني اياك ولكون الاصل ارجح لم يات التنزيل الا به قال الله
فسيكفيكهم الله انلزمكموها ان يسئلكموها كل ذلك من الوصل ومن الفصل قوله صلى الله عليه وآله ان الله ملككم اياهم ولو وصل لقال ملككموهم
ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلث ضمات وان كان العامل في الضميرين اسما وكان اول الضميرين مجرورا فالفصل ارجح لاختلاف
محل الضميرين سواء كان الاسم العامل مصدرا نحو عجبت من حبي اياه فحب مصدر مضاف الى فاعله وهو ياء المتكلم واياه مفعوله هذا من الفصل ومن
الوصل قوله في الحماسة لئن كان حبك لي كاذبا لقد كان حبيك حقا يقينا اللام في لئن موطئة للقسم وفي لقد جواب القسم هذا هو المعتمد لا اتفاق
لغيره وعلى هذا معمولة لعمل المصدر في مفعوله لكونه فرغ عن الفعل في العمل وحبك الاول بغير ياء والكاف مضاف اليهما من اضافة المصدر الى فاعله وحبيك
الثاني بالياء وفيه الشاهد فانه اتى بعده بالضمير الثاني وهو الكاف متصلا ولو فصله لقال حبي اياك او كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجبت من
المولينك اياه ومن الوصل قوله لا ترج او تخش غير الله ان اذى واقيكه الله لا ينفك ما مونا فاتى بالضمير الثاني متصلا ولو فصله لقال واقي الله
اياه وان كان العامل في الضميرين فعلا ناسخا من ابواب ظن نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل لانه خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل دخول
الناسخ فيترجح بعده وهو المراد بقول النظم غيري اختار الانفصالا كقوله اخي حسبتك اياه وقد ملئت ارجاء صدرك بالاضغان والاحن اخي منصوب
بفعل محذوف يفسره حسبتك او مبتدأ وما بعده خبر على الوجهين في الاشتغال لا منادى سقط منه حرف النداء لفساد المعنى والارجاء النواحي
جمع رجا كعصى والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة وهي الحقد ايضا فهو من عطف المرادفين على الاخر
والشاهد في حسبتك اياه حيث فصل الضمير الثاني والارجح عند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل وقد صرح بذلك في النظم فقال واتصالا
اختار ووجهه ان الاصل الاتصال وقد امكن وجاء به التنزيل كقوله اذ يريكهم الله وورد به الشعر كقوله بلغت صنع امرئ بر اخالكه اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا
المسئلة الثانية من المسئلتين المستثنيين من القاعدة المذكورة ان يكون الضمير منصوبا بكان او احدى اخواتها سواء كان قبله ضمير ام لا ومثلت قال
المسئلة الاولى نحو الصديق كنته وكان زيد يجوز في الهاء الوجهان الاتصال والانفصال وفي الارجح من الوجهين الخلاف المذكور في الترجيح في خلتنيه
فالارجح عند الجمهور الفصل وعند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل وتوجيههما ما سبق وكلاهما وارد ومن ورود الوصل الحديث وهو قوله صلى الله
عليه وآله لعمر الخطاب ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله ومن ورود الفصل قوله وهو عمر بن عبد الله
بن ابي ربيعة المخزومي لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير ثم شرع في محترزات القيود المتقدمة في المسئلة الاولى فقال ولو كان الضمير
السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته ولا يجوز ضربت اياه لما تقدم ولو كان الضمير المتقدم على الضمير الثاني غير اعرف اي غير اخص وجب
الفصل لانه مع الاتصال يجب تقديم الاخص فمع تقديم غير الاخص يجب الانفصال وهذا معنى قول النظم وقدمن ما شئت في انفصال نحو اعطاه اياك واعطاه
اياي فان كلا من ضميري المخاطب والمتكلم اخص من ضمير الغائب في اعطاه اياي لان ضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب وما قول عثمان اراهمني الباطل شيطانا
فشاذ وعد الاصل اراهم الباطل اياي شيطانا والمعنى ارى الباطل القوم اني شيطانا واجاز المبرد وكثير من القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو
اعطيتهوك ولكن الانفصال عندهم ارجح ومن ثم بفتح الثاء المثلثة اي من هنا اي من اجل انه يجب الفصل اذا تقدم غير الاعرف وجب الفصل اذا اتحدت
الرتبة بان يكونا لمتكلم او مخاطب او غائب لانه لا يصدق ان المتقدم منهما اعرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا نحو قول العبد
لسيده ملكتني اياي وقول السيد لعبده ملكتك اياك وقول السيد اذا اخبر شخصا انه ملك عبده نفسه ملكته اياه لانه شرط جواز الاتصال تقديم
الاخص وقد يباح الوصل ان كان الاتحاد في ضميري الغيبة واختلف لفظ الضميرين تذكيرا او تانيثا او افرادا وتثنية وجمعا وهو مراد النظم بقوله وقد يبيح
الغيب فيه وصلا وفي بعض النسخ مع اختلاف ما كقوله لوجهك في الاحسان بسط وبهجة انا لهماه قفو اكرم والد فبسط بمعنى بشاشة وطلاقة وجه مبتداه
تقدم خبره في المجرور باللام قبله وبهجة بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط وانا لهماه فعل امر لاثنين او لكما متصل لتثنية الراجع الى بسط وبهجة وثانيهما
ضمير المفرد الراجع الى الوجه وانى به متصلا والاكثر انالهما اياه بالانفصال وقفو مفعول به اتباع فاعل انالاه واكرم مضاف اليه والحق بالغيبة من ضمير المتكلم
والمخاطب فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور لاتحاد مدلولي الضميرين فلا يقال اعطيتناني ولا اعطيتنيتا ولا اعطيتكماك وصحح الاختلاف
في ضميري الغيبة لصحة تعدد مدلوليهما نحو جارية زيد اعطيتهماه او اعطيتهوهما والحق ان اختلاف لفظ الضميرين من انه لا يختلف لفظهما الا بعد من

جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة

منفصل

الفصل

الفصل نحو ما الذي اعطيته اياه **فصل** قد يعتبر في ضمير الغيبة بحسب مواقع الاعراب ان ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محل النصب والخفض فينصب بواحد
من ثلثة فعل واسم فعل وحرف ويخفض بواحد من اثنين حرف واسم وهذه العوامل على ما تبين مما يمتنع معه نون الوقاية وما تلحقه فالذي تلحقه نون الوقاية منه
على اربعة احوال وجوب وجواز بمثناة وجهان الثبوت والحذف فان نصبها فعل او اسم فعل اوليت وجب قبلها نون الوقاية لتقي الفعل او شبهه من
تظير ما لا يدخله وهو الكسر شبيه بالجر والتقي عابنو على الاصل وهو السكون من الجر ويرجع عن ذلك الاصل فاما الفعل فنحو دعاني في الماضي ويكرمني في
المضارع واعطني في الامر وهذه الثلثة ملازمة للفعلية وتقول فيما تردد بين الفعلية والحرفية فاتم القوم ما خلاني وما عداني وحاشاني بنونا الوقاية
ان قدرتهن افعالا فان قدرتهن احرف جر وما زايدة اسقطت النون وتقدير الفعلية هو الراجح فاثبت النون قال عمرو الندامى ما عداني فاثنى بكل
الكرم بهوى صديقي مولع والندامى جمع ندمان وهو نديم الرجل في الشرب مرفوع على انه فاعل بمثل ومولع بفتح اللام بمعنى مغرى بخمران والمعنى بمثل
الندامى للاجماع وذا الى خبر وانا فلا امل فاثنى مغرى بكل ما يهواه نديمي وتقول في المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والاصح الفعلية والاصح الحرفية ما الغرق
الى عفو الله وما احسنني ان اتبت الله وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه والمثال الاول شاذ والثاني منقاس وتقول في المختلف فيه بين الفعلية
والحرفية والاصح الفعلية قام القوم ليسني قال بعضهم وقد بلغنا ان اناسا يعدونه على رجل ليسني حكاه سيبويه عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى
الامر ورجلا مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه عايد على رجل وياء المتكلم خبره اي ليلزم رجلا غيري وهذا مبني على جواز اغراء الغايب وهو شاذ
لانه لبلزمه بفعل وضع للامر بايقاع فعل مقرون بلام الامر كما ان اسماء الافعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهي
لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف الامر لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فلا يتأتى ان ينوب عنهما الاسم وما ذكره من لزوم النون في نحو ما احسنني
هو قول البصريين وهو مبني على ان افعل في التعجب فعل ماض واما تجويز الكوفيين ما احسني بحذف نون الوقاية سماعا كما في شرح الكافية فمبني على قوله
ان احسن ونحوه في الوزن من افعال التعجب اسم بدليل تصغيره وسمع ما احيسنه ورد بان التصغير فيه شاذ واما تجويز بعضهم ليسي بحذف نون الوقاية
من ليس لجوده فلا يعول عليه واما قوله وهو دوين عرد ت قوى كعدو بالطبس اذ ذهب القوم الكرام ليسي بغير نون ضرورة اشار اليها الناظم بقوله
وليسي قد نظم والعدد بدكا لعد بقالهم عديد الترى او عدد الثرى والطبس بفتح الطاء المهملة وسكون الباء المشاة تحت وفي آخره سين مهملة الرمل
الكثير وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه وجوبا عايد على البعض المفهوم من القوم وياء المتكلم المتصلة بخبره وما ذكره من لزوم نون الوقاية في الفعل
هو ما اشار اليه الناظم بقوله وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية واما نحو امرون وتخاجرني بتخفيف النون في قرأة نافع فالصحيح عند
سيبويه ان المحذوف نون الرفع والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لان نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب فالتوالي الامثال في نحو تشابهان
واغير في ذلك نحو قوله ابيت اسري وتبيتي تدلكي لان نون الرفع نابت عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا في قرأة ابي عمرو وبارئكم في فتوبوا فالنون ليرين تقبل
الفرع على الاصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم بالموضح في شذوره واسقطه من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد وابي علي وابن جني واكثر النحويين
واستدلوا له باوجه احدها ان نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فكانت اولى بالحذف وثانيها ان نون الرفع علامة الاعراب فالمحافظة عليها
اولى وثالثها ان نون الرفع لعامل فلو حذفت لزم وجود المؤثر بلا اثر مع امكانه واما اسم الفعل المرتجل على الناظم نحو دراكني وتراكني بكسر الكاف فيهما
وعليكني بفتحها فالاول بمعنى ادركني بقطع الهمزة والثاني بمعنى اتركني والثالث بمعنى الزمني بوصل الهمزة فيهما واما ليت المشار اليها بقول الناظم
وليتني فشاذ فخبر يا ليتني قد نلت لحيوتي وانما وجب النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها بما قبلها
واما قوله وهو ورد قد بن نوفل ابن عم خديجة لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما راى من رسول الله ﷺ في سفره وما قال بحيراء الراهب في شانه
فيا ليتني اذ ما كان ذا كم وليت فكنت لهم ولوجا باسقاط نون الوقاية من ليتي ضرورة عند سيبويه لانه يوجب ليتني باثبات نون الوقاية
وقال الفراء يجوز اختيارا ليتني باثبات النون وليتي بحذفها واليه اشار الناظم بقوله وليتني نذرا وان نصبها لعل المشار اليه في النظم بقوله ومع
لعل اعكس فالحذف لنون الوقاية نحو لعلي ابلغ الاسباب اكثر من الاثبات لها كقوله وهو صدر قد بن عامر الطائي وقيل حاطب بن بعفر الخزاعي
الا ضربة تشفي بها طلب امرأة عذلت عن اتلافه ماله اربي جواد ما مات هزلا لعلني اوي عاترين او يجيلا مخلدا والمعنى اربي جواد ما مات لاجل الهزال
او يجيلا مخلدا لم يمت لعلني اوي عاترين وحاصله ان اتلافي المال لا يميت الكريم هزالا ولا امساكه يخلد البخيل في الدنيا واثبات النون
في لعلني هو اكثر من حذفها في ليتني وغلط ابن الناظم في شرح النظم فجعل ليتني نادرا مع انه ضرورة عند سيبويه كما تقدم وجعل لعلني ضرورة
مع انه نادر بل اكثر كما تقدم وهو في الاولى تابع لابيه في قوله وليتني نذرا ومخالف له في الثانية في قوله ومع لعل اعكس وانما كان الاكثر في لعل الجر
لانها شبيهة بحرف الجر في تعلق ما بعدها بما قبلها كما في قولك لعلك تفعل بخلاف ليت فانها شبيهة بالفعل في تغيير معنى الابتداء
وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها وان نصبها بقية اخوات ليت ولعل واليها اشار في النظم بقوله وكن مخيرا في الباقيات وهي ان المكسورة
وان المفتوحة والكاف وكان فالوجهان على التسوية فالاثبات نظرا الى شبهها بالافعال المتعدية في عمل الرفع والنصب والحذف كراهة اجتماع
الامثال فلما تعارض التوجيهان اثبتا واحذفا واستوى الامران كقوله وهو قيس بن الملوح واني على ليلى لزار وانني على ذاك فيما بيننا لمسئول
فالنون مع ان نون الوقاية ثابتا وجردها منها اولا وزار خبر ان وهو بزاي ثم راء منقوص من زائر يقال زاره اذا اعتنيت عليه والمعنى

او الحاقه على الياء وان مستند بهما على ذلك الحد في كقول الحرة الفبر كافلم لوكب جواذا للذة ويجوز كانون وكقوله فم وكونوا بكم فوقها وكقول الشاعر لكنني من حبها لعميد وان خفضهما حرف فان كان ذلك الحرف من وعن وجب النون قبل ياء المتكلم محافظة على بقاء السكون لانه الاصل في البناء الاول فرقا بينها والى ذلك اشار الناظم بقوله ولصطرار اخفضا من وعن بعض ما اخذ سلفا كقوله ابتها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني بتخفيف نون من وعن وقيس وهو ابن جبلان بالعين المهملة واسم الناس بفتح النون وسكون الهمزة وبالسين المهملة ابن مضر بن نزار واسم لجبل الياس بالباء المثناة وان كان الخافض لياء المتكلم غيرها اي غير من وعن استصف نون الوقاية نحو اولى في بي ماهو على حرف واحد وفي بئسني وبالباء ماهو على حرفين وعلى ما هو على ثلاثة احرف وخلاي وعداي وحاشاي بفتح الياء فيهن وانما استصف النون في لي بي لانهما مبنيان على الكسر واما في فلانة وان كان مبنيا على السكون فان سكونه لاصل لا يزول عند اتصاله بياء المتكلم بل يدغم الياء في الياء واما خلاي وعداي وحاشاي فلان الالف تقبل التحريك ويقتضي هذا التعليل ان لا تلحق من نون الوقاية وان فارقت افضا لا وبكنهم اجروا باب افعل مجرى واحد وحملوا المنفصل على المتصل بخلاف الجر وفي فاها لاحظ لها في ذلك بل يفتح ياء المتكلم بعد الالف قال الافيشر واسم المغيرة بن الاسود ولقب بالافيشر لانه كان احمر الوجه افشر في قفر جعلوا الصلب الجهم حاشاك ان مسلم سعدا بمعنى معاذ الله وذال معجمة اي مطرح العذرة وهي قلفة الذكر وبقال فيه محنون من الحنان وهو قطع قلفة الذكر وان خفضهما معا فان كان المختار لدن او قط او قد ما في آخره ساكن فالمختار اثبات نون الوقاية محافظة على السكون كما مر في من وعن ويجوز الحذف قليلا لان لدن بمعنى عند وقط وقد بمعنى حسب عند من يجرها بالنون فكان ما كان بمعناها عند المحققين ولا يختص الحذف بالضرورة كما قال ابن مالك خلافا لسيبويه لما سمعها وقط ابن الناظم في شرح النظم قبل الحذف في قط وقط لغتان من الاثبات والحذف كما مر مثالهما اي الحذف والاثبات في لدن وقد قط وقد بلغت من لدن عذرا فرفق مشددا على الاثبات ومخففا على الحذف والتشديد هو الاكثر وقرأ ابن من السبعة من عذاني فاضما وعاصما من رواية ابي بكر عنه والتخفيف هو الغالب وقرأ نافع وابو بكر وروى في حديث انا وابا الاضافة فطن فطن بنون الوقاية وطن قبل حذفها والنون اشهر حفظا للبناء على السكون وقال عبيد بن مالك الاوقط قد فت من بغضي خبيب بن قدي باثبات نون الوقاية في الاول وحذفها في الثاني والثاني قول الشاعر وقيرا على مزادة ابي ثور ويكون اصل الثاني قدي باسكان الدال ثم الحق ياء الفاعلة لاياء الاضافة وكسر الدال لالتقاء الساكنين لانه لا مناسبة الياء قاله الموضح في شرح الشواهد والخبيب بن ثعلبة خبيب بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء الحرف وهو من باب التغليب كالعمرين وارادهما عبد الله بن الزبير واخاه مصعبا وكان عبد الله يكنى بابي خبيب قتل هو واخوه عبد الله وولده خبيب الذي كان يكنى به وبروى لخبيب بن بكسر الباء على ارادة الجمع وارادة الثلاثة عبد الله واخاه مصعبا وابنه خبيبا وذلك مستفاد من قول الناظم وفي لدن قل وفي قد ني وقط وفطن الحقها بهن وعلم مما تقدم وقط بمعنى حسب كافيا لهما اسمي فعل بمعنى يكفي لكان ياء المتكلم معهما منصوبة لا مخفوضة وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة ولو كانت قد حرفا وقط ظرفا لم يتصل بهما ياء المتكلم اصلا وان كان المختار عبر اي غير لدن وقط وقد امتنعت نون الوقاية نحو اني ولم لعدم السكون اصلا **هذا باب العلم** بفتح العين واللام وهو نوعان جنسي وشخصي فالجنسي هو اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا من غير قيد زائد عليه بل يجرد الوضع او الغلبة والى هذا اشار الناظم بقوله اسم يعين المسمى مطلقا فخرج بذكر التعيين النكرات كرجل فانها لا تعين مسمياتها وكلمة وقرآن لفظهما لا يعين مسمياتهما من حيث الوضع وانما حصل التعيين بعد الوضع لامر عرض في المسمى وهو الانفراد في الوجود الخارجي وخرج بذكر الاطلاق ما عدا العلم من المعارف فان تعيينه لمسمياتها ليس تعيينا مطلقا بل هو تعيين مقيد لما يقترن بلفظه او معنويه الازمي او ذا الالف واللام مثلا انما يعين مسماه ما دامت في حال فاذا فارقته فارقه التعيين ونحو الذي انما يعين مسماه بالصلة ونحو انا وانت وهو انما يعين مسماه بالتكلم والمخاطب والغيبة فان لفظ موضع المخاطب يعين من حيث هو مخاطب فاذا جعل صالحا لكل شخص من المخاطبين فرغ عن معرفته جاز فاذا قال الشاطبي ونحو هذا انما يعين مسماه ما دام حاضرا فاذا غاب فارقه التعيين فاذا قال الشاطبي فاذا مثلا وضع لشخص معروف بالشاطبية مثلا واعتبر الحال والمحل معرفته وباعتبار اصل معناه لكل من اتصف بتلك الحال وحل ذلك المحل غير معرفة انتهى وكذا الباقي من المعارف فنحو يا رجل لتعيين انما يعين مسماه بالقصد والاقبال ونحو غلام زيد وغلامي وغلام هذا وغلام الذي قام ابوه وغلام الرجل انما يعين مسماه بالمضاف اليه فاذا فارقه فارقه التعيين **فصل** العلم الشخصي يسمى تونان احدهما او لو العلم المذكر بن جعفر وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل وهو ابن ابو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر وهم الجعافرة والمؤنث تخريق بكسر الخاء المعجمة والنون وهو علم منقول عن ولد الارنب لامرأة شاعرة وهي لخنطرفة بن العبد لامه قال ابو عبيدة وهي خرنق بنت هفان من بني سعد بن ضبيعة رهط الاعشى انتهى والثاني مما يرد لفظا لقبائل جمع قبيلة والاحياء جمع كقرن بفتح القاف والراء اسم قبيلة من مراد ابو هم قرن بن دومان بن ناجية بن مراد والبه ينسب اويس القرني ومن قال انه منسوب الى قرن المنازل بسكون الراء كالجوهري فقد سمع في البلاد جمع بلد كسقر بفتح العين وانذال المهملتين علم بلدة بساحل اليمن وجبل اسم لا واحد له من لفظه وانما الواحد من معناه وهو فرس كلاعب علم فرس كان لعويمر بن ابي عبيد الله بن معاوية بن ابي سفيان والبعال كرد لد والحمير كبعير كلاسما كانا للنبي صلى الله عليه وآله والابل اسم جمع كشد قم بشين وذال معجمتين علم رجل من محول الابل كان للنعمان بن المنذر والبه ينسب الابل الشذقمية والبقر اسم جمع كمرار بفتح العين والراء المهملتين وكسر الراء الاخيرة علم بقرة في المثل مات عرار بكحل بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة علم بقرة ايضا واصل هذا المثل ان عرارا وكحلا اصطرعا فاتا جميعا فمات كل واحدة منهما

بالاخرى فصاعدا مثلا بضرب لكل مسئوبين والمنتم اسم جمع كهبلة علم لقبيلة بعض نساء العرب والكلاب جمع كلب كواشق علم الكلب فذكر في النظم سبعة اعلام وثامنهم علم الكلب فقال كجعفر وجرنفا وفرن وعدن وكاحق وشدقم وهبلة وواشق وفي ذلك موازاة لقوله لله ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم

فصل وينقسم العلم بسبب الوضع الى ثلثة بين مرتجل من الارتجال بمعنى الابتكار وقيل كما نقله ماخوذ من قولهم ارتجل الشيء اذا افصله فاعما على رجليه من غير ان يقعد ويروى وهو ما استعمل من اول الامر علما قال الشارح المرتجل في كلام سيبويه على قسمين احدهما ما لم يقع له مادة مستعملة في الكلام العرب قالوا ولم يات من ذلك الا قفنص وهو ابو قبيلة من بني اسد وهو قفنص بن طريف بن عمرو بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن اسد ولم يستعملوا مادة قفنص في غير هذا الموضع والثاني ما استعملت مادته لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية بل استعمل من اول الامر علما وهذا الثاني هو الذي يتجه ولذلك اقتصر عليه كاد علما لرجل وهو ابو قبيلة من اليمن وهو اد بن زيد بن همال بن سماء بن حمير وذكر سيبويه انه من الود من مادة ود فاصل هذه المادة الواو فاستعملت هذه المادة في الود والود وغيرهما وسعاد علما لامراة لم تستعمل هذه البنية في النكرات واستعمل مادة سرع وفي السعد والسعادة والسعدان وغير ذلك ثم الرجل مثلثان قياسي شاذ فالقياسي ما له نظير في بنية الاسماء والشاذ ما لا نظير له فالاول نحو عطفان وعدنان وحمدان وقفنص وحنتف فان نظيرها قرطاس وسرحان وندمان وجعفر وعنبس والثاني نحو مجيب وموهب وموظب مكوزة ومنقول وهو الغالب في الاعلام وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها وقبلها اما ان يكون من اسم جامد والاسم الجامد اما ان يكون لحدث او مصدر كزيد فانه في الاصل مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة وفضل وهو في الاصل مصدر فضل يفضل فضلا او يكون لعين اي ذات كاسد فانه في الاصل اسم جنس للحيوان المفترس ثور بالمثلثة فانه في الاصل للمحل من البقر واما ان يكون من وصف فذلك الوصف اما لفاعل كحارث فانه في الاصل اسم فاعل من حرث يحرث وحسن بفتح المهملتين فانه في الاصل صفة مشبهة من حسن يحسن او لمفعول كمنصور فانه في الاصل اسم مفعول من نصر ثلاثي المجرد ومحمد فانه في الاصل اسم مفعول من حمد بتشديد الميم من ثلاثي المزيد فيه واما ان يكون من فعل مجرد من فاعل وذلك الفعل اما ماض كثمر بتشديد الميم لغزل وضاع كبشكر لرجل وهو نوع من التمر قال الرضي وكسر الميم منه والسموع في الامر اضم لان الاعلام كثيرا ما يغاير ظاهرها عند النقل انتهى واما ان يكون نقله من حرف كما لو سميت رجلا بواحد من صيغ المصدر في قاله الفخر الرازي من شرح المفصل واما ان يكون من جملة وذلك الجملة اما منقلبة فاعلها ظاهر كشاب قرناها اي ضوابنا شرها او فاعلها مضمر بارز كاطرقا او مستتر كزيد من قولك بزيد يزيد بضم الدال او اسمية كزيد منطلق وليس من الجملة الاسمية بمسموع من العرب كما قال في شرح التسهيل ولكنهم اي النحاة قاسوه على ما سمع من النقل من الجملة الفعلية وجعلوه قياسا له على تقدير التسمية بها وما ذكره من تقسيم العلم الى مرتجل ومنقول كفضل واسد هو المشهور وهو في ذلك تابع للناظم في قوله ومنه منقول كفضل واسد وفي ارتجال الكسعا واد وعن سيبويه الاعلام كلها منقولة لان الاصل في الاسماء التنكير وعن الزجاج كلها مرتجلة لان الاصل عدم النقل وهما واضح وصفها او غيره فهو اتفاق لا مقصود

فصل وينقسم العلم ايضا الى مفرد عن التركيب كزيد واد وهند وسعاد والى مركب وهو ثلثة انواع وذلك انه اما مركب بمزج وهو كل كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى كبرق نحره وشاب قرناها وهذا النوع مبني وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية به قال كذبم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصير ومخلب قال دوبر فحكاية الفعل المسند الى الضمير المسند بنيت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد والقوافي مرفوعة فلو لا ان في يزيد ضمير مرفوعا على الحكاية والجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه مفرد غير منصرف وما نافية من اضرب العلمية ووزن الفعل ويثبت بمعنى اجزت متعد ثلثة اولها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل واخوالي مفعوله الثاني وبني يزيد عطف بيان على جملة لهم فديد بالفاء بمعنى صياح في موضع المفعول الثالث او فاد بن اي صايحين وفي الحديث ان الجفاء والقسوة في الفدادين يعني الحراث وظلما مفعول لاجله وناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بذلك المحذوف ولا يجوز ان يكون صلة المصدر لانه يتقدم عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره في اعادة الضمير تقول انا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا والجار والمجرور على الالسنة بني يزيد بالياء المخفوض وفاعله وقال ابن بعيش صوابه بالتاء المثناة فوق وهو اسم رجل والبه ينسب الثياب اليزيدية انتهى وقيل لا يتجه ذلك في البيت لان تزيد بن تزيد بن خلوان بن عمران بن عمران بن مضاضة فان كلا من هذين ابو قبيلة وهما بالتاء الفوقانية واما مركب مزجي وهو كل كلمتين نزل ثانيهما منزلة تاء التانيث مما قبلها في ان ما قبلها مفتوح الاخر ما لم يكن ياء ولكل من جزئيه حكم بخصه فحكم الجزء الاول ان يفتح اخره كما يفتح ما قبل تاء التانيث وينتقل الاعراب الى الجزء الثاني كصبر ورنة كالجزء ما قبله كما تنقل الاعراب ما قبل تاء التانيث اليها للمماثلة كالجزء ما قبلها كجعلبك وحضرموت لبعلبك والاصل قبل التركيب بعل وبك وحضر وموت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة وحكمها ان يفتح اولها الا ان كان ياء فيسكن للثقل بالتركيب الاعلال كمعدكرب لرجل وقالي لكان وكسر الدال من معدكرب شاذ والغالب فتحها كزى وسمي وحكم الجزء الثاني منهما ان يعرب بالصنعة رفعا او نصبا وجرا اعرابا لا يتصرف للتركيب والعلمية الا ان كان الجزء الثاني كلمة ويه فيبنى على الكسر في الاشهر عند سيبويه اما البناء فلانه اسم صوت واما الكسر فعلى اصل التقاء الساكنين وذلك كسيبويه وعمرويه واختار الجرمي ان يعرب اعراب ما لا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين قال ابو حيان وهو مشكل الا ان يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا انتهى والى هذا التفصيل الاشارة بقول الناظم فان يغير ويه تم اعربا واما مركب اضافي وهو الغالب في الاعلام المركبة

لان الاكثر فيها الكبر وهي مضافة وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله فان الجزء الاول اجاز وجوه الاعراب والجزء الثاني ملازم للحالة واحدة
لان التنوين ملازم للسكون والمضاف اليه ملازم للجر وما يختلف بوجوه الاعراب كعبد الله مما المضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالحركات وابن فيها
مما المضاف اليه مجرور بالفتحة والمضاف معرب بالحروف وحكمه ان يجر في الجزء الاول وهو المضاف بحسب العوامل الثلثة رفعا ونصبا وجرا ويجر بالياء
للمفعول بعجت بفتح الجزء الثاني وهو المضاف اليه بالاضافة وانما والى هذه الاقسام الثلثة اشار الناظم بقوله وجملة وما يمزج ركبا وشاع في الاعلام
ذو الاضافة **فصل** وينقسم العلم ايضا الى اسم وكنية ولقب وهو المشار اليه في النظم بقوله واسما او وكنية ولقبا فالكنية كل مركب اضافي صدره
اب وام كابي بكر بن ابي قحافة وام كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وآله وزاد الامام الرازي في العلم او ابن او بنت كابن ماء الغراب وبنت الارض للحصاة
انتهى واللقب كل ما اشعر برفعة المسمى او ضعته بفتح الضاد المعجمة والعين او كسرهما وانما فتحت تبعا للمضاف والهاء عوض من الواو والوضيع الذي
الناس فالرفع كزين العابدين لقب علي بن الحسين بن ابي طالب والضعة نحو انف الناقة لقب جعفر بن قريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء و
بالعين المهملة وهو ابو بطن من سعد بن زيد مناة وسبب جريان هذا اللقب عليه ان اباه ذبح ناقة وفتها بين نسائه فجعلت انثاها الى ابيه وابين الاراك
الناقة فقال له ابوه شانك بها فادخل يده في انف الناقة وجعل يجرها فلقب به وكانوا يعضبون من هذا اللقب فلما سمعهم الخطيئة بقوله فوم لا الانف
الاتاب غيرهم ومن يساوي بانف الناقة الذفناء فاللقب مدحا والنسبة اليه انفي فرجع الكنية الى اللفظ وان اشعرت بالتعظيم ومرجع اللقب الى المعنى
والاسم ما عداهما وهو الغالب كزيد وعمرو وفرق الابهري في حواشي المصنف بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد به الذات المجردة واللقب يقصد به الذات
مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم او الاهانة واذا اجتمع الاسم واللقب يؤخر اللقب عن الاسم لان الغالب في اللقب ان يكون منقولا من
اسم غير انسان كبطة فلو قدم لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك مامون بتاخيره ولان اللقب يشبه النعت لتاخره بالمدح او الذم والنعت لا
يتقدم فكذلك ما اشبهه كزيد بن العابدين او انف الناقة وهذا مراد الناظم بقوله والحزن ذا ان سواه صحبا وتابع يقدم اللقب على الاسم كقوله وهو
اوس بن الصامت اخو عبادة بن الصامت انا ابن من رمى بها عمرو وجبل ابوه منذر ماء السماء فقدم اللقب هو منذر بها على الاسم وهو عمرو ومزيقيا بضم الميم
وفتح الزاي وسكون الياء المثناة التحتانية وكسر القاف وتحتيف الياء اخر الحروف لقب عمرو مقدم عليه وعمرو بالجر عطف بيان على مزيقيا او بدل
منه وسبب جريان هذا اللقب على عمرو انه كان من ملوك اليمن وكان يلبس كل يوم حلتين فاذا امسى مزقهما كراهة ان يلبسهما ثانيا او ان يلبسهما غيره
ومنذر احد اجداده لامه وهو منذر بن امرء القيس بن النعمان احد ملوك الحيرة وماء السماء لقب منذر واختلف في سبب جريانه عليه فقيل لحسن وجهه
وقيل ان امه كان يقال لها ماء السماء لحسنها واشتهر المنذر بلقب امه واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الحرجر واراد اوس بذلك اثارة كريم
الطرفين بسبب الجمع بين ولا ترتيب بين الكنية وضدها من اسم ولقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب نلخبر هاعنها قال عمر لابي لحبار اعمر
بن الخطاب اعلم بالله ابو حفص عمر ما سمتها من نفسي ولا دبر فاغفر له اللهم ان كان غفر فقدم الكنية وهي ابو حفص على الاسم وهو عمر وسبب ان ولده
ان قائلها قال لعمر ان ناقتي قد نفقت فاحملني فقال له كذبت وابى ان يحمله وحلف على ذلك فاشتد ذلك يقال نفق البعير ينفق بكسر القاف
في الماضي وفتحها في المضارع اذا نفق حتفه وبر البعير اذا حفي فكانه تفسير له ويقال فجر اذا حنث في يمينه قال حسان بن ثابت يرثي سعد بن معاذ
وما اهتز عرش الله من اجل هالك سمعنا به الا لسعد ابي عمرو فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهي ابو عمرو واصل هذا البيت ان السهم اصاب سعد
بن معاذ اسعد يوم الخندق فجعل يدعو ربه ان لا يمته قبل ان تقر عينه من بني قريظة فمات بعد ان حكم فيهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله اهتز العرش لموت سعد بن معاذ
فقطر حسان وقول جاشي ابو عبد الله بطة وبطة ابو عبد الله وقد تقدمت من الخلاصة ما اي شيء وهو قوله والحزن ذا ان سواه صحبا وذلك يقتضي
ان اللقب يجب تاخيره عن الكنية كابي عبد الله انف الناقة لان سكوا اللقب يشمل الاسم والكنية فكانه قال واخر اللقب ان صحب الاسم او الكنية فلا
يرجوب تاخير اللقب عن الاسم صحيح وليس الحكم مع الكنية كذلك بل يجوز تقديم اللقب على الكنية وتاخيره عنها كما تقدم وقد تضمنت الحزن من الخلاصة
وذا الجعل اخرا اذا اسما صحبا فالاشارة بذا الى اللقب هي اصرح في المراد ولكن قال المرادي وما سبق اولى لان هذه النضمنة لا يفهم منها حكم
اللقب مع الكنية انتهى وذلك ان نقول اما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فلم باعتبار المنطوق وهو مسلم باعتبار المفهوم واما كونها او
تضمنوا لا يفهم غير الصواب ان كان اللقب ما قبله من الاسم مضافين كعبد الله زين العابدين او انف الناقة او كان الاول مفردا عن الاضافة
والثاني مضافا كزيد زين العابدين او انف الناقة او كانا بالعكس بان كان الاول مضافا والثاني مفردا كعبد الله كرز بضم الكاف وسكون الراء
المهملة وفي آخره زاء وهو في الاصل اخرج الراعي فالاقسام ثلثة فان ثنيت الثاني للاول في اعرابه اما بدلا من الاول بدل كل من كل او عطف
بيان على الاول او قطعت عن التبعية اما برفعه خبر المبتدا محذوفا او بنصبه مفعولا به بفعل محذوف فتقول على الاتباع جاءني عبد الله زين العابدين
برفعهما ورايت عبد الله زين العابدين بنصبهما ومررت بعبد الله زين العابدين بجرهما وان شئت قطعت من الرفع الى النصب ومن النصب الى
الرفع ومن الجر الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير اعني ولواظهر الجاز وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب اتباعا
وقطعا الا ان الكنية لا تكون الا مضافا واللقب الاسم قد يكونان مضافين ومفردين فان كانا مضافين او احدهما مضافا والاخر مفردا فحكمها
ما سبق وان كانا مفردين كسعد كرز جاز ذلك المتقدم وهو جواز الاتباع والقطع وجاز وجر اخره وهو اضافة الاول الى الثالث ان لم يمنع

مانع كما اذا كان الاسم مفردا بال كالحارث فضة او كان اللقب في صفة في الاصل مقرونا بال كهارون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني فلا يقال
ابن غرور ويجوز الاضافة مع المانع هو قول الكوفيين والزجاج وهو الصحيح والاتباع افيس والاضافة اكثر وجهور البصريين يوجبون هذا الوجه وهو
الاضافة ووجوب الاضافة يرتفع النظر من يحيى لعصمتها والتسمية انما الصفة فلانا الواضعنا الاول الى الثاني لزم اضافة الشيء الى نفسه بيان الملازمة
ان الاسم واللقب اسمان مستقلا واحد فاضافة احدهما الى الاخر اضافة الشيء الى نفسه واللازم باطل فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين واما
السماع من العرب فهو قولهم لرجل ضخم العينين اجحر وله عينان هذا يجحر عينان بغير اضافة والا لقالوا عينين بالباء واجيب عن الاول بانه من اضافة
المسمى الى الاسم فضوح جاءني سعيد كرز بالاضافة جاءني مسمى هذا الاسم وانما اولنا الاول والمسمى والثاني بالاسم لان الاول هو المعرف للانشاء اليه والمسند
انما هو المسمى فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ واجيب عن الثاني بانه يحتمل ان يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا والى وجوب الاضافة في المفرد
وجواز الاتباع في غيرها اشار البه الناظم وان يكونا مفردين فاضف حتما او الاتبع الكوفيين وما ذكروه من انتفاء على القول بوجوب الاضافة بان في مثله
في حال الاضافة على القول بالجواز فهو مشترك الالزام فما كان جوابا لهم فهو جواب لنا الموجب **فصل** والعلم الجنسي الموعود ذكره اول الباب اسم يعين
مسماه بغير قيد بتعيين ذي الاداة الجنسية او ذي الاداة الحضورية وبذلك يفارق العلم الشخصي فانه يتعين بقيد تعيين ذي الاداة الجنسية اسامة
اجرأ من الجراة وهي الشدة من ثعالة فيكون في تعيين الجنس بمنزلة قولنا الاسد اجرأ من الثعلب في ان ذا الاسد والثعلب هذا بين الجنس لا للعهد اذ كل منهما ام
جنس وتقول في تعيينه بتعيين ذي الاداة الحضورية هذا اسامة مقبلا فيكون في تعيين الحضور المستفاد من الاشارة بمنزلة قولك هذا الاسد مقبلا او
في الاسد هذا التعريف الحضوري المستفاد من الاشارة الى الجنس فان قيل كيف تقول هذا الاسد مشيرا الى واحد بعينه وانت تعني الجنس قلنا الجواب ان اصل الام
الوضع على ان يشار البه فانما يقتضي بذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الانشبه الاسد بعينه قال سيبويه اذا قلت هذا ابو الحارث
فانما تريد هذا الاسد او هذا الذي سمعت باسمه وعرفت اشباهه ولا تريد ان تشير الى شيء قد عرفته بعينه كزيد واكتفيت اردت هذا الذي كل واحد
من امته له هذا الاسم انتهى وهذا العلم الجنسي يشبه العلم الشخصي من جهة الاحكام اللفظية فانه يمتنع من دخول ال عليه فلا يقال الاسامة كالا يقال
الزيد ويمتنع من الاضافة فلا يقال اسامتكم كما لا يقال زيدكم الا ان قصد بهما الشياع في المثلين لان المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين
على معرف واحد وذلك مامون في الشياع ويمتنع من الصرف وهو التنوين فلا يجر بالكسرة ولا ينون اذا كان ذا سبب آخر مع العلمية كما ثبت اللفظ
في اسامة وثعالة وزيادة الالف والنون في حمدان وكون الفعل في بنات اوبر على ضربين كما وان وقى بالمد وهو جوان كربى الرابعة فوق
الثعلب دون الكلب فيه شبه من الذئب في شبه من الثعلب طويل الخالب الاظفار صياح يشبه صياح الصبيان قاله الكمال الدميري فان قلت ذي
الفعل في المضاف اليه فقط والعلم هو مجموع المضاف والمضاف اليه قلنا اجيب عنه بان الاعلام الجنسية الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما كان علما
وحده قال الدماميني ويمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال اسامة مفترس بل المفترس ويجيء ابو بكر وبابي الحال عنه بلا سوغ فيهما كما تقدم في المثالين السابقين
وهما اسامة اجرأ من ثعالة وهذا اسامة مقبلا وشبه النكرة من جهة المعنى لانه شايع في امته وجماعته لا يختص به واحد دون آخر كما ان النكرة نحو رجل
كذلك فظهر من كلامه اولا ان علم الجنس مرادف لاسم الجنس المعرف بال الجنسية والحق انه لا فرق بين علم الجنس واسم النكرة من حيث المعنى وانما الفرق بينهما
من جهة التعريف وعدمه وقد يقال لما عاملوا اسدا معاملة النكرة واسامة معاملة المعرفة دل ذلك على افتراق مدلوليهما والا لزم الحكم فيهما بالامر بسبدل
على المؤثر والفرق ان لصورة الذهنية لها خصوص من حيث استحضارها في الذهن لبطابق بها شخصا ما وعموم من حيث هي كلية مجردة عن اللواحق فاللفظ
الموضوع لها من حيث خصوصها علم جنس كاسامة والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كاسد وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من افرادها
والحاصل ان اسد الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي من غير اعتبار قيد معها اصلا واسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو
نوع تخصص لها مع قطع النظر عن افرادها وبهذا علم الجنس الى اسم وكنية ولقب وذلك مستفاد من قول النظم ووضعوا لبعض الاجناس علم كسلم الانشاء الخ
ومن فصل ومسمى علم الجنس ثلثة انواع احدها وهو الغالب الاعجمي الاتوالف الواضع كالسباع جمع سبع وهو معلوم والذئاب والحشرات جمع حشرة وهي
صغار دواب الارض فالسباع كاسامة للاسد وكنيته ابو الحارث وثعالة للثعلب وكنيته ابو الحصين وابو جعدة للذئب واسمه زغبة والحشرات نحو ام كنيته
عريط كنية للعقرب واسمها شيوم والى هذا النوع اشار الناظم بقوله من ذا الكلام عريط للعقرب وهكذا ثعالة للثعلب النوع الثاني اعجمي تواطأ
كيعبان بن بيان بفتح اولهما وتشديد الباء المثناة تحت المهملة بعد العين وهي الذلاء والغين من بني آدم كطابر بن طابر لمن لا يعرف ولا يعرف ابوه وفي
الحكم لابن سيده ما ادري اي هي بن يد هو معناه اي لخلو هو وهو من اسماء الاضداد لان المجهول انسان مستصعبة خفية لا هيئة بيده وقيل هيان بن
بيان اسمان لولدين لآدم عليه السلام ويقال ايضا لا يعرف صلفع بن ظلمة وضل بن ضل ولابي المضاء بفتح الميم والضاد المعجمة للفرس وابو الدقفاء
بفتح الدال المهملة وسكون القاف المجرد وفتح الفاء ممدودا اللاحق لان العرب اذا لحقوا انسانا قالوا له ابا الدقفاء ولدها قفارا اي شبالا
له ولا ذنب في المعنى كما مر انتهى ولا يكون قال الموضح في حواشي التسهيل كان العرب جعل هيان بن بيان لعدم الشعور بحقيقته وابا الدقفا
لتفرقهم عنه لجهله ميز لهما لا توالف النوع الثالث امور معنوية ركبت تركيبا عدليا للتغليب بجعل المتزايد بنصب كما ينصب سيما ثم استعملوه مكان يسبح ضربا
بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى برأه الله من السوء قال ابن آباذ ووجه دخول هذا الملازمة الاضافة قاله الموضح في الجامع الصغير وكيعان بفتح الكاف

كنيته

والمدبر

وسكون

وسكون الباء آخر الحروف وبالسين المهملة علما للفرد بفتح النون والجيم وهاء تأنيث كانت كنية لهم الى الغداة سمي من شبابهم المرد وقال ابن جني المنجد والدليل على انهم سموا الفصيح بذلك انهما غير مضعفين والسبب الواحد وهو الالف النون حاصل فلا بد من حصول العلة وجبار بفتح الباء المشاة تحت والسين المهملة وكسر الراء علما للبسرة بمعنى البسر كقوله فظلت امكثي حتى حين لعلنا نخ معا قال وعامنا وقابله وجمار بفتح الفاء والجيم وكسر الراء علما للفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور وبره بفتح الموحدة وتشديد الراء علما للبسرة بمعنى البر وقد اجتمعا في قول النابغة اذا افتسمنا خطيتنا بيننا فحملت برة واحملت فجار والى هذا النوع الاشارة بقول الناظم ومثله برة للبرة كذا فجار علما للفجرة

هذا باب اسماء الاشارة

وهو كل اسم دل على مسمى واشارة اليه والمشار اليه اما واحد او اثنان او جماعة فهذه ثلثة اقسام وكل واحد منها اما مذكر او مؤنث فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين هذه ثلثة في ثلثة وكل واحد من هذه الستة اما قريب للمسافة او بعيد فهذه اثنتي عشرة في ستة وعلى اعتبار التوسط تصير ثمانية عشر فاما من ضرب ثلثة في ستة والمخاطب بالاشارة يكون واحدا مذكرا او مؤنثا واثنين مذكرين او مؤنثين او جماعة ذكورا او اناثا فهذه ستة تنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار اليه بحسب هذه الستة تصير ثمانية عشر في ستة فالمجموع مائة وثمانية فللمفرد المذكر في القريب اربعة ذا بالالف الساكنة وفاء بهمزة مكسورة بعد الالف وفائه بها مكسورة بعد الهمزة المكسورة وفاؤه بها مضمومة فال هذا فاؤه الذي خبر وفرند كف قوم ملمع مصور وروي بكسر الهاء وضمها وفي كتاب ابي الحسن الهبشم انها حركت الهاء فيهما للضرورة ولا اصل فيها ذا والف اصلية عند البصريين لانها زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثة الاصل حذف لانه على الاصح لاعين وعين مفتوحة لاساكنة على الاصح وللمفرد المؤنث في القريب عشرة خمسة مبدوة بالذال وخمسة مبدوة بالتاء وهي ذي وذى بكسر اولهما وسكون ثانيهما وذه وتي وتى باشباع الكسرة وذه وته بالاختلاس وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع بها لازالة الاشباع وذه وته بالاسكان للهاء وذات وتاء بضم التاء من ذات قال الموضح في الحواشي التسهيلية الاشارة ذا والتاء للتانيث وهي التاء في امراة ونحوه مما فيه تاء التانيث وليس بصيغة وتا بالالف وللمثنى القريب في ان في المذكر وتان في التانيث بالالف فيهما رفعا وذين وتين بالياء فيهما جرا ونصبا ونحوا وهذان بالالف تشديد نون ان لساحران مؤول وتاويله اما على حذف اسم ان ضمير الشان على حد ان بك زيد ملحوذ واللام داخلة على مبتدا محذوف والاصل انه هذان لهما لساحران او على ان لغة بعض العرب ان تجعل نعم وهي لا تعمل شيئا لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر او على انه جاء على لغة خثعم فانهم لا يقلبون الف المثنى ياء في حالتي النصب والجر او على ان الالف الموجودة الف المفرد والف التثنية حذفت لاجتماع الالفين والف المفرد لا تنقلب ياء او على انه جيء به على اول احواله وهو الرفع كما في اثنان قبل التركيب اي على ان نافية بمعنى ما واللام بمعنى الا الايجابية كما يقول ابو الكوفيون او على انه مبني لانه على نمط الاشارة واختاره ابن الحاجب وجمعهما في التذكير والتانيث اولاء حاكوه محمدون عند الحجازيين نحو هؤلاء القوم وهؤلاء بناني ومقصورا عند اهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة واسد ذكر ذلك الفراء في لغات القرآن ولم يخصه بتميم كما قال الموضح في حواشي التسهيل ومن خطه نقلت والاكثر بحيث العقلاء وقيل بحيث لغير العقلاء كقوله وهن يرين عطية فم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام فاشار باولئك الايام وهو ما لا يعقل وذم امرئ ذم بذم ويجوز في همزة المد الكسر على اصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والضم للاتباع والمنازل مفعول به وبعد منعلق بمحذوف حال من المنازل على انها حال من منازل مقدرا بين الظرف ومجروره والتقدير كائنة بعد مفارقة منزلة اللوى والعيش بعد ومضره للضرورة والعيش منجرا بالعطف على المنازل والايام عطف بيان على اولئك او نعته والخطاب بالاشارة مذكور ولا يخفى ما في ذلك من الزيادة على قولنا النظم بذا للمفرد مذكرا مشيرا بذا وذه في تا على الانثى قصر وذان ثان للمثنى المرتفع وفي سواه ذين بين ذكر يطع وباولى اشر لجمع مطلقا والمتداولي

فصل

ما تقدم في المشار اليه اذا كان قريبا واذا كان المشار اليه بعيدا لحقه كاف حرفية لان اسماء الاشارة لا اضافة وهذه الكاف تصرف تصرف الكاف الاسمية فالتاء تبين بها احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما يبين بها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة ويتصل بها علامة التثنية والجمع بعين فقولك ذاك وذاكما وذاكم وذاكن ومن غير الغالب ان تفتح في التذكير وتكسر في التانيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع وبدون هذا ان تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ويجملهما قوله ودنه ذلك بوعظ بر في البعد رة وقوله دنه ذلك خبر لكم في المجادلة ولك مع الحاق الكاف ان تزيد قبلها لاما لتفتح البعد وهذه اللام اصلها السكون كما في ذلك وكسرت في ذلك لالتقاء الساكنين او فرقا بينها وبين لام الجر في نحو ذلك بفتح اللام والى ذلك اشار الناظم بقوله واللام البعد الخ فاحرف دون لام او معه الا فالتثنية مطلقا من غير تقييد بلغة دون اخرى وسواء في ذلك تثنية المذكر والمؤنث والالف الجمع لغة من مده وهم الحجازيون وفي لغة بعض من قصره وهم التميميون والا فيما سبق هاء التنبيه بالف غير ممدودة والى الاستثناء الاخير اشار الناظم بقوله واللام ان قدمت ها ممتنعة وبنو تميم لا ياتون باللام مطلقا لا في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع حكاه الفراء عنهم وتقييد الجمع بلغة من مده احتراز من لغة من يقصره غير التميميين كقيس وربيعة واسد فانهم ياتون باللام قال شاعرهم اولالك قومي لم يكونوا اشابة وهل يعظ الضليل الا اولالكا والاشابة بضم الهمزة وبالشين المعجمة وبالباء الموحدة واحدة الاشاب وهم الاخلاط من الناس والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام الكثير الضلال وما ذهب اليه من ان اسم الاشارة لمرتبتين قريب وبعيد لا عين يتبع فيه الناظم وخالفه في شرح الكافية والمشار اليه اما ان يعتبر فيه التوسط او عدمه فالمفرد المذكر في القريب ذاك للتوسط وذلك للبعد والمشاة ذان للقريب وذانك بتخفيف النون للتوسط وذاك

بتشديدها للبعد وبجمعها للابعد وقصر للقريب واولاك بالقصر للتوسط واولئك بالمد للبعيد وللمفرد المؤنث ذى وفى للقريب تيك للتوسط وتلك للبعيد
والشاء نان للقريب وثانك للمتوسط بالتخفيف وثانيك بالتشديد للبعيد ولجمعها اولى للقريب واولاك للتوسط واولئك للبعيد انتهى وقد يجيء فى الكاف
بالفتح للمرتبة وبالضم للمسمى فالاول بمنابة ذى البعد من ذى القرب بخلاف الكاف الثانى فانه بمنابة ما للواحد منهما للاثنين او منهما للجمع فالاول يخص عن يجب
ذلك اى بين الفاء ضرب والبكر والثانى كقول لبيد ولقد سئمت من الحيوة وطولها وسؤال هذا الناس كيف لبيد ولا يثنى بما للاثنين او الجماعة عما للواحد

فصل ويشار الى المكان القريب بلفظتين بهنا مجردة عن هاء التنبيه او بهنا مقرونة بهاء التنبيه نحو انا بهنا قاعدون ويشار للبعيد لاحظ
بهناك مجردة عن هاء التنبيه او بهناك مقرونة بهاء التنبيه من غير لام او هنالك بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسورة او هنا بفتح الهاء وتشديد
النون واصلها امن بثلاث نونات ابدلت الثالثة الفا لكثرة الاستعمال او هنا بكسر الهاء وتشديد النون والكلام فيها كالتى قبلها وكسر الهاء اودع نحو
قال الشجاع وانشد لات الوقت هنا وهنا ومن هنا لهن بهاذات الشمائل والايمان هيهنوم او هنت بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء وهى هنا المفوتة
الهاء زيدت عليها التاء الساكنة فالتقى ساكنان حذفت الهاء لالتقاء الساكنين وقد تكسر هاؤها او هيت بفتح التاء المثلثة وتشديد الميم وبنيت على
الفتح للتخفيف ولم تكسر على اصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف نحو وانفلقتم الاخرين وهى ملازمة للظرفية فلا تخرج عنها الا لمحاكاة
شبيهة بها نحو حيث من ثم لان الظرف والجار والمجرور اخوان واما قوله ثم وارايت ثم رايت فثم طرف مكان لرايت المتعدية على مفعولا مطلقا على الصواب
واذا قلنا بمذهب الجمهور ان المرايت الثلثة فيشار الى المكان القريب بهنا والى المتوسط بهناك والى البعيد بهنالك واخواته وعند الناظم يشار بثلاثتها
اليهما بقوله وبهنا او بهيهنا اشر لدان المكان وبالكاف صلا فى البعد او بثم فرا وهنا او بهنا لك اطفن او هنا

هذا باب الموصول

وهو فى الاصل اسم مفعول من وصل الشئ بغيره اذا جعله منضما ومرتبطا به فى الاصطلاح ضربان موصول حرفى وموصول اسمى فالموصول الحرفى كل حرف وقع
مع صلته بالمصدر ولم يحتج الى عائد وهو ستة ان المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية وفعلية مع معمولها بمصدر فان كان خبرها
مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه وان كان جامدا اول بالكون وان كان ظرفا او مجرورا اول بالاستقرار حكم الفعل فى التصرف وبجرد حكم الاسم فيهما
فالمؤول فى المعنى وحكم المخففة من المثقلة حكم المشددة فى ذلك وان بفتح الهمزة وسكون النون وهى المناسبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان
او مضارعا انفاقا او اسم فعل على الاصح وما المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر وبجملة اسمية لم يصدر بحرف فالمؤول فى الحواشى وفى المصدرية
وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا او تقديرا وكى المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر وقد جاء على وجه حكاه الفارسى الشيرازى ثابت
عن يونس وانشد جعل منه ذلك الذى بشر الله فالمؤول فى الحواشى ومن اوضح الدلالة على ذلك قول ابى ذؤيب فى هبل الجبى بالميت من يمنع الدمر وب بمنعة حتى
بدون وفى رجال مر ما صنعوا ولبئس رزق رجال مثل نائلهم قوت بقوت وربع كالذى وسعوا وعلى القول بهر فقال الزمخشرى لا خلاف فى اسمية الذى الا ما
وصيغ الموضح باياه مثال ان بالتشديد نحو اولم يكفهم انا انزلنا اى انزالنا ومثال ان بالتخفيف قرئ نصدقوا ولنصبر لكم اى صدقكم وصبرنا لكم وقضينا اليه ذلك
الامر اى بتنا اواخر الجناب اى بتنا بانهم اباه ومثال كى كيلا يكون على المؤمنين حرج اى لعدم كون على المؤمنين حرج ومثال لو بوزن احدهم لو يعمر الف سنة
اى التعمير وقد مثال الذى المصدرية وضمنهم كالذى خاضوا اى كخوضهم والمانع بدعى ان الاصل كالذين حذفت النون على لغة او ان الاصل بالخوض الذى
خاضوه فحذف الموصوف واقيم العائد او ان الاصل كالجمع الذى خاضوا فقال الذى باعتبار لفظ الجمع وقال خاضوا باعتبار معناه او انه اوقع الذى على الجمع كقوله و
ان الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد او ان الذى مشترك بين المفرد والجمع على قول الاخفش كما قاله الموضح فى شرح التسهيل والموصول
الاسمى كل اسم افتقر الى الوصل بجملة خبرية او ظرفا وجارا ومجرورا تامين او وصف صريح والى عائد او خلفه قاله الموضح فى شذوره وهو ضربان نص فى
معناه لا يحتاج وزنا الى غيره ومشترك بين معان مختلفة بلفظ واحد فالنص ثمانية هنا منها الذى للمفرد المذكر العاقل بكسر اللام وهو من يعلم البعل
وغيره بالجر فالعاقل المنزه عن الذكورة والانوثة نحو الحمد لله الذى صدقنا وعده والعالم المذكر نحو والذى جاء بالصدق وصدق العالم نحو هذا
يومكم الذى كنتم توعدون وللمفرد المؤنث التى للعاقلة وغيرها فالاول نحو قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها والثانى نحو ما لهؤلاء الرسول
مالهم عن قبلتهم التى كانوا عليها فاوقع التى على القبلة وهى غير عاقلة وذلك فى بناء التذكير والتى وجمعان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما مخففة
فتكون ساكنة واما مشددة فتكون اما مكسورة او مجاز بوجوه الاعراب على الحذف فتكون الحرف الذى قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف
واما ساكنا كما فهذه خمس لغات فى الذى والتى ولتثنيتهما اللذان واللتان بالالف رضا واللذين واللتين بالياء المفتوح ما قبلها جرا
ونصبا نقول جاءنى اللذان فاما واللتان فاما واللذين فاما واللتين فامتا ومررت باللذين فاما وباللتين فامتا ولتثنيتهما
بحذف الياء على غير القياس وكان القياس فى تثنيتهما وتثنيتهما فاوتا السابقين فى بحث الاشارة ان يقال فى تثنية الذى اللذيان باثبات
الياء مخففة وفى تثنية التى اللتيان باثبات الياء مخففة وفى تثنية ذا ذيان بقلب الالف ياء وفى تثنية تا تيان بقلب الالف ياء كما يقال
فى تثنية الماضى من المعرب المنقوص الماضيان باثبات الياء وكما يقال فى تثنية ضحى من المعرب المقصور ضحيان بقلب الالف ياء ولكنهم فرقوا
بين تثنية المبنى كالذى وذا وتثنية المعرب كالماضى فى تحذفوا الحرف الاخير وهو الياء من الذى والتى والالف من ذا وتا وابقوه فى الماضى وفرقوا
فرقوا ايضا بين المعرب المبنى فى التثنية كما فرقوا بينهما فى التصغير اذ قالوا فى تصغير الذى والتى وذا وتا اللذيا واللتيا وذيا وتيا فابقوا الحرف

الاول وهو اللام الاولى من اللذيا واللتيا والذال من ذيا والتاء من تيا على فصه اللام كان قبل التصغير وزادوا الفا في الاخر في الالفاظ عوضا عن ضمة التصغير التي تكون في اول المصغر ومن العرب من يقول اللذيا واللتيا بضم اللام فيجمع في التصغير بين الضمة والالف وما ذكره الموضح صنيعا للنظم من ان اللذا واللتا تثنية الذي والتي مخالف لقول النظم في شرح التسهيل ان العرب استغنت عن تثنية اللذين باللتين والتي بالياء فان العرب لم تثنهما انتهى وعلى تقدير تسليم ما هنا فلا يختص حذف الاخر بتثنية المبني بل قد يحذف الاخر في تثنية المعرب نحو عاشوران وخنفسيا تثنية عاشورا وخنفسا حكاه الفراء عن العرب وحيث ثنى الموصول واسم الاشارة فجمهور العرب يخفف النون فيهما وتميم وقيس يشددون النون فيهما ثم يحذف عنها وهو الياء في الذي والتي والالف في ذا وتا اوانا كيذا للفرق بين تثنية المبني والمعرب الحاصل بحذف الياء والالف الى التشديد والتعويض اشار الناظم بقوله وان تشد فلا ملام والنون من ذين وتين شددا ايضا وتعويض هذا قصدا ولا يختص ذلك التشديد بحالة الرفع عند الكوفيين بل يكون فيها وفي حالتي الجر والنصب خلافا للبصريين في زعمهم ان التشديد مختص بحالة الرفع لانه قوي في التسوية وانا اللذين احدثا بنفي تعاقبهما بالتشديد فيهما وفي حالتي النصب والجر في هاتين كما قوي في حالة الرفع واللذان بانيانهما منكم فذانك بوهانان بالتشديد فيهما فجوز احدهما ومنع الاخر تحكم وتلاعب بتركيب الجمهور وبعض بني سبيعة يحذفون نون اللذان واللتان وحالة الرفع تقصير للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد قال الفرزدق ابنو كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلال الا اراد اللذان فحذف النون وهو موضوع على الخبرية لان وبني منادى بالهمزة وكليب بالتصغير ابو قبيلة وهو كليب بن يربوع وعمي بالتثنية وهما هذيل بن هبيرة الشيباني وهذيل بن عمران الاصغر كان اخاه لامه والاغلال جمع غل وهو حديد في العنق من الاسار وضربهم واراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فانه من بني كليب بان عمته فلا الملوك وخلصا الاساري من اغلالهم وقال الاخطل هما اللتا ولدت تميم لقبل فخرلم صميم اراد اللتان فحذف النون وهو موضوع على الخبرية للمبتدا وهو هما وتميم مجيئه خالصا لصرف المعنى هما المرادتان اللتان لوالدتهما تميم لقبل فخر تميم خالصا ولقب هذا الشاعر بالاخطل لكبر اذنيه واسمه غياث بن غوث التغلبي وكان نصرانيا وجاز حذف النون في اللذان واللتان لعدم الالباس ولا يجوز ذلك الحذف في نون ذان وتان للالباس بالمفرد وعدم الطول وتختص نون الموصول ثلاث علامات الاثبات والحذف والتشديد وفي نون الاشارة لغتان الاثبات والتشديد وجمع المذكر العاقل كبر اوعبر اي لغير العاقل قبلا الا على وزنا لعلى وكعب بغير واو قال الموضح في شرح اللمحة مقصورا على الاشهر كقوله رأيت بني عمي الا يحذرونني على احدثان الدهر اذ يتغلب قد يمد كقوله ابى الله للشم الا الاكا نهم سجوا حجا العين يوم ضنها وهي هذيل البيتين للعاقل ومن وقوعها لغير العاقل قوله يهتجي للوصل اياما الا مرين علينا والزمان ويبقى والذين بالياء مطلقا في الاحوال الثلثة وهي مبنية وان كان الجمع من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص باولي العلم والاعلام فلم يجر على سنن الجموع الممكنة بخلاف المشى فانه جار على سنن المثناة الممكنة لفظا ومعنى وقد يقال الذون بالواو رفعا ورأيت الذين ومررت بالذين بالياء جرا ونصبا وهي حينئذ معربة لان شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصائص الاسماء وهو لغة هذيل وعقيل بالتصغير فيهما واو للشك قال شاعرهم نحن الذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا فمن مبتدا والذون خبره والنخيل بضم نخل بالنون والحاء المهملة موضع بالشام وغارة مفعول لاجله وهو اسم مصدر اغار والغارة اسم اغارة والملحاح بكسر الميم من ملح السحاب دام مطره وبجمع المؤنث اللاتي واللائي بإثبات الياء فيهما وقد تحذف باؤهما اجتزاء بالكسرة فيقال اللات واللا والى هذه الثمانية اشار الناظم بقوله موصول الاسماء الذكر الانثى التي واليا اذا ما تثنيا لاثنين بل ما يليها ولها لعلا من جميع الذي الاولى الذين مط وبعضهم بالواو وضاطفا باللات واللاء التي قد جمعا وقد يتقارض الالى واللاء فيقع كل منهما مكان الاخر قال مجنون بني قيس بن الملوح محى حبها حب الالى قبلها وحلت مكانا لم تكن حل من قبل فاوقع الالى مكان اللاء اي حب اللاء بل يليها عود ضمير المؤنث عليها وقال رجل من بني سليم فابانا بأمر منه علينا اللاء قد مهدوا والمجدا فاوقع اللاء مكان الالى بل يليها عود ضمير جمع المذكر عليها والالى بمعنى الذين والذين اشهرها فلذلك عدل الموضح وقال اي الذين اذ لا فرق بينهما والمعنى ابرأ باؤنا الذين اصلحوا شأننا وجعلوا امجد وسم لنا كالمهد باكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح والى تقارضهما اشار الناظم بقوله واللاء كالذين نزر واوقعا والموصول المشترك سته من بفتح الميم وما واي بفتح الهمزة وتشديد الياء وال وذو وذا وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال ومن وما وال تسا وما ذكر وهكذا ذو عند طي قد شهر ومثل ما ذا اي كما ولكل منها كلام يخصه فاما من فانها تكون في اصل الوضع للعالم بكسر اللام مخصوصة بمن عنده علم ان يكون لغير العالم على سبيل التنزيل في ثلاث مسائل احدها ان ينزل ما وقعت على من لغير العالم منزلته اي منزلة العالم نحو قوله تعالى ومن اضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له وقوله وهو العباس بن مرداس احنف اسرب القطا هل من يعير جناحه لعلي الى من قد هويت اطير فاوقع من على سرب القطا وهو غير عاقل وقوله وهو لمرة العبسي بن حجر الكندي الاعم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي فاوقع من على الطلل وهو غير عاقل وعم ضل امر معناه الدعاء اصله انعم حذف منه الالف والنون تخفيفا وصباحا منصوب على الظرفية ومن عادة تحيات العرب في الصباح عم صباحا وفي المساء عم مساء فكانهم قالوا انعم الله صباحك ومساءك ويعمل صله بنعم حذفت منه النون الاولى والنون الساكنة في اخره للتوكيد ومن فاعل يعم والعصر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد الزمان ويجمع في القلة على اعصر وفي الكثرة على عصور والخالي بمعنى الماضي فدعاء الاصنام في قوله انه يدعو من دون الله من لا يستجيب له ونداء القطا في قوله اسربا لقطا هل من يعير جناحه ونداء الطلل في قوله ايها الطلل البالي سوغ ذلك وهو وقوع من على الاصنام لما كانت عندهم مدعوة وعلى

وعلى السريع الطائل لما كانا صنفين ولا يدعى ويناديان لا العاقل المسئلة الثانية من وقوع من على غير العالم ان يجمع غير العاقل مع العاقل فيها وقعت عليه من الموصولة نحو
كمن لا يعقل فانه عام للعاقل وغيره لشموله الادميين والملائكة والاصنام فان الجميع لا يخلقون شيئا ونحو الرزان الله يسجد له من في السموات فانه عام
يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها ومن في الارض فانه يشمل الادميين والجبال والشجر والدواب وغيرها وافراد الشمس والقمر والنجوم والجبال والدواب
بالذكر في الاية لشهرتها واستيعاب السجود منها ونحو من يمشي على رجلين فانه يشمل الادمي والطائر ولا فرق في هذه المسئلة بين ان يكون اكثر من عبر عنه كالمثال الاول
او اقل منه كالمثال الثاني او الثالث ولذلك اعاد لفظة نحو في الامثلة الثلاثة المسئلة الثالثة من وقوع من على غير العالم ان يقترن غير العاقل به
اي بالعاقل في عموم فصل بمن الموصولة نحو من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع لاقترانهما بالعاقل في عموم كل دابة من قوله والله خلق كل دابة من ماء فمنهم
من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فاوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ولكن الاختلاف فيهما على صريح بين اختلافا وصف عليه من وهو من يمشي على رجلين فانه يشمل الادمي والطائر كما تقدم واختلافا في عموم فصل بمن وهو من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع فانهما اختلطا
بالعاقل في عموم كل دابة لان الدابة لغة ما يدب على الارض عاقلا كان او غيره بدليل ان شر الدواب عند الله الذين كفروا الا يدابر الارض فاكل يمشي
ويحتمل عندي ان يكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشي على بطنه ومنهم نوع يمشي على رجلين ومنهم نوع يمشي على اربع على حد
ومن الناس من يعبد الله على حرف قال الموضح في شرح الشذور ويجوز في من ان يكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس ناس يعبدون الله
على حرف انتهى واما الموصولة فانها في اصل وضعها لما لا يعقل وحدها نحو ما عندكم ينفد واي الله عندكم ينفد وقد يكون له اي لما لا يعقل مع العاقل
نحو يسبح لله ما في السموات وما في الارض فانه يشمل العاقل وغيره وتكون لانواع من يعقل هذه عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا للفارسي
والصفات من يعقل ومثالها عند ابن عصفور وابن مالك فانكحوا ما طاب لكم من النساء وكلا الشيخين متكلم فيه اما الاول فرده ابن الحاجب بان النوع لا
يعقل هذا مستغنى عنه بقوله لما لا يعقل واما الثاني فلانه لا يصح ان يقال انكحوا الطيب لطيبه لان النكاح انما هو للذوات لا للصفات نقله المرادي
في الجواشي وتكون ما للبهيم اذا لم تختلط كقولك وقد رايت شبحا بفتح الباء الموحدة والجاء المهملة لا تدري ايشر هو ام مدر انقله المرادي ظاهر
وكذا لو علمت انها بهيمة ولم تدر اذكر هو ام انثى قاله ابن مالك في شرح التسهيل اخذا من قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا والبحث فيه مجال
والاربعة الباقية من اسئلته تكون للعاقل وغيره وفيها تفصيل فاما اي بفتح الهمزة وتشديد الياء فخالفت موصوليتها تغلب ابو العباس احمد
يحيى محمدا بانه لم يسمع ايهم هو فاضل جاءني بتشديد الياء هو فاضل جاءني وبرده قوله وهو غني اذا ما الثيب بزني لك فسلم على ايهم افضل وجوابه
منه ان ايهم مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى والاصل واذا الاستفهامية اعتبرت الموصولة وهي الحدسي وهي ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا
الى معرفة والاضافة لنكرة خلافا لابن عصفور وابن الضايع بالفتا المجيء والعين المهملة فانهما اجازا اضافتها الى نكرة وجعلا من ذلك وسيعلم
الذين ظلموا اي منقلبين ينقلبون فاي عندهما موصولة وبعلم بمعنى يعرف والمعنى وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه ومذهب الجمهور ان
اي هنا استفهامية منصوبة بينقلبون على انها مفعول مطلق وبعلم على بابه وهو معلق عن العمل فيها بعد لاجل الاستفهام باي والتقدير وسيعلم
الذين ظلموا اي انقلاب وانى الموصولة لا يعمل فيها الا عامل مستقبل متقدم طلبها نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد خلافا للبصريين في
الاستقبال والتقديم قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عامله ولا تقدمه خلافا للكوفيين وقال ابو حيان في شرح التسهيل وسئل الكسائي
في حلقة يونس لم لا يجوز اعجبني ايهم قام فمنع من ذلك فقيل له لم منعه فلم يأت له وجها المنع فقال له اني كذا حلفت انتهى اي كذا وضعت قال ابن السراج موجبها
قول الكسائي بالمنع ما معناه ان انما وضعت على العموم والابهام فاذا قلت يعجبني ايهم يقوم فكانك قلت يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام كائنا من كان
ولو قلت اعجبني ايهم قام لم يقع الا على الشخص الذي قام فلم يجيء ذلك عما وضعت له من العموم والمستقبل لبركات وانما اشترط كون العامل فيها مستقبلا
مع كونه مستقبلا لاجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية وبين الموصولة لان الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما الا ما تاخر والمشهور عند الجمهور
افرادها وتذكيرها وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعضهم فتقول ايتهن وايتان وايتون وايات وعلى الحالين هي معربة تفصيلا سواء اضيفت
ام لم تضف ذكر صدر صلتها ام حذف وهو قول الخليل ويونس والاخفش والزجاج والكوفيين وانبه اشار الناظم بقوله وبعضهم اعرب مطلقا وقال
سيبويه تبنى على الضم اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا وهو مراد الناظم بقوله واعرب ما لم تضف وصدر وصلها ضمير محذوف
نحو ايهم اشد وقوله على ايهم افضل بالبناء على الضم فيهما تشبيها بالغايات اذا كان بناؤها لسبب حذف يثبت وخولف سيبويه في ذلك قال الزجاج
ما ثبت لهذا سيبويه غلط الا في موضعين صف احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا حذفت فكيف يقول بينا انها اذا اضيفت انتهى ونعم هو كلام الناظم
ان اياما في الاية استفهامية وانها مبتدأ واشدهم خبره ثم اختلفوا في مفعول تنزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد
وقال يونس المفعول الجملة وعلقت تنزع عن العمل فيها وقال الكسائي والاخفش المفعول كل شيعة ومن زائدة وردا الموضح ذلك في المغني بما طول ذكره
وبالبيت السابق وقد تقرب حينئذ اي حين اذا اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا كاروبن الابنة وهي ايهم اشد بالنصب وهي قراءة ابن ابي عبلة
ومعاذ بن معوذ والبيت وهو على ايهم افضل بالجر قال سيبويه وهي لغة جيدة وبذلك صرح من قال باعرابها مطلقا واما ال فقيل ان المصدر بين
والمصدر فلت ما صلته اسم فاعل ونحوه والمضاف المرفوع والجار المجرور ما صلته اسم مفعول وسكت عن الصفة المشبهة نحو الحسن لان ال الداخلة

والشجر
مساوية كالمثال

عليها لعروض تعريفه على ما صححه المحقق ولثبوت ال الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول موصولا حرفيا خلافا للمازني في احد قوليه ومن تابعه وبرقعانها لا تدخل بالمصدر وان الضمير يعود عليها في نحو قولهم قد افلح المتقي ربه والضمير لا يعود الا على الاسماء واجاب المازني عن الثاني بان الضمير يعود على موصوف محذوف ورد بان لحذف الموصول مظان لا تحذف في غيرها الا ضرورة وليس هذا منها ولا حرف تعريف خلافا للاخفش وهو ثالث قولي المازني وجههما ان الموامل تختطفها اختطاف الضاب كما يختطفها مع الجامد نحو جاء الرجل وهي مع الجامد معرفة اتفاقا فمقول مع المشتق كذلك ويجاب بالفرق بانها مع المشتق دالة على الفعل تقديرا لان المشتق في تقدير الفعل وهو عليها ضمير وال المعرفة لا يعود عليها ضمير وانما نقل الاعراب الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف في بابه على كونها اسما ان الوصف يعمل معها بلا شرط فلو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملا واجاب الاخفش بالتزام خروجها عن الفعلية وان الفاعل لا يعمل مع ال واما ذو فخاصة بطي وذلك مستثنى من قولي النظم وهكذا اذا وعند طي قد شهرة المشهور ضمها بناؤها على كون الواو وقد تعرب بالحروف الثلثة اعرابه ذو بمعنى صاحب في حض ابن الضايع ذلك بحالة الجر فانه المسموع كقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسي فما اكرام موسرين لئيمهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا فجر ورواه بالياء وهو ابو الفتح بن جني في كتابه المحتسب وهو مشكل فان سبب البناء قائم ولم يعارضه محاضر والمشهور عنهم لغة اقرارها وان وقعت على مثنى او جمع وتذكيرها وان وقعت على مؤنث كقوله وهو من ثابت ابن الجعل الطائي فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت فان بئر مفردة مذكرة مع انها واقعة على البئر وهي مؤنثة وجعل ابن درستويه معنى الغلبة وهو مذكر والحفر مصروف والطي من طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعض على فعلى في المذكر وفعلة في المؤنث ذات قامت وذو قام وفي مثنى المذكر ذوا قاما وفي مثنى المؤنث ذواتا قامتا وفي جمع المذكر ذوو قاموا وفي جمع المؤنث ذوات فمن حكاه ابن السراج في الاصول عن جميع لغة طي على الاطلاق وتبعه ابن عصفور في المقرب وتابع في تثنية المؤنث على الاطلاق ابن مالك في شرح التسهيل فقال واطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها قال الشاطبي والمردود عليه انما هو الاطلاق في جميع اللغة واما كون ذو تثنى وتجمع وتؤنث عند بعض طي فصحيح ثابت اثبته في لغات القرآن ورد قالوا هذان ذوا تعرف وهؤلاء ذوو اتعرف ويجعلون ما كان الثنى ذات ويرضون التاء على كل حال وفي تثنيتها ماتان وذاتا تعرف وفي جمعها هؤلاء وذات تعرف انثنى وابن السراج وابن عصفور وابن مالك كلهم حكى عن بعض طي ذات المفردة وذات بجمعها مضموما بين على انهما موصولان مستغلان عن الموصوف فالتي والالى قال في التسهيل وقد يراد في التي واللاتي ذات وذوات مضموما بين مطلقا وقال في النظم وكالتي ابهما ذات وموضع اللاتي ذوات كقوله وهو جبل من بني طي كما قال الفراء في لغات القرآن ان بعضهم اعربها اعراب مثنى وجمع يقول بالفضل نوفضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به فبنى ذات على الضم وثقل حركة الهاء الاخيرة الى ما قبلها وحذف الالف فسكنت الهاء ويالفضل متعلق بمحذوف اي استلكم بالفضل او نحوه والاكرامة بالخفض معطوفة على الفضل وكما نسب الى قوله والله فضل بعضكم على بعض في الرزق قاله الموضح في الحواشي في قوله وهو ورد بتجمعها من اتى مواريا ذوات بنهضن تغبر سائق فبنى ذوات على الضم والهاء في جميعها للتوقف المذكورة في بيت قبله والاتي بتقديم الياء المثناة تحت الساكنة على النون المضمومة جمع نافذ واصله اتية فوقعت حركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وجمع في لغة على اتوق فحذفت الواو على النون فصار اتون ثم قلبت الواو ياء فصار اتين وتجمع اتين على اياتين والمواري جمع مأرة من رمى الصيد شبه التوقي بالتهام في سرعة مشيها وسابق من السوق بفتح السين وحكى في ذات وذوات اعرابها بالحركات اعراب ثبات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات حكى الاول ابو بكر في الارتشاف وحكى الثاني ابو جعفر بن النحاس الحلبي واذا اعربوا لعدم الاضافة فقول جاءتني ذات قامت ورايت ذاتا قامت ومررت بذات قامت بالحركات الثلث مع التنوين وتقول جاءتني ذوات قمن بالرفع والتنوين ورايت ذوات قمن ومررت بذوات قمن بالكسر مع التنوين جرا ونصبا قاله الموضح في الحواشي واما اذا فشرط موصوليتها ثلثة امور احدها ان لا تكون للاشارة لانها اذا كانت للاشارة تدخل على المفرد نحو من ذا الذاهب فاذا التوالي والمفرد لا يصلح ان تكون صلة لغير ال والامر الثاني ان لا تكون زائدة لغاء واغاؤها عارض بحسب احد امرين حكمي والاخر حقيقي فالحكمي ما ذكره بقوله وذلك الالغاء بتقدير ما مركبة معها في نحو ما اذا صنعت فيصير ان اسما واحدا من اسماء الاستفهام في محل نصب على المفعولية بصنعت بعد التقدير اي شيء صنعت كما قدرها كذلك اي مركبة مع ما الا انها في محل جر من قال لسائل عن شيء عما اذا تسئل والتقدير عن اي شيء تسئل فاثبت الالف من ما التي توسطتها في اسم الاستفهام بالتركيب ولو لا ذلك لحذفت الالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها جار حذفت الفها لتظرفها نحو علام يتساءلون فرقا بين ما الاستفهامية والموصولة نحو عما يقولون وخصت الاستفهامية بحذف الالف للتخفيف وصينت الموصولة عن الحذف لتوسط الالف لان الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والالغاء الحقيقي ما ذكره بقوله ويجوز الالغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه اخر وهو تقديرها زائدة بين ما ومدخولها فكانت قلما صنعت والبصريون لا يجيزون زيادة شيء من الاسماء وسكت عن الغاء ذا مع من لمنع ابي البقاء وطلب غيرها ان يكون من ذا مركبين وخصوا جواز ذلك بما وذا لان ما اكثر ابهاما فحسن ان يجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها ويجوز على قول الكوفيين بزيادة الاسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا في نحو من ذا ضربت وفي كلا هذين ما يجوز ان يكون من ذا مركبين لها لو في المتفق وهو قول النظم ومثل ما اذا بعدها استفهام او من اذا لم تلغ في الكلام والامر الثالث ان تتقدم استفهام بايا تفاق من البصريين او من على الاصح عندهم لان كلا منها للاستفهام ولجاب النافع بالفرق بان ما يجاب في الماضي منها من الا بهما بخلاف من فانها لا ابهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا يجاب بيهما وكلا الشلوبين ضعيف اما الاول فلان بقية ادوات الاستفهام

كذا بالاصل

كما في الابهام فان الخصوصية لا تمنع من دونها واما الثاني فلان ما اختص بما لا يعقل كان من اختص بمن يعقل الا ان يقال ان ما لا يعقل اوسع دائرة ممن يعقل
والمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع فالاول كقول لبيد بن ربيعة العامري الا تسالان المرء ماذا يحاول امنحب فيقضي ام ضلال وباطل انشده
سيبويه فما مبتدأ وذا اسم موصول خبره وجملة يحاول صلته والعائد محذوف اي يحاوله والنحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة واصله المدة والنذر
يقال قضى فلان نحبه اذا مات والمراد به هنا النذر والمعنى الا تسالان المرء ما الذي يطلب في حياته ويحاوله اهو نذر اوجبه على نفسه فهو يسعى
في قضائه ام هو ضلال وباطل والثاني نحو قوله وهو امية بن عائذ الهذلي كما قال ابن مالك او امية بن ابي الصلت كما قال العيني الا ان قلبي لدى الظاعنين
حزين فمن ذا يعزي الحزينا انشده ابن مالك فمن مبتدأ وذا اسم موصول خبره وجملة يعزي الحزينا صلته والظاعنين جمع ظاعن من ظعن اذا سار والكوفيون لا
يشترطون في موصولية ذا من وما الاستفهاميتين واحتجوا بقوله وهو يزيد بن مفرغ الحميري عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق وتقرير
الحجة منه ان هذا اسم موصول مبتدأ ولم يتقدم عليه ما ولا من وتحملين صلته والعائد محذوف وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدأ اي الذي تحملينه طليق وعند
معشر البصريين ان هذا اسم اشارة على اصله لا موصول لان هاء التنبيه لا تدخل على الموصول وهو مبتدأ وطليق خبره وهي جملة اسمية وتحملين حال
من فاعل طليق المستتر فيه مقدمة على عاملها وتقديره وهذا طليق محمولا لك وعدس بفتح العين والدال وبالسين المهملات اسم صوت لزجر البغل وعباد
هو ابن زياد بن ابي سفيان وكان يزيد يكثر هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به الزمه محوه باظفاره فحبسه ثم اطال حبسه فكلموا فيه معاوية فامر باخراجه
فلما خرج قدمت له بغلة فركبها فنفرت فقال عدس ما لعباد عليك امارة البيت وامارة بكسر الهمزة اي امر ولا يختص ذا الاشارية بذلك عند الكوفيين
بل جميع اسماء الاشارة يجوز ان تستعمل عندهم موصولات نحو وما تلك بيمينك يا موسى قالوا فتلك موصولة وبيمينك صلته اي وما التي بيمينك
عندنا ان بيمينك حال من المشار اليه ومن الموصولات عندهم الاسم المحلى بالالف واللام نحو قوله لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل
كانه قال انت الذي اكرم اهله فاكرم صلة البيت ومنها الاسم المضاف نحو قوله يا دارمية بالعلياء فالسند فالعلياء صلة الدارمية ومنها النكرة الواقعة
بعدها جملة نحو هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيئا من ذلك قاله ابو حيان في النكت الحسان على غاية الاحسان والله اعلم

فصل وتفتقر كل الموصولات الاسمية نصية كانت او مشتركة الى صلة تتصل بها لانها نواقص لا يتم معناها الا بصلة متاخرة عنها لزوما لانها الصلة
من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتاخر وكما لا يتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمولها عليها لانه جزؤها واما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه
متعلق بمحذوف دل عليه صلة ال وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وتتميز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بان الاسمية لا بد لها من صلة مشتملة
على ضمير مطابق لها في الافراد والتذكير وفروعهما بخلاف الحرفية فان صلتها لا ضمير فيها فسقط ما قيل ان قول الناظم وكلها يلزم بعدها صلة على ضمير لائق
مشتملة يعم الموصولات الاسمية والحرفية وهذا الضمير يسمى العائد لعوده الى الموصول ثم الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال في مطابقة العائد
لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان يكون مفرد اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك نحو من وما جاز في العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من
يستمع اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو من سالتك ولا تقل من سالك او قبح نحو من هي حمراء
امتك فيجب مراعاة المعنى وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله وان من النسوان من هي روضة تهيج الرياض قبلها وتصوح وقد يخلف الضمير الربط
الاسم الظاهر نحو ولنت الذي في رحمة الله اطمع الاصل في رحمته ونحو سعاد التي اضناك حب سعادا اي حبها والصلة اما جملة تامة اسمية او فعلية وشرطها
ان تكون خبرية وهي المحتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر الى قائلها لان الموصول وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الرجل الذي
قام ابوه ومن شرط الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية معهودة للمخاطب لانك انما تاتي بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول
من اتصاف بمضمون الصلة الا في مقام التهويل والتفخيم وهو التعظيم فيحسن ابهامها لذلك فالمعهودة كجاء الذي قام ابوه اذا كان بينك وبين مخاطبك
عهد في شخص قام ابوه والمبهم نحو فغشيهم من اليم اي البحر ما غشيهم اي الذي غشيهم امر عظيم والمرجع في ذلك الى الموصول فان اريد به معهود فصلته معهودة
نحو واذ تقول للذي انعم الله عليه وان اريد به الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذي ينعق وان اريد به التعظيم ابهمت صلته نحو فاوحى الى عبده ما اوحى ولا
يجوز في الصلة ان تكون جملة انشائية وهي ما قارن لفظها معناها كبعتكه فلا يقال جاء العبد الذي بعتكه قاصدا انشاء البيع ولا جملة طلبية
وهي ما تاخر وجود معناها عن وجود لفظها امر كانت او نهيا كاضربه ولا تضربه فلا تقول جاء الذي اضربه او لا تضربه لان كلا من الانشاء والطلب لا
خارج له فضلا عن ان يكون معهودا فلا يصلح لبيان الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجبية وان كانت خبرية فلا يقال جاء الذي ما احسنه لما في التعجب
من الابهام المنافي للبيان فتكون مستثناة من الخبرية كما ان جملة القسم مستثناة من الانشائية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم لمن ليبطئن وقيل لا
استثناء فيهما اما التعجبية فلانها انشائية نظرا الى حالة الاستعمال واما القسمية فلان الوصل انما هو بجملة الجواب وهو خبري وجملة القسم انما جيء
بها لمجرد التاكيد ولا يجوز الوصل بجملة مسند عنه كلاما قبلها فلا يقال جاء الذي لكنه قائم او حتى ابوه قائم لان فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدرك
واستعمال حتى من غير تقدم مغيا واجاز الكسائي الوصل بالامر والنهي والمازني بالدعاء بلفظ الخبر نحو جاء الذي يغفر الله له وصاحب الافصاح بنعم
وبئس وهشام بليت ولعل وعسى وهذا حكم الجملة واما شبهها فحصول الفائدة فهو ثلثة الاول والثاني منها الظرف المكاني والجار والمجرور التامان
والمراد بالتام هنا ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به نحو جاء الذي عندك وجاء الذي في الدار وتعلقهما باستقر محذوفا وجوبا وبذلك اشبها الجملة

النعيم

لصطرو

بخلاف الخاصين بخروجاء الذي مكانا والذي بابه فلا يلزم معناها الابذكر مشار خاص جاز الذكر نحو ان تقول جاء الذي سكن مكانا او الذي استراب والى ذلك اشار الناظم بقوله وجملة اوشبهها الذي وصل به والثالث الصفة الصريحة اي الخالصة الموصفية وهي التي لم تغلب عليها الاسمية لان فيها معنى الفعل وذلك عمل عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا ونحو ان رصين قد نجى او واجح وبذلك اشبهت الجملة وتخلص الصفة الصريحة بالالف اللام والى ذلك بقوله ومفرد في نحو ذا فاضل مفسرا الخ كضارب ومضروب وافضل وحسن على قول ابن مالك ونصه وعنيت بالصفة المحضة اسماء الفاعلين واسماء المفعولين والصفات المشبهة باسماء الفاعلين اعني وصح التوضيح في المتون ان الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف بخلاف ما غلبت عليها الاسمية من الصفات كابطح مذكر بطحاء فانه في الاصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي ثم غلب على الابرق المنبسطة والجمع مذاكير جاء فانه في الاصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية فاذا ارسل الى الرمل الذي انبت شيئا وسلب فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك وتاكف فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب الابل دون غيره وعلى راس الجبل قال الشاطبي والدليل على ان هذه الاسماء انسلخ منها معنى الوصفية انها لا تجري صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تحمل ضميرا انتهى فلا يوصل بها الا لعدم شبهها بالفعل وقد توصل الى بضائع لغيرا كقوله وهو الفرزدق في خطاب الرجل من بني عذرة جاء بحضرة عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل فادخل ال على ترضى وهو فعل مضارع مبني للمفعول وحكومته نائب الفاعل مرفوع به ولا يختص الذي عند ابن مالك بالضرورة بل اشار الى ذلك بقوله في النظم وكونها بمعرب الاقل قل وهو اختيار ثالث في المسئلة فان بعض الكوفيين يجيز وبه اخذ ابو الحسن والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة فالقول بالجواز على قلة قول ثالث والمدرك مختلف فابن مالك يرى ان الضرورة ما يضطر اليه الشاعر والمجد عنه مخلصا ولهذا قال يمكنه من ان يقول المرضى والجمهور يرون ان الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجز في الكلام سواء اضطر اليه الشاعر او لا فلم يتواردا والحكم بفتحتين الحكم بن الخصمين والفصل بينهما والاصيل الحسيب والجدل بفتحتين شدة الخصومة **فصل** يجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل او صدر الابهام ولم تكن صلة ال فالاول كقوله نحن الالى فاجمع جموعك وجيهم ابنا اي نحن الالى عرفوا بالشهامة والثاني كقولهم بعدا للئيم والمعنى بعد الخطة التي من فظاعة شانها اكبت وكبت وانما حذفوا لانهم بلغتهم من شدة مبالغتهم صاروا كانهم عاينوه ويجوز حذف العائد المرفوع بشرطين اذا كان مبتدا غير منسوخ وكان خبرا عنه بمفرد فلا يحذف في نحو جاء الذي قاما او ضربا بالبناء للمفعول او كانا قائمين لانه غير مبتدا فانه في الاول فاعل وفي الثاني نائب عن فاعل وفي الثالث منسوخ فهو فاعل مجازا والفاعل ونائبه لا يحذفان ولا يحذف في نحو جاء الذي هو يقوم او هو في الدار لان الخبر غير مفرد لانه في الاول جملة فعلية وفي الثاني جار ومجرور فاذا حذف الضمير المنفصل المبتدا لم يدل دليل على حذفه اذ الباقي بعد الحذف للضمير جملة او شبهها وكل منهما صالح لان يكون صلة كاملة لاشتمالها على ضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور والى ذلك اشار الناظم بقوله وابوا ان يحتمل الخ يصلح الباقي ان يوصل بمكمل بخلاف الخبر المفرد فانه لا يصلح للوصل على حدته ولا فرق في ذلك بين صلة اي وغيرها فاي نحو ايهم اشتد غضبه فاشتد خبر مبتدا محذوف تقديره هو اشتد وذلك المبتدا هو العائد وخبره مفرد وهو اشتد وغير اي نحو ورد هو الذي لسما الله فالله خبر مبتدا محذوف تقديره هو الذي وذلك المبتدا هو العائد وخبره مفرد وهو اله وفي لسماء متعلق باله لانه بمعنى معبود اي هو اله في السماء اي معبود فيها ولا يجوز تقدير اله مبتدا والخبر عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ خالية عن العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة والمبتدا لان الضمير المستتر فيه وتقديره في الارض اله مطعوف اكل لتضمنه الابدال من الضمير العائد مرتين وفيه بعد يمنع قال في المغني ولا يكثر الحذف للضمير المرفوع في صلة غير اي عند البصريين الا ان طالت الصلة اما بمعمول الخبر او بغيره سواء تقدم المعمول على الخبر نحو وهو الذي في السماء اله والخبر نحو قولهم ما انا بالذي قائل لك سوء حكاه الخليل ويستثنى من اشتراط الطول لا سيما زيد فانهم جوزوا في نحو اذا رفع ان تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدا محذوف تقديره هو وقد جوبا والتقدير لا سيما الذي هو زيد فحذف العائد وجوبا ولم تطل الصلة وهو منبر والمبتدا شاذ وذلك لانهم نزلوا الاستثناء منزلة الا الاستثنائية فكما يحذف العائد بعد الا نحو ما قام الا زيد كذلك لا سيما زيد ولا يصح ان تكون ما زائدة والتقدير لا سيما الذي هو زيد لانه يصير بعدها بجملة فان خلت لا سيما زيد من الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت كقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فيمن رفع يوم تقديره ولا سيما الذي هو يوم وحسن حذف العائد لطول الصلة بصفة يوم وهو ديار فاله الموضح في المعنى والى اشتراط الطول اشار الناظم بقوله وفي الحذف الخ اي يقتفي ان يستطل وصل وشذ قراءة بعضهم وهو يحيى بن يعمر وابن ابي اسحق تماما على الذي احسن بالرفع وشذ قراءة ابي عبلة والضحاك وزيد بن الحجاج مثلا ما بعوضة برفع بعوضة اي الذي هو احسن والذي هو بعوضة وشذ قوله من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم اي بما هو سفه ويعن بالبناء للمجهول من قولهم عنيت بحاجتك اعني بضم اوله وبحد بفتح الياء المشاة تحت وكسر الحاء بمعنى يميل والمعنى من يتفق بحصول الحمد وبرغب في حمد الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو سفه ولا يميل عن طريق الحلم والكرم والكوفيون لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة ويقيسون على ذلك المقرون بالا نحو والبيت نحوها ويتهم الناظم الا انه جعله ظبيا فقال وان لم يستطل فالحذف قليل ويجوز حذف العائد المنصوب اذا كان متصلا منتقلا فعل او وصف غير صلة الالف واللام فالفعل نحو يعلم ما يسرون وما يعلنون اي يسرونه ويعلنونه ولا يتعين في ما هذه ان تكون موصولا اسميا لجواز ان تكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم بدليل انه قد جاء مصرحا به في مكان اخر نحو قوله تعالى يعلم سركم وجهركم فقابل وشرط جواز

حذف العابد المتجرد ان يكون منصبا للربط فلو كان خبر مبتدا لم يجز حذفه نحو جاء الذي اكرمته في داره فان العابد لحد هما لا يصير منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط الفصل ان يكون تاما فلا يحذف في نحو جاء الذي كانه زيد على الاصح والوصف نحو قوله ما انت مولى بك فضل فاحمد من سبرقا الذي عنده نفع ولا ضر وما موصول اسمي موضع رفع على الابتداء وفضل خبره وانت مولى بك صلة ما والعابد المحذوف منصوب بالوصف المقدر اي الذي انت مولى بكه فضل بخلاف جاء الذي اياه اكرمت لانه منفصل وحذفه يوضح في اليمين المتصل والموضح للمتصل هو عند البيانيين والاهتمام عند النحويين وانما حذف منفصلا من قوله ما وما رونقا هم ينفقون والا ذا وقفا هم اياه لان تقديره منفصلا يلزم منه اتصال الضمير بالمحذوف الرتبة في ضمير الغيبة وهو قبيل وبخلاف جاء الذي امر فاضل وكانه اسد لان اسم ان وكان المشددتين لا يحذف الا شذوذا واي بمثابة ابن لحد هما لا يتبع معنى الجملة وهو ان والثاني ما يتبعهما وهو كان او الذي انا الضارب بل لان الوصف صلة الالف واللام واسمية الجملة والضمير اذا كان مذكورا يدل على اسمية نحو انا ضربت زيدا المحض وهم بصدد التخصص على اسميته نحو انا ضربت زيدا وانما هو عابد على الذي كما يجيء والعطف بأو والعابد الى الى انما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف في الخبر بان العابد المنصوب بالوصف المفرد بال ان كان عابدا على غير الكما لمثال المذكور جاز حذفه وان كان عابدا على ان نحو جاءني الضارب زيدا منع حذفه لما تقدم من التعليل وشذ قوله ما المسافر الهوى محمود عاقبة واو الجمع لصعوبة لا كثرة حذف العابد الى الى المنصوب بالوصف ما نافية والمسافر بالسين المهملة والفاء والراي معنى لم تحذف اسم ما والمحمود خبرها ان كانت حجازية وابتدا ان كانت تميمية والهوى بالبناء للمفعول بناء مشتا يحن فحا مهملة بمعنى قرد والمعنى ليس المسافرة الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفة حذفا لم يكد وحذف منصوب الفعل كثير لان الاصل في العمل الفعل فكثر تصرفهم في معموله بالحذف وحذف منصوب الوصف قليل جدا بل قال الفارسي لا يكاد يسمع من العرب في قال ابن السراج اجازوه على قبح وقال المبرد ردي جدا وعلى هذا فتكل قول الناظم والحذف عندهم كثير مجمل في عابد منصل ان ينصب بفعل او وصف فنوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف ويجوز حذف العابد المجرور بالاضافة ان كان المضاف اليها والعابد وصفا ناصبا للعابد تقديرا بان كان اسم فاعل بمعنى الحال او الاستقبال غير مانع خلافا للكسائي نحو فاقض ما انت قاض فالاصل فاقض الذي انت قاضيه فحذف العابد على موصول اسمي قال الموضح في الحواشي وما هذه يجمل ان تكون مصدرية اي فاقض قضاءك او مدة قضاءك بدليل انما تقضي هذه الحياة الدنيا انتهى ولكن هنا حاول شرح قول الناظم كذا ان حذف ما يوصف خصا كانت قاض بعد امر مقضي بخلاف جاء الذي قائم ابوه لان المضاف اليه العابد ليس بوصف وجاء الذي انا امس ضاربه لان المضاف وصف ماض وهو لا يعمل على الاصح وبخلاف جاء الذي انا مضروبه لان الوصف اسم مفعول وانما لم يجز حذفه فيهن لانه ليس منصوبا بتقدير او يجوز حذف العابد المجرور بالحرف ان كان في موضع نصب كان الموصول او الاسم الموصوف الموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى او معنى فقط واتفقا فيها متعلقا سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى او معنى فقط ام اختلفا نوعا واتحدا مادة لان الضمير عبارة عن الموصول او الموصوف به فلا بد ان يكونا بحار ولما حذف الجار صار مجرورا بالحذف والمجرور كالثابت بالكلام ما يدل عليها وذلك بمعونة قول الناظم كذا ان الضمير مما الموصول يجر نحو ويشرب مما تشربون فالموصول وهو ما مجرور من المتعجبة منه وهي متعلقة بتشرب قبلها والعابد المحذوف مجرور من المتعجبة منه وهي متعلقة بيشربون والتقدير ويشرب من الذي تشربون منه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا ونحو قوله وهو كعب بن مامة ان تكن الآراء قد ركنت ابناء بعصر حبن ضنطرها القدر فالموصوف بالموصول وهو الامر مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بزكنت والعابد المحذوف مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بركنت والتقدير ان تكن الى الامر الذي ركنت ابناء فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا واسم الموصول او الموصوف مقام الموصول لانه نعت في المعنى وبعصر بالمهملات بوزن بنصر لا بنصر فالعلمية ووزن الفعل وهو ابو قبيلة من اهلة وحكم المثنى الموصول كالمفرد نحو مررت بالذين ذرعا اي بهما فحذف الضمير المجرور بالباء لانها ممتنع كذا قالوا وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما معنى نحو فاصدع بما تؤمر اي به لان اصدع بمعنى امر على خلاف فيه هنا والذي قبلها ومثال اختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادة قوله وقد كنت تختشي بسراء حقبة فيح لان منها بالذي انت بائح اي به انشده ابو علي بشد قوله وهو حاتم بن عبد الله الطائي ومن سد بجوعلى فوتي واتى الدهر فلم يجد وفي فاتى استفهامية مبتدأ وفي خبره وهي موصولا عند الطائيين واقعة على الدهر وجملة لم يجد وفي صلتها والعابد محذوف اي فيه والذي يسهل حذفه كون مدلول الموصول زمانا او قدر عابد عليه الضمير المجرور بفي كما تقول اليوم الذي جئت تزيد فيه وجعله بعضهم منفصلا بخلاف غير الزمان فانه لا يتعين فيه الجار وهذا ظاهر ان قلنا بان الحذف ليس على التدريج كما يقول به سيبويه اما اذا قلنا انه على التدريج كما يقول به الاخفش فلا يكون قياسا لانه لما حذف في اذا كان الضمير منصوبا على المفعول به توسعا فكانه قال واتى الدهر فلم يجد فيه ثم حذف الهاء وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم ويمكن ان يخرج عليه قوله تعالى ذلك يبشر عباده اي به فحذف الجار اولا والضمير ثانيا من نصب لان من جر وذهب يونس وابن الزكي في البديع الى ان الذي في الآية موصول حرفي ولا حذف وشذ ما في قوله وهو جعل من نبع صمدان وان لساني شهدة يشتفى بها وموقعها من صيته الله علم انتهى وما رسوشهدة بضم الشين المعجمة العسل بالمعجمة وهو بيشد بدل واو المفتوحة على لغة فيها مبتدأ وعلم خبره وعلى من صيلي يسلم لانه يجفو تر والعلم المحتفل وجملة صيته الله صلة من المجرورة بعلى والعابد على من محذوف مجرور بعلى وهي متعلقة

ثالثة قريب الموضح في هذا الكتاب هو لان العابد منصوب ليس عابدا على الذي في هذا المثال حتى يدل على اجتماعهما

هاو هو

حللت في الذي

لفتح

سبب والمقدر وهو ملعم على من صبه الله عليه المعنى وان لساني مثل العسل اشهد بشفي به الناس وانه مثل الحفظ في المزودة على من سلطه الله عليه
فحذف حاتم الطائي العائد المجرور وبقي مع انتفاء حفض الموصول وهو ذو في البيت الاول وهو قوله ومن حمداه وحذف الهم الذي العائد المجرور وبقي
مع اختلاف المتعلق في البيت الثاني وهو قوله وان لساني شهدة اه والمتعلقان بفتح اللام مما سبق علمكم ويمنع الحذف اذا كان العائد المجرور ومحصوا
مجرورة بالذي مما مر وبه الا بر انما مر وبه برا وكان ناشئا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به او كان لا يتعين الربط نحو مررت بالذي مررت ببر فداره او كان
حذف مرغبا نحو رغبت فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه او رغبه وقيل يجوز لان الحذف بدل على انتفاء الحرفين ولو كانا مختلفين لم يجز الحذف
لانه مشروط فيه انتفاء الحرفين وهذا اوفق والله اعلم **هذا باب المعرف بالاداة** قال في التسهيل وهي ال لا اللام وحدها او فاقا
للخليل وسيبويه ولبسا الهمزة زائدة خلافا لسيبويه انتهى وقال الموضح في شرح المفصل والمشهور بين النحويين ان المعرف ال عند الخليل واللام
وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثاني عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف بين سيبويه
والخليل ان المعرف ال قال وانما الخلاف بينهما في ان الهمزة ازائدة هي او اصلية واستدل على ذلك بمواضع اورد هاهنا من كلام سيبويه وتلخص ان في
المسئلة ثلثة مذاهب احدها ان المعرف ال والالف اصل والثاني ان المعرف ال والالف زائدة والثالث ان المعرف اللام وحدها انتهى واسقط
مذهبا رابعا وهو ان المعرف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد ولكل منهما حجة نعضده حجة الاول فتح
الهمزة وانهم يقولون الحمر بفتل حركة همزة الوصل الى اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك ما بعدها ويثبتونها في الفعم والنداء والتذكر يقولون الى كما يقولون
فذى ويثبتونها مع ذلك في نحو الذكرين وحجة الثاني سقوطها في الدرج واما فتحها فلما لفتها القياس بدخولها على الحرف واما ثبوتها مع تحركه فلما
عارضه فلا يعتد بها واما ثبوتها في الفعم والنداء نحو يا الله لا غلبن وبا الله فلان الوصل عوضا من همزة الوصل فلهم في التذكر الى فلما كثرت حملا
الهمزة اللام تنزيلا منزلة قد واما الذكرين فلالتباس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث انها ضد التنوين الدال على التنكير وهو حرف واحد ساكن فكانت
كذلك لشبهها اياها ولا تقوم بنفسها وانما خالفت التنوين ودخلت اولا لان الاخر يدخله الحذف كثيرا فحصنت من الحذف وانما كانت لاما لان
اللام تدغم في ثلثة عشر حرفا واذا الظهر جاز وحجة الرابع انها لما بانت لمعنى واولى الحروف بذلك حروف العلة وحركت لتعذر الابتداء بالساكن فصارت
همزة كهمزة المتكلم والاستفهام وان اللام تغير عن صورتها في لغة حمير قال الزجاج في حواشيه على ديوان الادب حمير يقلبون اللام ميما اذا كانت مظهرة
كالحديث المروي لا ان المحدثين ابدلوا في الصوم والسفر وانما "ابدال في البر صفط ورمما وقع في اشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله وام سلمة انفق وارادبا
لحديث المروي قوله صلى الله عليه واله ليس من امبر امصيام في امسفر والناظم اقتصر على قولين فضال الحرف تعريفا واللام فقط وهي على كل قول قسمان
اما جنسية وانواعها ثلثة وحد الحقيقة بها ان يقال لا يخلو اما ان يخلفها كل حقيقة او مجازا او لا يخلفها اصلا فان لم يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا فهم
لبيان الحقيقة والماهية من حيث هي هي نحو وجعلنا من الماء اي من حقيقة الماء الماء المعروف وقيل المؤكل بتوحيد والفرق بين المعرف بالهمزة وبين
اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المعهد والمطلق وذلك ان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق
الحقيقة لا باعتبار قيد الموضح في المعنى وان خلفها كل حقيقة فهي لشمول افراد الجنس نحو وخلق الانسان ضعيفا فانه لو قيل وخلق كل انسان ضعيفا
لكان صحيحا على جهة الحقيقة وان خلفها كل مجازا فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة نحو انت الرجل علما فانه لو قيل انت كل رجل علما لصح على جهة المبالغة
على بعض انك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ولا امتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفي الحديث كل الصيد
في جوف الفراء وقال ابن مالك ولبس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فان قيل هذا الضابط يصدق على ال في الاستغراقي المعرف نحو جمع الامير
القضاة اي صاغة بلده او ملكه فان كلا منهما لخلف الاداة فيه مجازا وليست فيه لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير
او قضاة مملكته دون من عداهم اجيب بان الكلام في ال المعرفة وال في القضاة موصول على الاصح واما عهدية وهي ثلثة انواع ايضا وتجيء الحصران يقال
العهد اما ذكري بكسر الذال المعجمة وهي التي يتقدم لمصحوبها ذكر نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وفائدتها التنبيه على ان الرسول
الثاني هو الرسول الاول اذ لو جيء به منكرا لتوهم انه غيره ولذلك لا يجوز منه والذكر باللسان ضد الاضمار وذاك مكسورة وبالغلب ضد النسيان
وذاك مضمومة قاله الكسائي وقال غيره هما لغتان بمعنى كالماوك في تفسير سورة البقرة او علمي وهو ان يتقدم لمصحوبها علم نحو يا ايها المدثر قم
الشجرة اذ هما في النار لان ذلك معلوم عندهم او حضوري ان يكون مصحوبها حاضرا نحو اليوم اكملت لكم دينكم اي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة وفي بعض
النسخ اسقاط حضوري واثبات علمي مكانه ومثله باليوم اكملت **فصل** وقد ترد ال زائدة اي غير معرفة وغير موصولة وهي اما زائدة لازمة كالتي
في علم قارنت وضعه سواء قارنت ارتجالا او نقلا فالاول كالعمول بفتح السين المهملة واليم وسكون الواو وفتح الهمزة وفي آخره لام علم لرجل من اليهود
شاعر وفي القاموس العمول بالهمزة طير يكنى ابا براء والبسع بفتح الباء المثناة تحت والسين المهملة علم نبي وهو عجمي معرب لفظه لفظ المضارع وليس
بمضارع قاله الفارسي والثاني نحو اللات والعزى علمين مؤنثين لصنمين واللات كانت لثقيف بالطائف وعن مجاهد كان رجل يلت السويق بالطائف وكانوا يعكفون على قبره فجعلوه وثنا وكانت ناوة مشددة فخففت والعزى كانت لغطفان وهي سمرة واصلها انها نبت الاخرم وبعث
اليها رسول الله صلى الله عليه الدحا خالد بن الوليد فظنها فرجع منها فاخبر بما شرع واعتزى بها واصنعة بدعا على راسها وجعل ينبح بها

بالسيف حتى قتلها وهو يقول يا عزكم انك لا سبحانك اني رأيت الله قد اهانك ورجع فاخبر رسول الله بذلك فقال رسول الله تلك العزى ولن
تعبد ابدا أو كالآن في اسم الاشارة وهو الآن فانه علم على الزمان الحاضر مبني لتضمنه معنى حرف الاشارة الذي لا يسمى الوضع قاله ابن مالك وقال
الفارسي لتضمنه حرف التعريف وال فيه زائدة وفاقا للزجاج والناظم في قوله وقد تزاد لازما كاللات والآن والذين ثم اللاتي أو كالتي في موصول وهو
الذي والتي وفروعهما من التثنية والجمع قال في جميع هذه الامثلة زائدة لا معرفة لانه لا يجتمع تعريفان وهما تعريف ال وجزء ما ان العلمية والاشارة
والصلة على معرف واحد وهذه الامثلة معارف بالعلمية كما في الامثلة الاول واعترض الدماميني القول بزيادة ال فيها فقال العلم هو مجموع اللفظ
ال وما بعدها فهو جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال انه زائدة انتهى والاشارة كما في الآن خاصة والصلة كما في الموصول واما زائدة عارضة
وهي نوعان وذلك لانها اما خاصة بالضرورة كقوله ولقد جنيتك أكموءا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر انشده ابن جني واصل جنيتك
جنيت لك من جنيت الثمرة اجتنيتها فحذف الجار توسعا وأكموءا بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفي آخره همزة جمع كمء كفلس وهو نبت واحده
كماة كجبهة وعساقلا جمع عسقول بضم العين وسكون السين المهملتين وهما الكماة الكبار البيض التي يقال لها شحمة الارض واصله عساقيل
فحذفت المدة ضرورة وبنات اوبر جمع ابن اوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو اوبر ولا بنو عرس لانها لا تعقل وبنات اوبر كماة صغار
مزغبة رديئة الطعم وهي اول الكماة وقيل مثل الكماة وليست كماة وقوله وهو رشيد بن شهاب اليشكري يخاطب قيس بن مسعود بن خالد اليشكري
رأيتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو واراد بالوجوه اعيان القوم والمعنى رأيتك حين عرفت اعياننا صددت عنا
وطابت نفسك عن قتلنا صديقك عمرا والشاهد في زيادة ال على بنات اوبر في البيت الاول وهي لا تدخل عليها لان بنات اوبر علم لضرب من الكماة
والنفس تمييز وواجب التنكير عند البصريين فلا يقبلان التعريف فال الداخلة عليهما زائدة للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله ولاضطرار
كبنات الاوبر كذا وطبت النفس يا قيس السري ويلحق بذلك ما زيد في الشعر ونحو قولهم ادخلوا الاول فالاول فالسابق منهما حال والثاني
معطوف وال فيهما زائدة لان الحال واجبة التنكير والاصل ادخلوا اولا فاولا وفائدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب التعقيبي والمعنى ادخلوا
مترتبين الاسبق فالاسبق واصل اول على الاصح أوأل على وزن افعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم ادغمت الواو في الواو لاجتماع المثلين وله
او لاسم استعمالان احدهما ان يكون اسما بمعنى مبدأ فيكون منصرفا منونا ومنه قولهم ما له اول ولا آخر والثاني ان يكون صفة ويكون افعل تفضيل ومعناه الاسبق
فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف واما مجوزة للمح الاصل المنقول عنه وذلك ان العلم المنقول مما يقبل ال قد يلمح اصله
وهو التنكير فتدخل عليه ال للمح الاصل واكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم من اسماء الفاعلين وحسن وحسين من الصفات
او مصغرة م المشبهة مكبرة ومصغرة وعباس وضحاك من امثلة المبالغة وقد يقع ذلك في المنقول عن مصدر كفضل فانه في الاصل مصدر فضل الرجل يفضل
فضلا اذا امتاز فافضل او عن اسم عين كنعمان بضم النون فانه في الاصل اسم للدم بتخفيف الميم ومنه سميت شقائق النعمان لشبهها في الحمرة
بالدم فان قلت في كلام الموضح هنا تعقبان لكلام ابن مالك في شرح التسهيل الاولى انه جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين في مرتبة
واحدة وجعلهما ابن مالك في مرتبتين فقال ما حاصله واكثر وقوعها على منقول عن صفة ويليه دخولها على منقول عن مصدر ويليه دخولها على منقول عن
اسم عين والثانية انه مثل بالنعمان لما قبل اللمح الصفة تبعا للنظم في قوله وبعض الاعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا كالفضل والحارث والنعمان
فذكر ذا وحذفه سيان فيكون الغير غير لازمة ومثل به ابن مالك في شرح التسهيل لما قارنت الاداة نقله فتكون لازمة فالجواب عن الاولى بانه ان خبر
ابن مالك بل قيل انهما مرتبة عنده بانه فلا تنافي عليها وعن الثانية ان يكون سمي بنعمان مجردا من ال كقوله الا حبذا نعمان بالله خليلا نسيم الصبا يخلص الي نسيمها
ومقرونا بها فلا منافاة والتلميح كله سماعي يقتصر فيه على الوارد فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف ان يقال فيها المحمد والصالح والمعروف قال العلامة
لانه لم يسمع واللغة لا تثبت بالقياس ولم يقع دخول ال في نحو يزيد ويشكر علمين لان اصله الفعل وهو لا يقبل ال غير الموصولة فاما قوله رأيت الوليد بن
اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله فضرورة دخول ال على يزيد سهلها تقدم ذكر الوليد وال في الوليد للمح الصفة وقيل ان ال في اليزيد للتعريف
وانه نكر ثم ادخلت عليه ال كما ينكر العلم اذا اضيف كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يماني ولم يتعقبه وهذا فيه نظر لانه
وان نكر لا يقبل ال نظرا الى اصله وهو الفعل والفعل لا يقبل ال بخلاف زيد اذا نكر **فصل** من المعرف بالاضافة او الاداة ما غلب على بعض من يستحقه
حتى التحق بالاعلام الشخصية في احكامها ويسمى علما اتفاقيا فالاول وهو المعرف بالاضافة كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص وابن مسعود
قيل والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود لان ابن مسعود مات قبل اطلاق اسم العبادلة وهو من الطبقة الاولى قيل وهذا انما يرد على من قال غلبت عليهم
العبادلة دون من قال غلب على العبادلة دون من عداهم من اخوتهم فليتأمل والثاني وهو المعرف بالاداة كالنجم فانه في الاصل يقال لكل نجم ثم غلب على
الثريا فقط واصلها قبل التصغير ثروى من الثروة اي كثرة الكواكب لان كواكبها سبعة فصغرت فصارت ثريوي فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في
الياء فصارت ثريا قاله الرازي والعقبة فانها في الاصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل ثم اختص بعقبة منى التي تضاف اليها الجمرة فيقال جمرة العقبة
قاله الشاطبي وقيل عقبة ايلة والبيت فانه في الاصل يقال لكل بيت ثم اختص بالبيت الحرام والمدينة الطيبة مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم والاعشى فانه في الاصل
لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على اعشى همدان وعلى ميمون والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد يصير علما بالغلبة مضاف او مصحوب ال كالعقبة وال هذه لا تنزع الا

الا في نداء او اضافة فيجب حينئذ لان حرف النداء والاضافة لا يجامعان ال هذه كما اشار اليه الناظم بقوله وحذفنا ال في ازيد او يضف وجب نحو يا فم
باهلة بموحدة فيلة من قبيلة عبلان بموحدة مهملة وبا العشى تغلب بضم الشاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وفي آخره باء موحدة فيلة
سميت باسم ابيها تغلب بن وابل وقد تحذف ال هذه في غير ذلك المذكور من النداء والاضافة وهذا معنى قول الناظم وفي نحو ما قد تضيف سمع من كالاسم
هذ عبوق طا لما حكاه ابن الاعرابي وعبوق فعول بمعنى مفعول بمعنى فاعل واشتقاقه من عاق يعوق كما مر عاق كواكب عن المجرة وبجوز ان يكون اسما مرتجلا
لانهم يقولون الدبران يختلف الثريا والعبوق يقوله عنها لكونه بينهما قاله الفخر الرازي وسمع من كلامهم ايضا هذا يوم اثنين مبارك فيه حكاه سيبويه وبحتمل
ان اصل مبارك فيه يوضح فشا قول المبرد وجماعة ان ال الاشتراك وسائر الاعلام للتعريف فاذا زالت الصفات تكون ال للتعريف عند الجمهور ان اسماء الاجناس اعلام
توهمت فيها الصفة فدخلت عليها ال كالحارث ثم غلبت فصارت كالدبران **هذا باب المبتدأ والخبر** ولم يحد الناظم المبتدأ
بل اكتفى فيه بالمثال فقال مبتدأ زيد وعاذر خبر وحده الموضح بقوله المبتدأ اسم صريح او بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية او بمنزلته لفوا من مثله
المجرد مخبر عنه او وصف رافع لمكتفى به عن الخبر او بمنزلة الوصف فالاسم الصريح نحو قولك من يعتقد المسامح عدم اليمان الله ربنا ومحمد نبينا وقيل الله
بهذا الاستثناء العظيم والاقرار الاجهاد وبهذا ان الوجهان نظمها ابو البقاء والذي بمنزلته اي بمنزلة الاسم الصريح وهو المصدر المنسبك من ان والفعل
نحو وان تصوموا خير لكم فان تصوموا مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح لانه في تاويل صومكم وخبره خير لكم والمصدر المنسبك من الفعل نحو سواء عليهم انذرتهم
ام لم تنذرهم فانذرتهم مبتدأ وهو في تاويل المصدر ولم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه سواء عليهم ومثل الاخبار
بعن لان بين لانه في الاصل مصدر بمعنى الافتراق والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع الفارسي في الحجة وتبعه ابن عمرون كون ما انذرتهم وتاليه مبتدأ
وسواء خبرا لان ما فيها معنى الاستفهام لا يتقدم عليه وتجيب بان الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى والمصدر المنسبك من الفعل
المضارع مع ان نحو يسمع بالمعيدي خير من ان تراه فيسمع مبتدأ وهو في تاويل سماعك وقبله ان مقدرة والذي حسن حذفها من يسمع ثوبها او
تراه قاله الموضح في شرح الشذور والفرق بين هذا والذي قبله ان السبك في هذا شاذ وفي الذي قبله مطرد لان السبك بدون وجود حرف مصدر
مطرد في باب الفسوبة شاذ في غيرها والمجرد عن العوامل اللفظية كما مثلنا للصريح والمأول به والذي بمنزلة المجرد عن العوامل اللفظية ما دخل عليه حرف
زائد او شبهه فالاول نحو هل من خالق غير الله ونحو يحسبك درهم لا اقل في ذلك بين الوصف وغيره فخالق وحسبك مبتدءان وان كانا مجرورين
بمن والباء الزائدتين لان وجود الحرف الزائد كلا وجود ومنه او من المبتدأ المجرور بالباء عند سيبويه قوله فقد بايكم المفتون فايكم مبتدأ والباء
والباء زائدة فيه والمفتون خبره ولم يعكس لان صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى الصدر وعند الاخفش بالعكس المفتون بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخر
وبايكم خبر مقدم والباء بمعنى في لا زائدة والمعنى على الاول ايكم المفتون اي المجنون وعلى الثاني الفتنة بايكم اي المجنون في ايكم وصنه عند بعضهم وهو
ابن عصفور قوله ثم ومن لم يستطع ضلبة الصوم فالصوم مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم والباء زائدة في المبتدأ وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر
فيه والصوم مفعول به والباء زائدة في المفعول وجه الاول ان لفعل الغائب شاذ فان عليه اذا كان اسم فعل يكون نائبا عن ليلزم والشيء الواحد لا يقوم
مقام شيئين يخالفي الجنس وهما لام الامر والفعل وردّ بان ذلك اذا كان المراد به الغائب والمراد هنا المخاطب فانما جيء بالضمير غائبا على لفظ من
الا فهو للمخاطب في المعنى قاله ابو حيان الجزء فع نقده على مغرب بن صغرو الثاني وهو الذي يشبه المزيد نحو لعل ابا المغوار منك قريب وضربت
رجلا صالحا لغيبته فجرور لعل ورب في موضع رفع بالابتداء لان لعل ورب اشبهتا الحرف الزائد بكونهما لا يتعلقان بشيء والوصف بينا ول لم تقع
والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب نحو قائم الزيدان ومالمضروب العمران وهل حسن الوجهين وما احسن في بين بدا الكمل منه في غير وما
مرشي ابوك والذي بمنزلة الوصف لان قولك ان نفعل فنحو مبتدأ وهو بمنزلة الوصف في كونه قائما مقام الفعل وهو ينبغي وان نفعل فاعل بنوالك سد
مسد الخبر وسيأتي في باب ان وخرج بقوله مخبر عنه او وصف نحو زال من اسماء الافعال فانه لا يخبر عنه ولا وصف فلا يكون مبتدأ بناء على ان اسم الفعل
لا محل له من الاعراب وهو الاصح وخرج بقوله رافع لمكتفى به نحو قائم ابواه زيد فان المرفوع بالوصف وهو ابواه غير مكتفى به فوصول الفائدة مع قطع
النظر عن زيد فزيد مبتدأ مؤخر والوصف خبر مقدم وابواه فاعله ولا بد للوصف المذكور وما هو بمنزلته من شرط المتقدم نفي او استفهام عليها
وهل ذلك شرط في العمل او في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر ارجحهما الثاني قاله في المغني والنفي يشمل النفي بالحرف وبالفعل وبالاسم فالنفي بالحرف نحو
قوله خليلي ما وافٍ بعهدك انتما اذا لم تكونا الى على من قاطع فانما فيه حرف وافٍ مبتدأ وانتما فاعل سد مسد الخبر وفيه رد على الزمخشري وابن الحاجب
شرطا ان يكون المرفوع ظاهرا قالا الموضح في شرح الشذور وجوابه ان المراد بالظهور ضد الاستتار والنفي بالفعل نحو ابعد قائم الزيدان ظالم الا لئيم
والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر قاله ابو علي والنفي بالاسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مضاف اليه والزيدان فاعل بقائم سد
مسد خبر غير لان المعنى ما قائم الزيدان فضول غير قائم معاملة ما قائم قاله ابو علي ايضا والنفوغ المحض كالنفي الصريح نحو انما قائم الزيدان لان انما في
قوة قولك ما قائم الا الزيدان والاستفهام بشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم فالاستفهام بالحرف نحو قوله افاطن قومي سلمى ام نووا ظعنا ان
يظعنوا فجيع بشر من فطن فاطن مبتدأ من فطن بالمكان اذا قام به وقوم سلمى فاعل سد مسد الخبر والظعن السير والاستفهام بالاسم نحو
كيف جالس انت وانما لم يجعل المرفوع خبرا فيهن لان الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذلك ما قام مقامه والى ذلك اشار الناظم

باب المبتدأ والخبر

بقوله قول مبتدء والثاني فاعل قد سد مسد الخبر ومن كما سنفهم النفي واذا لم يعتمد على الوصف نحو ما قائم الزيدان واستفهام لا يكون مبتدأ خلافا للاخفش والكوفيين في اجازتهم وفوعه مبتدأ من غير ان يعتمد نفي او استفهام ولا جعلهم في قول بعض الطائيين جبر بنو لهب فلانا طحنا مقالة الجيوا ذا الطحن رث خلافا للناظم في شرح التسهيل وابنه في شرح النظم لجواز كون الوصف وهو خبر خبرا مقدما وبنو لهب مبتدأ مؤخرا وانما صح الاخبار باثنين عن واحد مع كونه مفردا لانه في تأويل جمع على ان فعلا وفعلا يجمعان على فعل وفعل وفعل على وفعل وفعل كصهبل وصهبل والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فاعطى حكم ما هو على زنته فهو على حد قولهم الملائكة بعدة للظهير ولهب بكسر اللام وسكون الهاء حي من الازد فان قلت اذا جوزت الاخفش كون الوصف مبتدأ من غير ان يعتمد على نفي او استفهام فاسوغ الابتداء به وهو نكرة قلت عمله المرفوع بعده وسيجيء ان العمل من جملة المسوغات فان قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا قلت الاخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماده على شيء كما حكاه المسهل عنه والى موافقة الاخفش والكوفيين اشار الناظم بقوله وقد يجوز نحو فائز اولو الرشد واذا رفع الوصف ما بعده فله ثلثة احوال وجوب الابتداء به ووجوب الخبرية وجواز الامرين وذلك انه ان لم يطابق الوصف ما بعده نحو قائم اخواك فقائم مبتدأ واخواك فاعله سد مسد الخبر ولا يجوز ان يكون اخواك مبتدأ مؤخرا وقائم خبرا مقدما لانه لا يخبر عن المثنى بالمفرد وان طابقها اي طابق الوصف ما بعده في غير الافراد وهو التثنية والجمع تعين خبريته نحو قائمان اخواك وقائمون اخوتك بالتاء الفوقانية وقائمات الزيدون فالوصف فيهن خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ولا يجوز ان يكون الوصف فيهن مبتدأ والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر لان الوصف اذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الافراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها وسيأتي جمع التكسير نص عليها الشاطبي وان طابقه اي الوصف ما بعده في الافراد تذكيرا وتانيثا احتملهما اي الابتدائية والخبرية على السواء نحو قائم اخواك وقائمة اختك فيجوز ان يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسد الخبر ويجوز ان يجعل المرفوع مبتدأ مؤخرا والوصف خبرا مقدما فان رجح الاول بان الاصل في المقدم الابتداء عورض بان الاصل في الوصف الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا والى هذا التفصيل اشار الناظم بقوله والثاني مبتدأ والوصف خبر ان في سوى الافراد طبقا استقر وارتفاع المبتدأ بالابتداء وهو التجرد عن العوامل اللفظية للاستناد اليه والمبتدأ عند سيبويه والجمهور والناظم فعال ورفعوا مبتدء بالابتداء الكائن رفع خبرا بالمبتدأ فاذا قلت زيد اخوك فزيد مرفوع بالابتداء واخوك مرفوع بزيد وصح رفعه بزيد وان كان جامدا لان اصل العمل للطالب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما عليه والطالب لانما كان اصل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة وان كان الفعل لا يعمل في الفعل واعترض بان المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو اقائم ابوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع شيئين لم يكن احدهما تابعا للاخر واجيب بان الجهة مختلفة لان طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كونه محكوما به فلا تعارض بالابتداء وهو قول ابن السراج وصححه ابو البقاء وحجة من قال ببرافع الابتداء رفع المبتدأ فيجب ان يرفع الخبر لانه مقتض لها فهو كالفعل الماعمل في المفعول ولا ارتفاعه بهما اي بالابتداء والمبتدأ وحجة من قال ببرافع الابتداء عامل ضعيف فقوي بالمبتدأ كما قوي حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا في الجزاء عند طائفة وهذه الاقوال الثلثة عند البصريين وعند الكوفيين انهما اي المبتدأ والخبر ارتفعا فرفع كل منهما الاخر وحجتهم ان كل واحد منهما مفتقر الى الاخر فكان كل منهما عاملا في صاحبه كما ان الشرطية عاملة في الفعل بعدها وهو عامل فيها في نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى وهذه الاقوال كلها ضعيفة اما الاول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو زيد اخوك فلو رفع الاخ زيدا لكان رافعا لنفسه بنفسه واما الثاني فلان الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين واما الثالث فلان اجتماع عاملين معنويين على معمول واحد لا يعهد واما الرابع فلان العمل بالاثر والمؤثر اقوى من المؤثر فيه فيلزم ان يكون الشيء الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد اذا كان مؤثرا فيما اثر فيه من ذلك الوجه وهو الرفع واحترز بقوله للاسناد عن الاحداث المجردة نحو واحد اثنان ثلثة فانها وان تجردت فلا استناد معها فلا تكون مبتدأة واثبات الالف في اثنان من استنادها الشيخ في اول احواله **فصل** والخبر هو الجزء الذي حصلت به مع المبتدأ الفائدة التامة نحو زيد قائم فزيد مبتدأ وقائم خبره والجملة المذكورة من قوله او وصف رافع لمكتفى به فخرج بذكر المبتدأ فاعل الفعل نحو زيد من قولك قام زيد فانه وان حصلت به الفائدة لكن ليس مع المبتدأ بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو هيهات العقيق وخرج بقوله غير الوصف المذكور فاعل الوصف المذكور نحو ازيدان من قولك اقائم الزيدان فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع مبتدأ غير الوصف المذكور بل مع مبتدأ هو الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبرا بل فاعلا سد مسد الخبر وسلم الحد بعد ذلك للخبر بخلاف قول النظم والخبر الجزء المتم الفائدة فانه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف. هو اما مفرد وهو الغير جملة فيشمل المثنى والمجموع واما جملة اسمية وفعلية وذكر ابن هرون في شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى تسعة اقسام كل منها يكثر في صاحبه في حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليهما فقال ومفردا يأتي ويأتي جملة والمفرد اما جامد وهو ما لم يشتمل بمعنى الفعل المؤثر فيه بالنظر الى القياس الاستعمالي كزيد فانه لا يدل على معنى زائد على المال زيادة وكاسد اذا اريد به شجاع على رأي فانه وان كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو يشجع وكصاحب فانه وان كان شعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالي بل بحسب القياس الاصلي وذلك المعنى الذي بحسب الاستعمال وكل من زيد واسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد فلا يتحمل ضمير المبتدأ نحو هذا زيد وهذا اسد وهذا صاحب فليتنبه لشيء منها ضمير يعود على المبتدأ والى ذلك اشار الناظم بقوله والمفرد الجامد فارع الا ان اول الجامد بالمشتق فيتحمل ضمير المبتدأ نحو زيد اسد اذا اريد به شجاع عند جمهور البصريين فان اريد به التشبيه على اضمار الكاف او اريد نفس الاسد ادعاء

فلا يحمل ضمير المبتداء عندهم وذهب الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين ومن وافقهما الى ان الجامد يحمل ضمير المبتداء مطلقا سواء اول بمشتق ام لا واما مشتق وهو ما اشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاشتقاقي كقائم فانه دال على معنى قام واذا اخبر به عن مبتداء فيتحمل ضميره والى الثاني اشار الناظم بقوله وان بمشتق فهو وضمير مستكن نحو زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات فالخبر في ذلك كله يحمل ضميرا مستترا عائدا على المبتداء والالف في قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدان والزيدون الا ان رفع المشتق الاسم الظاهر نحو زيد قائم ابوه او رفع الضمير البارز نحو زيد قائم انت اليه فانه لا يحمل ضمير المبتداء لانه لا يرفع فاعلين ويبرز الضمير المحمل بفتح الميم وبنفصل اذا جرى الوصف الرافع خبرا على مبتداء غير مزهوله في المعنى سواء التبس الحال نحو غلام زيد ضاربه هو فضاربه وصف في المضي لزيد لانه هو الضارب للغلام وذلك اذا كانت الهاء المضمولة للغلام لانه المضروب فقد جرى الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظا لانه خبر عنه فلو لم يبرز الضمير المستتر في ضاربه لتوهم السامع ان الغلام بحسب ظاهر الاسناد اليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب ابراز الضمير الفاعل دفعا لهذا اللبس فان كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغنى عن ابراز الضمير لعدم اللبس الحال نحو غلام هند ضاربته هي فتاء التانيث في ضاربته تدل على ان الوصف في المعنى لهند وكان ينبغي ان لا يبرز ضميرها الا ان البصريين التزموا الابراز مطلقا طردا للباب وجرى على ذلك الناظم فقال وابرز ضمنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا والكوفي انما يلتزم الابراز عند اللبس خاصة تمسكا بنحو قوله فوفى دريء المجد ابنوها وقد علت بكنبه ذلك عدنان وحجة البصريين ان فوفى مبتداء اول وذري المجد مبتداء ثان وابنوها خبر ذري المجد وذري المجد وخبره خبر فوفى والهاء عائدة على ذري المجد والضمير العائد على فوفى مستتر في ابنوها فقد جرى الوصف هو ابنوها على ذري المجد وهو في المعنى لفوفى لانهم هم البانون ولم يبرز الضمير المستتر في ابنوها لان اللبس مامون فان الذري مبنية لا بانية ولو برز لقبل على اللغة الفصحى بانهاهم لان حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جمعه الظاهر فيكون الوصف مفردا كالفعل اذا اسند الى جمع وعلى لغة اكلوني البراغيث بانوها هم ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال ان يكون ذري المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانوها والذري جمع ذروة وذروة الشيء اعلاه والمجد الكرم وبانون جمع بان اسم فاعل من بنى يبني والاصل بانيون اي الا فاضيون وحذفت النون للاضافة وقال الصبي من البون بضم الباء وهو الفضل والمزية يقال لابنه يبون ويبينه الى آخره هي انتهى فان اراد انه جمعه فعلينه ماضويه فالضمير هو الواو في بانوها اذ لبس ثم فاعل غيره حتى يبرز وان اراد الوصف من بان يبون او يبين فقياسه بائن بهمزة بعد الالف بدلا من عين الفعل والجمع بايتون لا بانون والجملة اما نفس المبتداء في المعنى فلا يحتاج لرابط يربطها بالمبتدا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تكن اياه معنى كفى بها نحو فل هو الله احد اذا قدر هو ضمير شان فهو مبتداء والله احد جملة خبره وهو عينه في المعنى لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر اي لشان الله احد واما اذا قدر هو ضمير المسؤل عنه فخبره مفرد وهو الله واحد خبر بعد خبر او بدل ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا اذا قدر هي ضمير قصة فهي مبتداء وشاخصة خبر مقدم وابصار المبتداء مؤخر وجملة ابصار الذين كفروا في موضع رفع خبر هي وهي مع خبرها في المعنى اي فاذا القصة ابصار الذين كفروا شاخصة فلا يحتاج الى رابط واما اذا قدر هي ضمير الابصار كما قال الفراء ايضا وتقدم مع خبره على المبتداء والاصل فاذا ابصار الذين كفروا هي شاخصة كما قال الكسائي فالخبر مفرد ومنه قول النظم نظمي الله حسبي فنظمي مبتداء والله حسبي مبتداء وخبر والجملة خبر نظمي وهو يفسر المعنى لان المراد بالنظم المنظوم به وهو حسبي الله فلا يحتاج الى رابط والتحقيق ان مثل هذا ليس الا اخبارا بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة قاله الدماميني والمراد في اما غيره اي غير المبتداء في المعنى فلا بد من رجوعها على معنى المبتداء الذي هي مستغرقة له والى ذلك الاشارة بقول الناظم وبالذي حاوته معنى الذي سبق له وذلك بان يشتمل على اسم بمعناه اي بمعنى المبتداء وهو اي الاسم المشتمل عليه الجملة اما ضميره اي ضمير المبتداء حالة كون الضمير مذكورا وهو الاصل نحو زيد قام ابوه فجملة قام ابوه خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء او مقدرا وهو اما مجرور او منصوب فالاول نحو السمن منوان بدرهم فالسمن مبتداء اول ومنوان مبتداء ثان وسوغ الابتداء بالوصف المحض فاي منوان منه وبدرهم خبر المبتداء الثاني وهو وخبره خبر المبتداء الاول والرابط بينهما الضمير المجرور بمن المقدرة والثاني نحو قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى برفع كل فيمن جره بالعطف على لفظ سوء الحذف به فكل مبتداء وجملة وعد الله الحسنى من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتداء والرابط بينهما الضمير المقدر المنصوب بوعد على انه مفعوله الاول اي وعده الله او اشارة اليه اي الى المبتداء نحو لباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتداء ثانيا لا اولا فلباس مبتداء والتقوى معطوف عليه والهاء في ذلك مبتداء ثان وخير خبره وهو وخبره خبر الاول والرابط بينهما الاشارة الى المبتداء وخص ابن الحاجب المسئلة بكون المبتداء موصولا او موصوفا والاشارة للبعيدة وقوله عم ان السمع والبصر والفؤاد الآية انما اذا قدر ذلك ثابتا للباس على انه بدل منه او عطف بيان عليه لا نعت خلافا للفارسي ومن تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت كما قال المحوفي وغيره فقال الاخفش وغيرهما اي غير الضمير والاشارة وهو اعادة المبتداء بمعناه نحو والذين يمسكون بالكتاب لا نبذ وتمامها واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتداء وجملة يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة واقاموا الصلوة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين خبر المبتداء والرابط بينهما اعادة المبتداء بمعناه فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب في المعنى وقد يمنع كون الذين مبتداء بل هو مجرور بالعطف على الذين ينهون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المتمسكين او ضمير محذوف في الجملة قبله والتقدير ساجودين فالله في المعنى او تشتمل الجملة على اسم بلفظه اي بلفظ المبتداء ومعناه نحو الحاقة ما الحاقة فالحاقة

الاولى مبتدأ وما اسم استفهام مبتدأ ثان والجملة الاخيرة خبرها والاستفهامية وما وخبرها خبر الجملة الاولى والرابط بينهما اعادة المبتدأ بلفظه و معناه او تشمل الجملة على اسم عم معناه نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل خبره والرابط بينهما العموم اللام في الرجل الشامل لزيد ونحو قوله وهو الوضاح بن مبتاة الا لبث شهرى هل الى ام معمر سبيل فاما الصبر عنها فالصبر مبتدأ وعنها متعلق به ولا تاقية وصبر اسمها بنى مع لا على الفتح والخبر محذوف تقديره في جملة لا يصلح خبرا للمبتدأ والرابط بينهما العموم اللام في اسم لان النكرة المنفية تفيد العموم والمطلوب من هذه الروابط هو الضمير لا خبرا لما الاشارة فلا تنافي لا يقال زيد هذا والزيدون خرج اولئك واما اعادة المبتدأ بمعناه وقد تقدم رقمه واما اعادة المبتدأ بلفظه و معناه فقد نص سيبويه على حضوره وهو مخصوص بموضعين احدهما اما العبد فذو عبيد وتأتيهما حيث قصد التهويل والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة فانه الشائع واما العموم فلانه لا يجوز زيد ما زيد الناس ونعم الرجال وعدتهن النساء واما قولنا اما الصبر عنها فالصبر افعل تأتيا واما العبد فذو عبيد فنحو من تكرار المبتدأ بلفظه ومعناه وليس العموم مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر لاحد عن كل شيء قاله في المغني **فصل** ويقع الخبر ظرفا نحو والركب اسفل منكم ومجرورا نحو الحمد لله وشرطهما ان يكونا تامين كما مثل فلا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك لعدم الفائدة ويتعلقان بمحذوف وجوبا ثم قيل الخبر نفس الظرف والمجرور وحدهما والصحيح لذلك تضمنهما معنى سابنا على المبتدأ وقيل هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر واختاره الرضي والسيد عبد الله والتصحيح عند الموضح تبعا لطائفة ان الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف لا هما ولا مع متعلقهما واختلف في تقديره فقال الاخفش والفارسي في الاخير تقديره كان او استقر وجهتهم ان المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور والاصل في العامل ان يكون فعلا والتصحيح عند جمهور البصريين ان تقديره كائن او مستقر لا كان او استقر وجهتهم ان المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل في الخبر ان يكون اسما مفردا فكل من القرينتين استدل على اصل صحيح ورجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل نحو اما على الدار فزيد اذ لا يقال اما كان على الدار الا بمفرد او جملة قول دون جواب وكان اذا التي هي بمعنى الاحداث على الاصح وقال الموضح في المغني الصحيح عندي انها ليست بمعنى ولا هي بمرادفة قول النظم واخبروا بظرف او بحرف جر ناويين معنى كائن او استقر وذهب الكوفيون وابن طاهر وخروف الى انه لا تقدير ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وخروف الناصب لهما المبتدأ ودعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره نحو زيد عندك وقال الكوفيون لهما مرفوعهما وهو كونهما محا الغين للمبتدأ فالغ المعنى والعمل على هذين القولين على القول بان لهما متعلقا محذوفا فالتصحيح ان الضمير ان كان فيه تنقل منه الظرف والمجرور وسكن فيهما كقوله وهو جميل بن عبد الله فان يك جسمانى بارض سواكم فان فؤادى عندك الدهر اجمع وجر الدلالة من ان اجمع مرفوع لا يصلح ان يكون توكيدا لفؤادى ولا للدهر لانهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف منافيان ولا لاسم ان على صحة من الرفع على الابتداء لان الطالب للعمل مذ قال بوجوب الناسخ واذا بطلت هذه الاقسام تعين ان يكون توكيدا للضمير المنتقل الى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل الفصل بالاجنبي وهو الدهر فانه جائز في الضرورة وقيل لاختفاء الظرف المجرور وسطا لتقدم او تأخر فان الضمير حينئذ مع المتعلق ونعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تأخر عن المبتدأ اما اذا تقدم عليه فالضمير فيه واستدل على ذلك بانه لو كان فيه ضمير اذا تقدم لجاز ان يؤكد وان يعطف عليه وان يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر ولك ان تقول انما امتنع جواز الاتباع للفصل بالاجنبي ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يلزم التهرب ويجوز بالمكان عن اسماء الذوات والمعاني نحو زيد خلفك والخبر اما لك لا يجوز بالزمان الا عن اسماء المعاني اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم اليوم والسفر غدا فان كان الحدث مستمرا امتنع الاخبار به عنه فلا يقال الطلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة ولا يخبر بالزمان عن اسماء الذوات نحو زيد اليوم والفرق ان الاحداث افعال وحركات في غيرها فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا فائدة في الاخبار بالزمان عنها فان حصلت فائدة جاز الاخبار بالزمان عنها كالذوات وتحصل الفائدة كان يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا اما بالاضافة نحو خرق شهر كذا فخرق مبتدأ وهو عام لصلاحيته في نفسه لكل منكم اذ لا يختص بمتكلم دون آخر في شهر كذا خبره فهو خاص بالنسبة اليه واما بالوصف نحو خرق اليوم في زمان طيب واما نحو خرق الوزير في اتار بفتح الهمزة وتشديد الباء لغز يحرق في المنع من الصرف للعلمية والعجمة لانه شهر رومي واليوم خمر واللبلة الهلال بنصب اليوم واللبلة فانا وبل فيهما واجب بتقدير مضاف كما قال الفارسي والاصل خروج الوزير في اتار واليوم شرب خمر واللبلة رؤية الهلال فالاخبار في الحقيقة انما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات والتفصيل بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة وهو اختيار المناظم فقال ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وان يفد فاخبرا والتصحيح المنع مطلقا وما ورد من ذلك يؤول **فصل** ولا يبتدأ بنكرة لانها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد غالبا الا ان حصلت فائدة كان يخبر عنها بمختص مما يصلح للابتداء به مقدم نحو لمختص ظرفا ومجرور بدل من مختص او معطوف بأن عليه وظاهر كلام ابن المقدم لم يدخل في التسويغ والصحيح ان المسوغ للابتداء بالنكرة عن اخبر عنها بظرف مختص والمقدم انما هو رافع الالباس لخبر بالصفة صريح بذلك في المغني فالظرف نحو لدينا عبد زيد والمجرور نحو على ابن حمام غشاوة فزيد وغشاوة مبتدءان وهما نكرتان وسوغ الابتداء بهما الاخبار عنهما بظرف مجرور مختصين بإضافتهما الى ما يصلح للاخبار عنه وهما الضمير والواو في ذلك اشارة الناظم بقوله ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة وهو مثال لما يجوز ولا يجوز سهل فان فوات الاختصاص والتقديم ظاهر ولا يجوز عند رجل امال لعدم اختصاصها بما يصلح للاخبار عنه او كان تالو فيها نحو ما رجل قائم ومثله

الناصب

انتهى

1 المظهر

النظم بقوله فما خل لنا ورجل وخل مبتدآن وسوغ الابتداء بهما تقدم النفي عليهما وبذلك تحصل الفائدة لان النكرة في سياق النفي تعم واذا عمت كان
مدلول النكرة جميع افراد الجنس فاشبهت المعرف بال الاستغراقية او يتلو استفهاما نحو أإله مع الله ومثله في النظم بقوله وهل فتى فيكم فالف فتى مبتدأ
وسوغ الابتداء بها وقوعها في حيز الاستفهام وبذلك تحصل الفائدة لان الاستفهام سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب فاشبه العموم الحاصل في النفي
وتعقب ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو ارجل في الدار ام امرأة او تكون موصوفة سواء ذكرا
اي الموصوف والصفة نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك فعبد مبتدأ وهو نكرة وسوغ الابتداء به وصفه بمؤمن لان النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة
وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الاية انما هو معنى العموم وخير خبر المبتدأ ومثله الناظم بقوله ورجل من الكرام عندنا او حذفت الصفة
وذكر الموصوف نحو السمن منوان بدرهم ونحو وطائفة قد اهمتهم انفسهم فمنوان وطائفة مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفا بصفة
محذوفة اي منوان منه وطائفة من غيركم بدليل يغشى طائفة منكم وفيه رد على ابن مالك حيث مثل الاية للتسويغ بواو الحال كما قاله في المغني او حذف
الموصوف وذكرت الصفة كالحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم فسوداء بالمد مبتدأ وسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف محذوف اي امرأة سوداء شوهاء ذا
فحذف الموصوف واقيمت صفته مقامه وولود صفة ثانية لامرأة وخير خبر المبتدأ او كانت النكرة عاملة كالحديث امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر
صدقة فامر ونهي مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين في محل الجر وبعدهما لانهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ومثله الناظم ورغبة في
الخير خير ومن النكرة العاملة النكرة المضافة لان المضاف عامل في المضاف اليه الجر كالحديث خمس صلوات كتبهن الله على العباد فخمس مبتدأ وسوغ الابتداء
كونه عاملا في المضاف اليه ومثله الناظم بقوله وعمل بر يزين ولا بد في هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح معتبر والا ورد على الظرف والمجرور نحو عند الناس درهم
وفي الدنيا رجل وعلى النفي ما حمار ناطق وعلى الاستفهام اهل امرأة على الارض وعلى الموصوف رجل ذكر واضع وعلى العامل شرب الماء نافع وغلام انسان موجود
فهذه كلها لا تصلح لان تكون امثلة لحصول الفائدة مع انها مشتملة على المسوغات المذكورة ويقاس على هذه المواضع المذكورة في كلام الموضح ما
اشبهها في المعنى فيقاس على لدينا امرؤ زيد وعلى ابصارهم غشاوة نحو قصد لك غلام رجل وعلى أإله مع الله نحو كم رجلا في الدار وعلى ما رجل في الدار
نحو قوله لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة لما استقلت مطاياهن للظعن وعلى عبد مؤمن خير نحو رجيل في الدار بالتصغير وعلى العاملة النصب او الجر
العاملة الرفع نحو قائم الزيدان عند من لا يشترط الاعتماد وانما قيست عليها لشبه الجملة وهي قصد غلام رجل بالظرف والمجرور في التقديم والاختصاص
بالمعمول ولشبه اسم الاستفهام وهو كم بالاسم المقترن بحرفه وهو اله ولشبه تالي لولا وهو اصطبار بتالي النفي وهو رجل في ما رجل ولشبه
المصغر وهو رجيل بالاسم الموصوف وهو لعبد مؤمن لان التصغير وصف في المعنى اذ الاصغر هكذا ثبت في بعض النسخ وفيه لف ونشر مرتب وهذا احسن من
قول النظم وليقس ما لم يقل ولم يذكر مسوغ الاخبار بالنكرة غير المفيدة تبعا للنظم ومن ذلك التسويغ بالنعت قولك تفاتنم قوم تفتنون ذكره الموضح
في شرح بانت سعاد

فصل وللخبر ثلاث حالات احدها التأخر وهو الاصل والى ذلك اشار الناظم بقوله والاصل في الاخبار ان تؤخرا لان المبتدأ
محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعقله فيكون حق الخبر التأخير لانه محكوم به كزيد قائم ويجب تأخير الخبر في اربع مسائل احدها ان يخاف التباسه بالمبتدأ
وذلك اذا كانا معرفتين او نكرتين متساويتين في التخصيص ولا قرينة تميز احدهما عن الاخر فالمعرفتان نحو زيد اخوك فان كلا من هذين الجزئين
صالح لان يخبر عنه بالاخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف انه اخو المخاطب واردت ان تعرفه ذلك
قلت زيد اخوك ولا يصح لك ان تقول اخوك زيد واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين باسمه واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح لك
ان تقول زيد اخوك هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل ان كان احدهما مشتقا فهو الخبر وان تقدم نحو القائم زيد
وقيل ان كان احدهما اعرف فهو المبتدأ نحو هذا زيد وان استويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية المقدم نحو الله ربنا قاله في المغني والنكرتان
المتساويتان نحو افضل منك افضل مني فان كل واحد من هذين الوصفين صالح لان يخبر عنه بالاخر لعمله في المجرور بعده فاذا جعلت افضل منك
مبتدأ وافضل مني خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة والى ذلك اشار الناظم بقوله فامنعه حين يستوي الجزآن
عرفا ونكرا عادمي بيان بخلاف ما اذا كان معه قرينة لفظية او معنوية فالاول نحو رجل صالح حاضر فان القرينة اللفظية وهي الصفة قاضية
على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت او تأخرت والثاني نحو ابو يوسف ابو حنيفة فان القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بان
ابو يوسف مبتدأ لانه مشبه وابو حنيفة خبر لانه مشبه به تقدم او تأخر وقوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فان قرينة
التشبيه الحقيقي قاضية بان بني الابناء مشبهون بالابناء فبنو ابنائنا مبتدأ مؤخر وبنونا خبر مقدم والمعنى بنو ابنائنا مثل بنينا هذا على حقيقة
التشبيه وفيه ضعف لان يكون على عكس التشبيه للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول اللهم الا ان يقتضي المقام المبالغة فلا شاهد فيه
ح وبناتنا مبتدأ اول وبنوهن مبتدأ ثان وابناء الرجال خبر الثاني وهو وخبره خبر الاول والاباعد نعت الرجال المسألة الثانية مما يجب فيه
تأخير الخبر ان يخاف التباس المبتدأ بالفاعل اذا تقدم الخبر وكان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ المستتر نحو زيد قام او يقوم فلو قدم [illegible]
وقيل قام او يقوم زيد لالتبس المبتدأ بالفاعل بخلاف ما اذا كان الخبر صفة نحو زيد قائم او كان فعلا رافعا لظاهر او لضمير بارز فالاول نحو زيد قام ابوه
والثاني نحو اخواك قاما على اللغة الفصحى فلا لبس فيهن فيجوز تقديمه فتقول قائم زيد وقام ابوه زيد وقاما اخواك وهذا التقييد لا بد منه

فقول النظم

في قول الناظم كذا اذا ما الفعل كان خبرا المسئلة الثالثة ان يقترن الخبر بالا نحو انما انت نذير فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بالا نحو انا النذير ما انت الا نذير او يقترن بالا لفظا نحو وما محمد الا رسول فلا يجوز تقديم الخبر المشار الى ذلك اشار الناظم بقوله او مقصدا استعمالا يختصرا فاما قوله تعالى الكهف ٢ ان يبدفها وتبعهل الآيات ابصر به يجمع عليهم وهل الا عليك المعول فضرورة فان قدم الخبر المقرون بالا لفظا والاصل وهل المعول الا عليك ٢ يجوز ان يكون المعول مرفوعا على المفاعلية بالجار والمجرور بعده لاعتماده على الاستفهام لان الاستفهام من ذلك كما لا يقال هل الا قائم زيد لا يقال هل الا في الدار زيد من باب اولى المسئلة الرابعة مما يجب فيه تاخير الخبر ان يكون المبتدا مستحقا للتصدير لما بنفسه بان يكون له صدر الكلام نحو ايان زيد قائما اسم مبتدا وستحق الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب واحسن زيد اخبره ومن في الدار فمن اسم استفهام مبتدا وفي الدار خبره ومن يقم اقم معه فمن اسم شرط وهو مبتدا ويقم خبره على الاصح وقيل الجواب وقيل هما وكم عبدا لزيد فكم مبتدا وهي خبرية وعبدا منصوبا على التمييز والخبر محذوف في هذه الامثلة ويجب تاخير وهو في الاول فضل ما ضرب في الثاني بالجار والمجرور في الثالث فضل ضارع وفي الرابع جارا ومجرورا والمبتدا فيها لازم الصدر والى ذلك اشار الناظم بقوله او لازم الصدر او شبهه بان اي بما يحتق التصدير نحو الذي يا تيني فله درهم فالذي مبتدا وهو اسم موصول ويا تيني صلته وجملة فله درهم خبره وهو واجب التاخير فان المبتدا هنا وهو الذي شبيه باسم الشرط العموم وابهام واستعمال الفعل الذي بعده وهو يا تيني وكونه اي الفعل الذي بعده سببا لما بعده وهو جملة الخبر كما ان الشرط سبب للجواب ولهذا شبه دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب لتفيد التخصيص على ان استحقاق الدرهم مسبب عن الاتيان فلو لم يذكر الفاء احتمل ذلك واحتمل الاقتران او يكون مستحقا للتصدر بغيره وذلك الغير اما لفظ الصدر واما ان يكون متعلقا ما عليه او على المبتدا نحو لزيد قائم فزيد مبتدا وقائم خبره وهو واجب التاخير لان المبتدا تقدم عليه لام الابتداء وهي ما نعة من تاخره فان لام الابتداء مالها صدر الكلام وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه والى ذلك اشار الناظم بقوله او كان مستند الذي كلام ابتدا واما قوله وهو روية لم الحلبس لعجوز شهربة مرضي من اللحم بعظم الرقبة فالكلام داخلة على مبتدا محذوف والتقدير هي عجوز والجملة خبر الحلبس ولا يمتنع دخول اللام في الخبر اذا كان جملة بخلاف المفرد او لا حذف واللام زائدة لا لام ابتداء كهو لانت ومن هو يقاله نيل العلا وبكرم الاخوالا وبضعف التقدير الاول ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين وبضعف الثاني ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر في المغني واذا دار الامر بين التقدير بن فدعوى الزيادة اولى من دعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد والحذف وهو ممتنع عند الجمهور او يكون ذلك الغير الذي له الصدر متاخرا عنه اي عن المبتدا بان يكون ما له الصدر مضافا اليه المبتدا نحو غلام من في الدار فغلام مبتدا ومن اسم استفهام مضافا اليه وفي الدار خبر المبتدا وغلام من يقم اقم معه فغلام مبتدا ومن اسم شرط مضافا اليه ويقم خبر المبتدا واقم معه جواب الشرط ومال كم رجل عندك فمال مبتدا وكم خبرية مضافا اليها ورجل مميزها محذوف من باضافتها اليه وعندك خبر المبتدا وحاصل ما ذكر من امثلة ما يستحق التصدر بسبعة اضرب التعجبية ومن الاستفهامية والخبرية وكم الخبرية والموصول الذي في خبره الفاء ولام الابتداء والمضاف الى ما له الصدر من هذه الامثلة ويجب على غير هذه الشان فانه يلزم صدر الكلام والاخبار بالجملة اذا اخبر عنه بجملة لا يجوز ان يتقدم عليه الحالة الثانية التقديم ويجب في اربع مسائل ايضا وفي غالب النسخ اسقاط الحالة الثانية التقدم واثبات يمتنع بعوض تاخير الخبر في اربع مسائل احدها ان يوقع تاخيره في لبس ظاهر نحو في الدار رجل فمن الدار خبر مقدم ورجل مبتدا مؤخر وجوبا وعندك مال فمندك خبر مقدم ومال مبتدا مؤخر وجوبا وقصدك غلامه رجل فجملة قصدك غلامه خبر مقدم ورجل مبتدا مؤخر قال ابو حيان ولا اعلم لاحد من المالكية سلفا في هذه الاخيرة وعندك زيد فاصل فمندك خبر مقدم وانك فاصل بفتح ان مبتدا مؤخر ولا يجوز تاخر الخبر في شيء من ذلك فان تاخر الخبر في هذا المثال الاخير وهو عندك انك فاصل يوقع في اللبس اذ المفتوحة بان المكسورة لفظا وفي اللبس ان المؤكدة المفتوحة بان المفتوحة التي بمعنى لعل معنى فاذا تقدم المبتدا واخر الخبر يصير انك فاصل عندك فيحتمل ان يكون ان مفتوحة وهي وصلتها مبتدا والظرف خبره ويحتمل ان تكون مكسورة لكونها وقعت في ابتداء الجملة والظرف متعلق بفاصل وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة وكونها بمعنى لعل لانها احد لغاتها والمعنى لعلك فاصل عندي وهذا الالباس لا يبقى مع تقدم الظرف لان ان المؤكدة المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبر واحد عليهما ولهذا يجوز تاخر اي الخبر عن المبتدا بعد اما الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم كقوله عندي اصطبار واما انتي جزع بوم النوى فلو جعل كان بريئ فانتي جزع بكسر الزاي مبتدا وبوم النوى ظرف بمعنى البعد والظرف متعلق بجزع لانه صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض الصبر فلو جعل بوم النوى خبر انتي جزع على حد اما زيد في الدار وبريئ من بريئ العلم اذا انتشته واصل البرى القطع والمعنى واما جزعي بوم الفراق فلا اجعل وجد فاوجب ان يجعل انتي تاخر الخبر عن المبتدا هنا لان ان المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا لان كلا منهما مع معموليها جملة تامة مستقلة واما الانفصال من انما فانما تفصل ياسم مفرد او جملة شرط دون جواب نحو فاما ان كان من المقربين فروح وريحان وانما اي الخبر عن المبتدا في الامثلة الثلاثة الاولى بضم الهمزة وهي في الدار رجل وعندك مال وقصدك غلامه رجل يوقع في اللبس الخبر بالصفة لان النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة لتخصص بها طلبا حثيثا فلو تاخر الخبر فيها لتوهم انه صفة لان الجمل وشبهها بعد النكرات صفات فالتزم التقديم وضابط هذا الالباس والى ذلك اشار الناظم بقوله او نحو عندهم ولي وطر فالتزم تقدم الخبر وانما لم يجب تقديم الخبر في نحو رجل مسجى عندي لان النكرة وهي رجل قد وصفت بمسجى فضعف طلبها للظرف فكان الظرف وهو عندي انتهى رجل لا صفة ثانية له وفي الكشاف ان تقديم المبتدا هنا واجب لان المعنى واجل مسجى عندي عظيما لشان الساعة فما جرى في هذا المعنى

وجب التقديم المسئلة الثانية مما يجب فيه تقديم الخبر ان يقترن المبتدأ بالا لفظا نحو ما انا الا اتباع احداثا فلنا خبر مقدم واتباع احد مبتدأ مؤخر او
بقرن بالا معنى نحو انما عندك زيد فعندك خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهو محصور فيه والمعنى عندك الا زيد وشمل ذلك قول النظم وخبر المحصور قدم
ابدا المسئلة الثالثة ان يكون الخبر لازم الصدر بنفسه نحو اين زيد او بغيره اما مقدرا عليه نحو لقائم زيد او مناخرا عنه وذلك اذا كان الخبر مضافا الى ما
الى الصدارة نحو صاحبة اي يوم سفرك فصاحبة خبر مقدم واي اسم استفهام مضاف اليه وسفرك مبتدأ مؤخر والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا اذا اضيف وجب
التصدير الرابعة ان يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر كقولك تمام على قلوب اضافها فاضافها مبتدأ مؤخر وعلى قلوب خبر مقدم والهاء
تاخيره لئلا تعود الهاء المتصلة باضافها على قلوب وهي متاخرة في الرتبة لانها بعض متعلق الخبر لان الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور
متعلق به ومتعلق الخبر رتبته التاخير فيعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وكذا اذا عاد على مضاف اليه الخبر نحو قول الشاعر وهو نصيب يا تصغير ابن رباح
الاكبر وهو عبد اسود لبني مروان لا تصيد الا صغر مولى لهم يخاطب امراة اهابك اجلالا وما بك قدرة علي ولكن ملاء عين حبيبها فالا خبر مقدم وحبيبها
مبتدأ مؤخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على بعض ما اضيف اليه الخبر وهو متاخر في الرتبة وتمثيلها بعض الخبر جائز وانما الخبر المضاف الا بعض
وقول الخطيب الخبر يزيد ان الضمير المضاف اليه المبتدأ يجوز ان يرجع الى المراة بعيدة والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا اذا عاد على بعض ما بدا عنه مبينا الخبر
ويجعل بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتاخير وذلك فيما افقده وجهها كقولك زيد قائم فيترجح تاخيره على الاصل ويجوز تقديمه لعدم المانع و
والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز التقديم اذا لا ضر وا **فصل** وما علم من مبتدأ وخبر جاز حذفه والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما يعلم جايز وقد
يجب حذف المعلوم منها واما حذف المبتدأ جوازا فنحو زيد عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها وبقال كيف زيد فنقول في الجواب نفث بكسر النون فلنفسه
وعليها ونفث اخبار المبتدأ وجب حذفه جوازا للعلم بها والتقدير صحته لنفسه واسائته عليها وهو نفث لمن ربض من العشق وطريق العلم بها ان عمله
واسائته مصدران ماخوذان من فعلهما السابق ونحو الفاء على ما لا يصلح ان يكون قرينة دالة على حذفه وان الضمير عنه بنفث معلوم من السابق
علية السؤال والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي جواب كيف زيد قل نفث فزيد استغنى عنه ان عرف واما حذفه اي المبتدأ وجوبا فاذا الخبر صار نعتا
مقطوعا عن متبوعه للمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد او ذم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين او ترحم نحو مررت ببعد لك المسكين برفع الحميد وعدو و
المسكين على انها اخبار لمبتدأ لك محذوف وجوبا والتقدير هو الحميد هو عدو المؤمنين هو المسكين وانما وجب حذفه لانهم لما قطعوا هذه النعوت
الى النصب التزموا اضمار الناصب اما دة على ايتهم قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا الناصب لكان هو الاخبار والجراء الى
في وجوب الحذف مجرى النصب في نحو زيد بقولك للجواب مدحا او من ان يكون النعت للايضاح او التخصيص فانه اذا قطع الى الرفع جاز ذكر المبتدأ وحذفه كما ظهر
الناصب واضماره او الخبر عنه بمصدر جئ به اي بالمصدر بدلا او عوضا من اللفظ بفعله اي بفعل المصدر والمراد انهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم
بالفعل نحو سمع وطاعة وقولك حنان ما اتى بك ههنا اذ وشنان ما انا وانت بالجر عارف فسمع وحنان وشنان خبران لمبتدأين محذوفين وجوبا والتقدير امري
حنان ولبري سمع وطاعة واصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا لانها من المصادر التي جئ بها بدلا من اللفظ بافعالها ولكنهم قصدوا الثبوت
والدوام فرفعوها وجعلوها اخبارا عن مبتدأت محذوفة وجوبا حملا للرفع على النصب وقاعل قالت مستتر عايد على المراة المعهودة والمعنى لحسن
البلك اي شئ جاء بك ههنا الك فوائد ام معرفة بالحي وانما قالت ذلك خوفا من انكار الحي فقتلوا والخبر عنه بمخصوص نعم في افادة المدح او بئس في افادة
الذم مؤخرا لمخصوص عنهما اي عن نعم وبئس نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو واذا قدرا اي زيد وعمرو خبرين لمبتدأين محذوفين وجوبا كان ساسمع
نعم الرجل او بئس الرجل فسالك عن المخصوص بالمدح او الذم من هو فقيل هو زيد او هو عمرو واما اذا قدرا مبتدأين وخبرهما الجملة قبلهما او محذوف فعلى ابو
ابن عصفور فلبسا مما نحن فيه فان كان المخصوص مقدما على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وعمرو بئس الرجل فمبتدأ اي هو مبتدأ لا خبر والجملة بعده خبره
والرابط بينهما العموم الذي في الرجل ومن في ذلك اي من حذف المبتدأ وجوبا قولهم من انت زيد بالرفع فزيد خبر لمبتدأ محذوف وجوبا اي مذكورك زيد
وهذا التقدير اولى من تقدير سيبويه كلا انك زيد لان المتكلم لا يخبر عنها بالذوات ولان زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه واجيب بانه من باب اطلاق الكلام
على المفرد وهو جايز لغة كما جاز حكمه وهو اطلاق الكلمة على الكلام والمتجه على التقديرين ان شخصا ذكر زيدا وهو لبس اهلا لذكره فقيل له انما انت زيد
يروى برفع زيد ونصبه فالرفع على اضمار انت والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من انت ذكرت زيدا ومن ثم قال ابن طاهر في الرفع التقدير من مذكورك كذا
المعلق في الرفع من لفظ المعلق في النصب والتزم حذف الرافع كما التزم حذف الناصب فيض اليه سيبويه واقاد ذلك تعظيم زيد واجلاله وتحقير المخاطب
واذلاله ومن حذف المبتدأ وجوبا قولهم في جواب من لا فتى الا فتى ذو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده اي فتى ذي مبتاق او عهد ذكره
ابو علي ولما حذف الخبر جوازا فنحو خرجت فاذا الاسد فالاسد مبتدأ وخبره محذوف جوازا اي حاضر لان اذا الفجائية تشعر بالحضور ونحو اكلها
دائم وظلها فاظلها مبتدأ وخبره محذوف جوازا لدلالة ما قبله عليه اي كل دائم وبقال من عندك فتقول زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف جوازا
لدلالة الجواب عليه اي عندي وايا ما شار الناظم بقوله كما تقول زيد بعد من عندك وبقال ايما عندك فتقول درهم اي درهم عندي فقدر الخبر متاخرا
قال ابن مالك ولا يجوز ان يكون التقدير عندي درهم لاعلى ضعف لان الجواب ينبغي ان يسلك به مسلك السؤال والمقدم في السؤال هو المبتدأ
فكان هو المقدم في الجواب لان الاصل تاخير الخبر فترك في مثل عندي درهم لان التاخير يوهم الوصفية وذلك مامون فيما هو جواب فلم يعدل عنه الا

بلا سبب انتفى فان قلت اذا قدر الخبر من الخبر افاد استوفى الابتداء بدهم قلت كونه جوابا للاستفهام واما حذفه اى الخبر وجوبا ففى اربع مسائل احدها
ان يكون الخبر كونا مطلقا والمبتدأ واقعا بعد لولا الامتناعية والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زائد على الوجود وايضاح ذلك
ان يقال ان كان امتناع الجواب لعدم وجود المبتدأ فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد لاكرمتك فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف
وجوبا وهو كون مطلق اى لولا زيد موجود وان كان امتناع الجواب لبعض زائد على وجود المبتدأ فالخبر كون مقيد كما اذا قيل لعمر زيد محسن اليك فقلت
لولا زيد لهلكت تريد لولا احسانه الى لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا
مطلقا لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هى دالة على امتناع الوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فاذا قيل لولا
زيد لاكرمتك لزد بتلك فان وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعيين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله والى ذلك اشار الناظم
بقوله وبعد لولا غالبا احذف الخبر حتم فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زائد على الوجود وجب ذكره ان فهم ذلك لولا زيد سالمنا ماسلم من الفشل فزيد
مبتدأ وسالمنا خبره وهو كون مقيد لان وجود زيد مقيد بالمسالمة ولا دليل يدل على خصوصيتها فلذلك وجب ذكره وفى الحديث حظا بالعاشة وجملة
لولا دينك حديثو عهد بكفر لنقبت الكعبة على قواعد ابرهيم وحكاه فى المغنى بلفظ لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدأ
وحديثو خبره وهو كون مقيد بالحداثة وجاز الوجهان وهما ذكر الخبر وحذفه ان وجد الدليل الدال عليه نحو لولا انصار زيد جوه ماسلم فجوه خبر لمحذوف اى هو
كون مقيد بالجماية والمبتدأ دال عليها ومن شان الناصر ان يحمى من ينصره ومنه قول ابى العلا احمد بن عبد الله سليمان التنوخى المعرى فى وصف السيف
بذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد بالامساك والمبتدأ دال عليه اذ من شان غمد السيف امساكه وبذيب
نقيض يجد ومعناه يسبل والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب وكل عضب مفعوله وهو بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة
وهو السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف والاسالا بايجاد السين واللام والالف فى يمسكه عائدة على كل عضب قال الموضح فى شرح الشواهد
والمعنى ان هذا السيف تفزع منه السيوف فلولا ان اغمادها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه انتهى وهذا التفصيل مذهب الرمانى وابن الشجرى
والشلوبين وابن مالك واليه اشار فى النظم بقوله غالبا وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا اصلا لان المبتدأ عندهم على انه لا يكون الا كونا مطلقا واوجبوا
حمل الكون الخاص اى المقيد مبتدأ فيقال فى لولا زيد سالمنا ماسلم لولا مسالمة زيد ابانا اى موجودة ويقال فى لولا انصار زيد جوه ماسلم لولا احتمال
انصار زيد اياه اى موجودة ولحمل المعرى فى قوله فلولا الغمد يمسكه قال الموضح فى المغنى وابن يعيش النحويين يجيد لاحتمال تقديره يمسكه بدل اشتمال على
ان الاصل ان يمسكه ثم حذف ان فارتفع الفعل او يقدر يمسكه جملة معترضة انتهى وفى احتمال الاول نظر قال الموضح نفسه فى شرح شواهد ابن الناظم فى
لدن شولا فلدن سببوية من لدن كانت واعترض على تقديره انه يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه هذا كلامه ومن خطه نقلت وبهذا يعترض على
ما يوهمه قوله ويحتمل ان يخرج على حذف ان الناصبة للاسم الرافعة للخبر والاصل فلولا ان الغمد يمسكه فحذف وان ورفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز ان يكون
يمسكه حالا من الخبر المحذوف لانهم لا يذكرون الحال بعد لولا لانها خبر فى المعنى نقله شيخنا الموضح فى المغنى عن الاخفش وابن قولويه وقالوا الحديث المتقدم مروى بالبعض
لا بالكل قال ابن ابى الربيع لم ار هذه الرواية يعنى بهذا اللفظ من طريق صحيح والرواية المشهورة فى ذلك لولا احداثان قومك لولا حداثة قومك لولا ان قومك
حديثو عهد بجاهلية ويحتمل ذلك نقلا عن المرادى فى شرح النظم وما ذكره الموضح من ان الاسم المرفوع بعد لولا ابتداء هو الصحيح عند البصريين وذهب
الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف قبل هو مرفوع بلولا وسيأتى المسألة الثانية ان يكون المبتدأ صريحا فى القسم بمعنى انه لا يستعمل الا فى القسم ويفهم
منه القسم قبل ذكر المقسم عليه نحو لعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمانا طويلا ثم استعمل فى القسم حتى ابدلوا الجر فيه الى وجوبك لافعلن وايمن الله
بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة اى بركة الله لافعلن تقديره يمينى وايمن الله مبتدأ ان حذف خبرها وجوبا اى لعمرك قسمى وايمن الله يمينى وانما وجب حذف
المبتدأ جواب القسم سدة فان قلت عهدت الله لافعلن جاز اثبات الخبر وحذفه لعدم الصراحة فى القسم به لان عهد الله غير لازم للقسم اذ يستعمل فى غيره نحو عهدت الله
يجبا لوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه ونعم ابن صعفور انه يجوز فى نحو لعمرك لافعلن ان يقدر لفعلن عمرك فيكون من حذف المبتدأ والاول
اولى لانه اذا دار الحذف بين ان يكون من الصدر او الاول او من الاعجاز او الاواخر فالحمل على الاواخر اولى لانها محل التغيير غالبا ولان دخول اللام عليه يشعر
بالحذف بقدر اولى من جعلها داخلة فى اللفظ على شىء فى المقدر وعلى شىء آخر والى هذه المسألة اشار الناظم بقوله وفى نص عين فى الستفهم المسألة
الثالثة ان يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو هى نص فى المعية نحو كل رجل وضيعته بالفتح المعجمة وهى الحرفة سميت بذلك لان صاحبها يضيع بتركها
والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد واو عينت مفهوم مع كمثل كل صانع وما صنع فكل مبتدأ وصانع صفتها اليه وما صنع معطوف على المبتدأ
والخبر محذوف وجوبا اى معروفان وانما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وانما وجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جيء بها
لكان كلاما تاما ولو قلت زيد وعمرو واردت الاخبار بقرانهما جاز حذفه او الاخبار عنهما ذاهبا على ان السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين بعض
الاقتران والاصطحاب وجاز ذكره لعدم التنصيص على المعية قال الفرزدق تموت الموت الذى يشعب لمعشى فكل امرء والموت بالنقبا فائز ذكر
الخبر وهو بالنقبا وشعب بفتح العين المهملة بفرق وما ذكره الموضح وهو قول جمهور البصريين ونعم الكوفيون والاخفش ان نحو كل رجل وضيعته مستغن
عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته وذلك كلام تام لا يحتاج الى شىء آخر والبيت ضرورة المسألة الرابعة ان يكون المبتدأ اما مصدرا لفعل عامل

في اسم مفسر بكسر السين المخبر بالتنوين مشتق مفسر ذي حال نعت لضمير لا يصح كونها اي الحال خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ضربي زيدا قائما فضربي مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال من ضمير يفسره وزيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام فلا يقال ضربي قائم واما مصدر ثلثي واجوز لا نحو ان ضربا زيدا وان تضرب زيدا قائما على رأي بعضهم اكوفيين او يكون المبتدأ اسم تفضيل مضافا الى المصدر المذكور نحو اكثر شربي السويق ملتوتا فاكثر اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عنه ومضافا الى ضمير يؤول بالمصدر المؤكد نحو اخطب ما يكون الامير قائما فاخطب اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مؤول بالمصدر وهو ما والفعل اي اخطب كون الامير قائما وخبر ذلك كله في الامثلة السابقة محذوف وجوبا ان كان ان او ما المصدرية مع الماضي او اذا كان ان او ما مع المستقبل عند سيبويه وجمهور البصريين فيكون الخبر ظرف زمان متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل اذ كان او اذا كان ضربي واذ او اذا ظرف للخبر مضافا الى كان الناقصة وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر وقائما وملتوتا حالان من الضمير المستتر في كان وانما لم يجعل كان تامة والمنتصب خبرها لتوهين احدهما التزام تنكيره فانهم لا يقولون ضربي زيدا القائم والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو وموقعه كالحديث الشريف ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قال ابن الناظم ومقتضى جعلهم المصدر مضافا الى صاحب الحال عند الاخفش واختاره الناظم في التسهيل لقلة الحذف مع حصول المعنى فيقدر الخبر في ضربي زيدا قائما ضربه قائما وفي اكثر شربي السويق ملتوتا شربه ملتوتا وفي اخطب ما يكون الامير قائما اخطب كونه قائما فالمصدر الثاني هو الخبر وفاعله محذوف والهاء مضافا اليه مفعوله وهو صاحبة الحال وهذا واو كان افل حذفا من الاول غير رضي عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وابقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولان تقدير الظرف بناسب الحال قال ابن عصفور وانما سمي الحال ان بسد سد الخبر لانها بمنزلة الظرف في المعنى الا ترى انه لا فرق بين خبر في زيدا قائما وضربي زيدا وقت قيامه وكل منهما سد سد الخبر وكل منهما على معنى في والظرف بسد سد الخبر فكذا الحال انتهى وقيل الخبر بعض الحال كما قيل في الظرف وقيل الحال اضمن معنى وقوع الوصف عن الخبر والصحيح ان الخبر محذوف وجوبا لسد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله وقبل حال لا يكون خبرا عن الذي خبره قبل اضمرا واحترز الموضح بقوله عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال من ان يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فان الحال لا يسد سد الخبر نحو ضربي زيدا شديدا فان قائما حال من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا يغني عن الخبر لانها من صلة المصدر وشمل قوله عاملا في اسم مفسر كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا في المعنى نحو قيام زيد ضاحكا كما قاله المرادي في شرح التسهيل واحترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ عما اذا صح فيه فانه لا يجوز ضربي زيدا شديدا بالنصب لصلاحية الحال الخبر فيه فالرفع لشديد واجب لانه وصف للضرب لا لزيد وقيل انما وجب الرفع لعدم احتمال الحال الضمير وهو مشكل غاية ان يكون ذا الحال كما في ضرب زيد ضربه شديدا وقولهم لجعل حكموه عليهم واليا واحكمه حكمك مسمطا بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفتح الطاء مهملة اي مثبتا وكان العباس رضي الله عنه لصلاحية الخبر فيه ولكنه نصب على الحالية والخبر محذوف اي حكمك لك مثبتا اي نافذا او شذوذه من وجهين احدهما النصب مع صلاحية الخبر به والثاني ان الحال ليست من ضمير معمول المصدر وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح ان يكون الحال من الكاف المضاف اليها حكمك لان الذوات لا توصف بالنفوذ واشذ منه قراءة علي كرم الله وجهه ونخر عصبة بالنصب اتفاقا المصدر بالكلية فنصبه حال من ضمير الخبر والتقدير ونخر يجمع عصبة **فصل** والاصح جواز تعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدأ واحد لان الخبر كالنعت فيجوز تعدده والى ذلك اشار الناظم بقوله ولخبر اثنين او اكثر اعزوا لمفرد او جملة او اختلفا فالاول نحو زيد شاعر اديب ناظم كاتب اي نائر بعضهم ان ينظم الكلام وبثره والثاني نحو زيد قام ضحك وقعد والثالث نحو قائم ضحك وعكسه والمانع لجواز التعدد كابن عصفور بدعى تقدير هو للثاني من الخبرين او بدعى انه اي المبتدأ جامع للصفتين الشعر والكتابة لا لاحتجابكل منهما على انفراده لوجود التعدد لفظا ومعنى نص على ذلك ابن عصفور في شرح الجمل وليس من تعدد الخبر لواحد ما ذكره ابن الناظم في شرح النظم من قوله وهو وطرفه على ما قبل بدا لك بدخبرها بنجلي واخوك عدها فانه فاعل من تعدد الخبر لمبتدأ متعدد في نفسه حقيقة لان بدا لك في قوة مبتدأين لكل منهما خبر على حدته ولان الفصل بين العطف ليس من التعدد وقول ابن هشام في التسهيل بعطف وغير عطف متنقد عليه وليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو وقولهم الرمان حلو حامض بل من تعدد والخبر لفظا لا معنى لانهما يجعلان خبرا واحدا اي مزوضا بطه ان يكون المخبر عنه مشتملا على طرفين من كل من الخبرين لا عليهما معا الا ترى ان المراد بنام الحلاوة ولا نام الحموضة في الرمان وانما اي ولاجل كونهما في معنى خبر واحد يمتنع العطف للثاني على الاول على الاصح لان العطف يقتضي المغايرة فلا يقال الرمان حلو وحامض الا بالواو نحو احدهما قويلة ويمتنع ايضا ان يتوسط المبتدأ بينهما وان يتقدما على المبتدأ على الاصح فيهما عند الاكثرين فالاول في البديع فلا يقال حلو الرمان حامض ولا حلو حامض الرمان وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد احدهما بل كلاهما ولا صفة لامتناع وصف الشيء بمنافضده ونقل عن الاخفش جواز كونه نعتا للاول على معنى حلو فيه حموضة والصفة توصف اذا نزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب لعاقل ورد بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولو صح هذا لوصح التصغير وهو جايز بلا خلاف قاله المرادي في شرح بانت سعاد ولا خبر مبتدأ محذوف لان المراد امتزاج الطعمين وهل في كل منهما خبر او لا خبر فيهما او في الثاني فقط اقوال اختار ابو حيان اولها وصاحب البديع ثانيها والثالث وسوغ ثالثها ونظم ثمرة الخلاف في عملهما او عمل احدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا محل لاول خبر يعتبر وصف رمانه بالثاني وان قلنا انه محل جاز ان يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على المقول به والخبر من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم ايضا نحو والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم في الظلمات لان الثاني تابع بالعطف بالواو على ما قبله والاصل والذين كذبوا

هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

بابا بتا بعضهم ضم وبعضهم بكم فحذف المبتدأ ان وبقي خبرها فاضطر احدهما على الاخر
ان لم يلزم اللبس ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه او بغيره فالاول كاسم الشرط والثاني كالمخبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى
للمؤمن والرابع نحو افضل رجل يقول ذلك الا زيدا والخامس كحصوصيا ذا الفهابية والخبر اذا لم يكن طلبا ولا انشاء فرفع المبتدأ تشبيها بالفاعل وسمي اسمها
حقيقة وفاعلها مجازا ونصب خبره تشبيها بالمفعول وسمي خبرها حقيقة ومفعولها مجازا لانها اشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد عمرا
هذا هو مذهب البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى انها لا تعمل في المرفوع شيئا وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وخالفهم الفراء فذهب الى
انها عملت هذا الرفع تشبيها بالفاعل واتفقوا على نصبها الجزء الثاني ثم اختلفوا في نصبه فقال الفراء تشبيها بالحال لانها شبيهة بقام وقال بقية
الكوفيين منتصب على الحال والصحيح مذهب البصريين لورود مضمرا ومعرفة وجامدا ولكونها لا يستغنى عنه والحال بخلاف ذلك شأن الحال وعوض يوضع عنه
جملة وشبهها ولا يقع المفعول به كذلك واجيب بان الجملة تقع موقع المفعول به كالمحكية بالقول نحو قال ابن عبد الله وكان شبيهها كمررت برجل ضحك
الدار والى الخبر ذهب البصريين اشار الناظم بقوله ترفع كان المبتدأ اسما والخبر نصبه وهذه الافعال ثلثة عشر فعلا وهي ثلثة اقسام احدها ما يعمل
هذا العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر مطلقا من غير شرط سواء كانت متصرفة او منفية صلة لما الظرفية او لا وهي ثمانية كان وهي ام الباب لاحتضانها
بامور لا تكون لاخواتها كما سيأتي وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس نحو وكان ربك قديرا واصبحت خلاء فاصبحتم بنعمته اخوانا واضحى يمزق اوتانا
وظل وجهه مسودا وابيت ريان الجفون وصار الشعر رخيصا وليس مصروفا والقسم الثاني ما يعمل اي هذا العمل بشرط ان يتقدمه نفي بحرف او اسم او فعل
موضوع للنفي او عارض فيه بنفي او استفهام او نهي او دعاء بلا خاصة كما في الارتشاف وهو اربعة زال الماضي يزال ويرح وفتئ وانفك وانما اشترطوا
فيها ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي اثبتها فمعنى ما زال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انتفائه انه لا يجوز ما زال زيد الا قائما كما يجوز
ما كان زيد الا قائما لقول البصريين صححه ابو البقاء والى ذلك اشار الناظم بقوله وهذه الاربعة اشبه نفيا ونفي تبعه مثالها بعد النفي بالحرف
ولا يزالون مختلفين فيزال فعل مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره لم يبرح عليه عاكفين فيبرح مضارع برح واسمه مستتر فيه وجوبا وعاكفين خبره ولو
اقتصر على المثال الثاني كفاه ولكنه حاول التنصيص على ان ذلك بسوغ مع ذكر لا حذفها ومنه تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله وهو امرؤ القيس
الكتكر فضلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك واوصالي اذا الاصل لا تفتؤ ولا ابرح ولا ينفيان حذف لنا في الاربعة شروط كون
الفعل مضارعا وكون جواب قسم وكون النافي لا وهذه الشروط مستفادة من لا يزال والبيت ويمين بروى بالرفع على انه مبتدأ حذف خبره اي يمين الله
قسمي وبالنصب على ان اصله اقسم يمين الله فحذف حرف الجر اولا فوصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقي النصب بحاله ولا ابرح جواب القسم وجواب القسم محذوف
لدلالة ما قبله عليه والتقدير والله لا يزالون عاكفين عليه والله لا ابرح ومثالها بعد النفي بالاسم قوله غير منفك اسير هوى كل وان لم يبر هوى ومثالها بالفعل الموضح للنفي
قوله لم ينفك ذا غنى واعزاز لكل ذي عفة مقل قنوع ومثالها بالفعل العارض للنفي قوله قل ما يبرح اللبيب الى ما يورث الحمد داعيا او مجيبا فان قل ما خلع عنه
معنى التقليل وصير بمعنى ما النافية ومثالها بالفعل المستلزم للنفي ابيت اتزل استغفر الله اي لا ازال فالله الفراء ووجهه ان من اتى شيئا ليلا فصله والا بات مستلزم
للنفي ولهذا شاع بعد ابى يفرغ الاستثناء قاله الموضح في الحواشي ومثالها بعد النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكرا الموت فتنسى ضلالا بين صلاح مرشد
صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم امر ولا نهي واسم تزل مستتر فيه وجوبا تقديره انت وذاكرا الموت خبرها ومثالها بعد الدعاء قوله وهو داع ربه
الا ايها اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر فالقطر اسم زال وخبرها منهلا بجرعائك والاصل ولا زال القطر منهلا بجرعائك والا
حرف استفتاح وياحرف نداء والمنادى محذوف اي يا هذه او حرف تنبيه مؤكد لالا الاستفتاحية لما فيها من معنى الدعاء واسلمي فعل امر من السلامة وهي البراءة
من العيوب ومعناه الدعاء لدار مي بالسلامة وهي اسم امراة وليس بتخيم مبتة كما قد يتوهم وعلى المصاحبة اي اسلمي مع بلائك والمنهل اسم الة بمعنى المنهال اسائل بثبنة والجرعاء
ثانيث الاجرع وهو المكان السهل الذي لا تنبت شيئا والقطر جمع قطرة المطر وهذا البيت خاتمة كتاب الفتاح لما فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب وبه استمر الانتفاع
وانما قام النفي والدعاء مقام النفي لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي وقيدوه زال بما مضى يزال الحر اذا عرق زال الماضي يزيل بفتح الياء فانه
فعل تام متعد الى مفعول واحد ووزنه فعل بفتح العين ومعناه مازه بمعنى تيزه يقول زل ضانك من معزاك اي تيزه بعضها من بعض ومصدره الزيل
بفتح الزاي لانه من ضرب يضرب ضربا واحترزوا من زال الماضي يزول فانه فعل تام قاصر ووزنه فعل بفتح العين ايضا لانه من باب قعد يقعد ومعناه
الانتقال يقول زل عن مكانك اي انتقل عنه ومنه ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا اي تنتقلا ولئن زالتا اي انتقلتا ومصدره الزوال
اي الانتقال بخلاف زال الماضي يزال فان ووزنه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف بفعل ولا فضو ولهذا مصدر وحكى الكسائي والفراء لزال
الناقة مضاغا اخره وهو يزيل فيكون مشتركا بين الناقص والتام والناقص بالفاء غيرت زال الناقة بحوليها الى فعل بكسر العين
بعد ان كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص وقال ابن خروف بجوز كون الناقصة منقولة من زال يزيل فعلى هذا عينه اياء وزال
يزول عينه واوا والقسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم ما المصدرية وهو دام خاصة نحو واوصاني بالصلوة والزكوة ما دمت حيا
فما مصدرية ظرفية ودمت دام واسمها وحيا خبرها والدليل على مصدريتها وظرفيتها انها تؤول بمصدر مفعول فيه اي مدة دوامي
حيا وسميت هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة فاصل يا دمت حيا مدة

ما دمت جالسة فما مصدرية ظرفية والمضاف اليه وهو مدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها عنها في الانتصاب على الظرفية كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان في جئتك صلاة العصر اي وقت صلوة العصر فالمعنى واطلق الناظم ما واعتمد على المثال فقال ومثل كان ولم مسبوقا بما كاعط ما دمت معطيا دراهما فلو كانت ما مصدرية غير ظرفية لم يعمل دام بعدها العمل المذكور فان وقع مرفوعها منصوبها فهو حال نحو يعجبني ما دمت صحيحا اي يعجبني دوامك صحيحا فاولم تذكر اصلا فاحرى بعدم العمل نحو دام زيد يجيء فدام فعل ماض تام بمعنى بقي وزيد فاعله ويجيء حال من زيد ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل ما دامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية **فصل** وهذه الافعال الثلثة عشر في التصرف وعدمه ثلثة اقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق لانها وضعت وضع الحروف في انها لا يفهم معناها الا بذكر متعلقها وذا عند الفراء وكثير من المتاخرين لانها صارت لما الظرفية وكلما وقع صلة لما الزم مضيه قاله ابو حيان في النكت الحسان وما بمعنى دام ودوام ودواما فتنزل مرفات الثلثة وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها الثلث برح وفتئ وانفك فانها لا تستعمل منها امر لان من شرط عملها النفي وهو لا يدخل الامر لانه غير متحقق لعدم دلالة النهي على الحدث عند جمهور البصريين ودام عند الاقدمين وقليل من المتاخرين فانهم اتبعوا لها مضارعا وهو يدوم وما يتصرف تصرفا تاما وهو لبا في بناء على ان لها مضارعا فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر اضحى ولمسى واصبح الاضحاء والامساء والاصباح ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيت والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله ابو حيان والمتصاريف قسمين القسم الاول وهو المتصرف التصرف التام والناقص الماضي من العمل بشرط ونفي والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ماض مثله قد عملا ان كان غير الماضي منه استعملا فالمضارع نحو وما لك بغيا فالك مضارع كان واصلا اكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف واسم مستتر فيه وجوبا وبغيا خبر واصله بغيوا اجتمع قبل الواو والياء وهي احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة والامر نحو كونوا جحارة اصله اكونوا حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار اكن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فوجبت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين والواو اسم وجحارة خبره ومثله كونوا بغاة بنون ولو مثل به لكان حسنا والمصدر كقوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير كونك مبتدأ وهو مصدر مضاف الى اسمه وهو كاف المخاطب واياه خبره مرجحة نصبه والاصل وكونك فاعل فحذف المضاف وانفصل المضمر وجعل بدلا على البقاء في نحو ان تضربني اضربك بعد مصدر كان حال لان الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره مرجحة لابتداء النكرة والبذل المجيء العطاء والباء متعلقة بدأ وعليك متعلق بيسير مقدم من تاخر واسم الفاعل بقوله وما كل من يبدي البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا فكائنا خبرها الجائز واسمه مستتر فيه جوازا تقديره هو واخاك خبره والبشاشة بفتح الموحدة وشينين معجمتين طلاقة الوجه وتلفه بالفاء بمعنى تجده منعدلا بنين وفي التنزيل لقوا اباءهم ضالين وتجدا بالميم مفعوله الثاني لاحال خلافا للعيني واسم المفعول كقول سيبويه في الظرف مكون فيه قاله ابو حيان وقوله وهو حسبن بن مطير الاسدي رضي الله يا اسماء ان لست زائلا احبك حتى يعترض العين منمض فزائل اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره انا وجملة احبك خبره **فصل** وتوسط اخبارها بين بين اسمها نحو كان جابر صاحبا لابي بكر وسيبويه والمبرد والاخفش دام نفي على الفتية قبل ولم يعرف لغيره والتصحيح الجواز من غير استثناء وعليه فالناظم وفي جميعها توسط الخبر اجز قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين فحقا خبر كان مقدم ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين اسمها اذا لم يتقدم عليها وقرأ حمزة وحفص ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر على ان خبر مقدم وان تولوا اسمها مؤخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلافا لمن منعه ابن درستويه ويؤخذ من كلام المغني ان رفع البر ضعيف لضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف فانه قال واعلم انهم حكموا لان وان المفتوحتين بحكم الضمير فلهذا قرأ السبعة ما كان جوابهم الا ان قالوا بالنصب قال الشاعر لاطب الطيبة ما دامت منفضة لذاته بادكار الموت طاهرة منغصة خبر دام مقدم ولذاته اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلافا لمن منعه ابن معط ولان يقول لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على الراجح خلافا للسيرافي في المرفوع الا ان يكون لابراه واولى منه قول الآخر ما دام حافظ سر في من وثقت به فهو الذي لست عنه ابدا ابدا فقدم الخبر على الاسم الا ان يمنع من جواز التوسط مانع كحصر الخبر نحو وما كان صلوتهم عند البيت الا مكاء اي صفيرا ولخفاء اعرابهما نحو كان موسى فتاك وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها فتحصل ثلثة اقسام قسم يجوز وقسم يمنع وقسم يجب **فصل** وتقديم اخبارها عليها جائز عند البصريين اذا عريت مما يوجب التقديم او التوسط او التاخير بدليل هؤلاء اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون فاياكم وانفسهم معمولا الخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قال ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فان البصريين اجازوا زيدا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول العامل وفي التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر فتقدم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان اما لا يليها فعل قاله الموضح وفي الحواشي الهروية خبر دام فلا يجوز تقديمه عليها دام انفقا فان معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا يجوز توسط بين ما ودام على الصحيح ان قلنا ان الموصول الحرفي لا يفصل من صلته بمعمولها وان قلنا يفصل اذا لم يكن عاملا وهو احتمال ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي ان يجري فيه الخلاف الذي في الخبر وان قلنا يتصرف فهي ينبغي ان يجوز وقطعا قاله الموضح في حواشيه وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال وكل سبقته دام حظر والاخير ليس فلا يجوز ان يتقدم عليها عند جمهور البصريين من متاخريهم وجمهور الكوفيين وهو المختار والى اشار الناظم بقوله ومنع سبق خبر ليس اصطفى وحجتهم انهم قاسوها

المعمول لا يجوز تقديمه

البيانية

على مرفوع وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا ولا يجامع بينهما بالجر والمنع الجرمي من فراء البصريين والفراء وابن برهان والزمخشري والثلوبين وابن عصفور من المتأخرين بنحو قوله لعل أبي المغوار منك قريب وقوله لعلك يوما بالهجاء تسبني وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على المذكور بالمنع وسنده ما تقدم وعلى تقدير تسليمه يجاب بان المحمول ظرف فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره او بان يوم معمول لمحذوف تقديره يسرفون يوم ليس مصروفا خيره واذا انتفى الفصل بما النافية جاز توسط الخبر بين النافي وهو ما والفصل المنفي مطلقا سواء كان المنفي شرطا في العمل ام لا نحو ما قائما كان زيد ونحو ما قائما ما زال زيد ويمتنع التقديم على نفس ما عند البصريين والفراء من الكوفيين لانها من ذوات الصدور والى ذلك اشار الناظم بقوله كذاك سبق خبر بما النافية وابى بقية الكوفيين بناء على انها لا تستحق الصدر قياسا على اخواتها وخص بركات من الكوفيين المنع بغير زال واخواتها لان نفيها بالجاب بدليل انه لا يجوز ما زال زيدا الا قائما كما لا يجوز كان زيدا الا قائما ورد بان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدر اعتبارا باصل الوضع وعمم الفراء المنع في جميع حروف النفي بعده قوله وهو المسلوط القريحي ورجح النفي للخبر ما ان رتبته على السن خبر الازال بزيد قائم معمول الخبر على لا النافية والاصل لا يزال زيد خبرا ورجح كمن الرجاء والنفي الشائع بقال نفي فهو نفي بالقصر والسن هنا العمر وخبر امفعول بزيد بمعنى انك اذا رأيت الشاب يزيد خبرا كلما زاد عمره فرحت بالخبر وما يحتمل ان تكون ظرفية مصدرية وزيدت ان بعدها اشبهها في اللفظ بما النافية وجزم بتبقى للمعنى ويحتمل ان تكون زائدة وان شرطية وجوابها محذوف

فصل ويجوز باتفاق ان يلي هذه الافعال معمول خبرها ان كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا للتوسع نحو كان عندك او في المسجد زيد معتكفا والاصل كان زيد معتكفا عندك او في المسجد فقدم معمول خبر كان على اسمها فوليها والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يلي العامل معمول الخبر الا اذا ظرفا او حرف جر فان لم يكن المعمول احدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقا لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها بما ليس منها والكوفيون يجيزون مطلقا لان معموله في معنى عمله وفصل ابن السراج والفارسي من البصريين وابن عصفور من المتأخرين فاجازوه ان تقدم الخبر معه نحو كان طعامك كلا زيدا لان المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه ومنعوه ان تقدم وحده نحو كان طعامك زيدا كلا اذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه باجنبي ويتحصل من هذه المسئلة اربع وعشرون صورة ذكرها المرادي في شرح التسهيل واحتج الكوفيون القائلون بالجواز مطلقا بنحو قوله وهو الفرزدق قنا فذ هدا جون حول بيوتهم بما كان ايتام عطية عودا وجه الحجة منه ان ايتام معمول عود وعود خبر كان فقد ولي كان معمول خبرها وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا وقنا فذ بالذال المعجمة جمع قنفذ بضم القاف وفتحها خبر مبتدا محذوف اي هم قنا فذ وهدا جون جمع هدلاج بتشديد الدال وفي آخره جيم من الهدبان وهو مشية الشيخ وعطية ابو جرير واراد الفرزدق بهذا البيت هجو وهط جرير وشبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل وطوي ذكر المشبه فهو من الاستعارة بالكناية وخرج هذا البيت على زيادة كان بين الموصول وصلته او على اضمار الاسم في كان حالكونه مرادا به الشان وعلى هذا افضل الناظم فقال ومضمر الشان اسما الزمن وضع موهما استبانة اضمر واجعلا الى ما الموصولة وعلى فمن في قطبة مبتدأ وعود خبره والجملة معمول الخبر وقدم على المبتدأ وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز عند البصريين وقيل التقديم ضرورة وهذا التخريج الاخير وهو دعوى الضرورة متعين في قوله بانت فؤادي في الحان سالبة فالعيش ان حملا عيش من العيب فلا يجوز دعوى زيادة بات ولا اضمار اسمها مرادا به الشان لظهور نصب الخبر وهو سالبة لان ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد وهم بالبناء للمفعول بمعنى قيد ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز ان يكون فؤادي سقط منه حرف النداء ومعمول الخبر محذوف اي سالبة لك **فصل** قد تستعمل هذه الثلاثة اي مستغنية بمرفوعها عن منصوبها هذا هو المسموع عند ابن مالك والى اشار الناظم بقوله وذو تمام ما برفع يكتفي وشبهه الموضح وهو مخالف لمذهب سيبويه واكثر البصريين من ان معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان وكذا الخلاف في تضمنها ما ينصب الخبر فاضمار الكسائي فاضمار الاول لكونه لم يكتف بمرفوعه وعلى قول الاكثرين لكونه سلب الدلالة على الحدث ومجرد الدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الاكثرين بعشرة اوجه مذكورة في شرحه على التسهيل واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اي وان حصل ذو عسرة وامسى بمعنى دخل في المساء واصبح بمعنى دخل في الصباح نحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون اي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح ودام بمعنى بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي ما بقيت وبات بمعنى عرس وهو النزول ليلا نحو قول عمر امات رسول الله صلى الله عليه وآله فقد بات بمعنى عرس بها وقوله وهو امرؤ القيس بن عابس يا لتني وفاقا لابن جبر لا كما خالفا المزني عمد وبات وبانت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد اي عرس والعائر بالعين المهملة اسم علم من العور وهو الذي في العين تدمع له وقيل الرامد والارمد صفة له مختصة على الاول وكاشفة على الثاني وقالوا بات بالفوقية اي نزل بهم ليلا وظل بمعنى دام نحو ظل اليوم بالرفع اي دام ظله والضحى بمعنى دخل في الضحى نحو واضحيها اي دخلنا في الضحى وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر الى كذا اي انتقل وبمعنى رجع نحو الا الى الله تصير الامور اي ترجع ورجع بمعنى ذهب نحو واذا قال موسى لفتيه لا ابرح او لا اذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فلكث الخاتم فانفك اي انفصل وتكون هذه الافعال الثلاثة لمعان اخر غير ما ذكر وجميع افعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة الا الثلاثة افعال فانها الزمت النقص ولم تستعمل تامة الا وهي في حيز الاستفهام او النفي وما دام خلافا في ذلك بزول والى ذلك اشار الناظم بقوله والمنفي فيها ليس زال ما نفى

الافعال الناسخة

وذهب ابو جناح في كنت الى ان في تكون ثالثة بمعنى كن وذهب ابو علي في الحلبيات الى ان زال تكون ناقصة نحو ما زال زيد عن كان اي لم ينتقل عنه وذهب الكوفيون
الى ان ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو انما يجري الفتى لهو الجمل **فصل** مختصر كان بامور منها جواز زيادتها بشرطين احدهما كونها بلفظ الماضي
لتعين الزمان فيه دون المضارع وشذ قول ام عقيل ابن ابي طالب هي نرضاه ان تكون ماجد نبيل اذا هنيء شمال بليل انشده ابن مالك شاهدا لحط
ذلك فانت مبتدأ وماجد خبره ويتكون زائدة بين المبتدأ والخبر ونبيل فعل من النبالة بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمال كجعفر ريح هبت من ناحية
القطب وبليل كقنديل بمعنى مبلولة والشرط الثاني كونها بين شيئين متلازمين ليس احدهما مجرورها ولبس المراد بزيادتها انها لا تدل على معنى البتة بل انها
لم توضع بها للاستقبال والا فهي دالة على المضي لذلك كثرت زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضي نحو ما كان احسن زيدا فكان
زائدة بين المبتدأ والخبر وقد تزاد بين الفعل ومرفوعه نحو قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم قزاد كان بين الفعل ونائب الفاعل وتوكيد المضي شذ زيادتها
بين الجار والمجرور ومنه قوله جياد بني ابيكم بنا على كان المسومة العراب انشده الفراء فزاد كان بين الجار والمجرور وهما كالشيء الواحد والجياد جمع جيد
وبنا على اصله بنيا حذفت احدى الياءين من السمو وهو العلو والمسومة اسم مفعول من المسومة وهي العلامة بفتح السين والعراب بكسر العين المهملة نقيض المسومة وهي
الخيل العربية التي جعلت عليها علامة وتركت في المرعى واطلق الناظم المسئلة اعتمادا على المثال فعال وقد تزاد كان في حشو كان اسم علم من تعدد الخبر
من زيادتها قوله وهو الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام اوضمها الضمير وهو الواو والزيادة لا يعمل شيئا عند الجمهور وهذا مذهب ابي
العباس المبرد واكثر النحويين حيث ذهبوا الى ان كان في هذا البيت ليست بزائدة بل هي الناقصة والواو اسمها ولنا خبرها والجملة في موضع الصفة لجيران
وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك خلافا لسيبويه والخليل حيث ذهبا الى انها في البيت زائدة واختلف في اطلاقهما
الزيادة فيها فالذي فهمه النحويون انهما اراد احقيقة الزيادة واختلفوا في تخريج ذلك فقال ابن مالك لا يمنع من زيادتها استناها الى ضمير كالمضمر المنفصل
ظن استناها الى الفاعل في نحو زيد ظننت قائم وقال الفارسي في التذكرة فان قلت كيف تنفي وقد عملت في الضمير قلنا تكون لغوا والضمير لا فيها
توكيد لنا فلا نسلم انه مرتفع بالفاعل الا ترى انه لا خبر له وقال ابو الفتح محتجا للخليل وجه زيادتها في هذا البيت ان يعتقد ان الضمير المتصل فيه مرفوع
المنفصل والضمير مبتدأ ولنا الخبر ولكنك لما وصلت اعطيت اللفظ حقه ولم يعتقد ان الواو مرفوعة بكان وقال ابن عصفور اصل المسئلة وجرا
لنا كلنا في موضع الصفة وهو فاعل بلنا على حد مررت برجل معه صقر نزبد كان بين لنا وهو لا تزاد بين العامل والمعمول فضلا لنا كانوا هم ثم اتصل
الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير قد يتصل بغير عامل في الضرورة نحو قوله ان لا يجاورنا الا كريم يجاورنا والاصل الا اياك فاذا كان يتصل
بالحرف فالاحرى ان يتصل بالفعل انتهى قال المرادي في شرح التسهيل وهذه تخريجات متكلفة ثم قال وقال بعضهم لا يعني الخليل وسيبويه ما فهمه
النحويون وانما اراد بالزيادة انه لو لم يدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وانه فاد فهم فالجيرة كانت في الزمن
الماضي فجيء بقوله كانوا لتأكيد ما فهم من المضي قبل دخولها فاطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ويدل على انه يصف الا ما ضيته قوله قيل هذا هل انتم
عابرون بنا العلنا نرى لمرورث او اثر الجام ولا يمنع ايضا ان تكون كان تامة على حذف مضاف تقديره وجدت جيرانا ثم حذف وجدت فانتصب جيرانا واقام المضاف
اليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة انتهى كلام المرادي والحاصل على زيادة كان في البيت قولان في الاهمال والاعمال وفي كل واحد منهما قولان فحط
الاهمال قبل الاصل هم لنا ثم وصل الضمير بكان اصلها اللفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل في جانب الفعل وقيل بل الضمير توكيد المستتر في لنا
على ان لنا صفة لجيران ثم وصل الضمير وعلى الاعمال قيل ان الضمير معمول لكان بالحقيقة على انها ناقصة ولنا خبرها وقيل تامة وانها تعمل في الفاعل
كما تعمل في العامل الملغى نحو زيد ظننت عالم هذا ما في المتن مرتبا ومنها اي من الامور المختصة بكان انها تحذف ويقع ذلك الحذف على اربعة
اوجه احدها وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ضميرا كان او ظاهرا ويبقى الخبر دالا عليها وكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين لانهما من الادوات الطالبة
للفعل فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخصص ذلك بان ولو دون بقية ادوات الشرط لان ان ام ادوات الشرط الجازمة ولو ام ادوات الشرط
غير الجازمة كما ان ام بابها وهم يتوسعون في الاتهامات ما لم يتوسعوا في غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد ان ولو
كثيرا ذا الشهر مثال ان والغالب فيها ان تكون تلي بعينه قولك ائذن لي سريعا ان راكبا وان ماشيا اي ان كنت راكبا وان كنت ماشيا وقوله
لا تقربن الدهر آل مطرف ان ظالما ابدا وان مظلوما اي ان كنت ظالما وان كنت مظلوما وقال ابو حيان يمكن ان لا يكون من اضمار كان وانما اخبر
على الحال وان بقيته اما وهذا البيت قالته ليلى الاخيلية وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ينصب الاول على الخبر بتقدير كان
المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبر بتقدير المحذوف اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر ويقدر على التمثيل
حيث قدر اسم كان بكونه ضميرا وهو معدود من مفرداته ويجوز ان خيرا خبر مقدم وان شرا برفع الاول على انه اسم لكان المحذوفة مع خبرها ونصب
الثاني على انه مفعول لفعل محذوف اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا ويجوز نصبهما معا بتقدير ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا
ورفعهما معا بتقدير ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير والوجه الاول من الاوجه الاربعة ارجحها لان فيه اضمارا كان وحدها واسمها بعد ان
واضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد والوجه الثاني اضعفها لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف فعل ناصب بعد الفاء
وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه والوجهان الاخيران متوسطان بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما متكافئان

مبني على حد سواء قال المبرد ابن الضايع لان في كل منهما الاقوى والاضعف فمن نصبهما فوة نصب الاول وضعف نصب الثاني ومن رفعهما فوة رفع الثاني وضعف رفع الاول فشاوبا وقال ابن عصفور ويجوز في احسن من زيد ما احسن من زيد وما ان يجر النوين به فولهم انطق بحق وان كنت مستخرجا احمانا اي وان كنت مستخرجا وما لك قوله لبعض اصحابه التمر ولو غاثما من حيث بدا اي التمس شيئا ولو كان ما لتمس خاثما وقوله لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضافي عنها السهل والجبل اي ولو كان صاحب البغي ملكا جنوده كثيرة وقولهم الاحتفا ولو نعلا وفيه رد على ابي حيان حيث شرط ان لا يكون ما بعد لو اعلى مما قبلها ولا اعم فان الملك اعلى مما قبله والتمر اعم من الحشف في قولنا ائتني ان اكان ما بعد لو مندرجا فيما قبلها لا اعم ولا اعلى على ما مثل به سيبويه من قولهم لا تطعم الا طعاما ولو تمرا فان الطعام اعم من التمر وجوز سيبويه فيه الوفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر فحذف يكون وخبرها وبقي اسمها وقيل المحذوف المذكور وهو حذف كان واسمها بدون ان ولو الشرطية بين كقوله من اذا شولا قال اللاتها قدده سيبويه من اذ اكانت شولا بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والتنوين جمع شائلة على غير قياس وهي الناوي التي جف لبنها او رفع ضرعها واتى عليها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية واما الشائل بلا هاء فهي الناقة تشول بذنبها للقاح ولا لبن لها اصلا وجبها شولا كراكع ورككع والالتاء مصدر الثالث الناقة اذا اللاها والدها اي من زمن كونها شولا ولم يقدده من اذ كانت لانه لا يرى اضافة اذ الى الجمل بقوله في المغني عن العمرة لابن الدهان واعترض على سيبويه بتقديره ان اذ تلزم حذف بعض الاسم وبقاء بعضه بل نص سيبويه في باب الاستثناء على ان لا والحرف لا يجوز حذفه وان حمل على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب لزم منه ان ما قبله منه ووقع فيه الوجه الثاني ان يحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف ولهذا ضعف في لو تمرا وان خبر بوفيهما الوجه الثالث ان يحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها وكذا ذلك بعد ان المصدرية النائبة في موضع المفعول به في كل موضع اريد به تعليل فعل بفعل في مثل قولهم اما انت منطلقا انطلقت فانطلقت معلول وما قبل الفاء علة له مقدرة عليه واصله انطلقت لان كنت منطلقا ثم قدمت اللام التعليلية وما بعدها المجرور بها على انطلقت للاختصاص عند ابي علي بن ابي الربيع وللاهتمام عند النحويين فصار لان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت اللام الجارة للاختصار فصار ان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت كان لذلك الاختصار فانفصل الضمير الذي هو اسم كان فصار ان انت منطلقا ثم زيدت ما للتعويض من كان فصار ان ما انت ثم ادغمت النون من ان في الميم من ما للتقارب في المخرج فصار اما انت والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ان تعوض بعض ما عنها اركب وقد يحذف متعلق الجار اذا فهم من المقام وعليه قوله وهو عباس بن مرداس البخراشة اما انت ذا نفر فان قومي لهم انا كلهم الضبع اي ان كنت ذا نفر فحذف فخرت ثم حذف فخرت وهو متعلق الجار لان وما بعدها وابا خراشة منادى منه سقط حرف النداء وهو بضم الجيم وحكي كسرها وبراء مهملة وشين معجمة كنية شاعر مشهور واسم خفاف بجاء معجمة مضمومة وفائين خفيفتين بينهما الف وهو بفتح النون والفاء الرمط هنا والضبع عاوي الصدر السنين المجدبة وفيه نوبز لانه اوهم انه يريد الحيوان المعروف ورشح بقوله لهم انا كلهم وكنوبة عن الشدة التي تحصل من جدب السنة شبهها بالاكل فهو استعارة تبعية ودخلت الفاء في فان قومي لان الثاني مسبب عن الاول فهو مسبب عنه والاول سبب فيه فاشبه الشرط والجزاء هذا قول البصريين وذهب الكوفيون الى ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها ومعنى المثال المذكور عندهم ان كنت منطلقا فانطلقت معلك والاول اشهر وقال ابو الفتح عن ابي علي ان ما النائبة عن كان عاملة في الجزءين عمل ما خلفته وحجته ان ما النائبة عن اللفظ نائبة في العمل وزعم انه مذهب سيبويه وقيل حذف كان وحدها بدونها اي بدون ان المصدرية كقوله وهو عبيد بن حصين الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي لزم الرجالة ان يميل ميلا قال سيبويه اراد ازمان كان قومي مع الجماعة فحذف كان النائبة وابقى فاعلها وهو قومي والجماعة مفعول معه والناصب كان المحذوفة والرجالة بكسر الراء وبالجاء المهملة سرج من جلود ليس فيه خشب يتخذ للركض الشديد ويميل بفتح النون وهو منصوب بان وهي ومنصوبها في موضع التعليل ويميلا بفتح الميم الاولى بمعنى يميل مضول مطلق والوجه الرابع ان يحذف كان مع معمولها جميعا وذلك بعد ان الشرطية في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فاعزم على ان تفعله بتقدير ان كان واسمها وادغمت نون ان فيها للتقارب مخرجيهما ولا هي النافية للخبر وهو يفعل وجواب الشرط محذوف للدلالة ما قبله عليه بتقديره فافعله قال المبرد ومن قال اخرج فاذا اصنع فقول اما لا فانك تكلم كذا ذكره في بعض شروح المفصل وهو مبني على ان الهمزة من اما مكسورة وقال بعض شراح الشافية اما لا بفتح الهمزة فان معنى اما لا هو ان كنت لا تفعل ذلك فافعل هذا اي لان كنت فحذف اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا ونيبت ما عوضا عن الفعل المحذوف وقلبت النون ميما وادغمت في الميم انتهى كلام المبرد في باب الاالة وهو عجيب فان صيرورة الضمير المتصل منفصلا انما هو في اذا انت لا في اما الة لا وبحذف هذا الذي حمله واجب فيما قبلها جايز قال الخضراوي وحكى الكوفيون انه يقال لا ان جابر فتقول انا اشبه وان اي وان كان جابرا فحذف كان مع معمولها من غير تعويض وعليه قوله قال بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اوكان فقيرا معدما ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين ومنها اي من الامور المختصة بكان ان لام مضارعها وهو النون يجوز حذفها تخفيفا وصلا لا وقفا نص على ذلك ابن عصفور والى الجواز اشار الناظم بقوله ومن مضارع لكان يجزم يحذف نون وهو حذف ما التزم وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون حالكونه غير متصل بضمير نصب لا متصل بكان نحو ولم اك بغيا وان تك حسنة يضاعفها اصلها اكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة للجزم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف وفهم ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعا بخلاف من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم فيهما لان الاول مرفوع والثاني منصوب وبخلاف نحو تكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه بحذف النون بالعطف على مجل المجزوم في جواب الامر وانما لم يحذف نون يكون فيمن لا نفاه حركة في الاول بحركة الاعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فنقاصت عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها شبيهة

في من كونها اذا لا وهاء سيبويه من اذ شولا ص

على الفتح انه لحق مثل ما انكم تنطقون ولقد تقطع بينكم في قراءة من فتحهما مع انهما مستحقان الوضع على التبعية لحق في الاولى والفاعلية في الثانية وانى ينظر ان لئلا يتوهم ان ذلك خاص بلفظة مثل وهل مثلهم حال لان اضافته لا تفيد التعريف وهو في الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال وبشرا مبتدأ وبخبر بزوف مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرفي وهو ممتنع او نادر اى ما في الوجود بشر مثلهم اى ما ثالهم قاله المبرد وردّ بان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع قاله في المغني وهل مثلهم ظرف زمان تقديره واذا هم في زمان ما في مثل عالم بشرا قاله في الخفض وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذا هم في زمان ما في مثل عالم بشرا قاله ابو البقاء وقيل ظرف مكان والتقدير واذا هم مكانهم بشرا نحو مثل عالم واسم الفرزدق همام بن غالب وقال ابن قتيبة همام بن غالب بكنى ابا فراس واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق فقال في ادب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدتها فرزدقة ولقب به لانه كان جعد الوجه وقال في كتاب طبقات الشعراء انما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره قال ابو محمد بن السيد والاول اصح لانه كان اصابه جدري في وجهه ثم بقي منه فبقي وجهه جعدا وهذه الشروط الثلثة مستفادة من قول الناظم اعمال ليس اعملت ما دون ان مع بقاء النفي وترتيب نكن اى علم الشرط الرابع ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها فان تقدم بطل عملها كقوله وهو مزاحم بن الحرث العقيلي وقالوا ائتها للتنازل من حنى وما كل من وافى منى انا عارف والاصل ما انا عارف في كل من وافى حنى فكل منصوب على المفعولية بعارف بقال ايعرفت ما عند فلان بتشديد الراء اى طلبت حتى عرفت والمنازل مفعول فيه وذلك ان عرفا اذا اجتمع بمحبوبته في الحج ثم فقدها فسئل عنها فقال الوافد قفا بنا نسأل عنها فقال انا لا اعرف كل من وافى منى حتى اسئله عنها الا ان كان المعول اظعنوا وجارا ومجرورا فيجوز العمل للتوسع فيهما كقوله باهشة حزم لذوان كنت امنا فما كل حين من توالى موالبا والاصل فما من توالى موالبا كل حين فما نافية ومن توالى اسمها وموالبا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بموالبا والى ذلك اشار الناظم بقوله وسبق حرف جر او ظرف كما بي انت معنيا اجاز العلماء والاصل ما انت معنيا بي وفهم من قوله اذا لم يكن احدهما انهم لا يجيزون العمل وهو الشرط الرابع واما الافا عاملها عمل ليس قليل جدا عند الحجازيين والبه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه وعلى الاعمال يشترط له الشروط السابقة في عملها ما عدا الشرط الاول وهو ان لا يتقدم اسمها بان الزائدة ويشترط ان يكون المعمولان نكرتين نحو لا احد افضل منك والى هذا اشار الناظم بقوله في النكرات اعملت كليس لا واما قول الشاعر

ولا ناعبا ساهما ولا في جمالها مزجى مكسوبا ولا المال باقيا

فمن الشواذ فان قلت كيف جعلته نادرا وفي مثل سيبويه ما ذا قائما ولا اخوه قاعدا قلت لا عمل للا بل هي زائدة والاسمان ناقصان لمعمولي ما والغالب في لا ان يكون خبرها محذوفا حتى قيل يلزم ذلك كقوله وهو سعيد بن مالك جد طرفة بن العبد من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح فبراح اسم لا وخبرها محذوف اى لا براح لي والصحيح جواز ذكره اى الخبر كقوله تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا فتعز فضل امر من التعزية وهي التسلية ومعناه صبر ولا نافية للجنس مبنيا وهي عاملة عمل ليس وباظن كثيرا ان لا العاملة عمل ليس لا يكون الا نافية للوحدة وليس كذلك فيه على ان المنفي وشبي اسمها وعلى الارض ظرف مستقر صفة لشيء او لخبر محذوف تقديره لا شيء مستقرا كائنا على الارض باقيا خبر لا والاول اولى وبكل القول فيها بقي واو وزر الياء والواقي الحافظ واما لم يشترط الشرط الاول وهو ان لا يتقدم اسمها بان لان ان لا تزاد بعد لا اصلا خلافا لسيبويه لاشتراط ذلك فيها واما الان فاصلها لا النافية ثم زيدت عليها الالف لتأنيث اللفظة او للمبالغة في معناها او لهما وخصت بنفي الاجبان وفي زيادة الناء هنا الحسن بنهاية ثم وتبيين لان لا تعمل عمل ليس لم تتصل بها الناء ومن ثم لم تتصل بلا العاملة عمل ان قال صاحب الكافي لان فرع لا ولا فرع ليس وليس فرع ضرب فهي في المرتبة الثالثة وهي كلمتان عند الجمهور لا النافية وناء التأنيث وحركت لالتقاء الساكنين وقال ابو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والناء الزائدة في اول الحين وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا اصلها ما ضي بليت بمعنى بغض استعملت للنفي وهي ليس بكسر الياء قلبت الياء الفا وابدلت السين تاء كما قاله ابن ابي الربيع قولان حكاهما في المغني وعملها الجماع من العرب وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره او منصوب فمفعول لفعل محذوف وهذا احد قولي الاخفش وعنه ايضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور انها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر وله عندهم شرطان كون معمولها اسمي زمان وحذف احدهما والغالب في المحذوف كونه المرفوع نحو ولات حين مناص بنصب حين على انه خبرها واسمها محذوف وهي بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار اى ليس الحين حين فرار ومن القليل قراءة بعضهم وهو عيسى بن عمر في الشواذ ولات حين مناص برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف اى ليس حين فرار حينئذ لهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع نصر فوافقه ما لم ينصر فوا في اصله وفوق ليس ولات حين مناص بخفض حين فزعم الفراء ان لات تستعمل حرفا جارا للاسماء الزمان خاصة كما ان مذ ومنذ كذلك فتحصل في الحين ثلث قراءات الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلثة اقوال اما على الابتداء او على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ليس او على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ان وفي النصب ثلثة اقوال ايضا اما على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ان او على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ليس او على انه مفعول بفعل محذوف تقديره لا ارى حين مناص وفي الخفض وجه واحد وهو على كل حال لا تعمل الا في اسماء الزمان كما يؤخذ من قول الناظم وما للات في سوى حين عمل واما قوله وهو شمر ذو الليث لهفي عليك اللهفة من خائف يبغي جوارك حين لات مجير فارتفاع مجير على الابتداء وسوغ الابتداء به تقدم خبره في الجر ودخله تقديرا او على الفاعلية بفعل محذوف والتقدير حين لات لمجير على الابتداء او بحصل مجير على الفاعلية ولات عاملة لعدم دخولها على الزمان ومجير بالجر اسم فاعل من اجار ومثله في اعمال لات قوله وهو الاشجعي يمدح بني ذبيان لات هنا ذكرى جبيرة او من نباها منا بطائف الاهوال اذ المبتدأ هيهنا ذكرى بفتح الراء مصدر ذكر ولبن هو بزمان وخبره هنا

بفتح الهاء وتشديد النون وهو هنا محلة المكان والزمان اى لبئس هذا المكان او الزمان ذكرى جبيرة بضم الجيم وفتح الموحدة والراء مصغر جبيرة وقبل مكبر وهى بنت عمرو بن جرم بن بكر بن وابل قيل هى امرأة قائل هذا البيت واو من عطف على مقدر اى جبيرة تذكر او من جاء بنها بطائف الاهوال والطائف الذى يطوف بالليل وارادبه هنا الخيال الذى يراه النائم فى المنام وكانه راها وهى غضبى فتوجع منه ذلك والاهوال جمع هول وهو الخوف واما ان الهاء تاء عند ابن مالك وقال غيره انها اكثر من مجىء الا وهو لغة اهل العالية بالعين المهملة والياء المثناة تحت وهى ما فوق نجد الى ارض تهامة والى العراق وواد مكة وما والاها والنسبة اليها عالى وعلوى على غير قياس كذا فى الصحاح واختلف فى جواز اعمالها فذهب الكسائى واكثر الكوفيين وابو بكر وابو على وابو الفتح الى الجواز وذهب الفراء وطائفة واكثر اهل البصرة الى المنع واختلف المثبتون عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلى الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك الفاسى ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من اهل العالية كقول بعضهم ان احدا خير من احد الا بالعافية وان ذلك ناضك ولا صارك اى فاتما اى ان ذا فاتما وكقراءة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عباد امثالكم فبكون نونان ونصب عبادا وخرجها بعضهم على انها المخففة من الثقيلة وانها نصب الجزئين مثل ان خراسنا السدا وجملة التواكل الغراب ان اثباتا وهو مخرج على شاذ وقول الشاعر ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين اثبته الكسائى شاهدا على ان عمل ان عمل ليس **فصل** وتزاد الباء بكثرة فى خبر ليس غير الاستثنائية وفى خبر ما نحو ليس الله بكاف عبده وما الله بغافل وذلك عند البصريين لرفع توهم الاثبات فان السامع قد لا يسمع اول الكلام وعند الكوفيين لتاكيد النفى والى البصريين ذهب بقائم زيد لان زيدا قائم فالباء بمنزلة اللام وخرج بعولنا غير الاستثنائية فما ليس زيدا فان الباء لا تدخل هنا لان منصوب ليس الاستثنائية كمنصوب الا فكما لا تقول ما زيد الا بقائم لا تقول فما ليس زيد وكما تزاد الباء فى خبر ليس تزاد فى اسمها اذا تاخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا وجوهكم بنصب البر وقوله ولبس عجيبا بان الفتى بعض ما بعض الذى فى يديه وهذا من الغريب كما قاله فى المغنى وتزاد الباء بقلة فى خبر لا وفى الجزء الثانى من عمدتى كما تاتى منفى كقوله وهو سواد بن قارب يخاطب النبى صلى الله عليه وآله وكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب فادخل الباء فى مغن وهو خبر لا وفتيلا بفتح الفاء هو الخيط الذى يكون فى شق النواة وهو مفعول مطلق اى بمغن اغناء ما كاحد الوجهين فى لا يظلمون فتيلا والمحض هم لا شفاعة مغنيا عنى شيئا فاقام الظاهر مقام المضمر وكقول بعض العرب لا خير خير بعده النار فزاد الباء فى خبر لا النبرية اذا لم تعمل الباء بمعنى فالذى ابن مالك وقوله وهو تمر وبن برا فى الازدى وان مدت لا بد الى الزاد له اى لكن باعجالهم اذ اجشع القوم اعجل فزاد الباء فى اعجالهم وهو خبر لكن واجشع بتقديم الجيم على الشين المعجمة بمعنى الفاتق فى الجشع وهو شدة الحرص على الاكل واعجل بمعنى عجل لا للتفضيل وقوله وهو دريد بن الصمة دعانى اخى والخيل بيننا وبينه فلما دعانى لم يجدنى بمقعد فزاد الباء فى مقعد وهو المفعول الثانى لوجد والمقعد بضم القاف وسكون العين وضم الدال الاولى وفتحها النسبة وتزاد الباء بندور فى خبر ذلك لخبر ان المكسورة ولكن وليست فى قوله وهو امرء القيس لكنى فان ثناء حسنه لا تلافها فانك مما احدثت بالحرب فزاد الباء فى الخبر فى هو خبر ان وثناء من الثناى وهو البعد والهاء فى عنها عائدة على ام جندب المذكورة فى قوله اولا خليلى مرا بى على ام جندب لنقضى حاجات الفؤاد المعذب وحسنه بكسر الحاء المهملة نصب على الظرفية بمعنى السنة وجمعها حسنات ولامها محذوفة لانه يدل من ثناء قاله الموضح فى شرح الشواهد والحرب بكسر الراء من الحربة وفى قوله ولكن اجروا وصلت بهن وهل بنكر المعروف فى الناس والاجر فزاد الباء فى هن وهو خبر لكن المشددة ولو صلت شرط معترض بين اسم لكن وخبرها وجوابه محذوف كما حذف مفعول فصلت والاصل ولكن اجرامهن لو صلنه اصبنه وقى قوله وهو الفرزدق يهجو جريرا وكليبا وعطية وبرميهم باشبان الالن بالمشاة اثاث الحبر كاكان بنى فزارة يرمون باشبان الابل يقول اذا اقلولى عليها واوترت الا لبنة العيش الذى بدا ثم فزاد الباء فى دائم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا او بدل منه والذى بدا نعت العيش واقلولى بالقاف والراء سكنت وذلك ومعنى البيت يقول الكلبى اذا ارتفع على الاتان وسكنت له الا لبنة هذا العيش الذى بدا ثم ويروى الابل اخو عيش لذى بدا بدائم وعلة تكون الباء زائدة فى خبر المبتدا الداخلة عليه هل وهى هنا بمعنى قد وعليه شراح التسهيل قال الكسائى تاتى هل استفهاما وجحدا وشرطا وامرا وتوبيخا وتقريرا وبمعنى قد وافصل الناظم فى زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنفية فقال وبعد ما وليس حر الباء الخبر وبعد لا وقلما كان قد يجر وانما دخلت فى خبر ان المفتوحة فى قولهم بروا ان الله الذى خلق السموات والارض ولم يعى بخلقهن بقادر لما كان اولم يروا ان الله فى معنى وليس الله بقادر بدليل انه جاء مصرحا به فى موضع اخر كقوله تعالى اوليس الله الذى خلق السموات والارض بقادر فالنفى متناول للعلم الذى هو جزء مدلول الجملة المنفية فلهذا صح ما فى خبرها فليست من النوادر وهو نظير ما اجازه الزجاج من قولك ما ظننت ان احدا بقائم لما كان فى معنى ليس فى خلق احد بقائم **هذا باب افعال المقاربة** وهذا اجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة وكتسميتهم ربيئة القوم عينا وحقيقة الامر فى ذلك ان افعال هذا الباب ثلثة انواع احدها ما وضع للدلالة بثلثة ازمنة على قرب الخبر المسمى باسمها وهو ثلثة كاد وكرب بفتح الراء وكسرها واوشك وما وضع للدلالة على رجائه اى رجاء المتكلم لخبره والاستقبال فهو عسى وحرى بفتح الحاء والراء المهملتين بنى منهما ابن طريف كتاب الافعال وانكرها ابو جعفر مع انه ذكرها فى المحتسب واخلولق بخاء معجمة ولام وقاف والنوع الثالث ما وضع للدلالة على الشروع فيه اى على شروع المسمى باسمها فى خبرها وهو كثير وانتهى بعضهم الى اثنين وعشرين فعلا ومنه انشا وانشق وطفق بفتح الفاء وكسرها وطبق بكسر الموحدة وجعل وهب وعلق وهلهل واخذ وقام وجميع افعال هذا الباب يعمل عمل كان من رفع الاسم ونصب الخبر الا ان جميعهن يجب كونه جملة لتوجيه الحكم الى مضمونها وشذ مجيئه مفردا عن الجملة بعد كاد

وعسى وأوشك كقوله وهو ابن شهر واسمه ثابت بن جابر فأنت الى فهم وما كدت أيا وكم مثلها فارقتها هي تصغر فأني بخبر كاد مفردا وهو أيبا اسم فاعل من أب اذا برح ويروى ما كنت أيبا وأيب بضم الهمزة وسكون الموحدة بمعنى رجعت وفهم بفتح الهاء وسكون الميم ابو قبيلة وهو فهم بن عمرو بن قيس غيلان وكم خبرية ومثلها تميز مجرور بالاضافة والهاء المضاف اليها ترجع الى القبيلة وتصغيرها تصغير الطائر والمعنى فرجعت الى القبيلة السماة بفهم وما كدت راجعا وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصغر وقولهم في المثل عسى الغوير ابؤسا فابؤسا جمع بؤس وهو شدة العذاب والشدة خبر عسى وهو مفرد لانه ليس جملة هذا قول سيبويه وابي علي من البصريين وقال الكوفيون خبر يكون محذوف تقديره ان يكون بؤسا وقال الاصمعي خبر يصير محذوفة ومثل مفعول والتقدير عسى الغوير ان يأتي بابؤس فحذف الناصب للجار وبقي عسى وكان اوانشأ او مفعول به قال الموضح في شرح الشواهد والاحسن من ذلك كله ان يقدر بأس ابؤسا فيكون مفعولا مطلقا على احد قطفق مسحا اي يمسح مسحا وقال في المخلص الصواب انه ما حذف فيكون اي يكون ابؤسا لان في ذلك ابقاء ما على الاستعمال الاصلي انتهى وسبقه الى ذلك ابن جني فقال في البيت بتقدير ما كدت أكون ايبا انتهى والغوير تصغير غار بالغين المعجمة واصل هذا المثل فيما قيل ان الزباء قالت لوهيما عند رجوع قصير من الغوير اليها ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء الكلب على طريقه عسى الغوير ابؤسا تريد اصل الشر اي يتكم من قبل الغوير فصار مثلا يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها وكقول حسان من خبر بسان تحزنها تزفه بؤسك فقر العظام انشده ابو محمد بن برى في حواشي الصحاح وقد يقال انه على هذا فكان اي بؤسك يكون فقر العظام وقد قطفق مسحا فاسم جعل حذف منه لدلالة مصدره عليه مسحا مفعول مطلق لاخبر اي قطفق يمسح مسحا وفيه رد على الناظم في قوله وحذف عامل المؤكد امتنع كما سيأتي في بابه ورد قوله وشذ مجيئه مفردا بعد كاد وعسى بخبر لقول الناظم لكان كاد وعسى لكن قد يخبر بمضارع مجرد من خبر وشرط الجملة الواقعة خبرا لهذه الافعال ان تكون فعلية لدلالة على الحدث وشذ مجيء الاسمية الجملة خبرا بعد جعل في قوله في الحماسة وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب فقلوص بضم القاف الشابة من النوق اسم جعل ومرتعها نائب جملة اسمية خبر جعل واصله يقرب مرتعها فاقام الجملة الاسمية مقام الفعلية قاله الموضح في شرح الشواهد وبرفع ابن سهيل بالتثنية ومن الاكوار متعلق بقريب هي اماجع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته اوجمع كور بفتحها وهي الجماعة الكثيرة من الابل والمرتع مكان الرتع والمعنى ان هذه القلوص حصل لها اعياء وتعب فلا بد من الاكوار بل بعضها قريب منها قال ابن هشام فيما رأيته على الحماسة وقيل جعل بمعنى صير ثم اختلف فقيل الفعل على حد اسمها وقيل الاصل جعلت اي جعلت القلوص الامر والشان كما قالوا ان بك زيد ماخوذا انتهى والحق ما قاله الموضح في الحواشي بان افعال التصيير لا تلغى وشرط الفعل المشتمل على الجملة ثلثة امور احدها ان يكون ماضيا لفظا لا معنى لهذه الافعال نحو وما كادوا يفعلون وذلك لان افعال هذا الباب انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل وشرع فيه لا غيره فلا بد فيها من ضمير يعود على المرفوع لتحقق ذلك واما قوله وهو ابو جهينة النهي وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانه ضرورة نهض الشاعر بالمثل وقوله وهو ذو الرمة واسفه حتى كاد مما اثبه تكلمني اجابة وملاعبه فثوبي في البيت الاول واجاره في البيت الثاني بدلان من اسمي جعل في الاول وكاد في الثاني بدل اشتمال لان فاعلهما مستتر فيهما والتقدير جعل ثوبي يثقلني وكاد اجاره تكلمني فضاد الضمير على البدل دون المبدل عنه لانه المقصود بالحكم والمعتمد عليه في الاخبار غالبا واغنى ذلك عن عوده الى المبدل منه فسقط ما قيل انه لابد في الفعل من ضمير يعود على اسمي جعل وكاد وتقدم ان ذلك شرط في البيت الاول تأويلان احدهما ان ذكرهما الموضح في الحواشي وفي البيت الثاني تأويل اخر ذكره المحشي وتركنا الجميع خوف الاطالة ويجوز في غير عسى خاصة ان يرفع السببي وهو الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقوله وهو الفرزدق جزى ربه عني عدي بن الحجاج لما وعده بالفضل وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا حضيرى زياد بروى بنصب جهده على المفعولية بيبلغ ورفعه على الفاعلية به وهو محل الاستشهاد فانه منفصل يضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى وفيه رد على ابي حيان حيث منع من ذلك في انكت الحسان وحضيرى زياد موضع بين الشام والعراق وزياد بن ابي سفيان اخو معاوية كان اميرا بالعراق بنيابة عن معوية والامر الثاني ان يكون الفعل مضارعا لدل على الحال والاستقبال وشذ في جعل قول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا فارسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد وهذا اقرار من يحسن تقريره ووجهه ان اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والعمل موخر في التقدير عن عامله فاول الجملة في الحقيقة ارسل فافهم انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث قال انها للتسهيل او مفعلة مصدرة باذا قال الموضح في الحواشي اعني ان يقال او جملة مفعلة فضلها ما مر فان هذا هو محط الشذوذ واما نفس اذا فلا وجه لكونها مرجحا للشذوذ ولهذا لم يقبل احد فيما علمنا ان قوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي شاذ من جهة النصب بإذا وانما جعل شذوذه من جهة وضع السببي خاصة فافهم انتهى والامر الثالث ان يكون المضاع مقرونا بان المصدرية وجوبا ان كان الفعل الدال على الترجي حروف الخلولق لان الفعل المرجى هو صدر قد يترجى حصوله فاحتيج الى ان المشعرة بالاستقبال نحو خلولقت السماء ان تمطر واستثكل الاخفش بان لانه يؤدي الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جايز واجيب بانه من باب بنو فلان يطؤهم الطريق ونحو زيد امر زيد الانبان واخلولق السماء الاهطال اوحروف بنو صاحب الانبان واخلولقت السماء صاحبة الاهطال بكسر الهمزة وكذا البواقي وان يكون الفعل عجزا منها اي من ان وجوبا ان كانت الاولى نحو وطفقا يخصفان لانه للاخذ في الفعل والشروع فيه وذلك بناف الاستقبال والفاء في خبر جعل وخبر اوشك الاقتران بها اوبان لان عسى افاد الترجي وكان العباس وجوب اقترانه بان حتى في حبر جعل البصريين الى ان المجرد من ان خاص بالشعر واما اوشك فانما يغلب بعدها الاقتران حيث جعلت

للزجاج اخطا الصواب قال الشاطبي والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته وابن الضايع والابذي وابن ابي الربيع ان اوشك من مضمحل الكلام قال ابن الضايع والدليل على ذلك انك تقول عسى بكر ان يحج وبوشك زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه الموضح هنا تبعا للناظم وابنه فيشكل كون الغالب فيها الاقتران كما تقدم ان الغالب في عسى ان يحكم وتخرفوله ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا فان يملوا خبر اوشك وهو مقرون بان وفيه رد على الاخفش اذ قال لم يسمع ما عن ليوشك والمعنى ان من طبع الناس الحرص بحيث انهم لو سئلوا في اعطاء التراب لهذا الموجود لغاليوا الامتناع من ذلك والملل اذا قيل لهم هاتوه والضمير في ان قليل كقوله وهو هدبة بن خشرم العذري عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب فيكون خبر عسى وهو مجرد من ان والكرب بفتح الكاف وسكون الراء الحزن يأخذ بالنفس وامسيت قال الموضح تبعا للمبرد والرواية بفتح التاء على الخطاب وفرج بالجيم كشف الغم وهو مبتدأ لتقدم خبره في الظرف قبله والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها عائد على الكرب وقرب بغير فرج وفي نتيجة القواعد لابن اياز يكون تامة ووراءه متعلق بها ويجوز ان يكون وراءه في الاصل صفة لقرب ثم قدم عليه فانتصب حالا فيتعلق بمحذوف وفيه ضمير واجاز بعض المقاربة حالا من ضمير قرب فيه نظر انتهى ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز ان يكون فرج مرفوعا بيكون لا على التمام ولا على النقص لان ذلك يخلي يكون من ضمير يعود على ما تقدم ان شرط خبر عسى ان يرفع الضمير السببي وقوله وهو امية بن الصلت النقفي يوشك من قرن من نيته وبعض غرائره توافقها فيزافقها بالفاء والقاف من الموافقة خبر يوشك وهو مجرد من ان ومن قرن بمعنى هر بالسم يوشك والمنية الموت والقرائر بكسر القاف الجفنة وتشديد الراء جمع قرة وهي الغدائر والمعنى ان من هرب من الموت في الحرب يوشك ان يوافقه الموت في بعض غدائره وكاد وكرب بالعكس فيكون الغالب خبرهما المجرد من ان لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقترن بان غالبا وقل اقترانه بان نظرا الى اصلهما قال الغالب في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر وهو كعبة البربوعي وقبل يعمل من طي كرب الغلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب فهذا وبخبر كرب مجرد من ان والغلب اسمها والجوى شدة الوجد والوشاة جمع واش من وشى به اذا نم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوي فيه المذكر والمؤنث والمعنى كاد الغلب يذوب بي بسبب تحمل من شدة وجدي وشوقي حين قال الواشون هند غضوب عليك ومن القليل قوله

كادت النفس ان تفيض عليه اذ غداحش ربطة وبرود فان تفيض خبر كاد وهو مقرون بان واوله فاء وثانيه ياء مثناة تحت وثالثه ضاد معجمة على لغة تميم ومثاله على لغة قيس قال ابو زيد وابو عبيدة يقال فاظ الميت يفيظ فيظا اذا قضى قال ابو الفرج بن سهل وغداً بمعنى صبحا واسم مستتر فيه يعود على ما عاد عليه ضمير على قبله وهو الميت المرفق وحش خبر غدا والربطة بفتح الراء وسكون الباء المثناة تحت وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة والبرود بضم الموحدة جمع برد نوع من الثياب والمراد بهما الكفن ويروى مذ ثوى بالمثلثة بمعنى اقام وقوله وهو ابو زيد الاسدي سقاها ذوي الاحلام جملا على الظاهر وقد كرر بنا عنها فان تقطعا فان تقطعت خبر كربت وهو مقرون بان وفيه رد على سيبويه حيث زعم ان خبر كرب لا يقترن بان قال المرادي في شرح الشواهد واصل تقطع تتقطع بتاءين حذف احداهما وسقى يتعدى الى اثنين اولهما الهاء المتصلة به وهي عائدة على المرفق المذكور قبله في قوله فيلمز مدحت عرق وصلا بفتح الصاد المهملة وسكون الجيم مفعوله الثاني وهو الدال المشغول بالماء والاحلام بالحاء المهملة العقول والظبا بالمثالثة العطش ولم يذكر سيبويه في خبر كرب الا المجرد من ان وفي نتيجة وهو مردود بالسماع والحاصل ان خبر هذه الافعال الثلاثة الغالب فيه ان يجرد منها او يعبر عنها باحد اقسام ما يجب فيها الاقتران وهو جري والخلو ان والبه الاشارة بقوله النظم وكسى جرى لكن جعلا خبرها حتما بان متصلا والزموا الخلو ان مثل جرى وما يجب تجرده من ان وهو افعال الشروع المشار اليها بقوله النظم وترك ان مع ذي الشروع وجبا وما يجوز فيه الامران والغالب الاقتران وهو عسى واوشك وهو المشار اليه بقوله النظم اولا وكونه بان ان يعد عسى نزرا وثنيا بقوله وبعد عسى نزر وثنيا ان ورد واوشك انتفا ان فيه وما يجوز فيه الامران والغالب التجرد وهو كاد وكرب وهو المشار اليه بقوله النظم اولا وكادا الامر فيه عكسا وبقوله ثانيا ومثل كاد في الاصح كربا. **فصل** وهذه الافعال ملازمة الصيغة الماضي الا اربعة استعمل لها مضارع وهو كاد وعيبها واو وجاءت من باب خاف ومن باب قال يقول يقال كدت بكسر الكاف كخفت وبضمها كقلت حكاهما سيبويه ضعيف الاول مضارعها يكاد كيخاف نحو يكاد زيتها يضيء وعلى الثاني مضارعها يكود كيقول حكاه ابن القوطية في مثلثه الا الباب قال الموضح في الحواشي فان حيء على اصلها بالثلثة العين بقولهم لا افعله ولا كيدا قلنا مسموع بقولهم ولا كودا وجعل الواو اصلا وسيلة الى مجيء الباء للتخفيف سهل واوشك لقوله يوشك مرمر من منيته الخ وقد سيبويه وتقدم الكلام عليه قريبا وهو اكثر استعمالا من مرادفيه حتى ان الاصمعي وابا علي انكرا مجيء مضارعهما وهما مجيء بما تقدم والقلة لم تمنع اكثر التصريف منها الا الاباء المضارع وطفق حكى ابو الحسن الاخفش يطفق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع كضرب يضرب وطفق يطفق بالعكس كعلم يعلم وفرح يفرح وجعل حكى الكسائي ان العرب ربما رجحت بعيرا بالرفع اذا شرب الماء تجعله وفيه شذوذ وقوع الماضي خبرا كما تقدم توجيهه ارسل وسولا وكرب يكرب يكرب نصر قاله ابن القوطية في مثلثه الا الباب وعسى يعسو حكاه ابن ظفر في شرح المقامات وزعم غيره انه يقال عسى يعسو عسى يعسي فيكون مما اعتقبت الواو والياء على الام قاله الموضح في حاشيته على هذا الكتاب فانصر الناظم على اثنين منها فقال واستعملوا مضارعا لاوشكا وكاد لا غير واستعمل اسم فاعل الثلثة وهي كاد قاله الناظم في شرح الكافية وانشد عليه قول كثير بن عبد الرحمن بالباء الموحدة والتكثير لموت اسى يوم الرجام واتق يقينا لومن بانك كابد وكابد بصورة الباء المثناة تحت بعد الالف اسم فاعل من كاد والاسى بالقصر الحزن

والمقام بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم موضع وبيتنا مفعول مطلق ودهرنا مجرور مرهون خبر ان وكرب قائم واضاف واشد واعلبه فاعل اضاف ابن اذا بالغ كاعلبه قبيس فافاد بيتنا الى المكارم فاعجل فكارب اسم فاعل من كرب الناقة واسمه مستتر فيه وخبر محذوف واوشك وعلبه فعل الناظم فاعل العذافر موشكا كقوله وهو كبير بن عبد الرحمن فانك موشك ان لا تراها وتعد ودون غاضرة العوادي فموشك اسم فاعل من اوشك وتعد ومضارع عد اذا جاوز وغاضرة بنين ثم ضناه محمد بن جارية لم ابنين بنت عبد العزيز بن مروان لمحمد بن عبد العزيز والعوادي بالعين المهملة عوائق الدهر والصواب ان الوقف في البيت الاول كابد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم للفاعل مجرور على الفعل لان فعله كابد وقياس اسم الفاعل الجاري على كابد كابد وبهذا جزم يعقوب بن السكيت في شرح ديوان كثير غرة فلا دليل للناظم فيه وقد ثبت عن الموضح انه رجع لقول الناظم الخ افتان في شرح الشواهد الكبرى والظاهر ما اثبته الناظم وقد كنت اقمت مدة على ما في نسخته وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي ان الحق معه انتهى والصاب ان كارب في البيت الثاني اسم فاعل كرب الثانية في نحو قولهم كرب الشتاء اذا قرب فيه بهذا جزم الجوهري واصله كارب يوم بوزن يوم ثم قرب يوم وقاربه وفي كرب استعمالان ناقصة وتامة والثانية قاصرة ومتعد بنفسه فالقاصرة نحو كرب الشتاء وقولهم وكل وان قرب فهو كارب في المتعدية نحو قولهم كرب العبد اذا صنبغه على المبيد واستعمل مصدر لاشتين وهما طفق وكاد حكى الاخفش طفوقا كقعود اعن قال طفق بالفتح فان قياس الفعول وطفقا بفتحتين كنصرا عن قال طفق بالكسر فان قياسه الفعل بفتحتين وقالوا كادكودا كقال قولا ومكادا كمقال الا وكيدا بقلب الواو ياء وفي حواشي سنن ابي داود للمنذري حكاية ابشاك مصدر اوشك قاله الموضح في الحواشي **فصل** يختص عسى واخلولق واوشك من بين افعال هذا الباب بجواز استغنائها عن ان بفعل حال كون ان يفعل مستغنى به عن الخبر فيكون تاما وهذا معنى قول الناظم بعد عسى اخلولق اوشك قد يرد غنيا ان بفعل عن ثان فقد نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان يحبوا شيئا وهو شر لكم وبنى على هذا الاصل فرعان احدهما انه اذا تقدم على احدهن اسم هو المسند اليه لفعل في المعنى وتاخر عنها ان والفعل نحو زيد عسى ان يقوم جاز نقدير ها حائبة من ضمير ذلك الاسم المتقدم عليها فتكون عسى مسندة الى ان والفعل ومستغنى بهما عن الخبر فتكون تامة وهذه لغة اهل الحجاز وجاز نقدير ها مسندة الى الضمير العائد الى الاسم المتقدم عليها فتكون الضمير اسمها وبكون ان والفعل في موضع نصب على الخبر فتكون ناقصة وهذه لغة بني تميم والى ذلك اشار الناظم بقوله وبرون عسى اوارفع مضمرا بها اذا اسم قبلها فذكرا وبظهر ان تؤنث في حال التانيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث فتقول على تقدير الاضمار في عسى هند عسان تقلع فهند مبتداء وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند وان تقلع في موضع نصب خبر عسى وعسى ومعمولاها في موضع رفع على انه خبر المبتداء والزيدان عسيا ان يقوما فالزيدان مبتدا وعسى فعل ماض ناقص والالف المنقلبة فيها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعمولها خبر المبتداء والزيدون عسوا ان يقوموا كالك وتقول على تقدير الخلو من الضمير في عسى هند عسى ان تقلع والزيدان عسى ان يقوموا والهندات عسين ان يقمن فقد عسى خالية من الضمير في امثلة الجميع وهي تامة وان والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتداء قبلها والخلو من الضمير هو الافصح وبرجاء التنزيل قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن والفرع الثاني انه اذا وليه احد بهن ان والفعل تاخر عنها اسم هو المسند اليه المعنى نحو عسى ان يقوم زيد جاز الوجهان السابقان بنا اذا تقدم المسند اليه في المعنى وعلى هذا يكون مبتداء مؤخرا والاخبر وجائز ايضا وبهما اخران احدهما انه يجوز في ذلك الفعل المقرون بان ان يعد ضميرا باتزا لضمير العائد الى الاسم المتاخر فيكون الفعل مسندا الى ذلك الاسم المتاخر وتكون عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر فتكون تامة والثاني انه يجوز ان يعد في ذلك الفعل متحملا الضمير ذلك الاسم المتاخر فيكون الاسم المتاخر مرفوعا بعسى ويكون ان والفعل في موضع نصب على الخبرية لعسى مقدما على اسمها فتكون ناقصة ومنع الشلوبين هذا الوجه الثاني لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر واجازه ابو العباس المبرد وابو سعيد السيرافي وابو علي الفارسي وبظهر ان الاضمار بين بعسى في لغة التانيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث فتقول على وجه الاضمار في الفعل المقرون بان عسوان يقوما اخواك فاخواك اسم عسى مرفوع وان يقوما في موضع نصب خبر عسى متقدم على اسمها وعسوان يقوموا اخوتك فاخوتك اسم عسى وان يقمن اخوتك فنون اسم عسى وان يقمن خبرها وعسوان تطلع الشمس بالتانيث لا غير فالشمس اسم عسوان تطلع خبرها وانما وجب تانيث الفعل لانه اذا اسند الى ضمير متصل وجب تانيثه الا بلتبس بالاستثنا الى الظاهر كما سيجي في باب الفاعل وتقول على الوجه الاخر وهو عدم الاضمار في الفعل عسوان يقوم اخواك وعسوان تقوم اخوتك وعسوان يقمن اخوتك وعسى ان تطلع الشمس فالاسم المتاخر في هذه الامثلة فاعل يقوم وتطلع وعسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر ففي الامثلة الثلاثة الاولى توحد تقوم لانه مسند الى ظاهر وسبق انا لافصح توحيده وفي المثال الاخير تؤنث تطلع وتذكره لانه اسند الى ظاهر مجازي التانيث وسبق انه يجوز تانيثه وتذكيره لا بقال اذا تاخر المسند اليه المعنى يكون مطلوبا بكل من الفعلين فلا بان فيه ما تقدم لانا نقول دعوى التلازم فيه ممنوعة لان احد الفعلين جامد وسبق ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره **مسئلة** يجوز كسر عين عسى في لغة من قال هو عسر يكذا مثل شج من شجي خلافا لابي عبيدة في منع الكسر ولبعض ذلك الجواز مطلقا سواء اسندت الى ظاهر او مضمر خلافا للفارسي في اجازة الكسر مطلقا فيجيز عسى زيد يكبر السين كرضى بدليل بقيد ان يسند الى ضمير يمكن معه اخر الفعل فيشمل ما اذا كان مسندا الى التاء او النون او نا نحو عسيت بكسر الكاف لتاء المتكلم وعسيتما وعسيتم وعسين وعسينا بفتح السين وكسرها في الجميع وبهما قرئ في السبع قال الله تعالى هل عسيتم ان كتب عليكم القتال فعل عسيتم

وكادة كمقالة

ان تولتم

ان تولية فرعها ناصع بالكسر لمناسبة الياء وغيرها بالفتح وهو الخيار لجريانه على القياس وهو عدم اختلاف مع الظاهر والمضمر بخلاف الكسر ولانه اللغة الشائعة
والى ذلك اشار الناظم بقوله والفتح والكسر ايزد الناس من نحو عسيت وانتفا الفتح ذكن **هذا باب الاحرف الثمانية** عبر الاحرف
نظرا الى ان هذا العدل للعلمية وبالثمانية لاحتمال ان المفتوحة وصوتا والشبرية وعبر سيبويه بالحروف الخمسة لان المفتوحة وقع المكسورة عنده الداخلة على
المبتداء والخبر فنصب المبتداء انفاقا بشرط ان يكون مذكورا غير واجب الابتداء والمضمر وبقي اسمها ورفع خبرها على الاصح عند البصريين بشرط ان لا يكون
طلبيا وبقي خبرها فلو كان المبتداء محذوفا نحو الحمد لله الحمد مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف او واجب الابتداء كاين زيد او واجب التصدير غرضا لان نحو
كاين وكم لم تنصبه هذه الاحرف ولو كان الخبر طلبيا نحو زيد اضربه وابن زيد لم ترفعه هذه الاحرف الا ان يكون الاستفهام جوابا حكى من كلامهم ان ابن
الماء والعسل قال ابو حيان وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا قبل دخولها وهو المبتداء ولكل من
الفريقين حجة فحجة البصريين ان هذه الاحرف شبهها بكان لمنافاته في لزوم دخولها على المبتداء والخبر والاستغناء بهما فعملت عملها معكوسا لكون
المبتداء والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل اخر لتنبيهها على الغرابة وحجة الكوفيين انه لا يسمع ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولها لجاز ان يليها ويبنى
على هذا الخلاف خلافا في جواز العطف على الموضع قبل مجيء الخبر وسيجيء فالحرف الاول والثاني ان المكسورة وان المفتوحة وهما لتوكيد النسبة بين الجزئين
ونفي الشك عنهما ونفي الانكار لهما بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والانكار لها فان كان المخاطب عالما بالنسبة فهما للجرد توكيد النسبة وان كان
متردد افيها فهما لنفي الشك عنها وان كان منكرا لها فهما لنفي الانكار لها فالتوكيد لنفي الشك مستحسن ولنفي الانكار واجب في غيرهما لا ولا و
الحرف الثالث لكن وهو للاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق والتوكيد قال بعضهم صاحب البسيط
فالاول وهو الاستدراك كقولك زيد شجاع فيتوهم ذلك انه كريم لان من شيمة الشجاع الكرم فتقول لكنه بخيل وتقول ما زيد شجاع فيتوهم انه ليس
بكريم فتقول لكنه كريم ولكونها للاستدراك لا بد ان يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو ما بعدها اما ان يكون نقيضا لما قبلها نحو هذا خل لكن ذاك
خمر او ضدا له نحو ما هذا اسود لكنه ابيض او خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرو ما قعد لكن عمرو قاعد فالاول والثاني جائزان با
لاتفاق والثالث جايز على الاصح والرابع ممتنع بالاتفاق قال الدابرجيني في لكنك الحق والثاني وهو التاكيد نحو ذلك لو جاءني زيد اكرمته فهذا بدل
على امتناع المجيء لان لو اذا دخلت على مثبت نفته واذا اريد توكيده لكنه لم يجئ فاكدت بلكن ما افادته لو من الامتناع وهي بسيطة على الاصح و
ذهب الكوفيون الى انها مركبة من لا وان والكاف زائدة بينهما لا للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا والحرف الرابع كان بتشديد النون وهو للتشبيه المؤكد
بفتح الكاف نصت للتشبيه نحو كان زيدا اسد او حمار ما الجر فهو ارفع من الاسم او اخفض منه فتشبيه مؤكد بكان لانه مركب من الكاف المفيدة
للتشبيه وان المفيدة للتوكيد والاصل ان زيدا كالاسد او كالحمار فقدمت الكاف على ان ليدل عليها والكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت
همزة ان وصارا كلمة واحدة ولهذا لا تنفك الكاف بحيث وقيل التقديم والتركيب كما نص عليه بعضهم وكانت ملازمة للتشبيه لا تكون للتحقيق
خلافا للكوفيين ولا جعلهم في قوله فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض لبس بها هشام لانه محمول على التشبيه فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل هو
فيها مدفون ولا للظن فيها اذا كان خبرها فعلا او ظرفا او صفة من صفة اسمها نحو كان زيدا قعد او يقعد او في الدار او عندك او قاعد خلافا لابي
السيد ولا للتقريب نحو كانك بالدنيا ولم تكن خلافا لابي الحسن الاشناوي ولا للنفي نحو كانك دال عليها اي ما انت دال عليها خلافا للفارسي
والحرف الخامس ليت وهو للتمني وهو طلب الامر المحبوب او ما فيه عسر فالاول نحو قول الطامع في السن ليت الشباب عائد فان عود الشباب امر محبوب لا طمع فيه لاستحالته
عادة والثاني نحو قول منقطع الرجاء من المجد ليت لي مالا فاجع منه فان حصول المال ممكن لكن فيه عسر ويمتنع ليت غدا يجيء فان غدا واجب المجيء و
الحاصل ان التمني يكون في الممتنع والممكن ولا يكون في الواجب والحرف السادس لعل وهو للتوقع وعبر عنه قوم بالترجي في الشيء المحبوب نحو لعل الحبيب قادم
ومنه عند البصريين لعل الله يحدث بعد ذلك امرا والاشفاق في الشيء المكروه نحو فلعلك باخع نفسك او قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك
ان تقتلها حسرة على ما فاتك من اسلام قومك قاله في الكشاف فوقع المحبوب يسمى ترجيا ووقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يكون التوقع الا في الممكن واما
قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فجهل منه او اراد ذلك قاله في المغني والاشفاق لغة الخوف يقال اشفقت عليه بمعنى خفت عليه واشفقت منه
بمعنى خفت منه وحذرته قال الاخفش والكسائي وثاني لعل للتعليل نحو ما قال الاخفش يقول الرجل لصاحبه ارفع عمامتك لعلنا سفذي واعمل
عملك لعلك تاخذ اجرك اي لتنفذي ولتاخذ اجرك ومنه اي من التعليل لعله يتذكر اي ليتذكر قال في المغني ومن لم يثبت ذلك يحمله على الترجا
ويصرفه المخاطبين اي اذهبا على رجائكما انتهى قال الكوفيون وثالث لعل للاستفهام قال في المغني ولهذا عاملوها بما يعامل به الفعل نحو لا ادري لعل الله يحدث
بعد ذلك امرا وما يدريك لعله يزكى انتهى وعلى هذا فالتقدير لا ادري فقد يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك ايزكى والمعنى لا ندري جواب ايهم
يحدث وما يدريك جواب ايزكى قاله قريبا الموضح في حاشيته وهذان المعنيان لا يثبتهما البصريون ويعتبل بالتصغير مخرجن اسمها وكسر لامها الاولى
وحذف لامها الاولى واثباتها قال شاعرهم لعل ابي المغوار منك قريب وظاهر كلامه هنا انها في حال الجر عاملة عمل ان وان اسمها في موضع نصب
وخالف في ذلك في المغني فقال انصبه واعلم ان الجر ولعل في موضع رفع بالابتداء لتنزلها لعل منزلة الجار الزايد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من
عدم التعلق بعامل وهو قوله فرتب خبرا ذلك المبتداء والحرف السابع عسى وفيه لغتان بالتصغير وهو بمعنى لعل في الترجي والاشفاق فتحلف في العمل عليها

كما حملت لعل على عسى فجرها كما حكى يونس ان بعضهم ان يكون الخبر مجيئه من بعض وشرط اسمها ان يكون ضميرا الغائب او متكلم او مخاطب كقوله وقد يوزن
العود الحشرج كان برجي عجوبته بصيهما موزن ليكون وسيلة الى اثباتها فقلت عساها ناركاس وعلها تذكر فاني نحوهما فاعود بها فالهاء المتصلة بعسى
اسمها وناركاس خبرها وقوله وهو عمران بن حطان الخارجي وكان ختنا فتزوج امراة من الخوارج فقيل لها فعا لك ارددها عن مذهبها فغلبتني عليه واضلتني عن
مذهب اهل السنة وفي نفسي شيء فاما اقول لها لعلك او عساك فما اباك علك او عساك فالكاف اسمها وخبره
محذوف وما ذكره الموضح من ان الضمير المتصل بعسى هو اسمها وهو في موضع نصب فما بعده خبرها هو مذهب سيبويه وذهب المبرد والفارسي الى ان الضمير خبر عسى
مقدما وما بعده اسمها مؤخرا وردّ قولهما بامرين احدهما اداؤه الى كون خبر عسى اسمها مفردا وهو ضرورة لوشاذ جدا والثاني ان من قال عساها فقط افتقر
على قول سيبويه ومن وافقه ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على سيبويه لانه يرى ان عسى التي تنصب الاسم حرف فهو نظير ان ما لا وان ولدا وذهب الاخفش
الى ان الضمير المنصوب في موضع رفع على انه اسمها وما بعده خبرها وانه وضع المنصوب موضع المرفوع وبرده فقلت عساها ناركاس يرفع نارا وهو اي عسى حينئذ
اي حين اذ انصب الاسم ورفع الخبر حرف كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقا للسيرافي بكيسان وتقله اي نقل السيرافي القول بحرفيته عن سيبويه
خلافا للجمهور في اطلاق القول بفعليته سواء كان بمعنى لعل ام لا وخلافا لابن السراج وتقله في احد طرفي القول بحرفيته والحاصل في عسى ثلثة اقوال افضل
مطلقا وحرف مطلقا المفصل ان عمل عمل لعل فحرف والا فافعل وحمل الخلاف في عسى الجامدة اما عسى المتصرفة فانها فعل بالاتفاق ومعناها اشتد فا
عدل اولا الجباء وان راسي قد يصوفه المشيب زوتام العباسم اي قد اشتد والحرف الثاني من الاربعة الجنس وسيجيء في باب معمولي لا بعد هذا او هذه الا
الثانية لا يتقدم خبرهن عليهن مطلقا من غير استثناء ولو كان ظرفا او مجرورا لعدم تصرفهن ولا يتوسط خبرهن بينهن وبين اسمائهن لان الوسط
يدخله صورة ما اراده من تقديم المنصوب وتاخير المرفوع ومن عاداتهم انهم اذا تركوا شيئا لا يعودون اليه قال اذا انصرفت نفسي عن شيء لم تكن عليه بحيلة
تاخير الدهر تقبل الا ان كان لحرف العامل غير عسى ولكن لان شرط عملها اتصال اسمائها والا ان كان الخبر ظرفا او مجرورا فيجوز توسطه فالظرف نحو ان لدينا انكالا
فلدينا خبر مقدم وانكالا اسمها مؤخر والمجرور نحو ان في ذلك لعبرة فالجار والخبر مقدم وعبرة اسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو ان عندهند عبدها واو
في الدار صاحبها وانما فقدوا التوسط بالظرف والمجرور للتوسع فيهما لكثرتهما ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز
الاسهل تجويز خبر بخلاف العكس والى جواز التوسط بالظرف في احد بلة اشار الناظم بقوله وداع ذا الترتيب لاقى الذكا كلبت فيها او هنا خير البدا ولا يلزم هذه
الاحرف معمول خبرها الا اذا كان ظرفا او مجرورا او يجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا **فصل** تعين ان المكسورة وهي الاصل عند الجمهور حيث لا يجوز
ان يبدل المصدر مسدها ومسد معمولها وتتعين المفتوحة وهي الفرع حيث يجب ذلك واليها اشار الناظم بقوله وهمز ان افتح لسد مصدر مسدها
وفي نحو ذاك اكسر ويجوز ان بالشبه اي ويجوز ان المفتوحة والمكسورة ان صح الاعتبار ان وما سد المصدر مسدها ومسد معموليها وهذا هو الاول وهو
وهو تعين ان المكسورة في مواضع عشرة لا يجوز فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وهي ان تقع في الابتداء حقيقة نحو انا انزلناه او فيفصل
لفصلان مبتداء بلا خبر لان المفتوحة في تاويل مفرد والمفرد لا يستقل به الكلام وفي ليلة متعلق بانزلناه لا بالاستقرار المحكي ومنه اي من الابتداء المحكي
الا ان واياء الله لان ان الواقعة بعد الا الاستفتاحية واقعة محكيا او تقع فاتية لحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس او اذ نحو لجئت اذ ان زيدا بس
لان حيث واذ لا تضافان الا الى الجمل وفتح ان يؤدي الى اضافتهما الى المفرد او تاتية للموصول اسمي او حرفي نحو وانثناء من الكوز ما ان تمافحه الثوء فما
موصول اسمي وجب كسر ان بعدها لوقوعها في صدر الصلة وصلة الموصول غير الحرف يجب ان تكون جملة بخلاف الواقعة في حشو الصلة نحو جاء الذي عندك
انه فاضل فانه يجب فتحها فانها مع معموليها مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله والمبتدأ وخبره صلة الذي وانما وجب كسرها في نحو اعجبني الذي
ابوه انه منطلق مع انها واقعة في حشو الصلة لانها خبر عن اسم عين فالاولى هذا محمول على نقيضه بعده وبخلاف قولهم لا افعله ما ان حرا مكانه بفتح ان
لوقوعها في حشو الصلة تقديرا اذ التقدير ما ثبت في ذلك اي ما ثبت ان حرا مكانه فلبست في التقدير تالية للموصول لانها فاعل بفعل محذوف في الجملة
الفعلية صلة ما الموصول الحرفي والظرف والمعمول افضله مدة ثبوت حرا مكانه وحرا بكسر الحاء المهملة وبالراء جبل على ثلثة اميال من مكة على يسار الذاهب الى
منى قال الفاضي عياض ممدود ويقصر ويؤنث ويذكر فصلي المذكر بصرف على التانيث بمنع والمذكر بارادة الموضع والتانيث بارادة البقعة او تقع جوابا
لقسم لم يذكر فعله او ذكر وبياءات اللام فالاول نحو والكتاب المبين انا انزلناه والثاني نحو افمنت ان زيدا لقائم لان جواب القسم يجب ان يكون جملة او
تقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله لان المحكي بالقول لا يكون الا جملة او ما يؤدي معناها فان وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو اخبرتك بالقول
انك فاضل ونحو اقول ان زيدا عالم فانها في الاول للتعليل اي لانك فاضل وفي الثاني مفعول القول بمعنى الظن او تقع مسالا مفردة نحو بالواو والا
فالاول نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون فجملة ان ومعموليها في موضع نصب على الحال والثاني نحو جاء زيد انه راكب
ولم تقع الا فيهما وان كان الاصل في الحال الافراد لان ان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير واما وما ارسلناك قبلك من المرسلين الا انهم
لياكلون الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا على انا بن الحباب قال في الكفاية يجب كسر ان بعد لا نحو ما يعجبني انه لا انه يقرأ القرآن انتهى
او يقع صفة لاسم عين نحو مررت برجل انه فاضل لان الفتح يؤدي الى وصف اسماء الاعيان بالمصادر وهي لا توصف بها الا بتاويل وذلك مفتوح مع
بخلاف الواقعة في حشو الصفة فانها تفتح نحو مررت برجل عندك انه فاضل فان الوصف بالجملة لا بالمصدر او تقع بعد عامل معلق عن عمله فيها باللام الابتداء

نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون لانها لو وقعت لزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام يمنع ما قبله ان يعمل فيما بعده وهذه اللام وان كانت متاخرة في اللفظ فرتبتها التقديم على ان وانما اخرت لئلا يدخل حرف التوكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها في العمل وانما فتحت في نحو علمت ان زيدا لقيصر لانها اللام التي للابتداء لدخولها على الفعل الماضي وسيجيء انها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة او مقدرة او تقع خبرا عن اسم ذات خبر منسوخ نحو زيدا انه فاضل لان المصدر لا يخبر به عن اسماء الذوات الا بتاويل وذلك يمنع مع ان او منسوخ ومنه ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم فجملة ان ومعمولها خبر ان الذين امنوا وما عطف عليه هي اسماء ذوات قبل ويجب عليه الوقف بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والمعنون خبرها باللام من غير تعلق نحو ان ربك لسريع العقاب والوقف بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه والتابعة لشيء من ذلك نحو ان زيدا فاضل اخوك عمرو لما اصل فانها في ذلك كله واجبة الكسر والحق ان ان مع ذلك كله ابتدائية فهي داخلة في قوله اولا ان تقع في الابتداء واقصد الناظم على ستة مواضع فقال فاكسر في الابتدا وفي بدء صلة وحيث ان يبتدا بها من محكية او حكيت بالقول او حلت محل حال وكسروا من بعد فعل لغنا باللام والثاني وهو تعيين ان المفتوحة في ثمانية مواضع يجب فيها ان يبتدا المصدر مسدها ومسد معموليها وهي ان تقع فاعلة نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا او تقع مفعولة خبر محكية بالقول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اي اشراكم بخلاف المحكية بالقول فانها واجبة الكسر كما تقدم او تقع نائبة عن الفاعل نحو قل اوحي الي انه استمع نفر اي استماع نفر او تقع مبتدأ في الحال او في الاصل فالاول نحو ومن اياته انك ترى الارض اي ورؤيتك الارض من اياته هذا هو مذهب الخليل وقال المطرزي اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف على شيء ومنه ومن اياته انك ترى الارض اليوم والثاني نحو كان عندك انك فاضل والفرق بين قولك اولا ان تقع في الابتداء وقولك هنا ان تقع مبتدأ انها اذا وقعت في الابتداء تكون داخلة في اول جملة مستقلة واذا وقعت مبتدأ تكون مع معموليها في تاويل مصدر مرفوع على الابتداء محتاج الى خبر ومنه عند سيبويه فلولا انه كان من المستحيل ثم قبل لا يحتاج الى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقبل لزيد محذوف والتقدير لولا كون زيد من المستحيل موجود وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى انها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت انه كان من المستحيل موجود وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى انها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت انه كان من المستحيل على الخلاف في ولو انهم صبروا فالذي في المغني او تقع خبرا عن اسم معنى غير قول ولا اشتباه عليه اي على اسلم المعنى خبرها او خبرا عن نحو اعتقادي منه فاصل فيجب فتحها لانه خبر اعتقادي وهو اسم معنى غير قول ولا اشتباه على اعتقادي خبرها لان فاصل لا يصدق على الا وانما فتحت لسد المصدر مسدها ومسد معموليها والتقدير اعتقادي فضله اي متعلق ذلك ولم يجز كسرها على ان تكون مع معموليها جملة مخبرا بها عن اعتقادي لعدم الرابط لان اسم ان لا يعود على المبتدأ الذي هو اعتقادي لان خبرها غير مشتاق عليه فهو يعود على غيره فتبقى الجملة بلا رابط بخلاف قولك انه فاضل فيجب كسرها لانها اذا وقعت خبرا عن قول ولا تحتاج الى رابط لان الجملة اذا قصد حكاية لفظها كانت مفصولة في المعنى والتقدير في هذا اللفظ لا غير واما اذا اريد ان جملة ان منصوبة بقول كانت من تمة المبتدأ فتحتاج الى خبر ولا يصح فيها لفظا المعنى لان القول لا يخبر عنه بالفاضل وبخلاف اعتقادي زيد انه حق فيجب كسرها لانه خبرها وهو حق مشتاق على اعتقادي ولا مانع من وقوع جملة ان ومعموليها خبرا عن المبتدأ لان اسم ان رابط بينهما ولا يصح فتحها لانه يصير اعتقادي زيد كون اعتقاده حقا وذلك لا يفيد لان الخبر لا بد ان يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدأ وسكت عن القسم الرابع وهو ان يقع خبرا عن قول وخبرها مشتاق عليه نحو قولي انه قائم اذا كانت تكسر مع احدى اختيها اولى او تقع مجرورة نحو ذلك بان الله هو الحق لان المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا او تقع مجرورة بالاضافة الى غير الظرف نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون فمثل مضاف الى انكم تنطقون وما صلة اي مثل نطقكم لان المجرور بالمضاحكة الافراد اذا لم يكن المضاف ظرفا بمقتضى الجملة فان كان ذلك كسرت كما تقدم وجب وانما وقعت نائبة الشيء من ذلك وهي اما ان تكون معطوفة على شيء من ذلك نحو واذكروا انعمتي التي انعمت عليكم وانى فضلتكم فاني فضلتكم معطوف على نعمتي وهو مفعول به والمعنى اذكروا نعمتي وتفضيلي او مبدلة من شيء من ذلك نحو واذ بعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم فانها لكم بدل اشتمال من احدى والتقدير احدى الطائفتين كونها لكم وهذه الاماكن الثمانية يجب فتح ان فيها لانها اماكن المفردات لا اماكن الجمل والثالث ما يجوز فيه الامران كسر ان وفتحها باعتبارين مختلفين وذلك في مواضع تسعة احدها ان تقع بعد فاء الجزاء نحو فانه غفور رحيم من قوله تعالى من عمل منكم سوءا بجهالة الا بتر فمن بكسر ان وفتحها فالكسر على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة نائية على محض فهو غفور رحيم والفتح على تقدير ان ومعموليها مبتدأ خبره محذوف او خبر مبتدأ محذوف على معنى فله الغفران والرحمة اي ثابتان او فالحاصل الغفران والرحمة واذا دار الامر بين حذف احد الجزئين حذف المبتدأ اولى لانه المعهود في الجملة الجزائية كما قال الله تعالى وان له النشر فدوس اي فهو يبس الموضع الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بها الهجوم والبغتة تقول فجاني كذا اذا هجم عليك بغتة والغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجاة كقولك وكنت اري زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم انشده سيبويه ولم يعزه الى احد وارى بضم الهمزة بمعنى اظن يتعدى الى اثنين وهما زيدا وسيدا وما بينهما اعتراض فاذا انه بروي بكسر ان وفتحها فالكسر على محض الجملة اي فاذا هو عبد القفا فالجملة مذكورة بنائها والفتح على محض الافراد اي فاذا العبودية حاصلة على جبلها مبتدأ حذف خبره كما تقول اجبت فاذا الاسد اي حاضر ونصب فوم الى ان اذا هي الخبر فحذف هذا الاحذف واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام وبالزاي وهي طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت الاذن والمعنى كنت اظن سيبويه فلما نظرت الى قفاه وللهازمه تبين لي عبوديته وقيل المعنى كنت اظنه سيدا فاذا هو ذليل خسيس عبد البطن

ويختص هذين بالذكر لان الفتح موضع الصفع واللهازم موضع الكسر الموضع الثالث ان تقع في موضع التعليل نحو انه هو الباري لانهم من قولهم انا كذا من قبل ندمه ان يعلى الباري قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة او لانه وقع الجزاء داخل على ان لفظا او تقديرا فاقتضى همزها فهو تعليل لغيره وقرأ الباقون من السبعة بالكسر على انه تعليل مستأنف بيانا في نفوس المخوف جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله كانهم لما قالوا انا كنا من قبل ندعوه قيل لهم لم ذلك فقالوا لانه هو الباري الرحيم فهو تعليل لجملة مثل يستدل عليها من تعليل مسكن لم بكسر ان على انه تعليل مستأنف ومثل في جواز الوجهين لتبلوكم ان احسنتم لانفسكم بكسر ان وفتحها فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستأنف وهو راجح لان الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب قاله الموضح في شرح باب ان وكسرها ابو حنيفة والفتح اغلب قاله الزمخشري في الكشاف الموضع الرابع ان تقع بعد فعل قسم لا يلزم بعدها اللام نحو والله ان زيدا لقائم وحلفت ان زيدا قائم وحلفت ان زيدا لقائم وسكت ابو بكر عن الكوفيين جوازا الوجهين اذا اصر الفعل ولم تذكر اللام نحو والله ان زيدا قائم وانهم بفضلونا الفتح في هذا المثال على الكسر وان ابا عبد الله الطوال منهم يرجحه وهذا لا يدفع دعوى الاجماع السابق عن المبرد فان الكوفيين منهم الطوال لم يثبت لهم سماع بذلك الموضع الخامس ان تقع خبرا عن قول ومحل معمولها بعد قول والقائل للقول شخص واحد نحو قولي اني احمد الله بفتح ان وكسرها اذا قصد القول على حقيقته من الصدور اي قولي حمد الله اذا كسرت فهو بمعنى المقول اي مقولي اني احمد الله قاله الموضح وحواشيه على التسهيل ومن خطه نقلت الخبر على الاول مفرد وعلى الثاني جملة وهي مستغنية عن العائد لانها نفس المبتدأ في المعنى على حد قوله ثم دعوهم فيها سبحانك اللهم قاله الموضح في شرح الشذور واما نفي المقول الاول فحتم وجوبا نحو قولي اني احمد الله لانها خبر عن اسم معنى غير قول والتقدير على حمد الله وهذا مبني على ان خبر المصدر المحدود لا يخبر به الخاص عن العام الا اذا ادعي انه خاص فهو محصور بنحو انما زيد قائم لان المحمول لا يكون اخص من الموضوع لا يقال الحيوان انسان وانما يكون اعم كالانسان حيوان او مساويا كالانسان ناطق ولا يجوز كسرها لعدم العائد على المبتدأ وبين ذلك فارقا معنويا وهو ان الخبر في الاول يصدق على المبتدأ الآن بخلاف باستغنائها عن العائد لكونها نفس المبتدأ في المعنى فيشكل الفرق واما نفي المقول الثاني ووجد القولان واكن اختلف القائل لهما كثر وجوبا نحو قولي او تؤمن فالقول بمعنى المقول مبتدأ وجملة اني مؤمن خبره وهي بفتح المعنى فلا يحتاج لرابط ولا يصح الفتح لان الايمان لا يخبر عنه عن المقول لاختلاف مورد بهما فان الايمان مورده الجنان والمقول مورده اللسان والثاني قولي ان زيدا يحمد الله فاكثر على امر فعله ولا يصح الفتح لفقد المعنى اذ لا يصح ان يقال قولي حمد زيد الله لان حمد زيد غير قائم بالمتكلم فكيف يسند المتكلم الى نفسه الموضع السادس ان يقع بعد واو مسبوقة بمفرد يصلح للعطف عليه نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمأ فيها ولا تضحى فمن فتح فابو بكر بالكسر وانك لا تظمأ اما على الاستئناف فتكون جملة منقطعة عما قبلها او بالعطف على جملة ان الاولى وهي ان لك ان لا تجوع وعليها فلا محل لها من الاعراب ومن فتح الباقون من السبعة بالفتح بالعطف على ان لا تجوع من عطف المفرد على مثله والتقدير ان لك عدم الجوع وعدم الظمأ واحترز بقوله يصلح للعطف عليه من نحو قولك اني لها لا وان عمرا داخل فان ما لا مفرد غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح ان يقال ان لي ما لا وبخل عمرو فيجب كسر ان الموضع السابع ان تقع بعد حتى حيث هي تارة يجب كسرها وتارة يجب فتحها والبصريون يجوزون الفتح والكسر في كل واحد كما مر وقيل بل يختص الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه لان حتى الابتدائية بمنزلة الا الاستئنافية فكسر ان بعدها ويختص الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل فحتى في هذا المثال يصلح لان تكون جارة ولان تكون عاطفة وان فيها مفتوحة فان قدرت حتى جارة فان في موضع جر بها وان قدرت حتى عاطفة فان في موضع نصب بها والتقدير على الجر عرفت امورك الى فضلك وعلى النصب عرفت امورك وفضلك اما فتحها في الجر فلدخول الجار عليها واما فتحها في النصب فلعطفها على المفعول الموضع الثامن ان تقع بعد اما بفتح الهمزة وتخفيف الميم نحو اما انك فاضل فالكسر على انها حرف ابتداء اي اما حرف استفتاح فتكون حرفا واحدا بمنزلة الا الاستفتاحية وقال بكسر ان بعدها والفتح على انها مركبة من همزة الاستفهام وما العامة بمعنى شيء وصار اصل التركيب بمعنى حقا بتقديم الهمزة على ما على الصحيح لاستفاطها كما قال الموضح وحواشيه وهو قليل فالهمزة للاستفهام وما في محل نصب على الظرفية كما انتصب عليها حقا في قولك حقا ان خبرتنا استقلوا فتبينا وبينهم فريق تقديره اي حق وقدر جاء مصدرا بمعنى كحقا قولك اي حق هو لساني اخاكم وان وصلتها في موضع رفع على الابتداء عند سيبويه والجر لغو في نحو بمزيل انها انك ترى الارض خاشعة وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك وردة ابو حيان الموضع التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على معنى ان جرم فعل ماض معناه وجب وان وما بعدها فاعل اي وجب ان الله يعلم ولا صلة زائدة للتوكيد وردة الفراء بان لا لا تزاد في اول الكلام وعلله في المغني بان زيادة الشيء بعد اطراحه وكون اول الكلام بعيد الاصناء به وجوابه ما الجواب به الفارسي عن القول بزيادة لا في لا اقسم من ان القرآن كالسورة الواحدة وقال المرادي في شرح التسهيل وجرم عند سيبويه بمعنى حق ولا رد لما قبلها والوقف عليها وان ما بعدها في موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادي عن سيبويه حكاه في المغني وغيره

فهو يجر انها او انهم انها وانها
واسم الاشارة ان حقا قصد
فيجب كسر انه بعد
ومصدر بعد باطن فصله
عند المبرد ما للنية

والفتح

والفتح عند الفراء على ان لاجرم ركبت من حرف واسم بمنزلة لارجل في التركيب في معناها بعد التركيب لا بد اولا محالة ومن اوفي بعدها مقدرة اي لابد من ان الله
يعلم اولا محالة فان الله يعلم ونقل ابو مالك عن الفراء ان لاجرم بمنزلة لاحقا واصل جرم من الجرم بمعنى الكسب والكسر على ما حكاه الفراء عن العرب من انهم
ينزلها منزلة البتة فيقول لاجرم لآتينك ولاجرم لقد احسنت ولاجرم انك ذاهب بكسر ان وافتحل الناظم من ذلك على قوله بعد اذا الجاءة او منع لام
بعدها ابرجحين تمى مع تلو فالجزاء وذا ابطرد في نحو خير الفول ان احمد **فصل** وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة نحو ان زيدا لقائم وتسمى اللام
المزحلقة بالقاف والفاء وبنو تميم يقولون زحلوقة بالقاف واهل العالية زلوقة بالفاء سميت بذلك لان اصل ان زيدا لقائم لان زيدا قائم
فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا اللام دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها وانما لم يدع ان الاصل ان زيدا قائم لئلا يحول ما له صدر
الكلام بين العامل والمعمول فالقاف الفتى وانما دخلت اللام بعد ان لانها شبيهة بالفتح في التاكيد فانها تسبق وتسمى لام الابتداء لانها تدخل على المبتدا
وتدخل على خبره بعد ان المكسورة على اربعة اشياء احدها الخبر وذلك بثلثة شروط كونه موخرا عن الاسم وكونه مثبتا وكونه غير ماض فيشمل المفرد
نحو ان زيدا لمسمع الدعاء والجملة المبدوة بالمضارع نحو ان ربك ليعلم والجار والمجرور والظرف اذا لم يتقدم متعلقهما ماضيا نحو وانك لعلى خلق عظيم وان
زيدا لعندك اما اذا تقدم متعلقهما نحو ان في ذلك لعبرة لمن يخشى فلا تدخل عليهما اللام لان معمول الفعل الماضي لا تدخل عليه اللام خلافا للاخفش كما سبق والجملة الاسمية نحو
قوله تعالى وانا لنحن نحيي ونميت وليس نحو تميم فصل خلافا للجرجاني بخلاف نحو ان لدينا انكالا لتقدم الخبر وبخلاف نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا لنفي الجنس
وشذ قوله وهو ابو خزام يرثي ابن الحارث لعمك وانصلم ان شئتما وبركا للامتشابهان ولا سواء من وجه بل لهما حولا اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل
عن العمل حيث كثر ان وكان اهنا سوا ان لا تعلق لان الخبر المنفي ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل انه شبه لا بغير فادخل عليها اللام والمعنى ان العلم
على الناس وتركه ليسا متشابهين ولا فريقين من استواء وكان حقه ان يقول لا استواء ولا امتشابهان ولكنه اضطر فقدم واخر وسواء في الاصل يجيء
المساواة فلذلك صح وقوعه خبرا عن شيئين وبخلاف نحو ان الله اصطفى لان الخبر ماض وانما دخلت اللام على الخبر المفرد لانه اشبه المبتداء وعلى الفعل
المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لانهما في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لانها مبتداء وخبر ولم يدخل الخبر اذا تقدم لئلا يتوالى حرفا توكيد
ولا اذا كان منفيا لئلا يجمع بين متماثلين في نحو لولان ولما ولا وحمل الباقي عليه ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم واجاز الاخفش والفراء ومن
شبههما ابن مالك ان زيدا لنعم الرجل محاسلب الدلالة على الحدث والزمان وان زيدا لعسى ان يقوم محادل على الزمان وانتفى الدلالة الاثنان لان الفعل
الجامد كالاسم ووافق الشاطبي على الاول دون الثاني والفرق لايح واجاز الجمهور ان زيدا لقد قام لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع لقربه من
الحال والمضارع شبيه بالاسم مشابه لمشابه مشابه وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم لا للابتداء خلافا لصاحب الترشيح
بالراء وهو خطاب المارديني حيث ذهب الى منع دخول لام الابتداء على قد وادعى ان هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم والمقدر ان زيدا
والله لقد قام ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزني بفتح ميم مفتوحة وذاي ساكنة ونون مكسورة واما نحو ان زيدا لقام بدون قد فظاهره
فتى الغرة بضم الغين المعجمة لابن الدهان ان البصري والكوفي اتفقا على منعها ان قدرت اللام للابتداء لا للقسم والذي تحفظه نحن وهو
المنقول عن المحققين ان الاخفش من البصريين وهشاما الضرير من الكوفيين اجازاها على انها قد ومنعها الجمهور وقالوا انما هي لام القسم فحذفت
فصل القلب فحذفت همزة ان كملت ان زيدا لقائم والصواب عند الكسائي وهشام الكسر انتهى كلام المحقق الا انه لم يذكر فيه الاخفش بل ذكر له
الكسائي وبشرط في الخبر ايضا ان لا يكون جملة شرطية لان اللام لا تدخل على الشرط نفيا فالا على الجواب خلافا لابن الانباري الثاني مما تدخل عليه
اللام معمول الخبر لانه من تمام الخبر وذلك بثلثة شروط ايضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام نحو ان زيدا لعمرا واضارب وقد
تدخل على الخبر والحال اذا هذا دون معموله نحو ان ربهم بهم يومئذ لخبير وقد تدخل عليهما معا حكى الكسائي والفراء من كلام العرب اني بهما لله لصالح
وذلك قليل اجازه المبرد ومنعه الزجاج وهو التصحيح كما منع دخولها على الخبر اذا دخلت على الاسم المتاخر او على ضمير الفصل بخلاف ان زيدا لهو الرجل
لتاخر المعمول ولام الابتداء تطلب لصدرها امكن وبخلاف ان زيدا راكبا منطلق لان المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه وفصل الاخفش عليه وقد يفتح
قياسا دخولها على المفعول والظرف جوازه وفرق ابن كيسان بينه وبين الظرف بان الحال لا يكون خبرا وهي حال بخلاف الظرف فانه يكون خبرا وهو ظرف انتهى
والفرق بينه وبين المفعول ان المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على عامله صار مبتداء واللام تدخل على المبتداء نحو ان زيدا لطعامك
ماكول وبخلاف نحو ان زيدا عمرا لضارب لان الخبر غير صالح للام لكونه فعلا ماضيا خلافا للاخفش من البصريين والفراء من الكوفيين هذه المسئلة الا
وجهها ان المانع انما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا قاما المعمول فاسم وحجة المانعين ان دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فكيف يتفرع من
غير اصل قال الموضح في الحواشي وينبغي ان يجري خلاف في ان زيدا لعمامك قد اكل فان خطابا يمنع دخول اللام على قد وبعد فالقول لعدم قول الاخفش
والفراء بدليل اجازة البصريين زيدا عمرا ضرب وزيدا جاء قبل عمرو مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول وان لم يجيزوا تقديم
العامل لان المانع من تقديم العامل الالتباس وذلك معنى خاص يرد دون المعمول فكذا هنا انتهى الثالث مما يدخل عليه اللام بعد ان الاسم المشترك
واحد وهو ان بنا حرا ما عن الخبر نحو ان وفي ذلك لعبرة او عن معموله اي الخبر اذا كان المعمول ظرفا نحو ان عندك لزيدا معيم او جارا ومجرورا نحو ان في الدار
لزيدا جالس وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول الخبر ان على اسمها اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا مسئلة ابن عصفور في اول باب ان فقال لا يجوز ان تقول

ان بك زيدا واثق وان عندك زيدا جالس يرفعان واجازه بعضهم الرابع تما ندخل عليه اللام الفصل وهو المسمى عند الكوفيين عمادا لانه يعتمد به الخبر نادينه
المعنى ويضم فصل عند البصريين لانه يفصل بين الخبر والنعت فانما دخلت اللام لانه مفعول الخبر لوفهم السامع كون الخبر ابتدا فينزل منزلة الجزء الاول من الخبر
وقال ابن عصفور لا تدخل اسما ان في المعنى في ذلك بلا شرط ولا النفات لخبر يجيز تقديمه مع الخبر نحو هو لقائم على ان الاصل زيد هو القائم فلذلك قال ابو علي
وشرط ضمير الفصل ان يتوسط بين المبتدا والخبر او ما اصله المبتدا والخبر نحو ان هذا لهو القصص الحق وهذا اذا الرب هو الداخلة على اللام مبتدا فان
لم تعرب مبتدا وما بعده خبر والجملة خبران فلا يكون ضمير فصل لان الضمير لا يحل الا من الاعراب على الصحيح والحاصل ان لام الابتداء ندخل بعد اذا المكسورة
على ادبعة اشياء اثنين مرفوعين واثنين منصوبين فالمنصوبان احدهما الخبر اذا لم يكن منفيا ولا ماضيا منصرفا عجبا من قد والى في ذلك اشار الناظم بقوله وبعد
ذات الكسر لام ابتدا نحو اني لوعدي ولا تلي اللام ما قد نفيا ولا من الافعال ما كرضيا وقد تليها مع قد كان ذا لقد سما على التعدد مستحقا والثاني
الاسم والبدل الاشارة بقوله واسما حوى قبل الخبر والمتوسطان فيهما معمولي الخبر ضمير الفصل واليهما اشار بقوله وينصب الواسط معمول الخبر والفصل **فصل**
وتتصل بها الحرفية الزائدة بعد الاحرف المتقدمة الا عشرة فانها لا تتصل بها وتتصل بان وأن ولكن وكان وليت ولعل فتكفها عن العمل فيما دخلت
عليه من الجمل الاسمية وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية فالمراد في المفتوحة وتسمى ما الكافة اعمال النصب المتلوة بفعل معينة فمثال ان وأن نحو
قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فان في الاولى مكسورة ومدخولها جملة فعلية وفي الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية ومثال كان نحو كانما يساقون الى
الموت ومثال لعل قوله لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا ومثال لكن قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل بخلاف قوله فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكنما
يقضى فتوفى بكون فما اسم موصول لا زائدة في موضع على انها اسم لكن ويقضى صلتها وجملة فتوفى بكون خبرها ودخلت الفاء في خبرها لان ما الموصولة
شبيهة باسم الشرط في الابهام والعموم فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب نحو ما لك ويوجد في غالب النسخ اسقاط لفظة بخلاف ليس
بجيد والمعتمد اثباتها وانما اهملت هذه الاحرف لزوال اختصاصها الا ليت فبقي على اختصاصها بالجمل الاسمية على الاصح خلافا لابن ابي الربيع في قطا
القرفي فانما الجاز اليما قام زيد ويجوز اعمالها استصحابا للاصل حيث قيل بوجوبه ويجوز اهمالها حملا على اخواتها وقد روي بهما قوله وهل انتما
الذبياني قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد يروى برفع الحمام ونصبه فالرفع على الاهمال والنصب على الاعمال وليس فيه رد على
القائل بوجوب الاعمال لان سيبويه اجاز في رواية الرفع ان تكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر مبتدا محذوف والحمام نعت هذا ولنا خبر ليت في
النقدير ليت الذي هو هذا الحمام لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت وقيل هذا البيت ولحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام سراع وارد الثماد
وبعده فخيروه فالفوه كما ذكرت لنا وتعين لم تنقص ولم تزد فحملت مائة حملانها واسرعت حسبة في ذلك العدد والمعنى ان حكمي كحكم فتاة الحي وهي
نوفا اليمانية قال كانت تبصر من مسير ثلثة ايام وقصتها انها كانت لها قطاة ثم سرقها سارق من العطابين فقالت ليت الحمام ليلي الحمامتين ونصفهن
فدية ثم الحمام مية فنظروا فاذا القطا قد وقع في شبكة صيادين فاخذوه فاذا هو ست مئين فقطاة ونصفها ثلث وثلثون قطاة فاذا ضم ذلك الى قطاها
كان مائة ووصف الحمام بصيغة الجمع وهو سراع وشراع بحمل اوله الاجمام والاهمال وبصيغة الافراد وهو وارد والثماد بفتح المثلثة والميم الماء القليل
وحسبوه من الحساب وهو العد وقد ذكر الاعمال في انما نحو انما زيدا قائم بنصب زيد رواه الاخفش والكسائي عن العرب سماعا وهل يمنع قياس ذلك لمجموع
في البواقي مطلقا ايي مع بقية اخواتها الاربعة وهي ان المفتوحة وكان ولعل ولكن وهو قاصع لسماع ذهب الى ذلك سيبويه والاخفش او يسوغ القياس على
ما سمع انما مطلقا في بقية اخواتها الاربعة اذ لا فرق ذهب الى ذلك الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك او يسوغ القياس مع لعل فقط لانها اقرب
الى ليت حتى قال بعضهم في قراءة من قرأ فاطلع ان لعل ضمنت معنى ليت ذهب الى ذلك الفراء او يسوغ فيها اي مع لعل وفي كان لشبهها بان ليت لان الكلا
منهما صار لغير ذهب الى ذلك ابن ابي الربيع فهذه اقوال اربعة والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ووصل ما بترك الحرف يعطل اعمالها وقد ينوى العمل
فصل يعطف على اسماء هذه الاحرف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده كقوله وهو روبر ان الربيع الجود والخريفا بدا ابي العباس والصوفا فعطف الخريف
بالنصب على الربيع قبل مجيء الخبر وهو بدا ابي العباس وعطف الصوف على جميع ذلك بالنصب بعد مجيء الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالدال المهملة
الغزير وبروى الجون بالنون بدل الدال والمراد بالسحاب الاسود والمراد بالربيع والخريف في الصوف امطارهن والمراد بابي العباس السفاح اول الخلفاء
من بني العباس وهذا من حكم التشبيه لانه لان الغرض تشبيه بدا بالامطار الواقعة في الربيع والخريف فالتشبيه في حقيقة التشبيه ان يقول ان بدا
ابي العباس الربيع والخريف الصوف ويعطف بالرفع على محل اسماء هذه الاحرف بشرطين استكمال الخبر وكون العامل ان وأن ولكن مما لا يغير
معنى الجملة نحو ان الله بريء من المشركين ورسوله فعطف ورسوله على محل الجلالة بعد استكمال الخبر وهو بريء وقوله فمن يك لم ينجب ابوه وامه فان لنا
الام الفقيمة والاب فعطف الاب على محل الام بعد استكمال الخبر وهو لنا وقوله وما مضر بجدي في الناس خوله ولكن على الحسب الاصل والحال فعطف
الحال على محل على بعد استكمال الخبر وهو الطيب هذا معنى قول النظم وجائز رفعك معطوفا على منصوب ان بعد ان تستكملا والحمل ان لكن وان وكن
الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول سيبويه والذين لا يشترطون وجود الخبر اي لهذا العامل ذلك المحل والمحققون من البصريين وهم الذين يشترطون
ذلك يحملون على ان رفع ذلك ونحوه ليس بالعطف على محل الاسم بل على انه مبتدا حذف خبره لدلالة الخبر الماضي عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير
وهو لربيع ولنا الاب النهيب والحال الطيب الاصل او على انه مرفوع بالعطف على ضمير الخبر المستتر فيه وفي ذلك اقوال كان بينهما فاصل مفهوم عطف مفرد على

مفرد فرد وله معطوف على اضمير المستتر في يرضاها لوجود الفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين والاجود عطوف على اضمير المستتر في لنا لوجود الفصل بالصفة والموصوف والحال معطوف على اضمير المستتر في الطيب لوجود الفصل بالمضاف اليه الا ان رفع ذلك ونحوه بالعطف على محل الاسم مثل عطف امرأة على محل رجل في قولك ما جاءني من رجل ولا امرأة بالرفع لان الرافع لمحل رجل الفصل وهو جاءني ولا يمتنع عن اعمال في محل رجل لحرف الزائد لان الزائد وجوده كلا وجود والرافع لمحل الاسم في مسئلتنا التي نحن فيها الابتداء وقد زال بدخول الناسخ وهو ان وأن ولكن والعامل اللفظي يبطل عمل العامل المعنوي فان قيل اذا كان هذا من عطف الجمل او من العطف على اضمير عند المحققين فما وجه اشتراطه استكمال الخبر وكون العامل ان او ان او لكن عندهم ثلث امات اشتراطهم الاول اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم تقديم المعطوف عليه واذا كان من العطف على اضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه واما اشتراطهم الثاني اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم عطف الخبر على الانشاء واذا كان من العطف على اضمير فلم يشترطوه لكن في التسهيل وشرطه الكوفيون والمبرد قراء الشرط الاول وهو استكمال الخبر تمسكا بقوله ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون فنصب الصابئون برفع على محل الذين امنوا بعد استكمال الخبر وهو يصلون وبقوله وهو ضعيف في العربية لعدم الفاء وبعد الالف ياء موحدة فميم فزاي بن الحارث البرجمي بضم الموحدة والجيم فمن بلد اسمها بالمدينة وحلة خلف وقيار بها الغريب فنصب قيارا بالرفع على محل ياء المتكلم قبل استكمال الخبر وهو الغريب وقيار بقاف مفتوحة وياء مثناة تحتية مشددة اسم فرس عند الخليل واسم جمل عند ابن زيد وضمير بها للمدينة وقوله وهو اشترين خازم بالخاء والزاي المعجمتين والالف اعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق فنصب انتم وهو خبر مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه او المشارك لغيره قبل استكمال الخبر ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائي والفراء لا يوافق على ان الله وملائكته يصلون استدراك ذلك بقوله ولكن اشترط الفراء ان لا يتقدم الخبر على المعطوف بالرفع خفاء اعراب الاسم برفع الخبر ونصب خفاء على المفعولية لاشتراط التأخر والظرف مقدم من تأخير والاصل ولكن اشترط الفراء خفاء اعراب الاسم اذا لم يتقدم الخبر والتعبير بخفاء الاعراب اخذه من التسهيل واعترض بحو اشبه خيال المعروف عن الفراء انه يشترط بناء الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم المقصور والمضاف اه وبه خلاف في تمثيل المؤلف انتهى فيجيز ان كان الاسم مبنيا كلمة بعض هذه الادلة المتقدمة وهي ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى ويمنع ان كان الاسم معربا كما في نحو ان الله وملائكته بالرفع لما فيه من تخالف المتعاطفين في الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة انه يجيز ان الفتى وزيدا ذاهبان برفع زيد لعدم التخالف اللفظي وان اعراب الاسم فتى ومنعه البصريون مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا لان الناسخ عامل في الخبر والمعطوف في مبتدأ وهو فيه عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملا واحدا وفي ذلك مشح ولا بأس في ذلك على مذهب الكسائي والفراء لان الرافع للخبر عندهما في باب ان هو رافعه في باب المبتدأ الا انه مشكل اما على القول بالرافع وهو المشهور عن الكوفيين فلان المبتدأ فقد زال بدخول الناسخ واما على القول بان رافعه الابتداء في باب ان او كما قاله الشاطبي منهم فلانه يلزم ان يكون الخبر مرفوعا بعاملين مختلفين وقد ورد عليه عاملان من جهة واحدة وهما الابتداء والمبتدأ فاهر بامنه وضافيه وما تمسكا به من الادلة المتقدمة خرجها المانعون من البصريين على التقديم والتأخير فيكون من اخبر ان وخبر الصابئون محذوفا اي والصابئون والنصارى كذلك والاصل والله اعلم ان الذين امنوا والذين هادوا من امن منهم بالله واليوم الآخر والصابئون والنصارى من امن بالله واليوم الآخر او على تقدير الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه فيكون من اخبر الصابئون وخبر ان محذوفا لدلالة خبر المبتدأ عليه كقوله خليلي هل طب فاني وانتما وان لم تريا بالهوى دنفان فحذف خبر ان لدلالة خبر المبتدأ عليه والتقدير فانا دنف اي مريض وانتما دنفان والتوجيه الاول اجود لان الحذف من الثاني لدلالة الاول اولى من العكس قاله الموضح في شرح الشذور وبنى التوجيه الاول وهو التقديم والتأخير في قوله فان وقيارا بها لغريب والاصل فاني لغريب وقيار بها غريب ولا يتأتى فيه التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول لاجل اللام لانها لا تدخل في خبر المبتدأ الا ان قدرت زائدة مثلها في قوله ام الحليس لعجوز شهربة على احد التوجيهين المتقدمين فيصح حينئذ التخريج الثاني وبصير التقدير فاني غريب وقيار لغريب بتعين التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول في قوله تعالى ان الله وملائكته بالرفع والتقدير ان الله يصلي وملائكته يصلون ولا يتأتى فيه التوجيه الاول وهو التقديم والتأخير لاجل الواو في يصلون لانها للجماعة المشركة والله واحد لا شريك له الا ان قدرت الواو للتعظيم للواحد مثلها في قال ربت ربون فانها للتعظيم للواحد المخاطب على احد التوجيهين فيأتي التوجيه الاول ايضا وبصير التقدير ان الله يصلي وملائكته يصلون فان قلت كلا التوجيهين مشكل فان شرط الدليل للحذف ان يكون طبق المحذوف معنى او صناعة في التوجيه الاول فلان الصلوة المذكورة بمعنى الرحمة والحذف بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا واما على التوجيه الثاني فعلى العكس لان الصلوة المذكورة بمعنى الاستغفار والحذف بمعنى الرحمة فلم يتطابقا ايضا قلت اجاب عنه في المغني فقال الصواب ان الصلوة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله الرحمة وبالنسبة الى الملائكة الاستغفار وبالنسبة الى الادميين دعاء بعضهم لبعض انتهى وهو موضح الخلاف حيث يجيز كون الخبر للاسم بن جميعا نحو انك وزيدا ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرو في الدار فجائز بالاتفاق قاله الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما اطلق هنا وقد يشترط الفراء الشرط الثاني وهو كون العامل ان او ان او لكن مشكا بنحو قوله وهو التجاج بالنفي وانني بالمس فيما انبس بها انبس فنصب انبس على محل اسم ليت وهي ياء المتكلم ولبس اسم امرأة وانبس مجزوم وقع جوابا للراء والبناء للمفعول على ان انت مبتدأ حذف خبره وان الاصل وانت معي والجملة من المبتدأ والخبر حالية متوسطة بين اسم ليت وخبرها فالاسم ياء المتكلم والخبر قوله في البيت هذا التخريج ابن مالك وهو على بعد واوقفه فان

الكسائي

أكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف وهو مردود على ذلك فقال الخ باب الحال وقد يخص بعدم سفرا في هجر وشرحه الموضح بقوله يجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والخبر بل ينبغي والغالب لا يقاس عليهما وابعد منه قول بعضهم ان الاصل انا وانت فانا مبتدأ وانت معطوف عليه وخبر المبتدأ وما عطف عليه قوله في بلد مخذ انا انتهى **فصل** تخفف ان المكسورة لثقلها بالتضعيف كثر اهمالها لزوال اختصاصها بخول كل الجمل لدخولها محضورون في قراءة من خفف لما فكل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبر المبتدأ ومحضرون نعته وجمع على المعنى ويجوز اعمالها على قلة استصحابا للاصل والبه يشير قول الناظم وخففت ان فضل العمل نحو وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف ان والمافا مخففة من الثقيلة وكذا اسمها واللام في لما لام الابتداء وما موصولة للخبران وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والعائد بر وان كلا للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه رسدت مسد الصفة والعائد بر وان كلا لخلق موفى عمله وتلزم لام الابتداء بعد ان المكسورة المخففة المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله وتلزم اللام اذا ما تهمل حاكونها للام فارقة بين الاثبات والنفي في نحو ان زيد لقائم بتخفيف ان ورفع زيد فلولا اللام لتوهم ان ان نافية وانما تعمل ما ويبقى قائم فلما جيء باللام ارتفع التوهم وهذه اللام قد تغني عنها قرينة لفظية بان يكون الخبر منفيا نحو ان زيد لن يقوم فيجب ترك اللام كما قالوا في المنفي لان الخبر المنفي لا يدخل عليه لام الابتداء كما تقدم او قرينة معنوية بان يكون الكلام سيق للنفي والمدح كقوله وهو الطراح واسمه الحكم بن حكيم انا ابن اباذ الضيم مزال مالك وان مالك كانت كرام المعادن ولو قال لكانت باللام لجاز ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح وتوهم النفي هنا ممتنع وانما جمع اب كقضاة جمع قاض من اب اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولذلك قال كانت ومن فهم مراعاة اللحن والى ذلك اشار الناظم بقوله وربما استغني عنها ان بدا ما ناط ارادة معتمدا وان ولي ان المكسورة المخففة من الثقيلة **فصل** شرطه ان يكون ناسخا ويه اختلف في شرط الناسخ كونه غير ناف فخرج بذلك ليس وغير منفي فخرج بذلك زال وأخواتها ونحوها كان وغير صلة فخرج بذلك ما دام ولا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع الا ان اكثر كونه ماضيا ناسخا نحو وان كادوا ليفتنونك باجتماعهم وان نظنك لمن الكاذبين واكثر من اتى المضارع كونه ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كدت لتردين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وتدخل اللام في الجزء الثاني من معمولي الناسخ اما دخول ان على الناسخ فانما كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر في الاصل فلما خففت شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ تلا فارق محلها الكلمة الا ترى انها اذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها موقوعا عليها الجزءان مذكوران بعد دخولها واما دخول اللام في الجزء الثاني من معمولي الناسخ فانما دخل على خبرها لانك اذا قلت ان كان زيد لقائما فمعناه ان زيدا لقائم واما كون الماضي اكثر من المضارع فلان المشددة شبهت بها لفظا ومعنى فقصد ابعد تخفيفها ان يدخلوها على مشابهها ويقاس على النونين اتفاقا فيجيء جمهور البصريين دخولها على غير الناسخ وقد عند غيرهم كونه ماضيا غير ناسخ كقوله وهو الشخص المسمى بعائكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب تخاطب عمر بن جرموز قاتل الزبير بن العوام

شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد فادخلت ان المخففة على قد وهو فصل واضح غير ناسخ وشلت بفتح الشين وهو افصح من اخيها ومعناه الدعاء وحلت بجيث ولا يقاس عليه اي على ان قتلت لمسلما ان قام لانا وان محمد لزيد خلافا للاخفش فانه اجازه كما قاله في المغني وزاد هنا والكوفيين وهو يوهم انهم يجيزون تخفيف ان ويدخلون المخففة على نحو قام وقعد وذلك مخالف لقاعدتهم فانهم لا يجيزون تخفيف ان المكسورة ويحملون ما ورد من ذلك على ان ان فيه نافية بمنزلة ما واللام بمعنى الا قال في المغني في بحث اللام وزعم الكوفيون ان اللام في ذلك بمعنى الا وان ان قبلها نافية انتهى مما ورد في ذلك قراءة ابن مسعود قال ان لبثتم لقليلا حكاها الاخفش في معانيه وقول امرأة من العرب في الله يحلف به ان حياء لخاطبا فدخلت على الماضي غير الناسخ وانعدمته كونه لا ماضيا ولا ناسخا بان يكون مضارعا غير ناسخ اذ لا مشابهة بينهما كقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهمة ولا يقاس عليه اتفاقا والحاصل ان اللام بعد ان المخففة ثلث حالات وجوب تركها وجواز الامرين فالاول نحو ان زيد لقائم بالاجماع حيث لا قرينة والثاني نحو ان زيدا ليقوم والثالث نحو ان زيدا قائم بالاعمال وما ذكره من انها لام الابتداء قال به سيبويه والاخفش واكثر البغداديين وذهب الفارسي وابن جني وابن ابي العافية وابن ابي الربيع الى انها احد الجلبت للفرق وحجتهم انها دخلت على ما ليس بمبتدأ ولا خبر في الاصل ولا داخلا الى الخبر كالمفعول فحقها ان تدخل لسلما وأجيب بان الفصل والفاصل بمنزلة الشيء الواحد وهما الآن محل الجزء الاول والله بلوان والمفعول كالجزء الثاني فان قلت لسلما بمنزلة ان قبلت لسلم ثم ان كان الفعل ناسخا دخلت على الجزء الذي كان خبرا في الاصل كما مر وان كان غير ناسخ دخلت على معموله فاعلا كان او مفعولا ظاهرا كان او ضميرا منفصلا كما مر فان اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا فان يتقدم فعلى المتأخر نحو ان ربك هو يعلم انه كنت لمؤمنا فان قلت اللام للابتداء كسر ان وان قلنا لام اخرى اجتلبت للفرق فحقها الدخول على الفعل مطلقا ما اشار بقوله والفعل ان لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا بذي موصلا **فصل** تخفف ان المفتوحة فيبقى العمل وجوبا لتحقق مقتضاها وهو افادة في الجملة الاسمية لانها اكثر مشابهة للفعل من المكسورة ولكن يجب في اسمها كونه مضمرا عند ابن مالك محذوفا لا ظاهرا سواء كان للشان ام لا لان المكسورة تثبت اعمالها في الظاهر دون المفتوحة فضعفوا اعمالها في المضمر لئلا يحط الاقوى عن الاضعف وذهب ابن الحاجب الى انه لا يكون الا للشان واما قوله وهو الشخص المسمى حبوباحت عمرو ذي الكلب بانك ربيع وعبث ربيع وانك تكون هنالك الثما لا ضرورة من وجهين عند ابن الحاجب كونه غير ضمير الشان وكونه مذكورا وعند ابن مالك من وجه واحد وهو كونه مذكورا والربيع ربيعا ربيع الشهور وربيع الارضة فربيع الشهور شهران

وضعف

المتعمد

معناها

بعد صفر وبيع الازمنة ربيعان اولهما ما يأتي فيه النور والكمأة والثاني ما تدرك فيه الثمار والمراد هنا ربيع الازمنة والغيث الكلأ او المطر والمربع اما بفتح الميم ان جعلت الغيث اسما للكلأ اي خصيب في اما بضمها ان جعل اسما للمطر يقال مرع الوادي وامرع اي امطر والثمال بكسر المثلثة الغياث خبر تكون ويجب في خبرها ان يكون جملة لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لا يذكر الاسم فان كانت الجملة اسمية او فعلية فعلها جامد او دعاء لم يحتج لفاصل من الفواصل الآتية اما مع الاسمية فلانه جئ بعد ان باسم وخبر كما جئ بهما بعد المثقلة العاملة واما الفعل الجامد فهو كالاسم والاسم غير محتاج الى فصل فكذلك ما اشبهه واما الدعاء فشبيه بالجامد في عدم التصرف فالاول اعني المبدوء بالاسمية نحو وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين و الفعلية التي فعلها جامد نحو وان ليس للانسان الا ما سعى والفعلية التي فعلها دعاء اما بخير نحو ان بورك من في النار ومن حولها او بشر نحو والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة من خفف ان وكسر الضاد في غير السبع وهذا مبني على جواز تفسير ضمير الشأن بالجملة الانشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن ويجب الفصل في غيرهن ليكون عوضا عما حذفوا من ان وهو احدى النونين والاسم او لئلا يلتبس بان المصدرية ولما كان المتبادر الفصل اكثر مما هو مع الاسم وما اشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما اشبهه والفصل اما بقد لانها تقرب الماضي من الحال نحو ونعلم ان قد صدقتنا او تنفيس نحو علم ان سيكون او نفي بلا او لن او لم فمثال لا نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة في قراءة من ضم نون تكون وحسبت ان لا قام زيد ومثال لن نحو ايحسب ان لن يقدر عليه احد ومثال لم ايحسب ان لم يره احد او لو نحو ان لو استقاموا ان لو نشاء اصبناهم وهو كثير والحاصل ان الفعل اما مثبت واما منفي وكل منهما اما ماض او مضارع فالمثبت ان كان ماضيا ففاصله قد وان كان مضارعا ففاصله حرف التنفيس والمنفي ان كان ماضيا ففاصله لا فقط وان كان مضارعا ففاصله لن او لم او لا واما لو فانها لافادة الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع كما مثلنا وبقد ذكر اي الفصل بواحد منها كقوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسألوا باعظم سؤل حد العباس علموا ان سيؤملون وسؤل بمعنى مسؤول كقوله تعالى ولقد اوتيت سؤلك وكم يذكر لو في الفواصل الا قليل من النحويين هذا شرح قول الناظم وان تخفف ان فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد ان وان يكن فعلا ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا فالاحسن الفصل بقد او نفي او تنفيس او لو وقليل ذكر لو وقول ابن الناظم ان الفصل بها اي بلو قليل وهم بفتح الهاء اي غلط منه على ابيه كان الموضع في لم النسخة التي فيها وربما فصلت بلو فاعترض عليها والا فالذي قاله ابن الناظم في شرح النظم في غالب النسخ ما نصه واكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين ان المخففة والفعل بلو والى ذلك اشار الناظم بقوله وقليل ذكر لو وهو مثل النص الموضح فلينظر **فصل** وتخفف كأن فيبقى ايضا اعمالها استصحابا للاصل لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها والى ثبوت اسمها وحذفه اشار الناظم بقوله وخففت كأن ايضا فنوي منصوبها وثابتا ايضا روي كقوله وهو رؤبة كأن وريديه رشاء خلب فوريديه هما عرقان من الرقبة اسم كان ورشاء بكسر الراء والمد خبرها وهو مفرد لا مثنى وصحح الصنعاني انه مثنى بالهمزة والرشا الحبل والخلب بضم الخاء المعجمة الليف قاله ابو اسحق وقال غيره الخلب البئر البعيدة القعر وقوله وهو باغت بالباء الموحدة فالمعجمة فالمثلثة ابن صريم اليشكري قاله النحاس وقال الشيخ هو ارقم بن علباء وقال صاحب المنتقد هو علباء بن ارقم اليشكري يذكر امرأته ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو الى وارق السلم يروى بالرفع لظبية على انها خبر كان على حذف الاسم اي كأنها ظبية ويروى بالنصب لظبية على انها اسم كان على حذف الخبر اي كأن مكانها ظبية ويروى بالجر لظبية على ان الاصل كظبية وزيدت ان بينهما اي بين الكاف ومجرورها وعليهن فجملة تعطو صفة لظبية والموافاة الاتيان والمقسم بضم الميم وفتح القاف والسين المهملة مع التشديد المحسن من القسام وهو الحسن يقال فلان قسيم الوجه ومقسم الوجه اي حسنه وتعطو اي تتناول وعداه بالى لتضمنه معنى تميل والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل ورث يرث اي صار ذا ورق ويروى ناظر السلم والناظر الحسن والبهجة والسلم بفتحتين شجر العضاه ذو شوك واذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم تحتج لفاصل كما تقدم بعينه في ان المخففة كقوله ووجه مشرق اللون كأن ثدياه حقان فثدياه حقان مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كان واسمها ضمير شأن محذوف اي كأنه وهذا البيت رواه سيبويه هكذا ورواه الكوفيون مشرق النحر والمعنى على الاول ويبدو وجه بليح لونه وثدياه صلبة كحقين في الاستدارة وان كانت الجملة فعلية فصلت بلم في المضارع المنفي او قد في الماضي المثبت فالاول نحو كأن لم تغن بالامس والثاني نحو قوله لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كأن قد ألما فنفصل بين كان وما بعده والهول الفزع يقال هاله الامر يهوله اذا افزعه ولظى الحرب نارها والاصطلاء من اصطليت بالنار تدفأت بها والمحذور من الحذر وهو ما يخاف منه والماضي من الالمام وهو النزول يقال الم به اي نزل وتخفف لكن فتهمل وجوبا لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ولتباين لفظها لفظ الفعل نحو فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياسا على ان ولم يسمع عن العرب قام زيد لكن عمرا قائم بنصب عمرو وما ورد عن يونس انه حكى فيها العمل فمحمول على الشذوذ والفرق بينها وبين ان زوال الاختصاص **هذا باب لا النافية عمل ان المشددة** وتسمى لا التبرئة دون غيرها من حروف النفي وحق لا التبرئة ان تصدق على لا النافية كائنة ما كانت لان كل من برأ فقد نفيت عنه شيئا ولكنهم خصصوها ا.ه [illegible] ان فات التبرئة امكن من غيرها لعمومها بالتنصيص وتسمى النافية للجنس واوردت بباب لطول الكلام عليها قال ابو البقاء انما عملت لا عمل ان لمشابهتها لها من اربعة اوجه احدها ان كلا منهما تدخل على الجملة الاسمية الثاني ان كلا منهما للتأكيد فلا لتأكيد النفي وان لتأكيد الاثبات الثالث ان لا نقيضة ان والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره الرابع ان كلا منهما له صدر الكلام ويكون لا محمولة على ان في العمل انحطت درجتها عن ان في امور منها ان اسم لا لا يكون الا مظهرا واسم ان يكون مظهرا او مضمرا ومنها ان اسم لا لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفة ومنها ان لا لا يجوز ان يتقدم

باب لا التي لنفي الجنس [illegible]

جزء ١

خبرها على اسمها اذا كان ظرفا او مجرورا او مجرورا فان ومنها ان اسمها لا ينون واسم ان ينون ومنها ان اسم لا المفرد مختلف في اعرابه وبنائه واسمها منفي
في اعرابه ومنها ان ان تعمل بلا شرط ولا تعمل الا بشرط وشرطها ان تكون نافية لا زائدة وان يكون المنفي بها الجنس باسره وان لا يكون منفيا واذا
اذا دخلت على نكرة واريد بها النفي العام وقد ذهب من لا استغراقية لان من هي الموضوعة للجنس فاذا قلت لا رجل في الدار وانت تريد نفي الجنس كله كان
الا بتقدير من ولو لم تقدر من لكنت نافيا رجلا واحدا وجاز ان يكون في الدار اثنان فاكثر ومن هنا قال النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في
الدار فهو سائل عن كل الجنس قال ابو البقاء في شرح لمع ابن جني وان لا يدخل عليها جار وهو المراد بقولهم ان لا تقع بين عامل ومعمول وان يكون اسمها نكرة
لانه على تقدير من كما تقدم ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات وان يكون النكرة متصلة بها خلافا لابي علي فانه اجاز فيها ان تعمل مع فصلها ولكنه لم يجئ
وقد جاء في السعة لا منها بد بالبناء مع الفصل وليس ما يعول عليه قال الموضح في الحواشي وان يكون خبرها ايضا نكرة على الاصل فجملة الشروط سبعة اربعة
راجعة الى الاسم واحد الى خبرها وستجئ محترزاتها واذا اجتمعت هذه الشروط عملت لا عمل ان من نصب الاسم ورفع الخبر نحو لا غلام سفر حاضر
فغلام سفر اسمها وهو منصوب وحاضر خبرها وهو مرفوع بها اتفاقا لانها غير مركبة واما اذا ركبت فمن سيبويه انها لا تعمل في الخبر بل النكرة مع لا ترفع بالابتدا
والخبر بالمبتدا مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناظم انه مرفوع بها ايضا وهو مذهب الاخفش والمازني والمبرد فان كانت غير نافية
لم تعمل فالاسماء ثنتا وشذ اعمال لا الزائدة في قوله وهو الفرزدق بحسب عمرو بن هبيرة الفزاري لو لم تكن غطفان لاذ بذنوبها اذ اللام ذو والاصل بها
عمرو فاعمل لا الزائدة وذنوب اسمها ولها خبرها وانما عملت مع الزائدة لانها اشبهت النافية لفظا وصورة فلوحظ فيها جانب اللفظ دون المعنى والدليل
على زيادتها ان المعنى ليستقيم بها مستقيما من لولا ان لوشرطها ممتنع والفرزدق منفي بلم والامتناع النفي اثبات فدل على اثبات الذنوب لغطفان لا نفيها
عنها واذا ثبت الذنوب امتنع اللوم لان جوابها اذا كان مثبتا لم تقبل دخول لو وانما شذ عمل الزائدة لانها غير مختصة وشرط العمل
الاختصاص فان قيل لا النافية غير مختصة مع انها عاملة فالجواب ما قاله المرادي ان لا اذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم فليست اذن الداخلة على
الفعل ولو كانت لا لنفي الجنس بل لنفي الوحدة عملت عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر نحو لا رجل قائما فالنفي هنا للواحد دون الجنس اذ الظاهر انه
بل رجلان فيكون المنفي واحدا والمثبت اثنين وكذا اذا عمل ليس ان اريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص بل على سبيل الظهور نحو لا رجل قائما و
يمتنع ان يقال بعده بل رجلان والحاصل ان لا اذا عملت عمل ليس احتمل نفي الواحد ونفي الجنس وهو الظاهر لان النكرة في سياق النفي ثم فاذا اردت نفي الواحد
مبتدئا بقولك بعده بل رجلان واذا اردت نفي الجنس لم تعقبه بشيء بل لا يجوز ان تقول بعده بل رجلان هذا حاصل كلام ابن عصفور وان وصفت لا بنعت عامل
ومعمول كما اذا دخل عليها الخافض فانها لا تعمل شيئا وخفض الخافض لمنكرة نحو ولا لا تحول بين العامل ومعموله نحو جئت بلا زاد وغضبت من
لا شيء بالجر منها يعرف الجر وعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها لشبهها وان ما بعدها مخفوض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويجعلها زائدة
ويعنون بذلك انها معترضة بين شبيهين منعا لبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطها وشذ جئت بلا شيء بالفتح على الاعمال والتركيب ويجعلان بمنزلة
بعل التركيب نحو لا احد عشر والجر حرف الجر معلقا بل لا وما ركب معها في موضع جر لانها جرت مجرى الاسم الواحد قال ابن جني في كتاب الخواطر
الخاطريا ان لا نصبت شيئا ولا خبرها لانها مع ما ركبت معه فصارا بمنزلة واحد وان كان الاسم معربا او منفصلا منها اعملت وجوبا ووجب عند
غير المبرد وابن كيسان تكرارها في الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضا من صاحبة ذي العموم لان العرب جعلتها في جواب من سئل بالهمزة ام
والسؤال بها لا بد فيه من العطف فكذلك الجواب نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ونحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون وانما لم تتكرر مع المعرفة في نحو لا زيد
ان تفعل وفي قوله اشاء ما شئت حتى لا زال لها لا انت شائية من شاننا شان للضرورة في هذا البيت واللام في الضرورة للتعليل متعلقة بلم
يتكرر والمعنى وانما لم يتكرر في لا انت للضرورة وانشاء مضارع شاء مسند للمتكلم وما موصولة في موضع نصب على المفعولية بانشاء وشئت بكسر التاء
صلتها والعائد محذوف وحتى يجيء الى وازال مضارع زال منجبرا بان مضمرة بعد حتى وجوبا واسم زال مستتر فيه وجوبا وخبره شائية والبيت بنون
الشان وهو البيت وقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة والمتعلق بر وما موصولة اسمية ولا نافية وانت مبتدأ وشائية من الشية خبره ومن شاننا
متعلق به والجملة صلة ما والعائد محذوف والمعنى شاء الذي شئته حتى لا زال شانيا الذي لا انت شائية من شاننا اي امرنا والشان قل معطوف على
الضرورة لا تولك بلا بيتغي لك ولا اذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لانه في معنى النكرة وتولك بفتح التون وسكون الواو ومن التويل والتوال وهو
العطية مبتدأ وان تفعل سد مسد خبره كما في الوصف مع مرفوعه قاله المخمري وقال ابو حيان والذي اذهب اليه انه خبر لا فاعل لان تولك ليس بوصف
وقال الموضح لا ادري كيف يتاتى ان يقول اصدق ما سمع قوله ان تولك مؤول بلا يبتغي لك ولم يتنزل كتاب ولا مرفوع انشاء سد الخبر لا يرتفع الا بالوصف انتهى
واذا قلنا بالاول فالظاهر ان المرفوع هنا شائية عمل لفاعل قال الرضي والتوال مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول او ليس مثل تولك هذا الفعل
اي لا ينبغي لشان مثل تناوله انتهى فحصل في المثال ودعوى الضرورة في البيت مع الحجج بها المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرار لا اذا دخلت على
معرفة وفي اعمال لا عمل ان اشار الناظم بقوله عمل ان اجعل للا في نكرة مفردة جائتك او مكررة **فصل** واذا كان اسمها مفردا اي غير مضاف
ولا شبيه به بني على الفتح ان كان مفردا لفظا ومعنى لفظا لا معنى او جمع تكسير لمذكر او مؤنث فالاول نحو لا رجل والثاني نحو لا مسلمات والثالث
نحو لا رجال ولا هنود والى ذلك اشار الناظم بقوله وركب المفرد فاتحا ويوعلبة وعلى الكسر ان كان جمعا بالتا وتاء مزيدتين كقولك وهو

الخبر فيما ذهب موضع رفع فلا لغو مبتدأ معطوف على محل اسم ان والخبر مرفوع بهما فيكون الكلام جملة واحدة عمرو زيد وعمرو قائمان ويجوز ايضا عنده ان يقدر لكل واحد منهما الخبر اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وعلى مذهب غير سيبويه العامل بان لا المشبهة اسمها عاملة في الخبر كما عملت فيه لا النافية لاسمها فيجوز ابقاء ان بعد لا اسمها معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وان كانا عاملتين لا انهما عاملتان فيجوز ان يعمل اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان لانهما شيء واحد ويجوز الفصل عند هؤلاء ان يعمل كل منهما خبرا على حياله واما رفعهما فوجهه ان يجعل الاولى ملغاة لتكررها فانما بعدها مرفوع بالابتداء او عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين فلنا خبر عن الاسمين ان قدرت لا الثانية تكرار للاولى وما بعدها معطوف فان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فلنا خبر عن احدهما وخبر الاخرى محذوف كما في زيد قائم وعمرو ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم حذف احدهما دون الآخر وان احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثاني توارد عاملين على معمول واحد فالاول في المتن مثل لا رجل ولا امرأة برفعهما واما فتح الاول ورفع الثاني فوجهان ان الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها معطوف على محل لا الاولى مع اسمها فتحا سيبويه يجوز ان يبقى لهما معا خبر واحد لا خبر مبتدأ وما عطف عليه وعند غيره لابد لكل واحد من خبر لئلا يجتمع لا والابتداء في رفع الخبر الواحد ويجوز ان يجعل لا الثانية غير زائدة وهي ملغاة او عاملة عمل ليس واما فتح الاول وفتح الثاني فوجهان ان لا الاولى ملغاة او عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان ويقدر الخبر في هذا الوجه كالوجه الذي قبله سواء على المذهبين واما فتح الاول ونصب الثاني فوجهان ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها منصوب منون وهو اسمها لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف والفصل فيها من فتحه بلا تنوين حتى قال ابن الدهان في الغرة خصه يونس وجماعة من النحويين بالضرورة كتنوين المنادى المفرد والمعرفة وجعل الزمخشري منصوبا على اضمار فعل اي لا ارى قوة وهو عند غيرهم على تقدير لا زائدة مؤكدة وان الاسم بعدها منصوب بالعطف على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعند غيره على لفظ اسم لا لانه لما اطرد في لا بناء اسمها مع الفتح نزلت منزلة العامل للفتحة الظاهرة واما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبر واحد بعدهما لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع بما كان مرفوعا قبل دخول لا عنده وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان الناصبة لاسمها عاملة في الخبر عنده كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبر على حياله عند غيره بعد لهما خبر واحد لان العامل عندهم لا يحذف ويجوز ان يقدر لكل خبر وهذه الاوجه الخمسة ماخوذة من اثنى عشر وجها وذلك لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء والرفع على انها عاملة عمل ليس فهذه ثلثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو النصب فاذا ضربت هذه الاربعة في الثلثة الاول بلغت اثنى عشر وكلها جائزة الا اثنين وهما رفع الاول على الالغاء او على الاهمال عمل ليس ونصب الثاني وانهاها ابن الفخار في شرح الجمل الى مائة واحد وثلثين وجها هذا اذا عطفت وكررت لا فان عطفت ولم تكرر لا وجب فتح الاول على اعمال لا عمل ان وجاز في الثاني النصب عطفا على محل الاولى والرفع عطفا على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم ذكر لا كقولك وهو رجل من بني عبد مناف يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك فلا اب ابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا برى وابنا بالنصب يجوز وابن بالرفع ولا يجوز وابن بالفتح واما حكاية الاخفش لا رجل وامراة بالفتح بلا تنوين فشاذة والاصل ولا امراة فحذفت لا وبقي البناء بحاله على نيته لا كما قالوا ولا بيضاء شحمة على نية كل والى ذلك اشار الناظم بقوله والعطف ان لم تكرر لا احكما لربما للنعت في الفصل انتمى

فصل واذا وصفت النكرة المبنية بمفرد منعلق بوصف متصل نعت مفرد جاز في الوصف المفرد فتحه على انه ركب معها اي مع النكرة قبل مجيء لا وصف الموصوف كالشيء الواحد ثم دخل عليهما لا مثل لا احد عشر عندنا وقبل علة البناء كون الوصف من تمام اسم لا واسم لا وجب له البناء لتضمنه معنى من فصار كانهما معا تضمنا معنى من وقيل انه اجري على لفظ الموصوف لانه اشبه المعرب قبل فتحه فتحة اعراب حذفت لتوهم الشاكل وجاز نصبه مراعاة لمحل النكرة الموصوفة لانها في محل نصب بلا وقال الشاطبي النصب بالحمل على لفظ النكرة وان كان مبنيا لان حركة البناء هنا شبيهة بحركة الاعراب بل الاعراب اصلها وجاز ضمه مراعاة لمحلها مع لانها في محل رفع بالابتداء لصيرورتهما بالتركيب كشيء واحد فحكموا على محلهما بالرفع وجعلوا النعت للمجموع كما عكسوا في النعت المفرد بلا تخويرت بريء لا ظريف ولا كريم قال الرضي جعل حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل انتهى نحو لا رجل ظريف فيها هذا من امثلة الخليل فيجوز فيه لا رجل ظريف بفتح ظريف على لا رجل ظريفا بنصبه لا رجل ظريف برفعه ومثل لا رجلين ظريفين وظريفان ولا رجال ظريفين وظريفون بتحو فيها لفظ المفتوح والمنصوب ولا هنا ذات ظريفات لان اسم لا في ذلك كله مبني ولا فرق في النعت بين المشتق كما مر والجامد المنعوت بمشتق ومنه لا ماء ماء باردا عندنا فيجوز في ماء الثاني الفتح على انه ركب مع الاول والنصب والرفع على ما مر وضعف الكمال الاقطاعي في شرح المفصل كون ماء الثاني صفة لماء الاول وقال كيف يوصف شيء نفسه مع انه جامد وانما هو من قبيل التوكيد اللفظي او البدل انتهى وجوابه انه لا بعد في جعله صفة لانه لما وصف بباردا صار اسما مغايرا للاول تغاير المطلق والمقيد ولانه يوصف بالاسم الجامد اذا وصف كقولك رجل رجل عالم والقول بانه توكيد لفظي او بدل خطأ لان الماء الثاني لما وصف وقيد بقيد خرج عن كونه مرادفا للاول فلا يصح كونه تاكيدا له ولا بدلا منه لعدم مساواته للاول وان جعلنا باردا نعتا للماء الاول وماء الثاني بلا تنوين الاول لزم مع ذلك تقديم البدل على المنعوت وهو ممتنع وقال ابو حيان وتكرير النكرة هنا توطئة للنعت كما جاءت توطئة للحال في قوله ثم فيها بفرق كل امر حكيم امرا من عندنا واعترضه الموضح في الحواشي بانه انما جيء بالجامد توطئة للحال ليجري على صفوت اذ كان ذلك حق المشتقات وهنا لو تذكر التابع لجرى على ذلك الرجا نعتا على ماء الاول فما

الحديثة

فائدة هذه التوطئة انه متى كان فقد الافراد في المنعوت نحو لا رجل فيها فاضل عندنا او فقد الافراد في المنعوت نحو ما غلام سفر فينا عندنا او فقد الامرين
فان كان بين المنعوت فاصل نحو لا رجل في الدار ظريف ولا ماء عندنا ماء بارد امتنع الفتح فيهن لانه يستدعي التركيب وهم لا يركبون ما زاد على
كلمتين وجاز الرفع بالنظر الى المحل والنصب بالنظر الى لفظ المنعوت الكائن معربا والى محله مبنيا قال ابن خروف الحمل على الموضع في هذا الباب بين
في المعرب والمبني لان الموضع للابتداء انتهى والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومفردا نعتا لمبني يلي فافتح او انصبن او ارفع مثل ولا
المفرد لا بين وانصب او الرفع اقصد كما تقدم في المعطوف بدون تكرار لا فشبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار لا
والناظم عكس ذلك فشبه المعطوف بدون تكرار لا بالنعت المفصول فقال والعطف ان لم تكرر لا احكما نريما للنعت ذي الفصل انتما وصيغ الموضح
احد من جهة التقسيم وانسب لقوله وكملحق البدل الصالح لعمل لا وهو المنكر فالعطف بدون تكرار لا نحو لا رجل وامرأة فيهما بنصب امرأة ورفعها
والبدل الصالح لعمل لا نحو لا احد رجل وامرأة فيهما بنصب رجل وامرأة ورفعهما ولا يجوز الفتح في المعطوف والبدل لوجود الفاصل في العطف
مجرد وفي البدل بعامله لان البدل على نية تكرار العامل فان لم يصلح البدل له اي لعمل لا بان كان معرفة فالرفع واجب بالنظر الى محل لا مع اسمها
ويمتنع النصب بالنظر الى محل اسم لا لانها لا تعمل في معرفة نحو لا احد زيد وعمرو فيها فزيد وعمرو بدل تفصيل من احد وكذا يجب الرفع مع تكرار لا في المعطوف
الذي لا يصلح لعمل لا نحو لا امرأة فيها ولا زيد لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة قال ابو حيان ومن قال ربما شاة وسخلتها قال لا غلام ولا العباس ولا رجل
عندنا ولا اخاه فالرسم صاحب البسيط وجمهورهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل وسكت الموضح عن البيان والتوكيد المعنوي بناء على انهما لا
يتبعان نكرة وسيأتي الخلاف فيهما **فصل** واذا دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس لم يتغير الحكم بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها
من عمل في اللفظ نحو ألا غلام سفر حاضر بنصب غلام لا غير ومن تركيب نحو ألا رجل في الدار بفتح رجل لا غير وتكرار نحو ألا لا رجوع والا احياء بالاوجه الجمسة ثم تارة
تكون الهمزة فيها باقية على معنى بها من الاستفهام والنفي وذلك اذا كان الاستفهام عن النفي كقوله وهو قيس بن الملوح على ما قيل ألا اصطبار لي
لهم جلد اذا لاقى الذي لاقاه امثالي والمعنى ليت شعري اذا لاقيت ما لاقاه امثالي من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لهم فلهم جلد او ثبت لهم
عن الموت بما ذكر فليته لهما وادخل اذا الظرفية على المضارع بدلا من الماضي وهو نادر وبقاء الهمزة فيهما على معنييهما قليل حتى توهم ابو علي الشلوبين انها
خبر وافع في كلام العرب ورد على الجزولي اجازته اياه ونحوه وتوصف في كلامهم على قلة كقولهم في المثل افلا اقاصر ايا بصبر والقاصر بكسر القاف وبالصاد المهملة
والصبر بفتح الصاد المهملة المحماة والشلوبين لفظ اعجمي يتعلق بالجر في الذكر بعد واوه بين الباء الموحدة والهاء والراء مضمومة وقد تفتح قال الدماميني
فائدة يراد بها اما الهمزة ولا التوبيخ والانكار كقوله الا ارعواء لمن ولت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم فالاحرف توبيخ وارعواء مصدر ارعوى
اي انكف عن الشيء بعد كثير اذ نزك ما يستهجن يقال ارعوى فلان عن القبيح اي انكف عنه وولت ادبرت وذهبت والشيبة الشيب قال في
المطول والشيبة لصحيفة وجاء عن بعضهم ان تكون الهمزة في زمان تكون حرارة الغريزة مشبوبة اي قوية مشتعلة انتهى وهو مأخوذ من كلام الاطباء واذنت اعلمت
والمشيب والشيب لغة وقال الاصمعي الشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال والشيب بتغيير يعم بياض الشعر والهرم كبر السن وكون الحرفين يراد بهما
هو الغالب في الاستعمال واعترض الدماميني فقال اعلم ان الجمع بين الانكار التوبيخي هو الهمزة وحدها لا يجوز لان النفي المقابل بالواو على حاله ففي ايجاب
الارعواء امر ثابت والتوبيخ منسلط على ذلك صح فهما حرفان كل منهما يفيد ما يفيده الحضر واجاب الشمني بان المراد ان الهمزة تفيد الانكار التوبيخي وكلمة لا تفيد
النفي فمجموع الامرين الانكار والتوبيخ على النفي فاراد بهما النفي كقوله الاعمى وتستطاع رجوعه فيراب بما اثأت يد الغفلات والمراجعة ويراب بفتح
الياء المثناة تحت وسكون الراء وفي آخره باء موحدة قبلها همزة بمعنى يصلح منصوب في جواب النفي وفاعل ضمير العسر واثأت بمثلثة بعد الهمزة الاولى
اي افسدت ويد الغفلات بينة استعارة تخييلية استعار للغفلات يدا تشبيها لها بمن يكتب بشيء بيده وهو اي كون الحرفين يراد بهما
النفي كثير واختلف في الاهمة في دفنها الخبر وبراءة محلها مع اسمها والغائها والمعتمد عند سيبويه والخليل ان الاهمة ملاحظ فيها معنى الحرف
والفعل فهي غير زائدة فلا خبر لها كما ان النفي لا خبر له وبمنزلة ليت فلا يجوز براءة محلها مع اسمها ولا الغاؤها اذا تكررت كما ان ليت كذلك لان ليت
لا تركب مع اسمها ولا تكرر فتلغى ولا تعمل الا عند بعضهم خاصة وبينما ان كان معربا ومبنيا نصبا ان كان مضافا او شبيها به وخالفهما المازني
والمبرد فجعلاها كالمجردة من معنى الاستفهام فلها عندهما مركبة مالها مجردة من تركيب في نصب خبر والغاء واتباع للفظ اسمها او محله واسندلا با
ليت السابق ووجه الدلالة منه ان مستطاع اما خبر لا لا او اما صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها لا لمحل اسمها فقط والا نصب على هذين ورجوعه
مرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل فالا لازم احد الامرين اما ثبوت الخبر ومراعاة محلها مع اسمها وايا ما كان فهو المدعى ورد بانه لا دليل لهما في
البيت الا واسندلا بيراثا لا بد ان يكون مستطاع خبرا لا لا او صفة لاسمها ورجوعه فاعلا على حذف مضاف اي نائب فاعل يستطاع بل يجوز كون
مستطاع خبر مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخرا والجملة من المبتدأ والخبر صفة ثانية لعمر وصفة لا محل لها واطرح هذا الاحتمال سقط منه لا لانه
ولما فرغ من الكلام على الا المركبة انتقل الى الكلام عليها في النظم بقوله واعط لا مع ممن استفهام ما تستحق دون الاستفهام شرع في الا البسيطة
على ما سبق بكلمة للاستفتاح الاسلوب وقال ورثر الا للتنبيه والاستفتاح فدخل على الجملتين الاسمية والفعلية ولا تعمل شيئا ما الاسمية نحو الا
ان اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون والفعلية نحو الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فالا داخلة على ليس فقدير الا ان يوم منصوبا بمصروفا مقدما من اجل

فالاصل

والاصل الا ليس مصروفا عنهم يوم بانتهم وتزاد الاعراضية بسكون الراء والتحضيضية بحاء مهملة وضاد بن معجمتين فيختصان بالجملة الفعلية الخبرية ولا يعملان شيئا والعرضية نحو الا تحبون ان يغفر الله لكم والتحضيضية نحو الا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم وانما اختصا بالفعلية لانهما للطلب لان العرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الفعلية لم يحادث يتجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث قال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف التحضيض معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي مسئلة واذا جعل الخبر سواء قلنا انه خبر لا ام خبر المبتداء وجب ذكره للجهل به نحو لا احد اغير من الله عز وجل واذا علم من قبل او غيره فحذفه كثير نحو لا فوت اي لهم قالوا لا ضير اي علينا ولو ذكر لجاز عند المحاذيين والى ذلك اشار الناظم بقوله ويشاع في ذا الباب اسقاط الخبر اذا المراد مع سقوط ظهر وحذف الخبر المعلوم بالقرينة المبينون والطائبون هذا نقل ابن مالك ونقل ابن خروف عن بعضهم انهم لا يظهرون خبر ما وبظهرون خبر لا مرفوعا ومنصوبا ومجرورا والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه وقال ابو حيان واكثر المحاذيين مع لا نحو لا اله الا الله اي وفي الوجود او نحو ذلك قال الزمخشري في جزء له لطيف على كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب انه كلام تام ولا حذف وان الاصل الله اله مبتداء وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جيء باداة الحصر وقدم الخبر على الاسم وركب مع لا كما ركب المبتداء معها فلا رجل في الدار ويكون الله مبتداء مؤخرا والخبر امامها وعلى هذا يخرج نظائره نحو لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي نقله الوضيع عنه وقال بعده قلت وقد يرجح قوله بان به سلامة من دعوى الحذف ودعوى الابدال مما لا يحمل على البدل منه وذلك على قول الجمهور ومن الاخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام بالخاص وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرا انتهى هذا باب الافعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتداء والخبر فتنصبهما مفعولين هذا قول الجمهور وذهب السهيلي الى ان المفعولين في باب ظن ليس اصلهما المبتداء والخبر بل هما كمفعولي اعطى واستدل بظننت زيدا عمرا والاعلى جهة التشبيه وانت لم تزد ذلك مع ظننت ويجب بالمنع وان المراد ظننت زيدا عمرا فاتبين خلافه وذهب الفراء الى ان الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه افعال هذا الباب نوعان احدهما افعال القلوب وانما قبل لها ذلك لان معانيها قائمة بالقلب ليس كل قلبي ناشئة افعام ما لا يتعدى بنفسه نحو فكر وفكذا وتفكر فيه وما يتعدى لواحد بنفسه نحو عرفت زيدا بحثي وفهم المسئلة وما يتعدى لاثنين بنفسه وهو المراد هنا والباء اشار الناظم بقوله انصب بفعل القلب جزئي ابتدا اعني رأى خال علمت وجدا ظن حسبت مع عد حجى درى وجعل اللذا عاقد وهب تعلم ويتقسم هذا القسم المتعدي لاثنين اربعة اقسام احدها ما يفيد في الخبر يقينا وهو اربعة وجد والذي تعلم بمعنى اعلم ودرى قال الله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا فالهاء المتصلة به مفعوله الاول وخيرا مفعوله الثاني وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وانما سماه مجيء وجد للعلم لان من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه وقال الله تعالى انهم الفوا اباءهم ضالين فاباءهم ضالين مفعول اول وضالين مفعول ثان وقال الشاعر وهو زياد بن سيار تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطفا في التحيل والمكر فتعلم امر مجيء اعلم وشفاء النفس مفعوله الاول وقهر عدوها مفعوله الثاني والاكثر وقوع تعلم هذا على ان المشددة وصلتها فسدت مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه كقوله وهو زهير بن ابي سلمى بضم السين فعلت تعلم ان للصيد غرة وان لا تضيعها فانك قائله فان بفتح الهمزة وتشديد النون حرف موصول والصيد خبرها مقدم وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة اسمها مؤخر وان وصلتها سدت مسد مفعولي تعلم وان لا الى آخره جملة شرطية والهاء في تضيعها عائدة على الوسيمة فبما قبلها والهاء في قائلها عائدة على الصيد وقد يكون تعلم بمعنى الماضي قال الاعشى قلت ان زيدا خارج بمعنى علمت وقال الاخر ودرت ابا المهدي بالوفاء فاغتبط فان اغتباطا بالوفاء حميد وبنيت مبنى المفعول والتاء مفعوله الاول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والواو في مفعوله الثاني وهو صفة مشبهة والمهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الاضافة وعمرو منادى مرخم محذوف التاء وفاغتبط جواب الترجي مقدر اي ان رأيته فاغتبط من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها عنه فان اريد زوالها كان حسدا والاكثر في درى هذا ان يتعدى بالباء نحو ودت بزيد فاذا دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو ولا ادريكم به وضمير الخاطبين مفعوله الاول والجرور بالباء مفعوله الثاني والضمير الثاني ما يفيد في الخبر ظنا وهو ستة جعل وجعل وعد وهب زعم نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فالملائكة مفعوله الاول واناثا مفعوله الثاني ونحو قوله وهو سمير بن ابي سمير وقيل ابو سنبل الاعرابي وكنا حجوا باعمر واخا فقة حتى المت بنا بوما ملمات فاباعمر ومفعوله الاول واخا فقة مفعوله الثاني والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة فاعل المت بمعنى نزلت ونحو قوله وهو النعمان بن بشير الانصاري فلا تشمتن الموالي شريكك في الغنى ولكنما الموالي شريكك في العدم فالموالي بمعنى الصاحب هنا مفعوله الاول وشريكك مفعوله الثاني والعدم بضم العين العفر ونحو قوله وهو ابن همام السلولي فلقيت اجرني اباخالد والا فهبني امرءا هالكا فاجرني مفعوله الاول وامرءا مفعوله الثاني وهالكا نعت امرءا والا فلا فهذا وقوعه على ان وصلتها كافة المسئلة المجاز فيها في القريض هبني ابا كان حماد ونحو قوله وهو ابو امية الحنفي واسمه اوس زعمتني شيخا ولست بشيخ انما الشيخ من دبت بيبا فناه المتكلم مفعوله الاول وشيخا مفعوله الثاني ودبت بيبا بدج في المشي دجادبيدا والاكثر في زعم هذا وقوعه على ان بتشديد النون او ان بتشديدها وصلتها وانزاد الضمير في مثل هذا افصح من تثنيته وهو راي البصريين والتثنية راي الكوفيين فالاول نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا والثاني نحو قوله وهو كثير عزة وقد زعمتني بغيرت بعدها ومن ذا الذي ما عزة بغير وغر منادى مرخم والضمير الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه للبيقين وهو اثنان وهما راى حجا حلم كقوله اجل شانوءة انهم يرونه بعيدا وبزيه قريبا الاول للزجاج والثاني

للبقين وكقوله ثم فاعلم انه لا اله الا الله وقوله ثم فان علقوهن مؤمنات الاولى للبقين والثانية للرجحان والقسم الرابع ما يرد بهما اى بالوجهين والغالب
كونه للرجحان وهو مثلثة ظن بحسب حال فالرجحان كقولك ظننت ان شيبا ظني الحرب صالبا فضربت فبمن كان عنها معرضا فالكاف مفعوله الاول وصالبا
مفعوله الثاني وان شيبت بالبناء للمفعول شرط والظني الحرب نائب الفاعل وجواب الشرط محذوف والتقدير بالعين المهملة الاهتمام والجبين بقال عرد في الحرب
اذا جبن وقال الخليل عرد عرج في الحرب واحد والمعنى ظننت صالبا الحرب اذا اوقدت نارها فانهزمت فبمن كان منهزما والبقين نحو قوله تعالى يظنون
انهم ملاقوا ربهم اى يتيقنون ذلك والرجحان في حسبت كقول الشاعر وهو نفر بن الحرث الكلابي وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذام وحميرا
فكل مفعوله الاول وشحمة مفعوله الثاني وعشية منصوب على الظرفية وجذام وحمير قبيلتان لم ينصرفا للعلمية والتانيث والبقين فيها نحو قوله وهو
لبيد العامري حسبت التقى والمجد خير تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا فالتقى مفعول اول والمجد معطوف عليه وخير مفعوله الثاني ولم يثن لانه
اسم تفضيل واسم التفضيل اذا اضيف لزم الافراد والتذكير وربحا بالباء الموحدة والحاء المهملة تميز واذا شرطية وما زائدة والمرء مرفوع بفعل محذوف
يفسره واصبح وثاقلا بمعنى ثقيلا خبر اصبح المحذوف والمعنى يثبت النفي والمجد خير تجارة رباحا اذا اصبح المرء ثقيلا بسبب الموت ووصف البيت بالثقل
لان الابدان تخف بالارواح فاذا مات صاحبها تصير ثقيلة كالجمادات والرجحان في خال كقوله اخال ان لم تعترض الطرف ذا هوى يسومك ما لا
يستطاع من الوجد اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها والكاف مفعوله الاول وذا هوى مفعوله الثاني وان لم تعترض الطرف شرط وجوابه محذوف وجملة
يسومك بمعنى يكلفك نعت هوى وفاعله ضمير مستتر يعود على هوى وهو العابد من الصفة الى الموصوف وما لا يستطاع في موضع المفعول الثاني ليسومك
ومن الوجد بيان لما والبقين فيها نحو قوله ما خلتني زلت بعدكم ضمنا اشكو اليكم حموة الالم اشده وخلف الامر من الكوفيين وياء المتكلم مفعوله الاول
وضمنا مفعوله الثاني وهو بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم وبالنون الوزن المثلى وفي نسخة ظمئا بالظاء المشالة والهمزة وهو بمعنى شغف قال في الصحاح وظمئت
الى لقائكم اشغفت في ذلك بعدكم معترض بين المفعولين وخلتني معترض بين الثاني وهو ما والمنفي وهو زلت وضمنا معترض بين اسم زال وهو التاء
وخبرها وهو اشكو وبعدكم متعلق بضمنا وجاز تقديمه على الصفة المشبهة لانه ظرف في حموه بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو والشدة والتقدير
خلت نفسي ضمنا بعدكم ما زلت اشكو شدة الغرابي تنبيهها اثنان الاول ترد علم بمعنى عرف وترد ظن بمعنى اتهم واليهما اشار الناظم بقوله لعلم عرفا
وظن بمعنى تهم ترد والثاني ترد راى بمعنى ذهب من الرأي اي المذهب ترد حجا بمعنى قصد فيتعدين هذه الافعال الاربعة الى مفعول واحد فقط فاولها
نحو والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا اي لا تعرفون شيئا وثانيها نحو وما هو على الغيب بظنين بالظاء المشالة اي بمتهم وثالثها قول راحل
ابو حنيفة حل كذا ورأى الشافعي حرمته اي حل كذا وذهب الشافعي الى حرمته ورابعها نحو حجوت بيت الله اي نويته وقصدته وترد
وجد بمعنى حزن او حقد فلا يتعدى بنفسه فيقال وجد زيد اذا حزن او حقد ويختلفان في المصدر فمصدر وجد بمعنى حزن وجد ومصدر وجد بمعنى
حقد موجدة وثاني هذه الافعال الخمسة وبقية افعال الباب لمعان غير قلبية فلا تشتمل لمفعولين فثاني علم للمعلم بضم اللام لمعين كعلم الرجل اذا كان شقوقا
الشفة العليا وثاني راى بمعنى ابصر نحو رايت زيدا اي ابصرته وبمعنى اشار نحو راى زيد كذا اي اشار به وبمعنى ضرب نحو رايت الصيد اي ضربت به
وثاني جحى بمعنى غلب الحاجاة نحو جحى زيد عمرا اي غلبه الحاجة وبمعنى رد نحو جحوت السائل اذا رددته وبمعنى ساق نحو جحوت الابل اي سقتها وبمعنى كتم وبمعنى
حفظ نحو جحوت الحديث اي كتمته او حفظته وبمعنى اقام نحو جحا بمكة اي اقام بها وبمعنى بخل بقال جحا بالراي بخل به وبمعنى وقف كقوله فهن بعكفن بزا
جاها اي وقفن وثاني وجد بمعنى اصاب نحو وجد زيدا ضالته اي اصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان اي استغنى وثاني هد بمعنى حسب بفتح السين نحو
عددت المال اي حسبته بضم السين في المضارع وثاني زعم بمعنى كفل نحو زعم زيد اي كفله وضمنه وقيل للتنزيل وانا به زعيم وفي الحديث
الزعيم غارم وبمعنى راس بالهمزة وتركه نحو زعم زيد اذا راس ومنه زعيم القوم فلان اي رايسهم وبمعنى قال كقول ابي زبيد الطائي بالهمز فضمني ان كان للذ
زعموا حظا وما ذاب رواد القوم لها يعني اي ان كان للذ قالوه حظا نص عليه ابن بري وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت وبمعنى طمع
قال في الصحاح وفي حواشي ابن بري قال ابن خالويه يقال زعم في غير مزعم اي طمع في غير مطمع وثاني درى بمعنى خدع نحو درى الذئب الصيد اذا خدعه
واستخفى منه ليفترسه وثاني حسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال احسب الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص وثاني خال للتعجب يقال خال الرجل بكر واعجب بنفسه
وبمعنى ظلم يأتي للظاء المشالة يقال خال الفرس ظلع اي عرج في مشيه غير ذلك قال الموضح وانما لم يجعل زعم منها لانها لم يثبتها قولنا اصال القلوب التنبيه
الثاني من التنبيهين العرب الحمر اي الحلبية براي المهملة في الكل لاثنين بجامع ادراك الحس الباطن كقوله ثم اني رأيت الدهر حمرا فاردى عالج
ضمير متصل بني لمسمى واحد هما فاعل وثانيهما مفعول اول وجملة اعتمر في المفعول الثاني وكقوله وهو عمرو بن احمر يذكر جماعة من قومه احمروا با
لشام فرأهم فسناء ابهم رفقتي حتى اذا ما جئت في الليل وانخزل انخزل الامر مفعول اول ورفقتي بضم الراء وكسرها مفعول ثان والرفقة الجماعة
يترافقون جملة ويحلون جملة وسموا رفقة لارتفاق بعضهم ببعض والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله اذا ما جئت في الليل وانخزل انخزل الامر اي انطوى
وانقطع والى هذا اشار الناظم بقوله ولراى الرؤيا انما العلما طالب مفعولين من قبل انتمى وذهب بعضهم الى ان راى الحلمية تنصب مفعولين
وان ثاني المنصوبين حال ورد بوقوعه معرفة كما هنا واعترض بان الرفقة انرفقاء وهم الخالطون والمرافقون فهو بمعنى اسم الفاعل فالاصل فاسناء بهم رفقة
قاله الموضح في الحواشي وغيره نوع مخالفة لما هنا وراى الحلمية لا يدخلها الغاء ولا تعلق خلافا للشاطبي ومصدرها الرؤيا بمعنى قوله تعالى هذا

تاويل دقيق اى من قبل ان لا يحتمل الرؤيا بمعنى الحلمية بل قد يقع مصدرا للبصرية خلافا للحريرى وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التى اريناك الا فتنة
للناس قال ابن عباس هى رؤيا عين ولكن المشهور استعمالها فى الحلمية النوع الثانى من انواع هذا الباب لمناسبة للمبتدا والخبر مفعولين افعال التصيير
وانما قبل لها ذلك لدلالة على التحويل والانتقال من حالة الى اخرى كجعل وخلق وترك واتخذ وتخذ وصير وهب واليهما الاشارة بقوله والتى كصيرا
ايضا بها انصب مبتدا وخبرا قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا فالهاء مفعوله الاول وهباء مفعوله الثانى ومنثورا نعت هباء وقال الله تعالى لو يردونكم
من بعد ايمانكم كفارا حسدا فكم مفعول اول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول لاجله وقال الله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض فبعضهم مفعول
اول وجملة يموج فى بعض فى موضع المفعول الثانى وقال الله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا فابراهيم مفعول اول وخليلا مفعول ثان وقال الشاعر وهو
ابو جندب بن مرة الهذلى تخذت غزالا ثم ولبا وغرا فى الجاز لبجرين فغزالا بضم الغين المعجمة وتخفيف الزاى وفى آخره الف اسم واد قال البعيمى
وانشده الموضح مخنوما بنون وقال انه اسم جبل وهو مفعول اول لا بتصرف على ارادة البقعة وولبا مفعول ثان وأثرم منصوب على الظرفية والضبر
المفتأ البحر فاصل فرادى بهجر فى بنى لجبان فى ليث قبيلة وفى بمعنى الى واللام فى لبجر فى للتعليل وقال وبين رزن الهجاج ولعبت طيرهم بنا
ضبر وامثل كمصفت اكول وهو من الرجز مستفعلن مستفعلن مفعولان مرتين والواو فى صبر واو الفاصل وهو المفعول الاول ومثل المفعول الثانى
وكمصفت فضة اليه على تقدير زيادة الكاف بين المتضايفين وقال الدماميني ينبغى ان يكون الكاف اسما اضيف اليه مثل فيكون عمل كل من الكلمتين
موفرا عليها اما اذا جعلت حرفا زايدا وجعل مثل مضافا الى مصفت فقط الحرف الجار عن عمله بالكاف فله اللهم الا ان يقال ان نزع الخفض من المجرور انما يقع
وقبل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية تؤكد لها قال فى المغنى فى حرف الكاف فى الوصف قال الحسن ندع اكل حبه وبعض يثبته وقال الفراء وقد اثرع
وقالوا ذا الدماء وهبنى الله فداك اى صيرنى حكاه ابن الاعرابى عن العربى هو قليل فياء المتكلم مفعوله الاول ومفعوله الثانى فداك ووهب هذا ملازم
للمضى لانه انما سمع فى مثل والامثال لا ينصرف فيها **فصل** لهذه الافعال ثلثة احكام احدها الاعمال وهو الاصل وهو واقع فى افعال هذا الباب
الجميع لجامدها والمتصرف والقلبى والتصيير ويختص احكام الباقيان بالقلبى المتصرف والحكم الثانى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا
لضعف العامل بتوسطه بين المبتدا والخبر او تاخره عنهما فالتوسط كزيد ظننت قائم والتاخر نحو زيد قائم ظننت قال مبارك بن ربيعة المنقرى
ابا الاراجيز يابن اللوم توعدنى وفى الاراجيز خلت اللوم والخور فتوسط خلت بين المبتدا المؤخر وهو اللوم والخبر المقدم وهو فى الاراجيز جمع ارجوزة
بمعنى الرجز واراد بها القصائد المرجزة المجاراة على بحر الرجز واللوم بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الاباء فهو من ذم ما يهجى به وقد
بالغ هذا الشاعر فى هجو رؤبة او العجاج على ما قيل حيث جعله ابنا اللوم اشارة الى ان ذلك غريزة فيه والخور بفتح الخاء المعجمة والواو وفى آخره راء مهملة
الضعف والمعنى انوعدنى بابن اللوم بالاراجيز وفيها اللوم والخور وقال ابو اسحاق الدبيرى وان لنا شيخين لا ينفعاننا عتبن لا يجرى علينا عتبن له
عناهما سيدانا بنو عمان وانما يسودانا ان يسر غنماهما فاخر بهم عن المبتدا والخبر وان خرف شرط حذف جوابها والمعنى هذان الشيخان بنو عمنا
انما سيدان وانما يكونان كذلك اذا يسر غنماهما بان كثرت البانها وسمنها واجرى عليهما من ذلك والغاء العامل المتاخر عن المبتدا والخبر اقوى من
اعماله بالخلاف لضعفه بالتاخر والعامل المتوسط بالعكس فالاعمال فيه اقوى من اهمالها لان العامل اللفظى اقوى من الابتداء وقبل بها اى الالغاء و
الاعمال فى المتوسط بين مفعولين سواء لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح قاله ابو حيان **تنبيه** هذا الالغاء بالنسبة
الى المفعولين واما بالنسبة الى الفصل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد فانه يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين وجملة انما ينصب بظننت ما كان مبتدا
قبل دخولها ولا يبتدا بالاسم اذا تقدمه الفصل قاله الحضراوى وابو حيان وشاهد الجواز قول الشماخ اظن ربيع الظاعنين ابو وى برفع ربيع على الغاء ظننت
ونصبه على انه مفعول اول وشماخ مفعوله الثانى وفيه نظر واجيب عنه بان الاصل ان شماخ فعل ومفعول بل مضاف
ومضاف اليه مبتدا وربيع الظاعنين اخبر عنه على تقدير وصفه ومفعول اول محذوف وربيع الظاعنين مفعول ثان واظن عامل على تقدير نصبه والحكم
الثالث التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا لمجئ ما له الصدر الكلام بعده وسمى تعليقا لانه ابطال فى اللفظ مع بقاء العامل بالعمل وتقدير اعماله
والمانع من اعمالها لفظا اعتراض ما له الصدر الكلام وهو لام الابتداء نحو ولقد علموا لمن اشتراه ما له فى الاخرة من خلاق فمن مبتدا وهو
موصول اسمى وجملة اشتراه صلة من وعايدها فاعل اشتراه المستتر فيه وما نافية وله وفى متعلقان بالاستقرار خبر خلاق ومن زائدة وجملة لما
فى الاخرة من خلاق خبر من والرابط بينهما الضمير المجرور بالام وجملة من وخبرها فى محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتداء لان له الصدر فلا يتخطاها
عامل وانما تخطاها فى باب ان وقع الخبر لانها مؤخرة من تقديم لاصلاح اللفظ واصلها التقديم على ان ولام القسم كقوله وهو لبيد على ما قيل ولقد
علمت لتاتين منيتى ان المنايا لا تطيش سهامها فاللام فى لتاتين لام القسم وفى لام جواب القسم والقسم وجوابه جملة فى محل نصب معلق عنها العامل بلام
القسم لا جملة الجواب فقط فسقط ما قيل ان جملة جواب القسم لا محل لها من الاعراب فان الجملة المعلق عنها العامل لها محل فبينا فان ولهذا قال ابو حيان واكثر
اصحابنا لا يذكرون لام القسم فى المعلقات وفى الغرة ولام القسم لا تعلق كقوله لقد علمت اسد تنا لهم يوم نصر لنعم النصير يتضح ان تعهد لام القسم ولم
تعلق وقول علمت ان زيدا ليقومن فتضح ان تعهد فى المعنى ان افعال القلوب لا فادتها التحقيق يجاب عما يجاب به القسم كقوله ولقد علمت لتاتين
منيتى ان تعهد فاخرج لام لتاتين عن كونها للقسم وما النافية نحو لقد علمت ما هؤلاء ينطقون فما نافية وهؤلاء مبتدا وينطقون خبره والجملة لا محل

في محل نصب بعلمت وهي معلقة عنها العامل في اللفظ بما النافية ولا وان النافيتان الواقعتان في جواب قسم ملفوظ بها اي بالقسم او قسم مقدر فالعلم المعلق
بهذه نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيدا قائم والقسم المعلق نحو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت ان زيدا قائم فهذه اربعة امثلة لكل
واحد من الحرفين مثالان وجملة القسم وجوابه في الامثلة الاربعة معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت والاستفهام لم يصح ان
يعلق عن العمل لان العامل والجملة بعده نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون فضرب مبتدأ وام بعيد معطوف عليه وما موصولة اسمية
في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف فجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب بأدري المعلق بالهمزة و
الصورة الثانية ان يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو لنعلم اي الحزبين احصى فاي اسم استفهام مبتدأ واحصى خبره وهو فعل ماض وفيل اسم تفضيل
من الاحصاء بحذف الزوائد وجملة المبتدأ والخبر معلق عنها لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق في العمدة بين المبتدأ كما مر والخبر نحو علمت على الرفع
والنصب المبتدأ نحو علمت ابو من زيد والخبر نحو علمت صبيحة اي يوم سفرك او فضلة بالنصب عطفا على عمدة نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون
فاي منقلب مفعول مطلق منصوب بينقلبون مقدم من تأخر والاصل ينقلبون اي انقلاب وليست اي معمولا لا بيعلم كما قد يتوهم لان الاستفهام لا يعمل فيما قبله
وجملة ينقلب معلق عنها العامل فهي في محل نصب على ما ذكر المعلقات اشار الناظم بقوله والتزم التعليق قبل نفي ما وان ولا لام ابتدا او قسم كذا الاستفهام
ذا الصدر لم يخل الالغاء ولا التعليق في شيء من افعال التصيير لقوتها ولان التعليق بابه لعدم تصرفه وهو اثنان هب تعلم فانهما يلزمان الامرين في ذلك اشار
الناظم بقوله وخص بالتعليق ما من قبل هب الامر قد لزما كذا تعلم واعرض بان تعلم قد تكون بمعنى العلم كما تقدم وما عداهما من افعال هذا الباب متصرف
الا هب من افعال التصيير فانه ملازم للصدر كما مر في النوع الثاني والتصاقه بفهم من الاعمال والالغاء والتعليق بقولك في الاعمال المضاع اظن زيدا
قائما والاسم الفاعل اظان زيد عمرا قائما وتقول في الالغاء المضاع مع التوسط زيدا اظن قائم ومع التأخر زيد قائم اظن ومع التوسط للوصف زيدا اناظا
قائم فزيد مبتدأ وقائم خبره وجملة اناظا متوسطة بينهما ومع التأخر زيد قائم اناظان والنفي لوصف فيهما مع اعتماده على المبتدأ وتقول في التعليق
بما اظن ما زيد قائم ومن على ذلك بقية النصابف في المصدرة ذلك كالفعل فيما ذكر من الاعمال والالغاء والتعليق قال ابو موسى الجزولي في ذلك ما لخوذ من قول
النظم ولغير الماضي من سواهما بمنع هب وتعلم الجعل كلما لذكر اي علم وقد تبين مما قدمناه في حكمي الالغاء والتعليق ان الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين
احدهما ان العامل الملغى لا عمل له البتة لا في اللفظ ولا في المحل وان العامل المعلق له عمل في المحل لا في اللفظ فيجوز على اعتبار المحل ظننت لزيد قائم وغيرك
من اموره بالنصب لغير عطفا على المحل اي محل جملة زيد قائم فانها في محل نصب على المفعولية بعلمت ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب
وفي هذا المثال فائدتان احدهما ابراز من محل الخلاف قال ابو حيان في الجملة المقرونة بمعلق غير الاستفهام ثلاثة مذاهب احدها لسيبويه والبصريين وابن كيسان
انها في موضع نصب الثاني للكوفيين لا موضع لها وانما ضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جوابه والثالث للفارسي لا موضع لها ايضا الا ان الافعال التي
ضمنت معنى فعل القسم فصارت لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له وصححه ابن عصفور في شرح الجمل انتهى الفائدة الثانية انه انما يعطف على محل الجملة
المعلق عنها العامل مفردا فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيد قائم وغيرك لك من اموره ولا تقول علمت لزيد قائم وعمرو الان مطلوب هذه الافعال انما هو
مضمون الجمل فاذا كان الكلام مفردا يؤدي معنى الجملة صح ان يتعلق به والا فلا قال اكثر غره وما كنت ادري قبل غزة ما البكاء ولا موجبا القلب حتى تولت
فعطف موجبا بالنصب بالكسرة على محل قوله ما البكاء الذي علق عن العمل فيه قوله ادري وهذا مراده هنا وصرح بذلك في شرح القطر وقال في المغني
هكذا استدل به ابن عصفور ولك ان تدعي ان البكاء مفعول وان ما زائدة وان الاصل ولا ادري موجبا القلب فيكون من عطف الجمل وان الواو الحالية
وموجبا اسم لا اي وما كنت ادري قبل غزة والحال انه لا موجبا القلب موجودة ما البكاء انتهى وعلى الاول فالمعنى وما كنت ادري اي شيء البكاء صح
عطف موجبا على محل الجملة لانه يؤدي معنى الجملة لان معنى ولا موجبا القلب ولا موجبا قلبي له وفي معنى قلبي له موجبا والوجه الثاني من وجهي
الفرق بين الالغاء والتعليق ان سبب التعليق موجب للاهمال لفظا فلا يجوز معه الاعمال بخوظننت ما زيد قائما بنصبهما وسبب الالغاء مجوز
للاعمال والاهمال فيجوز زيدا ظننت قائما بنصبهما مع التوسط وزيد قائما ظننت بنصبهما مع التأخر ولا يجوز الغاء العامل المتقدم والى ذلك
اشار الناظم بقوله وجوز الالغاء لا في الابتدا مثلا فالكوفيين والاخفش فانهم اجازوا الالغاء مع التقدم نحو ظننت زيد قائم برفعهما
واستدلوا على ذلك بقوله وهو بعض بغي فزارة كذا وادبت حوضا من خلفي اذ وجدت ملاك الشيمة الادب برفع ملاك على الابتدائية والادب
على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما وفي الحماسة نصبهما على الاعمال وقوله وهو كعب بن زهير ارجو واامل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك
تنويل برفع تنويل على الابتدائية وخبره الجار والمجرور قبله مع تقدم اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها كما هو محكي عن بني اسد خاصة ووجه الدليل من هذين
البيتين ان العامل الذي فيهما مع تقدمه على المبتدأ والخبر واجب عندهما بان ذلك محتمل لثلاثة اوجه ان يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة والاصل
لملاك الدين ثم حذفت اللام وبقي التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلق وهذا مما تمنع لفظه وبقي حكمه قالوا في المعنى وعلى هذا حمل سيبويه
قوله واخال اني لاحق مستتبع بكسر ان على تقدير اني لاحق والوجه الثاني ان يكون من الالغاء لان المتوسط المهيع للالغاء ليس هو المتوسط بين المعمولين
فقط بل توسط العامل في الكلام معتبر ايضا للالغاء نعم الالغاء للمتوسط بين المعمولين اقوى من الالغاء مع التقدم عليهما والعامل هنا وهو وجدت
في البيت الاول واخال في البيت الثاني قد سبق اي يتقدم عليه اما وجدت فقد سبق بان واما اخال فقد سبق بما النافية فجاز الغاؤهما

لكنهما

لكونها لم يقصد بها وتظيره في المسبوقية بالنفي ما ظننت زيدا قائما بجوز فيه الالغاء لعدم تقدمه والاعمال لتقدمه على المعمولين والوجه الثالث ان يكون من الاعمال على ان المفعول الاول محذوف وهو ضمير الشان والاصل انه وجدته وما الخالة فحذف ضمير الشان منها كما حذف في قولهم اي العرب ان بك وبد ماخوذ والاصل انه وبد والى الوجه الاول اشار الناظم بقوله وان ضمير الشان اولام ابتدا فهو هم الغاء ما تقدما والوجه الاول اولى لان حذف اللام مختص بالجملة كقوله قد افلح من زكيها والاصل لقد افلح والوجهان الاخيران ضعيفان اما ضعف الالغاء المذكور فلانهم نزلوا تقديم المسند اليه بالجملة وهو الهاء منزلة تقديم المبتدا المطلوب للعامل وتزلوا تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر تقدير منزلة تقديم الخبر اما اذا افادا داخلين على العامل بطل الالغاء واما ضعف الحذف فزد وجهين ضعف حذف احد المفعولين دون الاخر وسنجيء بيانه وضعف حذف ضمير الشان لانه لا يستعمل في مواطن التفخيم والحذف مناف لذلك **فصل** ويجوز بالاجماع حذف المفعولين لافعال القلوب اختصارا اي لدليل يدل عليهما نحو ان شركائي الذين كنتم تزعمون وقوله وهو الكميت يمدح اهل البيت باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب فحذف في الاية مفعولا تزعمون وفي البيت مفعولي تحسب لدلالة ما قبلها عليهما اي تزعمونهم شركاء وتحسبه اي حبهم عارا علي وعدل عن تقدير تزعمون انهم شركاء وان كان هو الكثير بالنسبة الى تزعمونهم شركاء لان الكلام في حذف المفعولين معا لا في حذف ما يسد مسدهما واما حذفهما اقتصارا اي معنى لغير دليل فمن سيبويه فيما نقل ابن مالك وعن الاخفش والمبرد وابن خروف وشيخه ابن طاهر والسلوبين المنع مطلقا سواء في ذلك العلم والظن واختاره الناظم وحجتهم في ذلك ان العرب تجري هذه الافعال مجرى القسم فتلقيها بما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص ولقد علمت لتانين منطقي ولجوابه بحذف فتلك ما هو ممتنع لانه ورد بان ضمنها معنى القسم ليس بلازم وعن الاكثرين الاجازة مطلقا لجيء ذلك في افعال العلم كقوله نعم والله يعلم وانهم لا يعلمون اعنده علم الغيب فتورى والاصل والله اعلم يعلم الاشياء كائنة وترى ما يعتقده حقا او نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام وفي افعال الظن نحو وظننتم ظن السوء فظن السوء مفعول مطلق مبين للنوع وقولهم في المثل من يسمع يخل اي يقع منه خيلة قاله الموضح وصاحب التقريب في المعنى من يسمع خبرا يحدث لنفسه ظنا ومن قال معناه يخل سمعه صادقا فقد جعله من الحذف اقتصارا ولبس الكلام فيه وعن الاعلم يوسف الشنتمري تفصيل فقال يجوز في افعال الظن لكثرة السماع فيها دون افعال العلم وعن ابي العلا ادريس يجوز في ظن وخال وحسب لما سمع فيها ويمتنع في الباقي وتبعه سيبويه ويمتنع بالاجماع حذف احدهما اقتصارا او لغير دليل لان المفعولين هنا اصلهما المبتدا والخبر فكما لا يجوز ان يقول من يقول بمبتدا ودون خبر ولا بخبر دون مبتدا قبل دخول الناسخ فكذلك بعده والى حذف المفعولين او احدهما اقتصارا اشار الناظم بقوله ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين او مفعول واما حذف احدهما اختصارا اي لدليل فمنعه ابو اسحق ابن ملكون من الفريقين وطائفة وحجتهم ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه احد جزئي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كما قالوا وما قاربه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذا دل عليه دليل واجازه الجمهور كقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة فحذف المفعول الاول للدلالة عليه وكقوله وهو عنترة العبسي ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم تقديره فلا تظني غيره مني واما حذف المفعول الثاني والتاء في نزلت مكسورة والحاء والراء من المحب المكرم مفتوحتان **فرع** اذا قلت زيدا ظننته قائما فالتقدير عند الجمهور وظننته زيدا قائما وعند ابن ملكون وموافقيه انتصب زيدا ظننته قائما او لابست فالراجح في الحواشي فائدة هذا الخلاف في الحذف وعدم حجر واصطلاح للنحويين ولبس من الحذف في شيء عند السيرافيين لان غرض المتكلم مختلف في افادة المخاطب لانه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل فيسند الفعل الى المصدر فيقول وقع ظن او علم وتارة يقصد نسبته الى فاعله من غير تعلق بمفعول فيقول فلان يظن او يعلم فتنزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر وح فلا يقال انه حذف منه شيء كما لا يقال في القاصر انه حذف منه شيء واما اذا لم تنزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرها لان الغرض يتعلق بافادتها **فصل** تحكى الجملة الفعلية بعد القول عند جميع العرب وكذا الاسمية عند بعضهم فلا يعمل القول فيجزيها شيئا كما يعمل الظن لان الظن يقتضي الجملة من جهة معناها فلم تشبه باب اعطيت ولا ان ينصبهما مفعولا واحدا لان الجملة لا اخبر لها فلم يبق الا الحكاية قاله ابن الناظم وسلم بالتصغير قبيلة من قيس عيلان وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان وسليم ابو قبيلة من بجالة من ايمن يجرون القول مجرى الظن ويعملونه فيها اي في الجملة الاسمية عمل ظن فينصبون المبتدا والخبر بالقول مطلقا من غير شرط من الشروط الآتية وعليه يروى قوله وهو امرؤ القيس بن الحجر الكندي يصف فرسا اذا ما جرى شدين وابتاع عطفه يقول هزيز الريح مرت باثاب بالنصب هزيز على انه مفعول اول ليقول وجملة مرت باثاب مفعول ثان وشدين تثنية شد وبسكون الهمزة وهو السبق ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر والعطف الجانب من هزيز الريح دويها عند هبوبها والاثاب بفتح الهمزتين وسكون الثاء المثلثة وفي آخره باء موحدة جمع اثابة وهو موضع من الشجر وقوله وهو الحطيئة يصف جملا اذا قلت اني ايها الجمل ارتحل بلدة وضعت بها عنه الولية بالجمر بالفتح لان على انها مع معمولها سد مسد مفعولي قلت وايها اي راجع واصل ايها مفعول ايب والضمير عنه يعود الى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء آخر الحروف البرذعة التي توضع تحت الرحل والجمر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف النهار سئل اشتد الحر والى راي سليم اشار الناظم بقوله ويجري القول كظن مطلقا عند سليم وغيرهم بشرط في اعمال لفظ القول عمل ظن شروط ثلاثة وهي كونه فعلا مضارعا فخرج المصدر والوصف والماضي والامر فلا يعمل شيء من ذلك عمل ظن لانهم لم يقولوا في المضارع في هذا الباب وسوى به السيرافي اقلت بالخطاب سوى بها الكوفي قل فيجوز على قولهما اعمال الماضي المسند الى تاء الخطاب فعل الامر

والثالث

امتناع

فلسفة قائما

غير بها امر كالقول ينصب في طلب عطيت فخان نصبهما واما القول فيقتضي الجملة من لفظها فلا يضمن ينصب جزئيها مفعولين الامر بقتضيها من جهة معناها

نحو انك زيدا منطلقا وقال زيد منطلقا بجامع الاسناد الى ضمير المخاطب بشرط في المضاف لستثنا المخاطب لان الاعمال انما يكون مع فصل المخاطب اذا
عن نفسه فلا يجوز اعمال المضاف المسند الى ضمير متكلم ولا غايب فلا تقل انا قائل زيدا منطلقا ولا يقول زيد عمرا منطلقا المار ولو قال واستثنا المخاطب
وسوى بعضهم الى اخره كان ابين للشوبة ويشترط في زمن المضاف كونه حالا قاله الناظم في شرح التسهيل وقد بقوله وهو عمرو بن ابي ربيعة اما الوجد
فدون بعد غد فمتى يقول الدار تجمعنا انشده سيبويه بنصب الدار على انها مفعول اول وتجمعنا مفعول ثان قال ابو حيان وفيه رد على من اشترط الحال
لانه لم يستفهم عن ظنه في الحال ان الدار تجمعه واحبابه بل استفهم عن وقوع ظنه لا ظنه في الحال انتهى وهذا مبني على ان متى ظرف لتقول والحق ان متى ظرف
لتجمعنا لا لتقول وفيه نظر لان تقول على هذا يكون غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام الاعلى قول من لم يشترط الاعتماد عليه
ويشترط كونه مضافا للمخاطب فقط على ما حكاه ابن الحباز في شرح الجزولية وابن الفخار في شرحه عليه ويشترط في المضاف المسند الى ضمير المخاطب كونه واقعا بعد
استفهام بحرف او باسم سمع الكسائي من العرب انقول للمبتاعا فعلا فعلا مفعول اول والمبتاعا مفعول ثان على المقدم والتاخير وقال عمرو بن معد
كرب المذحجي علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت ضلام جار ومجرور والجار على المجرور ما الاستفهامية ولكن حذفت الفها لدخول
الجار عليها والرمح بالنصب مفعول اول وجملة يثقل عاتقي في موضع المفعول الثاني واطعن بضم العين يقال طعن يطعن اذا كان الرمح وضربه وطعن يطعن
بالفتح اذا كان في النسب قاله في الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور وعلى حد قوله ثم اذا السماء انشقت والتقدير اذا لم الحظ انا لم اطعن
واذا كرت الخيل كرت قال سيبويه والاخفش من البصريين يشترط في الاستفهام والمضاف عند جمهور العرب كونهما منفصلين من غير حاجز بينهما فلو قلت
انت تقول زيدا منطلق فالحكاية واجبة وخولفا قال ابو حيان وخالفهما الكوفيون وسايرهم البصريين فاجازوا النصب ولم يعتد وا بالضمير فاصلا
ووجه قولهم بان الاستفهام يطلب الفعل وانت فاعل فصل مضمر وذلك الفصل واقع على الاسمين فنصبهما وردت بان الحكم انما هو للمذكور واما
المضمر فلا عمل له لانه الاسم المشغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يشمل بالاستفهام نقله الموضح في شرح التسهيل ولم يتعقبه
ومن خطه نقلت وعلى هذا فيشكل قوله هنا فان قدرتا الضمير وهو انت فاعلا بمحذوف والنصب للمفعولين بذلك المحذوف جاز انفاقا فليتامل
واغتفر الجميع الفصل بين الاستفهام والفصل بظرف زماني او مكاني او مجرور او معمول المقول مفعولا كان او حالا او غيرهما والى ذلك اشار الناظم
وكقول ابجل تقول ان ولى مستفهما به ولم ينفصل بغير ظرف او كظرف او عمل وان ببعض ذي فضلت يحمل فالفصل بالظرف الزماني كقوله ابعد بعدي تقول
الدار جامعة شملي بهم ام تقول البعد محتوما فالهمزة للاستفهام وبعد بفتح الباء ظرف زمان وبعد بضم الباء مضافا اليه وبينهما جار ومجرور في الدار
مفعول اول لتقول وجامعة مفعوله الثاني وشملي مفعول جامعة والبعد مفعول اول لمقول الثاني ومحتوما مفعوله الاخر فاعمل تقول مرتين والاولى
منهما مفعولي من الاستفهام بالظرف والثاني متصل بالاستفهام بام والفصل بالظرف المكاني كقولك اعندك تقول زيدا جالسا والفصل بالمجرور
كقولك اني في الدار تقول زيدا مقيما والفصل بالمعمول نحو قوله وهو الكميت بن زيدا لاسدي اجهالا تقول بغى لوى لعمر ابيك ام منها علينا فضل بين
الاستفهام والمضاف بمفعوله الثاني والاصل اتقول بغى لوى جهالا ولوى مفعوله الاول والمراد بهم قريش والجهال جمع الجاهل والمنها هل هو الذي
يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى اظن بغى لوى جهالا ام مظهرين الجهل حين استملوا اهل اليمن على ايمانهم وقدموهم على بني مضر مع فضلهم عليهم
والفصل بالحال كقولك امسرعا تقول زيدا منطلقا لان المفعول المقدم في بنية المتاخر قال السهيلي ويشترط ايضا في المضاف ان لا يتعدى باللام كما تقول
انا زيد عمرو منطلق برضاه قال لانك اذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الا قولا مسموعا لان الظن من افعال القلب فذكر انه يدل عليه اصولا ونحوا
مع استقراء كلام العرب نقله عنه المرادي بتمامه في شرح التسهيل واقره ويجوز الحكاية مع استيفاء الشروط خلافا لمن توهم انها لا تجوز الا في الشعر
فوني وكسرات في قراءة الخطاب للاخوين وابن عامر وحفص وروى علام تقول الرمح على الحكاية واذا اعمل المقول عمل ظن فهل يجري مجراها في العمل خاصة ام
في العمل والحذف مذهب الجمهور انه لا يعمل عمل ظن حتى يتضمن معنى الظن في اللغة التليمية وغيرها وزعم بعضهم انه قد يجري مجرى الظن فيعمل ولا يتضمن
معناه كقوله قال وكنت رجلا خطيبا هذا العمر الله اسرائيلا فليس المعنى على ظننت لان هذه المراة زات عند هذا الشاعر ضيافا فعلى هذا اسرائيلا
لانها تشفع الضيفا انه من مسخ بني اسرائيل والى هذا ذهب الاخفش وابن خروف وفي اخباره صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا بعد فيه لاحتمال ان يكون هذا
مبتدا واسرائيلا على تقدير مضافا اي مسخ اسرائيل فحذف المضاف الذي هو المخبر وبقي المضاف اليه على جره لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لانه لغة في اسرائيل
واذا اجري المقول مجرى الظن عمل فهل يجوز فيه ما جاز في الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول اسمي واحد قال في النهاية نعم وبحث الشاطبي المنع
ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين فمن قال انه يجري مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال انه في العمل فقط قال بالمنع ظنه نقلها واقراره منتظرا

هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلثة بالنصب يدخل الامن مفاعيل وهو بفعل ثلثة مفاعيل بالا ضافة لان اضافتها اعم من الصفة فلذلك اثرت وقوله
قال ابو حيان تبعا لابن شبهة ابن النحاس ولا يجوز ثلثة مفعولين بجميع السلاثة لان مفعولا اسم للفظ وهو غير عامل قال المرادي في الموضح في الحواشي وهي اعلم واري
اللذان كان اصلهما قبل دخول همزة النقل عليهما علم وراى المتعديان لاثنين وانما اقتضر عليهما وقوفا مع السماع واما بقية اخواتهما وهي ظننت و
اخواتها فمنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين وقصر ذلك على السماع ومنعوا ان يقال اظننت زيدا عمرا قائما لانه لم ينقل عن العرب فالزيادة عليه
ابتداء لغة واجازه قوم منهم طرفا للباب قال ابو البقاء في شرح لمع ابن جني وما ضمن معنا سما من نبا بشد يد الموحدة وانبا وخبر بشد يد الموحدة

والخبر وحدث بشد بدال المخرج كذلك برهم الله حسرا أجرى بضم الباء مضارع أرى والهاء والميم مفعول اول والله فاعل وأعلم مفعول ثان وحسرا مفعول ثالث قال الزمخشري وهو مبني على ان الاعمال لا تجتمع فلا بد ذلك بحاسة البصر قال الموضح في حواشيه وهذا قول المعتزلة وأما اهل السنة فيقولون ان الاعمال تجتمع وتؤثر حقيقة فيرى على بصيرته وحسرا لحال والمعتزلة يقولون عليه وحسرا مفعول ثالث والله اجازوه ممكن عندنا فانهم اذا ابصروها حسرات فقد علموها كذلك والله تقول نحن نمنع عندهم انتهى والحق بذلك رأى المحلبية سماعا نحو انه يريكهم الله في منامك قليلا ولو اراكهم كثيرا لفشلتم فالكاف فيهما مفعول اول وهم مفعول ثان وقليلا في الاول وكثيرا مفعول ثالث وفي هذه الامثلة رد على ابن الحاجب حيث قال لم اظفر بفعل متعد لثلاثة الا وهو مبني للمفعول كما في قول النابغة نبئت نؤعة والسفاهة كاسمها يهدي الى غرائب الاشعار فالتاء نائب الفاعل وهي المفعول الاول ونؤعة مفعول ثان وجملة يهدي الى مفعول ثالث وما بينهما اعتراض وقول الاعشى مهوون بن قبر وانبئت قبرا ولا أبا كما زعموا خير اهل اليمن فالتاء مفعوله الاول وقبرا الثاني وخبر الثالث ومعنى لا ابا له لا جزيرة وقول العوام ابن عقبة ابن كعب بن زهير وخبرت سوداء المعيم مريضة فاقبلت من اهل بصرة عوما فالتاء المفعول الاول وسوداء الثاني ومريضة الثالث والمعيم بالعين المهملة موضع وقول دجل من بني كلاب وما علمتك اذا الخيل تقتحم دنفا وغاب بعلك يوما ان تشوبني فالتاء المكسورة مفعول اول وياء المتكلم الثاني ودنفا الثالث والدنف المريض وقول الحارث بن خلف الهبكري او منعتم ما تسئلون فمن حدثتموه له علينا الولاء فالضمير المرفوع مفعول اول والمتصل مفعول ثان والجملة بعده مفعول ثالث والفصل في الجميع مبني للمفعول والى نصب هذه الافعال مفاعيل ثلثة اشار الناظم بقوله الى ثلثة راى علما عدوا اذا صار وارى اعلم ثم قال وكارى لسابن نبأ اخبرا حدث انبأ كذا خبرا وقال الناظم في شرح التسهيل ان ارى من ذلك يعني من نصب مفعولا ثانيا واخواته ثلثة ان يجعل الثاني منهما على نزع الخافض كما في اثنه المحرير وكما في قول بعض العرب نبئت زيدا مقصرا عليه وكما قال سيبويه في نبئت عبد الله والثالث حال ويرجح ذلك كونه حملا على ما ثبت وهو التوسع وان فيه سلامة من التضمين الذي هو خلاف الاصل انتهى ويجوز عند الاكثرين حذف المفعول الاول اقتصارا عنه كما علمت كبئت سمينا ولا تذكر من اعلمته ويجوز الاقتصار عليه كما علمت زيدا ولا تذكر من اعلمته لان الفائدة لا تعدم في الاستغناء عن الاول ولا في الاقتصار عليه اذ قد يراد الاخبار بمجرد العلم به او بمجرد اعلام الشخص المذكور وهذا قول ابي العباس وابي بكر وابن كيسان وخطاب وابن ابي الربيع وابن مالك والاكثرين وذهب سيبويه وابن السراج وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور الى انه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه كما علم وهو قياس قول الاخفش لا بد من الثلثة وزعم السلوبين انه يجوز الاقتصار عليهما ومنع الاقتصار على احدهما واحذف الثلثة جميعا فقال ابن مالك الصواب جواز حذف الثلثة لدليل وغيره وان لم يجر في باب ظن الحذف لغير دليل وذلك لان قولك علمت وظننت لا فائدة له لان الاذن لا يجيء غالبا من علم او ظن واما الاعلام فانه يخلو منه اسم المفعول الثاني والثالث من المفاعيل الثلاثة بعد النقل من جواز حذف احدهما اقتصارا اي لدليل ومنعه اقتصارا اي لغير دليل ومن الالغاء والتعليق ما كان لهما قبل النقل والى ذلك الاشارة بقول الناظم وما للمفعولي علمت سطلفا الثاني والثالث انهج حقفا خلافا لمن منع الالغاء والتعليق مطلقا سواء كان مبنيا للفاعل ام للمفعول وهو ابو علي الشلوبين ونسبه الى المحققين وخلافا لمن منعهما في المبني للفاعل وهو ابو موسى الجزولي فانه فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل فمنع الالغاء في المبني للمفعول لسلامته في الحكم لباب علم الصير ورة بالبناء للمفعول ورفع نائب الفاعل كصوت في المتعدي لاثنين ولا يجوز في المبني للفاعل لان الفعل يكون اذ ذاك معلما لمفعول واحد وذلك تناقض وقال خطاب في التوشيح لا يلغى اعلم ولا اخواتها لان منصوبها لا ينعقد منها مبتدأ وخبر لبقاء الاول غير مرتبط فان بنيتها للمفعول ووسطتها او اخرتها جاز ذلك اذ ليس لناصح الاقتصابين ينعقد بهما مبتدأ وخبر ولم تؤثر فيهما شيئا ولنا من الادلة على الالغاء في المبني للفاعل من النثر قول بعضهم البركة اعلمنا الله مع الاكابر فالبركة مبتدأ ومع الاكابر خبره واعلم ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره ومن النظم قوله وانت ارانى الله امنع عاصم واراف نسكفي واسمح واهب فانت مبتدأ وامنع خبره وارى ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره ولنا على الملغى من النثر الفصيح قوله تعالى نبئتكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد فكم مفعول اول وجملة انكم لفي خلق جديد في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث والفعل معلق عن العمل باسرها باللام ولذلك كسرت ان وفي اشرطية وجواب محذوف مدلول عليه بجديد والمقدر اذا مزقتم تجددون وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الاول وما سدت مسد المفعولين ولا يصح ان تكون جملة ان وما بعدها جواب الشرط لان الحرف الناسخ لا يكون في اول الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم ومن النظم قول احمد فقد نبئت انك اللذي بانسعي فتسعد او تشقى فجار بكسر الراء اسم فعل بمعنى احذر ونبئت بالبناء للمفعول فعل ماض والتاء نائب الفاعل في المفعول الاول وجملة انك اللذي في موضع نصب سدت مسد المفعولين والفعل معلق عنها باللام ولذلك كسرت قال ابن مالك في النظم وغيره وقد كانت ارى في اعلم منقولتين من رأى تبصر به وعلم العرفانية المشتركة كل منهما لواحد تعدا بالهمز لاثنين نحو اراني ابت زيدا الهلال اي ابصرته اياه وانبئت زيدا الخبر اي عرفته اياه قال الله ثم من بعدما انبئكم ما تحبون فكم مفعول اول وما تحبون مفعول ثان وارأوا ذبركوهم اذ التقيتم في اعينكم قليلا فقليلا حال لا مفعول ثالث وهذان المفعولان حكمهما حكم مفعولي كسا في الحذف فهما او احدهما الدليل وغيره وفي كون الثاني منهما لا يكون جملة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تعد بالواحد بلا همز فلاثنين به توصلا والثاني منهما كان اتوكسا وجه الشبه بينهما ان الثاني منهما غير الاول لا تراى ان الحكم غير زيد في قولك اعلمت زيدا الحكم كما ان الثوب غير زيد في قولك كسوت زيدا ثوبا فتقول في حذف الاول اعلمت الخبر واريت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفي حذف الثاني اعلمت زيدا واريت زيدا كما تقول كسوت زيدا وفي حذفهما معا اعلمت واريت كما تقول كسوت وفي منع الالغاء والتعليق في المفعولين

معنا لانها ليس اصلها المبتداء والخبر بل وهبه نظر في موضعين احدهما ان علم بمنوع عرفنا ما حفظ نقلها الى الشين بالتضعيف لا بالهمزة نحو وعلم ادم الاسماء والموضع الثاني انا نرى البصريين يسمع تعليقها لا استفهام عن الفضول الثاني نحو ربنا وفي كيف نحيي الموتى فاري فضل دعاء وباء المتكلم مفعوله الاول و كيف نحيي الموتى في جملة استفهامية في موضع نصب على انها مفعوله الثاني معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف في هذا النظر الاول جهان وقد يجاب عن الاول بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسا على المتعدي لاثنين كما فيس نحو البسر ثوبه جبته على كونه جبية وظاهر كلام الشاطبي انه سمع في علم بفتحها الى اثنين فانه قال واما السماع في المتعدي فكثير وفكر امثلة منها علم الشيء واصله اياه اي عرفنه اياه هذا نصبه فسقط القول بانه لحفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ فلا حاجة الى دعوى القياس مع وجود السماع وقد يجاب عن النظر الثاني بادعاء ان الرؤية في اري كيف نحيي الموتى علمية لا بصرية كما قال الجوفي ألم تر الى الذي كيف عد الظل الرؤية رؤية القلب هذا ومخرجها مخرج رؤية العين ويجوز في مثل هذا مع الرؤية ولا يجوز مع العلم انتهى ذكره في سورة النساء ولك ان تقول ليس هذا من المعلق في شيء بل جملة كيف نحيي الموتى تأويل مصدر منصوب على المفعولية والتقدير اري كيفية احيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك في وبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير وبين لكم كيفية فعلنا بهم على انا لا نسلم امتناع المعلق عن المفعول الثاني وباب كسا الجواز ان نقول اكسو كيف شئت كما تقول اري كيف تفعل لانه سؤال عن مفعول به فلم يجز واذا ورد مسطورا وان صح سقط النظر الثاني وصح عموم قول الناظم والثاني منهما كثان اثن كما فهو في كل حكم ذو اثنا

هذا باب الفاعل

الفاعل لغة من اوجد الفعل واصطلاحا اسم صريح ظاهر او مضمر بارز او مستتر او ما في تاويله اي الاسم اسند اليه فعل تام متصرف او جامد او ما في تاويله اي الفعل مقدم له الفعل وما في تاويله على المسند اليه اصلي الحل في التقديم واصلي الصيغة فالاسم الصريح الظاهر نحو يبارك الله والمضمر البارز نحو يباركه يا الله والمستتر نحو اقوم قم والمؤول به اي الاسم ما اشرن بباب لفظا او تقديرا والسابك هنا ان وان وما دون لو وكي نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا الرمان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم اي خشوع قلوبهم بشر المرء ما ذهب للبلى اي ذهابها ولا يتقدر من هذه الاحرف الا ان بسكون النون خاصة نحو وما راعني الا يسير اي الا يسير ولا تقدر ان المشددة ولا ما العدم شبهه ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الاحرف الثلاثة عند البصريين خلافا للكوفيين ولا جمعهم لهم في نحو ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجنن حتى حين واولا البيضة بالبصن بفتح السين على انه فاعل بدا الاحتمال ان يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بدو الحجاب، مصرحا به في قول الشاعر يدا لي من تلك الفلوص بدا له والبيت هب المبرد ومن وافقه والفصل كما مثلنا من نحو يباركه الله او لم يكفهم انا انزلنا وصنه اي من الفصل نحو ان زيدا ونعم الفتى لا فرق في ذلك بين المتصرف كما بان والجامد كنعم والمؤول بالفعل ليشمل اسم الفاعل نحو مختلف الوانه فمختلف تأويل بمختلف الوانه فاعل وصح اعماله لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير بصنف مختلف الوانه ولا فرق في اسم الفاعل بين السالم كما مثله وغير السالم نحو منير اوجهه في قولك اني زيدا منير وجهه وهو اشارة الى نظم بقوله الفاعل الذي كمرفوع اتى زيدا منيرا وجهه نعم الفتى فاتى فعل ماض وزيد فاعله ومنيرا حال من زيد وجهه فاعل منير وصح عمله فيه لاعتماده على صاحب الحال وهو زيد واشارة المبالغة نحو ضرابا ومضرابا وضروب او ضريب بدا والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه واسم التفضيل نحو قوله ما رايت امرءا احب اليه البذل منه اليك يابن سنان والمصدر نحو قوله الا ان ظلم نفسه المرء بين واسم المصدر نحو عجبت من عطاء الدنا بن زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف وصدر بلة المسند بن نحو ومن عنده علم الكتاب وفي الفشك قال ابو حيان او اسم موضوع موضع الفعل نحو اباك ان تذم زيدان تخرجا فاتى اباك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع واباك وضع موضع احذر انتهى وقولنا نام مخرج للفعل الناقص نحو كان زيد قائما فان زيدا لا يسمى فاعلا حقيقة في الاصطلاح وقوله مقدم احتراز لتوهم دخول زيد من نحو زيد قام في حد الفاعل خلافا للكوفيين بل زيد مبتدأ وقام متحمل لضميره والجملة خبره ويجوز ان يضمن في ذلك الاخبار فقد حكى ابن مالك عن الاخفش وابن عصفور انهما قالا في قلما وصال على طول الصد يدوم ان وصال فاعل يدوم المذكور لا محذوف وان الالف بوقع ذلك الضرورة انتهى وقوله اصلي الحل قيد يخرج نحو قائم زيد فان زيدا ليس فاعلا لان المسند وهو قائم مقدم في اللفظ واصله المتاخر لانه خبر وزيد مبتداء هذا قول جمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى جواز كون قائم مبتداء وان لم يعتمد على نفي او استفهام وزيد فاعل سد مسد الخبر فعلى قولهم يجب ان خالفا في الحد ولا يحتاج الى قوله اصلي الحل وذكر اصالة الصيغة قد يخرج نحو ضرب زيد بضم اول الفعل وكسر ثانيه فانها صيغة غير اصل لانها مفرعة عن ضرب بفتحها على الصحيح عند جمهور البصريين فزيد ليس فاعلا بل نائب عن الفاعل وعلى القول بانها صيغة اصلية يحتاج الى قيد كالاخراج نائب الفاعل ومخرج نحو مضروب زيد فانها مفرعة عن ضرب ومخرج نحو اعجبني قراءة في الجامع القرآن فالمصدر هنا نائب عن المفعول لانه واقع موقع فعل مبني للمفعول وصيغة مفرعة عن صيغة المبني للفاعل تقديرا والقرآن نائب الفاعل بر والتقدير بر يعجبني ان يقرا في الجامع القرآن وسلم الحد بعد ذلك للفاعل

واله احكام سبعة احدها الرفع لانه عمدة اذ لا يستغني الكلام عنه وواقعه المسند وفاقا لسيبويه لا الاسناد خلافا للخلف الاحمر وقد ينصب شذوذا اذا فهم المعنى سمع من كلامهم حرفي الثوب السماء وكسر الزجاج الحجر برفع اولهما ونصب ثانيهما وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا واستدل له بقراءة عبد الله فتلقى ادم من ربه كلمات بنصب ادم ورفع كلمات وفيه نظر لامكان حمله على الاصل لان من تلقى شيئا فقد تلقاه الاخر وقد يجر باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس فالله فاعل والناس مفعوله والتقدير ولولا

يدفع الله الناس او يجر بإضافته اسمه اى المصدر نحو قول عائشة من قبلة الرجل امراته الوضوء فالوضوء مبتدأ موخر ومن قبلة الرجل خبر مقدم وقبلة بضم القاف اسم مصدر قيل والرجل فاعله وامراته مفعوله وسيجئ ان اسم المصدر غير العلم والمبهم انما يعمل عند الكوفيين والبغداديين او يجر بمن او الباء الزائدتين او اللام الزائدة فالاول نحو ان يقولوا ما جاءنا من بشير اى ما جاءنا بشير والثانى نحو كفى بالله شهيدا او كفى الله شهيدا والثالث نحو هيهات لما توعدون اى هيهات ما توعدون والحكم الثانى وقوعه بعد المسند وهذا مستفاد من قوله فى الحد مقدم اى على الفاعل وانما ذكره توطئة لقوله فان وجد فى اللفظ ما ظاهره انه فاعل تقدم على المسند وجب تقدير الفاعل ضمير مستتر فى المسند وكون المسند اليه المقدم اما مبتدأ فى نحو زيد قام ففى قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتدأ وقام وفاعله خبره واما فاعلا لما لا كونه محذوفا لفعل فى نحو ان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وان استجارك احد استجارك وانما لم يجعل احد مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف لان اداة الشرط موضوعة لتعلق فعل بفعل فهى مختصة بالجمل الفعلية على الاصح عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين فيجوز عندهم ان يكون احد مبتدأ وستجئ الابتداء بعد تقدم الشرط عليه او فضلة الجر وبعده واسمها خبره وجاز الامران الابتدائية والفاعلية فى نحو ابشر يهدوننا فبشر يجوز ان يكون مبتدأ وستجئ الابتداء بعد تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا خبره ويجوز ان يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره يهدوننا والتقدير ابهدانا بشر يهدوننا والارجح الفاعلية لان الغالب الحاق همزة وخولها على الافعال وجاز الامران فى انتم تخلفونه فانتم يجوز ان يكون مبتدأ وتخلفونه خبره ويجوز ان يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل اتخلفون تخلفونه فحذف الفعل احتراز اعن اجتماع لوجود المفسر فابدل من الضمير المتصل بضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل والارجح الفاعلية لان الاستفهام بالفعل اولى منه بالاسم وعورض بان فيها الفعلية فخالف عطف ام من خالفون عليه وفى الابتداء تناسبا والتناسب اولى من الخلاف ومن اثر قال الموضح فى المغنى وتقدير الاسمية فى انتم تخلفونه ارجح منه فى ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهى ام من خالفون انتهى وهذه الارجحية وان كانت بالنسبة الى شئ خاص مطلوبة فى الجملة لاجل المعادلة واذا تعارض الرجحان تساقطا وبقى الوجهان على السوا وما ذكره من وجوب تأخر الفاعل عن المسند هو مذهب البصريين ومذهب الكوفى جواز تقديم الفاعل على المسند تمسكا بنحو قول الزبا بفتح الزاى والباء الموحدة المشددة بنت ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف ما للجمال مشيها وئيدا لجندل حملن ام حديدا وجه التمسك ان مشيها روى مرفوعا ولا جايز ان يكون مبتدأ اذ لا خبر له فى اللفظ الا وئيدا وهو منصوب على الحال فتعين ان يكون فاعلا لوئيدا معدما عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعى وئيدا بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة تحت فدال مهملة المتؤدة قال الجوهرى وفى القاموس الوئيد الرزانة والتانى وهو عندنا معشر البصريين ضرورة والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند ومشيها مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده اى يظهر وئيدا كقولهم حكمك مسمطا فحكمك مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده اى حكمك لك مثبتا قبل او مشيها مبدل من ضمير الظرف المنتقل اليه بعد حذف الاستقرار وذلك لان ما الاستفهامية فى محل رفع على الابتداء والجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على ما وهذه التخريجات ضعيفة اما الضرورة فلا داعى اليها لامكان نصب المصدر على المصدرية او الجر على البدلية من الجمال بدل اشتمال واما الابتدائية فخروج على شاذ كما مر فى بابه واما الابدال من الضمير فلانه اما ابدال بعض او اشتمال وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظا او تقديرا وعلى تقدير تكلفه ضعيف من وجه آخر وهو ان الضمير المستتر فى الظرف ضمير ما الاستفهامية واذا ابدل شئ منها لم يجز ان يقترن بهمزة الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به المحقق فان قلت ما فائدة الخلاف بين اهل البلدين قلت فائدته تظهر فى التثنية والجمع فتقول على رأى الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على رأى البصريين بل لا بد من الضمير المطابق فى قام الحكم الثالث من احكام الفاعل انه لا بد منه لان المسند حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه فان ظهر الفاعل فى اللفظ بان نطق به ظاهرا كان او مضمرا نحو قام زيد والزيدان فاما ذاك وانضم وان لا يظهر فى اللفظ فهو ضمير مستتر راجع اما متقدم على المسند كزيد قام كما مر فى الحكم الثانى ففى قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله او راجع لما دل عليه الفعل المسند المستتر فيه الضمير كالحديث لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ففى يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام اى لا يشرب هو اى الشارب لان يشرب يستلزم شاربا وحسن ذلك نظير تقدم وهو لا يزنى الزانى والضمير راجع الى الزانى نفسه المعنى او راجع لما دل عليه الكلام او لما عليه الحال المشاهدة فالاول نحو كلا اذا بلغت التراقى ففى بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها سياق الكلام اى اذا بلغت هى اى الروح والتراقى اعالى الصدر والثانى نحو فلما اذا كان غدا فاتقى ينصب غدا وتوله وهو سوار بن المضرب حين ضرب من الحجاج خوفا فاطلق فان كان لا يرضيك حتى ترد الى قطرى لا خالك واسيا فقل كان فيهما سيرضى مستتر مرفوع بكان عائد على ما دل عليه الحال المشاهدة فيهما اى اذا كان هو اى ما تقترحه الان عليه من سلامة فى غد هذا فى المثال وفى البيت فان كان هو اى ما تشاهده منى فيه لفت نشر على الترتيب يجوز فى كان فيهما ان تكون تامة وان تكون ناقصة فان جعلتها تامة كان غدا فى المثال ولا يرضيك فى البيت فى موضع خبرها وان جعلتها ناقصة كان غدا منصوبا على الظرفية متعلقا بكان ولا يرضيك فى موضع الحال من فاعل كان وعلى تقدير انه اذا كان غدا على انه فاعل كان وقد قيل ان النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم وقطرى بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء آخر الحروف وهو قطرى بن الفجاءة الخارجى والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد فعل فاعل فان ظهر جهرا او اضمر سترا لزم منهم منه انه لا يجوز حذف الفاعل وعن الكسائى اجاز حذفه وتبعه السهيلى تمسكا بنحو ما اولتناه من الآية والحديث

لمذكوره

والمثال والبيت في بطرد حذف الفاعل في اربعة مواضع في باب النائب عن الفاعل نحو فوض الامر وفي الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند وفي افعل بكذا نحو في النجم اني ادل عليه متقدم مثله نحو اسمع بهم وابصر وفي المصدر نحو اعاطاهم في يوم ذي مسغبة بتيما الحكم الرابع انه يصح حذف فعله جوازا ان اجيب به نفي كقولك بلى بعد جوابا لمن قال ما قام احد فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والجملة الفعلية اي بلى قام زيد لبطابق الجواب بمدخول النفي في الفعلية والوجيل مبتداء حذف خبره لو يطابق ومنه قوله تجلدت حتى قيل لم يعرف به من الوجد شيء قلت بل اعظم الوجد فاعظم الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والتقدير بل جرى اعظم الوجد وتجلدت من التجلد وهو التصبر على الهموم ونحوها ولم يعرا بعين ذوي الراء المهملتين من عرا الامر اذا غشيه وفعله مفعول يعرو شيء فاعله وبل للاضراب عن اعظم الوجد شدة الشوق او اجيب به استفهام محقق اي ملفوظ به نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاءك احد فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ولم يجعلوا مبتداء حذف خبره لفوات مطابقة الجواب للسؤال ومنه ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فالله فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله لان مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق قاله التفتازاني وهو متعين لان القضية الشرطية لا تستدعي وقوع ولا عدمه ثم قال والدليل على ان المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتداء انه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم انتهى وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتداء انه قد جاء كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها وما يقال انه قدم لافادة الاختصاص ممنوع لان الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الاصح والاحسن ان يقال ان الجملة الفعلية وهذا الباب اكثر فالحمل عليها اولى وان كانت لا تطابق جملة السؤال في الاسمية او اجيب به استفهام مقدر بدل على تقديره لفظ الفعل المبني للمفعول قال السيد عبد الله كغرارة الشامي وابي بكر بسبج له فيها بالغدة والاصال رجال فبسبج مضارع مبني للمفعول وله نائب الفاعل واجيب لخفاء الاعراب عدم القرينة وقال الموضح في الحواشي لا يجب بل هو اولى مما بعده والاصال جمع اصل بضمتين واصل جمع اصيل ويجمع اصال على اصائل ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكانه لما قيل يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيسبح مبني للمفعول وله نائب الفاعل واجيب لخفاء الاعراب عدم القرينة وقال الموضح في الحواشي لا يجب بل هو اولى مما بعده والاصال جمع اصل بضمتين واصل جمع اصيل ويجمع اصال على اصائل ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكانه لما قيل يسبح له فيها بالغدو والاصال قيل من يسبح فقيل يسبح رجال ثم حذف الفعل لاشعار يبني للمفعول لغة المعنى لان الرجال هم المسبحون بفتح الباء بل يسبحن بكسرها فالوقف ونعم وقوله وهو ضرار بن نهشل بزيد بن نهشل كما قال التفتازاني والنبل وقال ابو عبيدة هو مهلهل وقال العيني هو نهشل وقال بعضهم هو الحرث بن نهشل النهشلي لبيك بزيد ضاع لخصور ومخبط ما تطيح الطوايح فضاع فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كانه قيل من يبكيه فقيل ضاع اي يبكيه ضاع ثم حذف الفعل كما قبل ان رجال فاعل فعل محذوف اي يسبحه رجال ويبكيه ضاع وبزيد نائب فاعل يبك المجرور بلام الامر والضاع الفقير الذليل والمخبط الذي يأتي البيك المعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوايح جمع مطيحة اصل عبر القياس كطوائح جمع مطيحة والقياس الطاوح والطائح ومن غلبانية متعلقة بمخبط وما مصدرية والمعنى لبيك يزيد رجلان ذليل وصعلوك معروف لاجل اذهابها المنايا بزيد ويروى لبيك بناء الفعل للفاعل وبزيد مفعوله وضاع فاعله وفي كل من الروايتين وجه حسن اما الاولى فتوجيه جعل بزيد بدلا من هو ملاذ الضعفاء في صورة العلم واما الثانية فتوجيه عدم الحفظ وهو اي حذف فعل الفاعل كما في الآية والبيت قراس وفاقا للجرمي بضم الجيم نسبة الى بني جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح بن اسحق وكنيته ابو عمرو وابن جني بكسر الجيم واسكان الباء لبس منسوبا وانما هو معرب كوى واسمه ابو الفتح وهما من البصرين اجازا اكل الطعام زيد وشرب الماء عمرو بالبناء للمفعول فيهما ومذهب الجمهور انه لا يقاس والمرفوع في الآية والبيت خبر مبتداء محذوف والتقدير المسبح له رجال والباكي ضاع صرح بالتقدير الاول ابو حيان وبالثاني صاحب البسيط وعلى القياس لا يجوز في نحو يوعظ بالبناء للمفعول في المسجد رجل ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف لاحتمال للمفعولية والرفع بالنيابة عن الفاعل فيفع اللبس فيجب ان يكون مرفوعا على النيابة عن الفاعل ونائب الفاعل لا يكون الا واحدا كالفاعل فكانه لما قيل من يظلم فيقال زيد اي يظلم زيد والى ذلك اشار الناظم بقوله وبرفع الفاعل فعل اضمر اكثر ان يدر في جواب من قرا او استفهم اي استلزم الفعل الرافع للفاعل ما ذكر قبله من فعل كقوله وهو الفرزدق غداة احلت لابن اصرم طعنة حصين الخ فالخمر مرفوع بفعل محذوف يستلزمه احلت اي وحلت له الخمر لان احلت المزيد يستلزم حلت المجرد وحكى ان الكسائي سئل بحضرة يونس بن حبيب عن توجيه رفع الخمر في هذا البيت فقال النابغة فعل اي حلت الخمر فقال يونس ما احسن والله ما وجهته غير انه سمعت الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيط على جعل الفاعل مفعولا لفعله محمد بن سلام وغداة نصب على الظرفية وطعنة فاعل احلت وحصين بالجر بدل من ابن اصرم او عطف بيان عليه وعبيط ما فعول احلت والعبيط بالعين المهملة الطري من اللحم والسابقة بالسين المهملة والفاء اخره سفافة السنام وجبيه اغلق عليه السمن وكان حصين بن اصرم قتل له فرسا فحرم على نفسه شرب الخمر واكل اللحم الطري حتى يقتل قاتل فرسه فلما طعنه وقتله احلت له الطعنة شرب الخمر واكل اللحم الطري وغيره اي فعل الفاعل الرافع للفاعل ما بعده من فعل نحو وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل فعل محذوف يفسره استجارك والتقدير وان استجارك احد والحذف في هذه الصورة لازم واجب لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض وتقدم الخلاف فيهما والحكم الخامس من احكام الفاعل ان فعله وهو بمنزلته يتقدم على تثنيته وجمعه كما يتقدم على افراده وكما تقول قام اخواك وقاما اخواك كذلك تقول قام اخواك واقاموا اخواك وقام اخواك واقامت اخواك وقام اخوتك واقامت اخوتك وقامت نسوتك بتجريد المسند في الجميع لانه لو قيل قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم وكذلك تثنية الوصف

به ولا يصح استثناء رجال الى الفعل المذكور لوقوعه للمفعول

مثاله

بخلاف يوعظ في المسجد رجل فانه يجوز ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف لاحتمال للمفعولية لان الفعل المبني للمفعول رفع رجال على النيابة عن الفاعل

وجبت فالتزم وجعل المسند فعلا لهذا الابهام وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين المذكر حيث الحق علامة المذكر وخلا عن التثنية والجمع
لان علامة التثنية ليست بعلامة اذ هما فاعلان في المعنى بخلاف علامة التوحيد هي للضمير وقيل للباء التي قبل الله ثم قال بعد لان وقال الظالمون و
قال النسوة وايها الناظم بعلامة وجرد الفعل اذا ما اسندا لاثنين او جمع كفاز الشهداء وحكى البصريون عن طي وبعضهم عن ازد شنوءة بفتح الميم
وسكون الواو او السين قال في الصحاح ازد ابو حي من اليمن وهو ازد بن الغوث وازد عمان وازد السراة واختلف في تسميتهم ازدا والاسد افضل
لانه اكثر استعمالا قيل لم ذلك اكثر من يقول اسد الى كذا او ازدي الى كذا وقيل انه كان كثير النكاح والازد والاسد النكاح وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم
النون وفتح الهمزة نحو ضربني وضربك وضربني وضربك وضربا ذلك زيدا وفي الحديث اخرجهم فالوا لم وقفت بن نزل وقد
ان اكون سمعت انه يخرجك فوقك والاصل او مخرجوي هم فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقال هو بن ملغط الهمداني اصلك عند الفقهاء او
فاولى ذا واولاه فالفها بالبناء للمفعول فعل ماض وعينا ك نائب لفاعل فالحق الفعل علامة التثنية مع اسناده الى الظاهر ونائب الفاعل كالفاعل
وعند ظرف بمعنى قرب متعلق بالفيتا وذا واقيه حال من الهاء الهيه وهو الكاف وواقيه مضاف ومضاف اليه والوقاية كالكافية مسناه الكذب واولى فاولى لك
فاربك ما يهلكك وهذا البيت يصف فيه رجلا يهرب اذا اشتد الوطيس فيوليهم الدبر ويراوغ محافة ان يقتل فلا يقتل عند قضاء من شدة الالتفات
وقال لبيه بلومونني واشتراء الخيل اهلي فكلهم الوم فاهلي فاعل بلومونني فالحق الفعل علامة الجمع مع اسناده الى الظاهر واشتراء مصدر مضاف
الى مفعوله وحذف فاعله ويروى واشتر اي اشتر الخيل باضافة المصدر الى فاعله ونصب خيل مفعوله وكلهم مبتداء والوم بقطع الواو خبره وهو اسم
تفضيل من لام يلوم للمفعول كمقبل اليه وكلهم اكثر ملومية واللوم العذل ويروى وكلهم اصوب وبعده واهلي الذي باع يلومونه كالحي الباقي الاول
وقال اخر نبح الربيع محاسنا الفيتها غر النحائب فضر جوع غراء مؤنث اغر مبني ايضر فاعل الفتح والحقه علامة المؤنث وهي النون والنحائب جمع نحيبة
والفعل والفاعل بمنزلة محاسن جمع محسن كما وجمع مرعى غير القياس والوصف في ذلك كالفعل الا ان الوصف اذا اسند الى جماعة الاناث لحقه الالف
والتاء دون النون نحو فاقمات الهند او الصحيح عند سيبويه ومناسبه ان الالف واو والتون وذلك المجموع لحرف وان طيا وازد شنوءة لما
بها على التثنية والجمع تذكيرا وتانيثا كما ذكر في الجمع من العرب بالتاء وفي خرقا مستعلى التانيث بجامع الغرضية عن الغير فالمثنى والجمع فرع الافراد كما ان المؤ
فرع المذكر قال سيبويه واعلم ان من العرب من يقول ضربني وضربني وذلك قبيحهم اذ هذا بالتاء التي تظهر في قالت فلانة فكانهم ارادوا ان يجعلوا الجمع على
ثم قال وهي لغة قليلة والى ذلك يشير قول الناظم وقد يقال سعدا وسعدا والفصل للظاهر بعيد مسند لانها ضمائر الفاعلين وما بعدها من
الظواهر مبتداء وهي وما قبلها خبره على التقديم والخبر والفاعل للمبتداء او ما بعدها تابع لها على الابدال من الضمير بدل كل من الكل او التصحيح ايضا
ان هذه اللغة وهي الحاق العلامات لا تمتنع مع المفردين والمفردات المتعاطفة بغير او خلافا للزاعمي ذلك كبر اليهم الجمع او خلافا لمن يزعم ان تظاهر
مبتدا اول ونعم انها ابدال او لمن يزعم امتناع هذه اللغة مع المثنى والمجموع لانها انما كانا في الصحيح انها الحرف كما تمتنع لغة اكلوني البراغيث
لقوم مجتمعين وتقديم الخبر كما يقول بدل الاول من الضمير كما يقول بدل الثاني يعمها جميع العرب ولا يختص بلغة قوم باعيانهم فالذي في الالفية شرح
التسهيل انما كان التصحيح ان هذه اللغة لا تمتنع مع المتعاطفين بخلاف ما في قوله وهو عبد الله بن الورد يمدح الخنفى وبذم الضفير ذو بني الخنفى اسعى فان رابتا لناس شرهم الضفير واحذر وا منهم
عليه وانما كان الضفير خبرا لمحذوف علامة التثنية وهي الالف وكانا ضمير المتعاطفين وهما نائب خبر بكسر الخاء المعجمة اي اكرم والمعنى وان كان الضفير نائب
وكرم فهو احذر الناس وامنعهم لاجل ضفره وبعد فابن الزبير بن الورد وابو حيان على المختصر اوجب قال لان ضمير وعمرو ولا فاما زيد وعمرو وجب
وقال الموضح في الحنفى وليس لورد بشيء لانه منع الضفير لا التركيب انتهى والحكم الناس من احكام الفاعل انه ان كان مؤنثا انث فعله وبناء ساكنة في اخر
الماضي جامدا كان او متصرفا ناما كان او ناقصا وذلك مستفاد من قول الناظم وتاء تانيث تلي الماضي اذا كان لانثى وبناء المضارعة في اول المضارع
ولم يتبرض لذلك الناظم ويجب في ذلك التانيث في مسئلتين احدهما ان يكون الفاعل غير منفصل وبانيه حقيقية التانيث او مجازيته ونعني بحقيقي
التانيث ما لزوج والمجازي خلافه فالحقيقية كمذ قامت او تقوم والمجازية نحو الشمس طلعت او تطلع وانما وجب تانيث الفعل لئلا يتوهم ان شم
فاعل المذكر امتنظر اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس طلع قربها بخلاف المنفصل نحو هند ما قام الا ابوها او ما يقوم الا ابوها والشمس ما
طلع الا ضوءها او ما يطلع الا ضوءها فالمذكر واجب في المنفصل لعدم التوهم المذكور لان الفعل لا يكون له فاعلان وضمير المراة الحاضرة مثنا او مجموعا فانه لا يجوز
تانيثه وان كان ضميرا متصلا للمؤنث وتاء التانيث يجوز زيادتها في الشعر مع استقلال الضمير اي كان التانيث مجازيا وهو ما ليس له فرج والباء في قوله
بقوله ومع ضمير في المجازية شرط قيد كقوله وهو حاضر من جوين الطائي يصف سحابة وارضا ناضبين فلا عزيزة وعفت وعفتها ولا ارض ابقل ابقالها
وكان القياس ابقلت لان الفاعل ضمير مؤنث ولا حذف في الضرورة وقال ابن كيسان يجوز زيادة التاء في الكلام الشعر يقال الشمس طلعت كما تقول
طلع الشمس لان التانيث مجازي كالفرق بين الضمير والظاهر والدليل على ذلك ما ان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها ما انقل فاما كان

عن ذلك مع تمكنه منه دل على انه مختار لا مضطر واجيب بانه انما يثبت ما ذكر بعد ثبوت ان الشاعر مخير بتخفيف الهمزة بالنقل وهمزه فان من العرب من لا يغير في الهمزة الا التخفيف هذا وقد يناقش بالمثل فيقال انما يثبت ما ذكر بعد ثبوت كونه مخيرا بتخفيف الهمزة بالنقل ويؤيده ما قاله ابن يعيش ان الاحكام كما في شرح ابيات كتاب سيبويه انه روى ابقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا الدليل على ان قائله يجيز النقل فيما لا يجوز فيه تخفيف الهمزة انما هو ابقاؤه الالف بدل الهمزة بالمكان لا الضرورة انتهى وفيه هذا تأويل نظرا لان الهاء في ابقالها اياه وقوله وهو لا يعشى مهموز قد يخفى مثله بمدح بها مطعم بن سعد بكرب بن زيد بن عبد الدار الحارثي فاما تزيني ولي الله فان الحوادث اودى بها وكان القياس اودعه لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف لتناء ضروره والتاء بكسر اللام وتشديد الميم شعر الراس ودون الجمة والحوادث جمع حادثة والجمع معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فقيل المراد الحدثان الليل والنهار اودى بمعنى هلك يتعدى بالباء والمسئلة الثانية من وجوب التانيث ان يكون الفاعل ظاهرا متصلا بالفعل حقيقي التانيث نحو اذا قالت امراة عمران والى هاتين المسئلتين اشار الناظم بقوله وانما التزم فصل مضمر منفصل او مفهم ذلت حروشد قول بعضهم قال فلان حكاه سيبويه عن بعض العرب وهو رديء لا يقاس عليه فيقتصر فيه على السماع وظاهر قول الناظم بالافصل انه يقاس على قلة وانما جاز في الكلام الفصيح نحو نعم المراة في المدح وبئس المراة في الذم بترك التاء فيهما لان المراد بالمراة فيهما الجنس وهو مؤنث مجازي وكما ان الجنس فيه معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك يجوز فيه ذلك الترك واليه اشار الناظم بقوله والحذف في نعم الفتاة استحسنوا الان ضد الجنس فيه بين ويجوز الوجهان التانيث والتذكير في مسئلتين احديهما المؤنث الحقيقي الظاهر المنفصل من الفعل بفاصل كقوله وهو جرير يهجو الاخطل اعقد ولدا الاخطل ام سوة على ما يسنها صلب شام فترك التاء من ولدت جايز لوجود الفصل بالمفعول وهو الاخطل بالتصغير والصلب بضم الصاد جمع صليب كنصاء وشام جمع شامة وقولهم اي العرب حضر القاضي اليوم امراة فاعل حضر وترك التاء للفصل بالمفعول وذكر الظرف ضد الحكاية الشاهد فيهما وانما وجب التانيث مع الفصل لان الفصل يبعد عن الفاعل المؤنث وضعف العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد يجيء الفصل بترك التاء في نحو اتى القاضي بنت الواقفي والتانيث اكثر من التذكير لقوة جانبه الا ان كان الفاصل بين الفعل وفاعله المؤنث الا الاستثنائية الاتيا به فالتانيث حاصر يا لشعر بض عليه الاخفش واوجب التذكير في الكلام نحو ما قام الا هند لان ما بعد الا ليس هو الفاعل في الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر فلذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام الا هند وانشد الاخفش على التانيث في الشعر ما برئت من ريبة وفم وحربنا الانبات الم فبنات الم فاعل برئت وانشد مع وجود الفصل بالا وجوزه ابن مالك في النثر على قلة نحو ما قال الا فتاتا بني العلا وقرا ان كانت الاصبهة بالرفع وقرا مالك بن دينار والحسن وابو رجاء وعاصم الجحدري بخلاف عنه وجماعة من السابعين فاصبحوا لا يرى الا مساكنهم بضم التاء من ترى ورفع مساكنهم على النيابة عن الفاعل وقال ابن جني انها ضعيفة في العربية المسئلة الثانية من جواز الوجهين المجازي التانيث نحو وجمع الشمس والقمر ولورود وجمعت بالتاء لم يمتنع وصنه اي من مجازي التانيث اسم الجنس كشجر واسم الجمع المعرب كقوم ونسوة والجمع المكسر كاعراب هنا لانهن في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك جاز التانيث في الفعل مع اسم الجمع نحو كذبت قبلهم قوم نوح ومع الجمع المكسر نحو قالت الاعراب مع اسم الجنس نحو اورقت الشجر وجاز التذكير في الفعل مع اسم الجنس نحو اورق الشجر ومع اسم جنس المذكر نحو وكذبت به قومك ومع اسم الجنس المؤنث نحو وقال نسوة ومع المكسر المذكر نحو قال الرجال ومع جمع التكسير المؤنث نحو جاءك الطوى فاني في جانب المذكر بالغتين ربا على ترجيح اللف في جانب التانيث مختلطا كقولهم هو شمس واسد وبحر جود او بهاء وشجاعة وقد نا اسم الجمع بالمعرب احترازا من اسم الجمع المبني نحو الذين فانه لا يقال فيه قال الذين اسنوا بالتانيث وان قيل ان جمع الذي والتي وانما التزم التانيث مع المؤنث المجازي لامرين احدهما ان التانيث غير حقيقي فضعف العناية به والثاني ان المؤنث هنا في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث في جاءني كتاب بداي صحيفة وفي ذلك اشار الناظم بقوله والتاء مع جمع تكسير من مذكر كالتاء مع احكم اللبن الا ان سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح المذكر والمؤنث اوجب التذكير في الفعل في نحو قام الزيدون وفي التنزيل قد افلح المؤمنون واوجب التانيث في الفعل في نحو قامت الهندات هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين خلافا للكوفيين فيهما فانهم اجازوا في الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتانيث وخلافا للفارسي من البصريين في جمع تصحيح المؤنث فانه انفرد عن اصحابه بجواز الامرين وذاهب اصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبطله نظم فلم يقم مثنه واحجى بنحو الا الذي امنت به بنو اسرائيل فانث الفعل مع جمع تصحيح المذكر وبجواز اجراء المؤنث مذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث ويضرب عنه فيكون بناني تجوهن وذوجي والطامعون الخ ثم نصد هذا فذكر الفعل مع اسناده الى جمع تصحيح المؤنث وتجوهن بمعنى حسن مفعول لاجله ويشتد هو انصر فوا واجيب بان الذين في قوله بنو اسرائيل والبنات في قوله بناني لم يدل فيهما لفظ الواحد اذ الاصل بنو بحذف لام وزيد عليه واو ونون في المذكر والف وتاء في المؤنث فلما ادل فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع المذكر ليدل الكلام فيه قال الشاطبي وحمل الخلاف في تصحيح الجمعين اذا لم يحصل تثنية فيهما اما ما تثنيتهما كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا انتهى وبان التذكير في جاءك المؤنثات للفصل بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم احضر القاضي امراة اولان الاصل التاء المؤنثات والتاء اسم جمع فحذف الموصوف وخلفته صفته فصولت سامك اولان الف المؤنثات اسم موصول معتدة بالالف وهي اي الالف اسم جمع وقد تقدم انه يجوز مع الفصل وعدم الجمع التذكير والتانيث قيل وفي هذه الاجوبة الثلثة الاخيرة نظر اما الاول فلان الفصل بغير الا لا يرجح فيه التانيث وتذكر

مرجوح وقد اجتمعت السبعة هنا على تركه فيلزم ان يكون قد اجمعوا على وجه مرجوح وأما الثاني فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصري لا يقول به فلا يحسن منه ان يكابر وفيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصوف وأما الثالث فلان ال في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام لا للحدوث والتجدد وسكت المتن عن تاء الفعل الماضي وحكمه حكم مفرده فان كان لمذكر وجب تذكير الفعل نحو قال رجلان وان كان لمؤنث وجب تأنيث فعله نحو قالت الهندان والحكم التابع من احكام الفاعل ان الاصل فيه ان يتصل بفعله لانه ينزل فيه منزلة جزئه ثم يجيء المفعول بعدهما وقد يعكس في ذلك فيفصل المفعول بالفعل ثم يجيء الفعل بعدهما وقد يتأخر الفعل والفاعل ويتقدمهما المفعول وكل من ذلك المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وحكمه تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا جائز وواجب فهذه ستة مسائل داخلة تحت قولنا النظم والاصل في الفاعل ان يتصلا والاصل في المفعول ان ينفصلا وقد يجيء بخلاف الاصل وقد يجيء المفعول قبل الفعل فاما تجويز الاصل وهو تقديم الفاعل على المفعول فنحو ورث سليمان داود فسليمان فاعل وداود مفعول واما وجوبه على الاصل ففي مسئلتين احديهما ان يخشى اللبس في الفاعل ولا قرينة تميز الفاعل من المفعول كضرب موسى عيسى فموسى فاعل وعيسى مفعول ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل لخشية التباس احدهما بالاخر فصور ذلك ست عشرة صورة فاضرب من ضرب اربع في مثلها وذلك بان يكونا مقصورين او اشاريين او موصولين او مضافين لياء المتكلم وكلها داخلة تحت قولنا النظم ولخرج المفعول ان لبس جاز فيتعين في هذه الصور ان يكون الاول منها فاعلا والثاني مفعولا قاله ابو بكر بن السراج والمتأخرون كالخزرجي وابن عصفور وابن مالك في النظم وغيره وخالفهم في ذلك ابن الحاج في نقده على المفرب لابن عصفور فقال لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الاعاريض الواهية محتجا بانا نلحق بتحقير عمرو وعمر على عمير مع وجود اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلاء فان لهم غرضا في الاجمال كما ان لهم غرضا في البيان وبانه يجوز ان يقال زيد وعمرو ضرب احدهما الاخر لا يبعد ان يقصد قاصد ضرب احدهما من غير تعيين فيأتي باللفظ المحمل وبان تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق عندنا الاصليين ولغة عند اللغويين فلا يمتنع ان يتكلم بالمجمل ويتأخر البيان الى وقت الحاجة كخبر ومنقطعا فانهما مجملان لتردد هما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة او المفتوحة الفا وجائز بشرها على الاصح خلافا للمعتزلة وكثير من اصحاب ابي حنيفة واحمد الظاهر وابي اسحق المروزي وابي بكر الصيرفي لان المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الامر ولا حاجة لذلك الا عند تعيين الامتثال فاما قبل ذلك فلا وبان الزجاج نقل في معانيه انه لا خلاف بين النحويين انه يجوز في نحو قائل زيد ذهابه ان يكون زيد اسما اي اسم زال وذهابه الخبر وبالعكس انتهى كلام ابن الحاج قال المرادي ولا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى وكذا يقال في الآية فلو زال الالتباس بقرينة لفظية نحو ضرب موسى عيسى امس او معنوية كاكلت الكمثرى الحلو جاز التقديم بلا خلاف المسئلة الثانية من مسئلتي وجوب تقديم الفاعل على المفعول ان يحصر المفعول بانما نحو انما ضرب زيد عمرا فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لانه لو اخر انقلب المعنى وذلك لان معنى قولنا انما ضرب زيد عمرا اختصاص زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر فاذا اخر وقيل انما ضرب عمرا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر وكذا الحصر بالا عند ابي موسى الجزولي وجماعة من المتأخرين فانهم اوجبوا تأخير المفعول المحصور بالا نحو ما ضرب زيدا الا عمرو واجازه البصريون والكسائي والفراء وابن الانباري من الكوفيين تقديمه اي المفعول مع الا على الفاعل كقوله وما سود عبد بن على الخراعي ولما ابى الا تميما اخا فؤاده ولم يبل غير ابن ليلى عن ليلى بمال ولا اهل فقدم المفعول المحصور بالا وهو تميما اخا على الفاعل وهو فؤاده والجامع هنا الاستغراق والجموح من الرجال الذي يركبه هواه فلا يرده شيء وقوله وهو مجنون بن عامر تزوجت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الاضعف ما في كلامها فقدم المفعول المحصور بالا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها وقوله وهو هبيرة بن ابي سلمى بضم السين وهل ينبت الخطي الا وشيجه ويغرس الا في منابت النخل فقدم المجاور والمجرور وهو بمثابة المفعول المحصور بالا على نائب الفاعل وهو النخل لانه بمثابة الفاعل وينبت بضم الباء مضارع انبت والخطي بضم الخاء المعجمة وتشديد الطاء اي الرمح المنسوب الى الخط وهو سيف البحر عند عمان بتخفيف الميم والبحرين مفعول مقدم ووشيجه بالشين المعجمة جمع وشيجة وهو عرق في الشجر الرماح فاعل مؤخر ويغرس بالبناء للمفعول والنخل نائب الفاعل والمانع لتقديم المفعول المحصور مع الا على الفاعل بدعوى تقدير عامل المرفوع قال في التسهيل وينبغي في المنفي وما لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان يكون مستثنى نحو ما قام الا زيد او مستثنى منه نحو ما قام الا زيد احد او تابعا لما نحو ما قام احد الا لا زيد افاضل وما ظن من غير هذه الامثلة معمولا لما قبلها فقد لمح عامل انتهى ولو قيل المرفوع في هذه الابيات لبس واضل في مركزه الاصلي لانه مؤخر عن تقديم فهو واضح قبل الاتقدير الا بعدها لم يبعد ولكنهم لم ينظروا الى ذلك محتجين بان الشيء اذا عمل في موضعه لا ينوى به غيره والا لجاز ضرب غلامه زيدا واما هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وما بالا او بانما انحصر اخر وقد يسبق ان قصد ظهر واما توسط المفعول بين الفعل والفاعل جوازا فنحو ولقد جاء آل فرعون النذر فالنذر فاعل جاء وآل فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل ونحو قولك خاف بشر عمرا فبشر فاعل وعمرا مفعول فالجر به ممتنع عن عبد العزيز جاء الخلاف او كانت له قدرا كما اذا دبر موسى على قارون فموسى فاعل ودبر مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر انتصابه بغير الفاعل كما لتقدمه في الرتبة والبيت الناظم بقوله وشاع نحو خاف بشر عمرا والمراد بشر عمرا بالجر وجوبا توسط المفعول بين الفعل وفاعله في مسئلة لحديهما ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذ ابتلى ابرهيم ربه فابرهيم مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوبا ونحو يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم

فسدة ثم فاعل مؤخر والظالمين مفعول مقدم وجوبا وانما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود ضمير على المفعول وهو مؤخر لفظا ورتبة ولاجل ذلك لا يجيز اكثر النحويين نحو زان نوره الشجر بتقديم الفاعل على المفعول لا في نثر ولا في شعر واجازه فيهما الاخفش وابن جني من البصريين وابو عبد الله الطوال بضم الطاء وتخفيفها لواو من الكوفيين وابن مالك في التسهيل في باب المضمر احتجاجا بالنثر يقولهم ضربوني وضربت قومك باعمال الثاني حكاه سيبويه واجازه البصريون وضربته زيدا بابدال زيد من الهاء باجماع حكاه ابن كيسان وكلاهما فيهما في ضرب غلام زيدا من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة وفي الشعر نحو قوله وهو النابغة او ابو الاسود او عبد الله بن همام على اختلاف فيه جزى ربه عني عديّ بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فربه فاعل وهو متصل يضمير عابد الى معلوم وهو مفعول وربه الثاني خبر وجزاء الكلاب مفعول واختلف في معنى جزاء الكلاب فقيل هو الضرب والرمي بالحجارة وقال الاعلم ليس بشيء وانما هو دعاء عليه بالاينة والكلاب تتعاوى عند طلب الناس فقال ومن اطلق الجزء والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة وهو الانتصار لان ذلك انما ورد في الشعر فلا يقاس عليه واما الابدال فاستثنيا لبسهما على خلاف الاصل اذ الاصل والكثير التابع يتقدم مفسر ضمير الغائب بالعشرة فما بين ذلك وغيره فمجيء ما يخالفه قليل لا يحمل عليه ولا يقاس عليه كما استثنى بيع العرايا بخرصها تمرا الى الجذاذ مما هو خارج عن القواعد والى ذلك اشار الناظم وشذ نحو زان نوره الشجر والمسئلة الثانية من مسئلتي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ان يحصر الفاعل بانما بالنفي نحو انما يخشى الله من عباده العلماء فالعلماء فاعل محصور فيه لخشية فوجب تاخيره فلزم توسط المفعول والمعنى ما يخشى الله من عباده الا العلماء وكذا الحصر بالا عند غير الكسائي فانه يجيز تاخير الفاعل المحصور بالا نحو ما ضرب عمرا الا زيد واحتج الكسائي على عدم وجوب تاخير الفاعل المحصور بالا بقوله ما عاب الا لئيم فعل ذي كرم ولا حفاظ الا جبانا بطلا فقدم الفاعل المحصور بالا في الموضعين والاصل ما عاب فعل ذي كرم الا لئيم ولا حفاظ بطلا الا جبانا وعاب بالعين المهملة من العيب واللئيم هنا البخيل مقابل الكريم والجبان بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة وفي آخره همزة غير ممدود الجبناء ومقابله البطل وهو الشجاع وقوله تنبئهم عذبوا بالنار جارهم وهل يعذبن الا الله بالنار فقدم الفاعل المحصور بالا على المجرور بالباء وطوى ذكر المفعول وهل بمعنى ما والاصل ما يعذب احدا بالنار الا الله وتنبئهم مبني للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الاول قائم مقام الفاعل وضمير الغائبين مفعوله الثاني وجملة عذبوا في موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول عذبوا لا المفعول الثالث خلافا للعيني وقوله فلم يبق الا الله ما هيجن لنا عشية اناء الديار وشامها فقدم الفاعل المحصور بالا على المفعول وهو ما هيجن والاصل فلم يبق ما هيجن لنا الا الله وعشية منصوب على الظرفية والاناء بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالايتاء وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو وجمع وشمة كالكلام السر والعداوة والوشام ايضا من الوشم بفتحتين وشم يده وشما اذا غرزها بالابرة ثم ذر عليها النيلة مرفوع على الفاعلية بهيجن وغير الكسائي قدر المنصوب والمجرور وغير المحصورين في هذه الابيات ونحوها عاملا فقدر قبل فعل ذي كرم عاب وقبل بطلا جبانا وقبل بالنار يعذب وقبل ما هيجن ذوي بينا على انه ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا في مستثنى او مستثنى منه او تابع له كما تقدم تمثيله وتقريره وعليه جرى في التسهيل وخالفهما فقال الا وما بعدها او بانما المحصور فيه وقد يسبق ان قصد ظهر واما تقديم المفعول على الفعل والفاعل جوازا فنحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون فضربا فيهما مفعول مقدم على الفعل الذي بعده ويجوز في غير القرآن تاخيره واما وجوبا اي وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا ففي مسئلتين احديهما ان يكون المفعول مما له الصدر كان يكون اسم استفهام نحو فاتى اياتنا الله تنكرون فاتى مفعول مقدم لتنكرون واسم شرط نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فايا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بايا فكل منهما عامل في عامل مرجحين مختلفين المسئلة الثانية من وجوب تقديم المفعول على عامله ان يتقدم عامله بعد الفاء الجزائية وجوابا اما ظاهرة او مقدرة وليس له اي لعامل المفعول منصوب غير اي لغير المفعول مقدم نحت منصوب عليها اي على الفاء مثال اما المقدرة نحو ودثاب فكبر فقدره واما رثاب فكبر ومثال اما الظاهرة نحو اما اليتيم فلا تقهر واما وجب تقديم المفعول فيهما حذرا من توالي الفاءات الملفوظة او المقدرة ففصل بينهما بالمفعول فان قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل هنا في المفعول فالجواب انها انما تمنع ما بعدها ان يعمل فيما قبلها اذا كانت في مركزها الاصلي وهي هيهنا ليست فيه لانها موخرة من تقديم وكان حقها ان تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصدر ما امكن ولكنها حذفت الى الفعل حذرا من ابطالها اما بخلاف ما اذا كان الفعل منصوب غير المفعول به مقدم على الفاء فانه يكفي بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقديم المفعول اما اليوم فاضرب زيدا فالعامل وهو فعل الامر له منصوبان وهما الظرف والمفعول به وتقدم الظرف وحصل الفصل به فاستغنى عن تقديم المفعول

تنبيه يدرك بالتامل فيما تقدم اذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين منفصلين ولا حصر في احدهما وجب تقديم الفاعل على المفعول كما هو الاصل فيهما كضربته فالتاء فاعل والهاء مفعول اذ لو قدم المفعول على الفاعل هنا شذ لانفصال الفاعل واذا كان المضمر المتصل احدهما فان كان المضمر مفعولا والظاهر فاعلا وجب في المضمر وصله بالفعل وتاخير الفاعل الظاهر عن المفعول كضربني زيد لانه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب ان يكون بالضمير مفعولا مع امكان انفصاله وان كان المضمر فاعلا والظاهر مفعولا وجب في المضمر وصله بالفعل ووجب اما تاخير المفعول الظاهر عن الفاعل او تقديمه عليه وعلى الفعل مثل ما ضربت زيدا او زيدا ضربت حذرا من ان يكاد الانفصال مع امكنه من الاتصال وكلام الناظم في النظم يوهم امتناع التقديم للمفعول على الفعل كزيدا ضربت لانه سوى في النظم بين هذه المسئلة وهي مسئلة ضربت زيدا ومسئلة ضرب موسى عيسى في وجوب تاخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال والخر المفعول ان لبس جردا واضمر الفاعل غير منحصر فاقتضى انه لا يجوز زيدا ضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل والصواب ما ذكرنا من جواز نحو زيدا ضربت اذ لا لبس وامتناع عيسى ضرب موسى لئلا يتوهم ان

عبس مبتداء وان الفعل مع فاعله وان مرسوم مفعول وحاصل ما ذكره الموضح من اول الحكم التابع الى هنا من احكام الوجوب انه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلث مسائل ان يخشى اللبس وان يكون الفعل محصورا فيه وان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين وانه يجب توسط المفعول في مسئلتين ان يكون الفاعل ملتبسا بضمير المفعول وان يكون الفاعل محصورا فيه وانه يجب تقديم المفعول على عامله في مسئلتين ان يكون له صدر الكلام وان يكون معمولا لما بعد الفا بشرطه وانه يجب تاخير الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا وانه يجب ايضا الفصل بالفاعل ويجوز في المفعول بين تقدمه على الفعل والفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا ويجوز فيما عدا ذلك

باب النائب عن الفاعل

قال ابو حيان لم ار مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف في باب المفعول الذي لم يسم فاعله فد يحذف الفاعل للجهل به كثيرا في المناع اذا لم يعلم السامع من هو او لغرض لفظي كالايجاز نحو وله يعمه بمثل ما عوقبتم به وكاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قيل حمد الناس سريرته لاختلف السجعة قال الموضح في شرح الفطر وغيره وكتصحيح النظم كما وقع للاعشى ميمون بن قيس في قوله في قصة كانت لرجل من آل المهلهل مرثت علقمة عرضا وعلقت رجلا غيري وعلق اخرى غيري فتلك لرجل فنوعلق في المواطن الثلثة المفعول وحذف الفاعل العلم به وهو الله فتصحيح النظم لو قال علقني الله ايلها وعلقها الله رجلا غيري وعلق الله اخرى غيري فتلك لرجل لاختل النظم والمعلوم هنا المحبة وعرضا بالنون المهملة وفتح الراء المهملة مفعول مطلق اي تعليقا عرضا من غير قصد قال في الصحاح وقولهم علقتها عرضا اذا هويت امراة اي اعرضت لي فعلقتها من غير قصد انتهى واسم هذه العينة هريرة كما صرح به في اول القصيدة في قوله ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل وهريرة هذه عشقت رجلا غيره وذلك الرجل عشقته هريرة عشقا امراة غيرها او لغرض معنوي كان لا يتعلق بذكره غرض اي قصد نحو فاذا احصرتم واذا حييتم واذا قيل لكم تفسحوا اذ ليس الغرض من هذه الافعال اسنادها الى فاعل مخصوص بل الى اي فاعل كان وحيث حذف الفاعل فينوب عنه في قصده وعمدته ووجوب الاخبار عن فعله واسنادها اليه للاتصال به وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه وقد ثبت ان الفعل لا بد له من فاعل حقيقة او حكما فاعل ينوب من لا بد عنه بيان لواحد الاولى منها المفعول به لانه كالفاعل في كون الفعل مسندا عنه وفي جواز اضافة المصدر اليه ولا فرق في الفعل بين الصحيح كضرب زيد والمعتل العين او اللام نحو وغيض الماء وقضي الامر والاصل غاض الله الماء وقضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به وانيب المفعول منابه فصار قضي امر بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة وواجب التاخير عن الفعل بعد ان كان جايز التقديم عليه وفي ذلك اشارة الناظم بقوله ينوب مفعول به عن فاعل فيما له الثاني المجرور كما عبر به البصريون سواء كان الفعل لازما للبناء للمفعول ام لا فالاول نحو ولما سقط في ايديهم والثاني نحو قولك سير بزيد لان المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح بنايته عن الفاعل هذا مذهب الجمهور وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه ابو علي الرندي بالراي والنون انابة غير المصدر المفهوم من الفعل المسترفيه والتقدير ولما سقط هواي اسقوط وسير هوى المتبر لا المجرور بالحرف لعدم كونه لا ينيب على المحل اي محل المجرور اذا ناب عن الفاعل فلا يقال مر بزيد الظريف لاذهب الى زيد وعمرو برفع الثاني فيهما ولو كان المجرور نايبا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقولك طلب المعقب حقه المظلوم برفع المظلوم على محل المعقب فلما لم ينب على المحل علمنا ان المجرور هو النايب لانه اي المجرور قد يتقدم على عامله نحو كان عنه مسئولا فلو كان عنه هو النايب لما تقدم على عامله وهو مسئولا والفاعل لا يتقدم على عامله فنايبه كذلك اذ لا يتقدم الفرع الا حيث يتقدم الاصل ولانه اي المجرور اذا تقدم لم يكن مبتداء وكل شيء ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتداء نحو الزيد كسل ورمضان صيم رمضان شديد ضربه كما ان الفاعل اذا تقدم كان مبتداء نحو زيد قام ولجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونايبه ولا يتميز على حالهما ولان الفعل لا يؤنث اي المجرور المؤنث اذا ناب عن الفاعل في نحو مر بهند وكل مؤنث ينوب عن الفاعل فان الفعل يؤنث له نحو ضربت هند فثبت بهذه العلل الاربع ان المجرور لا ينوب عن الفاعل وقال الجمهور لنا من الادلة على نيابة المجرور في لسان العرب قولهم سير بزيد سيرا بالنصب فالمجرور لم ينب المصدر لانه بها سير بل ابقوه منصوبا ولو انابوه لرفعوه واذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره اولى بالمنع لكونه اشد ابهاما منه واما كونه يرجع الى معمول فالاصل عدمه ولنا من الاجوبة انه انما ناب اي محل يظهر اعرابه في الفصيح من الكلام وهو المجرور بحرف زايد او غير زايد ومدخول الظرف فالاول نحو ليست بقائم ولا عدا بالنصب انابا لمحل قائم فانه يظهر اعرابه محله في فصيح الكلام فيقال لست قائما والثاني نحو قوله فان لم تجدمن دون عدنان والدا ودون معد فلترعك العواذل بنصب دون الثانية انابا لمحل دون الاولى فان اعرابها النصب يتجلى يظهر في الفصيح بنصبه فيقال فان لم تجد دون عدنان والدا بخلاف المجرور بحرف اصلي معد نحو مررت بزيد الفاضل بالنصب انابا لمحل المجرور المنصوب على المفعولية او مررت بزيد الفاضل بالرفع انابا لمحل المجرور والرفع على النيابة عن الفاعل فلا يجوز ان خلافا لابن جني لانه لا يجوز في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل اليه بنفسه مزيدون ان وان وكي لا اشد وذا فلا تقول مررت زيدا بالنصب على المفعولية ولا مر زيد بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا لم يكن فصيحا فلا يجوز عراعة واما قوله بسلكن في نجد وغورا غائرا بالنصب فالتصحيح انه منصوب بفعل محذوف اي وسلكن غورا لا بالعطف على محل نجد فسقط قولهم انه لا ينيب على المحل بالرفع واما قولهم ولانه يتقدم نحو كان عنه مسئولا فضعيف لبنايه عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف ولا ضمير المصدر كما قالوا وانما النايب في هذه الاية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسئولا هو اي المكلف وانما لم يقدر ضمير كان راجعا للكل لئلا يخلو مسئولا عن ضمير فيكون مسندا الى عنه وذلك لا يجوز كما تقدم واما قولهم ولانه اذا تقدم لم يكن مبتداء فذا لبحث لم يمنع مانع ولامتناع الابتداء في المجرور بحرف اصلي لعدم التجرد عن العوامل اللفظية غير الزايدة وشبهها هكذا اجاب ابن عصفور واجاب الخفاف بانه قد يتفق في بعض الغايات بانه لا يجوز ان يتقدم مبتداء فالنايب عنه احق واجدر وذلك نحو

فمن امرأة هند اذ لو قيل هي نعم امرأة لم يجز لان المبتدا مع خبره جملة اخبارية عن المخبر عنه وقد يتوقف بعض ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم بالكلية فضلا
عن ان يكون مبتدأ وذلك انهم اجازوا النيابة في نحو ضرب عن احد الفاعلين فقالوا لان المجرور بالحرف في الزايد كالمجرور مع امتناع من احد لم يضرب لان من لا تزاد في الايجاب
لوقوع احد في الاثبات لان نفي ضميره شيوع لذلك كقولك اذا احد لم يضربه شان طارق نصر عليه ابن مالك في المتوسط في باب المبتدا وجب امتناع التقديم امتنع
الابتداء وامثاله ولان الفعل لا يؤنث في نحو قربت بهند فلانة لما لم يظهر للفعل تانيث في دفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة فلم يؤنث الفعل له فاما ان
ضعف من طائفة منكم بالتاء المشاة فوق في قراءة مجاهد فقال ابن جني محمولة على معنى شاع طائفة بدليل ذهب طائفة ولئن سلمنا ذلك فلانا نوجب
التانيث في الفعل المسند الى المؤنث المجرور بالحرف ضد قالوا في كفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند بتانيث الفعل مع ان الفاعل
بحرف زايد فما بالك اذا كان مجرورا بحرف في اصل هذا نقد بر كلام الموضح وهو مناقض لما نقطع من دقة لا يعلمها وما يخرج من ثمرة وما يحمل من انثى تانيث
الفعل مع ان فاعله مجرور بحرف زايد واختلف في سبب امتناع كفت بهند فقال الزجاج لان كفى متضمن معنى اكتفى وفعل الامر لا يؤنث لتانيث فاعله وقال
ابن السراج ان فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء والباء متعلقة بالمصدر اي كفى الاكتفاء بهند وردا بان ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو منهم
خلافا للكوفيين الثالث مما ينوب عن الفاعل مصدر متصرف مختص بصفة او غيرها فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة فنفخة نائب الفاعل وهو مصدر
متصرف لكونه مرفوعا ومختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان الله وغير المختص المبهم نحو سير فيمتنع سبحان الله
بالضم على ان يكون نائب فاعل فضلة المقدر على ان الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه ويمتنع سير سير لعدم الفائدة اذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيفيد
معنى المسند والمسند اليه ولا يدل على نائبهما بخلاف ما اذا كان مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فتحصل الفائدة واذا امتنع سير سير
مع اظهار المصدر فامتناع سير بالبناء للمفعول على اضمار ضمير السير اجرى المضمر المؤكد اكثر ابهاما من ظاهره خلافا لمن اجازه كالكسائي وهشام
فيما نقل ابن السيد انهما اجازا جلس بالبناء للمفعول وفيه ضمير مجهول قال ثعلب اراد ان فيه ضمير المصدر وتبعهما ابو حيان في النكت الحسان فقال والمضمر المصدر
يجري مجرى مظهره فيجوز ان تقول قيم وقعد فيضمر المصدر كانك قلت قيم القيام وقعد القعود انتهى والصحيح المنع واما قوله وهو امره الفعل لكند وقالت
متى يجل عليك وتبتلل بيوك وان يكشف غرامك تدب فالنائب عن الفاعل بعبتلل ضمير مصدر مختص بلام العهد او بصفة محذوفة والمعنى في
يبتلل هوای الاعتلال المعهود او اعتلال ثم خصصه بعليك اخرى في موضع الحال من الضمير ليتقيد بها فيفيد ما لم يفده الفعل لانه انما يدل على
مصدر منكرة محضة وهي حال محذوفة للدليل الدال عليها وهو عليك المذكورة قبل الفعل وحذفت كما تحذف الصفات المختصة للموصوفات
للدليل كقوله ثم فلا تقيم لهم يوم القيمة وزنا اي ناضا لان العالم توزن بدليل ومن خفت موازينه الاية قال في المغني واضمار ضمير المصدر النوعي اجازه
سيبويه لان الفعل لا يدل عليه قال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه وبيوك من الاسانة جواب الشرط الاول وتدب جواب الدال المهملة من المدرة وهي
العادة جواب الشرط الثاني والاعتلال الاعتذار يقال اعتل عليه بعلة اعتذر له عن قضاء غرضه بعذر وبذلك التوجيه يوجه وجبل بينهم بالنصب
فيكون المعنى وجبل هواي لحول المعهود او حول بينهم الا ان الصفة هنا مذكورة وبذلك يوجه ايضا قوله وهو طرفة بن العبد فبالك من ذي حاجة
جبل دونها وما كل ما يهوى امرء هو نائله فيكون المعنى جبل هواي لحول المعهود او حول دونها وليس النائب الظرف فيهما لانه غير متصرف عند جمهور
البصريين وعن الاخفش انه اجاز في احد قطع بينكم ومتاد ون ذلك ان يكون الظرف في موضع رفع مع فتحه ثم قال ابو علي وتلميذه ابن جني فتحه اعراب
واستشكل وقال غيرهما فتحه بناء وهو المشهور ولو قرئ وجبل بينهم او ركد جبل دونها بالرفع فيهما كما قرئ لقد تقطع بينكم بالرفع وكما روي وباشر
حد الموت والموت دونها بالرفع ايضا لجاز ولم يحتج الى هذا التوجيه وبذلك يوجه ايضا قوله وهو لغرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي
يغضي حياء ويغضى من مهابته فما يكلم الا حين يبتسم فيكون المعنى يغضي لاغضاء المهوا واغضاء من مهابته ولا يقال لنائب المجرور بمن وهو مهابته لكونه
مفعولا له قاله ابن جني فيما كتب على الحماسة وتبعه ابو البقاء في شرح لمع ابن جني فقال والجمهور على منع نيابة المفعول له خلافا للاخفش وضعفه وعلة المنع ان
المفعول له مبني على سؤال مقدر فكانه من جملة اخرى انتهى وبهذا تعلل منع نيابة الحال لانه مبني على سؤال مقدر ولا ينوب التمييز خلافا للكسائي وهشام ولا
المفعول معه ولا خبر كان فلا يقال كبن قائم خلافا للفراء الرابع مما ينوب عن الفاعل ظرف زمان او مكان متصرف مختص فالزماني نحو صيم رمضان والمكاني
نحو جلس امام الامير فرمضان وامام ظرفان متصرفان لانهما يخبر بان عن الظرف الى الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ويختصان بالعلمية في الاول والاضافة
في الثاني ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك وثم بفتح الثالثة فلا يقال جلس عندك ومعك وثم لامتناع رفعهن وخفضهن بالذكر لانهن لا يتصرفن تصرفا كاملا
لان من تدخل عليهن فما لا يتصرف بحال كقط وعوض اولى بالمنع ويمتنع نيابة نحو مكانا وزمانا اذا اريد بهما بعينهما فلا يقال جلس مكان ولا صيم زمانا
لعدم الفائدة لان الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الاول ووضعا في الثاني فان قيدا بوصف مثلا جاز نيابتهما نحو جلس مكان حسن
وصيم زمان طويل لحصول الفائدة بالاخبار بالوصف لان الفعل لا يدل على خصوصية الوصف فالجواز نيابة المجرور والمصدر والظرف اشار الناظم
بقوله وقابل من ظرفا ومن مصدر او حرف جر ينبه بجري وحيث وجد المفعول به وغيره من ظرف ومصدر ومجرور ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده والى ذلك
اشار الناظم بقوله ولا ينوب بعض هذي ان وجد لفظ مفعول به لان غير المفعول به انما ينوب بعد ان يفقد مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة
لم يتقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل لغير موجب ولاجازه الكوفيون ان ينوب غير المفعول به مطلقا مع وجود

في غير شرحها

باب نائب الفاعل

من غير شرط اي سواء تأخر النائب عن المفعول به او تقدم عليه فالاول كقراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون فبنى يجزى للمفعول واناب المجرور بالباء عن
الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوما مقدما على النائب والثاني كضرب في الدار زيدا واجازه الاخفش بشرط تقدم النائب على المفعول به كالمثال الثاني وكقوله
انما يرضي المنيب ربه ما دام معنيا بذكر قلبه فقلبه مفعول من عني بحاجتك اصله معنوي كمضروب اعل بقلب الواو ياء وادغمت في الياء وقلبت الضمة كسرة وناب
فاعله المجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخرا وهو قلبه ونحو قوله وهو رؤبة لم يعن بالعلياء الا سيدا ولا شفى ذا الغي الا ذو الهدى فيعن فعل
مضارع مبني للمفعول من عني بكذا وبالعلياء نائب الفاعل وسيدا مفعول به مؤخر واختاره الناظم في التسهيل فظاهر قول النظم وقد يرد يشمل مذهب الكوفيين
والاخفش واجاب جمهور البصريين عن البيتين بانهما ضرورة وعن القراءة بانها شاذة قال الموضح في شرح القطر ويحتمل ان يكون النائب عن الفاعل في الاية
ضميرا مستترا في الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله يغفروا اي ليجزي الغفران قوما وانما اقيم المفعول غايته ما فيه انه المفعول الثاني وذلك جائز انتهى
وان لم يوجد المفعول به فقال الجزولي تتساوى البقية واختار ابن عصفور اقامة المصدر وابو حيان ظرف المكان وابن معط المجرور **مسئلة** وغير النائب نائبا
معناه متعلق بالرافع للنائب عن الفاعل واجب نصبه لفظا ان كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس امامك ضربا شديدا فرفع زيد على النيابة عن الفاعل
ونصب الظرفين والمصدر ومن ثم اي من اجل انه يجب نصب ما عدا النائب نصب المفعول الذي لم ينب عن الفاعل سواء كان الاول ام الثاني نحو اعطي زيد دينارا
واعطي دينار زيدا وسمي المفعول المنصوب من المفعولين نحو ما لم يسم فاعله او واجب نصبه محلا ان كان غير النائب جارا ومجرورا نحو فاذا نفخ في الصور نفخة
فرفع نفخة على النيابة عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو في الصور وعلة ذلك النصب الواجب لفظا او محلا ان النائب ان الفاعل لا يكون الا واحدا
فكذلك نائبه لا يكون الا واحدا فينصب ما عداه والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى النائب مما علقا بالرافع النصب له محققا وهل النصب بالرافع للنائب
فيكون متعديا او برافع الفاعل المحذوف فيكون منتصبا فيه مذهبان اصحهما الاول ويعزى لسيبويه **فصل** واذا تعدى الفعل لاكثر من مفعول
واحد فنيابة الاول جائزة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا فيما نقله ابن هشام الخضراوي وابن ابي الربيع وابن الناظم في شرح النظم والصواب ان بعضهم
اجازه ان لم يلبس بغيره نحو اعلمت زيدا كبشك سمينا فتقول اعلم زيدا كبشك سمين قاله ابو حيان في النكت الحسان وقال الشاطبي اجاز بعض المتأخرين اقامة
الثالث لكن مع حذف الاول واجرى فيه الخلاف في الثاني والزم ابن الحاج من قال باقامة الثاني ان يقول باقامة الثالث اذ لا فرق بينهما قال الشاطبي وهو لزوم
صحيح انتهى وانما لم يذكر الناظم حكم الثالث لانه داخل في حكم الثاني فيأتي فيه الخلاف الاتي فيه ويكون الصحيح فيه الجواز ان لم يلبس وهو مقتضى كلام التسهيل
واما الثاني فمن باب كسا وهو ما ليس خبرا في الاصل عن الاول ان البس نحو اعطيت زيدا عمرا امتنع نيابته اتفاقا للالتباس بتقدم او تأخر لان كلا منهما يصلح ان
يكون معطى ولا يتبين المأخوذ من الآخذ بالاعراب فلو قيل اعطي عمرو زيدا او اعطي زيد عمرا لتوهم ان عمرا آخذ وزيدا مأخوذ والغرض العكس وقال بعض
المتأخرين ينبغي ان يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند اليه وان لم يلبس نحو اعطيت زيدا درهما جاز نيابته
مطلقا سواء اعتقد القلب ام لا وسواء كان الثاني نكرة والاول معرفة ام لا لان زيدا آخذ ابدا ودرهم مأخوذ ابدا وقيل يمتنع مطلقا طردا للباب فتتعين
نيابة الاول لانه فاعل معنى وقيل يمتنع نيابة الثاني ان لم يعتقد القلب في الاعراب وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا فان اعتقد القلب جاز والنائب
في الحقيقة هو الاول لان نيابة الثاني مع اعتقاد القلب مجاز صوري ورفعه مجاز كما ان نصب الاول مجاز فهو من اعطاء المرفوع اعراب المنصوب وعكسه عند امن اللبس كقولهم
خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو من ملح كلامهم وقيل يمتنع نيابة الثاني ان كان نكرة والاول معرفة قاله الفارسي فلا يقال اعطي درهم زيدا ويتعين اعطي
زيد درهما لان المعرفة احق بالاسناد اليها من النكرة وحيث قيل بالجواز في الثاني فقال البصريون اقامة الاول اولى لانه فاعل معنى وقيل عن الكوفيين انهم
قالوا ان كان الثاني نكرة والاول معرفة فاقامته قبيحة وان كانا معرفتين استويا في الحسن قاله المرادي نقلا عن الكوفيين في شرح التسهيل وقال ابو حيان
محل الخلاف اذا كان منصوبا باعطى اما من جعله منصوبا بغير اعطى وقدر له فعلا اخر يقدر به باخذ درهما فلا يصح على مذهبه اقامة الدرهم مصوبا لا لاعطى
لانه معمول لغيره انتهى والمفعول الثاني في باب ظن وهو ما كان خبرا في الاصل عن الاول قال قوم كثيرون يمتنع نيابته مطلقا سواء البس ام لم يلبس وسواء كان
جملة ام لا وسواء كان نكرة والاول معرفة ام لا للالتباس في النكرتين نحو ظن افضل منك افضل من زيد اذا كان افضل من زيد هو الاول وفي المعرفتين نحو
ظن صديقك زيدا اذا كان زيد هو الاول ولعود الضمير على المتأخر من المفعولين ان كان الثاني نكرة والاول معرفة لان الغالب في الثاني كونه مشتقا وهو
ح اي حين اذ ناب عن الفاعل شبيه بالفاعل لانه مسند اليه الفعل المبني للمفعول فرتبته التقديم نحو ظن قائم زيدا ففي قائم ضمير يعود على زيد وهو متأخر
لفظا ورتبة لانه مفعول غير نائب عن الفاعل وقائم متقدم الرتبة لانه نائب عن الفاعل ولا يصح ان يعود من المرفوع ضمير على المنصوب الا في الشعر وهذا القول
اختاره ابو موسى الجزولي وابن هشام الخضراوي وقيل يجوز نيابة الثاني في باب ظن ان لم يلبس نحو ظن قائم زيدا ويمتنع ان البس نحو ظن عمرو منطلقا اذا كان
عمرو هو الثاني ولم يكن جملة اسمية او فعلية لان الفاعل ونائبه لا يكونان جملة على الاصح وهذا القول اختاره ابو طلحة والشلوبين في الاقناع وابن
الانباري وابن عصفور وابن مالك وجماعة من المتأخرين وقيل يشترط في اقامة الثاني ان لا يكون نكرة والاول معرفة فيمتنع ظن قائم زيدا برفع قائم
لانه يؤدي الى الاخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك في الشعر فرض في الكثير وما سمع منه حمله جماعة على القلب وقد نص على هذا المعنى سيبويه في كان رجل زيدا
والبابان واحد قال الشاطبي والمفعول الثاني في باب اعلم اجازه قوم منهم الجزولي والشلوبين في التوطئة وتلميذه ابن الحاج في الرد على المقرب
اذا لم يلبس فيمتنع اعلم زيدا عمرو قائما ومنعه قوم منهم الخضراوي والابذي بضم الهمزة وتشديد الموحدة نسبة الى ابذة بلدة في الاندلس وابن عصفور

لان المفعول الاول واقع عليه الاعلام فهو مفعول صحيح لصحة اطلاق المفعولية عليه حقيقة ولان اصله الفاعلية فهو احق بما كان منه بسبب واما المفعول الاخران فاصلهما مبتدأ وخبر شبها في شيء بمفعول اعطى فاطلق المفعولية عليهما مجازا ولان السماع اتى بهما فالفاء الاول قال الفرزدق ونبئت عبد الله بالجو اصبحت كراما مواليها لئيما صميمها فالتاء هي المفعول الاول نائبة عن الفاعل وعبد الله علم قبيلة المفعول الثالث وجملة اصبحت المفعول الثالث واسم اصبحت ضمير مستتر فيها يعود الى عبد الله وانثها باعتبار القبيلة وكراما خبر اصبحت ومواليها فاعل كراما ولئيما خبر بعد خبر وصميمها فاعل لئيما والجو بفتح الجيم وتشديد الواو اليمامة كانت تسمى جوا والكرم الشرف في اللئيم ضده وصميم الشيء خالصه والمراد باعتبار القبيلة ورؤساؤها والمعنى خبرت ان القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليمامة مواليها كرام ورؤساؤها لئام وقد بين بما ذكرنا جواب الخلافي في باب ظن كما واشترط كون الثاني في باب ظن لبيان جملة وجواب الخلافي في الثالث في باب اعلم ان في النظم امورا غير مناسبة وهي كاية الاجماع على جواز اقامة الثاني من باب كساحيث لا لبس فانه قال وما يتقاس فيه نيابة الثاني من باب كسا فيما التباس من وعدم اشتراط كون الثاني من باب ظن حيث قال في باب ظن وارى المنع اشهر ولا ارى وجها ان القصد ظهر وايهام ان اقامة الثالث من باب اعلم غير جائزة بالاتفاق اذ لم يذكره مع المتفق عليه وهو اقامة الاول ولا مع المختلف فيه وهو اقامة الثاني ولعل هذا الصنيع الموهم هو الذي غلط ولده في شرح النظم حتى حكى الاجماع على الامتناع فهذه ثلثة امور والاولان مسلمان والثالث منظور فيه من وجهين احدهما ان الناظم وان لم يتعرض للثالث صريحا فقد تعرض له التزاما وذلك لان الثالث في باب اعلم هو الثاني في باب علم وقد ذكر الثاني فلو ذكر الثالث لكان ذلك تصريحا بما علم التزاما ففيه شائبة تكرار والثاني ان ابن الناظم مسبوق في حكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثانية كما تقدم له الموضح اول الفصل عن الخضراوي فلا يجتلب بها الى غلط غايته ما في الباب ان حكاية الاتفاق لم يقف على الاختلاف

فصل يضم اول المفعول الذي لم يسم فاعله مطلقا سواء كان ماضيا ام مضارعا والى ذلك اشار الناظم بقوله فاول الفعل اضممن ويشركه في الضم ثالث الماضي المبدوء بتاء زائدة مسندا سواء كان للمطاوعة ام لا فالثاني كتحدرج والاول نحو تعلم وقيدنا التاء الزائدة بالمسندة احترازا عن التاء في نحو تصل الشيء بمعنى وصله فانها زائدة ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها غير مسندة فالمراد في تاء المطاوعة اشار الناظم بقوله والثاني الثاني تا المطاوعة كالاول اجعله بلا مشاحة ويشركه ثالث المبدوء بهمزة الوصل سواء كان متعديا او لازما فالثاني كانطلق والاول نحو استخرج واستحلى والى هذا اشار الناظم بقوله وثالث الذي بهمز الوصل كالاول اجعلنه كاستحلى وفي جعل الزجاج لا يجوز ان يبنى الفعل اللازم للمفعول عند اكثر النحويين اتفق وخصه ابو البقاء بما لا يتعدى بحرف جر ومثله بقام وجلس وعلله بانه لو بني للمفعول لبقي الفعل خبرا بغير مخبر عنه وذلك محال ويكسر ما قبل الاخر الماضي والى هذا اشار الناظم بقوله والفعل بالاخر اكسر في مضى كوصل ومن العرب من يسكنه كقوله لو عصر بها البان والمسك انعصرا واخاره فطرب قال الخضراوي وهي لغة بكر بن وايل وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المثل اللآ فتنقلب الياء الفا فتقول في زيد رأى زيد بفتح الهمزة وهي لغة طي فتحصل في مثل اللام ثلث لغات كسر ما قبل اخره وتسكينه وفتحه ويفتح ما قبل الاخر من المضارع والى هذا اشار الناظم بقوله واجعله من مضارع مفتتحا هذا كله في جميع العين السالم من المضعف واما اذا اعتل عين الماضي وهو ثلاثي كقام من القول وباع من البيع واوا كان على وزن افعل وانفعل كاختار من البيع وانقاد من القول قلت في العين كسر ما قبلها باخلاص او اشمام الضم فتنقلب الالف ياء فيهما واخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم واشمام الكسر لغة الضم كثير من قيس واكثر بني اسد قال الشاطبي وفي كيفية الاشمام ثلثة مذاهب احدها ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر هذا هو المعروف المشهور والمقروء به والثاني ضم الشفتين مع اخلاص كسرة الفاء والثالث ضم الشفتين قبل النطق بها لان اول الكلمة مقابل لاخرها فكما ان الاشمام في الاول بعد الفراغ من اسكان الحرف فكذلك يكون الاشمام في اولها قبل النطق بكسر الحرف انتهى وقال المرادي الاول هو الذي عليه جمهور المتاخرين فقال كيفية النطق به ان تلفظ على فاء الكلمة بحركة تأتي من حركتين فاذا الاشبه فاجزه الضم ممزوجا وهو الاقل بشيء من الكسرة وهو الاكثر ومن ثم تحضت الياء وقولك اخلاص الضم فتنقلب الالف واوا والى فاء الثاني المعتل العين اشار الناظم بقوله واوا اشمم فالاولى اعل عينا وضم جا كبوع فاحمل واشار الى ما كان على وزن انفعل وانفعل بقوله وما لفاء ياع لما العين تلى في اخذا وانقاد وشبه بجلى قال وربما في الضم الخالص لبث لبث شبابا بوعي فاشربن فتح مبني للمفعول وهو خبر لبث الاولى وشبابا اسمها ولبث الاخيرة تأكيد للاولى فلا اسم لها ولا خبر لبث الوسطى فاعل بفتح وشيئا مفعول مطلق او مفعولا وفاقا للوضع لا مفعول به خلافا للعيني والجملة من الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد وهل للنفي بقبل ابرزكي وما ينفع شيئا لبث واو للاعتراض وقال اخر حوكت على نيرين اذ تلك تحتيط الشوك ولا تشاك محركت من الحياكة وهي النسج مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع الى الجملة ونيرين تثنية نير بكسر النون وسكون الياء المثناة تحت واخره راء علم الثوب وتحمله ابيض فاذا نسج على نيرين كان اسقى واصفى فانها تحتيط الشوك ولا تؤثر فيها وهذه اللغة وهي الضم الخالص قليلة موجودة في كلام هذيل وتميم او نحب لغة تميم وقيس وبني الحرث من فصحاء بني اسد قاله المرادي في شرح التسهيل وقال الشاطبي حكيت عن بعض تميم وزاد عن ابن عذرة وطائفة من هذيل واما عينها في افتعل كاختار وانفعل كانقاد وما زاد على الثلثة فلا يقال اختير وانقود والمشهور الاول وهو قول ابن عصفور والاندلسي ابن مالك وينطق بالهمزة في نحو اختار وانقاد على حسب ما ينطق بالحرف الثالث قاله ابن مالك وزاد عن ابن مالك امتناع ما الذي من كسر كخفت وبعت او ضم كعفت مبنيات للمفعول والى ذلك اشار في النظم بقوله وما بشكل خيف لبس يجنب وحاصل المسئلة قيل بنائهن للمفعول خافض زيد وباع لعمرو وعفا في حرك اذا حذفت الفاعل ثم بنيتهن للمفعول وابدلت من ياء المتكلم تاء فوقانية لاشتراكهما

باب نائب الفاعل

في الدلالة على المتكلم فلو قلت خفت وبعت بالكسر في الخاء والباء وحقت بالضم في اول لتوهم انهن مضارع فاعل وانعكس المعنى المراد فتبين ان لا يجوز فيهن الا الاشمام او الضم في خفت وبعت الاولين والكسر في عمت الثالث وتبين ان يمتنع الوجه الملبس وهو الكسر في الاولين والضم في الثالث وجملة المتأخر مرجوحا لاحتمالها فقالوا ان العرب يختار الكسر في الفاء اذا كانت فيما سمي فاعله مضمونة ويختار الضم في الفاء اذا كانت فيما سمي فاعله مكسورة فرقا بينهما وهو ظاهر ولهذا لو لبست سيبويه في ذلك للالتباس بل اجاز الاوجه الثلثة مطلقا اكتفاء بالقرن المقدر وي لان الالتباس غير مانع لحصوله في الاسم والفعل فالاسم يختار اذا يحتمل ان يكون وصفا للفاعل او للمفعول ومع ذلك اصلوه بقلب الياء الفا واكتفوا فيه بالقرن المقدر وي فعلى تقدير كونه وصفا للفاعل تكون الياء مكسورة وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة والفعل يختار اذا يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل وان يكون مبنيا للمفعول ومع ذلك ادغم فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الاولى مكسورة وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة واوجب الجميع ضم فاء الثلاثي المضعف وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد نحو شد ومد بضم الفاء وتشديد الدال فيهما والحق بعض الكوفيين ان الكسر في الفاء جايز ونص سيبويه على الاول فقال واعلم ان لغة مطردة للعرب يجري فيها فعل من المضاعف الثلاثي مجرى فعل من المعتل فيكسر اوله فيقال رد كما يقال قيل فقالوا اوضح عنه في الحواشي ومن خطه نقلت والكسر هو لغة بني ضبة بضم الميم مفتوحة فوحدة مشددة فهاء ثانيت وهو ابن ادعم بن مرة قاله الدماميني وقال ابو محمد بن السيد البطليوسي ضمنه بالضاد المعجمة والنون الا بالباء وهو بطن من قضاعة بنسب اليها لغة كذا في مختصر الانساب انتهى ويمكن ان يكونا قبيلتين ضبط كل واحد منهما واحدة ولغة بعض تميم وقراعلمه ويجيء من رتاب ردت البناء لو ردوا بالكسر فيها بنقل كسرة العين الى الفاء حملا له على المعتل وجوز ابن مالك الاشمام بهم فقال في التسهيل وقد يشم فاء المدغم وقال الهمايادي من اشم من العرب في قيل وبيع من المعتل اشم هنا يعني في المضعف فيحصل في فاء المضاعف ما ثبت في فاء المعتل من الكسر الخالص والاشمام والضم الخالص كما اشار اليها الناظم بقوله وما لباع فذو يرى الخ وجب في قد يلبن فيقال لما وجبه وضع الماء في قولهم ان الماء يبر الهمزة ورفع الماء وجوابه ان اصله ان زيدا الماء في الحوض اذا صيره فحذف الفاعل وانيب عنه المفعول وكسر الهمزة على حد ردت البناء بكسر الراء واستغنا من تغيير الفعل اذا بني للمفعول ان صيغته مغيرة عن صيغة المبني للفاعل وبه قال جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد الى انها صيغة اصلية مستقلة بنفسها غير مغيرة عن شيء وسيجيء في التصريف توجيه كل من القولين **هذا باب الاشتغال** وحده ان يتقدم اسم ويتاخر عنه فعل متصرف او اسم يشبهه ناصب لضميره او الملابس ضميره بواسطة او بغيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك العامل وسلط على الاسم المتقدم لنصبه اذا تقرر ذلك فنقول اذا اشتغل فعل متاخر بنصب لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم المتقدم كزيد ضربته او لمحله اي لمحل ذلك الاسم المتقدم كهذا ضربته والى ذلك اشار الناظم بقوله ان مضمر اسم سابق فعلا اشتغل عنه بنصب لفظه او المحل وذهب جمهور الشارحين الى ان نصب اللفظ او المحل انما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضح وان الضمير لا ينصب لفظه فالاصل جوابا ان ذلك الاسم المتقدم يجوز فيه وجهان احدهما راجح لسلامته من التقدير للعامل وهو الرفع بالابتداء فما بعده من الجملة الفعلية في موضع رفع على الخبرية للمبتدا والرابط بينهما الهاء المتصلة بالفعل وجملة الكلام من المبتدا والخبر حينئذ اي حين اذ اجعل الاسم المتقدم مبتدا جملة اسمية لتصديرها والوجه الثاني من الوجهين مرجوح لاحتياجه الى التقدير للعامل وهو النصب فانه يفعل موافق للفعل المذكور فيما يلائمه محذوف وجوبا لان الفعل المذكور مفسر له ولا يجمع بينهما والما قوله ثم ان رابنا احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين فمؤكد خلافا لمن اجاز الجمع بين المفسر والمفسر فما بعده اي بعد الاسم المتقدم لا محل له لانه مفسر للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال في المغني ان جملة الاشتغال ان جعل الاول منها في الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير انتهى وجملة الكلام من الفعل المحذوف وما بعده حينئذ اي حين اذ جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف جملة فعلية لتصديرها بالفعل المحذوف وهذا الوجه المرجوح مرتبته فالنصب في زيدا ضربته اقوى من النصب في زيدا ضربت اخاه والنصب في زيدا ضربت اخاه احسن من النصب في زيدا مررت به والنصب في زيدا مررت باخيه احسن من النصب في زيدا مررت به قاله المرادي في تلخيص شرح ابي جعفر على التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله فالسابق انصبه بفعل اضمر حتما موافق لما قد اظهرا وزعم الكسائي ان نصب الاسم المتقدم بالفعل المتاخر والتي للضمير وزعم تلميذه الفراء انهما منصوبان بالفعل المذكور لانهما في المعنى كشيء واحد ويرد عليهما ان زيدا مررت به وازيدا هند مررت به ثم قد يعرض لهذا الاسم المتقدم ما يوجب نصبه وما يرجحه وما يستوي فيه بين الرفع والنصب فلنذكر نحن من الاقسام ما يجب نصبه كما ذكر الناظم في النظم بقوله وان تلا الذي ما بالابتدا يختص فالرفع التزم ابدا كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد لان حد الاشتغال السابق اول الباب لانصبا عليه لانه يعتبر فيه ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب نصبه ليس بهذه الحيثية وسيتضح ذلك في التنبيه الاول الان بعد فيجب النصب اذا وقع الاسم المتقدم بعد ما يختص بالفعل كادوات التحضيض وهي اما مركبة وضابطها ان يدخل عليها هل او الا كقولك هلا زيدا اكرمته واما مجردة عن التركيب وهي هل وألا وادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رايته فيجب نصب زيدا بفعل محذوف يفسره المذكور وهو رايت ولا يجوز رفعه لان هل اذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيد رايته الا في الشعر هذا مذهب سيبويه وخالفه الكسائي في ذلك فاجاز ان يليها الاسم الذي بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر على قوله بجواز الاشتغال في النثر ولا يجب النصب بل يترجح ما تقدم

فصل الكتاب من اهل شركة بين الاسماء والافعال معتد صنعة غير الكسائي بما اذا لم يكن في خبرها فضل نحو هل زيد اخوك فانها اذا لم يكن في خبرها فضل تلك عنه بخلاف ما اذا كان الفعل في خبرها فلا تدخل الا على الاسم بينهما قاله الثعالبي وغيره ومنع عمرو الفتيه فيجب النصب لما ذكر وسبقى الكلام على الهمزة في المسئلة الثانية واداة الشرط نحو حيثما زيد الفتيه فاكرمه فيجب النصب الان هذين النوعين وهما اداوات الاستفهام غير الهمزة واداوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما لانه في نثر الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل فلا يجوز في الكلام منع عمرو الفتيه وحيثما زيد الفتيه فاكرمه الا ان كانت اداة الشرط اذا مطلقا سواء كان الفعل ماضيا ام لا او ان بكسر الهمزة وسكون النون والفعل ماض لفظا او معنى فيقع الاشتغال بعدها في نثر الكلام نحو اذا زيد الفتيه فاكرمه او اذا زيد لقيه فاكرمه لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع اذا وقول ابن ان والفعل ماض لفظا ان زيد الفتيه فاكرمه ومعنى فقط ان زيد لم يلقه فانتظره ويمتنع الاشتغال في نثر الكلام بعد ان الجازمة لفعل التغيير لفظا نحو ان زيد لقيه يجد فالالف فاكرمه لان ان الجازمة لما جزمت الفعل قوي طلبها له فلا يليها غيره بخلاف ما اذا لم يجزه لفظا اما المضيف اما الجزم بغيرها كما تقدم ويضعف طلبها للفعل فيليها غيره ويجوز الاشتغال في الشعر بعد ان الجازمة لفعل التغيير نحو ان زيدا لقيه فاكرمه وتنوين الناظم في النظم بين ان وحيثما مرده لان الاشتغال بعد حيثما لا يقع الا في الشعر واما بعد ان فان كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا او معنى يقع الاشتغال بعدها في الكلام والشعر وان كان مضارعا عجزوما بها فالاشتغال بعدها مختص بالشعر وجواب ان الفرق من التنوين بينهما انما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدها واما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست بلازمة وعزوها الناظم بعد ذلك ونصها والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما ويترجح النصب في ست مسائل احديها ان يكون الفعل المشتغل طلبيا وهو الامر والدعاء بخير او شر ولو كان الدعاء بصيغة الخبر المقابل للانشاء فالامر نحو زيدا ضربه والدعاء بصيغة الطلب نحو اللهم عبدك ارحم والدعاء بصيغة الخبر نحو زيدا غفر الله له فالنصب فيهن بفعل محذوف من لفظ الاول بين ومن معنى الثالث لفصوله والتقدير اضرب زيدا وارحم عبدك وارحم زيدا غفر الله له وانما يترجح النصب فيهن على الرفع لان الطلبي انما يكون بالفعل فكان حمل اللام عليه اولى ولان في الرفع الاخبار بالطلب وحق الخبر ان يكون محتملا للصدق والكذب قال ابن الشجري وقد قرئ به وقال ابو علي كنا نستبعد اجازة سيبويه الاخبار بجملة الامر والنهي حتى سمعنا قول ان الذين قتلهم امس يدبهم لا يحسبوا ليلهم عن ليلكم نائما وانما وجب الرفع في نحو زيد احسن به لان الضمير المجرور بالباء في محل رفع على الفاعلية عند سيبويه وزيدت الباء لاصلاح اللفظ فلا يترجح الاشتغال في شيء وكذا ان قلنا الضمير في محل نصب لان فضل النحويين جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وانما اتفق السبعة عليه اي على الرفع في نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لان الفاء ما نعة من حمل على الاشتغال فان تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فحذف المضاف اليه وهو حكم واقيم المضاف اليه مقامه وهو الزاني والزانية وحذف الخبر وهو الجار والمجرور ثم بعد تمام الجملة استؤنف الحكم وهو فاجلدوا فصارت جملة الطلب مستأنفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية وهي فاجلدوا عن المبتدأ وهو الزانية والزاني ولم يستلزم عمل فضل من جملة مستأنفة في المبتدأ محترز عنه بقيد ذلك الفعل من جملة الخبر وهذا التقدير متعين عند سيبويه وذلك لان الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا المثال فانه يمنع زيادة الفاء في خبر المبتدأ ما لم يكن المبتدأ موصولا بفعل او ظرف وصلة الى غير ذلك ولذا اي ولاجل منع سيبويه زيادة الفاء في خبر المبتدأ اذا لم يكن موصولا بفعل او ظرف قال في قوله وقابله خولان فانكح نساءهم واكرم بنا الحسبين خلو كاهبا ان التقدير من خولان هذا معمول قول سيبويه فجعل خولان خبر مبتدأ محذوف وجملة فانكح فتاتهم مستأنفة هربا من زيادة الفاء في خبر المبتدأ غير الموصول واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا ونقله ابن بابشاذ في شرح المطارحة ايضا عن الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهشام الفراء والاخفش وجماعة الجواز بكون الخبر امرا او نهيا وخولان بضم الخاء المعجمة مثيلة من الضم والتكاح التزويج والفتاة الشابة واكرم بنا بضم الهمزة من اكرم كما لا يجوز بنا من الحسب مبتدأ والحسبين تثنية حسب والمراد حسبا بيهما وحسبهما بمعنى كرمهما ثابت من حسب نسبهما والخلو بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام الخالية من الاولاد خبر اكرم بنا وكما جار ومجرور خبر بعد خبر وما المزيدة بالكاف اسم مجرور وكلمهم هي مبتدأ محذوف الخبر والجملة صلة ما والعائد محذوف والكاف بمعنى على والتقدير على ما هي عليه قال المبرد والفاء في فاجلدوا بمعنى الشرط لان الموصول فيه معنى الشرط فدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط والمعنى ان زنيا فاجلدوهما فكل ما اشبههما مما هو نازل منزلة الشرط والجواب فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر الشبيه الجواب في المبتدأ المشبه الشرط وما لا يعمل لا يفسر عاملا فعلى قول سيبويه والمبرد ليست الا مانعة من الاشتغال فالرفع على الابتداء عندهما واجب والخبر على قول سيبويه محذوف وصلى قول المبرد بذكور وهو فاجلدوا وقال ابو علي الفارسي من جعل الفاء زائدة اجاز النصب في زيدا فاضربه وانشد ثعلب لاحمد بن يحيى يا رب موسى ظلمي واظلمه فاصبب عليه ملكا لا يرحمه والمعنى اظلمني فاصبب عليه ملكا لا يرحمه وقرأ عيسى بن عمر وابن ابي عبلة والسارقة والسارق بالنصب قال ابو محمد عبد الله بن محمد بن السيد بكسر السين وسكون الياء آخر الحروف وهو البطليوسي وابو الحسن طاهر بن احمد بن بابشاذ التركيب كلمة اعجمية يتضمن معناها الفرح والسرور يختار الرفع في الاسم المنظور فيه الى المعنى الاخير كما لا يزيد ونحوها كالسارق والزاني فاعطوا الشبيه بالشرط في العموم والابهام ويختار النصب في الاسم المنظور فيه الى الخصوص بالامر كزيدا اضربه لعدم مشابهته للشرط المسئلة الثانية مما يترجح فيه النصب ان يكون الفعل المشتغل مقرونا باللام او لا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر خالدا لا تهنه فان قيل كيف جاز ذلك وقد فسر العامل ما لا يعمل لان اللام ولا الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قلت اجاب ابن عصفور بانهم اجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها واجروا النهي بلا مجرى النفي بها ويشمل الطلبي لفظه لفظ الخبر ومنه زيدا لا يضربه الله برفع بعد لا لانه نفي بمعنى الطلب فزيدا منصوب بفعل محذوف تقديره ثم الله

باب الاشتغال

زيدا الان عدم التقدير بجملة وبجمع المسئلتين هذه الوجوه فقال الناظم واختير نصب قبل فعل ذي طلب ان ذلك الفعل المصاحب للطلب صادق على شيء غير على الفعل الذي هو طلب كالامر والدعاء وعلى الفعل المقرون باداة الطلب كالمقرون باللام ولا الطلبيتين المسئلة الثالثة ان يكون الاسم المشتغل عنه واقعا بعد شيء الغالب في ذلك الشيء ان يليه فعل وايا شار الناظم بقوله وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب ولذلك امثلة منها همزة الاستفهام نحو ازيدا رأيته وقد تتبعه فيرجح نصب زيدا بفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال وانما لم يجب بدخولها على الافعال كباقي اخواتها لانها ام الباب وهم يتسمحون في امهات الابواب ما لا يتسامحون به في غيرها فان فصلت الهمزة من الاسم المشتغل عنه فالمختار الرفع نحو ءانت زيدا ضربته لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لانه على الفعل هذا ان جعلت انت مبتدأ كما هو رأي سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو رأي سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو رأي الاخفش فالمختار النصب لان الهمزة داخلة حينئذ على الفعل الا في نحو أكل يوم زيدا تضربه فيترجح النصب لان الفصل بالظرف وهو كل يوم بنصب كل كلا فصل وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعل وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع واجب نحو أزيد ضربته ام عمرو لان الضرب محقق وانما الشك في المفعول فالاستفهام عن تعيينه وحكم ابن الطراوة بشذوذ النصب في نحو هو يوم بيوم ثعلبة رباحا ويوم ظهينة والخشاب ثعلبة الفوارس ام رباحا عدلت بهم ظهينة والخشابا بنصب ثعلبة بفعل محذوف تقديره احضرت ثعلبة ولا يجوز اضمار عدلت لتعديته بالباء قال الموضح في الحواشي وثعلبة بثاء مثلثة وعين مهملة وباء موحدة والفوارس نعته وان كان جمعا نظرا الى معنى اهل القبيلة ورباحا بمثناة من تحت وحاء مهملة وطهية بضم الطاء المهملة وفتح الهاء وتشديد الياء آخر الحروف والخشاب بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة كلها قبايل قال الموضح في الحواشي وفي مسائل الرجاجي قال المازني سئل مروان الاخفش عن ازيدا ضربته ام عمرو فقال الاخفش المختار النصب لاجل الالف فقال انما اللبس فيهم عن هذا الاسم لا الفعل وانما ينبغي ان يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال المازني وكذا القياس عندنا ولكن النحاة اجمعوا على اختيار النصب لمكان معنى حرف الاستفهام الذي هو الاصل للفعل فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة شاذ بل قول العرب ازيدا ضربته ام عمرا بالنصب انتهى وقال الاخفش اخوات الهمزة في ترجيح النصب كالهمزة وفي ذلك نحو اهم زيدا ضربه فاهم مبتدأ وزيدا منصوب بفعل محذوف يفسره ضربه والجملة خبر اهم والتقدير اهم ضرب زيدا ومن آية الله ضربها فمن بفتح الميم مبتدأ وآية الله منصوب بفعل محذوف خبر من والتقدير من ضرب آية الله ومنها اي من الامثلة النفي بما اولا اوان نحو ما زيدا رأيته اولا زيدا رأيته اوان زيدا رأيته فيرجح النصب لانهم شبهوها بحرف الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب في قبل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع في الاسم بعدها وقال ابو عبد الله الباذش بياء موحدة فالف فذال معجمتين والذال مكسورة وابن خروف لا يترجح النصب مع هذه الاحرف وانما الرفع والنصب يتساويان معها لدخولها على الاسماء والافعال بخلاف غيرها من احرف النفي وهي لم ولما وان فانها مختصة بالافعال فحكمها حكم ان الشرطية في وجوب النصب اضطرارا لعدم ذلك قال ابن مالك في شرح الكافية ومنها حيث زيدا القاه فاكرمه قاله الناظم في شرح الكافية ونقضه ومن مرجحات النصب تقدم حيث مجردة من ما نحو حيث زيدا القاه فاكرمه لانها تشبه ادوات الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل فان اقترنت بما صحات اداة شرط واختصت بالفعل انتهى وهو في ذلك تابع لسيبويه فانه قال اذا وحيث ما يقبح بعده ابتداء الاسماء واذا اوقعت الفعل على شيء من سببه نصبت فتقول اذا عبد الله لقيته فاكرمه وحيث زيدا نجده فاكرمه ونوزع سيبويه في اذا بانها مختصة بالافعال ولم ينازع في حيث فظن الموضح ان المنازعة في حيث فقال وفيه نظر والصحيح ما قاله الناظم في المتن فقال واضافة حيث الى الفعلية اكثر ومن ثم رجح النصب في نحو جلست حيث زيدا لواه انتهى ولعل وجه النظر في قوله فاكرمه فانه توهم ان جواب حيث وحيثما المجردة من ما الاجواب لهما عند البصريين ومن جازى بهما من الكوفيين اوجب النصب بعدهما فلا يكون ولهذا المسئلة الرابعة مما يترجح فيه النصب ان يقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف غير مفصول فذلك العاطف من الاسم يلينا المفتوحة الهمزة المشددة الميم سبوقا العاطف بفعل غير مبني ذلك الفعل على اسم قبله والمراد ببنائه عليه ان يجعل الفعل خبرا عن ذلك الاسم والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد عاطف بلا فصل على معمول فعل مستقر اولا وافرق في الفصل بين ان يكون ناصبا للفاعل او ناصبا للمفعول فالاول كقام زيد وعمرا اكرمته والثاني نحو والانعام خلقها لكم بعد قوله خلق الانسان من نطفة وانما ترجح نصب المعطوف فيهما لان المتكلم بعاطف جملة فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية وشتان بين الجملتين المعطوف احداهما على الاخرى احسن من تخالفهما قاله في شرح الكافية بخلاف ما اذا فصل بين العاطف والاسم بما نحو ضربت زيدا واما عمرا فاهنته فالمختار الرفع لانه لا يحتاج الى تقدير وحكم الاسم الواقع بعد اما في الاحوال كلها حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام قاله الشاطبي وقوله واما ثمود فهديناهم بالنصب لثمود منونا وغير منون قاله الزمخشري نحو كنافرا وليتصاغ منه مؤنثه فالتنوين باعتبار الحي وعدمه باعتبار القبيلة والنصب بلا تنوين قراءة الحسن البصري وبالتنوين قراءة ابن عباس والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده على حد زيدا ضربته الا ان الفعل المحذوف لا يجوز اظهاره قبل ثمود كما يجوز قبل زيد في نحو زيدا ضربته لئلا يلزم الفصل بين اما والفاء بجملة تامة وذلك لا يجوز فلا يقال واما ثمود فهديناهم وانما يجوز بعد الفاء من لفظ المذكور والاصل واما ثمود فهديناهم هديناهم ظاهر فحذف الفعل المفسر بالفتح ودخلت الفاء على مفسره فصار واما ثمود فهديناهم فان قلت ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت الفاء هنا ليست في محلها الاصلي فلا تكون مانعة من العمل ويشمل قوله العاطف الواو والفاء وثم وأو قال الشاطبي وحتى لكن وبل كالعاطف نحو ضربنا القوم حتى زيدا

على جملة فعلية

ضربته وما رأيت زيدا لكن عمرا رأيت أباه وما أكرمت زيدا بل عمرا أكرمته وإنما قال الكاظمي لأن المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فجعلت هذه الأحرف بمنزلة العاطف في إعطاء حكم المسألة الخامسة مما يترجح فيه النصب أن يتوهم في الرفع أن الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله فيخرج إذا كل شيء خلقناه بقدر لأنه إذا رفع كل احتمل خلقناه أن يكون خبرا له فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت وشرا كما هو مذهب أهل السنة والجماعة واحتمل أن يكون خلقناه صفة لشيء ويقدر خبر كل والتخصيص بالصفة يفهم أن ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر والصفة هي المخلوقية المنسوبة له فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر فيتوهم أن ثم شيئا مخلوقا لغير الله وهو مذهب المعتزلة وإنما لم يتوهم ذلك مع النصب لكل على أنه مفعول بفعل محذوف يفسره خلقناه ويمتنع جعله صفة لكل شيء لأن الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم يفتح المثلثة أي ومن أجل أن الصفة لا تعمل في الموصوف وجب الرفع لكل إن كان الفعل المفسر بالضمير صفة لكل شيء نحو وكل شيء فعلوه في الزبر أي في الكتب لا النصب لكل شيء لأن تقدير تسلط الفعل عليها إنما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر حتى يصح تسلط فعلوا على كل شيء وإنما المعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية والفعل المتأخر صفة له أو لشيء وفي الزبر خبر كل أو إن كان الفعل صلة للموصول نحو زيد الذي ضربته أو أن كان الفعل مقتضيا إليه نحو زيد مررت فمرر فيه فيهما واجب الرفع بالابتدائية ولا يجوز نصبه بفعل يفسره ضربته في الأول ومررت في الثاني لأن كلا منهما لا يعمل فيما قبله إما الأول فلأنه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول وأما الثاني فلأنه مقتضى إليه بوم وهو شبيه بالصلة في تتميم ما قبله والمقتضى إليه لا يعمل فيما قبل المقتضي والأعمل لا يفسر عاملا أو أن رفع الاسم بعدها يختص بالابتداء كما ذهب إليه الفجائية على الأصح مطلقا وفي هذه المسألة ثلاثة أقوال أصحها هذا مطلقا والثاني جواز دخولها على الفصيحة مطلقا والثالث التفرقة بين أن يفسر الفعل بعدها فيجوز دخولها عليه وإن لا يفسر فيمتنع حكاها في المغني وعلى الأصح فيجب الرفع نحو خرجت فإذا زيد يضرب عمرو ويجوز النصب على الثاني ويمتنع على الثالث لفقدان ما قدروا بها أشار الناظم بقوله وإن تلا السابوما بالابتداء يختص فالرفع لزمه أبدا أو أن رفع الاسم قبل ما لا يرد ما قبله معمولا لما بعده وإليه أشار الناظم بقوله كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد نحو زيدا ما أحسنه أو زيدا إن رأيته فأكرمه أو زيد هل رأيته أو زيد هلا رأيته أو ما زيدا لا يضربه عمرو فيجب رفع زيد في هذه الأمثلة لأن ما بعدها النافية وإن الشرطية وهل الاستفهامية وهلا التحضيضية ولا الاستفتائية لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا وبقاس على ذلك سائر ما ورد وأما الصدر

تنبيهان الأول لم يمثل لما يجب فيه الرفع كمثلة إذا الفجائية المتقدمة لعدم صدق ضابط الباب عليها لأن من جملة الضابط المذكور أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع إذا الفجائية وما ذكرهما وكلام الناظم في البيتين السابقين يوهم ذلك لأن جملة من جملة أمثلة الباب لكن ضرورة تتميم الأمثلة الجائز إلى ذلك التنبيه وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة لذكره والتنبيه الثاني لم يتعين سببويه إبهام الصفة مرجحا للنصب كما فعل الناظم في شرح التسهيل حيث قال ومن المرجحات للنصب أن يكون مخلصا من إبهام غير الصفتية والرفع بخلاف ذلك كقولك أنا كل شيء خلقناه بقدر ثم علله بما ذكرناه بل جعل سببويه النصب في الآية المذكورة مرجحا مثله زيدا ضربته فإنه قال في أثناء الكلام فأما قولك أنا كل شيء خلقناه بقدر فإنما جاء على حد قوله زيدا ضربته وهو عربي كثير انتهى كلام سببويه فيكون الرفع أحسن من النصب قال ابن الشجري لجمع البصريون في هذه الآية على أن الرفع أرجح لعدم تقدم الناصب قال الكوفيون النصب فيها أجود لأنه قد تقدم على كل عامل نصب وهو إن فاقتضى في ذلك أضعف منه انتهى

المسألة الثالثة مما يترجح نصبه أن يكون الاسم المشتغل عنه جوابا لاستفهام منصوب لفظا أو محلا بما يليه كزيدا ضربته جوابا لمن قال أيهم ضربت أو من ضربت فزيدا يترجح نصبه لكونه جوابا لاستفهام منصوب لفظا في الأول ومحلا في الثاني ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفضلة أما إذا كان الاستفهام مرفوعا نحو أيهم ضربته برفع أيهم فإنك يجب بالرفع فتقول زيد ضربته برفع زيد ليطابق الجواب السؤال في الاسمية ويجوز الاختيار مراعاة الصغرى والكبرى بعد أيهم ضربته كما يجوز الوجهان في زيد ضربته وعمرو أكرمته أجرى الجواب مجرى المعطوف بما يجب سببويه في ذلك النصب على حده في زيدا ضربته وبقال هل ضربت زيدا فتقول لا ولكن عبد الله لتنزيله لذلك منزلة الجواب فإن لم يكن جوابا عن المسؤول عنه وكذا لو عطفته فتقول لا بل عمرا ولغته أو عمرو ولغته قاله الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت والرفع والنصب يستويان في مثل الصورة الرابعة وهي أن يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بإما مسبوق بفعل إذا بني الفعل السابق على اسم بأن أخبر بالفعل عن اسم غيرما التعجبية وتضمنت الجملة الثانية المعطوفة على الجملة المبني فعلها على مبتدا ضميره أو كانت الجملة الثانية معطوفة بالفاء المفيدة للسببية لحصول المشاكلة متعلق بيستويان على أنه علة لرفعت ونصبت الاسم المشتغل عنه بالضمير في الجملة الثانية والذي لك أشار الناظم بقوله وإن تلا المعطوف فعلا أخبر به عن اسم فاعطف مخيرا وذلك نحو زيد قام وعمرا أكرمته لأجله أو فعمرا أكرمته فيجوز في عمرو الرفع والنصب على السواء وذلك لأن زيد قام جملة كبرى فيها جزءان وهما زيد وقام وعمرو أكرمته جملة صغرى فيها جزءان وهما عمرو وأكرمته فضمير أكرمته يعود على مبتدأ الكبرى ومعنى قولنا ذات جزءين أنها اسمية الصدر بالنظر إلى مبتدأ الكبرى فعلية الخبر بالنظر إلى خبرها فإن راعيت صدرها وهو عمرو وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلاهما لا محل له من الإعراب إن راعيت عجزها وهو أكرمته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها أما الضمير من الجملة السابق على صدر الجملة الأولى والفاء فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاشتبه الوجهان وقال في البسيط إن أبا علي رجح الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن الشجري إن اعتبا الاسم الذي في ضمنه فعل الأولى من اعتبا الفعل وقال أبو حيان قال بعض معاصرينا لم يترجح سببويه بينهما على حد سواء وإنما ذلك قول الجزولي والأظهر ترجيح النصب لأن

باب الاشتغال

لان الحمل على المضمر اقرب فهم بما يجوز الجواز ما امكن نحو هذا الجحر ضب خرب وعورض بان الرفع يرجح لعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فقدما بما خالفه ما اذا تقدم الفعل على المنصوب نحو ما احسن زيدا عمرا اكرمه فلا اثر للعطف على الجملة الفعلية فرفع عمرو وهذا هو المختار ذكر ذلك سيبويه لان فضل النصب قد جرى مجرى الاسماء بجوده ولذلك صغروا واعتقدوا الكوفيون اسمية فكانه ليس في الكلام فضل مبني على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار فان لم يكن في الجملة الثانية ضمير الاول لم تعطف بالفاء فالاختار والتخير ايمنحا النصب بناء على العطف على المضمر وهو المختار لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو متفق فالرفع عندهما واجب ان ورد النصب فعلى حذف في ذهنه اضمر به ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز بلا خلاف قال المرادي في الملخص والفارسي وجماعة كثيرة من المقدمين يجيزون نحو زيدا ضربته على ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد ذكر المسئلة وذلك قولك عمرا ولغيته وزيدا كلمت ان حملت الكلام على الاول وان حملته على الاخر قلت عمرا ولغيته وزيدا كلمته انتهى يعني بالنصب فصريح بانك ان حملته على الاخر نصبت ليس في المثال الذي ذكره ما يقتضي كون ما بعد العاطف خبرا وقيل ابن عصفور ان سيبويه وغيره لم يشترطوا خبرا واستدلوا على ذلك باجماع القراء على نصب السماء وضمها معطوفة على بعيدات في قوله والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر وقال هشام الضرير بين الواو وكالفاء في حصول الربط لان الواو وفيها معنى السببية كالفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو مررت بان الواو انما يكون للجمع في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف تبعا لطائفة من المقدمين جميع ما عطف بحصل بها الربط والصحيح ما بينته ثلث الجملة في أول نحو الدار لعلني اسكن بها او بناء حسن ويرجح على ان التقدير او بناء بي حسن وهذه امور متممات لما تقدم وفي بعض النسخ **تنبيهات** احدها ان العامل المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما لكن بشرط ثلثة احدها ان يكون وصفا فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا الثاني ان يكون الوصف عاملا عمل الفعل فلا يكون وصفا غير عامل الثالث ان يكون الوصف العامل صالحا للعمل فيما قبله فلا يكون وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وسوف ذا الباب صفا ذا عمل بالفعل ان لربك ما نح حصل وذلك الاسم المنجو للشروط الثلثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول والمبالغة فالاول نحو زيدا انا ضاربه والثاني نحو العسل انت شاربه والنعم انت محارها والعبد انت ضاربه او ضربيه والفذ انت حذرها الان او غدا في الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير انا ضاربت بدا وانت محلي الدم وانت شاربت العسل وانت محارها النعم وانت ضاربت العبد وانت حذرت الفذ بخلاف زيد عليكه وزيدا ضربا اياه بالهاء المتناهية فلا يجوز نصب زيد بهما لانهما اي عليك وضربا غير صفة لان الاول اسم فعل والثاني مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا فلا يجوز في المثالين وجب الرفع على الابتدائية وغيره ما بعده من الفعل الناصب عنه اسم الفعل والمصدر نعم يجوز النصب فيه عند من يجوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكثير وعند من يجوز تقديم معمول المصدر الذي لا يحل بحرف مصدري كضربا الناصب عن فعله الطلبي وهو المجرد والخبر وعند من يجوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين وبخلاف زيدا ناضاربه لان غير عامل على الاصح لانه بمعنى الماضي ثم يجوز النصب عند من جوز عمل الوصف اذا كان بمعنى الماضي وهو الكسائي وزيدا انا الضاربه وبجلاب زيد حسنة فزيدا في المثال الاول ومجلاب في المثال الثاني رفعهما واجب على الابتدائية وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرها ولا يجوز نصبهما لانهما لا تفسران عاملا لما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا ولا مرفوعا بخلاف زيدا ضربته فانه يجوز فيه الرفع والنصب لان الضمير يفسر عاملا ومرفوعا لان الفعل المتصل لا يعمل في ضمير منفصل ولا ناصبا له فلا تقدير بهما ولا ناصبا خبرا الامر الثاني لا بد في صحة الاشتغال من علقة رابطة بين العامل والاسم السابق لان الاصل في ذلك المبتدأ والخبر ودخل حكم الاشتغال عليه فوجب وكما تحصل العلقة الرابطة بضميره اي بضمير الاسم السابق المتصل بالعامل كزيدا ضربته فالعلقة الرابطة بين العامل وهو ضربت وبين الاسم السابق وهو زيد الهاء المتصلة بضربت كذلك تحصل العلقة بضميره المنفصل من العامل بحرف جر متعلق بمتصل نحو زيد ما مررت به فالهاء المجرورة بالباء هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء او المنفصل عن العامل باسم مضاف لضمير ضربت زيدا اخاه فالهاء المجرورة باضافة الاخ اليها هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف الذي هو الاخ والى ذلك اشار الناظم بقوله وفصل متصل بحرف جر او باضافة كوصل يجري او المنفصل من العامل باسم جنبي اتبع بتابع مشتمل ذلك التابع على ضمير الاسم السابق بشرط ان يكون التابع للاجنبي نعتا لان النعت والمنعوت كالشيء الواحد قاله في المغني نحو زيدا ضربت رجلا يحبه فالهاء من يحبه هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاجنبي وهو رجل وجملة يحبه نعت لرجلا وهو اجنبي من زيد لانه ليس سببيا له ويكون التابع عطفا على الاجنبي بالواو خاصة لما فيها من معنى الجمع فلا اثنان معها الا والجمع بمنزلة اسم مثنى او مجموع فهو غير قاله الموضح في الحواشي نحو زيدا ضربت عمرا واخاه او يكون التابع عطف بيان على الاجنبي لان عطف البيان كالنعت في الايضاح والتخصيص كزيدا ضربت عمرا واخاه فالهاء فيهما هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالمعطوف وذلك مستفاد من قول الناظم وعلقة حاصلة بتابع كعلقة ببعض الاسم الواضح ومسئلة عطف البيان زائدة على التسهيل فان قدرنا الاخ فيها بدلا من عمرو انتفت هذه المسئلة بصيرورة الاسم السابق اوضح لان الاخ يصير من جملة ثانية لان البدل على نية تكرار العامل فتخلو الجملة الاولى من ضمير يعود على المبتدأ ان وضعت وعلى المشتغل عنه ان نصبت قاله ابن عصفور اللهم الا اذا قلنا عامل البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان النصب والرفع لوجود الرابط فيهما فان قلت ويمكن ان يصح الوجهان على القول الاول ايضا بان يجعل العامل في الاخ خبرا في الرفع ومفسرا في النصب جملة ضربت عمرا معترضة بينهما قلت عامل البدل ليس كالمفعول به من كل وجه حتى يصح ان يكون خبرا او مفسرا لضميره

واما ص

وانما هو تقدير معنوي والا لم يكن من بدل المفرد من المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل بالاتفاق ويبقى من التوابع التوكيد ولا يصح هنا لان
المتصل لا يعاد على المؤكد بدا بغلام بصحبة عوده على الاسم السابق فالثالث الضمير الثالث يجب كونه المقدر في نحو زيدا ضربته من معنى العامل المذكور لفظه
فيقدر ضربت زيدا ضربته وفي بقيتها الصور من صناعة اولا نرد دون لفظه فيقدر في نحو زيدا مررت به جاوزت زيدا مررت به ولا يقدر مررت لانه لا يصل
الى الاسم بنفسه ويقدر في نحو زيدا لست مثله خالفت زيدا لست مثله لان خالفت هو معنى ليست مثله قاله ابو البقاء ويقدر في نحو زيدا ضربت اخاه اهنت
زيدا ضربت اخاه ولا يقدر ضربت لانك لم تضرب زيدا وانما ضربت اخاه ومن لازمه اهانة الاخ لان من ضرب اخا شخص فقد اهان ذلك الشخص وجميع ما يقدر في
هذا الباب يقدر متقدما على الاسم المنصوب الا ان يمنع مانع من حصر او غيره فيقدر متاخرا عنه الا الرابع مما تقدم من الاربعة فانه اذا انصب فضل ضمير
اسم سابق او ملابسا لضميره يجري اذا رفع فعل او وصف ضمير اسم سابق لفظا نحو زيدا قام او تقديرا نحو زيدا ضربته عند من عصب عليه فالهاء المجرور بعلى في محل رفع على النيابة
عن الفاعل بمنصب اي رفع ملابسا لضميره نحو زيدا قام ابوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد قد قام لان اذا الفجائية لا
تدخل على الافعال على الاصح السابق ولبنا عمرو فقد اذا قدرت ما كافة لليت عن العمل ضمير ومبتداء وقد خبره ولا يجوز ان يكون عمرو فاعلا لمحذوف
لانه لا يضمر لبنما اضمر عمرو فان ظهرت ما زائدة غير كافة لم يكن الرفع واجبا بل يجوز بها اذا تقدم من انها اذا الفصل بها ما الزائدة جاز اعمالها والغاؤها لعدم زوال
اختصاصها بالجملة الاسمية وان قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لكون الفاعلية لان ما المصدرية يجب ان يليها فعل ظاهر او مقدرا وواجب الرفع
بالفاعلية نحو وان احد من المشركين استجارك وهلا زيد قام لان ادوات الشرط والتحضيض مختصة من الافعال خلافا للكوفيين فيهما قاله ابن عصفور في شرح الايضاح
وقد يكون اسم السابق راجح الابتدائية نحو زيد قائم عند المبرد ومتابعيه فانهم اجازوا رفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسي في التذكرة
وتبعه ابن الحاج عند في التقدير على المبرد لابن عصفور مستقط ما قبل انه لا يلزم من اجازة رفعه على الفاعلية وعكس ابن العريف الترجيح فرجح الفاعلية على الابتدائية
وغيرهم من البصريين يوجب ابتدائيته لعدم تقدم طالب الفعل من نفي او استفهام وتقدم عن الكوفيين اجازة تقديم الفاعل فحينئذ يكون الاسم الواقع
بعد الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ما قام لان الرفع على الابتدائية يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلاف القياس لانها لا تحتمل الصدق
والكذب في الفاعلية مسالة من ذلك فرجحت هذا تقدير كلامه وفيه نظر لان رفع زيد على الفاعلية يستلزم ان يكون بفعل محذوف مقرون بالام الامر
كمسور وقد قال في باب المحذور من هذا الكتاب ان اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فكيف يكون راجحا مع كونه شاذا ونحو قام زيد وعمرو قد فيه رجح
رفع عمرو على الفاعلية بفعل محذوف بفسره قد بعد لتناسب العطف على الجملة الفعلية وغوا بشر بهند ونبا وانتم تخلفونه فيه رجح رفع بشر وانتم على الفاعلية
بفعل محذوف لان الغالب الهمزة وخولها على الافعال وتقدم في باب الفاعل ما يغني عن اعادته هنا نعم الرفع على الفاعلية في ابشر بهند ونبا ارجح من الرفع
على الفاعلية في انتم تخلفونه وتقدير الاسمية في انتم تخلفونه ارجح منه في ابشر بهند ونبا لعدم احتمال الاسمية وهي ام تحتمل الخالفون صرح بذلك في المغني
والابتدائية والفاعلية فقد يستويان نحو زيد قام وعمرو فقد عنده ففي الفاعلية مراعاة الصدر وفيه عطف فعلية على ضلية وفي الابتدائية مراعاة
الكبرى فيه عطف اسمية على اسمها فالتناسب حاصل على كلا التقديرين والله اعلم **هذا باب التعدي واللزوم في الافعال**
الفعل ثلاثة انواع احدها ما لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو كان واخواتها في حال نقصها فان منصوبها خبرها على قول البصريين وحالا وشبيه به
على قول الكوفيين وقد تقدمت عقيب باب المبتدأ والثاني المتعدي وله علامتان احداهما ان يصح ان يتصل بها ضمير غير المصدر على صيغة انكون
خبرا وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله علامة الفعل المتعدي ان تصل ما غير مصدر به نحو عمل العلامة الثانية ان يبنى منه اسم مفعول نام بان يستغني
عن حرف جر كما قال في شرح الكافية وزاد في التسهيل باطراد وذلك كضرب بفتح الراء الاولى انك تقول زيد ضربه عمرو فتصل به ما ضمير
غير المصدر وهو زيد وخرج بقولنا على وجه لا يكون خبر انحو الصدق بوكنته فانه يصدق على كان انه اتصل بها ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعديا
كما مر والا نرى انك تقول هو مضروب فيكون مضروب تاما غير مفتقر الى حرف جر ولخرجه بالاطراد من نحو مررت بالدار فانه يصح ان يبنى منه اسم مفعول تام
فتقول الدار مرور بها ولكنه ليس بمطرد فلا يكون مرور بها متعديا والمتعدي حكمه ان ينصب المفعول به كضرب زيدا وندبت الكتب اي تاملتها الا ان نائب المفعول
به عن الفاعل فانه يرفع على النيابة عن الفاعل كضرب زيد وندبت الكتب برفعهما وبناء الفعلين للمفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله فاصببه ان لم
ينب عن فاعل وما ذكر من ان المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين واختلف قول الكوفيين فقال هشام الناصب له الفاعل وقال الفراء
كلاهما وقال خلف الاحمر معنى المفعولية ولكل حجة فحجة البصريين ان اصل العمل للافعال وحجة هشام ان نصبه بدر ومع الفاعل وجودا وعدما والدور
يفيد العلية وحجة الفراء ان الفعل والفاعل كالشيء الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الاخر وحجة خلف ان المفعولية صفة قائمة بذات المفعول لفظ
الفعل غير قائم به واستدل الحكم الى العلة القائمة بذات الشيء اولى من غيرها ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره وعلم من تخصيص الفعل المتعدي بنصب
المفعول به ان بقية الفاعيل ينصبها المتعدي واللازم بخلاف المفعول به فانه لا ينصبه الا المتعدي النوع الثالث اللازم ولازمه اثنا عشر علامة اثنتان منها
وعشرة وجود به وهي طريقة فالاولى والثانية ان لا يتصل بها ضمير غير المصدر وان يبنى منه اسم مفعول تام وذلك نحو خرج الا نرى انه لا يقال زيد خرج عمرو
فيتصل خرج ضمير غير المصدر وهو زيد ولا هو مخرج فيبنى منه اسم مفعول تام وانما يقال الخروج خرج به عمرو فيتصل به ما ضمير المصدر وهو الخروج او مخرج
به او اليه بحسب المعنى فيكون اسم مفعول ناصرا لاحد الحروف الثلاثة ان يدل على الجهة بالبنى المعلة وهي الطيبة والسليقة وهي التي يجيء

ما بين

باب المتعدي واللازم

ما البرحاء جسم من وصف ملازم للذات غير منفك عنها مخرجين وتجمع من الاضمار اللازمة الاشارة عن الطبيعة التي تشعر بها عما يصدر عنها وضم عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة الى الذات عند صدور هذه الافعال منها فالرشاشع الغصة واليهما الاشارة بقوله وحتم لزوم افعال السجايا العلامة الرابعة المذكورة في قوله او ان يدل على عرض بفتح العين واللام المهملتين وهو اي العرض ما البرحاء جسم عرض وصف غير ثابت دائما كمرض وكسل ونهم اذا شبع بكسر العين فهو بخلاف نهم اذا صار اكولا فليس لازما واليهما الاشارة بقوله او عرضا والخامسة المذكورة في قوله او ان يدل على نظافة كنظف وطهر وضئ بضم العين فهو ويجوز في طهر فتح العين السادسة المذكورة في قوله او ان يدل على دنس نحو نجس وقذر بالذال المعجمة كسر وضما فيهما واليهما الاشارة بقوله وما انخفض نظافة اودنسا السابعة المذكورة في قوله او ان يدل على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو كسرته فانكسر ومددته فامتد واليهما الاشارة بقوله او اليهما الاشارة بقوله او طاوع المتعدي لواحد كدته فامتد والمطاوعة قبول الاثر فتاعل فضل اللازم قبل الاثر من فاعل الفعل المتعدي فطاوع ما يتعدى فعله لاثنين نحو قدرت المطاوع بكسر الواو لواحد كعلمته فتعلم فتاعل فتعلم من فاعل علم الثامنة المذكورة في قوله او ان يكون موازنا لافعل بفتح اللام الاولى وتشديد الثانية كاشعر واشاز بمعجمتين وهو بناء مفتضب وقيل للحي باجر بنجم واسلهما اشعر واشاز بسكون العين والهمزة فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فاسكنوا الاول ونقلوا حركته الى ما قبله ثم ادغموا احد المثلين في الاخر قاله ابو البقاء واعترض بان حكم الملحق ان لا يدغم لئلا يفوت الموازنة ولهذا اوجب الفك في اغدنس والاشتقاق الى اتحاد المصدر مع المتبوع والمناسبة المذكورة في قوله او ان يكون موازنا لما الحق به اي افضل وهو اوغل بسكون الفاء وفتح الواو والعين وتشديد اللام كاكوهذا الفرخ اذا اردت والعاشرة المذكورة في قوله او ان يكون موازنا لافعل بسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الاولى وهو ما كانت النون فيه زائدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها اصليين كلمرنجم الحادية عشر والثانية عشر المذكورتان في قوله او يكون موازنا لما الحق به اي بافضل بالتضعيف اللامين وهو ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان احدهما زايد بالتضعيف او من حروف سألتمونيها فالاول افضل بزيادة احد اللامين وهما هي الاولى والثانية قولان كاقعنسس لجمل اذا ابى ان ينقاد والثاني يخرجه افضل بفتح العين وسكون النون وزيادة الالف في اخره وهي من حروف سألتمونيها كاحرنبى الديك بسكون الحاء المهملة وفتح الراء وسكون الموحدة اذا انتفش للقتال فان قلت زعم ابن جني وابو عبيدة ان افضل يتعدى ولا يتعدى ومن قصيدته قول الراجز قد جعل القناص يقرنبي ادفعه عني بسرندي قال ابو عبيدة المقرندى والمسرندي اي الذي يغلبك ويعلوك قلت اجيب عنه بانه شاذ والمعتمد اطلاق سيبويه بانه غير متعد واقتصر الناظم على افضل واضلل بقوله كذا افضل وحكم الفعل اللازم ان يتعدى بالجار وذلك مستفاد من قول النظم وعدلا وانما يجر فيجر ويختلف الجار باختلاف المعنى كعجبت منه ومررت به وغضبت عليه وقد يحذف الجار ويبقى المجرور محالا شذوذا لان حرف الجر لا يعمل محذوفا كقوله وهو الفرزدق اذا قبل اتى الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع فحذف حرف الجر من كليب وابقى عمله والاصل الى كليب وهو كليب بن يربوع ابو حنظلة ابو قبيلة جرير والاصابع فاعل اشارت وبالاكف حال منها والباء بمعنى مع اي اشارت الاصابع في حال كونها مصاحبة للاكف فالاشارة وقعت بالمجموع وقيل هذا مقلوب والاصل اشارت الاكف بالاصابع وقد يحذف الجار فينعكس الفعل بنفسه وينصب المجرور ان كان في موضع نصب وهو كثير اقسام احدها سماعي جايز في الكلام المنثور نحو نصحته ونصحت له وشكرته وشكرت له ووزنته واكلته ووزنت له واكثر ذكر اللام المجاز نحو ونصحت لكم ان اشكر لي وكلت له ووزنت له وقال الفضل ان اللام زائدة لان معنى نصحت له بدا ونصحت له مستبينا نصحي وفي التنزيل واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون ذكر اللام والثاني سماعي خاص بالشكر كقوله وهو ساعدة بن جوبر لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب فلدن بفتح اللام وسكون الدال المهملة خبر مبتداء محذوف اي هو لدن اي ابن وبهز متعلق بيعسل بالعين والسين المهملتين اي يضطرب بهز الكف متنه فاعل يعسل والمتن الصلب وضمير فيه يعود الى الحري للمصاحبة يقول هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الحري معه ذلك دليل على كثرة لينه والثعلب فاعل عسل وقوله وهو الملمح جرير بن عبد المسيح البيت حب العراق طعمه والحب باكلة الفريز السوس البيت حلفت بمحذوف ان يكون اخبارا عن نفسه فتكون التاء مضمومة وان يكون خطابا للملك الحيرة فتكون مفتوحة وذلك ان شخصا جاء ملك الحيرة فبلغه ذلك فحلف الملك انه لا يطعم حب العراق وهو القمح واطعم على تقدير لا اطعم لانه جواب القسم ولذلك امتنع ان يكون حب منصوبا على شريطة التفسير لان لا النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والسوس بضم المهملتين قتل القمح ونحوه والشاهد في البيت الاول في حذف في ونصب الطريق والاصل ذكرني لان الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار اي في الطريق وقول ابن الطراوة ان الطريق ظرف مردود بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاسطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مسطرق فالوصف للتخصيص والشاهد في البيت الثاني في حذف على ونصب حب اي على حب العراق والى هذين القسمين اشار الناظم بقوله وان حذف فانصب للنبي نقلا والثالث سماعي وذلك في ان وان بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الاولى وسكونها في الثانية وكي لطوطن بالصلة نحو شهد الله انه لا اله الا هو ونحو اعجبني ان قمت وكي لا يكون دونه اي بانه لا اله الا هو ومن ان جاءكم وكيلا وذلك اذا قدرت كي مصدرية لدخول اللام عليها تقديرا واهل النحويون هنا ذكروا مع نحويتهم في نحو جئتك كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكي تكرمني فالدال في المخفف واشترط ابن مالك في الناظم وغيره في حذف الجار من أن وان امن اللبس فقال في الناظم وفان وان يطردا مع امن لبس منع الحذف في نحو رغبت في ان تفعل او من ان تفعل لاشكال المراد بعد الحذف هل هو مما مع ان او مما مع عن لان رغبت يتعدى بكل منهما ومعناهما مختلف ويشكل عليه قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن فحذف الحرف الجار مع ان اللبس موجود

التدمري

مؤلف

بقال ان المضمرين اختلفوا في المراد فبعضهم قدر فان وبعضهم قدر ان واستدل كل على ما ذهب اليه واجيب عنه بما بين ذكرهما المرادي في شرح النظم احدهما
ان يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الراضة للبس وقد اشار الى هذا في منهج السالك والاخر ان يكون حذفه لفصل الابهام ليرتدع بذلك من يرغب عن
مجاهرة بالهزء ومن يرغب عن ازدرائهم وتحقيرهم وقد اجاز بعض المضمرين التقديرين انتهى وفي الكشاف يجوز ان تكون عن مجاهرتهم وعن ان تكون عن لازمة
وتبعه البيضاوي والجواب الاول موافق لقول الموضح في الخفض واتما حذف الجار وابقى ان تكون عن لقرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الاية لاختلافهم
في سبب تخفيفها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى وما ذهب اليه الموضح من ان محل ان ونصب بعد الحذف هو مذهب الخليل واما سيبويه فمحل ان والفعل بعدها الجر
اشكل من الحذف ولو قال قائل ان الموضع جر لكان قولا وجوابا ولم نظائر نحو قولهم لاه ابوك ثم نقل النصب عن الخليل فظاهر بهذا ان ما نقله ابن مالك تبعا لابن الطراوة
من ان الخليل يقول بالجر سهو ولا يقال على ان وان غيرهما فلا يقال بريت القلم والاصل بالسكين لان السكين خلافا للاخفش الاصغر علي بن سليمان البغدادي تلميذ
ثعلب والمبرد نشأ بعد الاخفش الصغير ابي الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاخفش الاكبر غيرهما وهو ابو الخطاب شيخ سيبويه والاخفش احد عشر نحويا
والسيبويهيون اربعة **فصل** لبعض الفاعيل الاصالة في التقديم على بعض اخر واصالة المفعول ما يكونه مبتدأ في الاصل والاخر خبرا كما في باب ظن
او لكونه فاعلا في المعنى والاخر مفعول معنى كما في باب اعطى او يكونه مسرحا اي طالقا لرشبه بجار لفظا او تقديرا والاخر مشبه بمجرور جرا لفظا او تقديرا
كما في باب اختار فيقدم كل من المبتدأ في الاصل والفاعل معنى والمسرح على غيره وذلك كزيد في ظننت زيدا قائما فيقدم زيدا على قائما لان زيدا
مبتدأ في الاصل وقائما خبره والمبتدأ مقدم على الخبر واعطيت زيدا درهما فيقدم زيدا على درهما لان زيدا فاعل معنى لانه الاخذ والقابل للدرهم
ومن ثم جاز اعطيت درهم زيدا وامتنع اعطيت صاحبه الدرهم الا على قول من اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل واخرت زيدا
القوم او من القوم فيقدم لانه مسرح عن مشبه بجار لفظا وتقديرا والقوم مقيد بقيد برا ومن القوم مقيد لفظا والمسرح مقدم على المقيد لان
علقة ما يتعلق اليه العامل بنفسه اقوى من علقة ما يتعلق اليه بواسطة ومن ثم يقال اخرت قومه عمرا ولا يقال اخرت احدهم القوم الا على تعسف
لجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل ايضا والتقديم في ذلك كله جائز والبه يشير قول الناظم والاصل سبق فاعل معنى وقد يجب الاصل
فيجب التقديم كما اشار اليه الناظم بقوله ويلزم الاصل لموجب عري كما اذا خيف اللبس كظننت زيدا عمرا وكاعطيت زيدا عمرا وكاخرت الا زيدا عمرو
وبان فيه البحث المتقدم في باب الفاعل عن ابن الحاج او كان الثاني محصورا كما ظننت وزيدا الا قائما وكما اعطيت زيدا الا الدرهما وما اخرت زيدا الا القوم
وبان فيه الخلاف المتقدم في باب الفاعل اركان المفعول الثاني اسما ظاهرا والمفعول الاول ضميرا نحو العالم ظننته ومجتهدا وانا اعطيناك الكوثر والقرآن
اخرتهم القوم وبان فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك في الحاق باب الفاعل من ان الضمير يجب صله بالفعل وانت بالخيار في الظاهر ان شئت قدمته على الفعل
والضمير ان شئت اخرته عنهما وقد يمتنع الاصل فيجب التاخير واليه اشار الناظم بقوله وبذاك ذا الاصل حتما قد يرى كما انا انصل المفعول الاول بضمير
المفعول الثاني كظننت وزيدا غلامه وكاعطيت المال مالكه واخرت قومه عمرا وكان الاول محصورا كما ظننت قائما الا عمرا وكما اعطيت الدرهم
الا زيدا وما اخرت القوم الا بكرا وكان الثاني مضمرا والاول ظاهرا كالفاصل ظننته زيدا وكالدرهم اعطيته زيدا والقوم اخرتهم عمرا واما الامتناع
في الاول فلئلا يعود ضمير على متاخر لفظا ورتبة واما في الثاني فلان المحصور فيه واجب التاخير واما في الثالثة فلانه اذا امكن الاتصال لا يعدل الى الانفصال
الا فيما يستثنى ولعل هذا منه **فصل** يجوز حذف المفعول لغرض اما لفظي كتناسب الفواصل جمع فاصلة والمراد بها رؤس الاي وذلك في نحو ما
ودعك ربك وما قلى والاصل وما قلاك فحذف المفعول لمناسب مجيء الاولى وفي نحو الا تذكرة لمن يخشى والاصل يخشاه اي القرآن ويحتمل ان لا يكون
حذف ومفعول يخشى هو قوله لتنزيلا والمعنى لمن يخشى تنزيل الله قال في الكشاف وهو معنى حسن واعراب بين انتهى والايجاز والاختصار وذلك في نحو فان لم
تفعلوا ولن تفعلوا والاصل فان لم تفعلوه ولن تفعلوه اي الاتيان بسورة من مثله واما لغرض معنوي كاحتقاره نحو كتب الله لاغلبن اي اكاثرن فحذف
المفعول لاختصاصه او لاستهجانه اي لاستقباح التصريح بذكره كقول عائشة ما رأى مني ولا رأيت منه يعني رسول الله فحذف المفعول لاستقباح ذكره
اي العورة وقد يمتنع حذفه اي المفعول كان يكون محصورا فيه نحو انما ضرب زيدا لان الحرف ينافي الحصر او يكون جوابا لسؤال كضرب زيدا جوابا لمن قال
من ضرب لان المطلوب بغيبته لا يجوز حذفه وذلك كله مستفاد من قول الناظم وحذف فضلة ليجز ان لم يضر كحذف ما سيق جوابا او حصر **فصل**
وقد يجب حذف ناصبه اي ناصب المفعول المعبر عنه في النظم بقوله ويحذف الناصبها ان علم كقولك لمن سدد بالمملة سهما الغرطاس والزم اهب السفر مكة
وان قال من اضرب بالمضاع شر الناس فالغرطاس منصوب باضمار تصيب ودل عليه الشاهد وبمكة منصوب باضمار تريد ودل عليه قرينة الحال وشر
الناس منصوب باضمار اضرب ودل عليه قرينة المقال وقد يجب ذلك لحذف كما اشار اليه الناظم بقوله وقد يكون حذفه ملتزما وذلك كما تقدم في
باب الاشتغال كزيدا ضربته لانه لا يجمع بين المفسر والمفسر وباب النداء فيما سيأتي كيا عبد الله لان ياء عوض عن الناصب فلا يجمع بين العوض والمعوض وفي
الامثال المعربة وهي كل كلام مركب مشهور وشبه مضرب به مورده نحو الكلاب على البقر فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا اي ارسل ولا يجوز ذكره
لان ذكره يغير المثل والامثال لا تغير لانها لما شبه مضرب بها مورودها لزم ان يلتزم فيها اصلها كقولهم في التصغير ضبيب البين بفتح الباء لكل
مخاطب المراد بالبقر في المثل المتقدم بقر الوحش فيجري مجرى الامثال في كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتهر فيه شبه بجري مجرى المثل فاعطي حكمه
في انه لا يغير نحو اشتهى لحبر الكم فجر مفعول بفعل محذوف وجوبا اي وانوا ولا يجوز ذكره لما تقدم وذهب بعضهم الى ان جر اجر لكان محذوفا والتقدير

باب التنازع

انتهوا ليكن خيرا لكم وهو مخرج على قلة لان كان لا يحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا لا يعد ان ولو اشترطا بين وفي التحذير باياك واخواتها من ضمائر الخطاب انفصلة نحو اياك والاسد فاياك منصوب العامل بفعل محذوف وجوبا وبعده مناخر عن اياك اي اياك باعد على التحذير والاسد مفعول بفعل محذوف وجوبا وبعده متقدما على الاسد اي احذر الاسد والفرق ان اياك ضمير منفصل فلو قدرنا العامل بعده لزم انفصال الضمير المتصل بعامله بخلاف الاسد وفي التحذير بغير اياك واخواتها بشرط عطفا وتكرارا فالعطف نحو راسك والسيف فراسك والسيف منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا اي باعد راسك واحذر السيف فالتكرار نحو الاسد الاسد بتقدير احذر وفي الاغراء بشرط احدهما وهو العطف او التكرار فالعطف نحو المروءة والنجدة والتكرار نحو السلاح السلاح بتقدير الزم في المثالين وانما وجب حذف الفعل فيهما لان كلا من العطف والتكرار قائم مقام العامل فالتزم حذفه لذلك

هذا باب التنازع في العمل

وهي ايضا باب الاعمال بكسر الميم عند الكوفيين وحقيقته ان يتقدم فعلان مذكوران متصرفان او اسمان يشبهانهما في التصرف او فعل متصرف واسم يشبهه في التصرف ويتاخر عنهما او عن احدهما معمول غير مرفوع غير مرفوع واقع بعد الاول الاصح فيهما وهو اي المعمول المتاخر عن الفعلين مطلوب لكل منهما من حيث المعنى فالطالب احدهما على حد التوافق في الفاعلية او المفعولية او مع التخالف فيهما والعاملان اما فعلان او اسمان او مختلفان وامثلتها اثنا عشر مثالا الامثال الفعلين في طلب المرفوع قام وقعد زيد ومثالها في طلب احدهما المرفوع والاخر المنصوب قام وضربت زيدا ومثالها في طلب العكس ضرب وقام زيد ومثال الاسمين في طلب المرفوع قائم وقاعد الزيدان ومثالها في طلب المنصوب زيد ضارب فاضل عمرا ومثال اختلافهما في الصورتين زيد قائم وضارب ابوه وعكسه زيد ضارب قائم ابواه ومثال الاسم والفعل في طلب المرفوع قائم وقعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب بكرم عمرا ومثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع قائم ويضرب عمرا وعكسه ضرب واقائم زيدا والناظم اقتصر في التمثيل على طالب الفعلين المرفوع فقال كجدا ونبئ ابناكا وقد بغى واعتدى باعبدا كا والموضح اقتصر في الانواع الثلثة في التمثيل على طالب المنصوب فقال مثال الفعلين اتوني واكرمت الذين اتوني فاعرف عليه قطرا فاتوني بطلب قطرا على انه مفعول اتاني واعمل الثاني وهو اتوني في قطرا واعمل اتوني في ضميره وحذف لانه فضلة والاصل اتوني وايا عمل الاول لقبل اغرته ومثال الاسمين هو اباه عهدت مغيثا مغيثا من اجرته فلم اتخذ الاهناك موئلا فمغيثا من الاخاثرة بالمثلثة ومغيثا من الاغاثة ضد الاخفار شاهد على الموصولة فكل منهما بطلبها من جهة المعنى على المفعولية واعمل الثاني لقربه وعمل الاول في ضميره وحذفه والاصل مغيثه وعهدت مبينا للمفعول مسندا الى تاء المخاطب في مغيثا ومغيثا حالان منها والفناء الجوار والقرب الموئل الملجا ومثال المختلفين هاؤم اقرؤا كتابيه فهاؤم اسم فعل بمعنى خذ والميم حرف يدل على الجمع واقرؤا فعل دنا كتابيه واعمل الثاني لقربه وحذف من الاول ضمير المفعول والاصل هاؤموه واصل هاؤم هاكم ابدلت الواو همزة وفي الجزء الاول من شعر الجعدي عن صفوان بن عسال ان النبي ناداه رجل فقال له هاؤم فقال الرجل يجب اللوم والباطل بهم فقال المرء مع من احب حديث حسن رواه الشافعي في مسنده ومالك وسفيان وشعبة بن الحجاج والحمادان ومعنى هاؤم تعالوا انتهى قال الموضح في الحواشي فان صح ان يريد قاصرا بمعنى تعالوا كما قيل في الحديث فلا تنازع في الاية ويخرج على اسناد الاله البصريين وهذا المعنى متعين وظاهر في الاية ولكونه لا يستقيم الا ان احدا قال لابيه خذ هذا الرجل في هذا الحديث انتهى قلت قال ابن الحرف في الاية نفسها وظاهر كلام الموضح ان التنازع يكون في جميع المعمولات وفي النهاية لابن الحاجب لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز في المفعول معه نحو قمت وسرت وزيدا ان اعملت الثاني وقمت وسرت واياه وزيدا ان اعملت الاول انتهى وسيجيء الكلام في الواقع بعد الا واستفدنا من مثاله الموضح انه لا يشترط في التنازع ان يكون احد العاملين معطوفا على الاخر خلافا للجرمي واصل التنازع ان يكون بين عاملين في معمول واحد وقد يتنازع ثلثة وقد يكون المتنازع فيه متعددا وفي الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلوة ثلثا وثلثين فتنازع ثلثة ومن تسبحون وتكبرون وتحمدون في ثلثين ظرف وهو دبر وناب مصدر وهو ثلاثا فاعمل الاخير لقربه فنصب بر على الظرفية وثلاثا على المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر واعمل الاولين في ضميرهما وحذفهما لانهما فضلتان والاصل تسبحون الله فيها باه وتكبرون الله فيها باه وما ذكره من جواز اعمال الاول والثاني والثالث حكى بعضهم فيه الاجماع وقال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه استقرأت كلام العرب فوجدت اعمال الثالث والغاء ما عداه قال ابن مالك وهو كما قال واعترض بانه سمع من كلامهم اعمال الاول من الثلاثة كقول ابي الاسود كساك ولم تسكه فاشكرن لراحلتك بعطبلة الجرزل فناصر فاها المراد بي فقول على ان استقراءه غير تام ولا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني انتهى وقد علم مما ذكرته في حقيقة التنازع من ان المتنازعين لا بد ان يكونا فعلين او اسمين او مختلفين الاسمية والفعلية انا التنازع لا يقع بين حرفين لان الحرف لا دلالة له على الحدث حتى يطلب المعمولات واجاز ابن الحاج التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله ما فان لم تفعلوا اضاف تنازع ان ولم في تفعلوا وردبان ان لم تفعلوا طلب مثبتا ولم تطلب منفيا وشرط في التنازع الامحاد في المعنى فبقل الشاطبي عن الفارسي انه اجاز في التذكرة التنازع في قوله حتى مزاها وكان وكان اعنافها مشذرات بقرن ومنعه ابو حيان للعطف بالواو انتهى وسيجيء الكلام عليه في باب التوكيد ولا يقع التنازع بين حرف وغيره من فعل واسم ومن اجاز التنازع بين حرفين اجازه بين كم وغيره كما نقله ابن عمرون عن بعضهم انه يجوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيدا ان يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول وردبان منصوب عسى لا يحذف وعلم من تقييد العاملين بالتصريح انه لا يقع التنازع بين عاملين جامدين فعلين او اسمين او مختلفين لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله قال احمد بن الحباز في النهاية فاذا قلت مثلي في اكرامك وزيارتك عمرا وجب نصب عمرا بالثاني لا بالاول للفصل بين المصدر ومعموله انتهى ولا يقع التنازع بين جامد وغيره من فعل او اسم متصرف

من الكاف الواو ثم ابدلت همزة

وعن المبرد في كناية المدخل اجازته في فعلي تعجب سواء كانا بلفظ الماضي او بلفظ الامر فالاول نحو ما احسن واجمل زيدا فيعمل الثاني في الاسم لفظا ويعمل
الاول في ضميره ويحذف لانه فضلة والثاني نحو احسن به واجمل به فيعمل الثاني في الظاهر المجرور ويعمل الاول في ضميره المجرور ولا يحذف لانه فاعل والفاعل
لا يحذف عنده لانه بعضي ويحذف على القول بان المجرور في محل نصب على المفعولية عند الفراء والجمهور على المنع فرارا من الفصل به وبين معموله اذ عمل الاول
واذا لم يصح اعمال الاول بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منه او علم من تقييد المعمول بالتاخير انه لا يقع التنازع في معمول مقدم نحو اياهم ضربت واكرمت او
شتمته لان الثاني لم يبق الا بعد ما اخذ الاول معموله المتقدم عليه وقوله او شتمته عديل مدخول الا استثناه مما خلافا لبعضهم في اجازة التنازع في المتقدم
كما قال به بعض المغاربة مستدلا بقوله تم يا المؤمنين رؤف رحيم ولا حجة له لان الثاني لم يجئ حتى استوفاه الاول ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الاول
عليه وما قاله بعض المغاربة قال بعض الراضين عبارته وقد يتنازع العاملان فيما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك قمت وتعقبه لبيد
الدماميني فقال يلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بان المجموع قد ترتكبوه في نحو اقام زيد وانجملوا
اخوته وافعنه في الاصل بعيد العاطف لكنهما قدمت عليه لفظا واجاب بان هذا الحكم ليس محل الاعتبار الهمزة بل هو معطوف عليها عندهم انتهى ولا يقع التنازع
في معمول متوسط نحو ضربت زيدا واكرمت لان الاول اشتغل بزيد قبل مجئ الثاني خلافا للفارسي فانه اجاز في قوله متى يشب افنا من بارق تشم ان تكون من زائدة و
بارق في موضع نصب بتشم ومفعول نصب محذوف وهو ضمير عائد على بارق وما المراد في شرح التسهيل الجواز التنازع في التوسط والمتقدم فقال
اقول لك يظهر ان تاخر المعمول ليس بشرط في جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول او توسط جاز عمل كل من العاملين فيه انتهى وعلم من اشتراط كون المعمول مطلوبا
لكل من العاملين من حيث المعنى ان التنازع لا يقع في نحو هيهات هيهات العقيق ومن به هيهات خلا العقيق نواصله خلافا لقاله الفارسي والجرجاني لان الطالب
للمعمول وهو العقيق انما هو هيهات الاول واما الثاني فلم يؤت به للاسناد الى العقيق بل لمجرد التقوية والتوكيد لهيهات الاول فلا فاعل له اصلا ولهذا
قال الشلوبين الى ابن النجاة بعلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس فالاحقون فاعل اتاك الاول واتاك الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع
ولو كان من التنازع لقال اتاك اتوك اتاك على اعمال الاول او اتوك اتاك على اعمال الثاني وليس بجيد لجواز ان يضمر مفردا في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه
ضربوني وضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع في البيتين فاعل باحد العاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فهذه ثلثة اقوال اصحها عند ابن مالك ما ذكره
المرخم وعلم من تقييد المعمول بكونه غير سببي مرفوع انه لا تنازع في نحو قول كثير عزه وقضى كل ذي دين فوفى غريمه وغرة ممطول معنى غريمها خلافا للجماعة لانه لو
قصد فيه التنازع لاسند احدهما الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قاله المرادي
تبعا لابن مالك في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لان هذا بناء فيما لو كان السببي منصوبا نحو زيدا ضربت واكرمت اخاه لان احد العاملين
يعمل في السببي والاخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدا فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره ابو محمد ابن السيد
البطليوسي من ان غريمها ان رفع بمعنى يكون ممطول فلا جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع بممطول فهو خطأ لانه قد وصف بمعنى والاسم
الذي يعمل عمل الفعل اذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز ضربت بضارب زيدا انتهى واول ما ذكره ابو محمد يتمثل فيما اذا كان السببي منصوبا نحو
غلام زيد مهين لاخاه اذا كان الضارب المهين زيدا فان كان الناصب للسببي الثاني وجاز ابراز الضمير في الاول لكونه جرى على غير من هو له وان كان الناصب
للاول فهو خطأ لانه قد وصف بمهين والوصف اذا وصف لا يعمل اذا تقرر هذا فقول عزة مبتداء وليس ممطول ومعنى خبر بين لها بل غريمها مبتداء
ثان مؤخر عن خبره وممطول ومعنى خبر ان لغريمها خبر بعد خبر او ممطول خبر وحده ومعنى صفة له لان الوصف يجوز وصفه على الاصح وحجة المانع ان
الوصف كالفعل وهو لا يوصف وحال من ضميره المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد الى غريمها وغريمها وخبره خبر غرة والرابط
بينهما الضمير المضاف اليه غريم وعلم من تقييد السببي بالمرفوع انه لا يمتنع التنازع في السببي المنصوب نحو زيدا ضربت واكرم اخاه لان السببي وهو اخاه
منصوب باحد العاملين والرابط موجود بالضمير المستتر او بالمضاف اليه السببي ومنع الشاطبي التنازع في السببي المنصوب وعلل بانك ان اعملت
الاول والثاني فلابد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه قال ابن هشام لو تقدم كان عوضا من اسمين مضافا ومضافا اليه
وهذا لم الا سبيل اليه انتهى فلو جاز امتناع التنازع في السببي مطلقا ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع الواضح بعد الا على التصحيح كقوله ما ضاق فلبي واضناه و
نيم الاكواعب من ذهل شيبانا والمانع من كونه من التنازع انه لو كان منه لزم اخلاء الفعل الملفوظ من الاسناد الجائز في نحو ما قام وقعد الا انا اعادة ضمير
غائب على حاضر قاله المرادي في شرح التسهيل انتهى وحمل في التسهيل على الحذف وقال في شرحه على نا وبل ما قام احد وقعد الا انا فحذف احد لفظا وكثيرا
بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا مذكورا ان انتفاء التنازع بين محذوف ومذكور ومحذوف مذكور **فصل** اذا تنازع العاملان
جاز اعمال ايهما شئت بالاتفاق من البصريين والكوفيين لان اعمال كل منهما مسموع من العرب بخلاف بينهما في المختار هل هو الاول ام الثاني وهما على حد سواء
فالاول اختاره الكوفيون منهما الاول لسبقه واختار البصريون الاخير لقربه والى ذلك اشار الناظم بقوله ان عاملان اقتضيا اسم عمل فللوحد منهما العمل
والثاني اولى عند اهل البصرة واختاره كثير منهم ذا اشرة وقبل هما سيان لان كلا منهما مرجح حكاه ابن العلج في البسيط واذا تنازع ثلثة فالحكم كذلك
بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادي وسكتوا عن المتوسط فعمل بالحق بالاول لسبقه على الثالث او بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول ويحتمل
عندي الامران لم ار في ذلك نقلا فان تنازع ثلثة وعملنا الاول في المتنازع فيه على اختيار الكوفيين اعملنا الاخير في ضميره مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا

باب التنازع

نحو قام وقعد اخواك او قام وضربتهما اخواك او قام مررت بهما اخواك وبعضهم كالمبرد يجيز حذف غير المرفوع وهو المنصوب والمجرور لانه فضلة وهو الذي يفهم من كلام
الشيخ بقوله وهو الفضل الخ وبها نكتة بديعة لعبد المطلب يحكاظ بها متناظران ايام سوق عكاظ فاعمل الاول وهو يشتي فرفعت شاعره واعمل الحوار في ضميره
وحذفه والمقدر بالمنطوق به كالثابت بل ابلغ منه لان الحذف ابلغ من الذكر وبالتخفيف الكاف وبالقاف المثالة موضع بقرب مكة كان سوقا في الجاهلية ويشتي مضارع اشتى بالتعدية المملة
وقيل بالجيم وشاعره بالشين المعجمة ضوه والضمير المرفوع الى البلد السلاح فيما قبله ولنا من الادلة على امتناع حذف غير المرفوع ان في حذفه تهيئة العامل وهو الحوار للعمل
في شاعره وقطعه عنه بوضعه بيشتي وغيره مما ذكر بعض المحاربين وهذا البيت ضرورة عند الجمهور وان اعملنا الثاني على اختيار البصريين فان اعمال الاول المرفوع
فالبصريون يضمرونه ولا يحذفونه لامتناع حذف العمدة عندهم وان لزم منه الاضمار قبل الذكر وهو وجود الضمير على مشاجر في اللفظ والرتبة لان الاضمار قبل الذكر
قد جاء مصرحا به في غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا وضيفا بهما تمييز الضمير المجرور بربه فالمرفوع على الفاعلية بنعم ورتبة الضمير الشاجر فعاد الضمير
على المتميز وهو مشاجر لفظا ورتبة وجاء الاضمار قبل الذكر في هذا الباب الذي نحن فيه وهو باب التنازع نثرا وشعرا نحو قول بعض العرب ضربني وضربت
قومك بالنصب حكاه سيبويه فقد اعمل الثاني واضمر في الاول ضمير الفاعل وهو الواو العائدة على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على المفعولية و
المفعول رتبة الشاجر فضمر الضمير على مشاجر لفظا ورتبة وقال الشاعر جفوني ولم اجف الاخلاء انني بغير جميل من خليلي معمل فاعمل الثاني ونصب الاخلاء
واعمل الاول فيه ضميرا وهو الواو المرفوعة الموضع على الفاعلية فقد عاد الضمير على الاخلاء المنصوب على المفعولية والاخلاء جمع خليل والجميل الشيء الحسن و
معمل اسم فاعل من الاعمال وهو التزك والكاف وهشام الضرير والسهيلي من الكوفيين يجيزون الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية هربا من الاضمار
قبل الذكر ومنه كما بظاهر قوله وهو علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغساني تعفق بالارطى لها وارادها رجال فبذت نبالهم وكلب اذ لم يقبل
على تقدير اعمال الثاني ولا اراد واعلى تقدير اعمال الاول ويمكن ان يجاب عنه بانه اعمل الثاني ولم يقبل يتعفقوا على لفظ الجمع لانه يجوز ان ينوى معنى على حد
البكرين باعنيا ناقة وبلها بالمذكور ولهذا قال الموضح بظاهر قوله ولم يقل يتعفقوا بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف اي استعدوا والارطى
فبذت بالباء الموحدة والذال المعجمة المشددة اي غلبت ونبالهم بسكون الموحدة سهامهم فاعل بذت وكلب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلبة كسبب جمع عبد
والحاصل ان العمل لاحد العاملين في المتنازع فيه ويعمل المهمل في ضميره سواء اتفق مطلوبهما ام اختلف والفراء يقول ان استوى العاملان في طلب المرفوع
وكان العطف بالواو كما في المتن فالعمل لهما لانهما لما كان مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد نحو قام وقعد اخواك فاخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون
الاسم الواحد فاعلا لفعلين مختلفين لفظا ومعنى وهو مشكل فان النحويين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحسية فيه واجتماع المؤثرين على اثر واحد ممنوع عند
اهل الاصول قاله الرضي ثم قال ويجاب عند الفراء وجمهور النحاة بان يقال اعمل الاول ضميرا منفصلا بعد المتنازع فيه لتعذر المتصل لزوم الاضمار قبل
الذكر هذا هو النقل الصحيح عن الفراء انتهى وان اختلفا اي العاملان في طلب المعمول فان كان اولهما يطلب مرفوعا اضمره مؤخرا وجوبا كضربني وضربت زيدا
هو انتهت مقالة الفراء فهو فاعل ضربني واما الخبر عن الظاهر مرارا من الاضمار قبل الذكر ولم يجذفه مرارا من حذف الفاعل هذا كلامه اذا احتاج الاول المرفوع مع
اعمال الثاني وان اعملنا الثاني واحتاج الاول المنصوب لفظا وهو ما يصل اليه الفاعل بنفسه او محلا وهو ما يصل اليه العامل بواسطة حرف الجر فان اوقع عليه
اي المنصوب في لبس ظاهر او لم يقع في لبس ولكن كان العامل من باب كان او من باب ظن وجب اضمار المعمول مؤخرا من المتنازع فيه في المسائل الثلثة فالاولى نحو
احسنت واحسنني فاعلن زيد بالابتداء احسن الاول بطلب زيدا بالباء والثاني بطلبه فاعلا لانه استوفى معموله المجرور بها فاعملنا الثاني واضمرنا ضمير زيد مجرورا
بالباء مؤخرا وقلنا به والا اعملنا على ذلك انا الواضمرناه مقدما قبل استوفاء لزم الاضمار قبل الذكر ولو حذفنا ما وقع في لبس فلا يسلم اهل البصرة ان وقع حذفه
او عليه والثانية نحو كنت وكان زيد صديقا اياه فكنت وكان تنازعا مصدقا اياه على الخبرية لهما فاعملنا الثاني فيه واعملنا الاول في ضميره مؤخرا والثالثة
نحو ظننني وظننت زيدا قائما اياه فظننني يطلب زيدا قائما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت يطلبهما مفعولين فاعملنا الثانية ونصبنا زيدا قائما وبقي الاول
يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل مقدما مستترا والضمير المفعول الثاني مؤخرا وقلنا اياه ولم يحذف المنصوب في المسئلة الثانية والثالثة لانه
عمدة في الاصل لانه خبر مبتدإ وفعل وباب ظن وكان يضمر مقدما كالمرفوع لانه مرفوع في الاصل فيقال ظنني اياه وظننت زيدا قائما هكذا مثل ابو حيان والشيخ
لكن بالضمير منفصلا ولا يتعين بل يجوز اتصالها خر وظننته على ما تقدم من اختلاف الترجيح وقول الشارح تبعا لابن في شرح الكافية ولا يجوز تقديمه عند البصريين
محافظا لظاهر التسهيل والتصحيح ابن صفوح وابن خروف بذلك وقيل لا يضمر ولا يحذف بل يظهر كما في المسئلة الاتية في تخالف صاحب الضمير ومفسره فيقال
ظنني قائما وظننت زيدا قائما وقيل لا يضمر ولا يظهر بل يحذف وهو الصحيح لانه حذف للدليل فان المفسر يدل عليه قال ابن صفوح وهذا المذهب اسلم المذاهب
لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم يدع ضرورة اليه وحذف الاخصر شائع في باب ظن وقد تقدم الدليل على جوازه انتهى وشرط المحذوف ان
يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفروعهما فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو ظنني وظننت الزيدين قائمين فلا يجوز ان يقول اياه منفردا او مثنى او مذكرا
يجوز حذفه قاله ابو حيان في النكت الحسان وان كان العامل من غير باب كان وظن ولم يلتبس وجب حذف المنصوب لفظا ومحلا لانه فضلة مستغنى عنه فلا داعي
لاضماره قبل الذكر كضربني وضربت زيدا ومررت ومررت بزيد وهل يجوز اضماره كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحبا او فكن المذنب الخ لفظ المؤدب فاعمل
الثاني واضمر الاول ضمير المفعول وهذا البيت ضرورة عند الجمهور ولم يوجب التسهيل حذفه بل جعله اولى والى ما تقدم اشار الناظم بقوله واعمل المهمل
في ضمير ما نازعاه والتزم ما التزما ثم قال ولا يخلى مع اول قد اعملا بمضمر لغير رفع او محلا بل حذفا لزم ان يكن غير خبر والخبر ان يكن هو الخبر مسئلة

اذا اختلف المخبر عنه ومفسر الضمير واحتاج العامل المهمل الى ضمير وكانت تلك الضمير المحتاج اليه خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم المخبر عنه مخالفا في الافراد والتذكير
او ضدهما من التانيث والتثنية والجمع للاسم المفسر له وهو الاسم المتنازع فيه وجب العدول من الاضمار الى الاظهار والى ذلك اشار الناظم بقوله واظهر ان يكن
ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسر اخوا ظن ويظنانى اخا الزيدين اخوين وذلك لان الاصل قبل الاعمال ظن ويظنانى الزيدين اخوين بالتثنية فيهما فان ظن يطلب
الزيدين اخوين مفعولين ويظنانى يطلب الزيدين فاعلا واخوين مفعولا ثانيا لانه اخذ مفعوله الاول وهو ياء المتكلم المتصلة به فاعملنا الاول وهو اظن
فنصبنا الاسمين وهو الزيدين اخوين على انهما مفعولان لاظن واضمرنا في الثاني وهو يظنانى ضمير الزيدين وهو الالف فاستوفى فاعله ومفعوله
الاول وبقي علينا المفعول الثاني ليظنانى يحتاج الى اضماره وهو خبر في الاصل عن ياء المتكلم المتصلة به التي هي الان المفعول الاول بعد دخول الظن والياء محل
لاخوين الذي هو مفسر الضمير الذي بالياء فان الياء مفرد والاخوين تثنية فوجب الاضمار مفردا ليوافق المخبر عنه وهو الياء وبين اضماره مثنى ليوافق المفسر
وهو الاخوين وفي كل منهما عدول عن الاصل فوجب العدول الى الاظهار فقلنا اخا فوافق المخبر عنه وهو الياء في الافراد ولم يضره مخالفته لاخوين لانه اي اخا
اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هذا تقرير ما قالوا وفي هذه المسئلة قال الموضح تبعا لجماعة على سبيل البحث والذي يظهر لي فساد دعوى المتنازع في الاخوين
لان يظنانى لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفرد وجوابه ان المتنازع فيه مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى قال الصاحب الموسط بعينا وفيه نظر لان
المتنازع لا يكون مبهما وقول الكوفيين انهم لما جاز وقوعه مبهما جاز حذفه واضماره مقدما على ما فوق المخبر عنه فيقولون على الحذف ظن ويظنانى الزيدين اخوين ويجعلون
اخا الاول اخوين عليه ويقولون على الاضمار ظن ويظنانى اياه الزيدين اخوين كذا مثله في شرح الكافية مقدما لان العلة المقتضية لتاخيره وهو انه خبر
المفسر مفقودة هنا وان اعملنا الثاني فلحكمه فيه كما سبق من وجوب الاظهار ومن اجراء الوجهين المحكيين عن الكوفيين ولكن نبهم مؤخرا قاله المرادي في شرح التسهيل
وفيه البحث السابق والله اعلم

هذا باب المفعول المطلق

اي الذي يصدق عليه قولنا مفعول بغير صلة صدقا منتسبا يسمى مفعولا مطلقا
صفة صدقا بالجار حرف او اسم متعلق بمقيد بخلاف بقية المفاعيل فان صدق المفعولية عليها مقيد بالجار كالمفعول به والمفعول له والمفعول فيه و
المفعول معه وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمي مفعولا الا المفعول به خاصة ويقول في غيره مشبه بالمفعول قاله الموضح في الحواشي والمفعول المطلق
هو اسم يؤكد عامله فيفيد ما افاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك او يبين نوعه اي نوع العامل فيفيد زيادة على التوكيد او يبين عدده اي عدد العامل
فيفيد عدد ما دل العامل زيادة على التوكيد وليس هو خبرا عن مبتدا ولا حالا لاخبر عنه ولا حال نحو ضربت ضربا او ضربت ضرب الامير او ضربت ضربتين فالاول مثال
لما يؤكد عامله والثاني مثال لما يبين نوعه والثالث مثال لما يبين عدده بخلاف نحو ضربت ضربتين وضربت ضربا اليم فانه وان بين العدد في الاول والنوع
في الثاني لوصفه باليم فهو خبر عن ضربت فلا يكون مفعولا مطلقا وبخلاف ولي عمرا فانه وان كان توكيدا لعامله فهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا
يكون مفعولا مطلقا والى ان المفعول المطلق يفيد المعاني الثلاثة اشار الناظم بقوله توكيدا او نوعا يبين او عدد واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا
كما تقدم من الامثلة والمصدر كما قال الناظم اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل وهو اسم الحدث الجاري على الفعل وليس علما ولا مبدوءا بميم زائدة لغير
المفاعلة كما قال الموضح في باب اعمال المصدر وخرج بهذا القيد وهو الجريان على الفعل نحو غسلا ووضوء وعطاء من قولك اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا
واعطى عطاء فان هذه الثلاثة اسماء مصادر وليست مصادر لعدم جريانها على افعالها لان اغتسل فيها سر مصدره الجاري عليه الاغتسال وتوضأ فيها سر مصدره
الجاري عليه التوضؤ واعطى فيها سر مصدره الجاري عليه الاعطاء وخرج بقولنا وليس علما نحو حمادا علما للحمد وقولنا ليس مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة نحو
مقتل بمعنى القتل فانهما من اسماء المصادر والفرق بين المصدر واسم المصدر ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فدلول المصدر
حدوث مدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسمي المصدر مصدرا لان فعله صدر عنه اي اخذ منه كصدر الابل الكان الذي ترده ثم نقد عنه والمصدر المنصوب على
المفعولية المطلقة عامله اما مصدر مثله لفظا ومعنى نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا فجزاء مفعول مطلق وعامله جزاؤكم وهو مصدر مثله او معنى لا لفظا نحو
اعجبني ايمانك شديقا وقول الحرمي لا يعل في المصدر مردودا بالابز ونحوها اوما اشتق لفظه منه من فعل غير متصرف ولا ناقص ولا ملحوق بالاعمال نحو وكلم موسى
تكليما او خرج عنه فعل التعجب فلا يقال ما احسن زيدا حسنا والافعال الناقصة فلا يقال كان زيد قائما كونا والافعال الملغاة فلا يقال زيد قائم ظننا
او من وصف اسم الفاعل او المفعول او الصيغة المبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل نحو والصافات صفا واسم المفعول نحو الخبز اكول كلا وقد
امثلة المبالغة نحو زيد ضراب ضربا ولا يجوز زيد حسن حسنا ولا اقوم منك قياما وما قولهم الملوك فانث اليوم الاتهم لوما وابيضهم سربالا فشاذ
ملوما منتجبوا بحذف الصاحب البديع والى ناصب المفعول المطلق اشار الناظم بقوله بمثله او فضل وشفا او نصب وما ذكره من ان الفعل والوصف مشتقان
من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين وابه يرشد قول الناظم وكونه اصلا لهذين انتخب وذهب بعض البصريين كالفارسي واختاره الشيخ عبد القاهر ان
الفعل اصل للوصف فيكون فرع الفرع وذهب الكوفيون ان الفعل اصل لهما اي للمصدر والوصف وذهب ابن طلحة ان الفعل والمصدر اصلان وليس احدهما
من الاخر والصحيح الاول لان الفرع لا بد فيه من معنى الاصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لهما على الزمان
المعين

فصل

ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفته كسرت احسن السير والاصل سيرا السير فحذف الموصوف
لدلالة الصفة عليه ثم اقيمت صفته مقامه واتصلت به واشتمل الاسم الشامل للصفة والموصوف وناب صفته منابه وضربته ضرب الامير اصله ضربا مثل ضرب الامير المصدر فحذف الموصوف وهو ضربا ثم المضاف وهو مثل وعمم وقوعه مضافا للنكرة وان اضيف لمعرفة لانه لم يكتسب التعريف من المضاف

باب المفعول المطلق

اليه لتوغله في الابهام وعبد ابو البقاء المسئلة بقوله وكان صفة المصدر اذا اضيفت اليه نحو سرت شد السير لان الصفة هي الموصوف في المعنى فاقيمت
لتدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضح من اقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل وخالفه في ذلك في
شرح الفطر فقال وليس ما ينوب عن المصدر صفته نحو فكلاهما رغدا خلافا للمبرد زعموا ان الاصل اكلا رغدا واتسع في الموصوف وناب صفته عنه
وانتصب بفعله وهو مذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكلاهما اكلا رغدا ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه
طويلا فيفهمون المجاز والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على ان حال المصدر والا لجازت اقامته مقام الفاعل لان المصدر يقوم
مقام الفاعل باتفاق انتهى أو من ضميره اى ضمير المصدر نحو عبد الله بالنصب اظنه جالسا فعبد الله مفعول اول لاظن وجالسا مفعوله الثاني والهاء
في اظنه ضمير المصدر نابت عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة وهل هي نائبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير اظن ظنا او عن نوع فيكون التقدير
اظن ظنى كما قدمته الشارح تبعا للمفصل فيه بحث قال في الحواشي والذي يظهر ان الضمير انما يقوم مقام المؤكد خاصة وذلك كقوله من كل ما نال الفتى
قد نلته الا التحية وقوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيبا اى يدرس الدرس وذلك النيل وصريح بالظاهر لم يفد الا التوكيد
فكذلك ضميره واما نحو فان اصبته عذابا لا اعذب به احدا فقد يرد لا اعذب هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا نائب عن المصدر النوعي فصار الحاصل ان ما
كلامه في الحواشي ومن خطه نقلت وينبغي ان يكون ال في النيل والدرس الجنسية لا للعهد والا لامكان ان يكون نوعيا ايضا أو من اشارة اليه اى المصدر سواء
كان اسم الاشارة متبوعا بالمصدر ام لا فالاول كضربته ذلك الضرب والثاني كضربته ذلك فذلك في المتابين مفعول مطلق نائب عن المصدر
وذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى انه لابد من جعل المصدر نائبا عن اسم الاشارة المقصود به المصدرية وذهب سيبويه والجمهور الى ان ذلك لا يشترط ومن كلام
العرب ظننت ذلك يشيرون به الى الظن قال المرادي في التلخيص أو من مرادف له معنى نحو شنئته بغضا فبغضا مفعول مطلق نائب عن مصدر
شنئ بكسر النون مرادف للبغض واحببته محبة فمحبة مفعول مطلق نائب عن محبة فان المحبة بكسر الميم مصدر ومن مرادف للمحبة وفرحت جذلا ففي الاول
مفعول مطلق نائب عن فرحا فان الجذل بفتحتين وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر مرادف للفرح وظاهر كلام الموضح تبعا لابن مالك ان المراد فصوغ
بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير عندهم في الامثلة المذكورة شنئته وبغضته بغضا
واحببته ومحبة وفرحته وجذلت جذلا أو من مشارك له اى للمصدر المحذوف في مادته وحروفه وهو اقسام ثلثة اسم مصدر غير علم كما تقدم
من نحو اغتسل غسلا وتوضأ وضوء واعطى عطاء وفي شرح التسهيل ان المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا واسم عين ومصدر لفعل اخر فالاول العين
نحو والله انبتكم من الارض نباتا فنباتا اسم عين للنبات وهو ما ينبت من زرع او غيره ومنه ذكوة النبات وعن سيبويه ان نباتا في الاية مصدر جاء على
غير الفعل فكانه نائب عن انباتا قاله الشاطبي فعلى هذا يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدرا لفعل اخر نحو وتبتل اليه تبتيلا فانه نائب عن تبتلا والاكثر
في مصدر انبت وتبتل انباتا وتبتلا لان قياس مصدر انبت الانبات لا النبات لانه مصدر نبت قال ابن لقطاع نبت البقل نباتا وقياس مصدر تبتل
التبتل لا التبتيل لان التبتيل مصدر بتل بالتشديد أو من لفظ دال على نوع منه اى من المصدر كقعدة القرفصاء بالمد والقصر ورجع القهقرى بالقصر فقط
فان القرفصاء نوع من القعود والقهقرى نوع من الرجوع والاصل قعدة القرفصاء ورجع الرجوع القهقرى فحذف المصدر وناب عنه لفظ دال على نوع
منه فان قلت القرفصاء والقهقرى مصدران فكيف يقال انها عن المصدر قلت اجيب بانهما انابا عن المصدر الاصلي المحمل للقليل والكثير وفي هذا الجواب
نظر لانه يقتضي ان انتصاب النوعي نوع عن انتصاب المؤكد ولا قائل به قاله الموضح في حواشيه أو من لفظ دال على عدده اى المصدر كضربت عشرة ضربات فعشرة نائب
عن المصدر والاصل ضربته ضربا عشر ضربات فحذف المصدر وناب عنه عدده ومثله فاجلدوهم ثمانين جلدة والاصل فاجلدوهم جلدا ثمانين فحذف
المصدر وناب عنه ثمانين وجلدة تمييز أو من لفظ دال على الة اى الة المصدر كضربته سوطا أو عصا والاصل ضربته ضربا بسوط او عصا ثم توسع في الكلام فحذف سوطا
المصدر وانيبت الة مقامه واعطيت ما له من اعراب فجر او نصب او تثنية او جمع تقول ضربته سوطين واسواطا والاصل ضربتين بسوط وضربات بسوط قاله الشارح
وقال المرادي في التلخيص اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وذلك مطرد في كل اسم مبهم وذلك للفصل فلو قلت ضربته
خشبة لم يجز لانه لا يبهم كون ذلك الة لهذا الفعل انتهى أو من كل وما في معناها مضافا الى المصدر نحو فلا تميلوا كل الميل فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر
محذوف والاصل فلا تميلوا ميلا كل الميل ونحو قوله وهو فيمن الملوح وقد يجمع الله الشتيتين بعد ما يظنان كل الظن ان لا تلاقيا والاصل يظنان
ظنا كل الظن ونحو ضربته جميع الضرب او عامة الضرب أو من بعض ما في معناها مضافا الى المصدر كضربته بعض الضرب فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر
محذوف والاصل ضربته ضربا بعض الضرب وفي التنزيل ولو تقول علينا بعض الاقاويل ونحو ضربته بعض الضرب وفي التنزيل ولا تضروه شيئا وما
ذكره الموضح ان النائب عن المصدر نوعان نائب عن مؤكد ونائب عن مبين فالنائب عن المؤكد المرادف في المادة بافاسام الثلثة والنائب
عن المبين ما بقي وهو الموصوف والمضاف والمشار اليه والنوع والعدد والة وكل بعض ذلك يدخل في قول الناظم وقد ينوب عنه ما عليه دل مسئلة
المصدر المؤكد لعامله لا يثنى ولا يجمع باتفاق فلا يقال ضربت ضربين بالتثنية ولا ضربت ضروبا بالجمع لانه اسم جنس مبهم يحمل القليل والكثير كما مر وهو
وقيل ولانه بمنزلة تكرير الفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فكما ان ماكان بمنزلته والمصدر العلم وهو المختوم بتاء الوحدة بمكسة فيثنى ويجمع باتفاق فيقال
ضربت ضربتين وضربات لانه فرد لجنس كتمرة وكلمة واختلف في المصدر النوعي فالمشهور من الخلاف في تثنيته وجمعه الجواز قياسا فيقال ضربت ضربتين

ضربا عتيقا اى ضربا رفيقا وضربت ضربا بخلافه وظاهر مذهب سيبويه المنع وانه لا يقال منه الا ما سمع واختاره ابو المنع الشلوبين واجاز الجزولي بحثه في الفصيح كقوله شعر وتظنون بالله الظنونا والالف عوض عن شدة الفواصل بالقوافي والى المنع في المؤكد والجواز في غيره اشار الناظم بقوله وما المؤكد فحد ابدا وثن وجمع ضربه وافردا

فصل النحاة اتفقوا على انه يجوز لدليل مقالي او حالي حذف عامل المصدر غير المؤكد وهو المبين للنوع او العدد والدليل المقالي ما رجعت الى القول كان يقال ما جلست فيقال بل جلوسا طويلا او بل جلستين فجلوسا مصدر نوعي او صفته والدليل على حذف عامله جواز الدليل مقالي وهو قول القائل ما جلست والتقدير بل جلست جلوسا طويلا او جلستين مصدر عددي وحذف عامله كذلك والتقدير بل جلست جلستين والدليل الحالي ما رجعت الى الحال من مشاهدة او خبر كقولك لمن قدم من سفر قدوما مباركا ولمن تكرر منه اصابة الغرض اصبت اصابتين فقدوما مصدر نوعي واصابتين حذف عاملهما جوازا لدليل حالي وهو الحال الماثلة والتقدير قدمت قدوما مباركا واصبت اصابتين واما المصدر المؤكد فزعم ابن مالك في شرح الكافية انه لا يحذف لانه انما جيء به لتقوية وتقرير معناه والحذف مناف لهما فلم يجز حذفه بخلاف المبين نوعا او عددا فانه يدل على معنى زائد على مجرد الفعل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى كلامه في شرح الكافية وصرح بذلك في النظم فقال وحذف عامل المؤكدا منع وفي سواه لدليل منع ورده ابن عصفور في شرحه بأنه ان اراد ان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلا نسلك ان الحذف منافٍ لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان اراد ان المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به غير التقرير فمسلم ولكن لا نسلم ان الحذف منافٍ لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور ويؤكد به المصدر فلان يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة القرينة عليه احق واولى وبانه قد حذف جوازا اذا كان خبرا عن اسم عين غير مكرر ولا محصور في نحو انت سيرا وجوبا مع التكرار والحصر في نحو انت سير سيرا وما انت الا سيرا وفي غير ذلك نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا فمنع مثل هذا انما سمع عن وروده واما البناء على ان المسوغ لحذف العامل قرينة التخصيص فهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها فحوى الكلام انتهى كلام ابن عصفور وتعقبه الشاطبي بان ما قاله ابن الناظم ضربان لا بد اذا اريد تقرير معنى العامل فقد قصد الاثنان بلفظ اخر يقرر معنى اللفظ الاخر ويؤكده فحذفه مع هذا القصد ينقض الغرض واما ما استدل به فلا دليل فيه لان تلك المصادر لم تات للتاكيد اصلا وانما هي مصادر جعلت بدلا من افعالها وعوضت منها فقامت مقامها فلذلك التزمت النيابة عن افعالها واعطاء معانيها لا تاكيدها فلو كانت مؤكدة لم تغن عنها والتي لا تؤكد فقد انتهى ملخصا مع اعترافه بان انت سيرا للتاكيد حيث قال في شرح قول النظم كذا مكررا وقول في المؤكد انت سير سيرا فيظهر ايضا بعض العامل وهذا لم يستعب الموضح كلام ابن الناظم بل اقره عليه لكن اقراره على نحو سقيا ورعيا مشكل بل قال ابن عصفور ان ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح فان جميع ما اتى به من الامثلة ليست من المصدر المؤكد في شيء وانما هي من المصادر النائبة عن افعالها انتهى والصحيح ان المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد وهو في معنى الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكدا منع قال الموضح في بعض حواشيه على الخلاصة وقد يقام المصدر المؤكد مقام فعله المستعمل والمهمل فيمتنع ذكره معه اي فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر لقيامه مقامه وهو نوعان ما لا فعل له اصلا من لفظه نحو ويل زيد وويحه وويله الا كف بالاضافة الى المفعول فيقدر له عامل من معناه على حد قعدت جلوسا سناء على قول المازني ان جلوسا منتصب بفعل مقدر في نحو ويل زيد وويحه وويله واحزن الله زيدا وويله وايحه لان الويل والويح بمعنى الحزن قاله ابو البقاء وقيل بفعل مقدر من لفظها وانتصابها انتصاب المفعول به بفعل مقدر قبل ويح لانها كلمة رحم وقبل ويل لعذب لانها كلمة عذاب ذهب بعض البغداديين الى ان ويحه وويله وويسه منصوبة باضمار من لفظها وانشدوا قول الاعرابي

ولاح ولا ماس ابو هند قال المرادي في شرح التسهيل وهو منتصب بفعل مقدر في بله الا كف اثر ذلك لان بله الشيء بمعنى تركه والا كف جمع كف وما لا فعل له متصل من لفظه وهو نوعان نوع واقع في الطلب هو الوارد دعاء بخير او ضده فالاول كسقيا ورعيا والثاني ككبتا وجدعا والاصل سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وكباه الله كبا وجدعه جدعا والجدع قطع طرف الانف او الاذن او غير ذلك او الوارد اخبارا وهو قياسا نحو قيامًا لا قعودًا اي قام قيامًا لا قعد قعودًا وكلا النوعين نحو فضرب الرقاب اي فاضربوا ضرب الرقاب في نحو قوله وهو الاحوص على حين الهى الناس جل امورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب اي اندل اندال زريق المال ندل الثعالب اي اختلسه بسرعة كاختطاف الثعالب وزريق برا مصغرا علم رجل والمفعول به والى ذلك اشار الناظم بقوله والحذف حتم مع ان بدلا من فعله كندلا لكن كاندلا الخ قول ابن مالك الدائم مقام فعله في الطلب يجب معه الحذف ولم يقيده بالتكرار وخص ابن عصفور الوجوب الحذف بالتكرار كقوله وهو فطري بن منجاة الخارجي فصبرا في مجال الموت صبرا فما نيل الخلود بمستطاع اي اصبر صبرا واجمل ان جعل تكرار المصدر قائما مقام العامل وبذلك قال ابن الضائع ونقله واعلم انه يجري مجرى هذا في التزام الاضمار المصادر في الامر المشاة كقولهم الحذر الحذر والنجا النجا وضربا ضربا انتهى قال الموضح في حاشية التسهيل واشار بعدلهم هذا الى الحذر بغير اياه وبمثل قوله قال ابن عصفور وكلامنا مخالف لاطلاق ابن مالك القول بان المصدر الكائن مقام عامله في الطلب يلتزم معه الحذف انتهى كلام الموضح او الوارد مغيرا باستفهام توبيخي وهو ثلثة اقسام توبيخ المتكلم لنفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه اضرة كمذة البعير ومونا في بيت امراة سلولية وتوبيخ المخاطب نحو انوانيا وجدقرانك اي انتوانى توانيا وقوله وهو جرير يهجو خالد بن يزيد الكندي اعبدا حل في شعبى غريبا الوما لالا بلالك واغترابا اي الوم لوما وتغترب اغترابا وعبدا منادى بالهمزة وشعبى بفتح الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة موضع وتوبيخ لغائب في حكم حاضر كقولك لشيخ غائب قد بلغك انه يلعب العبا وقد علمت انه يلعب وقد علمت انك تلعب لعبا وتوبيخ واقع في الخبر وذلك في خمس مسائل احدها مصدر مسموع كثر استعمالها وقلت نظائرها فالاول نحو قولهم عند تذكر نعمة وشدة حمدا وشكرا لا كفرا وهي من امثلة سيبويه وقوله احمد الله حمدا واشكره شكرا لا كفرا كذا تكلم بهذه الامثلة مجتمعة قال ابن عصفور ولا يستعمل كفرا الا مع حمدا

مصدر عامله محذوف

لكان مؤكدة

وشكرا ولا يقال لعدا وحمدا وشكرا الا ان يظهر على البدل فلا يلزم الاضمار الا مع كونه افراد فهذه الامور وجوب مجرى المثل ينبغي ان يلتزم فيها ما التزمت العرب اهـ
وصبرا لاجزعا والتقدير اصبر صبرا لا اجزع جزعا ولا يخفى ما في كلامه من اللفف النشر المرتب وكقولهم عند ظهور امر عجيب عجبا او امر عجيب عجبا وعند خطاب مخبر مرضي عنه او مغضوب عليه فضلا انا وكرامة ومسرة اي افعل ما تريد واكرمك كرامة واسر لك مسرة ولا يستعمل مسرة الا بعد كرامة وكرامة اسم مصدر اكرم ولا اصله ولا كبدا ولا امّا اي لا اكاد كبدا ولا امّ هما هذا تقدير سيبويه واختلف في تقديرا كاد فقال الاعلم هي لمناقضة وقال ابن الحاجب هي لمناقضة والمحض ولا مقاربة وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وهما من همت الشيء ولا يخفى ما في كلام الموضح من اللفف النشر المرتب فالمثبت للمرضي عنه والمنفي للمغضوب عليه المسئلة الثانية ان يكون المصدر منتصبا لعامل جملة فعلية من طلب وخبر فالاول نحو فشدّ الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا وفداء ذكر انتصابا لعامله الا بشد الوثاق والتقدير فاما ان تمنوا منا واما ان تفادوا فداء والثاني كقوله لا يجهدن فانه درء واقعة تخشى واما بلوغ السؤل والامل فقدره وبلوغ ذكرا نتصبا لعامله اجهدا واما ادراء واما ابلغ والى هذه الامثلة اشار الناظم بقوله وما لتفصيل كاما منا عامل يعني فحيث عنا المسئلة الثالثة ان يكون المصدر مكررا او محصورا او منتفيا عنه وعامله خبر عن اسم عين في الانواع الثلثة وشرطها اربعة امور اربعة لصدها النكر او الحصر او العطف عليه او الانتفاء عنه والثاني كون المصدر مستمر الحال منتفيا عنه ولا مستقبلا نص على ذلك سيبويه والثالث كون عامل المصدر خبرا والرابع كون المخبر عنه اسم عين فالمكرر نحو انت سيرا سيرا والتقدير انت تسير سيرا فحذف تسير وجوبا لقيام المكرر مقامه والمحصور بالا او انما نحو ما انت الا سيرا وانما انت سير البريد والتقدير ما انت الا تسير سيرا وانما تسير سير البريد فحذف تسير لما في الحصر من التأكيد القائم مقام المكرر والمعطوف عليه نحو انت كلا وشربا والتقدير بل انت تأكل اكلا وتشرب شربا لان العطف كالتكرار نص عليه هنا وفي باب الاخراء والنفي هنا كثير فهما عاملان بخلاف ذلك الباب والفرق ان العامل هنا يجب ان يكون من معنى المعمول والمتعاطفان مختلفان في المعنى فلا يناسبهما عامل واحد والعامل الثاني معطوف على الاول وكلاهما خبر عن انت فالترجيح في الحواشي في المستفهم عنه نحو انت سيرا والتقدير انت تسير سيرا نص عليه سيبويه ووجهه ان الفعل شديد المطلوبية للاستفهام وهو الى المستفهم عنه للفعل قائم مقام المكرر ويجوز في المنفي ان يكون العامل المحذوف صفة وهو خبر مبتدأ محذوف الان الكلام في نائب المصدر مقام فعله فاعمل والمقام المكرر والمحصور فقال كذا مكرر وفي حصر وردّ نائب فعل الاسم عين استند فان لم يكن المصدر مكررا ولا محصورا ولا منتفيا عنه ولا معطوفا عليه لم يجب اعتماد عامله نحو انت سيرا وان شئت حذفه فضلت انت سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتج الى اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو انما سيرك سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم فان ذلك يؤمن معه اضمار الفعل لان المعنى لا يخبر به عن العين الا مجازا كقوله فانما هي اقبال وادبار اي ذات اقبال وادبار قال في شرح الكافية المسئلة الرابعة ان يكون المصدر مؤكدا لمضمونه او مؤكدا لغيره فالاول وهو المؤكد لمضمونه هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه مقول على لفظه فاعرفا اي اعرفا جملة دل على نصيتها بالاعراف لانها لا تحتمل غيره وسمي مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة اعادة ما قبله وكانا في قضاء نفسه والثاني وهو المؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره ويقع منكرا ومعرفا فالاول نحو زيد ابني حقا فجملة زيد ابني تحتمل الحقيقة والمجاز ولكنهما سيان فقضايا المصدر كان تؤلك حقا ترفع المجاز وتثبت الحقيقة وتسمى مؤكدا لغيره لانه تحصيل ما قبله فضا بعد ان كان محتملا لامرين مؤثر والمؤكد لنفسه ليس مؤثرا والمؤثر غير المؤثر والثاني في كلام المصنف ما هو جائز الشروع في ما هو واجبه فالاول نحو صدقا زيد يحتمل لا الباطل فجملة هذا زيد تحتمل الصدق والكذب فاذا قلت الحق فقد حققت احد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الآخر وكانك قلت احق ذلك الحق او حقا فان كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت واردت فصل النزاع قلت لا اقول الا حقا على الحق والثاني لا اصل لكونه جملة لا اصل لكونها تحتمل استمرار النفي وانقطاعه فاذا قلت البتة حققت استمرار النفي ورفعت انقطاعه والبتة القطع يقال لا افعله البتة لكل امر لا وجه فيه قال في الصحاح والف البتة لازمة الذكر قال الموضح في الحواشي وفي حاشية ابن الدماميني على المغني البتة لا اصل لها بتة اي قطعة بتة والبتة وفي اللباب لم يذكر البتة قطع الا همزة والتباس وصلها والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومنه ما هو موكد لنفسه او غيره فالبدا بقوله على الذي عرفا والثاني كابني انت حقا صرفا المسئلة الخامسة ان يكون المصدر فعلا حاصلا بجزء من شيئها او اضافيا بينه مشتملا عليه او على اسم جنسه او مشتملا على صاحبه اي الحصد فهذه اربعة شروط وزاد المرادي شرطا خامسا وهو ان يكون ما اشتمل عليه الجملة خبرا صالحا للعمل كزيد قائما الرصوت صوت حمار وانا لذبكاء بكاء ذات اصبعه فالمصدر الثاني فيهما فعل علاجي واقع بعد جملة وهي لرصوت ولذبكاء وتلك الجملة مشتملة على اسم جنسه وهو المصدر الاول ومشتملة ايضا على صاحب المصدر وهو الهاء في له ولا صاحبه المصدر الاول للعمل في المصدر الثاني لانه لا يعمل عامل فعل لا مع حرف مصدر ولا بد منه لان المعنى عليه ذلك لان المراد انك مررت به في حال تصويت بكاء لا انه احدث تصويت بكاء صدر منه برد واذا لا يصلح للعمل فيه فتبين ان الجملة منصوبة بفعل محذوف وجوبا لتضمن الكلام معنى الفعل لان معنى له صوت هو يصوت فاجزأ نتصابا ما بعده بتقدير الفعل كانه قال يصوت به واتما انتصب هذا لانك مررت به في حال تصويت ولم ترد ان تجعل الاخر صفة للاول ولا بد لا منه ولكنك لما قلت له صوت علم ان ثم مصوتا فصار قولك له صوت بمنزلة قولك فاذا هو يصوت فجعل المصدر الثاني على المعنى انتهى ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط على البدلية والصفة ان كان نكرة ذكره سيبويه ويجوز ان يكون خبر المحذوف ويمتنع الصفة ان كان معرفة ولا يجوز الا في الضرورة قال سيبويه وقال الخليل يجوز الصفة ايضا على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافئان او الاول مرجح ذهب ابن خروف الى ان الرفع مرجح لان الثاني اجرى على الاول والنصب لمن مذهب الجاز وذهب ابن عصفور الى انهما متكافئان لان في النصب تقدير الاصل وفي الرفع في نحو ذلك لزم ذكاء ذكاء الحكماء لانه اي الذكاء فعل معنوي لا علاجي والمراد بالعلاجي ما يحتاج في احداثه الى علاج بخلاف المعنوي الذي لا يحتاج

كالضرب للشم والمعنوي بخلاف ركا العلم والذكاء وانما وجب الرفع مع غير العلم الجنسي لانك اذا قلت لم ذكاء فلست تريد بها نفس شيا بل انه ذو ذكاء فكان بمنزلة قولك ما ذكاء فكما لا ينصب ثمة فكذلك هذا ويجب الرفع ايضا في نحو لصوت صوت حمار لانه غير شبيه في نحو صوت صوت حمار لعدم تقدم الجملة لان صوت مبتدأ وصوت حمار خبره وفي نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار ونحو فاذا عليه نوح نوح الحمام لعدم تقديم صاحبه فيهما اما الاول فلان الضمير المستتر الى الجار والمجرور المقدر لا لصاحبه واما الثاني فلان الضمير المجرور يعلى ليس عايدا على صاحب النوح وانما هو للنوح عليه لا للنايح فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر الذي هو صاحب الصوت وبهذا تعلم ان نصب نحو هذين المثالين اكرم على الحال من الضمير لا على المفعول المطلق لانه ليس منه **تنبيه** مثل له صوت صوت حمار فالنصب على المفعول المطلق قوله وهو ابو كبير بالباء الموحدة المكسورة واسم عامر بن الحليس الهذلي يصف فرسا ما ان يمس الارض الا منكب منه وحرف الساق طي المحل فعل من مفعول مطلق وناسبه محذوف تقديره يطوي لان ما قبله وهو ما ان يمس الارض الا منكب بمنزلة الطي فهو جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه فالرسيو به بعضاه ونضنضنا ما ان يمس الارض بمنزلة الطي انتهى وما نافية وان زائدة وحرف الساق مرفوع بالعطف على منكب والمعنى ان هذا الفرس مضمر قد بلغ في التضمير الى حد لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منه منكب وحرف الساق وأراد بطي المحل انه مدمج الخلق كطي المحل وان له خاصرتين كخاصرتي المحل بكسر الميم الاولى وفتح الثانية وهو حلاوة السيف وافتضر في النظم على بعض شروط المسئلة واحال بقية الشروط على المثال فقال كذاك ذو التشبيه بعد جملة كل بكاء فان عصلة

هذا باب المفعول له

ويسمى المفعول لاجله والمفعول من اجله وهو ما فعل لاجله فعل مثال الحبث رغبة فجملة رغبة اسم فعل لاجله فعل وهو الجبن وحكمه النصب بشروط وجميع ما اشترطوا الاربعة امور الاول كونه مصدرا فلا يجوز جئتك اليوم لسمن والسمن بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وهذا الشرط قاله الجمهور لان النصب بشرط العلية والذوات لا تكون علة للافعال غالبا واجاز يونس بن حبيب ما السمن فقد سمن فقد عبيد زاعما ان قوما من العرب يقولون ذلك اذا وصف عندهم شخص شحما بسبب وعنهم كالمنكرين عليه وسفه بفعل لعبيد ونا ول نصب عبيد على انه مفعول له وان كان غير مصدر بمعنى ما يذكر شخص لاجل العبيد فالمذكور فقد عبيد لا غير فالعبيد هاهنا للذكر وهذا النصب انكره سيبويه وصححه وقال انه لغة خبيثة قليلة وانما يجوز على ضعفه اذا اريد عيب باعيانهم واداة الاحتجاج على تقدير ما تملك العبيد اي مما يذكر شخص من اجل تملك العبيد فقد عبيد وهذا كله لاجل اضافة المصدر والشرط الثاني كونه قلبيا اي من افعال النفس الباطنة كالرغبة لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء مقدم عليه من افعال الجوارح لجئتك فلا يجوز جئتك قراءة للعلم من افعال الثالث ولا هيلا للكافر من افعال اليد وهذا الشرط قاله ابن الخباز وغيره كالزجاج ويجوز ارادة قراءة العلم وابتغاء قتل الكافر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع الزمان مع الفعل العلل قاله الشاطبي واجاز الفارسي جئتك ضرب زيدا اي لضرب زيدا وهو ضعيف لان الفارسي لا يشترط الاتحاد في الفاعل ايضا لان فاعل المبني غير فاعل الضرب وهو ونصب ابن عصفور كاسبي والشرط الثالث كونه علة لانه ألبس على الفضل واستشكل جعل العلة شرطا لانها فاعل الشروط ويجعل الشروط لا يجعل وجوابه بان هذه الشروط لنصبه لا لتحققه واهيئه عرضا كان بفتح العين والراء المهملتين وهو ما البرح كذجم من وصف ثابت كما تقدم في باب النعت واللزوم فقط ما قبل ان العرض بالعين المهملة ما كان باعثا على الفعل ووجوده وعدمه فلا يصلح تمثيله بقوله كرغبة بفتح الراء وسكون العين المهملة وفتح الموحدة او تمرعرض وهو ما كان جبلة من الاوصاف اللازمة كفقد من الحرب جبنا فان الجبن وصف جبلي لازم والشرط الرابع اتحاده بالمعلل به وقتا بان يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام الاولى والمصدر المعلل بكسرها واحدا وذلك صادق بان يقع الحدث في بعض زمن المصدر كجئتك رغبة وصدوت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فراك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك فان لو يتحدا وقتا امتنع النصب فلا يجوز تاهبت اليوم لسفر غدا الا ان زمن الناصب عبر زمن السفر وهذا الشرط قاله الاعلم وابن الشنتمري والمتاخرون كالشلوبين وقال تلميذه ابن الصايغ بامتناع الصغرا واهمال العين لم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين فعلى هذا يجوز جئتك امس طمعا في معروفك الان والشرط الخامس اتحاده بالمعلل به فاعلا بان يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا كقولك انهم يجبلون اصابعهم اذا انهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر ذكر علة لجعل الاصابع في الاذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار فان اختلف الفاعلان امتنع النصب فلا يجوز جئتك مجيئك اباي لان فاعل المجيء المتكلم وفاعل المجيء المخاطب وهذا الشرط قاله المتاخرون ايضا وخالفهم ابن خروف فاجاز النصب مع اختلاف الفاعل بعضا بنحو قولك رغبة هو والا تكرمك البر اي خوفا وطمعا فاعل الارادة هو المحذوف وفاعل الخوف والطمع المخاطبون واجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال سوغ لكم بعلمكم ترون فاعل لرغبة على هذا هو فاعل الخوف والطمع وجزء على حذف مضاف اي ارادة الخوف والطمع وجعل الزمخشري الخوف والطمع حالين وافتضر في النظم على بعض الشروط وكل الباقي الى المثال فقال ينصب مفعولا له المصدر ان ابان تعليلا كجد شكرا ودن وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا ونحي عليه بشروط ماهية المفعول له وقد ذكرها ابو البقاء في شرح اللمع لابن جني فقال والمفعول له شرط احدها ان يصلح في جواب لم الثاني ان يصح جعل خبر اعن فعل العامل فيه كقولك زرتك طمعا في برك اي الذي حملني على زيارتك الطمع او مبتدأ كقولك الطمع حملني على زيارتك اياك الثالث ان يصح تقديره باللام الرابع ان يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز ان يحمل زيارة في قولك زرتك زيارة مفعولا له لان المصدر هو الفعل الخامس والثبوتي لا يكون علة لوجود نفسه انتهى وقد عد المعلل بكسر اللام الاولى من شروط جواز النصب شرطا منها وجب عند فقد غير ذلك الشرط ان يجر بحرف التعليل وهو اربعة اللام والباء وفي ومن وافتضر في النظم على اللام لانها الاصل فقال وان شرط فقد فاجره باللام فقد فقد الشرط الاول وهو المصدرية نحو ولا تقتلوا اولادكم من املاق نحنو الارض وضعها للانام فالانام علة للوضع والجر مصدرا فقد الشرط الثاني وهو القلبية نحو ولا تقتلوا اولادكم من املاق

تاما لاق وهو الفرع على الفعل وليس عليها فلذلك خفض من التعليلية بخلاف ولا تقولوا اولا دكم خشية املاق فالخشية موجودة قبل فلذلك جاء منصوبا وفقد الشرط الثالث وهو كونه علة فعل فاعله صبر انهم جروه لان الجر هو في التعليل بعيد العلية والفرع عديها فلذلك اسقطه وفاعل الشرط الرابع وهو الاتحاد في الوقت نحو قول امرء القيس الكنني اقبل اقبل لنوم شبابها لدى الستر الا لبسة المتفضل فالنوم وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم فلما اختلفا في الوقت جروا باللام ونصبت بخفض الضاف المجرور وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذي بقي في ثوب واحد والمعنى جئت اليها في حال خلع ثيابها لاجل النوم ولم يبق عليها الا ثوب واحد فتوضح به وفاقد الشرط الخامس وهو الاتحاد في الفاعل قول ابي خراش الهذلي

واني لمعروف لذكراك هزة ... كما انتفض العصفور بلله القطر

فالذكرى علة عروا لهزة وفاعلها مختلف لان فاعل العروالهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لا المخاطب الذي هو المذكور بالباء فلذلك جر باللام والهزة بالكسر النشاط والارتياح وقد انتفى الاتحادان معا وهما اتحاد الوقت واتحاد الفاعل في قام الصلوة لدلوك الشمس فاعل القيام المخاطب وفاعل الدلوك هو الشمس وفيهما اختلاف فزمن الاقامة متاخر عن زمن الدلوك فلذلك جر بلام التعليل وقال في المغني اللام في الدلوك بمعنى بعد نظائر اقم الصلوة لدلوك الشمس فلو كان الشمس لوكا اذا مالت عن وسط السماء ويجوز جر المستوفي الشروط والى ذلك اشير في التنظم وليس بمنتج مع الشرط ولكن ان كان مقرونا بال وبقلة ان كان مجردا منها والى ذلك اشار الناظم بقوله وقل ان يجيء الا مجردا والعكس في مصدوبال وشاهد القليل منهما اي في المقرون بال والمجرد منها قوله لا اصد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الاعداء فالجبن مفعول له وهو مقرون بال وجاء منصوبا على قلة والاكثر فيه ان يكون مجردا وقوله من امكم راغبة فيكم جرد ومن تكونوا ناصريه بنصر فيه مفعول له وهو مجرد من ال وجاء مجردا وفيه رد على الجزولي في منعه الجرد والاكثر فيه ان يكون منصوبا وانما كان المجرد قليلا بخلاف المقرون بال لانه اشبه الحال والتمييز لما فيه من الابهام وكونه نكرة وشاهد الكثير قوله تعالى واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط تهبون بها عدو الله وعدوكم فانه يخاف عليهم من القطاع والمنتهيين والحرف الجار في هذه الآية واجب حذفه ومن اشترط في نصب المفعول له اتحاد الزمان وهو الاعلم والمتاخرون لان زمن الابتلاف سابق على زمن الاحراز العبادة ولان زمن العبادة مستقبل وزمن الابتلاف ثابت في الحال وقال الكسائي الانتظم اللام في الابتلاف متعلقة باحببتها مقدرا وقال الزجاج متعلقة بقوله ربه تجعلهم كعصف مأكول هذه السورة سورة واحدة وهي مكية فان جعلتم السورتين سورة واحدة وهي مدنية فان لكفرهم وجرائهم على البيت والله اعلم بكتابه واختلف في ناصب المفعول له فقال جمهور البصريين منصوبا بالفعل على تقدير بلام العلة وحكاه الزجاج والكوفيون زعموا انه مفعول بطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك اكرمك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاق له في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا

هذا باب المفعول فيه

وهو المسمى عند البصريين ظرفا دون الكوفيين لان الظرف في اللغة الوعاء، وهو منا هي الاقطار كالجوانب والعدل والذي تسميه نحويته ظرفا من المكان كالبريك وسماه الفراء محلا والكسائي واصحابه يسمونه الظرف صفة ولا مشاحة في الاصطلاح الظرف ما ضمن معنى في الظرفية باطراد من اسم وقت او من اسم مكان او من اسم عرضت لاحدهما او من اسم جار مجراه اي مجرى احدهما فالمكان والزمان كامكث هنا زمنا فهنا اسم اشارة من اسماء المكان وزمنا بعض من اسماء الزمان والاسم الذي عرضت لاحدهما اي الزمان والمكان اربعة احدها اسماء العدد المميزة باحدهما اي الزمان والمكان كسرت عشرين يوما والاثنين فرسخا فعشرين مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان لانه لما يتزيوما وهو من اسماء الزمان عرضت له اسمية الزمان وثلثين مفعول فيه منصوب نصب ظرف المكان لانه لما يتز فرسخا وهو من اسماء المكان عرضت له اسمية المكان والثاني ما افيد بكلية احدهما اي الزمان والمكان او جزئيته كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ فجميع وكل مفعول فيهما منصوبان نصب ظرفي الزمان والمكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وسارا الذين على كليتهما لانهما من الالفاظ الدالة على العموم والاحاطة او بعض اليوم بعض الفرسخ او نصف اليوم نصف الفرسخ فبعض ونصف مفعول فيهما منصوبان نصب ظرفي الزمان وظرف المكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وسارا الذين على كليتهما الزمان والمكان لانهما من الالفاظ الدالة على الجزئية الا ان بعض يدل على جزء مبهم ونصف يدل على جزء معين فرجحنا المعدا والثالث ما كان صفة لاحدهما اي الزمان والمكان كجلست طويلا من الدهر وسرت فرسخا الدار فطويلا وفرسخا مفعول فيهما منصوبان نصب ظرفي الزمان والمكان لما اضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة الزمان وفرسخا صفة المكان وذكر الدار معين لهما والاصل زمنا طويلا ومكانا فرسخا والرابع ما كان محذوفا باضافة احدهما اي الزمان والمكان ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاعرب باعرابه والعامل في هذا المضاف اليه الناب عنه والمحذوف ان يكون مصدرا والعامل في المضاف المحذوف ان يكون زمانا ولا بد من كونه زمنا لوقتا ولمقدار فالمعين الوقت نحو جئتك صلوة العصر او قدوم الحاج صلاة وقدوم مفعول فيهما منصوبان نصب ظرفي الزمان لانهما لما اضيفا الى الزمان عرضت لهما اسمية الزمان فانتصبا انتصاب الاصل في صلوة العصر وقت مقدوم الحاج فحذف المضاف وهو وقت المعين لوقت المجيء الذي نابت عنه المصدر وهو صلوة وقدوم والمعين المقدار نحو انتظرتك حلبة

وبرجلها نعاجة في صعيد عبيد بسوحة واحدة

باب المفعول فيه

الامام ولا رابع الهلال الا مام ولا زيدا مام لشلاثة اشياء القطع والبناء ووقوعها موقع شئ آخر ومثل الزمان بعضها بين احدهما بما وفي الآخر بمتى
فقال او مشتغلا عنه العامل بنصبه لضميره كيوم الخميس صمت فيه فهو مفعول بفعل محذوف وجوبا بفسره صمت المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت فيه
ولم يقل صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل بجيء جره بفي كما مثل به او مسموعا بالحذف لا غير كقولهم في المثل الزم ذكر الله تغادم عهده حيث لا الا
الخميس منصوبا لفظا بفعل محذوف واضيفت الى اذ اضافة بيان او اشارة الى الحصر والا ان منصوب محلا وفتحته فتحة بناء لانه مبني لتضمنه معنى الحرف الذي
فيه زائدة لانه علم على الزمان الحاضر كما تقدم وناصب مفعول محذوف اي كان ذلك حينئذ واسمع الآن فيها جملتان واصلهما ان يقول المتكلم الخ يقول كذا وكذا وقد
الآن اسمي كان ما تقول واصاخ حين اذ كان كذا واسمع الآن ما اقول لك فحينئذ مقتطع من جملة الخبر وكان ينبغي للوضع ان يقول ليس غير لانه خبر
فولهم لا غير محض كما صرح به في المغني وبالغ في انكاره في شرح شذوره والمحض جوازه لورود السماع به كما اوضحته في باب الاضافة ويستثنى من حذف الناصب الاسم
محذوفا كالمصدر دائم الفاعل وملجري مجراهما وشمل مسئلتي الحذف قولي الناظم والا فانويه مقدرا فان ذلك بهم لجائز او واجب **فصل** اسماء الزمان كلها
صالحة للانتصاب على الظرفية سواء في ذلك مبهمها كحين ومدة ومختصها كيوم الخميس ومعدودها كيومين واسبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله وكل وقت قابل
ذاك والمراد بالمختص ما يقع جوابا لمتى كيوم الخميس كما مثلنا وبالمعتد ما يقع جوابا لكم كيومين واسبوع كما مثل والمبهم ما لا يقع جوابا لشئ منهما كحين ومدة كما مثل
بقوله صمت مدة ويوم الخميس او يومين وبقي طبقة ظرف الزمان المشتق نحو حديث مقعد زيد مزيد الزمان كما تفعل ذلك اذا اردت المكان اذ لا فرق بينهما في
صحة نقدير في ونصبه على الظرفية قاله الشاطبي وانتائج ذلك النسب الى الظرفية من اسماء المكان نوعان احدهما المبهم وهو ما افتقر الى غيره في بيان صورته
مسماه كاسماء الجهات الست فانها مفتقرة في بيان صورة مسماها الى غيرها وهو المضاف اليه هذه العبارة اخذها من الشارح والاضافة فيها بيانية اي صورة
هي مسماه والمراد ما افتقر الى غيره في بيان حقيقته وبحمل الخ قولنا اما لا يعرف حقيقته بنفسه بل بإضافتنا اليه بكان نفسه لا يعرف حقيقتها الا بذكر المضاف اليه
قال ابو البقاء في شرح لمع ابن جني الابهام يحصل في المكان من وجهين احدهما ان لا يلزم مسماه الا زمي ان خلفك قدام امير لك وقد تحول عن ذلك فجهة خلفك
ما كان خلفك من جهة لزمي لك لان الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان فهي جهة له وليس لكل واحد منها حقيقة منفردة بنفسها والوجه الثاني
ان هذه الجهات لا امد لها معلوم فخلفك اسم لما وراء ظهرك الى آخر الدنيا والجهات الست خلف وامام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت تقول
جلست امامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فان لزمت جهات وشبهها في
الشياع كناحية وجانب مكان تقول جلست ناحية عمرو وجانب يد ومكان بكر واعرض جانبا بانا بعين المضروب معه بعني وكاسماء المقادير كميل
وفرسخ وبريد تقول سرت ميلا وفرسخا وبريدا النوع الثاني ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل والحدث مادته وماده عامله كذهب
مذهب زيد وسير عمرو لا فرق في ذلك بين الصحيح المعتل والا بين المفرد كما مثل والجمع نحو قوله وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع فقد ذهب
وسير مصدران منصوبان على الظرفية وماده منها وماده عاملها متحدة فان عامل مذهب ذهب وعامل سير سار وعامل مقاعد نقعد وقس على ذلك
فعل الامر نحو قم مقام زيد والوصف نحو انا قائم مقامك والمصدر نحو عجبت من قيام زيد مقامك والى هذين النوعين اشار الناظم بقوله وما يقبله
المكان الابهما واشار الى مثاله بقوله نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل واشار الى شرطه بقوله وشرط كون ذا مقيسا ان يقع ظرفا لما في اصله تتبع
فلو اختلف ماده وماده عامله نحو سرت مذهب زيد وذهبت مرحى عمرو لم يجز في القياس ان يجعل ظرفا بل يجب التصريح معه بفي واما قولهم هو مني مقعد
القابلة ومزجر الكلب في مناط الثريا فشاذ ونصبه لخالفة ماده ماده عامله اذ المقعد هو مني مستقر مقعد القابلة وفي مزجر الكلب في مناط الثريا
فعامله الاستقرار المتعلق به في الواضح خبرا عن هو وماده الاستقرار مخالفة لماده مقعد ومزجر ومناط والمعنى هو في القرب مقعد القابلة من البيضاء
وفي البعد مناط الثريا من الدبران في التوسط مزجر الكلب من اباجر فمن الاولى متعلقة بالاستقرار كما مر ومن الثانية الداخلة على النقشا والدبران والزاجر متعلقة
باسم المكان نفسه لانه مشتق ولا عمل لمقعد فقد وفي المزجر نجر وفي المناط ناط لم يكن شاذا لاتحاد الماده ويصير المعنى هو مستقر مني مقعد مقعد القابلة
وفي مزجر الكلب في مناط الثريا وانما استأثرت اسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن اسماء المكان لان اصل العوامل الفعل وهو لا يتسع على
الزمان اقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان تضمنا وعلى المكان التزاما **فصل** الظرف الزماني والمكاني نوعان متصرف وهو ما يقع في الظرفية
في الحالة الاشبهها كان يستعمل مبتدأ او خبرا او فاعلا او مفعولا به او مضافا اليه كاليوم فانه يستعمل مبتدأ وخبرا تقول اليوم يوم مبارك برفعهما وفاعلا تقول
يعجبني اليوم ومفعولا به تقول اجبت يوم قدم زيد ومضافا اليه تقول سرت نصف يوم والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يرى ظرفا وغير ظرف فذلك ذو
تصرف في الصرف وغير متصرف وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية اصلا فقط في استغراق الماضي وعوض في استغراق المستقبل ولا يستعملان الا بعد نفي تقول
ما فعلته قط ولا افعله عوض والمعنى ما فعلته في الزمن الماضي ولا افعله في الزمن المستقبل وقط مشتقة من قططت الشئ اي قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته
فيما انقطع من عمري لانا الماضي منقطع عن الحال والاستقبال وهي مبنية وعلة بنائها تضمنها معنى حرف في ابتداء الغاية وانتهائها اذا المعنى ما فعلته منذ خلقني
الله تعالى الى الان وبنيت على الحركة فرارا من التقاء الساكنين وكانت ضمة في بعض لغاتها حملا على قبل وبعد وعوض مشتقة من العوض وسمي الزمان عوضا لان
الدهر كلما مضى منه جزء خلفه آخر فكان عوضا عنه وبني على الحركات الثلاث اذا لم يكن مضافا والنوع الثاني ما لا يخرج عنها اي عن الظرفية الا بدخول الجار
عليه وهو من خاصته قال في درة الغواص واختصت من بين ذلك لكونها لم الباب لكل ابهام تمتاز بخاصة دون اخواتها تحو قبل وبعد من اسماء الزمان

باب المستثنى

مثال النهي ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك بالرفع في قراءة ابي عمرو وابن كثير فامرأتك بدل من احد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه يغني عن الضمير غالبا ومثال الاستفهام من يحفظ من رحمة ربه الا الضالون بالرفع في قراءة الجميع فالضالون بدل من الضمير المستتر في يحفظ بدل بعض من كل ولم يؤت معه بضمير لما قلناه والنصب عربي جيد وقد قرئ به في السبع وقليل من قوله ما فعلوه الا قليل منهم وقوله ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك ولا يناقض الاتباع في الموجب فما قرئ به بعضهم من شربوا منه الا قليل منهم بالرفع فمحمول على ان شربوا في معنى لم يكرعوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني فالمراد في المعنى وخرج بالمتصل المنقطع وسيأتي وبغير المردود نحو ما قام القوم الا زيدا بالنصب وجوبا راجعا على من قال قام القوم الا زيدا فصدق الاستثناء بين الكلامين ولم يجز الابدال نقله المرادي عن ابن السراج وردّه ابن عصفور وخرج بغير المنزلة نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا منا الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختارا لقصد المطابق بينه وبين المستثنى منه ومع النزلة لا يظهر المطابق قاله الرضي وغيره وخرج بقيد التقدم ملبسا الا زيدا القوم فانه لا يجوز الا على الكاسبي وإذا تعذر البدل على اللفظ لما تقدم ابدل على الموضع نحو لا اله الا الله ونحو ما فيها من احد الا زيد برفعهما ولبس زيد بشيء الا شيأ لا يعبأ به بالنصب قال ابن مالك في شرح التسهيل وضع البدل بعض الجملة من اسم لا لانه في موضع رفع بالابتداء ولم يحمل على اللفظ فنصبه لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة ولا موجب وتبعه على ذلك ابو حيان والمرادي وناظر الجيش والدماميني وهو مشكل فان اعتبر محل اسم لا على انه مبتدأ قبل دخول الاقوال بدخول الناسخ كما قال الموضح في باب واعتبر المحل لامع اسمها على انها في محل مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه نقد بل دخل لا على الجملة الاسمية عند ابي حيان ان الجملة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العامل على اسم لا ونبه بهذا المثال الثاني مرفوع على البدلية من محل احد لانه في موضع رفع بالابتداء وشبه في المثال الثالث منصوب على البدلية في محل شيء لانه في موضع نصب على الخبرية لبس ولم يجز خفضهما حملا على اللفظ لانهما موجبا بدخول الا عليهما ولان من والباء الزائدتين بعد نفي او شبهه لا تطردان في موجب كذا قيل فان قلت مقتضى قوله فالارجح الاتباع ان النصب على الاستثناء وهذه الاستثناء مرجح قلت نعم اما الاخيران فواضح ذلك فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة اتباعا للكلام الذي لبس فيه موجب كما مر واما الاول فقد قال ابو القاسم السهيلي في اما ليس بمرجوح في نحو لا اله الا الله من نصب المستثنى ما جاز في نحو ما فعلوه الا قليل كما لم يجز في ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم الا الرفع وفي ذلك لانه تقدم بدليته لم يقيه عليها من حذاق النحويين الا قليل وهو ان النصب انما حفه الايجاب فاذا دخل النفي على كلام قائم بنفسه جاز لك من النصب ما جاز قبل دخول النافي واذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عريا عنه بين انحياب حكم النفي وامتناع حكم الايجاب انتهى فان قلت لا اله الا الله واحد فالرفع ايضا في اله واحد على البدل من المحل ولا يجوز النصب حملا على اللفظ وان كان البدل نكرة موصوفة لانها موجبة لوقوعها بعد الا ولا الجنسية لا تعمل في موجب فلا يترجح النصب على الاتباع لتأخر صفة المستثنى منه نحو ما فيها رجل الا ابوك صالح كذا ذكر الصفة المستثنى منه عن المستثنى فانه يختار النصب فتقول ما فيها رجل الا اباك صالح وتجعل ابتداء تقدم خبره في الجر وقبله وصالح نعت رجل المستثنى منه واباك منصوب على الاستثناء تقدم على صفة المستثنى منه والاصل ما فيها رجل صالح الا اباك وتقل ابن الحاجب في النهاية عن المازني انه يوجب النصب لانه بنزلة التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف لان المبدل منه ملقى في بعض الوجوه والموصوف مرعي الجانب فقد انتصب وما نقله الموضح عنه فقد قال ابو حيان ان ما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط وقال ابن مالك في شرح الكافية اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فقيه مذهبان احدهما ان لا يكترث بالصفة بل يكون البدل كما يكون اذا لم تذكر الصفة وعلى ذلك تقول ما فيها رجل الا ابوك صالح كأنك لم تذكر صالحا هذا رأي سيبويه والثاني ان لا يكترث بتقديم الموصوف بل يعتد بالمستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهذا اختيار المبرد وعلى ان النصب البدل عند ذلك مستوبان لان كلا واحد منهما مرجح فبتكافئا انتهى فلو اوضح المستثنى بين صفة المستثنى منه نحو ما مررت بأحد خير من زيد الا ابيك بوبوا الدبر فالظاهر الخلاف قائم فليتأمل قال الموضح في الحواشي وان كان الاستثناء منقطعا وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط ان يكون قبل الا ما لا على ما يستثنى فيجوز قام القوم الا حمارا ويمتنع قام القوم الا ثيابا وفي ذلك تفصيل فانه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارة لا يمكن فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب نصب المستثنى اتفاقا من الحجازيين والتميميين نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فما مصدرية ونقص صلتها وموضعها نصب على الاستثناء وليجب نقضه على الابدال لانه لا يصح تسليط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص ومثله في القياس ما نفع زيدا الا ما ضرّ اذ لا يقال نفع الضر وزعم السيرافي وميرمان في حواشيه ان المصدر المنسبك من ما والفعل هنا في موضع الابتداء وخبره محذوف تقديره ما زاد هذا المال الا نقصانا ثم فسر له وجعله متصلا وردّ بانه لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة ان ما زائدة واستغنى عن الواو كما في قوله ما قام زيد الا وعمرو وان امكن تسليط العامل على المستثنى نحو ما قام القوم الا حمارا اذ يصح ان يقال قام حمار فالحجازيون يوجبون النصب لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة ومن ثم جوز ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه والنصب عليه قراءة السبعة ما لهم به من علم الا اتباع الظن بنصب اتباع وتميم ترجحه ويجيز الاتباع ويقرؤون الا اتباع الظن بالرفع على انه بدل من المحل باعتبار الموضع ولا يجوز ان يعرب بالخفض على الابدال من به باعتبار اللفظ لما تقدم من انه معرفة موجبة ومن الزائدة لا تعمل فيها والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وانصب الخ فقطع وعن تميم فيه ابدال وقع كقوله وهو جران العود عامر بن الحارث وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس فابدل اليعافير والعيس من الانيس والا الثانية مؤكدة للاولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء كالبيض جمع بيضاء وهي الابل البيض يخالطها لطيبا ضها بشيء من الشقرة وذكر سيبويه في رجح الرفع وجهين احدهما انهم سلوا ذلك على المعنى لان المعنى ما

المستثنى ما تقابل ما في الدار احد الا حمار فضاذ كره احدا وتأكيدا لتعلم انه ليس ثم احد ثم ابدل منه احد ما كان مفضوحا من ذكر الحمار والوجه الثاني ان جعل الحمار انسانا للدار اي انه يقوم مقامه وفي الاساس كقولك بحضرتهم ضربت جميع جعلوا الضرب بحضرتهم لانه انما يقوم مقام الضرب عندهم وحمل عليه اي على اتباع المنقطع الزمخشري قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله من في محل رفع على الفاعلية بيعلم والغيب مفعوله به والله مرفوع على البدلية من من على لغة تميم وهو استثناء منقطع لعدم اندراجه في مدلول لفظ من لانه تعالى لا يجوز بمكان وجوز السفاقسي ان يكون متصلا والظرفية في حضرته مجازية وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز في الظرفية وعلى هذا فيرتفع على البدلية او عطف البيان وكلاهما ضعيف قال ابن مالك والمختص من هذين الحدين ان يعتقد قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض انتفى وفي الارض وجه آخر ذكره في الكشف وهو ان يعتقد من مفعول به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ انتهى **فصل** واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه عند البصريين مطلقا سواء كان بإلا ام بغيرها واستثنى ابن عصفور كما سيأتي ان كان بإلا ايضا لان التابع لا يتقدم على المتبوع كقوله وهو الكميت يمدح بني هاشم وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مشعب لي مشعب والاصل وما لي شيعة الا آل احمد وما لي مشعب الا مشعب الخ فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه اراد باحمد النبي وبعضهم وهم الكوفيون والبغداديون يجيزون في المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه غير النصب وهو الاتباع في المبدل منه فيقولون ما قام الا زيد احد قال سيبويه سمع يونس بعض العرب الموثوق بهم يقول ما لي الا ابوك ناصر بالرفع وقال حسان لانهم يجوز منه شفاعة اذا لم يكن الا النبيون شفع بالرفع ووجهه ان العامل وهو الابتداء في المثال وهو كان الناقصة في البيت وقع لما بعد الا وهو ابوك في المثال والنبيون في البيت وان المؤخر وهو ناصر في المثال وشافع البيت عام لوقوعه في سياق النفي اريد به خاص فصح ابدال المؤخر المستثنى منه لكنه بدل كل من كل لا بدل بعض وينظر في انه لم يتبع المستثنى آخر من تقديم وصار تابعا بعد ما كان متبوعا ما مر في بابه بمثل احد بالجر والاصل ما مررت بأحد مثل ذلك فمثل تابع لاحد على انه نعت له فلما قدم النعت على المنعوت اعرب النعت بحسب العوامل واعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله تعالى صراط العزيز الحميد الله الخ فالجر وانما الجامع الى هنا ان المؤخر عام اريد به خاص ولم يبقوه على عمومه لان الاعم لا يبدل من الاخص وقال ابن الضايع الوجه ان يقال هو بدل من الاسم مع لا بجملتهما فيكون بدل شيء من شيء لعين واحدة والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير نصب ابن في النفي قد ابى ولكن نصب آخر ان ورد **فصل** واذا تكررت الا فان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تالت واوا عاطفة او تالاها اسم مما قبلها او بعضه او مشتمل عليه او مضرب اليه عنه الغيث جواب الشرط الثاني وهو جواب الشرط الاول وبتمامها دخل النظم والغ الا الاولى تأكيد فالاول وهو العطف نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو فالا الثانية زائدة معطوف بالواو على ما قبلها عطف نسق والا الثانية زائدة للتوكيد والاصل ما جاءني الا زيد وعمرو والثاني وهو البدل باقسامه الاربعة فبدل الماثل وهو بدل الكل من الكل كقوله اي الناظم لا تمدحنهم الا الغني الا العلي بالمد فالغني مستثنى من الضمير المجرور بالباء وهو الهاء والميم فالاربع في الغني كونه تابعا في جره وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف ويجوز على مرجوح كونه منصوبا على الاستثناء وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف والعلي بدل من الغني بدل كل من كل لانهما لمسمى واحد والا الثانية زائدة مؤكدة لا الا الاولى وبدل البعض من الكل نحو ما اعجبني احد الا زيد الا وجهه فزيد مستثنى من احد فالاربع فيه كونه تابعا ويجوز نصبه على الاستثناء ووجهه بدل من زيد بدل بعض من كل وبدل الاشتمال نحو ما اعجبني شيء الا زيد الا علمه فزيد مستثنى من شيء بنصب الوجهان وعلم بدل من زيد بدل اشتمال وبدل الاضراب نحو ما اعجبني احد الا الابل الا عمرو فزيد مستثنى من احد وعمرو بدل من زيد بدل اضراب في المعنى على عمرو وقد اجتمع العطف والبدلية في قوله ما لك من شيخك الا عمله الا وسمه والا زمله فزيد بضم الواو وكسر اللام المخففة بدل من عمله بدل بعض من كل عند الاخفش من عمله وزمله بفتح الواو والميم معطوف على وسمه وقد عطف ابن خروف الى ان وسمه وزمله بدل تفصيل وهما كل العمل والا المقترنة بكل منهما زائدة مؤكدة والوسم والزمل ضربان من السير والوسيج السير الكثير والزمل في الطواف الاشواط وان كان التكرار لغير توكيد وهو الناسي وذلك في غير باب العطف البدل فان كان العامل الذي قبل الا مفرغا فان لم يستعمل المعمول قبل الا تركته يتوزع في واحد من المستثنيات على ما يقتضيه من رفع او نصب او جر ويتصيد وجوبا على الاستثناء ما عدا ذلك الواحد الذي اثر فيه العامل نحو ما قام الا زيد الا عمرو الا ابكر او فضلا لاول وهو زيد بالفعل وهو قام على انه فاعل له ونصبت ابا في من المستثنيات وهو عمرو وبكر على الاستثناء ولا يتعين المستثنى الاول لتاثير العامل فيه قبل بتوجه لقربه من العامل وقولنا ما رايت الا زيدا الا عمرا الا ابكرا فتنصب واحدا منها بالفعل على انه مفعول به وتنصب الباقي من المستثنيات بالا على الاستثناء ولا يتعين المستثنى الاول لتاثير العامل بل يتوجه عاكان منصوبا بالفعل لا بطرق الخلاف المتقدم فالمستثنى مما كان منصوبا على الاستثناء بطرق الخلاف وقولنا ما مررت الا بزيد الا عمرا الا ابكرا فتخفض واحدا منها بالباء وتنصب الباقي بالفعل ولا يتعين الاول للتوجه بل يتوجه وذلك مستفاد من قول الناظم وان تكرر لا لتوكيد فمع تغريغ التاثير في العامل وقع في واحد منها بالا استثنى وليس بمنصوب سواء مفرغ وان كان العامل غير مفرغ بل استعمل بما يقتضيه قبل الا فان تقدمت المستثنيات كلها على المستثنى منه نصبت كلها على الاستثناء وجوبا نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا ابكرا احد فاعل قام وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز في شيء منها الاتباع لما مر من ان التابع لا يتقدم على المتبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله ودع تفريغ مع التقدم نصب الجميع اسكم بر والتزم وان تاخرت المستثنيات كلها عن المستثنى منه فان كان الكلام ايجابا نصبت اتباعها كلها وجوبا نحو قاموا الا زيدا الا عمرا الا ابكرا لما مر من ان جواز الاتباع مختص بغير الايجاب وان كان الكلام غير ايجاب بعطي واحدا منها اي من المستثنيات ما يعطاه لو انفرد من نصب اتباع ونصب ما عداه وجوبا نحو ما قاموا الا زيدا الا عمرا الا ابكرا لك في واحد منها الرفع راجحا والنصب مرجوحا ويتعين في الباقي من المستثنيات

• يجيء ملقى الدار احد الا حمار ما

من عمله الخ

النصب

باب المستثنى

النصب لا بتبرئ الاول لجواز الوجهين بل يرجح والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب بما خبر جحن بواسطتها كما لو كان دون زائد والجاز الابدى ودفع الجميع على الابدال

استثناء هو

هذا حكم المستثنيات المذكورة بالنظر الى اللفظ من حيث الاعراب واما بالنظر الى المعنى من حيث المفهوم فهى نوعان ما لا يمكن بعضه من بعض كرايت عمرا وبكرا فى الاشارة السابقة فان كل واحد منهما لا يدخل فيه غيره فلا يستثنى منه شئ وما يمكن استثناء بعضه من بعض كلا احد او نحو له عندى عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا فان كل واحد من هذه الاعداد يدخل فيه غيره فيستثنى منه فى النوع الاول وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض ان كان المستثنى الاول داخلا فى الحكم وذلك اذا كان مستثنى من غير موجب او بعده من المستثنيات داخل فى الحكم كما مر فما قام احد الا زيدا الا عمرا الا اكبرا فزيد هو المستثنى الاول وهو داخل فى اثبات القيام لان الاستثناء من النفى اثبات وعمرو وبكر داخلان كذلك وان كان المستثنى الاول خارجا عن الحكم وذلك اذا كان من موجب او بعده

المستثنى منه

خارج نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا الا اكبرا فزيد هو المستثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان الاستثناء من الاثبات نفى وعمرو وبكر خارجان كذلك وفى الثانى

لان القيام منفى عنه

اشار الناظم بقوله وحكمها فى القصد حكم الاول وفى النوع الثانى وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض اضاء اختلفوا على ثلثة اقوال فقيل الحكم كذلك وهو

اصل

ان كان الاول داخلا فما بعده داخل وان كان خارجا فما بعده خارج وان الجميع من المستثنيات مستثنى من العدد وهو قول الاخفش وبعض الفاضلين ابو يوسف

والذى قبله مستثنى من الذى قبله

ويمكن ارجاعه تحت قول الناظم وحكمها فى القصد حكم الاول وقال البصريون والكسائى كل من الاعداد المستثنيات مستثنى مما يليه اى من الذى قبله وهكذا حتى ينتهى الى الاول وهذا القول هو الصحيح لان الحمل على الاقرب متعين عند التردد وقيل المذهبان المتقدمان محتملان اى يحتمل عود المستثنيات كلها الى الاول وان الجميع مستثنى من العدد اصل ويحتمل عود كل منها الى ما يليه حتى ينتهى الى الاول وصححه بعض المغاربة وقال الابذى الاظهر فيه ان يكون استثناء من استثناء وعلى هذا الخلاف فى المغرب فى المثال المذكور وهو له عندى عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا ثلثة على القول الاول وهو ان الجميع مستثنى من اصل العدد فيكون الاربعة والاثنان والواحد مجموعها سبعة مخرجة من اصل العدد وهى عشرة يبقى ثلاثة وسبعة على القول الثانى وهو ان كلا من الاعداد مستثنى مما يليه فاذا استثنى واحد من اثنين بقى واحد واذا استثنى الواحد الباقى من الاربعة بقى ثلاثة واذا استثنيت الثلاثة الباقية من العشرة بقى سبعة ويحتمل لهما اى الثلاثة والسبعة على القول الثالث وتوجيهه يعرف مما تقدم وذلك وقف معرفة المتحصل على القول الثانى للبصريين والكسائى طريقان احدهما ان تسقط المستثنى الاول وتجبر الباقى بالمستثنى الثانى اى تزيده عليه وتسقط المستثنى الثالث وان كان معك مستثنى رابع فانك تجبر به الثالث وهكذا الفصل الى ان ينتهى الى المستثنى الاخير فالمستثنى الاولى فى المثال المذكور اربعة فاسقطها من العشرة يبقى ستة فاجبرها بالمستثنى الثانى وهو اثنان يصير ثمانية فاسقطها الثالث يصير واحدا يبقى سبعة والطريق الثانية من الطريقين ان تسقط المستثنى الاخير مما يليه ثم ما فيه مما يليه وهكذا تفصل حتى تنتهى الى الاول فما تحصل فهو الباقى ففى المثال المذكور تسقط واحدا من اثنين يبقى واحد تسقطه من الاربعة يبقى ثلاثة تسقطها من العشرة يبقى سبعة ويبقى طريق ثالث وهو ان تجعل كل دخل خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل ففى المثال المتقدم تخرج اربعة واحدا وادخل اثنين يبقى سبعة وايضا حصل عندك مائة الا خمسين الا عشرين الا عشرة الا خمسة اخرج المستثنى الاول والثالث وما اشبههما من الاوتار وادخل الثانى والرابع وما اشبههما من الشفعية فالباقى بعد الاستثناء بالفعل المذكور خمسة وستون وذلك لانا اخرجنا من المائة خمسين لانها اول المستثنيات فهى اوتار وادخلنا عشرين لانها ثانية المستثنيات فهى اشفاع واخرجنا عشرة لانها ثالثة المستثنيات فهى اوتار فبقى خمسة وستون ثم ادخلنا خمسة لانها رابع المستثنيات فهى اشفاع فصار الباقى ذا خمسة وستين وما زاد من المستثنيات على هذه المعاملة فالامر فيها ظاهر مما مثلنا به شرح التسهيل **فصل** واصل غير ان يوصف بها لما فيها من معنى اسم الفاعل الآتى انك تقول زيد غير عمرو ومعناه مغاير لعمرو والموصوف بها اما نكرة محضة نحو مررت برجل غير ذى كذا فغير وصف صالح ولا اثر لاضافتها الى الموصول لانها لا تتعرف بالاضافة او بوصفها بمعرفة لفظا كالنكرة معنى نحو مررت بالذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم على القول بان غير المخصص بصفة الذين انعمت عليهم فان موصوفها الذين وهم جنس تعريفهم لا تتوم باعيانهم وذهب الجرمى الى ان غيرا تتعرف بالاضافة اذا وقعت بين متضادين نحو كان فيها فلم الحركة غير السكون فعلى قوله غير فى الايتين بدل لا صفة وقد تخرج غير عن الصفة وتضمن معنى الا فتستثنى بها اسم مجرور باضافتها اليه كما تخرج الا عن الاستثناء وتضمن معنى غير فتوصف بها جمع منكر قبلها نحو لو كان فيهما آلهة الا الله اى غير الله فلما حملت الا على غير انتقل اعراب غير الى الاسم الذى بعدها كما انتقل اعراب الاسم الذى بعد الا الى غير فى الاستثناء فيعرب الاسم الذى بعد الا بما يستحقه وتعرب هى اى غير فى نفسها بما يستحقه المستثنى بالا فى ذلك الكلام فيجب نصبها فى اربع مسائل الاولى اذا كان الكلام تاما موجبا كما فى نحو قاموا غير زيد والثانية اذا كان الاستثناء منقطعا ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى كما فى نحو ما نفع هذا المال غير الضر عند الجميع فى المسئلتين والثالثة اذا كان الاستثناء منقطعا وامكن تسليط العامل على المستثنى كما فى نحو ما فيها احد غير حمار عند الجمانيين والرابعة اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه عند الاكثر فى نحو ما فيها غير زيد احد ويترجح نصبها فى مسئلتين احديهما عند قوم من الكوفيين والبغداديين فى نحو هذا المثال المتقدم وهو ما فيها غير زيد احد والثانية عندهم فى الاستثناء المنقطع الذى يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى نحو ما فيها احد غير حمار ويضعف نصبها فى مسئلة واحدة وهى اذا كان الكلام تاما غير موجب نحو ما قاموا غير زيد وحيث نصبتها فانصبها ما قبلها ان العوامل على الحال فيها معنى الاستثناء وهو ظاهر مذهب سيبويه والفراء وهو الصحيح فى النكرة ويمتنع نصبها فى مسئلة واحدة وهى ما اذا كان الكلام مفرغا نحو ما قام غير زيد وفى الصحاح قال الفراء بعض بنى اسد وضاعه بنصب غير اذا كانت بمعنى الا ثم الكلام قبلها اما لو تم بقولون ما جاءنى غير انتظره واذا كان الفراء فعل ذلك من العرب فكيف جمع فمن قال الموضح والصحيح والقول الاشاعة تمثيله الجواز ان يكون الفعل فى غير ذلك فضة بناء

لا استغنا الى البين وان مسئلة ضرب اشار الناظم بقوله واستثن مجرورا بغير معربا بما المستثنى بالا نفسا وناقص غير الا فخصوص سائل اعلم بانها ان الا يتبع بعدها المجمل ومفسره فغير اثانيه انه يجوز في بعد ما جيء به على الصفة الثالثة انه يجوز ان يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد الرابعة انه يجوز ان يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر غير حملا على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو ومع الا لا يجوز الا الرفع الخامسة انه يجوز ما جاءني الا ليقتضا معه ذلك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ما جاءني غير ذلك **فصل** والمستثنى بغير في وجوب الخفض ولم يذكر سيبويه اذ ذاك سواها قال ابو العباس المبرد والزجاجي في الجمل وابن مالك سوى كغير معنى واعرابا وابو البقاء اشار في النظم بقوله ولسوى سوى وليس سوى والجعلا على الاصح ما لغير حملا وبؤيده حكاية الفراء اتاني سواك وقوله قساك بابها واتى المشتري قال سيبويه والجمهور هي ظرف لكان بمعنى وسط غير متصرف بل يلزم وصل الموصول بها بتاء التأنيث كقوله سواك فليست منها بمعنى غير لان غيرا لا تلزم صلة الا اذا اضيفت الى ما يقولون جاء الذي هو غيرك فلا صلة سوى غير يدعى انها ظرف والتقدير جاء الذي استقر مكانك قالوا ولا يجر غير النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله وهو سهل بن شيبان ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا اي فعلنا بهم الشر والعدوان بضم العين المهملة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال جازيناهم ودانوا اي اساءوا وسمه كما تدين تدان وقال الكوفيون يستعمل سوى اسما وظرفا فيجيزون في لغة اتاني سواك قال المعربي وقال الرماني وابو البقاء المعكبري تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا قال الموضح والى هذا المذهب اجنح لانه اظهر **فصل** والمستثنى بالا يكون واجب النصب اذا تجرد نحو ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا اي كلوا ما ذكر اسم الله عليه ليس والظرف بنصبهما لانهما استثناء من ما على انهما المستثنى فيه وما بعدهما عارض والاصل شبه جرح الدم بجري الماء في انهر وتقول انوفى انوفى الا يكون زيدا بالنصب فليس في الحديث ورد في المثال اخبار ان الجر والا يكون وسمهما ضمير مستتر فيهما عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند سيبويه كما قاله الموضح في الحواشي وعائد على البعض المدلول عليه بكل السابق عند جمهور البصريين او عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل ضمنا عند الكوفيين فتقدير قام القوم ليس زيدا ليس هو اي القيام او ليس هو اي ليس بعضهم زيدا على القول الثاني وهو بعد لا طلاقهم حينئذ ليس احد الجميع الا احدا قال الموضح في شرح اللمحة على الكلام على عدا وخلا او ليس هو اي ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه على القول الثالث وهو عبارة بر الاول وبان فيه تقدير محذوف لم يلفظ به قط وعلى القول الثاني وهو كونه ضميرا يعود على البعض المدلول بالكل فهو نظير فان كن نساء بعد لفظ ذكر الاولاد الشامل للذكور والاناث فالنون في كن اسمها وهو عائد على الاناث اللاتي هن بعض الاولاد المتقدم ذكرهم في قوله يوصيكم الله في اولادكم فائدة في قوله اولادكم الذكور والاناث ونساء خبر كن فان قلت لا فائدة في قول القائل فان كن الاناث نساء قلت الفائدة حصلت بوصفه بالظرف بعده فان قلت اذا كان محط الفائدة هو الظرف فما فائدة ذكر نساء قلت فائدة التوطئة للوصف بعده وباب التوطئة يجري في الصفة والخبر والحال وجعلنا الاستثناء من ليس زيدا او لا يكون زيدا في موضع نصب على الحال من المستثنى منه فان قلت كيف حكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله ابو حيان في لئن اكلك الذئب وانا عصبة او مستأنفة فلا موضع لها من الاعراب فان قلت دعوى الاستيناف مجل بالمخصوص قلت لا يعنون بالاستيناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الا زيدا لا موضع لها من الاعراب مع تعلقها بما قبلها تلك هذه وابهما اشار الناظم بقوله واستثن ناصبا بليس ثم قال او يكون بعد لا **فصل** في المستثنى بخلا وعدا وحاشا لهذه الحروف الثلاثة ان ينصب على انه مفعول به لفعل محذوف تقديره جاوز او تجاوز او ما في معناهما من الافعال ويسمى حينئذ منصوبا على المفعولية او على انه مفعول فيه على تقدير ما بمعنى الوقت اي جاوز في وقت مجاوزته او تجاوز في وقت تجاوزه او على انه حال على تقدير ما بمعنى المجاوز او المتجاوز اي جاوز او تجاوز مجاوزا او متجاوزا او على انه مفعول به لفعل محذوف تقديره استثنى او على انه مفعول به لفعل محذوف تقديره اخرج او على انه مفعول به لفعل محذوف تقديره اخص او على انه مفعول به لفعل محذوف تقديره اعني او على انه مفعول به لفعل محذوف تقديره اقصد او على انه مفعول به لفعل محذوف تقديره اترك او على انه مفعول به لفعل محذوف تقديره ابعد او على انه مفعول به لفعل محذوف تقديره اسقط او على انه مفعول به لفعل محذوف تقديره اطرح او على انه مفعول به لفعل محذوف تقديره اتجنب او على انه مفعول به لفعل محذوف تقديره اتباعد او على انه مفعول به لفعل محذوف تقديره اتنحى او على انه مفعول به لفعل محذوف تقديره اتنزه او على انه مفعول به لفعل محذوف تقديره اتحاشى او على انه مفعول به لفعل محذوف تقديره اتحاشى او على انه مفعول به لفعل محذوف تقديره اتحاشى

باب المستثنى

لا توصف به فعل جامد كما نص عليه في التسهيل وعلى القول بجواز دخول ما عليهما فتعين النصب في المستثنى عند الجمهور لتعين المغايرة حينئذ والبدلية الاشارة بقوله وبعدها النصب كقوله وهو لبيد الا كل شئ ما خلا الله باطل اي فاهجره فاني اعتذر من قوله لم كل شئ ما خلا الله باطل الا هجرهم وجملة ما خلا الله استثنائية ويحتمل ان يكون صفة للقضا او للقضا اليه وما زائدة والتقدير كل شئ غير الله باطل وعلى هذا فلا استثناء قاله الشيخ طاهر وقوله مثل الذي ما عداني فانني بكل الذي هو هي ندعى وليم ضد فاضل ماض ولهذا دخلت عليه نون الوقاية وما موصول حرفي وعدا صلته وموضع الموصول وصلته نصب بالخلاف اما على الظرفية الزمانية على حذف مضاف او على انها بنية على الفتح وبدل بالتاء باسم الفاعل وذلك الحال فيها معنى الاستثناء فمعنى قاموا ما عدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم زيدا على الاول او مجاوزين زيدا على الثاني وبه قال الكسائي وعلى الاستثناء كما مضى اغنى عن قاموا غير زيد والبه ذهب ابن خروف الا انه ينبغي ان يعتمد عليه على الاول فان كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر كما تقدم في بابه وقد يجر ان على قلة بمن زائدة وبه قال المبرد والربعي والكسائي والفارسي وابن خروف والدليل الناظم بقوله وبجر وانصر قد يرد وقال في المغني فان قالوا ان الزيادة وقياسا فاسد لان ما الاستفهام قبل الجار والمجرور بل بعده مخرجا قليل وان قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى وهو مخالف لما هنا فصل والمستثنى بها شاعا عند سيبويه بحرف لا غير يا البناء على الضم مع لا وفي المغني ان ذلك لحن وان سيبويه ليس بحجة واخطأ ابن مالك عدم التفرقة ونقل عن امرأة انشدت عليه لا غير اجمل وسمع غيرا وغير سيبويه النصب وهذا الاخفش وغيره كقوله اللهم اغفر لي وليس يسمع حاشا الا جرا واما الاصبغ بنصلت الشجلان وابا الاصبغ بفتح الهمزة واجمال الصاد واجمال الغين وليس بمنظوم كما قد يتوهم فان قلت المغفرة امر حسن لا يستنزه احد عنه فلم استثنى نجا قلت نبه بها على ان الشجاعة شديدة خساسته واقرانه في فتح الحال وسوء الصنيع تنزه المغفرة عنه لعظم شانها ان تتعلق به وجعل ابا الاصبغ قرينا للشيطان نفيها على اضافة بئر خساسته الغدر وفتح الفصل مبالغة في الذم قاله الدماميني وقد ثبتا لنصب بفعل اي زيد والفراء والاخفش والشيبا وابن خروف وشجاع البرجمي والمبرد والزجاج والناظم حيث قال وتخلو حاشا والكلام في موضعها لكونها جارة وناصبة وفاعلها كالكلام في اخويها عدا وخلا وقدم مشروحا ولا يجوز دخول ما عليها كما افاده الناظم بقوله ولا تصب ما خلافا لبعضهم واستدل له ابن مالك بقول اسامة الحب الناس الا ما حاشى فاطمة بناء على ان ما حاشا فاطمة من الحديث فلين بمدبج ورده في المغني بان ما نافية لا مصدرية والمعنى انه عليه الصلوة والسلم لم يسئ فاطمة وانما حاشا فاطمة من كلام الراوي وقد ثبت ان معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها واما قول الاخطل وابت الناس ما حاشا قريشا فانا نخر اضلهم فما الافاده وقال الموضح في شرح اللمحة ويحتمل ان يكون حاشا فيه فعلا ومصدرا ما مصدرية فاعلة بمحذوف استثنائية واستثنافه من الحاشية كان المراد انك اخرجته منه وعزلته عنه انتهى ولا يجوز دخول الا عليهما خلافا للكسائي في اجازته ذلك اذا جر بمن نحو قام القوم الا حاشا زيد ومنعه فانصبت وحكاه ابو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقا وحملوا ما ورد من ذلك على الشذوذ فالمراوي في شرح التسهيل وجه بعضهم قول الكسائي بان حاشا صفت في الاستثناء فتوبت بالاكا فوبت لكن الحاطفة بالواو لو قوبها عاطفة وكما قوبت حاشا بالم في الاستفهام نحو ام هل قام القوم لغتها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها احاوي وفي تصغيرها حويلة وتنشئ افعالا من الحول وهو التحول ويجوز فيها التذكير والتانيث لفظا ومعنى والمذكور في هذا الباب حدها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم الترتيب بينها وبين صاحبها ثم بينها وبين عاملها ثم تقديمها ثم تاكيدها ثم نعتها ثم اضافتها الى مفرد وظرف وجملة ثم حذف عاملها الحال نوعان مؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وتسمى مؤسسة وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها وصفة فضلة مذكورة لبيان الهيئة للفاعل او المفعول او لهما معا فالاول كجئت راكبا فراكب لحال مبينة لهيئة الفاعل وهو التاء والثاني نحو ركب زيد فرسا مسرجا فمسرجا حال مبينة لهيئة المفعول وهو الهاء والثالث نحو ركب زيد لهيئة راكبين فراكبين حال مبينة لهيئة الفاعل وهو ياء المتكلم ولهيئة المفعول وهو هاء الغائب ولا يكون غير الفاعل والمفعول وما خالف ذلك نحو لقيت بها في الدار جالسا فجالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدا على الاصح وهذا ليس شيئا فشيئا حال من يعلى وهو مفعول معنى بقدير انبه على يعلى واشير الى يعلى فالرفع المتوسط خرج بذكر الوصف نحو الفهفري في رجعت القهقرى فانه وان كان مبينا لهيئة الفاعل وهو تاء المتكلم الا انه مصدر لا وصف والمراد بالوصف ما كان صريحا او مؤولا بل لتدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور اذا وقعتا حالا فانهما في تاويل الوصف وخرج بذكر الفضلة الخبر في نحو زيد صاحبك فان صاحبك وان كان مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة والمراد بالفضلة هنا ما اذا سقط بعد تمام الجملة لا ما يستغنى عنه الكلام لبدخل نحو كلا من قوله فاما كلا فان كسالى حال ولا يستغنى الكلام عنه وخرج بالباقي وهو قوله مذكورة لبيان الهيئة التمييز في نحو لله دره فارسا والمفعول نحو جاءني زيد راكبا فان فارسا وراكبا وان حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك لان ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسية وذكر المفعول لتخصيص المفعول وهو زيد بالمفعولية وانما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا وربما يقصد المعنى خاص وان لزم منه معنى آخر وقال الناظم ليتم لحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كذا بزيادة كذا لبيان المراد فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال وفضلة فضل اول مخرج للخبر في نحو زيد صاحبك فانه عمدة ومنتصب فصل ثان مخرج للنعت المرفوع والمجرور نحو جاءني رجل راكب في مررت برجل راكب فانهما وان فضلا المنعوت فليسا منصوبين ومفهم فصل ثالث مخرج للنعت المنصوب كراكب في لقيت رجلا راكبا فانه وان انتصب بكرا لبين وسكون الباء المشناة تحت لتقييد المنعوت به فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد وانما افهم بطريق اللزوم لان المقصود بالذات التقييد بالنعت وان لزم منه بيان الهيئة بالعرض وفي هذا الحد الذي ذكره الناظم نظر لان المفهم من الحد منصور ماهية الحدود وهي لا تتصور الا بجميع اجزاء الحد وقد جعل النصب جزء من الحد مع انه حكم من احكام الحد والحكم فرع التصور لانه لا يحكم على شئ الا بعد تصوره والتصور لماهية الحد موقوف على جميع اجزاء الحد ومن جملتها النصب فهو حكم فجاء الدور وهو موقوف اشئ على ما يتوقف عليه اما بمرتبة كتوقف

باب الحال

امر كيم امر عندنا قال ابو حيان وتسمى الحال الجامدة الموصوفة حالا لانها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق او شبهه هذا مقتضى كلام سيبويه صريح في المعنى فقال انما ذكر بشر انها توطئة لذكر سويا انتهى وقال ابن هشام الخضراوي في هذا كلام صحيح وقد تسامح النحاة في تسمية الجامد حالا لانه لما تضمن اللفظ الذي بعده والوصف الموصوف كالشيء الواحد صار الحال شبيهة بالمشتق وتسامحوا بتسمية الموطئة لكون اللفظ حالا والاولى ان يكون جامدا لما ذكر من الصفة انتهى فمقتضاه ان الموطئة هي صفة الحال لا الحال الموصوفة والموطئة لغة المهيئة او الدال على سعر بكسر السين المهملة نحو هذا البر بقفيز مدا بكذا فمدا حال من الهاء وبكذا بيان لمدا او دال على عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة فاربعين حال من ميقات وليلة تمييز او دال على طور بفتح الطاء المهملة وسكون الواو او حال قال ابن الانباري واقع فيه تفضيل بالصفة نحو هذا البر بضم الموحدة وسكون المهملة الطيب منه رطبا بضم الراء وفتح الطاء فسر حال من فاعل الطيب المستتر في وطبا حال من الضمير المجرور بمن والمعنى هذا في حال كونه رطبا وشبابا وسنا بابا وسع من هذا او تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا فذهبا حال من مالك وهو نوع منه فان الذهب نوع من المال او نوعا له اي لصاحبها نحو هذا حديدك خاتما فخاتما حال من حديدك وهو فرع له فان الخاتم فرع الحديد وتضمون الجبال بيونا فيونا حال من الجبال او البيوت فرع الجبال وفي غالب النسخ من الجبال بيونا وهو سهو فان بيونا على هذا مفعول به لا حال او اصلا له اي لاصل صاحبها نحو هذا خاتمك حديدا فحديدا حال من خاتمك وهو اصل له فان الحديد اصل الخاتم والمجد بن خلفت طبعا فطبعا حال من الضمير المجرور في على او من الموصول او من العائد المحذوف اي خلفت عليه او فيه او منه وجاز حذف صاحب الحال او من الموصول المجرور باللام وعلى كلا التقديرين فالطبع اصل للخلق وهذا الحسن موجبل طبعا منصوب بانتزع الخاص فانه موقوف على السماع وغيرها وان وكم هذه الاسماء العشر غير مستلة العدد ماخوذة من التمييل وتفسره ويقع عن اشتغاله وصفة او تقدير صفة قبله او دلالته على معاملة او سعر او تربيب او حال او تفريع او تنويع او طور واضع فيه تفضيل تنبيه اكثر هذه الانواع العشرة نوعا مسئلة التسعير والمسائل الثلاث الاول جمع اول وهو حامل على تشبيه او مفعلا او تربيب او حال في ذلك بشر قوله في نظم وبكثر المجرد في سعر في مبدق قاول بلا تكلف وبفهم منه انها تقع جامدة بعلة في موانع لغيرها والاول بالمشتق كالاول الواضعة في التسعير وقد بينها كلها بقولي ولا تقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث وبقولي ثانيا تقع جامدة غيرها مؤولة بالمشتق في سبع مسائل الى قولي في التنبيه والى ذلك بشر وذهم بدر الدين بانه اي ابن الناظم في شرح النظم ان المسائل العشر الجميع مؤول بالمشتق وهذا تكلف منه وانما طلبنا تحريره اي بانا وبالى المسائل الثلاث الاول وهي ما دل على تشبيه او مفاعلة او تربيب لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي فالتاويل فيها واجب وقد تقدم كيفيته واما كيفية تاويل السبع الباقية على القول به فان الاولى على معنى سويا في صفة البشر والثانية على معنى مسعرا والثالثة على معنى مسعودا والرابعة على معنى مطورا والخامسة على معنى متنوعا والسادسة على معنى مصنوعا اصلا او مصنوعا الوصف الثالث من اوصاف الحال ان تكون نكرة لا معرفة وذلك لانه الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا وحمل غيره عليه فان وردت بلفظ المعرفة اولت بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير وعدل عن قول النحاة مؤولة الى قولنا بلفظ المعرفة لانه ليس معرفة عند الجمهور وانما هو على صورة المعرفة والى ذلك بشر بقول الناظم وان عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد وذلك ان العرب قالوا زيد جاء وحده فوحده حال من فاعل جاء المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فتؤول بنكرة من لفظه او من معناه اي منفردا او منفردا وقالوا ادخلوا عليه بدثر فوحده بفتح العين حال من فاعل ادخلوا المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فتؤول بنكرة من لفظه او معناه اي عائدا او واجعا او على بدثر حال والمعنى ادخلوا عليه بدثر فرجع عائدا او واجعا وعلى بدثر حال من فاعل رجع المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فتؤول بنكرة من لفظه او معناه اي عائدا او واجعا وعلى بدثر حال والمعنى رجع لفرة على اولها قال ابو البقاء معناه رجع عائدا في الحال وقال الشاطبي معناه راجعا على طريقه وقالوا ادخلوا الاول فالاول فالاول اي بحال من الرواح ادخلوا والاول الثاني معطوف بالفاء وهما بلفظ المعرف بال فيها ولا ان بنكرة اي مرتبين واحدا فواحدا وقالوا لجاؤا البهاء الغفير فالجاؤا حال من الواو وجاؤا وهي بلفظ المعرف بال فتؤول بنكرة اي جميعا والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر والتغطية والغفير فعيل بمعنى فاعل نعت لجاء بالجيم والمد نابت الجم وهو الكثير ومنه قوله عز وجل يجبون المال حبا جما وكان القياس ان يقولوا الجم الغفير والجماء الغفيرة ولكنهم انثوا الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول اي الجماعة الكثيرة السائرة لوجه الارض لكثرتها وقالوا في الابل ارسلها العراك فالعراك بكسر المهملة حال من الهاء في ارسلها وهي بلفظ المعرف بال فتؤول بنكرة اي معتركة قال لبيد وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على النحر الدعال والنفض بفتح النون والغين المعجمة وبالضاد المهملة مصدر نفض الرجل اذا ارمض مراده والدعال بكسر الدال المهملة والعين المهملة من الدعلة والعراك معدد دعارك معاركة وعراكا اي ازدحم وصف ابلا اوردها الماء مزدحمة وخرجها والى قبلها في شرح الشذور وعلى زيادة ال وما هنا اولى ليكون الناوبل في الجميع على نمط واحد الوصف الرابع من اوصاف الحال ان تكون غير صاحبها في المعنى لانها وصف له وخبر عنه والوصف غير الموصوف والخبر غير المخبر عنه فلذلك الاتحاد جاز جاء زيد ضاحكا لان الضاحك هو زيد في المعنى وامتنع ان يجيء زيد ضحكا لان الضحك مصدر وزيد ذات والمصدر مباين للذات وقد جاءت مصادر احوالا بقلة في المعارف كجاء زيد وحده وارسلها العراك وفيها شذوذان المصدرية والتعريف بالاضافة او بال الاول والاداة في الثاني ذهم سيبويه ان الذي جوز تعريفها انها اشبهت بالمصدر المنتصبة بافعالها كالحمد لله والعجب لزيد حيث كانت مصدرا مثلها وكانت غير الاول وغيرها هي له صفات انتهى وقال ابن الخشاب في الاصل يشترك العراك ثم اقيم المصدر مقام فاعله المنتصب على الحال وكذا التقدير في جاء وحده فحذف واقيمت موضع الاحوال لا الاحوال انتهى وحكى الاصمعي وحد يحد كوعد يعد فعلى هذا يقال وحد وحده مصدران لفعل مستعمل وهو وحد كما يقال وعد وعدة مصدران لوعد ولجاز بوزن والبغداديون ان تاتي الحال معرفة وقاسوا على نحو ادخلوا الاول فالاول واجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة اذا كان فيها معنى

في حال كونه رطبا الطيب منه رطبا

مسائل ثلاثة

الشرط غير عبد الله المحسن افضل منه من المبتدأ فالمحسن والمبتدأ حالان ووضع مجيئهما بلفظ المعرفة لنا وانما الشرط التقدير عبد الله اذا المحسن احسن منه اذا الساء فان لم يتقدر بالشرط لم يصح تعريفها لفظا فلا يقال عندهم جاء عبد الله المحسن اذ لا يصح جاء عبد الله ان احسن وجاء سعدنا اخوه بكثرة في المنكرات فيها شذوذ واحد وهو المصدر وكان الاصل ان لا تقع احوالا لانها اخبار صاحبها في المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمشتقات عن الذوات كثيرا وانشأ ما عنون بعدل فاعل ذلك في الحال لانها اخبر من الاخبار والى ذلك الاشارة بقول الناظم ومصدر منكرا الا يقع بكثرة كطلع زيد بغتة فبغتة حال من فاعل طلع وجاء ركضا وركضا حال من فاعل جاء وقتلته صبرا فصبرا وهو اي بجيء حيث ثم يروى حتى فيقبل حال من مفعول قتلته وذلك كله مع كثرة على التاويل بالوصف فيتاول بغتة بوصف من باغت اي مباغتا وقدرها بن عقيل باغتنا من نجت بفتح النون بغتة اي فجأة والبغت المجاءة قال الشاعر ولكنهم ماتوا ولما تبغتة واعظم شيء حين يفجأ البغت وتاول ركضا بوصف الفاعل من ركض اي اركضا والركض في الاصل ضرب الرجل ومنه اركض برجلك ثم كثر حتى قيل ركض الفرس اذا عدا وليس بالقوي وتاول صبرا بوصف المفعول من صبر اي مصبورا اي محبوسا ووضع المصدر المنكر الاكثر اومع كثرة ذلك قال سيبويه والجمهور لانه قياس مطرد سواء كان نوعا من العامل كما لابتداء الماضد الواضح بغتة او جنسا يجامع الوصف المعتمد وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل فيه لانه بدل على الهيئة بنفسه فجاز فجاء زيد سرعة لان السرعة نوع من المجيء ومنع جاء ضحكا لان الضحك ليس نوعا من المجيء قال الموضح في الحواشي وانما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه لان سيبويه يرى انه حال على التاويل ووضع المصدر موضع الوصف لا يقاس كما ان عكسه لا يقاس كما ان وضع المفعول مطلق موضع حذف عامله الدليل فهو عنده مقيس كما يجوز حذف عامل ذلك المفاعيل الى الدليل فهذا الخلاف مبني على الخلاف في انه حال او مفعول مطلق انتهى ومن خطه نقلت وظاهر كلامه هنا ان عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك وقاسه الناظم في التسهيل وابنه في شرح النظم بعد ما بفتح الهمزة وتشديد الميم نحو اما علما فاضلم والاصل في هذا ان رجلا وصف عنده شخص بعلم وعمل فقال الواصف اما علما فاراى مما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم كانه منكر ما وصف به من غير العلم صاحب الحال على هذا التقدير نائب الفاعل وبذكر ناصب الحال تقرر ان العامل في صاحب الحال هو العامل في الحال ويجوز ان يكون ناصب الحال ما بعد الفاء اذا كان صالحا للعمل فيما قبلها وصالحا لما قبله من تصدير والحال على هذا مؤكدة فالتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين ان يكون منصوبا بفعل الشرط المقدر بعد اما نحو اما علما فلا علم له واما علما فان له علما فهو ذو علم لان المصدر لا يعمل في متقدم فلو كان المصدر التالي اما مسرفا بان يكون عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش ان المعرف بال والمنكر كليهما بعد اما مفعول مطلق وذهب الكوفيون الى انهما مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما اذكر علما فالذي وصفت عالم وان مالك في شرح التسهيل وهذا القول عندي اولى بالصواب ونحوها اعتمد عليه في الجواب قاساه ايضا بعد خبر شبه بر مبتدا وقوله تصير شعرا فتصيرا بالتصغير خبر شبه بر مبتدا وهو بر والتقدير بر شبه مثل تصير في الشعر وانما حذف مثل لزول التشبيه فيكون الكلام ابلغ وشعرا حال من فتصيرا اي شاعرا والعامل فيها ما في تصير من معنى الفعل اذ معناه يجيد وصاحب الحال ضمير مستتر في تصير لما تقرر من ان الجامد المؤول بالمشتق يجعل كالصريح ويجوز ان يكون شعرا منصوبا بالمصدر الذي هو تصير لانهم في مثل الحذر وغيره وهي العاملة فيه قاله الخضراوي في الايضاح واستظهره ابو حيان في الارتشاف والموضح في المعنى او فزر هو اي الخبر بال الدالة على الكمال نحو انت الرجل علما فضلا حال والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل اذ معناه الكامل وفي الخلاف ان لا يجوز انت الرجل فهما وادبا بالجمل وجهين احدهما ان يكون قولك انت الرجل بمعنى الفعل اي انت الكامل فهما وادبا والثاني ان يكون على بعض فهم وادب دالا على التمني قال في الارتشاف يحتمل عندي ان يكون مبتدا كانه قال انت الكامل ادبا اي ادبه فهو محول عن الفاعل انتهى فصل فيه ثلثة اراء حال معمول مطلق تمييز ومفصل من الخلاف في المصدر المنصوب اقوال فذهب سيبويه ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد والاخفش انه معمول مطلق غير منصوب بالعامل قبله وانما عامله محذوف من لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين انه معمول مطلق وعامله الفعل المذكور وليس في موضع الحال وذهب جماعة الى انه مصدر على حذف مضاف وتقديره جاء ذا ركض وركضا جاء ذا ركض وعلى القول بالحالية فذهب سيبويه عدم القياس وذهب المبرد الى قياسه فيما كان نوعا من عامله وقاسه الناظم وابنه في ثلاث مسائل بعد اما وبعد خبر شبه بر مبتدأه وفيما اذا كان الخبر مقرونا بال الدالة على الكمال

فصل واصل صاحب الحال ان تعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا ويقع صاحب الحال نكرة بسوغ لتعريف المعرفة كان يتقدم عليه الحال نحو في الدار جالسا رجل وقوله وهو كثير عزة لميه موحشا طلل وغامه عند الاعلم بلوح كانه خلل وقوله هكذا لميه موحشا طلل فقدم عفاه كل اسم مستديم فجاء الحال من رجل وموحشا في البيت حال من طلل وسوغ مجيء الحال من النكرة تقديم الحال على صاحبها وفي المغني ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ الحال بها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حالة كون صاحبها منصوبا وفي الرضي ما يوافقه وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي لميه هو او الوصف بما ذكر من ان الحال من النكرة هو ظاهر كلام سيبويه وقيل من الضمير المستكن في الظرف وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب ان يكون عاملهما واحدا وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيبويه وعلله بان الحال خبر فجعلها الاظهر الاسمين اولى من جعلها لاعظمهما ظنا نعم لو ناب او لكن التقريب اولى لترجيح بروذعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفرا الا اذا تاخر ولا ضمير فيه اذا تقدم ولهذا لا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه ويمتنع منع العطف بقول ابن جني فيه عليك ودعه الله السلام ان العطف على الضمير في الظرف والطلل بفتح الطاء المهملة واللام الاولى ما شخص من اثار الدار والوحش هو الوقفر الذي لا انيس فيه وخلل بكسر الخاء جمع خلة وهي بطانة تغشى بها اجفان السيوف منقوشة بالذهب يكون صاحبها مخصصا اما بوصف كقراءة بعضهم وهو

باب الحال

المتقدم جائز كالحال المفردة والجملة المصدرة بالواو وغيرها والظرف والجار والمجرور والاقرب في المفرد بين المضاف كما تقدم في البيت وغير المضاف كقراءة بعضهم
ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا فنصب خالصة على الحال والوسيلة بين الخبر عنه والمخبر به وهو لذكورنا والاصل والله اعلم ما في بطون هذه الانعام
لذكورنا خالصة وما واصلة على الاجنة وصاحب الحال الضمير المنتقل بعد صدق الاستقرار وكقراءة الحسن البصري والسموات مطويات بيمينه بنصب مطويات
على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو السموات والمخبر به وهو بيمينه والاصل والله اعلم والسموات بيده مطويات وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور
فهو هذه الاوجه دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور وهو قول الاخفش وسيبقه الى ذلك الفراء وتبعه الناظم في التسهيل وشرحه
واشار بقوله النظم بقوله وندر نحو سعيد مسفرا في هجر والحق المنع وهو قول جمهور البصريين وان البيت المتقدم ضرورة وان خالصة في الاية الاولى
ومطويات في الثانية معمولان لصلة ما وهي خبر بطون ولبيضة خالصة معمولة للجار والمجرور قبلها على انها حال من الضمير المستكن في الصلة ومطويات معمولة
لبيضة على انها حال من الضمير المستتر فيها والتاء في خالصة للتانيث باعتبار ما وقف عليه ما من الاجنة وقول البيضاوي اي التاء فيها للمبالغة كما في راوية او
مصدر كالعافية وهم موضع لخالص فيه نظر لان زيادة المبالغة في غير ابنية المبالغة والمصدر الا في على وزن فاعلة موقوف ان على السماع فلا يقاس عليها وليس
ان السموات عطف على ضمير مستتر في قبضته لتاويلها بالمشتق لانها بمعنى مقبوضة والمصدر اذا كان بمعنى المشتق يحمل الضمير لا السموات مبتدا وبيمينه
خبره كما قال الاخفش بل وبيمينه معمول الحال لتعلقه بها لا عاملها اي لا عامل الحال **فصل** ولنسبة الحال بالخبر المجرد والمقيد جاز ان تتعدد الحال المفرد
وغيره كما يتعدد الخبر والنعت والى ذلك اشار الناظم بقوله والحال قد يجيء متعددا لمفرد فاعلم وغير مفرد فالاول وهو ان تتعدد المفرد كقوله على اذا ما جئت
ليلى بغبية زيارة بيت الله رجلان حافيا حالان من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير على ان يزار بيت الله حالكوني رجلان حافيا اي ماشيا
غير منتعل ويحتمل ان يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بعلى وبعلان بسكون الجيم وفي الخزونين وقد صحفه بعض الاعجمين رجلاي بالاضافة الى الياء المتكلم واعرابه
فاعلا الزيارة وحافيا حال من ضمير المتكلم في رجلاي نبه عليه الموضح في الحواشي وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد الجرجاني فانه قال فيه وقد صحف جماعة رجلان
برجلاي الى الخزونين وليس منه اي من تعدد الحال المفرد وان الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا لان من شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف
عند الموضح والثاني وهو ان يتعدد لمتعدد وفيه تفصيل فينظر في الحال المتعدد ان اتحد لفظه ومعناه ثنى وجمع فالتثنية نحو وسخر لكم الشمس والقمر
دائبين فدائبين حال مؤسسة ممنوع ان تمين والاصل دائبة ودائبا فلما التقيا لفظا ثنيا وكان بينهما اختلاف في التذكير والتانيث والاصل الدؤوب وهو الجري
في العمل على عادة جارية فيه والجمع نحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره فمسخرات حال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك
ابن مالك في شرح العمدة وولده في شرح النظم والاصل مسخرا ومسخرا ومسخرة ومسخرة فلما اتحدت لفظا ومعنى جمعت وان اختلف لفظه ومعناه
فوق بغير عطف كليته مصعدا منحدرا ويتعدد الحال الاول من الحالين للثاني من الاسمين وبالعكس فيتعدد الثاني من الحالين الاولين من الاسمين ليتصل
احد الحالين بصاحبه ولا يبعد عنه الا لقرينة فان قلت ما بال علماء البيان اجازوا في اللف النشر جعل الاول من اوقضا النشر راجعا الى الاول من الامور
الملفوفة والثاني للثاني وهو عند عدم حسن مرعدم التريتب قلت انما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى وان السامع يرد كل واحد من الامور المنشورة
الى ما هو له واذا اتصل احد الحالين بصاحبه كان معونا على ذلك فصعدا حال من الماء ومنحدرا حال من الثاء على غير الترتيب قال عهدت سعادا ذات هوى محض
فزرت وعاد سلوانا هواها فزارت تحولا حال من سعاد ومحضا حال من الثاء من عهدت وقرينة التذكير والتانيث ارشدت الى ذلك والمعنى ان كنت انا وسعاد
محضا بين فاما انا فصرت الى ازدياد المحبة واما هي فصار هواها سلوانا وقد ناتي الحال المتعددة على الترتيب فيتعدد الاول والثاني للثاني ان من
اللبس كقوله وهو امرؤ القيس خرجت بها اشي مجرورا ناعلى اثر بنا ذبل مرطا مرحل فجملة اشي حال من الثاء في خرجت وجملة مجرورا حال من الهاء المجرورة بالباء
المضاف من خرجت بها اشي وصاحب الحال الثاني قد يحذف اذا كان فاعلا لمصدر على اثره فذكر او منصوبا بفعل محذوف كذلك كقوله
الرا كبا من خزا وشنو والمرحل بالحاء المهملة ما فيه علم ومنع الفارسي وجماعة النوع الاول وهو تعدد الحال المفرد فالبين بان صاحب الحال ان كان واحدا
فلا يقتضي العامل الا حالا واحدة فتعدد وان في نحو قوله حافيا في البيت صفة لرجلان او حالا من ضمير رجلان فتكون حالا لا مسندا خلته لا مزادفة وسلموا
الجواز اذا كان العامل اسم التفضيل واتحد صاحب الحال نحو هذا ابسر اطلبه منه رطبا وتقدم الكلام فيه تنبيه الحال بالنسبة الى الزمان ثلاثة اقسام
مقارنة وهي الغالبة نحو هذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد راكبا **فصل** الحال ان كان
مؤسسة وتسمى مبينة ايضا لانها تبين هيئة صاحبها وهي التي لا تستفيد معناها من غيرها اي من غير ذكرها كجاء زيد راكبا فلا يستفاد معنى الركوب
الا بذكر راكبا وقد مضت امثلة الباب ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وذلك اما لفظا كما يريد والسهيلي الى انكار المؤكدة وما ورد من ذلك
تقدره الى المبينة والصحيح الاول وهو قول الجمهور والمؤكدة ثلاثة اقسام اما مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو ولى مدبرا ولن تجد لسنتنا تحويلا فمدبرا حال من
الكاف وهي مؤكدة لعاملها وهو ولى لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى وقوله اصبح صعيدا جرزا من ابدع تصحيفه والزم نون خلطا الجرز اليبس
فصعيدا حال من فاعل اصبح المستتر فيه وهي مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ بالتصاد المهملة والحاء المهملة من الاصباء وهو الاصباء والافناء
والمعنى اصبح حالكونك صعيدا لا ظهر نبتة ويحفظ من خلط الجرز بالهزل او مؤكدة لعاملها معنى فقط واللفظ مختلف نحو فتبسم ضاحكا فضاحكا
حال من فاعل تبسم وهي مؤكدة لعاملها معنى فقط لان التبسم نوع من الضحك ولفظهما مختلف ومثله وقد صدرا فان الاصدار نوع من التولي ويجيء من

فتدانى

باب الحال

قول النظم وعامل الحال بها قد ذكرا وانما مؤكدة لصاحبها غير لا من مبتدأ الخ جميعا فجملة الحال من فاعل ابتدأ وهو من الموصولة مؤكدة لها وهذا الشرط استدراكا لتوهم قال في المغني وغيره واهمل النحويون ذكر المؤكدة لصاحبها واما مؤكدة لمضمون جملة قبلها معقودة ومؤلفة من اسمين معرفتين جامدين فالمؤكد بها اما ليبان بنين كهو زيد معلوما او فخرا كانا فلان بطلا او تعظيم كهو فلان جليلا مهابا او تحقير كهو فلان ما خوذا مفهوما او وصفا غير كانا عبدك فضيرا البك او وعيد كانا فلان ممكنا منك او لمعنى غير ذلك كزيد ابوك عطوفا قال ابن الناظم في شرح التسهيل وذا ابو من في التسهيل جودا محضا احترازا من ان يكون احد الاسمين في حكم المشتق فان الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ولا يحتاج الى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك زيد ابوك عطوفا من المؤكدة لعاملها لانه يمكن تاويل الاب بمشتق فالعامل الاب لما فيه من معنى الاشتقاق وخالفه الموضح في هذا المثال تبعا للشارح وهذه الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها ولجملة التاخير عن الجملة المذكورة لانها المؤكدة لها وحق المؤكدة ان يتاخر عن المؤكد وهي معمولة عند سيبويه لمحذوف وجوبا تقديره احقه ونحوه كما عرفت ان كان المبتدأ عرفانا وان كان نكرة فالتقدير احقق او اعرفن قال الزجاج العامل هو الخبر لنا ولزميلي وقال ابن خروف هو المبتدأ لتضمنه معنى تسببه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممنوع لعدم تمام الجملة قالوا واذا حذف وجوبا لنزول الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تؤكد جملة مضمر عاملها ولفظها مؤخر **فصل** تقع الحال اسما مفردا عن الجملة وشبهها كما مضى من نحو جئت راكبا وضربته اللص مكتوفا وتقع ظرفا كرايته فوقك هلالا بين السحاب فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في بهته فهي جار ومجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستتر فيه لما ابدا الى قارون واذا وقع الظرف وشبهه بلدا حالا فانهما يتعلقان بمستقر ان قدرا في موضع المفرد او استقر ان قدرا في موضع الجملة وعليه الاكثرون حالا كون مستقرا او استقر محذوفين وجوبا لكونهما كونا مطلقا واما قوله ثم فلما وراءه مستقرا عنده فمحمول على عدم التنزل او الانتقال لان كون مطلق وشرط الظرف والمجرور ان يكونا نائبين كما تقدم فلو كانا ناصبين لم يجز ان يكونا حالين فلا يقال زيد اليوم ولا فيك قائما ويجب حينئذ ابقاء الحال جملة اسمية او ضابطه وذلك مفهوم من اطلاق قول النظم ومن وضع الحال بغير جملة ولكن بشرط شروط احدها كونها خبرية وهي الحاملة للضمير والمكتفي بهذا الشرط بالاجماع لان الحال بمثابة النعت وهو لا يكون بمثابة النعت وهو لا يكون جملة انشائية فان قلت قد تقدم ان الحال لما شبه بالخبر والنعت والخبر يكون بالانشائية فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر قلنا الحال اذا كان كخبر المبتدأ في المعنى الا انها قيد والقيد تكون ثابتة بالفعل مع ما قيد بها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد وبهذا لم يقع الانشاء شرطا ولا نعتا هذا حاصل جواب الحديثي وقاطع من قال وهو الامين الحلواني في كتابه المفتاح ومن خطه نقلت في قوله وهو بعض الموالين اطلب ولا تضجر من طلب فانه الطالبين بضجر اما ترى الجبل بكراره في صخرة الصماء قد اثرا ان الانشائية وان الواو للحال قال في المغني وهذا خطا والصواب انها عاطفة اما مصدرا منسبكا من ان والفعل على مصدر منوهم من الامر السابق اي لتكن منك طلب في صدر خبر او جملة على جملة وعلى الاول فمحله نصب على الحال او جملة انشائية فلا محل لها من الاعراب ولا تاتي الواو للحال في هذا الموضع لان الطلب لا يقع حالا وانما تاتي للعطف مثل قولك اشتغل ولا تقصر في الجد بالنصب على الثاني فالفعل منصوب بان مضمرة بناء للتركيب على الاصل ولا تضجرن بنون التاكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف مثل قولك اعبد الله ولا تشرك به شيئا انتهى كلامه في المغني قبل الجملة المفسرة ثم اعاد المسئلة في النوع الثامن من الجهة الثالثة فقال ثم ان الاصح بعني فتحة نصب اعراب مثلها فانا كل السمك وتشرب اللبن لابناء لاجل ون توكيد محذوفة انتهى الشرط الثاني ان يكون خبر مصدقه بدليل استقبال لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك يقتضي الاستقبال واعترض بان الحال بالمعنى الذي نحن بصدده مجامع كلا من الازمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال معنى ازمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع نصب زيد بالحال بعلم الاستقبال وتجيب بان الاضافة اذا وقعت بين لفظين لا احدهما اختصا باحد الازمنة فهم منها استقبالها وحالتها وماضويتها بالنظر الى ذلك القيد لا بالنظر الى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذا وصلت بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عاملها وغلط من اعرب كالحوفي سيهدين من قوله تعالى فذاهب الى ربي سيهدين حالا مقدرة وبين اغلطه جمعة الصحيح ظاهر واما من جعله بمعنى ابتدا فانه صير معنى الابتداء الى ربي مستهديا فصرف التغيير الى الذهاب في هو في الابتداء للهداية واجيب بان مستهديا وضع بعد الذهاب للدلالة على تغيير كالقيد قال الدماميني واما قولهم لا ضير بينه ان ذهب ان مكث فانما جاز وقوع الشرطية فيه حالا وان كانت مصدرة بدليل استقبال وهو ان لان المعنى لا ضير بينه في كل حال اذ لا يصح اشتراط وجود الشيء وعدمه بشيء واحد فالمعنى فال المطر ان طرقني جعل الجملة الشرطية حالا ان يجعلها خبرا من الحال له تقول جاء زيد ان تسئله يعطك جاء زيد وهو ان تسئله يعطك وتكون الحال حينئذ هي الجملة الاصح الشرط الثالث ان تكون الجملة مرتبطة اما بالواو والضمير معا لتقوية الربط نحو ألم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف حذر الموت فجملة هم الوف حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهم او بالضمير فقط دون الواو نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو فبعضكم مبتدأ وعدو خبره والجملة حال من الواو اي متعادين بعضكم مبتدأ هي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والميم والخطاب للادم وحواء ولبعض اهبطا جميعا وجميع ضمير بنا لانهما اصلا البشر فكانهما جميع الجنس وقيل الضمير لهما ولابليس ولحيته وصحح الزمخشري الاول وامر مرتبطة بالواو فقط دون الضمير نحو ثم اكله الذئب وهن عصبة فجملة وهن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا محل لنحو في الربط لانها لم ترجع الى صاحب الحال وانما جعلت الواو تابعة للحال ورابطة لانها تدل على الجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها ويجب الواو في موضعين احدهما ان يتقدم الضمير نحو جاء زيد وهو طالع

وما طلعت الشمس والثاني قبل قد حال لكونها داخلة على مضارع مثبت مجرد تؤذن ونون وقد تعلمون ان رسول الله اليكم فجملة تعلمون حال من الواو في تؤذن وهي
حال مقدرة للانكار فان قد لتحقيق العلم والعلم بتبوئه بوجب تعظيمه وبمنع من ايذائه قاله الرضي قلت ويمتنع الواو في سبع صور احديها الواقعة بعد عاطف حالا
حال كما قال المرادي نحو فجاءها بأسنا بيانا اوهم قائلون فجملة هم قائلون من الضمير المحذوف حال معطوفة على بيانا وهو مصدر في موضع الحال والمعنى جاءها عذابنا
حال كونهم بايتين او قائلين بعضهم لبعض كما لا يقال اوهم قائلون كراهة اجتماع حرفي عطف صورة الصورة الثانية الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها نحو هو الحق لا
شك فيه وقد ذلك الكتاب لا ريب فيه فجملة لا شك فيه ولا ريب في محل حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وكما لا تدخل الواو في التوكيد نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا
لان المؤكد نفس المؤكدة المعنى فادخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه الصورة الثالثة الماضي الثاني الا الايجابية نحو وما بأتيهم من رسول الا كانوا
به يستهزؤن فجملة كانوا به يستهزؤن حال من الهاء والميم في بأتيهم ولا يقترن بالواو عند ابن مالك وصرح شارح اللب بجواز الواو وتركها فيما اذا كان الماضي
نائبا الا كقوله ثم امر فاهرم لم تفرنا ثبة الا وكان لرماح بها وزدا الصورة الرابعة الماضي المنفي بلم او بما نحو فلا صدق ولا صلى ولكن كذب وتولى وما ذهب مكث فجملة ذهب حال من الهاء وهي منفية
بما فلا تقترن بالواو ولا نها في تقدير بشرط اي ان ذهب ان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذا ما كان في تقدير الصورة الخامسة المضارع المنفي بلا نحو
ما لنا لا نؤمن بالله فجملة نؤمن بالله حال من الضمير المجرور باللام ولم يقترن بالواو لان المضارع المقترن بلا بمنزلة اسم الفاعل المنفي بها غير فاجرى مجراه في الا
عن الواو الا نرى انه يصح ان يقال ما لنا غير مؤمنين لا بمؤمن ما لنا ولا نؤمن قاله ابن مالك في شرح الكافية وجعل ابن الناظم ترك الواو قبل لا اكثر بالواو واشار على مجيء الواو قول
مالك بن فبة وكنت لا بنها منهى اوعبد وقول مسكين الدارمي اكسبته اورق البيض اباه ولقد كان ولا بد مجيء الصورة السادسة المضارع المنفي بما
كقوله عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فالك بعد النسبة بيتا منتهيا انشده ابن مالك في شرح التسهيل وجملة تصبو حال من الكاف في عهدتك ولم يقترن
بالواو لما تقدم انه لا وصيا حال والمعنى كنت حالة الصبا غير لاه وصرت في حالة الشيخوخة لاهيا وكان مقتضى الحال عكس ذلك الصورة السابعة المضارع
المثبت المجرد كقوله ثم قد تنكرت فجملة تنكرت حال من فاعل تمن المستتر فيه ولم يقترن بالواو لانه بشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى والواو
لا تدخل اسم الفاعل وكذا ما اشبهه والى هذا اشار الناظم بقوله وذات بدء بمضارع ثبت حتى ضميرا ومن الواو خلت راما نحو قوله وهو عنزة لحبيبه
علقتها عرضا واقتل قومها وعما لعمر ابيك يعني عرض فاقتل قومها حال من التاء في علقتها وهو مقترن بالواو مع المضارع المثبت واختلف في تخريجها فقيل
شرطية وقيل الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع مأول بالماضي والتقدير وقتلت قومها فعدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع قصدا لحكاية الحال
الماضية ومعناها ان تفرض ما كان في الزمان الماضي واضافة هذا الزمان ما يعبر عنه بلفظ المضارع وهذا القول منسوب الى الخليل وسيبويه والى الكسائي
الظاهر وقيل هي واو الحال والمضارع خبر لمبتدأ محذوف وانا اقتل قومها والجملة من المبتدأ والخبر هي الحال وعليه فتضمن النظم فعالين وذات واو يقبل
ان يسند الى المضارع اجعل مسندا وعلقتها مبني للمفعول وعرضا بفتح العين المهملة والراء ودعما بفتح الواء والعين المهملة مصدر دعم بكسر العين بزعم بفتحها
ودعما بفتحتين اي طمع يطمع طمعا كفرح يفرح فرحا والزعم المطمع فصل وقد يحذف عامل الحال اذا كان فعلا جوازا للدليل حالي كقولك لفاعل المسافر
راشدا وقولك للقادم من سفر ماجورا او لدليل مقالي كان يقع في جواب استفهام كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت وجواب نفي نحو بلى قادرين او لدليل
شرط نحو فان خفتم فرجالا او ركبانا فهذه احوال منصوبة بعامل محذوف جوازا فراشدا منصوب باضمار كنت فوماجورا منصوب باضمار رجعت وقادرين منصوب
باضمار تجدهما وجوبا لانه منصوب باضمار صلوا ولو قيل بنا فراشدا او رجعت ماجورا وتجدهما قادرين وصلوا رجالا لجاز ولكن القرائن سنة متبعة ووجوبا
قياسا في اربع صور احديها السادة مسد الخبر نحو ضربي زيدا قائما والاصل حاصل اذا كان قائما او ضربه قائما على الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكره لما فيه
من الجمع بين العوض والمعوض والثانية الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا والاصل احقه وجوبا ولا يجوز ذكره لتنزيل الجملة قبله منزلة البدل من
اللفظ وهما نائب الصورتان قد مضتا قالا ولى في باب المبتدأ والثانية من باب الحال والصورة الثالثة هي التي بين بها ان زيدا في المثال او نقص فيه يتدبج فيهما
فالاول كتصدق بدينار فصاعدا والثاني نحو اشتره بدينار فما فلا فصاعدا او سافلا ما لان والفاء الداخلة عليهما عاطفة عاملا قد حذف وبقي
معمولا من عطف الخبر على الانشاء والاصل تصدق بدينار فاعط المشتري به سافلا قال ابو البقاء ولا يجوز هنا من الحرف المعطف الا الفاء والصورة
الرابعة ما ذكر بدلا من اللفظ بالفعل الناصب نحو بعتك ثوبا ذراعا بدرهم وقد ضد الناس وان لا يثبت على حال نحو اتيتك مرة وقيتها اخرى فقائما حال منصوبة بفعل
محذوف وجوبا اي اتوجد وتميما وقيتها حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبا اي تتحول وكذا تحذف سماعا في غير ذلك نحو هنيئا لك فهنيئا لك
حال بمنزلة للناسبين والتوكيد منصوبة بفعل محذوف اي ثبت لك الخير هنيئا على الناسبين او هنالك ذلك هنيئا على التأكيد وهذا التقدير يحوج
من قول سيبويه وانما نصب هنيئا لانه ذكر خبرا صار انشاء فقلت هنيئا كانك قلت ثبت لك هنيئا او هنالك ذلك هنيئا انتهى فحذف الفعل
وقامت الحال مقامه قاله ابن الشجري وهنا بتخفيف النون وبالهمزة بوزن هنيئا هنا كعلم بعلم وهنا بهنو كظرف بظرف والحذوف عامل الحال اشار الناظم
بقوله والحال قد يجذف ما فيها عمل وبعض ما يجذف ذكره حظل الى منع هذا باب التمييز وهو في الاصل مصدر ميزت اذا خلصت شيئا من
شيء وفرقت بين معنى بهما بين وقولهم في الاسم التمييز تجوز من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والطلع والناجم والناجم قاله ابو البقاء والتمييز
في الاصطلاح اسم نكرة يجيء من مبين لا بهام اسم او بهام نسبة والى ذلك اشار الناظم بقوله اسم يجيء من مبين نكرة فخرج بالفصل الاول وهو نكرة
المشبهة بالمفعول به نحو زيد حسن وجها بالنصب فانه مبين ما في حسن وجها الا التنكير فلا يكون تمييزا لعدم تنكيره وقد مضى في باب المعرف بالاداة ان

باب التمييز

قوله وهو رشيد الخشكري واتباك لما ان عرفت وجوهنا صدقت وطبت النفس بانفس عن عمرو محمول على نيابة آل صندل البصريين كان يسند باعدام التمر اسيرها وخالفهم في ذلك الكوفيون وان اطراده فاجازوا ضرب الخبيث مسكين بجوعا او اناه وخرج بالفصل الثاني وهو مجيئه من الحال نحو جاء زيد راكبا فانه يجوز في حال كذا لا يجيء من وخرج بالفصل الثالث وهو مبين لابهام اسم او نسبة اسما لا الشريف نحو لا رجل وثاني مفعولي استغفر نحو استغفر الله ذنبا لست بحسبه ويا لغدر البهجة والجمل فانهما اي رجل وذنبا وان كانا اصلا في محل نصب بايا بل صحة افتراقهما بها نحو لا من رجل واستغفر الله من ذنب لكنها اي من ليست فيهما اللبتا ولا يكونا مبينين بل هو الاول وهو لا رجل الا استغفر ان الجنس واذ لك بني اسم لا معها وفي الثاني وهو استغفر الله ذنبا لا ذنبا كانه لما اراد الاستغفار ابتدأ منه بالجانب المشاهد وهو الاول وزاد الجانب الاعلى الذي لا يتناهى ليكون غير محدود فكانه قال استغفر الله عبدا من اول الذنوب الى ما لا يتناهى قال الموضح في الحواشي ولم اعلم المراد بقولهم في التمييز يجب ان يكون من مفردة قبله لئلا يخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدأ وخبره والعدد وانما المراد ان الاسم جيء به لتبيين الجنس كما يجاء بمن المبينة للجنس لا ان ثم من مقدرة انتهى وحكم التمييز النصب لانه من الفضلات وانما وجب نصب المبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم واختلف في صفته فالمعروف انه جامد فقيل شبيه باسم الفاعل لانه طال الدال في المحض كعشرين درهما فانه شبيه بضاربين بدا او زيدا ذبنا فانه شبيه بضارب عمرا في الاسمية والطلب المحسوس وجود ما به التمام وهو التنوين والنون وقيل شبيه بافعل من وذلك في خامس عشر فان افعل اسم الفاعل لانه يعمل معمدا وغير معتمد اسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو اصل الصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهو لا يعمل الا في السببي والاجنبي وهي اصل افعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة واحدة وهو اصل المفاد به لانه يحمل الضمير وهو لا يحمله وصحح هذا القول لان عمل الشبه على ما هو به اشبه اولى والناصب للتمييز المنسبة عند سيبويه والمازني والمبرد ومتابعيهم المسند من فعل او شبهه فالفعل كطابت بها نفسا ففسا منصوب بطاب وشبه الفعل نحو هو طيب ابوه فابوه منصوب بطيب هو صفة وعلم بهذا التقرير والتفصيل وبطلان عموم قوله في النظم بنصب مميزا بما قد فسروه فانه يقتضي ان التمييز بنصب بما قد فسروه سواء كان مفسر الابهام اسم او نسبة والحق عند المرادي ان التمييز لما رفع ابهام نسبة الفعل الى فاعله او مفعوله فكانه رفع الابهام عنه فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسروه وذهب قوم الى ان العامل في مميز النسبة هو المجمل الذي انتصب عنها لا الفعل ولا ما اشبهه واختاره ابن عصفور ونسبه الى المحققين ولو لا ان الناظم صرح في غير هذا الموضع وفي آخر الباب بان ناصب الفعل لجعلت كلامه هنا على الذي اختاره ابن عصفور

فصل

والاسم المبهم اربعة انواع احدها العدد وهو قسمان صريح وكناية فالصريح كاحد عشر كوكبا والكناية كم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وكذا الاسم على الصحيح لان المفرد مقدم على المركب فدل العدد لانه اولى بالتمييز ويجيء احدهما اي التمييز بالمفرد نحو احد عشر رطلا او شبرا او قفيزا ولا يجوز ان يكون تمييزا انتصب لذكرها في شرح الكافية واورد العدد عن المفرد بناء على انه اجرى جملتها وهو قول الصفار لان المراد بالمفرد ما ليس بعدد او ما ليس بمركب حقيقة بل بمقداره حتى انه يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا قاله الموضح وفي شرح الكافية والنوع الثاني المقدار وهو ما يعرف به قدر الشيء ثلاثة اقسام لانه اما مساحة كشبر ارضا او مذراع نسجا او كيل كقفيز برا وقفيز في شرح لمع ابن جني لابي البقاء وفي الموضح صنجة قفيز ان شيرا لان القفيز عبارة عن ظرف مخصوص في عرف الحساب وهو عشر جريب اي في عرف اهل الجزيرة او وزن كنون عسلا وتمرا وهو ثمانية مثاقيل بمثقال النون والقصر كما والمثنا الزنة التي يعرف بها مقادير الموزونات فمن ثمانية منوان كابن في ثمانية عصى صوان ومن به من بالتشديد بكصبي ثمانية مثاقيل بالتشديد كابن في ثمانية مضيعان والنوع الثالث ما يشبه المقدار في الكيل والوزن والمساحة فالاول قفيز فانه خبز اقفزة الذرة شبيه بما يوزن بمن بر ولبن اسما لشيء يوزن بمن بمعنى بعض والنحي بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها ياء اسم لما يسمن وهو ما يشبه الكيل ولبن بكيل حقيقة لانه يكون كبيرا وصغيرا والثالث نحو لي جبنا مثل ما لك فعل شبيه بما يوزن بمن بر ولبن مساحة حقيقة واما ما دال على المماثلة من غير ضبط وحمل عليها في الدلالة على المماثلة ما يعبد المحابرة نحوان لنا غيرها ابلا وحمل عليها انه غيرها وهم يجاولون التمييز على المثل كما يجاولون المثل على المثل ولم يجعل على غيره لانه لا وجه له الا في المقدار الا بان يجعل على ما الحق به وهو المثل والنوع الرابع ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد فرعية انه مصوغ منه فيكون الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فصور فرعيته بهذا الاعتبار وضابطه كل فرع حصل له بالتمييز اسم خاص بلبسه اصلة ويكون مما يصح اطلاق الاسم عليه ومثله اي مثل خاتم حديدا في ذلك باب ساجا فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب وجرى من الحجر فان الحجر نوع للخز والخز نوع وقيل في المنسوب بعد الخاتم وبعد الباب وبعد الجبة انه حال ويجوز عليها الخلاف في الاتباع فمن خرج التصب على التمييز قال ان التابع عطف بيان ومن خرج به على الحال قال انه نعت والاول اولى لانه جامد جوز انه محض فلا يحسن كونه حالا والاضافة اليه نوعان نسبة الفعل للفاعل نحو واشتعل الرأس شيبا فان نسبة اشتعل الذي الرأس مميز وشيبا مبين ان ذلك الابهام فهذا التمييز محول عن الفاعل والاصل واشتعل الرأس شيب فحول الاسناد من المضاف وهو شيب الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع ثم جيء بذلك المضاف الذي حول عنه الاسناد فضلة وميزا ونسبة المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا فان نسبة فجرنا الى الارض مبهمة وعيونا مبين لذلك الابهام والاصل وفجرنا عيون الارض فحول المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وجر بالمضاف مميزا هذا مذهب الجرمي وابن عصفور وابن مالك واكثر المتاخرين وانكر الشلوبين وجهة ان سيبويه لم يمثل بالمنقول ونبه المبرد الاندي في ابن ابي الربيع وناقل الشلوبين عيونا في الاية على انها حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك واولها ابن ابي الربيع على وجهين احدهما ان يكون بدل بعض من كل على حذف المضاف اي عيون ماء مثل اكلت الرغيف ثلثه اي ثلث ماءه والثاني ان يكون منصوبا على اسقاط الجار اي بعيون وردة الموضح فرجح

اللحمة وذلك في ميز الاسم المفرد ان يجره باضافة الاسم اليه ان حذف ما به تمام من تنوين ظاهر او معدد او نون تثنية او جمع كشبر ارض من الممسوحات وقفيز من المكيلات ومنوي عسل من الموزونات والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ذي جره اذا اضيفا الا اذا كانا لاسم عددا من احد عشر الى تسعة وتسعين فان تميزه وجب النصب بها بخلاف ثلثة وعشرة وما بينهما ومائة وما فوقها فتميزه وجب الجر بالاضافة الا ما شذ كحمسة اثواب وما بين هما فلا يدخل الجر شيئا من واجب النصب ولا واجب الجر فلا اعتراض على الاطلاق وانما وجب النصب فيما كان كعشرين درهما وامتنع جره لانه بعضها الى غير المميز بخلاف نحو عشري رجل فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو مميز ام لا ولم يكن رضا الاضافة التي الى نفسه لان العلة هو التميز في المعنى قال في التوسيط وزعم ان الصواب او مضافا نحو ولو جئنا بمثله مددا وملأ الارض ذهبا فورد وامتميز لمثل وذهبا مميز لملء فلا يجوز جرهما بالاضافة لان مثلا وملأ مضافان فامتنع اضافتهما مرة اخرى الى ما اشار الناظم بقوله والنصب سبق ما اضيف وجبا ان كان مثل ملأ الارض ذهبا **فصل** من ميز النسبة المميز الواقع بعدها يغيب النصب اما بصيغته الموضوعة اولا فالاول نحو ابو بكر اكرم برا وما اشجع رجلا والثاني نحو لله دره فارسا فابا ورجلا وفارسا مميز لما انبهم من النسبة والذي يقع بعد الدال المهملة وتشديد الراء في الاصل صدر الليل يذكر ويؤنث بكسر الدال وضمها دئار ودؤور اكثر وبمعنى الليل نفسه دئر وهو هنا كناية عن فعل المدح لصدوره عنه وانما اضيف فعله الى فاعله ثم حذف اظهارا للتعجب منه لانه ثم مفتوح التعجب فحق فاعله لله دره فارسا ما اعجب فعله ويحتمل ان يكون التعجب من نسبة الدئر ان نضمه من ذي امة اي ما اعجب هذا الليل الذي نزل منه هذا الولد الكامل في هذه الصفة ويكون فارسا من تمييز النسبة انما يتمشى اذا كان الضمير المضاف اليه الدئر معلوم المرجع اما اذا كان مجهولا كان من تمييز الاسم لان الضمير مبهم فيحتاج الى ما يميزه قال في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل ما افعوعل يجيء ميز ومن تمييز النسبة المميز الواقع بعد اسم التفضيل ولهذا الثان تارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا وشرط نصب هذا الواقع بعد اسم التفضيل كونه سببيا وذلك اذا كان فاعلا معنى نحو زيد اكثر مالا وعلامة ذلك ان يحل مكان اسم التفضيل فعلا من لفظه ويرفع المميز به مع صحة المعنى فتقول في مثالنا زيد كثر ماله والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله والفاعل المعنى انصبن بافعلا مفضلا بخلافه اذا لم يكن فاعلا معنى وهو ما اذا كان اسم التفضيل بعضه نحو مال زيد اكثر مال بالخفض وعلامة ذلك ان يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف الى الجمع فتقوم مقام النكرة فتقول في مثالنا مال زيد بعض الاموال ولا يستقيم في هذا المثال ان يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد كثر ماله لانه يؤدي الى ان المال لم مال وانما وجب نصبه في الاولى وجر في الثانية مضافا الى ما بعده دون الاولى وانما جاز هو اكرم الناس رجلا بالنصب مع تخلف شرطه وهو ان يحل الا يصح ان يكون فاعلا في المعنى لان هو ابن هو كرم رجل فتخبر عن هو بغير ذلك كرم رجل واذا بطل شرط النصب كان حقه الجر والما نصب لقصد اضافة افضل من بين لانه اضيف اذ لا الى الناس فاضيف ثانيا الى رجل لئلا يضاف مرتين وفي ذلك ممنع لان المضاف الى شيء يمتنع اضافته الى غيره **فصل** ويجوز جر المميز بمن كرجال من زيد لانه على معنى ما تخالفا في اظهارها واختلف معنى من التي يصرح بها مع المميز فقيل للتبعيض ولذلك لم يدخل في طاب نفسا لان نفس البشر كلهم من المبهم الذي لا يتعلق عليه الحكم وقال الشلوبين تأتي عند سيبويه بمعنى التبعيض قال في الاشتاف وعليه حمله انه عطف على موضعها نصبا قال الخطيبة طاف اماما زيد بأبيه او ترابه من قوم اما ومستقبا وبحث الموضح انها ابين الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذاهب النحويين ما عدا الاخفش ان من لا تزاد الا في غير الايجاب ولا يمتنع جر المميز بمن الا في ثلث مسائل احدها بمميز العدد كعشرين درهما لما سيأتي الثانية الغير المحول عن المفعول كغرست الارض شجرا ومنه اي عن المحول عن المفعول ما احسن زيدا وابا فانه محول عن المفعول واصله ما احسن ابا زيد بجلاف ما احسنه رجلا فانه ليس محولا عن المفعول اذ لا يصح ما احسن رجل زيد مع ان المراد بالرجل نفس زيد والثالثة ما كان فاعلا في المعنى ان كان محولا عن الفاعل صناعة كطاب بزيد نفسا اذ اصله طاب نفس زيد او محولا عن مفعول صناعة غيره كان يكون مبتدأ نحو زيد اكثر مالا فالاصل عن مبتدأ اذ اصله مال زيد اكثر فحول المضاف وجعل ميزا وانهم المضاف اليه مقامه فارتفع على الابتداء مكانه بخلاف ما كان فاعلا محضا ولم يكن محولا نحو لله دره فارسا وابرحت جارا بكسر الهاء خطابا للمؤنثة اخذا من قول الاعشى اقول لها حين جد الرحيل ابرحت يا هند فارسا وابرحت جارا فانهما اي فارسا وجارا وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا الا انهما غير محولين عن الفاعل صناعة فيجوز دخول من عليهما فتقول من فارس ومن جار كقولك باستيدا ما انت من سيد موطا الاكناف رحب الذراع ومن ذلك الفاعل في المعنى الغير المحول ثم رجلا زيد ورجلا وان كان فاعلا معنى اذ المعنى ثم الرجل زيدا الا انه غير محول فلذلك يجوز دخول من عليه فتقول نعم من رجل قال ابو بكر بن الانباري نخبره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامي بفتح الباء كيمان وافتصر في النظم على استثناء مسئلتين فقال واجر بمن ان شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى وانما امتنع دخول من في المثلثة المتقدمة لان وضع من البتة ان يفسر بها وبمجموعها اسم جنس يصلح لكل ما بعدها عليه نحو اساور من ذهب فامتنع ذلك في العدد لعدم صحة الحمل بكون لعدد الا على سبيل المجاز والمميز مفرد وفي المحول عن الفاعل والمفعول لان المميز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وجاز دخولها في غير ذلك لان المميز مفسر للمميز في المعنى وفي كلامه هنا امور منها انه قيد الفاعل المعنوي بان يكون محولا صناعة ولم اقف عليه لغيره ومنها انه تبع الشارح في جعل لله دره فارسا وغيره من رجل من تمييز المجملة واعترضه المرادي بانه تمييز مفرد لا تمييز جملة ومنها انه حكم على ابرحت جارا انه غير محول والمنقول عن الاعلم انه منصوب على تمام الكلام وانه منقول من فاعل وتقديره ابرح جارك فاسند الفعل الى غير ثم نصب فسرا وفيه ابن خروف الى انه منصوب على تمام الاسم فالمقول انه تمييز عن تمام الجملة وليس محولا لقول ثالث ومنها انه خالف كلامه في نعم رجلا زيد فقال هنا يجوز نعم من رجل ومنع من ذلك في شرح اللمحة فقال ولا تدخل من على ما كان منقولا او مشبها بالمنقول او بعد عدد وقدم قبل ذلك ان المشبه بالمنقول هو نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمنقول ان المعنى نعم

باب التمييز

الرجل زيد فكان هذا هو الاصل ثم حول الاسناد عن الظاهر الى الضمير وجعل المرفوع مميزا لذلك الضمير اعني فعله محولا ومنع من يحول من عليه ومنها ان قولك المعنى عظم فارسا وعظم جارا البر فيه بيان ان فارسا وجارا فاعلان معنى وكان بعضهما ويقول اذا المعنى عظمت فرسبتك وعظم جوارك فبك الفضل

الى التمييز

الاصل التمييز بقول عظم فارس وعظم جاره **فصل** لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما جامدا كرطل زيتا او فعلا جامدا نعم وما الحسنة وجلا لان الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه وقد تقدم على المتصرف كقوله وهو رجل من بنى على انفسا طاب بجيل المنى وراعى المنون بنا دجها وافقا تميز مقدم على عامله وهو طيب لانه فضل متحتر وفاس على ثلاثا لما زنى والمبرد والكسائى قال الناظم في شرح العمدة ويقولهم اقول فيا سلطه سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجعله في التنظم قليلا فعال وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل فواضح تصريفه نزرا واسبقا ولم يجز سيبويه والجمهور ذلك لان العامل في التمييز المنصوب بفعل متحتر ان يكون فاعلا في الاصل وقد حول الاسناد عنه الى غيره بقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالنعت في الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما اشبهه والنزر القليل واسبقا من سبق يسبق والبيت بعده ضرورة كما قال في المغنى ويحتمل ان يكون نفسا منصوبا بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير اطيب نفسا طيب فيها اما اذا كان العامل وفيا فقياس من اجاز التقديم الفعل ان يجيزه مع الوصف لانه مع اسم التفضيل واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على عامله اذا كان العامل متصرفا غير ملابس بما قاله ابن الضايع وهذا يرد قول الفارسى ان التمييز كالنعت لانه لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور

هذا باب حروف الحجر وبيتها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم اى تربط بينهما وحروف المعانى لانها تحدث صفة في الاسم من ظرفية وغيرها وهى عشرون حرفا كما ذكر ثلثة مضت في باب الاستثناء وهى خلا وعدا وحاشا يجران فلا اضمار فيها وثلاثة شاذة في عمل الجر احدها ما ينقاس في لغة هذيل بالتصغير وهى عند بمعنى من الابتدائية حكى بعضهم وسمع من بعضهم اخرجها من كمه اى من كمه وقال شاعرهم وهو ابو ذويب الهذلى في وصف الحشرات يمجن في الماء الجمر ثم ترفضت مى لجح خضر لهن نئيج اى من لجج والجمع لجة بضم اللام وهو معظم الماء والنئيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون الياء اخر الحروف وبالجيم الزئير مع الصوت وبيان ان الصاد في بعض المواضع بدل من السين الجر المليح فيهند منها اخر اطيع عظمه تشرب من مائه فتكون لها ضلوع عظم مزج ثم تذهب صاعدة الى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها ونزولها ثم يمطر حيث يشاء الله تعالى والثانى لعل في لغة عقيل بالتصغير قال شاعرهم لعل الله فضلكم علينا بشئ ان امكم شرير بجر الجلالة وشرير بفتح الشين المعجمة المراة المفضاة ولهم في لعلها الاولى الاثبات كما مر والحذف كقوله على صروفها ابا مهرو ولانها اشده الفراء بجر فرقى ولهم في لعلها الثانية الفتح والكسر واشد عليها لعل الله يكفى عليها جهارا من هبر واسبد فهذه اربع لغات ولا يجوز الجر بحتى لغات لعل والثالث كى ولا تجر مع ما ولا اسما صريحا وانما تجر ثلاثة لا رابع لها احدها ما الاستفهامية بشرط ان تدخل عليها الجار كيم والاصل كيما فحذفت الف ما وجوبا وجئ بها لسكت وفتحة ميم الفتحة الدالة على الالف المحذوفة والاكثر عند سيبويه ان يجر لزوما بالذى والمعنى لاى شئ كان كذا الثانى ما المصدرية وصلتها فانفصلت تاويل الاسم كقوله وهو الثابت اذا استلم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع فكيما جارة لما قدر منها وصلتها وهى حرف تعليل بمنزلة اللام اى انما يراد الفتى للضر والنفع اى لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع ويروى يرجى الفتى وكون ما فيه مصدرية نادر الا في الشعر وهو قليل وقيل ما فيه كافة لكى عن عمل الجر مثلها في ربما وقول الشاعر يوشح فاها اى ثغر بارد ضوء المصدرية نادر ايضا والثالث ان المصدرية وصلتها نحو جئت كى تكرمنى اذا قدرت ان بعدها والاصل لكى ان تكرمنى فحذفت ان استغناء عنها بدليل ظهورها في الضرورة كقوله وهو جميل بن عبد الله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا فنغر وتخدعا منصوبان للفاعل والمعنى الاعطاء متعد لاثنين اولهما اكل الناس وثانيهما لسانك على حذف مضاف والمعنى اصبحت مانحا اكل الناس حلاوة لسانك والغرور الخداع فهو عطف تفسير وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث لا يعلم وجعل ابن مالك في التسهيل اظهار ان بعد كى قليلا ولم يجعله ضرورة كما فعل الموضح والاولى فيما اذا لم يذكر ان بعد كى ان يقدر كى مصدرية ناصبة المضارع بنفسها فتفقد اللام قبلها استغناء عن ذكرها بنيتها بدليل كثرة ظهورها معها نحو لكيلا تاسوا فهذه ستة احرف والاربعة عشر الباقية من العشرين فثمان سبعة بجر الظاهر والمضمر وهى من والى وعن وعلى وفى والباء واللام وهى بالنسبة الى الوضع ثلاثة اقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفى وما هو موضوع على ثلاثة احرف وهو اثنان وهو الى وعلى وبيد منها بمن لانها ام الحروف فالجر فيها له صاحبه والنواس وغيره مثال جرها الضمير والظاهر فمنك ومن نوح ومثال الى الله مرجعكم والبحر جحكم ومثال من لم يكن طيفا خيال طيف منك ومثال على وعليها وعلى انملك محملون ومثال في وفى الارض ايات وفيها ما تشتهيه الانفس ومثال الباء امنوا بالله وامنوا به ومثال اللام فقضاهن في السموات له ملك السموات وسبعة تختص بالظاهر وهى المثال المهمل في النظم بقوله بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى والكاف والواو رب التا وهى بالنسبة الى الوضع اربعة اقسام ما وضع على حرف واحد وهو ثلاثة الكاف والواو والتاء وما وضع على حرفين وهو مذ خاصة وما وضع على ثلاثة احرف وهو منذ ورب وما وضع على اربعة احرف وهى حتى خاصة وينقسم بالنسبة الى عملها الظاهر اربعة اقسام ما لا يختص بظاهر بعينه وهو ثلاثة حتى والكاف والواو فحتى مطلع الفجر لبيك اثر شئ والطود وقد مثل حتى والكاف في الضرورة على الضمير والاول استحسنه الكل فمن زعم انها لا تجر في الكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة قال في المغنى والثانى كقول الحجاج بصفحا ذا حشا خلى الذنابات شاها لا كشا وام اوقفا كها اوامرا فادخل الكاف على الهاء العائدة على الذنابات والذنابات بضم الذال المعجمة والنون وبعد الالف باء موحدة جمع ذنابا وهى في الاصل

باب حروف الجر

من الآخرة اى بدل الآخرة وانكر قوم مجئ من البدل وقالوا المقدر ان ضحكم بالحياة الدنيا بدلا من الآخرة فالغيب البدلية متعلقها المحذوف واما هى فللابتداء
تعلقها المحذوف وافرد المعنى السادس للظرفية عند الكوفيين مكانية او زمانية فالاول نحو ماذا لخلقوا من الارض اى فى الارض والظاهر انها لبيان الجنس مثلها
فيما تقدم من اثبته فالمراد فى المعنى والثانى نحو اذا نودى للصلوة من يوم الجمعة اى فى يوم الجمعة المعنى السابع التعليل عند جماعة كقوارير من قواريرا اى لاجل خطابهم فقدمت لافادة على المعلول للاختصاص وقال الفرزدق يمدح زين العابدين على بن الحسين بن على بن ابى طالب يغضى حياء ويغضى من مهابته
فلا يكلم الا حين يبتسم اى يغضى منه لاجل مهابته والاغضاء بالعين والغض الجفون وتغضغض فى النظم عام جوزه بعض وبين وابن هشام الامكنة
بمن وقد تاتى لبدء الامكنة وزيد فى نفى وشبهه نحو نكرة وزاد فى المعنى ثامنا وهو المجاوزة نحو وسئل القاسية قلوبهم من ذكر الله اى عن ذكر الله وتاسعا
وهو الانتهاء كقولك قرب منه فانه مساو لقولك قربا له قال ابن مالك وعاشرا وهو الاستعلاء عند الاخفش والكوفيين نحو ونصرناه من القوم اى
عليهم وخرجها المانعون على المتضمين اى منعناه بالنصر من القوم وحادى عشر وهو الفصل بالصلة المعلوم وهى الدالة على ثانى المتضادين ونحو هما
نحو والله يعلم المفسد من المصلح وحق بين الخبيث من الطيب نحو لا اشرف وزيد امر مجرد وثانى عشر موافقة الباء عند بعض البصريين وقيل بعض الكوفيين نحو شرب
من فى نحو اى بطرف نقله الاخفش عن يونس وثالث عشر موافقة عند نحويين تنحو عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا اى عند الله قاله ابو عبيدة ورابع
مرادفة لما كقوله وانى لما يضرب الكبش ضربة قاله الفراء وابن قتيبة وابن خروف وابن طاهر والاعلم وخامس عشر الغاية قال سيبويه وتقول زايلته من نصف شهر
غايته لزوبك واسقطها هنا فى بعضها من اوله وللام اثنا عشر معنى اصلها التعليل نحو لله ما فى السموات المعنى الثانى شبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص
والاستحقاق فالاول نحو السرج للدابة والثانى نحو العمارة للدار لان الدابة والدار لا يتصور منهما الملك والفرق ان اللام للاستحقاق هى الواقعة بين
المعنى وذات والفى للاختصاص بخلاف ذلك والمعنى الثالث التعدية الى المفعول به نحو ما اضرب زيدا لعمرو لان ضرب متعد فى الاصل ولكن لما بنى منه
فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا فعدى بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الفعل باق على تعديته
ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هى مقوية للعامل لما ضعف بالجمود عليها فى التعجب وهذا الخلاف مبنى على ان فعل التعجب انما صيغ من فعله هل صيغ
على تعديته او لا فذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثانى ومثل الناظم للتعدية فى شرح الكافية بقوله ثم فهمت لى من لدنك ولبانا وتبعه ابنه
قال الموضح فى المعنى والاولى عندى ان يمثل للتعدية بنحو ما اضرب زيدا لعمرو كما مثل هنا ووجه الاولوية ان ابن مالك مثل بالاية لشبه التمليك فاشتبه
الشهيل فضاع المثال محتملا وقد علمت ان مثال الموضح ليس متفقا عليه فكيف يكون اولى لم اقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن فالاولى اسقاطه
كما اسقطه فى التسهيل وشرحه المعنى الرابع التعليل كقوله وهو ابو عصر الهذلى فانى لتعروفى لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر اى لاجل ذكرى
اياك المعنى الخامس التوكيد وهى الزائدة وهى انواع منها المقوية بين الفعل المتعدى ومفعوله نحو قوله وهو ابن مبادة الرياح الرياح تمدح عبد الواحد بن سليمان
بن عبد الملك بن مروان وملك ما بين العراق وبرقة ملكا لبارا لسلم ومعاهدا اى لجارا مسلما وهو يجيم قال الدماميني لا تتعين الزيادة فيها لاحتمال
ان يكون لجارا بمعنى فضل الاجارة واللام صلة لا انتهى واما ردف لكم فالظاهر انه اردف لكم ضمن معنى اقترب فاللام صلة لان الزائدة لا يجر بها فى المنصوص
وليس منه ردف لكم خلافا للبيرى ومن وافقه بل ضمن معنى اقترب فهو مثل اقترب للناس حسابهم انتهى ومنها المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا
بؤس للحرب والاصل يا بؤس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل تجر ما بعدها او بالمضاف قولان قال فى المغنى ارجحهما الاول لان اللام اشبه فى
ان الجار لا يتعلق انتهى وهو مشكل لان من شان المضاف ان يجر المختص به والا فلا اضافة ومنها الام المستغاث فانها زائدة عند المبرد واختاره ابن خروف وقيل
حرف اسقاطها المعنى السادس تقوية العامل الذى ضعف اما بكونه فرعا فى العمل كاسم المصدر واسمى الفاعل والمفعول واسمائه المبالغة نحو عجبت من ضرب بل لزيد
ونحو مصدقا لما معهم ونحو زيد معط للدراهم ونحو فعال لما يريد ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين وردة بقوله ولا الله يعطى للعصاة
منا هاوا ما بانه جزء من العمول مع اصالته فى العمل نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون والاصل والله اعلم ان كنتم تعبرون الرؤيا فلما اخر الفعل وتقدم معموله ضعف
عمله فقوى باللام وليست اللام المقوية زائدة محضة لما تقبل فى العامل من الضعف لان زيادة اللام لا معنى به محضة لاطراد محضة اسقاطها بل هى بينهما
فلها منزلة بين منزلتين وهو مشكل فان الزائدة المحضة لا تتعلق بشئ وغير الزائدة تتعلق بالعامل الا مقوية عند المبرد فتكون متعلقة غير متعلقة فى
آن واحد وهو ممتنع لا دائر الى الجمع بين المتنافيين المعنى السابع انتهاء الغاية نحو كل يجرى لاجل مسمى اى الى اجل المعنى الثامن القسم ويختص بالجلالة لانها
خلفت عن التاء المشاة نحو لله لا بؤس للحرب اى تالله المعنى التاسع التعجب نحو لله درك اى ما اكثر درك المعنى العاشر الصيرورة عند الاخفش ومنه لام الفنا
ولام المال نحو لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير الى الذهاب فان الموت ليس علة للولد والخراب ليس علة للبناء ولكن صار عاقبتهما وفاعلهما اى ذلك
ومن منع الصيرورة فى اللام رد ها الى التعليل بحذف المسبب اقامة المسبب مقامه المعنى الحادى عشر البعدية نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس اى بعده وجعلها فى باب المفعول له لام التعليل وتقدم معنى الدلوك فيه المعنى الثانى عشر الاستعلاء حقيقة نحو وخروا
للاذقان اى على اذقانهم ومجازا نحو وان اسات فلها اى عليها فالحق فى المعنى وثانى اللبس نحو ان زيدا لهم هو لعمرو خال وللتبليغ نحو قل لعبادى قال الزمخشرى
والتبيين نحو سقيا لك قال سيبويه وللظرفية نحو وتضع الموازين القسط ليوم القيمة اى فيه ومعنى عند كقراءة البعض بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام
وتخفيف الميم اى عند مجيئه اياهم قاله ابو الفتح ومعنى من نحو لمن لكم يوم القيمة افضل منكم يوم القيمة ومعنى عن اذا استعملت مع القول نحو وقال الذين

كفروا الذين امنوا على الذين امنوا قال ابن الحاجب في التسهيل وشبهه نحو وهبنا لداود نعم جعل لكم من انفسكم ازواجا قال ابن مالك في التسهيل وتبعه
الموضح في المعنى وافتقر النظم على قوله واللام للملك وشبهه نحو قدير ايهم وضليل فخر وزيد و **الباء** الموحدة اثنا عشر معنى احدها الالصاق
وهي الداخلة على الذات الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ومجازا نحو بسم الله الرحمن الرحيم لان الفعل لا بد ان يعلق على هذا الوجه الاكمل الا بهما حكاه
في الصحاح وهو لسيبويه في الزمخشري في المفصل والمفعول الثاني انها للمصاحبة وهو الاظهر عندي والمعنى الثاني التعدية بالتاء المثناة فوق وتسمى باء النقل
والصائغة لانها تصير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدي الفعل القاصر نحو ذهب الله بنورهم اي اذهبه وقرئ اذهب الله نورهم وبهذه الاية رد على المبرد و
السهيلي حيث زعما ان بين التعدية بين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب قاله في المغني المعنى الثالث التعويض وتسمى باء المقابلة
وهي الداخلة على الاعواض والاثمان حتى كبعتك هذا الثوب بهذا الصيد وقد دخول الباء هو الثمن او معنى نحو كافان احسانا بضعف فدخول الباء هو الموجب
قال في المغني ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما ترد بها باء السببية كما قال المعتزلة وكما قال الجميع بعض من اصل السنة في لن يدخل احدكم الجنة بعمله
لان العمل بعلة قد يعمل عما بانا واما المسبب فلا يوجد بدون السبب وبهذا يتبين انه لا تعارض بين الحديث والاية لا اختلاف على الباء بين جعلها بدل الا لة
انتهى المعنى الرابع الاستعانة وهو اصل معانيها قال سيبويه وانما هي للالتصاق والاختلاط ثم قال وما اتسع من هذا في الكلام فهذا اصله قال في المغني ثم الالصاق
حقيقي نحو امسكت بزيد او جئت على ثوبي من جبهة او على ما يجعل من ثوب او نحوه ولو قلت امسكت زيدا احتمل ذلك وان تكون منعته من التصرف ومجازي نحو
مررت بزيد اي لصق مروري بمكان يقرب من زيد انتهى فجعل الالتصاق بما يقرب منه كالالتصاق بالشيء الحقيقي فكان ما لا يتصل الا بغير فكيف
بزيد وما يتصل الفعل بزيد نحو امسكت بزيد فان الباء افادت ان امساكك لزيد كان بمباشرة منك له بخلاف امسكت زيدا فانما يفيد منعه التصرف فقط وبهذا
المعنى لها مثل البعض اثبته الاصمعي والفارسي والقتيبي وابن مالك قبل والكوفيون وجعلوا منه نحو عينا يشرب بها عباد الله اي منها فاسحبا برؤسكم وعلبه
بقي الثاني وهو نحو مسح برأسي والوضوء لما قام عندهم مقام الالة للحظ السادس المصاحبة وهي التي يصلح في موضعها مع او يخلو عنها ومن عصر بها الحال
نحو وقد دخلوا بالكفر اي معه او كائنين في المعنى السابع المجاوزة وهي التي يحسن في مكانها عن قبل ويختص بالسؤال نحو فاسئل به خبيرا اي عنه بدليل يسئلونك
عن الانبا فكم وقبل لا يختص بالسؤال بدليل يوم تشقق السماء بالغمام اي عنه وزعم البصريون انها لا تكون بمعنى عن اصلا وقالوا ما ورد من ذلك المعنى الثامن
الظرفية وهي التي يحسن في مكانها في ثم الظرفية مكانية وزمانية فالمكانية نحو ولقد نصركم الله ببدر اي فيه والزمانية نحو وانتم بها لا تبصرون اي في المستقبل
التاسع البدل وهي التي يحسن في مكانها بدل كقول بعضهم وهو واضع رجله في صدر المحتضر ما يسرني اني شهدتك بدرا بالعقبة اي بدلها المعنى العاشر الاستعلاء
وهي التي يصلح في موضعها على نحو ومن اهل الكتاب من ان تامنه يقنطار اي على قنطار قاله الاخفش وبدل الرحل امنكم على اخيه نحو واذا
مررتم بهم يتغامزون اي مروا عليهم وبدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين الحادي عشر السببية وهي الداخلة على سبب الفعل نحو فكلا اخذنا بذنبه فمنهم من ارسلنا عليه حاصبا ومنهم من اخذته الصيحة فضمير منهم مبتدأ كما ان
باء الاستغراق الداخلة على الة الفعل كما تقدم فلا يندرج احدهما في الاخر خلافا لابن مالك فانه ادرج باء الاستغراق في باء السببية وهذا من فروقه المعنى
الثاني عشر التوكيد وهي الزائدة وتزاد مع الفاعل نحو كفى بالله شهيدا ومع المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ومع المبتدا نحو بحسبك درهم
ومع خبر ليس نحو ليس زيد بقائم وتاتي الباء للقسم وهي اصل احرفه ولتستعمل في القسم الاستعطاء وهو المؤكد بجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد اي اسئلك بالله
مستعلما وغير الاستعطاء وهو المؤكد بجملة خبرية نحو بالله لتفعلن والمغايرة نحو فاحسن بي اذ احسن بي وقيل هي من احسن بمعنى لطف والمتعدية نحو بابي انت وامي اي فداء
لهما واي اعتراض الناظم على قوله والظرفية استبن بيانه وقد بينا ان السببية بالباء استبن وعد عوض الصق ومثل مع ومن وعن بها انطق **وفي** سنة معان
احدها للظرفية حقيقة مكانية او زمانية فالاول نحو في الدار والثاني نحو في ايام الربيع ستين فادفن وبضع اكثر ما تاتي الظرفية من اضافة اليه فان ادفي ما
تضيف اليه من العدد وبضع اسم لما بين الثلاث الى التسع او مجازية اما بكون الظرف للمظروف مهملين نحو ولكم في القصاص حيوة او الظرف بمعنى المظروف فانا
نحو اصحاب الجنة في جنة الله وبالعكس نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة وفي بعض النسخ لقد كان في يوسف الاية والثاني للسببية نحو لمسكم فيما
افضتم فيه عذاب عظيم اي لمسكم عذاب عظيم بسبب ما افضتم اي خضتم فيه والثالث المصاحبة عند الكوفيين والقتبي وهي التي يحسن موضعها مع نحو قال ادخلوا
في امم اي مع امم والرابع للاستعلاء عند الكوفيين والقتبي وهي التي يحسن موضعها على نحو لاصلبنكم في جذوع النخل اي عليها وقيل انه هنا للبدل على
ولكن شبه المصلوب بالمكنة من الجذع بالحال في الشيء كالمغير للمغبور والخامس المقابلة وهي الداخلة بين المفضول بالنون وفاضل الاحق نحو فما متاع الحيوة الدنيا
في الاخرة الا قليل اي بدلها ليس الخبر الا الاخرة والسادس بمعنى الباء عند الكوفيين والقتبي كقوله وبركب يوم الروع منا فوارس يصبرون في طعن الاباهر والكلا
اي يصبرون بطعن وهو بالباء الموحدة وكل الصحاح المعتمدة جميع يصبرون فوارس والاباهر جمع الابهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه والكلا جمع كلوة وتاتي في
بمعنى من نحو في تنبا بايات منها قال الجوهري في الشواهد وهي زائدة عوضا من الجر وعند نحو قولك ضربت فهو ضربت اصله ضربت من ضعيف فيه الجر نحو
اجازه ابن مالك وحده قال في المغني وعندي نظر والتوكيد وهي الزائدة لغير توكيد اجازه الفارسي مع الضرورة واجازه بعضهم في الكلام وجعل منه وقال
اركبوا فيها اي اركبوها وقد فصل الناظم على الظرفية والسببية كما بينت من قوله والظرفية استبن بيانه وقد بينا ان السببية **ولعلى** اربعة معان احدها
الاستعلاء على حقيقة وهو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك تحملون او على ما يقرب منه نحو واجعل لنا لسان صدق والثاني الظرفية كقول الكوفيين
نحو ودخل المدينة على حين غفلة اي في حين غفلة والثالث المجاوزة كعن كقوله وهو يحيف العامري اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها

باب حروف الجر

أي اذا ضممت عن وبنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة وانما اعاد الضمير عليها مؤنثا ويجعل ان يكون رفع ضمن معنى عطفا لان المعنى وحال الكفا
حمل على لفظه فيضمه وهو ضعيف وقال ابو عبيدة انما سألوه هذا الان معناه اقبلت الرابع المصاحبة كما عند الكوفيين نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم ف
مع ظلمهم فان بمعنى الام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لهدايته اياكم وبمعنى عند نحو ولهم علي ذنب اي عندك ومرادهم من نحو انا اكثر اموالا على الناس اي منهم ومراعاة
اليه نحو حنين على انه لا اصل على الله الا المعنى اي بان لا اصل وبين لك جزء ابي وزائدة للتوكيد نحو وغيره فالاولان الكريم وابيك يجعل ان لم يجد يوما على من يجعل
او عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول نحو بيضا فالزاين مالك والثاني كقول حميد بن ثور ابى الله الا ان سرحة مالك على كل افنان العشا ترق زاد
على الان وان متعدية بنفسها تقول دافعن حسن الجارية وضمن سيبويه على ان على لا تزاد ولا حجة في البيت لاحتمال تضمين ترق وتشرف والاستدراك كقولك
فلان لا يدخل الجنة بلوه صغيره على انه لا يياس من رحمة الله اي لكنه وانتصر الناظم على قوله على الاستعلاء ومعنى وعن اربعة مشتركة احدها
المجاوزة وانكر البصريون سواه نحو سرت عن البلد ورميت عن القوس والمثال الاول متفق عليه والثاني مختلف فيه فقال ابن مالك هي فيه للاستعلاء
بمعنى الباء لانهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكاهما الفراء وفيه رد على المبرد في انكاره ان يأتي ذلك الا اذا كانا لشيء هي المرمية وحكى ابن سيده على
القوس فالرفي المعنى الثاني اتبعه بالباء الموحدة نحو انزكبن طبقا عن طبق اي حالا بعد حال ويجعل ان يكون عن على بابها والتقدير طبقا مباعدا عن الشدة
عن طبق اخرى وفيه نظر فيكون كل طبق اعتلى الشدة مما قبله قال الدماميني الثالث الاستعلاء كقولك رميت عن القوس وبرميت فانما ابعد الخبر عن نفسه بالفعل فانما
فانما ابعد الخبر عن نفسه بالفعل قال الدماميني كقول الشاعر وهو ذو الاصبع العدواني واسمه حرثان بن الحارث بن محرث بن عمرو بن عباد بن عمك لا افضلت في حسب
عني ولا انت دياني فتخزوني اي على لان المعروف ان يقال افضلت عليه ولا اصله فلله فخزني اللام للاعلام بالجارة والاخرى شاذة والحسب بضم الحاء الذي
وما بعده الاشارة من فاخر اباءه والدها ابن الملك وتخزوني تسوسني والحضرة دوابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت ديكي فاسوسني الرابع التعليل نحو
وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك اي لاجله قال في المغني ويجوز ان يكون منها لا من غيرها تاركي اي ما نحن تاركيها بسببك ومعنى ذا اي الذي تشرع انتفي وتكون
مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اي منهم وسر اذ فرت الباء نحو وما ينطق عن الهوى اي به وللاستعانة نحو رميت عن القوس اي برمية تقدم على ان في الله
والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي بدل نفس وفي الحديث صوموا عن اهلك اي بدل اهلك والظرفية كقوله ولا تك عن فعل الرباعة وانبا اي وحمل الرباعة
ولا تفعله فذكري وزائدة للتوكيد نحو ولقد جاءنا مبشرين وقد تقدم كقوله انجز لي ان نفسي الهاها لها فهلا الي عمرو بن جندب نهضت فقال ابن جني اراد فهلا نهضت عن الي بابك
جنيبك فحذف عن من اول الموصول ووزيد بعده وانتصر في النظم على قوله بعض مجاوزا عني من دار قطن وقد تجئ موضع بعد وعلى والكاف اربعة
معان انبهاها التشبيه نحو قوله ليشة فكانت وردة كالورهان والثاني التعليل اثبته قوم وفقاه الاكثرون نحو واذكروه كما هداكم فالكاف للتعليل وما
مصدرية اي لهدايته اياكم والجامع الاكثرون بانه من وضع الخاص موضع العام اذ الذكر والهداية بشر كان في امر وهو الاحسان وهذا في الاصل بمنزلة واحسن كما
احسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم صار عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب والثالث الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون قيل لبعضهم وهو وقيه
كيف اصبحت فقال كخير اي على خير وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجئ الكاف بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف اي كصاحب خير وجعل منه ابو زيد الاستعلاء
الاخفش في قولهم كن كما انت اي على ما انت عليه فالكاف بمعنى على وما موصولة وانت مبتدأ حذف خبره هذا احد الاقوال في الثاني ان ما موصولة وانت
خبر حذف مبتدأه اي كالذي هو انت والثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف جارة وانت ضمير مرفوع انيب عن المجرور والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما
مضى الرابع ان ما كافة وانت مبتدأ حذف خبره اي عليه او كائن الخامس ان ما كافة زائدة وانت فاعل والاصل كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير والسادس
ان ما زائدة وشبه البتي بتفخيما بين المعنى الرابع من معاني الكاف للتوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء اي ليس شيء مثله كذا قدره الاكثرون اذ لو قدر
كذلك صار المعنى ليس شيء مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما دخلت الكاف لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قال الزمخشري
وقيل الكاف هنا ضمير زائدة ثم اختلفوا فقيل الزائد مثل كما زيد في قوله فان امنوا بمثل ما امنتم به قالوا وانما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير فيلتبس الخفض
والعقول بزيادة الحرف من العقول بزيادة الاسم بل في زيادة الاسم لترتيب وقيل الكاف ومثل لا زائدة نحو ليس كمثله شيء ثم اختلف فقيل مثل محض الذات والمعنى ليس كذاته شيء
وقيل بمعنى الصفة لان المثل والمثيل بمعنى كالشبه والشبيه والمعنى ليس كصفته شيء وقيل الكاف اسم مؤكر بمثل كما عكس ذلك من قال في الضمير ومثل كصفة
ما كوفي زاد في نفي الكاف المبالغة وذلك اذا انتفت بما نفي عن نفسه وعلم انه لا يدخل البيت وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي
وغيرهما وهو حري بحمل الناظم على قوله شبه بكاف وبر التعليل قد يعنون وزيد التوكيد ورد ومعنى الى وحتى انتهاء الغاية مكانية
لو زمانية مثال الى في المكان نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى ومثالها في الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل ومثال حتى في المكان نحو اكلت السمكة
حتى رأسها ومثالها في الزمان نحو سلام هي حتى مطلع الفجر وقد تقدم ان من فيها اللام الانتهاء ولذلك جمعها الناظم بقوله للانتهاء حتى وإلى وانما
يجر بحتى في الغالب ظاهر نحو حتى رأسها او مضمر متصل بآخر نحو حتى مطلع الفجر كما مثلنا واذا ثبت انها لا تجر الا الاخر او متصلا به فلا يرد سهرت البارحة حتى
نصفها لان النصف ليس آخرا ولا متصلا بآخر قاله الدماميني قال في المغني فوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري وحده واعترض عليه بقولك سهرت
ليلة فان لم تحص نصفها واجيب فرد بوشا وهذا لم يصل الاشتراط اذ لم يقل فان زلت في ذلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنك لم تجر
به انتهى وناقشه الدماميني بانها فحكم المذكور بها ولا اثر لخصوصية المتكلم بها في ذلك ومعنى كي التعليل نحو جئت كي اقرأ اي للقراءة ومعنى الواو

والتاء المثناة فوق القسم نحو والله وتالله ومعنى من ومنذ ابتداء الغاية في الزمان فيكون بمعنى من ان كان الزمان ماضيا كقولك وهو مقيم من يوم الجمعة او من يوم السبت لان الاقامة وقعت في الزمان الماضي ومذ هذه ابتداء الغاية في الزمان الماضي ومن مرديج ومذ هراي من ترجيح ومن مرديج بكسر الجيم جمع جمعة بكسرها ايضا وهي السنة والدهر الزمان والديار مبتدأ تقدم خبره في البيت الذي قبله وقفة بضم القاف وتشديد النون اعلى الجبل والحجر بكسر الجيم جمع حجر محمود ومنازلهم بناحية الشام عند وادي القرى في قوله بسكون القاف وفتح الواو خلون من سكانهن وقوله وهو امر في اللفظ لكنه في المعنى خبر كقولك قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت آثاره منذ ازمان اي من ازمان وقفا امر للواحد بلفظ الاثنين على حد قولهم او بلفظ الواحد والالف بدل من نون التوكيد الخفيفة اجراء للوصل مجرى الوقف واصله عفن وعرفان بكسر العين مصدر عرف معروفه وعرفانا والربع المنزل عفت درست وانمحت واثاره جمع اثر ومعنى منذ ومذ الظرفية فيكونان بمعنى في ان كان الزمان حاضرا نحو ما رايته مذا ومذ يومنا اي في يومنا والى في ذلك اشار الناظم بقوله وان مجرورا في مضي فكمن هما وفي الحضور معنى في استبن ويكونان بمعنى من والى معا فيدلان على ابتداء الغاية وانتهائها معا فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهائه ان كان الزمان مسدودا نكرة نحو ما رايته مذا ومذ يومين اي من ابتداء هذه المدة الى انتهائها وربما جر بهما الحاضر نادرا خلافا للاكثرين ولا للمكثر خلافا لابن درستويه وجماعة بل زعم المكثر كثيرا وللمقلل قليلا قاله في المغني فالاول كقوله ما زالت امة الذين كفروا لوكنا مسلمين وكقوله عليه الصلوة والسلام ما ترك بعدي فتنة اضر على الرجال من النساء وقول بعض العرب ما رايته مذ صحا او مذ صحا ومذ تصوب الغيم وقول الشاعر فما زلت ابكي بعدهم ومضى ما رب صائغ لبن يصوغ وقائم لبن يصوغ بالاضافة صائغ وقائم الضمير مضاف وهو ما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقول الشاعر فما رجعت بوم فلم ترجع ولبلة بانت كانها خط تمثال ووجه الدليل ان الاثر والخط يبقيان مدة طويلة فالظرف في البيت مستعمل للانقضاء وقد انقضى ما بين الخط والتمثال فالمراد بالمضي المقابل للحال كقوله تعالى ونادى اصحاب الجنة اصحاب النار ان قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقا فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم وقوله عليه الصلوة والسلام يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة وقول بعض العرب بحسب انقضاء ومضى ما رب صائغ لبن يصوغ وقائم لبن يصوغ بالاضافة صائغ وقائم الضمير مضاف وهو ما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقول الشاعر فما رجعت بوم فلم ترجع ولبلة بانت كانها خط تمثال ووجه الدليل ان الاثر والخط يبقيان مدة طويلة فالظرف في البيت مستعمل للانقضاء ولا مناسبة بين احد منهما والمقابل قال الناظم والمضي الثاني وهو المقابل كقوله وهو رجيل من ازد السراة الازد ابو قبيلة مولود والبر له اب وذي لد لمن يلده ابوان وذي شامة سوداء في حر وجهه مجللة لا تختلي لزمان ويجلى في خمر ودنع شتيا ويهر مزنة سبع معا وثمان وعزا لغارسوا نهر الجهني سئل الزبير عن مراد الشاعر فقال يريد بذلك عبيد آدم والنهر ويلده بسكون اللام وفتح الدال وضمها واصله لبلده بكسر اللام وسكون الدال فسكن اللام تشبيها لها بناء كتف فالتقى ساكنان فحركنا الدال بالفتح اتباعا لفتحة الباء او بالضم اتباعا لضمة الهاء والشامة الخالة وهي النكتة السوداء في الجسم المخالف لونها لونه وفي رواية شامة غراء وهو غير مناسب للشامة اذ الغراء البيضاء والشامة سوداء والحر من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد قاله الدماميني ومجللة اي ذات عز وجلال وروي مجللة بتقديم الجيم على الحاء المهملة اي منكسة وبهر اي يشهد له الحلبي

فصل من هذه الحروف

ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية وهو خمسة احدها الكاف وهل اسميتها في النثر والشعر معا او في الشعر فقط قولان والاصح منهما ان اسميتها مختصة بالشعر كقوله وهل العجاج بصفة بيض ثلث كنعاج جم بضحكن عن كالبرد المنهم فالكاف هذا اسم بمعنى مثل لان حروف الجر مختصة بالاسماء وبيض جمع بيضاء والنعاج جمع نعجة وهي هنا البقرة الوحشية ولا يعبر البقر الوحشي نعاج والجم بضم الجيم جمع جماء وهي التي لا قرن لها وبالفتح الكثير وبضحكن جر بيض والبرد بضحكن مطر منعقد والمنهم بضم الميم الاولى وتشديد الثانية وسكون النون الذاب بمعنى ذاب اسم مثل البرد الذاب لطافة ونظافة ومقابل الاصح انه لا يختص بالشعر وهو ظاهر اطلاق قول الناظم واستعمل اسما والثاني والثالث عن وعلى يستعملان اسمين وذلك اذا دخلت عليهما من فيكونان عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق فالاول كقوله وهو فطري اذا ندبته زجر من عن يميني مرة وامامي فزجر هنا اسم بمعنى جانب لان حروف الجر مختصة بالاسماء وندبته بفتح الدال المهملة وكسر الباء وفتح الهمزة وهي الحالة التي يتبلد فيها الطير والرمي مرة مصدر مرا الثاني كقوله وهو من لئم بن الحارث الضبي يصف ناقة اغذت من علبه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قبض بزيزاء مجهل فظاهر هنا اسم بمعنى فوق وهو الاصح وقال ابو حيان عن وعلى لا يكونان اسمين في غير هذا البيت ولا يكونان هنا كذلك لان من لا تدخل على من ولا على على وقال ابن السيد عن وعلى اسمان في هذا البيت لدخول من عليهما وقال ابو عبيدة يجعل عند والضمير المجرور بها يعود الى فرخها وغدت اي البيضة من اخوات كان واسمها مستتر فيها يعود الى الغطا وتصل خبرها وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة اي تصون من فرخها من بقية المعطش قال ابو حاتم قلت للاصمعي كيف قال اغدت والغطا انما تغدو الى الماء ليلا فقال لم يرد الغدوة وانما هذا مثل للتعجيل والعرب تقول بكر الى الماشية ولا يكون هناك قال ابن السيد وتم بفتح التاء المشاة فوقها اي كمل وظؤها بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وبهمزة بعدها قال الدماميني ما بين الوردين يستعمل في الابل ولكنه استعمل للغطا وقال ابن السيد مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب لا الناقي بينهما والقبض بفتح القاف وسكون الباء المنقوطة بواحدة من تحت وبالضاد المعجمة قال الدماميني معنى القبض الاعلى من البيض وقال المعنى اراد به الفرخ بعينه وزيزاء بزايين معجمتين مكسورا فتحتها بينهما ياء مثناة تحت وبالمد الغليظة من الارض ويروى ببيداء بالمد المهلكة والمجهل القفر الذي ليس فيه اعلام يهتدى بها وهو مجرور برب مضافة لزيزاء اليه ويجوز ان يكون نعتا لزيزاء عند البصريين قال ابن السيد في شرح ابيات الجمل والى استعمال عن وعلى اسمين اشار الناظم بقوله وكذا عن وعلى من جعل ذا عليهما من خلا وقد يكون على ضد ما ذهب اليه فيقول علا يعلو وعلا يسلى يعلى خلاء قال ابن هنا الوتيخ الطارقة وقد يكون الى اسما ولجذا لاه الله وهي بغير تقول الى والاه قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني والرابع والخامس مما يستعمل اسما من ومنذ وذلك في موضعين اشار اليهما الناظم بقوله ومذ ومنذ اسمان حيث صحا اوليا الفعل احديهما ان يرتفعا على اسميهما مبتدا وثانيهما ان يخفضا اسما معرفة او نكرة معدودا او لا نحو ما رايته مذ يومان فيومان مبتدأ منكر معدود او منذ يوم الجمعة فيوم الجمعة معرف غير معدود وهما حينئذ اي حين اذ رفع ما بعدهما مبتدأ ان وما بعدهما خبر عنهما والجملة في محل جر باضافة حين اليها على مذهب الجرجاني ابن السيرافي والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب وسماهما الامدي ان كان الزمان حاضرا او معدودا او اول المدة ان كان زمانا قالوا فيقال ما رايته مذ يوم الجمعة ومنذ يوم السبت فيكونان ظرفين خبرين معدودين وما بعدهما مبتدأ وهو مذهب الاخفش وابي سعيد السيرافي وابي الفتح الزجاجي وابي المظفر الشيباني ومنذ

بين وبين مضافين فمعنى ما الفيته منذ يومان بيني وبين لقائه يومان قال في المغني ولا يخفى ما فيه من التعسف وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة والتقدير منذ كان يومان او يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن هشام والسهيلي وقيل ظرفان وما بعدهما خبر لمبتداء محذوف وقيل من الزمان الذي هو يومان وهو قول ليعض الكوفيين وهو مبني على ان منذ مركبة من الجارة وذو الطائية او منها ومن اذ وذكر ابن الخباز في النهاية ذلك بعبارة مختصرة فقال في نحو ما الفيته منذ يومان اربعة اوجه ان والبصريين قولان قال الفارسي المقدر امر ذلك يومان فمنذ مبتداء ويومان خبره وقال ابن جني بينه وبين لقائه يومان فمنذ خبر ويومان مبتداء والكوفيين قولان احدهما ان من حرف وذو موصولة وهو يومان مبتداء وخبر والجملة صلة محذوفا لواو والمبتدا وضمت الميم اتباعا والثاني ان الاصل من اذ مضى يومان فيومان فاعل بفعل محذوف لتضمن الموضع الثاني ان يدخلا على الجملة فغلبته كانت وهو الغالب كقوله وهو الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسمى فادرك خمسة الاشبارا فادخل مذ على الجملة الفعلية وهي عقدت وخبر زال يدان في البيت بعده وسمى ارتفع وادرك الحق والمراد بخمسة الاشبار ارتفاع قامته او موضع قبره قال الدماميني او اسمية كقوله وهو يمبون الاعشى وما زلت ابغي المال مذ انا يافع وليدا وكهلا حين شبت وامردا فادخل مذ على الجملة الاسمية والبافع بالباء الموحدة الغلام الذي راهق العشرين سنة وقيل بيفع وابيفع فهو يافع ولا يقال موفع قال في القاموس والوليد الصبي او اكمل ما بعد الثلثين وقيل بعد الاربعين الى الخمسين او الستين والامرد الذي ليس على وجهه شيء من الشعر ولم يجاوز حد الانبات فان جاوزه ولم ينبت فهو الشط بالمثلثة والمملة المشددة قاله الزركشي وهما جميعا اي حين خلا على الجملتين ظرفان بانفان مضافان فصل الى الجملة وقيل الى من مضى الى الجملة وقيل مبتدء ان يجب تقدير من مضى الى الجملة يكون الخبر محذوفا في المغني وهو مصرح بخلافه في المسئلة فلا يجب دعوى الاتفاق السابقة منه واصل منذ منذ حذفت النون بدليل وجوب عدم الضم اذا عدم ملاقاة الساكن نحو ما الفيته منذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسرت او لقيل بالكسر وزيدت النون كان مذهبا كما قالوا في ابنم اصله ابن فزيدت الميم وقال ابن ملكون هما اصلان لانه لا تصرف في الحروف لا شبهه وبرده مخففهم ان وكان قال في المغني وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ واذا كانا حرفا فهي اصل نظرا الى ان الحرف لا يتصرف فيه وفيه الرد السابق وقد تكسر ميمها عند عكل وسكون ذال منذ قبل متحرك اعرف من ضمها وضمها قبل ساكن اعرف من كسرها لان الغريب اجعل من الغريب بالمألوف خبر من المذكور وضم ذال مذ لغة بني غنى وبعض حمير من غطفان قال في الصحاح ووجه الضم انهم قدروا ان النون محذوفة لفظا لالتقاء الساكنين فصل وتزاد كلمة ما بعد من وعن والباء كثيرا وبعد اللام قليلا فلذا تكلمن عن عمل الجر والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد من وعن وباء زيدما فلم تفق عن عمل قد علما فمن نحو مما خطايانا هم وقرئ خطيئاتهم وهو اظهر والاستغناء لظهور الاعراب فيه وبه مثل في المغني ومن نحو عما قليل والباء نحو فبما نقضهم واللام كقول الاعشى لما ملك خيرا بابرفان لما كل شيء قراره يريد فان لكل شيء قرارا فادخل شيئا من هذه الاحرف المقترنة بما على فعل او جملة اسمية او لك ما بانها موصول حرفي والجملة صلتها وتزاد ما بعد رب والكاف فيجر العمل قليلا وتكفهما كثيرا والى ذلك اشار الناظم بقوله ورب بعد رب والكاف فكف وقد يليهما وجر لم يكف كالعمل كقوله وهو عدي بن الرقاع العذاري يمدح يزيد بن عبد الملك بن مروان ويرثي اخاه بشرا ورب ضربة بسيف صقيل بين بصري وطعنة نجلاء فجر رب ضربة مع اقتران بما وطعنة مجرورا بها بالعطف على ضربة ونجلاء بالجيم والمد الواسعة البينة الاتساع صفة طعنة واضيفت بين الى بصرى لاشتمالها على اماكن او على تقدير مضاف اي اماكن بصرى وهي بضم الباء بلدة بالشام كرسي حوران وقوله وهو عمرو بن البراقة الهمداني بالنون المكسورة وتنصر مولانا ونعلم انه كان الناس مجرومين عليه وجارم فجر الناس بالكاف المقترنة بما الزائدة والمجرور بالجيم من الجرم ويروى مظلوم عليه وظالم والغالب فيما اذا زيدت بعد رب والكاف ان تكفهما عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل قال سيبويه جعلوا ما مع ما بمنزلة كلمة واحدة كقوله وهو نهشل بن حري يرثي اخاه واخا ماجد لم يخز في يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه فسيف مبتداء ولم تخنه خبره والكاف مكفوفة بما الزائدة واراد بيوم مشهد يوم صفين لما قتل مالك بها مع علي واراد بسيف عمرو بن معد يكرب سيفه هذا واصمصامة والمشهد مصدر ميمي ومضاربه جمع مضرب بكسر الراء ومضرب السيف نحو شفرته من طرفيه وجمعه على حد شابت مفارقه وانما للانسان مفرق واحد والعرب يقتصرون تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد وقوله وهو جد نهشل بن حري الاريش ربما اوفيت في علم زرعن ثوبي شمالا ان فكف رب عن الجر واداخلها على الجملة الفعلية وهي اوفيت اي نزلت وعلم اسم جبل وشمالا بفتح الشين جمع شمال وهي هبوب من ناحية القطب فاعل زرعن والغالب على رب المكفوفة ان تدخل على فعل ماض كهذا البيت لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف وحده والمستقبل مجهول وقد تدخل على مضارع نزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين قال الرماني انما جاز ذلك لان المستقبل معلوم عند الله كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا وقيل التقدير ربما كان يود وكان شانه ورده في المعنى وندر دخولها على الجملة الاسمية خلافا للفارسي في المنع من الدخول كقوله وهو ابو دواد الايادي يرثي ابني مهملين اولهما مضموم بعدهما واو ثم الف ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار فادخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية فان الجامل مبتداء والمؤبل نعته وفيهم خبره والجامل بالجيم الفطيع من الابل مع راعيها وقيل اسم جمع الابل لا واحد له من لفظه والمؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة المعد للقنية والعناجيج بعين مهملة فنون فالف فجيم بينهن مثناة تحتانية جياد الخيل واحدها عنجوج كعصفور وهي الخيل الطويلة الاعناق والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة ودخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية نادر وجد احق قال ابو علي الفارسي وسيبويه بعد ما اسمنا نكرة بمعنى شيء وبعد الجامل خبر المبتدا محذوف والجملة صفة لما وفيهم متعلق بجامل محذوفة اي رب شيء هو الجامل كائنا فيهم

واما قولهم الناس ونحوه فالميم عوض من حذف ال ولم يجتمعا كما زعم بعضهم لان ال لا تحصل الربط بين الصفة والموصوف **فصل** يحذف رب ويبقى عملها بعد الفاء كثيرا كقوله وهو امرئ القيس لكنه شكل طبي فاطرقت ومرضع فالهبتها عن ذي تمائم محول فجر مثل بر بالحذف وفر بعد الفاء ومعنى طرقت اتيتها ليلا والهبتها شغلتها والتمائم المعاويذ واحدها تميمة وهي الجوزة التي تعلق على الصبي وقايته من العين او السحر ويحول من احول الصبي فهو محول اذا تم حوله اى سنة وانما خص الحبلى والمرضع بذلك لانهما ازهد الرجال في النساء واقلهن شغفا بهن وبعد الواو اكثر لان العرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو والفاء لاشتراكهما في العطف كقوله وهو امرئ القيس ايضا وليل كموج البحر ارخى سدوله على بانواع الهموم ليبتلي فجر ليل بر بالحذف فر بعد الواو وشبه بالام الليل وصعوبته وتكاثره امره بموج البحر واستعار له السدول لما يحول بينه وبين البصر وادراك المبصرات وعلى متعلق بارخى والباء بانواع للمصاحبة ويبتلي مجزوم بقول رب ليل بعد الصفة ارخى على ستوره ظلامه مع انواع الاحزان ليختبر في اصبر على الشدايدام الجزع منها وبعد قليلا بعدها من الواو كقوله وهو رجز او الهجاج بل همة قطعت بعد همة فجر همة بعد رب بالحذف وفر بعد بل والهمزة للمفاجاة البعيدة الانزلاق والى حذف رب في ابتداء جر ما بعد هذه الاحرف الثلاثة اشار الناظم بقوله وحذف رب فجر ت بعد بل فا الفاء وبعد الواو شاع ذا العمل وبعد ونهن اقل كقوله وهو جميل بن معمر وسم دار وقفت فعللته كدت اقضي الحيوة من جلله فوسم مجرور برب محذوفة ودار رسم الدار ما كان لاصقا من اثارها بالارض كالرماد ونحوه والطلل ما شخص من اثار الدار واقضي اموت وبر بدل الحيوة العذاة وهي ما بين صلوة الفجر وطلوع الشمس ومن جلله بفتح الجيم فضل من اجله وعقل من عظم امره في عيني والجليل وقد يحذف حرف الجر غير رب بقل عملا والبه لاشارة بعون المنعم وقد يجر بربي رب لدى حذف وهو ضربان سماعي كقول وقبر بضم الراء وسكون الهمزة ابن الهجاج ؛ تنوير خبر بالجر لله ابوجا ؛ قال له كيف تصبح والاصل بخير فحذف الجار وابقى عمله وقبر هذا من فصحاء العرب قال الزمخشري في هو امضع العرب للشيخ والغيصوبة يدل ذلك تحقيق انه بدوي اه حقيقة المضغ لان هذين النبتين لا يمضغهما الا مسنون ومن فرائد ان الله لا يستحي ان يضرب مثلا ما بعوضة برفع بعوضة وفياسي والبه اشار الناظم بقوله وبعضه يروى مطردا كقولك بكم درهم اشتريت ثوبك فدرهم مجرور برب محذوفة عند الجمهور اى بكم من درهم خلافا للزجاج في تقديره الجر بالاضافة واختيار المحقق بوجهين احدهما ان كم الاستفهامية لا تضاف لان تضمن اسم لانها قائمة مقام على مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه والثاني ان الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالاضافة لوجب ان يشترط دخول حرف الجر على كم فاشترط ذلك يدل على ان الجر بمن مضمرة لكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن بخلاف كم الخبرية فانه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تقدير الجر بها لا بمن مضمرة خلافا للفراء وكقولهم ان في الدار زيدا والحجرة عمرا فالحجرة مجرورة بحرف جر محذوف اى في في الحجرة عمرا اذ لو عطفت على الحجرة يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع عند سيبويه ومتابعيه لضعف العاطف عن ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للاخفش اذ قدر العطف على معمولي عاملين مختلفين فجعل الحجرة معطوفة على الدار وعمرا معطوفا على زيد والدار وزيد معمولان لعاملين مختلفين فان العامل في الدار حرف الجر والعامل في زيد ان وكقولهم مررت برجل صالح لا صالح فطالح حكاه يونس بجر صالح وطالح بحرف جر محذوف فتقديره ان لا امتزاجا بصالح فطالح مررت بطالح هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه ان لا اكن مررت بصالح فطالح قبل وتقدير سيبويه هو الصواب قال الطيبي في شرح كتاب سيبويه اذا قلت ان لا امرر بصالح فيما يستقبل وانا المرور واقع فلابد من اضمار الكون فتقول ان لا اكن فيما يستقبل موصوفا بكوني مررت بصالح فانا قد مررت بطالح نقله المرادي في شرح التسهيل عند باب كان واخواتها **هذا باب الاضافة** وهي لغة مطلق الاسناد قال امرؤ القيس فلما دخلناه اضفنا ظهورنا الى كل حاري جديد مشطب يريد لما دخلنا هذا البيت اسندنا ظهورنا الى كل جمل منسوب الى الحيرة مخطط فطرائق واصطلاحا اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثاني من الاول منزلة تنوينه او ما يقوم مقام تنوينه قاله المرتضى في شرح الشذور وتحذف انت من الاسم الذي تريد اضافته ما فيه من تنوين ظاهر كتنوين توب او تنوين مقدر كتنوين درهم لان غير المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والتاء بدل على انه فيه تنويا مقدرا نصب التمر في نحو ما عندي الا تمرا اذ لا يتصور هذا الاعن تام الاسم بالتنوين كقولك ثوب وداهم ثوب بدودراهم فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن داهم تنوينه المقدر لان التنوين بدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما وتحذف ما فيه من نون تلي علامة الاعراب في هي اربعة الاول والثاني نون التثنية وشبهها فالاول نحو يعبدا ابوك في تثنية يد والاصل يدان فحذف نون التثنية للاضافة تلي علامة الاعراب هي الالف والثاني نحو هذا ان اثنا زيد فاثنا شبهه بالتثنية في الاعراب بالحروف ولبست بتثنية حقيقة اذ لا بنى في مفردها اثن والاصل اثنان فحذف النون للاضافة لما ذكرنا والثالث والرابع نون جمع المذكر السالم وشبهه فالاول نحو والمقيمي الصلوة فالمقيمي جمع مقيم جمع مذكر سالم والاصل والمقيمين فحذف نون الجمع للاضافة لانها تلي علامة الاعراب هي الياء والثاني نحو عشرو عمرو فشر شبيه بجمع المذكر السالم في اعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة لانه لا مفرد له وانما حذف نون التثنية والجمع وشبههما لانها اشبهت التنوين في كونها تلي علامة الاعراب كما ان التنوين تلي علامة الاعراب ولهذا لا تحذف النون التي قبلها علامة الاعراب نحو يسبا ابني زيد وشبا طبن الا تن لانها لا تشبه التنوين فيما ذكرنا لان النون في هذين المثالين قبلها علامة الاعراب هي الحركة بنيا على انها لا واضع بعد اخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا احد القولين في المسئلة والقول الثاني ان الاعراب مقارن لاخر المعرب لا بعد والى حذف النون والتنوين من المضاف اشار الناظم بقوله نونا تلي الاعراب او تنوينا مما تضف احذف ويجر المضاف اليه بالمضاف فا فالسيبويه وهو الاصح لان المضاف الضمير لا يتصل الا بعامله لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالاضافة خلافا للسهيلي وابي حيان فانك لحسنا ولا بحرف مقدر

باب الإضافة

تاب عنه المضاف خلافا لابن السراج فصل وتكون الاضافة على معنى اللام بأكثر به لانها الاصل ولذلك افتقر اليها الزجاج وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى
في بقلة ولهذا لم يذكره الا ابن مالك ثبتنا الطائفة قليلة وضابط الاضافة التي تكون بمعنى ان يكون الثاني وهو المضاف اليه ظرفا للاول وهو المضاف
سواء كان زمانا او مكانا فالزمان نحو مكر الليل وبرد بعض ليلة اشهر والمكان نحو يا صاحبي السجن وشهيد الدار فالليل ظرف للمكر والسجن ظرف للصاحبين
والتقدير مكرفي الليل وياصاحبي في السجن وضابط الاضافة التي تكون بمعنى من ان يكون الاول وهو المضاف بعض الثاني وهو المضاف اليه وان يكون المضاف
اليه صالحا للاخبار عنه اي عن المضاف كخاتم فضة الا ترى ان تمام اللام هو المضاف بعض جنس المضاف اليها وانه يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فانه
يقال هذا الخاتم فضة فتخبر بالفضة عن الخاتم لان الاخبار عن الشيء هو نحو اخبار عن بعضه فان انتفى شرط القسم الاول او الشرطان معا فالقسم الثاني نحو ثوب
زيد وغلام ما الاضافة فيه تفيد الملك وحصير المسجد وقد يكون ما الاضافة فيه تفيد الاختصاص فالمضاف في هذه الامثلة الاربعة ليس بعض المضاف اليه
ولا يصح الاخبار بها بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه فيها ظرف للمضاف او انتفى الشرط الاول من شرطي القسم الثاني ضارب نحو يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح
ان يخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس فاضافة من اضافة المسمى الى الاسم او انتفى الشرط الثاني من الشرطين ضارب نحو يد زيد فان
اليد وان كانت بعض زيد لكنها لا يصح ان تخبر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى كله واذا انتفى ان يكون الاضافة بمعنى من او في فهي
لاضافة بمعنى لام الملك كما في ثوب زيد وغلام او لام الاختصاص كما في بعض الاشياء ويدخل في ذلك الاضافة للعظيم كخاتي يد فانها بمعنى اللام كما
صرح به ابن جني والشلوبين وفي ذلك بشير قول الناظم والثاني بمن او في اذا لم يصلح الا ذاك واللام هذا الذي يستوفي بذلك ضم منه ان كل اضافة
امتنع فيها ان تكون بمعنى من او في فهي بمعنى اللام تخفيفا حيث يمكن النطق بها كغلام زيد او تقديرا حيث لا يمكن النطق بها نحو ذي مال وعند زيد مع
عمرو وامتحان هذا بان تاتي في مكان المضاف بما يرادفه او يقاربه نحو صاحب في مكان ومصاحب وذهب الجمهور الى ان الاضافة فيما بمعنى اللام وبمعنى من ولا
ثالث لهما وما اوهم معنى في نحو على بعض اللام مجازا فالراجح وذهب ابو الحسن بن الضايع الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر
في ثوب خز ونحوه ويعمل الثوب صنع الخز بما هو اصله وذهب ابو جعفر الى ان الاضافة البسية تقدر بحرف ما ذكروه ولا على تقدير فصل والاضافة
على ثلاثة انواع نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه معرفة كغلام زيد فغلام قبل الاضافة نكرة فلما اضيف الى المعرفة اكتسب التعريف
منها وتخصيصه بمعنى تخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه نكرة كغلام امرأة فغلام قبل الاضافة نكرة غايته عن التخصيص فلما اضيف الى النكرة
تخصص بها والمراد بالتخصيص ما ابلغ درجة التعريف فان غلام امرأة اخص من غلام ولكنه لم يتعرف بعينه كما تعين غلام زيد بعرفة الا ترى الى قولك ثوب
قول الناظم واخصص اولا واعطه التعريف بانه لا وهذا النوع هو الغالب ولذلك ضل من ظن ان الكلام كل من المضاف بعين مؤثر في الاخر فالاول يؤثر في الثاني
الجر والثاني يؤثر في الاول التعريف او التخصيص ونوع يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه وذلك قسمان قسم يقبل التعريف لكن يجب تاويله بنكرة وقسم لا
يقبله اصلا فالاول ضابطه ان يقع موقع ما لا يكون معرفة كقوله ايا الموت العداء لا بد انني ملاق لا ابان تخوفني ونحو ربت جل واخيه وكم نافذ وفصيلها
وجاء وحده فهذه المضافات الى المعرفة يجب تاويلها بنكرة لان لا لا تعمل في المعارف وقد ذكر لا يجوز ان المعاف والحال لا تكون معرفة فالاضافة في هذه
ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف والثاني ضابطه ان يكون المضاف منزلا اي شديدا لدخول الابهام بين وبعض الشيء اذا دخل فيه وخولا بينا
كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا تحادهما من كل وجه قال ابو البقاء اذا اريد بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه
الحركة غير السكون واذا اريد بها خير ذلك لم تتعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تختص وجها بعينه انتهى فجعل المقتضي للتعريف نوعها بين مضاد يتعرف
قال الشيخ وجعل المانع من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين وبين الابهام فيها انك اذا قلت غير زيد فكل شيء الا زيدا
غيره وكل اصدق وصفيره المماثلة اذا كان الجنس واحدا او اشتركا في وصف من الاوصاف ولانتفاء جهات المماثلة تنحصر وذهب سيبويه والمبرد الى ان
تنكيرها ان اضافتها للتخفيف لشبهها اسم الفاعل بجعل الحال الا ترى ان غيرك مثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك واختاره ابو حيان في النكت الحسان وهذا
النوع مرجعه السماع ومثلك وخدنك وضريبك ونديك ونظيرك وشبهك وحسبك وشرعك وانهما مثلك وغيرك فاذا اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة
لا يتعرفان بالاضافة ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو مررت برجل مثلك وغيرك والنكرة لا توصف بالمعرفة وتسمى الاضافة في هذين النوعين وما
ما يفيد تعريف المضاف او تخصيصه وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه معنوية لانها افادت امرا معنويا وهو تعريف المضاف او تخصيصه وتسمى ايضا
محضة او خالصة من قيدين لا انفصالها اذ ليس في قولنا غلام زيد في تقدير غلام لزيد مثل لك ونوع لا يفيد شيئا من ذلك التعريف او التخصيص وضابطها
ان يكون المضاف صفة تشبه المضارع فيكون عاملا اي لفظا او تقديرا او الة اشار الناظم بقوله وان تشابه المضاف فعل وصفا فمن تنكير لا يعمل
فخرج بالصفة المصدر المعتمد بان والفعل فان اضافة محضة خلافا لابن ظاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل بغته بالمعرفة نحو قوله ان وصلك
الشديد اماذ هاذر امن عهدت فيك عدلا ولا وصف مجد وهو مصدر مضاف الى ياء المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواضح مفعولا لا نحو حسن اكرامك
فان اضافة محضة خلافا للرياشي وخرج بتشبه المضارع اسم التفضيل نحو افضل القوم فان اضافة محضة عند الاكثرين خلافا لابن السراج
والفارسي في احد قوليه والكوفيين وجماعة من المتاخرين كالجزولي وابن ابي الربيع وابن عصفور وذهب الجرمي سيبويه وفاق ابن الصيمري بدليل قولهم مررت برجل
افضل القوم ولو كانت اضافة محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان المخالف خرج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال وهذا باطل

لانا لبدل يا نشتن بقبل انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل وهذا الذي حكاه عن سيبويه واختاره انما حكاه ابن مالك عن الفارسي واختار خلافه وزعم ان ذلك قول سيبويه يخرج ايضا الصفة التي بمعنى الماضي نحو ضارب بدا امس فان اضافة محضة على الصحيح خلافا للكسائي ويخرج ايضا الصفة التي لم تعمل نحو كاتب الفاضي امس لانه لا يقال انه قد اضاف محضة وهذه الصفة شبيهة المضارع في ارادة الحال او الاستقبال ثلاثة انواع كما يؤخذ من امثلة النظم اسم الفاعل المضاف لمعموله لفظا او لمضمر فالاول كضارب بدا الان او غدا والثاني نحو راجينا الان او غدا ومنه امثلة المبالغة كشراب العسل واسم المفعول المضاف لمعموله سواء كان من ثلاثي ام لا فالاول كمضروب العبدا الان او غدا والثاني نحو مرفوع القلب بفتح الواو المشددة والصفة المشبهة باسم الفاعل المضافة لمعمولها مجرورة كانت او لا فالاول كحسن الوجه الان وعظيم الامل الان والثاني كمستقيم القامة ومعتدل الطبيعة فاسم الفاعل مضافا الى مفعوله ومعمول اسم المفعول او الصفة المشبهة مضافان الى مرفوعهما معنى واضافة هذه الصفات الى معمولها المعرفة لا يفيدها تعريفا والدليل على ان هذه الاضافة لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة بها في نحو هذا بائع الكمثة فهذا بائع منصوبة على الحال وبائع الكمثة منها ولا توصف النكرة بالمعرفة وقوعه حالا في نحو ثاني عطفه مثنوحا ان من اضعف المستثرة في مجادل من قوله ثم ومن الناس من يجادل في الله بغير علم والحال واجب التنكير والاصل الثاني قوله وهو ابو كبير الهذلي يمدح نابطا شرا وكان زوج امرأته بحوض الفؤاد مبيطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل نحوين بضم الحاء المهملة وسكون الواو وبالنون المعجمة صفة مشبهة من الحماء المجرورة بالباء الصائرة الى النابط شرا ومعناه حديد الفؤاد والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود في الرجل والسهد بضم السين المهملة والهاء الثقيل النوم والهوجل الاحمق ودخول رب على فوله وهو جر به هجو الاخطل يا رب غابط نا لولا كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا فادخل رب على غابطنا ولو كان معرفة لما صح ذلك وهو من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ارادة زوالها عنه عكس الحسد والدليل على انها في هذه الاضافة وهي اضافة الصفة المعمولها لا تفيد تخصيصا ان اصل قولك ضارب بدا بالنصب فالاخفض بالمسلوب قبل الاضافة موجود فلم تحدث الاضافة تخصيصا وبهذا رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقوله بل تفيد ايضا التخصيص فان ضارب بدا اخص من ضارب بدا في المعنى وهذا سهو فان ضاربا بدا بالنصب واجب اصله ضاربا بدا فاسقط التخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تاتي بالاضافة انتهى وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضايع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال واما قوله ولا تخصيص فغير صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب امراة فقد خصصت المضاف بالصفة مع كون الاضافة غير محضة انتهى وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف لان الاصل في الصفة ان تعمل النصب لكن تخفض تخفيفا منه اذا نون محضة ولا نون قالوا في المعنى او تفيد رفع القبح اما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر من المضاف كما في ضارب زيد وضاربا بني عمرو ومضروب العبد وحسن الوجه فحذف التنوين ظاهر حذف للاضافة او بحذف التنوين المقدر كما في ضارب زيد وخارج بيد الله فخرب وخارج تنوين مقدر بحذف للاضافة بدليل نصبها المفعول قال الموضح في الحواشي او بحذف نون التثنية كما في ضاربا زيدا وفي نون الجمع السالم كما في ضاربو زيد على لغة من يلزم الواو نون الجمع بحذف للاضافة واما رفع القبح ففي نحو مررت بالرجل الحسن الوجه بالجر فان رفع الوجه على الفاعلية فيخلو الصفة المشبهة عن ضمير يعود الى الموصوف لفظا كما قال في المتن وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به فيخلو اجراء وصف لفعل الفاعل وهو حسن بضم الميم وصف الفعل المتعدي في نصبه المفعول به فوق في الوجه قبح وفي الجر تخلص منهما معا لان الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها فيصير الضمير يعود الى الموصوف ومن ثم امتنع الحسن وجهه بالجر لامتناع قبح الرفع على الفاعلية لوجود ضمير المضاف اليه اللفظا فانه يعود على الموصوف وامتنع نحو الحسن وجه بالجر ايضا لامتناع قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز بخلاف المعرفة وسبب ان الصفة المفردة المعرفة بال لا تضاف الى الخالي منها ومن الاضافة الى ما فيها وتسمى الاضافة في هذا النوع وهو اضافة الوصف لمعموله لفظية لانها افادت تمام اللفظ وهو حسن التنوين ونون التثنية والجمع ورفع القبح ومرجعها الى اللفظية والى ذلك اشار الناظم بقوله وذي الاضافة اسمها لفظية وتسمى ايضا غير محضة لانها اذا تقدرت الانفصال لان نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيد فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا **فصل** تختص الاضافة اللفظية لكونها غير محضة بجواز دخول ال على المضاف في خمس مسائل احداها ان يكون المضاف اليه معرفا بال واليها اشار الناظم بقوله ودخول ال بذاك المضاف مضافه ان وصلت يا لشان كالجعد الشعر فالجعد صفة مشبهة من جعد شعره جعودة ضد سبط سبوطة والشعر بفتح العين مضافا اليه وقوله وهو الفرد في اتانا بها فضل وما في معانيها شفاء ومن الشافيات لحوايم بحر لحوائم باضافة الشافيات واتانا بفتح الهمزة الاولى والوحدة وسكون الهمزة الثانية فضلنا والفضل بها ومن الشفاء وفي معانيها للفضل والحوائم العطاش التي تحوم حول الماء جمع حائمة بالحاء المهملة من الحوم وهو الطواف حول الماء وضربه والشافيات جمع شافية اسم فاعل من الشفاء والمعنى فضلنا بالشفاء والجرع ماء الفضل التي تشربها الشفاء وانما الشفاء هي الشافيات لانها الة الشفاء ولولاها ما حصل الشفاء الثانية ان يكون المضاف اليه مضافا لما فيه ال واليه اشار الناظم بقوله او با لله اضيف الثاني كالضارب راس الجاني فالضارب صفة مفردة منونة بال مضافة الى راس وراس مضاف الى الجاني المقرون بال ونحو قوله لقد ظفر الزوار فاقبة السدا بما حازوا الا نال بلالا من الفضل فالزوار جمع زائر صفة مفردة منونة بال مضافة الى فاقبة جمع فقا وافقبة مضافا الى العلم المقرون بال والا نال بالمد جمع امل وهو الرجاء وملا اسم من الاسر محذوف نون من على لغة زيد وبنو خثعم من يجاعل البعض الثالثة ان يكون المضاف اليه مضافا الى ضمير ما فيه ال كقوله الوارثات المجد صعوه بني وان لم يجر منك نوالا فالمجد صفة مفردة منونة بال مضافة الى صعو ومعنى مضافا الى ما فيه ال وهو الود بضم الواو والنوال العطاء

ومنع المبرد هذه الاجازة لما سبق ولم ينهض لها في النظم المسئلة الرابعة ان يكون الوصف المضاف مثنى كقوله ان يغنيا عني المستوطنا عدن فانني لست يوما عنهما
بغني فالمستوطنا صفة مثناة مضافة الى عدن ولذلك حذفت النون منها ويغنيا مضارع غني بكسر النون في الماضي وفتحها في المضارع والالف فيه علامة
التثنية على لغة اكلوني البراغيث والمستوطنا فاعل وهي جملة شرطية وجوابها انني لست والمعنى ان يستغن عني المستوطنا عدن فانني لست غنيا عنهما يوما من
الايام المسئلة الخامسة ان يكون الوصف المضاف جمعا اتبع سبيل المثنى وطريقه وهو جمع المذكر السالم فانه يعرب بحرفين ويسلم فيه بناء الواحد من التغيير كما
ويختم بنون زائدة بعد الاعراب تحذف للاضافة كما ان المثنى كذلك كقوله ليس الاخلاء بالمصغي مسامعهم الى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم فالمصغي صفة مجموعة
جمع المذكر السالم مضافة الى مسامعهم ولذلك حذفت النون منه والاخلاء الاصدقاء والوشاة جمع واش وهو النمام بين الاخلاء والرحم القرابة
والى مسئلتي المثنى والمجموع اشار الناظم بقوله وكونها في الوصف كاف ان وقع مثنى او جمعا سبيله اتبع فهذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين ال والاضافة
الاولى ء اما المسئلة الاولى وهي مسئلة الصفة المشبهة فانها الاصل في ذلك وذلك لان التخفيف فيها بحذف الضمير او حذف الجار والمجرور لان الاصل في الجعد
الجعد شعره او شعرا منه فلما استقبحت حذف الضمير المجرور بالاضافة او بالحرف فحصل التخفيف بذلك اذ لا تنوين مع وجود ال وقرن المضاف الذي ال
عوضا عما فاته من الضمير ومن التنوين لان التنوين وال يتعاقبان على الاسم فولي المضاف ال كما يليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل المشبه
لها من حيث ان المضاف في الصورتين صفة مقرونة بال والمضاف اليه مقرون بها واما المسئلة الثانية فلان ال اذا كانت في المضاف اليه الثاني كانت فيه من كونه
في المضاف لان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد ولذلك يمتنع اذا كان بينهما اكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب ابن اخت القوم كما جاز نعم ابن اخت القوم واما
الثالثة فاختلف فيها ومدرك الخلاف هل يتنزل الضمير العائد الى ما فيه ال منزلة الاسم المقرون بال ام لا فالجمهور على الجواز والمبرد على المنع واما الرابعة و
الخامسة فلان النون فيهما لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما حذفت من الصلة لغير اضافة كقوله الحافظو عورة العشيرة في رواية من نصب عورة فلذلك
لم يشترط في المضاف اليه شيء مما تقدم قال الشاطبي ومثناه وحكم التكسير وجمع المؤنث حكم المفرد وجوز الفراء اضافة الوصف المحلى بال الى المعارف
كلها سواء كان تعريفها بالعلمية ام الاشارة ام غيرهما كالضارب زيد والضارب هذا والضاربك والضارب الذي والضاربه اي ملك اجراء لسائر المعارف
مجرى المعرف بال بخلاف المضاف الى النكرة نحو الضارب رجل لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة وقال المبرد والرماني في الضاربك وضاربك مما الوصف فيه
مقرون بال او مجرد منها موضع الضمير خفض لان الضمير نائب عن الظاهر واذا حذفت التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف فكذلك نائبه وقال
الاخفش وهشام موضع الضمير نصب لان موجب النصب المفعولية وهي محققة وموجب الخفض الاضافة وهي غير محققة ولا دليل عليها الا حذف التنوين
وحذفه لسبب اخر غير الاضافة وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا وضعفه ابن مالك وقال سيبويه الضمير كالاسم الظاهر فهو منصوب في الضاربك
لان الوصف المقرون بال لا يضاف عنده الا الى ما فيه ال او الى مضاف الى ضمير ما فيه ال والضمير ليس واحدا منها مخفوض في ضاربك لان حذف التنوين دليل الاضافة والى مضاف لما فيه ال هو
ولا مانع منها الا اقتران الوصف بال وهو مجرد عنها ويجوز في الضارباك والضاربوك الوجهان الخفض والنصب لانه يحتمل ان يكون حذف نون للاضافة فيكون
الضمير في محل الخفض وان يكون التخفيف وتقصير الصلة فيكون في محل نصب وذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيرهم الى انه نصب فيهما فمحل الخفض لا غير لان حذف
النون للاضافة هو الاصل وحذفها للطول لا ضرورة تدعو اليه مع الضمير بخلاف الظاهر فان ما ظهر فيه النصب احوج الى ذلك قال المرادي في التلخيص
اسم الفاعل وغيره رد على ابن مالك حيث قال واما الضمير نحو جاء الزائراك والمكرموك فجائز فيه الوجهان بالاجماع لانهما جائزان في الظاهر الواقع موقعه انتهى
مسئلة قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه وبالعكس فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره وشرط ذلك في الصورتين صلاحية
المضاف للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف اليه مع صحة المعنى المجاز فمن الصورة الاولى قولهم قطعت بعض اصابعه فبعض نائب فاعل قطعت وانث بالفعل
المسند اليه لكونه اكتسب التانيث من المضاف اليه وهي الاصابع لصلاحيته الاستغناء عنه بالمضاف اليه فيقال قطعت اصابعه بتعبير عن الجزء بالكل مجازا
وقراءة بعضهم وهو الحسن البصري تلتقطه بعض السيارة بتانيث تلتقط بالتاء المثناة فوق وقوله وهو الاغلب العجلي وهو من المعمرين طول الليالي اسرعت
في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي فانث اسرعت مع انه خبر عن مذكر وهو طول لانه اكتسب التانيث من المضاف اليه وهو الليالي ونقضي ونقضن في
الموضعين بالقاف والضاد المعجمة وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة انواع الاول ما كان المضاف بعضا وهو مؤنث والثاني ما كان بعضا وهو مذكر والثالث ما كان
وصفا للمؤنث ويتوقف عليه ما كان كلا كقوله تعالى يوم تجد كل نفس وقوله كل نفس وما لم يكن شيئا من ذلك كقولهم اجتمعت اهل اليمامة ومن الغريب ان المضاف اليه
قد يكتسب كقوله قال ابن ام اناس ارحل بناقتي فمنع صرف اناس لكونه سرى اليه معنى التانيث من الام ولا يبعد حمله على الضرورة قاله في الحواشي ومن الصورة الثانية
وهو ان يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا فذكر مكسوف مع انه
خبر عن مؤنث وهو انارة لانها اكتسبت التذكير من اضافتها الى العقل ويحتمل ان رحمة الله قريب من المحسنين وبعده لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث
لا اضافة وذكر الفراء انهم التزموا التذكير في ان لم يرد قرب النسب قصدا للفرق هذا نقله في المغني ونقل غيره عن الفراء اذا كان القرب في النسب كان التانيث
واجبا بلا خلاف تقول هذه قريبة فلان ولا تقول هذه قريب فلان واذا كان القرب في المسافة جاز التذكير والتانيث وقيل التذكير في الاية على المعنى
لان الرحمة بمعنى العفو والغفران واختاره الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الاخفش واياك ان تظن ان التذكير لكون التانيث مجازيا لان ذلك وهم لوجوب
التانيث في نحو الشمس طالعة وانما الفرق حكم المجازي والحقيقي الظاهر بين لا الضميرين قاله في المغني ردا على الجوهري ولا يجوز قامت غلام هند بتانيث

الفصل ولا قام امرأة زيد بتذكير لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف اليه فلا يقال قام من هند اذا كان القائم غلامها ولا قام زيد اذا كان القائم امرأته ومن ثم ورد ان مالك في التوضيح على الجامع الصحيح قول ابي الفتح في توجيه قراءة ابي العالية لا تنفع نفسا ايمانها بتأنيث الفعل انه من باب قطعت بعض اصابعها لان المضاف اليه سقط هنا فصار لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع الى المستتر المرفوع الذي ناب عن الايمان في الفاعلية ويلزم من ذلك تذكير الفعل المضمر المتصل الى الظاهر ونحو ذلك زيد اظلم زيد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز وافضل لنا ظم على التصوير الاول فقال ودبما اكسب ان اولا تأنيثا ان كان لمحذوف موهلا مسئلة ذهب البصريون الى انه لا يضاف اسم لمرادفه كليث اسد ولا يضاف موصوف الى صفته كرجل فاضل ولا تضاف صفته لموصوفها كفاضل رجل وشمل في ذلك قول الناظم ولا يضاف اسم لما يتحد معنى لان الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها فان تمم ما يوهم شيئا من ذلك يؤول وهذا معنى قول الناظم واقبل موهما اذا ورد فمن ورود الاول وهو اضافة الاسم لمرادفه قولهم جاءني سعيد كرز فسعيد وكرز مترادفان لكونهما لمسمى واحد اضيف احدهما للاخر وناويا بالاول وهو المضاف المسمى وبالثاني وهو المضاف اليه الاسم اي جاءني مسمى هذا الاسم ونحو هذا الاسم قبل التعب في الوضع فقدم على لفظ اللفظ وقصد بالمقدم المسمى لتعرضه الى ما لا يليق بمجرد اللفظ من نداء او استثناء فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ ليحصل بذلك منع ما حق كان قائل جاءني سعيد كرز فان جاءني مسمى بكرز هذا اذا نسب الى الاول ما ينسب الى الذوات اما اذا نسب اليه ما ينسب الى الالفاظ فانه يجب تأويل الثاني بالمسمى والاول بالاسم كما اذا قلت كتبت سعيد كرز فانه يتعين ان تقول كتبت اسم هذا المسمى قال الفرضي الموضح ومن ورود الثاني وهو اضافة الموصوف الى الصفة قولهم جبة الحمقاء بالمد وانما وصفوها بالحمق لانها تتخذ في مجاري السيول فيقطعها فظاهما الاقدام قال الرضي وقولهم صلوة الاولى وقولهم مسجد الجامع وناويلان يقدر موصوف اضيف اليه المضاف المذكور فيقدر في الاول اسم جنس وفي الثاني اسم زمان وفي الثالث اسم مكان اي جبة البقلة الحمقاء وصلوة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع وعدل عن تقدير الموصوف مسجد الوقت الجامع لما ذكرنا ومن ورود الثالث وهو اضافة الصفة الى موصوفها قولهم جرد قطيفة بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطاء وسمي عمامة بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر العين وتاويله ان يقدر موصوف ايضا ويقدر اضافة الصفة الى جنسها ويجر جنسها بمن لان الاضافة فيها بمعنى من لان المضاف اليه جنس المضاف الا موصوف ويراد الموصوف محذوف اي شيء جرد من جنس القطيفة وشيء حسن من جنس العمامة فشيء موصوف وجرد وحسن صفته والصفة فيهما مضافة الى جنسها معنى وصح بمن بهما لان معنى الاضافة وفي الكوفيون الى جواز الاضافة في جميع ذلك اذا اختلف اللفظان من غير تاويل محتجين بنحو قوله ثم حتى البقين ولدار الاخرة بجانب الغربي وغير ذلك

فصل الغالب على الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد عنها كغلام من اعطاه وثوب من غيرهم فنارة يضاف ان الى الظاهر والمضمر فتقول غلام زيد وثوبه ونارة لا يضاف فيقال غلام وثوب ومنها ما يمتنع اضافته لملازمته التعريف كالمضمرات خلافا للخليل في نحو انا ضمير ان اضيف احدهما الى الاخر وتبعه الناظم والاشارات واما ذلك واخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف اليه وكغيرات من الموصولات المختصة والمشتركة وكغيرات من اسماء الشرط وكغيرات من اسماء الاستفهام وانما لم يضف هذه المذكورات لشبهها بالحرف في الجمود لا يضاف وانما اضيف اي في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى ما تضاف اليه ومنها ما هو واجب الاضافة الى المفرد وهو نوعان الاول ما يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ فيكون وهو المشار اليه في النظم بقوله وبعض وافت بات لفظا مفردا نحو كل اذا لم ينو بعض نعتا ولا توكيدا وبعض وافى قال الله نفسه وكل في فلك وفضلنا بعضهم على بعض وهل هما والحالة هذه معرفتان او نكرتان فذهب سيبويه والجمهور الى انهما معرفتان بنية الاضافة ولذلك بانى الحال بهما كقولهم مررت بكل تامما وببعض جالسا واصل صاحب الحال التعريف فحملت الفارسي الى انهما نكرتان والزم من قال بتعريفهما ان يقول ان نصفا وسدسا وثلثا ونحوها معارف لانها في المعنى مضافات ومن كررت باجماع ووجه بان العرب تحذف المضاف اليه تريده وقد لا تريده وحمل مجيء الحال بعد كل وبعض على ارادته اياما تدعوا فاما اسم شرط مفعول مقدم وما صلة والنوع الثاني ما يلزم الاضافة لفظا وهو المشار اليه بقول الناظم وبعض الاسماء بتا وهو ثلثة انواع الاول ما يتأتى للظاهر والمضمر نحو كلا الرجلين وكلاهما وكلتا المرأتين وكلتاهما اسماء عند زيد وصدك ولدا الباب في لدن وفضاي الامر وفضاه بضم القاف اي غايته وسوى زيد وسواك وآتاني ما يختص بالظاهر دون المضمر كاولى بمعنى صاحب واولات بمعنى صاحبات وذي بمعنى صاحب وذات بمعنى صاحبة قال الله تعالى نحن اولو قوة اي اصحاب قوة واولات الاحمال اي صاحبات الاحمال وذات النون اي صاحب الحوت وذات بهجة او صاحبة بهجة والثالث ما يختص بالمضمر دون الظاهر واليه اشار الناظم بقوله وبعض بها بتا متع ابلاؤه اسما ظاهر احث فمع وهو نوعان احدهما ما يضاف لكل مضمر متكلم او مخاطب او غائب مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وهو وحده وهو مصدر ملازم للافراد والتذكير على المشهور فمن اضافته الى ضمير الغيبة نحو واذا دعي الله وحده ومن اضافته الى ضمير الخطاب نحو قوله وهو عبد الله بن عبد الاعلى القرشي وكنت اذ كنت الهي وحدك لا ربك يثنى بالهي قبلكا والهي الاول منادى مفرد حرف النداء لفظا لا لازما لكونه مضافا الى ضمير المتكلم نحو قوله وهو الربيع بن ضبع الفزاري اصبحت لا احمل السلاح ولا املك راس البعير ان نزا والذئب اخشاه ان مررت به وحدي واخشى الرياح والمطر اقال ذلك لكبر سنه وقد عاش ثلاثمائة واربعين سنة على ما قيل والنوع الثاني من النوعين ما يختص بضمير المخاطب هو مضاف مثنى لفظا ومعناها التكرار لانهم لما قصدوا بها التكثير حملوا التثنية على ذلك لانها اول تضعيف العدد وتكثيره وهي لبيك بفتح اللام وتشديد الياء الموحدة بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك بمعنى اسعادا لك بعد اسعاد ولا يستعمل سعديك الا بعد لبيك لان لبيك هي الاصل في الاجابة وسعديك كالتوكيد لها قال المرادي اراه سيبويه يقول لبيك وسعديك اجابة بعد اجابة انتهى وحنانيك بفتح الحاء المهملة والنون بمعنى تحننا

منتا عليك بعد بخنن قال طرفة بن العبد وحنانيك بعض الشر اهون من بعض انشده سيبويه وقد والبك بفتح الدال المهملة بجهد بلا ولا بعد بلا ول وهذا
اشبه من قول ابن الناظم اذا لم يعد اذا له لان الاذا له الفعلية يقال الهم لي على فلان واقتصر عليه وهذا ذبك بفتح الباء الموحدة بمعنى اذا بك اي اهلك
قال الحجاج ضربا هذا ذبك وطعنا وخضاخض على الاجل المقتضى والمعنى اضرب ضربا يهدم هذا بعد هدم على الكبر واطعن طعنا جائفا والخضخضة
في الطعن وغيره والوخض بالخاء والضاد المعجمة بين الطعن الجائف وهو بفتح الواو وسكون الخاء نعت للطعن وعامله اي هذا ذبك وعامل لبيك وسعديك
على حذف زيد جلوسا والتقدير اسرع واجب تعامل البواقي من الامثلة من لفظها والمقدر اسرع واحسن واتداول وحنانيك بمعنى رحمتنا
البيت في هذا ذبك في البيت السابق للعجاج وقوله والبك من قوله وهو حميم بن الحمام اذا شق بالبرد مثله والبك حتى كلنا غير لابس الحالية مفعول
مجوز بتقدير يفعل مثل اولبن وهذبن اي مسرعين ضعيف خبر مجوز للتقريب ما الاضافة الى الضمير والحال والحيلة المنكر وجوابه انه موول بنكرة
كما في جاء زيد وحده ولان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا لاحالا والجواب ان ذلك يحتاج الى استقراء تام وفيه وتحسم
بالتصغير وبملبن ولحمامر بملامات ذبح قال ابو عبيدة كان الرجل اذا اراد ان يقيد الموادعة بينه وبين من يحبه شق كل منهما بردا وصاحبه بردا ان فعل ذلك
ابقى الموادعة بينهما ويجوز الاعلم وهو يوسف الشنتمري لقب بالاعلم لانه كان مشقوق الشفة العليا في هذا ذبك في البيت السابق للعجاج الوصية
لغير بامر وقد جر بجوز ذلك وهو الغريب لان غير بانكرة فلا توصف بمعرفة ولان المصدر المنكر لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا والجواب عن الاول
ان الاعلم لا يقول بان الكاف اسم مضى البيل جرى خطاب كما سيصرح به والجواب عن الثاني بعرف مما تقدم وقوله اي الاعلم مبتدا ومضى البيه اي في
هذا ذبك وفي اخواته وهي لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك ان الكاف المضاف اليها حرف لمجرد الخطاب مثلها الكاف في ذلك ثم رد وجه
قوله ايضا لتوهم لام التعليل املئ بمرد ودحنانيه باضافة الى ضمير الغيبة ولبئ بد باضافة الى الظاهر فيتعين ان يكون الكاف في لبيك واخواتها اسما
لعدم انتظام الامر مقامها لان الاسم انما يعوم سدام مثله ولحذفهم النون لاجلها ولم يجدوها في ذلك وانت فمن ذلك دليل على انها اسم مضى البيه قولنا
اي الكاف الحرفية لانها في اسماء الفعل كما سيصرح به وكل ما يشبه الحرف يعرف بالكاف الحرفية فالكاف الحرفية لا تلحق لبيك واخواتها لانها لا تشبه الحرف
فهذه ثلاث علل للرد على الاعلم علتان وجوديتان وعلة عدمية فاستعمل مع الوجودي اللام لانها الاصل في التعليل واستعمل مع العدمي الباء نظيرا بينهما
وقفتك الغبير والجواب عن الاولى ان حنانيه ولبئ بد شاذان وخارجان عن القياس كما سيجئ فلا يصلحان للرد وقول ابي حيان في الارتشاف وهو عجيب
الشذوذ وفيهما باطلان ضعيف وعن الثاني ان النون يجوز حذفها لشبه الاضافة كما صرح به الاعلم في نفس المسئلة وكما في ثنتي واثنا ثم يحذف فانك وتا
للالباس بالمفرد وشذت اضافة لبئ الى ضمير الغائب في نحو قوله انك لو دعوتني وهو دون رواه ذات مترع بهون لقلت لبيه لمن يهوى فدوى
بالزاي ثم الراء جملة حالية من ياء المتكلم والرواء الارض البعيدة وذات مترع صفتها والمترع من قولهم حوض مترع بفتح التاء المثناة فوق والراء والعين
اي ممتلئ وبهون بفتح الموحدة وضم الهاء المثناة تحتاي واسعة بعيدة الاطراف وكان مقتضى الظاهر ان يقول لبيك ولكنه التفت من الخطاب الى الغيبة
مثل اذا كنتم في الفلك وجرين بهم وشذت اضافة لبئ الى الظاهر في قوله وهو اعرابي من بني اسد عوت الحانا بهو سورا فلبئ قلبي بهوى سورا والبيت
الناظم بقوله وشذ ابلاء بدى لبئ وفي شرح الموضحان يكن في البيت زائدة وسورا علم منصوب على المفعولية بعوت ولما بكسر اللام وتخفيف الميم ضعف
بدعوت وتابئ بمعنى اصابني صلة ما وجملة قلبي معطوفة على جملة دعوت والاصل فلبائي اي قال لبيك فحذف المفعول والمعنى دعوت سورا
للاضرار تابئ من ذوائب لدنها فلبائي واصل هذا ان رجلا اعار جملا ايسمى سورا ليشرع عنه دبره لوضعه فلجا بر الى ذلك وخص ذي بر بالذكر لانهما اللتان
تعطبان المال حتى تخلص من تابعيه وقيل كانت عادة العرب ذلك مطلقا فجاء النهي عن ذلك روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال اذا دعا احدكم
اخاه فقال لبيك فلا يقولن لبي بدبك وليقل اجابك الله بما يحب قال الشاطبي وقال سيبويه هذا البيت شاذ رد على يونس في زعمه انه اي لبي مرد
واصله لبي بالفصل الموحدة على وزن فعلى يكون العين فقلبت الفه باء لاجل الضمير كما قلبت في لدى وعلى لاتصال الضمير بهما اذ يقال فيهما لدبك
وعلبك ووجه الرد من البيت ان الباء فر وجد مع الظاهر ولو كانت الفا لقلبت ياء كما قلبت مع الظاهر اذ يقال لدى الباب وعلى زيد فلما لم تقلب الالف
على حالها علمنا ان الباء فر وجد مع الظاهر وقول ابن الناظم في شرح الفاظ يونس جار في لبيك واخواتها وهم بفتح الهاء اي غلط وانما هو خاص بلبيك وما هو ولجب
الاضافة الى المجمل مطلقا اسمية كانت او فعلية وهو اذ من اسماء الزمان وحيث خاصة من اسماء المكان واليهما اشار الناظم بقوله والزموا اضافة اذ الى
الجمل حيث واذ ما اذ فجا واذكروا اذ انتم قليل باضافة اذ الى الجملة الاسمية واذكروا اذ كنتم قليلا باضافة اذ الى الجملة الفعلية واذ في هذين المثالين
مفعول به لاذكروا زعم الجمهور انها ظرف والمفعول محذوف اي واذكروا انعم الله عليكم اذ انتم قليل واذ كنتم قليلا وشرط الاسمية ان لا يكون خبر المبتدا
فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا معنى لا لفظا كما مثل او معنى ولفظا نحو واذ يرفع ابرهيم القواعد من البيت
وقد اجتمع اضافتها الى الاسمية والفعلية بعضهما في قوله تعالى اذ انتم اخر جبر الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن وقد يحذف
ما اضيف اليه اذ الجملة بأسرها للعلم به فيجاء بالتنوين عوضا منه اي عن المضاف اليه كقوله تعالى وبومئذ يفرح المؤمنون اي يوم اذ غلبت الروم يفرح
بفرح المؤمنون فحذف جملة غلبت الروم وعوض منها التنوين وكسرت الذال لالتقاء الساكنين واذ نائبة على بنائها على الاصح والبيت الناظم
بقوله وان يكون مجملا فراد اذ وامالحيث فنحو جلست حيث جلس زيد باضافة حيث الى الجملة الفعلية وحيث زيد جالس باضافة حيث الى الجملة الاسمية

ولما كان اضافتها الى الجملة الاسمية اكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية وشرط الاسمية ان لا يكون الخبر فعلا ناصبا على ذلك سيبويه وبنى اضيفت حيث
الى المفرد كعند كقوله وظلمنهم بحث الحبا: عند ضرورتهم ببيض المواضي حيث الى لمعابهم فاضافت حيث الى وهو مصدر مفرد ولا يضاف عليه خلافا للكسائي
فانه قاس عليه وظلمنهم بضم العين بمثال طلعته بالضم وطلعة في تشبيه بطعن بالفتح هذا هو الصواب والحبا بضم الحاء المهملة وتخفيف الباء جمع حبوة بكسر الحاء والمراد بها طلعهم وبيض المواضي السيوف القواطع والى لمعابهم شدتها على الرؤس ومنها ما يختص بالجملة الفعلية وهو لما الوجودية عند من قال
باسميتها كابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم الشيخ العبدلي الظاهر وجماعة فقال انها اسم وهي ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى ان وحينه
في التضمن لانها تختص بالماضي نحو لما جاءني اكرمته والصحيح عند سيبويه انها حرف وجوب لوجوب واستدل له الموضح في شرح القطر بقوله تعالى فلما نصبنا
عليه الموت ما دلهم على موته دابة الارض منسأته لو كانت ظرفا لاحتاجت الى عامل يعمل في محلها النصب وفي ذلك العامل اما ناصبنا او دلهم اذ ليس معنى سوأتهما
وكون العامل ناصبنا مردود بان القائلين بانها اسم يزعمون انها مضافة الى ما يليها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف وكون العامل دلهم مردود بانها النافية
لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واذا بطل ان يكون لها هنا عامل تعين انها لا موضع لها من الاعراب وبذلك يقضي الحرف به انهى وبجواب بان العامل فيها ناصبنا وكونه
مضافا اليه ممنوع فان القائلين باسميتها لا يقولون باضافتها الى ما بعدها وصرح في المغني بذلك فيها على قول المحققين ان العامل فيها شرطها فقط
لان اذا عندهم لا عمل لها كما يقول الجميع فيها اذا جزمت انتهى واذا عند غير الاخفش والكوفيين فانها تختص بالجملة الفعلية واليها اشار الناظم بقوله
والزموا اذا اضافة الى جمل الافعال وقبح شرطها وجوابها ما ناصب بين نحو واذا الضحاء على الاثر العرض ومضافا عين نحو اذا بلى عليهم يجزون ومختلفين
نحو واذا سمعوا ما انزل الى الرسول الا تبرا اذا تتلى عليهم اياتنا الرمن خروا وماضيا وامرا نحو اذا طلعتم النساء فطلقوهن واما نحو اذا السماء انشقت مما
استدل به الاخفش والكوفيون من جواز دخول اذا على الجملة الاسمية فقال وان احد من المشركين استجارك في اثنا وبل فاسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور
والاصل اذا انشقت السماء كما ان احد فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك والاصل وان استجارك احد لان السماء مبتداء والفعل الذي بعدها خبرها
وهذا القياس نظرا لان شرط المفسر عليه ان يكون متقدما عليه عند البصريين والبر هو هنا كذلك لان الاخفش والكوفيين لم يوافقوا على ان الابتر يتعين
ان يكون فاعلا بفعل محذوف قبل يجوز ان ابتدائية لان ان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كما قاله الموضح وغيره فلا فرق في عندهم بين اذا وان في هذا الا جعلها
بالجملة الفعلية واما قوله وهو الفرزدق اذا باهلي تحته حنظلية لو لدتها فذاك المدرع ما البر بعد المرفوع فصل يصلح للتفسير فلما كان وباهلي
مرفوع بها والجملة بعده خبرها والمفسر اذا كان باهلي تحته حنظلية فاعل باستفرغ محذوفا وباهلي فاعل يحذوف يفسره العامل في حنظلية وقد بان
فيه حذف المفسر ومفسره جميعا وسهله ان الظرف يدل على المفسر فكانه لم يحذف والباهلي منسوب الى باهلة قبيلة من قيس بن عيلان ان يعني المهملة و
لحنظلية منسوب الى حنظلة وهي اكبر قبيلة من تميم والمدرع الذي يكنى بابي الدرع بالدال المهملة يعني انه اذا ولدت المرأة من امرأة حنظلية ولدت ذلك
الولد النجيب الشجاع الذي يكنى باهل الدرع كشرقي ابو بهر قال الدماميني والظاهر انه المدرع بالذال المعجمة وهو الذي اسراشرف عن ابيه وقد اشتهر ان
حنظلة اشرف من باهلة انتهى والقول باصلها كان معروف كما اشرت هي وضمير الشان في قوله وهو فعل من الملوح او الصمة الشتوي ابن الدهنة وتبقت
لبلى رسلت بثناعة الى فهلا نفس لبلى شفيعها فنفس لبلى شفيعها مبتداء موجوز على حذف لكن في موعين جيبها والخبر هنا واجب التقديم
لئلا يتوهم من المبتداء على الخبر المؤخر لفظا ورتبة والجملة خبر كان المحذوفة وهي واسمها ضمير الشان والتقدير فهلا كان هو اي الشان والتقدير فهلا
شفعت نفس لبلى لانا لاضمار من غير المذكور اقبر وشفيعها على هذا خبر لمبتداء محذوف وفاعل شفيعها فلك ويرجح من وجه اخر وهو ان ضمير الشان موضوع
لتعويد السامع الاصغاء بلا بناسب الحذف ويجاب عنه بانه حذف تبعا للفعل فاغتفر **فصل** وما كان من اسماء الزمان بمنزلة اذا واذا في كونها اسم زمان يضاف
لما مضى كما ان اذ لك او لما ياتي كما ان اذا لك فانه بمنزلتها فيما يضافان اليه فاكان بمنزلة اذ واذا جاز ان يضاف للجملتين الاسمية والفعلية واليه اشار بقوله وما كاذ اضف جوازا فلذلك تقول حينئذ ومن الحجاج امير الرفع على الابتداء والخبر او ومن كان الحجاج امير الانه اي لان زمن بمنزلة اذ في افادة معنى
المضي فلا تناسب ليحينئذ لانه بمعنى المضي فلا يعمل فيه الا ما مضى وما كان بمنزلة اذا جاز ان يضاف الى الجملة الفعلية دون الاسمية فلذلك تقول انبئك زمن يقدم
الحجاج فزمن مضاف الى الجملة الفعلية والناصب لها ينبئك لانه مستقبل ولا يعمل في المستقبل الا مستقبل ويمتنع انبئك زمن الحجاج قادم على الابتداء والخبر
لانه اي لان زمن بمنزلة اذا واذا الاضافة الجملة الاسمية فكذلك ما كان بمعناها هذا قول سيبويه في شبه اذ واذا وافقد الناظم في مشبه اذ والمضر
عليه النظم وفي مشبه اذا محيص ولم يوهم على الناريفتنون فاضيف يوم وهو مشبه اذا في الاستقبال الى الجملة واذا الاضافة اليها وقوله
وهو سواد بن قارب كن لما شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب فاضاف يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية واذا لا اضافة اليها و
هذا المذكور من الاية والبيت ونحوه عند سيبويه ما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضى فيوم فيه مشبه اذا فلذلك
اضيف الى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محدودا كاسبوع وشهر لم يضف الى الجمل خلافا لبعض المعاربين **فصل** ويجوز في الزمان المحمول
على اذ واذا اذا اضيف الى الجملة الاعراب على الاصل في الاسماء والبناء على الفتح حملا عليها اي على اذ واذا لانها يشبه الحرف في الافتقار للمناسل
الجملة وافتضى النظم على مشبه اذ فقال وابن او اعرب ما كاذ فاجريا فان كان او نبه فعلا مبنيا ثباتا اصلها او عارضا فابناء ارجح واليه اشار الناظم
بقوله والحق بنا سلوفعل فيا وخلف في علته فقال البصريون للتناسب وقال ابن مالك بل لشبه الظرف بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة

باب الاضافة

اليه والى غيره وذلك اذا قلت من قولك حين فعلت قبل كان كلاما تاما مثل يومئذ وحينئذ عليه وبعده وحينها حدث لم افعل فارتفع حين واخواته بان فاعل الاحط
كقوله وهو انا بغنا الذبيان على حين غاب الس بذاك الصبا قلت الما اصح والشيب وانع بروى على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو
الارجح لكونه مضافا الى مبنى اصالة وهو غائب والبناء العارض نحو قوله لاجذبن منهن قلبي تحلا على حين بسبسين كل حليم بروى بخفض حين على الاعراب
ومنها على البناء لكونه مضافا الى مبنى وهو بسبسين فانه مضاف مبنى على السكون لانه اسم بسبسين وماضاربه منصبت فلانا اذا اصاب نصبته فهو
جملة في محل النصب وان كان ماوليه فعلا مضارعا معربا او جملة اسمية فالاعراب ارجح من البناء عند الكوفيين والاخفش وواجب عند جمهور
البصريين لعدم المناسب فاعترض عليهم في دعوى الوجوب بقراءة نافع هذا ينفع بالفتح على البناء لاعلى الاعراب لان الاشارة الى الجزم كما في قراءة الرفع
فلا يكون ظرفا والوقف بين الفراء بين ابى واجاب جمهور البصريين بان الفتحة فيه اعراب مثلها في صمت يوم الخميس والتزموا لاجل ذلك ان تكون الاشارة الى اليوم
والا لزم كون الشئ ظرفا لنفسه واعترض عليهم ايضا بنحو قوله تذكرها اذكرها ما تذكر من سلمى على حين الوا صل غير ان بروى بفتح حين على البناء والكسر ارجح على
الاعراب عند الكوفيين ومال الى مذهبهم ابو علي الفارسي من البصريين وتبعه ابن مالك فقال بعد قوله في النظم وقبل فعل معرب او مبتدا اعرب ومن بنا فلن يفندا
اى لن يخطأ فصل مما يلزم الاضافة لفظا ومعنى كلا وكلتا فانهما يضافان للظاهر والمضمر كما تقدم ولا يضافان الا لما استكمل ثلثة شروط الاول التعرف
فلا يضاف النكرة مطلقا فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم اجازوا اضافتهما الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين محسنا
فان رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتيه منطلقة بدها اى تاركة الغزل فالى في المعنى وهو معبد لما اطلقه هنا والشرط الثاني
الدلالة على اثنين اما بالنص عليهما كان ومظهرا فالاول نحو كلاهما وكلتاهما والثاني نحو كلا البساتين وكلتا الجنتين او بالاشتراك بين المثنى والجمع نحو
قوله كلانا غني عن اخيه حياته ونحن اذا متنا اشد تغانيا فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجماعة فلذلك صح اضافة كلا اليها واما صحة قوله ان الخير والشر
مدا وكلا ذلك وجه وقبل لان ذا وان كانت حقيقة في الواحد الا انها مشتاة في المعنى لانها تشار بها الى الاثنين وهما الخير والشر مثلها في قوله ثم لا فارض
ولا بكر جوز بين ذلك اى بين الفارض والبكر فالاشارة بذا في الموضعين يعود الى ما ذكر اى وكلا ما ذكر من الخير والشر وبين ما ذكر من الفارض والبكر والبيت
قاله عبد الله بن الزبعرى يوم احد قبل اسلامه والمدا بفتح الميم وبالدال المهملة الغاية والوجه بفتح الواو وسكون الجيم مستقبل كل شئ والقبل بفتح القاف
والباء الموحدة يطلق على امور ينها الجهة الواضحة ذكر ذلك بمعناه في القاموس بمعنى ان الخير والشر غاية ينتهي اليهما ويقفان عندهما وكلا ما امر
يستقبله الانسان ويعرفه وضبط بعضهم القبل بكسر القاف وفتح الباء على انه جمع قبلة بمعنى ان كليهما بمثابة القبلة التي يتوجه اليها المصلي والشرط
الثالث ان يكون المضاف اليه كلا وكلتا كلمة واحدة فلا يضافان الى كلمتين مفرقتين فلا يجوز كلا زيد وعمرو والى هذه الشروط الثلاثة اشار الناظم
بقوله لمضمر اثنين معرف بلا تفرق اضف كلتا وكلا فاعلا قوله كلا الخ يخلي واجتل عضدا في الناب والمم الملمات باضافة كلا الى مفرد وهما الخ
خلي من زوائد الضرورة والخلي من الخلة وهي كما قال ابو بكر من قولك صفا المودة التي توجب الاختصاص بخلل الاسرار وقال غيره اصل الخلة الحبة والبغية
والمساعدة وهو بمعنى من المرفق الى الكتف وكنى به عن الاعانة والمعونة فان العضد قوام اليد وبها تشد والنابات المصائب والالمام النزول
والملمات جمع ملمة وهي نوازل الدهر وكلا مبتدأ وواجتل بكسر اللام فعل امر مفرد مضاف الى مفعوله الاول وهو ياء المتكلم خبر المبتدأ وعضدا مفعوله الثاني في
اجاز ابن الانباري اضافتها الى المفرد بشرط تكريرها نحو كلا وكلا اكرمت محسنا ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين اتت وبراعاة
معناها وهو قليل وقد اجتمعا في قول المفرد في كلا مما جمين جد الجري بينهما قد فلقا وكلا انفيهما واب فالحق فلقا ضمير التثنية مراعاة للمعنى وافرد
وابى مراعاة للفظ في منها اى بفتح الهمزة وضم الباء وتضاف للنكرة مطلقا سواء كانت النكرة مفردة ام مثناة او مجموعة نحو اتاني رجل فاتى ابي
واتاني رجال وتضاف للمعرفة اذا كانت المعرفة مثناة نحو فاز الفريقين احق ان كانت المعرفة مجموعة نحو بكم احسن عملا ولا تضاف اتى اليها او الى المعرفة
حال كونها مفردة عن الشبه والجمع الا ان كان بينهما اى بين اتى والمعرفة المفردة جمع مقدر نحو اتى بدا احسن اذا المعنى اى اجزاء زيد احسن فيهن او قدر
لفظ مفرد يدل على الجمع وهو اجزاء او عطف مثلها عليها بالواو كقوله فلئن لقيتك خاليين لتعلمن اتى وانت فارس الاحزاب اذا المعنى انا فارس
الاحزاب والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله ولا تضف لمفرد معرفا بها وان كررتها فاضف او نوى الاجزاء واشر ذلك كلا ان ابا الا استغنائه باسم عام
لجميع الاوقات فلا يخلو اما ان يراد بها ضم اوقات بعض الاجناس او تعميم اوقات بعض ما هو شخص ما جد طرق التعريف فان كان المراد بها الاول اضيفت
الى منكر وطابقته في المعنى وكانت معه بمنزلة كل لعمومه لدلالة المنكر على العموم مفردا او مثنى او مجموعا بحسب ما يراد من العموم فيقال اتى كل رجل واتى رجلين
واتى رجال على معنى اتى واحد من الرجال واتى اثنين منهم واتى جماعة منهم وان كان الثاني اضيفت الى معرفة امتنع ان تطابقه في المعنى وكانت معه بمنزلة
بعض لعدم تعهده لدلالة المعرف على العموم ولذلك وجب كونه اما مثنى او مجموعا واما مكررا اى بالواو لان المفردين مع الواو في حكم المثنى لكونهما
لمطلق الجمع واما على تقدير مضاف دال على الجمع ولا تضاف اتى الموصولة الا لمعرف نحو اتهم اشد لان معناها معنى الذي وهو معرفة ولا يجوز ان يضاف
الى نكرة لانها الضرب اتى رجل هو افضل خلافا لابن عصفور في اجازته ذلك ولا تضاف اتى المنعوت بها والواقعة الا الى نكرة فالاولى كقوله
بفارس اى فارس بخفض اتى ايضا كفارس ورد والثانية كمررت برجل اتى فارس بنصب اتى على الحالية من زيد وانما وجب اضافتها الى النكرة فيهما لان نعت
النكرة والحال يجب ان يكونا نكرتين ومعنى اتى فارس كامل في الفروسية واليهما اشار الناظم بقوله واخصصن بالمعرفة موصولة اياها بالعكس الصفة

وأما أي الاستفهامية والشرطية فمضافان أبدا إلى المعرفة والنكرة والى ذلك أشار الناظم بقوله وان تكن شرطا او استفهاما فطلقا كمل بها الكلا
لان معنى الاستفهام والشرط يؤدى بالمعرفة والنكرة ولهما اربعة امثلة مثال الاستفهامية المضافة الى معرفة مخوايكم بالتنوين ومثال الشرطية
المضافة الى معرفة أيا الاجلين قضيت فلا عدوان على ومثال الاستفهامية المضافة الى النكرة فبأي حديث ومثال الشرطية المضافة الى النكرة قولك
اى رجل جاءك فاكرمه والحاصل ان اسم الزمان اى خمسة وهى ضربان ما لا يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ وهو اسما ن المنصوب بها والواقع حالا وما يجوز
وهو ثلثة الموصولة والاستفهامية والشرطية فالاولى نحو اضرب ايا افضل والثانية نحو فلما ثم اتى والثالثة نحو ايا ما تدعوا ف منها لدن وهى ملتزمة
عند فتكون اسما للمكان الحضرى وزمانا كان عندك وايها اشار الناظم بقوله والزموا اضافة لدن فجر الا انها اى لدن تختص من عند بستة امور احدها
انها ملازمة لمبدء الغايات الزمانية والمكانية جميع غاية وهى المسافة وعند غير ملازم للغايات فمن ثم اى من اجل ان لدن وعند يكونان لمبدء الغايات و
اختلفا في اللزوم وعدمه بحثا فان اى يد او كان على شئ واحد في نحو جئت من عنده ومن لدنه وقد اجتمعا في التنزيل قال الله تعالى ف من لدن حكيم عليم انبأه وجئته
من عند نا وعلمناه من لدنا علما ولو جئ عند بهما او بلدن لصح ذلك ولكن ترك ذلك وفاقا للنكرار بخلاف نحو جلست عنده فلا يجوز فيه جلست لدنه لعدم
صحة الابتداء هنا لان خروف الابتداء وهو من غير موجود هنا والامر الثاني ان الغايات لدن اسمها مجرورة بمن ونصبها قليل حتى انها لم تات في التنزيل
منصوبة وجر عند بمن وجر لدن في الكثرة والامر الثالث انها مبنية على السكون وعلة بنائها شبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم
التصرف الا لغة فيرفانها معربة عندهم قشبهها بعند وبلغتهم قرئ لتنذر باسكان الدال واشمامها الضم وكسر النون والهاء وصلها
بياء في الوصل وهى قراءة ابى بكر عن عاصم وفي امالى ابن الشجري قال ابو على فاما ما روى عن عاصم من قراءته من لدنى بكسر النون فان ذلك لالتقاء الساكنين حيث
سكنت الدال لاسكان الياء من بعد والامر الرابع جواز اضافتها الى الجمل كقوله وهو لقطامى حريص على الدنيا مضر وقتله لدن شب حتى شاب سود الذوائب فاضافة لدن الى جملة شب والمصرع المصروع وهو المطروح على الارض
غلبة وغوان بنون مفتوحة جمع غانية وهى الجارية التى غنيت اى استغنت بحسنها عن الحلى والمغرى رفته اى العجبهن والعجبنه والذوائب جمع ذؤابة
بهمزة بعد الذال المعجمة في المفرد وكان حقها ان تثبت في الجمع لكنهم استثقلوا وقوع الف بين همزتين فابدلت الاولى واوا وهذا البيت لا دليل فيه اذ يحتمل
ان يكون على اضمار ان بدليل انها تظهر بعدها احيانا قاله ابن الشجري في بوذه نقد بر سيبويه لجر لدن شولا ان كانت شولا وقد بان فيه حذف الموصول الحرفي
وابقاء صلته والامر الخامس جواز افرادها عن الاضافة قبل غدوة كقوله وما لهمري من زجر الكلب عنهم لدن غدوة حتى دنت لغروب فنصبها
لدن على التمييز لان لدن في اخرها نون ساكنة وضبطها الناظم بالضم والكسر كما هو معروف في لغاتها العشرة وقد حذف نونها فاثبت حركات الدال الاعراب
الاعراب من جعل بعدها وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها فاضافت لدن الى غدوة في اللفظ كما تضاف غدوة على التمييز كنصب خلا بر اونوا او
على التشبيه بالمفعول به في نحو ضاربا بدا فان نونها اثبت تارة وحذف اخرى كما في اسم الفاعل فحملت عليه بل قال ابو علي النون في لدن زائدة نقل ذلك عنه
ابن الشجري وبه يتضح تشبيه لدن بضارب نحو ان نصبت بعدها غدوة والبها اشير فولا الناظم ونصبها على التمييز وبها او نصبها انت على انها مكان وابهما
وابقاء جرها والاصل لدن كان الوقت غدوة والذي دل على الوقت كلمة لدن قاله ابن مالك وقال بعضهم الحق لا تفيد ابقاء لدن على ما اثبت لها من الاضافة
وبذلك من لدن شولا فالنصب على هذا ليس بلدن وانما هو بكان المحذوفة فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير وسكن الكوفيون في غدوة رفضها بعدها
اى بعد لدن على انها كان ناقصة اى لدن كانت غدوة وقال ابن جنى اشبهه بالفاعل فجره قال المرادى فظاهره انها مرفوعة بلدن والجر القياس كما يجر بها
الظروف وهو الغالب في الاستعمال ولا تكر غدوة بعد لدنا لا منونة وان كانت معرفة ولا تنصب على التمييز لوجود النون في لدن وعند منها وعند
لا تنصب شيئا من المقدرات بعدها والامر السادس انها اى لدن لا تقع الا فضلة بخلاف عند فانها قد تكون عمدة تقول السفر من عند البصرة فيصل عند خبرا
عن السفر والجر عمدة وهذا يخالف تصحيحه في باب المبتداء ان الخبر ما علمتها المجرد وقد لا ان يقال المراد مسندة لعطى ما له من العمدية ولا تقول من لدن البصرة
لان ذلك يخرجها عما استقر لها من ملازمة الفضلية ف منها مع والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفا وهى حينئذ اسم لمكان الاجتماع ولهذا يخبر بها
عن الذوات نحو زيد معك اذ ومكان الاجتماع نحو جلست معه العصر ومراد فر لعند وغيره بمن كقراءة بعضهم هذا ذكر من معى ويكسر ميم من وحكاية سيبويه فيها
معه للحجر وهو اسم بدليل جرها بمن وتنوينها عند اخراجها عن الاضافة نحو جاءا معا معرب لانه ثلاثى الاصل الا لغة ربيعة بن فزارة بن معد بن عدنان ابو
قبيلة وعنهم بفتح النون المحمد وسكون النون ابن ثعلبة بن دابل ابو حى فيبنى على السكون لتضمنها معنى حرف الصاحبة وضع لم يوضع قاله الشاطبى كقوله
وهو الراعى كما زالت تغول وجرية كما قال العينى فرشى مكم وهواى معكم وان كانت زيارتكم لماما الرواية بتسكين عين معكم ولم يثبت سيبويه ذلك
لغة بل حكم عليه بالشذوذ وخالفه المتاخرون محتجين بان ذلك ورد في الكلام نقل عن الكسائى ان ربيعة تقول ذهب معى اخيك وجئت معى ابيك بالسكون
ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والريش اللباس الفاخر او المال ونحوه ولما بكسر اللام وتخفيف الميم وقد تبدل قفا واذا التقى مع الساكنة العين ساكن
اخر جاز كسرها على اصل التقاء الساكنين وفتحها استصحابا للاصل وانباعا نحو مع القوم بكسر العين وفتحها وعياذة الشهيل وتسكين عينها قبل
حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة فافاده ما لم يفده الموضح وهو ان عينها تسكن قبل حركة نحو جئت معك وتكسر قبل سكون نحو جئت مع الرجل ولكن
الموضح حاول شرح قول الناظم ومع مع فيها قبل ونقل فتح وكسر لسكون يتصل وقد تفرد مع عن الاضافة فتنون وتصير بمعنى جمعها فتنصب على الحال

باب الأسماء

من الاثنين مخرجة امتا قال فلما تفرقنا كأني وما كالطول امتد شبابنا لم نثب بلدة مسا ومن الجماعة والمؤنثات خالا ول كقول الخنساء واخر صخرا فما بلغ صخرا امتا فاصبح قليل الهم مستغزرا بفتح الباء وبالزاي اسم مفعول من استغزره الحزن اذا اثر فيه والثاني كقول مثم بن نويرة اذا خن الاولى سميت لها مسا انا صوت الجماعة الاولى مبنيتان جميعا لاجل ضميرهما واختلف في حركة مسا اذا نويت فذهب الخليل وسيبويه الى انها فتحة اعرابية لكلمة شائعة في حال الافراد كما كانت حال الاضافة وذهب يونس والاخفش الى ان الفتحة منها كالفتحة في لا في لانها لما افردت وقفت عليها لا نها فتحة اسما مفصولا اذا الاضافة تاما في الافراد ولكن حذفت انفصالها لوصل الساكنين الالف والتنوين كما حذفت الف قفا في ذلك قال ابن مالك وهذا هو الصحيح فعلى هذا الزيدان مسا واليزيدون معا فيوقفون معا على فتح كما توقف الاسماء المفصولة منهم قد ولو كان بناء على الفتح لقيل الزيدون مع كما قيل هم يد على من سواهم وقد يرد بان مساظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله ق منها غير وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده اما الذات نحو مررت برجل غيرك او بوصفها كقولك لشخص وخلت بوجهه غيرك اي ليس المراد بالحقيقة هنا الماهية والا انتفض بغير عمرو فان ماهيته ماهية واحدة وهي للجوان لنا طق والتركيب صحيح واذا وقع غير بعد ليس وهما المقتضى اليه جاز ذكره كقبضت عشرة ليس غيرها بوقع غير على انها اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرها وجاز حذفه لفظا فيضم بغير تنوين ثم لتخالف ضمته فقال المبرد والجرمي اكثر المتأخرين ضمة بناء لانها اوى غير كقبل وبعد في الابهام والقطع عن الاضافة وضبه المقتضى اليه حذف لدلالة سيبويه فهي اسم ليس وخبرها والجزء الاخر محذوف ضلية تقدير الاحمية فهي في محل رفع وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها لاضمة الضمة الموجودة لانها ضمة بناء وعلى الخبر يرفي موضع نصب لتقدير على الرفع ليس غيرها مقبوضا وعلى النصب ليس المقبوض غيرها محذوف من الاول لدلالة الخبر ومن الثاني لدلالة الاسم والى بناء غير على الضم اشار الناظم بقوله واضمم بناء غير ان عدمت له اضيف فاما وما وقال الاخفش منعرب غير لعرب وحذف التنوين للاضافة تقديرا لان المقتضى اليه ثابت عنده لانها اسم كبعض وبعض في جواز القطع عن الاضافة لفظا لا ظرفا لزمان كقبل وبعد ولا للمكان كفوق وتحت وعلى هذا فهي اسم ليس وعلامة رفعه الضمة الظاهرة لا خبر لان خبر ليس لا يرفع وهذان القولان في الضمة جوزهما ابن خروف ضلى البناء هي اسم او خبر وعلى الاعراب هي اسم لا خبر ويجوز قليلا الفتح مع التنوين لفظها عن الاضافة لفظا ومعنى وقد نقل نبه لفظ المقتضى اليه فهي خبر لا نتفضي واسم ليس محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرا وخبر والحركة على هذا اعراب بالنقل واغرب ربان غيرا يجوز بناؤها على الفتح اذا اضيف الى مبني فيحتمل انها بنيت حال الاضافة ثم حذف المقتضى اليه وبقي البناء على حاله وعلى هذا فيحتمل ان تكون اسما وان تكون خبرا مع الفتح مع التنوين كالضم مع التنوين والحركة اعراب بالنقل لان التنوين اما اللتمكن فهو خاص بالمعرب او للتنوين فكان المقتضى اليه مذكورا وقد حذف بقينا اليه غير بقوله بعد ليس بناء على انه لا يجوز بعد لا النافية كما صرح به في المغني وقال انه لحن وبالغ في الانكار على من تكلم به شرح الشذور وقد رد بانا بالعتاب كان يقول غيرا بالبناء على الضم كقبل وبعد وكذا قال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك واشد علينا في باب الضم من شرح المفصل جوابا بفتح اعند وزيدا لعمرو عمل اسلفت لاغيرك مال وبنيهم صاحب القاموس ق منها قبل وبعد وجب اعرابهما منصبا على الظرفية او مخفضا بمن فقط في ثلث صور احدها ان يضافا لمعرفة بالمضاف اليه كجئتك بعد الظهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده ولا يختصان بالزمان وقد يكونان للمكان كقولك قبل دارك وبعدها ولذلك سهل نحو من قبلهما عند البصريين قالوا الدما مبني لصورة الثانية ان يجدا المقتضى اليه وينوى ثبوت لفظه فيبقى الاعراب ويزاد التنوين على حالهما كما تذكر الما اليه كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة فاعطفت مولى عليه العواطف بخفض قبل بالتنوين على نية لفظ المقتضى اليه او ومن قبل ذلك فحذف ذلك من اللفظ وقدره ثابتا وقرئ في الشواذ لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض من غير تنوين اي من قبل الغلب ومن بعده وهي قراءة الجحدري والمعتبل الصورة الثالثة ان يحذف المقتضى اليه ولا ينوى تحيل لفظه ولا معناه فيبقى الاعراب المذكور بحاله من النصب على الظرفية او الخفض بمن ولكن يجب التنوين اذ كان حذف للاضافة زوالها بما بعضه من الاضافة في اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بالجر والتنوين وقوله وهو عبد الله بعرف فاغلغ لي الشراب كنت قبلا اكاد اعصر بالماء الفرات بنصب قبل على الظرفية في الروايات المشهورة بالماء الحميم والذي رواه الشاذلي بالماء الفرات قال الموضح وهو لا لانه العذب والحميم الحار ومنه استفنا والحام وقبل الحميم البارد فهو من الاضداد وقوله ومن قبلنا الاسد سدخبنة فاشربوا بعدا على الذ خبرا بنصب بعد على الظرفية ويحتمل ان يكون التنوين فيه وفي البيت قبله للضرورة وهي المسئلة المشهورة قال المرادي مسئلة اذا نونت اضافات للاضطرار فقيل تسيبويه واصحابه تنوينه مرفوع وعليه قوله فاشربوا بعد على الذ خبرا وعند الخليل واصحابه تنوينه منصوب كقوله فاغلغ لي الشراب كنت قبلا وهما نكرتان وفي هذا الوجه لعدم الاضافة لفظا وتقديرا ولذلك نونا كما ينون سائر الاسماء النكرات لتنوين التمكن وقال بعضهم صرفتان بنية الاضافة وتنوينهما تنوين عوض قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول حسن ومعرفتان في الوجهين قبله بالاضافة لفظا في الاول وتقديرا في الثاني فان نوى معنى المضاف اليه دون لفظه بنيا لافتقارهما الى المقتضى اليه معنى كافتقارهما اليه لفظا ومعنى وبنيا على حركة فرارا من التقاء الساكنين وعلى الضم لمخالفة حركة البناء حركتي الاعراب بخو لله الامر من قبل ومن بعد قرأ الجماعة السبعة بالضم بغير تنوين وهذا في هذه الحالة معرفتان بالاضافة الى معرفة منويه والاصل والله اعلم لله الامر من قبل الغلب ومن بعده وقال الحوفي وانما بنيتا على الضم اذ كانا المقتضى اليه معرفة لما اذا كانا نكرة فانهما معربان سواء نويت معناه او لا انتهى واذا بنيت الظروف على الضم لشبهها بالغايات لان الاصل فيها ان تكون مضافة وغايتها الكلمة المضاف اليها اخر المقتضى اليه لان نقضه اذ نيته بقربه فاذا حذف المضاف اليه وقصد المقتضى غايته قالوا الدما مبني ق منها الولد مقابل اخر وبعدن واسماء الجهات الست

الله الامر من قبل ومن بعد

واحدة

غيرها مقبوضا او نصبها على الحال او ليس واسمها محذوف والتقدير ليس

كيمين

كيمين وشمال ووراء وامام وفوق وتحت وهو عطف على التفصيل المذكور في قبل وبعد من انها اذا اضيفت لفظا اعربت نصبا على الظرفية وخفضا بمن واذا قطعت لفظا ولا تقديرا اعربت الاعراب المذكور مع تنوين واذا حذف المضاف اليه ونوي لفظه اعربت الاعراب المذكور ولم تنون وان نوي معناه بنيت على الضم تقول جاء القوم واخوك خلف او امام بالضم فيهما تريد خلفهم او امامهم وكذلك حذف المضاف اليه ونويت معناه وبنيتهما على الضم قال رجل من بني تميم

لعن الاله تعلة بن مسافر لعنا يشن عليه من قدام بالضم والاصل من قدامه فحذف المضاف اليه ونوى معناه فبناه على الضم وتعلة بفتح التاء المثناة فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل ويروى ابن مزاحم ويشن بضم الياء المثناة تحت وفتح الشين المعجمة يصب وقال معن بن اوس لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول بالضم والاصل اول الوقتين وذلك لان لكل منهما وقتا يموت فيه يتقدم احدهما سابقا ولا يعرف غدو المنية في اول الوقتين المقدرين لهما على اي الرجلين والمنية الموت وحكى ابو علي الفارسي ابدا بذا من اول بالضم على نية معنى المضاف اليه والاصل من اول الامر وبالخفض على نية لفظه وبالفتح على نية تركها ومنعه من الصرف للوزن والوصف لانه افعل تفضيل بمعنى الاسبق واستفيد من حكاية ابي علي ان اول له استعمالان احدهما ان يكون ظرفا كقبل وبعد والثاني ان يكون صفة كالاسبق وقال آخر اذا انا لم اومن عليك ولم يكن لقاؤك الا من وراء وراء بالضم وانشد سيبويه لا يحمل الفارس الا الملبون المحض من امامه من دونه بالسكون والقافية هنا لو كانت مطلقة الروي لكان مبنيا على الضم لانه في نية الاضافة قال الشاطبي وتقول جلست يمين وشمال وفوق وتحت بالضم فيهن والاصل يمينك وشمالك وفوقك وتحتك و(ومنها حسب) بسكون السين ولها في العربية استعمالان احدهما ان تكون بمعنى كاف اسم فاعل كفى وقد تستعمل تضمنا استعمال الصفات المشتقة فتكون نعتا للنكرة لانها لم تتعرف بالاضافة حملا على ما هي بمعناه كمررت برجل حسبك من رجل اي كاف لك عن غيره وحالا للمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل بنصب حسبك على الحال من عبد الله اي كافيا لك عن غيره وقد تستعمل استعمال الاسماء الجامدة فترفع على الابتداء نحو حسبهم جهنم فحسبهم مبتدأ وسوغ الابتداء به الاختصاص بالاضافة وجهنم خبره ويجوز العكس وهو اولى لان جهنم معرفة بالعلمية وحسبهم نكرة وتنصب اسما لان نحو فان حسبك الله فحسبك اسم ان والله خبرها وهذا يؤيد الاعراب الاول وتجر بالحرف نحو بحسبك درهم فحسبك مبتدأ ودرهم خبره ولا يجوز العكس لان حسبك نكرة مختصة ودرهم نكرة غير مختص وبهذا الاستعمال يرد على من زعم انها اسم فعل بمعنى يكفي فان العوامل اللفظية نحو ان والباء في المثالين الاخيرين لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق ولا العوامل المعنوية على الاصح و الاستعمال الثاني من اصل التقسيم ان تكون حسب بمنزلة لا غير في المعنى فتستعمل مفردة عن الاضافة في اللفظ وينوى لفظ المضاف اليه وحسب هذه هي حسب المتقدمة في الاستعمالين السابقين ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى الدال على النفي وتجدد لها ملازمتها للوصفية او الحالية او الابتداء وبناؤها على الضم بعد ان كانت معربة بحسب العوامل تقول في الوصفية رايت رجلا حسب وفي الحالية رايت زيدا حسب فحذف المضاف اليه منهما ونوى معناه فبنيت على الضم قال الجوهري كانك قلت حسبي او حسبك فاضمرت ذلك ولم تنون انتهى وعنى بالاضمار الحذف فكانه قال وحذفت المضاف اليه منهما واضمرته في نفسك ولم تنون لانك نويت معنى المضاف اليه فبنيتهما على الضم كقبل وبعد وتقول في الابتداء قبضت عشرة فحسب مبتدأ حذف خبره اي فحسبي ذلك والمعنى ايضا نحو رايت رجلا لا غير ورايت زيدا لا غير وقبضت عشرة لا غير ودخلت الفاء في الاخير تزيينا للفظ كانها جواب على شرط في قولك قبضت عشرة فقط واقتضى كلام ابن مالك في قوله في النظم قبل كغير بعد حسب اول ودون والجهات ايضا وعل واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا انها اي حسب تعرب نصبا اذا نكرت كقبل وبعد قال ابو حيان ولا وجه لنصبها لانها غير ظرف وقد ذكرها مع الظروف ولا ان نقل عنهم نصبها حالا الا اذا كانت نكرة انتهى كلامه فان اراد ابو حيان بكونها نكرة قطعها عن الاضافة لفظا اقتضى ان استعمالها حينئذ اي حين اذ قطعت عن الاضافة منصوبة سائغ في كلامهم واقتضى انها كانت مع الاضافة معرفة بالاضافة وهذان الاقتضاءان كلاهما ممنوع اما الاول فلانها اذا قطعت عن الاضافة وجب بناؤها على الضم واما الثاني فلانها نكرة دائما اضيفت ام لم تضف وان اراد ابو حيان تنكيرها مع الاضافة فلا وجه لاشتراط التنكير حينئذ اي حين اذ كانت مضافة لانها لم ترد في كلامهم الا نكرة كذلك لان اضافتها لا تفيد التعريف وانما هي في تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك في شرح العمدة وايضا فلا وجه لتوقفه اي توقف ابي حيان في تجويز انتصابها على الحال حينئذ اي حين اذ كانت مضافة فانه اي فان نصبها على الحال مشهور في غالب الكتب حتى انه مذكور في كتاب الصحاح للجوهري مع كثرة تداوله بالايدي لم يذكرها وحديثا قال صاحب الصحاح فيه تقول هذا رجل حسبك من رجل وتقول في المعرفة هذا عبد الله حسبك من رجل فتنصب حسبك على الحال انتهى نصبه فحسبك في الاول وصف بعد نكرة فرفعت على انها نعت لها وفي الثاني وقعت بعد معرفة فنصبت على انها حال منها وهي في الصورتين نكرة وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من ان اضافتها لا تفيد التعريف وايضا فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك اي بنصبها على الحال اذا تنزلنا وقلنا ان لها حالة تعريف وحالة تنكير لان مراده بقوله واعربوا نصبا اذا ما نكرا التنكير الذي ذكره في قبل وبعد وهو ان تقطع عن الاضافة لفظا وتقديرا وتنصب على الظرفية بحيث يقال رايت زيدا حسبا او فحسبا ولم يسمع ذلك لا مطلق التنكير كما توهم ابو حيان وما ذكره الموضح من ان مراد ابن مالك ذلك لا يدفع الانتقاد فالصواب ان يجعل عموم قوله وما من بعده قد ذكرا على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه حسب على الآتية (ومنها عل) فانها توافق فوق في افادة معناها وهو العلو وفي بنائها على الضم اذا كانت معرفة فيما اذا اريد بها علو معين كقولك اخذت الشيء العلاني من اسفل الدار والشيء السفلاني من عل اي من فوق الدار وكقوله وهو الفرزدق يهجو جريرا ولقد سددت عليك كل ثنية واتيت نحو بني كليب من عل اي من فوقهم والثنية طريق العقبة وتوافق فوق ايضا في اعرابها اذا كانت نكرة فيما اذا

اريد بها

باب الاضافة

بشرط عطف المضاف الى مثل الذي له الصفة الاولا او غيره بالرفع اي غير مضافا وهو عامل المحذوف كقوله علفتها تبنا وماء مثل او انفع من وبل الديم فمثل مضاف الى محذوف دل عليه المذكور والاصل بمثل وبل الديم او انفع من وبل الديم فالاول لدلالة الثاني عليه والعامل انفع وهو غير مضاف وهو مجرور بما لعطف على مثل المجرور بالباء المتعلقة بعلفت والويل بكسر الواو الموحدة المطر الشديد والديم بكسر الدال جمع ديمة وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق ومن غير الغالب قولهم ابدا بذا من اول بالخفض من غير تنوين على نية لفظ المضاف اليه اي من اول الامر وقرأ بعضهم وهو ابن محيص فلا خوف عليهم بالرفع من غير تنوين على الاهمال اي فلا خوف يقع عليهم واما قراءة يعقوب فلا خوف بالفتح من غير تنوين فعلى الاعمال **فصل** زعم كثير من النحويين انه لا يفصل بين المضاف الا في الشعر خاصة لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة الجزء منه لانه واقع موقع تنوينه فكما لا يفصل بين اجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه وهو قول البصريين والجرجاني من الكوفيين انه سائغ الفصل بسبع منها ثلاث جائزة في السعة بفتح السين وهي المنثور وضابطها ان يكون المضاف اما اسما يشبه الفعل وانما لفاصل بينهما معمولا للمضاف وان يكون منصوبا او اسما لا يشبه الفعل والفاصل اقسام احدها ان يكون المضاف والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر وكذلك زين للمشركين قتل اولادهم برفع قتل على النيابة عن الفاعل بزين المبني للمفعول ونصب اولادهم وجر شركائهم فقتل مصدر من اضافة المصدر الى فاعله واولادهم مفعوله وفصل بين المضاف والمضاف اليه وحسن ذلك لثلاثة امور كون الفاصل فضلة فازالة ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به وكونه غير اجنبي لتعلقه بالمضاف وكونه مقدرا التاخير من اجل ان المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشاف واما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القرآن المعجز الحسن نظمه وجزالته انتهى ونزله الشاعر عنوا اذ اجبناهم الى السلم راغة فسقناهم سوق البغاث الاجادل فقوله سوق مصدر مضاف والاجادل مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله والبغاث مفعوله وفصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل سوق الاجادل البغاث والسلم بكسر السين الصلح والبغاث بضم الموحدة اولا وبناء مثلثة اخره فالف ثم مثلثة اخرى مثلث الضبط واخره مثلث المعنى وبينهما غين معجمة طائر ضعيف لا يصاد ولا يصطاد والاجادل جمع الاجدل وهو الصقر تراماظرفا عطف على قوله اما مفعوله اي الفاصل اما مفعول المضاف كما تقدم او ظرفا كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهو ما سعى لها فان رداها فقد اوبقها فترك مصدر مضاف الى نفسك المضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله ومفعوله محذوف ويوما ظرف للمصدر بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وهو ما مفعول به والتقدير ان ترك نفسك شيئا يوما ما سعى فرداها وبحمل ان يكون الاصل ترك نفسك فيكون من الاضافة الى المفعول بعد حذف الفاعل المسألة الثانية من الثلاث ان يكون المضاف وصفا بمعنى الحال او الاستقبال والمضاف اليه اما مفعول الاول والفاصل مفعول الثاني فقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب وعده وجر رسله فمخلف اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف ورسله مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله الاول ووعده مفعوله الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده وقول الشاعر مازال يوفي من يومك ما ينغي وسوالف مانع فضلة المحتاج فوله مبتداء ومانع خبره وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله الاول وهو المحتاج وفضلة المفعول الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل وسوالف مانع المحتاج فضلة او ظرفا عطف على مفعوله الاول اي والفاصل اما مفعوله الاول كما تقدم او ظرف وذلك مضاف بالجار والمجرور كقوله عليه الصلوة والسلام هل انتم تاركوا لي صاحبي فتاركوا جمع تارك اسم فاعل نزل مضاف الى مفعوله وهو صاحبي بدليل بدئنا النون ولي جار ومجرور ومتعلق بتاركوا وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل هل انتم تاركوا صاحبي لي وقول الشاعر وشئن بعيرا كون ومدحى كناحت يوما صخرة بعسيل فناحت اسم فاعل مضاف ومفرغ مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله ويوما ظرف ناحت بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه ووشئن امر من وشأ يشأ اذا اسرع في المشي والمعنى اصلح حالي بخير ومدحي مفعول معه وبعسيل متعلق بناحت وهو بفتح العين والسين المهملتين مكنسة العطار التي يجمع بها العطر وهي كناية عن كون سعيه ما لا فائدة فيه مع حصول التعب والكد المسألة الثالثة ان يكون المضاف لا يشبه الفعل وان يكون الفاصل فيما كقولهم هذا غلام والله زيد بجر زيد باضافة الغلام اليه وفصل بينهما بالقسم حكاه الكسائي وحكى ابن الانباري هذا غلام اشهد الله ابن اخيك بجر ابن باضافة الغلام اليه والفصل بينهما بالشرط وهو اشهد الله وزاد ابن مالك الفصل بإنما كقولك بطشرا هما خطتا اما اسار ومنة واما مدم والفصل بالجر لبعيد في رد ابنه الجر والاحسان بكسر الهمزة الاسر والمسائل الاربع الباقية من السبعة تختص بالشعر لفقد الضابط المذكور احدها الفصل بالاجنبي ونعني به معمول غير المضاف وان كان عاملهما واحدا فاعلا كان الاجنبي كقوله وهو الاعشى ميمون بن قيس اتجب ايام والداه بر اذ نجلاه فنعم ما نجلا فاتجب فعل ماض ووالداه فاعل وبر منصوب باتجب على الظرفية ونعم ما نجلا والداه فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهو اجنبي من المضاف لانه معمول لغيره اي اتجب والداه برا ايام اذ نجلاه بفتح الجيم من اتجب ونجلاه بالنون والجيم تنسلاه او مفعولا معطوفا على فاعلا اي فاعلا كان كلما او مفعولا كقوله وهو جرير ينهى السفيه جهله عن جهله كما تضمن ماء المزنة الوصف فنهى مضاع سفي منعلا اثنين وفاعلا غير مرجح الهام عمرو في البيت قبله ونهى مفعوله الاول وهو مضاف وريقتها مضاف اليه والسواك مفعوله الثاني فصل بين المضاف والمضاف اليه اي ينهى نهى ريقتها السواك السواك اجنبي من نهى لانه ليس معمولا له وان كان عاملهما واحدا وهو ينهى والاصباح بمثناة فوقانية فمحتانية فحاء مهملة الاستباك والمزنة السحاب والرسف بضمتين جمع رصفة وهي حجارة مرصوف بعضها الى بعض وماء الوصف ارق واصفى او ظرفا كقوله وهو ابو جهنة النمري كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب او يزيل فاضاف كف الى يهودي وفصل بينهما بالظرف وهو اجنبي من المضاف لانه ليس معمولا له وخط مبني للمفعول كيهب

مثالي به وبهذا رأيت بزيد فيشتمل لهو وهي المسئلة الثانية من السبع الفصل بفاعل المضاف كقوله ما ان وجدنا للهوى طبا ولا عدمنا فهو وجدا فهو منصوب فاضاف فيه الى مفعوله وهو منصوب ففصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجدا والاصل لم نجد لنا للهوى طبا ولا عدمنا فهو وجدا والطب العاشق ويجوز ان يكون منه اي من الفصل بالفاعل او من الفصل بالمفعول قوله وهو الاحوص ان كان النكاح اصل بين فان نكاحها طرا في دعابة الخفض طرا باضافة النكاح اليه والفصل بالجار والمجرور وهي صلة للفاعلية والمفعولية بدليل انه روي منصوبا ومجرورا وقصر فان كان بالرفع فالتقدير فان نكاح مطرا اياها فهو من الفصل بالمفعول وان كان بالنصب فالتقدير فان نكاح مطرا هي فهو من الفصل بالفاعل والحاصل ان الهاء المتصلة بالنكاح اما ان تكون مفعوله فتكون في تقدير اياها او فاعله فتكون في تقدير هي فعلى الاول فاعل النكاح مطر وعلى الثاني المرء فانه يقال انكحه ونكحها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وعلى التقديرين فالهاء مجرورة باضافة المصدر اليها وعلى هذا فيشكل خفض مطرا باضافة المصدر اليه لان المضاف لا يضاف لشيئين وسيبويه قال الاحوص فيشكل ان مطرا كان فيح الناس منظرا وكانت نعته امرأة من اجمل النساء وكانت تريد فراقه وهو يابى ذلك والمسئلة الثالثة الفصل بغير المضاف كقوله وهو معوية بن ابي سفيان لما اتفق ثلثة من الخوارج ان يقتل كل واحد منهم واحدا من علي بن ابي طالب وعمرو بن العاص ومعوية بن ابي سفيان فقتل علي وسلم عمرو ومعوية بخوف وقتيل المرادي سيقتل من ابن ابي شيخ الاباطح طالب ففصل بين المضاف بغير وهو ابي طالب بغير المضاف وهو شيخ الاباطح اي من ابن ابي طالب شيخ الاباطح ويجوز في جعل شيخ الاباطح نعتا للمضاف وهو ابي دون المضاف اليه وانما هو نعت للمضاف والمضاف اليه معا والمراد وهو عبد الرحمن بن عمرو المشهور بابن ملجم بضم الميم وفتح الجيم على صيغة المفعول كما في تهذيب الاسماء وهو قاتل علي كرم الله وجهه والاباطح جمع بطحاء والمراد مكة لان اباطالب كان شيخ مكة ومن اعيان اهلها واشرافها المسئلة الرابعة الفصل بالنداء بمعنى المنادى كقوله كان بريدون اباعصاء زيد حمارها وفي اللباب فاضتا بريدون الى زيد وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه وحمار خبر كان اي كان يريدون زيد حمارها اياعصاء وبيت خامسة وهي المفصل بفعل المعنى كقوله بأي نواهم الابرضين خطوا او اعدبا الارضين نواهم وساسة وهي المفصل بالمفعول لاجله كقوله معاوز جراءة وقنا الهوادي حاد معاوز وقت الهوادي جراءة والى هذا الفصل اشار الناظم بقوله فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا او ظرفا اجرو لم يجب فصل بمبين اضطرارا وجدا جنبوا وبنبا واندا واللهاعلم **فصل** في احكام المضاف للياء الدال على المتكلم يجب كسر آخره اي المضاف لمناسبة الياء سواء كان صحيحا كغلامي وعبدي او شبيها بالصحيح كدلو وظبي ويجوز فتح الياء واسكانها واختلف في ايهما اصل فقيل الفتح وقيل الاسكان ويجمع بينهما بان الاسكان هو الاصل الاول لانه اصل كل مبني والياء مبنية والفتح اصل ثان لانه اصل ما يبنى وهو على حرف واحد وعلى الحرف ايماء بسكون اكثر ويستثنى من هذين الحكمين وهما وجوب كسر اخر المضاف وجواز فتح الياء واسكانها اربع مسائل لا يابى فيها ذلك وهي المفتوح كفى وفتى بالف المقصور والمنقوص كرام وقاض والمثنى وشبهه كابنين بالموحدة وغلامين واثنين بالمثلثة وجمع المذكر السالم وشبهه كزيدين وعمرين وهذه الاربعة اخرها الف او السكون لان اخر المقصور والمثنى المرفوع الف اخر المنقوص والمثنى المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم مطلقا ياء مدغمة في ياء المتكلم وليس شيء من الالف والحرف المدغم قابلا للحركة والياء معها واجبة الفتح للخفة والحركة للقاء الساكنين والى ذلك اشار الناظم بقوله لزوما اضف للياء كسرا اذا ولي مثلا كرام وقاضي او بك كابنين وزيدين قف مجيبها الياء بعد الالف تثري فوائد نافع ومعاي في معاي في الوصل يكون بياء معاي وليبان ان ذلك في الوصل عطف عليه ومعاني والاقلا حاجة لذكره وقد ذكرها بعدها اي بعد الالف في قراءة الاعمش والحسن البصري قال هم عصاي بكسر الياء على اصل التقاء الساكنين وهواي الكسر مطرد في جمع ربيع في الياء المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة والاعمش وبجيبي وثاب وما انتم بمصرخي اني بكسر الياء في الوصل ولذلك عقبه بابني وهذه اللغة حكاها الفراء وطرب واجازها ابو عمرو بن العلا قال الرماني طيب وبذلك سقط ما قال المبرد في رسالته جمع اصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة وما انتم بمصرخي بالكسر قال الهمذاني في شرح الحواشي والمعنى له فضل في الطعن على علماء الاسلام ولعل الذين كسروا انهم اسكان ياء الاضافة فالتقى ساكنان ونظيره الكسر في شد وفي مع القوم وان كان الكسر في الياء اثقل انتهى وقد عمم ياء المنقوص والمثنى في حالتي النصب والجر والنصب في ياء الجموع جمع السلامة في ياء الاضافة لاجتماع المثلين كما مثنى وفتى ومعاوبنصبا وجرا وابت بفتح النون وزيدي بكسر الدال ومررت بابني وزيدي فتقلب واو الجمع السالم في حالة الرفع ياء لان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء فقد مت او اخرت ثم ادغمت الياء المنقلبة عن واو في ياء المتكلم لاجتماع المثلين كقوله وهو ابو ذويب يرثي بنيه الخمسة حين هلكوا جميعا وقد كان احبهما واحدا ودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع فاودى معناه هلك وبني فاعله وهو جمع ابن مضافا الى ياء المتكلم واصله بنوي عمل فيه ما تقدم وان كان الواو قبلها ضمة قلبت الضمة كسرة كما في اودى بنوي وجاء مسلمي وعشري وظاهر سيبويه انه يبدئ بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو في ذلك تابع للترتيب الذكري في قول النظم وتدغم الياء فيه والواو وان ما قبل واو ضم فاكسره يهن واختار ابن جني انه يبدء بقلب الضمة على قلبا الواو كما في اجر جمع جرو واصله اجرو انما قلبوا الضمة كسرة لانها اضعف ثم ذهبوا الى قلب الواو ياء لاجلها فلم يبدءوا بالاقوى لانه يؤدي الى ان يعيد ان قلبوا على الحركة الضعيفة ولو عكسوا لكان اقدامهم على الاقوى من غير تدبيج قلت لانهم لعكسهم لاجرا لزم يؤدي الى قلب الواو ياء لغير موجب بخلاف ما في مسلمي فان موجب قلب الواو ياء اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون وانما قدم قلب الضمة في اجر الواو في مسلمي لان قلب الواو ياء ناش عن قلب الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة في مسلمي ناش عن قلب الواو ياء او كان قبل الواو فتحة ايضا لتدل على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين كمصطفي بفتح الفاء جمع مصطفى بالقصر واما مصطفي بكسر الفاء فانه جمع مصطفى بالمقصور وتسلم الف التثنية من القلب ياء انقاقا فالسلامة اي انه لا موجب لقلبها ياء

لغة

واطلق

واطلق الناظم فشمل ما ابتدئ بالفاء كفسلم واجاز ابن هذيل في الالف المقصورة فيها باء عوضا عن كسرة الحرف الذي يسبقها ما قبل الباء والى ذلك اشار الناظم بقوله وعوضت ثالثة انقلابها باء حسن كقوله وهو ابو ذؤيب الهذلي سبقوا هوي واعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع فهوى اصله هواي فقلبت الالف ياء وادغمها في ياء المتكلم والواو في سبقوا تشبيها لها بنحو الحق في قوله اودى بني واعفوا بعضهم بعضا في الموت وتخرموا بالخاء المعجمة والراء مبني للمفعول اي خرمتهم المنية واحدا بعد واحد وهذيل إذا تصغير فقال ابن السيد يجوز ان يكون تصغير هذ ول وهو الموضع من الارض ويجوز ان يكون تصغير مهذول وهو المضطرب من شعر الرجز فيما انتهى وهذيل حي من مضر وهو هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر اخو خزيمة بن مدركة امهما سعد بنت وبرة اخت كلب بن وبرة ولا يختص طلب الالف المقصورة باء بلغة هذيل بل حكاها عيسى بن عمر وعن قريش وحكاها الواحدي في البسيط عن طيئ في قوله تعالى فمن اتبع هداي وبها قرأ ابو عاصم الجحدري وابن سحيم وعيسى بن عمر وهذيل هو عصوي وبه عن النبي صلى الله عليه وآله قال الشاطبي واتفق الجميع من العرب على ذلك وهو قلب الالف ياء مع ياء المتكلم في على ولدى الظرفين بكاف المراد وهو ظاهر فان الكلام في المضاف الى ياء المتكلم وعلى لغة بني الحارث في سواء الاتفاق نظرا فان بعض العرب يقول لداي وعلاي قال المرادي في شرح التسهيل ولا يختص قلب الالف ياء بياء المتكلم بل هو عام في كل ضمير مخفوض عليه لديه وعليا ولديا وكذلك هو في قولي نحوالي وظاهر كلام المرادي السابق ان من يقول لداي وعلاي فانه قال ذلك وكذلك الى انتهى وقد رد الى عن اخواتها لانها لا تستعمل ظرفا وان كانت تضع اسما للواحد الآلاء وهي النعم

هذا باب اعمال المصدر

واعمال اسمه ومدلولها مختلف فمدلول المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث فالاسم المصدر على الحدث انما هو بواسطة دلالته على المصدر وتحقيق ما بينهما ان يقال الاسم الدال على مجرد الحدث من غير تعرض لزمان ان كان علما موضوعا على معنى كجهار ودماد علمين للجهر والدمدمة بفتح الميم الاولى وكسر الثانية لو كان مبدوا بميم زائدة لغير المفاعلة كمضروب مفتتح اولها وثالثها او كان مجردا وزائدا على الثلاثة وهو ينقسم اقساما ثلاثة كفسل ووضوء بضم اولهما في قولك اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا فانهما اسمان للفعل بزنة القرب في الوضوء بزنة الدخول في قولك قرب قربا ودخل دخولا فهو اسم مصدر جواب الشرط وهو ان كان والشرط وجوابه خبر المبتدإ وهو قوله اولا الاسم والاجود في مثل هذا التركيب كما قاله الموضح في الحواشي حذف الفاء وجعل ما بعدها خبر المبتدإ والشرط معترض بينهما وجوابه محذوف على حد قول الناظم والاجران لربك المنون محل فيه هو اسم وما ذكره هنا من ان المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر تبع فيه ابن الناظم وقال في شرح الكافية وانه مصدر وبعض المصدر الميمي انما سموه اسما انتهى ولا يكون كذلك فصدر ويعمل المصدر عمل فعله في التعدي واللزوم ان كان بمعنى احد فعلي الماضي ان المصدرية والزمان ماض ومستقبل فالاول كعجبت من ضربك زيدا امس والثاني نحو يعجبني ضربك زيدا غدا فالمصدر في هذين المثالين يعمل عمل ماض في الاول اي ان ضربته امس وان وفعل ماض مضاف اي ان تضربه غدا واما مع ما المصدرية والزمان حال فنحو اعجبني ضربك زيدا الان اي ان تضربه الان ولا يجوز في نحو ضربت ضربا زيدا من المصدر المؤكد لعامله كون زيد منصوبا بالمصدر انتفاء هذا الشرط لانه لا يعمل عمل فعل مع ان واما وانما هو منصوب بضربت انتفاء لان المصدر المؤكد لا يعمل واما المصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا في جواب هل ضربت زيدا فيجوز خلافا لابن الناشئ وقد مر في شرح الفطر المنع وعلله بان المصدر هنا انما يعمل عمل فعله لفعل وحده بدون ان وما انتهى وزيدا في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند الموضح وفي اعمال المصدر عمل فعله اشار الناظم بقوله بفعله المصدر المنحل في الفعل مضافا ومجردا وبمعنى ان كان فعل ما عمله وبقي من شروط اعمال المصدر ان لا يكون مصغرا فلا يجوز اعجبني ضريبك زيدا ولا مضمرا فلا يجوز اعجبني ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح خلافا للكوفيين ولا محدودا فلا يجوز اعجبني ضربتك زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا يجوز اعجبني ضربك الشديد زيدا ولا محذوفا فلا يقال ان باء البسملة متعلقة بمصدر محذوف تقديره ابتدائي خلافا للفراء ولا مفصولا من معموله باجنبي فلا يقال ان يوم يحلم الساري معمول لبعد لانه قد فصل بينهما بالخبر ولا مؤخرا عن معموله فلا يجوز اعجبني زيدا ضربك قاله في شرح الفطر اخذا من التسهيل وعمل المصدر مضافا اكثر من عمله غير مضاف وهو متفق عليه وبعضاف الى الفاعل ناب والى المفعول الخروف الاول نحو ولولا دفع الله الناس والثاني كقوله الا ان ظلم نفسه المرء بين اذا ارتيبها عرى يغلب العقلا وعمله منونا اقيس من عمله مضافا لانه يشبه الفعل بالتنكير نحو اوطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فاطعام مصدر وفاعله محذوف ويتيما مفعوله والتقدير اوطعام يتيما والمسغبة المجاعة من غير اضافة اجاع ومنع الكوفيون اعمال المصدر المنون وحملوا ما ورد من ذلك على ان المفعول محذوف ويتيما مفعوله ومنصوب على اضمار فعل وعمله مجردا قليل في السماع ضعيف في القياس لبعده من شابهة الفعل بدخول ال عليه كقوله ضعيف النكاية اعدائه يخال الفرار يراخى الاجل فالنكاية مصدر مقرون بال وفاعله محذوف واعدائه مفعوله والمعنى ضعيف نكايته بظن ان الفرار من الموت يباعد الاجل وفي الشرائع قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم واختلف في المصدر المقرون بال على اربعة اقوال فسيبويه يعمله والكوفي لا يعمله كما لا يعمل المنون وجوزه الفراء على قبح وابن طلحة ان كانت ال فيه معاقبة للضمير كما في البيت ومنع عجبت من الضرب زيدا عمرا وواقفا ابو حيان ورد عليهما عجبت من الرزق الحسي الهه والترك بعض اصحابنا بعجبت من ان رزق الحسي الهه ومن ان ترك بعض اصحابنا بين فتحا وكسرا والى اعمال المصدر في احواله الثلاثة اشار الناظم بقوله مضافا ومجردا ومع ال واسم المصدر ان كان علما لم يعمل انفاقا لتعريفه بالعلمية والاعلام لا تعمل وان كان مبهما فان كان مصدرا فعمله انفاقا لانه مصدر حقيقة كما تقدم عن شرح الشذور كقوله وهو الحارث بن خالد المخزومي في نسبة الموضح في المعنى المعرى بنا الحبر عما ظلوم ان صاحبكم رجلا اهد الى السلاما بحبه ظلم فصدر مبهما مضافا الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة اهدى السلام نعت رجلا ومحبته مفعول مطلق على حد هند جلوسا وظلم خبر ان وظلوم

باب اعمال المصدر واسمه

منادى بالمرفع وان كان اسم المصدر فيها اى فى هذه العلم والمجرد وهو ما جاوز فعلا الثلاثة وهو بتاء حدث الثلاثى لم يعمل عند البصريين لان اصل وضعه الجرد عن التاء فالفعل موضوع لما يتحقق به والوضوء لما يتوضأ به فاستعمالا فى الحدث يعمل عند الكوفيين والبغداديين لانه لا دال على الحدث وعليه قوله وهو الغطاريف كرما سيدا الموت عنى وبعده عطائك المائة الرغاء بتقديم التاء على الجيم فعطائك اسم مصدر مضاف الى فاعله والمائة مفعوله الثانى ومذهبنا الاول لو عطائك ابا المائة على حد زيد عطاء الجزيل اى يعطو الجزيل والرغاء بكسر الراء جمع راغة وهى الابل التى ترفع ثفناتها والخطاب لقوم يحرثها الكلأ وكان من خبرها ان لقمان بن عاد غزاها فاستاقها فردت عليه ما اخذ وعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين اسروه وما ذكره الموضح من التفصيل والخلاف فى عمل المصدر لا ينافيه قول المنظم وكاسم مصدر عمل لان ذلك مما نص عليه وكثر ان يضاف المصدر الى فاعله لشدة اتصاله به ثم بالى مفعوله منصوبا بغير ولولا دفع الله الناس لفسد الارض اى دفع الله الناس بعضهم ببعض فاضيف مصدر دفع الى فاعله وهو الله والناس مفعوله والمعنى ولولا ان دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلب المفسدون ولعطلت المصالح وبقلة عكسه وهو ان يضاف المصدر الى مفعوله ثم بالى فاعله فى قوله وهو الافيش الاسنوى فى قلادى وما جمعت من نشب قرع القوافز افواه الاباريق فقرع بالقاف والعين المهملة مرفوع على الفاعلية بالفتى وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو القوافز بقافين وفاء وزاى جمع قافزة وهى التى تقفز بها الخمر والسويق فالقوفزة واما قافوزة بزايين معجمتين بينهما فاء فهى كقوارير جمعا قوارورة وافواه فاعل المصدر وهو جمع فم واصله فوه فذلك ردت فى الجمع والاباريق جمع ابريق وزنا بنصب الافواه فتكون من القسم الاول وقلادى بكسر القاف المشاة فوق المال القديم من نتاج وغيره وجمعت بشد الياء المهملة والنشب بفتح النون والشين المعجمة يقع على الضياع والدور والاموال الثابتة التى لا يمكن انتقالها وقيل بخصوص اضافة المصدر الى مفعوله بالشعر كهذا البيت وقد يكون بالحديث وهو قوله صلى الله عليه وآله وحج البيت من استطاع اليه سبيلا فحج مصدر يعمل عمل فعله والفعل وهو حج مضاف الى مفعوله وهو البيت ومن الموصولة فاعله اى وان يحج البيت المستطيع للمانع ان يجيب بان الحديث يحتمل ان يكون مرويا بالمعنى فلا دليل فيه واما اضافة المصدر الى الفاعل ثم لا يذكر المفعول به اللفظ وانما يكون ويقل ذكره فمنه قوله تعالى ولولا دفاع الله الناس والثانى نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير فدعاء مصدر مضاف الى المفعول وهو الخير فحذف من الاول المفعول ومن الثانى الفاعل ولو ذكر لقيل دعائى بالك ومن دعائه الخير وهو احد المواطن الاربعة التى يراد فيها احد فاعلى المصدر الذى اشار الناظم بقوله وبعد جره اضيف له كمل بنصب او برفع عمله وتابع المجرور فاعلا كان المجرور او مفعولا بجر على اللفظ او يحمل على المحل فيرفع ان كان المجرور فاعلا كقوله وهو لبيد العامرى يصف عمرا وانانا وحشيتين حوش الجزع الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم فطلب يائى مصدر مضاف مطلق نوعى مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف وهو الغريم الطالب لانه يأتى عقيب غريمه وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت المعقب على محله اى كما يطلب المعقب المظلوم حقه فنصب ان كان المجرور مفعولا كقوله وهون وجدا ان منذرى لا رويز قد كنت دانيت بها حسانا فخافة الافلاس واللبانا فخافة مفعول لاجله وهو مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف اى مخافتى الافلاس واللبان بكسر اللام وفتحها وهو الاكثر المطل بالدين معطوف بالنصب على محل الافلاس والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد جره اضيف له كمل بنصب او برفع عمله وتابع المجرور فاعلا كان المجرور او مفعولا بجر على اللفظ او يحمل على المحل فيرفع ان كان المجرور فاعلا كقوله وهو لبيد العامرى يصف عمرا وانانا وحشيتين حوش الجزع الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم فطلب يائى مصدر مضاف مطلق نوعى مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف وهو الغريم الطالب لانه يأتى عقيب غريمه وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت المعقب على محله اى كما يطلب المعقب المظلوم حقه فنصب ان كان المجرور مفعولا كقوله وهون وجدا ان منذرى لا رويز قد كنت دانيت بها حسانا فخافة الافلاس واللبانا فخافة مفعول لاجله وهو مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف اى مخافتى الافلاس واللبان بكسر اللام وفتحها وهو الاكثر المطل بالدين معطوف بالنصب على محل الافلاس والى ذلك اشار الناظم بقوله وجرتا بتبع ماجرت ومن راعى الاتباع اجاز فيهما وهو الاكثر المطل بالدين معطوف بالنصب على محل الافلاس والى ذلك اشار الناظم بقوله وجرتا بتبع ماجرت ومن راعى الاتباع اجاز فيهما وهو الاكثر

هذا باب اعمال اسم الفاعل

عمل فعله فى التعدى واللزوم وهو دال على الحدث والحدوث وفاعله فالدال على الحدث بمنزلة الجزء لانه يتضمن جميع الاوقات والافعال تخرج بذكر الحدث اسم التفضيل نحو افضل والصفة المشبهة نحو حسن فانهما لا يدلان على الحدوث وانما يدلان على الثبوت وخرج بذكر فاعله اسم المفعول نحو مضروب والفعل نحو قام فان اسم المفعول انما يدل على المفعول لا على الفاعل والفعل انما يدل على الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل وانما دل عليه بالالتزام وفى غالب النسخ تقديم الحدوث على الحدث والصواب العكس لان الفعل لا يتقدم على الجنس فى اصطلاح اهل الميزان فان كان اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله مطلقا ماضيا كان او غيره معتمدا او غير معتمد نحو جاء الضارب بدا امس او الان او غدا وذلك لان ال هنا موصولة وضارب حال محل ضرب ان اريد المضى او يضرب ان اريد غيره والفعل يعمل فى جميع الحالات فكذا ما حل محله والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن صلة ال فمع المضى وغيره لها اقتضى وان لم يكن اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله بشرطين عدمهما وشرطين وجودهما فاحدهما ان لا يوصف والثانى ان لا يصغر خلافا للكسائى فيهما والوجود بان احدهما كونه للحال او الاستقبال لانه انما عمل حملا على المضارع لما بينهما من اشبه اللفظى والمعنوى لا للماضى لانه لم يشبه لفظ الفعل الذى هو بمعناه خلافا للكسائى فى اجازة عمله بمعنى الماضى وتبعه على ذلك هشام وابو جعفر وجماعة واستدلوا بقوله ثم وكلهم بالرسط ذراعيه باسط وجه الدلالة منه ان باسط بمعنى الماضى وعمل فى ذراعيه النصب فقال الماضون لا يجر له ولم فنا بسط ذراعيه لانه على ارادة حكاية الحال الماضية فالمعنى يبسط ذراعيه فيصح وقوع المضارع موضعه بدليل ان الواو فى وكلهم واو الحال اذ يحسن ان يقال جاء زيد وابوه يضحك ولا يحسن وابوه ضحك ولذا قال سيبويه وتقلبهم بالمضارع ولم يقل وقلبناهم بالماضى ومحل الحال فى رضا الظاهر ونصب المفعول به اما بفتح الوصف الماضى لضمير المستتر فجائز اتفاقا والشرط الثانى اعتماده على استفهام او نفى او مخبر عنه او موصوف او ذى حال فالاستفهام والنفى نحو اضارب زيد عمرا والمخبر عنه نحو ضاربا ابوه عمرا والموصوف نحو مررت برجل ضاربا ابوه عمرا وذو الحال نحو جاء زيد راكبا ابوه فرسا والاعتماد على المقدر من الاستفهام والنفى والمخبر عنه والموصوف وذى الحال كالاعتماد على الملفوظ به من ذلك نحو مهين زيدا عمرا وام مكرم

مهين وزيد وضب عمرو اعتماد على الاستفهام المقدر اى امهين ويحوز مخالفة الواو فتختلف فيه الواو اعتمادا على الموصوف المقدر او صفة مختلفة الواو فيه
وهما لاعشر مهون كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها وواهى قرنه الوعل فناطح نصب صخرة اعتمادا على الموصوف المقدر او كوعل ناطح والوعل بفتح الواو وضم العين
المهملة او كسرها كفرس وكتف وقد يقال بضم الواو وكسر العين كبرثن وهو نادر والمراد بطويلب الجبل جبل بجيم وموحدة مفتوحتين ويقال له الابل بفتح الهمزة وتشديد
الباء المثناة من تحت وفتح الصاد المهملة وهو منها بمنزلة عرعرها ومنه اى من الاعتماد على الموصوف المقدر ياطا اسما فاعلا منصوبا جبلا اعتمادا على الموصوف المقدر اى يا
جبلا ياطا اسما وقول ابن مالك فى انظم او صفة ما نصريح منه انه اعتمد على حرف النداء وذلك سهو لان المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء لا
يصلح لذلك لانه يختص بالاسم لكونه نزع خافضه فكيف يكون مقربا من الفعل فالمراد الناظم بعمناه والمهذب الشطر الذى اشار الناظم بقوله كفعلها اسم فاعل فى
العمل ان كان عن مضى بمعزل وعلى استفهاما او حرف ندا او نفيا او جامدة او مسندا واشار الى الاعتماد المقدر بقوله وقد يكون نعت محذوف عرف ببعض
العمل الذى وصف فى المعنى ان اشترط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما هو للعمل فى المنصوب لا لمطلق العمل وبهذا ابو
قائم امس الناقص انهم لم يشترطوا الصفة نحو قائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انتهى وذهب الاخفش الى انه يعمل وان لم يعتمد على ذلك واستدل
بنحو قوله ترجو بنو لهب ليبت ضيفها الخ بتقدم خبر بنو لهب على المبتدإ انه محمول على التقديم والتاخير **فصل** وصوغ صيغة المبالغة فاعل فى الفعل والتكثير فيه الى خمسة
اوزان فعال بفتح الفاء وتشديد العين كضراب وفعول بفتح الفاء كضروب او مفعال بكسر الميم كضراب بكثرة واليها اشار الناظم بقوله فعال او مفعال
او فعول به كثر عزفاعل يدل والى فعيل بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء كضريب وفعل بفتح الفاء وكسر العين من غير ياء كضرب بقلة واليها اشار الناظم
بقوله وفى فعيل قل فاد وفعل وتنمى هذه الخمسة اشارة المبالغة فتعمل عمله بشروطه المتقدمة وفى ذلك يشير قول الناظم فيستحق بالدال عمل القاف
بالقاف المضمومة والحاء المهملة الحارث اسما اليها جلالها والبس بولاج الخوالف اعصلا افتصب جلالها بلباس لاعتماده على صاحب الحال وذلك لان اضافة الحرب
والباس اليها لان تقدم صاحبها فى البيت قبله واراد بالجلال الجمع بالبيض الحرب بين الدروع والجواشن والولاج مبالغة فى الج من الولوج وهو الدخول
الخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهى من الاصل عاد واراد بها البيت نفسه واعصلا بالعين المهملة والقاف من العصل بفتح الاول اذا اضطرب
رجلاه من الفرق وتصب على الحال او على الخبرية للبس ان لم يمنع تقدم خبرها والمراد انه قاتل القدم فى الحرب بينه وبينها مواساة واذا قامت الحرب لا
يلج البيت وجشر فيه بل يظهر ويحارب وقال ابو طالب عم النبى صلى الله عليه وآله فى مرثية خشنة امية بن المغيرة الخزومى ضروب بنصل السيف
سوق سمانها اذا اعدموا زادا فانك عاقر فنصب سوق جمع ساق بضروب لاعتماده على ذى خبر محذوف اى هو ضروب بها وانت ضروب فى نصل السيف
شغر برفع الذال اضافة الى السيف فى قد نمى السيف كله نصلا والمراد انه كان يضرب الابل السمان للضيفان عند عدم الزاد وحكى سيبويه بعمناه
انه اخبار بوانكما فنصب بوانكما جمع بائكة وهى السمينة الحسناء من الوبء بمعنى بطء بالحاء المهملة مبالغة فى تاخرها لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم ان و
قال عبد الله بن قيس الرقيات فتانان اما منهما فشبيهة هلالا واخرى منهما فشبيه البدر فنصب هلالا لانه شبيهة مبالغة فى شبيهة لاعتمادها على
خبر محذوف تقديره اما فتاة منهما فشبيهة هلالا وقال زيد الخيل سمى بذلك لانه كان لخمسة افراس مشهورة فاضيفت اليها وسماه رسول الله صلى الله
عليه وآله الخير بالراء آتاك انهم مزرون عرضى حماش الكرملين لها مذود فنصب عرضى بمزرون جمع مزر بالزاء مبالغة فى مانع لاعتماده على اسم ان المهملة
المفتوحة على انها عاملة لانافى وعرض الرجل جانبه الذى يصون من نفسه وحسبه يحامى عنه والحماش بجيم ثم حاء مهملة واخره شين معجمة جمع حمش وهو
الصغير من الحمير خبر مبتدإ محذوف اى هم حماش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم جبل طى والمذود بالذال المعجمة الصباح والتصويب
يقولان هؤلاء القوم عندى بمنزلة حمر وحش هذا الموضع الذى تصوب عنده واعمال امثلة المبالغة قول سيبويه واصحابه وحجتهم فى ذلك السماع و
الحمل على اصلها وهو اسم الفاعل لانها مشتقة منه لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون اعمال شىء منها لغير الفتها لاوزان المشتاع والعناء وحملوا
المنصوب بعدها على التشبيه بمفعول ومفعول تقديره عليهم هاديا ورد عليهم قول العرب لما السل فانا شاربه لم يجز بعض البصريين اعمال فعيل وفعل واجاز
الجرمى اعمال فعيل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وفطن **فصل** تثنية اسم الفاعل وجمعه تصحيحا وتكسيرا تذكيرا وتانيثا وتثنية
امثلة المبالغة وجمعها كذلك وهو من عمل والشروط والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى المفرد مثل جعل والحكم والشروط حيثما عمل قال الله تعالى والذاكرين
الله كثيرا والذاكرات وقال تعالى وانا له لحافظون وقال الشاعر

باب اعمال اسم الفاعل

ينصب به اي بالوصف وان يخفض باضافة اليه للتخفيف مفردا كان الوصف او جمعا وقد قرئ في السبع ان الله بالغ امره قد جعل الله لكل شيء قدرا هل من خالق غير الله وهل من خالقات غير الله بالوجهين النصب والخفض فالنصب على المفعولية والخفض بالاضافة فالاضافة الاولى في الجمع خفض بالخفض والياء بالنصب والثانية في المفرد بالخفض والواو في الجمع بالنصب والجر كما اشار الناظم بقوله وانصب بذي اعمال الا وان خفض وما عدا الثاني الوصف فجب نصبه لشذوذ الاضافة بالفصل بالثاني والبشر في قول النظم وهو نصب على اسواه مفتضى نحو خليفة من قوله تعالى اني جاعل في الارض خليفة وفي بعض النسخ وسكنا من وجاعل الليل سكنا والعطف واحد فيها لان الوصف فيها غير عامل كما ياتي على الاثر واذا اتبع المجرور بالوصف لجعل التوابع المحضة فالوجه جر التابع على اللفظ فقولك هذا ضارب بكر وعمرو بالخفض عطفا على لفظ زيد ويجوز نصبه باضمار وصف مثلون او فعل اتقانا اي وضارب عمرا او وضرب عمرا ويجوز نصبه بالعطف على المحل عند بعضهم وهم الكوفيون وطائفة من البصريين خلافا لسيبويه وجمهور البصريين ويحمل المذهبين قول الناظم واجرر او انصب تابع المنخفض كمبتغ جاه ومالا من فخر وبعين اضمار الفعل ان كان الوصف غير عامل بان يكون بمعنى الماضي فينصب الثمر في وجاعل الليل سكنا والشمس باضمار جعل اي باضمار فعل مناسب لمعنى الوصف لا بخبر اي لا بعبر المعبر ان يجوز اضماره فليس لك ان تجعلها منصوبة باضمار وصف مثلون ولا بالعطف على المحل لان الوصف المذكور غير عامل لكونه بمعنى الماضي الا ان قدر جاعل على حكاية الحال فيجوز نصبها باضمار وصف مثلون او بالعطف على محل الليل لان جاعل على هذا عامل لكونه بمعنى يجعل واما اذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في الازمنة ففي اضافته اعتباران احدهما انها محضة باعتبار معنى الحدوث فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال او الاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه قاله اليمني في شرح الكتاب فعلى هذا يجوز ان يكون الثمر معطوفا على محل الليل باعتبار عمل اسم الفاعل فيه لصدره على الحال او الاستقبال وان تكون منصوبة باضمار فعل ماض باعتبار عدم عمل فيه لصدره على الماضي وعلى هذا المحل يجوز الوجهان كون الثمر معطوفا على عمل الليل **تنبيه** اذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة في رفع السببي ونصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة وجره بالاضافة وهو في ذلك على ثلاثة انواع احدها ما يجوز ذلك فيه اتفاقا وهو ما اخذ من فعل قاصر كطاهر القلب والثاني ما يمنع فيه ذلك اتفاقا وهو ما ينعت بالاكثر من واحد والثالث ما يتعدى لواحد فقال الاخفش بالجواز مطلقا وبالمنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن ابي الربيع ان حذف مفعوله اقتضاء جاز والا امتنع وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال وشرط ابن مالك جوازه امن اللبس كقولك فلان ظالم العبيد اي ان عبيده ظالمون وذلك اذا اطلقته مثلا بعد قول القائل لابن عبيد فلان ظالم لمن فحينئذ يجوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب فظالم العبيد بالجر كما في حسن الوجه يرفع الوجه وينصبه وخفضه وشاهده من اللازم قول عبد الله بن رواحة تبارك انى من عذابك خائف وان البلك ثائب لمغفرتك وشاهده من المتعدي لواحد قول الاخر ما الرأس الا الملك ظلما والكريم بمناع وآخرها **هذا باب اعمال اسم المفعول** وهو دال على حدث ومفعوله فخرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات المضارعة والافعال الدالة على الاحداث ويكون من ثلاثي المجرد كمضروب ومن المزيد فيه نحو مكرم بضم الراء ومن الرباعي المجرد كمدحرج ومن المزيد فيه كمتدحرج ويعمل عمل فعل المفعول اي الفعل المبني للمفعول وهو كاسم الفاعل في انه ان كان معرفا بال عمل مطلقا لما تقدم من انه واقع موقع الفعل لكونه صلة ال والفعل يعمل مطلقا وان كان مجردا من ال عمل بشرط الاعتماد على الاستفهام او النفي او المخبر عنه او الموصوف وبشرط كونه للحال او الاستقبال لا للماضي كما مر في اسم الفاعل حرفا بحرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وكلما قرن بال كاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل فهو كفعل صيغ للمفعول بمعناه فقوله المجرد من ال المعتمد على المخبر عنه زيد معطى ابوه درهما الان او غدا فزيد مبتداء ومعطى خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنين وابوه نائب لفاعل وهو مفعوله الاول ودرهما مفعوله الثاني كما تقول في الفعل المبني للمفعول زيد يعطى ابوه درهما الان او غدا وقوله في المقرون بال المعطى كافيا يكفي كما مثل الناظم وهو يحمل الازمنة الثلاثة كما تقول الذي يعطى ان اردت الحال او الاستقبال او اعطى ان اردت الماضي فالمعطى مبتداء وهو ومتعد لاثنين ومفعوله الاول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر فيه عائد الى ال الموصولة به وكافيا مفعول ثان وجملة يكفي من الفعل والفاعل خبر المبتداء وينفرد اسم المفعول المتعدي لواحد اذا اريد به معنى الثبوت عن اسم المفعول المراد به الحدوث كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت عن اسم الفاعل المراد به الحدوث بجواز معاملته معاملة الصفة قال في التسهيل في آخر باب الصفة المشبهة وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة والاصح ان يجعل اسم مفعول المتعدي الى واحد من هذا الباب تبعا لباب الصفة المشبهة وتقدم الكلام على اسم الفاعل مستوفى قبل هذا الباب واما اسم المفعول اذا اجري مجرى الصفة المشبهة فانه يرفع السببي على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لانه على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قاله الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت وعبته بقوله ويسأل هنا فيقال هلا قيل بان الرفع ليس على ان الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول انما يراعى اذا اريد به معنى الحدوث اما اذا اريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببي على الفاعلية وينصب السببي على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجر بالاضافة وعلى ذلك جاءت الشواهد فمن شواهد الرفع قول ثوب دبيا ورشاه ودرهم فعل ان عرفوع بما بعدها راس ومن شواهد النصب قوله لو وصف طرفك لم ترع بصفاتها لما بدت محاسنه وجنانها ومن شواهد الجر بمن قضاء الجون مفروزا نفسه فلما راى ارتاع ثم عرد ثم نهد فجواز اضافته الى ما هو مرفوع به في المعنى مسبوق بالنصب في ذلك بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير راجع للموصوف باسم المفعول ونصب الاسم

المرفوع

المرفوع بر على التشبيه بالمفعول اذ لا تصح اضافة الوصف لمرفوعه لانه عينه في المعنى فيلزم اضافة الشئ الى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يبق طريق
الى اضافته لمرفوعه الا بان يحول الاستتار عنه الى ضمير يعود الى صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع المحول عنه الاستتار لانه بعد تحويل الاستتار عنه اشبه الفضلة
لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف فنصب انتصابها ثم يجر بالاضافة فرارا من فتح اجراء وصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين والى ذلك
يشير قول الناظم وقد يضاف الى اسم مرتفع معنى كمحمود المقاصد الورع والاصل انك تقول الورع محمود مقاصده بالرفع ثم تحول الاستتار المرفوع
الى الضمير المضاف اليه وهو الهاء فيستتر في محمود ويعوض منه على رأي الكوفيين فتصبه فتقول الورع محمود المقاصد بالنصب ثم بعد ان نصب المقاصد
بحرفها وقول الورع محمود المقاصد بالجر بعد ثلاثة اعمال وقد تبين ان هذه الاوجه اصلها الرفع وهو ود ونبه في المغني ويتفرع عنه النصب والجر والله
اعلم بالصواب

هذا باب ابنية مصادر الفعل الثلاثي

اعلم ان للفعل الثلاثي المجرد ثلثة اوزان لا رابع لها
فعل بالفتح في عينه ويكون متعديا لواحد كضربه فانه متعد الى الهاء المتصلة به وقاصرا كقعد وفعل بالكسر في عينه ويكون قاصرا كسلم بكسر اللام
ومتعديا كعلمه فانه متعد الى الهاء ولو مثل بهما كان اولى لانه اسبق وقدم الغالب المفتوح والمكسور على غير الغالب فيهما وفعل بالضم في عينه ولا
يكون الا قاصرا ولا يتعدى لاحد ضميرين او ضمير وظاهر بضم الواو فاما فعل المفتوح العين وفعل المكسور العين المتعديان ففياس مصدريهما الفعل
بفتح الفاء وسكون العين والى ذلك اشار الناظم بقوله فعل قياس مصدر المعدى لواحد من ذي ثلثة والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شئ ولم يعلم كيف
يتكلم بمصدره فانك تقيسه على هذا لانك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والاخفش والجمهور فالاول وهو فعل المفتوح العين المتعدي
يشمل الصحيح والمعتل بالفاء او العين او اللام والمضاعف والمهموز فالمهموز كالاكل مصدر اكل والصحيح نحو الضرب مصدر ضرب والمضاعف نحو
الرد مصدر رد ومعتل الفاء كالوعد مصدر وعد ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالرمي مصدر رمى والثاني وهو فعل المكسور العين
المتعدي كذلك والصحيح كالفهم مصدر فهم واللثم مصدر لثم ومهموز الفاء نحو الامن مصدر امن والمضاعف نحو المس ومعتل الفاء كالوطء ومعتل العين
نحو الخوف ومعتل اللام نحو القضي يقال قضى حياه قضيا وقضاء واطلق ذلك تبعا لسيبويه والاخفش وقيده ابن مالك في التسهيل بان يفهم عملا بالفهم نحو
شرب شربا ولؤم لؤما واما فعل المكسور العين القاصر ففياس مصدره الفعل بفتح الفاء والعين والى هذا اشار الناظم بقوله وفعل اللازم بابه فعل ويكون
في الصحيح والمهموز والمعتل بانواعه والمضاعف فالصحيح كالفرح مصدر فرح والمهموز نحو الاثر مصدر اشر ومعتل الفاء كالوجع ومعتل العين
كالعور ومعتل اللام نحو الجوى والمضاعف نحو الشلل مصدر شل الا ان دل فعل القاصر على حرفة او ولاية ففياسه الفعالة بكسر الفاء كولي عليهم ولاية
وعداء بعلى التصحيح التمثيل اما اذا اقتدى بنفسه نحو ولي امرهم فلا لان الكلام في القاصر لا في المتعدي ولم يمثل للحرفة استغناء بتمثيل الولاية لان الولاية
في معنى الحرفة لكنه لم يكتف بذلك في المفتوح العين بل مثل لها كما سبق وابقى عليه ان يقول والا ان دل على لون ففياسه فعلة كالحمرة والسمرة والادرة
وقال ابن الحاج ان كان علاجا او وصفة على فاعل ففياس مصدره الفعول نحو القعود والاركوف والعسلوج والصعوبة مصادر قعد وارفض العسلوج
وعسل الشئ اي اذابه وصعب يصعب والجبل قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه اكثرهم واما فعل المفتوح العين القاصر ففياس مصدره
الفعول بضم الفاء والعين كالقعود والجلوس والخروج والدخول وفي القياسه ثلثة مذاهب ثالثها انه ينقاس فيما لم يسمع وهو الصحيح والبه اشار
قول الناظم وفعل اللازم مثل قعد الرضول باطراد وقال ابن الحاج يقال في معتل العين كمان وساب ذاب وذاب وانما يفرون من ذلك الى الفعل كالصوم
والعود والاوب ياتهم وهو الجبن والحبض والعيم انتهى الا ان دل على امتناع ففياس مصدره الفعال بكسر الفاء كالاباء مصدر ابى والنفار مصدر نفر والجماح
مصدر جمح والاباق مصدر ابق واعترض الاباء بانه متعد تقول ابت الشئ اذا كرهته والكلام في اللازم او دل على تقلب واهتزاز ففياس مصدره الفعلان
بفتح الفاء والعين كالجولان مصدر جال والغليان مصدر غلى او دل على داء بالمد ففياسه الفعال بضم الفاء كشى يطنه مشاء او دل على سير ففياسه
الفعيل بفتح الفاء كالرحيل مصدر رحل والذميل مصدر ذمل او دل على صوت ففياسه الفعال بضم الفاء او الفعيل بفتح الفاء فالاول كالصراخ مصدر صرخ
والعواء بالمد مصدر عوى والثاني نحو الصهيل مصدر صهل الفرس والنهيق مصدر نهق الحمار والزئير مصدر زأر الاسد والهذا المستفيض
اشار الناظم بقوله ما لم يكن منتجا فما الا لاتيان الثلثة او دل على حرفة او ولاية ففياسه الفعالة بكسر الفاء فالحرفة كتجر في المال تجارة بالمثناة الفوقية
اوله وتبر منه نجر الخشب بالفتح بخارة بالنون وخاط الثوب خياطة لانهما متعديان والكلام في القاصر والولاية نحو امر عليهم امارة اذا حكم وسفر بينهم
سفارة اذا اصلح وعرف على المضي عرافة اذا تكلم عليهم وابل ابالة اذا قام بمصالح الابل وذكر ابن عصفور ان فعالة مقيس في الولايات والصنايع والحاصل ان
فعل القاصر يطرد في مصدره فعول الا في هذه المعاني الثلثة وهي الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير والحرفة والولاية والفعالة في الامتناع قياسا
وفي التقلب قياسان وفي الداء قياس وفي الصوت قياسان او فعيل وقد يجتمعان نحو نغى نعاقا ونعيقا وقد ينفرد فعال نحو نعم نعاما وقد ينفرد فعيل نحو صهل
صهيلا واطرد انفراد فعال في الرعاء وفعيل في السير واطرد في الولايات والحرفة فعالة واما فعل بالضم في عينه ففياس مصدره الفعولة بضم الفاء كالصهوبة مصدر صهب الشعر اذا احمر حمرة صافية والصعوبة مصدر صعب ضد سهل والسهولة مصدر سهل الامر والعذوبة مصدر عذب الماء والملوحة
مصدر ملح والفعالة بفتح الفاء كالبلاغة مصدر بلغ والفصاحة مصدر فصح والصراحة مصدر صرح والى ذلك يشير قول الناظم فعولة فعالة
لفعل وما بابه مخالفا لما ذكر فاء من المصادر والقياس به فيما السماع وهو معنى قول الناظم وما ان مخالفا لما مضى فيما به النقل واراد بذلك انه ينقل لا

باب ابنية المصادر

ولا يقاس عليه كقولهم في فعل المفتوح العين المتعدي جهده جهودا وشكره شكورا وشكرانا والقياس جهدا وشكرا وقالوا احمد على القياس وقولهم في فعل المفتوح العين الغاسهات موتا وفازوا فوزا وحكم حكما وشاخ شيخوخة ونعم نعمة وذهب ذهابا بفتح الذال المعجمة والقياس فيها فعول وكقولهم في فعل المكسور العين المتعدي علم علما بكسر العين والقياس فيها وكقولهم في فعل المكسور العين القاصر رغب رغوبا بزيادة الواو والقياس رغبا بفتحتين ورضي رضا بكسر الراء ونجل نجلا وسخط سخطا بضم اولهما وسكون ثانيهما والقياس فيهن فتح الاول والثاني واما البخل والسخط بفتحتين فعلى القياس كالرغب بفتح الراء والغين المعجمة وكقولهم في فعل مضموم العين نحو حسن حسنا وقبح قبحا بضم اولهما وسكون ثانيهما وقياسهما الفعولة والفعالة وذكر الزجاج وابن عصفور ان الفعل بضم الفاء وسكون العين قياس في مصدر فعل المضموم العين وهو خلاف ما قاله سيبويه فهذه نبذة من المصادر وهي كثيرة لا تنكاد تنضبط وذكرنا التنبيه منها تسعة وتسعين مصدرا انتهى العدد وعشرون تنقسم ثلاث كل ثلاثة متوازنة فيما عدا حركة الفاء وقد ذكرت امثلتها في شرحي على التسهيل فليطالعه منه والله اعلم

هذا باب مصادر غير الثلاثي هي مصادر الرباعي المجرد والمزيد فيه والمزيد فيه من الثلاثي اعلم انه لا بد لكل فعل ماض غير ثلاثي من مصدر مقيس قياس مصدر فعّل بالتشديد من مزيد الثلاثي اذا كان صحيح اللام نحو فعلل كالتسليم مصدر سلم والتكليم مصدر كلم والتطهير مصدر طهر والتوحيد والتبيين والتحويل والتصيير والى اشار الناظم بقوله وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره كقدس التقديس ومعناها اي مثل اللام فقياس الفعلل كذلك اي كقياس صحيح اللام في التقدير ولكن بحذف تاء الفعلل التي بعد العين وجوبا ويعوض منها التاء الدالة على التانيث لكونها اقوى على قبول الحركات من حروف العلة فتصير بعد الحذف وزان التفعلة كالتوصية بالصاد المهملة مصدر وصى على اوزانه والتنمية مصدر في الزكية مصدر نمى وقولي الدالة الاشارة بقولي النظم وذكر تركيبه وقد يفعل مثل ذلك في صحيح اللام نحو ذكر تذكيرا وجرب تجريبا وقد يستغنون غالبا عن الفعلل بتفعلل فيما لا همزة نحو خطا تخطئة وهنّى تهنئة وجزء تجزئة وجمعوه بان مثل تخطيا يجوز فيه ابدال الهمزة ياء قياسا مطردا لانها همزة متحركة بعد ياء زائدة كخطية فلما اطرد الابدال المذكور صارت اللام كانها وضعت ياء فالتحق بباب التغزية ومن غير الغالب تخطيا وهنيا وتجزيا حكاه غير سيبويه وحكى سيبويه تنبيا وزعم ابو زيد ان الفعلل فيه اكثر من التفعلل في كلام العرب وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيه الا ما سمع وبهذا الظاهر شق فيما حكى ابن عصفور وقياس افعل اذا كان صحيح العين الافعال بكسر الهمزة كالاكرام مصدر اكرم والاحسان مصدر احسن والانبار مصدر انبا وعدا والابلاء مصدر ابلى من وجد والى اشار الناظم بقوله واجعل اجعال ومثل العين منها اي ومثل العين في قياسه الافعال كذلك اي كقياس صحيح العين ولكن تنقل حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها فتقلب العين الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان قبلها في الاصل ساكنان وهما الالف المنقلبة عن العين والف المصدر ثم تحذف الالف الثانية عند الخليل وسيبويه وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوف انما هي الالف الاولى لانها بمنزلة واو الالحاق بدليل قولهم في زيادتها وفي ضمائر الجمع وعلى القولين يعوض عنها التاء كاقام اقامة واصلها اقوامًا واعوانا فاعلا بالنقل والقلب والحذف والتعويض والى الاشارة بقوله النظم ثم الم افاعلة وغالبا اذا التزم وقد يحذف فالتاء للاضافة عند ابن مالك نحو واقام الصلوة وفي الحديث كاستنابة البدن والاصل واقامة الصلوة واستنابة البدن فحذف التاء لسد المضاف اليه مسدها وقد تحذف في غير الاضافة حكى الاخفش اجاب اجابا وقياسها اولها همزة وصل لان الفعل الماضي الخماسي واسداسي ان تكسرت ثالثة وتزيد قبل اخره الفا فينقلب مصدرها نحو افتدر افتدارا واصطفى اصطفاء وهما من باب الافتعال سلمت التاء في الاول وقلبت طاء في الثاني لما سيجيء وانطلق انطلاقا وهو من باب الانفعال واستخرج استخراجا وهو من باب الاستفعال والى ذلك اشار الناظم بقوله ولما الاخر مد وافتحا مع كسر ثاني الثلاثي مما افتتحا بهمز وصل ولابد من تقييدها اولها همزة وصل بان لا يكون اصله تفاعل كتظاهر او لا تفعّل كتطير اذا ادغم التاء في الطاء واجتلب همزة وصل فان مصدر ذلك لا يكسر ثالثه ولا تزاد الف قبل اخره بل يضم الحرف الثالث الاخير نظرا الى الاصل نحو تطاول تطاولا وتطير تطيرا وجملة الافعال الماضية التي اولها همزة وصل وفا فاوخلا فاخمسة وعشرون بناء ولا تكون الا خماسية او سداسية فان كان الفعل معتل العين عمل فيه ما عمل في مصدر افعل المعتل العين من نقل حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها وقلب العين الفا وحذفها لالتقاء الساكنين ويعوض عنها تاء التانيث فتقول استقام استقامة واستتاب استتابة والاصل استقوام واستتياب ففعل فيهما ما قررناه والى ذلك اشار الناظم بقوله واستعدا وجاء تنبيها على الاصل اعتد الماء اعتيادا واستفد ذا بالتصحيح وقياس تفعلل مما اوله التاء وما كان على وزنه في الحركات والسكنات وعدد الحروف وان لم يكن من بابه ان يضم رابعه فيصير مصدرا والى اشار الناظم بقوله وضم رابع في امثال قد تحللا ومجموع ذلك عشرة ابنية تفعلل وتفعّل وتمفعل وتفعلل وتفاعل وتفوعل وتفعيل وتفعول وتفعلت كتدحرج تدحرجا وتحلل تحللا وتشيطن تشيطنا وتمسكن تمسكنا وتفلسف تفلسفا وتفاعل تفاعلا ومجوربا بجوربا وتفلسن تفلسنا وتزحولت تزحولا وتعفرت تعفرتا ويجب ابدال الضم كسرة ان كانت اللام ياء نحو التوالي في التوالي والاصل التوالي والتوالي بضم ما قبل الياء فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من قبلها واوا وفوزوا لله وقرع واو قبلها ضمة في اخر اسم معرب فذلك مرفوض في الاسماء لان الاسماء عرضة لان تضاف لياء المتكلم واياء المتكلم اذا اضيف اليها اسم اخره واو قبلها ضمة وجب قلب الضمة كسرة والواو ياء وادغامها في ياء المتكلم كمسلمي رضا وقياس مصدر فعلل وما الحق به فعللة كدحرج دحرجة وزلزل زلزلة والملحق بتفعلل ستة ابنية وتهوكر بيطر وحوقل حوقلة وجلبب جلببة وعجور عجورة وسلقى سلقية وقلنس قلنسة وزاد بعضهم سنبل سنبلة وشريف الزرع طال ورقه وعذبط وثابل وبرنا الجند خضبها بالبرناء وهو الحناء وضلال بالكسر للفاء ان كان مضاعفا وهو ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وعينه وكذا

الثانية من جفر واحد كزوال ووسوس بسين مهملتين ووشوش بشينين معجمتين وهو قبيح كلام الغنداء وهو او ضلال في غير المضاعف سماعي كرهف صرفا بقال سرهفت الصبي اذا احسنت غذاه ولم يجئ درحرج دحراجا نص على ذلك الصغاني وغيره ولا في المحض بفعلل الاجهال مصدر وقل وبذلك يفيد قول الظم ضلال او ضلالة لفعلال او لجعل مقيسا ثانيا لا اولا ويجوز فتحها وان المضاعف مخففا للفعل لحاصل بالتضعيف والاكثر ان يعني بالمفتوح اول الاسم الفاعل لا المصدر فمن شر الوسواس اي الموسوس ولهذا وصف الجناس وما بعده وهما من صفات الذوات وقياس فاعل بفتح العين كضراب في حاسم وقاتل الفعال بكسر الفاء والمفاعلة نحو الضراب في المضاربة والخصام والخاصمة والقتال والمقاتلة ولا فرق بين ان يكون فاعل الثلاثي كما تقدم او لا نحو ناداه ونداه وعاداه والى ذلك الاشارة بقول الناظم لفاعل الفعال والمفاعلة والافعال والمفاعلة لانهم قد يركبون الفعال ولا يركبون المفاعلة قالوا جاذر جحاذرة ولم يقولوا جاذار وقالوا قتال الفعال هنا الفعال وقد يطلقون ابن الك فقالوا ضاربا وقاتل بنا لا ويمتنع الفعال فيما فاؤه باء نحو باسر وباهر فلا يقال باسره بباسارا ولا باهره بباهارا لاستثقال الكثرة على الباء حتى قال بعضهم انه لم يوجد منه الا البناء لغة في البنا ولا البناء جمع بنو وهو بعيد وانما قالوا بهاسرة وبهامرة وشذ باسر وباسارا حكاه ابن السيد وحكى بهاورا على القياس وما خرج عما ذكرناه فشاذ والبه الاشارة بقوله وغير ما السماع عد له كفى لهم كذب كذابا بالتشديد فيهما والقياس تكذيبا وقوله وهي تشتري لوها تنزيا كما تنزى شهلة صعبا والقياس تنزيه ولكنه حمله على ما هو بمعناه اي تخرج لدلوها تخريجا شبه بدبها اذا اخذت لدلوها التخريج من البئر بدبى امرأة تنزى صبيا وحمى الشهلة بالذكر لانها اضعف من الشابة وكقولهم محل بحجلا بكسر الشاء والجاء وشذ رباعيهم والقياس بحلا او وراى القوم ربعا بكسر الواء والميم المشددة وتيامن المشددة والقياس ربعيا وحوقل حيقالا والقياس حوقلة وهي العثور عن الجماح للكبر وشذ منحوف الا بالصغ لانه مخصوص بالمضاعف فاقترحلبه قشعريرة بضم القاف وفتح الشين والقياس تقشعر مصدر فعل بالتشديد بابا ذا كان صحيح اللام نحو كذب تكذيبا وفي مصدر معتل الآخر وفي مصدر فعلل نحو بحل تبحلا وفي مصدر تفاعل المثل اللام نحو زاى تزاميا وفي مصدر فوعل نحو حوقل حوقلة وفي مصدر افعل نحو اقشعر اقشعرارا ولا يجيء فيما في كلامه من اللغات الثلاث على الترتيب **فصل** يدل على المرة من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف التام بفعلة الفتح في الفاء كما في فعلها كجلس جلسة ولبس لبسة ونبه بهذين المثالين على انه لا فرق في ذلك بين ان يكون في المصدر زيادة على حروف الفعل كجلس جلوسا او لا كلبس لبسا فان لم تكن زيادة واضح انك تقتصر على زيادة التاء مع فتح الاول وان كان ثم زيادة فانك تطرحها فرقا بين مصدر الثلاثي وغيره وشذ لبنة لغاءة واحدة وانبته اسبانة واحدة حكاها سيبويه واذا طرحت الزيادة فانك تجيء فعلة من الباقي وضمتها بالتاء فرقا بين الواحد والجنس لان منزلة الجلسة من الجلوس منزلة المرة من المرو الاصل في الجنس ان يفرق بينهما بالتاء الا ان كان بناء المصدر العام اي المطلق على التاء دل على المرة منه بالوصف بالوحدة كافاءة واسفانة واحدة ودحرجة واحدة ولا يقال دحراجة لانه غير قياس بل هو مسموع كما تقدم عن الصيمري والحاصل ان الفعل اذا كان له مصدران قياسي وسماعي لحقت القياسي فقط ان كان له مصدران قياسيان او سماعيان لحقت الاغلب منهما قاله الشاطبي ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة لان بناء الفعلة لا يبنى فيه اذ يلزم من ذلك عدم بنية الكلمة بحذف ما قصد اثباته فيها فاجتنب ذلك واستغني عنه بنقل المصدر الاصلي الا ما شذ من قولهم اخذ من المرة خرة بالمعجمة والراء عطف راسها بالخمار وانتقبت نقبة عطفت وجهها بالنقاب ونعم الرجل عمة عطى راسه بالعمامة وتقمص قمصة عطى جسده بالقميص وكان القياس عدم الحذف الا انهم حذفوا الياء من المصدر وبنوا الفعلة حرصا على البيان والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة لمرة كجلسة وفعلة لهيئة كجلسة وغيرذي الثلاث بالتا المرة وشذ فيه هيئة كالحرة والله اعلم بالصواب **هذا باب كيفية ابنية اسماء الفاعلين** تقدم ان هذا الجمع غير سابغ والصفات المشبهة بها باقي وصف الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد من الزوائد على وزن فاعل بكسر العين وزيادة الف بعد الفاء بعدا سقاط حرف المضارعة بكثرة في فعل بالفتح حال كونه متعديا الى المفعول كضرب فهو ضارب وقتل فهو قاتل او لازما للفاعل كذهب فهو ذاهب في غذا بالعين والذال المعجمتين بمعنى سال فهو غاذ بغا المال اذا سال وغذا العرق اذا سال دما وغذا البول اذا انقطع وغذا الشابة اسرع ويستعمل متعديا بمعنى غذا الطعام وغذا فلانا باللبن فيكون من باب المشترك وفي فعل بالكسر حال كونه متعديا الى المفعول كامنه فهو امن وشربه فهو شارب وراكبه فهو راكب في ذلك مستغنا عن قول الناظم كفاعل صغ اسم فاعل اذا من ذي ثلاثة يكون كغذا وبقي الفاعل في فعل بالكسر الفاصر على الفاعل كسلم فهو سالم وفي فعل بالضم كفرهه بمعنى حذق فهو فاره اي حاذق والى ذلك اشار الناظم بقوله وهو قليل في فعل غير سلك وانما قياس الوصف من فعل المكسور العين اللازم فعل بفتح الفاء وكسر العين في الاعراض جمع عرض بفتح الفاء و العين كفرح واشر بها لشين فيهما والاشر الذي لا يمضغ الشيء والقضا واضل في الالوان والخلق فالاول كاخضر واسود واحمل اي اسود العينين من غير اكحال وامليح اي اسود حمزة الشفتين والخلقة نحو اعور واعمى واجهر وهو الذي لا يبصر بالشمس وفعلان بفتح الفاء وسكون العين فيما دل على الامتلاء وحرارة البطن غالبا ولم يكن شبعا وريان والثاني نحو

باب بنية اسمي الفاعل

عطشان وصديان بمعنى عطشان والى ذلك اشير بقول الناظم بل قياسه فعل وافعل فعلان نحو اشر وبحو الاحمر وقياس اوصاف من فعل بالضم فعل
كظريف وشريف ونحوه اي ونحو فعل فعل بفتح الفاء وسكون العين كشهم بالشين المعجمة من الشهامة بمعنى الفطنة وفهم بالفاء والهاء المعجمتين من فهم الشيء
اذا غلط ونحوهما اي ونحو فعيل وفعل افعل كاخطب بالخاء والظاء المعجمتين يقال خطب اللون اذا كان احمر الى الكدرة وفعل بضمتين كجعل وحسن
وضال بالفتح في الفاء كجبان وضال بالضم كشجاع وفعل بضمتين كجنب بالجيم والنون وفعل بكسر الفاء وسكون العين كعف بالعين المهملة والفاء
شجاع ماكرو في القاموس انه اخيث المكر والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل اولى وفعيل بفعل كالشحيح والجبيل والافعل جبل وافعل فيه قليل وفعل وقد
يستغنون عن صيغة فاعل من فعل بالفتح بغيرها من الصيغ فيكون القياس اطرد ويستعملون غيره كشحيح وشديد وطيب وعفيف ولم يقولوا اشايح وشاب
وطايب وعاف بالتشديد كما استغنوا بتبرك وتارك عن تزوروذاذ وودع ووداع والى هذا اشير بقول الناظم والبنى للفاعل قد يجيء فعل ومحل الاستغناء ما
يستعمل له قياس لما استعمل له قياس وسمع غيره فليس موضع الاستغناء نحو مال يميل فهو مايل وامال فهو مميل فالمراد الغالبي **تنبيه** جميع هذه الصفات المنتقد
الدالة على الثبوت صفات مشبهة باسم الفاعل الا اذا قصد بها الحدوث فهي اسماء فاعلين الا فاعلا كضارب من المنتقد وقائم من الازم فانه في الاصل
اسم فاعل الا اذا اشتهر فاعل الذي عرف في العرف بذلك كطاهر القلب وشاحط الدار بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين اي بعيدها
والاصل طاهر قلبه وساحط داره فصفة مشبهة ايضا وقد اشبعنا الكلام فيه في باب اعماله وكان ينبغي ان يؤخر هذا التنبيه الى اخر الباب لتلا يوهم ان
وصف الفاعل من غير الثلاثة المجرد لا يكون صفة مشبهة وليس كذلك ومن امثلة الموضح في باب الصفة المشبهة مستبشر الراي ومستدل العلامة **فصل** ويأتي
وصف الفاعل من غير الفعل الثلاثي المجرد بلفظ اسم فاعله بشرط الاتيان بهم المضمومة مكان حرف المضارعة وشذ ذكرها في معين من اعان ومغيرين
اغار ومبين من ابان وبشرط كسر ما قبل الاخر تشبيها باسم الفاعل من الثلاثي وشذ شهيد من اشهد في محصن من احصن وملخ من الخ بفتح ما قبل الاخر فيهما
مطلقا اي سواء كان مكسورا في المضارع كمنطلق ومستخرج فكسرها الكوفيون اسم فاعل غير كسرها الكوفيون مضارعا او مفتوحا فالمضارع كمنطلق ومستخرج وما
ضم مختار ومنفاد ويتجانب بالادغام فكما قبل الاخر فيهن مفتوح اذ كان اسم فاعل والى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي اشار الناظم بقوله وزنة المضارع
اسم فاعل من غير ذي الثلاث كالمواصل مع كسر ما قبل الاخير مطلقا وضم ميم زائد قد سبقا واختيرت الميم للزيادة لتعدد وزيادة لحرف العلة لانها لو
لا زادوا الياء والالف يوضان في البناء اسم الفاعل بالمضارع ولكون محرج الميم قريبا من محرج الواو لاشتمالهما من الشفتين وحركت بالضم دون الفتح والكسر كان يتجه
يؤدي الى التباسه باسم الموضع من الثلاثي ولو في بعض الصور نحو مكرم والكسر يؤدي الى التباسه باسم الالة منه والله اعلم بالصواب **هذا باب**
كيفية ابنية اسماء المفعولين تقدم ان هذا الجمع غير سايغ باتي وصف المفعول من مضارع الفعل الثلاثي المجرد التام المتصرف على وزنة مضارع
من المنتقد كمضروب من مضروب ومعلوم ومن اللازم كمدحول عليه ومرمور به وزيدت الميم لما مر في اسم الفاعل وفتحت للخفة وضم ما قبل الاخر فرقا بين المكان
ثم اشبعت الضمة فتولد منها الواو لثلا يلتبس وقوع مفعل في كلامهم ومنه اي من اسم المفعول الثلاثي الاتي على وزنة مفعول مبيع ومقول ومرمي ومدعو والا
انها عبرت عن صيغة مفعول في اللفظ فاصل مبيع مبيوع نقلت حركة الياء الى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حذفت الواو لالتقاء
الساكنين وخصصت بالحذف فرارا منها وقربها من الطرف هذا مذهب سيبويه في مبيع ومقول وذهب الاخفش الى ان الحذف فيهما عين الفعل وان الضمة
في مبيع قلب كسرة لتقلب الواو ياء لثلا يلتبس بالواوي واصل مرمي مرموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة الخ
قبلها كسرة وادغمت الياء في الياء واصل مدعو مدعوو بواوين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين والى بناء اسم المفعول من الثلاثي اشار الناظم
بقوله وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كان من فصد وبائي وصف المفعول من غيره اي من غير الثلاثي المجرد بلفظ مضارعه بشرط الاتيان بهم
مضمونة مكان حرف المضارعة لما مر في اسم الفاعل وفتح ما قبل اخره وان شئت قلت بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الاخر وذلك مستفاد من قول
الناظم وان يفتح منه ما كان انكسر صلا اسم مفعول كمثل المنتظر وبائي من المنتقد فلا يحتاج الى صلة نحو المال مستخرج ومن اللازم فيحتاج الى صلة
نحو زيد مطلق به وقد ينوب فعيل عن مفعول كديهين بمعنى مدهون وكحيل بمعنى مكحول وجريح بمعنى مجروح وطريح بمعنى مطروح قال ابن مالك ومرجعه السماع وان
كان كثيرا والبه اشار الناظم بقوله وناب فعلا عنه ذو فعيل وقيل ينقاس فيه ليل لفعيل بمعنى فاعل كمقبل لا فيما لفعيل بمعنى فاعل نحو قدير فتح الدال
ورحم بكسر الحاء كقولهم قدير ورحيم بمعنى قادر وراحم وقد ينوب فعيل عن مفعل نحو اعقدت الحبل فهو عقيد واعلة المرض فهو عليل اي معقد ومعتل
هذا باب اعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المنتقد الى واحد ووجه الشبه بينهما انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول الخ حسن حسنة
وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمل اسم الفاعل و
افضرت على واحد لانها اغلب تجيء المنتقد وكان اصلها ان لا تعمل النصب لسلبها منها الفعل بل لانها لاحظ الثبوت ولكونها ملحوظة من فعل قاصر ولكنها
لما اشبهت اسم الفاعل المنتقد لواحد عملت جملة وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها دون افادة الحدث وخاصتها
انها التي يحسن فيها ان تضاف لما هو فاعل بها في المعنى سواء كانت وصفا لاتها لا يمكن انفكاكه كطويل الانف وعريض الحواجب واسع الفم امكن
انفكاكه كحسن الوجه ونقي الشر وطاهر العرض فان الحسن والنقاء والطهارة مما يوجد ويفقد فتخرج باضافة الى الفاعل في المعنى الحاصل
المنتقد نحو زيد ضارب ابوه فان اضافة الوصف وهو ضارب فيه اي في هذا التركيب الى الفاعل وهو ابوه ممتنعة اذ لا يقال ضارب ابيه لتلا يوهم

الا سائغة فيه الاضافة الى المفعول وان الاصل زيد ضارب اباه وخرج اسم الفاعل القاصر نحو زيد كاتب ابوه فان اضافة الوصف وهو كاتب فيه الى الفاعل وهو
ابوه وان كانت لا تمتنع على قلة لعدم اللبس في الاضافة الى المفعول لكون الكتابة لا تقع على الذوات لكنها اعطي قلتها لا تحسن لان الصفة الدالة على الثبوت لا تضاف
لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه او عن مرفوعها الى الضمير موصوفها فيستتر في الصفة بدليلين احدهما انه لو لم يقدر ذلك الامر كذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه
لان الصفة نفس مرفوعها في المعنى واللازم باطل فالملزوم مثله والدليل الثاني انهم يؤنثون الصفة بالتاء في نحو هند حسنة الوجه فلو لم تكن الصفة مسندة الى
ضمير هند لذكرت كما تذكر مع المرفوع قال ابن عصفور فلهذا القول حسن ان يقال في زيد حسن وجهه بالرفع زيد حسن الوجه بالاضافة فالحسن مسند الى
ضمير زيد فيكون مسندا الى جملته بعد ان كان مسندا الى وجهه وذلك حسن لانه من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى جميع جملته مجازا من الاسناد الى
الجزء منه فهو من الاسناد الى الكل وارادة البعض فهو مجاز قريب والباعث على ارتكابه غرض التخفيف قال ابن ابي الربيع اذا قلت مررت برجل حسن وجهه حصل
امور كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد لان الجار والمجرور كالشيء الواحد وكذا الصفة والموصوف والفعل والفاعل والمضاف والمضاف اليه فلما ارادوا التخفيف
لم يمكنهم ان يزيلوا من اللفظ الا الضمير فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر فيها لان الصفة حينئذ كانها جارية على من هي له حيث حذف ضميره فحسن
ان يقال ذلك وقبح ان يقال في زيد كاتب ابوه زيد كاتب الاب لانه من كتب ابوه لا يحسن ان يسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد سري من المضاف وهو الاب في كاتب
ابوه الى المضاف اليه وهو الهاء فهو من الاسناد الى المضاف اليه وارادة المضاف ووجه قرب الاول وبعد هذا ان الجزء بعض الكل فيصح اطلاقه على كل منهما وارادة
الاخر بخلاف الابوة والبنوة وقد تبين بما شرحنا ان العلم بحسن الاضافة في الصفة الى مرفوعها موقوف على النظر في معناها وهو نسبة الحدث الى الموصوف فيها على
سبيل الثبوت فما جاز من الصفات ان يسند الى ضمير موصوفه فاضافته الى مرفوعه حسنة وما لا فلا لا موقوف على معرفة كونها صفة مشبهة وح فلا
دور في التعريف المذكور في قول الناظم صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم فاعل كما توهمه ابن الناظم حيث قال في الشرح هذه الخاصة لا تصلح للتعريف
الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها لان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متاخر عنه وانت تعلم ان العلم
بالمعرف يجب تقدمه على العلم بالمعرف انتهى وتقرير الدور منه ان العلم بالصفة المشبهة موقوف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها
الى الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الموضح بانفكاك الجهة وتقريره ان الصفة المشبهة وان كانت متوقفة على استحسان
الاضافة الى الفاعل لكن استحسان الاضافة الى الفاعل ليس موقوفا على كونها صفة مشبهة وانما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث
يحول اسنادها عنه الى ضميره ولا يكون فيه لبس ولا قبح فخرج بحسن الاضافة الى الفاعل **فصل** وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث
وفاعله والتذكير والتانيث والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذا تجردت من ال وتختص هذه الصفة المشبهة عن اسم الفاعل بخمسة امور على ما هنا احدها
انها تصاغ من اللازم الفعل وضعا او قصدا دون المتعدي الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللازم وضعا كحسن وجميل فانهما
مصوغان من حسن وجمل وهما لازمان وضعا والمصوغة من اللازم قصدا كضارب الاب مضروب العبد فان اسمي الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى
الصفة المشبهة كما قال في التسهيل في اخر هذا الباب وهو اي اسم الفاعل المراد به الحدوث يصاغ منهما اي من اللازم والمتعدي فمن اللازم كقائم ومن المتعدي
نحو ضارب الامر الثاني انها تكون للزمن الماضي المتصل بالزمن الحاضر الدائم كحسن الوجه دون الماضي المنقطع والمستقبل فلا يقال حسن الوجه امس او
غدا وهو اي اسم الفاعل يكون لاحد الازمنة الثلاثة نحو حاسن امس او الان او غدا والحاصل من هذه المادة انك ان اردت ثبوت الوصف قلت حسن و
لا تقول حاسن وان اردت الحدوث قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره والى هذين الامرين اشار الناظم بقوله وصوغها من لازم لحاضر الامر
الثالث انها تكون مجارية للمضارع في تحركه وسكونه والمراد مقابلة حركة بحركة وسكون بسكون لا مقابلة حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق في اعيان
الحركات ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريفي سواء كانت مصوغة من ثلاثي او غيره فالثلاثي كطاهر القلب وضامر البطن وغير الثلاثي نحو
مستقيم الراي ومعتدل القامة فانها مجارية ليطهر ويضمر ويستقيم ويعتدل وغير مجارية له اي للمضارع وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن وجميل
وضخم وملآن فانها ليست مجارية ليحسن ويجمل ويضخم ويملأ وقول الزمخشري وابن الحاجب وابن العلج وجماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود بالاتفاق
على ان منها قوله من صديق او اخي ثقة او عدو شاحط دارا بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية ليشحط وجوابه
ممكن اذ لهم ان يقولوا ما ورد من ذلك اسم فاعل اجري مجرى الصفة المشبهة في الحكم لا انه صفة مشبهة حقيقة ولا يكون اسم الفاعل الا مجاريا بالراي
للمضارع كضارب ويضرب ومنه قائم ويقوم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا وداخل يدخل لان توافق اعيان الحركات غير معتبر كما
تقدم الامر الرابع ان منصوبها لا يتقدم عليها لانها فرع اسم الفاعل في العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن بخلاف منصوبه فانه يجوز تقديم منصوبه عليه
تقول زيد عمرا ضارب ومن ثم يتضح المسالة اي من اجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه صح انتصاب اي نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل
عنه بضميره باسم فاعل محذوف في نحو زيدا انا ضاربه لان ما يعمل في المتقدم عليه يصح ان يفسر عاملا فيه وامتنع نصب السببي المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة
عنه بنصب سببيه بصفة مشبهة محذوفة في نحو زيد اباه حسن وجهه فلا يجوز نصب الاب بصفة مشبهة محذوفة معتمدة على زيد يفسرها الصفة المذكورة
المشتغلة عنه بنصب الوجه لان الصفة لا تعمل في متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على انه مبتدا ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع انتصاب
وجه الاب في حسنه بنصب الوجه الامر الخامس انه يلزم ان يكون معمولها سببيا اي متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه

باب الصفة المشبهة

وجهه معمول لحسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد واما متصل بضمير موصوفها معنى نحو زيد حسن الوجه فالوجه معمول لحسن وكذا يجب ان يكون اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف مضاف اي الوجه منه اي من زيد هذا واي ليصير بين وقبل لاحذف وان ال في الوجه خلف عن الضمير المضاف اليه وهو راي الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع ال كقوله رحب فناطب الجيب منها رفيعة بجس الندامى بضة المتجرد وقول ابن الناظم في شرح النظم ما سماه ان جاز نحو زيد بك فرح بتقديم المعمول وهو بك مع انه غير سببي على الصفة وهو فرح مبطل للموم قوله يعني الناظم ان المعمول للصفة المشبهة لا يكون الا سببيا ولا يكون الا مؤخرا مردود بخير قول ابن الناظم لان المراد بالمعمول في قول النظم وسبق ما عمل فيه مجتنب وكونه سببيا وجب ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل كما افهمه قول النظم وعمل اسم الفاعل المعتمد لها عامل الحد الذي قلدها واما عملها في الظرف وهو بك بما فيها من معنى الفعل لان الظرف ما يكفي برائحة الفعل كما قالوا للفناء ان وكذا عملها في الحال نحو زيد حسن وجها ملتمعة وفي التمييز نحو زيد حسن وجها ونحو ذلك من الفضلات التي ينصبها الفاعل والمتعدي بخلاف اسم الفاعل فانه قوي الشبه بالفعل فيعمل في متقدم ومتاخر وفي سببي وفي اجنبي ومختص بها وبموصوفها انه لا يرفع معمولها محمولا بالعطف وغيره ومنها انها لا تعمل محذوفة ومنها انها تؤنث بالالف ومنها انها تخالف فعلها فتنصب مع قصوره ومنها دلالتها على الثبوت لا استمراري من غير تخلل كحسن الوجه او مع التخلل نحو مغلب الخاطر ومنها اسقاط اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام ومنها انها يقبح حذف موصوفها واضافتها الى ضمير موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها انه لا يجوز ان يفصل بينها وبين معمولها بظرف او عديله عند الجمهور ويجوز في اسم الفاعل بالاتفاق ومنها انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي او اريد به الاستمرار وانها ان منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول ومنها ان ال الداخلة عليها حرف تعريف الداخلة عليه اسم موصول على الاصح فيهما

فصل المعمول لهذه الصفة المشبهة ثلاث حالات لانه اما رفع على الفاعلية للصفة قال الفارسي او على الابدال من ضمير مستتر في الصفة بدل بعض من كل وبرده حكاية الفراء مررت بامراة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامراة فوهم الالف وانه يجوز برجل مضروب الاب بالرفع ولبس هذا البدل كالاول بعضا ولا اشتمالا لانه لا ضمير او بالاضافة او بإضافة الصفة او النصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة كالوجه هنا او على التمييز ان كان نكرة كوجها والصفة مع كل من الثلاثة وهي الرفع والنصب والخفض اما نكرة او معرفة مفردة او مثناة او مجموعة فالحاصل من ضرب وجوه الاعراب الثلاثة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها للمعمول ستة حالات لانه اي المعمول اما مال كالوجه او مضاف لما فيه ال كوجه الاب او مضاف للضمير كوجهه او مضاف المضاف للضمير كوجه ابيه او مجرد من ال والاضافة كوجه او مضاف الى المجرد من ال كوجه اب فالصور ستة وثلاثون صورة حاصلة من ضرب ستة مثلها وهي ضربان جايز وممتنع فالجايز اثنان وثلاثون صورة والممتنع منها اربع وهي ان تكون الصفة مال والمعمول مجردا منها ومن الاضافة الى ما اليها وهو اي المعمول المخفوض كالحسن وجهه او الحسن وجه ابيه او الحسن وجه اب لان الاضافة في هذه الصور الاربع لم تفد تعريفا كما في غلام زيد ولا تخصيصا كما في غلام رجل ولا تخفيفا كما في نحو حسن الوجه ولا مخلصا من قبح حذف الرابط او التجوز في العمل كما في الحسن الوجه وينقسم الجايز الى قبيح وضعيف وحسن فاما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت او مع ال المجردة منها ومن الضمير والمضافة الى المجرد وذلك اربع صور وهو حسن وجهه وحسن وجه اب والحسن وجه اب وجه اخيها وخلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا وعلى قبحها فهو جايز في الاستعمال لوجود الضمير تقديرا واما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من ال المعرف بال والمضاف الى المعرف بها او المضاف الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره وهو ضعيف لانه من اجراء وصف الفاعل مجرى وصف المشبهة وجر الصفة المضافة الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره وذلك ست صور وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه اب ابيه بالنصب فيهن وحسن وجهه وحسن وجه ابيه المجرد فيهما وهو عند سيبويه من الضرورات واجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح لوروده في الحديث الذي في قوله في وصف النبي صلى الله عليه والدشئن اصابعه وفي حديث ام زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال اعور عين اليمنى مع جوازه ففيه ضعف لانه تشبيه اضافي الى النفس واما الحسن فهو رفع الصفة المجردة من ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المجردة من ال والاضافة او المضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرف بال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما او المضاف الى المعرف بها والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما ورفع الصفة مع ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المعرف بال وحسن وجه وحسن وجه اب والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجه ابيه والحسن وجه اب والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منها وجر الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها فهذه اثنان وعشرون صورة وهي حسن الوجه حسن وجه الاب وحسن وجه اب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه والحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن وجها والحسن وجه اب والحسن الوجه والحسن وجه الاب وذلك كله مستفاد من قول النظم فارفع بها وانصب جر مع ال ودون ال صحبة بال هنا اضف بها مضافا او مجردا ولا تجرد بها مع ال هما من اضافة لنا بها وما لرجل ضربا جوازوسما وآخر بعض المتاخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى اربع عشرة الف صورة وما بين وستة وخمسين صورة وذلك ان جعل الصفة اما مال او لا فهذه حالتان ومعمولها اما مال او مضاف او مجرد والمقرون بال نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه والثاني مضاف الى مضاف الى ضميره نحو حسن وجه ابيه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو حسن وجه الاب والرابع مضاف الى مجرد نحو وجيه والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى ضمير الموصوف

والاضافة

الى مضاف

نحو جبيلة انقد من قولك مررت برجل حسن وجه جارية جبيلة انقد والسادس مضافا الى ضمير معمول لصفة اخرى نحو جبيل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجه جبيل خالها والسابع مضافا الى موصول نحو الطيبي كل ما الثالث بر الازر من قوله فجع بها قبل الاحبا منزله والطيبي كل ما الثالث بر الازر والثامن مضافا الى موصوف بجملة نحو رأيت رجلا حسن وجه يطعن برد الجرد من الاضافة وآل يشمل ثلثة انواع الموصول نحو قوله اسيلات ابدان رقاق خصورها وتبرات ما التف عليه المآزر والموصوف نحو جاءني الذي اعدله من قوله نزور لمرجا نوال اعده مستكفيا انوء الدهر وغيرها نحو مررت برجل حسن وجه هذا ثنتا عشرة صورة مضروبة في ما التي تنكير الصفة وتعريفها بضرب اربعة وعشرين وكل من هذه الاربعة والعشرين مضروبة في ثلثة احوال الاخر تبلغ اثنتين وسبعين صورة ويضم اليها صورة ما اذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثالث الاحوال ان يكون مجرورا وذلك اذا باشر ذا الصفة المجردة من ال نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جبيله الثانية ان تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من ال نحو فرش نجباء الناس زيد وكرامهم هما الثالثة ان يتصل به ولكن تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجبيله والضمير هما بين الصورتين منصوبتين خمسا وسبعين والصفة اما ان تكون لمفرد مذكر او لمثناه او لمجموع جمع سلامة او جمع تكسير او لمفرد مؤنث او لمثناه او لمجموع جمع سلامة او جمع تكسير هذه ثمان في خمس وسبعين تصير ثلثمائة واذا انوعت نفس الصفة الى مرفوع ومنصوب ومجرور وهي بهذه الثلثمائة تصير الفا وثمانمائة واذا انوعت الصفة ايضا من وجه اخر الى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه والى مفرد مؤنث ومثناه ومجموعه كانت ثمانية فاذا اضربت فيها الالف والثمانمائة تصير اربع عشرة الفا واربعمائة فال ولا يستثنى من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا سلامة وجملة صوره مائة واربع واربعون فالباقي اربع عشرة الفا ومائتان وست وخمسون بعضها جايز وبعضها ممتنع فخرج منها الممتنع على ما تقدم انتهى والله اعلم بالصواب

هذا باب التعجب

وهو استعظام زيادته في وصف الفاعل خفي سببها وزيج منها المتعجب منه عن نظايره او قل نظيره فالاول عصفور فخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما اضرب زيدا تعجبا من الضرب الواقع على زيد وبخفاء سببها الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب من شيء منها لعلم اذ اظهر السبب بطل التعجب لبطلة النظائر وخرج منها ما يكثر نظائره في الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه والتعجب له عبارات كثيرة واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب فمن الكتاب نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم ومن السنة قوله صلى الله عليه وآله لابي هريرة سبحان الله ان المؤمن لا ينجس ومن كلام العرب قولهم لله دره فارسا وانما اوثرت هذه الصيغة لانها تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة والمبوب له منها في النحويين اثنتان موضوعتان له احديهما ما افعله نحو ما احسن زيدا والبها اشار الناظم بقوله باصل انطق بعد ما تعجبا والكلام فيها في شيئين في ما وافعل فاما ما التعجبية فاجمعوا على اسميتها الان في حسن ضميرا يعود عليها اتفاقا والضمير لا يعود الا على الاسماء واجمعوا ايضا على انها مبتدأ لانها مجردة عن العوامل اللفظية للابتدا اليها واما ما روي عن الكسائي انها لا موضع لها من الاعراب فشاذ لا يعبأ به في الاجماع ثم بعد الاتفاق على انها اسم مبتدأ اختلفوا في معناها فقال سيبويه وجمهور البصريين هي نكرة تامة بمعنى شيء وتعجب بها لتضمنها معنى التعجب كما قالوا في قول الشاعر يعجبني ان تقيم فتبكم على ذلك لتضمنه ان تقيم معنى ما يعجبني ما بعدها من الجملة الفعلية خبر فوضعه رفع وقال الاخفش هي اما معرفة تامة اي موصولة بمعنى الذي وما بعدها من الجملة الفعلية صلة لها فلا موضع له من الاعراب او نكرة تامة اي نكرة موصوفة بمعنى شيء وما بعدها من الجملة الفعلية صفة لها فله رفع نسبا لمحلها وعليهما اي على قولي الاخفش من التعريف والتنكير تنافضين فالخبر اي خبر المبتدأ الذي هو ما التعجبية محذوف وجوبا اي الذي او شيء احسن زيدا شيء عظيم ورد بانه يستلزم مخالفة الظاهر من وجهين احدهما تقديم الابهام بالصلة او الصفة والاخر الابهام بالتزام حذف الخبر والمعلوم فيها تضمن من الكلام افهامها وابهامها تقدم الابهام والثاني التزام حذف الخبر وقد يجاب عنه وروي عن الاخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور وذهب الفراء وابن درستويه الى ان ما استفهامية ونقل في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية افعل فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما اصاب الجهين والاصح ما ذهب اليه سيبويه واصحابه لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها اجلى وسبب الاختصاص بها اخفى فاستغنت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة تحصل بذلك ابهام مشوبا بافهام ولا شك ان الافهام حاصل بايقاع افعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا مفضلا من كونه لباقي وهو ما مقتضى اللام واما افعل بفتح العين كاحسن فتعجب خلافا لقال البصريون والكسائي وهشام فعل ماض للزوم مع ياء المتكلم نونا توقايه نحو ما اقدرني على حمد الله وما احسنني ان اتقيت الله فضمة الفاء في احسن بناء لا اعراب كالفتحة في ضرب من قولك زيد ضرب عمرا وما بعده من الاسم المنصوب مفعول به كما ان ما بعد ضرب من الاسم المنصوب مفعول به فاعرابه بما اعرب به ضرب عمرا واجرى فاعرف وقال بقية الكوفيين غير الكسائي وهشام افعل اسم فعل امر بمعنى اجعل او صير ما اسبقه بالتصغير ولم يصغر واخرها والتصغير من خصايص الاسماء فضمة الفاء اعراب لا بناء كالفتحة في عند من قولك زيد عندك شوف ذلك لان مخالفة الخبر للمبتدأ في المعنى تقتضي عندهم نصبه اي نصب الخبر بخلافه اذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى كالتشبيه او شبهها بخبر وازواجرها تم فانه يرتفع اذا كان مخالفا له بحيث لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما خلافا لمن في الاعراب في الناصب له عندهم معنى وهو مخالفة الوقوع فيه بها ولا يحتاج الى شيء يتعلق به الخبر والحسن انما هو في الحسن وصفا له لا لضمير ما فلذلك نصب في زيد عندهم مشبها بالمفعول به لان ناصبه وصف قام مقام شبه فنصب الوجه نحو قولك زيد حسن الوجه واجيب بان التصغير في افعل شاذ وجعله تصغير ما فيه شبه الاسماء عموما المجرد موادتها لا مصدرا له وانهم ذهبوا بتصغيره الى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة فالمراد ابقاء واشبه افعل التفضيل فحط

باب التعجب

يكون على وزنه وبد لالة على الزيادة وبكونهما لا يبنيان الا ما استكمل شروطا بان ذكرها وقد حذف همزة افعل بسمع ما اخبره وما اشره بمعنى ما اخبره وما اشره
والماحذفوا همزة اخبر حركوا الخاء بحركة الباء وبهم من لم يحركها ويحذف الفها ويقول اخبره وسمع الكشاحنه الصيغة الثانية من صيغتي التعجب افعل به
بكسر العين نحو احسن بزيد وابهما الاشارة بقول الناظم او جئ بافعل قبل مجرور وبا واجمعوا على تمثيله افعل لانه على صيغة لا تكون الا للفعل فاما اصبغ
فنادر وفي كلام ابن الانباري ما يدل على ان افعل اسم قال المرادي ولا وجه له ثم بعد ان فهم على تمثيله اختلفوا في حقيقته قال البصريون جميعهم لفظة
لفظ الامر ومعناه الخبر فدلوله ومدلول احسن في بدا من حيث التعجب واحد وهو في الاصل فعل ماض صيغة على صيغة افعل بفتح العين وهمزة الوصل
بمعنى صار اكذا فاصل احسن بزيد احسن زيد اي صار ذا حسن كما غد البعير اي صار ذا غدة وابقل الارض اي صار ذا بقل ثم غيرت الصيغة الماضوية الى
الصيغة الامرية فصار احسن بزيد فصيغ اسناد لفظ صيغة الامر الا ان الظاهر ان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر فزيدت الباء فالفاعل بعد صورته
المفعول به المجرور بالباء كامر بزيد ولذلك التزمت زيادتها صونا للفظ عن الاستقباح بخلافها في باء الباء في فاعل الفعل الماضي نحو كفى
بالله شهيدا فيجوز تركها لعدم الاستقباح كقوله وهو سجيح بهملتين عبد بني الحسحاس بمهملات اربع عمرة وقد ع ان بجمرت غاديا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا
فحذف الباء من فاعل كفى قال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وخروف افعل بكسر العين في التعجب لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر مرفوع
على الفاعلية والباء للتعدية داخلة على المفعول به لا زائدة ثم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في افعل قال ابن كيسان من الكوفيين الضمير المحسن المدلول عليه
باحسن كانه قيل احسن انت بزيد اي دم به والوجه لذلك كان الضمير مفردا على كل حال لان ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلحة
وقال جعفر اي جعفر ابن كيسان المتقدم ذكرهم وهم الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشري من المتاخرين الضمير المستتر في افعل للفعل
المستدل عليه بالتعجب وكان القياس ان يقال اثنا احسنا في التثنية احسنا وفي الجمع احسنوا واحسن واما التزم افراده وتذكيره واستشاره
لانه اي افعل المستتر فيه الضمير كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير عن حالها وضعف هذا جمهور البصريين بثلاثة اوجه احدها استعمال الامر بمعنى الماضي
وهو ما لم يعهد والمعهود عكسه والثاني استلزامه ان افعل يجيء صلة وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل وقد اجازها مالك قول الفراء وهو اضعفها بابعد
اوجه احدها انه لو كان امرا لزم ابراز ضميره والثاني انه لو كان امرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الامر بالجلوس نحو حالسا ولا خلاف في كونه متعجبا
الثالث انه لو كان مسندا الى ضمير المخاطب لم يلزم ضمير المخاطب نحو احسن بك الرابع انه لو كان امرا لوجب ان يعمل من الاعلال ما وجب لاقم وابن ويجوز حذف الباء
اذا كان المتعجب منه ان المصدر به وصلها كقوله واحبب بها ان تكون المقدما اي بان تكون دورانا المشددة وصلها لعدم السماع فهذا حكم اختص
بعزان ونظيره معى ان يقوم قاله الموضح في الحواشي وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي افعل
بدون ما فاجازوا نحو يا ما احسن زيدا الى صيغة افعل فتقول احسن رجلا واكرم جلا بمعنى ما احسنك وما اكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل مشكلا
بقول سيبويه ان افعل وما افعله واضل به في معنى واحد **مسئلة** لا يتعجب الا من معرفة او نكرة مختصة نحو يا احسن زيدا وما اسعد رجلا اتقى الله
لان المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ذلك ويجوز حذف المتعجب منه اذا كان ضميرا كما في مثل ما احسنه اذا دل
عليه دليل والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما منه تعجب استبح اذا كان عند الحذف معناه يصح كقوله وهو على بن ابي طالب يجزي الله عني والجزاء
بفضله وبيعة خيرا ما اعف اكرما اي ما اعفها وما اكرمها وفي مثل افعل بر ان كان افعل بكسر العين معطوفا على اخر مذكور معه مثل في ذلك الحذف في
نحو اسمع بهم وابصر اي بهم وقوله اعز بنا واكفف ان دعينا يونا الى نصرة من بليننا واكفف بنا واما حذف الدليل مع كونه فاعلا لان لزوم التعجب كالتعجب
الفضلة خلافا للفارسي وجماعة ذهبوا الى انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل بعد حذف الباء كما في قولك زيد كفى به كاتبا فزيد كفى كاتبا ودرة ابن
مالك بوجوب احدهما لزوم ابراز ضمير في التثنية والجمع والثاني ان من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كانا من اكرمنا فان لم يدل عليه دليل لم يجز حذفه اما في ما
افعله فلعرقه فاذا لك عن الفائدة فانك لو قلت ما احسن او ما اجمل لم يكن كلاما لان معناه ان شيأ صير الحسن واصفا على مجهول وهذا مما لا ينكر وجوده
ولا يفيد المحدث به واما نحو ما افعل به فلا يحذف منه المتعجب منه لغير دليل لانه فاعل واما قوله وهو عروة بن الورد فذلك ان الى المنية بلغها حميدا او ان الورد الى
يستغن يوما فاجدر لحذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا على مثله اي فاجدر بحميدا فشاذ او قليل **مسئلة** وكل من هذين الفعلين وهما ما افعله
وافعل به ممنوع التصرف اتفاقا فالذي لابن مالك والبيت اشار في النظم بقوله وكلا الفعلين قد منعا لزوما منع تصرف لجمعهما والجائز هشام ان يؤتى بمضارع ما افعل
فتقول ما يحسن زيدا وهو قياس ولم يسمع فلا يقدح في الاجماع وليس افعل امرا من افعل لاختلاف مدلولي الهمزة عند الجمهور ولانها في التعجب للصيرورة وفي غيره
للنقل فالاول وهو ما افعله نظير تبارك وعسى وليس في الجمود وفي لازمة المضي والثاني وهو افعل به نظير هب بمعنى اعلم في الجمود وفي
ملازمة الامر وملزم جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستغنى الوضع ولم يوضع **مسئلة** ولعدم تصرف هذين الفعلين الدالين على التعجب
امتنع ان يتقدم عليهما معمولهما وامتنع ان يفصل بينهما وبين معمولهما غير ظرف ومجرور ولا تقول ما زيدا الحسن بتقديم معمول احسن عليه ولا تقول يزيد
احسن بتقديم معمول الحسن عليه وان قبل ان يزيد معمول به كما يقول به الفراء واصحابه لعدم التصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وفصل هذا الباء
لن يقتدما معمولها وكذلك ما احسن بعبد الله مذ بنا فصل بالمنادى بين احسن ومعموله بالاتفاق كما يؤخذ من كلام الشارح والى ذلك اشار الناظم
بقوله ومع ظرف او حرف جر وصل ويرد على هذا ما جاء في الحديث الصحيح عن ابن عباس ما رؤي عمر مضطجعا قط فاعرفه على ان بعضهم ادعى ان الفعل

اى مرتبا على الجملة بفتح الجيم وهى الاخرى قال ابن مالك وهذا معنى الفصل بالمنادى ولا نقول احسن لولا انجلا زيد بالفضل بلولا الامتناعية وهو
واجاز ذلك ابن كيسان قال المرادى ولا حجة له على ذلك اجاز الجرمى وهشام الفصل بالمصدر نحو ما احسن احسانا زيدا ومنع الجمهور لسنهم ان يكون له معمول
واجاز الجرمى وهشام الفصل بالحال نحو ما احسن واكبادا بدا واحسن واكبادا يوجد واختلفوا فى الفصل بظرف او مجرور لكونهما متعلقين بالفعل الدال على
المتعجب منه والصحيح الجواز للتوسع فيهما واشار اليه الناظم بقوله وفصلوا بظرف او بحرف جر مستعمل والخلف فى ذلك استقر فذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين
الى المنع وذهب الفراء والجرمى والمازنى والزجاج والفارسى وابن خروف والشلوبين الى الجواز كقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما افبح بزان يكذب فى قوله
وهو لويس بحجر افهم بدار بحزم مادام حزمها واخراد احالت بان محولا ففصل باذا الظرفية بين اخر ومعموله وهو ان وصلتها وليس بسيبويه فى ذلك بعض
ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل المتعجب لم يجز الفصل به اتفاقا كما قال ابن مالك فى شرح التسهيل نحو ما احسن منكفا فى المجد واحسن بحاتم الجود
فلا يقال فيهما ما احسن فى المجد واحسن عند ك حاتم لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله **فصل** وانما بنيت هذان الفعلان مما الجتمعت معنى كلامه
فيه ثمانية شروط احدها ان يكون فعلا فلا يبنيان من الاسم نحو الجلف بالجيم وهو فى الاصل الرجل الغليظ وقد الفاموس الجلف بالكسر الرجل الجافى وقد
جلف كفرح جلفا وجلافة انتهى فاثبت له فعلا فينبغى من فعله والحمار وهو الجوال المعروف فلا يقال ما اجلفه اى اجفاه وفيه ما تقدم عن الفاموس ولا
يقال ما احمره اى ابله وشذ ما اذرع المراة اى ما اعفها فى النزل بنوه من قولهم امراة ذراع بضم اوله قال فى الفاموس والذراع كسحاب الخفيفة اليدين
بالنزل ويكسر وافتقر فى الضياء على الضم وقال ابن القطاع فى الافعال ذرعت المراة خفت يدها فى العمل فهى ذراع وعلى هذا لا شذوذ فى قولهم ما اذرع
المراة ومثله فى الشذور ما افقه بكذا وما اجدره بكذا فالاول بنوه من قولهم هو فقه بكذا والثانى من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما احفه بكذا ولا فضل
لهما الشرط الثانى ان يكون الفعل ثلاثيا فلا يبنيان من رباعى مجرد ولا مزيد فيه ولا ثلاثى مزيد حرفا او حرفين او ثلاثة نحو دحرج وتدحرج وضارب
انطلق واستخرج لان بناءهما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه اما اصوله اربعة فلانه يؤدى الى حذف بعض الاصول ولا خفاء فى اخلاله
بالدلالة فاما المزيد فيه فلانه يؤدى الى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود الا ترى انك لو بنيت افعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت اضرب به
واطلقه واخرجه لفات الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب لان افعل يقبل يجوز بناؤهما منه فيقال مطلقا سواء كانت الهمزة فيه للنقل
ام لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من اصحابه واختاره فى التسهيل وشرحه وقيل يمنع مطلقا الا ان شذ منه شئ فيحفظ ولا يقاس عليه وهو
مذهب المازنى والاخفش والمبرد وابن السراج والفارسى ومن وافقهم وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما اظلم الليل وما افقر هذا المكان
ويمتنع ان كان للنقل نحو ما اذهب زيدا بعمرو والبه هذا ابن عصفور قال الشاطبى وهذه التفرقة لم يقل بها احد ولا ذهب اليها نحوى ويكفى فى الرد عليه الفقد للدليل
بناء على ان احداث قول لخرق للاجماع ثم اطال فى الرد عليه وشذ على هذين القولين ومما المنع مطلقا والمنع فى احد شقى التفصيل ما اعطاه للدراهم
وما اولاه للمعروف مما الهمزة فيه للنقل من المتعدى لواحد الى المتعدى لاثنين قبل التجب فانه كان ذلك ثلثة اوجه احدها الافتصار على الذى كان فاعلا
فتقول ما اعطى زيدا وما اولاه والثانى ان تزيد عليه احد المفعولين مجرورا باللام فتقول ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف والثالث ان تزيد عليهما
المفعول الاخر منصوبا بحرف عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين فتقول ما اعطى زيدا للفقراء الدراهم وما اولاه للفقراء المعروف وان شئت
نصبت الثلاثة اذا لم يكن اجر فتقول ما اعطى زيدا الفقراء الدراهم وما اولاه الفقراء المعروف وتقدير المحذوف عند البصريين اعطاهم الدراهم
واولاهم المعروف واختلف فى بناء فعلى التعجب من الثلاثى المزيد اذا جرى مجرى الثلاثى نحو انفق واستغفر واقفر واستغنى فذهب ابن السراج وطائفة
الى الجواز لانهم اجروه مجرى الثلاثى المجرد من الزوائد لا يجرى المزيد بدليل قولهم فى الوصف منه نفى وملق وفقير وغنى وذهب ابن خروف وجماعة الى
المنع لان العلة التى من اجلها امتنع بناؤها من المزيد غير الجارى مجرى المجرد موجودة هنا وهى هدم البنية وحذف زوائدها الغير موجب مع وجود
المعنى عن ذلك باشد واشده ونحوهما وشذ على كل قول من اقوال المانعين ما انقاه الله وما املا القرية لانهما من انقى يبشد بالبناء واملا
وما افقرنى الى عفو الله وما اغناى عن الناس ان منعت لانهما من افقر واستغنى وان كان قد سمع نقى بمعنى خاف وملو بمعنى ملا وفقر بضم القاف
كسرها بعضهم افقر وغنى بمعنى استغنى بنذوره وشذ ما اخصره لانه من اخصر وفيه شذوذ اخر ايضا وهو انه مبنى للمفعول الشرط الثالث ان يكون الفعل
متصرفا لان التصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه وعدم التصرف على وجهين احدهما ان يكون مجرد الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان
كنعم وبئس والثانى ان يكون مجردا الاستغناء عن تصرف غيره وان كان باقيا على اصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ودع حيث استغنى عن
ماضيهما بماضى يترك وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنيان من نحو نعم وبئس وبيذر ودع فلا يقال ما انعمه واباسه وانعم بهما وابئس بهما بانيان على
معنى ما من انشاء المدح والذم ولا ما اودعه وشذ ما اعساه واعس به الشرط الرابع ان يكون معناه قابلا للتفاضل فى الصفات الاختيارية التى يختلف فيها احوال الناس سواء كانت بالنسبة الى شخص واحد كالعلم والجهل او شخصين كالحسن والقبيح فنقول ما اعلم زيدا لخبير وما اجهله
بامور الادب وما احسنه وما اقبحه بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع فلا يبنيان من نحو فنى ومات لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى
يتعجب منه الشرط الخامس ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول نحو بلا وانا صيلا فلا يبنيان من نحو ضرب زيد بضم اوله وكسر ما قبل اخره فلا يقال ما
اضرب زيدا وانت تريد التعجب من الضرب الواقع على زيد لئلا يلتبس التعجب من فعل الفاعل وشذ ما انخصره من وجهين الزيادة على الثلاثة

والبناء للمفعول وبعضهم يستثني من الفعل المبني للمفعول ما كان ملازما لصيغة فعل بضم اوله وكسر ثانيه نحو عنيت بحاجتك وذهب علينا بمعنى تكبر فتعجب
المتعجب منه لعدم اللبس فيقول ما اعناه بحاجتك وما ازهاه علينا بمعنى وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على ان علة المنع خوف الالتباس وانما
جعل علة المنع التشبيه بفعال الخلق بجامع ان كلا منهما لا كسب للمفعول فيه فينبغي ان لا يستثنى شيء بناء على ما مر ومن ذلك على ان التعجب قد يبنى من فعل مضموم العين
مفعول فاعل لم يسم فاعله بشرط السادس ان يكون الفعل تاما فلا يتعجب من نحو كان وصار وظل وبات وكاد لانهن نواقص فلا يقال ما اكون زيدا قائما
بنصب المخبر ولا بجره باللام لتعجب المخبر هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى جواز ما اكون زيدا قائما وحكى ابن السراج والزجاج ضمهما اكون زيدا
قائما وهو مبني على اصلهم من ان المنصوب بعد كان حال فسهل الامر عليهم ولم يات بذلك سابع الشروط السابع ان يكون الفعل مثبتا فلا يبنيان من فعل منفي
سواء كان صلة للنفي نحو ما جاء بالدواء اي ما انتفع به ومضارعه بيجيء ملازم للنفي ايضا قاله ابن مالك في شرح التسهيل واعترض بانه قد جاء في
الاثبات قال ابو علي الشلوبيني في نوادره انشدنا ثعلب عن ابن الاعرابي ولم ارث بعد ابي الذئب ولا مثريا اروى به قاصيا اي انتفع به واما جاء بمعنى
ما ينبغي فانه يستعمل منفيا ومثبتا ام خبر لازم للنفي كما قام زيد وما جاء اي ما كان فلا يقال ما اقوم زيدا ولا يلتبس المنفي بالمثبت لشرط
الثامن ان لا يكون اسم فاعل على وزن افعل فضلا بالمد فلا يبنيان من نحو عرج فهو اعرج من العيوب وشهل فهو اشهل من الحمرة وهو بياض في
الزرع فهو اخضر من الالوان والى فضولي من الحلى واختلف في المنع من ذلك فقيل لان نحو صيغة التعجب ان يبنى من الثلاثي المجرد واكثر افعال الالوان والحلى
انما يجيء على افعل بتسكين الفاء وزيادة مثل اللام نحو اخضر فلم يبن فعلا التعجب في الغالب لما كان منها ثلاثيا اجراه اكثر العرب مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب
الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كالبياض والسواد والطول والقصر فلم يتعجب منها وقيل لان بناء الوصف من هذا النوع على افعل
لم يبن من فاعل المتصل الا بلبس احدهما بالاخر ولما امتنع صوغ افعل التفضيل منه امتنع صوغ فعل التعجب منه لجريانهما مجرى واحد في امور كثيرة ونشأ عنهما
في الوزن والمعنى وهذه الشروط مستفادة من قولك انتظم وصفهما من ذي ثلاث صرفا قابل فضل ثم غيرتي انتفا وغيرتي صف بهما على اشهل وعرفني
سبيل فضلا فهذه سبعة شروط ويؤخذ الثامن من قوله ذي ثلاث فانه يفهم الجزم في تقديره من فضل ذي ثلاث وبقي شرط تاسع لم يذكره وهو الا يستغني
عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من اقابله فانهم لا يقولون ما اقبله استغناء بقولهم ما اكثر قائله ذكره سيبويه ونحو شكر وقعد وجلس ضدا قام فانهم لا
يقولون ما اشكره واقعده واجلسه استغناء بقولهم ما اشد شكره واكثر قعوده وجلوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور وقام وغضب وتام وفهم
منها نظر فقد حكى سيبويه ما انومه وقالت العرب هو انوم من فهد **فصل** ويتوصل الى التعجب من الزايد على ثلاثة وما وصف على افعل فعلا بما اشد ونحوه
كاقوى وما اضعف واكثر وما اقل وما اعظم وما احقر وما اكبر وما اصغر وما احسن وما افبح وما اشبه ذلك وينصب مصدرها اي مصدر ما زاد على الثلاثة
وما وصف على افعل فضلا بعده اي بعد اشد ونحوه او باشد ونحوه كما ضعف اكثر واقل واعظم واكبر واصغر واحسن وافبح وما اشبه ذلك ويجر مصدر
بعده اي بعد اشد ونحوه بالباء لزوما فتقول على الاول ما اشد واعظم دحرجته وانطلاقه في الزايد على الثلاث او حمرة او عرجه مما الوصف منه على افعل
فضلاء وتقول على الثاني اشدد واعظم بها اي بدحرجة وانطلاق وحمرة وعرجة وذلك مستفاد من قولك انتظم واشدد واشد واشبههما بخلف ما بعض
الشروط هذا ومصدر الصادم بعد ينصب بعد افعل جره بالباء بحسب وكذا المنفي والمبني للمفعول يتوصل الى التعجب منهما باشد ونحوه او باشد ونحوه الا ان
مصدرهما اي مصدر الفعل المنفي والفعل المبني للمفعول يكون منزلا بان والفعل المنفي وما والفعل المبني للمفعول لا سبيل الى نحوهما اكثر ان لا يقوم وما اعظم
بالبناء للمفعول واشدد بهما اي بان لا يقوم وما ضرب فما ذا بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح اما في المنفي فلا يمكن من ان يستعمل سواه المنفي وان يعمل فيه
الفعل الذي تعجب بصيغته وما المبني للمفعول فليبقى لفظ الفعل المبني للمفعول لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل ولو امن اللبس جاز
ابقاؤه المصدر الصريح نحو ما اسرع نفاره هند واسرع بنفاسها قال الشارح واما الفعل الناقص فان قلنا المصدر وهو التعجب من النوع الاول فيؤتى
له بمصدر صريح وان لا تقل له مصدر من النوع الثاني فيؤتى لمصدره مؤول فتقول على الاول ما اشد كون زيد جميلا او تقول على الثاني ما اكثر ما كان زيد
اشد واكثر بذلك اي بكون زيد جميلا وبما كان حسنا واما الجامد نحو نعم وبئس وعسى والذي لا يتفاوت معناه نحو مات وفني فلا يتعجب منها البتة
فلا يتوصل الى التعجب منها بشيء اما الجامد فلانه لا مصدر له فينصب او يجر واما الذي لا يتفاوت معناه فانه وان كان له مصدر فلهم قابلا للتفاضل الا
ان اريد وصف فاعله فيقال ما فني زيد ما اشد فناءه وما اجمع موته وما اكثر موته كما يرشد اليه كلام الشارح ولا يختص المتوصل باشد ما ذكر بعض الشروط
بل يجوز فيها استوفى الشروط فتقول ما اشد ضربت بدلا عمرا وما ورد من بناء فعل التعجب من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس عليه وقد مضت
امثلته في كلام المؤلف وحكم عليها بالشذوذ ونبه عليها بالنظم بقوله وبالندور واحكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذي من اثر **هذا باب نعم**
وبئس وما جرى مجراهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وفيهما كثير الخلاف في حقيقتهما والراجح انهما فعلان عند جميع
البصريين والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب في الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن
اغتسل فالغسل افضل وتقول بئست الحلبة حلبة اساءت عند بائع الكوفيين بدليل دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بئس بئس
والله ما بئس الولد نصرها بكاء وزيرها مسرفة وقول اخر وقد شفني الى محبوبة عاجها ربطي السبر على بئس السبر واجيب بان الاصل ما هي ولا تدخل
فيه نعم الولد ونعم السير على عير مدخول فيه بئس السير فحذفا الموصوف وصفته واقيم معمول الصفة مقامها فجر فالجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف

لاحتك وقد ما اكون زيدا

الطريقة الثانية وهي التي عزاها ابن عصفور في شرحيه المتأخرة فقال لم يختلف احد من البصريين والكوفيين في ان نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد استنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائي الى ان قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة تأبط شرا فنعم الرجل عنده اسم للمدح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما في الاصل جملتان فنقلتا عن اصلهما وسميتا وذهب الفراء الى ان الاصل في نعم الرجل زيد ونعم الرجل عمرو ونعم رجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف المذكور واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلها مقامه فحكم لهما بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عندهما بمنزلة ضارب لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو وعبارة قول الكسائي والفراء انهم لا يقولون ان نعم الرجل قائم ولا ظننت نعم الرجل قائما والطريقة الاولى هي المشهورة واصحها ان نعم وبئس فعلان جامدان وعلى ذلك جرى الناظم فقال فعلان غير متصرفين نعم وبئس وانما لم يتصرفا للزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فقلتا عما وضعتا له من الدلالة على الصفو وصارتا للانشاء فنعم منقولة من قولك نعم الرجل اذا اصاب نعمة وبئس منقولة من قولك بئس الرجل اذا اصاب بؤسا ويجوز فيهما اربع لغات فتح الاول وكسر الثاني على الاصل المنقول عنه وفتح الاول وكسره مع سكون الثاني وكسرهما عند بني تميم ولا يجيز الحجازيون فيهما الا الاولى قاله الخضراوي في شرح الايضاح واختصار وفاعلان لفاعلين عند البصريين والكسائي واما عند جهور الكوفيين لفاعلين باسمهما فقال ابن العلج في البسيط ينبغي ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عند هم لنعم اما بدلا او عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح وكأنك قلت الممدوح الرجل زيد معرفين لال الجنسية على احد قولين او العهد به على القول الاخر ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين احدهما انها للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح او مذموم والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من افراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره وتنسب الى سيبويه وردت باداة الى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو والثاني انها للجنس مجازا لانك لم تقصد الا مدح معين ولكنك جعلت جميع الجنس مبالغة واختلف القائلون بالعهد على قولين ايضا احدهما انها للعهد الذهني المعهود ذهنا في نحو ادخل السوق فتشابها من حيث ان كلا منهما في الاذهان من حقيقة رجل كما تقول اشتر اللحم ولا ترد بها الجنس ولا المعهود الحاضر والثاني انها للعهد في المخصوص الممدوح كأنك قلت زيد نعم هو لما لابن ملكون والجواب في ومثالهما نحو نعم العبد وبئس الشراب او معرفين بالاضافة الى ما قارنها اي الى نحو لنعم دار المتقين ولبئس مثوى المتكبرين او معرفين بالاضافة الى مضمر لما قارنها كقوله وهو ابو طالب نعم الفتى عم النبي صلى الله عليه وآله فتى ابن اخت القوم غير مكذب ذهب حسام مفرد مذكر ابا فضيل حال ونعم محصور بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ما قبله او خبر لمبتدأ محذوف وحسام مفرد خبر ان لمبتدأ محذوف اي هو حسام مفرد لانتفاء لازم صيرا لانه معرفة لاتصافه بالنكرة وافتقر الناظم على قوله راضان اسمين مفاد فيهما الاضافة اليها او مضافين لما افادتهما او راضان لفاعلين مضمرين مستترين وجوبا في نعم وبئس مفسرين بتمييز لكل منهما مطابق للمخبر عنه قابل المذكور فاليا والى التمييز اشار الناظم بقوله وبرضا ان مضمر يفسره تمييز نحو بئس للظالمين بدلا ففي بئس ضمير مستتر فيها مرفوع على انها فاعلة وبدلا تمييز مفسر له والتقدير بئس هو اي البدل وقوله في مدح مرضين شتا نعم امرءا هرم لم يثر ناشئة الاركان فراع بهما وقد ففي نعم ضمير مستتر فيها مرفوع على انها فاعلة وامرءا تمييز مفسر له والتقدير بنعم هو اي لمرء هرم وهو مخصوص بالمدح ومرضيا لغالب قوله ان خلت كذا فيها ونعت قال ابن عصفور التقدير بنعت فحذف النعت والمخصوص وقال في تفسير الحديث فيا لرخصة اخذ ونعمت رخصة الوضوء وفي البسيط لا يجوز فيها التمييز لانتفاء الابهام ولعدم مفسر المضمر حينئذ ولانه كالعوض من الفاعل ثم قال الا ان يعوض منه شيء كالتاء في الحديث لنعمت ولا اراد بالحديث قوله صلى الله عليه وآله من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت في بدل على انها للتمييز كالعوض من الفاعل الظاهر انه لا يدان يكون مما يقبل ال فلا يكون مثلا وغيرا وافضل من ولا كلمة ما خلافا للفراء والزمخشري في من وافقهما ولا يكاد يجمع بينهما واجاز المبرد وابن السراج والفارسي ان يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر توكيدا كقوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا او بايماء فجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة ومنعه سيبويه والسيرافي بكثير لان مطلقا سواء افاد معنى زائدا على الفاعل ام لا وحجتهما ان التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل ونقضه ابن مالك بامرين الاجماع على جواز نعم الرجل عشرون درهما وقال الشلوبين ان عد الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وقال ابو طالب ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان البرية دينا والثاني انه فاجاء في الباب كقول جرير بئس الاخلاء للاخنى والتغلبيون بئس للجهل ضلوا وقال سيبويه ضعيفا وما اورده عليه في الوجه الاول لانه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه وما جاء في الباب ليس من التمييز بل من الحال المؤكدة وقيل ان افادة التمييز معنى زائدا على الفاعل الظاهر سواء جاز الجمع بينهما او لا فلا يجوز وصحح ابن عصفور الاول كقوله وهو ابو بكر بن الاسود المعروف بابن شعوب مخبرة لم يبد لي سواه فنعم المرء من رجل فتى جمع بين الفاعل الظاهر وهو المرء والتمييز وهو رجل المجرور بمن وقد افاد التمييز معنى زائدا على الفاعل وهو كونه منسوبا الى قبيلة بكسر الباء وهي اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وقيل النسبة اليها للعنان بكسر الباء وتفتح ايضا وهي ما عن يمينك اذا انحدرت في بطن الوادي الى تهامة وقيل ما عن يسارك اذا انحدرت الى تهامة ايضا وتفتح ايضا فان كسرت شددت باء النسبة وان فتحت خففتها والى ذلك اشار الناظم بقوله وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم قد اشتهر واختلف كلمة ما بعد نعم وبئس اذا وقع بعدها جملة فعلية او اسم معرف على قولين فقيل هي فاعل فيهما ثم ان وقع بعدها جملة فعلية فهي معرفة ناقصة ان موصولة والفعل بعدها صلتها والمخصوص محذوف كما في نحو نعما يظلم به اي نعم الذي يظلم به وهو منقول عن الفارسي وان وقع بعدها معرف فهي معرفة ناقصة في نحو فنعما هي اي فنعم الشيء هي وكلمة هي المخصوص وهو منقول عن سيبويه والاصل فنعم الشيء ابداها لان الكلام في الابداء لا في الصدقات ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فانفصل وارتفع وقيل هي تمييز فيهما فهي نكرة موصوفة

لاخنى في ه

باب نعم وبئس

بالجملة الفعلية وفي المثال الاول وهو مذهب الاخفش ونكرة تامة في المثال الثاني وهو فيهما في محل نصب وفي الاخلاف في المتلوة بجملة فعلية اشار الناظم بقوله
وما مميز وقيل فاعل في نحو نعم ما يقول الفاضل وبسط القول في ذلك ان يقال اعلم ان ما هذه على ثلاثة اقسام مفردة اي غير متلوة بشئ ومتلوة بمفرد و
متلوة بمفرد ومتلوة بجملة فعلية فالاولى نحو دققته دقا نعما وفيها قولان معرفة تامة فاعل ونكرة تامة تمييز وعليهما فالمخصوص محذوف اي نعم الشئ الدق
او نعم شيئا الدق والثانية المتلوة بمفرد نحو فنعما هي وبئسما تزويج ولا مهر وفيها ثلاثة اقوال معرفة تامة فاعل ونكرة تامة تمييز مركبة مع الفعل قبلها تركيب ذا
مع حب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول الفراء ومواضعه والثالثة المتلوة بجملة فعلية نحو نعما يعظكم به بئسما اشتروا وفيها عشرة اقوال ترجع
الى مذهبين احدهما انها نكرة في موضع نصب على التمييز والثاني انها في موضع رفع على الفاعلية والثالث انها المخصوص والرابع انها كافة فاما القائلون بانها في
موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة اقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في احد
قوليه والزمخشري وكثير من المتاخرين والثاني انها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والثالث انها تمييز والمخصوص ما اخرى موصولة والفعل
صلة لها الموصولة المحذوفة وهو قول الفراء قال المرادي ونقل عن الكسائي واما القائلون بانها في موضع رفع على الفاعلية فاختلفوا على خمسة اقوال الاول انها
اسم معرفة تام اي غير مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف نقله في التسهيل عن سيبويه وقال به ابن خروف والثاني انها موصولة والفعل صلتها
والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي والثالث انها موصولة والفعل صلتها مكتفى بها وبصلتها عن المخصوص نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفراء
والفارسي والرابع انها مصدرية وليست ساقطة بصلتها الاشتمال على المسند والمسند اليه سدا الفاعل والاسم المخصوص بها والخامس انها نكرة موصوفة
والمخصوص محذوف واما القائل بانها المخصوص فقال انها موصولة والفاعل مستتر وما اخرى محذوفة هي التمييز وهو قول الكسائي ونقله المرادي عن
الفراء واما القائل بانها كافة فقال ان ما كفت نعم من العمل كما كفت قل وطال وغيرهما فصارت تدخل على الجملة الفعلية **فصل** ويذكر المخصوص بعدهما
وهو المقصود بالمدح او الذم بعد فاعل نعم وبئس الظاهر او بعد التمييز فيقال نعم الرجل او رجلا ابو بكر وبئس الرجل او رجلا ابو لهب هذا هو الغالب وسر ذلك انه
لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشاملين في كل خصلة محمودة او مذمومة المستبعد تحققهما سلكوا بهما في الامر العام طريق الاجمال والتفصيل
لقصد مزيد التقرير فجاءوا اولا بالفاعل بما يدل على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم الى المخصوص به اولا على سبيل الاجمال لكونه فردا من
الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوي الحكم وزيادة التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد واختلف
في رفع المخصوص فقيل هو مبتداء والجملة قبله خبر ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش وقيل يجوز هذا ويجوز ان يكون خبر المبتدا
واجب الحذف تقديره الممدوح ابو بكر والمذموم ابو لهب وهو مذهب الجمهور منهم الجرمي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم وقيل يتعين الثاني وقيل
مبتداء حذف خبره واليه ذهب ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان واقتصر الناظم على القولين الاولين فقال ويذكر المخصوص بعد مبتدا
او خبر اسم ليس يبدو ابدا وغير الغالب انه قد يتقدم المخصوص على نعم وبئس فيتعين كونه مبتداء على القول بفعليتهما والجملة بعده خبر نحو زيد نعم الرجل وعمرو
بئس الرجل ويجوز على القول باسميتهما ان يكونا مبتدأين والمخصوص خبرا وبالعكس وقد يتقدم من الكلام ما اي شئ يشعر به اي بالمخصوص بالمدح والذم
فيحذف المخصوص جوازا للعلم به نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اي هو فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير ايوب لتقدم ذكر ايوب في قوله تعالى واذكر عبدنا ايوب — اي ايوب
والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يقدم مشعر به كفى كالعلم نعم المقتنى والمقتفى اي من حذف المخصوص وفي النظم العلم نعم المقتنى والمقتفى وما ذلك من التقديم المخصوص
لان حذفه هذا اذا رفعنا العلم بالابتداء اما اذا جعلناه خبرا لمبتداء محذوف تقديره هذا العلم على حد سورة انزلناها اي هذه سورة او مفعولا
لفعل محذوف تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من الحذف لا من التقديم كما ذكره الناظم **فصل** واجعل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل
مبني للفاعل ليس الوصف منه على افعل فعلاء صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف وشرف او بالتحويل بان يكون
في الاصل مفتوح العين كضرب وقتل او مكسورها كعلم ثم تضم العين فيهن فانها حولت للتلقي بالغريزة ولتضمن قاصرة كنعم وحكم المضاعف ان يدغم
نحو حب ويجوز النقل كما سيأتي وحكم معتل العين او اللام ان كان من باب قوة قلب الضمة كسرة فتنقلب الواو الثانية ياء نحو قوي او من باب شوي قلب
الثاني اي الضمة قبلها ثم يفعل فيه ما فعل في قوة ويجوز فيهما الاسكان نحو قوي وشوي ولا يدغم لعروض الاسكان والاجوف يبقى قبل الضم نحو طال
وباع والناقص المضموم العين نحو سرو ويجوز تسكينه واما المفتوح والمكسور فقيل لا يتغير وقيل بل يتغير وقال ابن عصفور لا يجوز نحو بل علم وجهل وفهم
الى فعل بضم العين لعدم السماع ثم بعد ضم العين اصالة او تحويلا قال الفارسي والاكثرون يجري مجرى نعم وبئس في افادة المدح والذم وفي حكم الفاعل
الظاهر والمستتر وحكم المخصوص من وجوب الرفع وجواز حذفه اذا تقدم ما يشعر به وجواز تقديمه تقول في المدح فهم الرجل زيد وفهم رجلا زيد
وفي الذم خبث الرجل عمرو وخبث رجلا عمرو والمعنى نعم الفاهم زيد وبئس الخبيث عمرو والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم
مسجلا ومن امثلته ساء بالمد وهو المنبه عليه في النظم بقوله واجعل كبئس ساء فانه في الاصل سوء بالفتح من السوء بالضم ضد السرور من ساءه الامر
يسوءه اذا احزنه فهو متعد متصرف فحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا فحكمه وحكم فاعله ما ذكرنا في بئس تقول في الفاعل
المعرف بال ساء الرجل ابو جهل وفي المضاف الى المعرف بال ساء حطب النار ابو لهب وفي المضمر المفسر بالتمييز ساء رجلا وفي التنزيل وساءت مرتفقا
ففي ساء ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى النار ومرتفقا تمييز على حذف مضاف اي نار مرتفق لان التمييز لا بد وان يكون عين المميز في المعنى

والمرفوع المذكور فيما يحتمل الفاعلية والتمييز ساء ما يحتمل كونه مجرورا بخلاف المتقدم فان جعلناها فاعلا فهي معرفة ناقصة اي ساء الذكر يحتمل كونه وان جعلناها تامة وهي نكرة موصوفة اي ساء شيئا يحتمل كونه مخصوصا بالذم محذوفا وقال الاخفش والمبرد يجري فعل المضموم العين في المدح والذم مجرى فعل المدال على التعجب فلا يلزم فاعلها الا ولا الاضمار وهو الصحيح وعلى هذا يجوز ذلك في فاعل المذكور ان يأتي مبرءا ساظاهرا مجردا من ال وان يجر بالباء الزائدة نشيها بفاعل فعل التعجب وانسبان برضبر امطابقا للماضيلة فالظاهر المجرد من ال نحو قولهم زيد حملا على ما توهم زيد او المجرد بالباء وهو الاكثر نحو حسن بزيد حملا على احسن بزيد وقد سمع من العرب مررت بابيات جاد بهن ابيانا وجدن ابيانا حكاه الكسائي بزيادة الباء في الفاعل اولا ومجردة ثانيا واصل جاد بهن ابيانا اجدن ابيانا من جاد المطر يجود جودة اذا صار جيدا واصل جاد جود بفتح العين فحول الى فعل بضم العين لقصد المبالغة والتعجب وزيد الباء في الفاعل وعوض من ضمير الرفع ضمير النصب فصل بين وابيات بضمير وجدن ابيانا على الاصل من عدم زيادة الباء فذلك ثبت ضمير الرفع وابيانا تمييز وفي كل منهما الجمع بين الفاعل والتمييز وقال الطوال الحب بالزور الذي لا يرى منه الا صفحة اولها اصله حب الزور بفتح الزاي ومعنى الزاير فزاد الباء في الفاعل حملا على احبب بالزور وضم المحاء لان الفعل المذكور يجوز فيه ان يبقى بحسب ما ولي حركتها الى فاعله ولو كانت الفاء غير حلقية خلافا لظاهر التسهيل فتقول ضرب الرجل بفتح الضاد وسكون الراء وضرب الرجل بضم الضاد وسكون الراء وصفة كل شيء جانبه واللام بكر اللام جمع لمة بالكسر وتشديد الميم وهو الشعر جاوز شحمة الاذن والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى ذا الرفع جر بالباء ومثال الضمير المطابق ما قبله الزيدان اكرما رجلين والزيدون اكرموا رجالا الاحلاء اكرمهم رجلين ورجالا الا افضل ويقال في المدح حبذا وفي الذم لا حبذا قال الشاعر الا حبذا نار عزة في الموقد ولا حبذا الجاهل المتعامل فجمع بين المدح والذم ومثله قول الاخر الا حبذا اهل الملا غير انه اذا ذكرت سعدى فلا حبذا هيا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثل نعم حبذا ثم قال وان تردف ما فاعل لا حبذا ودخول لا في الذم على حبذا الايخ من اشكال لان لا لا تدخل على فعل جامد ولا تعمل في اسم اذا لم يكن خبرا ولا يكون الاسم المرفوع بعد حبذا كذلك اذا لم يعمل في الاسم الا ما دخلت عليه الا على قول ابي الحسن وابي العباس وهو ضعيف في مذهب سيبويه ان حبذا فعل ماض وذا فاعل واليه اشار الناظم بقوله الفاعل ذا وانما بنيا على اصلهما من كونهما جملة ضلبة ماضوية لان الاصل عدم التغيير ولا مقتضى هنا لاجتلابه على حبذا كقوله فحبذا ربا وحبذا ابى وحبذا دينا اخذت فلم يغير المضاف ولا يفعل بهما واخواتهما من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب هو قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف في احد كتبهما وابن مالك قبل ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل لان سيبويه قال حكاية عن الخليل ولكن ذا وجب تغيره لكثرته في كلامهم واحدة نحو لا وهو اسم مرفوع الا ترى انك لا تقول التي حبذة انتهى والمخصوص على هذا المذهب مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل خبره والرابط بينهما اسم الاشارة وقيل مبتدأ محذوف الخبر وقيل خبر محذوف وقيل عطف بيان وقيل بدل وقيل خبر وقيل نعت والجميع فضلا لتقدم الفعل فضلا ماضيا وما بعده من المخصوص فاعل والجملة فضلية وقيل ركبا وقيل نعت والجميع اسما مبتدأ وما بعده من المخصوص خبر والجملة اسمية واصل الخلاف قولان التركيب وعدمه وبقيا عن التركيب قولان فضلية المجموع او اسميته والحال دليل على مدعاه فاستدل لمدعي التركيب بلزوم الافراد والتذكير وبامتناع الفصل ثم استدل لمدعي فضلية الفعلية وهو الاخفش وخطاب بتغليب المجرد الاول وتغليب الاكثر حروفا وسلامة مدعيها لما لزم مدعي فضلية الاسمية من شذوذ تخالف المخبر والمخبر عنه في تميز ما لبس بهم وهو المدح وبقولهم لا احبذه فجاؤا بمضارع واستدل لمدعي فضلية الاسمية وهو المبرد في مقتضبه وابن السراج في اصوله والشجري في شرح الكتاب بان الاسم اشرف ويستقل بالكلام ويقع فيه التركيب كثيرا واما احبذه فضارع حبذه اذا قال له حبذا واختلف القائلون بعدم التركيب في علة كونه لا يتغير واعلم الافراد والتذكير بل يقال حبذا هند وحبذا الزيدان في تثنية المذكر والهندان في تثنية المؤنث وحبذا الزيدون في جمع المذكور والهندات في جمع الاناث على لغة اقوال فقال ابن مالك لان ذلك كالجزء من المثل والى ذلك اشار الناظم بقوله واولا ذا المخصوص اذا كان لا تفعل هذا نحو وضيما هي المثلا وقال ابن باشاذ انما امتنع تقديم المخصوص على حبذا لئلا يتوهم ان في حب ضميرا مرفوعا فاعلا عليه يعود على المخصوص وان ذا مفعول به قال ابن مالك وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي ان يكون المنع لاجله ثم علل بجريها مجرى المثل كما تقدم تعليمه اذا قيل حب الرجل زيدا فحبذا مصدر من باب فعل المضموم العين المتقدم ذكره في الفصل قبله ويجوز في حاء الفعل فتح المضعف وضمه وكسره والضم بنقل حركة العين اليها كما تقدم من انه يجوز ان يكسر غين وان ينقل حركتها الى فاء اذا لم تكن الفاء حلقية فاما لك بها اذا كانت حلقية والى هذا اشار الناظم بقوله ودون ذا انضمام الحا كثر فان فتحت حبذا فتح الحاء واجب للتركيب ان جعلتها كالكلمة الواحدة والا فجايز والله اعلم

هذا باب افعل التفضيل

وهو الوصف المبني على اصل لزيادة صاحبه على غيره في اصل الفعل واما خير وشر في التفضيل واصلهما اخير واشر بهمزة ساكنة بدليل ثبوتها في فوائر ابي قلابة من الكذاب الاشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر بلال خير الناس وابن الاخير والخلاف في سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وقال الاخفش لانهما لما لزمتا الشذوذ في فعل حولف لعظمها فحذفت فيهما شذوذ ان حذف الهمزة وكونهما الافعل لهما واما قولهم خيرى شرى للانثى فمحذوفة وردوه انما يصاغ افعل التفضيل مما صيغ منه فعل التعجب وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليدل وصف منه على افعل فضلا فيقال من ضرب يضرب هو اضرب ومن ضارب يضارب هو اضرب ومن علم يعلم هو اعلم ومن ضرب يضرب هو افضل كما يقال في التعجب منهما ما اضربه وما اعلمه وما افضله واضرب به واعلم به وافضل به والى ذلك اشار الناظم بقوله صغ من مصوغ منه التعجب افضل للتفضيل وابى الذي شذ بناؤه من اسم عين نحو هو احنك العينين بنوه من الحنك وهو اعين

باب افعل التفضيل

والمعنى كلمها اى اشدهما اكلا او من وصف لاحد كهما فمن براء الخ بنوه من قولهم هو فن اى حسن وهو الغصن بتظاء بنوه من قولهم لص بكبر اللام اى سارق وتظاء بكسر التاءين وبظائين مجيات اسم لصوص وغلب ابن القطاع لفضلا فقال يقال لص اذا اخذ المال خفية فضل هذا لاشتماله فيه وشد بناؤه مما زاد على ثلاثة كهذا الاعلام اختصر من عبره بنوه من اختصر فيه شذوذا ان كونه مبنيا للمفعول وكونه زائدا على الثلاثة كما تقدم في التعجب منه وفي بنائه من الفعل الماضي الذي على وزن افضل المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب منه فضل يجوز مطلقا وقيل يمنع مطلقا وقيل يجوز ان كان الهمزة لغير المفاضلة وسمع شذوذا على المنع مطلقا وعلى المنع في احد شقي المفضل هو اعطاهم للدراهم واولاهم المعروف وسمع شذوذا على الثاني هذا المكان اقفر من غيره وسمع بناؤه من فضل المفعول لهو ازهى من ديك بنوه من زهي بمعنى تكبر قال في الصحاح لا يبنى من الزهو لابنيا للمفعول وان كان بمعنى الفاعل وحكى ابن دريد زهي يزهى هو اى تكبر فعلى ما حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه لانه من المبني للفاعل وسمع هو اشغل من ذات النحيين بنوه من شغل بالبناء للمفعول والنحيين تثنية نحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات النحيين امراة من قيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في لجاهلية فاتى خواتين جبير الانصاري وقيل اسلام فساومها فحلت نحيا مملوا فقال لها امسكيه حتى انظر اليه مرة ثم حل الاخر وقال لها امسكيه فلما اشغل يديها حاولها حتى قضى منها ما اراد وهرب ثم اسلم فشهد بدرا وسمع هو اغنى من جاسم بنوه من غنى بالبناء للفاعل فضل هذا لاشتماله فيه وما توصل بها الى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه بنوصل بها الى التفضيل وافى ذلك اشار الناظم بقوله وما بالى يتعجب وصل لما منع بها الى التفضيل اصل وبجا بعده بمصدر ذلك الفعل تميزا فيقال هو اشد استخراجا وحرجة وبستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل والمفاضلة للاثبات فان اشد باني هذا ولا باني هنا مستغنا من قول الموضح ويجاء بمصدر ذلك الفعل تميزا لانا نقول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح في الحواشي فصل

ولاسم التفضيل ثلث حالات احدها ان يكون مجردا من ال والاضافة فيجب حينئذ ان يسند بما في نفسه وهو ان يكون مفردا مذكرا دائما ولو كان مسندا الى مؤنث او مثنى او مجموع نحو قولك زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والهندان افضل من عمرو والهندات افضل من عمرو ونحو قول الله نعم ابوسف واخوة الى ابينا منا ونحو قوله نعم قل ان كان اباؤكم الابيات الى قوله احب اليكم فافرد الابيات الاولى مع الاثنين وفي الاربعة الثانية مع الجماعة ومن ثم اى من اجل ان افضل التفضيل اذا جرد من ال والاضافة لزم الافراد والتذكير فقيل في الخبر يضم الهمزة وجمع اخرها مثنى اخر ثنى معدول عن اخر الموازن لافضل التفضيل وابس من باب افضل التفضيل حقيقة لانه لا يدل على مشاركة وزيادة ولذلك لم يجعله ابن مالك من باب افضل ولا الحقه به بل الحقه بالملحق به وهو اول لانه اشبهه في الوزن وكون معناه نسبيا وكونه لا يدل على زيادة وعلى الالحاق فهو بجانب باب افضل في ثلاثة امور احدها انه يطابق وليكان ذكرة والثاني انه لا تلزمه من لا لفظا ولا تقديرا والثالث انه لا يضاف ومن ثم ايضا قيل في قول ابي دواس

بني الحسن بن هاني الحكمي يصف الخمرة كان صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء درعلى ارض من الذهب انث الحسن حيث انث صغرى وكبرى وكان حقه ان يقول اصغر واكبر بالتذكير واجيب عنه بانه لم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العرب فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقول الفرزدق واذا ضربت عنكم اسيافكم كرما واعظمها اقام الاعظم ابي الهمام والغضاض بفتح الفاء والغين المعجمة وبعد الالف فاء مكسورة في اخره عين مهملة البغاث اثاث البيت وسيب الخمرة وسيب الغيث بالي دواس بنوز مضمومة بعدها واو ثم همزة انه كان ذو ابنان تنوشا على عاتقه والحكم الثاني فيما بعد افضل ان يتوفى من ثلاثة اوجه للمفضول كما تقدم من الامثلة وهي عند المبرد وسيبويه لابتداء الانتفاع في افضل منه وابتداء الانحطاط في نحو شرهنه واعترضه ابن مالك بانها لا تبقى بعد الى واختار انها للمجاوزة فان معنى زيد افضل من عمر وجاوز زيد عمرا في الفضل واعترضه المغني بانها لو كانت للمجاوزة لصح في وصفها عن وضع بان صح وضع المراد موضع مراد فانما يكون اذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا منع مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من ومجرور الجار الا من خاصة وقد تحذف من مع مجرورها للعلم بها نحو وللاخرة خير وابقى اى من الحيوة الدنيا وقد جاء الاثبات والحذف في انا اكثر منك مالا واعز نفرا اى منك وفي ذلك اشار الناظم بقوله وافعل التفضيل صله ابدا تقديرا او لفظا بمن اجرورا واكثر ما تحذف من مع المفضول اذا كان افضل خبرا في الحال او الاصل خبر المبتداء وخبر كان وان وثاني مفعولي ظن وثالث مفاعيل اعلم نحو زيد افضل وكان زيد افضل وان زيدا افضل وظننت زيدا افضل واعلمت زيدا عمرا افضل وقبل الحذف اذا كان افضل خبرا كقوله نوت وقد حللنا كالبدر اجملا فظل قوادي في هواك مضللا فاجمل حال من تاء المخاطبة في نوت وكالبدر مفعول ثان لحللنا اى نوت اجمل من البدر وقد حللنا ذلك مثله قال ابن مالك في شرح التسهيل او اذا كان افضل صفة كقوله وهو اجمع بين الجد الخ نروحي اجد ان تقبلي غدا بحبني يا ربة الخليل فاجد صفة لمحذوف هو وعامله المعطوف على نروحي اى نروحي فاني مكانا اجد منك بعيرا وان تقبلي فيه غدا قال ابن مالك في شرح الكافية وفيه اشارة الى ان الخطاب لناقته وهو من الترويح بمعنى الرواح وقت العشاء واجد بالجيم اى احق وتقبلي من القبول وهو الوجه وقت الظهيرة وقال المعنى ان الخطاب للفصيل وهو صغار الفحل من نزوح النبت اذا طال وانتفخ بالقبول وهو نموها وزهوها وادعى ان اللواتي واللواحق تشهد لذلك وجنبي تثنية جنب مضافا الى بارد وظليل وهما وصفان الموصوف بهما محذوف والاصل بجنبي ماء بارد وماء ظليل وحذف العاطف وبجب تقديم من ومجرورها عليه اى على افضل ان كان المجرور بمن استفهاما لان الاستفهام له صدر الكلام نحو انت من افضل والاصل انت افضل من تقدم من على عامله وهو افضل والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن بتلو من مستفهما فلها كان بدا مقدما وتمثيل الموضح احسن من تمثيل الناظم بقوله كمثل من انت خير لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله باجنبي كان المبتداء اجنبي من الخبر بمعنى انه

للفعول وسمع هو اكرض بالبناء للفاعل

وهذا افضل من عمرو

ليس صوابا على الصحيح وسببه انه لا يفصل بين افعل ومن بالمبتدأ لانهما بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل النوضح تاخيرها له صدر الكلام عن صدريته لان ذلك انما يمنع بالنسبة الى العامل فيه فقط ضبط الاعلم افعل او كان المجرد ومن مضافا الى الاستفهام نحو انت من علام من افضل والاصل افضل من غلام من فقدمت من ومجرورها على افعل لان ما اضيف الى ما له الصدر يستحق التقديم والتصدير وما احسن قول الامين الحلبي في المفتاح طلبك باب الصدور تصدرا وقد يتقدم من مع مجرورها على افعل في غير الاستفهام وهو الاخبار كقوله وهو موجز اذا ساءل بوما نظيمة فانما من ذلك نظيمة اليمي والاصل فانما سماء اليمي من ذلك نظيمة فقدم من ومجرورها على اليمي وهو ضرورة عند الجمهور وناد عند الناظم حيث قال ولذا يجب التقديم نزرا وقد يأتي وذلك لان افعل عامل غير متصرف في نفسه فلم يكن لان يتصرف في معموله بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة الحالة الثانية من الحالات الثلث ان يكون افعل مضافا بال فيجب له حكمان احدهما ان يكون مطابقا للموصوف قبله في التذكير والافراد والتثنية والجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله وتلو ال طبق نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون الافضلون والافاضل والهندات الفضليات او الفضل بضم الفاء وفتح الضاد المخففة كالكبر فيطابق موصوفه لزوما لانه نقض شبهه بافضل المنجب به الافراد بال ومع ذلك لابد من ملاحظة السماع قال ابو سعيد على بن سعيد في كتابه المسمى ملاحظة لا يستغنى في الجمع والتانيث عن السماع فان الاشرف والاطرف لم يقل فيهما الا اشارف واطارف والاشراف والاطراف كما قيل في المثنى الاطول والافضل وكذلك الاكرم والاماجد ولم يجمع فيهما الا كارم واماجد ولم يجمع فيهما الكرماء والمجداء انتهى والحكم الثاني ان لا يوقف معه بمن لان من وال بمعناهما فلا يجتمعان كما لا والاضافة فاما قول بعضهم الاشعث والاكثر منهم حصى وانما المزة للكاثر فمخرج جعله من وال على زيادة ال في الاكثر او على انها اي من لبست متعلقة بالاكثر المعرف بال وانما هي متعلقة باكثر نكرة محذوفا مبدلا من الاكثر المذكور بدل نكرة من معرفة والاصل بالاكثر اكثرهم او على ان من بمعنى في اي فيهم او لبيان الجنس اي من بينهم او متعلقة بليس لما فيه من رائحة قولك اشتفى واعتقر الفصل بين افعل ومميزه للضرورة وحصوص مبتدأ وعدد خبره والكاثر بمعنى الكثير والحالة الثالثة ان يكون افعل مضافا فان كانت اضافته الى نكرة لزم افراد المذكر وتجريده كما يلزمان المجرد من ال والاضافة لاشتراكهما في التنكير وحكمهما على معنى من في ذلك اشار الناظم بقوله وان لمنكور يضف وجردا والزم تذكيرا وافرد ويلزم المضاف اليه ان يطابق الموصوف نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل امراة والهندان افضل امراتين والهندات افضل نساء اذا قصد اثبوت المزية للاول على جنس المضاف اليه واحدا او اثنين او جماعة والمعنى انه افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا او رجلين او رجالا والزيدان افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلين رجلين والزيدون افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجالا رجالا وهند افضل من جميع النساء اذا فضلن امراة امراة والهندان افضل من جميع النساء اذا فضلن امراتين امراتين والهندات افضل من جميع النساء اذا فضلن نساء نساء فان قلت النكرة في سياق الاثبات لا تعم فمن اين جاء العموم فيه باعتبار اصله اذ اصل زيد افضل رجل زيد افضل الناس اذا قصد رجلا رجلا وكذا الباقي ولذلك وجب حذف المضاف لانه المراد بعضه فاما قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به بالافراد ومفضل اول كافرين بالجمع ليطابق الواو في تكونوا فالجواب ما قال المبرد انه على حذف الموصوف والتقدير اول فريق كافر به وقال الفراء انما وحد لانه في معنى الفصل اي اول من كفر ولو ابرز الاسم لم يجز الا الجمع وقال محمد بن مسعود بن الركي في كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفضيل يجب افرادها نحو انت افضل رجل انما افضل رجل وانتم افضل رجل ومنه ولا تكونوا اول كافر به وذلك هو القياس لان النكرة تميز له وقد خفضت بالاضافة فاشبهت مائة رجل وقد اجازوا في اسماء ان يثنى وان يجمع نحو انتما افضل رجلين وانتم افضل رجال والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الاضافة الى النكرة وان كانت الاضافة الى معرفة فهو ثلاثة اقسام منع بعضهم زيادته على ما اضيف اليه وهم يقصدون بزيادته مطلقة ومنع بعض بالا تفضيل فيه فان اضيف افضل بما لا تفضيل فيه او قصد بزيادته مطلقة وجبت المطابقة للموصوف به تشبيها بالمعرف بال في الاخلاء عن لفظ من ومعناها وقد يتواردان على مثال واحد كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان فحمل اعدلا ان يؤول بما لا تفضيل فيه اي عادلاهم لانهما لم يشاركهما احد من بني مروان في العدل وجاز ان يراد به زيادته مطلقة والناقص يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لانه نقص ارزاق الجند والاشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لان بجبهته اثر شجة من دابة ضربته والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تو فهو طبق ما به قرن وان كان افضل على اصله من اضافة المفاضلة على ما اضيف اليه جازت المطابقة لشبهه بالمعرف بال كقوله نقد وكذلك جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها فاكابر مفعول اول لجعلنا وفي كل قرية في موضع المفعول الثاني ومجرميها مضاف اليه اكابر ولو لم يطابق لقيل اكبر مجرميها وفي بعض النسخ هم اذ لنا ولو طابق لقيل اكبر مجرميها وجاز تركها او ان المطابقة لشبهه بالمجرد بنفيه معنى من كقوله نقد ولتجدنهم احرص الناس فاحرص مفعول ثان لتجدنهم ولو طابق لقيل احرصي بالياء وهذا الوجه وهو ترك المطابقة هو الغالب في الاستعمال وابن السراج يوجبه ويجعل افعل فيه كالمجرد ويلتزم فيه الافراد والتذكير ويرده اكابر مجرميها فان قدر اكابر مفعولا ثانيا لجعلنا ومجرميها مفعولا اولا كما قال ابن عطية فيلزم المطابقة في المجرد من ال والاضافة كما قال ابو حيان والحق جواز الوجهين اشار الناظم بقوله وما لمعرف اضيف في ومجرين عزي معرفة هذا اذا انوبت معنى من وذكر صاحب الامثال السائرة ان افضل يأتي في اللغة لنفي المعنى عن الشيئين نحو قولهم ام هم خير ام ثبع اي لا خير في الفريقين انتهى مسئلة تتعلق بافضل التفضيل جر وفاقا للجرجاني على نحو تعلقها بافضل التعجب واما الخفض بمن فجوزه ان كان المخفوض كلا او افضل بعضه وعكسه وطا النصب به فيمنع منه المفعول به ومعه والمطلق مطلقا والتمييز ان لم يكن فاعلا معنى الا ان كان افضل مضافا

باب أفعل التفضيل

الى زيد ويجوز الباقي وأما الرفع به فإنه يرفع أفعل التفضيل الضمير المستتر في كل لغة نحو زيد أفضل ففي أفضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود على زيد
ويرفع الضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة حكاها سيبويه وأشار اليها الناظم بقوله ونصبه الظاهر نزر كمررت برجل أفضل منه أبوه أو أفضل
منه أنت بخفض أفضل بالفتحة على أنه صفة لرجل وبرفع الأب وأنت على الفاعلية بأفضل على معنى فاق في الفضل أبوه أو أنت وأكثر العرب يجب رفع
أفضل فذلك على أنه خبر مقدم وأبوه أو أنت مبتدأ مؤخر وفاعل أفضل ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض
نعت لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن ويطرد ذلك الرفع للظاهر اذا حل أفعل التفضيل محل الفعل مع موافقة المعنى والفعل يرفع الظاهر فكذا ما حل محله
وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا وذلك اذا كان أفعل صفة لاسم جنس وسبقه نفي وكان مرفوعه أجنبيا وهو ما ليس ملابسا
بضمير الموصوف مفضلا ذلك الاجنبي على نفسه باعتبارين مختلفين نحو قول العرب ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فأحسن أفعل تفضيل
وهو صفة لرجل وهو اسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه الكحل وهو أجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين
فباعتبار كونه في عين زيد فاضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضول والمعنى أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره من الرجال ونظيره قول الاصوليين
لم يخصص بكون أرجحيتها كالصلوة في الدار المغصوبة والسبب في اطراد رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر في هذا المثال ونحوه بالقرائن التي فارقته
لما فارق الفعل صورة لا يكون مبدوءا بها فإنه يجوز أن يقال ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد فيؤدى بالفعل وهو يحسن وكان يجعل
التفضيل رجحه ولا يتغير المعنى قال ابن مالك ونافشه أبو حيان في ذلك والأصل أن يقع هذا الاسم الظاهر المرفوع بأفعل التفضيل بين ضميرين
أولهما للموصوف بأفعل التفضيل وهو الهاء من عينه وثانيهما للظاهر وهو الهاء في منه فيكون المفضول مذكورا كما مثلنا وقد يحذف الضمير الأول الثاني
الى الموصوف للعلم به فيقال ما رأيت رجلا أحسن الكحل منه في عين زيد المقدر كالملفوظ وقد يحذف الضمير الثاني العائد الى الكحل فيكون المفضول مقدرا
مجرورا بمن الجارة للمفضول أما على الاسم الظاهر وهو الكحل في مثالنا أو تدخل على محله أي على محل الكحل وهو العين أو تدخل على المحل وهو زيد فتقول
ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد بدخول من على الاسم الظاهر وهو الكحل أو ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من عين زيد بدخول من على محل
الكحل أو ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من زيد بدخول من على ذي المحل وهو زيد فتحذف مضافا اذا دخلت من على المحل وهو العين أو مضافين اذا
دخلت من على ذي المحل وهو زيد وقد لا يؤتى بعد الاسم الظاهر المرفوع بشيء أصلا وذلك اذا تقدم المفضل على أفعل التفضيل فيستغنى عما بعد المرفوع
فتقول ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل فحذف ضمير الكحل ومحله وصاحب محله اختصارا وربما أدخلوا من على غير المفضول لفظا وقالوا ما أحد أحسن به
الجميل من زيد والأصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد فالجميل الثاني هو المفضول وهو الجميل الأول ثم انهم أضافوا الجميل الى زيد لملابسته
إياه في المعنى فصار التقدير من جميل زيد ثم حذفوا المضاف وهو جميل وأقاموا المضاف اليه وهو زيد مقامه فصار من زيد ومثله قول الناظم لن ترى في الناس
من رفيق أولى به الفضل من الصديق والأصل من أولى به الفضل بالصديق فالفضل الثاني هو المفضول وهو الفضل الأول ثم انهم أضافوا الفضل الى الصديق
لملابسته إياه في المعنى فصار التقدير من فضل الصديق ثم حذفوا المضاف وهو فضل وأقاموا المضاف اليه وهو الصديق مقامه فصار من الصديق وهذا
المثال داخل تحت القاعدة فإن الاسم الظاهر وهو الفضل أجنبي مسبوق بنفي لكن مكتنف بضميرين أولهما ضمير الموصوف وهو الهاء من به والثاني ضمير الاسم
الظاهر وقد حذف والأصل أولى به الفضل منه بالصديق والحاصل أن الضميرين تارة يكونان مذكورين وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر أحدهما
ويحذف الآخر واذا دخل ضمير الموصوف بالعكس ولما لم يمكنهم أن يجعلوا الاسم الظاهر مبتدأ لئلا يفصلوا به بين أفعل التفضيل ومن وذلك لا يجوز
ورفعوه على الفاعلية وشرطوا تقدم النفي عليه وقاس عليه ابن مالك في شرح التسهيل النهي والاستفهام وتبعه الموضح في شرح القطر ولم يرد بشيء منه سماع قا
لا أولى الاقتصار على ما قالته العرب **هذا باب النعت** ويرادفه الصفة والوصف الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب لفظا أو
تقديرا أو محلا خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل ويشكل عليه نحو ما قام قام زيد ولا ولا فإنها مشتملة على التوكيد ولا تتبعه
فيها وقيل الحصر فيها أن التابع إما أن يتبع بواسطة حرف أولا الأول عطف النسق والثاني إما أن يكون على نية تكرار العامل أولا الأول البدل والثاني إما
أن يكون بألفاظ محصورة أولا الأول التأكيد والثاني إما أن يكون بالمشتق أولا الأول النعت والثاني عطف البيان ولها أبواب واذا اجتمعت بدئ بالنعت
ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق قاله في التسهيل واختلف في عامل التابع فأما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل
في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها للمتبوع عليه وهو قول الخليل والأخفش وأما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور بدليل
ظهوره وجوازا مع الظاهر ولو وجوبا مع المضمر نحو بزيد به وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه وهو ظاهر سيبويه واختاره ابن مالك وابن
خروف وقال ابن عصفور عامله عامل متبوعه على أنه ناشئ عن العامل المحذوف لأنه عامل في الأصل وأما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة
الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف واليها أشار الناظم بقوله يتبع في الإعراب الأسماء الأول نعت وتوكيد وعطف وبدل فالنعت عند الناظم المشار
اليه بقوله في النظم فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه أو وسم ما به اعتلق هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به فخرج بقيد
التكميل النسق والبدل فإنهما لا يكملان متبوعهما لأنهما لم يوضعا لقصد الإيضاح والتخصيص ومجيء البدل للإيضاح في بعض الصور عرضي و
خرج بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد فإنهما لا يدلان على معنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به أما البيان فلأن ثاني الاسمين هو عين الأول

وهو العين ح

من يغوثه

المفضول لم يلزم حذف ضمير

هذا باب النعت

وقيل نعم نعم

واما التوكيد فلان نفس الشيء لا معنى فيه قال ابن مالك في شرح العمدة والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة كجاء في زيد التاجر في النعت الحقيقي او التاجر ابوه في النعت
السببي والمخصص للنكرة كجاءني رجل تاجر في الحقيقي وتاجر ابوه في السببي واختلف في معنى الايضاح والتخصيص فقيل الايضاح رفع الاشتراك اللفظي
الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجري مجرى بيان المجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات من قبيل الوضع فهو يجري مجرى
تقييد المطلق بالصفة وقيل الايضاح رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات وهذا الحد ايس بجامع لانه غير شامل لانواع النعت
فانه قد لا يكون للايضاح ولا للتخصيص بل قد يكون لمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او للترحم نحو ان الله يرؤف
عباده الطائعين والعاصين او للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او للابهام نحو تصدق بصدقة قليلة او كثيرة او للترحم نحو اللهم انا عبدك
المسكين او التوكيد نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة وجواب ان الاصل في النعت ان يكون للايضاح والتخصيص وكونه لغيرهما انما هو طارئ للغرض مجازا
عن استعمال الشيء في غير ما وضع له **فصل** ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من وجوه الاعراب الثلثة الرفع والنصب والجر في التعريف
والتنكير تقول في التعريف جاءني زيد الفاضل ورأيت زيدا الفاضل ومررت بزيد الفاضل بجرهما وتقول في التنكير جاءني رجل فاضل
ورأيت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل كذلك فلا يجوز تخالفهما في الاعراب لان ذلك مخل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لان التعريف
يقتضي كون ذلك المعين معلوما عليه بحسب قصد المتكلم والتنكير يقتضي كون المعين غير معلوم عليه بحسب قصده فالجمع بينهما جمع بين النفي والاثبات وهو
محال قاله الفخر الرازي والى ذلك اشار الناظم بقوله وليطبق في التعريف والتنكير ما لزما واما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فان
رفع الوصف الحقيقي او المجازي ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها ايضا ونفى بالوصف الحقيقي ان يجري على من هو له كجاءني امرأة كريمة ورجل كريم ورجلان
كريمان ورجال كرام فحق الوصف الجميع ضمير مستتر يعود على الموصوف باعتبار حاله في التذكير والتانيث والجمع وكذلك تقول في التعريف جاءتني المرأة الكريمة
والرجلان الكريمان والرجال الكرام ونفى بالوصف المجازي ان يجري على غير من هو له اذا حول الاسناد عن اظاهر الى ضمير الموصوف وجر الظاهر بالاضافة ان
كان معرفة ونصب على التمييز ان كان نكرة نحو جاءتني امرأة كريمة الاب بالاضافة او كريمة اباه بالتمييز وجاءني رجلان كريما الاب بالاضافة او كريما ان
اباهما بالتمييز وجاءني رجال كرام الاباء بالاضافة او كرام اباء بالتمييز هذا في افراد النعت منعوته في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث مع موافقته
له في وجه الاعراب الثلاثة وفي التعريف والتنكير ويحمل له الموافقة في ادبعة من عشرة لان الوصف في ذلك كله رافع ضمير الموصوف المستتر اصالة او تحويلا
ويستثنى من ذلك شيئان احدهما الوصف باسم التفضيل اذا استعمل بمن او اضيف الى نكرة فانه يلزم الافراد والتذكير ولم يوافق في التانيث والتثنية
والجمع نحو مررت برجل افضل من زيد وبرجلين افضل من زيد وبامرأة افضل من زيد وبامرأتين افضل من زيد وبنساء افضل من زيد
وكذلك مررت برجل افضل شخصين وبرجلين افضل شخصين وبرجال افضل شخوص الى اخر المثل والثاني الوصف بما يستوي فيه المذكر والمؤنث فانه لا يوصف
الا تنبيه على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول اذا كان بناء على موصوف نحو رجل صبور وامرأة صبور ورجل قتيل وامرأة قتيل وان رفع الوصف الاسم
الظاهر او ضمير البارز اعطى الوصف حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف في الافراد والتذكير والتانيث والتثنية والجمع تقول في الوصف اذا
رفع الظاهر مررت برجل قائم امرأتاه لانهما مسندة الى الاسم وان كان الموصوف مذكرا وبامرأة قائم ابوها بتذكير قائم لانه مسند الى الاب وان
كان الموصوف مؤنثا كما تقول في الفعل قام امرأتاه في المثال الاول وقام ابوهما في المثال الثاني وتقول مررت برجلين قائم ابواهما بافراد قائم وان كان
المنعوت مثنى كما تقول في الفعل قام ابواهما بافراد الفعل ومن قال من العرب اكلوني البراغيث قال في الوصف اذا اسنده الى المثنى الظاهر قائمين ابواهما بتثنية الوصف وتقول في جمع التذكير مررت برجال قائم اباؤهم بافراد قائم وان
كان الموصوف جمعا كما تقول في الفعل قام اباؤهم بافراد الفعل من علامة الجمع ومن قال من العرب اكلوني البراغيث ذكرهم فاموا اباؤهم بالحاق علامة الجمع في الفعل
المسند الى الجمع الظاهر كما في اكلوني البراغيث قال في الوصف اذا اسند الى الجمع الظاهر قائمين اباؤهم بجمع الوصف جمع السلامة ولكنهم خالفوا حكم الفعل
اذا كان الاسم المرفوع به الوصف جمعا فلجاز ان تكسر الوصف ثم قال سيبويه والمبرد وابو موسى جمع التكسير الوصف اقرب من الافراد كقيام اباؤهم وقال
الاخفش الثلوبين وطائفة افراد الوصف افصح من تكسيره وفصل الجرجاني فقال ان كان النعت مثنا بالجمع كمررت برجال قيام اباؤهم فالتكسير افصح
وان كان لمفرد او مثنى كمررت برجل قائم غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما فالافراد افصح واتفق الجميع على ان الافراد افصح من جمع السلامة وتقول في الوصف
اذا رفع الضمير البارز جاءني غلام امرأة ضاربته هي وامرأ رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هي وضربها هو وجاءني غلام رجلة ضاربيهما كما تقول ضربيهما
ومن قال ضربياه هما قال ضارباه هما وتقول جاءني غلام رجال ضاربيهم كما تقول ضربيهم ومن قال ضربوه هم قال ضاربوه هم وجمع التكسير كضوارب هم
افصح من الافراد كما تقدم حرفا بحرف وذلك مستفاد من قول الناظم وهو لذا التوحيد والتذكير اولى **فصل** والاشياء التي تتبع ما قبلها
اربعة كما في النظم احدها المشتق وهو المشار اليه في النظم بقوله وانعت بمشتق وهو في الاصل ما اخذ من لفظ المصدر الدلالة على معنى منسوب الى المصدر
والمراد به هنا ما دل على حدث وصاحبه ممن قام به الفعل او وقع عليه كضارب من اسماء الفاعلين ومضروب من اسماء المفعولين وما كان بمعناهما
فما هو بمعنى اسم الفاعل امثلة المبالغة كضراب وما بمعنى الصفة المشبهة نحو حسن واسم التفضيل المبني من فعل الفاعل نحو افضل وما هو بمعنى اسم المفعول
كفضيل بمعنى مفضول واسم التفضيل المبني من فعل المفعول نحو احسن من عمرو خرج عن ذلك ما اشتق لزمان او مكان او آلة فانه لا يتبعه فلا يرد نقضا

الثاني مما ينعت به الجامد المشبه بالمشتق في المعنى واليه اشار الناظم بقوله وشبهه وهو ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق كاسم الاشارة غير المكانية وذو بمعنى صاحب ونعت بها النكرات نحو مررت برجل ذي مال واسماء النسب ينعت بها النكرات والمعارف نحو مررت برجل دمشقي وبالرجل الدمشقي بفتح الميم وانما قلنا ان هذه الانواع افادت من المعنى ما يفيده المشتق لان لفظة هذا معناها الحاضر ولفظة ذي مال معناها صاحب مال ولفظة دمشقي معناها منسوب الى دمشق فلما افادت ما يفيده المشتق من المعنى صح النعت بها وبقاس على هذه الامثلة ما اشبهها فيقاس على اسم الاشارة جميع الموصولات ومعناها منسوب الى دمشق فلما افادت ما يفيده المشتق من المعنى صح النعت بها وبقاس على هذه الامثلة ما اشبهها فيقاس على اسم الاشارة جميع الموصولات الا من وما وعلى ذي الصاحبية ذو الطائية وفروعها وعلى المنسوب بالياء نحو يمان وتميم وما هو منسوب الى المؤنث نحو يمانية وتميمية واما اسماء الاشارة المكانية نحو مررت برجل هنا او هناك او ثم فنعلقة بمحذوف صفة لرجل لانها ظروف فليست صفات الثالث مما ينعت به الجمل واليها اشار الناظم بقوله وشبهوا بجملة منكرا والنعت بها ثلثة شروط شرط في المنعوت وهو ان يكون نكرة اما لفظا ومعنى نحو اتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون في موضع نصب وهو نعت ليوما وهو نكرة لفظا ومعنى والرابط بينهما الضمير المجرور بفي او نكرة معنى لا لفظا وهو الاسم المعرف بال الجنسية كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثم قلت لا يعنيني فجملة يسبني في موضع جر نعتا للئيم وهو الذي في الاصل الجنس الصحيح ونعت بالجملة نظرا الى معناه فان المعرف بال الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قال ابن مالك في شرح التسهيل وقال ابو حيان في الارتشاف ولا ينعت بالجملة المعرف بال الجنسية خلافا لمن اجاز ذلك انتهى ويجوز ان يكون الجملة الا لفظه وبقي شرط اخر في المنعوت بالجملة وهو ان يكون مذكورا اذا لم يكن بعض اسم متقدم مجرور من او في كما سيجيء وشرطان في الجملة احدهما ان تكون الجملة مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظ به كما تقدم في قوله يوما ترجعون فيه الى الله او مقدرا اما مرفوع كقوله ان يقتلوك فان قتالك لم يكن عار اعليك ورب قتل عار اي هو عار او منصوب كقوله وما بثي حببت بسباح اي حببته او مجرور بفي ان كان المنعوت اسم زمان كقوله واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه او مجرور بمن عائد على ظرف او غيره فالاول نحو شهر صمت يوما مباركا اي فيه والثاني نحو عندي برد كرديد هم اي منه وهل حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف قولان الاول عن سيبويه والثاني عن الاخفش والشرط الثاني ان تكون الجملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب واليه اشار الناظم بقوله فاعطيت ما اعطيته خبرا فلا يجوز النعت بالجملة الطلبية والانشائية فلا يقال مررت برجل اضربه ولا مررت برجل بعيد بعنكبوت قاصدا الانشاء البتة لا احيانا بذلك لان الطلب والانشاء لا خارج لهما يطابقان فيختص بالمنعوت والى ذلك اشار الناظم بقوله وامنع هنا انشا فان جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك يؤول على اضمار القول والى ذلك اشار الناظم بقوله فان اتت فالقول اضمر نصبا لان القول كثير في الكلام كقوله وهو الحجاج على ما فعل بكم ان قوما اصافوه واطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاؤا بلبن مخلوط بالماء حتى بدا لونه في العشية يشبه لون الذئب حتى اذا جن الظلام واختلط جاؤا بمذق هل رايتا الذئب قط فظاهره ان جملة الاستفهام وهي هل رايتا الذئب قط نعت لمذق في قوله بمذق وليس كذلك بل النعت قوله الا حذف وقد جملة الاستفهام معمول القول اي جاؤا بلبن مخلوط بالماء يقول عند رؤيته هل رايتا الذئب قط وقال ابن عصفور الاصل بمذق مثل لون الذئب هل رايتا الذئب قط يقولون مررت برجل مثل كذا هل رايت كذا وفي الحديث كلا لبيك مثل شوك السعدان هل رايتم شوك السعدان قالوا نعم يا رسول الله قال فانها مثل شوك السعدان ثم حذف مثل لون الذئب وبقي هل رايت الذئب فقالوه بمقول عند رؤيته هذا الكلام فقول هو الصفة وجملة الاستفهام معمول القول انتهى والمذق بفتح الميم وسكون الذال معجمة مذقت اللبن اذا مزجته بالماء والمراد به هنا الممذوق مبالغة والمعنى جاؤا بلبن ممذوق فيه لون الورقة الوحشي لون الذئب واسماء اللبن الرقيق والوفر بياض يضرب الى سواد والرابع مما ينعت به المصدر سماعا بشروط احدها ان لا يثنى ولا يجمع الثاني ان يكون مصدرا ثلاثيا والثالث ان لا يكون بميما والى ذلك اشار الناظم بقوله ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الافراد والتذكير فالوا هذا رجل عدل بفتح العين ورضى بكسر الراء وذود بفتح الذال اي قطيع من الابل بكسر القاف والثالث الاول مصدر وحفيفة والرابع اسم مصدر فان فعلا اقطر وهو كثير ومع تزيده يقتصر على السماع فان قلت كيف صح ان يكون اسم اله وهنا الذات قلت ذلك عند الكوفيين على التاويل بالمشتق اسم فاعل او فعول اي عادل اسم فاعل عدل ومرضي اسم مفعول رضي وذا تزاد اسم فاعل ذار ومقطر اسم فاعل اقطر ويدل لهم ما جاء من ذلك مقطا اضافة غير مضوبة نحو مررت برجل هدك وشرعك وحسبك فدل على لحظ معنى الصفة وعند البصريين على تقدير مقطا اي نوكا ولهذا التزم افراده وتذكيره كما يلتزمان لو صرح بذو وفروعه فيقال هذا رجل ذو عدل وامراة عدل ورجلان عدل ورجال عدل وتساء عدل كما يقال هذا رجل ذو عدل وامراة ذات عدل ورجلان ذوا عدل ورجال ذوو عدل ونساء ذوات عدل وقيل لا تاويل ولا حذف فيها بل جعل العين نفس الحدث مبالغة مجازا وادعاء وانما التزم افراده وتذكيره على القول الاول والاخير لان المصدر من حيث هو نعت مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فاجروه على اصله واما قول العرب رجل ضيفن ورجلان ضيفن وضيفنان وامراة ضيفنة فقليل **فصل** واذا اردت نعوت النعوت فانه يكون لواحد ونادرة يكون لغيره فان كانت لواحد فحكمها الكلام عليها في فصل بعضها وان كانت لغير واحد فهي على ضربين احدهما ان يكون المنعوت مثنى او مجموعا من غير تفريق والثاني ان يكون مفرقا وتفريقه اما لكون المثنية والمجموع من غير تفريقه بالعطف نحو جاءني رجلان فاضلان ورجال فضلاء وان اختلف معنى النعت ولفظه كالعالم والكريم او لفظه دون

ومن جملة

منصوبا بمن

اضمار قال

على ما قيل

او بتضمين معنى فعل

معناه كالذاهب المنطلق او معناه دون لفظه كالضارب من الضرب بالعصا ونحوها والضارب من الضرب في الارض اي السير فيها وجب التفريق بالعطف لان
اصل التثنية والجمع بالواو وخاصة لانها الاصل في ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وغب عشر واحدا اذا اختلف ضابطا فرقا اذا الشكل كقولك يكبت
ويأبى وجل حزين على رجلين مسلوب وبال فسلوب بالتثنية لرجلين وعطف احدهما على الاخر بالواو والمسلوب هو الذاهب بالكلية بحيث لم يبق له عين
ولا اثر والبالي هو الذي هست عينه وبقي شيء من اثاره ويكبت مقصور وقولك مررت برجال شاعر وكاتب فيه هذه الثلاثة المتعاطفة بالواو وغوث للجا
والشاعر هو الذي يأتي بالكلام منظوما والكاتب هو الذي صار الفقه سجيته له ويستفاد بقوله غب الاشارة فلا يأتي فيها التفريق لا يجوز مررت بهذين الطويل
والقصير على النعت فالمراد بسيبويه والمبرد والزجاج والزيادي وهو مقتضى القياس لان غب الاشارة لا يكون الا طبقها في اللفظ لانهم جعلوا المطابق في الجا
عوضا عن الضمير وحمل المتنوع عليه قال الزيادي وان قدرته بكلا او بيانا جاز وقد اجاز سيبويه هذا ان زيدا وعمرا وعلى البيان وابيا ان اصنافا لان المنعوت فيه
الموضح في الحواشي واذا اتحد معنى المنعوت مع تغاير المنعوت فان كان العامل فيها واحدا فان اتحد العمل فالاتباع نحو مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ
وطفل عجوز جلوس لان العطف بمنزلة التثنية والجمع وان اختلف واختلف نسبة العامل اليهما نحو ضربت زيدا وعمرا الظريفين فالقطع وان اتحد نحو قام
زيد وعمرا فالقطع عند البصريين والاتباع الاخير عند الفراء والاتباع الاول عند الكسائي والاتباع ايهما شئت عند ابن سعدان وان كان العامل متعددا واتحد
لفظ النعت فان اتحد معنى العامل وعمله ولفظه او جنسه جاز الاتباع مطلقا سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعلين او جر ومجرورين او منصوبين
او مختلفين فمثال ما اتحد عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو العاقلان ورايت زيدا ورايت عمرا الظريفين
ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين ومثال ما اتحد معناه وعمله وجنسه كجاء زيد واتى عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورايت زيدا
وابصرت عمرا الكريمين وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان اخذا من كلام سيبويه فانه انما تكلم بالنعت على ذلك فاوهم الاختصاص قاله ابن مالك في شرح التسهيل
ثم قال والظاهر تعميم الحكم اذ لا تفريق في القياس بين قولك ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان وقولك احيث زيدا ووددت عمرا العاقلين وقولك
مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين فاذا جاز الاول جاز هذا انتهى وجزم به في النظم فقال ونعت معمولي حيثما معنى وعمل اتبع ضيرا استثنا وان اختلفا
في المعنى والعمل او اللفظ كجاء زيد ورايت عمرا الفاضلين او اختلفا في المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد ومجذل عمرا العاقلان او اختلف المعنى فقط
كجاء زيد ومضى عمرا الكاتبان او اختلف العمل فقط كهذا مولى زيد بالجر وموجع عمرا بالنصب الشاعر ان وجب القطع عن المتبوع اما بالرفع على اضمار مبتدا
او بالنصب على اضمار فعل ويمنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفين لفظا والعمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنعوت هو العامل
في النعت وهو الصحيح اما اذا اتحد العاملان معنى وعملا فالاتباع لان العاملين من جهة المعنى شيء واحد فهو كالعامل الواحد عند
الجمهور وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للاول والحاصل ان صور العاملين اربع احديها ان يختلف العاملان في العمل والمعنى كرايت
زيدا ومررت بعمرو والصورة الثانية ان يختلفا في العمل فقط كمررت بزيد ولقيت عمرا وفيهما اربعة اقوال فالجمهور على منع الاتباع فيهما وابن الطراوة
على جوازه فيهما والكسائي والفراء على منع الاتباع في الاولى وجوازه في الثانية لكن الكسائي يتبع الثانية فيهما والفراء بعكس ذلك
الصورة الثالثة ان يختلف المعنى فقط كوجد زيد على عمرو ووجد عمرو الضالة فجوز قوم فيها الاتباع وهم القائلون بان العامل المتبعة وصنعه قوم
وهم القائلون بان عامل المنعوت والنعت واحد الصورة الرابعة ان يتحدا معنى وعملا ويختلفا صورتان ان يتحدا لفظا او لا فالاولى نحو جاء زيد وجاء
عمرو العاقلان فيجوز فيهما الاتباع وعند ابن السراج بان يعد الثاني توكيدا والثانية نحو جاء زيد واتى عمرو الظريفان فاجاز الجمهور فيهما الامرين
ومنع ابن السراج مطلقا وهذا كله مع اتحاد جنس العاملين فان اختلفا كهذا زيد وجاء عمرو الظريفان ولقيت زيدا وان عمرا في الدار القائمان
فذهب الجمهور الى منع الاتباع والاخفش والجرمي الى جوازه **فصل** اذا لم تتكرر النعوت وكان المنعوت معلوما بدونها فالنعت حقيقة او ادعاء
جاز اتباعه وقطعه ما لم يكن الجاري توكيدا نحو نفخة واحدة او يلتزم الذكر نحو لجاء الغير او جاريا على مشار اليه نحو يهذا الرجل فلا يجوز في شيء منها
واذا تكررت النعوت لواحد فان تغاير تسماه بدون فضل جاز اتباعها كلها وقطعها كلها والجمع بينهما او بين القطع والاتباع بشرط تقديم النعت المتبع
على النعت المقطوع وذلك كقولك عرنق بكسر الخاء المعجمة والنون بينهما راء ساكنة بغير هذا الفصيحة لحت لوفرة بن العبد لا تزدرين ذو بها بشرين
عمرو بن مرثد ومن قال معد من بنيه وقومه لا يبعدن قومي الذين هم سنام العداة وافئ الجزر الناازلون بكل معترك والطيبون معاقد الازر فقومي فاعل
يبعدن بفتح الباء والنون وهو دعاء اخرج مخرج النهي اي لا يهلكن وهو من بعد الرجل يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا اذا هلك وفي التنزيل كما بعدت
ثمود فان قيل كيف دعا لقومها بان لا يهلكوا وهم قد هلكوا اجيب بانه لما امر فاجبرت على عادتها من استعمال هذه اللفظة في الدعاء ولم ترد ذلك
غرضان لسد بما انهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل وكانهم لا يصدقون بموته والثاني انهم يريدون الدعاء له بان يبقى ذكره وكانهم
لان بقاء ذكر الانسان بعده موته بمنزلة حياته والعداة جمع عاد وهو العدو بعينه ولا يجوز ان يكون جمع عدو لان فعولا لا يجمع على فعلة والجزر جمع جزور
وهي الناقة التي تنحر للضيف والمعترك موضع القتال وسماقد جمع معقد وهو الازار والمعنى لا يهلكن قومي الذين هم سنام على اعدائهم وافئ لاهلها

لانهما فون

لانهم كانوا يحرزونها لاضيافهم والنزول في الحرب على ضربين احدهما في اول الحرب وهو ان ينزلوا عن ابلهم ويركبوا خيلهم والثاني في آخرها وهو ان ينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا على اقدامهم اذا كان القتال في موضع وعر لا مجال للخيل فيه والطيبون معاقد الازر كنايةٌ عن عفة الفرج تريد انهم لا يعقدون مآزرهم على فرج زانية كانت العرب اذا وصفوا الرجل بطهارة الازار والذيل اراد وا انه لا يزني واذا وصفوه بطهارة الكم اراد وا انه لا يخون ولا يسرق واذا وصفوه بطهارة الجيب اراد وا ان قلبه لا ينطوي على غش ولا مكر والمضمومة من الجيب انه يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومها وعلى القطع باضمار مبتدا تقديره هم ويجوز نصبهما على القطع ايضا باضمار امدح او اذكر ويجوز رفع الاول وهو النازلون على الاتباع لقومها وعلى القطع باضمار هم ويجوز نصب الثاني وهو الطيبون على القطع باضمار امدح او اذكر على ما ذكرنا ويجوز عكسه وهو نصب الاول ورفع الثاني على القطع فيهما لا على الاتباع في الثاني لانه مسبوق بنعت مقطوع والاتباع لا يقع ما لم يتصل النعت بالمنعوت بجملة اجنبية او ما في معناها من الرجوع الى الاول بعد الانصراف عنه او ما في معناها من الرجوع الى الاول بعد الانصراف عنه وهذا ما نص عليه سيبويه بعد الكمال لان القطع ابلغ في المعنى المراد من الاتباع لما ذكرناه سابقا ولهذا سكت عن النعت الاول وهو الموصول لحفاء اعرابه بمتبوعه او لبعده بتعدد ما يقطع ان قطعت الجميع فان اتبعت بعضا فليس فيه الا الاتباع لان القطع في البعض والاتباع في البعض مشروط بتقدم المتبع والى جواز الاتباع والقطع اشار الناظم بقوله واقطع او اتبع ان يكن معينا بدونها وان لم يعرف سمي المنعوت الا بهما وجب اتباعهما كلها للنعوت لتنزيلها منزلة الشيء الواحد وانبه اشار الناظم بقوله وان نعوت كثرت وقد تلت عضفرا الذكر من اتبع وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان زيد هذا الموصوف بهذه الصفات يشاركه في اسمه ثلثة من الناس اسم كل واحد منهم زيد واحدهم تاجر كاتب والاخر تاجر فقيه والاخر فقيه كاتب فلا يتبين زيدا الاول من الاخرين الا بالنعوت الثلثة فيجب اتباعها كلها وان تبين بعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الذي يتبين به الامر الثلاثة الاتباع والقطع الى الرفع او الى النصب او الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الاصح وانبه الاشارة بقول الناظم وبعضها اقطع معلنا واذا كان المنعوت نكرة تعين في الاول من نعوته الاتباع لاجل التخصيص بخلافه ما اذا كان معرفة فانه يغني عن التخصيص وجاز فيما يأتي من نعوته القطع من المتبوع سواء تعين سواه بدونها او لا لان المقصود من النعت التخصيص وقد حصل بتبعيته الاول كقوله وهو ابو امامة الهذلي يصف صائدا وباوى الى نسوة عطل وخلص مراضيع مثل السعالى فاتبع النعت الاول وهو عطل بضم العين وتشديد الطاء المهملتين بيان عطلت المراة اذا خلا جيدها من القلائد وقطع الثاني وهو شعثا بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة وفي آخره مثلثة جمع شعثاء بالمد وهي المغبرة الرأس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره اعني شعثا ونحوه والمراضيع جمع مرضعة والسعالى جمع سعلاة وهي لغتان فان لم يتقدم نعت آخر لم يجز القطع الا في الشعر وحقيقة القطع ان يجعل النعت خبر المبتداء او مفعولا لفعل فان كان النعت المقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم وجب حذف المبتداء ان رفعت النعت وقدرت هو والفعل ان نصبت النعت وقدرت في المدح امدح وفي الذم اذم وفي الترحم ارحم وعلى ذلك قول الناظم وارفع او انصبن ان قطعت مضمرا مبتدا او ناصبا الى بظهرا لقولهم في المدح الحمد لله الحمد بالرفع باضمار هو فهو مبتداء والحمد خبره وقولهم في الذم واما بعد الحمد لله باضمار اذم واما بعد الحمد لله بالنصب بالحمد باضمار امدح على فاعل يصلي المستتر فيه وكقولك مررت بعبد لك المسكين برفع المسكين ونصبه وجملة النعت المقطوع مستأنفة قال الشاطبي وكل صفة مع المفرد وغير جملة مستغنية لا موضع لها من الاعراب انتهى ووجه وجوب حذف الرافع او الناصب انهم لما قصدوا بانشاء المدح او الذم او الترحم جعلوا اسمًا العامل امارة على ذلك كالفعل في النداء اذ لو اظهروا العامل وقالوا ادعو عبد الله مثلا لخفي معنى الانشاء ويوهم كونه خبرا مستأنفا وان كان النعت المقطوع لغير ذلك اي لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره او ذكر العامل وهو المبتداء او الفعل بقولك مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلثة بالجر على الاتباع والرفع على الخبر بتقدير مبتداء محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف ولك ان تظهر كلا من المبتداء والفعل وبقولك هو التاجر واعلم ان التاجر كان يمكن ان يتقدم بسؤال سائل يقول من هو او من تعني **فصل** ويجوز بكثرة حذف المنعوت ان علم وكان النعت اما مفردا صالحا مباشرة العامل اما باختصاص النعت بالمنعوت كمررت برجل راكب هملا اي فرسا صاهلا او بمصاحبته ما يسبه نحو والفا لا لحد بان اعمل سابغات اي اعمل دروعا سابغات فحذف المنعوت للعلم به مع ان النعت لا يختص بالمنعوت ولكن بتقدم ذكر الحديد اشعر به وحيث حذف الموصوف اقيمت صفته مقامه لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشره فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه نا لبا ومن غير النائب لقد جاءك من نبا المرسلين اي نبا من نبا المرسلين بناء على ان من لا تزاد في الايجاب ولا تدخل على معرفة او كان النعت جملة او شبهها وكان المنعوت معرفوعا كما قال الفارسي وكان بعض اسم تقدم مخفوض بمن او في فالاول كقولهم منا ظعن اي سافر ومنا اقام فظعن واقام جملتان في موضع رفع نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين على الابتداء اي منا مسافر بين ظعن ومنا مقيم بين اقام والمنعوتان بعض اسم مقدم وهو الضمير المجرور بمن وهذا تقدير البصريين وقدر الكوفيون المحذوف موصولا اي منا الذي ظعن والذي اقام وما قدره البصريون اقيس لان افتقار الموصول لصلته اشد من افتقار الموصوف بصفته لتلازمهما والثاني كقولهم ما في الناس الا شكر او كفر اي الا جمل شكر او جمل كفر والمنعوتان بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو الناس كقوله وهو ابو الاسود الحماني يصف امراة لو قلت ما في قومها لم يتئم يفضلها حسب ولم يتقدم وتغير وتقديم وتاخير واصله لو قلت ما في قومها احد يفضلها لم تاثم في مقالتك فحذف الموصوف بجملة يفضلها وهو احد وهو بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو قومها وكسر ميم لم تاثم على لغة غير الحجازيين وابدل الهمزة بالف لوقوعها ساكنة بعد كسرة تشبيها بالالف وقدم جواب لو وهو لم يتئم على جملة النعت وهو يفضلها حالا كون الجواب فاصلا بين الخبر المقدم

وصوفي فوقها الكلام على الجار والمجرور والمبتدأ المؤخر وهو احد المحذوفين وانما قدرنا مؤخرا لان النكرة اذا عرضت بظرف او جار ومجرور وجب تقديم الخبر عليها
وبحسب بفتح الحاء والسين المهملة ما يعد من الانسان من مفاخر اباءه والمبسم بكسر الميم الاولى وفتح السين المهملة الجمال واصله موتسم فقلبت الواو باء لوقوعها بعد كسرة
ومثال سبب الجملة ومتاد دون ذلك اي فرق فوق دون ذلك وقولهم افي بني تميم الا فوق مالك مثل مالنا الا على اهبة اي الا على اهبة رجل اهبة فان لم يكن المنعوت
بالجملة بعض اسم مقدم مخفوض من او في لم يجز نحو الا في الدار ذو مر بكفى كان من اردى البشر اي كفى رجل كان ويجوز حذف النعت ان علم
كقوله ياخذ كل سفينة غصبا محذوف النعت وبقي المنعوت او كل سفينة صالحة بدليل انه روى كل فان تنبيهها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه
قال في المغني وقول الشاعر وهو عباس بن مرداس وقد كنت في الحرب ذا تدرء فلم اعط شيئا ولم امنع محذوف النعت وابقى المنعوت اي شيئا طائلا والذي
احوج الى تقدير هذا النعت تحري الصدق فان الواقع انه اعطى شيئا بدليل قوله ولم امنع ولكنه لم يرتضه فاحتاج الى تقدير صفة يكتفي بها الكلام جلبا
الصدق ويحتمل بزنة الحق وعلل في المغني بدفع التناقض واعترض بان عدم الاعطاء لا ينافض عدم المنع وسبب قول عباس هذا البيان ان النبي صلى الله
عليه وسلم اعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حنين مائة مائة اعطاه اباعر فنظرها وقال اجمل لهبي وهضب العبد بين عيينة والاقرع وقد كنت في الحرب ذا
تدرء فلم اعط شيئا ولم امنع وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع وما كنت دون امرئ منهم ومن يغض اليوم لا يرفع فقال النبي اقطعوا لسانه عني
فزاد وحتى يرضوا العبد بالتصغير اسم فرسه وبعني عيينة بن حصين والاقرع بن حابس والتدرء بضم التاء المثناة الفوقانية واسكان الدال المهملة
وفتح الراء بعدها همزة القوة والمدد كقوله وهو المرقش الاكبر وعب اسبلة اخذت بكرمها فرع وجيد فحذف النعت فيهما وبقي المنعوت اي فرع
فاحم وجيد طويل بدليل ان الطيب المدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجيد مطلقين بل باثباتهما موصوفين بصفتين محمودتين والفرع بالفاء
والعين المشددة والفاحم بالفاء والحاء المهملة الاسود والجيد بكسر الجيم واسكان الياء مخففة العنق فكانه قال لها شعر اسود وعنق طويل والى جواز
حذف كل من المنعوت والنعت اشار الناظم بقوله ومامن المنعوت النعت يحذف وفي النعت يقل **فصل** ويجوز عطف بعض النعوت على
بعض بحيث يروى هذا العطف الامام وحتى قال ابن خروف وصوبه الموضح في الحواشي واذا تقدم النعت على المنعوت فان كانا معرفتين وكان النعت صالحا لان يتبع
العامل حمل المنعوت عليه لان النعت نحو الصراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر وان كانا نكرتين نصب النعت على الحال نحو لبنة موحشا طلل واذا نعت
بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد على الظرف والظرف على الجملة غالبا فيهن والله اعلم بالصواب **هذا باب التوكيد** والتاكيد ايضا نحو
فيه ولم يفرد احدهما بتصرف في تحصيل اصلا يقال وكد توكيدا واكد تاكيدا والواو اكثر ولذلك شاع استعمالا بالواو وعند النحاة والمراد بالتابع
وهو ضربان لفظي وسيجيء الخلاف في معنوي وهو الفاظ مخصوصة ولذلك استغنى عن حده ولمسمى الفاظ محصورة وغيرها كالتابع الاول
والثاني النفس والعين ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات والى التوكيد بهما اشار الناظم بقوله بالنفس او بالعين لاسم اكدا نقول جاء الخليفة فيحتمل انه على
تقدير مضاف وان المجاز في جزء او ثقله بكسر الثاء المثلثة وسكون القاف واحد الاثقال وبضمتين متاع المسافر وحشمه فاذا اكد بالنفس فقط او بهما معا
بشرط تقديم النفس فقلت جاء الخليفة نفسه او عينه او نفسه وعينه ارتفع ذلك الاحتمال عن الذات وسيأتي الكلام نصا على ما هو الظاهر منه وارتفع المجاز عن
الجثة وفي ابن عصفور على ان التوكيد يضعف احتمال المجاز ولا يرفع احتمالا رابعة ويجب في النفس والعين اضافتهما لفظا بضمير مطابق المؤكد بفتح
الكاف ابن بطة نبر ويجب ان يكون لفظها طبقة في الافراد والجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله مع ضمير طابق المؤكدا نقول جاءني زيد نفسه عينه ومحمد
نفسها عينها والزيدون انفسهم اعينهم والهندات انفسهن اعينهن ولا يجوز نفوسهم ولا عيونهم ولا اعيانهم في التوكيد واما في التثنية فالافصح في النفس
والعين جمعهما جمع قلة على افعل بضم العين فيقال جاءني الزيدان او الهندان انفسهما اعينهما ويجوز في غير الافصح نفسهما عينهما بالافراد ونفسا هما
عينا هما بالتثنية عند ابن كيسان سماعا واجاز ذلك ابن ابان بقياس فيشرح الفصول بيقا لابن معط وافقهم الرضي وافتضى في المنظم على الجمع فقال واجمعهما بالف
ان شئت ما البس واحدا وانما ترك الاصل في المثنى كراهة اجتماع مثنيين وعدل الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى ويترجح افرادهما على تثنيتهما عند الناظم
كما يؤخذ من عموم قوله في المنصوبين في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح ويختار في المنصابين بعين لفظا او معنى الى منتضمنهما لفظا الافراد على لفظ التثنية
ولفظ الجمع على لفظ التثنية انتهى كلام الناظم وغيره بكسر ذلك فيرجح التثنية على الافراد ولم اقف عليه فهو نقل غريب كيف قدر قبل ان التثنية لم ترد
الا في الشعر والالفاظ الباقية من السبعة كلا وكلتا للمثنى نحو جاء الزيدان كلاهما والمرادان كلتاهما وكل بجميع وعامة لغير المثنى اي لغير المثنى وهو الجمع مطلقا
او المفرد بشرط ان يتجزى بنفسه او بعامله نحو جاء القوم كلهم اجمعهم اوعامتهم والهندات كلهن اجمعهن اوعامتهن واشتريت العبد كله اجمعه اوعامته
ويجب اضافتهن بضمير المؤكد لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله وكلا اذكر في الشمول وكلا كلتا جميعا بالضمير موصلا
والبين منه اي من التوكيد خلق لكم ما في الآية فتح بها لعدم الضمير خلافا لمن وهم وهو ابن عقيل فانه قال جميعا توكيد لما الموصولة الواقعة مفعولا لخلق ولو كان
كذلك لفصل جميعا من التوكيد بجميع ظرف فلا يحمل عليه التنزيل فالذي في المغني ولا فراءة بعضهم انا كلا بهما لعدم الضمير خلافا للفراء والزمخشري فقولها ان كلا
توكيد لاسم ان بدل الضمير جميعا في الآية الاولى هما من الموصول وكلا في الآية الثانية بدل من اسم ان وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان
مفيدا للاحاطة نحو فهم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الضمير ويجوز في الكل ان الى العوامل انا لرجيل بالضمير نحو جاءني كل القوم ويجوز عجمها بكلا نحو
جاءني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة فالذي في المغني وقال ابن مالك ويجوز كونهما لا من ضمير الاستقرار المستقل الى الظرف بعض فيهما وفيه ضعف لتكرر

اي كلام

باب التوكيد

يقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وتقديم المال على ما لها الشرف فالواو للعطف وكلا وكلتا وكل وجميع وعامة تؤكد بهن لرفع احتمال التقدير ببعض مضاف الى ضمير محصن فيهم
اى لاجل الاحتمال المذكور جاز ان يقال جاءني زيد نفسه او اخوه لان كلتا اسما المرأتان كلتا اسما المرأتين جاز ان يكون الاصل جاءني احد الزيدين واحد المرأتين وانما اطلق المثنى واريد به
واحد كما قال الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان يقصد بهما من احدهما وهو البحر الملح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره وامتنع على الاصح ان يقال اخصم الزيدان
كلاهما والفرق ان كلتا اسما لامتناع التقدير المذكور لان الاخصام لا يكون الا بين اثنين ويدل على امتناع ذلك اطباقهم على منع جاءني زيد كلهم لعدم الفائدة
هذا قول الاخفش وهشام والفراء وابي علي وذهب الجمهور الى جوازه وشبههم ابن مالك في التسهيل واحتج المجيزون بان العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال
نحو جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون وجاز ان يقال جاء القوم كلهم واستدرك العيد كلهم لرفع الاحتمال المذكور وامتنع ان يقال اخصم الزيدان كلاهما
اذ يحتمل نسبة الخصام الى جزء المثنى لا بعينه دون البعض الآخر والتوكيد بجميع غريب وصفة قول امرأة من العرب وهي تبرز في ازارها فذا الوجه حولان جنبه نحم هما
وكل الخطان والاكرمون صفتان نحو جاءني القوم الكرام كلهم وذلك من التقدير بالذال المهملة ويجوز في الفاء الكسر فيكون مبتدأ وخبره ويجوز فتحها فيكون
فعلا ماضيا وحولان بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وهمدان بفتح الهاء وسكون الميم وبالهمال الدال وبالنون اسم رجل ومحطان ابو اليمن وعدنان ابو معد
وهو عطف على الاكرمون وقد يكون اجمع بمعنى يجتمع ضده مفترق فلا يفيد توكيدا كقوله فاني فيهنك عن هندا وانت جميع وكذا التوكيد بما غير ما ذكر
افعله اكثر المصنفين والتاء فيهما لان تميز لتأنيث اللزوم في ذا وذا فصلح مع المذكر والمؤنث فتقول اشتريت الامر عامتها والعبد عامته بالتاء مع المذكر
كما قال الله تعالى ويعقوب نافلة بالتاء وفي ذلك من يجز بالرد على اشياخ حيث حمل قوله في العظم واستعملوا اجمع كل فاعلة من هم في التوكيد مثل نافلة
على الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب فان اكثرهم اغفله ثم قال وليس هو في حقيقة الامر نافلة على ما ذكروه فان من اجلهم سيبويه ولم يغفله انتهى وفي
الايضاح ان المبرد خالف سيبويه فزعم ان عامتهم بمعنى اكثرهم فعنده يكون ثمن بدل البعض عكس مخطئ التوكيد فانه يخصص والتوكيد يعمم **فصل** واذا اريد
تقوية التوكيد بنحو كلهم اجمع وكلهما جمعاء وكلهن اجمعين وكلهن جمع فقولي جاء الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم اجمعون والنساء كلهن
جمع قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل اكرما اجمعا جمعاء اجمعون ثم جمعا وقد يؤكد بهن استغناء الا ان لم
يتقدم عليهن كل نحو قولك جاء الجيش اجمع والقبيلة جمعاء والقوم اجمعون والنساء جمع قال الله تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين والبراشا
الناظم بقوله ودون كل قد يجي لجميع جمعاء اجمعون ثم جمع ولا يجوز تثنية اجمع ولا جمعاء عند جمهور البصريين استغناء بكلا وكلتا عن تثنية اجمع وجمعاء والى
ذلك اشار الناظم بقوله ولفن كلتا في مثنى وكلا عن مفرد فضلا ووزن اصلا كما استغنوا غالبا بتثنية ستة كما سيمر في التمثيل ولتشديد الباء عن تثنية
سواء بالمد فقط والواسيا ولم يقولوا سواءان الا نادرا واجاز الاخفش والكوفيون ذلك اي تثنية اجمع وجمعاء فتقول عاينتهم جاء الزيدان اجمعا ابتثنية
اجمع والهندان اجمعا وان بتثنية جمعاء قال ابن خروف ومن منع تثنيتهما فقد تكلف فادعى الاقليل ليسهل عليه رد هذا الخلاف وهو ما ذكره ابن مالك في
واذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز بالفاق لان الغرض من التوكيد اذا لم يحصل في التسهيل لان ما ذكره الكوفيون اجاز توكيد النكرة مطلقا
فيقدح في دعوى الاتفاق وان افاد جاز عند الاخفش والكوفيين وهو الصحيح لورود السماع به ومنع جمهور البصريين مطلقا واجابة الناظم بقوله
وان يفد توكيد منكور قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل وتحصل الفائدة بان يكون المنكر المؤكد مما تعدد وهو ما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء
كيوم واسبوع وشهر وحول ويكون التوكيد من الفاظ الاحاطة والشمول كقوله قد صرت البكرة يوما اجمعا وكما عنفت اسبوعا كله وقوله لكنه شاقه
ان قيل ان رجب بالنسبة الى العام الواحد شهر وكان حول فقد حرف من التعريف وهو التغيير لان المعنى يفيد عليه لان الشاعر يمكنه
ان يكون عد الحول من اول الى آخره رجبا اما اي فيه من الخيرات ولا يصح ان يقال ان عد شهر كله رجب لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب
حتى يمكن ان يكون كله رجبا ولا يجوز صمت منه كله لان النكرة غير محدودة فان اردت جمع القليل او الكثير ولا صمت شهرا نفسه لان التوكيد ليس من
الفاظ الاحاطة ولا فائدة في ذلك ولا يجوز هذا اسد نفسه عندابن عصفور خلافا لابن مالك اذ ليس من فوائد التوكيد المعنوي رفع توهم استعمال اللفظ في
معناه المجازي لا بالنسبة الى الشمول خاصة وقد اعترف ابن مالك بذلك واما جاءني زيد نفسه ففائدته رفع المجاز العقلي لا اللغوي بخلاف جاء اسد نفسه
فانه لرفع المجاز اللغوي قاله المرادي في الحواشي **فصل** واذا اكد ضمير مرفوع متصل بالنفس او بالعين وجب توكيده اولا بالضمير المنفصل والى ذلك
اشار الناظم بقوله وان تؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عينا في الرفع تخوفت انت نفسك وما انتما انفسكما وفاهما انفسهما وقولوا
انتم انفسكم وقاموا هم انفسهم وقمن هن انفسهن وقمتن انتن انفسكن كراهة ايهام الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث اذ لو قيل جاءت عينها لتوهم
الباصرة او نفسها توهمت نفس الجبل وحلولها لا اللبس في على ما اللبس كما في مسئلة ابراز الضمير والتفريق بين اعراب الفاعل والمفعول وانكر ذلك من المتأخرين
يبطل قول الصفار ان الفصل كالتوكيد وانما ذلك في العطف بخلاف قام الزيدان انفسهما فيمتنع الضمير المنفصل لان الضمير لتوكيد الظاهر ليكون الضمير المرفوع
من الظاهر والاجنبي فيمتنع ان تكون تحملت ما هو اضعف منه وبخلاف ضربتهم انفسهم ومررت بهم انفسهم وقاموا كلهم فالتوكيد بالضمير المنفصل فيهن جائز وقد
اما الاولان فلان الضمير المؤكد غير مرفوع واما الثالث فلان التوكيد بغير النفس والعين وكل لا لبس لان كلهم المتصل بالضمير لا يطلب العوامل اللفظية في الانتساب والى ذلك
اشار الناظم بقوله واكدوا بما سواهما او اشتمالا بانا واما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر بما قبله من لفظه زاد في التسهيل او بتقويته بمرادفه معنى كل
حتما يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة ولا يزيد على ثلاث فالاول كجاء زيد زيد وقام قام زيد ونعم نعم وهند هند والثاني تأكيد اسم ظاهر مجرد

هذا باب العطف وهو في الأصل مصدر عطف الشيء إذا ثنيه وعطف الفارس على فرسه إذا ثنى عنانه إليه وهو في الاصطلاح

عطف البيان هو باب النحو والكلام الآن في عطف البيان والبدل شارك البيان البدل في بعض أحكامه

من بابي عطف تنوق بحرف وسيجيء باب له هذا وعطف بيان بغير حرف وإليهما أشار الناظم بقوله وانفرد الآن بيان ما سبق وسمي بيانا لانه أوضح المتبوع والأول بمرادفه زيادة البيان فكان عطف على نفسه وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة هذا معنى قولهم النظم فذوا البيان التابع شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفة فخرج بالشبه للصفة النعت لان المشبه للشيء غير ذلك الشيء فكانه قال التابع غير صفة وخرج بذكر الايضاح والتخصيص التوكيد والنسق والبدل والأول وهو إيضاح المعرفة متفق عليه عند البصريين والكوفيين كقوله أقسم بالله أبو حفص عمرها مستها من نفسي إلا بر قسم على إيضاح عمر الخطاب وأشار إلى وهو تخصيص النكرة فقاء جمهور البصريين وأشبه الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتأخرين منهم الزمخشري وابن عصفور وابن مالك وولده وإليه أشار في النظم بقوله فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين ويجوز أن يكون منه أي من عطف البيان النكرة أو كمانة طلم ابن همزون كفارة فطعام مساكين عطف بيان على كفارة ومخرمة صديد فصديد عطف بيان على ماء والباقون من البصريين وغيرهم يوجبون في ذلك البدلية بدل كل من كل ويخصون عطف البيان بالمعارف محضين بأن البيان كاشف والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض المعارف كما مر في عطف البيان كما سمر والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والأخص يبين غير الأخص وعطف البيان كالنعت يوافق متبوعه في واحدة من عشرة أوجه الإعراب الثلثة وهي الرفع والنصب والجر والإفراد والتثنية والجمع وفروعهن فتفرع الأفراد التثنية والجمع وفروع التذكير التأنيث وفروع التنكير التعريف تقول جاءني زيد أبو سهل فأبو سهل مرفوع وهو الرفع واحد من ثلثة وهي الرفع والنصب والجر ومفرد والإفراد واحد من ثلثة أيضا وهي الإفراد والتثنية والجمع ومذكر والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتأنيث ومنكر والتنكير واحد من اثنين أيضا وهما التنكير والتعريف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله فالبيان من فاق الأولى الخ فمن فاق الأولى الخ في قول الزمخشري أن مقام أبو هم عطف بيان على أبات بينات محا لأنك جماعهم لان البصريين والكوفيين أجمعوا على أن النكرة لا تبين بالمعرفة وجعل المؤنث كالمبين بالمفرد المذكر ولا يجوز أن يكون بدلا لانهم نصوا على أن المبدل منه إذا كان منفيا وكان البدل غير واف بالمعنى تعين النصب بإنما النفي بعينها مقام أبو هم أو بعضها مقام أبو هم فهو مبتدأ وأبو هم خبره مبتدأ أو خبر مبتدأ محذوف وقوله أي الزمخشري في قول الحجر حيث شرط في عطف البيان كونه أوضح وأخص من متبوعه محا لقول سيبويه في هذا ذا الحجة عطف بيان على هذا مع أن الاشارة أوضح من المضاف إلى ذي الاشارة لان تخصيص الاشارة زائد على تخصيص المضاف ومخالف للقياس أيضا لان عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادته فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قال الشارح نعم أورد أن يشترط في عطف البيان أن يكون أجلى من المعطوف عليه لكان مذهبا لان الجلي يبين الخفي ويصح في عطف البيان إذا قصد به ما يقصد بالبدل أن يعرب بدل كل من كل لما فيه من البيان إلا إذا امتنع الاستغناء عنه فيمتنع أن يكون بدلا نحو هند قام زيد أخوها فأخوها يتعين كونه عطف بيان على زيد ويمتنع أن يكون بدلا لانه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط هنا الضمير المضاف إليه أخ الذي هو تابع لزيد فلو اسقط لم يصح الكلام فوجب أن يعرب أخوها بيانا لا بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكان من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط أو امتنع لحلوله محل الأول نحو يا زيد الحارث بتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز أن يكون بدلا منه لامتناع حلوله محل الأول إذ لو قيل يا الحارث لم يجز لان يا وال لا يجتمعان هنا وقوله وهو طالب بن بيطالب يا أخوينا عبد شمس ونوفلا اعبد كما يا عبدان تضافا سوغا ضبد شمس ونوفل بتعين كونهما معطوفين عطف بيان على أخوينا ويمتنع فيهما البدلية لانهما على تقدير البدلية يحلان محل أخوينا فيكون التقدير يا عبد شمس ونوفلا بالنصب في قوله وهو المراد لاستلزام أنا ابن الناارك البكري بشر عليه الطير ربه وهو غير متعين كونه عطف بيان على البكري ولا يجوز أن يكون بدلا منه لان البدلية نية حلولا محل الأول ولا يجوز أن يقال أنا ابن الناارك بشر لان الناارك بشر لان الصفة المقرونة بال كالناارك لا تضاف إلا لما فيه ال كالبكري ويجوز البدلية في هذا البيت عند الفراء لاجازته إضافة الصفة المقرونة بال إلى جميع المعاني نحو الضاربي زيد والضربي زيد عمرو على الجهود وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وصالحا البدلية بروغ غير نحو يا غلام بعمرا ونحو بشرا تابع لبكري والبدل إن يبدل المرضى ومن المستثنيات أن يبدا سم التفضيل أو عام و يتبع بمثله نحو زيد أفضل الناس أو رجال والنساء لانه لو نوى حلول الرجال محل الناس لنوى حلول ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد أفضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل إذا قصد به الزيادة على من أضيف إليه يشترط أن يكون منهم ومن ثم خطئ من قال أنا أشعر الانس والجن فيتبع صفة أي مجبا نحو يا أيها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لانه لو نوى حلول الرجل لرفع لان الرجل في هذا التركيب يجب الرفع لانه صفة أي ومنها أن يتبع مجرورا أو موصلا نحو يا أي الرجلين زيد وعمرو مررت لانه لو نوى حلول زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم إضافة أي إلى المعرفة المفردة وهي لا تضاف إليها إلا إذا كان بينهما جمع مقدر نحو أي زيد أحسن عجبا أي أجزائه أحسن أو عطف على أي مثلها نحو أي وأبيك فارس الأحزاب ومنها أن يتبع مجرورا بمنفصل نحو كلا أخويك زيد وعمرو عندك لانه لو نوى حلول زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل أخويك لزم إضافة كلا إلى معرفة وهي إنما تضاف إلى مشتمل غير مفرق وشذ كلا الحق وخليل قال الموضح في الحواشي وهذه المسائل المستثنيات مبنية على أن البدل لا بد وأن يكون صالحا للحلول محل الأول وغيره نظر لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل وقد جوزوا في أنك أنت كون أنت توكيدا وكونه بدلا مع أنه لا يجوز أن أنت قال أبو سعيد على زيد مسعود في كتاب المستوفى وأما بيان أنعم الرجل زيدا أن زيدا من الرجل فلا يلزم أن يجوز يا نعم زيدا أنت وقائد

الفخر الرازي وهذا الاستثناء مبني على ان المبدل منه في حكم الطرح والبدل هو المعتبر وقد سبق بيان ان البدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض اخر كقولك زيد رايت غلامه وجلا صالحا فلو ذهبت بهدرا لاول لم يصح كلامك انتهى وقد ذكرنا البيان من البدل بوجوه منها انه اليق لانه ضمير ولا تابعا للضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير ومنها انه لا يقع جملة ولا تابعا بالجملة ولا اصلا ولا تابعا للفصل ومنها انه ليس في نيته احلال المحل الاول وليس من جملة الخبر وليس متبوعه في حكم الطرح بخلاف المبدل في الجميع **هذا باب عطف النسق** بفتح السين بمعنى المنسوق من نسق الشيء نسقا بالتسكين اذا اتبت به منتابعا وكثيرا ما يتممه سيبويه باب الشركة وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الاحرف الاتي ذكرها وهذا معنى قول الناظم ال بحرف مع متبوع عطف النسق فخرج بالتوسط المذكور ما عدا الحروف وبتغييد الحرف بالاتي ذكرها ما بعداي المغيرة من نحو قولك مررت بضنفر اي اسد فان اسدا تابع لضنفر بتوسط حرف المغيرة وهي اي وليس من الاحرف الاتي ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاجلى على الاخفى وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الا هذا وذهب الكوفيون الى ان اي عاطفة وهي اي الاحرف الموعود بها نوعان احدهما ما يقتضي الشركة في اللفظ بوجوه الاعراب في الحال اما مطلقا من غير قيد وهي بعشرة الواو والفاء وثم وحتى نحو قولك جاء القوم وزيدا وفزيدا وثم زيدا وحتى زيدا فزيد شارك القوم في اللفظ بالنصب وفي المعنى وهو المجيء والى ذلك اشار الناظم بقوله فالعطف مطلقا بواو ثم فا حتى وذهب الكوفيون الى ان حتى ليست عاطفة واما مقيدا بقيد وهو ان شان او وام فشرطهما في اقتضاء الشركة لفظا ومعنى ان لا يقتضيا اضرابا لان القائل اذا قال ما ادري عمرا ام زيدا او ادري عمرا ام زيدا بان الشك المذكور وضع عالم بتعيينه فالذي بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستفهام في الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بواسطة ام فقد شركتها في المعنى كما شركتها في اللفظ وكذلك أو مشركة ما بعدها لما قبلها فيما يجاب بها لاجل من شك او تخير او غيرهما فان اقتضيا اضرابا كانا مشتركين في اللفظ لا في المعنى كما ذكر في التسهيل وسيجيء بيان ذلك وذهب الجمهور الى ان او وام مشتركان في اللفظ لا في المعنى دائما والصحيح عند ابن مالك الاول والثاني ما يقتضي الشريك في اللفظ دون المعنى اما الكوفيون فثبت لما بعدها ما انتفى عما قبله وهو بل عند الجميع من النحويين نحو ما قام زيد بل عمرو لكن عند سيبويه وموافقيه نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف هؤلاء القائلون بان لكن من حروف العطف على ثلثة اقوال احدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم يدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي والثاني انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو او الواو زائدة قبلها الزوما وصححه ابن عصفور وزعم ان كلام سيبويه محمول عليه والثالث انها عاطفة بقيدها الواو او لا وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة واما لكونه بالعكس وهو ان ينفي عما بعده ما ثبت لما قبله وهو لا عند الفراء نحو جاءني زيد لا عمرو وليس عند البغداديين كما نقله ابن عصفور ونقله ابو جعفر النحاس وابن باب شاذ عن الكوفيين وجرى عليه في التسهيل كقوله وهو لبيد واذا افرنست فضافاجزه انما يجزى الفتى ليس الجمل بناب فجر الجمل عطفا على اقوى وخرجه المانعون على حذف خبر ليس للعلم به والاصل ليس الجمل وانا في ذلك اشار الناظم بقوله واتبعت اثرا لا لكن **فصل** في كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها اما الواو فاطلق الجمع بين المتعاطفين من غير تعرض لترتيب ولا معية على الصحيح خلافا للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم انها تفيد الترتيب في التعبير بمطلق الجمع مساو والتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ولا انفكاك لاحد المتغايرين بالاطلاق والتقييد وقد اطال الناس في الاحتجاج على ذلك حتى اوردوه بالتصنيف واذا ثبت انها لمطلق الاجتماع في الحكم فعطف متاخرا في الحكم على متقدم عليه نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم فابراهيم معطوف على نوح عطف متاخر على متقدم وتعطف متقدما في الحكم على متاخر نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله فالذين معطوف على الكاف مع اعادة الجار عطف متقدم على متاخر وتعطف صاحبا المعطوف عليه في الحكم نحو فانجيناه واصحاب السفينة فاصحاب السفينة معطوف على الهاء عطف مصاحب الى ذلك اشار الناظم بقوله فاعطف بواو لاحقا او سابقا في الحكم او مصاحبا موافقا فهذه ثلث مراتب هي مختلفة في الكثرة والقلة فجهتها للمصاحبة اكثر والترتيب كثير والعكس الترتيب قليل فيكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن المعينة باحدى جهتيه وللناخر بيجان وللمقدم بمرجوحيته هذا مراد التسهيل وهو محتمل لاول ثالث وينفرد الواو من بين سائر حروف العطف بانها تختص باجدى عشرين حكما الاول انها تعطف اسما على اسم لا يكتفى الكلام بما دون الاسم المعطوف عليه كاختصم زيد وعمرو وتضارب زيد وعمرو والعطف بثم وعمرو وسواء زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو فالمعطوف عليه في هذه الامثلة وهو زيد لا يكتفى به فلا يقال اختصم زيد وتضارب زيد واعطف بثم وسواء زيد وجلست بين زيد اذ الاختصام والتضارب والاستواء والبينية من المعاني النسبية التي لا تقوم الا بين اثنين فصاعدا والواو لمطلق الجمع فلذلك اختصت بها بخلاف غيرها من حروف العطف والى ذلك اشير بقول الناظم واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه ومن هنا اي من هذا المكان وهو اختصاص الواو بذلك قال الاخفش في قوله امرر الفجر بسقط اللوى بين الدخول فحومل بالفاء في احد الروايتين الصواب ان يقال بين الدخول وحومل بالواو على الرواية المشهورة وعلى الرواية الثانية لانها ليست لعطف فيها بالفاء لانها تدل على الترتيب بحجة الجماعة السماع واختلفوا في التخيير فقال يعقوب بن السكيت انه على حذف مضاف اي بين اهل الدخول فحومل وقال خطاب المارودي انه على اعتبار التعدد كما لان الدخول مكان يجوز ان يشتمل على امكنة متعددة كما تقول تصدقت بين الكوفة وزبيد بمائة درهم اما كنها وان التقدير بين اماكن الدخول فاماكن حومل فهو مميز لذا اختصم الزيدون فالعمرون اذا كان كل فريق منهم خصما لصاحبه قال وهذا عندي اصح من ان يجعل شاذا اذا ثبت الرواية انتهى والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء موضعان وسقط بكسر السين المهملة ما انحط من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوي فان ذلك قد فقد من ان المساواة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها الا بالواو وقد جاء العطف فيها بام كقولهم سواء عليهم

باب عطف النسق

عطف

كما

ليس من ذ

انذرتهم ام لم تنذرهم قلنا اجيب بان هذا الكلام منظور فيه الى حال السامع اذا الاصل سواء عليهم الانذار وعدمه فالعاطف تقريبا الاصل انما هو الواو فانه الموضع في احواله الثلاث ما انفرد بالواو عطف شيء على اجنبي في الاشتغال نحو زيدا ضربت عمرا واليوم الجمعة وزيد مررت به وعمرو انت بقولك وفي الثالث عطف ما تضمنه الاول اذا كان المعطوف الحرية نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى الرابع عطف الشيء على مرادفه نحو شرهة ومنها بالحاء عطف عامل فحذف وبقي معموله نحو والذين تبوؤا الدار والايمان السادس جواز فصلها عن معطوفها بظرف او عديله نحو ومن خلفهم سادا السابع جواز تقديمها وتقديمهم معطوفها في الضرورة نحو قوله جست وحثثا غيبته وضمته حصا الا ثلاثا السنعها بمرعوى وقيل الاخفش الواو وبذلك بل الفاء وثم واو ولا كذلك فالا تفتان الى الثامن جواز العطف على الجوار في الجر خاصة نحو ارحلكم في قراءة ابي عمرو وابي بكر بن كثير وحمزة التاسع جواز حذفها ان امن اللبس كقوله كيف اصبحت كيف امسيت العاشر ابقاؤها الا اذا عطفت مفردا بعد نفي مجوز لا المشكل ولا العدل او نفي نحو فلا رفث ولا فسوق او مثل ينفي نحو ولا الضالين الحادي عشر ابقاؤها مع شبهها غالبا اذا عطفت مفردا نحو اما السحاب واما الساعة الثاني عشر عطف المعدل على النيف نحو احد وعشرين الثالث عشر التسوية المفرد مع الجملة نحو كقوله اعلى بعيني مسلوب ام الرابع عشر عطف بأحد المتشابهين والجمع كقوله الفرزدق ان الوزير لوزير مثلها فطلان مثل محمد وحمد الخامس عشر عطف النكرة على النكرة نحو رب احضر ولو الدى ولم يدخل يعني مؤمنا والمؤمنين والمؤمنات وامها عكسه نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح فنشأ من نحو بات الناس حول الانبياء فانها عاطفة خاصا على عام فالنوح المعنى السادس عشر افرادها بالذكر نحو ولكن رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية معها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رايت زيدا الثامن عشر العطف المتعقب نحو قوله منهم من امن منهم بالله واليوم الاخر قال ومن كفر التاسع عشر العطف الصريح والاضراب نحو انا فقر الله وسقيها او نحو المروة والجمرة العشرون عطف لسابق على اللاحق نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الاية الحادي والعشرون نحو اني وابيك فارس الاحزاب اما الفاء فللترتيب المعنوي وهو ان يكون المعطوف بها لاحقا كقوله فتخاخلت فتوبك وتخاركت وقد يكون للترتيب الذكري فالمراد بان يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لان المعنى الثاني في بعد زمان وقوع الاول واكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة والمتعقب هو ان يكون المعطوف بها مفصلا بلا مهلة نحو ما ثم فابره وتعقب كل شيء بحسبه الاول نحو تزوج فلان فولد له ان لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان كانت مدة مطاولة ودخل البصرة فبغداد اذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين وكثيرا ما يقتضي الفاء التسبب وهو ان يكون المعطوف بها مسببا عن المعطوف عليه ان كان المعطوف بها جملة او صفة فالاول نحو فوكزه موسى فقضى عليه والثاني نحو لآكلون من شجر من قوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الهيم واعترض على المعنى الاول وهو الترتيب المذكور بقوله لقد اهلكناها فجاءها باسنا فان اهلاك متاخر عن مجيء الباس في الخبر وهو متقدم في التلاوة وذلك بناء في الترتيب على الاخبار وعترض ايضا بنحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه الحديث فان غسل الاعضاء الاربعة متقدم في المعنى ومتاخر في الحديث فلو كانت الفاء للترتيب لما حسن ذلك والجواب من وجهين احدهما ان المعنى على اخبارنا الارادة والتقدير اردنا اهلاكها فجاءها باسنا فالمجيء الباس مترتب على الارادة واراد الوضوء فغسل وجهه الى اخره فغسل الاعضاء الاربعة مترتب على ارادة الوضوء الوجه الثاني ان الفاء فيهما للترتيب الذكري لا المعنوي والحاصل ان الجمهور على ان الفاء بافادتها الترتيب مطلقا والفراء يمنع ذلك مطلقا وقال الجوهري لا تفيد الترتيب بحال بل تفيد ان الدخول فيما دخل فيه مطرا مكذا كذا فكان كذا اذا كان وقوع المطر فيها في وقت واحد واعترض على المعنى الثاني وهو المتعقب بقوله لقد الذي اخرج المرعى فجعله غثاء احوى فان اخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء احوى اي يابسا اسود واجيب من وجهين احدهما ان جملة فجعله غثاء معطوفة على جملة محذوفة وان التقدير فنضب مدة فجعله غثاء والثاني بان الفاء نابت عن ثم والمعنى ثم جعله غثاء كما جاء عكسه وهو بنا بثم عن الفاء كقوله وهو ابو داود جرى نخ الا تا نغيثكم اضطرابي فاضطرب وسببي اوالى افادة الترتيب للمتعقب اشار الناظم بقوله والفاء للترتيب باتصا وتخصيص الفاء بانها تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه صلة تخلو من العايد على الموصول والذي في ذلك الاشارة بقولي النظم واخصص بفاء عطف ما ابى صلة على الذي استقر انه لصلة نحو اللذان يقومان فيغضب زيد اخواك فاللذان مبتداء وهو اسم موصول وجملة يقومان صلته وجملة يغضب زيد معطوفة على جملة يقومان الواقعة صلة وكان القياس ان لا يصح العطف لخلوها عن ضمير يعود على الموصول لانها رابطة الظاهر وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لان ما في الفاء من معنى السببية اغنى عن الضمير لان الفاء بجملتها وما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لاشتمالها بالسببية فكانك قلت اللذان ان يقوما فيغضب زيد اخواك واخواك خبر اللذان وعكسه وهو ان الفاء تعطف ما يصلح ان يكون صلة على ما لا يصلح ان يكون صلة نحو الذي يقوم اخواك فيغضب هو زيد فالذي مبتداء ويقوم اخواك جملة صلة الذي وهو لا يصلح ان يكون صلة لخلوها عن ضمير عايد على الموصول والذي سوغ ذلك عطف جملة يغضب هو زيد عليها لاشتمالها على العايد الى الموصول وهو الضمير المرفوع بيغضب وانما ابرز لان الفعل اذا جرى على غير من هو له وبفع ضمير وجب ابرازه وزيد خبر الذي ومثل ذلك جار في الخبر والصفة والحال فيعطف على جملة الخبر بها لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عايد على المبتداء وعكسه فالاول نحو الرزان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فجملة تصبح الارض بالرفع معطوفة على جملة انزل لو اقترنت بها وكان القياس ان لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم ان اذا المعطوفة على الخبر ولكنها لما اقترنت بالفاء سلغ ذلك والثاني نحو قوله وهو ذي الرمة غزلان واناس عيني بحسر الماء فارة فهيد وفارت فتبرزت فانسان عيني مبتداء ومضافا اليه وبحسر الماء بالرفع خبر المبتداء وهو لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عايد يعود على المبتداء لرضه الظاهر وهو الماء ولكن يسوغ

باب عطف النسق

في الاطراف انها ليست اول الساقطة ولا جاء القوم حتى زيد اذا لم يتصف بزيادة ولا نقص من قوة او ضعف والى ذلك اشار الناظم بقوله بعضا بحتى اعطف على
كل ولا يكون الا غاية الذي تلا وبقي عليه شرط اخر وهو ان يكون شريكا في العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر بالنصب قاله الموضح في الحواشي واما
ام فضربان منقطعة وستأتي ومتصلة وهي المسبوقة اما بهمزة التسوية سواء وجدت لفظة سواء اولا والمسبوقة بهمزة التسوية هي الداخلة على جملة
بحيث تكون الهمزة مع الجملة في محل المصدر وتكون الجملة المسبوقة بهمزة التسوية هي والجملة المعطوفة عليها فعليتين نحو سواء عليهم أأنذرتهم ام
لم تنذرهم اي سواء عليهم الانذار وعدمه او اسميتين كقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا أموتي ناء ام هو الآن واقع اي لست ابالي بعده بنأي موتي
ام وقوعه الآن ومختلفتين بان يكون المعطوف عليها فعلية والمعطوفة اسمية نحو سواء عليكم أدعوتموهم ام انتم صامتون اي سواء عليكم دعاؤكم
اياهم ام صمتكم او بالعكس نحو ما ابالي أزيد قاعد ام قام اي ما ابالي بقعوده ام قيامه واما مسبوقة بهمزة يطلب بها وبام التعيين لاحد الشيئين
بحكم معدوم الثبوت فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو فيقال في الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين وتقع ام المسبوقة بهمزة التعيين
بين مفردين متوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو أانتم اشد خلقا ام السماء او متأخر عنهما ما لا يسأل عنه نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون فالتوسط
في الآية الاولى وقع عن المسند اليه ولم يسأل عن المسند وفي الثانية بالعكس وتوسط ما لا يسأل عنه في الاولى وهو اشد خلقا والتأخير في الثانية وهي
ما توعدون وذلك لان شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي ام المعادلة الآخر ليفهم السامع من اول الامر الشيء
المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدأ دون الخبر ازيد قائم ام عمرو وان شئت قلت أقائم ام قاعد زيد فتوسط المبتدأ او
لانه غير مسؤول عنه وتقع بين جملتين فعليتين ليستا في تأويل المفرد كقوله وهو زياد بن حمل بفتح المهملة والميم فقمت للطيف مرتاعا فأرقني
فقلت أهي سرت ام عادني حلم لانا لا نرجح كون هي فاعلا بفعل محذوف يفسره سرت لان همزة الاستفهام بالفعل اولى من حيث ان
الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة واما عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال نحو ازيدا ضربته والمراد
بالطيف هنا خيال المحبوبة الذي يراه في النوم والمرتاع الخائف وارقني اسهرني وأهي بسكون الهاء بعد الهمزة وسرت سارت ليلا وعادني اتى
بعد اعراضه عني والحلم بضمتين رؤيا النوم قال ابن الحاجب يريد اني قمت من اجل الطيف متيقنا مذعورا للفاتنة وادخلني الارق لحصول اجتماع محقق ثم ارتبت
هل كان الاجتماع على التحقيق او كان في المنام واسميتين كقوله وهو الاسود بن يعفر التميمي لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث
بن منقر فشعيث في الموضعين بالتصغير اوله شين معجمة واخره ثاء مثلثة اسم قبيلة وهو مبتدأ وابن خبره ولهذا يكتب بالالف والجملة في موضع نصب
بادري وهو معلق عنها بالاستفهام والاصل أشعيث بالهمزة في اوله والتنوين في اخره حذفت الهمزة والتنوين منهما للضرورة بناء على انه مصروف
نظرا الى الحي بدليل الاخبار عنه بابن ويحتمل ان يكون ممنوع الصرف نظرا الى القبيلة والاخبار بابن لا يمنع من ذلك لجواز رعاية التذكير وصفا
قال الشمني الا انه يهجو هذه القبيلة فيقول لم تستقر على اب لان بعضا يعزوها الى منقر وبعضا يعزوها الى سهم انتهى والمعنى لا ادري اي النسبين
هو الصحيح نسب شعيث بن سهم او نسب شعيث بن منقر وسهم بفتح السين المهملة وسكون الهاء ومنقر بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف [illegible]
قبلها نون واستغنى الموضح بحذف الهمزة في هذا البيت عن شرح قول الناظم وربما اسقطت الهمزة ان كان خفا المعنى بحذفها امن ومختلفتين نحو أانتم تخلقونه
ام نحن الخالقون لان الارجح كون انتم فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور قاله في المغني والحاصل ان ام المتصلة منحصرة في نوعين لانها اما ان يتقدم
عليها همزة التسوية او همزة يطلب بها وبام التعيين وانما سميت في هذين النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر وقيل
لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى اي ورجح هذا على الاول بان اعتبار هذا المعنى راجع اليها
نفسها لا الى امر خارج عنها بخلاف الاول فان الاتصال فيه انما هو بين السابق واللاحق فاطلاق الاتصال عليها انما هو باعتبار متعلقيها المتصلين
بها فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وعورض بان الوجه الثاني انما يأتي في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الاول
لشموله النوعين وعليه اقتصر في المغني ودني اتصاف النوعين بما دلت المعادلة الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني
ويفترق النوعان من اربعة اوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها
قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وثالثها ورابعها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين وان الجملتين لا يكونان معها الا في تأويل
المفردين وليس كذلك الاخرى والى نوعي الاتصال اشار الناظم بقوله وام بها اعطف اثر همز التسوية او همزة عن لفظ اي مغنية وام المنقطعة هي الخالية
عن ذلك المذكور في المتصلة فلا يتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبام التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين
ولابد فيها من معنى الاضراب عند الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله وبانقطاع وبمعنى بل وفت ان تك مما قيدت به خلت وقد تقتضي مع ذلك
الاضراب استفهاما حقيقيا وهو الطلبي نحو قول العرب انها لابل ام شاء بالمد والابل اسم جمع والشاء اسم جمع شاة في اللفظ ولكنه جمع لا واحد
له من لفظه قال ابو عثمان وشاء خبر لمبتدأ محذوف اي بل أهي شاء فالهمزة داخلة على جملة وانما قدرنا بعدها مبتدأ لانها لا تدخل على
المفرد لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا تدخل الا على جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور خلافا لابن جني وادعى ابن مالك انها
قد تدخل على المفرد وحمل عليه قولهم انها لابل ام شاء على ان الهمزة دون التقدير بتقدير المبتدأ واستدل بانه قد سمع ان هنا لابلا ام شاء بالنصب

ازيد قائم ام قاعد فتوسط
الخبر او تأخيره لانه غير مسؤول
عنه تقول ذلك اذا استفهمت
عن تعيين الخبر دون المبتدأ
أقائم زيد ام قاعد وان
شئت قلت

لا عبرة لانحن جميعه وان سلم فالتنادبان يمكن بان تكون متصلة وحذفت الهمزة او منقطعة والمعنى شاء بمعنى بل اي شاء او استفهاما انكاريا كقوله تعالى ام له البنات ولكم البنون اي بل اله البنات اذ لو قدرت الاضراب المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك وقد لا تقتضيه اي لا تقتضي المنقطعة الاستفهام البتة لا حقيقيا ولا انكاريا نحو هل يستوى الاعمى والبصير ام هل تستوى الظلمات والنور اي بل هل تستوى ولا يقدر بل اهل اذ لا يدخل استفهام على استفهام وقول الشاعر فليت سليمى في المنام ضجيعتي هنالك ام في جنة ام جهنم اي بل في جهنم ولا يقدر بل افي جهنم اذ لا معنى للاستفهام هنا لانه للتمني ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك انتهى وهذه الابيات تشهد ان للكوفيين فان ام فيها بمعنى بل خاصة كما انها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الاخطل كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا قال ابو عبيدة ان المعنى هل رايت واما او فانها بعد الطلب للتخيير بين المتعاطفين نحو تزوج زينب واختها او للاباحة كجالس العلماء او الزهاد والفرق بينهما اي بين التخيير والاباحة امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير فلا يجوز الجمع بين زينب واختها في التزويج لامتناع الجمع بين الاختين وجوازه اي الجمع بين المتعاطفين في الاباحة فان يجمع بين العلماء والزهاد في المجالسة وبعد الخبر وهو مقابل الطلب اي الكلام الخبري الذي من شانه ان يحتمل الصدق والكذب للشك من المتكلم نحو لبثنا يوما او بعض يوم فلبثنا كلام خبري واو للشك من القائلين ذلك او للابهام على السامع نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فانا او اياكم لعلى هدى كلام خبري واو في ضلال مبين للابهام فيكون الشاهد في الثانية وقال في المغني الشاهد في الاولى قال الدماميني الشاهد في الاولى في الثانية والمعنى ان احد الفريقين منا ومنكم الثابت له احد الامرين كونه على هدى او كونه في ضلال مبين اخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره من جماد وغيره فهو في ضلال مبين انتهى او للتفصيل اي تفصيل المجمل بعد الاجمال نحو وقالوا كونوا هودا او نصارى فقالوا كلام خبري وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى فذكر الفريقين على الاجمال بالضمير العائد ثم فصل ما قاله كل فريق اي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى فاو للتفصيل الاجمال في فاعل قالوا وهو الواو وللتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف قاله ابن مالك في التسهيل واصلها وعدل عنه في التسهيل وشرحه الى التفريق المجرد وللاضراب كبل مطلقا عند الكوفيين وابي علي الفارسي وابن برهان نحو انا اخرج ثم تقول او اقيم اضربت عن الخروج ثم اثبتت الاقامة فكانك قلت لا بل اقيم حكى الفراء اذهب الى زيد او دع ذلك فلا تبرح اليوم نقله في شرح الكافية ونقل ابن عصفور عن سيبويه انه اثبت لاو الاضراب بشرطين تقدم نفي او نهي وتكرر العامل نحو لست زيدا او لست عمرا ولا تضرب زيدا او لا تضرب عمرا وتكون او بمعنى الواو عند الكوفيين والاخفش والجرمي وذلك عند عدم اللبس كقوله وقد زعمت ليلى باني فاجر لنفسي تقاها او عليها فجورها اي وعليها وكقوله جاء الخلافة او كانت له قدرا وقوله قوم اذا سمعوا الصريخ رايتهم ما بين ملجم مهره او سافع اي وسافع لان البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها الا بالواو كما تقدم ويحتمل ان تكون او لاحد الامرين على بابها والمراد بين فريق ملجم وفريق سافع على حد اجلس بين العلماء او الزهاد والصريخ صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام في فم الفرس والسافع بالسين المهملة هو الاخذ بناصية فرسه وهو المسمى بالناصية والحاصل ان اشار الناظم بقوله خير ابح قسم باو وابهم واشكك واضراب بها ايضا نمي وربما عاقبت الواو اذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا او زعم اكثر النحويين ان اما الثانية في الطلب والخبر فالاول نحو تزوج اما هندا واما اختها والثاني جاءني اما زيد واما عمرو بمنزلة او في العطف والمعنى فيكون بعد الطلب للتخيير والاباحة وبعد الخبر للشك والابهام والتفصيل نحو اما شاكرا واما كفورا وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة والى هذا اشار الناظم بقوله ومثل او في القصد اما الثانية وقال ابو علي وابن كيسان وابن برهان بفتح الباء والمنع من الصرف هي مثلها في المعنى فقط لا في العطف وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه قال ابن عصفور ويؤيد قولهم انها مجامعة للواو لزوما والعاطف لا يدخل على العاطف واما قوله وهو سعد بن قرط الاحوص خلافا للجوهري يا ليتما امنا شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار فقد حذفت الواو وكذلك فتح همزتها وابدل ميمها الاولى ياء شاذان ايضا على سبيل الاجتماع والانفراد وفتح همزتها لغة تميمية وقيسية واسدية وشالت نعامتها كناية عن موتها فان النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس راسه فظهرت نعامة قدمه ولا خلاف في ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو ونحو رايت اما زيدا واما عمرا واما لكن فعاطفة خلافا ليونس ثم ابن مالك في التسهيل وانما تعطف بشروط ثلاثة افراد معطوفها وان تسبق بنفي او نهي عند البصريين والى ذلك اشار الناظم بقوله واول لكن نفيا او نهيا وان لا تقترن بالواو عند الفارسي والاكثرين فالنفي نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح بالجر عطفا على صالح وقيل بجار مقدر اي لكن مررت بطالح وجاز ابقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره والنهي نحو لا يقم زيد لكن عمرو وهو حرف ابتداء مجرد لافادة الاستدراك وليست عاطفة ان تليها جملة لعدم افراد معطوفها كقوله وهو زهير بن ابي سلمى بضم السين ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر فوقائعه مبتدأ وتنتظر خبره ولكن داخلة على هذه الجملة حرف ابتداء وابن ورقاء بالمد هو الحارث الصيداوي وقد هاجاه زهير وقتل جمله وبادرة وهي الحدة او تلت لكن واوا فهي حرف ابتداء ايضا وليست عاطفة لان من شرط عطفها ان لا تقترن بالواو نحو ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله فلكن حرف ابتداء ورسول الله خبر لكان المحذوفة اي ولكن كان رسول الله ولم يرد رسول الله المنصوب معطوفا بالواو الداخلة على لكن على ابا احد من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب يونس من كونه لكن حرفا لاستدراك والعاطف الواو لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والايجاب لان المعطوف عليه هنا منفي والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز تخالفهما ايجابا وسلبا نحو ما قام زيد

قام عمرو

باب عطف النسق

وقام عمرو وقام زيد ولم يقم عمرو وقام عمرو بل زيد لو سبق ان لكن صح ان تكون بل هنا بالواو وعاطفة جملة على جملة وانت ظاهر قول سيبويه او سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم فلكن حرف ابتداء واسند ذلك وعمرو مبتداء ولم يقم خبره ولا يجوز ولكن عمرو بالاواو على انه معطوف على زيد لفوات شرطه وهو النفي او النهي خلافا للكوفيين في اجازتهم ذلك ولبس بممنوع واما بل فيعطف بها بشرطين افراد معطوفها وان سبق بايجاب او امر او نفي او نهي معناها بعد الاولين وهما الايجاب او الامر بسلب الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء وجعله لما بعدها كقام زيد بل عمرو ولم يقم زيد بل عمرو فالقيام في المثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد ومعناها بعد الاخيرين والنفي والنهي مقرر لحكم ما قبلها من نفي او نهي على حاله وجعل ضده لما بعدها كما ان لكن كذلك ما كنت في منزل ربيع بل ادمن لا تهتدي بها والى ذلك اشار الناظم بقوله وبل كلكن بعد مصحوبها كلم اكن في ربع بل بها فقرر نفي الكون في منزل الربيع عن نفسك واثبت ضده الكون في ادمن لا تهتدي بها ولا تقم زيد بل عمرو فقرر نهي زيد عن القيام واثر عمرو بالقيام والجائز المبرد وجعد الوارث مع هذا كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها فيجوز على قوله وعول عبد الوارث ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى كما هو قاعد واستدل العرب على خلاف الجازاه وبانهما ان لا يعملا ما في قائما شيئا لان شرط عملها بقاء النفي في المعمول وقد انتقل عنه ومذهب الجمهور انها لانقيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها الا بعد الايجاب في الامر والنفي ذلك اشار الناظم بقوله وانقل بها للثان حكم الاول في الخبر المثبت والامر الجلي نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا فالمراد في نحو ذلك لا زالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها انتفى فالقائم عمرو دون زيد والمامور بضربه عمرو دون زيد وتزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد تقريرها قبلها بعد النفي فالاول كقوله وجعل البدر لا بل الشمس اولم يفض للشمس كرها والثاني كقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد مانفي لا الى الحمل واما لا فيعطف بها بشروط ثلاثة افراد معطوفها واتى بين بايجاب او امر انفاقا فالاول كقام زيد لا عمرو والثاني نحو اضرب زيدا لا عمرا وزاد سيبويه او نداء خلافا لابن سعدان بفتح السين في مصغره ذلك وزعم ابن عصفور ان كلام العرب نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وان لا يصدق احد متعاطفيها على الاخر يضعف عليه السهيلي في نتايج الفكر فقال وشرط لا ان يكون الكلام الذي قبلها بنفي بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها ونص عليه ايضا الابذي في شرح الجزولية وزاد فيكون الاول لا يثبتا والثاني وتبعهما ابو حيان فقال الموضح وهو حق فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لان الرجل بعد وعلى زيد ويجوز جاءني رجل لا امراة اذ لا يصدق احد معا على الاخر قال ابو الدرداء الذي صححه ما ذكره السهيلي والا بذي مبني على صحة مفهوم اللقب فقد تقرر في الاصول انه غير معتبر على الصحيح معان بعض المتاخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان امتنع قام رجل وزيد فلغاية البعد لانك ان اردت بالرجل منه زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تاكيدا فلا مانع منه اذا قصد الاضراب ان اردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب فان كان معناها ممتنعا كبين والبحث فيه بحال انتهى وقال الرماني في كتاب الحروف وان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز عنده جاءني زيد لا عمرو قال لان العامل يبعد بعد العاطف ولا يقال لاجاءني عمرو الا على الدعاء ويرده انه لو وقف صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع لبن زيد قائما ولا قاعدا لان المعنى يصير ان علة المنع عنده رجع الى لباس الخبر بالطلب هو الدعاء وذلك لا يتاتى في مسالة البين ولعمري انه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بل يجوز ان لخصم زيد وعمرو وابيا بين زيد وعمرو وان زيدا لا عمرا وقائما ان والدليل على صحة ما قلناه قول العرب جدك لا كذلك فيل في تفسيره تضحك جدك وقوله وهو ابرو المنبر كندي كان دثارا حلفت لبون عقاب تنوفي لاعقاب القواعل فعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفي وهو فاعل فعل ماض وهو حلفت ودثارا مثلثة اسم واع وحلفت هيت ولبونيا لاضافة الابل ذات اللبن وعقابا جمع العقبان طائر معروف وتنوفي بفتح الثناء المثناة فوق والفاء كحلولي مفعول الصرورة ثنية مشرفة قرب القواعل قال الرفا لقاموس وقال في المعنى انه جبل عال والقواعل ايا لفاف وكسر اللبن لمماثلة جبال صفتا والمعنى كان هذا الواعي في هيت بابله التي يرعاها عقاب من عقبان تنوفي فطارت بها او نفضت فهو لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها لاعتصامها في الجبل المستعد لامتناعها وافتقارها لناظم على قوله ولا تذا او امرا او اثبانا تلا فتداء وما عطف عليه مفعول مقدم بتلا او تلا خبرا لا والتقدير ولا تلا تذا او امرا او اثبانا واما ايا فان تظن ان لا معطوف على لكن كما ظن المرادي فنزل هذا اذا اقترن بعاطف لم يكن بد من خولها مفردا صفة لموصوف يذكر او خبرا وصلا لا فانه اقترنت بعاطف نحو جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها او ايذاء عاطفة فالراقي المعنى وان كان مدخولها مفردا صفة لسابق او خبرا وصلا لا فلا يثبت عاطفة ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب في جاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا فالمعنى

فصل يعطف على الظاهر والضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا بلا شرط فالعطف على الظاهر كقام زيد وعمرو والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو انا وانت قائمان وانت ذاهب انا والاسد وعلى الضمير المتصل المنصوب نحو مبينا كرم والاولين لها لاولين معطوف على الكاف فلم يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارز كان او مستترا الا بعد توكيده بتوكيد لفظي او ما في معناه بان يكون بمنفصل نحو قد كنتم انتم واباؤكم ونحو اسكن انت وزوجك فالواو للتوحيد او بتوكيد معنوي كقوله ردوا جميعون ومن ليبكم بوثبنا وكنا الظافرينا او بعد وجود فاصل اي فاصل كان بين المتبوع وهو المعطوف عليه والتابع وهو المعطوف نحو بك مر فصالح فمر معطوف على الواو في بك والفاصل بينهما الهاء او وجود فصل بلا الناقية بين العاطف وهو حرف العطف والمعطوف فيكفي ذلك عن الفصل بين المتعاطفين نحو ما اكرمنا ولا اليلينا ظالما وانا معطوف على نا ولا فاصلة بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو انا وقد اجمع الفصلان ان الفصل بالتوكيد بين المتبايع

والمتبوع والفصل بلا بين العاطف والمعطوف في نحو ما لم تعلموا انتم ولا اباؤكم فانه باؤكم معطوف على الواو وقد فصل بينهما بالتوكيد بانتم والفصل بلا بين الواو واباؤكم مفعول لذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وان على ضمير رفع منفصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل او فاصل ما وبضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون ذلك لانه يوهم العطف على عامل الضمير لان الضمير المرفوع المتصل بنفسه من عامله بمنزلة الجزء كقولك برجل سواء والعدم بالرفع عطفا على الضمير المستتر في سواء لانه مؤول بمشتق اي مستو هو والعدم والبين بينهما فاصل وهو فاش في النثر والية اشار الناظم بقوله وبلا فصل في النظم ماشيا كقوله وهو بريء مجهولا احتفالي وجي الاحتفال من سعاده وابرما لم يكن وابه لبنا الا عطف اب على الضمير المستتر في يكن ولم يكن بينهما واما ما روا البخاري في صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم الهكنت وابو بكر وعمر وصلت وابو بكر وعمر وانطلقت وابو بكر وعمر من غير فصل فمتعلق بمحذوف ولا يكون العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض والية اشار الناظم بقوله وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما فقد جعلا حرفا كان ما قد نصا او لبسما سواء كان مخفوض الاسم مرفوع المحل كمالك او منصوبه كضربك اذ افادت الكاف مفعولا بها وكان لا محل لما من رفع او نصب كمالك فالخافض فيهما الاضافة والمخفوض الارض فقال مطوفة على الهاء المخفوضة باللام واعبد مع المعطوف والاسم مخفوضا لو انه عبد الهك والرباتك فاباتك معطوف على الكاف المخفوضة باضافة الية الهاء واعبد المضاف وهو الهك مع المعطوف في الاصل فقال الهاء والارض وعبد الهك وابائك وانما اعيد الخافض فيهما لان الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم فكما لا يعطف على التنوين لشدة لزومه الا بعطف على ما اشبهه وليس هو والخافض يلازم وفاقا لهشام والاخفش والكوفيين وتبعهم الناظم فقال وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا بدليل قراءة ابن عباس والحسن البصري وضبة وحمزة تساءلون به والارحام بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة بالباء وحكاية سيبويه عن العرب ما فيها غيره وعزيه بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة باضافة غير اليها وليس في الظاهر والحكاية اعادة خافض لكن في الاولى ولا معتمد في الثانية قيل ويحتمل ان يكون منه اي من العطف على الضمير المجرور من غير اعادة خافض وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام فالمسجد الحرام عطف على الهاء المخفوضة بالباء ولو اعيدت لقيل وبالمسجد الحرام اذ ليس العطف على سبيل المخفوض بعن بمثل ما قاله الزمخشري لانه صلة للمصدر وهو صد فانه متعلق بصد وقد عطف عليه او على المصدر كفر والقاعدة انه لا يعطف على مصدر حتى يكمل معمولا نحو فلو عطف المسجد الحرام على سبيل لكان من جملة معمولات صد لان المعطوف على عمول المصدر من جملة معمولاته وصد كان المصدر معمولات لا يعطف عليها الا بعد تمامها فلا يعطف عليه على ما ان ليس من جملة معمولاته وانه معطوف على الهاء من به اذ ليس معمولا وانما وقع الفصل بينهما بفاصل الاخر لا بقال الحصر ممنوع لجواز ان يكون معمولا لمصد محذوف والتقدير وصد عن المسجد الحرام لانا نقول المصدر لا يعمل محذوفا عند المحققين وان كان بعضهم نقله عن سيبويه وفاقا في المعنى والصواب الجيد به بامحذوفا قبله لدلالة ما قبلها عليها لانا لعطف مجموع الجار والمجرور وعطف على به انتفى ان يعطف الفعل على الفعل بشرط اتحادهما في المعنى والاستقبال سواء اتحدا نوعا مما في الفعلية كان يكونا ماضيين او مضارعين او امر ين او ماشبهن ولا بشرط اتحادهما في المادة نحو لتحجن به بلدة سمنا وتنبيه فتنبيه معطوف على تحجن بدليل ظهور النصب في لفظه ونحو ان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسئلكم اموالكم فعطف تتقوا على تؤمنوا ويسئلكم على يؤتكم من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب بدليل ظهور الجزم فيهما ونحو قام وقعد اخوك ام اختلفا نوعا فيعطف الماضي على المضارع وعكسه فالاول نحو يقدم قومه يوم القيمة فاوردهم النار فاورد معطوف على يقدم وانما لم يعطف المستقبل والثاني نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات الآية وانما لم يجز من جملتها الانهار ويجعل لك قصورا فعطف يجعل وهو مضارع على جعل وهو ماض لاختلافهما في الاستقبال والى ذلك اشار الناظم بقوله وعطفك الفعل على الفعل يصح ويعطف الفعل الماضي او المضارع على الاسم المشبه له في المعنى نحو فالمغيرات صبحا فاثرن به نقعا فوسطن به جمعا وقوله تعالى ويقبضن فعطفا اثرن في الاولى وهو ماض على المغيرات وهو اسم فاعل شبه الفعل في المعنى لانه في تاويل والذين اغرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لانها في معنى يصففن قبل والذي حسن ذلك تاويل يقبضن بقابضات وان يمثلوا ويجوز العكس وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل الماضي او المضارع كقوله بارب بيضاء من العوامج اتم صبوت في حلوم ذوابح فعطف ذابح على حوى لانه اول ذابح يذبح او حوى بحاب العوامج جمع عوجج وهي في الاصل الطويلة العنق من الصبي والنوق والمراد بها هنا المرأة الشابة الغلبة في قام الحجة على الدلالة من البيضاء او الرفع على الخبر بتقدير مبتدأ محذوف ولا يجوز نصبها الا على القطع وقولنا لمعنى او صبيا بالنصب عطف بيانا ليضاء سواء كان بيضاء مجرورة بربة مضمرة وضمنها ما شبه عن الكسر لانها غير منصرفة لالف التانيث الممدودة وجعل منه اي جعل الناظم في شرح التسهيل عطف الاسم على الفعل يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقتل يخرج معطوفا على يخرج لتاول مخرج بمخرج وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق فيكون من عطف الاسم على الاسم ولكل منهما مرجحان فمرجح الاول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر شيء مقابله ومرجح الثاني عدم التاويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين والى ذلك اشار الناظم بقوله وعطفك على اسم شبه فعل فتلا وعكسا استعمل تجده سهلا **فصل** يخفض اضافة الى ما بعده او بحرف منه ما مع معطوفيهما للذبيل وبشاركهما في ذلك ام المتصل نحو الفاء ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست او فضربه فانبجست في هذا الفعل المحذوف معطوف على اوحينا من قوله تعالى في سورة الاعراف واوحينا الى موسى اذ استسقاه قومه ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست وانبجست معطوف على اضرب المحذوف ووضع في بعض النسخ مكان فانبجست فانفجرت اي فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على اوحينا وهو سهو لان انفجرت في البقرة وليس في ابتها ان ولا اوحينا ولا اوتيها واذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت وتسمى الفاء الداخلة على مثل

فضميره ومثال الرفع الواو قول النابغة الذبياني فما كان بين الخير لو جاء سالما ابو حجر الا ليال قلائل فحذف الواو ومعطوفها اي بين الخير وبيني وابو حجر بضم الحاء
وفتح الجيم كنية النعمان بن الحارث الغساني وقولهم راكب الناقة طليحان فطليحان خبر للمبتدأ وما عطف عليه والتقدير راكب الناقة والناقة طليحان فحذف المعطوف
مع العاطف بدليل تثنية الخبر والافراد ويحتمل ان يكون الاصل احد طليحين فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كما قاله الموضح في شرح بانت سعاد فلا دليل
فيه والطليح بفتح الطاء المهملة وكسر اللام واخره حاء مهملة من قولهم طلح البعير اذا اعيا ومثال الفاء قول ابي ذؤيب فما ادري ارشد طلابها … اي
ارشد طلابها ام غي … فحذف … واقتصر الموضح على ذكر الفاء والواو تبعا لقول الناظم والفاء قد تحذف مع ما عطفت والواو اذ لا لبس وخص
الواو بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقي معموله مرفوعا كان نحو اسكن انت وزوجك فاعل بفعل محذوف معطوف على اسكن اي وليسكن زوجك
فهو من عطف الامر على الامر او منصوبا نحو والذين تبوءوا الدار والايمان فالايمان مفعول بفعل محذوف معطوف على تبوءوا اي والفوا الايمان فهو من عطف جملة
على جملة او مجرورا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فبيضاء مجرور بمضاف محذوف معطوف على كل اي ولا كل بيضاء وانما لم يجعل العطف فيهن اي في
الامثلة الثلاثة على الموجود في الكلام بدون حذف لئلا يلزم في المثال الاول وهو اسكن انت وزوجك رفع فعل الامر وهو اسكن للاسم الظاهر وهو زوجك
بيان الملازمة انه لو جعل وزوجك معطوفا على فاعل اسكن المستتر فيه لكان شريكه في عامله والامر بالصيغة لا يرفع ظاهرا فلا يعطف على فاعله ظاهر وقد يغتفر
في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ورب شيء يصلح تبعا ولا يصلح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم
يصح على الصحيح كما قاله في المغني وفي التسهيل لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف عليه اه قلت ولو سلم فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف الاضافة موقع المعطوف عليه
شاذ كما سيجيء في باب الحذف … فلا يحسن تخريج التنزيل عليه ولئلا يلزم في المثال الثاني وهو والذين تبوءوا الدار والايمان كون الايمان متبوءا بيان الملازمة
انه لو جعل الايمان معطوفا على الدار لكان مفعولا لتبوءوا لان المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامله وهو فاسد من جهة المعنى لان الايمان لا يتبوأ وانما
يتبوأ المنزل اذ التبوء التهيؤ … بوأت له منزلا اي هيأته له … في سورة ال عمران … الدار اذا لزمها … ولهذا يصح
العطف لا يحتاج الى تقدير عامل اخر ولئلا يلزم في المثال الثالث وهو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة العطف على معمولي عاملين مختلفين بيان
الملازمة ان سوداء معمول لكل وتمرة معمول لما فلو عطفت بيضاء على سوداء وشحمة على تمرة لزم العطف على معمولي عاملين وذلك لا يجوز على الاصح عند
سيبويه والاكثرين واجاز الاخفش العطف على معمولي عاملين ان كان احدهما جارا واتصل المعطوف بالعاطف وانفصل بالاول كهذا المثال وقيل يجوز مطلقا
حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفراء والاصح في التسهيل المنع مطلقا لان العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين قال في المغني والصحيح جواز العطف
على معمولي عاملين في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو انتهى واتفقوا على انه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين ان تأخر المجرور عن المرفوع والمنصوب
فلا يقال دخل زيد الى عمرو وبكر خالد وان زيدا في الدار وعمرا الحجرة … الفصل بين نائب الجار وهو العاطف والمجرور … الاسد عبد الله ولا يجوز
في المثال الثاني كون الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة في تقييد الانصار المعطوفين على المهاجرين بمصاحبة الايمان اذ هو امر معلوم والى هذه
المسئلة اشار الناظم بقوله وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقي ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء وام المتصلة
فالاول وهو حذف المعطوف عليه بالواو كقول بعضهم وبك واهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا بك … الاولى لعطف جميع الكلام على كلام
المتكلم الاول والواو الثانية عاطفة على مرحبا المقدرة فهي لعطف المفردات وهي محل الاستشهاد قاله في الحواشي والتقدير ومرحبا بك واهلا
قيل متعلق بمرحبا واهلا معطوف على مرحبا والثاني وهو حذف المعطوف عليه بالفاء وهو خاص بالجمل نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا فجملة نضرب معطوفة
على جملة محذوفة اي انهملكم فنضرب عنكم الذكر … افلم يروا الى ما بين ايديهم وما خلفهم فجملة لم يروا معطوفة على جملة محذوفة اي اعموا فلم
يروا وظاهره ان الفاء عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة وان الهمزة في محلها الاصلي وهو قول الزمخشري وطائفة ومذهب سيبويه والجمهور
ان الهمزة قدمت من تأخير تنبيها على اصالتها في التصدير ومحلها الاصلي بعد الفاء والاصل فانضرب فالم يروا والثالث وهو حذف المعطوف عليه هذا باب البدل
بام المتصلة نحو ام حسبتم ان تدخلوا الجنة اي اعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف متبوع بدا هنا استبح

هذا باب البدل

هذه التسمية للبصريين واختلف في تسميته عند الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال
ابن كيسان يسمونه التكرير والغرض منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم و
تقريره ولذلك يقولون البدل في حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه في حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت
زيدا يده اذ لو لم يعتد بزيد اصلا لما كان للضمير ما يعود اليه والبدل لغة العوض واصطلاحا هو التابع المقصود بالحكم المنسوب الى متبوعه نفيا او اثباتا
بلا واسطة هذا معنى قول الناظم التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا فخرج بالفصل الاول وهو المقصود بالحكم ثلاثة توابع النعت والبيان
والتوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم وهو متبوعها وليست مقصودة بالحكم واما النسق فثلاثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم اصلا وهو
المعطوف بلا بعد الايجاب وببل ولكن بعد النفي كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو اما الاول وهو المعطوف بلا فواضح لان الحكم السابق عمرو
وهو اثبات المجيء لزيد منفي عنه بلا واما الاخيران وهو المعطوف ببل والمعطوف بلكن بعد النفي فلان الحكم السابق هو نفي المجيء … المقصود به انما هو الاول
… الثاني النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لا انه هو المقصود به وحده وذلك كالمعطوف بالواو اثباتا

او نصبا نحو جاء زيد وعمرا ومررت بزيد وعمرو وهذان النوعان وهما الاول والثاني خارجان بما خرج بالنعت والتوكيد وايضا اما الاول فلانه المقصود بالحكم انما هو المتبوع واما الثاني فلان التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو وفي بعض النسخ ذكر لكن بعد بل وانما هو يشبه على قول الكوفيين وهذا النوع خارج بقولنا ما لا واسطة وسلم الحد بذلك للبدل وإذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما من شراح النظم وغيره علمت انهم عن اسباب الغرض بمعزل وانما البدل او بعضه اشار الناظم اليها بقوله مطابقا او بعضا او ما يشتمل عليه بلفي او كمعطوف ببل الاول بدل كل من كل وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فصراط الذين بدل من اصراط المستقيم بدل كل من كل وسماه الناظم فاعلم ان بدل المطابق وخالف بعامة في تسميته بدل كل من كل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الصراط العزيز الحميد الله فمن قرأ بالجر فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل وانما لم يقل ذلك لان كلا انما يطلق على ما يقبل التجزي قصدا لاطلاق بدل على كل ما يجزأ وقد ذلك ممنع هنا لان الله تعالى منزه عن ذلك ولا يصح ايضا بدل المطابق الى ضمير يعيله بالمبدل منه لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لرابط والثاني بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء بالنسبة الى الباقي من المبدل منه او مساويا له او اكثر منه كاكلت الرغيف ثلثه فالثلث اقل من الباقي وهو الثلثان او نصفه فالنصف مساو للنصف الباقي او ثلثيه فالثلثان اكثر من الثلث الباقي وذهب الكسائي وهشام الى ان بدل البعض لا يقع الا على ما دون النصف فلا يجيء اكلت الرغيف ثلثه او نصفه او ثلثيه بدل بعض عندهما ولا بد في بدل البعض من ان تتصل بضمير يرجع الى المبدل منه لربط الجزء بكله مذكور ذلك الضمير متصل بالبدل او بغيره فالاول كالامثلة المذكورة في قولك ثلثه او نصفه او ثلثيه والثاني كقولك تخاتم عمرو وصمتوا اكثرهم فكثير بدل من الواو الاولى فقط والواو الثانية عائدة على كثير لا نه مقدم رتبة والاصل والله اعلم ثم عمرو اكثرهم وصمتوا والله اعلم حملنا على ذلك انا لو جعلناه بدلا من الواوين معا لزم توارد عاملين على معمول واحد وان جعلناه بدلا من احدهما وبدل الاخر محذوف فهو متوقف على اجاز حذف البدل وان جعلناه بدلا من الواو الثانية فقط بقيت الاولى بلا مفسر وان جعلناه مبتدأ والجملة قبله خبره فقال البيانيون انه ضعيف لان تقديم الخبر في مثله ممتنع انتهى وان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين على سبيل التنازع فضعيف ضعف من رجح احدهما انه يخرج على لغة اكلوني البراغيث والثاني انه يجب ان يعتد في العامل المهمل ضمير مستتر راجع الى كثير ووجوب استتار الضمير في فصل الغائبين من غرائب العربية كما قاله في المغني وان جعلناه خبر مبتدأ محذوف والتقدير هم اي الصمت كثير منهم فهو تكلف او مقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير العائد على المبدل منه مقدر اي منهم قال ابن الجاربردي قال النحويون من استطاع بدل بعض وقال ابن برهان بدل كل واصح بان المراد بالناس المستطيع حتما علم الله منهم انهم يحجون او لا يحجون لان الله تعالى لا يكلف الحج من لا يستطيع انتهى قال الموضح في الحواشي والجماعة يقولون عام مخصوص والاصح ان الكلام باخره ومفسوه وليس بظاهره والمخصص من غير نظر الى مقتضى والحق انهما محتملان انتهى قال الكسائي من شرطية وجوابها محذوف وفي التقدير من استطاع فليحج ورد بانه لا حاجة الى الحذف مع امكان تمام الكلام وقال ابن ب ج فاعل يجب والمصدر مضاف الى مفعوله ورد بانه يقتضي ان يجب على جميع الناس ان يستطيعهم وهو ذلك بالحمل الثالث بدل الاشتمال واختلف المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الاول واختاره في التسهيل وعلله الجزولي بان الثاني اما صفة للاول كما يجيء في الجار بزيد حسنها او مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول اكتسب الثاني كونه معلوما ورد بانه يلزم منه ان يجيء ضرب زيد اعبده على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قال ابن جني في التذكرة وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني قال ابن ابي سرور زيد ثوبه ورد بانه لا فرق بين زيد فرسه وقبل الاشتمال لا حدهما على الاخر وانما المشتمل المسند الى الاول على بعض ان الاشتمال الى الاول لا يكفي بل من حيث المعنى وانما اسند اليه على قصد عنوه بما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الاول وهذا القول اضبط عند الشيخ وابي العباس ولهذا لا يجوز ضرب بزيد عبده على سبيل الاشتمال لاكتفاء المسند بالاول وهذا المذهب في بل انه التحقيق وانه الذي يضره الاستثناء ابو اسحق بن ملكون وقال ان النحويين يعنون اكثرهم لم يفصحوا عن كل الافصاح ولم يتركوه كل الابضاح فلذلك اختاره الموضح وقال وهو بدل شيء من شيء يشتمل عليه اسمه على معناه اشتمالا لا بطريق الاجمال وقال في الحواشي هذا هو الذي يظهر قال المبرد والاخفش وابن جني وابن الباذش وابن الابرش وابن ابي العافية وابن ملكون ونحوهم وذلك كاعجبني زيد علمه او حسنه او كلامه الا ترى ان الاعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة وكذلك سرني زيد ثوبه او فرسه فان زيدا مسرور في مجازا والثوب والفرس مسرور حقيقة وهذا مطرد فان قلت فما تصنع بقوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام فيه قلت كلمة عن والمرعطا المجاورة والسؤال مجاورة فاعطاه الشهر حقيقة وهذا مجاز والى القتال بطريق الحقيقة والمجاز كما بينا فلا اشكال فيها انتهى ومع ذلك فيرد عليه زيد ما لكثير انا اعرب بالله بدلا كثيرا الآن بقولنا الابتداء مشتمل على زيد مجازا وعلى ما لا حقيقة وافاد بهذه الامثلة ان بدل الاشتمال تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره وانما كان مصدرا فتارة يكون مكتسبا كاعلم وتارة يكون غير مكتسب كالحسن وتارة يكون لازما كالحسن وتارة يكون مفارقا كالكلام وغير المصدر تارة يكون مشتملا كاشتمال الظرف على المظروف كالثوب وتارة لا يكون كذلك كالفرس وبدأ بالمصدر لانه الاكثر وبدل الاشتمال اسم في الضمير الرابط له بالمبدل منه كاسم بدل البعض فتارة يكون مذكورا وتارة يكون مقدرا فالمثال المذكور المتصل بالبدل ما تقدم من الامثلة ومثال المتصل بغير البدل قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه فضمير اشتمال يكون من الشهر والرابط بينهما الهاء المجرورة بفي ومثال المقدر قتل اصحاب الاخدود النار فالنار بدل من الاخدود ثم اختلف في الرابط فقيل

باب البدل

محذوف منفصل بغير البدل أي الناوفيه وهو قول البصريين وقيل لا تقدير والاصل نا وه ثم نابت الهاء عن الضمير وهو قول الكوفيين والاخفش وفي الارض واحد وثلثة اظهار نوسر الروحي بالشام وبعث خمسة نفر يقال لهم دس وليوسف نونواس يجبران شق كل واحد منهم شقا عظيما في الارض طولا واربعون ذراعا وعرضه اثنا عشر ذراعا وهو الاخدود وملؤه نارا وقالوا من يكفرنا لا الفرنية وهو زكفرنا ك قال الكواشي وهذه الابدال الثلثة مسموعة وزعم السهيلي ان بدل البعض والاشتمال من بدل الكل قال وذلك ان العرب تحذف المضاف اذا قالوا اكلت الرغيف ثلثه واعجبني زيد علمه فالمعنى اكلت بعض الرغيف واعجبني وسط زيد ثم ابدل من البعض والوصف ثم حذف الدليل عليها والرابع البدل المباين للمبدل منه وهو ثلثة اقسام لانه لا بد ان يكون مقصودا بالحكم كما تقدم في الحد ثم الاول وهو المبدل منه ان لم يكن مقصودا بالنسبة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط اي بدل من اللفظ الذي هو غلط من المبدل نفسه هو الغلط كما يتوهم من ظاهر اللفظ وان كان الاول مقصودا فان تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا وقد ظهر من هذا التقرير ان الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان وهو القلب فالناظم في قوله في النظم ودون قصد غلط بريء وكثير من الشراح لم يفرقوا بينهما فجعلوا النوعين بدل غلط قال ابن عصفور وهذان النوعان جائزان قياسا ولم يرد بهما سماع وان كان قصد كل واحد منهما صحيحا فبدل الضرب والبداء اي الناظم بقوله وذا اللاضراب اعزان قصد احسب وبهما ايضا بدل بداء بالدال المهملة والمد قال ابن عصفور وهذا النوع مختلف فيه فقيل بدل بداء وقيل معطوف محذوف عاطفه قال في الحواشي وهو الواو لا بل لانه لا يثبت حذفها وقول الناظم في النظم خذ تبلا مد يحتمل الثلثة وهي الغلط والنسيان والبداء وذلك باختلاف المراد بحسب الارادة وذلك لان التبل اسم جمع للسهم والمدرا بالفتح جمع مدرية وهي السكين فان كان المتكلم بقوله خذ تبلا مد انما اراد الامر باخذ المدرا فسبقه لسانه الى التبل فبدل غلط وان كان اراد الامر باخذ التبل ابتداء ثم تبين له فساد تلك الارادة وان تصور الامر باخذ المدرا فبدل نسيان وان كان اراد الاول وهو الامر باخذ التبل ثم اضرب عنه الى الامر باخذ المدرا وجعل الاول كالعدم والامر باخذ التبل في حكم المتروك فبدل اضراب وبداء لانه اضرب عن الامر الاول حين بدا له الامر الثاني والاحسن فيهن ان يقال التبل انما هو بحسب ارادة المتكلم اي تبلا ارادة كما تقول رايت رجلا اعني زيدا جاهلا او بليدا **فصل** يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم وذهب ابن مالك في التسهيل الى انه لا يبدل المضمر من المضمر وقوفا مع السماع ومخوفتك انت ودرايتك انت ومررت بك انت توكيدا لفظيا فامن البصريين والكوفيين وكذلك نحو رايتك اياك توكيد عند الكوفيين والناظم لا يبدل خلافا للبصريين قال الناظم في شرح التسهيل وقول الكوفيين عندي اصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو قمت انت والمرفوع توكيد باجماع فليكن المنصوب توكيدا فان الفرق بينهما تحكم بلا دليل قال الشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا ارادت التوكيد اتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئتك انت ورايتك انت ومررت بك انت واذا اردت البدل وقفت بين التابع والمتبوع فقلت جئتك انت ورايتك اياك ومررت بزيد فيحمد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقله سيبويه عن العرب تلقاه منهم بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينطقون لانهم شافهوا العرب في فهموا مقاصدها فلا يعارض هذا بقياس ولا بان نسبة المنفصل الى المتصل الى اخره مما ذكر ابن مالك لسايغة وذهب ايضا في التسهيل الى انه لا يبدل المضمر من ظاهر وقال في شرحه والصحيح عندي ان يكون نحو رايت زيدا اياه من وضع الضربين وليس بمسموع من كلام العرب بل نثرا او نظما ولو سمع كان توكيدا ويجوز عكسه وهو ابدال الظاهر من المضمر مطلقا في جميع انواع البدل سواء كان كلا او بعضا او اشتمالا او اضرابا ان كان الضمير المبدل منه لغائب نحو واسروا النجوى الذين ظلموا فالذين ظلموا بدل من الواو في اسروا بدل كل من كل في احد الاوجه الثلثة وقيل الذين ظلموا مبتدأ مؤخر واسروا النجوى خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل اسروا والواو حرف دال على الجمع لا ضمير كما تقدم في باب الفاعل وكذا يجوز ابدال الظاهر من المضمر ان كان الضمير المبدل منه لحاضر متكلم او مخاطب بشرط ان يكون الظاهر بدل بعض من كل كقوله او عدني بالسجن والاداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم فرجلي الاول بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل وكما عجبتني وجهك فوجهك مرفوع على البدلية من تاء المخاطب بدل بعض من كل وقوله تكاتفكم كان لكم فوز او لقاء الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الاخر فمن الموصولة المجرورة باللام بدل من ضميري المخاطبين المجرورين باللام واعيدت اللام مع البدل للفصل او يكون بدل اشتمال كاعجبتني كلامك فكلامك بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب في قول الشاعر وهو النابغة الجعدي بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا او يكون بدل كل مفيدا للاحاطة والشمول كالتوكيد نحو وتبنا انزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا فاولنا واخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام واللام اعيدت اللام مع البدل والى ذلك اشار الناظم بقوله ومن ضمير لحاضر لظاهر لا تبدلنه الا اذا احاطة جلا او اقتضى بعضا او اشتمالا او يمتنع ابدال الظاهر من الضمير بدل كل ان لم يفد احاطة او لاحاطة خلافا للاخفش فانه اجاز نحو رايتك زيدا على ان زيدا بدل كل من الكاف ورايتني عمرا على ان عمرا بدل من الياء وسمع الكسائي الى ابي عبد الله وقال الشاعر بكم قريش كفينا كل معضلة وام نهج الهدى من كان ضليلا **فصل** يبدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله فالاسم كما تقدم في الاقسام الاربعة والفعل كذلك عند الشاطبي اذا افاد زيادة بيان للاول فيبدل الكل كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فيضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لان مضاعفة العذاب هي لقي الاثام وبدل البعض نحو ان فضل الله برحمك فتصيد بدل من فضل بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله ان على الله ان نبايعا تؤخذ كرها او تجيء طائعا

لان الاخذ كرها الجوما بها من صفات المبايعة وبدل الاضراب الغلط نحو ان نظم زيد انكسر اكرمك انتهى كلام الشاطبي ملخصا وذلك داخل تحت اطلاق قولك النظم وبدل الفصل من الفصل والجملة من الجملة كالاول بدل الكل نحو ضربت جلست في الدار زيد فانه لا يحتاج بدلا لانه انما يجيء عن التوكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني وهو لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب قاله الفناري في شرح التلخيص وبدل البعض كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات عيون فجملة امدكم الثانية اخص من الاولى باعتبار متعلقيهما فتكون داخلة في الاولى لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها وبدل الاشتمال كقوله اقول اوصل لا تقطع عندنا والافتكن في السر والجهر مسلما فلا تقطع عندنا بدل اشتمال من اوصل لما بينهما من الملابسة اللزومية وليس توكيدا لاختلاف لفظيهما ولا بدل بعض لعدم دخوله في الاول ولا بدل كل لعدم الاعتداد به كما تقدم ولا غلط لعدم وقوعه في الفصيح وبدل الغلط اكثر ما يقع في المفرد وانما يقع في الجملة ان الفعل يتبع ما قبله في اعرابه لفظا او تقديرا والجملة تتبع ما قبلها محلا ان كان له محل والا فاطلاق التبعية عليها مجاز اذ التابع كل ثان اعرب باعراب سابقه الحاصل والمتحد وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الافعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها وقد يبدل الجملة من المفرد كقوله كقول الذي وهو المفرد في الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان ابدل جملة كيف يلتقيان من حاجة واخرى وهما مفردان قاله ابن جني وانما صح ذلك لرجوع الجملة الى المفرد بمعنى اي الى الله اشكو هاتين الحاجتين بعد ذكرهما فحذف مضاف مضاف الى فاعله وهو بدل من هاتين قال الدماميني ويحتمل ان يكون كيف يلتقيان جملة مستانفة نبه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين والشام بلاد سمت وشام من نوح فانه بالشين المعجمة بالسريانية اكثر ارضها شامات بيض وحمر وسود وعلى هذا لا تهمز وقد تذكر كذا في القاموس **فصل** واذا البدل اسم من اسم تضمن معنى حرف استفهام وهي الهمزة او حرف شرط وهو ان بدل تفصيل فذكر ذلك الحرف المفيد للاستفهام او الشرط مع المبدل ليوافق المبدل منه في تأدية المعنى فالاول وهو الاستفهام ويكون عن مع فرد الكيمان وعن بعض من الذوات وعن نسبة بين المعاني فالاول كقولك كم مالك اعشرون ام ثلثون فعشرون وما عطف عليها بدل من كم بدل تفصيل والثاني كقولك من رايت ازيدا ام عمرا فزيدا وما عطف عليه بدل من من بدل تفصيل والثالث كقولك ما صنعت خيرا ام شرا فخيرا وما عطف عليه بدل من ما بدل تفصيل وزن بالهمزة في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام والثاني وهو الشرط فيكون للعاقل وغيره وللزمان والمكان فالاول نحو من يهن ان زيدا وان عمرا ام معه فزيد وعمرو بدل من من بدل تفصيل ونحو ما تصنع ان خيرا وان شرا اجزبه فخيرا وشرا بدل من ما بدل تفصيل والثالث نحو ينوقني فتاي ان غدا وان بعد غد اسافر معك فغدا وبعد غد بدل من متى بدل تفصيل والرابع حيثما تجلس ان بمنزل تحز وان بداره اجلس معك وزن بان في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط وقد يختلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط فمثال الكشاف ان يومئذ بدل من اذا في قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال ابو البقاء ولهذا افتتح في النظم على الاستفهام فقال ويبدل المضمن الهمز بلا همز او كذا فصل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه على ان مسئلة الشرط لا يخرج عن اشكال لانك اذا قلت من يهن ان زيد وان عمرو كان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء فيكون البدل مرفوعا بالابتداء ضرورة سواء قلنا البدل على نية تكرار العامل ام لا فيلزم دخول ان الشرطية على المبتدأ وهو غير جايز على الاصح وان جعلنا ما بعد ان مرفوعا على الفاعلية استنتج المسئلة اختلاف العامل ولان ان لا يضمر الفعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امرأة خافت وجوابه ان انما جئ بها ليبين المعنى المراد فلا يلزم المحذور والله اعلم بالصواب **هذا باب النداء** بالمد ويكسر النون ويجوز ضمها وهو الدعاء بالحرف مخصوص وفيه فصول اربعة الاول في ذكر الاحرف التي ينبه بها المنادى اذا دعي وفي ذكر احكامها وهذه الاحرف وفاقا وخلافا ثمانية الهمزة وحدها واي بفتح الهمزة وسكون الهاء حالة كون الهمزة واي مقصورتين ومدتين تقول ازيد واي زيد بقصر الهمزة فيهما وازيد واي زيد بمد الهمزة فيهما ويا وايا وهيا وواوا واما احكامها فالهمزة المقصورة للقريب المسافة وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة خلافا لصاحب المغرب ولا اوخلافا لجماعة من المتاخرين الا انها تنزل القريب منزلة البعيد كالساهي فلم ينبه الاحرف كما انها اي ينبه الاحرف للبعيد لتحقيق والى ذلك اشار الناظم بقوله والمنادى النداء او كالنداء بها واي وايا كذا بالثم هيا والهمزة للداني وذهب المبرد الى ان ايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب بهما والهمزة للقريب بهما وذهب ابن برهان الى ان ايا وهيا للبعيد والهمزة للقريب واي للمتوسط وايا للجميع واجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدا واعلى منع العكس قال الشارح واعمها يا لانها ام الباب فانها تدخل في كل نداء خالص من الندبة والاستغاثة او مصحوب بهما ويتعين يا وحدها في نداء اسم الله تعظيما نحو يا الله وشذ تعيين ايها في باب الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين وتتعين هيا وواد دون غيرها في باب الندبة والى ذلك اشار الناظم بقوله وواو الخ وندبا وايا وواو اكثر استعمالا لانها في ذلك الباب لا تهمل الاصل فيه وانما تهمل يا في باب الندبة اذا امن اللبس بالمنادى كقوله وهو جرير يندب عمر بن عبد العزيز حملت امرا عظيما فاصطبر له وقمت فيه بامر الله يا عمر فتنوين المنادى المبني في الندبة ليس علما انه منادى لقال يا عمرا بالضم لانه منادى مفرد وهذا مفهوم من قول الناظم وغيرها والدعاء للمنادى المجرد من الندبة والاستغاثة يسمى نداء خاصة سواء كان المنادى مفردا او جارا بالجر او مضافا فالاول نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والثاني نحو سنفرغ لكم ايها الثقلان اي يا ايها الثقلان والثالث نحو ان ادوا الي عباد الله اي يا عباد الله على احد الوجهين الآتي في ثمان مسائل فانه يمتنع فيها حذف حرف النداء احدها المنادى المندوب نحو يا عمراه والثانية المستغاث نحو يا لله ومنه المتعجب منه نحو يا لك الماء والكمثرى اي التعجب من كثرتهما والثالثة المنادى البعيد نحو يا يزيد اذا كان بعيدا منك وانما لم يجز حذف حرف النداء في هذه المسائل الثلث لان المراد فيها اطالة الصوت بحرف النداء والحذف ينافيه والرابعة اسم الجنس غير المعين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي قاله ابن مالك في الكافية وشرحها واجاز بعضهم الحذف فيه لكن حذف حرف النداء لا يجوز الا في

باب النداء

الا اذا كان المنادى مضافا او مشبها بالمضاف لم يكن في المعرفة دون النكرة والخامسة المضمر المخاطب لان الحذف معه يفوت الدلالة على النداء والمضمر منادى شاذ وظاهر ذكر انه لم يرد في هذا الكلام الا مضطر وحضر بن ضمرة على الشعر واختار ابو جعفر انه لا ينادى البتة فالانواع ثلثة وحاصل الخلاف في ضمير المخاطب وباقي على بعض المنصوب والمرفوع فالاول كقول بعضهم يا ايها ذا كهنبل والثاني نحو قول الاخر وهو الاحوص يا ايجر يا ايجر يا انما انت الله طلقت عام جسنا فداحسن الله وفداساتا فاجبر يكون الوجه وفتح الجيم منادى واسم الاول منادى وكان القياس ان يقول يا ايا ذاك لان مفعول حذف عامله ولكنه اتى بضمير الرفع عوض ضمير النصب لكونه اعلى رتبة وجيء به بلفظ المرفوع جائيا به على لفظ ضمير الرفع ولعاب المانع عن المثال والبيت بان ياءهما للتنبيه لا للنداء واياك في المثال من باب الاشتغال واسم الاول في البيت مبتداء والثاني كذلك او تاكيد او بدل او فصل والموصول خبر واتفقوا على ان ضمير المتكلم والغائب لا يجوز نداؤهما فلا يقال يا انا ولا يا اياي ولا يا اياه واسادسة اسم الله تعالى نحو يا الله اذا لم يسبق في آخره الميم المشددة عوض حرف النداء لان نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف انما يكون لدليل واجاز بعضهم وعليه قول امية بن ابي الصلت الثقفي وضبيت بك اللهم يا فلن اري ادين لها غيرك اللهم واضبا او يا الله واري من اراوي الامور وادين مضاع دان يا الشيء اذا اخذه ودينا ودبدنا اي عادة والاصل اذا دين فحذفت ان فارتفع المضاع بعدها على حد قولهم تسمع بالمعيدي والهاء مفعوله وواضبا منصوب بر ضبيت لما على الحال او المفعول به المطلقة على حد قولهم قم قائما اي قياما وعلى الوجهين فهو مؤكد له وما بينهما اعتراض ورباء مفعول ر ضبيت والمعنى ضبيت ر ضبي يا رباء الله فلن ارث ان اتخذ الها غيرك يا الله والسابعة والثامنة اسم الاشارة واسم الجنس لعينه لان حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من اداة التعريف فحقه ان لا يجمع كما لا يجمع بينهما واسم الاشارة في معنى اسم الجنس فجرى مجراه قال الشاعر خلافا للكوفيين بهذا نحن هؤلاء قتلوا امس اخاكم اي يا هؤلاء وبقوله وهو ذو الرمة اذا اعملت عنسي لها قال صاحبي بمثلك هذا الوعث وهو يريد يا هذا ولو جعلته مبتداء لتقدم خبره في البيت وقبله وقفنا فقال اطرق كرى اطرق كرى انا لغائرة في القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه اي طاطئ يا كروان راسك واخفض عنقك للصيد فان كبرسنك واطول عنقا وهي المغامرة قد صيدت وحملت من البلد الى القرى وامتد محذوف وهو مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يسجل بافتراء نفسه بما له واصبح ليل وهو مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء واصله ان امراة وضع عليها امرئ القيس وكانت تكرهه فقالت له اصبحت اصبحت ايمن فلم يلتفت اليها فوجهت الى خطاب الابل كانها تشجعه او تحثه على المسير وصبحا يا ليل كقولهم يقولون نور وصبح والليل غائم والاصل فيها الطرق يا كروان وخم على لغة من لا ينتظر فتلبا لواو الفا وافتد بالمحذوف واصبح ونور يا اصبح وقد ذلك عند البصريين ضرورة في النظم وشذوذ في النثر قال المرادي في شرح النظم والاقتصار الناس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وفصل اسم الاشارة على السماع اذ لم يرد الا في الشعر واما نحو ثم انتم هؤلاء فنا ول على ان انتم مبتداء وهؤلاء خبره او بالعكس وجملة تقتلون حال وانتم في النظم على قوله وخبر مبتدوء به في غير مضمر وما جا مستغنا فقد يجر فيما علما وذلك في اسم الجنس والمشار له قل ومن منعه فانصر عاذرا لفصل الثاني في انما المنادى بضم الدال وذكر احكامه المنادى على اربعة اقسام احدها ما يجب فيه ان يبنى على ما يرفع به مرفوعه او حرف لو كان معربا على سبيل العرض وهو المفرد العلم ان احدهما التعريف سواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو زيد في قولك يا زيد فزيد معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وتبعهما الناظم وقيل سلب تعريفه العلمية وعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسي ورد بنداء اسم الله واسم الاشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير او كان التعريف عارضا في النداء بسبب القصد والاقبال نحو يا رجل يريد به معينا وابيه ذهب الناظم وقيل تعريفه بال محذوفة وناب ياء عنها والاخر اشاذ الاقراد ونفى بر ان لا يكون منقاسا ولا شبيها بما يقاس فدخل في ذلك المركب المزجي والمشفوع والمضاف نحو علي حده وخمسة عشر اونا نيئا فالمزجي نحو يا معد يكرب ومعناه فيما قال احمد بن يحيى عداه الكرب اي جاوزه حكى ذلك ابو الفتح عن الفارسي والمشفوع نحو يا زيدان والجمع على حده وهو جمع المذكر السالم نحو يا زيدون وقنسرين وجمعه السالم نحو يا رجلان ويا مسلمون والجمع المكسر والمذكر نحو يا زيود وجمع السالم في المؤنث نحو يا هندات جمع تكسير نحو يا هنود وما كان مبنيا قبل النداء سواء كان علم مذكر او علم مؤنث فالاول كسيبويه في لغة من بناه والثاني نحو حذام في لغة اهل الحجاز او غير علم نحو هؤلاء في لغة الضم وهذا وانت وما كان معربا صحيح الاخر غير مثنى ولا مجموع على حده اظهر فيه الضمة وما كان مثنى او مجموعا على حده بني فيه على نائب الضمة وهو الالف في المثنى والواو في الجمع انقاقا وما كان معتلا كمنتو وقاض او مبنيا قبل النداء قدرت فيه الضمة فتقول يا سيبويه ويا هؤلاء ويا انت ضمة مقدرة في آخره مجددة للنداء ويظهر اثر ذلك التقدير في تابعه فتقول يا سيبويه العالما برفع العالم مراعاة للضمة المقدرة في آخره ونصبه مراعاة لمحله فان محله نصب على المفعولية كما تفعل في تابع ما تجدده بناؤه نحو يا زيد العاقل ورفع الفاضل مراعاة لضمة زيد لفظا ونصبه مراعاة لمحله والعالم المركب الاسنادي الحكمي ما كان عليه قبل العلمية كالمبني تقديرا لضم في آخره فتقول يا تابط شرا المقدام بالرفع مراعاة لتقدير الضمة في آخره والمقدام بالنصب مراعاة لمحله ومقتضى التشبيه ان الحكمي يبنى مبنيا والمنقول انه يبنى وهذه المنقولة مقصودة فان سيبويه بنى اسبه العلم وزيدا بنى اسبه الفضل وقابل شرا بنى اسبه الاقدام ومعناه جعل السلاح تحت ابطه واحرز بقوله الحكمي في لغة من اعرب اعراب المثنى فانه ينصبه بالالف ويجره بالياء وهو من قسم المختار وفي لوضح في باب العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير فان اللفظ فالواجب الاعراب لمشابهة نحو هذا تأبط شرا وكم منذ اعلاما ياكيف يا هؤلاء ويا كرو يا منذ بضم ظاهرة فهي مجددة للنداء والى هذا القسم اشار الناظم بقوله ولين المعرفي البيتين والقسم الثاني من اقسام المنادى ما يجب نصبه وهو ثلثة انواع احدها النكرة

غير المقصودة جامدة كانت او مشتقة في نثر او شعر كقول لواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقول الشاعر وهو عبد بني عبس بن وقاص الحارثي فيا راكبا اما عرضت فبلغن ندامای من نجران ان لا تلاقيا الا ان الواعظ والاعمى والشاعر لم يقصد واحدا بعينه وانما كرر الشواهد نقلا لما نقل عن العرب من ذلك وجوز هذا القسم حينئذ ان نداء غير المعين لا يمكن وان التنوين في ذلك شاذ او ضرورة وعرضنا ثبت العرش هي مكة والمدينة وما حولهما ونجران بلد باليمن النوع الثاني مما يجب نصبه المضاف سواء كانت الاضافة محضة وهي الخالصة من شائبة الانفصال نحو ربنا الغفر لنا اي ربنا او غير محضة وهي اضافة الصفة المعمولها نحو راجي احسن الوجهين ونقل عن ثعلب وهو احمد بن يحيى اجازة الضم في غير المحضة فيجيز يا حسن الوجه بضم الصفة لان اضافتها في تقدير الانفصال ولنا ان البناء انما عرض لمشابهة الضمير وهي مفقودة هنا وانه لا سماع بمنعوت لذلك فان ادعى ان نحو يا حسن الوجه في قوة يا طالعا في حاجة باحسن الوجهين وهذه الشبهة عرضت لمن قال ان هذه الاضافة تفيد التخصيص نظرا الى ان حسن الوجه اخص من حسن النوع الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه اما بعمل او عطف قبل النداء والعمل اما في فاعل او مفعول او مجرور فالاول نحو يا حسنا وجهه فوجهه مرتفع على انه فاعل حسن والثاني نحو يا طالعا جبلا مجبلا منصوب على المفعولية بطالعا والثالث نحو يا رفيقا بالعبد فالعبد اسم مفعول مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والمعطوف نحو يا ثلاثة وثلثين فيمن يمينه بذلك اي يا معطوفا والمعطوف عليه معا فيجب نصبهما للطول بالدخلاف اما نحو يا ثلاثة وثلثين فلا نشبه بالمضاف من حيث ان الثاني من تمام الاول لان التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف فلما كان حرف العطف يقتضي معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العامل صار كانه بعض اسم عمل في آخر فاشبه يا زيدا واما نصب ثلثين فبالعطف على ثلاثة ويمنع ادخال يا على ثلثين لان الجزء الثاني من العلم فاشبه شمس من عبد شمس بالاندخل عليه خلافا ليعضهم فاجاز ذلك لتخلف المشبه في بعض الاحكام عن المشبه به وان نادى جماعة هذه العدة عدها فلا يخلو اما ان تكون معينة او لا فان كانت غير معينة نصبتها ايضا اما الاول فلانه اسم نكرة غير مقصودة واما الثاني فلانه معطوف على منصوب وان كانت معينة ضممت الاول لانه نكرة مقصودة معرفة بالقصد والاقبال وعرفت الثاني بال وجوبا لانه اسم جنس اريد به بعض معين وجب ادخال اداة التعريف عليه وهي ال ونصبته او رفعته بالعطف على المحل او اللفظ كما في قولك يا زيد والضحاك فالرفع لما مر وسوى الا ان اصلت معرفة يجب نصبها لانها نكرة مقصودة ويجب ح تجريده من ال لان يا لا تدخل على ما فيه ال وانما جاز دخول يا عليه لانه ليس جزء علم والحال هذه ومنع ابو حيان وقف سيبويه اعادة يا وتخيير في الحاق الهاء وحذفها حين منع وجه بروده ان الثاني ليس بجزء علم وانه اسم جنس اريد به معين ويمكن ان ينتظم في سلك الشبيه بالمضاف المنعوت اذا كان المنعوت مفردا نكرة مقصودة فان العرب تؤثر نصبهما على ضمهما حكى الفراء يا رجلا كريما اقبل ووجه انه يحتمل ان يكون نقل الى النداء موصوفا فبني على ما كان عليه حين كان الصفة لكمال العامل وكالمعطوف في التسمية وتقريب المضمد لا يندفع بهذا فانه انما ورد على الصفة فوصوفها معا لا على الموصوف وحده فان عورض بانه لو جاز ذلك لجاز النصب في المعرفة الموصوفة نحو يا زيد الفاضل اجيب بان حاجة النكرة الى الصفة اشد من حاجة المعرفة اليها فان قيل لو كان من قبيل الشبيه بالمضاف كان النصب واجبا لا راجحا اجيب بان النداء قد يرد على الموصوف والصفة وعند ذلك لا بد من النصب وقد يرد على الاسم غير موصوف فلا بد من اثبات على الضم لان الصفة انما ترد على المنادى وحده فهو معرب مقصود ثم يرد الوصف فلما اختلف المحل جاز الوجهان فان قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف توصف بالنكرة وانما توصف بالمعرفة حكي يونس عن العرب يا فاسق الخبيث واخبث سيبويه بذلك واجيب بانه يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الاصلية ويحتمل ان يكون المنادى محذوفا ورجلا حال موطئة منه والتقدير يا زيد رجلا كريما اقبل وما اعظيما بحجل عظيم وما الطيفا لم يزل وما اصلها لا يحصل فقال الموضح ليس الحجل نعتا لما قبلها وانما هو في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو المخاطب بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في يا طالعا جبلا والك وحرف المضاعفة الباء والتاء على حد يا تيم كلهم او كلكم انتهى فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الحجل نعتا والى هذا القسم اشار الناظم بقوله والمفرد المذكور والمضافا وشبههما نصب في القسم الثالث من اقسام المنادى ما يجوز ضمه وفتحه وهو نوعان احدهما ان يكون المنادى علما مفردا موصوفا بابن متصل بين علمين اولهما مضاف لابن الى علم اخر نحو يا زيد بن سعيد بضم زيد على الاصل وفتحا على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل او على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر الجرجاني واما على اقحام الابن واضافة زيد الى سعيد لان ابن لتخصيص بوصوفه اضافته اليه لانه يلابسه حكاه في البسيط مع او جهين السابقين فعلى الوجه الاول فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما والمضافا عند البصريين غير المبرد الفتح لخفته فان كان على الاتباع فهو نظير لرد ابنم وان كان على التركيب فهو نظير لارجل ظريف فيمن فتحهما وان كان على الاقحام فهو نظير يا زيد بن بكر المبني اذا قصد الاول على قول سيبويه وذهب المبرد الى ان الضم اجود وهو العباس ونعم ابن كيسان ان الفتح اكثر ومنه قوله وهو رؤبة عند الجوهري او جرير من نبي الحرش عندا لبيتي ونعم انه لصواب احكم المنذر بن الجارود سراة في المجد عليك محمد بفتح حكم وقال المبرد انه لو قال يا حكم بالضم لكان اولى لانه الاصل ويتعين الضم اذا كان الابن غير صفة بان كان بدلا او بيانا او منادى معطوفا عنه حرف النداء او مفعولا لفعل محذوف نقدير اعني نحو ويتعين الضم ايضا اذا كان المنادى غير علم او كان الابن مضافا لغير علم كما في نحو يا رجل بن عمرو فيا زيد بن اخينا لانتفاء علتي المنادى وهو رجل في الصورة الاولى وانتفاء علة المضاف اليه في الصورة الثانية ويتعين الضم ايضا اذا فصل بين العلم والابن كما في نحو يا زيدا لفاضل

باب النداء

بن عمرو اجود الفصل بالفاصل وبنصب الضم بنيا اذا كان الوصف غير ابن كما في نحو يا زيد الفاضل لان الصفة وهي الفاضل غير ابن والى ذلك اشار الناظم بقوله وضم زيد وافتحن البيت بن ولم يشترط ذلك الكوفيون وهو ان يكون الوصف ابنا بناء على ان علة الفتح التركيب وهذا جاء في باب لا نحو لا حول ولا قوة بفتحهما وانشدوا عليه قول جرير يمدح عمر بن عبد العزيز فاكتب بن عامر وابن سعد بابيه منك يا عمر الجواد الرواية بفتح عمر والجواد والفواعل منصوبة وكعب بن مامة هو كعب الايادي الذي اثر ضيفه على نفسه بالماء حتى هلك عطشا وابن سعدى هو اوس بن حارثة بن لام الطائي الجواد المشهور وسعدة امه وبروى اروى مكان سعد قيل والمراد به عثمان بن عفان وحكى الاخفش ان صبغ العرب بضم ابن اتباعا لضم المنادى وهو نظير الحمد لله بضم الدال في تبديل حركة ما نقل منها للاتباع وفي كون ذلك من كلمتين وفي تعينه الثاني للاول لكنه مخالف في كونه اتباع معرب لمبني والحمد لله بالعكس والوصف بابنة وجواز فتح المنادى معها كالوصف بابن في ذلك لان ابنة هي ابن بزيادة التاء نحو يا هند بنت عمرو بضم هند وفتحها اتباعا لابنة لانها لساكن بينها وبين غير حصين وتاء التانيث تحكم الانفصال ولا اثر للوصف بينت عند جمهور العرب فنحو يا هند بنت عمرو واجب الضم وتمنع الفتح لهذا لا يجيء الا بينهما ساجرا حصينا وهو نحو يا تاء الموحدة وجوزه ابو عمرو بن العلا سماعا بناء على ان الفتح للتركيب فمثله بان يدعى عمرو بيتضير ابن لهند الا تباع ويجوز للتركيب شمل قوله ان يكون علما مفردا المشبع والجمع سمي بهما فتحي انهما بنا اذا سميت بمسلمات وبزيد وبزيد بن حاكيا اعرابه فلت فيهن قال يا زيد بن عمرو بالفتح يا مسلمات بن عمرو بالكسر ويا ان يدبن عمرو وعلى من ضم يا مسلمات بن عمرو ويا ان يدان بن عمرو ويا ان يدون بن عمرو ومن اجرى الاعراب في النون اجرى النون مجرى الدال في فتحها وضمها انتهى وهذا مبني على القول بالتركيب اما على القول بالاتباع فلا اذ لا اتباع في مسلمات اذا كسرت ولا في المثنى والجمع على حده ولذلك قال في التسهيل يجوز فتح ذوي الضمة الظاهرة اتباعا فضما يا عيسى بن مريم لا بعد فيا الا الضم خلافا للفراء وان فتح الابن بين علمين مخبر عنه بعد حرف النداء وكان صفة لما قبله كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف لفظا وان لا الف من الابن خطا كما في النداء نحو جاءني زيد بن عمرو بحذف تنوين زيد ويجوز ثبوته في الضرورة كقول جابر بن قيس بن شماخ علبط الرقبة وان كان الابن خبرا عن مفرد حكم فيه بتنوين المخبر عنه وتثبت الف خطا نحو قول زيد بن عمرو بتنوين زيد وكذا ان لم يقع الابن بين علمين نحو قول جاءني زيد اخينا بتنوين زيد واثبات الف ابن خطا فالحكم المذكور مشروط بشرطين ان يقع الابن بين علمين وان يكون الابن صفة للعلم الاول قبله فخرج بالاول ما اذا لم يصل من التنوين نحو قال الفخر الرازي وغيره النوع الثاني ان يكون المنادى مضافا نحو يا سعد سعدا الاوس فالثاني من السعدين واجب النصب لا غير وهما الضم والفتح جاريان في سعد الاول وفي ذلك اشار الناظم بقوله في نحو يا سعد سعدا الاوس فبنصب ثان وضم وافتح او انصبن فان ضممته وهو الاكثر لانه منادى مفرد فالثاني بيان للاول او بدل منه او منادى ثان باضمار يا او معمول باضمار اعني او بتركيب قال ابن مالك واصفه ابي بانا لا يجوز التركيب لاختلاف جهتي التعريف لان شريف الاول بالعلمية او بالنداء والثاني بالاضافة وقال الموضح في الحواشي ثم مانع اقوى من ذلك وهو ان الثاني يمتنع اتصاله بالاول وان فتحته اي الاول فقال سيبويه مضاف لما بعده اي والثاني مجرور اي بايد بهما وهذا مبني على جواز اقحام الاسماء واكثرهم يأباه وعلى جوازه فتخفيف فصل بين المضافين بهما كاشتراك اوسعد وكان يلزم ان يتنون الثاني لعدم اضافته وقال المبرد مضاف لمحذوف حائل لما اضيف اليه الثاني والاصل يا سعد الاوس سعدا الاوس فحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وهو نظير ما ذهب اليه في نحو قطع الله يد ورجل من قالها وهو قليل في كلامهم والكثير لعكس وسعدا لثاني فتح بنا او بدل او تركيب لان المضاف اليه الاول مراد ومنادى ثان وقال الفراء الاسمان الاول والثاني مضافان للمذكور والاصل فحذف لا اقحام وهو ضعيف لما فيه من اوراد عامل على معمولي وقال بعضهم وهو الاعلم الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر نزلا اضيفا الى الاوس كخمسة عشر زيدا وفيه تكلف تركيب ثلاثة اشياء وسعدا الاوس هو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الاشهل بن خشم بن الحارث بن عمرو بن مالك وهو اخو الخزرج لابيهم الرابع من ولد المنادى ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادى المضاف اذا اضطر الشاعر الى تنوينه سواء كان علما او نكرة مقصودة فالعلم كقوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام بتنوين مطر الاول مع بناء ضمه على البناء والنكرة المقصودة نحو قوله وهو بريء احمد احمد شيبي عزيبا الوما للاباك واختار ابا بتنوين عبد مع نصبه على الاعراب اجراء للنكرة مجرى النكرة المقصودة واجاز فيه سيبويه وجها اخر وهو ان يكون مضافا كانه قال ابغ عبدا في حال عبوديته ولا يلبق الفخر بالعبد قال ابن السيد واختار الخليل وسيبويه والمازني الضم مطلقا لانه الاكثر في كلامهم واختار ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ويونس والمجرد والمبرد النصب مطلقا واختار الناظم والاعلم سيبويه ضم العلم كما مر في البيت الاول وواقفا يا عمرو وهيهي نصب ايام جبر كبيدا في البيت الثاني قال ابن مالك يمكن ان يقال الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالمضمر واختلف في تنوين المضموم فقيل تنوين تمكين لان هذا المبني شبيه بالمعرب وقيل تنوين ضرورة والبغدادي حبتا قال في الخزانة وبقول الاول لان الاسم مبني على الضم وخبر في النظم بين الضم والنصب فقال وادع او انصب مما اضطر ازونا مما له استحقا فضم بنيا ونظهر فائدة تمام ذا التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب فتابع المنون المنصوب يجوز نصبه ولم يجز ضمه مسئلة ولا يجوز نداء ما فيه ال لان نداء يفيد التعريف وال تفيد التعريف ولا يجمع بين حرفين فلا يقال يا الرجل عند البصريين الا في اربع صور احدها اسم الله تعالى اجمعوا على ذلك تقول يا الله باثبات الالفين الف يا والف الله ويا الله يجتمعان معا وبا الله يجتمعان في الثانية خطا وابقاء الاولى وعلى سيبويه جواز نداء الجلالة بان ال الانقاذ فيها وهي عوض همزة الوصل فاشبهت بذلك كانها من نفس الكلمة اخفش وهو قليل بناء على اثبات الف الجلالة في النداء كما ان الفعل المبدوء بهمزة وصل اذا سمي به قطعت همزته تقول جاءني اضرب واضرب بضم الهمزة في الاول

نجوز وافاك مضاة

واحدة

نوما ما

وكسرها في الثانية ووجه حذفها في الوصل التقاء الساكنين على غير حده فكونهما من كلمتين ووجه
اثباتها مع حذف الثانية اجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة والاكثر ان يحذف حرف النداء وهو يا خاصة ويعوض عنها الميم المشددة فتقول
اللهم بحذف حرف النداء وزيادة الميم في آخره ولم يرد مكان المعوض عنه لئلا يجتمع زيادة الميم والف الاول وخصت الميم بذلك لان الميم عمدة زيادتها التراكيم
وزرقم قال السخاوي وما ذكره من ان الميم عوض عن يا هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الميم بعض اسم فجيزون يا اللهم في الشعر ويبطل ذلك انه
حذف على غير قياس وقد لزم وانه لا يمتنع اللهم اصنع بخير والاصل عدم التكرار وقد يجتمع بينهما في الضرورة النادرة اي بين يا والميم المشددة كقوله وهو
ابو خراش الهذلي اني اذا ما حدث ألما اقول يا اللهم يا اللهما والى ذلك اشار الناظم بقوله والاكثر اللهم بالتعويض وشذ يا اللهم في فريض وقد يخرج اللهم
عن النداء فتستعمل على وجهين اخرين احدهما ان يذكرها المتكلم ليتوقى السامع بقوله لمن اراد ان يقوم اللهم نعم واللهم لا والثاني ان تستعمل
دليلا على الندرة وموضع المذكور كقولك انا لا ازورك اللهم الا ان يدعوني الاترى ان موضع الزيارة معروف عند هم فقيل فالمراد النهاية في القلة اشار
لجعل الحكمة المذكورة دليلا على نحو يا المنطلق زيد فمن سمع منه ذلك نص على ان حكمه سيبويه وقال لانه تميز لما انطوى عليه ولم يعمل بعضه
في بعض لانه مع ما قبله مضاف ما قدم مضافا نصب فتح الميم وما بعدها بين اشار الناظم بقوله لاجع الله وحكى الجمل وزاد عليه وما سمي به من موصول
صدر بالنحو يا الذي قام وسيبويه الناظم في شرح التسهيل ومع نصوصيه لم يثبته في بقية كتبه فان قلت لم قال سيبويه فمن سمى الذي قام
انه لا ينادى مع انه ايضا يحكى لانه قد عمل بعضه بعض كما في الجملة قلت الفرق بينهما ان الذي قام يحكى بها التي تثبت لو قيل التسمية وهو ممنوع بها لا الذي
لو جيء به وذلك المانع يأتي نحو المنطلق زيد لجواز المانع من ندائه وجودا بل كونه جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية فان قلت المانع شبه الجملة وقد
فاذا زال احد سببي الاخر قلت لو صح هذا امتنع نداؤه وانت تسلم الجواز واذا ثبت الجواز فوجه ان المنادى هو المجموع وقد ليست لغلبة على المجموع فصار
بمنزلة الاسم فاشبه ما لو سميت بقولك عبدا المطلق واما الذي وصلته فانما يحكى حكاية المفردات لا حكاية الجمل فالمنادى انما هو الذي دون صلته
والاعراب بعد في اخر الذي ولهذا اذا سميت بإنهم ضربته واتى موصولة لم تحك اعرابها لوقوعها في اي بل تعربها بحسب العوامل فتقول رأيت إنهم ضربته
كما انك اذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول رأيت ضارب زيد ومررت بضارب بكر ولما كانت الصلة
لا تدخل لما فذلك مثل الموضح بالموصول مجردا عن الصلة وانما يحكى التزاع وكانه اشار بذلك الى الفرق والصورة الثالثة اسم الجنس المشبه به كقولك
يا الخليفة هبه نصوا على ذلك ابن عصفور قال الناظم في شرح التسهيل يقدر به يا مثل الخليفة فذلك حسن دخول يا عليه لانها داخلة على الضرائر
قال الشاطبي وفيما قاله نظر اذ لم يقدر مثل هزيل لجمع بين يا وال والاجاز يا الهزيز لانه يقدر يا اهل الهزيز وذلك لا يقول ابن مالك
وابن سعدان فقول على انه غير صحيح انفي وعندك ان تقدر ابن مالك صحيح وهزيل القبح بدليل تولهم قضيه ولا اباحسن لها فان تقدره ولا مثل ابي
حسن ظولا ان تقدير مثل هزيل لقبح دخول لا على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه والزم على لا في المعرفة والشاطبي لا يقول بمثل لا في المضاف والصورة
الرابعة ضرورة والى هذا اشار الناظم بقوله وباضطرار خص جمع بال كقول عباس يا الملك المتوج والذي عرف لربيا العلا عدنان فجمع بين يا وال
في الشعر ضرورة ولا يجوز ذلك في النثر خلافا للبغداديين والكوفيين واجازتهم ذلك محتجين بالعباس والسماع فضعيف يا الله بالاجماع فيجوز
يا الرجل فيما شاء بجامع ان كلا منهما فيه ال وليست من اصل الكلمة واما السماع فضد انشد وافيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسبا شرا وهذا لا
ضرورة فيه لتمكن قائل ان يقول فيا غلامان اللذان فرا واجاب الجمهور عن العباس بالفرق لكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ الفصل الثالث
في احكام تابع المنادى المبني واحكامه اقسام اربعة احدها ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى فان محله نصب وهو الجمع فيه لامران احدهما ان يكون التابع
نعتا او بيانا او توكيدا والامر الثاني ان يكون التابع مضافا مجردا من ال فالنعت نحو يا زيد صاحب عمرو والبيان نحو يا زيد ابا عبد الله والتوكيد نحو يا
تميم كلكم كلهم بنصب صاحب وابا وكل وجوبا وحكى عن بعضهم من الكوفيين منهم الكسائي والفراء وابو عبد الله الطوال جواز رفع المضاف من نعت توكيد
وبينهم ابن الانباري وان كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دلالة على اجنبيه باعتبار الاصل نحو يا تميم كلهم او على الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلكم
وقد اجتمعا في قولهم قبا ابتها الهدر الخنا من كلامكم كانك تضعوفي ازارك خرقا وتضعوفي بضعوا بضا وفين مجتمعين نصوص وخرقا بكسر الخاء المعجمة والنون
ولدا لشلبي فيه ورد على الاخفش حيث منع مراعاة الحال قال واما قولهم يا تميم كلكم فانما هو مبتدأ وخبره محذوف اي كلكم يدعون وان نصبوه
فبفعل محذوف اعني كلكم دعوف والى نصب التابع المضاف اشار الناظم بقوله لتابع ذي الضم المضاف دون ال الزم نصبا القسم الثاني ما يجب نصبه مراعاة
للفظ المنادى وهو نعت اي نعت كان مكررا او غير مكرر في المذكر والمؤنث ونعت اسم الاشارة فيهما اذا كان اسم الاشارة وصلة لنداء نعته نحو يا ايها
الناس ويا ايتها النفس فاي وايت مبنيتان على الضم لكونهما منادى معرفة وها التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ اي وايت عوضا عن المضاف اليه
محذوفا اي ايها وايتها ويجوز ضمهما اذا لم يكن اسم الاشارة على لغة بني مالك من بني اسد وفزارة بهما والناس والنفس مرفوعان على التبعية وجوبا مراعاة للفظ
اي وايت وانما جاز الرفع مراعاة للاصل مع ان المنوي مبني لانه مشبه للمعرب في حدوث ضمه بسبب الداخل عليه وكذا القول فيما اشاله وافى ذلك اشار
الناظم بقوله وايها مصوتا اليه صفة يلزم بالرفع ونحو ذلك يا هذا الرجل ويا هذه المرأة ان كان المراد ولا ينادى الرجل والمرأة وانما اتيت باسم
الاشارة وصلة لنداء لتمام مجيء نعتهما مراعاة للضم المقدر وفي اسم الاشارة وانما لزم رفعهما لانهما المقصود ان بالنداء والمنادى المفرد لا يكون

باب النداء

والى ذلك اشار الناظم بقوله وذو اشارة كاي ذي الصفة ان كان زكما بيت المعرفة وان كان المراد بنداء اسم الاشارة دون نحو يا هذا الرجل فيجوز فيهما الرفع والنصب على ما سبق ولا يوصف اسم الاشارة ابدا في هذا الباب غيره الا ما قبل نحو مررت بهذا الرجل ويجوز ان يكون نعتا بيانا لا اسم الاشارة واستشكل ابن عصفور بان البيان يشترط ان يكون اعرف من المبين والنعت لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء اعرف وغير اعرف واجاب بانه اذا قد وبينا فقد ذكرت فيه لتعريف المخصوص فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول اي والاشارة انما تدل على الحضور وذا الجنس واذا قدرت نعتا فقد ذكرت فيه للمهد فالمحذوف بهذا وهو الرجل المهود بينا فلا لا تزيد على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت اعرف قال وهذا معترض كلام سيبويه ولا يوصف اي وابنه في هذا الباب المقصود لفظا الا ما قبل الذي من عرف بها او موصول فيقال يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة ويا ايها الذي قام ولا يقال يا ايها الحارث او الصعوم ما هي فيه للمح الاصلية او الغلبة او باسم الاشارة العاري من كاف الخطاب نحو يا ايها هذا الرجل ولا يجوز يا ايها ذلك الرجل خلافا لابي بكر شاذا وفي ذلك اشار الناظم بقوله وايها هذا الذي ورد ووصف اي بسوى هذا برد والقسم الثالث ما يجوز رفعه ونصبه فالنصب اشياع اصل المنادى والرفع على شبهه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلا لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الاعراب بسبب دخول العامل ومقتضى هذا التنزيل ان يكون حرف النداء هو الرافع للتابع بناء على ان العامل هو العامل في المتبوع في غير البدل والا فابن الرافع والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخريج عليه والمخلص من ريقة هذا الاشكال ان يجاب في المنادى المضموم ان يكون نائب فاعل في المعنى والتقدير مدعوا زيد فوقع تابعة المنصوب على ذلك وهو نوعان احدهما النعت المقترن بال نحو يا زيد الحسن او مبرد برفع الحسن ونصبه على ما قررنا والنوع الثاني ما كان مفردا من نعت او بيان او توكيد او كان معطوفا مقرونا بال فالنعت نحو يا زيد الحسن بالرفع والحسن بالنصب وابين نحو يا غلام بشر بالرفع وبشرا بالنصب والتوكيد نحو يا تميم اجمعون بالرفع واجمعين بالنصب الى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه ارفع او انصب والمعطوف المقرون بال كما قال الله تعالى يا جبال اوبي معه والطير وقرأ السبعة بالنصب عطفا على محل الجبال واختاره ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والثقفي ويونس والجرمي وقرئ في غير السبعة بالرفع عطفا على لفظ الجبال واختاره الخليل وسيبويه والمازني وقدروا النصب في الطير على العطف على فضل من قوله تعالى ولقد اتينا داود منا فضلا او على اضمار فعل وانتهاء الطير وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين وقال المبرد ان كان ال في المعطوف للتعريف مثلها في الطير تعين النصب في المعطوف او لغيره وهي الزائدة مثلها في البسع فالمختار الرفع وجاز اختيارا النصب ان ما فيه ال لم يجز ان يلي حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه ولذلك قرأ جميع القراء ما عدا الاعرج بنصب الطير وجاز التفصيل ان ال في البسع لم تفد تعريفا فكانها ليست فيه فيازيد والبسع مثل يازيد والبسع وال في نحو الطير مؤثرة تعريفا وتركيبا فاشبه ما فيه المختار والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن في نحو الما نصفا فيه جمعان ووضع بنفي والقسم الرابع ما يعطى حالة كونه تابعا ما يستحقه اذا كان منادى مستقلا وهو البدل والمنسوق المجرد من ال فيضم ان كان مفردا وينصب ان كان مضافا والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعلا كمستقل نصبا وبعلا وذلك لان البدل في نية تكرار العامل والمعطوف كالناشيء من العامل تقول في البدل المفرد يازيد بشر يا بضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وكذلك تقول في المنسوق المفرد المجرد من ال يازيد وبشر بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وتقول في البدل المضاف انه يا عبد الله بالنصب كما تقول يا اباعبد الله وكذلك في المنسوق المضاف المجرد من ال يازيد ويا عبد الله بالنصب كما تقول يا اباعبد الله وهكذا حكمهما اي البدل والمنسوق المجرد من ال مع المنادى المنصوب فيضمان ان كانا مفردين وينصبان ان كانا مضافين تقول يا عبد الله بشر ويا عبد الله وبشر بضم بشر فيهما ويا عبد الله وابا عبد الله ويازيد وياعبد الله واخا زيد بنصب الاخ فيهما فالاخ المتمهل خلافا للمازني والكوفيين في نحو يازيد عمرا وقال في شرح التسهيل اجروا المنسوق المتاخر من المجرى المفرد فيهما قال واراه غير بعيد من الصحة اذا لم يتواعدا به يا فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد ان يشركا في عامل واحد انتهى

الفصل الرابع في المنادى المضاف

للياء الدالة على المتكلم وهو اربعة اقسام احدها ما فيه لغة واحدة وهو المنادى المعتل بالالف او الياء فان يائه المحذوفة هو اليها واجبة الثبوت والفتح نحو يا فتاي ويا قاضي ويجوز حذفها للاجتزاء بالكسرة اسكانها تشاكل ما قبلها ولا تحركها بالضم والكسر لثقلها على الياء والقسم الثاني ما فيه لغتان وهو الوصف المشبه للفعل المضارع في كونه بمعنى الحال او الاستقبال فان يائه ثابتة لا غير فانها في حكم الاتفاق فلم تاتي ما اتصلت به قلبت كما يقاض وهي اما مفتوحة او ساكنة نحو يا مكرمي ويا مكرمي وهل اصلها السكون او الفتح قولان تقدما في باب المضاف الى ياء المتكلم واحترز بالمشبه للفعل من الوصف بمعنى الماضي فان اضافته محضة وفي يائه اللغات الستة والقسم الثالث ما فيه ست لغات وهو ما عدا ذلك المتقدم من القسمين ويسرا بها ولا اماتا نحو يا غلامي فالاكثر فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عباد فاتقون اجرى المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة نحو والليل اذا يسر ثبوتها ساكنة على الاصل في البناء نحو يا عباد لا خوف عليكم او ثبوتها مفتوحة للتخفيف نحو يا عباد الذين اسرفوا وانما كان المتكلم والفتح فيه بنية واحدة نظرا الى اختلافهم في اصل وضعها كما تقدم ثم طلب الكسرة فتحة وطلب الياء الفا تحركها وانفتاح ما قبلها الا ان الالف اخف من الياء بحسرا والاصل يا حسرتي بكسر الياء ثم قبل ياحسرتا بقلب الياء الفا واجاز الاخفش والفارسي في المازني حذف الالف المنقلبة عن الياء والاجتزاء بالفتحة عنها فتقول يا حسرة كقوله ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لواني فالياء في قوله بلهفي منقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة ومجرورها محذوف لصلة بقولي والهف منادى منه سقط حرف النداء والاصل يا لهفا فحذفت الالف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة

ثم قبل يا حسرتي بفتحتين

والمعنى لست راجيا ما فات مني يقولي يا لهفي ولا يقولي لواني فعلت والحاصل ان ما فات لا يعود بكلمة المتلهف ولا بكلمة التمني ولا بكلمة لو ومنهم من يحذف الياء ويكتفي من الاضافة بنيتها وبضم الاسم المنادى كما يضم المفردات وغير الاضافة وانما يفعل ذلك الضم فيما يكثر فيه ان لا ينادى الا مضافا كالام والاب والرب جعلا للقليل على الكثير كقول بعضهم يا ام لا تفعلي بضم الميم حكاه يونس وقراءة اخرب البعض اجبالي بضم رب لان الام والرب اكثر فيهما ان لا ينادى الا مضافين للياء والاصل يا امي يا ربي فحذفت الياء وبنيا على الضم تشبيها بالنكرة المقصودة بخلاف يا عدي فلا يجوز يا عد بحذف الياء وضم لو قال رشاح اللباب لان ندائه مضافا للياء لم يكثر وظاهر كلام الموضح ان تعريف المضموم على هذه اللغة بالاضافة المنوية لا بالقصد والاقبال وقد صرح في لغة اثبات بالشافي فعال جعل معرفا بالقصد فبنوه على الضم وهذه كم في يا رجل اذا قصدت رجلا بعينه انتهى ولعل هذا هو الذي حمل الناظم على اسقاطه واقتضاه على خمس لغات في قوله ولجعل منادى صح ان يضف لي كعبد عبدك عبد عبدا او الاظهر تشريفه بالاضافة المنوية لانهم جعلوه لغة في المضاف الا الياء ولو كان تشريفه بالقصد لم يكن لغة فيه والضم الرابع ما فيه عشر لغات وهو الاب في الام ففيها مع اللغات الست المتقدمة اربع اخر باقي ذكرها وافصح الست حذف الياء وابقاء الكسر نحو يا اب يا ام بكسر الباء ثم اثبات الياء ساكنة او متحركة بالفتح نحو يا ابي ويا امي ثم قلبها الفا نحو يا ابا ويا اما ثم حذف الالف وابقاء الفتحة نحو يا اب ويا ام بفتحهما واقلها الضم نحو يا اب ويا ام بضمهما والاربع الباقية ان تعوض من ياء المتكلم وتكسرها وهو الاكثر في كلامهم لان الكسر عوض من الكسرة لانه كان بضمة ما قبل ياء المتكلم زال حين جاءت التاء اذ لا يكون ما قبل التاء الا مفتوحا وتوجيه الفراء بانا لياء في التقدير ردة الزجاج بانه لا يقال ابني او بضمتها وهو الافيس لان التاء بدل من ياء حركتها الفتح بحركة اصلها هو الاصل في القياس قبل لان الاصل يا ابنا وبرده مارة قول الفراء او بضمها على التشبيه بجونبة وهيد وهو شاذ حكى سيبويه عن الخليل انه سمع يا امت بالضم والجانه الفراء والنحاس من منع الزجاج وقد قرئ بهن فبالكسر قرأ الجمع الا ابن عامر وبالفتح قرأ ابن عامر وبالضم قرئ في الشواذ وقد جاء جمع بين التاء والالف فقيل يا ابتا ويا امتا وعليه قوله يا ابتا علك او عساكا وهو جمع بين العوض والمعوض عنه فهو كقوله اقول يا اللهم يا اللهما وسيبين ذلك الشمني وزعم ابن مالك ان الالف في يا ابتا هي التي يوصل بها اخر المندوب في المنادى البعيد ليستغاث وانها ليست بدلا من الياء والاول قول ابن جني وقد جاء جمع بين الياء والتاء فقيل يا ابتي ويا امتي وعليه قوله يا ابتي لا ازلت فينا فانما التاء اصل في العشر اذ ليست عابتا وهو ضرورة خلافا للكثير من الكوفيين والاول اسهل من هذا الذهاب صورة المعوض منه وهو الياء وربما قيل يا ابات وعليه قوله كانت فينا يا ابات خريف فقيل اراد يا ابتا ثم اشبع وقيل اراد يا ابتا ثم قلب قبل اراد يا ابا على لغة القصر ثم زاد الحاق الياء وابدل منها التاء وانتصر في النظم على قوله وفي النداء يا ابت انه عرض واكسر وافتح ومن اليا التا عوض ولا يجوز تعويض تاء التانيث عن ياء المتكلم الا في النداء خاصة فلا يجوز جلست ايت ولا رايت ابت ولا مررت بابت والدليل على ان التاء في يا ابت ويا امت عوض عن الياء انهما لا يكادان يجتمعان عند البصريين وطائفة من الكوفيين والدليل على انها للتانيث انها يجوز ابدالها الوقف عند جمهور البصريين وذهب الفراء الى انه يوقف بالتاء قال ابو حيان كذا نقل اصحابنا وحجة البصريين انها تشبه تاء صبة فلة وحجة الفراء انه عوض من حرف ولا يشبه وقفا وقد وقف ابو عمرو بالتاء وهو راس البصريين انتهى وربما قيل في المضاف بالتاء ويجوز رسمها بالهاء **فصل** واذا كان المنادى مضافا الى مضاف للياء نحو يا غلام غلامي فالياء ثابتة لا غير ه ولا يجوز حذفها البتة هذا هو الكثير في المنادى وهي اما ساكنة او مفتوحة كقولك يا ابن اخي ويا ابن خالي ويا بنت خالي الا اذا كان المنادى ابن عم وابن ام وابنة عم وابنة ام او بنت عم او بنت ام والاكثر حذف الياء والاجزاء بالكسرة عن الياء كقولك يا ابن عم ويا ابن ام بكسر الميم فيهما ثم قال الزجاج لا تركيب بل اضافتان وقال في الارتشاف فعلان عن ايهما ان يهم حكموا للاسم بحكم اسم واحد وانهم حذفوا الياء حذفها من خمسة عشر اذا اضافوها للياء فلما لم الاضافة واحدة انتهى واوان بنيتهما ثم قيل للتركيب المزجي كقولك يا ابن عم ويا ابن ام بفتح الميم فيهما وقيل الاصل عما وانما بقلب الياء الفا فحذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها والاول قيل هو مذهب سيبويه والبصريين والثاني قول الكسائي والفراء وابو عبيدة وحكى عن الاخفش وقد رقى في السبع قال يا ابن ام بالوجهين الكسر والفتح وبهما اشار الناظم بقوله والفتح والكسر وحذف الياء استمر في يا ابن ام يا ابن عم لا مفردا لعرب بل كادوا ان يثبتوا الياء والالف فيهما الا في ضرورة كقوله وهو ابو زبيد الطائي واسمه حرملة بن المنذر فمن شر ما نحن فيه يا ابن ام يا شقيق نفسي انت خلفتني لدهر شديد وقوله وهو ابو النجم العجلي واسمه الفضل من قدام يا ابنا عما لا تلومي واهجعي وانما كان يهجى خطاب الانثى ويروى لا تحري لا تنوحي حجاب سمع **فصل** مع ذكر اسماء لازمة النداء فلا تستعمل في غيره فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافة اليها وهي كثيرة منها فل بضمتين وفلة بضم الفاء وهما حيث سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من قبل الاناث فقل يعني رجل وفلة يعني امراة وقال ابن مالك وجماعة منهم ابن عصفور وابن العلج فل وفلة كناية عن علم من يعقل فقل يعني زيد وفلة يعني هند ونحوهما من اعلام الاناسي ولم يذكر ابن مالك فلة وانما لزم من قوله وبفال يا فل للرجل وبفلة للمراة يعني يا فلان ويا فلانة فظاهره ان فل كناية عن علم من يعقل لا نكرة جعلها بمعنى فلان وفلانة وهما كنايتان عن علم من يعقل قال المرادي وما قاله ابن مالك هو الجماعة وهم بفتح الهاء مصدر دهم بالكسر اذا غلط وانما ذلك الذي هو بمعنى زيد وهند هو فلان وفلانة لا فل وفلة ولعل ان ما قاله ابن مالك مبني على ان اصل فل وفلة فلان وفلانة وهو مذهب الكوفيين وقد صرح بذلك فلا وهم الا على قول ابن عصفور فانه لا يقول ان اصلهما فلان وفلانة ومذهب سيبويه ان لام فل ياء محذوفة كيد ودم لقولهم في تصغيره فلي اذا سمي به ومذهب الكوفيين ان لامه نون واصله فلان ثم رخم بحذف الا والنون وما رخم فلن وتصغيره فلين ورد بانه لو كان اصله فلانا لقيل في ترخيمه فلا ولما قيل في تانيثه فلة ولما اختص بالنداء كما ان فلانا كذلك واما قوله

باب النداء

فذهب سيبويه الى انه حذف الالف من حضرموت وامزحضر بئر زمزماه فانه ركب شهرين بمنزلة واعبد الطالباه وذلك شاذ عند البصريين واتفق الجميع على منع بنا الموصول المبدوء بال وان اشتهر بصلته فلا يقال وا الذي حضر بئر زمزماه لان الجمع بين حرفي التعريف لغة رديئة وبذلك يعتذر عما وقع في النظم ويندب الموصول بالذي اشتهر وتقدم الخلاف في ندائه واصل زمزم زمزم ابدلت الميم الثانية زايا قالوا في الفرزدق لان الغالب ان تجتمع بالالف طالة للصوت كقوله وهو جرير وقفت فيها من اطلالها فبكت وفي ذلك اشار الناظم بقوله ومنتهى المندوب صله بالالف واما الحاقها فواجب المندوب فقال ابن الحاجب في النهاية انه خلاف وجواز الحاقها اخرا بعد هاء السكت ابدا بين العلمين نحو وازيد بن عمرواه واما البدل وابدا والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل انه لا يجوز ابدا والتوكيد وعندهما انها تدخل اخر البدل لانه قائم مقام المبدل منه فتقول واغلاماه زيداه وتدخل لعطف البيان نحو وازيد زيداه وعمراه انتهى وتدخل التوكيد اللفظي كما تقدم من قول عمر واعمراه وتحذف هذه الالف ما قبلها من ألف نحو واموساه والى ذلك اشار الناظم بقوله مثلوها ان كان مثلها حذف واجاز الكوفيون قياسا قلب الالف ياء فقالوا واموسياه اومن تنوين ظاهر او مقدر في اخر صله نحو وازمن حضر بئر زمزماه بحذف التنوين من زمزم فانه منصرف يا عبد الله علم على القليب وان اعتبر انه علم على البئر فهو غير منصرف وفيه تنوين مقدر كما صرح به اول باب الاضافة او تنوين في مقضاه اليه نحو واغلام زيداه او وعلم محكي نحو واقام زيداه فمن اسمه قام وزيد والى ذلك اشار الناظم بقوله لكل تنوين الذي به كمل من صله او غيرها واجاز الكوفيون حذف التنوين واثباته مع فتح فيقولون واغلام زيداه محافظة على بقا الف الندبة ومع كسره وقلب الالف ياء فيقولون واغلام زيدبه على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء حذف التنوين مع ابقاء الكسرة وقلب الالف ياء فيقول واغلام زيدبه ولا يجيز البصريون الا حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما في اجتماع الالفين ويحذف لهذه الالف ما قبلها من ضمة بناء نحو وازيداه وواسيداه فمن اسمه سند او كسرة اعرابية نحو واعبد الملكاه او بناء نحو واحذاماه لانه ما قبل الالف لا يكون مضموما ولا مكسورا فان اوضح حذف الكسرة والضمة في لبيك وحنانيك وجعلت الالف بعد الكسرة نحو واغلامكي اذا وصل واغلامكا للمذكر واوا بعد الضمة نحو واغلامهو واغلامكما اثر الوصل واغلامهما واغلامكما للمذكر بالتثنية واغلامكم للمذكر بالجمع واغلامكن للمؤنث في الاول والجمع بالمثنى في الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله واشكل حتما اولا محاذرا ان يكن الضم يوما لا بنا وللكسرة الوقف بهاء هاء السكت بعد احرف المد الثلاثة ويوصلا الى نيابة المد نحو وازيداه واغلامكيه واغلامكوه والى ذلك اشار الناظم بقوله ووقفا زدها سكنا ان زدفان وصلت حذفها الا الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبي واحر قلباه ممن قلبه شبم وذلك حينئذ ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء اثباتها في الوصل ابو حيان **فصل** واذا ندب المضاف للياء اجاز فيه اللغات الست فتقول في الفتح من قال يا عبدا بالكسر يا عبدي بالضم او يا عبدا بالفتح مع حذف الياء فهن او يا عبدا بالالف المنقلبة عن الياء او يا عبدي بالاسكان في الياء فهذا في هذه اللغات الخمس واحد وعلى لغة من قال يا عبدي بالفتح في الياء او يا عبدي بالاسكان فيها فهذا واحد يا بقاء الفتح على الاول وهو يا عبدي بالفتح واجلا على الثاني وهو يا عبدي بالاسكان وقد تبين من جواز واحد او واحد يا في يا عبدي بالاسكان ان لمن اسكن الياء ان يحذفها في الندبة ويقول واعبدا او فتحها ويقول واعبدا يا والى ذلك اشار الناظم بقوله وقائل واعبدا واعبدا من في الندا الياء اسكن ابدا وهو رأي سيبويه وهو افضل اعلا واحذف رأي المبرد والحاصل انه اذا ندب على لغة من حذف الياء فان كان ما قبلها مفتوحا اقرت الفتحة على حالها وان بالف الندبة وان كان مكسورا او مضموما حول بدل الضمة والكسرة فتحة وزيدت الالف وعلى لغة من ابدل الياء الفا حذفت الالف المبدلة وزيدت الف الندبة كما يفعل في ذلك بالمضمر وعلى لغة من اثبت الياء مفتوحة زيدت الالف ولم يحتج الى عمل ثان لان الياء منهيئة بالفتحة لمباشرة الالف وعلى لغة من يثبت الياء ساكنة جاز حذفها لالتقاء الساكنين وابقاؤها مفتوحة واذا قيل يا غلام غلامي لم يجز في الندبة حذف الياء لان المضاف اليها وهو غلام الثاني غير منادى لانه مضاف اليه المنادى والمضاف اليه المنادى غير منادى وحكم المندوب حكم المنادى فلما لم يجز حذف الياء في النداء لم يجز في الندبة **هذا باب الترخيم** وهو لغة التصغير والتليين يقال في صوت رخيم اي سهل لين واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه وهو ثلاثة انواع ترخيم المضموم وهو الذي ذكر وان في هذا الباب وترخيم التصغير وسيأتي في باب التصغير يجوز ترخيم المنادى اي حذف آخره تخفيفا وذلك بشرط كونه معرفة لان المحاذف كثيرا ما تحذف فيها التخفيف بحذف آخرها وخص الآخر بذلك لانه محل التغيير غير مستغاث مجرورا باللام ولا مندوبا ولا ذا اضافة ولا ذا شبه فلا يرخم نحو قول الاعمى يا انسانا خذ بيدي لانه نكرة ولا نحو يا جعفر لان المستغاث المجرور باللام عند سيبويه مضاف اليه لا مجرور ومثله حكاه غير منادى اذا لم تعمل اداة النداء في لفظه وانما عملت في موضعه فان لم يجز بالام جاز ترخيمه نص على ذلك سيبويه ثم كنابر وان عليه شراحه كالصفاقسي وابن حزوف والشيخ وعبارة التسهيل تقتضي فانه قيد المنادى بكونه منبها والمستغاث المجرور بمعرف بغير المجرور بالمعرف مبتدأ شاهد ترخيم قوله اعلم لك بن معصعة بن سعد قال ابن الضايع وهذا ضرورة وقد اباه بغير با وذلك ممنوع وسمع ترخيمه ومعه اللام كقوله كلما ناديت منهم حاتما طي وهو ضرورة اتفاقا ولا يرخم نحو يا ضربا لان المنادى ليس منادى حقيقة وان كان صورة المنادى لانه لا يطلب ايقاعه ولا يرخم نحو يا امير المؤمنين لان المضاف اليه نزل منزلة التنوين مما قبله فليس باخر المنادى حقيقة ولا يرخم نحو يا بطة شر علما لان اصله للجملة وجزؤها الثاني ليس منادى وقال ابن الكوفيين اجازة ترخيم ذي الاضافة بحذف المضاف مستكنا نحو قوله اباعر ولا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي مية فيجيب اي يا باعرة فحذف عرف النداء وضمير مجرور الاضافة وابقى ما بعد المضاف على حاله وجيء بالتاء زائدة وتبعد بفتح التاء المثناة فوق وسكون الموحدة وفتح العين من البعد بفتحتين وهو الهلاك وميتة بكسر الميم هيئة من الموت واشار بهذا الحذف المضاف اليه باسره كقوله يا عبد عمرو وعبد عمرو علم له وزعم ابن مالك في النظم والتسهيل وشرحه انه قد يرخم ذو الاستثناء وان عمرا نقل ذلك عن العرب فقال في شرح التسهيل وقد

بخط سيبويه

باب الترخيم

بنوع سيبويه في باب النسب على ان من العرب من يرخم فيقول في تابط شرا يا تابط ونبه على ترخيمه النسب اليه قال ولا خلاف في النسب اليه انه بغير ولا اشتباه انه في المسئلة
عن سيبويه اعني بذكرها وفيه عن ابن صاحب المنع هو النقل للاجازة عن العرب الذي نقل عن سيبويه ووقع له في باب الاضافة الى الحكاية فاذا اضفت الى الحكاية قال
حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر فلزمه الحذف كما لزمهما وذلك كقولك في تابط شرا تابطي قال ويدل على ذلك ان من العرب من يفرد
فيقول يا تابط اقبل فيجعل الاول مفردا فكذلك يفرده في الاضافة يعني في النسب هذا نصه في المسئلة في باب النسب ونص في باب الترخيم على المنع فقال واعلم ان
الحكاية لا ترخم لانك لا ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء وذلك نحو يا تابط شرا قال ولو رخمت هذا لرخمت رجلا سمي بابا رعبه بانجواء تحلوكم
واذا كان الصحيح في المسئلة واحدا ونصا منعا ونصا في بابين فالعمل على المذكور في بابه لانه بصدد تحقيقه وايضاحه بخلاف ما يذكر في غير بابه فانه لم يبين به
كاعتنائه بالاول لكونه ذكره استطرادا هذا اذا لم يثبت انه رجع عن احدهما ولم يكن هناك تاريخ وقول الناظم وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل يوهم انه لم ينقل عن
غيره وقد عرفت ما فيه وعمرو هذا المذكور في النظم هو امام النحو وسيبويه لقبه وهو لفظ فارسي ومعناه رائحة التفاح قال البطليوسي في شرح الفصيح الاضافة
في لغة العجم مقلوبة والسيب التفاح وويه الرائحة فتقديره رائحة التفاح وقيل كانت امه ترقصه بذلك في صغره وقيل كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح
وقيل كان بهيا تشم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه وقيل لانه كان ابيض مشربا بحمرة كان خديه لون التفاح وكنيته
ابو بشر ولكن غلب اللقب عليه حتى انه اذا اطلق لم ينصرف الا اليه وان كان لقب بسيبويه جماعة غيره منهم محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري ومحمد بن عبد العزيز
الاصفهاني وابو الحسن علي بن عبد الله الكرخي المصري ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا سواء كان تعريفه بالعلمية ام بالقصد
والاقبال وسواء كان على اربعة احرف فما اقل والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوزنه مطلقا في كل ما انث بالهاء تقول في هبة علما يا هب بحذف التاء
وفي جارية معينة يا جاري بحذف التاء ومنع المبرد ترخيم ما فيه التاء من النكرات المقصودة ويرده السماع قالوا يا شا ارجني بالجيم المضمومة وبالنون اي اقيمي
شاة اقيمي ولا تسرحي يقال شاة راجن اذا الفت البيوت واستانست قاله ابن السكيت وقال العجاج جاري لا تستنكري عذيري سيري واشفاقي
على بعيري اراد يا جارية فحذف حرف النداء ورخم بحذف الهاء وتقدم ان حذف حرف النداء لا يجوز مع اسم الجنس المعين الا عند الكوفيين والعذير بفتح
العين المهملة وكسر الذال المعجمة هو الامر الذي يحاوله الانسان مما يعذر عليه وسيري واشفاقي بدل تفصيل من عذيري وان كان المنادى مجردا من التاء اشترط
لجواز ترخيمه كونه علما زائدا على احرف ثلاثة والى ذلك اشير بقول النظم واحظلا ترخيم ما من هذه التا خلا الا الرباعي فما فوق العلم كجعفر علم رجل وسعاد علم امراة
فيقال فيهما يا جعف ويا سعا ولا يجوز ذلك الترخيم في نحو انسان لمعين لان تعريفه بغير العلمية واجاز بعضهم ترخيمه قياسا على قولهم اطرق كرا ويا صاح وهو
قياس على شاذ ولا يجوز ذلك في نحو زيد مما كل ثلاثي ساكن الوسط ولا في نحو حكم من كل ثلاثي محرك الوسط لانهما وان كانا علمين فليسا زائدين على ثلاثة احرف
فحذف احدها اجحاف هذا مذهب الجمهور وقيل يجوز الترخيم في محرك الوسط كحكم وحسن فيقال يا حك ويا حس دون ساكنه كزيد وعمرو وهذا التفصيل للفراء
اجرى حركة الوسط مجرى الحرف قياسا على اجرائهم متوسط الحركة وسطه مجرى زينب في ايجاب منع الصرف لا مجرى هند في اجازة الصرف وعدمه وقيل يجوز
الترخيم فيهما وهو قول بعض الكوفيين اما المحرك الوسط فلما مر واما الساكن الوسط فقياسا على نحو يد في غير الترخيم فان اصلها يدي بسكون الدال ودخلها الحذف
وجوبا فدخله جوازا اولى **فصل** والمحذوف للترخيم اما حرف واحد وهو الغالب نحو يا جعف ويا سعا وقرائة بعضهم وهو ابن مسعود ونادوا يا مال قال
حسن الترخيم لاهل النار ضعفهم عن اتمام الاسم لانهم في غنية عن الترخيم واما حرفان وذلك اذا كان الحرف الذي قبل الاخر من احرف اللين وهي الالف والواو
والياء حال كون حرف اللين ساكنا بناء على اطلاق اللين على هذه الاحرف سواء كانت ساكنة او متحركة والمحققون يخصون احرف اللين بالساكنة فالقيد
على الاول مخصص وعلى الثاني كاشف وفي بعض النسخ من احرف العلة وهو اصوب لان الاصل في القيد التخصيص زائدا لا اصليا مكملا اربعة فصاعدا والى
ذلك اشار الناظم بقوله ومع الاخر احذف الذي تلا ان زيد لينا ساكنا مكملا اربعة فصاعدا وقبله حركة من جنسه على الاصح لفظا كمروان ومسكين ومنصور
او تقديرا كمصطفون ومصطفين علمين سواء كان الحرف الاخير زائدا ام اصليا وذلك نحو مروان فان الالف والنون فيه زائدتان واسماء بالمد علما منقولا
من جمع اسم فهمزته اصلية لانها بدل من لام الكلمة واصلها اسماو ابدلت الواو همزة لتطرفها اثر الف زائدة فوزنه افعال ومنصور علما ومسكين علما منقولين
من وصفي المفعول والفاعل فالراء من الاول والنون من الثاني اصليتان وما قبلهما زائد فيحذف عند الترخيم من مروان الالف والنون فيقول يا مرو ومن اسماء
الالف والهمزة وتقول يا اسم ومن منصور الواو والراء وتقول يا منص ومن مسكين الياء والنون وتقول يا مسك ومن مصطفون ومصطفين الواو والياء
والنون وتقول فيهما يا مصطف كما سيجيء قال الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك يا مرو ان مطيتي محبوسة ترجو الحباء وربها لم ييأس اراد يا مروان فرخمه
بحذف الالف والنون والحباء بكسر الحاء المهملة والباء الموحدة والمد العطاء وربها صاحبها وقال ابو زبيد الطائي على ما زعم اللخمي او لبيد على ما زعم النحاس
في شرح الكتاب يا اسم صبرا على ما كان من حدث ان الحوادث ملقي ومنتظر اراد يا اسماء فرخمه بحذف الالف والهمزة والمعنى اصبري على الحوادث فان بعضها
ملقي وبعضها منتظر بخلاف نحو شمال بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد علما فيقول في ترخيمه يا شما بحذف اللام فقط دون الهمزة لان الهمزة
وهو الهمزة غير حرف لين قاله في النهاية واختلف في نحو مصطفى الزايد الاول والثاني فمن قال الزايد الاول حذف الاخر لتطرفه ثم حذف الذي قبله لان لفظه
كلفظه ومن قال الزايد الثاني حذفه وابقى ما قبله وهذه المسئلة ذكرها سيبويه في محمر ومسود وبخلاف نحو هبيخ بفتح الهاء والباء الموحدة والمثناة
التحتانية المشددة وفي اخره خاء معجمة الغلام الممتلي وقنور بفتح القاف والنون والواو المشددة وبعدها راء مهملة الصعب اليبوس من كل شيء حال كونه هبيخ

وقنور

وقولك علين فتقول في ترخيمها يا هيثا ويا قيو بحذف آخرها فقط ولا يحذف آخرها لتحرك الحرف الذي قبلها وهو الياء في هيثم والواو في قيوم وبخلاف نحو مختار
ومنقاد علين فتقول في ترخيمها يا مختا ويا منقا بحذف آخرها فقط ولا يحذف ما قبله لأصالة الالفين فيهما فانهما منقلبان عن أصل فاصل مختار ومنقاد مخبر
ومنقود بفتح الباء والواو وكسرها فلما تحركا وانفتح ما قبلها قلبا الفين والمنقلب عن أصل أولى بالحذف ان بني في ترخيمها يا مخ ويا منق بحذف الالف من كل
منهما مع الآخر نظرا الى الحالة الراهنة اي الثانية وبخلاف نحو سعيد وثمود وعماد فتقول في ترخيمهن يا سعي ويا ثمو ويا عما بحذف الدال فيهن فقط ولا يحذف ما قبلها
من الياء والواو والالف وان كان كل منها حرفا لينا زائدا لان السابق على حرف اللين حرفان لا ثلثة وهذا يجوز قولهم كملا اربعة ولجواز القراء حذف الالف في
الياء مع الآخر من نحو سعيد وعماد في كل لغة وحذف الواو مع الآخر في نحو ثمود في لغة من يجعله اسما برأسه ولا ينظر الى المحذوف فيقول يا سع ويا ثم واما على لغة
من ينظر اليه فيوجب حذف الواو والدال ولا يجيز يا ثمو بحذف الدال فقط لان بقاء الواو يستلزم عدم النظير اذ ليس في العربية اسم متمكن في آخره واو
لا تزيد قبلها ضمة وردة بانه يلزم بقاء الاسم الممكن على حرف فيهن وذلك خلاف القياس فالواو لا يحكم لها بحكم الاخير بل بحكم الحشو فلا يلزم ما قاله وبخلاف نحو
قرهون وغرنيق بضم العين المهملة وسكون الزاء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق سمي بذلك لكونه علما فتقول في ترخيمهما يا قرهو ويا غرنى بحذف آخرهما فقط
ولا يحذف الواو والياء قبلهما لتحركه لهما والجرجي والفراء لا يشترطان الجهالة فيجيزان حذف اللين وان كان قبله فتحة فيقولان يا قرهو ويا غرنى
لبقاء الاسم الممكن على ثلثة احرف والى ذلك اشار الناظم بقوله والخلف في واو وياء بهما فتح فني وكلا خلاف جواز حذف الواو والياء مع الآخر من نحو مصطفون
ومصطفين علمين فتقول فيهما يا مصطف بحذف الواو والنون من الاول والياء والنون من الثاني لان اصلهما مصطفيون ومصطفيين بضم الياء في الاول
وكسرها في الثاني ولكنهم قلبوهما الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلها ثم حذفوا الالف لالتقاء الساكنين فالحركة الجهالة وهي الضمة في الاول والكسرة في الثاني
وان لم تكن ملفوظة فهي مقدرة والحركة الجهالة في التقدير كالجهالة في اللفظ كما سبق في قوله وقبل حركة من جنسه لفظا او تقديرا وهو ماخوذ من
قول النحويين مبنيون بحركة جهالة ملفوظة او مقدرة والمحذوف في الترخيم اما حرف او حرفان كما تقدم واما كلمة برأسها وذلك في المركب المزجي والى
اشار الناظم بقوله والمجز احذف من مركب تقول في معدي كرب وبعلبك وسيبويه وخمسة عشر علما يا معدي ويا بعل ويا سيب في خمسة ومنع الفراء من
ترخيم المركب مزجيا اذا سمي به ومنع الكوفيون ترخيم المختوم بويه والمقول ان العرب لم ترخم المركب المزجي وانما اجازه النحويون قياسا واما كلمة وحرف
فذلك في نحو عشر علما تقول اذا رخمته يا اثن بحذف الالف عشر كما تقول في ترخيمه لو ركبته نصر عليه ذلك سيبويه لان عشر في موضع النون فتزل منه في
الالف منزلة الزيادة بين في اثنان علما ولذلك اعرب وقد يحذف المضاف اليه واخر المضاف جميعا نحو يا صاح اصله يا صاحبي قال الزبخشري والجوهري وابن
برى وجماعة وقال غيرهم هو مرخم صاحب على غير قياس **فصل** الاكثر في لسان العرب ان ينوى المحذوف فلا يغير ما بقي عن حاله من حركة او سكون بل يجعل
على قصد ان كان مفتوحا تقول في جعفر يا جعف بالفتح وعلى كسره ان كان مكسورا تقول في حارث يا حار بالكسر وعلى ضمه ان كان مضموما تقول في منصور يا منص
بثلث الضمة المرجوعة قبل الترخيم وعلى سكونه ان كان ساكنا تقول في مرقبل يا مرق بالسكون وتقول في ثمود وعلاوة وكروان اعلاما يا ثمو وعلا وكرو
باكرو بابقاء الواو على صورتها في الامثلة الثلث من غير ابدال لانها ليست طرفا في التقدير لان الحرف المحذوف بعدها في نية الملفوظ به ودنى لغة من ينتظر
واليها اشار الناظم بقوله وان تو بت بعد حذف ما لها لين استعل بما فيه الف ويجوز ان لا ينوى المحذوف فيبدل الياء في بعد الحذف اسما يائية او
تصرف الكلمة قبل الحذف فكانه اخر الاسم في اصل الوضع من غير حذف فلا يبقى على حاله بل يضم ودنى لغة من لا ينتظر واليها اشار الناظم بقوله واجعله ان لم
تحذف كما لو كان بالاخر وصفا تما فتقول يا جعف في يا جعار ويا مرق بالضم فيهن وكذا تقول يا منص بضمة حادثة للبناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم
بدليل ان هذه يجوز اشباعها وتلك لا يجوز اشباعها وتقول يا عمي بابدال الضمة كسرة والواو ياء كما تقول في جمع جرو بثلثيث الجيم ودلو على افعل بضم العين
الاجري في الادنى والاصل الاجرو والادلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء لئلا يلزم منه عدم النظير لان ليس في العربية اسم آخره واو لا تزيد مضموم
ما قبلها وما تعبد بناؤه حكم حكم المعرب وخرج بالاسم الفعل نحو بد وجعله علما عارض فخرج بالمعرب المبني اصالة نحو هو واما اسماء البلدان نحو
سنبو وابيهر في الاقليم المسبكذا فالظاهر انها غير عربية كهند وخرج بذكر النصب نحو لو فان ما قبل الواو ساكن وخرج باللزوم نحو هذا ابوك فان الواو فيه
ليست بلازمة فانها تنقلب الفا في النصب ياء في الجر وتقول يا علاء بابدال الواو همزة لنظرائها بعد الف زائدة كما في كساء فان اصله كساو لانه من كسوت فابدلت
الواو همزة لما ذكرنا وتقول يا كرا بابدال الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم يكن بعدها ساكن كما في العصا والعلاوة بكسر العين المهملة ما علقته على
بعد تمام الوفر والكروان بفتح الكاف والراء طويل العنق وهو ذكر الحبارى **فصل** يختص ما فيه تاء التانيث باحكام منها انه لا يشترط في ترخيمه علمية بل يطلق
في الترخيم فيه كما في لوبا لقصد ولا زيادة على ثلاثة احرف كما سرح في قوله ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا تقول في هبة علما يا هب
وفي حمار بزة لهيئة يا حمار وهي انثى اذا حذفت منه التاء تولد من الحذف ولم يلتبس مذكرها بحذف حرف قبلها لان تاء التانيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها
وانى ذلك اشار الناظم بقوله والذي قد رخما بحذفها وهو بعد فتقول في ترخيم عقنباة بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة فالف
فتاء تانيث صفة للعقاب بن عقاب عقنباة او في ومخالبه عقنباة يا عقنبا بالالف ولا يحذف لما مر ومنها انه لا يرخم الا علم بتة المحذوف حرف لالتباس
بالمذكر فتقول في ترخيم مسلمة بضم الميم وحارثة بالحاء المهملة والثاء المثلثة وحضنصة يا مسلم ويا حارث ويا حضنص بالفتح فيهن ولا تقول يا مسلم ويا حارث
ويا حضنص بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف لئلا يلتبس بنداء مذكر لترخيم فيه والى ذلك اشار الناظم بقوله والترخيم الاولى كملة فان لم

باب الترخيم

تحذف لبما جاز ترخيم على لغة من لا ينتظر المحذوف كما في نحو مرة بضم الهاء وفتحها ويا لزيد وهو المختار بشرط فيه المذكر والمؤنث بتي بجعل هـ من مرة وامرأة هـ في التنزيل وبل لكل هـ من ومسلمة بفتح الميم علم الرجل وليث الثاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث فتقول اذا رخمتهما على لغة من لا ينتظر يا مر ويا مسلم بالضم فيهما لا غلا بس بذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوزا لوجهين في كسلمة ومنها ان نداه مرخما اكثر من نداه مرخما من غير ترخيم كقوله وهو امرؤ القيس بكنى افاطم مهلا بعض هذا التدلل فان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي اراد يا فاطمة وازمعت بزاي معجمة وعين مهملة اى احكمت عزمك والصرم القطع والاجمال الاحسان ولكن بشاركه في هذا الحكم الاجنبي مالك وعامر وحارث فترخيمهن اكثر من ترك الترخيم لكثرة استعمالهن في النداء ووجب اختصاص ما فيه تاء التانيث بذلك انه لا يوقف عليه على كثرة الاكمل فافهم فصل ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط احدها ان يكون ذلك في الضرورة الثاني ان يصلح الاسم المراد ترخيمه للضرورة للنداء اى لمباشرة حرف النداء وايها اشار الناظم بقوله ولا اضطرار بدخوا دون ندا ما للنداء يصلح فلا يجوز ترخيم الضرورة في نحو الغلام مما فيه ال لانه لا يصلح لمباشرة حرف النداء ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج او الغامكة من ورق الحمى بفتح الحاء المهملة وكسر الميم واصله الحمام بالتخفيف فحذف الميم الثانية وقلب الالف ياء للقافية وقبل حذف الالف وابدال الميم باء يجعل ان يكون حذف منه الالف والميم للضرورة كقوله درس المنا بمتالع وكسر الميم الاولى للقافية والباء اشباع ودرى بضم الواو جمع درقاء وهي التي في لونها بياض الى سواد الشرط الثالث ان يكون المرخم للضرورة اما زائدا على الثلاثة وذلك ما خوذ من قول الناظم بخلاف ما زاد او محذوفا بناء التانيث فالاول كقوله وهو امرؤ القيس لكنكِ لم تغني بشوى الضوء ناره ظريف بن مال ليلة الجوع والحصر اراد ابن مالك فرخم في غير النداء ضرورة وترك ما بقي كالمنادى اسم براسه وبنوه على لغة من لا ينتظر وبشوى بفتح الحاء وهو الظلام والحصر بفتح الحاء والصاد المهملتين شدة البرد والثاني كقول الاسود بن يعفر وهذا دائي عنده يستغيره ليبلغ وحي ما ال بن حنظلة اراد ابن حنظلة فرخم في غير النداء ضرورة ولا يمنع الترخيم في الضرورة على لغة من ينتظر الحذف عند سيبويه وجمهور البصريين خلافا للمبرد قالوا ودليلنا القياس على النداء والسماع ومنه قول اوس المتيم ابن هارثة ان اشق لرؤيته او امتدح فان الناس فيه علي اراد ابن حارثة فرخم بحذف التاء على لغة من ينتظر وقوله وهو جريرا لا اصحح جبالكم وما ما او اخصص منك شاسعة اما ما مة بضم الهمزة علم امراة فرخم بحذف التاء على لغة من ينتظر وما ما جمع رمة بضم الراء المهملة وهي القطعة البالية من الحبل وانشده المبرد وما عهد كعهدك يا امامة قال ابن مالك في شرح الكافية والانصاف يقتضي تقريرا ولو ابنين ولا برفع احدهما بالاخرى لمنعني وفهم من عدم اشتراط التعريض في ترخيم الضرورة انه يجوز في النكرات كقوله لبيرجح على المنون بخال اى بخالد هذا باب المنصوب على الاختصاص والاختصاص في الاصل مصدر اختصصته بكذا اى خصصته به وفي الاصطلاح تخصيص حكم على بعض مما لم يجر عنه من اسم ظاهر معرف والباعث عليه فخر او تواضع او زيادة بيان فالاول نحو انا ايها العبد افعل كذا والثاني نحو انا ايها العبد الفقير الى عفو الله والثالث نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف وهو خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصيغة الامر نحو احسن زيد والامر بصيغة الخبر نحو والوالدات يرضعن والمنصوب على الاختصاص هو اسم ظاهر غير نكرة ولا مبهم معمول لاخص مضاف خص واجب الحذف كما يجيء فان كان المنصوب على الاختصاص ايها في المذكر افرادا وتثنية وجمعا او ايتها في المانيث افرادا وتثنية وجمعا استعمالا في الاختصاص كما يستعمل اي في النداء فضمان لفظا ونصبا محلا ويتصل بهما هاء التنبيه وجوبا وبوصفهما لزوما يا سلام الرفع مراعاة للفظهما على ما لهما في محلهما نحو انا ايها العبد افعل كذا ايها الرجل فانا افعل مبتدا وخبر وايها في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والرجل نعت اى على اللفظ واللهم اغفر لنا ايتها العصابة بكسر الباء فيهما بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والعصابة نعت لهما على اللفظ وجملة الاختصاص في المثالين في موضع النصب على الحال والمعنى انا افعل كذا مختصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مختصوصين من بين العصائب بما ذكر فامن ايتها وايتها مبنيتان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص المحذوف وفاهو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى ان كلا منهما منادى قال ولا ينكر ان ينادى الانسان نفسه الا ترى الى قول عمر كل الناس افقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى ان اياما في الاختصاص مبهمة وزعم انها تحتمل ان يكون احدهما خبر المبتدا والتقدير انا افعل كذا هو ايها الرجل اى المخصوص بالمدح والثاني ان يكون مبتدا والخبر محذوف والتقدير ايها الرجل المخصوص انا المذكور وان كان المنصوب على الاختصاص غيرهما اى غير انا وايتها نصب لفظا سواء كان لفظه مفردا ام مضافا فالاول نحن العرب اقرى الناس للضيف قالت لعائشة انا معاشر الانبياء لا نورث فالعرب في محل نصب منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره اخص العرب واخص معاشر والى هذا الباب اشار الناظم بقوله الاختصاص كنحونا البيدين والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلثة احكام بالمتكلم كما ان المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب الثاني ان كلا واحد منهما لا يكون الا ظاهرا والثالث ان الاختصاص واقع في محض التوكيد والنداء قد يكون كذلك نحو هو مصعب الملك كان الامر كذا يا فلان ويغاير في المنادى في احكام لفظية ومعنوية فاما الاحكام اللفظية فاحدها انه ليس معرف نداء لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المنادى فانه لا يخلو عن ذلك الثاني انه لا يقع في اول الكلام بل في اثنائه اى في وسطه كالواقع بعد نحن في المثال ويعد انا في الحديث المتقدم وهذا الحديث بلفظ نحن معاشر لا نورث موجود وانما الموجود في سنن النسائي الكبرى انا معاشر الانبياء كما شرحنا في الحديث المتقدم او بعد تمام اى الكلام كالواقع بعدانا ولنا في المثالين قبله وهما انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة فانا للمخصوص وايها في المثال الاول وايتها في المثال الثاني وقد يبتدا بتمام الكلام لا ان كلا من ذلك انا افعل كذا واللهم اغفر لنا كلام تام بخلاف المنادى فانه يقع في اول الكلام نحو يا الله اغفر لنا والثالث انه يشترط ان يكون المتقدم عليه اسما بمعناه في التكلم والخطاب والغيبة اى المتقدم على المخصوص ضمير تكلم بحصه او يشاركه فيه فالاول نحو انا افعل كذا ايها الرجل والثاني اللهم اغفر لنا ايتها العصابة وقد يكون المتقدم ضمير خطاب كقول بعضهم بك الله نرجو الفضل فيك متعلق بنرجو والهاء

ص
احدها انه لا الاختصاص

متعين على الاختصاص والفضل مفعول ارجو وفي المثال شذوذان كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما قال في الكشاف ذو لا يكون المتقدم ضمير غائب ولا اسما ظاهرا فلا يجوز يا هو ويا اسم الله ويا حاتم الكارم ولا يرد يا العالم بتلك الناس والرابع والخامس انه يقبل كونه علما وانه ينتصب مع كونه مفردا معرفة كما في هذا المثال وهو يا الله وزيد الفضل ومثله سبحانك الله العظيم والمنادى بكثرة كونه علما ومضموما مع كونه مفردا والسادس ان يكون بانيا كقولهم من العرب يا فرا الناس للصيف والمنادى لا يكون كذلك والسابع والثامن والتاسع والعاشر انه لا يكون نكرة ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا قال في الارتشاف والمنادى يكون كذلك لعامة عشرات انها هنا لان وصف باسم الاشارة ونوصف به في النداء الثاني عشر ان صفة اي هنا واجبة الرفع بلا خلاف كما قال في الارتشاف وفي النداء ظرفها خلاف اجاز المازني نصبها الثالث عشر انها هنا اختلف في ضمها هل هو اعراب او بناء وفي النداء بنيه بلا خلاف الرابع عشر العامل المحذوف هنا لا يوضع عنه شيء ويعوض عنه في النداء حرف الخامس عشر ان العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل الدعاء والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر انها لا يكون تابعها في النداء وانه لا يعنى به الا نفس المتكلم وانه لا يجوز فيه الترخيم التاسع عشر والعشرون انه لا يستغاث به وانه لا يندب وأما الاحكام المعنوية فاموران احدهما ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثاني ان الغرض من ذكر مخصوص مدلول من يمكن اشاله بما نسب اليه والثالث انه مفيد لفخر او تواضع او نحو ذلك بيان مخالفة النداء فيها **هذا باب التحذير** وهو في الاصل مصدر حذر بالتشديد والمراد به هنا تنبيه المخاطب على امر مكروه ليجتنبه وتكون بتلاثة اشياء باياك ولحوائه وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الاسد فان ذكر المحذر لفظا بإفا العامل في محلها النصب بفعل محذوف لزوما لانه لما كثر التحذير بلفظ اياك جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والتزموا معه اضمار العامل حتى عطفت عليه المحذر منه نحو اياك واياك ان تفعل كذا سواء كررت نحو اياك اياك ان تفعل ام لم تعطف ولم تكرر نحو اياك الاسد والى ذلك اشار الناظم بقوله اياك والشر وما نحوه نصب بحذر بما استشاره وجب ودون عطف فالاجتناب وجب تقول اذا عطفت على الحذر منه اياك والاسد فاياك في محل نصب بفعل محذوف تقديره احذر ونحوه ثم قبل يجب تقديره بعد اياك والاصل اياك احذر لانه لو قدر قبله لاتصل به فعل احذرك فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المنفصل وذلك خاص بافعال القلوب وما الحق بها او قبل الاصل احذر نفسك والاسد ثم حذف الفعل وهو احذر وفاعله وهو ضمير المخاطب المستتر فيه فصار نفسك والاسد ثم حذف المضاف الاول وهو نفس وانيب عنه الثاني وهو نفسك فانتصب فصار نفسك والاسد ثم حذف المضاف الثاني وهو نفس وانيب عنه الثالث في المركب وهو الكاف فانتصب بعد ان كان مجرورا بالاضافة وانفصل لتعذر اتصاله صار اياك واختلف في اعراب ما بعد الواو وقبل هو معطوف على اياك والتقدير احذر نفسك ان تدنو من الاسد والاسد ان يدنو منك وهذا مذهب كثيرين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور واعترض بان اياك محذر والاسد محذر منه والعطف يقتضي المشاركة في المعنى واجيب بان مقتضى العطف الاشتراك في معنى الحرف فلا يمتنع ان يكون لمعنيين احدهما ثانيا والاخر نحو قامه قال الفخر الرازي في شرح المفصل وذهب ابن خروف وابن طاهر الى ان ما بعد الواو منصوب بفعل اخر محذوف فهو عندهما من قبيل عطف الجمل واختار ابن مالك قولا ثالثا وهو ان يكون معطوفا عطف مفرد لا عطف تقدير الاول بل على تقدير ايق نفسك والاسد فحذف المضاف اليه مقامه قال ولا شك في ان هذا اقل تكلفا انتهى وظاهر صنيع الموضح موافقته ويقول اذا لم يعطف لم تكرر اياك من الاسد واختلف في تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور عامله فعل مضمر واحد والاصل باعد نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله المستتر فيه فصار نفسك من الاسد والمضاف وهو غير فانفصل الضمير وانتصب فصار اياك من الاسد فاياك منصوب باعد محذوفا ومن الاسد متعلق بذلك المحذوف وقيل عامله فعل متعلق بان والتقدير احذر ذلك من الاسد قال ابن الناظم تبعا لابي البقاء فحذف احذر وفاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله فصار اياك الاسد بحذف من نصب الاسد ممنوع على المذهب الاول وهو قول الجمهور لما يلزم عليه من حذف من ونصب المجرور وهو غير مطرد الا مع ان واني وكي كما تقدم في باب المتعدي واللازم وجاز على التقدير الثاني وهو راي ابن الناظم وابي البقاء لان احذر يتعدى الى اثنين من غير واسطة قال الله تعالى ويحذركم الله نفسه والكلام على تقدير الحذف والايصال وعلى تقدير ان الناظم اخبر ولا خلاف في جواز اياك ان تفعل اي على المذهبين بجوازه على الاول اصلا هيبة تقديره من اي من ان تفعل لان حرف الجر يحذف مع ان فيلزم ان يكون حذر بما تقدم وجوازه على الثاني واضح لتعدي الفعل اليه بنفسه من غير تقدير واسطة ولا يكون بابا لهذا الباب لتكلم لان المتكلم لا يحذر نفسه وشذ قولهم انما ذلك من انذبيلكم الاسل بفتح الهمزة والسين المهملة وفي اخره لام وهو ما ارق وارهف من الحديد كالسيف والسكين ونحوهما وفي الضبا الاسل شجر الرماح ويقال لكل نبت له شوك طويل والرماح جمع رمح والسهام جمع سهم واباي واز يحذف احد ذكر الاذنب فضل الكلام جملتا ثم قال الزجاج اصله اباي وحذف الاذنب فحذفت من كل جملة ما اثبت في الاخرى وقال الجمهور اصله اباي باعد واعن حذف الاذنب وباعد وانفسكم ان يحذف احد ذكر الاذنب ثم حذف من الاول الحذر فصار وحذف الاذنب فحذفت من الثاني الحذر وهو باعد وانفسكم وقيل الكلام جملة واحدة ثم اختلف فقيل حذف فاربعة اشياء واصله اباي باعد واعن حذف الاذنب على حذف فعل وفاعل ومفعول مقيد وما عطف على هذا المفعول المقيد فان الواو عطفت شيئين على شيئين وقال السيرافي احذف شيئان فقط واصله باعد فحذف الاذنب لا يخفى ما في هذه الاقوال من الضعف اما قول الزجاج فان فيه دعوى حذف اياكم ولا دليل على حذفها لما استشهدنا في هذا الباب من انها بدل من اللفظ بالفعل واما ما اختاره الموضح ففيه حذف من الاول لدلالة الثاني وهو قليل وفيه مخالفة لما يفهم من ضمير اياك والاسد انهما جملة واحدة واما القول الثالث ففيه كثرة حذف وتكرار فان مباعدا لم تعد حذف الاذنب مباعدة لحذف الاذنب عنه وكذا ما في قول السيرافي ان لم يصرح به فان باعد في البيت اراد بها المباعدة المطلقة بل بالمباعدة عن شيء ما

باب التحذير والاغراء

وكذا سماعة حذفنا الاول منهما وعوضنا عنه فرجع القولين الاخيرين الى قول واحد وان قلن الشاعر وانما اجزان ولا يكون الحذف هنا كالباب لتناسب الاختصاص
التحذير بالخاطب وشذ قول بعضهم اي العرب اذا بلغ الرجل الستين فهو اب واما الثواب قال سيبويه حدثني من لا اتهم من الخليل انه سمعه من اعراب طيئ
بالشين المعجمة وفي نوادر موتدة مشددة جمع شابة ويروى السوات بالسين المهملة جمع سوة والمعنى اذا بلغ الرجل ستين سنة فلا يولع بشابة ولا بفعل شوا
والكلام جملة واحدة والتقدير فليحذر نفسه الا نفسه والثواب فحذف الفعل وفاعله ثم المفعول الاول واقيم عنه الثاني ثم الثاني واقيم عنه الثاني
فانتصب وانفصل وابدل النفس بايا لانها تلابسها في المعنى وشذ وفاء خوان احدهما لاجتماع حذف الفعل المجزوم بلام الامر وحذف حرف الامر وهو الواو
مع ان كلام الامر لا يحذف الا في الضرورة كقوله محمد نفسك كل نفس اذا خفت من امر تبالا ايحاول تقدير فعل معه يجزم بها اشذ واشذ وذا الثاني فانه
الضمير وهو ايا الثانية مقام الظاهر وهو الانفس واضافها الى الثواب لان المضاف اضافة الى الاسماء الظاهرة اتفاقا والى المضمرات على الاصح تماما هو
المظهر لان الاضافة اما للتعريف واما للتخصيص والضمير غني عنهما لذلك لا نزاع في المثاني وذهب الخليل الى ان اياه ضمير ان اضيف احدهما الى الاخر
والى الثاني وذا شاذ والناظم يقول هو شاذ اياي واياه اشذ وان ذكر الحذر بفتح الذال بغير لفظ ايا واقتصر على لفظ الحذر منه فانما يجب الحذف للعامل
ان كررت او عطفت فالاول وهو ذكر الحذر بغير لفظ ايا مع التكرار نحو نفسك نفسك ومع العطف نحو نفسك ونفسك والثاني وهو الاقتصار على
ذكر الحذر منه مع التكرار نحو الاسد الاسد ومع العطف نحو ناقة الله وسقياها فالعامل في هذه الامثلة الاربعة محذوف وجوبا لان العطف كالبدل
من اللفظ بالفعل والتكرار يمتزلة العطف وقد يجوز ذلك بجوزا لاظهار العامل كقوله وهو جرير حل الطريق فانني لك ينبغي المنار بها وابرز زيرة حيث اضطر الى القدر
فاظهر العامل وهو حل لان الحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف والمنار بفتح الميم وتخفيف النون جمع منارة والازض البرزة الارض الواسعة والبارز
للظروف والى في البيت الناظم يقول هذا وما سواه من فصلي الباب يلزما الاضمار لعطف او تكرار **هذا باب الاغراء** بالمد وهو في الاصل مصدر
اغريت والمراد به هنا تنبيه المخاطب على امر محمود ليفعله وحكم الاسم المنصوب فيه حكم الاسم في التحذير الذي لم يكرر ولم يعطف الا في
عطف او تكرار لما تقدم كقولك في العطف الزم والنجدة بنصبهما بتقدير الزم وقوله وهو مسكين الذارعي لخالك خالك ان من اخال اكراعا الى لهجها
بغير سلاح بنصب خالك بتقدير الزم وجوبا واخالك الثاني توكيد والهجها بالنصر هنا والاكثر في المدح والذم لا بعطف التحذير والاغراء الا بالواو
خاصة لان المراد بهما الجمع والاقتران في الزمان فان ضعف العطف المتكرر جاز اظهار العامل نحو الزم اخاك وبنال الصلوة جامعة بنصبهما فانتصب
الصلوة بتقدير احضروا وجامعة على الحال من الصلوة وناصبها احضروا المحذوف ولا يصرح بالعامل في الصلوة لجاز لعدم العطف والتكرار ويجوز فيهما
على الابتداء والخبر ويرفع الاول على الابتداء وحذف الخبر وينصب جامعة على الحال ونصب الاول على الاغراء ورفع الثاني على الخبر بتقدير ابتداء محذوف
والحكم الاغراء اشار الناظم بقوله وكحذر بلا ايا الجملا مغرى به في كل ما قد فصلا **هذا باب اسماء الافعال** وهل هي اسماء للالفاظ
الافعال او لما بينها من الاحداث والازمنة او اسماء للصفات النائبة عن الافعال وهي افعال اقوال قال بالاول جمهور البصريين وبالثاني صاحب البسيط وذلك
ظاهر قول سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيون وعلى القول بانها افعال حقيقة او اسماء للالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب
عند الاخفش وطائفة اختاره ابن مالك وعلى القول بانها اسماء لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى
القول بانها اسماء لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بانها اسماء للصفات النائبة عن الافعال
موضعها نصب بافعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب هو قول المازني والصحيح ان كلا منها اسم لفعل وانه لا موضع لها من الاعراب لانها اسم
الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا كشتان فانه اسم ناب عن افتقر وبعد فانه اسم ناب عن فعل امر وهو اسكت وآوه فانه اسم ناب عن فعل
مضارع وهو اتوجع والمراد بالمعنى ما يفيده الفعل المنوب عنه من الحدث والزمان والمراد بالاستعمال كونه ابدا عاملا عمل ما ينوب عنه لعامل يقتضي
الفاعلية والمفعولية فخرج الحروف نحو ان ولعل وانها فانها وان نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنها قد تهمل اذا اتصلت بها ما الكافة
فليست بها عاملة وخرج المصادر والصفات النائبة عن افعالها في نحو ضربا زيدا فانه نائب عن اضرب وقائم الزيدان فانه نائب عن يقوم فان العوامل
اللفظية والمعنوية قد تدخل عليها فتعمل فيها الا ترى ان ضربا انما نصب بما نابت عنه وهو اضرب وقائم مرفوع بالابتداء واسم الفعل ورد وه بمعنى الاخر كشير
كصه ومه فصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف لا بمعنى اكفف لان اكفف يتعدى ومه لا يتعدى قاله في شرح الشذور ونبه على ان ذلك غير
مطرد فان ايه لا يتعدى واستجب يتعدى وايه بالاضافة لا بتشديد الميم بمعنى استجب في نزال بالنون والزاي والبناء على الكسر بمعنى انزل
وبابه وهو منقاس من كل فعل ثلاثي تام متصرف لا ينقاس في غيره وشذ مداراك من زادراك وبداره من بادر وقال بدارها من ال بدارها والجاز ابن ظاهر
من فضل وباشا على دراك وعلى بانهم ضلى النجد وشذ قرقار بمعنى قرقره اي صوت من قرقر بطنه والجاز الاخفش ان بون دحرج وقوطر قباشا
على قرقار ولا يجوز من مذهب وهاب ووداع الجحر ولا كوان قائما للنقص ويجوز من الناسخة ولم يقبل السيرد شيئا من الباب لانه ابدا لم ار يسمع من
الاسماء ذو فيه بانه باب احد كثر استعماله على نهاج واحد وكان حقيقا بالاتباع وان ضعف السماع وبناؤه على الحركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة
على الاصل وبنو اسد تفتحه اتباعا وتخفيفا وورده بمعنى الماضي المضارع المبدوء بالهمزة قليل كشتا وبهمات فشتا بفتح النون وذفر سمع تغلب
ان الفراء كان يكسرها بمعنى افتر وذكر الطوال الجمهور وبيده الزمخشري بكونه لا اقتران في المعاني والاحوال قال ابن عمرون كالعلم والجهل والصحة
والسقم

والستم قال ولا تشتغل بغير ذلك لانه قول شتان الخشان اخر مجلس الحكم ولا شتان التباينان عن مجلس الحكم بمعنى افترقا عنه وبينهما حكى استجابهما سنا
وثلثين تنزيهات وابهات وبهمات وابهان وهابهات وابهان كل واحدة من هذه الست مضمومة الاخر ومفتوحته ومكسورته وكل واحدة منها منونة
وغير منونة فتلك ست في ثلثين وحكى غيره بهمانا وابهاك بكاف الخطاب وابهاء وابا هاء وبهما فهذه احد واربعون لغة وكلها بمعنى بعد وافه وات بمعنى
التوبيخ وافٍ فيهما ايضا يجوز لغة ذكرهما لصدر الكتاب وكلها بمعنى انضجر وواوي وواهما الثلاثة بمعنى اعجب بفتح الهمزة كقوله ويكانه ويكانه لا يفلح الكافرون
وواسم فعل مضارع بمعنى اعجب والكاف حرف خطاب وان مصدرية مؤكدة اي اعجب لعدم فلاح الكافرين هذا قول الخليل وسيبويه وقال ابو الحسن وي بمعنى اعجب
والكاف حرف خطاب مثل الكاف للتشبيه بمعنى اظن فيها كلمتان وقال الكسائي وي بمعنى ويلك قال عنترة ولقد شفى نفسي وابرأ سقمها قول الفوارس
ويلمها عنترة اقدم فيهما كلمة واحدة وقول الشاعر واما بي انت وقول الاشتر كانا ذر عليه الزرنب او زنجبيل وهو عندي اطيب فواسم فعل بمعنى اعجب
وابي جار ومجرور خبر مقدم وانت بكسر التاء مبتدأ مؤخر وقوله بكسر الكاف مبتدأ والاشتر من الشتر بفتح الشين المعجمة والتون حذف في الاستثنا
وبقال برد وعذب كذا قال الجوهري وكانما ذر والباء للجهل وخبر قوله وهو من ذرت الحب بالذال المعجمة والزرنب بالزاي كجعفر ضرب من النبات طيب
الرائحة كرائحة الانزروت وذكر في الطرفا وقيل كورق الخلاف وقول الاخر وهو ابو النجم على ما قاله الجوهري واها لسلمى ثم واها واها مبني لما لم ما انثا فلنا ها وها اسم
فعل بمعنى اعجب قاله الجوهري اذا تعجب من طيب شيء قلت واها لمن يطيب عرضه والى ذلك اشار الناظم بقوله وما ناب عن فعل ابهة بن فصل اسم الفعل ضربان
احدهما ما يجعل وهو ما وضع من اول الامر كذلك اي اسما لفعل كشتان وصه ودونك فانها موضوعة من اول الامر اسماء لتلك الافعال والثاني منقول وهو ما اتخذ
من اول الامر غير اسم الفعل ثم نقل من غيره الى لفظه وهو اي المنقول اما ان يكون منقولا عنه نوعا واحدا منقولا من ظرف المكان او مصدر او مجرور فالمنقول من الجار
والمجرور نحو عليك زيدا فانه نقل عن مرموز مضمون الاصل واستعمل اسم فعل بمعنى الزم زيدا ومنه عليكم انفسكم فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا وانفسكم
مفعول به على حذف مضاف اي الزموا الحان انفسكم والمنقول من ظرف المكان نحو ودونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت وامامك بمعنى تقدم وورائك
بمعنى تاخر ومن المنقول من الجار والمجرور اليك بمعنى تنح وكان المناسب ان يذكره مع عليك ولكنه ذكر المتعدي من الظرف والجار والمجرور على حدة
والقاصر منها على حدة وذكر اربعة ظروف احدها متعد وهو دونك وثلاثة قاصرة وهي مكانك امامك وورائك وهي مفسرة لما نقدمك وما تاخر عنك
وذكر جارا ومجرورين احدهما متعد وهو عليك والثاني قاصر وهو اليك وزعم الكوفيون ان اليك ثاني بمعنى اسكت منعتن بفتحها مثل وقد يتعدى عليك
بالباء كقول الاخطل عليك بالحجاج لا عدل بهم اذا نزلت عليك امور وفيه بحث لاحتمال ان يكون الباء زائدة وشذ مجيء على اسم فعل مضارع بمعنى الزم
وعليك اسم فعل لازم والباء كلها سماعي عند البصريين والكسائي يقيس بقية الظروف على ما سمع بشرط الخطاب نحو عليك واختلف في الكاف المتصلة بعليك و
اخواته فقال ابن ابي اسحاق حرف خطاب فقال الجمهور ضمير الخاطب ثم اختلفوا في موضعها من الاعراب فقال الكسائي منصوب على المفعولية وقال الفراء رفع على الفاعلية
وقال البصريون جر فقيل بناء على ما كان قبل اقامته مقام الفعل وقيل بناء على انها اسماء للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها اسماء للقصد واختاره
الموضح في الحواشي فقال على مثلا اسم للالزم فقولك عليك بمعنى الزمك فالكاف في موضع خفض وفتح لتتميز واستفيد منه ان اسم الفعل انما هو الجار فقط والمجرور
خارج عنه وذلك خلاف ما صرح به والنوع الثاني منقول من مصدر وهو نوعان مصدر استعمل فعله ومصدر اهمل فعله فالنوع الاول نحو رويد زيدا
فانهم قالوا اراد به ارفد زيدا بمعنى امهله امهالا تم صغروا الارواد الذي هو مصدر اراد مصغر الترخيم فحذفوا الهمزة والالف لزائدتين واوصلوا التصغير على اصله
فصار الوارويد ثم سمي تصغير الترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف واما موضع فعله الدال على الامر واستعملوه تارة مضافا الى مفعوله فقالوا رويد زيدا
وتارة منونا ناصبا للمفعول به فقالوا رويدا زيدا فرويدا زيدا مصدر اراد وفاعله مستتر فيه وجوبا لانه ناشئ عن فعل الامر وزيدا مفعول به مجرور في الاول منصوب في الثاني
وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا بالزيد وقد لا يجيء منون مقام فعله فيستعملونه منصوبا بها لا عند سيبويه بخو سار واروبدا اي مرودين او صالكون ارويدا
او نشا المصدر مذكورا او مقدرا فالاول نحو سار واسيرا رويدا والثاني نحو سار واروبدا ثم انهم تفننوا من المصدر تارة وهو ما بفعله فقالوا رويد زيدا
بفتح الدال من رويد وبنيتها من زيدا والدليل على ان رويد هذا المفتوح اسم فعل لا مصدر كونه مبنيا ولو كان مصدرا كان معربا والدليل على بنائه كونه غير
منون ولو كان معربا كان منونا والدليل على انه مصغر ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب باء ثالثة والدليل على انه مصغر اراد وادخل تصغير ترخيم كما قاله البصريون بجيئه
مستعملا هو كان تصغير رود بمعنى المهل والرفق من قولهم جمل على رود واي على مهل كما قال الفراء كان قاصرا والنوع الثاني المهمل فعله فلم يلفظ به زيدا اي عمرا فانه في
الاصل مصدر فعل مهمل وفعله الفعل المهمل الذي هو رود فالتاء في رودا عوض عن فعله واما لزوم تاء رودا من لفظه واما لزوم حذف ياء وهو الزلك بن بله زيدا بالاضافة الى المفعول كما تقول
تركت زيدا بالاضافة الى المفعول واصله بلا زيدا في الحديث من وجد لقطة فليشهد ذا عدل ثم لا يكتم ولا يغيب فان جاء صاحبها فهي بلا زيد اي تركها فلا يتعرض لها
وفاعله ضمير مستتر وجوبا لانه ناشئ عن فعل امر وبلا زيدا اسم فعل والدليل على انه اسم فعل كونه مبنيا والدليل على بنائه كونه غير منون وسكن الوقف على هذا
المثال لانه بنية المغلب فان بلا زيدا لم تقف لكيف شاركها في البناء وعدم التنوين بل بلا زيد يوقف على الابتداء وبلا زيد خبر مقدم عليه اي كيف زيد وبلا زيد
بنيت لبلا ثلاثة اوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد ترد على الاوجه الثلاثة قول الشاعر يصف الخيل ترى جماجم ضاحيا هاما بها بلا لاكف كانها
لم تخلق وقد تاتي لغير ذلك وال ذلك اشار الناظم بقوله والفعل ان اسماه علبكا وهكذا دونك مع اليكا كذا ورويد بله ناصبين وبعمل الخفض صه بلى
فصل يعمل اسم الفعل عمل مسماه في التعدي واللزوم غالبا فان كان مسماه لازما كان اسم فعله كذلك فينتصر على الفاعل بقول هيهات هيهات فعند كما تقول بعدت
بعدت قال الجوهري هيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات اصل بالعقيق نواصله فالعقيق فاعل هيهات الاولى وصل فاعل هيهات الثالث وهيهات الثاني لا فاعل له

لانه لم يثبت به الاستقبال المجرد التنوين والتنكير الاول واذا كان مسماه مما لا يكفي بمرفوع رجل كان اسم فعله كذلك مقول شتان بين زيد وعمرو كما تقول افترق زيد وعمرو لان الافتراق من المعاني النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا وان كان مسماه متعديا كان اسم فعله كذلك مقول دراك زيدا بمعنى ادرك زيدا بالنصب في مصيف الفتح تراد زيدا بالتاء والراء والكاف وهو احسن لان دراك شاذ لا نظير له وتراك مقصور لا نظير له من ذوات الثلاثة ومن غريب ما يحكى عن العرب انهم لم يحفظوا لهما مصدرا ولا مسموعا يتعدى بحرف جر الى ذلك اشار الناظم بقوله وما لمتعد منهما فعل ومن قال ان لهما مصدرا فقد اخطأ وقد يكون اسم الفعل مشتركا بين افعال يجب به فيشتمل على اوجه باعتبار ما فيعمل على ما يقتضيه ذلك المعمول به فيفسر ان كان بمعنى فعل متعد بحرف جر ان كان بمعنى فعل لازم قال الواحدي رويد بالتصغير يجيء لثلاث ليرد وهو خبر مقدم بمعنى الامر وقالوا رويد عليه الخبر فعدوه بعلى اي اقبل على الخبر وهو ضد الشر وقالوا اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر وضعوه بالباء وحذفوا المفعول اي اسرعوا بذكره والمراد بعمر بن الخطاب كما قال الحربي في المغازي الناسعنه قال وهو اثر يروى عن ابن مسعود ولكن اسم الفعل يخالف مسماه فان الفعل يجوز تقديم معمول المنصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصور رتبته عن الفعل كما ذكر في ذلك اشار الناظم بقوله ولتزما التأخير عنه الخ فلا يقال زيدا عليك كما يقال زيدا ضربت لما ذكرنا من تقدم معمول على الفرع باصله وانما احتج به وهو في اول كتاب الله عليكم وقوله اراى الشخص وهو جار ونه من يجاورنا يا ايها الماتح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا فقوله ان وقاه وبل الامير ان كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به او بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل واضيف المصدر الى فاعله على حد قوله تعالى صبغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم لان التحريم يستلزم الكتابة قاله الموضح في شرح القطر وقوله وبل الامير الخ مبتدا وخبر ودونك خبره وهو نظير ان المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الله بكونه دونه وجوز ابن مالك ان يكون منصوبا بدونك مضمرة دل عليها المذكور كما ان قلت له زيدا عليك كانك قلت علمك زيدا وفيما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا كما صرح به الموضح في متن القطر واما استشهد عليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الاعراب ويجوز ان بعضهم ان يكون دلوي منصوبا بفعل محذوف دل عليه اراك اي تناول دلوي فسكت عن ذلك والمايح من ملح بالحاء المهملة وهو الذي ينزل البئر فيملأ الدلو اذا مائها فصل ومما نون من هذه الاسماء الناشئة عن الاعلام تنوين تنكير فمنونكرة وقد التزم ذلك التنكير في اما وويها كما التزم تنكير نحو لعمر وصه بفتح العين المهملة وكسر الراء وقد تثلث بفتح الدال وتشديد الباء كلاهما مرادف لاحد والمراد بالاحد اول ايام الاسبوع لان تعدادهم اول فاول وهو المستعمل في العدد نحو احد عشر الثاني مرادفا لواحد بمعنى المتفرد نحو هو الله احد اما اذا اريد بهما غير معين فانهما تستعملان في النكرات فتوصفان بالمنكرة نحو صه اطلب الذين امنت عليهم غير المنصوب عليهم قاله الموضح في باب الاستثناء وفي ضمير الغائب قولان ثالثهما ان رجع الى واجب التنكير كويه جعلا منكرة وان رجع الى جائز التعريف كجاء رجل فاكرمته فهو معرفة كالراجع الى المعرفة والصحيح انه معرفة مطلقا وما استعمل بالتنوين وتركه فعلى معنيين التنكير والتعريف فجاء على ذلك صه ومه وايه والفاظ اخر نحو اف فانون منها فمنونكرة وما لا ينون منها فهو معرفة كجاء التعريف في التنكير في نحو كتاب في رجل وفرس فمع التنوين نكرات وبتركه معارف او الاضافة محاذ والى ذلك اشار الناظم بقوله واحكم بتنكير الذي ينون منها وتعريف سواه بين ونصب بعضهم الى ان اسماء الافعال كلها معتلة ما ينون منها وما لا ينون وانها اعلام اجناس معنوية كسبحان قاله في البسيط وهو ظاهر قول ابن جني في الخصائص وقال الفارسي وابن جني ساكان منها ظرفا فحركته اعرابية نقله الموضح في الحواشي فقال ينبغي ان يقولا انه متى كان مصدرا نحو ويد ويله انتهى

هذا باب اسماء الاصوات

والدليل على اسميتها وجود التنوين في بعضها واذا ثبت النوع ثبت الجنس وقد يستشكل صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة على معنى مفرد لان المخاطب بها لا يعقل فهي بمنزلة النعيق للغنم والجواب ان الدلالة لا تكون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك اذ لا يعقل ان يقصد بها مخاطب ما لا يعقل معناه حتى يرد ما ذكر والنعيق لا حرف له فلا اعتراض به قاله الموضح في حواشيه ومن خطه نقلت وهي نوعان احدهما ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل فلا اكتفاء به ولكن اسم الفعل مركب لتحمل الضمير واسم الصوت مبني لعدم تحمله الضمير وهذا النوع قسمان احدهما ان يكون لدعاء ما لا يعقل والثاني لزجره فالدعاء كقولهم في دعاء الابل لتشرب هيت بكسر الهمزة وفتح الياء مبنيا على الكسر وهي مكررة في جاءه قاله السمين وفي الحكم انما امر للابل بورود الماء انما هي جاءات الابل اذا دعوتها للشرب فقلت جئ فعلة الجيء وغلب الجيء على مجيء الابل والاصل جاءأ بهمزتين ساكنة فحركة ابدلت الهمزة الاولى ياء وبونية الابل اذا دعيت للعلف هاءا والاسم الهبئ قال ابو عمرو الهبئ العلف والهبئ التراب قال وما كان على الهبئ لا يهبئ اذا دعاه كما وكقولهم في دعاء الضان حلما وفي دعاء المعز عاعا بالحاء المهملة في الاول وبالعين المهملة في الثاني ذكر الكوفيون ضربين مسموعين والقياس يقتضي ضربا ثالثا وهو ان يبنى من الثلاثي المجرد على فعال كما بنوا من الرباعي المجرد على فعلال وليست فعلت قال والمصدر جيعاء وجيعاء بكسر اولها واسلمها جيعا وجيعا وليست الياء همزة لتطرفها اثر الفا زائدة قال والذي يدل على انها ليست فاعلت قولهم في الاسم الجيعاء والجيعاء بالفتح فيهما انتهى قال الراجز وقد نطق بالفعل والمصدر جميعا يا عنز هذا اشجر وعاعا حتى تبيعي

باب في التوكيد

اذا اسندت الى الظاهر نحو زيد وهند والى ضمير المثنى نحو الزيدين والهندان والى النون المخففة نحو والله ليقومن زيد **فصل** تنفرد النون المخففة
بار بعة احكام احدها انها لا تقع بعد الالف نحو قوما واضربا فلا يقال قومان واضربان لئلا يلتقي ساكنان على غير حدهما وتقع بعد الواو والياء
لجاز نحو قومن وقومن كما قال الحضراوي وانه قد يلتقي ساكنان في الوصل نحو يحياي ومماتي فنحو اندعوا ثم وانتم والتقت حلقتا البطلان ومنه ولام را وكافها
ومنه شاة صريع الغانيات ونحو يحياي ومماتي بسكون الياء وصلا وذكر الناظم في شرح التسهيل عن بعض
انه يكسر النون وحمل على ذلك الكسر قراءة بعضهم فما انتم بمصرخي على امر الاشباع والنون المكسورة نون توكيد خفيفة وجوزه الناظم في قراءة ابن ذكوان
ولا تتبعان بتخفيف النون المكسورة بناء على كونها واو العطف فلا للنهي قال الشارح ويجوز ان تكون الواو للحال ولا للنهي والنون علامة الرفع والفعل
فتقع بعدها اي بعد الالف نفا فامن البصريين والكوفيين ويجب كسرها والى امتناع الخفيفة بعد الالف وجواز الثقيلة بعدها اشار الناظم بقوله ولم تقع
خفيفة بعد الالف لكن شديدة وكسرها الفتح قراءة السبعة ولا تتبعان بتشديد النون وانما كسرت وكان اصلها الفتح لانها هنا زائدة بعد الف زيدت
ما شبهت نون الاثنين في نحو غلامان وفتحت في غير ذلك لانها حرف ان الاول منهما ساكن فتحت كما فتحت نون ابن هذا مثليل سيبويه الحكم الثاني من احكام الخفيفة
انها لا تؤكد الفعل المسند الى نون الاناث وذلك لان الفعل المذكور يجاب بنون بعده فاعله بالف فاصلة بين النونين وهما نون الاناث والتوكيد فصدا
للتخفيف والى ذلك يشير قول الناظم والفاء قبلها مؤكدا ضلا الى نون الاناث اسندا فيقال اضربان بالنون وقد مضى لنا ان الخفيفة لا تقع بعد
الالف وعدل الشلوبيني عن تعريف الفارسي للفصل بين النونات بقوله الثلاثة نون جماعة الاناث والمدغم والمدغم فيها البيت بل عليه قوله ومن اجاز ذلك وهو
يونس والكوفيون فيما تقدم اجازه هنا بشرط كسر النون قبلها من التقاء الساكنين على غير حده اذ ليس هنا ثلاث نونات واعترض بان تحريكها اخرجها عن حدها
قال ابو حيان واما ابن الحاجب فجوابه بان الثقيلة هي الاصل والخفيفة فرعها وادخلت الالف مع الثقيلة فلزم مع الخفيفة وان لم تجتمع النونات لئلا
يلزم الفرع مزية على الاصل واعترضه الشلوبين بان اصلنا الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام انتهى والذي
ان نقول نصره لابن الحاجب ان موضع الخفيفة بعد الالف هو يونس والكوفيون وهم القائلون باصالة الشديدة وفرعية الخفيفة قال الشاطبي والحجة لهم
فيما ذهبوا اليه ان الخفيفة مخففة من الثقيلة وقد اجمع الجميع على ان الثقيلة تدخل بعد الالف فكذا الخفيفة انتهى فهذا فرع جرى على اصلهم الحكم الثالث من
احكام الخفيفة انها تحذف قبل الساكن والى ذلك يشير قول الناظم واحذف خفيفة لساكن يردف كقوله وهو الاضبط بن قريع وهو جاهلي قديم قبل الاسلام
بنحو خمسمائة سنة لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه فحذف نون التاكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وابقى الضمة دليلا عليها واصله
لا تهينن من الاهانة وكنى بالركوع عن انحطاط الحال الحكم الرابع من احكام الخفيفة انها تنقلب في الوقف كالتنوين فان وقعت بعد فتحة قلبت الفا والى
ذلك يشير قول الناظم وابدلنها بعد فتح الفا وقفا كقوله ثم لنسفعا ولنكونا وقول الشاعر وهو الاعشى ميمون وايالك والمينات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان
والله فاعبدا والاصل فيهن لنسفعن ولنكونن واعبدن بالنون الخفيفة فابدلت في الوقف الفا بعد فتحة كما ان تنوين المنصوب يبدل في الوقف الفا فتحة لم
نبذا ومن تركتبت الالف كما كتبت وابت نبدلا بالالف وقياس من قال رايت زيدا في الوقف ان يحذف الالف على لغة ربيعة ان يقول في الوقف على اضربن اضربا بسكون
وان وقف بعد ضمة او كسرة حذفت في نحو هل تضربون ان يردما حذف في الوصل من واو وياء لاجلها والى ذلك يشير قول الناظم وبعد غير فتحة اذا تقف
واردد اذا احذف فيها في الوقف ما من اجلها في الوصل كان عدما فتقول في الوصل اضربن يا قوم واضربن يا هند بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني والاصل
اضربون واضربين بسكون النون فيهما فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين كما مر في الفصل قبله فاذا وقفت حذفت النون تشبيها بالتنوين الواقع بعد
ضمة او كسرة نحو جاء زيد ومررت بزيد في اللغة الفصحى ثم ترجع بالواو والياء لزوال التقاء الساكنين بحذف النون فتقول اضربو. واضربي وفي شرح
الحضراوي ذكر سيبويه ان الخليل قال وقياس من قال جاءني زيد ومررت بزيدي الاشباع على لغة ازد السراة ان تقول هنا هل تضربوا وهل تضربي فيبدل
من النون واوا وياء ثم يحذف مع المبدل منه ولا تردد نون الاعراب تقول في الفعل على هذا للرجال اخشوا وللمراة اخشي كما تقول مع النون لا تخشون ولا تخشين
ثم تستثقل واوان او هما مضمومة فتحذف الضمة ثم تحذف واو الجماعة لالتقاء الساكنين ويبقى بدل النون وكذا الفعل في الياء المكسورة ويجهل التوكيد واذا قلت
هل تخشون يا قوم وتخشين يا هند ثم ابدلت ثم حذفت الضمة والكسرة ثم الواو والياء لزوال التوكيد لعدم نون الرفع هذا حاصل ما ذكره الموضح في حواشيه
عن الخليل ويونس قال الحضراوي واذا وقفت على اضربان واضربنان عند من جوزهما ابدلت النون الفا فيلتقي الفان فتبدل الثانية همزة كما في هراء فتخفف
على همزة ساكنة كذا حكى سيبويه عنهم ونصبه ويقولون في الوقف اضربا واضربنا فيمدون وهو قياس قولهم لانها تصير الفا فاذا اجتمعت الفان مد الحرف الذي قبل
هذا باب لا ينصرف واختلف في اشتقاقه فهل هو من الصرف وهو الخالص من اللبن او المنصرف خالص من شبه الفعل والحرف او من الصوت
وهو الصوت لان المصروف هو المنون صوت في الاخر او من الانصراف وهو الرجوع وكان الاسم ضربان ضرب اقبل على شبه الفعل فمنع مما منع منه وضرب انصرف عنه
او من الاشتراك في بعض الحركات او من الصرف الذي هو الغلبة فالاسم ان شبه الحرف في الوضع والمعنى او الاستعمال بنى كما مر في بحث المعرب والمبني وسمي غير
ممكن لعدم تمكنه في باب الاسمية والا شبه الحرف اعرب ثم المعرب ان شابه الفعل في فرعيتين من ستة احدهما فرعية اللفظ والثانية فرعية المعنى او
في واحدة تقوم مقامهما وذلك لان في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه الى الاسم الاستغناء منع الصرف
كما سنجيء بيانه وسمي غير ممكن لعدم امكنيته والا شبه الفعل صرف وسمي ممكن لتمكنه في باب الاسمية واممكن اسم تفضيل بناؤه من ممكن مكانة اذا بلغ

الظاهر في المتمكن لا من متمكن خلافا لابن جني ومن قلده لان تمكن اسم المفضل من غير الثلاثي المجرد شاذ وقد امكن غيره فلا حاجة الى ارتكابه والصرف هو التنوين الدال على ان المضاف اليه الاسم بالمكن والباء الناظم بقولها التصرف تنوين ان يبينا معنى به يكون الاسم مكنا وذلك المعنى المدلول عليه بهذا التنوين هو علم مشابهة اول الاسم للحرف الاصل كما في المعارف وقرينة من النكرات وقد علم من هذا التقرير ان غير المنصرف هو الاسم المعرب الفاقد لهذا التنوين المذكور فيه فيدخل في ذلك المضروب والاعم بضعف بعض من ذلك نحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين فانه منصرف مع عدم تنوينه لفقد قرينة التنوين لفقد تنوين جمع المذكر السالم وجزم ابن مالك في شرح الكافية بان الصرف عبارة عن التنوينات الاربعة المختصة بالاسم وفكرانه لاجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين الى تعريفه بالصرف وقال ابن مضروف واضع كتاب اغلاط الزمخشري احد التنوين الغواني ليتم صرفا وتمكينا وان من خالف في فهم كلام سيبويه حيث منع التنوين منع الجر شيأ الرعند الجمهور وذهب الزجاج والى ما في الى ان العلتين اقتضتا استهما معا والعلل الثانية من الصرف تمنع جمعها ان اتحاد منع بيت واحد فقال الجمهور عادة الاتمام بمعرفة وكتب زيد عجمة فالوصف قد يكمل الاسم الذي لا ينصرف نوعان احدهما يمنع صرفه بعلة واحدة وهو شيآن احدهما الف التانيث مطلقا اي مقصورة كانت او ممدودة والبه الاشارة بقول الناظم فالف التانيث مطلقا منع صرف الخ سواء كتفا وفي لان وجود الف التانيث في الجملة علة وزنا وهما بمنزلة تانيث ثان فهو بمنزلة علة ثانية وهو الذي عبر عنه الزمخشري في مفصله بتكرير السبب الواحد وبمنع صرف صحراء كتفا وقع اي سواء وقع نكرة كذكرى او معرفة كصحراء بالمد اسم معرفة كرضوى بفتح الراء والضاد جبل بالمدينة وذكرياء بالمد علم نبي اسم مفردا كما تقدم تمثيله اجمعا كحمرا جمع حمراء بالمد والقصر فانه بالمد جمع صد بوزن اسم كما تقدم تمثيله ام صفة كحبلى بالقصر وحمراء بالمد واصلها عند سيبويه حمري بالقصر بوزن سكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل الفها الفا اخرى والجمع بينهما محال وحذف احدهما ناقض للغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الالف الاولى لفات المد او حذفوا الثانية لفات الدلالة على التانيث وقلب الاولى ايضا محال بالمد المطلوب فلم يبق الا قلب الثانية همزة وذهب بعضهم الى ان الالف الاولى للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث اصل ومؤنث ملحق وضعف بانه يفضي الى وقوع علامة التانيث حشوا وذهب بعضهم الى ان الالفين معا للتانيث وردّ بعدم النظير اذ ليس لنا علامة تانيث على حرفين والبقي الثاني الجمع الموازن لفاعل او مفاعيل في كون اوله حرفا مفتوحا وثالثه الفا غير عوض بليها كما صلى ملفوظا به او مقدرا على اول حرفين بعد الالف كما وقع في الحرف الاول من الكلمة بين اليم وغيرها كدراهم ومساجد بكسر ما بعد الالف لفظا وواو مدارى بكسر ما بعد الالف تقديرا اذ اصلهما دوالب مدارى بالكسر فيهما اثلاثة او سطها ساكن غير منوي به وما بعده الا انفصالا كمصابيح ودنانير فان الجمع في كان بهذه الصفة كان هو فرعية اللفظ لخروجه عن صيغ الاحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الاحاد العربية انك لا تجد مفردا ثالثه الف بعدها حرفان او ثلاثة الاول مضموم كعذاري او يائي المهملة والذال المعجمة والفاء والراء المجملة الشديدة بدلوا الالف عوض من احد يائي التانيث فيها كما في عذاري واصلها عذاري وتقديرا كما في قناديل فان الالف فيها موجودة قبل النسب فيها كالعوض وكانه نسب الى فعل مثل شامل بكسر العين وفعل كيمن بفتح العين او ما يلي الالف ساكن كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عيال وهي الثقل يقال الفتى على عياله اي ثقله او مفتوح كبراكا بفتح الباء الموحدة والراء وهو الثبات في الحرب ومضموم كدواليك مصدر دالك لو عارض الاكسر كاجبل الاحمر كنوان وبدان بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة واعلا اعلال قاض او ثانيا الثلاثة محركة كطوابعه وكراهبة مصدرين او الثاني والثالث عارضان للنسب مثل بهما الالف فصار كظفاري وبواري نسبة الى ظفار وبارق بلدتين او غير منفكين عن الالف كحواري وهو الناصر وحوالي وهو الهلال بخلاف نحو وتدي وكراسي فان الياءين فيهما موجودتان في المفرد وهو وتدي وكرسي قلبت الياء ان عارضتين في الجمع فظاري في نحو عذاري بمنزلة مصابيح والى ذلك اشار الناظم بقوله وكن لجمع مشبه مفاعلا او المفاعيل بمنع كافلا واذا كان مفاعل معتلا منقوصا فقد يبدل كسرته فتحة فتقلب ياؤه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويجري مجرى الصحيح فلا يتغير بحال انقلابا وبقدر اعرابه نحو الالف كعذارى جمع عذراء بالمد وهي البكر ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والفضيحة وهو مثل الشوكة تحك به المراة راسها وهذا الاستثناء غالبي في العالب ينبغي كسرته وياؤه على حالها فاذا زال الاضافة الجري فتحة الياء والجر جري قاض وساع ونحوهما من المنقوص المنصرف في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار قال الله تعالى ومن فوقهم غواش والغواش والغواشي مرفوع على الابتداء والبال مجرور بالعطف على الجر والى ذلك اشار الناظم بقوله وذا الاصلال منه كالجواري رضا وجر الجره كساع وكاجري وفي حالة النصب جري وامنع في سلامة لغره وظهور فتحة من غير تنوين نحو رايت جواري قال الله تعالى سيروا فيها ليالي وسبب ذلك انه اخر نحو جوار من ثقل لكونه يائيا في اخر اسم لا ينصرف فانا حذفنا يائيه من الالف واللام والاضافة طرقا اليه التغيير وامكن هنا التخفيف بالحذف مع التعويض فخفف بحذف يائه وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بصيغة الجمع وقدر اعرابه رضا وجرا استثقالا للضمة والكسرة النائبة عن الكسرة على الياء المكسور ما قبلها ولم تخفف لعدم الثقل ولامع الالف واللام والاضافة لعدم التمكن من التعويض لان التنوين لا يجامع الالف واللام ولا الاضافة وذهب الاخفش الى ان الياء المحذوفة تخفيفا بقي الاسم والفظ كسلام وكلام وذلك صيغة منتهى الجمع فلم تنل تنوين الصرف وردّ بان الحذف مع قوة الموجود والا لكان اخر ما بقي حرف اعراب فيلزم اللازم باطل فالملزوم مثله وذهب الزجاج الى ان التنوين عوض من فتحة الحرف كما ان الياء عوض عن الياء وان الياء محذوفة لالتقاء الساكنين وهو ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الالف في نحو عصى اولى لانها لا تظهر بحال والالف منتف فالملزوم كذلك وذهب الجرمي الى ان ما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع الى الشعر فحكموا له بجواز رفعه بحكم الموجود وحذفوا لاجله

واصلها التوأف وتدانية

نية النصب

الباء فالرفع والجر لزوم الفتحة الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين الظاهر وهو بعيد لان الحذوف للالتقاء ساكن منوي الوجود مالم يوجد نظير ولا يجوز ارتكاب ما قاله الشارح وقال المرادي المشهور عن الجرمي ان التنوين عنده عوض عن الحركة كما نقله في شرح الكافية وسراويل ممنوع الصرف مع انه مفرد لاختلاف في سبب منع صرفه فقيل انه اعجمي حمل على اسراوين فانه منقول عن جمع سروالة سمي به المفرد العجمي واختلف في سماع سروالة فقال ابو الهيثم انها سمعت عند واشتد عليها عليه من اللوم سروالة فليس بمرتجل فقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا يحتج به والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال ابو سليم من العرب من يقول سروالة وقيل سراويل جمع سروال كما قيل جمع شملال حكاه الحربي في المقامات وقيل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك ذلك عليه وقد بانا قبل ومن نقل حجة على من لم ينقل والى المنع من الصرف اشار الناظم بقوله ولسراويل بعد الجمع شبه افضى لعموم المنع وان سمي شخص بهذا الجمع الذي هو على زنة مفاعل او مفاعيل وبما وازنه من لفظ اعجمي مثل سراويل وشراحيل بجعل ومما لبين او من لفظ مرتجل للعلمية مثل كنا جيم بالكاف والنون الجيم اسم شاعر وظاهر ربه انه يفتح الكاف في القاموس زيادة على الصحاح كشاجم كما لابط اسم للغول ولا حلاف ان علابط بضم العين وكسر الموحدة وهو الضخم منع الصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يسم او بما الحق به فالانصراف منعه يحق والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة وقيل تمام العلمية مقام العجمية فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني لغوات ما يقوم مقام العجمية وهو مذهب الجرمي ولا ينصرف على مقتضى التعليل الاول لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة والبين جعلها على التصحيح النوع الثاني فما يمنع صرفه لعلتين وهو نوعان احدهما ما يمنع صرفه حالة كونه نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة وهو ما امتزج في آخره الف ونون او موازن للفعل وهو وزن افضل في المكبر وافعيل في المصغر او معدول عن لفظ آخر اما ذو الزيادتين فهو فعلان بفتح الفاء بشرط ان لا يقبل التاء الدالة على التانيث اما الان مؤنثه فعلى بالف التانيث المقصورة كسكران وغضبان وعطشان فان مؤنثها سكرى وغضبى وعطشى او لكونه لا مؤنث له اصلا كالكبير اللحية فالاول متفق على منع صرفه لانه صفة جاءت على فعلان والمؤنث منه على فعلى وانما كان ذلك ما تقدم فيه الفرعيتين بفرعية الحتف وفرعية اللفظ اما فرعية الحتف فلان فيه الوصفية وهي فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى الموصوف بخلاف مقابلها واما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين المضاعفتين لان الفي التانيث في حمراء في انهما في بناء يخص المؤنث فهما لانهما لا يلحقهما التانيث فلا يقال سكران كما لا يقال حمراء والمزيد فرع المجرد فلما اجتمع في فعلان المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف واما ما نقل عن اسد انهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فقال الزبيدي في ذكر بعض بنات ذلك ضعيف وقد قال ابو حاتم لبني اسد صنا كبيرا يوخذ بها والشاذ في ما لا مؤنث له كالكبير اختلف فيه والصحيح منعه من الصرف لانه وان لم يكن فعلى وجوبا فعلى يقدر الا ترى انه لو فرض له مؤنث لكان فعلى ثم رأيت فعلانة لان باب سكرى اوسع من باب ندمانة والمقدر في حكم الموجود بدليل الاجماع على منع صرف اكمر مع انه لا مؤنث له وحكى ان من العرب من يصرف لحيان حملا على ندمان على انه لو كان له مؤنث لكان بالتاء بخلاف نحو معصفاء بتشديد الصاد المهملة للتنبيم بهمزة بعد اللام وسيقاء بين مهملة فياء مثناة تحتانية ففاء للطويل الممشوق الضامر البطن والبان بفتح الهمزة وسكون اللام وبالباء المثناة التحتانية لكبير الالية مزدكور الغنم وندمان من المنادمة وهي المكالمة لا من الندم على ما قاله فان مؤنثها فعلانة فلذلك صرف واما ذو الوزن فهو فعل غالبا بشرط ان لا يقبل التاء اما الان مؤنثه فعلاء كاحمر او فعلى بضم الفاء كافضل او لكونه لا مؤنث له اصلا كاكمر لعظيم الكمرة وهي الحشفة وادرى المدره الكبير الانثيين فهذه الانواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل فان افضل اولى بالفعل لان اولى زيادة تدل على معنى ليس الفعل بدون الاسم فكان لذلك اصلا في الفعل لان ما زيادته لمعنى اولى مما زيادته لغير معنى وانما اشترط ان لا تلحقه تاء التانيث لان ما تلحقه من الصفات كاربعل وهو فحل ضعيف الشبه بلفظ المضارع لان تاء التانيث لا تلحقه والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصف اصلي ووزن افعل الممنوع تانيث بنا كاشهلا وانما صرفوا ابيع مع كونه صفة لنسوة ابيع وفيه وزن الفعل لانه وضع اسما للعدد فلم يلتفت لما طرأ له من الوصفية وايضا فانه قابل التاء في مخوريت برجال اربعة والى ذلك اشار الناظم بقوله والعين عارض الوصفية كاربع وانما منع سرفة بابطح وهو المكان المنبطح من الوادي واجرع وهو المكان الذي فيه لونان وباباد هم للغبد واسود للحية السوداء وادهم للحية التي فيها سواد وبياض كالرقم مع انها اسماء لانها وضعت صفات فلم يلتفت الى ما طرأ لها من الاسمية وفي الايضاح ان سبب منع صرف ما ذكر ان جميع العرب تمنع صرف سنة ادهم للغبد واسود سالخ وارقم لنوعين من الحيات واجرع وابطح وابرق والى ذلك اشار الناظم بقوله وعارض الاسمية اي العلمية وربما عند بعضهم باسمية الطارئة فصرفها وصرح ابن جني بان هذه الاسماء كلها تنصرف ويفتح باب ابطح وباب ادهم من نحو كون باب ابطح صفة خاصة بالامكنة الموجودة منها فهم ذلك الحي وباب ادهم صفات عامة ويفتح في هذا الباب وباب اجدل في الصرف في عدير فاما ادهم وابطح فاصلها الوصفية ثم طرأت عليها الاسمية فلهذا منعا من الصرف واما اجدل للصقر واخيل لطائر ذي خيلان بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية اللون قال الفراء هو الشقراق وسمي اخيل لانه يخيل في لون الخضرة من غير خلوصها وافعى للحية واختلف في اشتقاقها فقال ابو علي مشتقة من يافع فاصلها يفع وقال ابن جني من فوضة الشر حرارته فاصلها افعى ففتحت خاؤه على الاول وعينه على الثاني الى موطن لاسد وقال غيرهما من زيادة الافعوان فلا تفتح في قولهم ارض معشاة اي كثيرة الافاعي فانها انما هي في الاصل في الحال فلهذا صرف في لغة الاكثر وبعضهم يمنع صرفها والى ذلك يشير قول الناظم واجدل واخيل وافعى مصروفة وقد تاتي المنع لمعنى الصفة فيها وهي القوة في اجدل والتلون في اخيل والايذاء في افعى لكن المنع في افعى ابعد منه في اخيل واجدل لانها من الخيل وهو

الكثير الجبلان ومن الجدل وهو الشدة واما الغير فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها بقارن تصور ابذاتها فاشبهت المشتق فالحقه المرادي بها للشارح فاما القطاع كان العصفر يوم لقيتهم فواضح القطا لانه من الجدل جائز ايضا فمنع من الجدل وهو مقول الامين وجائز ايضا يجوز ان يكون صفة الجدل ويجوز ان يكون معطوفا على الجدل باسقاط العاطف وهو من سيبويه اذ قاطول وقاآجت ابن ثابت الاندحاذ بني وعلى بالامور وشيمن فما ابرى بوما عليك باخيلا فمنع صرف اخيل والمعنى تشتم باخيل لقول هو اشام من اخيل ويجمع على اخابيل ومنع ابن الباذش من اخيل لانه جعل من الجمع وافضل من المصغر فانه كما يضعف الوصف وذلك الفضل فانه على وزن ابطر قال المرادي تبعا للشارح واما الوصف في العدل فنوعان احدهما موازنة فعال بضم الفاء وفعل بفتح الفاء والعين وهما مسموعان من الواحد الى الاربعة افعال وفعال الى العشرة على الاصح وقيل في العشرة والخمسة فرديها سماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج وقيل بالعكس على فعال خاصة لانه اكثر والعكس كما قال الموضح هنا وفي الحواشي انما لبنات بسمر لحاق الالفاظ العشرة كاحاد الشيخ والابعاد من بعول الجعبدة والبخاري مع تصريحهما بان العرب لا تجاوز الاربعة لان خبرها سمع ما لم يسمع وقال البخاري انه يعدل ايضا على فعال من الواحد الى العشرة كقولك اطار وا اليه زوجات وحدانا وثنى بعدد لانه عرف الفاظ العدد الاصول لما كونها لسكرة فاصل بها العوام احاد ثنا وثلاث وثلاث وثلاث ورباع فمثنى وثلاث ورباع نعوت لاجنحة او لما لا يعقل الى احاد ثنى فيها للفظ وكذا الباقي ولا تستعمل هذه الالفاظ الا نعوتا نحو اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع نعوت لاجنحة او لما لا يعقل فانكحوا ما طاب لكم مثنى وثلاث ورباع لحوال من النساء او لخبر انحو صلوا الليل مثنى مثنى فمثنى الاول خبر صلوا ومثنى الثاني تكرير لدوا تاكيد لفصد التوكيد لافادة التكرير الناسبي لانه لو قيل صلوا الليل مثنى لكفى في المقصود وزعم الفراء ان هذه الاسماء متى وقعت بعد الالف اللام فصل هذا فهي في الاجنبي بدل كما قال الحوفي اذ لا تقع الحال معرفة الا تاويل وبهم من يذهب بها استعمالها استعمال المشتقات في النسبة كقولك وصل كفاها ولم يكفها اثناء الرجال ووحدانها النوع الثاني آخر بضم الهمزة وصح الحاء في نحو ربت بنوة آخر والى منع العدل مع الوصف في هذين النوعين اشار الناظم بقوله ومنع عدل مع وصف معتبرين فلفظ مثنى وثلاث وآخر وانثى آخر بالفتح الخاء بمعنى مغاير وآخر بالضم من باب اسم التفضيل فان اصله اؤخر بهمزتين مفتوحة فساكنة ابدلت الساكنة الفا واسم التفضيل قياسه ان يكون في حال تجرده من ال والاضافة مفردا مذكرا ولو كان جاريا على مثنى او مجموع او مؤنث فالاول نحو ليوسف واخوه احب ابينا منا وقولك مذكرا باذكر وابا فكرا لا قوله احب اليكم من الله ورسوله والثالث نحو هند احب الي من مرثد وحمار وبكان افضل من ابوي حمر وبرجال حمر وبحمر حلبن لحمر بعينه بضم الحمزة المدودة في بعض ولكنهم في التانيث قالوا اخرى في جمع المكسر الموئث قالوا اخر بضم الهمزة وفي جمع المذكر السالم قالوا اخرين وفي المثنى قالوا اخران وذلك شاذ قال الله تعالى فاخران يقومان فذكر احدهما الاخرى صفة من اياما خر واخرون اعتبر فاخران بمؤمنان وانما خصص الخر بوزن اخر بضم الهمزة بالذكر دون ما عداه من الفرق الفا التانيث وهي اوضح من العدل في منع الصرف واما اخرون فاخران بمؤمنان بالحروف فلا مدخل لها في هذا الباب لان اعرابه بالحركات واما اخر بضم الهمزة فالعدل فيه واما العدل في فرد وعمر وهي المؤنث والمثنى والجمع وانما امتنع من الصرف للوصف والوزن وفي جعل الخر من بابا تفضيل اشكال لانه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي الصواب ان اخر مثل ابهما لا افضل من كل منهما ثلاثة احدها الوصف الثاني زيادة الف التانيث والثالث العدل عن مغاير كما ان افضل انما يقوم مقام اباشين مغاير ومفضل عليه فلما اشبهه من هذه الجهات استحق ان يحكم في جميع مغايره على هذا فكان ينبغي ان لا تستعمل نصا بهذه مع ال والاضافة لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك علامتها استحقت بمقتضى الشابهة على هذا اذا قيل مررت بنسوة اخر كان معدولا عن اخرا بالفتح والمد ولا تقول عن الاخر لانه نكرة لم تقع ولا عن اخر من لما بينا من استفادة حقيقة التفضيل من الكلمة وكثير غلط في المسئلة التي في ان كانت اخرى بمعنى اخرة بكسر الخاء وهي المقابلة للاولى بمعنى لا اولاهم وقالت اولاهم لاخراهم جمعت على اخره مصروفا لانه غير معدول ذكر ذلك الفراء اولان مذكرها اخر بالكسر مقابل اول بدليل ان علبة الشاة الاخرى اي الاخرة بدليل ثم الله ينشئ النشاة الاخرة والقضية واحدة فليست اخرى بمعنى اخرة من باب اسم التفضيل والفرق ان انثى المفتوح لا تدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك بسطت عليها مثلها من جنس واحد كذلك صنك رجل واخر واخرى واخرى وانثى المكسور تدل على الانتهاء فلا يبطت عليها مثلها من جنس واحد كما ان مذكرها كذلك واذا سمي بشيء من هذه الانواع الثلاثة وهي الوصف فوازنه من الوصف الموازن للفعل والوصف المعدول بنى على منع الصرف عندك نحو لان الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية وبقي كل من الزيادة والوزن والعدل على حاله وقال الاخفش المقاوا بو العباس انه لو سمي بمثنى او احد اخواته الصرف لانه اذا كان اسما فليس بمعنى اثنين اثنين وثلثة ثلثة واربعة اربعة فليس فيه الا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفا رسي وابن عصفور وقد بان هذا مذهب لا نظير له اذ لا يوجد بناء يصرف في المعرفة ولا يصرف في النكرة وانما المعروف العكس وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فانه قال الوصف لا يزول بخلاف المشبه بالفعل والعدل قائم فيها الى حيثما انتهى وجعل الجرجاني شبه الاسل من العدل حاصلا والعلمية تحققه فسبب المنع موجود فالعلمية امنع الثلثي واما قول ثعلب الفراء وغيرهما من اكرمهن مثنى وثلث ورباع مصروفة فليس مرادهم الصرف الحقيقي وانما مرادهم بذلك العدل فانهم يسمون العدل صرفا ولا مشاحة في الاصطلاح النوع الثاني ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة احدها العلم المركب تركيب المزج المشار اليه بقوله والعلم امنع حضرموت مركبا تركيب مزج كبعلبك وحضرموت علمين لبلدين وسيبويه في نحو من اعرب فان هذا النوع لا ينصرف لا جتماع قوتين العلمية وغرابة اللفظ بالتركيب وقد يضاف فلو جرته الى ثانيهما تشبيها بعبد الله فجر به الجزء الاول بحسب العوامل

وهما شائع بالاضافة ثم ان كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعجمة كرام هرمز منع من الصرف والا صرف كحضرموت وان كان آخر الجزء الاول باء كمعدكرب فانه بعد دغير الحركات الثلث ولا تظهر فيه الفتحة تشبيها بالالف فلا زم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد قاله ابن مالك حكما وتعليلا وقال غيره بفتح في النصب وتسكن في الرفع والجر كما في لغة الاضافة صرف كرب وجره بالكسر وسمع جره بالفتحة فقال سيبويه والفارسي نوع من الصرف لانه مؤنث وقال قوم مبني على الفتح كخمسة عشر قيل وهو الصحيح لانه لو كان مؤنثا غير منصرف لم يجز فيه الصرف لانه محل ثالث او سط فتح بامر فقد يكون كلمة مؤنثة عند قوم مذكرة عند آخرين واجاز الفارسي الوجهين لاحتمال الامرين وقد بينا ان على الفتح تشبيها بخمسة عشر حكاه سيبويه وغيره ففتح آخر الجزئين الا في نحو معدكرب فيفتح آخر الثاني فقط وفي البسيط للبناء مطردا عند عامة البصريين والكوفيين وعلى اللغات الثلاث وهي اعراب لا ينصرف واضافة او جزء به الى ثانيهما وبنائهما على الفتح فان كان آخر الجزء الاول معتلا بالياء كمعدكرب فالى فلا يجب كونه مطلق الرفع والنصب والجر سواء كان معربا كما في لغة الاضافة او مبنيا كما في غيرها وقد تقدم شرح ذلك الثاني العلم وزيادتين الالف والنون والبلد او الناظم بقوله كملك حاوي زايدي فضلا ناسواء كان اوله مفتوحا ام مكسورا ام مضموما كمروان وعثمان وعمران ولا فرق بين اعلام الاناسي كما تقدم وغيرها نحو غطفان بفتح المعجمة والطاء المهملة وبالفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سمي باسم ابيها وهو غطفان بن سعد بن قيس من عيلان واصبهان بكسر الهمزة وفتح الموحدة علم بلد سمي بذلك لانا اول من نزلها اصبهان بن فلوج بن لطي بن يافث فهذه الالفاظ ممنوعة الصرف لفقا فالان الالف والنون فيها زيدتا معا وما كان من الاسماء في آخره الف ونون واحتمل النون فيه الاصالة والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا باصالتها وزيادتها فزنة فلك رمان وحسان ودهقان وشيطان اعلما فان اعتقدت انها من الرم والحر والدهق والشيط لم تصرفها وان اعتقدت انها من الرن والحسن والدهقنة والشيطنة صرفتها واذا تحققت بهمزة الاصالة صرفت كما اذا سميت بطعان من الطعن او بتبان من التبن او بجمان من الجمن ونحو ذلك واختلف في ابان بتخفيف الباء على افرد صرفه وابى ان ودنه فعال فالهمزة والباء والنون اصول ومن منعه الصرف رأى ان وزنه افعل وانه منقول من ابانا التي بمعنى والجمهور على المنع كما قال ابن بيش واذا ابدل من النون الزائدة لام منع من الصرف اعطاء للبدل لحكم المبدل منه وذلك نحو اصبلال سمي به اصله اصبلان تصغير اصل على غير قياس وابدل من حرف اصلي نون ضمن وذلك نحو حمان سمي به اصله حماء ابدلت همزته نونا الثالث العلم المؤنث وحكمه منع من الصرف ان كان بالتاء والبه اشار الناظم بقوله كذا مؤنث بها مطلقا سواء كان علم مذكر ام مؤنث كفاطمة وطلحة وانما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التانيث في لفظه وهي علامة لازمة لم ومن ثم لم تؤثر في الصفة نحو قائمة لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها او زايد على الحرف ثلاثة كزينب في سعاد تنزيلا للحرف الرابع منزلة تاء التانيث او ثلاثا بحرف اوسط لفظا كسقر او لفظا لا تقديرا كحركة الوسط مقام الحرف الرابع خلافا لابن الانباري في جعله ذا وجهين كهند وابا بحرف الوسط تقديرا كدار وناب وعلم امراة فيلحق بباب هند او ثلاثا اعجميا كماه وجور وبضم الجيم علما بلدين لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع الثلاث لانها لو تؤثر منع الصرف وانما اثرت تحتمه وقيل هو ذو وجهين كهند او ثلاثا منقولا من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امراة لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل هاد لخفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذلك ماخوذ من قولهم اللفظ وشرط منع العلم وكونه اوفق فوق الثلاث او كبورا وسفرا وزيد اسم امراة لا اسم ذكر ويجوز في نحو هند ودعد وجمل من الثلاثي الساكن الوسط اذا لم يكن اعجميا ولا مذكرا الاصل الصرف ونزكه فمن صرفه نظر الى خفة اللفظ وانها قد عادت احد السببين ومن لم يصرفه وهو الاكثر نظر الى مجرد السببين في الجملة وهما العلمية والتانيث الى ذلك اشار الناظم بقوله وجهان في العادم تذكيرا سبق وعجمة كهند والمنع احق والزجاج يوجبه اي المنع وعلله بان السكون لا يتبر حكما اوجب اجتماع علتين بمنزلة الشيء الواحد قال ابن الشجري وقال الشافعي وابو عمر والجرمي وابو العباس المبرد وابو زيد في نحو زيد اسم امراة انه هند في جواز الوجهين وعلم منه انه لو كان علم التانيث ثانيا في اللفظ كبعلبك جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه واذا سمي مذكر بمؤنث وجب منع صرفه بابعة شروط احدها كونه اكثر من ثلاثة احرف لفظا كزينب او تقديرا كجعل مخففا جعل الثاني ان لا يكون مسبوقا بمذكر بان انفرد به مخففا كرباب علم امراة فانها منقولة من مذكر فلو سمي بها مذكر صرف او تقديرا كجنوب وشمال فانهما صرفان لمذكر معدد والشرط الثالث ان لا يكون مسبوقا بمذكر بالغ كذراع فانه مؤنث بدليل ذراع رابيها فاذا سمي به مذكر صرف لغلبة استعمالها قبل العلمية في المذكر كقولهم اتت ذراع عضدك بمعنى اتتك ناسكي وفحوى الشرط الرابع ان لا يكون التانيث معنويا فاعلما ان وبل غير لازم وذلك كتانيث الجمع كرجال فان تانيثها معنوي على ما وبلها بالجماعة وذلك غير لازم لانها قد تاول بالجمع وهو مذكر فاذا سمي بمذكر اخر الرابع العلم الاعجمي فان فيه فرعية المعنى العلمية وفرعية اللفظ كونه من الاوضاع الاعجمية فيمتنع من الصرف ان كانت علميته في اللغة الاعجمية كما مر خلافا لمذهب سيبويه وذهب الشلوبين وابن عصفور انه لا يشترط وبظهر اثر الخلاف في نحو قالون فيصرف على الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد وممنوع على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به وزاد على الحرف ثلاثة كابراهيم واسمعيل فلو كان ثلاثيا صنعف فرعية اللفظ بحيث حمل على اصل يبنى عليه في العربية فلا تؤثر العجمة في الثلاثي بحلاف الثاني ثبت قولا واحدا في لغة جميع العرب لا الثقاف الى من نقل خلافه فالذي شرح الكافية والمراد بالاعجمية ما نقل عن غير العرب باي لغة كانت وشرف بعجمة الاسم بوجود نظيرها نقل الائمة والثاني فرد وجد عن ذوات الاسماء العربية كابراهيم والثالث ان لا يكون في وزن خاص بالافعال وهو ما سواه ويجمع حروف المعجم الا فيرشسته وهي الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام يجمعها امر بفل فالرابع ان يصنع فيه ترخيم في الاعجمي كما في العربي كالجيم والفاء بعتبر فاصل مرجى والصاد والجيم نحو الصحيحين والكاف والجيم نحو اسكرجة والرابعة النون اولا كما مثل به ثانيا نحو حمدان

باب ما لا ينصرف

مهندفوا لبه اشار الناظم بقوله والعجمي الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفا امنع وادا سمي بنحو جام بالعجم وهو الذي يجعل في القرس ونحوه ووزن بكسر الفا والراء وسكون النون قال الجوالبقي فارسي معرب وهو جوم الذي يشبه صرف لحدوث حلبته ونحو نوح ولوط من ثلاثة الساكنة الوسط وشتر بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق اسم قلعة من اعمال اذان بفتح الهمزة وتشديد الراء باذربيجان مصروف لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها صرح بذلك السخاوي وابن برهان وابن خروف وقيل السابق الوسط كنوح ولوط ذو تجيين الصرف وعدمه كهند والحركة اي لوسط كشتر ممنوع المنع كزينب فانه بحركة الوسط مقام الحرف الرابع وهذا التفصيل قال به عيسى بن عمر والثقفي وابن قتيبة وابو الحسن الخامل العلم الموازن للفعل الماضي او المضارع او الامر والمعتبر من وزن الفعل انواع ثلثة احدها الوزن الذي يخص الفعل والرابع ما لا يوجد في غير الفعل الا في علم او اعجمي او ندور فاسلم كخنث بالخاء وتشديد النون المعجمة بن علما لمكان وقال الجوهري اسم لستين بن هرون بن عمرو بن عمليق وقد غلب على القبيلة قال ولا الا لمد ماسكنا خضما اي بلادخضم وشمر بالشين المعجمة وتشديد الميم علما لفرس والاعجمي كيعمر لصبغ وبذبذ لماء والثاني ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو دئل اسما للقبيلة فلا يمنع وجد ان هذه الامثلة اختصاصا وزنها بالفعل لان الثاني والاعجمي لاحكم لهما ولان اسم مستدل من فعل فالاختصاص به اولى والثالث لا يوجد في غير الفعل ما كان على صيغة الماضي المفتتح بهمزة وصل اوتاء المطاوعة كانطلق و استخرج وتحو تقاتل وتصالح سالكونها اعلاما وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل بعد عن اصله فالتحق بنظائره من الاسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لانا المنقول من اسم لم يبعد عن اصله فلم يلتحق بالخروج عما هو له الثاني الوزن الذي الفعل به اولى لكونه غالبا فيه وعليه بنى المفصل الناظم فقال كذا لك فذ ووزن يخص الفعلا او غالبا فالمخاص كاثمد بكسر الهمزة والميم و سكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة بجر الكحل واما مضموم الهمزة والميم فاسم موضع واصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحد الاصابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة الحوال الهمزة والباء الثانية والعاشر اصبوع وابلم بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة بينهما اعلاما فان وجود موازنها في الفعل اكثر منه في الاسم كالامر من ضرب فانه موازن احمد والامر من ذهب فانه موازن اصبع بفتح الباء والامر من كتب فانه موازن ابلم الثالث الوزن الذي الفعل اكثر به لكونه مبدوا بزيادة تدله على معنى في الفعل ولا تدله على معنى في الاسم نحو اكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة بفتح الخاء الاكل انها اصابته رعدة والكلب بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كلب فان الهمزة لا تدل على معنى ومع موازنتها لفعل نحو اذهب بمضارع ذهب والكتب مضارع كتب لدلالة على المتكلم فكان المفتتح بها مثل الاصال اصلا للمفتتح بها من الاسماء ثم لا بد من كون الوزن لازما باقيا في اللفظ على حالته الاصلية غير مخالف لطريقة الفعل فخرج بالقيد الاول وهو اللزوم نحو امرؤ وعلما فانه في الرفع نظير اكتب في المضي نظير اذهب في الجر نظير اضرب فلم يلزم وزنا واحدا في الاحوال الثلاثة ولم يبق على حالة واحدة فخرج في الفعل بكون حركة عينه تتبع حركة لامه والفعل لا اتباع فيه وخرج بالقيد الثاني وهو البناء على حالته الاصلية نحو ردة وقيل وبيع مبنيات للمفعول فانها لم تبق على حالتها الاصلية فان اصلها قول بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال فالادغام في ردة والاعلال بالنقل والقلب في قيل وبالنقل فقط في بيع ثم صارت صيغة ردة بمنزلة صيغة فخذ في سكون الفاء وصيغة قيل وبيع ديك بكسر الدال وسكون الياء آخر الحروف الكاف فيصرفان لذلك ولو سميت بضرب بضم الضاد وسكون الراء مخففا من ضرب بضم الضاد وكسر الراء انصرف خفة لانه بالتخفيف سابق على التسمية وانما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية هل يزيل زيادة الاصل ام لا وذلك كما لو سميت بضم اوله وكسر ما قبل آخره ثم خففته بسكون ما قبل آخره فاذا فصلت ذلك انصرف عند سيبويه لانه عنده كالساكن الاصلي واختار ابن مالك خلافه والمانع من صرفها فمنوع من الصرف لانه غير عار عن بعد التسمية وخرج بالقيد الثالث وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل نحو اليب بالضم الباء الموحدة فيما رواه الفراء جمع لبة بضم اللام وتشديد الباء الموحدة وهو العقل وجمع لبة على اليب قليل والاكثر ان يجمع على الباب وبنات اليب معروف في الغلب يكون مفردا لغويا جاريا على غير فعل فيصرف لانه قد بان الفعل بالفك قال ابو الحسن الاخفش وخولف فمن سيبويه منع الصرف لوجود الموازنة كاكتب ولان الفك رجوع الى الاصل مزيل فهو كتصغير لسخوز وابن برمان منع مزاغب وزنا الفعل اجماعا ولان الفك قد يدخل الفعل لزوما كاشد يزفي التعجب جواز اكاردد ولم يرد وشذ وفاكصيب البلد ولا بوزن هو بالاسم اولى كهاعل عمر كاهل علما فانه وان وجد في الفعل كضارب امر من ضارب الا انه الام اولى لكونه فيه اكثر ولا بوزن هو موجود فيهما على السواء نحو فضل بفتح العين وفعل نحو شجر وسرب في جمع سرح وقال الجوهري عمرو والمثقف البصري شيخ الخليل وسيبويه الا ان يكونا منقولين من الفعل فانهما يتوزنان فاعلا كالامر من ضارب بفتح الراء والثاني كضرب في سرح اعلاما وظاهر كلام الناظم في هذا الفصل ان خلافه عيسى انما هو في المشترك وفصله وخالفه في ذلك عيسى كما لا يصرف لوزنه المشترك المنقول من فعل وبقول كل فعل امر من رمى يرمي فانه لا يتحتم اذا كان علما فاعلا من فاعل وحجج على ذلك بقوله وهو يعصم بن وثيل البربوعي انا ابن جلا وطلاع الثنايا مني اضع العمامة تعرفوني وبعلبكة من جلا الفعل امر من جلا يجلو وهو علم منزوع من الصرف بدليل عدم تنوينه واجيب بانه يحتمل ان يكون سمي بجلا امر من قولك جلا يجلو اذا وهو فيه ضمير مستتر يعود على زيد وهو من باب الحكايات فهو وفاعله جملة محكية بقول مقدر تقديره انا ابن من يقول لزيد اجل فيزيد يعصم من قولك المان يزيد فيه ضمير مستتر والدليل على ذلك ضمة على الحكاية لا لو كان مبنيا على الضم لتحتم بالضمة لكونه لا يستحق الاعلمية ووزن الفعل المضارع ويحتمل ان يكون ابن جلا هو وفاعله جملة في موضع خفض صفة لحذوف اي انا ابن رجل جلا الامور اي كشفها وفي كلا الاحتمالين نظرا الاول فلان الاصل عدم استتار الضمير واما الثاني فلانه لا يحذف الموصوف بالجملة الا اذا كان بعض مقدم مجرور من مجرور قبله في باب النعت هذا وقد قال سيبويه ان قول [illegible]

من الكسر وهو العدد والشدة يجمع نقار بالخط السادس من العلم المختوم بالف الالحاق المقصورة كعلقى بالتنوين وارطى على الاصح حالكونه علمين فانهما ملحقان
بجعفر والمانع لهما من الصرف العلمية وشبه الف الالحاق بالف التانيث في الزيادة والموافقة لمثال ما هي فيه فانهما على وزن سكرى وشبه الشيء بالشيء كثيرا ما يلحقه
بحكمه ومنه اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بما بني في الوزن من الامتناع من الالف واللام فلما اشبه الاعجمي عومل معاملته والى ذلك اشار الناظم
بقوله وما يصير علما من ذي الف زيدت لالحاق فليس ينصرف وقيد ابن الناظم ارطى افعل فانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل ولذلك قلت على الاصح وانما الحق
الصرف مع الف الالحاق الممدودة كعلباء فانه ملحق بقرطاس لتخلف شبهه بالف التانيث الممدودة لان همزة الالحاق لا تشبه همزة التانيث من جهة ان همزة الالحاق
منقلبة عن ياء لا عن الف وهمزة التانيث منقلبة عن الف لا عن ياء فافترقا فالحكم لاجل افتراقهما في القصد بهذا علل ابن اياز نويبع وايضا هذا الحرف اذا كان
منقلبا عن مانع منع كالهمزة في صحراء فانها بدل من الف التانيث وان كان منقلبا عن غير مانع لم يمنع كعلباء وعلقى نبت والارطى شجر ويقع عليه الف التكثير
كقبعثرى ومن ادخلها في نعت الالحاق فقد سهى اذ لا يعرف اصل الاسم شيء فيلحق به السابع المفرد المعدول عن اصلها وهو خمسة انواع احدها فعل بضم
الفاء وفتح العين في التوكيد جمع جمعاء وكتع وبصع وبتع وهو جمع كتعاء من كتع الجلد اذا اجتمع وبصع بالصاد المهملة من البصع وهو العرق المجتمع وبتع بموحدة فمثناة فوقانية من البتع وهو
طول العنق والمانع لها من الصرف التعريف والعدل اما التعريف فانها على الصحيح معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد فشابهت بذلك
العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال ابو سليمان السعدي من اصحاب ابن الباذش انها معارف
بالعلمية وهي اعلام على الاحاطة لما تتبعه واليه ذهب بعضهم بجمعها بالواو والنون مع انها ليست بصفات ورده في شرح الكافية فقال وليس بجمع بعلم لان
العلم اما شخصي او جنسي فالشخصي مخصوص ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل
قلت علم الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح وفي ارتكابه توفية بالقاعدة وهو انه لا يعتبر في منع الصرف من المعارف الا العلمية ويلزم من اعتبار
الاضافة عدم التطير وجره بالكسرة كما تقدم في اول الكتاب واما العدل فانها معدولة عن جمعاوات لان مفردها جمعاء وكتعاء وبتعاء وبصعاء وانما
قياس فعلاء اذا كان اسما كصحراء ان يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات واختار الناظم وابنه غير هذا التعليل فقالا لان جمعاء مؤنث اجمع فحقها جمع المذكر بالواو
والنون كما كان حق مؤنثه ان يجمع بالالف والتاء فلما جاؤا به على فعل علم انه معدول عما هو القياس فيه وهو جمعاوات وقال الاخفش والفارسي وابن عصفور
معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين من جهة ان مفردها فعلاء افعل كحمراء احمر فانهما يجمعان على حمر وقال اخرون معدولة عن فعالى من جهة ان مفردها
اسم على فعلاء كصحراء والصحيح ما قاله الموضح لان جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه العلمية او الوصفية وكلاهما ممتنع فيه اما العلمية فلان الناظم وابنه
منعاها واما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد اتفاقا واذا ابطل الشرط بطل المشروط فجمعه بالواو والنون شاذ عندهما فكيف يقاس عليه الجمع بالالف
والتاء ولان فعلاء لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا لافعل صفة كحمراء ولا على فعالى الا اذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء وجمع واخواته ليس كذلك والى هذا
اشار الناظم بقوله والعلم امنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد الثاني من المعدول سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفا مجردا من ال والاضافة كجئت يوم
الجمعة سحرا فانه ممنوع من الصرف للتعريف والعدل اما التعريف ففيه خلاف فقيل هو معرفة بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت صرح به في التسهيل وقيل لشبه
العلمية لانه تعرف بغير اداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وفي كلام الموضح ايماء اليه واما العدل فان صيغته معدولة عن السحر المقرون بال لانه لما
اريد به معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفا بال فعدل عن اللفظ بال وقصد به التعريف فمنع الصرف وقال السهيلي والشلوبين الصغير معرب مصروف وانما
منع تنوينه فقال السهيلي هو على نية الاضافة وقال الشلوبين على نية ال وقال صدر الافاضل ابو الفتح ناصر بن ابي المكارم المطرزي تلميذ الزمخشري هو
مبني على الفتح لتضمنه معنى اللام كامس ورده باموره منها انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح اولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة فيه لئلا يوهم الاعراب كما اجتنبت
في قبل وبعد ومنها انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جائز البناء نحو قوله على حين عاتبت المشيب على الصبا لان الذي شابهه في سبب البناء ضعيف لكونه عارضا
ومنها ان دعوى منع الصرف اسهل من دعوى البناء لان البناء ابعد من الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء ودعوى الاسهل ارجح من دعوى غير الاسهل واذا ثبت
انه غير مبني ثبت انه غير متضمن معنى حرف التعريف وانما هو معدول عما فيه حرف التعريف والفرق بين التضمين والعدل ان التضمين استعمال الكلمة في معناها
الاصلي مزيدا عليه معنى اخر والعدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه فمطلق المذكور عند الجمهور مغني عن لفظ السحر من غير تغيير لبنائه وعند المعدل الاكافية
وارد على صيغته الاصلية ومعناها وهو التنكير مزيدا عليه معنى حرف التعريف واحترز بالقيد الاول وهو ان يراد به سحر يوم بعينه من المبهم فانه منصرف
اتفاقا نحو نجيناهم بسحر اي بسحر من الاسحار وبالقيد الثاني وهو ان يستعمل ظرفا من المعين المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بال او الاضافة
للدلالة على التعيين نحو طاب السحر سحر ليلتنا وبالقيد الثالث وهو ان يجرد من ال والاضافة من ان يكون بال او الاضافة فانه ينصرف اتفاقا
نحو جئتك يوم الجمعة السحر او بسحره والى اشار الناظم بقوله والعدل والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين قصدا يعتبر الثالث من المعدول
فعل بضم الفاء وفتح العين علما للمذكر اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية وهو المشار اليه في النظم بقوله والعلم افعل عمر
عما ليس بصيغة في الاصل والمحفوظ من ذلك عمر ومضر وزفر وثعل وجشم وجمح وقزح وعصم وجحا ودلف وهذل وبلع وزحل فانهم
قدروا عدله لا عن فاعل غالبا لان العلمية لا تستقل بمنع الصرف وامكن العدل عن غيره فان العدل العام في الاعلام الثلاث فعمر مثلا
معدول عن عامر فان عامرا ثابت في احاد النكرات بخلاف عمر مع ان صيغة فعل قد كثر فيها العدل كالصفتين كغدر وفسق فانهما معدولان

عن غادر

باب ما لا ينصرف

وتصغير احمد وعمر فان الوزن والعدل زالا بالتصغير فيصرفان لزوال احد السببين اما زوال الوزن بالتصغير فواضح واما زوال العدل به فقال الموضح في الحواشي ان نحو عمر قد حكى فيه بانه معدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيئا مما ثبت اذ لم يكن فمقتضاه الحكم بصرفه بعد انتهى وجوابه ان ذلك في العدل التحقيقي اما العدل التقديري فلا لانهم انما اراد ان تكون حفظا القاعدتهم لما اراده غير منصرف فلا حاجة لتقديره وحكم ذلك وهو ان يصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا نحو تخلى بكسر التاء المثناة فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالمد وآخره وهو الفشار الذي يعمل من حب الشعير الكونه علما فانه ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا لاستكمال العلتين بالتصغير وهما العلمية والوزن فانه بقال في تصغيره تخيبل بضم اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه فهو على ثلاثة ابنية تدرج وتبسط السبب الثالث زادة التناسب للمنصرف كثيرا نافع والكسائي سلسلا بالصرف لمناسبة اغلالا وقواريرا قواريرا بصرفهما وصلاسلا بمناسبة الاول وآخر سائر الآيات والثاني الاول عند صرفه قال الخبيصي ونحو قراءة الاعمش ولا بنون او بنون بصرفهما لتناسب ذا وسواعا ونسرا وافاد بهما بين القراءتين انه لا فرق فيما يمنع صرفه بين ان يكون بعلة واحدة او بعلتين وان الصرف في ذلك للتناسب لا على قول من صرف لجمع الله لا نظير له في الآحاد اختيارا ولا على قول من زعم ان صرفها لا ينصرف جائز مطلقا على لغة السبب الرابع للضرورة اما بالكسرة كقوله اذا ما ... من حلق وتهم عصينا بالتنوين بعضنا والفواصل مجرورة او بالتنوين كقوله وهو امرئ القيس ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقال لك الويلات انك مرجلي فصرف عنيزة بالتنوين وهو بضم العين المهملة فنون فياء تصغير فزاي فياء تانيث اسم ابنة عمه وقيل ابنها واسمها فاطمة وقيل فاطمة ضرتها والخدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة فراء الاعلم وفي الصحاح الخدر الستر ومعنى انك مرجلي بالجيم انك تسجر راحلة اي ماشية لعقر ظهرها يعني حتى قال الدماميني يمكن ان يحمل في امثال ذلك على انه يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لما فاته لوجود العلتين المحققتين وانما يكون تنوين ضرورة انتهى وعن بعضهم اطراد ذلك في لغة حكاها الاخفش وقال كانها لغة الشعراء لانهم اضطروا اليها في الشعر فجرت السنتهم على ذلك في الكلام ولجاز الكوفيون الا بامرئ القيس لما مضى من شيوخهم والاخفش والفارسي من ايطين بن الضطران يمنع صرف المنصرف قال الموضح في الحواشي وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه وهو من تشبيه الاصول بالفروع واباه سائر البصريين بناء على اصلهم واحتج عليهم بنحو قوله وهو الاحتمال طلب الازارق بالكتائب فهو يجب فاعلة المنون عند فمنع صرف شبيب للضرورة وهو علم مصروف وهو شبيب بن يزيد راس الخوارج الازارقة وبالغ في امره وحاول على الخلافة وسمي امير المؤمنين وكانت زوجته غزالة ايضا خارجية وكانت شديدة البأس حتى كان الحجاج مع هيبته يخاف منها والازارق جمع ازرق بزاي فراء مفعول طلب الاصل الازارقة بالهاء فحذفها للضرورة والكتائب الجيوش وهو من هوى بر الامر الجمعه وغرم والغائلة الشر وغدر وفعول من الغدر بالغين المعجمة بدل من غائلة فاعل هوى وعن ابي العباس احمد بن يحيى تعليله اجازة ذلك وهو منع صرف المنصرف في الكلام مطلقا وفصل بعض المتاخرين بين ما فيه العلمية وغيرها فاجاز مع العلمية لوجود احد السببين ومنعه مع غيرها وبنى به انه لم يسمع الا في العلم وحكى الفخر الرازي عن اكثر الكوفيين والاخفش ان السبب الواحد يمنع الصرف ولم يفرق بين العلمية وغيرها وهو جار على اصلهم فانهم يدعون ان الفعل اصل للمصدر فراعوا فيه الاشتقاق وما بقي الا فرعية الافتقار وبنى من هذا ان ما لا يشبه الفعل في فرعية واحدة وهي الافتقار فيكون السبب الواحد يمنع الصرف فلك ويلزم من ذلك ان يكون جميع الاعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم ان الاصل في كل واحد من المسائل الثلاث اشار الناظم بقوله ولا اضطرارا ونناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف **فصل** المنقوص وهو الذي في آخره ياء ساكنة لازمة للمسمى لمنع الصرف ان كان غير علم مختوما بتاء وفضا وجرا ونون بانفاق سواء كان جمعا لا نظير له في الاحاد مصغرا فالاول كجواري فانه منع من الصرف صيغة منتهى الجموع والثاني نحو اعيم تصغير اعمى فان مانعه من الصرف الوصف فوزنه الفعل وهو اليطير بناء على ان وزن افعل لا يتميز في الوصف وهو كذلك كما تقدم بيانه وكذا ان كان علما كهانئ علم امراة فان مانعه من الصرف العلمية ووزنه الفعل المنقول عنه فقولي في جواري واعيم وفاضي ويرم ومررت بجواري واعيم وفاضي ويرم بالتنوين وحذف الياء في الجميع حالتي الرفع والجر والبيت الشاهد الناظم بقوله وما يكون منه منقوصا ففي الاخيرة تحذف جوازا بمقتضى هذا قول سيبويه والخليل وابي عمرو وابي اسحق وجمهور البصريين خلافا ليونس وعيسى بن عمر من البصريين والكسائي وابي زيد والبغداديين فانهم يثبتون الياء ساكنة وفتحا ومفتوحة اجراء لها مجرى الصحيح فيقولون في الرفع جاءني جواري واعيمي وفاضي ويرمي باثبات الياء ساكنة فيهن مع نداء فيها الضمة ويقولون في الجر مررت بجواري واعيمي وفاضي ويرمي بفتح الياء فيهن كما يفتح في النصب احتجاجا بقوله وهو الفرزدق فقد عجبت مني يعيلي اما رات خلفا مقلولبا فتفتح الياء من يعيلي مصغر يعيل علم رجل ولم يصرفه لانه لا ينصرف للعلمية ووزنه الفعل كيبطر والفعلال الاعلال وخلفا بفتح الخاء المعجمة واللام وفي آخره فاء المنتوف جدا المرد عنانه الهبة والمقلولب بفتح الباء المنجاف المنكش وقال عبد الله بن ابي اسحق الحضرمي النحوي ان الفرزدق اخطا من يعيلي اوقع ياءه من اجراء المعتل مجرى الصحيح وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله وهو الفرزدق في غير العلم المناسبة معنا لزعيد الله المذكور فلو كان عبد الله مولى هجينة ولكن عند الله مولى وابا فاظهر الفتحة في حالة الجر ضرورة وكان القياس ان يقول مولى مولى على حد الجر والنصب والرفع **هذا اعرب الفعل المضارع** لجمع النحويين على انه اذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نون التوكيد والاناث مرفوعا كيقوم وانما اختلفوا في تحقيق الرفع لم ما هو على اقوال اصحها انه لوقوعه موقع المضارع المجرد من الناصب والجازم وفاقا للفراء وغيره من هذا في الكوفيين والاخفش والبيت الشاهد الناظم بقوله او وقع مضارعا اذا تجرد من ناصب وجازم لا واضعه حمل الاسم خلافا للبصريين غير الاخفش والزجاج قالوا ولهذا اذا ادخل عليه ان ولم امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدهما فلما لم يقع بعدهما علم انهما لا يعملان الاسم ولا واضع حروف المضارعة خلافا للكسائي ولا مضارعته للاسم خلافا للطلب من الكوفيين والزجاج من

البصريين واعترض قول الفراء بأن التجرد أمر عدمي والعدم لا يكون سببا للوجود بعد غيره وأجيب بأن التجرد أمر وجودي وهو كون الشيء خاليا من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم واعترض قول البصريين بأنه غير مطرد لانتقاضه بنحو هلا تفعل وسوف تفعل فإن المضارع فيهما مرفوع ولم يحل محل الاسم لأن الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض ولا بعد حرف التنفيس وأجيب بأن الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس فلم يتغير لأن أثر العامل لا يغيره إلا عامل آخر واعترض قول الكسائي بأن جزء الشيء لا يعمل فيه واعترض قول ثعلب بأن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه وأجيب بأن الكوفيين يزعمون أن إعراب المضارع بالأصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته إياه ونواصبه أربعة عند البصريين وعشرة عند الكوفيين أحدها لن وهي لنفي يفعل أي لنفي الفعل المستقبل إما إلى غاية ينتهي إليها نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى فإن نفي البراح مستمر إلى رجوع موسى وإما إلى غير غاية نحو لن يخلقوا ذبابا فإن نفي خلق الذباب مستمر أبدا لأن خلقهم الذباب محال وانتفاء المحال مؤبد قطعا وإلا لكان ممكنا لا محالا ولا يقتضي لن تأبيد النفي خلافا للزمخشري في أنموذجه لأنها لو كانت للتأبيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى فلن أكلم اليوم إنسيا ولزم التكرار بذكر أبدا في قوله تعالى ولن يتمنوه أبدا ولم يجتمع منهما ما هو لانتهاء الغاية نحو قوله تعالى لن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي وتأبيد النفي في لن يخلقوا ذبابا لأمر خارج لا من مقتضيات لن ولا تقتضي تأكيده أي النفي خلافا للزمخشري في كشافه في تفسير لن تراني بل قولك لن أقوم محتمل لأن تريد بذلك أنك لا تقوم أبدا وأنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا أقوم في عدم إفادة التأكيد والتأبيد ولا تقع لن دعائية بأن يكون الفعل بعدها دعاء خلافا لابن السراج وابن عصفور والآخرين مستدلين بقوله فلن أكون ظهيرا للمجرمين أن معناه فاجعلني لا أكون ولا حجة لهم فيها لإمكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى أن لا يظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي أنعم بها عليه قال الموضح في شرح القطر واختار في المغني غيره فقال وتأتي لن للدعاء كما أتت لا لذلك وفاقا لجماعة والحجة في قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال انتهى وهي بسيطة على الأصح لا مركبة وليس أصلها عند سيبويه والجمهور لا النافية فأبدلت الألف نونا خلافا للفراء وحجته أنهما حرفان نافيان شائبان ولا أكثر استعمالا ورد بأن الإبدال لا يغير الحكم المعمل فيه معلا وأن المعهود إنما هو إبدال النون ألفا كلنسفعا لا العكس ولا أصلها لا أن فتكون مركبة من لا النافية نظرا إلى معناها ومن أن المصدرية نظرا إلى عملها فحذفت الهمزة تخفيفا كما في ويلمه والألف للساكنين خلافا للخليل والكسائي ولا حجة لهم في قربهما لفظا منهما وأن معناهما من النفي والتخليص للاستقبال حاصل فيهما وقد جاءت على الأصل في الضرورة أنشد أبو زيد لجابر الثعلبي فإن أمسك فإن العيش حلو إلي كأنه عسل مشوب يرجي المرء ما إن لا يلاقي وتعرض دون أبعده الخطوب أي لن يلاقي ورد عليهم بأمور أقربها أنه إنما يصح التركيب إذا كان الحرفان ظاهرين كلولا وقد لا يظهر أحدهما كما قاله الشلوبين وتركنا الثلاثة الباقية خوف الإطالة الناصب الثاني كي المصدرية وهي الداخلة عليها اللام لفظا نحو لكيلا تأسوا أو تقديرا نحو جئتك كي تكرمني إذا قدرت أن الأصل لكي وأنك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فإن لم تقدر اللام كانت كي تعليلية فأما المصدرية فناصبة بنفسها كما أن المصدرية كذلك وأما التعليلية فجارة والناصب بعدها أن مضمرة لزوما في النثر وقد تظهر في الشعر كقوله كيما أن تغر وتخدعا وما ذكره من أن كي مشتركة بين الناصبة والجارة هو مذهب سيبويه والجمهور وحجتهم قولهم جئتك كي تكرم وقولهم كيمه وعن الأخفش أن كي جارة دائما وأن النصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تأسوا فإن زعم أن كي تأكيد اللام كقوله ولا للما بهم أبدا دواء رد بأن الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين أن كي ناصبة دائما ويرده قول العرب كيمه كما يقولون لمه فإن أجابوا بأن الأصل كي يفعل ماذا لزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت فإن ادعوا أن حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت في صحيح البخاري في تفسير وجوه يومئذ ناضرة كيما يعود أي كيما يسجد قلنا إن ثبت حذف يسجد فهو غريب لا يقاس عليه ولي ذلك قاله الشهاب ابن حجر قال لم أقف على حذفه وتتعين المصدرية إن سبقتها اللام نحو لكيلا تأسوا لئلا يدخل الجار على الجار وتتعين التعليلية إن تأخرت عنها اللام أو أن فالأول نحو قوله وهو عبد الله بن قيس الرقيات كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس فكي هنا تعليلية لتأخر اللام من لتقضيني عنها وتقضي منصوب بأن مضمرة وأما حكاية الأخفش كيما أضربك بالرفع فمخرجة على جعل ما موصولة وكي جارة مؤكدة للام كما أكدت الكاف بمثل في ليس كمثله شيء ومثل ما لكما في مثل كعصف مأكول والثاني نحو قوله وهو جميل بن عبد الله لا حسان خلافا للزمخشري فقالت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا فكي هنا تعليلية لتأخر أن عنها وكل الناس مفعول أول لمانحا ولسانك مفعول ثان وتغر بضم الغين المعجمة وبالراء المهملة ويجوز الأمران المصدرية والتعليلية إن فقد سبق اللام وتأخر أن أو وجدا فالأول كما في نحو كيلا يكون دولة فإن قدرت قبلها اللام فهي مصدرية وإن لم تقدر قبلها اللام فهي تعليلية فيكون على الأول منصوبا بنفسها وعلى الثاني منصوبا بأن مضمرة بعدها والأولى أن تكون مصدرية كما ذكر الموضح في باب حروف الجر والثاني كما في قوله أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع فكي يحتمل أن تكون مصدرية لدخول اللام قبلها ويحتمل أن تكون تعليلية لتأخر أن بعدها فإن كانت مصدرية فأن مؤكدة لها لمعنى التسبيب وإن كانت تعليلية فاللام مؤكدة لها لمعنى التعليل وكونها تعليلية أولى من كونها مصدرية لأن تأكيد الجار بالجار أسهل من تأكيد حرف مصدري بحرف مصدري قال الموضح في الحواشي والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة مفعول ثان لتتركها والبيداء بفتح الباء الموحدة والمد الأرض القفر التي يبيد أي يهلك من يدخل فيها والبلقع الأرض القفر التي لا شيء فيها الناصب الثالث أن المصدرية وتقع في موضعين أحدهما في الابتداء فتكون في موضع رفع على الابتداء في نحو وأن تصوموا خير لكم والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم وفي موضع نصب على المفعولية في نحو فأردت أن أعيبها وفي موضع جر في نحو من قبل أن يأتي يوم ومحتملة لهما في نحو والذي أطمع أن يغفر

لا ان اذن لم تتصل لكونها جواب قسم مقدر ونوى التقديم والله لئن وجواب الشرط محذوف واهملت اذن لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا للمانع
في المغني تبعا للشارح وضمير مثلها عائد على المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان الكبير وذلك ان كثيرا امتدح عبد العزيز بقصيدة فاعجب بها فقال له تمن علي
لاعطيك فتمنى ان يكون كاتبا فلم يجبه الى ذلك واعطاه جائزة والمعنى ان عاد الامير الى مثلها وامكنني منها لم ارزأه مثل التي الاولى وانما عليه ان اكون كاتبا عنه
كما فعلت ولا عبد العزيز هذا هو ابو الخليفة عمر بن عبد العزيز واما قوله لا تتركني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطير بنصب اهلك باذن مع انها وقعت حشوا بين اسم
ان وخبرها ضرورة او لا ضرورة والخبر محذوف اي اني لا استطيع ذلك او لا اقدر عليه ثم استأنف باذن فنصب وجملة اني على هذا معترضة بين النعت
وما هي جواب له والاصل لا تتركني اذن ومنعوته اهلك وذهب الفراء الى عدم اشتراط التصدر والشطير بشين معجمة الغريب قال الاصمعي البعيد وهو مفعول ثان
لتتركني لا حال والى هذه الشروط اشار الناظم بقوله ان صدرت فان كان السابق عليها اي على اذن واوا او فاء جاز النصب في والرفع باعتبارين فالرفع باعتبار كون ما بعد
العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف الكلام بعضه ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها
وقد قرئ في الشواذ واذا لا يلبثوا فاذا لا يؤتوا الناس بالنصب بحذف النون فيهما والاولى قراءة ابن مسعود والثانية قراءة ابي بن كعب والقراءة السبعية بالرفع ويترجح قراءة السبعة
فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب وارفعا اذا اذن من بعد عطف وقعا قال في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت
العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف
او لان العطف على الاولى والاولى لم يعمل فيها الامر الثاني ان يكون المضارع بعدها مستقبلا قياسا على بقية النواصب واليه اشار الناظم بقوله ونصبوا باذن المستقبلا
فيجب الرفع في نحو اذن تصدق جوابا لمن قال انا احب زيدا لانه حال والحال لا مدخل للجزاء فيه كما تقدم الامر الثالث ان يتصلا اي يكون المضارع متصلا بها لضعفها
مع الفصل عن العمل فيما بعدها واليه اشار الناظم بقوله في النظم والفعل بعد موصلا او يفصل بينهما القسم وهو المشار اليه بقول النظم او قبله اليمين كقول الراجز
اذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب فنصب نرميهم باذن مع وجود الفصل بالقسم لانه زائد مؤكد فلم يمنع الفصل به من النصب كما لم يمنع من الجر في قولهم
ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها حكاه ابو عبيدة واشتريته بوالله الف حكاه ابن كيسان عن الكسائي بخلاف الفصل بغير القسم ولو كان ظرفا او مجرورا فانه يمنع
الجملة فلا يقوى اذن مع ضعفها على العمل فيما بعدها واغتفر في المغني الفصل بلا النافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء و
الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والارجح عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وحكى سيبويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفائها شروط العمل
هو القياس لانها غير مختصة وانما اعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على ليس
لانها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك كله الى السماع **فصل في نصب المضارع** بان مضمرة وجوبا في خمسة مواضع احدها بعد اللام ان سبقت بكون ناقص
ماض لفظا ومعنى او معنى لا لفظا منفي الاول بما والثاني بلم دون غيرهما من ادوات النفي نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم فيظلم ويغفر منصوبان بان مضمرة
بعد اللام عند البصريين لا باللام واللام متعلقة بمحذوف لا زائدة وقالت المحققون هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه اللام وقال الكوفيون فيهن قد
صح بالخبر الذي زعم الكوفيون من قال يقوت ولم تكن اهلا للعمل ولكن الصحيح قد بيناه فهذا بمنزلة ما قدروه من قولك ما كان زيد مريدا للفعل او معدا له
واحتج الكوفيون بقوله لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا لاسمعا اذ لو كانت ان هي الناصبة لاسمع لزم تقديم معمول صلتها عليها وذلك ممتنع
وعورض بمجيء ذلك في صريح ان في قوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا والجواب واحد وعلة امتناع ذكران بعد لام الجحود ان ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل
فاللام في مقابلة السين فكما لا تذكر ان مع السين كذلك لا تذكر مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهارها ان حذف اللام محتجا بقوله وما كان هذا القرآن
ان يفترى من دون الله ورد بان يفترى في تأويل مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر لان المراد بالقرآن المقروء لا القراءة والحق ان هذا
ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه مريدا ونحوه وزعم بعضهم ان هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز في سائر اخواتها نحو ما اصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز
في ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فاجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل كذا وتسمى هذه لام الجحود من تسمية
العام بالخاص فان الجحود عبارة عن انكار الحق لا عن مطلق النفي والنحويون اطلقوه وارادوا دليل الثاني والى هذه المسألة اشار الناظم بقوله وبعد نفي كان حتما اضمرا
الموضع الثاني بعد او العاطفة اذا صلح في موضعها حتى المرادفة الى نحو لالزمنك او تقضيني حقي اي حتى تقضيني وقوله لاستسهلن الصعب او ادرك المنى فما انقادت الآمال
الا لصابر اي حتى ادرك او صلح في موضعها الا الاستثنائية نحو لاقتلنه او يسلم اي الكافر او يسلم اي الا ان يسلم وقوله وهو من بحر الرجز وكنت اذا غمزت قناة
قوم كسرت كعوبها او تستقيما اي الا ان تستقيم فلا اكسر كعوبها ولا يصح هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر وغمزت بالغين والزاي المعجمتين عصرت
والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز في اطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا اخذ في اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن
المراد التي يشاء منها فتقام الا ان يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من اطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا ان
تستقيم وان والفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم اي ليكونن مني لزوم او قضاء منك لحقي وليكونن
استسهال مني للصعب او ادراك للمنى وليكونن كسر مني لكعوبها او استقامة منها واليه اشار الناظم بقوله كذاك بعد او اذا يصلح في موضعها حتى او الا ان خفي
الموضع الثالث بعد حتى الجارة ان كان الفعل مستقبلا باعتبار زمن التكلم بما قبلها نحو فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء فتفيء مستقبل باعتبار زمن التكلم بالامر
بالقتال والقائل الى المخاطب به او مستقبلا باعتبار ما قبلها من غير اعتبار تكلم نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول فان يقول الرسول وان كان ماضيا بالنسبة الى

ولكون قبل منه
اسلام منهم

وحسن النفي المتلو بغير من النفي المنتفي بلا كما لا ولا تخرج ولا أقوم فحسن الجلب بالرفع إذا أريد به الاستئناف الحقيقي وإنما احتيج إلى تأويل خطابك على الإقرار والاعتراف بالجناية إليك وإحسانك إليه فقال الشيخ عبد القاهر وشرح مختصره معنى قولنا المراد بالتقرير إثبات المخاطب على الإقرار بأمر قد كان نحو أضربت زيدا ولا يكون غرضك أن يعلمك بالضرب لتكن عالما وإنما تريد أن تجعله على أنه يقر بفعل قد فعله فتقول له أنت فعلت كذا وكذا وتعدد ذنوبه إلى أن تقرره أي تجعله على الإقرار بها ثم تقول فحسنت إليك على حد قولك ما لبس الله فنجا عبده أي الله كاف عبده لأن نفي النفي إثبات قال في التلخيص وهذا يدل على أن المراد من قال إن المراد بالتقرير أي بما دخله النفي لا بالنفي نفسه لا يثبت بهذا أن الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل ليصح النصب في جوابه لعدم تحقق النفي وعلى هذا فما ورد من نصب بإضمار أن بعد صورة النفي وإن كان تقريرا فلا ينافي جواب الاستفهام وأما نحو ما تزال تأتينا فتحدثنا والثالث نحو ما تأتينا إلا تحدثنا فإن معناهما الإثبات فلذلك وجب رفع الفعل بعدهما أما الأول فلأن زال للنفي وقد دخل عليها النفي ونفي النفي إثبات وأما الثاني فلأنه تفاسخ النفي بإلا والنفي في نحو ما تأتينا فتحدثنا كالنفي في ما أكرمك إلا رغبة أو بحرد أحدهما أن يعد والفاء للجرد وعطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها فيكون في شركه في إعرابه فيجب هنا الرفع لأن الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه وكأنك قلت ما تأتينا فما أكرمك فهو شريك في النفي الداخل عليه الثاني أن تعد الفاء للسببية وتقدر الفعل الذي بعدها مستأنفا فإن تقدر مبتدأ محذوف يجب الرفع أيضا لخلو الفعل من الناصب والجازم والمعنى ما تأتينا فما أكرمك لكونك لم تأتنا قط وذلك إذا كنت كارها لإتيانه والفرق بين هذا الوجه والذي قبله في النفي إذ النفي في الأول يشمل ما قبل الفاء وما بعدها ففي هذا الوجه انصب النفي إلى ما قبل الفاء خاصة الثالث أن تعد الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها وتقدير النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب النصب والمعنى ما يكون إتيان بعقبه مني إكرام بل يكون منك إتيان بعقبه مني إكرام الرابع أن تعد الفاء أيضا لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن بعد النفي منصبا على المعطوف عليه فينتفي المعطوف لانتفاء سببه وقد انتفى والمعنى ما يكون منك إتيان فكيف يكون مني إكرام والحاصل في الرفع وجهان في النصب وجهان والحرز من الطالب بالعلم والطالب بالفضل الخبر ويتجه الكلام عليهما بعد أسطر وأحرز بتقييد الفاء بالسببية وتقييد الواو بالمعية من الفاء والواو العاطفتين على صريح الفعل إذا لم تشعر السببية ولا معية ومن الاستئنافيتين فالفاء العاطفة على صريح الفعل نحو لا يؤذن لهم فيعتذرون فإنها للعطف ضعف لفظ يعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريك لما دخل عليه من النفي الداخل عليه وكأنه قيل لا يؤذن فلا يعتذرون ولو قرئ بالنصب على أن جواب النفي لم يمتنع والمعنى لو أذن لهم لاعتذروا مثلا لا يقتضي عليهم فيموتوا ولكنه لو ترك الرفع لتناسب في نفس الأمر قال الفراء وقرأ ابن عصفور بأن الأذن والاعتذار منتفيان بالقصد وانتفاء المؤثر لا يدل على انتفاء الفضاء عليهم ولا يقصد نفيه كما قصد نفي الاعتذار وبانه لو وقع القضاء عليهم لماتوا ولبطل الأذن سببا للاعتذار والفاء الأولى تفيد نحو قوله وهو جبل لم يبق منه إلا السنام ثل الربع الفواء فينطق وهل يجزئ إلا اليوم بيداء سملق فينطق مرفوع وهو مبني على مبتدأ محذوف أي فهو ينطق ولا يصح أن تقدر الفاء فاء فصيحة لأن الاستئناف لا للسببية إذ العطف يقتضي الجزم لما بعدها لكونه معطوفا على مجزوم والسببية تقتضي النصب لكونه في جواب الاستفهام ويوزع في اقتضاء السببية النصب فإنه قد جاء الرفع مع تحقق السببية في لا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم ودفع بأن اقتضائها النصب صحيح على قول الأكثر فالنفي والتحقيق أن الفاء للعطف لكن المعتمد بالعطف ليس الفعل وحده وإنما يعتد النحويون بالجهتين أن الفعل ليس المعتمد بالعطف إنما هو المنزل والمؤول بفتح الفاء ومدة أكثر من قصره لغة إلا لا أنس به والابتداء بالعصر لغة تميم من سلك فيها أي نهلكه والسمك بفتح السين الفالج الأعلى الصعفوق تقول مع الواو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالرفع على الاستئناف أي أنهيه عن الأول فقط وابحث الثاني كأنك قلت لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن فإن قدرت النهي عن الجمع بينهما نصبت على إرادة المعية وكأنك قلت لا تأكل السمك مع شرب اللبن وقد تقدم النهي عن كل منهما على حدة حزمت على العطف فكأنك قلت لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن والفرق بين النصب والجزم في حال العطف أنه في النصب عطف مصدر مؤول من أن والفعل على مصدر متصيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل وفي الجزم من عطف الفعل على الفعل وإذا سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب المحض وقصد بالفعل الذي سقطت منه الفاء معنى الجزاء للطلب السابق عليه جزم الفعل والمراد بقصد الجزاء أنك تقدر شيئا عن ذلك الطلب المتقدم كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط واختلف في محقق جازمة فالجمهور يجعلونه جوابا لشرط مقدر فيكون مجزوما عندهم بأداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط لا جوابا للطلب المتقدم فيكون مجزوما بفعل الطلب هو قول الخليل وسيبويه والمبرد والفارسي ثم اختلفوا في علة ما قاله الخليل وسيبويه فإنما جزم الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك وقال الفارسي والمبرد إنما جزم الجازم الذي هو حرف الشرط المقدر كما أن النصب بضربا في قولك ضربا زيدا إنما هو بالضرب لا لتضمنه معناه خلافا لزاعم ذلك والتضمين مذهب الجمهور وأرجح لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل لكن في التضمين خلاف الأصل ولا كلام معنى الحذف ولأن نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط ولأن الأرجح في ضربا أن يقدر أن تضرب لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدري وذلك نحو قولنا لولا الطلب هو فعلوا والواو في الفعل المجرد من الفاء وهو ائتني وقصد به الجزاء فجزم بحرف شرط مقدر والتقدير بفعلوا إن تأتوني تأتوا إليكم فالسلاوة عليهم عن جهتهم وعلانيتهم حذف الواو وهو مثل ائتني لتحدثني أي ائتني فإنك إن تأتني تحدثني فحذف الواو لعدم صدقة نظمهم فنظمهم مرفوع بانضمام السبعة وإن كان مجزوما بالطلب هو خذ لكونه لبس مقصودا به معنى أن تأخذ منهم صدقة نظمهم وإنما أريد منهم صدقة مطهرة لهم فنظمهم صفة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس بخلاف نحو قضيت من ذلك وأتيا يرتفق في قراءة الرفع فإنه فعل مع فاعله جملة في موضع نصب

وهو مثل مر

يكون مر

تنبيه

صفة لولن لاجوابا للنهي كما مثله من جزم وحتم على ذلك بقية انواع الطلب في ذلك اشار الناظم بقوله وبعد غير النفي جزما اضمر ان بعد الفا والجزاء قد فصد واما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه فلا يقال ما ائتنا فتحدثنا بجزم محدثنا خلافا للزجاج والكوفيين ولاسماع معهم ولانه باسر لان الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتفاء الاتيان سببا للتحديث وشرط غير الكشاف من النحويين لصحة الجزم بعد النهي صحة وقوع ان الاولى ووضعه وهو ان تضع موضع النهي شرطا مقرونا بلاء النافية مع صحة المعنى قاله الموضح في شرح القطر والمرادي في شرح المتن وظاهر قول الناظم وشرط جزم بعد نهي ان تضع ان قبل لا دون تخالف فيضع انك تضع ان قبل لاء النافية بالهاء وشرحه على ذلك الشاطبي فمن ثم بفتح الثاء المثلثة اي من اجل هذا الشرط جاء لا تدن من الاسد تسلم بالجزم لصحة قولك ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو ووجب ان يرفع لا تدن من الاسد يأكلك لعدم صحة قولك ان لا تدن من الاسد يأكلك لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو نفسه وهذا الشرط اجمعت السبعة على الرفع في قوله ثم ولا يمتن تشكر فما قوله من اكل هذه الشجرة فلا يقربني جعلنا بونه نائبا بجزم الشين فالجزم في بونه بحذف الياء على الابدال من يقرب بدل اشتمال لان الاكل يشتمل القرب والجواب للنهي لعدم صحة ان لا يقربني بونه لان الانهاء انما يتسبب عن القرب لا من عدمه ولا بشرط الكشاف قبل والكوفيون قابلته هذا الشرط واحتجوا بالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن من الاسد يأكلك بالنصب في التنزيل لا تقربوا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين وقول الحطيئة للنبي لا تشرب بصبك السهم فيها لا تطال بصبك وبالحديث لا تجوعا كما تجوعون بنا نزلوا على الباس على النصب لصحة الجزم بعد النفي فيما ذكر لان النصب بصبك بدل من تشربنا وتطاول ويضر بعدهم وفي هذا القياس نظر فانهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي مع انتفاء الحق الكشاف بجواز النصب بالامر بالفعل عاد على معناه او الخبر من اسم فعل سواء كان فيه لفظ الفعل الامر نزال فكرهك وصه فضة ذاك وواقفه ابن الحوفي وابن عصفور بعد نزال ونزال ونحوهما مما فيه معنى الفعل وحروفه ومعناه بعد بعد ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل ونحو وهيهات وما دل على الامر من خبر ثبت نحو حسبك حديث فيما الناس ينصب بينهم عند الكسائي خاصة فحسبك مبتدأ وحديث خبره والجملة متضمنة معنى الكف وصوب الموضح بعضهم وذكر لهم لان المسموع حسبك بين الناس واختلف في اعراب فعال المرادي مبتدأ وخبره محذوف اي حسبك السكوت وهو لا يظهر وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدأ بلا خبر لانه في معنى الاخبر عنه ومذهب الجمهور منع النصب بفعل الامر واسم الفعل والخبر الثبت لان النصب انما هو باضمار ان والفاء عاطفة على مصدر متوهم ونزال وحسبك ونحوهما لانه لا يدل على مصدر لانها غير مشتقة والخلاف في جواز الجزم بعدها اي بعد اسم الفعل والخبر الثبت اذا سقطت الفاء لعدم مقتضي الحسبك وفي ذلك اشار الناظم بقوله والامر ان كان بغير افعل فلا تنصب جوابه وجزما انفلا كقوله وهو عمر بن الاطنابة الانصاري وقولي كلما جئتني وجلست مكانك تحمدي او لتجزمي بجزم تحمدي في جواب اسم الفعل وهو مكانك فانه في معنى اثبتي وقولي مصدر مبتدأ خبره مكانك تحمدي على حد قولي لا اله الا الله وجئتك بالجيم والشين المعجمة والهمزة ان تفتح وجئتك بالجيم والشين المعجمة غشة من الغشاء وهو لم اي لعرب تقول القاعر وفضل خبر اثبت لان انقى وفضل وان كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر الا ان المراد بهما الطلب اي لينق ولتفضل فلذلك جزم في جوابهما والحق الفراء الترجي بالتمني في نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بان مضمرة وجوبا بدليل قراءة حفص عن عاصم فاطلع بالنصب في جواب لعلي ابلغ الاسباب والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل بعد الفاء في الرجا نصب كيضمنا الى ينتحي بنتسب ويذهب البصريون ان الترجي ليس لجواب منصوبا وان ما توالوا في النصب بلعل اشربت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم للتمني في الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين **فصل** وينصب المضارع بان مضمرة جوازا بعد حرف حتة ايضا مصدرا حتى اذا اعاد احدها اللام الجارة انا لربها نفوز اي فوزنا فضر ماض منفي ولم يتقدم الفعل بلا وهو المشار اليه بقول الناظم ولا كذا لان اعمل مظهرا او مضمرا نحو وامرت لاعدل بينكم ولم يرد لان اكون اول المسلمين فاضمرت بعد لام الجحود واظهرت بعد لام النفي كما ذكرت ومما ذكره الموضح من ان الناصب هو ان مذهب جمهور البصريين ومذهب جمهور الكوفيين ان الناصب هي اللام وجوزوا اظهار ان بعدها توكيدا وقال الثعلبي الناصب اللام كما قالوا ولكن لنا بينها عز ان الحق يقهر وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز ان يكون الناصب ان المقدرة بعدها وان يكون كي ولا تتعين ان لذلك ولبطلان ظهور كي بعدها فتحصل لنا قولان اذا قلنا اللام ناصبة وقولان اذا قلنا انها غير ناصبة ومحل تحت قولها اللام لام العاقبة نحو فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ولام التوكيد وهي الزائدة نحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجز فان سبقت اللام بالكون المذكور وجب اضمار ان كما مر حكمه وتعليله وان تؤول الفعل بلا انافية او زائدة مؤكدة وجب اظهارها لئلا يتوالى مثلان وهما لام كي ولام الامر غير المراد غالبا وهو ركيك في الكلام والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد لا كلام جر التزم اظهار ان نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة بادغام النون في لا النافية لتقاربهما لئلا يعلم اصل الكتاب بادغام النون في لا المؤكدة والحاصل ان لان بعد اللام ثلث حالات وجوب الاضمار وفي ذلك اذا افترن الفعل بلا وجواز الامرين وذلك بعد لام كي ولام العاقبة ولام التوكيد والاحرف الاربعة الباقية من الحروف الناصبة للفعل نحو اضمر ان بعدها جوازا اذوا واو الفاء وثم اذا كان العطف بها على اسم صريح ليس في تاويل الفعل وهو نوعان مصدر وغيره وغير المصدر كقول حصين بن ضمام المري ولا رجال من قام الحرة والد سبيع واسوك علما فاسوك معطوف على رجال وهو ليس في تاويل الفعل ومذاق من غير والمصدر نحو وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب ايضا ان بعدها والتقدير او ان يرسل وان يرسل في تاويل مصدر منسبك عطفا على وحيا والتقدير الا وحيا او ارسالا او وحيا مصدر ليس في تاويل الفعل وقوله وهل لشعل الخ يعني ان بعض الكلابية زوج معوية بن ابي سفيان ام ابنه يزيد والبس عباءة وتقر

عليه بجزم يشبه

وخرق من بني عمي نحيف كذا في الشواهد

صبو الحب الذي من ابن الشفوف وذا لحشف من بني عمرو بن حرى الحب الذي من علج عنيف فنفر منصوب بان مضمرة جوازا وهي والفعل في تاويل مصدر مرفوع بالعطف على
لبس والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني ولبس بالواو العاطفة على قوله قبله البيت تخفق الارواح فيه احب الي من قصر منيف وفي بعض النسخ للبس باللام وهو مخالف
لما عليه الموضح في شرح بانت سعاد وقوله لولا توقع معتر فارضيه ما كنت اوثر اترابا على ترب فارضيه منصوب بان مضمرة جوازا بعد الفاء وان وما دخلت عليه في تاويل مصدر
معطوف على توقع والتقدير لولا توقع معتر فارضائي اياه وتوقع مبتدأ في تاويل الفعل والمعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق المعترض للمعروف والاتراب جمع
ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء وهو الترب الرجل من يولد معه او وقت ولادته [illegible] والمعنى لولا توقع من يتعرض لفعل المعروف وارضائي اياه ما اثرت اشكالا
الشابين على المسن على المساوي له في سنه وقوله وهو انس بن مدركة الخثعمي اني وقتلي سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت البقر فاعقله مضارع عقل منصوب
بان مضمرة جوازا بعد ثم وان واعقله في تاويل مصدر معطوف على قتلي والتقدير وقتلي سليكا ثم عقلي اياه وقتلي مبتدأ في تاويل الفعل وسليكا بالتصغير اسم
رجل مفعول لقتلي كالثور خبر ان والمراد بالثور ثور البقر لان البقر تتبعه فاذا عافت الماء ضرب ليرد الماء وقيل المراد بالثور ثور الطحلب وهو الذي
يعلو على وجه الماء فيصد البقر عنه فيضرب صاحب البقر ليفحص عن الماء فتشربه والمناسب للتشبيه الاول لان الغرض من وقوع الفعل بمن لا ذنب له عن غيره والحرز
الموضع بقوله اليخ تاويل الفعل عن الاسم الواقع صلة لال الالف واللام فانه في تاويل الفعل يقول الطائر فيغضب زيد الذباب بالرفع فيغضب وجوبا لان الاسم
وهو الطائر في تاويل الفعل وال الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويغضب بجملة معطوفة على
صلة ال والسطها بالفاء لو مختيج لرابط والذباب خبر المبتدأ وصح عطف الفعل على الاسم لانه لاشبه تاويل الفعل لكونه صلة الموصول اي الذي يطير فيغضب زيد
الذباب فتحصل من كلامه ولولا ان للفاء والواو واو وثم حالات النصب فيها ان بعدهن وجوبا وجوازا فيجب اذا كانت الفاء للسببية والواو للمعية بعد
نفي او طلب محضين او بمعنى الا او الى ويجوز ان يعطفن على اسم خالص من التاويل بالفعل وان ثم تشاركهن في الجواز دون الوجوب فاطلق في النظم العاطف فشمل
وان على اسم خالص عطف فنصبه ان ثابتا او منحذف ولا ينتصب الفعل المضارع بان مضمرة في غير هذه المواضع العشرة وهي الخمسة المذكورة في وجوب اضمارها
ان والخمسة المذكورة في جواز اضمارها الا شاذا وهي حذف ان على قسمين تارة يكون في الكلام مثلها فيحسن حذفها وتارة لا يكون فالاول كقول بعضهم تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه بنصب تسمع باضمار ان والذي حسن حذفها ان تراه قال الموضح في شرح الشذور وقول طرفة الا ايهذا الزاجري احضر الوغى وان اشهد اللذات
هل انت مخلدي بنصب احضر بان مضمرة ويؤيده وان اشهد والثاني كقول عامر الطائي فلم ار مثلها نهنهت نفسي بعدما كدت افعله بالنصب في قول الخذ اللص
قبل ان ياخذك بالنصب وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق فيدمغه بنصب يدمغه وقراءة الحسن تامروني اعبد بالنصب فحذفت ان منهن وليس معها ما يحسن حذفها
والجميع شاذ والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ حذف ان ونصب في سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى وفيه اشارة الى انه لا يقاس عليه وهذا مذهب الكوفيين ومن تبعهم
من البصريين الى انه يقاس عليه واجاز الاخفش حذف ان قياسا ولكن بشرط رفع الفعل مثل تامروني اعبد وتسمع بالمعيدي في رواية الرفع فيهما وذهب بعض
المتاخرين الى انه لا يجوز حذفها الا في الاماكن العشرة المذكورة رفعت او نصبت **فصل** في جازم الفعل المضارع جازم فعل واحد وهو احرف اربعة
احدها لا الطلبية نهيا كانت نحو لا تشرك بالله او دعاء نحو لا تؤاخذنا او التماسا نحو لا تفعل فالنهي من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوي
ويجزم بها فعل المتكلم المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما مبنيين للفاعل نادرا كقوله وهو النابغة الذبياني لا اعرفن ربربا حورا مدامعها مردفات
على اعقاب اكوار فلا ناهية واعرفن مجزوم بها ومؤكد بالنون الخفيفة مسند الى ضمير المتكلم وهذا النوع مما اقيم فيه المسبب مقام السبب اي لا تكن ربرب فاعرفه
والربرب بالرائين المهملتين والباءين الموحدتين القطيع من البقر الوحشية والحور بضم الحاء المهملة جمع حوراء من الحور بفتحتين وهو شدة بياض العين
في شدة سوادها ومدامعها مرفوع بحوراء واراد بها العيون لانها مواضع الدمع من اطلاق المحل وارادة الحال ومردفات حال من ربربا او صفة بعد صفة و
والاعقاب جمع عقب كل شيء اخره والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته وقوله وهو الوليد بن عقبة لا الفرزدق اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد
لها ابدا ما دام فيها الجراضم فلا ناهية او دعائية كما في المغني ونعد مجزوم بها وهو مسند الى المتكلم المعظم نفسه وهو على النهي نادر لان المتكلم لا ينهى نفسه الا على
المجاز تنزيلا له منزلة الاجنبي ودمشق بكسر الدال وفتح الميم وقد تكسر كما في القاموس دار الشام قصبة الشام والجراضم بضم الجيم والضاد المعجمة الاكول الواسع
البطن ويكثر جزمها فعلي المتكلم مبنيين للمفعول نحو لا اخرج ولا نخرج لان المنهي غير المتكلم وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم والا
لا يخرجني احد فحذف الفاعل وانيب عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفعل المبدوء بياء الغيبة الى المبدوء بالهمزة والنون ليتمكن من الاسناد الى
ضمير المتكلم على حد الالتفات من الغيبة الى التكلم وما ذكر من التفصيل بين المبني للفاعل والمبني للمفعول طريقة لبعضهم وعبارة الشارح ويضعف فعل
المتكلم قليل او قد ضعف فعل المتكلم فسوى بين المخاطب والغائب في الكثرة ولم يفصل في المتكلم بين المبني للفاعل والمبني للمفعول وهو موافق لظاهر
الكافية والتسهيل واصل لا الطلبية لام الامر زيدت عليها الالف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها
وحذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للكسائي والثاني اللام الطلبية امرا كانت نحو لينفق ذو سعة او دعاء نحو ليقض علينا ربك او التماسا نحو ليفعل فالامر
من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوي فيجزم بها فعل المتكلم المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما مبنيين للفاعل قليل لان المتكلم لا يامر
نفسه نحو قوموا فلاصل لكم اي لاجلكم والفاء زائدة وقوله ولنحمل خطاياكم فاصل ونحمل مجزومان بلام الامر فعلا متكلم الاول حذف الياء وعلامة
جزم الثاني السكون واقل منهما جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو قوله فبذلك فلتفرحوا بالتاء المثناة فوق في قراءة لعثمان وابي وانس وزيد ونحو قوله

لنزو معبر

من تسمع خير

على الباطل

لنا عند امساككم وقول الشاعر لم تخف انت يا ابن خير قريش فانقض حوائج المسلمينا ونعم الخيار انها الفتحة وقيل الجزم وجعل ابن جني منها الفعل المخاطب افعل من نحو ما افعل المتكلم وقالوا الاكثر الاستغناء عن همزه وهو من فضل المخاطب بقبل الامر يخوفوا وخذ وقم قوموا وأصل لام الطلب السكون لان الاصل عدم الحركة لكن منع عنه انها قد تكون في الابتداء والابتداء بالساكن متعذر فكسرت وقد تفتح عند سليم فاذا دخل عليها الواو والفاء وثم وجعل الاصل غالبا والثالث والرابع لم ولما ومنها وبشر كان في امر في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليها فكل منهما حرف يختص المضارع ويجزمه وينفي معناه ويقلب معناه ويقلب زمانه الى المضي فالقلب للزمان يبطل لفظ الماضي والمضارع خلافا لابي موسى في قلبه سيبويه وتنفرد لم عن لما بمصاحبة اداة الشرط نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته ولا يجوز ان لما تفعل لان الشرط بلم مثبت لم يقولوا ان قام زيد لما يقم مثبت لما لا تقول ان قد قام زيد مقرونا بلما بل بقد ولما بين النفي والاثبات وانما لم تقع قد بعد الشرط لانها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال والشرط يقتضي خفاء وقوعه وبعده وغلبه الى الاستقبال وتنفرد لم ايضا بجواز انقطاع نفي منفيها نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا الا ان الحين قد كان بعد ذلك شيئا مذكورا قاله الموضح في شرح القطر تبعا لابن مالك وقال في المحرر وهو لا دليل فيه هذا الا ان قبله هل اتى على الانسان حين من الدهر فالنفي انما هو ما عنى بما ذكر من ذلك الحين لا مطلق الحين بخلاف لما فان نفي منفيها مستمر الى زمن الحال ومن ثم اي ومن اجل ان نفي منفي لم يجز انقطاعه جاز ان يقال لم يكن الانسان شيئا مذكورا ثم كان شيئا مذكورا وامتنع في لما ان يقال لما يكن ثم كان لما فيه من التناقض لان امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي مستمر نفيه وجحد الماضي فهم الاخبار بانه سيكون فيما يستقبل صحيح ولا بد في استمرار النفي في الحال قالوا الدماميني وتنفرد لما عن لم بجواز حذف مجزومها كقاربت المدينة ولما يجز فيها اي في لما ادخلها وذلك لانها نفي لقد فعل والفعل قد يحذف بعد قد كقوله وكان قد وما قوله وهو ابو هريم بن علي بن محمد الهروي الحافظ وقد يعتل الثاني لسوغ عنها بوم الاحاذب ان وصلت ان لم اي ان لم تصل فضرورة والاحاذب بروى بالعين المهملة والزاي المعجمة وبالغين المعجمة والراء المهملة الشاهد وتنفرد لما ايضا بوقوع ثبوتية اي ثبوت منفيها نحو بل لما يذوقوا عذاب اي الى الان ما ذاقوه وسوف يذوقونه ولما يدخل الايمان في قلوبكم اي الى الان ما دخل في قلوبكم وسوف يدخل ولم لا تقتضي ذلك والعلة فيه ان لما النفي قد فصل وهو مفيد التوقع بخلاف لم فانها النفي فصل ولا دلالة فيه على التوقع والتوقع في لما غالب لا لازم كما ان التوقع بعد كاد ومن ثم ابلبر ولما ينفعه الندم ومن ثم اي من اجل ان لما يغلب عليها التوقع امتنع ان يقال لما يصنع ابصنا لاستحالة اجتماعهما ونوقض المستقبل بحال وقد تناقض ان المصدرية ولم يجزم بان وينصب بلم وقد تعمل لم حملا على لا النافية فينفي بعدها الفعل كقوله لم يرعوين بالحا ومن ثم قال الفراء اصل لم لا فابدلت الالف فيها كما قالوا في لن اصلها لا ان فابدلت الالف نونا والصحيح في لما قول الجمهور انها مركبة من لم وما وقيل بسيطة والنوع الثاني جازم لفعلين وهو احد عشر كلما وهي بالنظر الى الخلاف في حقيقتها وعدمه اربعة انواع حرف باتفاق وهو ان بكسر الهمزة وسكون النون وهو ام الباب حرف على الاصح وهو اذما قال سيبويه انها حرف تنزيلا ان الشرطية فاذا قلت اذما تقم اقم فمعناه ان تقم اقم وقال المبرد والفارسي وابن السراج انها ظرف زمان وان المعنى في المثال متى تقم اقم واجيب بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغيير وأجيب بان التغيير قد تحقق بدليل كان كانت الماضي في نحو كان المستقبل فدل على انها نزع منها ذلك اللفظ البتة واعترض بانه لا يلزم من تغيير ذا بانها تغيرت انها كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين الحال والاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى المضي مع بقائه على اصله واسم باتفاق وهو من بفتح الميم وما ومتى واي وابن وايان واني وحيثما واسم على الاصح وهو بما قال الجمهور انها اسم بدليل عود الضمير اليها في قوله ثم مهما تاشا يدر من ابره لتحسرنا وزعم السهيلي وابن يسعون بمهملتين انها حرف وهذه الانواع الاربعة ستة اقسام احدها ما وضع للجزم وتغليق الجواب على الشرط وهو ان واذما نحو ان تقعد واذما تقم اقم والثاني ما وضع للدلالة على من يعقل تضمن معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سوءا يجز به والثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل تضمن معنى الشرط وهو ما وما نحو وما تفعل من خير يعلمه الله وبما ثانيا بمن اي بما وضع للدلالة على من يعقل والرابع ما وضع للدلالة على الزمان تضمن معنى الشرط وهو متى واي نحو متى واي يوم تصم اصم والخامس ما وضع للدلالة على المكان تضمن معنى الشرط وهو اين واني وحيثما نحو اينما تكونوا يدرككم الموت ونحو اني وجدتها تشكر لها وحيثما تستقم يقدر لك الله فجاء بالاسم غالبا بالزمان والمكان وما هو مترددين انواع الاسم الاربعة وهو اي فانها بحسب ما تضاف اليه وهو في اتيهم يقم اقم معمر من اي بن وفي اي الدواب تركب اركب من اي بما وفي اي يوم تصم اصم من اي بمعنى وفي اي مكان تجلس اجلس من اي بن وهذه الكلمات كلهن يقتضين فعلين يسمى اولهما شرطا والثاني جزاء ويسمى ثانيهما جوابا لانه مترتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال وجزاء لان مضمون جزاء المضمون الشرط وان في ذلك اشارة الى قاعدة نحوية وهي ان الشرط والجزاء ضمنا معنى الحدث فقط دون الزمان بدليل انك تقول ان قام زيد قام عمرو فتجد الحدث في الشرط والجزاء وهو القيام مذكورا دون الزمان فانه غير مذكور فيهما بخلاف الجواب وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل الشرط يجزم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط كما ان المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ وذهب الجرجاني في المقتصد وقيل الشرط والجواب يجزمان كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر انهما ترافعا وهذا نقله ابن جني عن الاخفش وقيل الاداة والشرط جزماه الجواب كما قيل الابتداء والمبتدأ كلاهما رفعا الخبر وبه قال الفارسي في احد قوليه وذهب الخليل وتبعه ابن مالك المركب لا يحذف احد جزئيه ويبقى الاخر وفصل الشرط وبانا العامل المركب لا يفصل بين جزئيه وقد جاء الفصل نحو وان احد من المشركين استجارك وأجيب بان فضا الشرط هو المحذوف وهذا مقتضاه وقيل الجواب يجزم بالجوار فالكوفيون قياسا الجزم على الجر وردت بانه قد يكون بينهما معمولان فاصلة فلا

...لا تزورنا فما تجد الا بالنون بمثل هذا القرآن لا بالنون بمثل هذا الجملة لا بالنون بمثل سابق على الشرط وهو ان يدل على تقدير فعل الام في ان لانها موطئة للقسم قبلها وجواب الشرط محذوف استغناء عنه بجواب القسم كما بينا فيما جواب الشرط عن جواب قسم نابت عنه وان تقدم ولقائل ان يقول لم حذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط ولم لم يحذف جواب الشرط استغناء عنه بجواب القسم والجواب ان الحاصل انه متى اجتمع شرط وقسم استغنى بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالمتقدم والى ذلك الاشارة بقول الناظم واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما تقدم فهو ملتزم هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر والا فقد يجاب الشرط مع تأخره ولم يجب خلافا لابن مالك في التسهيل والكافية وخالف فيذلك في المنظم فقال وان تليا ولا قبل ذي خبر فالشرط رجح مطلقا بلا احتذر نحو يدوك ان يقم اقم وجاز جعل الجواب للمقدم المحذوف وافقه ان يقسم لافوض والاجتزا بما للشرط تقدم او تأخر كاذكره ابن عصفور وجزم به عليه الناظم في الفاصل وانما رجح جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان غير الشرط بحمل بحمله الخ هو فيها بخلاف القسم فانه مسوق للجزء المؤكد والمراد بذي الخبر ما يطلب خبرا من مبتدإ او اسم كان ونحوه ولا يجوز جعل الجواب للشرط مع تأخره عن القسم ان لم يتقدمهما ذو خبر خلافا للفراء في اجازته ذلك واما ما استدل به وهو قوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس بادیا واركب جمارا بين سرج وفروة واعر من الخاتام صفرى ثيابها فهو عند البصريين ضرورة واللام من لئن زائدة لا موطئة للقسم وهذان البيتان قائلتهما امرأة عقيلية وجب حذف الجواب جوازا او وجوبا الشرط في غير الضرورة مقول القول لفظا او مضمنا كما مثلنا فلا يجوز ان ظننت ان لم تفعل ولا والله ان تقم لاقومن لكون الشرط مضارعا غير منفي بلم عند البصريين والفراء واجازه بقلة الكوفيين قياسا واجاز بقوله في غير الضرورة عما جاء في الشعر كقوله لئن ثلة قد ضافت عليكم ببوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع محذوف الجواب مع ان الشرط مضارع غير منفي بلم واذا دخل شرط على شرط فثانيه يكون بحسب ما يليه فان كان بعطف فعاطف ابن مالك ان الجواب لكليهما والا فللسابق منهما لان الواو والفاء للجمع نحو ان تنفق وان تضن الى احسن اليك وان كان العطف بأو فالجواب لاحدهما لان او لاحد الشيئين نحو ان جاء زيد او ان جالسته فاكرمه او فاكرمها وان كان العطف بالفاء فالجواب للثاني والثاني وجوابه جواب للاول وان كان بغير عطف فالجواب لكليهما والشرط الثاني مقيد للاول كقيده بان وافضه موضحه كقولك ان تستغيثوا ابنا ان تذعروا بجدا وان تذعروا بجدا مستعاثا على عزة انها كم فحذف جواب ان تستغيثوا وان تذعروا بالبناء للمفعول مقيد للاول على معنى ان تستغيثوا ابنا بذعرو بن بجدا واذا دخل الاستفهام على الشرط فحكمه حكم ان الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط فياشا على مسئلة تقدم القسم على الشرط نحو ان قام زيد اقوم

فصل

في اوجه لو للوثائة اوجه وضعفها فكون سنة احدها ان تكون مصدرية فتؤول مع ما بعدها بمصدر في المعنى وفي السبك الا انها لا تنسبك الا كثر وفيها في الماضي والمضارع بعدودة نحو ودوا لو تدهن اي ادهانك او بعد بودة نحو يود احدهم لو يعمر اي تعميره ومن المقبل قوله يا ليتما مصعب قبلة بالناس فاتا اي تقبيلك الناس والثانية ان تكون شرطية بمعنى ان وهي قليلة ومنه قراءة بعضهم ولو ترى اذ وقفوا على النار اي ان وقفوا عليها والثالثة ان تكون للتمني وهي كثيرة ومنه قول الشاعر فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر بالذنائب اي عمرو بأن السيف غودر بالذنائب والرابعة ان تكون للعرض وهي قليلة ومنه قول الشاعر الا لو تأتينا فتلمم بالديار اي الا تأتينا والخامسة ان تكون للتقليل وهي قليلة ومنه قول الشاعر لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري اي ان حلقي شرق بغير الماء والسادسة ان تكون لمجرد الربط في الماضي وهي كثيرة ومنه قول الشاعر ولو ان قومي كان حول بيوتهم من الذل ما حلوا ولا ارتحلوا اي ان حلوا وان ارتحلوا والسابعة ان تكون لمجرد الربط في المستقبل وهي قليلة ومنه قول الشاعر فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان ولو لا تنفخ اي ان تنفخ والثامنة ان تكون لمجرد الربط في المضارع وهي قليلة ومنه قول الشاعر ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبسب لظل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب ولو لتنفي شرط وظل جوابها والاصداء بالمد جمع صدى بالقصر وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها والصدى ايضا ذكر البوم والرمس القبر او نواحيه والاول من الثلاثي من باب ضرب والثاني من باب اعتماد والسبسب بفتح السينين ومعدن بين الثعلبية والربذة بكسر الراء العظام البالية بفتح الراء وتاء من فتت بكسر العين قال في الصحاح هشمت لغتان بالكسر اعلى هشاشة اذا اردت المرة الواحدة فتحت الطاء وضممت الراء وان شئت كسرت الطاء وسكنت الراء والطرب بخفة بمعنى ولصوت بكسر اللام متعلق بيهش متعلق بطرب بعد وقد تعلق بمحذوف متعلق بيهش لصوت صدى ليلى وبطرب ايضا وانما كانا متعلقين بالمستقبل وقد فهما فعل ماض لفظا اقول بالفعل المستقبل معنى كما ان كلا نحو وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم اي ان شارفوا ان يتركوا وانما اولنا الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاحياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده اموات قاله في المغني وانكر ابن الحاج في نقده على المعرب تبعا ابن الناظم مجيء لو للتعليق في المستقبل قال ابن الحاج وهذا لا يقول به يوم نحر ومنطلق بكر تقول ذلك مع ان وفال ابن الناظم وعندي ان لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وما استشكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم فيه رد عليه

والصفير بمعنى

باب اعراب المضارع

عليه ان فانها تشعر بخلاف الثبوت كما قال النحاة الجمع بين ان الواقعة بعدها الموصولة من كون ان وصلتها في موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدرا فلا اظهر ما ان ثبت النساء بخلافه اي ما ثبت ان في النساء بخلافه او جمع هذا بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل وبيقدره ان الفعل لم يحذف بعدها وغيرها من ادوات الشرط الا مقترنا بفعل بعده الا مكان والمقرون بلا بعدها ان قاله الموضح في شرح بانت سعاد وابها اشار الناظم بقوله لكن اذا بها فاقترن واختصت ان من بين سائر ادوات الشرط بالاسم المرفوع بعدها لو كما اختصت اذا بدخول الفجائية بعدها دون الجواب لو اما ما من معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه او ما من وضعا وهو اي الما من وضعا اما ما مثبت فاقترانه باللام نحو لو شاء لجعلناه حطاما اكثر من تركها نحو لو نشاء جعلناه اجاجا وقال عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسويف لانها تدل على تاخر وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه كما ان اسقاطها يدل على التعجيل اي ان الجواب يقع عقيب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في قوله لجعلناه حطاما وحذفت في لو نشاء جعلناه اجاجا اي لو فتشه في الحال من غير تاخير والفائدة في التاخير جعله حطاما وتقديم جملة اجاجا تشديد العقوبة اي اذا استوى الزرع على سوقه وتوبيخ بان لاطماع جعلناه حطاما كما قال الله تعالى اذا اخذت الارض زخرفها الاية انتهى واما ما منفي بما عطف على مثبت فالامر بالعكس فالاكثر تجرده من اللام ويقل اقترانه بها فالاول نحو لو شاء ربك ما فعلوه والثاني نحو ولو يعطى الخبايا لما افترقا ولكن لا جبا مع اللبالي واما دخول اللام على ما النافية ولا تدخل اللام على نافي غيرها وتقدم في باب ان توجيه ذلك قيل وقد يجاب لو بجملة اسمية مقرونة باللام نحو ولو انهم اذ ظلموا المثوبة من عند الله خير صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال ان اللام في المثوبة في جواب لو وان بين المعنى والاسم تباينا من هذه الجهة قال الزمخشري واما جعل جوابها جملة اسمية دلالة على استمرار مضمون الجزاء وقبل الجملة مستانفة صرح بذلك ابن هشام الخضراوي فقال اللام في المثوبة لام الابتداء لا الواصلة لجواب لو وهو احد احتمالي الزمخشري او جواب لقسم محذوف صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال واذا وليها جملة اسمية فهي جواب قسم او مضاه في المعنى انتهى والاولى ان يكون لام المثوبة لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية واما القول بانها لام جواب لو وان الاسمية استغني بمكان الفعلية عنها نسقا انتهى وان لو في هذين التركيبين وهما الاستيناف وجواب القسم للمتنع فلا جواب لها على الاصح للاتي الوجه الرابع من اوجه لو ان تكون للمتنع نحو لو اتبع محمد ثم محمد ثم بالنصب واختلف فيها فقال ابن الصائغ وابن هشام هي وقسم برأسها فلا يحتاج الى جواب وقال بعضهم هي لو الشرطية اشربت معنى لبت الوجه الخامس ان تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره في التسهيل الوجه السادس ان تكون للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق قاله ابن هشام اللخمي وغيره **فصل** في اما بفتح الهمزة وتشديد الميم وهي حرف شرط اي متضمن معنى الشرط وحرف توكيد دائما وحرف تفصيل غالبا يدل على المعنى الاول وهو الشرط نحو اما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ولو كانت الفاء للعطف لدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتدائه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما صح الاستغناء عنها ولا عوضها الخبر عن مبتدائه بين انها فاء الجزاء وان اما للشرط ويدل على المعنى الثالث وهو التفصيل استقراء مواضعها وعطف مثلها عليها نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فاما الذين اسودت وجوههم ولما الذين ابيضت وجوههم فاما من اعطى واتقى واما من بخل واستغنى الايات الثلاث وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها فالاول نحو ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل ويهديهم في المعنى واما الذين كفروا فلهم كذا وكذا والثاني منه هو الذي انزل عليك الكتاب منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ الاية ويهدي في المعنى قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون الاية فالوقف ونر وهو وقف تام فيقف القارئ لهذه الاية على قوله الا الله ويبتدئ بما بعده والمعنى واما الراسخون في العلم فيقولون امنا به وذلك مبني على ان المراد بالمتشابه من القرآن ما استاثر الله تعالى بعلمه اي لم يطلع عليه غيره ولا طريق لاحد الى معرفته انتهى وفي منه سيما نزغ ونحوه وهذا التقدير الذي قدره الموضح في هذه الاية هو احد دلائل الجمهور على جواز الخطاب بالمهمل وتقدير الدليل منه انهم قالوا الوقف على قوله وما يعلم تاويله الا الله واجب حتى يكون قوله والراسخون كلاما مستانفا اذ لو لم يقف عليه بل وقف على قوله والراسخون في العلم حتى يكون عطفا على قوله الا الله فاذا ابتدئ بقوله يقولون امنا به كان المراد به قائلين امنا به فيكون حالا وهو باطل لانه لا يخلو اما ان يكون حالا عن الله او عن الراسخين في العلم حتى كان الله تعالى والراسخين في العلم قالوا امنا به كل من عند ربنا وذلك في حق الله تعالى محال او يكون حالا عن الراسخين في العلم فقط وح يختص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه وهو باطل بالاجماع لان من شان المفاعدة المقارنة في العربية ان المعطوف يحكم المعطوف عليه فثبت ان الوقف على قوله الا الله واجب اذا كان الوقف عليه واجبا فقد غلطنا الله تعالى بما لا تفهمه وهو المهمل واجيب عنه بانه يجوز تخصيص المعطوف بالحال حيث لا لبس كقوله تعالى وهيىء لامركم من امركم رشدا بفتح الميم وكسرها حال من المعطوف فقط وهو يعقوب لان لنا فاضلة ولدا لولد وهو يعقوب ومن تخلف التفصيل قولك اما زيد فمنطلق هذا هو المثال ويبحث هذا الموضع في الحواشي فقال والنظام ان اما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع زيد في مخاطبين فسبا واحدهما الى ذلك فهو على هذا التفصيل اي واما غيره فليس كذلك واما المعنى الثالث وهو التوكيد فذكره الزمخشري فقال لما عرف بحسن الكلام فصل الجملة اي زادته توكيد تقول زيد ذاهب فاذا اضفت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب في ذهم ان ذلك التوكيد مستخرج من كلام سيبويه حيث عنونها بما يكون من جواب كلام الزمخشري وهذا التعبير يدل بفائدتين بيان كون زيد توكيدا وانه وضع الشرط انتهى وقال الطيبي واما سناه ومخرجه مما قدمت من الانواع والمعاني فانه لا يمتنع زيد ان الذهاب فانه يصدق الذهاب لا محالة انتهى فهي نائبة عن اداة الشرط وجملته وموضعها صالح لهما وهي قائمة مقامهما متضمنها معنى الشرط وليست لما بمعنى مهما لان شرطها لا تتضمن حتى لا يصلح ان يكون بمعنى لهم وقول الزمخشري وقد تقدم ذكره ومن اسنباه قولك مهما يكن من شيء كان زيد منطلقا

انتهى

سيبويه السابق قال الموضح في الحواشي فتح في كلام سيبويه علم براد به خاص وكان ناذ والمنوع مما بعد حتى من موانع مصدر جوابها فجوابها ثابت المسند اليه فما
ظنك اذا انضاف الموانع وانما عمم سيبويه العبارة لانه لا يمكنه ذكر حدث خاص لان ما يفسرها يا عتب كلام معين بل فسرها بما يشمل جميع موارده ويلخص ان افيد
ثلثة امور اسدها التوكيد اذ معنى قولك اما زيد فمنطلق انه منطلق لا محالة وهذا لا يعطيه الكلام بدونها والثاني معنى الشرط اذ المراد بها ما فيد ما منع من انطلاق
فانطلاقه واقع ومن هنا كان الانطلاق واقعا لا محالة والثالث معنى التفصيل وهو لا تشعر بهما ولهذا لا يكاد يستقر الامر فيها بقوى مثلها مسطور فيه عليها
وقد يخلو من هذا بدليل قولهم اما العسل فانا شارب واما حقا فانك ذاهب حكاها سيبويه انفي وكون اما افيد بهما هو قول الجمهور وقال بعضهم اذا قلت اما
زيد فمنطلق فالاصل ان اريت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت اداة الشرط وفعل الشرط وانبنيا ما سنا فيه لذلك وعلى القولين لا بد لاما من جملة ولا بد
لها من فاء تاليه لذلك ايها اما زيد فمنطلق والاصل ان يقال اما فزيد منطلق فيفصل الفاء في صدر الجواب كما هو مع غيرها من ادوات الشرط ولكن خولف هذا الاصل
مع اما خاصة لكونه في صورة مسطور عليه فصل بينهما والفاء بجزء من الجواب وهو ولد من سنة احدها المبتداء كما مثلنا والثاني الخبر نحو اما في الدار
فزيد والثالث جملة شرط دون جوابه نحو ان كان من المقربين فروح وآرايح اسم منصوب لفظا او محلا نحو واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث ولتأخر
اسم [illegible] بعد حذف ما بعد الفاء نحو اما زيدا فاضربه والتأخر عن ظرف نحو اما اليوم فاضرب زيدا والى ذلك اشار الناظم بقوله اما كما مبتدأ من شيء
[illegible] قوله ولزموها وجوبا الفا الا ان دخلت الفاء على قول فدطرح اي حذفنا استغناء عنه اي عن القول بالمقول فيجب حذفها معه للاستغناء عنها بالمقول
قوله منه فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم فاكفرتم مقول لقول محذوف والقول ومقوله جواب اما اي فيقال لهم اكفرتم ولا تحذف الفاء في مثل
ذلك الا ضرورة لقوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب والاصل فلا اقتال فحذف الفاء ضرورة قال ابو الفرج هذا البيت مما هجي به
قطبة بن اسيد بن ابي العيص بن امية بن عبد شمس وعراض بالعين المهملة والضاد المعجمة الشق والناحية لا جمع عرض بهملتين وهي الساحة والمواكب جمع موكب وهم
القوم الراكبون على الابل او في قدورهم نحو قولهم اما بعد ما بال رجال بشرطون شروطا ليست كتاب الله الحديث اخرجه البخاري والاصل فيها بال وما استفهامية
مبتداء وبال بمعنى شان خبرها والى حذف الفاء اشار الناظم بقوله وحذف ذي الفا فاقل في نثر اذا الرب قول منها قد بدا فصل في ذكر جملتي لولا ولوما على
ملف النظم للولا ولوما وجمان احدهما ان يدل على امتناع جوابهما لوجود نا بهما فيختصان بالجملة الاسمية واليه اشار الناظم بقوله لولا ولوما يلزمان الابتدا
اذا امتناعا بوجود عقدا نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وقوله لوما الاصاحة للوشاة لكان لي من بعد حظك في وصالك رضاء وبعد اوقد على الماضي حيث نعم
ان لوما لا تاتي الا للتخضيض وكون المرفوع بعدها مبتداء هو المصحيح وهو قول سيبويه وقيل مرفوع بلولا الصمار وهو قول الفراء وقيل مرفوع بها نابت وهو قول
حكاه الفراء عن بعضهم وقيل مرفوع بفعل محذوف وهو قول الكسائي وعلى القول الصحيح فقال الجمهور يجب في الخبر ان يكون كونا مطلقا فيحذف وفاوذهب غيرهم الى
يجوز ان يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه ويجوز ان يكون كونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره ان لم يعلم دليله والا جاز حذفه وذكره والخبر في هذه
الابنية يحمل ان يكون كونا مطلقا والمقدر لولا انتم موجودون ويحمل ان يكون كونا مقيدا والمقدر لولا انتم صدمونا عن الهدى بعد اذ جاءنا بدليل انه قيل
عن الهدى بعد اذ جاءنا كم ولوما في هذا الخلاف في المرفوع بعد لولا وليس بعده جهته والوجه الثاني ان يدل على التخضيض بهلا وبعجبني واليه اشار الناظم بقوله وبهما
التخضيض ميز فيختصان بالجمل الفعلية لان التخضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الجملة الفعلية حادث بخلاف الطلب بهلا فانها للشيء
وعدم الحدوث نحو لولا انزل علينا الملائكة ونحو لوما تاتينا بالملائكة ونحو بهما في افادة التخضيض والاختصاص بالافعال هلا والا ولا يفتح اولها
وتشدد بدل اللام في الاولين وتخفيفهما في الثالث نحو هلا تضربن زيدا والا تضربنه فيذا تب والى ذلك اشار الناظم بقوله هلا الا ولا ولبيهما
الفعلا واما قوله فهلا نفس ليلى شفيعها فتقديره فهلا كان هواي لشان وقد يلي حرف التخضيض اسم منتصب بفعل على جهة كون الاسم معمولا للفعل و
ذلك الفعل اما مضمر نحو قوله صلى الله عليه وسلم لجابر حين اخبره بانه تزوج بثيب فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك بكرا منتصب بفعل محذوف اي فهلا تزوجت بكرا والمضمر
مؤخر عن حرف التخضيص نحو قوله تعالى نحو لولا اذ سمعتموه قلتم فلولا يجيء هلا وفي المعنى انهما سواء للتوبيخ واذ متعلقة بقلتم وقلتم فعل مظهر مؤخر من تقديم
وسمعتموه مجرور باضافة اذ اليه وهلا قلتم اذ سمعتموه واليهما اشار الناظم بقوله وقد يليهما اسم بفعل مضمر على او بظاهر مؤخر هذا باب
الاخبار بالذي والتي وفروعهما الى اللذين واللتين والذين واللاتي واللائي وما لا لف واللام وكثيرا ما يصلنا الى الاخبار بالمصدر الاختصاص او تقوى الحكم او
تشويق السامع او لمجانبة المضي او فوات ملكة في الحصر في الكلام ولذلك لم يعبر بعضهم في الصدر الاول باب السبك اي سبك النحوي وهي تسمية قديمة
وقد بالغ بعض النحويين ووضع على ابواب الفعل كباب الفاعل والمبتداء والخبر ونواسخهما جميع المفعولات والتوابع والاعمال وغير ذلك ليحصل المطالب بالاستقراء
فيه ملكة يقوى بها على التفنن وهو باب واسع وضع النحويون للشروح في الاحكام النحوية كما وضع النصريون مسائل التمرين الآتية وهي كيف تقول كذا وكذا
كذا في القواعد النصريفية والكلام هنا في فصلين احدهما في بيان حقيقته وثانيهما في بيان شروطها يخبر عنه الفصل الاول في بيان حقيقته وهي ان تقدم
الموصول على اول الكلام الذي هو الاسم المخبر عنه واعربا على معنى في ذلك الاسم ثم مضى عن ذلك ضمير كان حسب الاعراب في الافراد والتثنية والجمع في
التذكير والتانيث ويكون ذلك الضمير عايدا على ذلك الموصول ويكون ذلك الموصول ابهم مطابقا للضمير فيما تقدم ثم يخبر في ذلك الاسم الذي اردت
الاخبار عنه خبرا عن الموصول وياتي بالجملة الموصول وبيان ذلك انك اذا قيل لك كيف تخبر عن زيد المبتداء من قولنا زيد منطلق او انه منطلق بخبر
فاعمد الى ذلك الكلام الذي فيه زيد فاعمل فيه اربعة اعمال احدها ان تبتداء بموصول يكون في موضع رفع بالابتداء مطابق لذلك الموصول الذي اردت ان

باب الأخبار بالذي

وتذكيره وذلك لموصول المطابق لزيد فيما ذكر هو الذي الواقع في الابتداء العمل الثاني ان تجعل زيدا الى آخر التركيب لانك تريد ان تجعله خبرا عن الموصول العمل الثالث ان تضمه اي تبتدأ على انه خبر الذي العمل الرابع ان تجعل الذي مكانه اي مكان زيد الذي فقلت عنه ضمير امطابقا لما في معناه وفي اعرابه فقول الذي هو منطلق زيد فالموصول وهو الذي مبتدأ فمن حيث كونه موصولا يحتاج الى صلة وعايد ومن حيث كونه مبتدأ يحتاج الى خبر وجملة هو منطلق مبتدأ وخبر على الترتيب جملة من ابتداء والخبر صلة الذي والعايد منها الى الموصول الضمير المرفوع على الابتداء الذي جعلته خلفا عن زيد في اعراب الذي هو الان وهو زيد كمال الكلام وفي ذلك اشار الناظم بقوله ما قبل اخبر عنه بالذي خبر عن الذي مبتدء قبل استقر وهما سواهما فوسط صلة عايدها خلف معطى التكملة وقد بين بما شرحناه ان زيدا في المثال المذكور مخبر به لا عنه وان الذي بالعكس اي مخبر عنه لا به وذلك خلاف ظاهر السؤال وهو قولهم كيف تخبر عن زيد من قولنا ان زيدا منطلق بالذي فظاهر هذا السؤال ان زيدا مخبر عنه وان الذي مخبر به فيجاب احدهما بالاين عصفور انهما ارادا بقولهم الاخبار بالذي ان تخبر عن المسمى وبكون الاسم المخبر عنه في وقت الاخبار الذي مضى عن المسمى بالذي فاذا قيل اخبر عن زيد بالذي كان على معنى اخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بالذي وثانيهما الابن الضايع مجيبا عنهما الاولى ان يكون الكلام محمولا على المعنى وذلك ان زيدا هو المخبر عنه في الحقيقة وان كان اللفظ اخبر اضمر واعنه بانه مخبر عنه نظرا الى الحقيقة وثانيهما انه على التغليب وان عن بمعنى الباء وبايهما انه لما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى صح ان يطلق عليه انه مخبر عنه واذا كان المخبر عنه مثنى او مجموعا على حده او مؤنثا جئ بالموصول على وفقه لوجوب مطابقة الخبر المبتدأ والى ذلك اشار الناظم بقوله وبالذين والتي اخبر اجيبا وفاق المثبت تقول في تخويلبث من اخويك الى العمرين بكسر الراء رسالة اذا اخبرت عن الشاء من بلغت بالذي بلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا فالذي مبتدأ وانا خبره وما بينهما صلة وعايدها ضمير مستتر في بلغ لانه امكن انفصالها فلا يعد لها وان اخبرت عن اخويك بالتثنية قلت اللذان بلغتهما الى العمرين رسالة اخواك فاللذان مبتدأ واخواك خبره وما بينهما صلة وعايدها ضمير التثنية البارز وهو هما وان اخبرت عن العمرين بالجمع قلت الذين بلغت من اخويك اليهم رسالة العمرون فالذين مبتدأ والعمرون خبره وما بينهما صلة وعايدها ضمير الجمع البارز وهو هم والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تخبر عن اثنين او جمع فثن او اجمع كالذي صار كالتي وان تخبر عن العمرين رسالة فالذين والتي لهما والذي لهم وان تخبر عن اخويك بالتي بلغت من اخويك اليهم رسالة العمرون فالتي مبتدأ والعمرون خبره وما بينهما صلة وعايدها ضمير الجمع المؤنث البارز وهو هن والى ذلك اشار الناظم بقوله وبالتي والتي لهما والتي لهم والتي لهن وان تخبر عن اخويك الى العمرين رسالة انا فالذي مبتدأ وانا خبره وما بينهما صلة وعايدها ضمير مستتر في بلغ لانه امكن انفصالها فلا يعد لها وان اخبرت عن اخويك بالتثنية قلت اللذان بلغتهما الى العمرين رسالة اخواك فاللذان مبتدأ واخواك خبره وما بينهما صلة وعايدها ضمير التثنية البارز وهو هما وان اخبرت عن العمرين بالجمع قلت الذين بلغت من اخويك اليهم رسالة العمرون فالذين مبتدأ والعمرون خبره وما بينهما صلة وعايدها ضمير الجمع البارز وهو هم والى ذلك اشار الناظم بقوله وبالتي والتي لهما والتي لهم وان تخبر عن اخويك الى العمرين رسالة انا فالذي مبتدأ وانا خبره وما بينهما صلة وعايدها الهاء من بلغتها وكان من ضمير الرسالة ان يكون مكانها منفصلا ويكون التقدير الى اخويك بلغت العمرين اياها رسالة لكن حيث امكن الاتصال قدم الضمير ووصله بالفعل لانه اذا امكن الوصل لم يجز العدول عنه الى الفصل الا في الضرورة ومع اي حين اذ قد منع وصله فيجوز في ذلك حذفه واثباته لانه عايد متصل منصوب بالفعل وتقدم في باب الموصول ان العايد اذا كان منصوبا متصلا بالفعل جاز حذفه نحو وما عملت ايديهم وشرط الضمير العايد الى الموصول في هذا الباب ان يكون ضمير غيبة ولو كان خلفا عن ضمير حاضر واجاز ابو زيد الحاضر في الخلف فتقول في الاخبار عن انا الخاطب الذي ضربت انت ويلزمه اجازة ذلك في المتكلم نحو الذي قمت انا اذ لا فرق ورد بانه يلزم ان يكون فائدة الخبر اصلة في الابتداء وذلك خطاء والخبر في هذا الباب واجب ان الخبر عند الجمهور وفضل ابن العلج عن المبرد انه يجوز تقديمه خبرا عن الذي او مبتدأ الفصل الثاني في شروط ما يخبر عنه فيجب تخصيصها عند ارادة الاخبار بالذي واحد زوجيها من التانيث والتثنية والجمع اشترط للمخبر عنه سبعة شروط احدها ان يكون قابلا لما مر من انه يجب تاخيره فلا يخبر عن ايهم والاستفهام من قولك ايهم في الدار لانك تقول الذي هو في الدار ايهم فتزيل الاستفهام عن صدريته واجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقدير مخبر ايهم الذي هو فيها الدار فايهم خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر وقال ابن الضايع بل ايهم مبتدأ والذي خبره والاقرب قول ابن عصفور وان كان الاصح عند الجمهور المنع مطلقا وكذا القول في جميع اسماء الاستفهام واسماء الشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشان على القول بان لمصدر الكلام لا يخبر عن شئ منها لما ذكرنا من ان الذي لمصدر الكلام عن صدريته وبيان ذلك انك تقول في الاخبار عن اسم الشرط من قولنا ايهم يكرمني اكرمه الذي هو يكرمني اكرم ايهم وعن كم الخبرية من قولنا كم عبد ملكت كم وعن ما التعجبية من قولنا ما احسن زيدا الذي هو لحسن زيدا ما وعن ضمير الشان من قولنا الذي هو زيد قائم هو فزيد قائم لمصدر الكلام عن صدريته وثم مانع اخر وهو ان الضمير المحال لا يحمل الخبر عنه لا بنفسه عناء ولا بعمل عمله اما في مسئلة الاستفهام فلان الضمير لا يستفهم به ولما في مسئلة الشرط فلان الضمير لا يجزم واما في مسئلة الشرط فلان الضمير لا يجزم ولما في مسئلة كم فلان الضمير لا يضاف واما في مسئلة ما التعجبية فلان الضمير لا يخبر عنه بافعل في التعجب واما في مسئلة ضمير الشان فلان ضمير الشان لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة للموصول وفي التسهيل انا اشترطنا ان يقبل الاسم او خلفه انا خبرونا ذلك لان الضمائر المتصلة كالتاء من قمت يخبر عنها مع انها لا تاخر ولا يكون خلفها وهو الضمير المنفصل فتقول اذا اخبرت عن التاء من قمت انك انت قائم انا فصل هذا بضمير منفصل لكونه خبرا ويصير المتكلم غائبا العود على الذي فلذلك عراه التسهيل الشرط الثاني ان يكون المخبر عنه قابلا للتنكير فلا يخبر عن الحال والتمييز بما هو بلازم للتنكير لانك لو قلت في جاء زيد ضاحكا وفي ملكت تسعين نفجة الذي جاء زيدا اياه ضاحكا والذي ملكت تسعين اياها نفجة لكنت نصبت الضمير في الاول على الحال وفي الثاني على التمييز وذلك ممتنع لان الحال والتمييز كل منهما واجب التنكير وكذا القول في نحوه وهذا القيد وهو قبول التنكير المذكور في النظم في قوله قبول تنكير وما اخبر عنه بهما ادعى ما ذكره الناظم في التسهيل بهذا اللفظ وذكره بلفظ اضمر فقال عن مضمر قال شارحه ابو حيان ومن ابويه والمرادي وابن عقيل وناظر الجيش والصبان واللفظ له قوله منوبا عنه بضمير او ذي لك الاسم الذي نريد ان نخبر عنه ونخبر بذلك من الاسماء الملفوظ لا يجوز لصاحبها كالحال والتمييز والاسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول ومثله المبالغة والصفات المشبهة واسماء الافعال الشرط الثالث ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالاجنبي في صحة وفي صحوه قبل الاخبار كزيد من ضربت زيدا فانه يصح وضع عمرو مثلا موضع زيد فتقول ضربت عمرا بخلاف الهاء في زيد ضربته فلا يصح وضع الاجنبي موضعها فلا يخبر عن الهاء من ضربته بزيد ضربته انا فاعلم ان الهاء الاجنبي كعمرو وبكر مما ذكرنا وانما امتنع الاخبار عما ذكرناه لانك لو اخبرت عنه لقلت الذي ضربته هو فالضمير المنفصل

ضمير الجمع المؤنث مبتدأ اخبر عن رسالة التي بلغتهما من اخويك الى العمرين رسالة بالرفع فالتي مبتدأ ورسالة خبر وما بينهما صلة وعايدها ضمير

الذي اياه عبدا ملكت كم هو زيد قائم

التركيب هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير المنفصل الآن وهو الهاء خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلا بالفعل فتفصله وتؤخره ثم هذا الضمير
المنفصل المتصل وهو الهاء من ضربته ان قدرته رابطا الخبر بالمبتدا الذي هو زيد بقي الموصول وهو الذي بلا عائد وان قدرته عائدا على الموصول بقي الخبر بلا رابط
ولا سبيل الى كونه عائدا عليهما اذ عود ضمير مفرد على شيئين محال هذا من جهة الصناعة واما من جهة المعنى فلان الفائدة ولا فائدة في هذا الاخبار لان الخبر لا
زيادة فيه على المبتدا فهو كقولك الذاهب جاريته صاحبها انتهى الشرط الرابع ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن المجرور بحتى او مذ
او منذ لانهن لا يجررن الا الظاهر والاخبار يستدعي قيام ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم في اول الباب فلا يخبر عن راسها من قولك اكلت السمكة حتى راسها
بالجر فلا تقل الذي اكلت السمكة حتاه راسها ولا عن يومين من قولنا ما رايته مذ او منذ يومين فلا تقل اللذان ما رايته مذهما او منذهما يومان لان حتى ومذ
ومنذ لا يجررن ضميرا والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله كذا الغنى عنه باجنبي او بمضمر شرط وكذلك لا يجوز الاخبار عن مضاف دون مضاف اليه ولا عن
عامل دون معموله ولا عن موصوف دون صفته ولا عن صفة دون موصوفها فمثل هذا اذا قيل سر ابا زيد قرب من عمرو الكريم جاز الاخبار عن زيد خاصة
وامتنع الاخبار عن الباقي لان الضمير لا يخلف زيدا ولا يخلفهن تقول في الاخبار عن زيد الذي سر اباه قرب من عمرو الكريم زيد ولا تقل في الاخبار عن الاب وحده
الذي سر اباه زيد قرب من عمرو الكريم ابو ولا عن قرب الذي سر ابا زيد هو من عمرو الكريم قرب ولا عن عمرو الذي سر ابا زيد قرب منه الكريم عمرو ولا عن الكريم الذي
سر ابا زيد قرب من عمرو هو الكريم اما الاب فلان الضمير الحال محله لا يضاف واما القرب فلان الضمير الحال محله لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره من المعمولات
عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان ضمير المصدر يعمل عمل المصدر واما عمرو والكريم فلان الضمير الحال محل عمرو لا يوصف والضمير الحال محل الكريم لا يوصف
به نعم ان اخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا وهما ابا زيد او عن العامل ومعموله معا وهما قرب من عمرو او عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم فاخرت
ذلك المخبر عنه برمته وجعلت مكانه ضميرا مطابقا له في معناه واعرابه جاز ذلك فتقول في الاخبار عن المتضايفين وهما ابا زيد الذي سره قرب من عمرو الكريم
ابو زيد وكذا الباقي فتقول في الاخبار عن العامل ومعموله الذي سر ابا زيد قرب من عمرو الكريم ففي سر ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن قرب وكان
القياس ان يوضع في محله لكن ضرورة الاتصال الجات الى تقديمه واتصاله بعامله فاستتر فيه وتقول في الاخبار عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم
الذي سر ابا زيد قرب منه عمرو الكريم الشرط الخامس جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن احد في نحو ما جاءني احد لانه لو قيل الذي ما جاءني احد لزم وقوع
احد في الايجاب فانه خبر الذي وفاعل جاءني ضمير مستتر فيه وهو ضمير احد ونص في التسهيل في باب العدد على ان نفي ضمير احد مسوغ لوقوع احد في الايجاب
كقوله اذا احد لم يعنه شان طارق فان قلت الضمير في جاءني يعود على الموصول لا على احد قلنا احد خبر الموصول والخبر في هذا الباب نفس المبتدا الشرط السادس
كونه في جملة خبرية فلا يخبر عن الاسم المعمول لفعل الطلب كالنواهي في مثل اضرب زيدا فلا تقل في الاخبار عن زيد الذي اضربه زيد لان الطلب لا يقع صلة للموصول لما
في بابه الشرط السابع ان لا يكون المخبر عنه في احدى جملتين مستقلتين ليس في الاخرى منهما ضميره ولا بين الجملتين عطف بالفاء وذلك نحو زيد من قولك
قام زيد وقعد عمرو فلا يقال الذي قام وقعد عمرو زيد لان جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على الموصول ولا هي معطوفة بالفاء فلا يصلح ان تكون معطوفة
على جملة الصلة بخلاف ما اذا كان في احدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزاء نحو ان قام زيد قعد عمرو فيجوز الاخبار عن زيد فتقول الذي ان قام قعد عمرو زيد
لان الشرط والجزاء كالجملة الواحدة وبخلاف ما اذا كان في احدى جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميره او كانت معطوفة بالفاء فانه يجوز الاخبار لحصول
الرابط بين الجملتين بالضمير او بالفاء فالاول كالمتنازع فيه من نحو ضربني وضربت زيدا ونحو اكرمني واكرمت عمرا وتقول في الاخبار عن زيد الذي ضربني وضربته
زيد وعن عمرو الذي اكرمني واكرمته عمرو والثاني كاحد المرفوعين من نحو يطير الذباب فيغضب زيد تقول في الاخبار عن الذباب الذي يطير فيغضب زيد الذباب
وفي الاخبار عن زيد الذي يطير الذباب فيغضب زيد ويكتفى بضمير واحد في الجملتين الموصول بهما لان ما في الفاء من معنى السببية نزلهما منزلة الشرط والجزاء فجوز
ذلك قولك الذي ان يطر فيغضب زيد الذباب وان كان الاخبار بالالف واللام اشترط عشرة امور هذه السبعة وثلاثة اخر وهي ان يكون المخبر عنه من جملة
فعلية وان يكون فعلها متصرفا ليصاغ منه الوصف الصريح وان يكون الفعل مقدما غير مسبوق بنفي وفي بعض النسخ مثبتا فلا يخبر بال عن زيد من قولك
زيد اخوك لان الجملة اسمية لا يصاغ منها صلة لال ولا من قولك زيد ان يقوم لان الفعل جامد ولا من قولك ما زال زيد عالما لان الفعل غير متقدم بل النفي
متقدم عليه وال لا يفصل بينها وبين صلتها بنفي ولا غيره والى ذلك اشار الناظم بقوله واخبروا هنا بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما ان صح صوغ
صلة منه لال فيخبر عن النائب عن الفاعل من نحو ضرب زيد فتقول المضروب زيد ويخبر عن كل من الفاعل والمفعول في نحو قولك وقى الله البطل فتقول في الاخبار
عن الفاعل الواقي البطل الله وتقول اذا اخبرت عن المفعول الواقيه الله البطل برفع الاول على الفاعلية والثاني على الخبرية ولا يجوز لك ان تحذف الهاء
من الواقيه خلافا للشارح لان عائد الالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر اي المستفزه

فصل واذا رفعت صلة ال اسما ظاهرا كالمثال المتقدم فلا اشكال فيه واذا رفعت ضميرا فلا يخلو اما ان يكون راجعا الى نفس ال واما ان يكون راجعا
الى غيرها فان كان راجعا الى نفس ال استتر ذلك الضمير في الصلة وجوبا ولم يبرز لكون الصفة جارية على من هي له تقول في الاخبار عن التاء من بلغت من قولك
الى العمرين رسالة في المثال المتقدم البالغ من اخويك الى العمرين رسالة انا ففي البالغ ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولم يبرز لانه في المعنى لال لانه
اي الضمير المستتر خلف عن ضمير المتكلم المؤخر المجعول خبرا وال للمتكلم لان خبرها انا وهو ضمير المتكلم والمبتدا في هذا الباب نفس الخبر والصفة نفس موصوفها
فيكون الضمير المستتر في البالغ يرجع لال فلذلك وجب استتاره وان رفعت صلة ال ضميرا راجعا لغير ال وجب بروزه وانفصاله من الصلة لما تقرر

ان الصفة

الصفة اذا جرت على غير من هي له امتنع ان ترفع ضميرا مستترا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن ما وصفت صلة ال ضمير غيبها ابين وانفصل كما اذا اخبرت عن
شخص من جهة اسماء المثال المتقدم تقول في الاخبار عن الاخوين المبلغ انا انهما العمرين رسالة اخواك وتقول في الاخبار عن العمرين المبلغ انا من اخوبك انهما
العمرون وتقول في الاخبار عن الرسالة المبلغها انا من اخويك الى العمرين رسالة بالرفع فانا فاعل من المبلغ وهو ضمير منفصل لانه لغير ال وذلك لان
التبليغ فعل المتكلم لان صلة ال تضاف اسندت الى المتكلم في نحو انا الضارب زيدا فانا ضمير المتكلم لانها نفس الخبر الذي اخبرت به وهو الاخوان في الاول والعمرون في الثاني والرسالة
في الثالث ولا فرق في ذلك بين المتنازع فيه وغيره تقول في الاخبار عن المتنازع فيه من نحو ضربت وضربني زيد انا الضاربي انا والضاربي زيد وانما ابرزنا فاعل
الاول لان ال الاولى كال الثانية فانها نفس الخبر الذي هو زيد والضرب الاول ليس لزيد وتقول في الاخبار عن غير المتنازع فيه على رأي الاخفش فانه يغير
الترتيب بأن يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولا للاول بعد ما كان معمولا للثاني اذا اخبرت عن المثال من ضربت في المثال المذكور الضاربي زيد انا والضارباه
هو انا فقدمت زيدا وجعلته معمولا لانا المتنازع فيه لان كان بطالبه منصوبا واضمرت في الوصف الاول ضميرا فانبا عائدا على ال وعوضا عن الهاء المحذوفة
ليصح لها ان يعود على الموصول فاستترت الوصف لجريانه على من هو له لان النفس انما لان الذي فعل الضرب هو انا في المثل ثم جئت بموصول ثان لان ال
لا تفصل من صلتها فلا يصح ان تعطف صفة على وصف هو صلة لال واتيت بكان باء المتكلم بهاء الغيبة لتعود الى ال وفصلت ضمير الفاعل وهو
انا لان الصفة جرت على غير صاحبها لان النفس انا والذي فعل الضرب ثانيا انما هو زيد كما ان فاعل الضرب في الجملة الاولى هو المتكلم وهذا اولى مما ذكر
الهمام المارقف من مراعاة الترتيب الاصلي بان يؤتى بكل من الموصولين بخبر يخصه غير خبر الاخر لفظا ومعنى فعلى هذا تقول في الاخبار عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال
المذكور الضاربا انا هو والضاربا بزيد انا وجعلنا اخبرنا الاعن الفاعل وهو الناء الفوقانية فصلناه واخرناه واوقعنا ال الاولى على الضرب وكما اوقعنا
ال الثانية على الضارب ثم وصلنا صلته بضمير الموصول العائد على ال ثم ابرزنا ضمير الفاعل لجريانا الصفة على غير من هي له ثم جئنا بضمير الموصول خبرا عن الموصول
الاول ثم جئنا بها الغائب مكان باء المتكلم لتعود على ال وذكرنا فاعل الوصف بعده وذلك هو زيد ثم جئنا بالخبر عنه وهو انا ثم بقال لمن قال بموافقة الماتن في
شرح كلامه بما تقدم عليك من اخذه من ثلثة اوجه احدها انك سئلت عن الاخبار عن الفاعل فاخبرت عن المفعول في الجملة الاولى وعن الفاعل في الجملة الثانية
والوجه الثاني انك اخرت المخبر عنه من الجملة الاولى الى ان كان فيها الى الجملة الاخرى بعدها والوجه الثالث ان قولك هو في الجملة الاولى لا يصلح ان يرجع الا بتقديم
الجملة الثانية والغرض انهما متأخرة والحال انهما متقدمة في الحاشية ان يقال الضاربا انا والضاربا بزيد انا فانا للوصف الاول بمعنى انه يسد عن زيد وهو انا
ويفصل الفاعل وهو انا ويجعله خبرا ويجعل مكان الناء التي فصلناها ضميرا مثلها في المعنى والاعراب لكن يجعل غائبا ليعود على الموصول ويجعله مستترا لان
الذي نفس الخبر الذي هو انا والضرب فعل المتكلم فجرينا الصفة على صاحبها وتاني للوصف الثاني بالهاء مكان باء المتكلم وهي المفعول والعابد وزيد الفاعل
وانما اخبرنا بتثنية هذا باب العدد بضمتين وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه الغريبتين او البعيدتين على السواء كالاثنين فان
حاشيته السفلى واحد والعليا ثلثة ومجموع ذلك اربعة ونصف الاربعة اثنان وهو المطلوب ثم قبل الواحد ابين بعد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم
مع العليا والمراد بهذا الالفاظ الدالة على العدد كما يقال الجمع للفظ الدال على الجماعة اعلم ان الواحد والاثنين بخلاف الثلاثة والعشرة وما بينهما
في حكمين احدهما انهما يذكران مع المذكر فتقول واحد واثنان بتونثان مع المؤنث فتقول واحدة واثنتان على لغة الحجازيين واثنتان على لغة بني تميم وبعارتهما
في ذلك ما وازن فاعلا فاعلة والعشرة اذا ركبت فتقول الجزء الثاني والثالث عشر والحادي الثالث عشرة والثلاثة واخواتها تجري على عكس ذلك فتؤنث
مع المذكر وتذكر مع المؤنث فتقول ثلثة رجال بالناء وثلث اماء بتركها قال الله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام قال ابن مالك انما حذفت الناء
من عدد المؤنث واثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كثيرة واتت وفرقوا الاصل ان تكون بالناء لتوافق ظائرها
فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذف مع المؤنث فرقا للتاخر رتبته انتهى وحكم الثاني من حكمي واحد واثنين انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود
لا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والواحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما فانما
قولك رجلان يغني قليل وما اليان وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما فلها ثلثة الاول ان يقصد بها العدد المطلق والثاني ان يقصد بها معدود ولا
يذكر والثالث ان يقصد بها معدود ويذكر فاما اذا قصد بها العدد المطلق فانها كلها بالناء نحو ثلثة بضم ثلثة ولا تنصرف لانها اعلام مؤنثة خلقا
لجمعها لما اقاربه بها معدود ولم يذكر في اللفظ فالفصيح ان يكون بالناء المذكر ويجوز فيها التذكير كالمعدود فتقول صمت خمسة تريد اياما وصمت
خمسا تريد ايضا ويجوز ان تحذف الناء في المذكر كما حدث ثم اتبعه بستة من شوال واما اذا قصد بها معدود مذكر فلا تنصرف والعدة والجنس لا
من العدد والمعدود حينئذ وذلك لان قولك ثلثة رجال يفيد العدة دون الجنس وقولك رجال يفيد الجنس دون العدة فاذا قصدت الافادتين وهما العدة
والجنس حينئذ بين التلبيس وهما العدد والمعدود فقلت ثلثة رجال وثلث اماء بالناء مع المذكر وبعدمها مع المؤنث والى ذلك اشار الناظم
بقوله ثلاثة بالناء قل للعشرة في عدها المعده مذكرة فاقصد تجرد فصل الفاظ الاعداد بالنسبة الى الاستعمال اربعة انواع مفرد وهو عشرة
الفاظ واحد واثنان وعشرون وشرون وما بينهما ومضاف وهو ما بينهما عشرة الفاظ مائة والف وثلثة وعشرة وما بينهما ومركب وهو ستة الفاظ
احد عشر وتسعة عشر وما بينهما وصفوف وهو احد وعشرون وتسعة وتسعون وما بينهما غير العشرين والتسعين وما بينهما او احد والعشرين والتسعة
والتسعين وما بينهما مفرد منصوب وميز المائة والالف مفرد مجرور بالاضافة وميز الثلاثة والعشرة وما بينهما ان كان اسم جنس وهو ما يفرق

بينه وبين مفرده بالتاء غالبا كتمر وتمرة واسم جمع وهو ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظه كقوم ورهط وخفض بمن فقول ثلاثة من التمر عرفتها وعشرة من القوم فتبينهم وتنعته من الرهط صحبتهم قال الله تعالى وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون وفي الحديث ليس بها دون خمس ذود صدقة وقال الشاعر ثلاثة انفس وثلث قد دنا لهذا الزمان عيالي والذود من الابل ما بين الثلاثة الى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح وقال الاولى جمع والثانية جمع نفر وهي مؤنثة وانما انث عددها لان النفر كثر استعمالها مقصودا بها انسان قال المرار واسم الجنس كقولك جند لبن المثنى كان ضربه من المذال ظرف يجوز فيه شغلا خفظا فخفظا اسم جنس مخفوض بالاضافة على حد تسعة رهط قال الموضح واتفق الجميع على الخفض بمن واما بالاضافة فيه مذاهب الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضح صانبها لابن عصفور والثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الاكثرين والثالث التفصيل في اسم الجمع فان كان مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم وتسوة لم يجز حكاه الفارسي عن بعض المازني وعلله المبرد بان العدد لا يضاف الا لعدد ولا ما يدل على الكثرة واما ثلثة وذوه فمسموع انتهى وان كان مميزها جمعا خفض باضافة العدد اليه نحو ثلثة رجال وثلث اماء ويعتبر التذكير والتانيث مع اسم الجمع والجنس بحسب حالهما باعتبار عود الضمير عليهما تذكيرا وتانيثا فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرها فان كان ضميرها مذكرا انث العدد وان كان مؤنثا ذكر فتقول في اسم الجنس ثلاثة من النعم عندي بالتاء في ثلاثة لانك تقول عندي كثير بالتذكير للضمير المستتر في كثير وثلث من البط بترك التاء من ثلث لانك تقول بط كثيرة بالتانيث للضمير المستتر في كثيرة وتقول ثلاثة من البقر بالتاء او ثلاث بتركها لان ضمير البقر يجوز فيه التذكير والتانيث باعتبارين وذلك لان في البقر لغتين التذكير والتانيث قال الله تعالى ان البقر تشابه علينا بتذكير الضمير وقوله تشابهت بتانيثه فحاصل ما ذكر من امثلة اسم الجنس ثلاثة انواع ما فيه لغة التذكير فقط وهو النعم وما فيه لغة التانيث فقط وهو الطير وما فيه لغتان التذكير والتانيث وهو البقر ولم يمثل لاسم الجمع وفصل ابن عصفور فقال ان كان لم يمثل مذكره حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وان كان لا يستعمل مذكره حكم المؤنث كالجامل والباقر والتذكير والتانيث يعتبران مع الجمع بحال مفرده فان كان مفرده مذكرا انث عدده وان كان مؤنثا ذكر فلذلك تقول ثلثة اصطبل لان جمع اسطبل بقطع الهمزة المكسورة وثلثة حمامات جمع حمام بالتذكير بالتاء فيهما اعتبارا بالاصطبل والحمام فانهما مذكران ولا تقول ثلث بتركها اعتبارا بالجمع خلافا للبغداديين والكسائي وتقل سيبويه والفراء ان كلام العرب على خلاف ذلك وتقول ثلث سحابات بتركها التاء اعتبارا بالسحابة فانها مؤنثة ولا يعتبر من حال المفرد حال اللفظة في التانيث والتذكير حتى يقال ثلث طلحات بترك التاء نظرا الى تانيث لفظ واحده وهو طلحة ولا يعتبر حال معناه تذكيرا وتانيثا حتى يقال ثلث شخص بتركها نظرا الى تانيث معنى واحده وهو شخص مؤنث لان الشخص يقع على المذكر والمؤنث بل ينظر الى ما باسمه المفرد بالاضافة ضميره فيعكس حكمه في العدد فكما تقول في طلحة حضر وهند شخص جميل بالتذكير فيهما تقول ثلثة اشخص بالتاء فيهما فاما قوله وهو عروة بن ابي ربيعة فكان يجمع وذو من كنفي ثلث شموص كاعبا ومعصر فضرورة فكان القياس فيه ثلثة شموص بالتاء ولكنه كنى بالشموص عن النساء والذي سهل ذلك قوله كاعبا ومعصرا ومن كاعبا ومعصرا فاصل بالفظ ما يضيف المعنى المراد وهو التانيث ومع ذلك فليس بقياس خلافا للناظم بل الذي ان الموزن في اللفظ ما يرجع جانب المعنى يرجح والكاعب الجارية حين يبدو ثديها للتهدي والمعصر بضم الميم وكسر الصاد المهملة الجارية اول ما ادركت سميت بذلك لكونها دخلت في عصر الشباب قاله الخليل واذا كان العدد وصفته منويا بهما موصوفهما فالمعتبر في التذكير والتانيث حال الموصوف المنوي لانها فان كان الموصوف مذكرا انث العدد وان كان مؤنثا فكره قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها بتاء التانيث لان الموصوف مؤنث اي بحسنة حسنة امثالها ولو اذ لك لاتى بثلثة عشر بالتاء لان المثل الذي هو واحد الامثال مذكر وتقدم ان بعشر مع الجمع حال مفرده وتقول عندي ثلاثة ربعات بالتاء في ثلاثة وان قدرت الموصوف بها لانها في تاويل مذكر لان ربعا بمعنى مكان يفتح الباء وفي الاصل اسم لما استعملت فيه وهي جمع ربعة ليكون ابين في وصفها بهما المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامراة ربعة وهي الربيع لا طويل ولا قصير واعتبارهم الموصوف كاعتبارهم نعته وهذا في العرب يقولون ثلثة دواب بالتاء ان قصدوا ذكورا لان الدابة وهي لغة كل ما يدب على الارض صفة في الاصل غلبت عليها الاسمية فكانهم قالوا ثلثة حمير جمع حمار ودواب وصح من كلامهم ثلث دواب ذكور بترك التاء لانهم اعتبروا تانيث اللفظ واجروا الدابة مجرى الاسم الجامد نظرا الى الحال فلا يجيزون على موصوف قاله ابن مالك انتهى من قوله ابن عصفور واما ثلاثة دواب فعلى اجراء الدابة اسما **فصل** الاعداد التي تضاف للعدد وهي عشرة وهي نوعان احدهما الثلاثة والعشرة وما بينهما وذلك ثمانية الفاظ وحق ما تضاف اليه ان يكون جمعا مكسرا لبعد ما بين العدد والمعدود لفظا من اجل ذلك اضطروا في قول الشاعر

وهذا حيث عن وجوه الامام وهو شاذ وفيها ان المائة اذا جمعت كان اقل منها ثلثمائة وهي ايضا الكثرة فكان غير مناسب في جمع القلة في مسائل
احدها ان شمول الكلام تكسير جمع سماوات وخمس صلوات وسبع بقرات فان سماء وصلوة وبقرة لم يجمع لها جمع تكسير لسلامة اعتلالها عن ان يكون للقلة فلما لم
يجمع لها جمع تكسير اشبهت ابها وهو جمع صحيح لانها افيد القلة عند سيبويه وانها صارت الثانية ان يجاوز بالراء المهملة ما اهمل تكسيره وان كان هو مسموع
التكسير فيه سبل فانه كسر على سنابل ولكن في التنزيل بجاوز وسبع بقرات اهمل تكسيره فلذلك حسن جمعه وقد جاء في التنزيل مكسرا فيه سبع سنبلات
وفي مسئلتان احديهما ان تكون تكسير الكلمة ضربة لبس بخوثلث سعادات فان جمع سعد على سعايد خلافا لعباس كذا قال ابن مالك وهو مبني على ان
انما يطرد في المؤنث بالعلامة نحو رسائل ورسايل وان مخرجا يحفظ ولا يقاس عليه والثانية ان يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال غير في جمع ايات قال
الموضح كذا ظهر لي فان تكسير اليه على آي جائز لكنه لبس بالفاشي وجعلها ابن مالك مما اهمل تكسيره قال وفيه نظر وبهذا فتح بناء الكثرة في مسئلتين احديهما
ان يحمل بناء القلة نحو ثلاث جوار وارب بينه رجال وخمسة دراهم فان جاريه ورجلا وردهما ارجل يحمل لما جمع قلة واما ارجل بضم الجيم وسكون الجيم
والثانية ان يكون لها بناء قلة ولكن شاذ قياسا او سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم ويعدل منه الى جمع الكثرة فالاول وهو الشاذ قياسا نحو ثلثة
قروء جمع قرء بالفتح على اقراء شاذ كناجذ فاباب جمع الكسر ثم ان جعل قرء بضم كان قياسا والقرء بالضم والضم يطلق على الطهر والحيض
والثاني وهو الشاذ سماعا نحو ثلثة شسوع بجعة فيهما قان شاسا قاوان كان قياسا فان معزه شسع بكسر اوله وسكون ثانيه احد سيور النعل والحاقا
قياس فيه كحمل واحمال بالحاء المهملة ولكنه قليل الاستعمال النوع الثاني من النوعين المائة والالف وحكمهما ان يضاف الى مفرد نحو فاجلدوا كل واحد
منهما مائة جلدة ونحو فلبث فيهم الف سنة وانما كان حكمهما ذلك لان المائة اجمع فيها ما افرق في عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لانها مشتملة عليها
فاختلف من العشرة المخفض ومن العشرين الافراد والالف هو من عشر مائة وهي تميز بمفرد مخفوض فوصلت الالف معاملة ما عوضت عنه وقد تضاف
المائة الى جمع كقراءة الاخوين بمرة والكسائي ثلثمائة سنين بحذف التنوين للاضافة قيل ووجهه تشبيه المائة بالعشرة اذ كانت تفسر للعشرين والعشرة
بعشر الاعداد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد ومن نون فعلى هو عطف بيان او بدل لان الثلثمائة وقتا بان البدل على نية طرح الاول وعلى تقدير مراعاة
المعنى لتوالي كمهم سنين فيعود التنصيص على كبد العدد وبجاب بان نية الطرح غالبة لا لازمة ولا يكون سنين تميزا لانه يقتضي انهم اظلهم الثواني
مائة وتسع سنين قاله الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ومائة والالف للفرد اضف وفي مائة بالجمع تزد وقد يميز المائة بمفرد منصوب
كقوله وهو الربيع بن ضبع الفزاري اذا مائتي فارس لقيتها ما حضرت يوم الوغى من ورائها وانشاء ضابا تميز مضروب بمعدوم بين قال ابن مالك وذلك مبني
ما لبان ابن لبكيان من نحو الالف درهما والمائة دينارا بالنصب بتقدير حول اخذ بعضه ونحو ما بين استمائة الى السبعمائة بالنصب فاجرى الى فتحة نصب
المغير مجرى التنوين والنون ودعني بخفض مائة على زيادة الى او بتقدير مضاف ما مثل المحذوف بالى او بدال مائة من المخفوض على انابة المفرد عن الجمع مثل بني
جنات ونهر والحق ان البقية مخرورة والواو اجر شاذة فصل فاذا ابهما وذيا العشرة حيث بكلا شين الاولى بفتح النون وتشديد الياء المكسورة
وقد تخفف كما بين في اصلاح الواضح بتخفيف ونزاد وقال ابو زيد وهي الفصحة فادونها وقال ابو جعفر النحاس في شرح المعلقات النيف من العدد ما بين
العقد الى الثلثة هذا قول اهل اللغة وفي الصحاح والقاموس كلما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني انتهى والعقد ما كان من عشرة العشرات
او المئات او الالوف وحكمها اي الكلمة الاولى وهي النيف في التذكير والتانيث بما ثبت لها قبل ذلك التركيب فاجر بيا لثلثة والعشرة وما بينهما
على خلاف القياس واجريت ما دون ذلك وهو الواحد والاثنان على القياس الا انك تاتي باحد واحدة بابدال الواو همزة فيهما الا ان الاول اذا تلاه
غالبا والثاني طرد على الاصح كاشاح واكاف ولهذا ابنيهما على الاصل فقالوا احد عشر ولم يبنيهما على احدة عشرة فاتوا باحد واحدة مع التركيب مكان واحد
وواحدة مع الافراد خوف الالتباس بالصفة وبين الجميع من التانيث والعقد بعد التركيب على الفتح لتعادل الخفة مثل التركيب اما بناء الكلمة الاولى فلانها
نزلت منزلة صدر الكلمة من مجزها واما بناء الثانية فلتضمنها معنى حرف العطف قبل اوقعها موقع التنوين في الاثنين والاثنتين فغربها بالالف
وبالياء جرا ونصبا كالمثنى لوقوع ما بعدهما موقع التنوين وابيا صاحبا للعقد وقبل ضما فان البناء لتضمنه معنى حرف العطف
وذهب بونوكيت الى ان درسويه الى ان اثنين واثنتين مبنيان مركبان مع العقد كسابر اخواتها ورد بانهما لو كانا مبنيتين لزما الياء لانها نظير
الفتحة في الواحد ولهذا قالوا لا بد من ذلك والا تمانى ذلك فتح الياء لانها معتوحة في ثمانية قال السهيلي في الروض وذلك اسكانها كما في عد بكر
وقيل حذفها مع بقاء كسر النون لانها ياء زائدة فحذفت وبقيت الكسرة دليلا عليها فاشبهت ياء قاضون وقيل حذفها مع فتحها اي النون
لانها لما كانت تضم في الاحوال اذا كان الاخر النون كقولهم اثنا واربع حذفوا عشرها اثنان جعلت فتحة بناء على التركيب والثانية من الكلمتين
العشرة ويرجع بها الى الفتح من المذكر مع المذكر والتانيث مع المؤنث فجردها عن التانيث مع المذكر وقونيثها مع المؤنث رجوعا الى الاصل لتلا يجمع
بين علامتي تانيث وتنبيها على الفتح مطلقا سواء كانت مع اثنين واثنتين ام مع غيرهما اما بناؤها مع اثنين واثنتين فلانها واقعة موقع النون المحذوفة
لشبه الاضافة والاسم اذا وقع موقع الحرف بني واما بناؤها مع غيرهما فلانها واقعة موقع التنوين وهو مبني على السكون وخالفت في البناء حكم ما وقعت
موقعه تنبيها على الغرابة واختير الفتح طلبا للتخفيف واذا كانت العشرة مخبرا بها عن مذكر سكنت ان شئت هاء تانيث فتقول جاءني بن عشر فاعلم يقولون بها كذا
كراهة توالي اربع تحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وكسرها لغة اكثر بني تميم تشبيها بناء كفخذ وبعضهم وهم الاقلون من بني تميم يفتحها ابقاء على اصلها

الفتح

من الفتح وبذلك قرأ بعضهم الفشالغ فافهم ثم اعلم انك اذا ثنيت عشرة جعلتها بعضهم بكمل العين من عشرة فتقول احد عشر لمن ذكر من الحروف تحذف الواو من الفعل وقد تبين ما ذكرنا انك تقول عندك احد عشر عبدا واثنا عشر رجلا بتذكير ما الى التاء في العدد من الثلاثة الى العشرة بدليل اثبات الالف وهو ثلاثة رجال وتذكير الثاني وهو عشر وتقول عندك احدى عشرة امة واثنتا عشرة جارية بتانيثهما الى التاء في العدد من الثلاثة الى العشرة بدليل اثبات الالف وهو ثلاث عشرة جارية وتقول في لغة العملاميين وفي اثنا عشرة اما الالف الثاء بدل من الباء وليست للتانيث لانها زائدة للالحاق بأسيهما واما الالف في اثنان واثنتان معربان وعشرة مبنية والمبني غير المعرب فكانهما اسمان مضافا ومضافا اليه واما الالف منهما فان حقيقة بدليل حذف النون قال الموضح كل ذلك فرع قبل والاصل عندي من اصله اعربا للقوى لانهم قالوا في اسم الفاعل خامس عشر في المذكر وخامسة عشرة في المؤنث فانشوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك يجمع طلبه وكذا في البواقي فدل على انهم اعتبروا حال الكلمتين قبل التركيب انتهى وتقول عندك ثلاث عشرة جارية بتذكير الجزء الاول وتانيث الجزء الثاني والى هذا الفصل اشار الناظم بقوله واحد اذكر وصله بعشر الا لبيان السنة فاذا جاوزنا الخمسة عشر فحكم الخمسة عشر فما دونها في التانيث استوى لفظ المذكر والمؤنث تقول عندي عشرون عبدا وعشرون امة وثلثون عبدا وثلثون امة والمدار في التذكير والتانيث على التمييز وتمييز ذلك كله مفرد منصوب بخوان رايت احد عشر كوكبا ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وواعدنا موسى ثلثين ليلة وانما هي بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة عليت فيهم الفسحة الاخير عاما فاطعام ستين مسكينا فنعمها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا لهي تسع وتسعون نعجة واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما فاسباطا لئلا يتوهم لانه جمع وانما هو بدل من اثنتي عشرة بدل كل من كل والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة قاله الشلوبين وابن ابي الربيع وغيرهما ولو كانا اسباطا تميزا عن اثنتي عشرة لذكر بتأنيث العدد ان والمميز اثنتي عشرة بتذكير هما وتجردهما من علامة التانيث لان السبط واحد الاسباط مذكر فكان يجب ان يجرد التاء من عدده وذكر الناظم في شرح الكافية انه لا حذف في ان اسباطا تميز وان ذكرا تما رجح حكم التانيث في اسباطا لكونه وصف بما جمع امة كما جعل اي التانيث في شهور ذكر كما عبان ومصر في قوله فكان مجنوه وهن ركنا فتى ثلث شهور كما عبان ومصر فكان القياس ثلثة شهور لان الشهر مذكر ولكنه فسره بكما عبان ومصر وهما مؤنثان رجح تانيثه وما ذكره الناظم في لا يتم مخالف لقوله في شرح التسهيل ان اسباطا بدل لا تميز انتهى والقول بابداله من اثنتي عشرة مشكل على قولهم ان تمييز العدد المركب مفرد واسباطا جمع وقال الحوفي يجوز ان يكون اسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه وانما نعتا الاسباط وان العدد وهو واقع على الاسباط وهو مذكر لانه يعني فرقة وانما كقوله ثلاثة انفس وهذا انما يتم اذا لم يركب فاركب الوصف بالجامد وهو الكثير خلافا لمن منع ذلك وذهب الفراء الى جواز جمع العشرة وظاهر الابيات يشهد له ويشهد له ايضا ما روي عن قول ابن مسعود فضوف في بئر الخا عشر بن بنت مخاض وعشرين بنو مخاض وتخريج ابي جعفر على ان بني مخاض جمع مؤنث عشرين او بنت لها والتمييز محذوف خلاف الاصل والى هذا ركب الشاذ الناظم بقوله وميز اركبا بمثل ما ميز عشرون فتى بنيا

فصل ويجوز في العدد المركب غير اثني عشر واثنتي عشرة ان يضاف الى صحيح العدد فيستغنى عن التمييز نحو هذه احد عشر يد فهذه مبتداء واحد عشر خبره ويد مضاف اليه وانما لم يضف اثنا عشر واثنتا عشرة لان بعد اثنين واثنتين واقع موقع النون فكما ان الاضافة تمنع مع النون فكذلك تمنع مع ما وقع موقعها ولا كذلك البواقي ويجمع عند البصريين بناء الجزءين معا كما يبنى مع التمييز وحكى سيبويه الاعراب في اخر الجزء الثاني بحسب العوامل وابقاء الجزء الاول على بنائه على الفتح كاف بعلبك تقول هذه احد عشر يد ومررت باحد عشر يد بفتح احد في الجميع وفتح عشر في الاول وفتح الثاني جره في الثالث والفتحة في النصب على هذه اللغة هي الفتحة في اللغة الاولى لان تلك فتحة بناء وهذه فتحة اعراب وقال سيبويه وهذه اللغة رديئة وقال الاخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم انها الفصحى وعلة ذلك بان الاسماء ترد الاشياء الى اصلها فالاعراب ورد ابن مالك في شرح التسهيل بان المبني قد يضاف نحو كرجل عندك انتهى وقد يفرق بين ما بناؤه لصلي فلا يرد الى الاعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد البه بادنى ملابسة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان اضيف عد ركب يبقى البناء وجز ثوبرب وهكذ الكوفيون وهما ثالثا وهو ان يضاف الجزء الاول الى الجزء الثاني فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الجزء الثاني بالاضافة كما في عبد الله ففي هذا الاخفش انه سمع من يعرب فتفعل الاسكندراني الهشيم المعلى ما فعلت خمسة عشرك برفع خمسة وجر عشرك واجاز والبغداديون هذا الوجه وهو اعراب المثنى بين وبين اضافة الى صحيح العدد نحو هذه خمسة عشر ومررت بخمسة عشر يجر عشر في الاحوال الثلثة واعرابه بحسب العوامل استدلالا بقوله وهو يفتح بن طارق على ما قيل كلفت من ضانة وشقوتر بنت ثمانى عشرة من حجة فبنت معمول ثمان بكلفت ومفعوله الاول مستتر فيه قائم مقام الفاعل وثماني مضاف اليها وعشرة بالنون مجرورة باضافة ثماني اليها ولم يضف الى صحيح العدد والبناء بفتح العين المهملة والتاء المثناة الفوقية المشددة والشقوة بكسر الشين المعجمة الشقاوة وقول ابن مالك في التسهيل ولا يجوز باجماع ثمان عشرة الا في الشعر مردود بان الكوفيين اجازوا ذلك في غير الشعر وغيره كما قال الموضح فليس نقل الاجماع بصحيح

فصل ويجوز ان تصوغ لاي تثنية من لفظ اثنين وعشرة وما بينهما اسم فاعل من فعل المفتوح العين دال على ما اشار الناظم بقوله وضع من اثنين فما فوق الى عشرة كفاعل من ضلا فتقول ثان وثالث ورابع الى العاشر كما تقول من فعل المشتق ضارب ومن الاتم قاعد الا ان الاشتقاق من اسماء العدد سماعي لانه من قبيل الاشتقاق من اسماء الاجناس نحو رجب من الرأب ولسحر الطين من الجر على ما مر بيانه في علم الاشتقاق ويستثنى من ذلك اذا اريد به مسمى فاعل فان لم ضلا كما صرح به في التسهيل فيكون مصوغا من المصدر كما قال في شرح التسهيل وهو لهم مصوغ من المصدر قريب على المعلم وفي الصحيحة مصوغ من اثلث الى العشرة وهي مصادر ثلثت الاثنين الى عشرت

العشرة

باب اسماء العدد

التسعة اتفق في الصحاح عشرة القوم اعشرهم عشرا اذا صرت عاشرهم واسم الفاعل منه عاشر وهو يجيء ابدا ان يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث على القياس كما يجب مع ذلك ضاربة وقاتلة ونحوه من اسماء الفاعلين فاما ما دون الاثنين فانه وضع على ان ذلك الحكم من اول الامر يحتمل في المذكر واحد وفي المؤنث واحدة وهما مع احد بحكم ذلك في اسم الفاعل المذكور وهو ثان وعاشر وبابهما ان تستعمل بحذف الهاء الذي يزيده على بعض ابنية احدهما ان تستعمله مجردا من الاضافة ليفيد الانصاف بمعناه مجردا عن الانصاف في العشرة فتقول ثالث ورابع بمعناه مع واحد وصوف بهذه الصفة وهي كونه ثالثا ورابعا قال النابغة الذبياني يوصف ثيابا لها فرقها لستة اعوام وقد العام سابع والمعزوقع في وهي اي في هذه علامات المراة ضربنا لها آلاتا بعد ستة اعوام وهذا العام الذي انا فيه سابع الوجه الثاني ان تستعمله مع اصله الذي صيغ منه ليفيد ان الموصوف ببعض تلك العدة المعينة لا غير واليه اشار الناظم بقوله وان ترد بعض الذي منه بني تضف اليه مثل بعض بين فتقول خامس خمسة اي بعض جماعة مخصوص في خمسة او احد من خمسة لا زايد عليها ويصح اضافة الى اصله كما مثل كما يجب اضافة البعض الى كله كزيد فاللهم اذا خرجه الذين كفروا ثاني اثنين فقا حال من الهاء في اخرجه واثنين مضاف اليهما وقال الله تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة فثالث خبر ان وثلاثة مضاف اليهما ونعم الاخوة وقطرب بن البصريين والكسائي وتغلب من الكوفيين انه يجوز اضافة الاول وهو الفرع الى الثاني وهو الاصل وينصبه اياه فعلى هذا يجوز ثالث ثلاثة بجر ثلاثة وبنصبها كما يجوز في ضارب زيد بجر زيد وبنصبه وزعم الناظم في التسهيل ان ذلك جائز في ثان فقط دون غيره وعلل الشيخ التسهيل بان العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما بعمرو ولا تقول ثلثت الرجال اذا كنت الثالث منهم ثم قال فمن قال ثاني اثنين بهذا المعنى عذر لان له اصلا ومن قال ثالث ثلاثة لا يعذر لانه لا اصل له وتعقبه ابو حيان فقال ثنيت الرجلين منهم مخالف لفعل العرب ثم هو لبين تعالى في ثنيت الاثنين حيث بنى عليه جواز ثنيت الاثنين قال الموضح وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب الافعال واذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف جواز ذلك الا ظهري جاز انتهى الوجه الثالث ان تستعمله مع ما دون اصله الذي صيغ منه بمرتبة واحدة ليفيد معنى التصيير والتحويل واليه اشار الناظم بقوله وان ترد جعل الافل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما تقول هذا رابع ثلثة بتنوين رابع ونصب ثلاثة اي جاعل الثلثة بتصيير اربعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم اي الا مصيرهم اربعة ومصيرهم ستة ويجوز اي حين اذا كان بمعنى مصير اضافته الى ما دونه واعماله بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على نفي او استفهام او ذي خبر او حال او موصوف كما يجوز الوجهان وهما الاضافة والاعمال في جاعل ومصير ونحوهما من افعال التحويل والانتقال ولا يستعمل هذا الاستعمال ثان فلا يقال انا ثاني واحد ولا ثان واحدا نصر على ذلك سيبويه واجازه بعضهم وهو الكسائي وحكاه عن العرب فقال تقول ثان واحد وحكى الجوهري ثاني واحد وانما سلغ عمل فاعل من العدد لان له ضدا كما ان جاعلا كذلك بخلاف ما ليس له ضد كضارب فانه لا يقال ضرب ضاربه ومكذا الى كانوا تسعة وثمانين فتسعتهم اي مصيرتهم تسعين انتهى فاما اسمهم الاان المصاع من بعتهم وسبعتهم وتسعتهم مفتوح العين لا مكسورها فاذا اجاوزت ذلك كانوا تسعة وتسعين خامتهم على افضلهم وكذا كانوا تسعمائة وتسعين فالفهم فاتا تمتي ومؤلف ومن العرب من وضع في شرح موجز ابن الدراج لابي الحسن بن اموزي كان القوم عشرة فخدعتهم الى تسعتهم وهم محدعشون وانا محدعش ومستعش قال وكذا العقود بقال عشرون وثلثون وتسعون ومن المائة والالف مئي ومؤلف لان فعلها اتاني في الفاتني الوجه الرابع ان تستعمله مع العشرة ليفيد الانصاف بمعناه حالكونه مقيدا بمصاحبة العشرة وهو انه واحد موصوف بهذه الصفة فتقول حادي عشر بتذكيرهما على القياس وحادية عشرة بتانيثهما على القياس ايضا وكذا تضع في البواقي تذكير اللفظين مع المذكر وتانيثهما مع المؤنث تقول الجزء الخامس عشر بتذكيرهما والمفازة الثامنة عشرة بتانيثهما وحيث اسلفت لك ان الواحد من الواحد مع العشرة لوضع ما وضعا كالعشرين فانك تقلب فيهما واوها الواو التي هي طرف لامهما وهو الدال وتقول حادٍ وحادوه وتضيفهما اي الواو وياء لان الواو اذا انطرف اثر الكسر قلبت ياء وتاء التانيث حكمها الانفصال الا انك مثل حاديا اعلال قاض فتحذف الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والتنوين ولا تعل حادية لتحرك الياء فتقول حادٍ بحذف الياء ووزنه عالف وحادية باثبات الياء ووزنها عالفة لانها من الوحدة وحكى الكسائي عن بعض العرب واحد عشر على الاصل فلم يلتزم القلب كلت العرب الوجه الخامس ان تستعملهما اي مع العشرة ليفيد معنى ثاني اثنين وهو اخص العدد فيما ذكر لك وهذه الحالة ثلثة اوجه احدها وهو الاصل ان تاتي باربعة الفاظ اولها الوصف وهو اسم الفاعل والثاني العشرة حالكون الوصف مركبا مع العشرة والثالث ما اشتق منه الوصف والرابع العشرة حالكون ما اشتق منه الوصف مركبا ايضا مع العشرة وتضيف جملة التركيب الاول وهو الوصف المركب مع العشرة فتقول ثالث عشر ثلاثة عشر فالوصف هو ثالث وما اشتق منه هو ثلاثة وكل منهما مركب مع العشرة وهذه الالفاظ الاربعة مبنية على الفتح وجملة التركيب الاول مضافة وجملة التركيب الثاني مشار اليها الوجه الثاني من هذه الحالة ان يحذف عشر من التركيب الاول استغناء بما في التركيب الثاني وتعرب الجزء الاول من التركيبين كزوال التركيب فيه وتضيفه الى جملة التركيب الثاني فتقول هذا ثالث ثلاثة عشر برفع ثالث بلا تنوين وبناء ثلاثة عشر قال ابو حيان وهذا الوجه اكثر استعمالا واجاز اثقافا واغرابا تم الفاعل به بعد التركيب وقياس من اجاز الاضافة ثاني اثنين ان يجيزه لتمشي الوجه الثالث من هذه الحالة ان تحذف العدد وهو العشرة من التركيب الاول وتحذف التنيف وهو الثلاثة من التركيب الثاني وذلك في هذا الوجه المشتمل على الجزءين المذكورين وحكمان احدهما ان يغيرا بما لزوال مضاف البناء وهو

الى جملة التركيب الثاني وهو الشتق منه الوصف المركب مع العشرة

التركيب جزءا فجزء الاول وهو الوصف يقتضي حكم العوامل فالرفع والنصب والجر والثاني وهو العدد بالاضافة دائما فنقول جاءني ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومررت بثالث عشر بجر شرح الاحوال الثلثة واعراب ثالث بحسب العوامل جزم بذلك ابن عصفور وقال ابو حيان وينبغي ان لا يقدم على هذا الاجماع لما فيه من الاجماف الوجه الثاني من هذين الوجهين ان تعرب الجزء الاول وهو الوصف بحسب العوامل وتبني الجزء الثاني وهو العدد على الفتح حكاه الكسائي وبعقوب ابن السكيت وابن كيسان ووجه اعرب الاول لزوال التركيب وقدر ما حذف من الثاني فبقي البناء بحالة لانه الاضافة الصدر ونظيره الاول والاولة الا بالله فجر فتح فوة فانه بني مع كلمة اخرى ثم حذفها وبقي البناء بحالة قاله ابن مالك قال ابو حيان ولا يقاس على هذا الوجه لقلته ونعم بعضهم وهو ابو محمد بن السيد انه يجوز بناؤها بالحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه فنقول جاءني ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومررت بثالث عشر ببناء الجزئين على الفتح في الاحوال الثلاث وعضد مردود لانه لا داعي اي حين اذ يبنيهما على ان هذين الاسمين مستفادان من تركيبين بخلاف ما اذا اعرب الجزء الاول فانه يدل على ان هذين الاسمين مستفادان من تركيبين ولم يذكر الناظم في التسهيل ولا بنه في شرح النظم هذا الاستعمال الثالث وهو ان تحذف العقد من الاول والنيف من الثاني بل ذكر امكانه في الثاني المذكور بعد انك تقتصر على التركيب الاول باجراء بناء صدره وذكر ابو الناظم وابنه ان بعض العرب يعربه فاد ابنه حكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان قال الفخر والتجريد ما قدمته من الاستعمال الثالث بوجهيه وان ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من اعراب الاول انما هو فيما اذا حذف العقد من الاول والنيف من الثاني لا بنيهما اذا اقتصر على التركيب الاول خاصة وما ذكره الناظم وابنه يجب حمله على تركيب الجحد والاضافة قال ابو حيان انه باطل لانه يلبس بما البس اصله تركيبين ورده الموضح في الحواشي بان الذي اجاز ابن مالك في التسهيل لا يمنعه دبشر وانر بقال حادي عشر وابن عشر كلاما يقتضي انه متنوع من تركيبين انتهى وعبارة الناظم فاطمة بها قال ابو حيان فان قوله وشاع الاستغناء بحادي عشر بمعناه استغنى بحادي عشر عن بقية التركيب وتلخيص هذه المسئلة حذف احد الاول الاثنان باربعة الفاظ دالة بشيء قول الناظم يجيء بتركيبين وهو قليل الاستعمال يعني ان بعضهم منعه الثاني ان يحذف عقد الاول والنيف بقول الناظم وفاعلا بحالة اضف الى مركب الثالث حذف هذا وبنيا الثاني وبنا ما بقي الرابع حذفهما واعرب ما بقي الخامس اعراب الوصف مع حذف عقده وبناء عشر مع حذف نيفه الوجه السادس من اوجه استعمال اسم الفاعل ان تستعمله مع العشرة او مع العشرة لافادة معنى رابع ثلثة فيكون ممنوعا عاملا والبس بموقف ايضا بما ربعة الفاظ ولكن يكون اللفظ الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف فتقول رابع عشر ثلاثة عشر اجازه ذلك سيبويه وجماعة من المحققين قياسا ومنعه بعضهم وهم الكوفيون واكثر البصريين وقوفا على السماع وعلى الجواز منعين بالاجماع ان يكون التركيب الثاني من التركيبين في موضع خفض باضافة التركيب الاول اليه ويمتنع النصب فان الوصف فيه يعمل عمل فاعل لان عمل الوصف انما ثبت له مع تنوينه او اقترانه بال وهما منتفيان مع التركيب فمن ثم لجاز بعض الضربين هذا ثان احد عشر وثالث اثنى عشر بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم تركيب الوصف مع العشرة ولما ذا ثبت بتركيبين ان حذف العشرة من التركيب الاول فتقول رابع ثلثة عشر ولجر لك مع ذلك الحذف للعشرة من الاول ان تحذف النيف من التركيب الثاني وتقول رابع ثلثة بعضهما للالتباس بما البس اصله تركيبين ومقتضى البناء في الجزئين الباقيين حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه ونزول الالتباس باعراب الاول كما ذكره في الوجه الخامس ولو اراه مسطورا الوجه السابع ان تستعمله مع العشرين واخواتها الى التسعين فتقدره في اللفظ ومعطوف عليه العقد بالواو تحا فتقول احاد وعشرون وعاد يه وعشرون وكذا الباقي والى ذلك اشار الناظم بقوله وقبل عشرين اذكرا وابنه الخ فاعل من لفظ العقد بحالته قبل واو يستمد وهذا الاجتلاب باسم الفاعل بل للعشرين واخواتها مع النيف ثلاثة احكام وجوب تاخيرها عنه لان الاقل سابق للاكثر طبعا ووجوب عطفها عليه بالواو ووجوب كونها لعاطف الواو لانه عدد واحد والواو للجمع هذا باب كنايات العدد وهو ثلثة كم وكاين وكذا والكل منها كلام يستقل بنفسه ويشرح بكشف عن حقيقة اما كم فتنقسم الى استفهامية بمعنى اي عدد قليلا كان او كثيرا ويستعملها من يسئل عن كمية الشيء والى خبرية بمعنى عدد كثير ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير وبشتركان في خمسة امور احدها كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والحقيقة والمقدار والكمية والثاني كونهما مبنيين وسبب بنائهما مشابهة الحرف في المعنى وهو في الاستفهامية حرف الاستفهام وفي الخبرية حرف النكرة الذي يحقق الوضع اذ الوضع على حرفين والثالث كون البناء فيهما على السكون وهو الاصل في البناء والرابع لزوم الصدر بكل منهما الصدر والكلام والخامس الاحتياج الى التمييز لان كلا منهما عدد مجهول ويفترقان في خمسة امور ايضا احدها ان كم الاستفهامية تميز بمنصوب بمن مقدرة والى ذلك اشار الناظم بقوله ميز بمن مع الاستفهام كم مثل ما ميزت عشرين من كم عبدا ملكت بفتح التاء لما افراده خلافا للكوفيين فانهم يميزون جمعه بمن كم شهورا ذلك والصحيح مذهب جمهور البصريين وما اوهم الجمع حمل على الحال ويجعل التمييز هنا فاعلا الاخفش الجواز جعله ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت اسما فاما فضلة فلا ثلثة مذاهب احدها انه لازم ولا يجوز جره مطلقا وهو مذهب جمهور البصريين والثاني انه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية والى مذهب الفراء والزجاج والفارسي والثالث انه يجوز جره بمن مضمرة جوازا ان وقع بعد فعل متصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله والجر ان تجره من مضمرا ان وليت كم حرف جر مظهر الضربكم درهم اشتريت وثبت هذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه الا اذا دخل على كم حرف جر ليكون حرف الجر الداخل على كم عوضا عن المضمرة وذهب الزجاج الى ان الجر للتمييز انما هو بانيا فمذكرا اليه وردة بان كم بمنزلة عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر في مميزه فكذلك ما كان بمنزلته قال ابن عصفور وتمييز الخبرية مجرور باسافتها اليه هذا لا كم على ما هو مشاهد من الاعداد وقال الفراء على تقدير من لان من تكثر دخولها على تمييز كم الخبرية فجاز اضمارها لدلالة الحال عليه وهذا القول نقله ابن الحباز في شرح الجزولية وابن مالك في شرح الكافية عن الخليل ومنع ابو حيان لان كم بمنزلة عدد مفرد بضاف الى مميزه نائبة الجمع كالعشرة فاذا دونها نائبة الى المفرد كالمائة فلو فعل فاستعمل بالوجهين اجراء لها مجرى الضربين مذكورة بجال

باب كناية العدد

جاؤا كما يقال عشرة رجال جاؤا وكرام اذا جاءتك كما تقول ما أتتك والافراد اكثر في الاستعمال والبلغ في المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم انه اجمع على نيف محض الواحد فكم رجال اعم معنى كرجاءة من الرجال وهو فعل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم رؤوم صدوق والى ذلك اشار الناظم بقوله واستعملا عشرا كعشرة اوجاءة والامر الثاني ان الخبرية تختص بالزمن الماضي كرب مجامع التكثير فيها فلهذا لا يجوز كم ظبيا ان سأ ملكهم كما لا يجوز كم ظبيا ان سألكهم لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ويجوز في الاستفهامية كم عبدا اشتريته لان الاستفهام لتعيين المجهول والامر الثالث مما يختص بالخبرية ان المتكلم بها لا يسند عما ولا يطلب جوابا من مخاطبه لانه مخبر بخلاف المتكلم بالاستفهامية فانه مستخبر والامر الرابع انه اذا تكلم بالخبرية فهو مخبر البتة فيجب ان يكون صادقا او كاذبا والكذب لانه مخبر والاخبار يحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم بالاستفهامية لانه منشئ والانشاء لا يحتمل ذلك والامر الخامس مما يختص بالخبرية ان المميز منها لا يقترن بهمزة الاستفهام لانه خبر والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام فتقول كم رجال في الدار عشرون بل ثلاثون بخلاف المميز من الاستفهامية فانه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام لتضمنها معنى الاستفهام ولهذا يقال كم مالك اعشرون ام ثلثون فكم في موضع رفع بالابتداء ومالك خبره عند سيبويه وعند الاخفش بالعكس واعشرون بدل من كم وام عاطفة وفيها معنى الاستفهام وتسمى معادلة الهمزة وثلاثون معطوفة على عشرون قلت يروى قول الفرزدق وهو هام بن غالب التميمي في هجو جرير كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري بجر عمة وخالة على ان كم خبرية وبنصبهما فعيل ان تميما نصب بمميز الخبرية معنى اي كثيرا من عماتك وخالاتك من جملة خدمي وقبل على الاستفهام التهكمي اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن بخدمتي فقد نسيته وعليهما اي الجر والنصب فتى اي كم مبتدأ وجملة قد حلبت خبر وافراد الضمير حملا على لفظ كم والتاء في حلبت للمباهاة لانها في المعنى عمات وخالات ويروى رضمها على الابتداء لتخصيص المعطوف عليه بوصفه بذلك وبدعاء محذوف مدلول عليها بالمذكورة اذ ليس المراد تخصيص احداهن بالدعاء كما حذف ذلك مع خالة استدلالا على احداهما بالاولى وقد حلبت خبر المبتدأ والحال وخبر الاخرى محذوف والاقبل وقد حلبت لان الخبرية وهذا البيت مشهد لفظا ومعنى وتظهر زيادة هند فاعلم والتاء في حلبت للوحدة على هذا لانهما عمة واحدة وخالة واحدة وكم على هذا الوجه محلها نصب على المصدرية او على الظرفية الزمانية والتمييز محذوف اي كم حلبة على المسدبر او كم وقتا على الظرفية والدعاء بسكون الدال المهملة من الدعع بفتح الدال وهو عوج الرسغ من اليد والرجل حتى تقلب الكف والقدم الى انسيهما بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون اه. اكنة والباء للتاء مخففة المشددة وهو جانب الابهر على راي ابي زيد والابهر على راي الاصمعي والعشار بكسر العين جمع عشراء وهي الناقة التي عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر وسمي على عشر على كره مني لان على تستعمل في الضرر كما ان اللام تستعمل في النفع نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ولما كان كم خبرية فمميزه ذكر الخبرية في خمسة امور في افادة التكثير في الابهام وفي لزوم التصدير وفي البناء وفي انجرار المميز الا ان جره بمن ظاهرة لا بالاضافة بخلاف كم قال الله تعالى وكاين من ءاية لا تحمل رزقها وقد ينصب مميز كاين كقوله اطردا اليأس بالرجا فكاين اليائس يسرء بعد عسر فالمميز همزة على وزن فاعل من امرء يامر اذا توجع منصوب على التمييز لكاين واطردا امر من طرد يطرد كنصر والياس بالباء المثناة تحت الفنوط والرجا بالقصر للضرورة الامل وحتم بضم الحاء المهملة يعني قد يقول لا تقنط وترجح حصول الفرج بعد الشدة فكم من عديم قد اغناه الله بعد فقره وكاين تخالفكم في امور منها انها مركبة من كاف التشبيه واي المنونة وكيب بسيطة على الاصح وقيل مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت الفها الداخل الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب ومنها انها لا تقع استفهامية عند الجمهور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ومنها انها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور فانهما اجازا ابكاين تبيع هذا الثوب ومنها ان خبرها لا يقع الا مفردا واما كذا فيكون تارة عن العدد القليل والكثير وتوافق كاين في اربعة امور التركيب فانها مركبة من كاف التشبيه وذا الاشارية والبناء والابهام والافتقار الى التمييز بمفرد وتخالفها في ثلثة امور احدها انه يجب في مميزها النصب فلا يجوز جره بمن انفاقا ولا بالاضافة لان عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصب بحق الاضافة فابقي على ما كان عليه خلافا للكوفيين اجازوا في خبر بكم اراد ولا عطف ان يقال كذا ثوب في كذا اثواب بالجر قياسا على العدد والتصريح وقال الزجاجي يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال الزجاجي يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال الفراء يجوز الجر على اضمار من والثاني انها لم يرد بها الصدر فلذلك تقول بضعت كذا وكذا درهما والثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كقولك لعدا النفس بخير بعد بوسا ذاكرا كذا وكذا لطفا به دنى لجهد والى كاين وكذا اشار الناظم بقوله كم كاين وكذا وينتصب مميز ذين وبرصل من نصب هذا باب الحكاية وهي ايراد لفظ المتكلم على حسب ما اورده وهي ثلاثة انواع حكاية الجمل وتختص بالقول وحكاية المفرد وتختص بالعلم وحكاية حال المفرد وتختص باي ومن الاستفهامية بين حكاية الجمل مطردة بعد القول وغيره من الفعل والوصف بانواعها نحو وقولهم انا فعلنا السيف فال ابن عبد القهام يقولون ان ابو هيم الا بزفلان ربي يبذف بالحق والفائلين لاخوانهم هلم الينا فضمك الجمل على ترتيب اللفظ ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية زيد قائم قال عمرو قائم زيد بعكس الترتيب فان كانت الجملة تغير المعنى في حكايتها على الاصح صونا عن ركاب اللبس ولئلا يتوهم ان اللبس نشأ من الحاكي فعلى هذا اذا قال شخص جاء زيد بالجر واردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد بالرفع ولكنه خفض زيدا لشبهه بالاسد ذلك على الحتم في الاصح لئلا يتوهم انه نطق بهذا على الصواب وعلى القول الثاني تقول قال فلان جاء زيد بالجر مراعاة للفظه وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم ليس بي رقم على من قال ان في الدار قرشيا وكقول ذعر بن معمر الناس يغبجون عيشا فقلت لصبدح انجلي بلا الا فانه سمع قوما يقولون الناس يغبجون عيشا فحكى ذلك كما سمع فوهم الناس وصبدح اسم ناقته قال الزجاج في جمله قال ابن مالك في شرح الكافية ويمكن ان يكون من هذا ما كتب بواو في خط الصحابة فلان ابو فلان القول فيه ابو فلان فالمختار عند المحققين ان يقرا بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما يقرأ الصلوة والزكوة بالالف فان كانتا مكتوبتين

بالواو ونعنيها على ان المنطوق به منقلب عن واو انتهى وعندي انه يجوز بالواو والياء على احدهما ان الفرض انه حكى وقرأته بالياء تفويت ذلك بخلاف الصلوة و الزكوة فانها غير محكيتين والثاني انه يحتمل ان يكون وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم في اول احواله وذلك لا يضير واما حكاية حال المفرد في الاثنتين فان كان المسؤل عنه نكرة مذكورة والسؤال بأي او من حكى لفظ اي ولفظ من ما ثبت لتلك النكرة المسؤل عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتانيث وافراد وتثنية حقيقة او صالحة لوصفها بها وجمع سالم موجود فيه او صالح لوصفه به تقول ان قال رايت رجلا وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنين وبنات ايا في حكاية رجلا وايتا في حكاية امرأة وايتين بالتثنية في حكاية غلامين وايتين في حكاية جاريتين وايتين بالجمع في حكاية بنين وايات في حكاية بنات و قولنا في التثنية او صالحة لوصفها بها ليشمل مثل رايت شاعرا وكاتبا فانك تقول في حكايتهما ايين مع انهما ليسا مثنيين صناعة الا انهما بوصفان بالتثنية والجمع فقول الظريفين ومن قولنا في الجمع السالم او صالح لوصفه به ليشمل مثل رايت رجالا او نساء فانك تقول في حكاية الاول ايتين وفي حكاية الثاني ايات مع انهما ليسا جموعا سالمة الا انهما بوصفان بجمع السلامة فتقول رايت رجالا صالحين ونساء صالحات وفرع على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور واختلفت الحركات اللاحقة لاي فتقول جرت حركات حكاية واو ممن بمنزلة من في موضع رفع بالابتداء والخبر مجذوف وقيل هي حركات اعراب وانما وقعت سؤالا عن مرفوع بالفاعلية نحو قام رجل فقيل اي فاعل بالفعل وهو سابق عليها فلا تفيد بل لانا لاستبهام فلما نزيل الصوت فكانك اعدت ما قاله السائل وكانك انما ذكرت ايا فقط ويجوز ان يصرح بالفعل مؤخرا تاكيدا قاله الكوفيون ومقتضى قواعد البصريين ان يتعين كونها مبتداء والخبر مجذوف ويقدر بوه اي قام لان الفعل لا يتقدم والاستفهام لا يتاخر والكوفيون يجيزونهما فان سئلت بها عن منصوب او مجرور ففي مذهب البصريين انه مبتداء والخبر مجذوف والحركة للحكاية او معربة لحذوف هو تاخر فلك ان تصرح به تاكيدا مع التاخر فتقول ايا رايت وعند الكوفيين منهما وعلى القول بجواز تقديم الفاعل فهو اولى للطابقة وكذلك تقول في من اذا حكيت بها النكرة رفعا ونصبا وجرا وافرادا وتثنية وجمعا على حدها فتذكيرا وتانيثا كما تقدم من الاسئلة الا ان بينهما فرقا من جهة واحدة هي ان اياما عامة في السؤال فيسال بها عن العاقل كما سئلنا من قولنا رايت رجلا الى آخره وعن غيره كقولنا لمن رايت فارسا او حجرا ايا او اتانا او ابنين او حمرا او اثنين او خاصة بالسؤال عن العاقل الفرق الثاني ان الحكاية في اي عامة في الوقف والوصل يقول حاكيا من رجلا ايا سؤل ايان بالوقف والاسكان او ايان باهذا بالوصل والحكاية في من خاصة بالوقف تقول لمن قال جاءني رجلان منان بالوقف والاسكان مع النون وان وصلت قلت من يا هذا بالسكون وبطلت الحكاية لما سيأتي انك تقول وحكاية المذكر منو ومنا ومني ومنه ومنهما ومنهم ومنهن كالمعرب الاطلاق لانكرنا الا في الوقف فاما قوله وهو شمر بن الحارث الضبي وقائلها تبطشرا انواناري فقلت منون انتم فقالوا الجن فقلت هواظلاما فقد قال الشمر وانقياس من انتم وحد لم يسبويه على لغة من قال ضرب منو منا قال انما يجوز منون على هذا فهو عنده معرب كاي مجموع بالواو والنون وقال الكسائي ربما احتاج الشاعر فزاد هذه الزوايد في الوصل قال ابن خروف وتوجيه سيبويه اجود وهو ان يكون معربا وجمعه كاي وحكى الكوفيون ان تميما من يقول منوانت ومنان انتما ومنون انتم فيكون البناء على هذا ولا يقاس عليه خلافا ليونس وحجته انه سمع بعض العرب يقول لمن قرأ منا ومنو منا لمن قال من يجعل رجلا مكان عنه سيبويه ووجه اسئالهم عن صلة بنية واعربا حدهما فاعلا والاخر مفعولا في الاولين وحكاهما في الوصل في الباقيين واستدل سيبويه وفي هذا البيت شذوذان احدهما انه حكى الضبي انوا وهو معرفة وليس وجه شذوذه انه حكى مقدرا خلافا للشاح وانما ان يحرك النون وحكمها السكون وعموا بكسر العين المهملة اي انعموا ظلاما يجوز فيه ان يسند كونه ظرفا اي انعموا في ظلام كم وكونه تمييزا اي من جهة ظلامكم انتهى والاول اولى ويؤيده انه ينشد عموا صباحا وهو انشاء صحيح وضع في نصيدة حائية منسوبة الى جذع بن سنان الغساني ونص ابن الحاجب في الامالي على انه لا يجوز ان يكون ظرفا اذ المراد انهم منعوا في ظلام او في صباح وانما المراد انهم ذمم ظلامهم وصباحهم انتهى الفرق الثالث ان ايا يحكى فيها حركات الاعراب غير شبعة فتقول في حكاية المرفوع اي وفي حكاية المجرور اي ويجب فتح ما من الاشباع الحركات في حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة الفصحى فتقول لمن قال اجاءني رجل منو ولمن قال رايت رجلا منا ولمن قال امررت برجل مني ومن العرب من يحكي بمن اعراب المسؤل عنه فقط ولم يزد علامة التانيث والتثنية والجمع فتقول لمن قال قام رجل او رجلان او رجال او امراة او امرأتان او نساء منو في الجميع وفي النصب منا وفي الجر مني وما ذكره من ان الواو والالف والياء نشأت من حركات الاشباع وان الحركات حكاية هو قول الاخفش ازعم ان الحركات حكاية وانهم اشبعوا ايانا للحركة في الوقف اذ لا يوقف على متحرك وردت بان الحركات انما تبين بهاء السكت وبالالف في انا وحينئذ لا خاصة وبان الموضع للوقف ولا حركة فيه وقال الفارسي والمبرد الحكاية مشبهة بالاعراب في الحروف اجتلبت ولا للحكاية فلم تحرك ما قبلها وصوبه ابن خروف وصححه ابو حيان وقال بعضهم الحروف عوض عن التنوين فاذا قبل منو فالحكاية بالضمة والواو بدل للتنوين وكذا منا ومني ورده ابو حيان وقال بعضهم الحروف عوض عن لام العهد لان قياس النكرة اذا اعيدت ان تعاد بلفظ المعرفة لئلا يلزم انها غيرها الفرق الرابع ان ما قبل تاء التانيث في اي واجب الفتح تقول ايتا وايتان كما تقول ايتة وايتان ويجوز الفتح والاسكان في من اذا اتصل بها تاء الحكاية تقول منتا بفتح النون وقلب التاء هاء ومنت بسكون النون وسلامة التاء من القلب هاء وانما قلبت مع فتحة ما قبلها ولم تقلب مع سكون اعتبارا بحالة الوقف ومنتان بفتح النون الاولى ومنتان بسكونها والارجح الفتح في المفرد والاسكان في التثنية وانما غيرنا بناء الحكاية دون تاء التانيث لان تاء التانيث لا يسكن ما قبلها قال الموضح في حواشيه وهو يحتمل وظاهر كلامه هنا انها للتانيث والقول بانها في ايتا للتانيث وفي ضنه للحكاية مجرد عناية وانما كان الارجح الفتح بالمفرد لان التاء فيه منطرفة فهي ساكنة للوقف فحركة ما قبلها لئلا يلتقي

لعين

لجوف الكلمة ظاهرة وفصل الحروف يخلها بجميع الترا

ساكنان

باب الحكاية

ساكنان ولا كذلك في التثنية وتقول في حكاية الجمع بالالف والتاء مسلمات بإسكان التاء للوقف هذا حكم غير العطف واما العطف فاذا قال جاءني امرأة ورجل فانك تقول من وسنو واذا قال جاءني رجل وامرأة فانك تقول من وسنو واذا قال جاءني رجل وامرأة فانك تقول من وسنه تغلب العلامة لغير الكلام لانه محل الوقف وهذا مقبل لانه في حكم الوصل وكذا اذا قال جاءني رجال وحسنة قلت من وسنات فاذا قال مررت بسنوة ورجل قلت من وسني فاذا اختلطت ما لا يعقل بمن يعقل جعلت السؤال بما لانه يسأل بها عمن يعقل بمن فاذا قال رأيت جملا وحمارا قلت عمن وأبا واذا قال مررت بحمار ورجل قلت أي وسني واذا قال رأيت ثوبا وغلاما قلت أبا وسنا وكل ما شبهته ذكره الزجاجي ثم انتقل الى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجعل فيها قولين لا قائلين كان السؤال عنه نكرة فصاعدا وان كان السؤال عنه علما لم يتبع من التوابع الخمسة واداة السؤال من غير عوض وتنزع بعاطف فالحجازيون يجيزون حكاية اعراب فيقولون من زيد لمن قال رأيت زيدا ومن زيد بالخفض لمن قال مررت بزيد فالفتحة والكسرة الحكاية والرفع في موضعها مثل لان الرافع بعد من مبتدأ خبره من عند الجمهور وخبر مبتدأ من عند سيبويه وان كان الحكم مرفوعا كقولك من زيد لمن قال جاءني زيد برفع ما بعد من على القولين ويختلف التقدير فعلى لغة الحكاية يكون الاعراب مقدرا لاشتغال المحل بحركة الحكاية فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير وعلى لغة غير الحكم ظاهر وتبطل الحكاية في نحو اي زيد لان اداة السؤال عوض من وفي نحو من زيد لاجل العاطف الداخل على من وفي نحو من غلام زيد لانتفاء العلمية خلافا لبونس فانه يجيز حكاية جميع المعارف وفي نحو من شدم لانتفاء العلم وفي نحو من زيدا الفاضل لوجود التابع وهو النعت ويستثنى من ذلك ان يكون التابع ابنا مضافا بعلم كرأيت زيد بن عمرو او علما معطوفا بالواو خاصة كرأيت زيدا وعمرا فيجوز فيهما الحكاية على خلاف في الثانية فمقول لمن قال رأيت زيد بن عمرو ومن زيد بن عمرو ولمن قال مررت بزيد بن عمرو ومن زيد بن عمرو بنصب زيد في الاول وخفضه في الثاني ومقول لمن قال رأيت زيدا وعمرا ومن زيدا وعمرا بنصبهما ولمن قال مررت بزيد وعمرو من زيد وعمرو بخفضهما وذهب يونس وجماعة الى ان عطف احد الاسمين على الاخر يبطل الحكاية ويوجبهم لا يجعلون العلم مطلقا ويجيزون رفع ما بعد من ومعدلك الحجازيين ان الاعلام كثرت في كلامهم فاجازوا فيها الحكاية لما فيها من ربط احد الكلامين بالاخر وشرطوا ان تكون الحكاية بمن دون اي لو جعلت احديهما كثرة استعمالهم لها دون اي قال سيبويه والثاني ان من مبنية لا يظهر معها رفع الحكاية بسكونها على كل حال بخلاف اي فانه لو حكي بها اي زيدا لوجب رفع زيد برفع اي فيهما ونصب زيد في الاول وجره في الثاني لظهور الجمع في اختلاف اعراب المبتدأ والخبر قال ابن الضايع والاول اولى وعليه اعتماد سيبويه وزاد ابن عصفور وجها ثالثا وهو كون من جارة فيهن وجهان ولما شرط انتفاء التابع فلانهم استضعفوا بالحاقه بحكاية واما اشتراط انتفاء قرانه بالعاطف بمن فلان العرف في الحكاية بيان ان المسؤول عنه هو المتقدم في الذكر لا غير فاذا عطف جملة السؤال على الكلام المسؤول صار في ذلك بيان ان المسؤول عنه هو الاول فلم يحتج الحكاية واني لذلك اشاد الناظم بقوله والعلم المحكية من بعد من ان عرب من عاطف فيها اقترن

هذا باب التثنية

اعلم ان من المعاني المدلول عليها بالالفاظ اشخاص الجواهر وهي على قسمين جوان وجماد والجوان ضربان ذكر وانثى ولما كان التانيث فرع التذكير لان الاصل في جميع الاشياء التذكير كما قال سيبويه احتاج المؤنث لعلامة تميزه عن المذكر وهي اما تاء متحركة وجوبا في الاعراب ويختص بالاسماء كفاطمة وهاء وبزيد في الوقف هاء فلذلك رسمت بالهاء اوتاء ساكنة ويختص بالافعال الماضية كقامت ونعمت واما الف مفردة عن الف قبلها كحبلى وسكرى او الف قبلها الف زايدة فتقلب هي اي الالف الثانية همزة كحمراء هذا مذهب الجمهور من البصريين وذهب بعضهم الى ان الهمزة والالف قبلها سما علامة التانيث وذهب الكوفيون الى ان الهمزة للتانيث وليست بدلا من الف التانيث والالفان المضمومة والممدودة يختصان بالاسماء الظاهرة والتاء والالف اشارا الناظم بقوله علامة التانيث تاء والف ولا يجمع بينهما فلا يقال حبلاه واما علماء فالالف فيه وجيدا التانيث الالحاق بجعفر ومع عدمها للتانيث والعرب قد انثوا اسماء كثيرة بناء مفردة وليست للتانيث التقدير بالضمير العائد عليها نحو النار وصفتها القدر التي تغير واحرى تضع الحرب اوزارها وان يجعلوا للسلم فاجمع لها فالنار والحرب والسلم مؤنثات بدليل عود الضمير المؤنث عليها ولا يخفى ما في هذه الابيات من المناسبة وفي مقابلة الحرب بالمصالحة من الطباق وبالاشارة اليها نحو هذه جهنم فجهنم مؤنثة بدليل الاشارة اليها بهاء التانيث وهي هذه ويثبونها اي الثناء في تصغيره نحو عيينة واذينة مصغر عين واذن من الاعضاء المزدوجة فان التصغير يرد الاشياء الى اصولها وقد ذكر ذلك في باب التصغير وتثبيتها في هذا نحو ظفر فاصغر العبر فالعبر مؤنثة بدليل تانيث فعلها وبسقوطها من عدده كقوله وهو جيد الالفاظ بسفوتها عربية ارى عليها وهي فرع اجمع وهي ثلث اذرع واصبع فاذرع جمع ذراع وهي مؤنثة بدليل سقوط التاء من عددها وهو ثلث والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي اسلم فذروا التا كالكف وبعرفنا التقدير بالضمير ونحوه كالرد في التصغير

فصل

الغالب في التاء ان تكون لتفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائمة وقائم ومن غير الغالب في الاسماء غير المصغر نحو جمل وجملة وغلام وغلامة وفي الصفات التي تنزل على مقتضيين وهي الصفات المختصة بالمؤنث كحايض وطالق فان قصد بها الحدوث فواحدة لاحقتها التاء فقيل حايضة وطالقة وان لم يقصد بها ذلك لم تلحقها فيقال حايض وطالق ويجتمع ذات اصالة التصغير والحذف ولا تدخل هذه التاء الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر في حمزة او ان احدهما فعول بفتح الفاء بمعنى فاعل كرجل صبور بغير صابر وامرأة صبور بغير صابرة واما الرد بغير التاء لعدم جريانه على الفعل ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها قاله الشاطبي في منسأته اي من نفول بمعنى فاعل وما كانت امك بغيا الصلة بغوبا اجمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء في الياء والا لوجب ان يكون فعيلا بمعنى فاعل لحقته التاء وسئل الماوردي جماعة من نحاة الكوفة عن هذه الاية بحضرة الواثق بالله فلم يهتدوا بوجه الجواب فسأل الواثق عنها فاجابه بما قاله الزجاج واما قولهم امرأة مولدة من المدلل بحيث ما لا يوجد فحذفت التاء فانها فيه ليست للفصل وانما هي لتأنيث الصفة بدليل دخولها في المذكر نحو رجل مولدة واما امرأة عزة

اصله عدوة بواو بين ثم ادغم فشاذ تحريرا عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على صديقة كما في عكسه وهو جمل صديق على عدد في قوله لو ابخل وانت صديق
الفهاس صديقة وهم يجاورون الشدة على ضده كما يجاورون الشدة على نظيره ولو كان فعول بمعنى مفعول لحفت التاء الفاصلة جوازا نحو جمل ركوب وانما لحفته
وان لم يجر على الفعل فرقا بين المخصوص والموزن الثاني فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامراة جريح بمعنى مجروحة والعلة فيه ما تقدم وشذ لحفته جمل ديلم بالتاء
فانه يحتمل مجيئه ولحقتها التاء فان كان فعيل بمعنى فاعل لحقت التاء الفاصلة نحو امراة رحيمة وظريفة وانما لحقت فعيلا بمعنى فاعل دون فعيل بمعنى مفعول
فرقا بينهما واختصت بفعيل بمعنى فاعل لانه يجري على الفعل لان الوصف من رحم وظرف باق على فعيل اطرادا فصار كفاعل من فعل بخلاف مجيئه بمعنى مفعول فان
فلت مر بك في فعلان لحقت التاء خشية الالتباس بالمذكر لانك لم تذكر الموصوف المأمون معه الالتباس والوزن الثالث مفعال بكسر الميم كمهذار ومجلاق
رجل مهذار وامراة مهذار بالهاء المهملة وشد مبقانة بالقاف والنون من البقن وهو عدم التردد يقال رجل مبقان لا يسمع شيئا الا ابقنه وامراة مبقانة
وانما لم يدخل التاء الفاصلة هنا لانه صفة لا تجري على فعل ولانه يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم في اولها قاله ابن الانباري والوزن الرابع مفعيل بكسر الميم
كمعطير من العطر وشذ امراة مسكينة لحقتها التاء عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على ضده وسمع امراة مسكين على القياس حكاه سيبويه والوزن الخامس
مفعل بكسر الميم وفتح العين كمعتم بالعين والشين المعجمتين وهو الذي لا يشتهي طعاما يريده ويهواه من تجاعنه ومدعس بالدال والعين والسين المهملات
من الدعس وهو الطعن يقال رمح مدعس به وعلة عدم الحاق التاء في هذين الوزنين ما تقدم في الثالث والى هذه الاوزان الخمسة اشار الناظم بقوله ولا تلي
فارقة فضول الابنية الثلثة وتاتي التاء لفصل الواحد من الجنس الجامد الذي لا بصنعة مخلوق كثيرا كتمرة وتمر بفتح المثناة فوق وسكون الميم ولمكنة اي
لفصل الجنس من واحده في حياة بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من النكاء احمر وكاة بفتح الكاف وسكون الميم وفتح الهمزة وهي التي قبل الحاجبة
والسواد وقول الموضح خاصة عرج لسبابة ومباءة فانهما جماسيا ومبا لا من اسماء الاجناس لغلبة التانيث عليهما قال الفقيه وجاءت سبابة وعلى تقدير
كونهما من اسماء الاجناس فالعبد مضاف الى الجامد وهذان مشتقان وتاتي التاء لفصل الواحد من الجنس الجامد الذي بصنعة مخلوق قليلا نحو لبن قليلة وقد تكون
التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة والمعدلة من الرجال والنساء لا بالطويل ولا بالقصير وتاتي التاء عوضا من فاء كعدة واصلها
وعد بكسر الواو فكر هو ابتداء الكلمة بواو ومكسورة فحذفوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا منها التاء في غير محل المعوض منه لان تاء التانيث لا تقع
صدرا وتاتي عوضا من عين كاقامة ومن لام كسنة واصلها سنوات وسنيهة بدليل قولهم في الجمع بالالف والتاء سنوات او سنهات فكر هو ابقاء حركات الاعراب
على الواو ولا عن لامها وعلى الهاء لخفائها فحذفوا الواو والهاء وعوضوا منها التاء في محل المعوض منه على القياس او عوضا من حرف زائد لمعنى وهو ياء النسب
كاشعثي واشاعثة وازدي وازارقة ومهلبي ومهالبة نسبة الى اشعث وازدق ومهلب فالتاء فيهن عوض من ياء النسب الا ترى انهما لا يجتمعان وانما يقال الاشعثون
والاشاعثة وكذا الباقي او عوضا من حرف زائد لغير معنى وهو ياء مفاعيل كزيدون وزنادقة فالتاء عوض من ياء زناديق فاذا جئ بالياء لم يجئ بالتاء بل يقال
زناديق بالياء والتاء متعاقبتان هنا قال في شرح الكافية والزنديق هو الذي لا يتفضل دينا قبل وهو الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر وتاتي التاء
للتعريب بالعين المهملة اي تعريب الاسماء الاعجمية كموازجة جمع موزج بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي المعجمة بعدها جيم وهو الخف فدخل الجوربات القياسا
موازج فدخلت التاء فيه دليل على ان اصله الاعجمي ضرب والفرق بين المعرب وغيره ان العرب اذا استعملت الاعجمي فان خالفت بين الفاظه فغيرت بعض حركاته
والا فلا وتاتي التاء للمبالغة في الوصف كراوية لكثير الرواية وانما انتفى المذكر لانهم اراد وا انه غاية في ذلك الوصف فجاءت التاء مؤنثة ولتاكيدها اي المبالغة
الحاصلة بغير التاء كناية وذلك لان فعالا يفيد المبالغة بنفسه فاذا دخلت عليه التاء افاد تاكيد المبالغة لان التاء للمبالغة وتاتي التاء لتاكيد
التانيث كنهية لان انفراد المؤنث باسم غير المذكر يفيد التانيث كعجوز وثان فكان يكفي ان يقال نهي لانه يفيد التانيث بنفسه ودخول التاء فيه لتاكيد
التانيث **فصل** لكل واحد من اللتي التانيث المقصورة والممدودة اوزان نادرة ولا نغرض لها في هذا المختصر لكون الناظم لم يذكرها واوزان شهيرة
في الاستعمال ونقدم في باب لا ينصرف ان المقصورة اصل للممدودة فلذلك قدمها فشهور اوزان المقصورة اثنا عشر وزنا احدها فعلى بضم الاول
وفتح الثاني كاربى بالراء المهملة والباء الموحدة اسما للداهية بالدال المهملة وجمعها دواه واعظمها الموت وادمى وشعبى بجيم فمهملة اسمين لموضعين
قال جرير اعبدا حل في شعبى غريبا الوما الا ابالك واغترابا وزعم ابن قتيبة انه لا رابع لها في لسان العرب ورد عليه ارطى بالنون اسما لحي من البقل يحبن
بالموحدة ثم نون ثم جيم ثم مهملة وحبنطى بالجيم والنون والقاف اسما لموضع وجمزى بالجيم والزاي المعجمة والباء الموحدة اسما لعظام النمل جمع عظيم لاعظم والمراد بعظيم كبار النمل لا
بعضهن ولحمى بالحاء المهملة والزاي المعجمة اسما لموضع وحلكى بالحاء المهملة واللام والكاف اسما لذكر الضباب قال ابو علي الفارسي هي
مقصورة حكاه عنه ابن جني في العدة وقد تبين من عدم اشتهارها ما ذكرناه من عدم اشتمال الناظم لفصله على هذه الاوزان المشهورة مشكل لانها من الاوزان النادرة بل قد
خطاب بما ورد منها شاذة الوزن الثاني فعلى بضم الاول وسكون الثاني اسما كان كبهمى بالباء الموحدة اسما للنبت قاله الجوهري يقال ابهمت
الارض كثر بهماها او صفة لا مذكر لها كحبلى وما لها مذكر نحو لطولى انثى الاطول او مصدرا كرجعى مصدر رجع الوزن الثالث فعلى بضمتين اسما كان
كبرقى بالموحدة لنبت يرعى او مصدرا كرطى بالطاء المهملة لمشية او صفة كحبدى بالحاء والدال المهملتين بينهما باء مثناة تحتانية بقيا بها و
حبدى اي بعيد عن ظله اذا تحمل منه الوزن الرابع فعلى بفتح اوله وسكون ثانيه بشرط ان يكون اما جمعا كقتلى جمع قتيل وجرحى جمع جريح او مصدرا
كدعوى مصدر دعا او صفة كسكرى وسيفى مؤنث سكران وسيفان فان كان فعلى اسما كارطى وعلقى في الفه وجهان مبنيان على ان

باب التاء المثلثة

وهمزة قبل صرفه قلبت الالف للالحاق ومن منع قدرها للتانيث والاربعي شجر الرتم يدبغ بالاديم مادبغ وقد يكون اربعي افعل لانه يقال
تم دبغ كذا في الصحاح والعلق بعد الوزن الخامس فعالى بضم اوله وتخفيف الثاني تمارى بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء المهملة وسمان بالسين
المهملة والنون لطائر بين ذكرين وانثيين وفي الصحاح انا لف حبارى ليست للتانيث وهو وهم بفتح الحاء من صاحب الصحاح قاسر قد وافق على انه ممنوع
الصرف ومنع الصرف دليل على انا لفه للتانيث الوزن السادس بضم اوله وتشديد ثانيه مفتوحا كتمتمى بالمهملة للباطل والكذب والهواء بين السماء
والارض الوزن السابع فعلى بكسر اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه كسبطرى بمهملات وموحدة ويفتح بالدال والفاء لغتين الخ قال الازهري
مشيته فيها بتختر وتثاقى صحبته فيها تدفن واسراع الوزن الثامن فعلى بكسر اوله وسكون ثانيه اما مصدرا كذكرى مصدر ذكر او ذكرى بمعنى التوفر
فيه كلتان فيما عدا الفاء التانيث او جمعا وذلك شيئان جعلى بالحاء المهملة والجيم جمعا للجعل بفتحتين اسما لطائر وظربى بالظاء المشالة والراء والباء الموحدة
جمعا لظربان بفتح اوله وكسر ثانيه اسما للدويبة ولا ثالث لهما للجموع وذلك معلوم من عدم الاثنين معهما بالكاف ولكن ذكره تاكيدا الوزن التاسع فعيلى
بكسر اوله وثانيه مشددا نحو حنيثى بحاء مهملة وثاءين مثلثين بينهما ياء مشناة تحتانية اسم مصدر حثث على الشيء اذا حضر عليه وخلبى بالحاء المهجمة واللام
والباء الموحدة اسما للخلابة وفي الازهري لولا الخليلي لاذنت وحكى الكسائي من خصب سماء فوسم بالمد وهو شاذ وقياسه القصر كما مثل به التهذيب الوزن العاشر فعلى بضم اوله
وثانيه وتشديد ثالثه كقمري بالقاء والراء وفي القاموس انه مثلث الكاف والقاء والكفرى والكافور وعاء الطلع اي طلع النخل سمي بذلك لانه يكفره اي
يستره ويغطيه والشثخ بجعله للطلع نفسه والقراء بجعله للطلع حين يتشقق قال الفاسي والاول هو الصحيح لان الاشقاق يدل على حصته وحدوثي وبذوي
بذا لابن مهملتين وذا بين مهملتين وبحاء مهملة وياء موحدة والثاني وهما من الحدث والتبذير وقال ابن ولاد انبذوي بالذال المعجمة الباطل الوزن الحادي عشر
فتيلى بضم اوله وفتح ثانيه مشددا لخليطي بالخاء المعجمة والطاء المهملة اسما للاختلاط بمال وفعوالي خليطي اي الخلط عليهم امرهم وقيتلى بالقاف والباء الموحدة
والطاء المهملة اسما للمناطف اوزن الثاني عشر فعالى بضم اوله وتشديد ثانيه نحو شقاري بالشين المعجمة والقاف والراء المهملة وخباري بالخاء المعجمة والباء
الموحدة والزاي ايمن لنبتين وحصاوين بالحاء المعجمة والضاد المعجمة والراء المهملة اسما لطائر فالنبيه نحو حبقى مما كان على وزن فعلى بضم الفاء وفتح
العين ونحو خليفى مما كان على وزن فعيلى بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة ونحو خليطى مما كان على وزن فعيل بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة ليست
من الاوزان المختصة بالمفصولة بدليل وجودها في الاوزان الممدودة فالاول كفاوء بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة قوة الحمى ومتهما فاول وجدتها
كما في القاموس بادة على القوالح والثاني كفاوى بكسر الفاء وتشديد الخاء المعجمة من الفخر والتفخير الرجل الفخر والثالث كفاوى بضم الدال المهملة
وتشديد الخاء المعجمة ولم يحفظ بالمد غيره بقال هو عالم بدخيلاء امورك اي بباطنها ومشهورا وزان الممدودة سبعة عشر وذنا احدها فعلاء بفتح اوله وسكون
ثانيه اسما كان للحمراء او مصدرا كزعباء مصدر زعب بالزاي والعين المعجمة او صفة كحمراء وجمعه حمر وجمعه حملاء والدبة بكسر الدال المهملة وسكون الباء المثناة تحت
قال ابو زيد هو المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق والفلة ثلث النهار او ثلث الليل والهطل تتابع المطر وجعله المعنى كطرفاء بالطاء والراء المهملتين وبالفاء
وبصاف الغانية بالموحدة فيقال طرفاء الغانية وهو شجر ومنها اتخذ منبره ص وفي القاموس انها اربعة اصناف منها الاثل الواحدة طرفاة وطرفة وفي الصحاح
قال سيبويه واحد وجمع والوزن الثاني والثالث والرابع افعلاء بفتح العين وافعلاء بكسرها وافعلاء بضمها كقولهم في يوم الاربعاء بفتح الباء وفيها
وكسرها سمع فيه الاوزان الثلثة وهو اليوم المعروف وفي تهذيب التهذيب خطأ مؤلفه اسم اليوم اربعاء بفتح الباء وكسرها وبفتح الهمزة وضم الباء عمود الخيمة
وبضمها موضع والوزن الخامس فعلاء بفتح اوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه كعفراء اسما للمكان والوزن السادس فعلاء بكسر الفاء كقصاصاء بقاف
فصاد مهملتين اسما للقصاص والوزن السابع فعلاء بضم الاول والثالث كقرفصاء بقاف فراء فصاد مهملتين النوع من القعود يقعد القرفصاء اذا
قعد على فديه واصل الارض ليبيه الوزن الثامن فاعولاء بضم الثالث كعاشوراء لعاشر المحرم وحكى ابو عمرو الشيباني فيه لغة الوزن التاسع فاعلاء بكسر
الثالث كقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملتين اسما لاحد جحرة اليربوع وهو جوان فوق القارة بداء اقصر من جليه عكس الزرافة ومن اسماء جحره
ايضا غابناء وناقعاء الوزن العاشر فعلياء بكسر الاول وسكون الثاني نحو كبرياء بمعنى الكبر الوزن الحادي عشر مفعولاء كشوحاء بالشين والحاء المعجمتين
للشوحج وضبطه ابن مالك بالحاء المهملة قال ومعناه اختلاط الامر الوزن الثاني عشر فعالاء بفتح اوله وثانيه نحو براساء بالباء الموحدة والراء والسين
المهملتين بمعنى الناس يقال ادرك اتى البراساء هو اي الناس هو وبراكاء بالباء الموحدة والراء المهملة بمعنى البروك وهو ان يبركوا ابلهم ويتركوا عن جبلهم
ويقاتلوا بها الا ويراكا كحبارى بمعنى مسغبة وشدة بنى وضع في براكاء الامر وفي براكاء القتال اي موقع معظمه وشدته قال بشر بن ابي خازم ولا يجوز من الصخر الا البراكاء
القتال او القرار قاله الفارابي الوزن الثالث عشر فعيلاء بفتح اوله وكسر ثانيه نحو قريثاء وكريثاء بمثلثتين وراءين مهملتين فيهما وبالقاف في الاول فقط
من القرث بضم الموحدة وسكون المهملة قال الكسائي برقريثاء ممدود وهو الطيب المقر وبرا وقال ابو الجراح تمر قريثا غير ممدود الوزن الرابع عشر فعولاء بفتح
اوله وضم ثانيه نحو دبوقاء بالدال المهملة وبالباء الموحدة والقاف لعذرة بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة الوزن الخامس عشر فعلاء بفتحتين نحو خنفقاء
بالخاء المعجمة والفاء والقاف اسما للموضع قال ابن الناظم في بعض نسخ الشرح وانما هو بالجيم والنون والفاء كما هو الغالب في نسخ ابن الناظم وبضمه وفعلاء كجمفاء
اسم مكان ولا نظير له الا ثالثاء بفتح الدال المهملة والهمزة والثاء المثلثة اسما للاثر وقرماء بالقاف والراء اسما للموضع ذكره في الصحاح في مادة القاء وقال
ابن بري في مادة القاف قال الفارابي في فصل القاء وقول الجوهري قرماء موضع سهو وانما هو بالقاف وقال في فصل القاف وقرماء كجمزى بمعنى

بالهمزة بوزن الصغير وموضع بين مكة والمدينة وعلى هذا النقد بر فند الناظم الى ذلك في المشهور من اوزان الممدودة مشكل لانه وزن نادر جدا وفي الحكم لابن سيده ان جفنا بالجيم والنون والفاء والقصر موضع وانه بالمد ايضا موضع فذكره فيما يختص بالمد مشكل الوزن السادس عشر فعلاء بكسر اوله وفتح ثانيه نحو سرآء بالسين المهملة والباء المثناة تحت فالراء ثوب حرير وقيل ما عمل من الحرير وقيل برد فيه خطوط صفر وابيض ذهب وابيض الذهب الوزن السابع عشر فعلاء بضم اوله وفتح ثانيه كحمراء بالحاء المهملة والباء المثناة الفوقانية الكبر والعجب

هذا باب المقصور والممدود

المقصور هو الاسم المعرب الذي حرف اعرابه الف لازمة كالفتى والعصا بخلاف الفاء والباء من فتى وعصا فلا يسمى مقصورا والممدود هو الاسم المتمكن الذي آخره همزة بعد الف زائدة كحمراء وصفراء بخلاف اولاء ويشاء فلا يسمى ممدودا لقصر الاسماء ومدها فالمقصور بالقياس هو وظيفة النحوي وبالسماع هو وظيفة اللغوي والممدود بالقياس هو وظيفة اللغوي وبالسماع هو وظيفة النحوي وقد اعتنى اللغويون بهما حتى ضمنوا في ذلك كتبا وضابط الباب عند النحويين ان يرجع اليه ان الاسم المعتل بالالف ثلاثة اقسام احدها ما لم تظهر فيه الف التأنيث ولا همزة قبل آخره فهذا يسمى مقصورا بلا خلاف والثاني ما ظهرت فيه الف التأنيث ولا همزة قبل آخره فهذا يسمى مقصورا بلا خلاف والثالث ما ظهرت فيه همزة قبل الف التأنيث فهذا هو الذي وقع فيه الخلاف هل يسمى مقصورا او ممدودا والصحيح انه يسمى مقصورا وهو الذي اشار اليه الناظم بقوله

وما الف قبل الاخير همز فالقصر والمد لديهم جائز

فالقصر بقياس ظاهر ولغة امثلة منها كون مصدر فعل بكسر العين اللازم نحو جوى جوى بالجيم وهوى هوى وسمى سمى فان نظيره من الصحيح الاخر فرح فرحا وبطر بطرا واشر اشرا وفخر فخرا فعل اخرها واجب بطرد لان فعل اللازم قياس مصدره فعل بفتحتين قال ابن مالك مصغورة وغيره تبعا لسيبويه والفراء وشذ الفراء بالنقل المفتوحة والمد مصدر غرى بكسر الراء فهو غرى في الصحاح في فصل النقل المعجمة والراء غرى بالشيء بالكسر اي اولع به والاسم الغراء بالفتح والمد واشد الكثير اذا لفت عليها غارت العين بالبكاء غراء ومدها مدامع نقل هذا قول ابن مالك مصغورة وموافقيه وفيما قاله نظر لان ابا عبيدة حكى عن خالد بن مكنوم غاربت بين الشيئين غراء اي لابست بينهما ثم اشتد اي يبت كثير المتقدم وعلى قول ابي عبيدة هذا فالمد قياسي كما سبق لان غاربت غراء بالكسر له تأثر من الصحيح يجيء قبل آخره الف كقاتل قتالا ثم قال ابو عبيدة وغاربت فاعلت من غربت بالشيء اغرى به واشد ابو عبيدة والجوهري اسلوبا بدلا مهملا وفاضت بدله غارت وحثل بدل نقل بضم النون وتشديد الهاء اي كثيرة شابهة دل عليه وابنه حثل بضم الحاء وتشديد الفاء سمثلاة ولا يبعد عندي ان يقال الغراء بالفتح والمد اسم مصدر كالكلام والسلام وقياس المصدر غرى بالقصر وما حكاه ابو عبيدة من باب فاعل لا من باب فعل وكل استشهد بحسب ما رواه وقد جزم الجوهري بان الغراء بالفتح والمد اسم مصدر غرى في الغراء بالكسر والمد مصدر غاربت الشيء واختلفوا في الغراء فيه بكثير فابن عصفور يروي انه بالفتح والمد وابو عبيدة يروي انه بالكسر والمد ونسبه جماعة الى وهم واحد ومنها فعل بكسر اوله وفتح ثانيه حيث لفعلة بكسر اوله وسكون ثانيه نحو قربة وقرب بضم الحاء والراء الكذب ومريه ومرى بالراء المهملة فان نظيره من الصحيح قربة وقرب بكسر الفاء فيهما وبينها فعل بضم اوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو دمية ودمى بالدال المهملة الصورة المنقوشة في الحائط ويطلق على الصورة المجسمة على سبيل التشبيه ومدية ومدى بالدال المهملة السكين وذبية وذبى بالزاي المضمومة وسكون الموحدة لحفيرة تحفر للاسد وكسوة وكسى بالكاف والسين المهملة فان نظيرها من الصحيح حجة وحجج وقربة وقرب بضم الحاء والراء فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله لفعل وفعل في جمع ما كفعلة وفعلة ومنها اسم مفعول ما زاد على ثلاثة نحو متطلق من الرباعي ومقتضى من الخماسي ومستدعى من السداسي فان نظيره من الصحيح مكرم ومحترم ومستخرج بفتح ما قبل الاخر فيهن

القسم الثاني من اقسام المعتل بالالف ان يكون له نظير من الصحيح يجيء قبل آخره الف وهذا النوع ممدود بقياس والى ذلك اشار الناظم بقوله وما كان قبل الخر الف فالمد في نظيره حتما عرف وله امثلة منها ان يكون اسم مصدر الافعل بسكون الفاء وفتح العين او لفعل بكسر الفاء وسكون العين قوله همزة وصل فالاول كاعطى اعطاء والثاني ارتاى ارتياء قال الجوهري ارتاى افتعل من الراي والتقدير انتفى والاصل ارتاى ارتئاء فابدلت الياء في الفعل الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي المصدر قلبت همزة لتطرفها اثر الف زائدة واستقصى الامر استقصاء نجيحه والى ذلك اشار الناظم بقوله لمصدر الفعل الذي قد بدىء بهمز وصل كارعوى ارعواء اي فان نظيره ذلك اي نظير ما كان مصدرا لافعل من الصحيح اكرم اكراما ونظير ما كان مصدرا لفعل اوله همزة وصل من الصحيح اكتسب اكتسابا فانه من افتعل واستخرج استخراجا فانه من استفعل ومنها ان يكون معتل الافعلة سواء كانت الهمزة فيه مبدلة عن واو او ياء فالاول من الواو اكساء واكسية والثاني نحو رداء وارد يته والاصل كساء ورداء فان نظيره من الصحيح حماء وحمراء وصلاح وسلاحة ومن ثم اي من اجل ان افضلة حقها ان تكون جمعا للمذكر والمؤنث ولا تكون جمعا للمفضى قال الاخفش ارجية جمع رحى من الياقوت واصفية جمع صفي من الاواني من كلام المولدين لان رجوحى مقصوران والرحى للطاحونة مؤنثة والصفا مؤخر العنق يذكر ويؤنث واما قوله وهبوة بن محكان التميمي في ليلة من جمادى ذات اندية لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا والمغرد ندى القصر مضروته وجئن لبيضا بضرورة ولكنه جمع بالبناء للمفعول مندى بالقصر على بناء يدحرج ومجال بالجيم ثم جمع نداء الممدود على اندية فانديز على هذا جمع الجمع وهذا القول يبعده انه لم يسمع نداء جمعا ولو سمع لنقل واللازم منتف والملزوم كذلك ومنها ان يكون مصدرا لفعل بالتخفيف في الفعل حالكونه لا على صوت كالرغاء والثغاء بضم المعجمة والمثلثة اولهما وفتح ثانيهما واجمالهما وارتغاء صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة من الضان والمعز فان نظيره من الصحيح الصراخ او الاعلان نحو الشاء بئ مشى بطنه مشاء فان نظيره من الصحيح الزؤار بضم الدال وفي آخره راء مهملة وزاد في القاموس فتح الدال قال وهو شبيه الدوران باخذ في الراس والزكام بضم الزاي القسم الثالث ان يكون لا نظير له من الصحيح فهذا انما يدرك بالسماع فمن المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان والسنى الضوء والسرى بالمثلثة الثراب والجحى بكسر الجيم المهملة وبالجيم العقل وهو صفة يميز بها بين الحسن والقبيح ومن الممدود سماعا الفناء لما حول البيت من السر والسناء للشرف بالسين المهملة والثراء بالمثلثة

باب المقصور والممدود

لكثرة المال والحذاء بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة للنعل والنون والعين المهملة وفي ذلك اشار الناظم بقوله والعادم النظير ذا ضرورة مد بنقل كالحجى وكالحذاء

مسئلة اجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله وقصر ذي المد اضطرارا اجمع عليه كقوله لابد من صنعا وان طال السفر وان يخف كل عود ودبر فقصر صنعاء للضرورة وجواب الشرط محذوف اى لابد منه ويخف من خف ظهره اذا حدب والعود بفتح العين المهملة وسكون الواو المسن من الابل ودبر بفتح الدال وكسر الموحدة من برا البعير يكسر يبرو دبرة ودبورا اذا عقر ظهره وقوله فهم مثل الناس بيرفونهم واهل الوفا من حادث وقديم فقصر الوفاء للضرورة وهو ممدود واراد ان هؤلاء الذين مدحهم مثل الناس يبرفونهم ويصيرون لهم مثلا في كل نوع من انواع الخير وانهم مع هذا اهل الوفاء بالعهود من حادث سبتهم وقديم ماض ومنع الفراء قصر الممدود للضرورة فيما القياس يوجب مده نحو ضلاء اصل لان ضلاء ثانيث افعل لا يكون الا ممدودا فلا يجوز عنده ان يقصر للضرورة وردة بقول الاخيش فمثلت لو باكرت مشمولة صفراء كلون الورس الاشعر فقصر صفراء للضرورة وهي ضلاء انثى افعل فلهذا الوجه بخلافه وحكى الاجماع على الجواز شعا الناظم واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة فاجازه الكوفيون مستدلين بقول قوم سبقونا اذا نعنى فلا فض بدرم ولا اعتناء فمد عنا للضرورة مع انه مقصور وردت الاخبار كقراءة طلحة بن مصرف بكاد سنا برقه بالمد وواضعهم ابن ولاد وابن خروف ومنعه البصريون وقالوا القراءة شاذة وقد رووا الفناء في هذا البيت مصدرا للغانيات لانه بني غانيات عنا كما قالت قنا لا لاصدار للغنيث عنى كرضيت عنى وهو تعسف والى الخلاف في ذلك اشار الناظم بقوله والعكس خلف يقع

هذا باب كيفية التثنية

وهو جعل الاسم القابل لما دل على اثنين بزيادة في آخره والاسم القابل للتثنية على خمسة انواع احدها الصحيح وهو ما لم يقع في آخره حرف علة كرجل وامرأة والثاني المنزل منزلة الصحيح وهو ما كان آخره واوا او ياء قبلها ساكن كدلو وظبي والثالث المقصور المنقوص وهو ما كان في آخره ياء ساكنة قبلها كسرة لازمة من اعراب كالقاضي والقاضية وهذه الانواع الثلثة يجب ان لا تغير عن حالها في التثنية تقول رجلان وامرأتان وظبيان ودلوان والقاضيان والقاضيتان وشذ في تثنية اليد بفتح الهمزة وخصية بضم الخاء المعجمة اليدان وخصيان بحذف التاء واليداس اليدان وخصيتان قال عنترة صموا التقى فرد بين رجف روادف اليتبك وشنطارا والروقين بالراء والنون والقاف اطراف الاليه وقيل اليدان وخصيتا البسنا تثنية اليه وخصية المؤنثين وانما تثنية الى وخصى المذكرين النوع الرابع المثل المقصور وهو ما آخره الف لازمة من اعراب وهو نوعان ما يجب قلب الفه ياء في التثنية وذلك في ثلث مسائل احدها ان يجاوز ثلثة احرف بان تكون الفه رابعة كجملي وجملبان وملهى وملهيان بفتح الميم وسكون اللام وهو ما يلهى به او خامسة كمعلى ومعلبان او سادسة كمستدعى ومستدعيان وشذ قولهم في تثنية فهقرى وهو الرجوع الى الخلف وخوزلى بفتح الخاء وسكون الواو وفتح الزاء وهو مشية فيها تثاقل وقيل مشية بتبختر فهقريان وخوزليان بالف للالف وقبلها ياء المسئلة الثانية ان يكون الالف ثالثة مبدلة من ياء كفتى قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان بقلب الالف ياء وشذ في تثنية حجى بكسر الحاء المهملة حجوان بالواو وحكاه الفراء مع ان الفه مبدلة من ياء يقول حيث المكان حجا بة ولغة رجيان المسئلة الثالثة ان تكون الالف عين مبدلة من شئ وهو المجهول الاصل وقد اميلت كفتى لو سميت بها فلت في تثنيتها متيان اما قلب الالف للجميع فلان علامة التثنية لابد من فتح ما قبلها وما آخره الف لا يمكن تحريكه لان الالف لا تقبل الحركة ولا يمكن حذفها لالتباس المثنى بالمفرد عند الاضافة واما وجوب قلبها ياء في المسئلة الاولى فبالحمل على الفعل لان التصرف في الاسم محمول على الفعل وانت لو تثنية فعلا مما زاد على الثلثة لقلبت الالف الياء سواء كان اصلها الواو ام لا وانما في المسئلة الثانية فهي من الرجوع الى الاصل وانما في المسئلة الثالثة فلان الامالة انما تحصل بقلب الالف الى الياء فردت اليها في التثنية والى هذه المسائل الثلث اشار الناظم بقوله آخر مقصور ثنى لجعله با ان كان عن ثلثة مرتقيا كذا الذي اليا اصله نحو الفتى والجامد الذي اميل كمتى والنوع الثالث من نوعي المقصور ما يجب قلب الفه واوا وذلك في مسئلتين احديهما ان تكون مبدلة من واو وذلك بشرطين ان يكون من ثلثة احرف كمصوى عصوان وفتى وفتوان ومنا ما تخفيف ومنوان وهو لغة في المزادة يشدد الذي يوزن بر قال الشاعر وقد اعدت للعذال عنكن عصلة وراسها منوا حديد وشد قولهم في تثنية رحى رحيان بالياء مع انه من الوضوء وقاس عليه الكسائي واجيب بانه نادر ولا يقاس عليه المسئلة الثانية من المسئلتين ان يكون الالف غير مبدلة من شئ ولم يحمل مفرد على فعل وفعول اذا سميت بهما ثم ثنيتهما كقدوان وادنوان وانما قلبت الالف في ما بين المسئلتين واوا لان التثنية ترد الاشياء الى اصولها وعدم الامالة دليل على عدم ملاحظة الياء والى هاتين المسئلتين اشار الناظم بقوله وغيرا تقلب في واوا الالف واولها ما كان قبل ذا الالف النوع الخامس الممدود وهو كل اسم آخره همزة قبلها الف زائدة وهو اربعة انواع احدها ما يجب سلامة همزته وهو ما همزته اصلية كقراء بضم الفاء وتشديد الراء ووضاء بضم الواو وتشديد الضاد المعجمة تقول في تثنيتهما قراءان ووضاءان بتصحيح الهمزة وسلامتها من القلب واوا والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ما ذكر صحح والقراء المناسك والوضا الوضوء ما خوذان من قرأ ووضؤ وانما لزم قلب الهمزة فيهما لقربها بالاصالة وعدم انفكاكها عن غيرها النوع الثاني ما يجب تغيير همزته بقلبها واوا وهو ما همزته بدل من الف التانيث كحمراء عند الجمهور وحمراوان وانما قلبت هنا لان بقاءها على صورتها يؤدي الى وقوع همزة بين الفين وذلك كثير في ثلاث لغات واختير قلبها واوا لبعد شبهها بالالف لان الياء تشبه الالف في وقوع كل منهما للتانيث قاله المبرد وهو منقوض بحبطاء والاجود ان يقال انما قلبت واوا لحملا على الفعلاء ذا التثنية وهي الصحراء والصحراوان بالواو وشذ وقوع همزة بين الفين في قولهم السمراء امرأة كان قبل الفه واو وجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان لبس بينهما الا الالف فتقول في عشواء بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهي التي لا تبصر نهارا وعشواء ان بالهمزة وجوزه الكوفيون وفي ذلك لو جبنا التصحيح والقلب واوا وشذ عند الفراء بين حمراوان بقلب الهمزة باء وشذ

قرفصان في تثنية قرفصاء بضم القاف وسكون الراء وضم الفاء بعدها صاد مهملة ضرب من القعود وخفصاء تثنية خنفساء بضم الخاء المعجمة وسكون النون قال الجوهري وفتح الفاء ومقتضى العباب ضمها وسيأتي مهملة دويبة سوداء وعاشوراء تثنية عاشوراء العاشر او التاسع من المحرم قاله في القاموس بحذف الالف الممدودة معا وأتى في ذلك اشارة الناظم بقوله وما شذ على نقل قصر النوع الثالث ما يرجح فيه التصحيح وهو اقرار الهمزة على ما هي عليه الاعلال وهو قلب الهمزة واوا وهو ما همزته بدل من اصل نحو كساء وحياء بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية اصلهما كساو وحياي قلبتا الواو والياء فيهما همزة لتطرفهما اثر الف زائدة وانما يرجح التصحيح لان فيه اقرار الحرف على صورته الاصلية بخلاف الاعلال وشذ على الوجهين كسايان بابدال الواو ياء النوع الرابع ما يرجح فيه الاعلال وهو قلب الهمزة واوا على التصحيح وهو عدم القلب وهو ما همزته بدل من حرف الالحاق كعلباء بكسر العين المهملة وسكون اللام والباء الموحدة عصبة صفراء في العنق قال ابو البقاء تمر في الحاق على علبائه وقوباء بضم القاف وسكون الواو وبالباء الموحدة داء معروف ينتشر ويتسع يعالج بالزئبق اصلهما علباى وقوباى بياء زائدة فيهما فلحقهما بقرطاس بكسر القاف وسكون الراء وهو ما يكتب فيه او يعمل به وقرناس بضم القاف وسكون الراء بعدها نون فسين مهملة شبه الانف ينتدر من الجبين ثم ابدلت الياء فيهما همزة لتطرفهما اثر الف زائدة فعلباء ملحق بقرطاس وقوباء ملحق بقرناس وانما يرجح الاعلال على التصحيح فيما اشتبهت همزته بهمزة حمراء من جهة ان كلا منهما بدل من حرف زائد غير اصلي وذهب الاخفش وتبعه ابو علي الجرجاني الى ان الارجح في هذا الباب التصحيح على الاعلال وان سيبويه انما قال ان القلب في علباء اكثر منه وكساء مع اشتراكهما في العلة فلذلك قال الناظم وما شذ على نقل قصر النوع الثالث ما يرجح فيه التصحيح وعلباء وكساء وحياء بواوا وهمزة من غير ترجيح

هذا باب كيفية جمع الاسم

جمع المذكر السالم وهو الذي على حد الزيدون وهما الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا ويسمى ايضا جمع الذي على حد المثنى اي على طريق المثنى لانه اعرب بحرفين الواو والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة كما ان المثنى اعرب بحرفين الالف والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة اعلم انه يحذف لهذا الجمع المذكر السالم الياء المنقوص وكسرتها التي قبلها فتقول في جمع القاضي هاؤه منقلبة عن واو القاضون والداعي هاؤه اصلية والداعون والاصل القاضيون والداعيون حذفت ضمة الياء للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو وان ثبتت فلك استثقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ويحذف لهذا الجمع الالف المقصورة دون ممدودتها التي قبلها فتقول في جمع موسى عالما الموسون والاصل الموساون حذفت الالف لالتقاء الساكنين وابقيت الفتحة لتدل على الالف المحذوفة والباء في قول الناظم وأحذف من المقصور مرجع على حد المثنى ما يرتقي والفتح ابقى مشعرا بها حذف وذهب الكوفيون الى قلب الفتحة ضمة فيها الفة زائدة فاجازوا في جمع موسى موسَون وموسُون بفتح السين وضمها فالفتح بناء على ان وزنه مفعل والفه اصلية من وسيت راسه اذا حلقته بالموسى والضم بناء على ان وزنه فعل والفه زائدة من ماس يوسا حلقه واتفق الجميع على ابقاء الفتحة فيها الفه منقلبة عن اصل ياء او واو فمقولون المقنون والاعلون وفي التنزيل وانتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين واسلمها الاعلون والمصطفين بتحريك ياءيهما المبدلتان من واو في الاصل لانهما من العلو والصفوة وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفين ثم حذفتا لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة دليلا عليهما وبعطى المدد في جمع جمع المذكر السالم حكمه في التثنية من وجوب التصحيح فيما همزته اصلية ومن وجوب القلب الى الواو فيما همزته بدل من الف التانيث ومن جواز الامرين فيما همزته بدل من الف الالحاق او بدل من اصل فتقول في جمع وضاء وقراء وصفين لمذكر وضاؤون وقراؤون بالتصحيح بلا مد الهمزة لاصالتها وتقول في جمع حمراء على المذكر عاقل حمراوون بالواو لان همزته بدل من الف التانيث واحترز بقوله علما عن حمراء صفة لان حمراء صفة لا يجمع جمع السلامة ويجوز الوجهان التصحيح والاعلال في نحو علباء وكساء علمين مذكرين عاقلين فتقول علباؤون وكساؤون بالتصحيح وعلباوون وكساوون بابدال الهمزة واوا لانها في علباء للالحاق بقرطاس وفي كساء بدل من اصل وفي الارجح من الوجهين الخلاف السابق بوجهيه والتنبيه بالعلبه شرط لصحة الجمع

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم من التغيير بسلم في هذا الجمع المؤنث السالم ما سلم في التثنية لان التثنية وجمع السلامة اخوان فتقول في جمع هند على المؤنث هندات بزيادة الف وتاء كما تقول في تثنيتها هندان بزيادة الف ونون مع حذف تاء التانيث منها لاما ختم بتاء التانيث فان تاءه تحذف للجمع بالالف والتاء لئلا يجمع بين علامتي تانيث وسلم في التثنية لفقد العلة المذكورة تقول في جمع مسلمة مسلمات ولا تقول مسلمتان لما مر وتقول في تثنيتها مسلمتان باثبات التاء ولا تقول مسلمان بحذف التاء للالباس بتثنية المذكر وجمع المقصور والممدود يتغير فيهما يتغير في التثنية فتقول في جمع المؤنث بالف التانيث المقصورة حبلى حبليات بالياء المثناة التحتانية وبالممدودة صحراء صحراوات بالواو كما تقول في تثنيتهما حبليان بالياء وصحراوان بالواو وانما قلبوا المقصورة ياء لانهم لا يجمعون بين الفين والحذف متعذر لان الكلمة بنيت عليها وخصت بالقلب الى الياء لان الياء يؤنث بها كتفعلين وانما قلبوا الممدودة واوا لان بقاءها يؤدي الى اجتماع ثلث الفات فان الهمزة عن مخرج الالف وخصت بالقلب الى الواو لان الياء قريبة من الالف فلو قلبت ياء لادى الى اجتماع ثلث الفات واذا كان ما قبل التاء الدالة على التانيث في المفرد حرف علة اجريت عليه اي على حرف العلة بعد حذف التاء ما يستحقه من تصحيح واعلال كما لو كان احرفا اصل الوضع قبل مجيء تاء التانيث فتقول في جمع مخوفة وغزوة ظبيات وغزوات بسلامة حرف العلة الواو والياء من القلب الفا لسكونهما بعدهما وتقول في جمع مصطفاة وفتاة بالفاء والتاء المثناة فوق مصطفيات وفتيات بقلب الالف ياء فيهما وجوبا الى الاصل في فتاة ولزيادتها على الثلاث في

مصطفاة

باب بقية جمع الاسم

في مصطفاة لانها من الصفو قال الله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء وتقول في جمع مخوفتاة بالفاء الموحدة والنون وهي الريح العصيفة فتوات بالواو ورد الى اصلها لانها ثلاثية وتقول في جمع مخوبتاة بفتح النون والباء الموحدة بعدها الفوقانية فهمزة بدل من واو وفاها لحرف من النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض ضد الشيخ الضاد والمكي بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتاء فانيث الصوت الخفي انهمي وفيه نظر نباءات بقلبها واوا والهمزة من ان ماهمزته بدل من اصل يجوز فيه التصحيح والاعلال وتقول في مخوبتاة بفتح الموحدة وتشديد النون مؤنث بناء بناءات وبنايات لان الهمزة فيه بدل من ياء لانه من بنى يبنى وتقول في جمع مخوقراءة بضم الفاف وتشديد الراء وهي المناسكة قراءات بالهمزة لاغير لما مر من ان الهمزة الاسلية يجب ابقاؤها والى ذلك اشار الناظم بقوله وان همزته بناء والف فالالف قلب فلبها لغة التثنية وتاء ذي التاء الزمن مخوبتاة

فصل اذا كان الجموع بالالف والتاء اسما ثلاثيا ساكن العين غير معتل ولا مدغم فان كانت فاؤه مضمومة لزم فتح عينه اتباعا للفتح فاتر سواء في ذلك الصحيح الفاء واللام او احدهما مؤنث بالتاء او الحق بمخو سجدة وسمع علم امرأة تقول في جمعها بالالف والتاء سجدات وقعدات بفتح عينهما قال الله تعالى كذلك الشديهم الله اعلم لهم حسنات عليهم بفتح السين جمع حسنة بسكونها وقال عبد الرحمن بن عمرو الحرشي يا لله يا لظبيات القاع قلن لنا ليلاى منكن ام ليلى من البشر بفتح الباء الموحدة جمع ظبية بسكونها والقاع المستوي الارض وليلاى بالاضافة الى ياء المتكلم مبتدأ سقط منه همزة الاستفهام بدليل معادلة ام وسكن خبر المبتدأ وعدل عن الاخبار الى التصريح باسمها ثانيا للاستلذاذ واما قوله وهو اياس بن مرة عدية وحملت نفرات الشعب غاطفها ومالي بنفرات الشعب يدان بسكون الفاء من نفرات في الموضعين ضرورة حسنة لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد والتذكير كقوله يا عمرو يا بن الاكرمين نسبا بسكون السين واذا ضلوا ذلك في الافراد ففي الجمع اولى والنفرات من نفر يفر اذا فزع نفسه بابين وانما اضفنا النفرات الى ضمير الشعب والشعب لان من عادته الهيبم ان يفزع بالهياب في هذين الوقتين وان كان الاسم المستحق للشروط المتقدمة مضموم الفاء محذوفا وجمل بالجيم علم امرأة او مكسورها مخو كسرة وهند جاز لك في عينه الفتح والاسكان مطلقا عن العهد الاتي والاتباع لحركة الفاء ان لم تكن الفاء مضمومة واللام باء كدينة بالدال المهملة والباء المثناة تحت وهي الصورة من العاج وذيبة بالزاء والباء الموحدة والباء المثناة تحت وهي حفرة للاسد في جنبها مدمبات وذيبات بفتح عينهما واسكانهما واذا فتحت لم تقلب الباء الفا لئلا يلتقي ساكنان وامتناع الاتباع فيها لثقل الباء بعد الضمة ولا مكسورة واللام واوكزوة بكسر الزاي المعجمة وقد يضم ويسكون الراء على السنام وريشوة بكسر الراء على احد اللغات الثلاث وسكون الشين المعجمة وهي الحبل فلا يقال في جمعها ذروات وريشوات بكسر عينهما اتباعا لفائهما لثقل الواو بعد الكسرة وشذ جروات بالكسر في الراء اتباعا للجيم جمع جروة بكسر الجيم على احد اللغات الثلاث وسكون الراء الاتي من ولد الكلب في السبع والصغيرة من الضأن والى ذلك اشار الناظم بقوله والسالم العين الثلاثي الابيات الاربعة ويمتنع التغيير في العين في ستة انواع لم تشترط في شروط الخمسة احدها فاقد الثلاثة مخو ينبات وسعادات لانهما رباعيان لا ثلاثيان النوع الثاني فاقد الاهبة المقابلة للموصفة نحو ضخمات بالضاد والخاء المعجمتين جمع ضخم وهي الغليظ وعبلات بفتح العين المهملة وسكون الموحدة جمع عبلة وهي الناقة الخلق لانهما وصفان لا اسمان وشذ كهلات بالفتح في الهاء جمع كهلة وهي التي جاوزت الثلاثين سنة وكان حقه الاسكان لانه صفة ولا بفاس فخمة خلافا لقطرب النوع الثالث فاقد سكون العين نحو شجرات بفتح الجيم وسمرات بضم الميم وتمرات بكسر الميم لانهن محركات الوسط ومفرده من شجرة وسمرة وتمرة بالتاء التي للتأنيث بجواز الاسكان تخفيفا فتقول سمرات مما كان عينه مضمومة وتمرات مما كانت عينه مكسورة كما كان الاسكان جائزا تخفيفا في المفرد نحو سمرة وتمرة بالاسكان لم يجز الاسكان تخفيفا فتقول سمرات مما كان عينه مضمومة وتمرات مما كانت عينه مكسورة كما كان الاسكان جائزا تخفيفا في المفرد نحو سمرة وتمرة باسكان الميم فاستصعب مع الجمع لان ذلك الاسكان حكم بتجدد الحالة الجمع حتى يقال ان التغيير حاصل بسبب الجمع النوع الرابع فاقد ضمة العين نحو جوزات من لواوي وبيضات من ابياتي مما قبل آخره العلة فيه فتحة فلا تغير لاعتلال العين قال الله تعالى في بيضات الجناب يكون لواوا وهذيل تحرك ذلك بالفتح ولم تستثقل فتحة عين المعتل لمرورها عندهم ولغيرهم قراءة بعضهم ثلث عورات بفتح الواو وقول الشاعر الهذلي في وصف خمر لخويبضات رابح صناوب ورفق بمسح المنكبين سبوح بفتح الباء من بيضات يقول جعل في سرعة سيره كالسليم الذكر لبيضتا بير ليلا وفارا ليصل اليها وواثق من الرواح وهو الذكر والمثاوب اول الليل والرفق بمسح المنكبين هو العدو بتحريكهما في السير السبوح حسن الجري وبعض من المعتل ضرب آخر وهو ما كان حرف العلة فيه ساكنا قبل حركة مجانسته مخوتارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وهذيل تفتحه في جميع الباب قاله في المصباح واتفق جميع العرب على الفتح في عيرات جمع عير بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت وبالراء وهي الابل التي تحمل الميرة بكسر الميم وسكون الياء المثناة تحت الطعام وهو شاذ في القياس لانه مؤنث بدليل ولما فصلت العير فهو كتيبة ونبعات فحمة الاسكان واختلف الناس في عيرات اختلافا كثيرا وحاصله هل هي كبيرة فتحة او بفتحتين على قولين والاول قول الجمهور ثم اختلفوا في المعنى فقال الكرخي عير بكسر فسكون اصله اسم جمع للابل تحمل الميرة لانها تسير او تذهب وتجيء وقيل عير بكسر فسكون منقلبة عن ياء جمع تكسير لعيبر بالفتح وهو الحمار كسقف وسقف ثم ضل عير ما ضل بعير من قلب الضمة كسرة قالوا واصل الفاء فاء فالواو لما سكنت قلبوها على كل فاء والقول الثاني اختلف القائلون به على قولين احدهما للمبرد وهو انه جمع عير وهو الحمار والثاني للمبرد ايضا حكاه عنه ابن سيده وهو انه جمع عير وهو الريح في الكف والقدم فقيل له اذا ذلك مؤنث قال نعم فان يونس قال في كل شيئين منفصلين من الانسان مؤنثان كاليدين والرجلين النوع الخامس فاقد عدد الاقل مخو جمعات جمع جمعة بفتح الجاء المرة من الجمع وحجات جمع حجة بكسر الجاء للهيئة من الحج وحجات جمع حجة بضم الجاء للدليل فلا تغير العين عن سكونها لاد غام عينها فلو حركت لانفك ادغام فكان يثقل فتفوت فائدة الادغام **هذا باب جمع التكسير** وهو قارق جمع السلامة في اربعة اشياء احدها ان جمع السلامة مختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثاني انه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التكسير والثالث انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات

والرابع لان الفصل المسند الى جميع الثلاثة لا يؤنث ويؤنث مع التكسير قال ابو البقاء وجمع التكسير لفظا هو ما تغير فيه صيغة الواحد اما بزيادة ليست في مفرده من غير بدل بشكل كصنو ونمر وصنوان لجمعه قال في الصحاح اذا خرج نخلتان او ثلث من اصل واحد فهن صنو والاثنان صنوان والجمع صنوان برفع النون بخلاف نبدون فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين او بنقص من غير بدل بشكل كفخذ بضم الفاء وفتح الخاء المعجمة للمفرد وفتحهما لجمعه او ببدل بشكل من غير زيادة ولا نقص كاسد بفتح الهمزة واسد بضم الهمزة وسكون العين لجمعه او بزيادة وبدل بشكل كرجال وسبل او بنقص وبدل بشكل كرسل ورسول او بهن اي بالنقص والزيادة وببدل الشكل كغلمان وغلام فان غلمانا زيد في اخره الف ونون ونقص منه الالف التي قبل الميم وبدل اللام في غلام وبدل شكله بكسر فانه ركب عينه هذا تقسيم ابن مالك واعترض بانه لا محترز فيه لان صنوانا من باب زيادة وبدل شكل وتخم من باب نقص وبدل شكل وبدل شكل من الحركات النوع لجمع غير الحركات النوع المفرد قال المرادي ويجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ او انه لا يرد تقدير التغير كما يؤخذ من كلام الآتي والمشهور تقسيم التغير الى معنوي ولفظي وتقديري فاللفظي ما انتقدم والتقديري نحو فلك وكلاص وهجان ومذهب سيبويه ان فلكا ولخوانه جموع تكسير وتقدر ضمة الواحد وبدل لها بضمة مشعرة بالجمع ففلك اذا كان واحدا كقفل واذا كان جمعا كبدن وكذا القول في لخوانه والباعث لهم على ذلك انهم قالوا في تثنيته فلكان فضم الهم لم يقصد به ما قصد به في نحو يشترك فيه الواحد وغيره من قالوا هذا جنب في هذا جنب فهؤلاء جنب في الفارق عندهم بين ما يفرد تغييره وما لا يفرد تغييره وجدان التثنية وعدمها وقال ابن مالك في باب اشكلة الجمع من التسهيل والاصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير والتغيير اللفظي لمن سبعة وعشرون بناء انهى وهو مخالف للمعدل القليل وهو من الثلاثة الى العشرة بدخول العشرة في العدد ولو قال وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما لكان اولى وهو افعل بضم العين كالكلب جمع كلب في افعال كاجمال بالجيم جمع جمل وافعلة بكسر العين كاحرة جمع حمار وفعلة بكسر الفاء وسكون العين كصبية جمع صبي في خمسة هذه الاوزان الاربعة بالفعلة لا تضعف على لفظها نحو اكلب اجمال واحمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع فانها ترد الى واحدها في التصغير وتصغير الجمع بدل على التقليل وايها اشار الناظم بقوله افعلة افضل ثم فعلة ثم افعال جموع قلة وابس من جموع القلة فعل بضم الفاء وفتح العين كسرف ولا افعل بكسر الفاء وفتح العين كنغر ولا فعلة بكسر الفاء وفتح العين كغرفة خلافا للفراء وثلثة وعشرون موضوعة للعدد الكثير وهو ما جاز في العشرة وسمع قليلا وقد يستغنى ببعض ابنية القلة عن بناء الكثرة وضعا او استعمالا لا اتكالا على القرينة خلافا للشلوبين قال الشاطبي وحقيقة الوضع ان يكون العرب لم تضع احد البناءين استغناء عنه بالاخر والاستعمال ان يكون وضعهما معا ولكنها استغنت في بعض الوضع عن احدهما بالاخر انتهى فالاول كارجل جمع رجل بسكون الجيم واعنا جمع عنق وافئدة جمع فؤاد قال الله تعالى واجلب عليهم بخيلك ورجلك الى الكعبين فاضربوا فوق الاعناق واقتلوهم هواء فاستغنى فيها ببناء القلة عن بناء الكثرة لانها لم يستعمل لها بناء كثرة والثاني كاقلام جمع قلم قال الله تعالى شجرة اقلام والمقام مقام مبالغة وتكثير فظاهر وقد استعمل فيه وزن القلة مع انه سمع له وزن كثرة وهو قلام وقد يكسر فيستغنى ببعض ابنية الكثرة عن بناء القلة وضعا او استعمالا اتكالا على القرينة فالاول كرجال جمع رجل بضم الجيم وقلوب جمع قلب في صردان بكسر الصاد جمع صرد بضمها وفتح الراء اسما للطائر قول حسنة رجال بجنة قلوب سمهم حسنة صردان فيستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة لعدم وضعه والبس منه اي من هذا القسم وهو ما لم يضع العرب له بناء قلة مما مثل به الناظم وابنه من قولهم في جمع صفاة وهي الصخرة الملساء صفى بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء لقولهم في جمع قلتها اصفاء حكاه الجوهري وجزبل هو من القسم الثاني وهو ما وضعت العرب له بناء قلة ولكنها استغنت ببناء الكثرة عنه كقولهم ثلثمائة بتربيعين بانفهن ثلثة قروء وعشر ثلثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة كقوله مدعا الصلوة اياما اقرائك وعلى ذلك يحمل قول الناظم وبعض بكثرة وضعا يعني كارجل والعكس جاء كالتصفي فالبناء الاول من ابنية جمع القلة افعل بضم العين وهو جمع لنوعين كل منهما بشروط احدها فعل بضم الفاء وسكون العين ما لكونه اسما لا صفة صحيح العين لا معتلها سواء صح لامه اعتلت بالياء ام بالواو ليست فاؤه واوا كوعد ولا لامه مماثلة لعينه كمر وذلك نحو كلب في كلب وظبي وظاب جرو واجرو اصلهما اظبي واجرو بضم الباء والراء فقلبت ضمتهما كسرة والواو في اجرو ياء وحذفت الياء الاصلية في اظبي والمنقلبة في اجرو على حد الحذف في قاض وغاز بخلاف نحو فلس فلا يجمع على افعل فانه صفة وانما قالوا اعبد جمع عبد مع انه صفة لغلبة الاسمية قاله ابن مالك وبخلاف نحو سوط وبيت فلا يجمعان على افعل لاعتلال العين بالواو في الاول والياء في الثاني وشذ قباث لاسماعا اعبن جمع عبن قال الله تعالى واعينهم تفيض من الدمع وشذ قباشا وسماعا اثوب جمع ثوب واسيف جمع سيف قال عمرو بن عبد الرحمن او حميد بن ثور على خلف لكل دهر قد لبسنا ثوبا حتى اكتسى الراس قناعا اشيبا والقياس اثوابا او شبابا وقال اخر كانهم اسيف يبصبص ساقها باين بها الاثر والقياس سيوف او اسيفا والبيض بكسر الباء جمع ابيض وبانية نسبة الى بان وعضب قاطع والمضاب جمع مضرب ومضرب السيف نحو شبر من طرفي الاثر بضم الهمزة والثاء المثلثة اثر الجراح يبقى بعد البرء قاله العيني وشذ اوجه جمع وجه لان فاشر او وشذ اكف جمع كف لان لامه مماثلة لعينه ويحفظ افعل في ثمانية اوزان فعل كرتب اسما وجلف صفة وفعلة بكسر الفاء اسما كغمة وصفة كشدة وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه كصلب وفعل بضم اوله وسكون ثانيه كفلس وفعل بضمتين كعنق وفعل بضمتين كجبل وفعلة بضمتين كاكمة وفعل بضمة فضمة كضبع ثلثية امثلة مضموحة الفاء وثلثة في مكسورها واثنان في مفتوحها

باب كيفية جمع الاسم

والجمع انما يقع في الاسماء الاضلا بكسر اوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح فيها وفي الصفات المفتوح الثاني ما يجمع على افعل الرباعي المؤنث بلا علامة الذي قبل لامه
مدة الف او ياء سواء فتح اوله او كسر او ضم فالمفتوح كعناق انثى الجدي والمكسور نحو ذراع بالذال المعجمة والمضموم نحو عقاب طائر معروف فالياء نحو
يمين فتقول في جمعها اعنق وادرع واعقب ويمن وشذ افعل في نحو مكان وشهاب في غراب وجنين من المذكر فجمع بالرباعي نحو وادٍ وناقة ودور وطاق ولبن يمطر
عند سيبويه وجمع بالثلاثي نحو جمار وعمود وعنيف وبالعلامة نحو مصابة ودسالة وبمدة قبل الاخر نحو بيت الى هذين الزوجين اشار الناظم بقوله
لفعل اسما صح عينا افعل والرباعي اسما ايضا بجعل ان كان كالعناق والذبلع في عهد وثابث وعد الاحرف البناء الثاني من بنية الفلة افعال وهو جمع قسم
ثلاث لا يستحق افعل السابق اما لانه على فعل بفتح اوله وسكون ثانيه ولكنه مسلل العين بالياء او بالواو نحو سيف وحسام وبيت وثوب او لانه
على غير فعل بفتح الفاء وسكون العين فيشمل ثمانية اوزان ثلاثة مع فتح الفاء نحو جبل ونمر وعضد وثلاثة مع كسرها نحو حمل وعنب وابل واثنان مع
ضمها نحو قفل وعنق فتقول في جمعها اجمال واثمار واعضاد واحمال بالمهملة واعناب واياك بابدال الهمزة الثانية الفا وافعال واعناق والى ذلك اشار
الناظم بقوله وغيرها افعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بافعال يرد ولكن الفا لذي فعل بضم وفتح الثاني ان يجئ جمعه على فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه كصرد لاوله
بالصاد والراء المهملتين وهو طائر ضخم الراس يصطاد العصافير قيل وهو اول طائر صام لله فهو وجؤذر بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهري ضرب من الظبا
وغزر بالنون والغين المعجمة والراء المهملة جمع غزرة قال الجوهري كهمزة وهو طائر كالعصافير وحزز بحاء مهملة وزايين معجمتين قال الجوهري
ذكر الاثاب فيقال في جمعها صردان وجؤذان وحززان والبها اشار الناظم بقوله وفعالا اضايم فعلان في فعل كقولهم صردان وشذ نحو ارطاب جمع وغزلان لا
رطب كما شذ في فعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها نحو احمال جمع حمل بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وافراخ جمع فرخ بالفاء والراء والخاء المعجمة
واحبار جمع حبر بالحاء المهملة والباء الموحدة وازناد جمع زند بالزاء المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الاعلى الذي يقدح به الناري والزند هو الخط
قال الله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن بفتح الحاء ما في البطن وبالكسر ما يحمل على الاظهر وبالوجهين لحمل النخل قاله الفراء
وقال الله تعالى اتخذوا احبارهم وقال الحطيئة بضم الحاء وفتح الطاء المهملتين وفي آخره همزة مصغر حطأة بفتح الحاء وسكون الطاء وهي الضرطة
والحطأة ايضا الصرعة يقال حطأت الرجل اذا صرعته بالارض واختلف في تلقيبه بذلك فقيل لقصره وقيل لانه ضرط في يوم بؤس فقيل له ما هذا فقال
حطيئة وقيل لانه كان يحطأ الرجل والرجل المحطوءة هي التي لا احمر لها واسمه جرول وابن اوس ويكنى ابا ملكة قال ابن السيد ما اذا تقول لافراخ بذي مرخ زغب
الحواصل ماء ولا شجر يخاطب بذلك عمر بن الخطاب وكان قد بعث لجبوه اياه واراد بالافراخ بالخاء المعجمة الاولاد وهو وصل الاستشهاد والغبار في جمع
فرخ افرخ وصرح بفتح اليم والراء وبالخاء المعجمة وادكر الشجر وريب من ذلك وزغب بضم الزاي وسكون الغين المعجمة من الزغب هو الشعر الاصفر على ريش
الفرخ والحواصل جمع حوصلة الطير واراد ما قوالك في اولاد ضئاجعها الاماء عندهم ولا شجر اذا شكوا البك حالهم وقال اخر وهو الاعشى وجدت اذا
اصطلى الجزم وذنبك اشبا ان زنادها فجمع زند على ازناد وهيا سه ان زند وسمع ابن فضل واضا في شكل وسمع ولفظ ولحظ ومحل ورأى ورعاد وهو اصل
الصبي وسلل وجفن ولحن ونجد وفرد وجلد والف اسف وثلج ولبن منا فتان في قوله ذؤابا اضان انما هو جمع فنن وهو الغصن واما الفن وهو
النوع فجمعه فنون على القياس كصلك وصكوك البناء الثالث من بنية الفلة افعلة بكسر العين وهو جمع لاسم مذكر رباعي بمدة الفا واو او ياء قبل
آخره ان لم يكن مضعفا ولا معتل العين كما سيأتي سواء كان مفتوح الفاء ام مضموما فالاول نحو طعام وطعمة ومع كسرها نحو جمار ومع ضمها نحو رغيف والوادي
نحو عمود فتقول في جمعها على افعلة طعام واطعمة وجمار واجرة وغراب واغربة ورغيف ارغفة وعمود واعمدة وشذ كتاب في كتب والقياس اكتبة ولم يقولوه
الا بادي وفي الصحاح انك اذا جمعت النهار قلت في كثيره نهر وفي قليله انهرة والصواب انهرة كما في احكام ابن الناظم المذكور وفي ذلك اشار الناظم بقوله
في اسم مذكر رباعي عد ثالث افعلة عينهم اطرد والتزموا بناء افعلة في فعال بالفتح وفعال بالكسر لكونهما مضعفي اللام او مثلها فالاول وهو مضعفا
اللام واراد بضعفها مماثلتها للعين ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد كبيت وبفتح الباء الموحدة وثابين مثانين ونوق قال الجوهري
هو الزاد وليس هو بعيدة مناع البيت وقال ابو عبيدة مناع البيت قلت وفي الحديث لا يؤخذ منكم عشار النبات وزمام قال الجوهري هو الخيط الذي يشد في طرف المعود وقد يجعل
المعود زماما وزمام الفحل ما شد فيه الشسع والخشاش بالكسر الذي يجعل في عظم انف البعير وهو من الخشب والبرة من صفر فتقول في جمع بنات ابنة وفي جمع ما
ازنة والاصل أبنية وأزنمة فالتقى مثلان ففككت حركة الاول منهما الى الساكن قبله ثم ادغم احد المثلين في الاخر والثاني وهو مسلل اللام ما كان لاما واوا او
كساء بفتح الكاف والباء الموحدة وآناء بكسر الهمزة الاولى فتقول في جمعهما على افعلة اقبية وانبة بالف بعد الهمزة والاصل انبية بهمزتين مفتوحتين
فاسكنت الثانية الساكنة الفا من غير حركة ما قبلها والبها اشار الناظم بقوله والزمه في فعال او فعال مصاحبا تضعيف او اعلال ويحفظ افعلة في شجب
وظبي ونجد وهو ما ارتفع من الارض وهو مصدر وهي السقاء اذا تخرق وسد وسد بالسين المهملة فقط وضما كل بناء سد به موضع وفدح وقن وخال
وبأب قفا وبابين بالجيم والزاي الخشبة الكبيرة في وسط البيت وواد وناجية وظنين بالظاء المشالة بمعنى المتهم ويقبضه بنون وصادين بمعجمتين المطر
القليل وصق بفتح العين المهملة وتشديد الباء الثانية وجرة بكسر الجيم وتشديد الراء المهملة وعتل بفتح العين المهملة وتشديد الباء المثناة تحت
وعقاب وتمضا وخوان اربع الاول فاما شجب وظنين وصق فقالوا فيها اشجبة وانجبة واظنبة واعبية مع انها اسفات واما عقاب فقالوا فيه
اعقبة مع انه مؤنث واما نجد وهو سد وسد وفدح وقن وخال وضفا وباب جرة فقالوا فيها انجدة واوهبة اسدة وافدحة وافنة واخولة

باب كيفية جمع الاسم

وفعلة بفتح اوله وسكون ثانيه نحو تونبر بفتح النون والباء الموحدة وقاس عليهما الغراء وفعلة بفتح اوله وسكون ثانيه معتل اللام نحو قرية وقرى وفعلة بفتح
اوله وسكون ثانيه صحيح اللام نحو بيدقة بفتح الموحدة وهي عشرة الاف درهم وجمعها بيدق بكسر اوله وفتح ثانيه ولم اقف على جمعها على فعل بضم اوله وفتح ثانيه
فذكره ههنا فيه نظر وفعلة بكسر اوله وسكون ثانيه معتلا نحو لحية ولحى وفعلة بضم اوله وفتح ثانيه نحو نخمة بالنباء المشاة فوق والخاء المعجمة والى فعل
بضم اوله وفتح ثانيه اشار الناظم بقوله وفعل جما لفعلة عرف ونحو كبرى البناء الرابع فعل بكسر اوله وفتح ثانيه وهو جمع لاسم تام على وزن فعلة بكسر
اوله وسكون ثانيه غير واحد فضل كجحة وجح وفي النزيل ثمانية جح وكسرة وكسر وقرية بالفاء والباء المشاة تحت وهي الكنيف وقرى وخرج بذكر الاسم
الصفة نحو صفرة وكدرة وحمرة وبالتمام نحو عدة وورنة فانهما نقصا الفاء وعوض منها التاء واليه اشار الناظم بقوله ولفعلة فعل ويحفظ فضل باتفاق
في فعلة واحد فضل بكسر الفاء وسكون العين نحو سدرة وسدر ولا يقال في تثنية واحد البين حملا على عدد وفي المعوض عن لامه التانيث كمزة همز
وفي فعلة الاجوف بفتح اوله نحو حاجة وحوج وفارة وفور وفي فعل مصدرا نحو ذكرى وذكر وفي فعلة بفتح اوله وسكون ثانيه جمع الاصول نحو قصعة
وقصع وجفنة وجفن وفي فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه صفة نحو ربة بكسر الراء المهملة وسكون الراء وبالباء الموحدة كما في الصحاح والنباء وضم بكسر
الثاء المثلثة بن في جمعها ذربة بضم وذربة المرأة الحديدة اللسان والصمة الرجل الشجاع وفعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو هدم بكسر الهاء وسكون الدال
المهملة الثوب الخلق جمعوه على هدم رواه ابن سيده وفي فعلة بضم اوله كصورة وصور بكسر الصاد لغة في الصورة بضمها جمع صورة قال في الصحاح البناء الصاد
فعلة بضم اوله وفتح ثانيه وهو مطرد في وصف العاقل مذكرا على نزفاء اي معتل اللام بالباء او الواو كرام ورماة وقاض وقضاة وفاز وغزاة والاصل
فيهن رميية وقضية وغزوة قلبت الباء والواو الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وقيل انها فعلة بفتح الفاء وان الفتحة حولت للفرق بين معتل اللام
وصحيحها واليه اشار الناظم بقوله في نحو رام ذو اطراد فعلة فخرج بقوله وصف نحو واد وبالمذكر نحو غازية ربا بالعقل نحو اسد فضا ويوزن فاعل نحو غازية
وبالمعتل اللام نحو ضاب فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ في صفة على غير فاعل نحو كمأة وفي فاعل اسما نحو بازية وزناة وواد وودأة وفي فعل صحيح
اللام نحو هاد ورهدة بالدال المهملة وهو الجبل الذي لا يعتد به البناء السادس فعلة بفتحتين وهو شايع في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل و
كملة وساحر وسحرة وسافر وسفرة وبار وبررة قال الله تعالى وجباه التحرة بالتاء سفرة كرام بررة وفي التنزيل بررة جمع بر على غير القياس واليه اشار الناظم
بقوله وشاع نحو كامل وكملة فخرج بالوصف الاسم نحو واد وبازي وبالمذكر نحو حسان لؤي وحاض وبالعقل نحو صعفق فرسين وبصحة اللام نحو قاض
وفاز فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة بفتحتين باطراد وشذ في غير فاعل نحو سيد وسادة وفوزة ههنا فعلة وفي بعض نسخ الصحاح وزن سادة فعالة وهو
سهو وقوله شايع يتبع فيه النظم وكان الاولى ان يعبر بمطرد لانه لا يلزم من اشباع الاطراد البناء السابع فعل بفتح اوله وسكون ثانيه وهو جمع لما دل على
آفة من هلك او توجع او نقص تام مذكر قبل حالكونه وصفا للفعول فالتوجع كجرح وجرحى وكسير وكسرى والهلاك نحو قتيل وقتلى وصريع وصرعى وحمل
عليه سنة الاذان حاملا على فرد من ذلك احدها قيل وصفا للفاعل لا للفعول كمريض ومرضى والثاني فعل بفتح اوله وكسر ثانيه كزمن وزمنى
وهذان الوصفان مما يدل على التوجع والثالث فاعل كهالك وهلكى والرابع فعيل بفتح اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كبيت اصله مبيوت
اجتمع فيه الواو والباء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الباء في الباء لاجتماع المثلين وهالك وفعيل بكسر العين او بضمها وابدلت
الضمة كسرة او فعيل كطريق اقوال المحكمة في سبيل اشهرها والهاء والخامس افعل كاحمق وحمقى والسادس فعلان بكسر ان وسكون وهذان الوصفان مما يدل
على نقص مرض او ندد كبر وكبسى وذوب ذربى وجلد وجلدى والى فعلى اشار الناظم بقوله فعلى لوصف كقتيل وزمنى وهالك وميت برمن البناء الثامن
فعلة بكسر اوله وفتح ثانيه وهو كثير في فعل حالكونه اسما بضم الفاء وسكون العين ويكون صحيح اللام نحو فرط وقرطة بالقاف والراي والطاء المهملتين
ما يعلق في شحمة الاذن وذرج بالجيم وذرجة واجوف نحو كوز بالزاء وكوزة وقضاعة نحو ذب وذببة وقليل في اسم على زنة فعل بفتح الفاء وسكون العين
نحو غرد بالغين المعجمة والراي وزع من الكماة وهو بمد الغراء بفتح الفاء وعند غيره بكسرها وظاهر الصحاح ان غردة جمع لكسر وراء الفاء او بكسرها نحو فرد و
فردة بالفاء والراء وقل ايضا نحو ذكر بضمتين بمد الانثى وكتف وهادر وعلج ووقفه وخطوة واليه اشار الناظم بقوله لفعل اسما صح لا ما فعلة و
الوضع فعل وفعل فالله وخرج بقوله صحيح اللام نحو ظبي ونحو هدم فلا يجمع شيء منها على فعلة التاسع فعل بضم اوله وتشديد ثانيه وهو جمع
لوصف على زنة فاعل او فاعلة حالكونها صحيحي اللام سواء صحت عينهما او اعتلت كضارب وصائم ومؤنثيهما كضاربة وصائمة فقول في جمعهما ضرب
وصوم ويشمل نحو حابس وحبس وخرج بقيدي الوصفية الاسم نحو حاجب العين وحاجبة البيت فلا يجمعان على فعل واليه اشار الناظم بقوله وفعل
لفاعل وفاعلة وصفين وندر نحو غاز وغزى وعاف بالعين المهملة والفاء اي سائل وعفى لاختلال لامهما كما ندر فعل في نحو امرأة خريدة بفتح الخاء
المعجمة وكسر الراء المهملة وسكون الياء آخر الحروف اي امرأة ذات حياء بالحاء المهملة والباء المشاة التحتانية وقيل العذراء وجمعها خرد وقالوا اخرد على
القياس ونفساء ونفس ورجل اعزل وخيل عزل اذا لم يكن معهم سلاح وذهم الاصمعي ان افعل لا يجمع على فعل وردا بالسماع كقوله وابيض جلا لا نشا
غير عزل مصاليت امثال الاسود الضراغم وفارق اباحمر لانه غير لازم بدليل نزر اوثنا اول عصا اوسيفا اور محا الى غير هذه السنة البناء العاشر
فعال بضم اوله وتشديد ثانيه وهو جمع لوصف مذكر على زنة فاعل صحيح اللام سواء كانت لامه ياء كصائم وصوام وقائم وقوام وفارئ وقراء قيل و
ندد فعال جمع فاعلة كقوله وهو القطامي ايصار هن الى انشتان مائلة وقد اراهن عفى غير صداد قال الموضح في الحواشي اعلم اني ذكرت في

فاعلة للؤنث الا في هذا البيت وحكايته مشهورة بين الاصمعي وابن الاعرابي والظاهر انها الضمير المؤنث للابيات لا للنساء لانه يقال بعير شاكل وبعير شاكلة فجمع شاكلا جمع صادة لان قياسه ان يقال ان يكون جمع فاعل لا فاعلة انتهى ولا يخفى ضعفه لما فيه من مخالفة الضمير وعود الضمير على غير المحدث عنه وقد قال في فاعل المعتل بالواو والياء كغزاة جمع غاز وسراة جمع سار والاصل غزاو وسراي قلبت الواو والياء همزة لتطرفها اثر الف زائدة البناء لحادي عشر فعال بكسر اوله وهو يكون جمعا لثلاثة عشر وفيما الاول والثاني فعل وفعلة بضم الفاء وسكون العين فيهما لكونهما اسمين او وصفين غير معتلي الفاء والعين فالاسم منهما نحو كعب وقصاع والصفة منهما نحو صعب بمهملتين وصعاب وحذر وحذار بالخاء المعجمة والذال المهملة مماثلة السادس والذي بعين وندر وفعال الخ جمع فعل بالفاء نحو بئر بالباء المثناة تحت وبالعين والراء المهملتين بمجد بوطء الزنبيل الاسد بقع فيها وفي المثل اقل بعير او بالفاء نحو سيف وصياغ وبالضاد المعجمة وضباع وبالباء اشار الناظم بقوله فعل وفعلة فعال لهما وقل فيما عينه الياء منهما الوزن الثالث والرابع فعل وفعلة بضم اولهما وثانيهما حالكونهما اسمين غير معتلي اللام ولا مضعفيهما نحو جمل وجمال وجبل وجبال بالجيم فيهما وقبة وقباب وثمرة وثمار بمثلثة فيهما نحو فرخ وفروخ وعصو وعصوان بالصاد المهملة فيهما نحو بطل وبطال بالطاء المهملة وحسان وحسان بالحاء المهملة في ذلك اشار الناظم بقوله وفعل وفعلة لفعال ما لم يكن ذا اعلال او يك مضعفا ومثل فعل في واو الوزن الخامس والسادس فعل بكسر اوله وسكون ثانيه كذئب في ذئاب وبئر وبئار وفعل بضم الفاء وسكون العين كذهن ودهان ودمع ودماع وشرط هذين الوزنين ان يكونا اسمين احترازا من نحو خلف وخلو وشرط ثانيهما ان لا يكون واوي العين كصوت ولا يائي اللام كهدي قال المرادي واحترازا من المضعف حالة في ذلك اشار الناظم بقوله وفعل مع فعل فاعل الوزن السابع والثامن من فعل بمعنى فاعل ومؤنثه صحيحي اللام كظريف وظراف وكريم وكرام وشريف وشراف ومؤنثاتها كظريفة وظراف وكريمة وكرام وشريفة وشراف بخلاف فعل وفعلى ومؤنثاتهما لاعتلال اللام وبخلاف نحو جريح فانه بمعنى مجروح وقرأ الكسائي فتمنوا الموت اذا كنتم صادقين بكسر الجيم قال الفراء والزجاج هو جمع جدث مثل ثمر وثمار وجدث بمعنى المجدث وهو المكسي قال المرادي والحق في البسيط فانه قال الواحد في البسيط فاقضوه هذا ان فعلا الوصف قد يجمع على فعال وان كان بمعنى مفعول قال الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي فعيل وصف فاعل وفعل وكذاك في انثاه ايضا اطرد والخمسة الباقية من الثلاثة عشر وزنا مما يجمع على فعلا فعلان بضم الفاء ومؤنثاه فعلا بالالف وفعلانة بالتاء وفعلان بضم الفاء صفة وانثاه فعلانة بالتاء الاغر فضم الفاء كغضبان وغضبى وغضب وغضاب ونديمان وندامى وندام وقد يضم الفاء نحو خصمان وخماص وخصمانة وخماص وفي الحديث نفدوخماصا والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع في وصف على فعلانا وانثييه او على فعلانا ومثله فعلانة والعرب التزمت في فعيل وانثاه اذا كان واويا مما العين من صحيحي اللامين كطويل وطويلة ان لا يجمعا الا على فعل فان خالف خبرهما فانه لا يلزم فعالا بل يجمع عليه وعلى غيره نحو كريم وكرماء وكرام وظريف وظرفاء وظراف وشريف وشرفاء وشراف وانما لم يشارك هما نحو طويل في ذلك لثقله قال ابن جني لم يأت فعيل صفة عينه واو وفاؤه ولا مضعفا الا في ثلاث كلمات طويل وقويم وصويب من قولهم سهم صويب اي صائب قال وانما امر بين فانه وان كان صفة الا انه ضارع اسما انتهى والى ذلك اشار الناظم بقوله والزم في نحو طويل وطويلة نقل فعل وصفا فعالا الخ وصف على فاعل نحو رباع ودعاء وفي التنزيل نحو بعيدا لرماء وقائم وقيام وفي التنزيل وانتم قيام وآتم بهمزة ممدودة وبهم مشددة من آمّ بمعنى قصد واصله آمم كضارب فادغم الميم في الميم للتماثل وجمعه امام بكسر الهمزة كقيام قيل ومنه واجعلنا للمتقين اماما او قاصدين الى متقين اماما من قولهم فلان يؤم الناس وآتم وامام كراعية ودعاء وقائمة وقيام ويحفظ في وصف على افعل نحو اعجف اي هزيل وعجاف ومؤنثه عجفاء وعجاف ومنه سبع عجاف لان مفرده بمنزلة عجفاء وحكى الفارسي وابو حاتم اجرب وجراب وذا ابو حاتم ابطح وبطاح قال ابن سيده في شرح اصلاح المنطق فسقط ما قبل ان اعجف لانثى لم يجئ وصف على فعال بتخفيف العين نحو جواد بضم الجيم وتخفيف الواو وجياد والاصل جواد قلبت الواو ياء لوقوعها اثر كسرة قال وحق الجياد ما يقدر بأربعة وقف وصف على فعيل نحو خبير بضم الخاء وتشديد الياء المثناة تحت المكسورة وخيار وقف وصف على فعلاء نحو بطحاء وبطاح وقف وصف على فعلا بضم الفاء سواء ثنى وانث وقاسم على مفعول بفتح الفاء نحو قلوص وقلاص وقف فعل بضم اوله وكسر ثانيه نحو رغيف ورغفان وهو بالزاء والغين المعجمتين الاثنى عشر فعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو غرفة وغرف وفعالة نحو عباءة وعباء وقف فعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو قرية وبرام وظلمة وبطاحة وقف فعل بضم اوله وفتح ثانيه كرغيف ورباع وقف فعل بضمتين نحو عمد وعماد وقف فعيل نحو فصيل وفصال وقف فعل بفتح اوله وسكون ثانيه نحو نهر ونسع وسيلع وقف فعلان بفتح الفاء وسكون العين كضبان وضباع الثاني عشر من ابنية الكثرة فعول بضمتين وبطرح الفاء الخ بعد اسمها اسم على فعل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو كبد وكبود وفعل وفعول وهو اي فعول جنس اي فعل كما للازم والمتعدي نحو قول الناظم وفعل فعل نحو كبد بضم فاء ما ومن غير الغالب نحو نمر ونمار وعباء في نحو نمر ونمار وعلى العباس ونمر بضمتين على غير العباس قال حكيم بن معوية الربعي فيها عباء بيل اسود ونمر انشده سيبويه فقال ابن الضايع اراد نمر بكون الميم ثم نقل وادغم وقال غيره قد يكون مقصورا اي مخففا من نمور فحذف الواو للضرورة وقالوا ايضا في جمعه انمار على غير العباس فتحصل في جمعه اربعة اوزان واحد قياسي وهو نمور وثلاثة على غير العباس وهي نمار وانمار ونمر والعباء بيل جمع عبل واحد العبال قال الصغاني والثلاثة الباقية من الاربعة المطرد فيها فعول الاسم الثلاثي ساكن العين حالة كونه مفتوح الفاء لغير عينه واوا نحو كعب وكعوب وفلس وفلوس وخرج عن حوض فلا ينقاس فيه فعول وشذ فوج فوجج وهم الجماعة من الناس ومكنوها نحو حمل وحمول وضرس وضروس ومضموم بها نحو جند وجنود وبرد وبرود والبها اشار الناظم بقوله كذاك يطرد في فعل اسما مطلق الفاء الا في ثلاثة

باب كيفية جمع الاسم

من مضموم الفاء لم يطرد فيها فعول احدها مثل العين كوث فان جمعه جوثان والثاني مثل اللام كدئ فان جمعه ادآء قال سيبويه لا يكسر على غير ذلك قال وقد حكم المدى من المكابيل معروف وقال ابن الاعرابي هو مكيال عظيم لاهل الشام واهل مصر والجمع امداد وقال الجوهري وهو الغفير الشامي وهو غير المد وشذ في جمع ثوب بزون مضموم بعدها همزة ساكنة ثؤف بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الباء قال الشاعر خلت الا ياسر ثؤبا معاذرها كاسرة الاعنم فالاعرف استثناء واياسر منصوب على الاستثناء وهو الباء المشاة التحتانية والثا المهملة جمع ابيض جبل قصير بشدة اسفل الحباء الى وتد والثوف بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الباء جمع ثوفى وهي حفيرة تجعل حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر واسل الجمع ثؤوى على وزن فعول اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء ثم ادغمت احدى الياءين في الاخرى فصارتا ثؤيا وبني فيه ابنية بني كسر ثانيا فقالوا ثئي بكسر الثاء لكسرة الهمزة واناء وبعضهم ابدل الهمزة ثم يقولون اناء على القلب مثل ابار وابار والاصل بكسر الهمزة جمع اناء وهو الغدير والمستثنى الثالث من فعل بفتح الفاء المضاعف فانه لا يجمع على فعول كدن بضم الميم المكيال فانه يجمع على امداد وشذ في جمع حصن بالحاء المهملة المضمومة والصاد المهملة هو الورس كما قال الجوهري وقال عمرو بن كلثوم مشعشعة كان الحص فيها اذا ما الماء خالطها سخين حصون فاعل شذ ويحفظ فعول بفتحتين اسمان ثر واسود وشحن بالشين المعجمة والجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن بضم الحزن والجمع اشجان والنقب بفتح النون والدال المهملة وبالباء الموحدة الخطر وان الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد والجمع ندوب وذكر بفتحتين مقابل انث والجمع ذكور وطلل وطلول البناء الثالث عشر فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه ويطرد ايضا في الفاظ اربعة اسم على فعال بضم الفاء كغلام وغلمان وغراب غربان او على فعل بضم اوله وفتح ثانيه كصرد لطائر وسرحان وجرذ بالجيم والراء والذال المعجمة من الهبران والجمع جرذان او فعل بضم اوله وسكون ثانيه حالكونه واوي العين كحوت وحيتان وكوز وكيزان بالزاء او على فعل بفتحتين كتاج بالجيم وتيجان وساج وسيجان وخال وخيزان وهي الغلظة الحالفة لبقية لون البدن وجار وجيران ونار ونيران وقاع وقيعان والالف منقلبة في الجمع عن ياء والخال الواحد الغدر منقلبة عن واو وجعل اخوان وقيل فعلان في مثل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو حمل وحملان وخرص وخرصان وخشف خشفان وخط وخطان وبند وبندان وشقد وشقدان وشيح وشيحان وصنو وصنوان وقنوان هذه تسعة الفاظ ذكرها ابن جني ونظمها ابن مالك في بيتين فعال الحمل والخرص مع التكسير فعلان وهكذا قل خشفان وخيطان وبند وشقد وشيح هكذا جمعت مثل ذلك صنوان وقنوان الحمل والخرص بشد الراء والخشف الغزال والخيط بكسر الخاء المعجمة وفتح الشين المعجمة وقيل بالعكس والبند الرمح والشقد بكسر الشين المعجمة وفتح القاف والشيح بفتح الشين المعجمة وكسر الياء والصنو والقنو مثلان وفي فعل بفتحتين نحو حرب بفتح الحاء المهملة والراء ذكر الجواري سمي بذلك لسكونه في الخراب وجمعه حربان بكسر الحاء فالرفا لصهباء وفي فعال بفتح اوله نحو غزال وغزلان وفي فعال بكسر اوله نحو صوار بكسر الصاد المهملة وسكون ضمها وهو القطيع من بقر الوحش وجمعه صيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وفي فاعل نحو حائط وحيطان وفي فعيل نحو ظليم بفتح الظاء المشالة ذكر النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء وضمها وفي فعول نحو خروف وخرفان وفي فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه نحو بئرة وبئران وفي وصف على فعل نحو ضيف وضيفان او على فعال نحو شجاع وشجعان البناء الرابع عشر فعلان بضم اوله وسكون ثانيه وبكثرة الفاظ ثلثة في اسم على فعل بفتح اوله وسكون ثانيه كظهر بالمشالة وظهران وبطن وبطنان او على فعل بفتحتين حالكونه صحيح العين كذكر وذكران وجذع المشتق من المعز وجذعان قال الموضح في حواشيه هذا مثال ابرجا وهو خطا لان جذعا صفة لا اسم انتهى وفي هذا الاعتراض بالنظر الى الوصف الاصلي لا باعتبار غلبة الاسمية او على فعل كقضيب وقضبان ورغيف ورغفان وقيل فعلان بضم الفاء في فاعل نحو راكب وركبان وفارس وفرسان ورجلان ويجمع رجل على رجل كعصب وربعال ورجال وفي اصل نحو اسود وسودان واحمر وحمران وزعم الفراء ان سودان وحمران جمع سود وحمر فهو جمع الجمع لا جمع المفرد وردبان فعل صفة لا يجمع على فعلان وفي فعال بضم الفاء كحوار بالحاء المهملة وحوران والكثير حيران وزقاق بزاي وقافين وهو اسكة وزقاق بادغام عينه في لامه لزوال المانع من الفكاء المثلين وعبر عن الغير بالكثير وعن المحفوظ بالقليل ولم يخالف لانه مهمل الا ذجذع فانه جعله من قسم المحفوظ بناء على ان صفة البناء الخامس عشر فعلاء بضم اوله وفتح ثانيه وبطرد في فعيل وصفا لمذكرها فاعل بمعنى فاعل او بمعنى مفعل او مفاعل حالكونه غير مضاعف ولا معتل اللام فالاول كظريف وظرفاء وكريم وكرماء ويجبل وبخلاء والثاني كالناشا الناظم بقوله ولكريم ويجبل فعلاء كذا لماضاها هما فدجلا ويستثنى من ذلك صغير وصبيح وسمين فقط فانهم استغنوا فيهن بفعال قال سيبويه ولا يقولون صغراء ولا صبحاء ولا سمناء والثاني في كجمع بمعنى مجتمع والبهم بمعنى مولم فيقال في جمعها سمعاء والكماء قال ابن مالك وسومح فيهما والثالث نحو جليس وخليط بمعنى مجالس ومخالط فانه يقال في جمعهما جلساء وخلطاء وشذ اسير واسراء وقتيل وقتلاء لانهما بمعنى مفعول وكثر فعلاء في فاعل دالا على معنى غير مكتسب كالغريزة بالغين المعجمة والراء والزاي وهي الطبيعة التي طبع الانسان عليها كما قال وفعلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء فان العقل والصلاح والشعر من الاوصاف الشريفة والاوصاف الغريزية كالكرم والبخل من جهة ان كلا منهما غير مكتسب وشذ فعلاء في نحو جبان وجبناء وخليفة وخلفاء قال سيبويه وقولهم خلفاء في المعنى محمول على خليفة لانه لا يقع الا على مذكر والتاء لا تثبت في تكسيره قال ابو علي جميع خليفة خلائف على حد كراثف اراد ما لهم جمع كريفة وسمح بسين مفتوحة مهملة وبيم ساكنة وفي آخره حاء مهملة الكريم وجمعه سمحاء لا بالخاء المعجمة خلافا لابي حيان ووديد ووداد ورسول ورسلاء لانها البست على فعيل ولا على فاعل البناء السادس عشر افعلاء بكسر ثالثه وهو ناشئ عن فعلاء في المضاعف من فعيل بمعنى فاعل كشديد واشداء وعزيز واعزاء وفي المعتل اللام من فعيل بمعنى فاعل كولي واولياء وغني واغنياء وانما ناب افعلاء عن فعلاء في المعتل اللام والمضاعف لانهم لو قالوا في غني غنياء لتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب

واوا الاوفعال فانها منقلبة عن

وكتب كتبان ز

الفاء فلم تنقل فان حذف فاسد الا العين فتحذف الكلمة كذا قالوا وفيه نظر لان حرف العلة بعد الالف فلا يعل لاجلها ولو قالوا الشرط له التقى حرفا التضعيف
لزوال الفاصل فلا يمكن الادغام لان ضلاء وزن خاص بالاسم فلا يدغم وشذ تحى وتفوا وسحى وسعواء وشذ اضلاء في غير الضاعف والمثل نحو ضبب
وانصباء وصديق واصدقاء وصبين واهوناء واماطين وانطناء فشاذ وان كان مضاعفا لانه بالنظاء المثالة بمعنى متهم فهو صفة بمعنى مفعول لا بمعنى
فاعل وبالنظاء المهملة اسم لا صفة والى ذلك اشار الناظم بقوله وناب عنه اضلاء في العمل لا ما ومضعف غير فعال البناء السابع عشر فوأعل وبلد
في الفاظ سبعة ثانيها الف زائدة او واو او غير مخففة بخلاسي وذلك في فاعلة اسما كانت او صفة كناصية كاذبة خاطئة فناصية اسم وكاذبة وخاطئة صفة
فيقال في جمعها نواصر وكواذب وخواطئ وفي اسم على فوعل كجوهر وجواهر وكوثر وكواثر او اسم على فوعلة كصومعة وصوامع وذوبعة وذوابع والصومعة
بيت المستانس بها في القاموس والذوبعة بالذال والباء الموحدة المفتوحتين وبعين مهملة من رؤساء الجن ومنه سمي الاعصار الزوبعة وهو ريح تثير الغبار و
وتشبه الى اسماء كانزعموده قاله في الصحاح او اسم على فاعل بالفتح في العين كحائم على لغة اللغتين وحوائم وقالب على لغة الفتح وقوالب وطالع كذلك
وطوالع او اسم على فاعلة بالكسر في عينه وبالمد نحو قاصعاء وقواصع وداهطاء وداهط وناقفاء ونوافق والثلثة اسماء لجحرة اليربوع قالوا هطل
بالزاي والظاء المهملتين وهي التي يخرج منها التراب ويجمعه والقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملتين حفرة بجحرها ثم يأتي بالتراب الذي اخرجه
من الهطاء فيسد به فم الجحر لئلا يدخل عليه والناقفاء بالنون والقاف والفاء حفرة بكمتها يظهر غيرها ويوري بغيره فاذا اوتي من قبل القاصعاء
ضرب الناقفاء براسه فخرج او اسم على فاعل بكسر العين كبابور وجوابن وهو بالجيم والراء المهملة الخشبة المعترضة بين الحائطين ومنه جابرة الطاحون وقيل
الخشبة التي يجعل عليها حشب البيت وتاهل وهو مجمع الكتفين وكواهل وقد وصف على فاعل بكسر العين لمؤنث لا تدخله تاء الفرق كما يقرن وحوائض
وطوالق وطوالق او وصف به على فاعل لغير عاقل من المذكر كصاهل صفة فرس وصواهل وشامخ صفة مكان وشواهق وطالع صفة نجم وطوالع وشذ
فواعل فيه وصفا على فاعل لغير عاقل من المذكر فرق ذلك وقلم فوارس في جمع فارس ونواكس في جمع ناكس قال الفرزدق واذا الرجال راوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكس
الابصار وفي جمع سابق صفة لمذكر سوابق وفي جمع هالك هوالك قال وابقت الحمد ذلك فائز غداة اذا وهالك في الهوالك وزعم بعضهم ان ذلك
كله غير شاذ وانه جمع لفاعلة وكانه قيل طائفة هالكة وطوائف هوالك وكذا الباقي بقلة الموضع في الحواشي وافرة وقال ابن الحاجب في شرح المفصل اما فوارس
فالذي حسنه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لانهم لا يقولون امراة فارسة واما هوالك فجاء في مثل هالكة الهوالك والامثال كثيرا ما يخرج على
القياس واما نواكس فضرورة ويخرج بقولنا ثانيها الف زائدة نحو ادم فانه غير زائدة فيقال في جمعه اوادم بزنة افاعل لا فواعل وبقولنا او واو غير طرفة بخلاف
نحو فدوكر فانه ملحق بجعفر فيجمع على فداكر بزنة فعالل لا فواعل والى ذلك اشار الناظم بقوله فواعل لمفعل وفاعل وفاعلاء مع نحو كاهل وحابر
وصاهل وفاعله وشذ في القاموس مع ما ماثله البناء الثامن عشر فعايل ويطرد في كل رباعي مؤنث ثالثه مدة سواء كانت المدة الفا او واوا او ياء
وسواء كان اسما او صفة وسواء كان ثانيه بالنا كحائبة وسحائب في صحيفة وصحائف وحلوبة وحلائب وحولية وسوائل وذوابة وذوائب في ظربانة و
ظرابين او كان ثانيه بالمعنى كشمال بكسر الشين مقابل يمين وبعضهم يجمع على شمائل فيقال الفقه عن اشمائل اليمين وحكى اللحياني
في جمع اسماء الريح شمأل وشمائل وعقاب عقابيه تجوز وعجايز وسعيد علم امراة وسعايد وشذ دليل ودلايل او كان ثانيه بالالف المقصورة
كحبارى وحبابر او الممدودة كحلواء وحلابيل بالجيم فزيد بن احبه فارس وشذ ضرة وضرائر وكنة وكنائن وظئر وظئار وحرة وحرائر الا من ثلاثي
وانبه اشار الناظم بقوله وبفعائل اجمعن فعالة وشبهه فاتا او مزالة البناء التاسع عشر فعالى بفتح اوله وكسر رابعه ويطرد في الفاظ سبعة احدها
فعلاة بفتح اوله وسكون ثانيه كموماة وهي الفلاة الواسعة التي لا نبات فيها وجمعها موامي قاله صاحب الصحاح والثاني فعلاء بكسر اوله وسكون ثانيه
كسملاء بالسين والعين المهملتين اخبث الضبان وجمعه سعالى قال عجاج امثل السحاحيم اسحما والثالث فعلية بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كبرية
بالباء الموحدة والراء والياء المثناة التحتانية مخففة وهي ما يتعلق باصول الشعر مثل نخالة الطحين وقيل ما تطاير من دقاق القطن وجمعها هبا والرابع
فعلوة بفتح اوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح رابعه كعرقوة بالعين والراء المهملتين والقاف هي الخشبة المعترضة على راس الدلو وجمعها عراق والخامس
ما حذف اول زائديه من نحو جحنطى بفتح الجيم والحاء والباء الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والالف ليلحق بسفرجل
فاذا حذف اول زائديه وهو النون قيل في جمعه حباطى وقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم الشين المهملة وفتح الواو وما يلبس على الراس و
زيد فيه النون والواو وياء بشحذورة فاذا حذف اول زائديه وهو النون قيل في جمعه قلاس واحزنبجة حذف اول زائديه من حذف ثانيهما فانزلقا
في جميعها حبانط وقلاس على فعالل والسادس فعلاء بفتح اوله وسكون ثانيه اسما كانت كصحراء وصحار او صفة لا تذكر لها كعذراء وهي البكر وعذار
والسابع ذو الالف المقصورة للتانيث كحبلى وحبال او الالحاق كذفرى بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة وهو الموضع الذي يعرق من
قفاء البعير خلف الاذن والعقر للالحاق بكلم وهجرع والجمع ذفار وعلقى وعلاق تمام العشرين من ابنية الكثرة فعالى بفتح اوله ورابعه وشاركه
الفعالى بالكسر والرابعة في صحراء وما ذكر بعده من نحو عذراء وحبلى وذفرى فقول في جمعها صحاري وصحار وعذاري وعذار وحبالى وحبال وذفارى
وذفار وعلاق بالفتح والكسر في الجميع والى ذلك اشار الناظم بقوله وبالفعالى جمعا صحراء والعذراء والفعلى اتبعا وتفرد فعلى
بالكسر عن فعال بالفتح بما ذكر قبل صحراء وليس لفعالى بالفتح ما ينفرد به عن الفعالى بالكسر الا وصف على فعلان او فعلى بضم اولهما مخففا وكرو

باب الجمع

غضبان وغضبى فتقول في جمعهما سكارى وغضابى بالفتح ولا تقول سكارى وغضابى بالكسر ويتعين في صفة بناء الوصفين فُعالى بضم الفاء وفتح اللام نحو كسالى
فعالى بضمهما ويحفظ فَعالى بفتح الفاء واللام في نحو حبط وحبالى ويتيم ويتامى وايم وأيامى وظاهر بيانه نحو وظهارى ومهري ومهارى و
شاة ثنيا اذا اصابها سهام واسرى ويحفظ فُعالى بالضم في نحو قديم وقدامى واسير واسارى والحاصل ان هذه الاوزان بالنسبة الى فعالى بالضم
ثلاثة اقسام احدها ما فعالى بالضم ارجح فيه من فَعالى بالفتح وهو شبعان فعلان وفعلى وصفين والثاني ما فعالى بالضم فيه لازم وهو قديم وكبر
والثالث ما فعالى فيه ممتنع وهو يتيم وحبط وايم وظاهر ومهري ونحو ذلك رؤس الحادي والعشرون **فَعالِيّ** بالفتح في الفاء والتشديد في
الياء ويطرد فعالي في كل ثلاثي ساكن العين اخره ياء مشددة زائدة على الثلاثة غير متجددة للنسب كبختي بضم الموحدة وسكون الخاء المعجمة
وبخاتي وكرسي وكراسي وقمري وقماري بضم القاف بخلاف نحو عربي وعجمي لانهما محركا العين وبخلاف نحو مصري وبصري لان يائهما متجددة للنسب والى
ذلك اشار الناظم بقوله واجعل فعالي لغير ذي نسب جدد وشذ قبطي وقباطي نسبة الى قبط وفي الصحاح القبط اهل مصر ورجل قبطي والقبطية ثياب بيض
رقاق من كتان والجمع قباطي وفي الصحاح ايضا البخت من الابل معرب وبعضهم يقول هو عربي وينشد لابن قيس الرقيات لبن البخت لا الوفر يسقى لبن البخت
في قصاع الخلنج الواحد بختي والانثى بختية والجمع بخاتي غير منصرف لانه بزنة جمع الجمع ولك تخفيف الياء فتقول البخاتي قال الموضح فالياء في البخاتي متجددة
للنسب في نحو بخاتي كقمري وقماري الازهري ان الياء في قمري للنسب الى قمر ولكنها في البختي للنسب الى بخت ونحو بخت كترك وتركي ومن ذلك الاتي
في التركي تركي كان القياس ان يقال في نحو بخاتي انه منتهى وقد تكون الياء في الاصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب فيه منسيا وكالمنسي
فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهري ومهاري والمهري بعير منسوب الى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل قاله
المرادي وبه يندفع شبهة الموضح ويحفظ فعالي في انسان وظربان فانهم قالوا في جمعهما اناسي وظرابي ولما كان اناسي يتبادر الى الفهم انه جمع انسي حتى قال به
بعضهم اشار الى جوابه بقوله واما اناسي فجمع انسان لا جمع انسي لان انسيا اخره ياء النسب وتقدم ان ما ختم بياء النسب لا يجمع على فعالي واناسي اصله اناسين
فابدلوا النون ياء وادغموا الياء المبدلة من نون انسان فيها كما قالوا ظربان وظرابي واصله ظرابين فابدلوا النون ياء بدليل ان العرب نطقت بذلك على
الاصل فقالت اناسين وظرابين وبهذا يتبين ان ابدال النون ياء فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور ولو كان اناسي جمع انسي لقيل في جمع جني جناني وفي جمع
تركي تراكي قاله ابن مالك في شرح الكافية وزاد ابنه وهذا لا يقول به احد انتهى والظربان بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة وبالباء الموحدة قال
الجوهري دويبة كالهرة منتنة الريح تزعم العرب انها تفسو في ثوب احدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب قال في المحكم الظربان دويبة تشبه الكلب
اصلم الاذنين طويل الخرطوم اسود الراس ابيض الجسم منتن الريح كثير الفسو انتهى البناء الثاني والعشرون **فَعالِل** ويطرد في انواع اربعة وهي الرباعي و
الخماسي مجردين او مزيدا فيهما فالاول الرباعي المجرد ويكون مفتوح الفاء واللام الاولى ومكسورهما ومضمومهما فالمفتوح كجعفر وهو النهر الصغير وجمعه جعافر
والمكسور نحو زبرج بالزاي والباء الموحدة والراء والجيم وهو من اسماء الذهب والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة وجمعه زبارج والمضموم نحو برثن بالباء الموحدة و
الراء المهملة والثاء المثلثة فوق وهو مخالب السبع كالاصابع للانسان وجمعه براثن والثاني الخماسي المجرد كسفرجل وجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة
وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة العجوز الكبيرة والمراة السمجة ويجب في جمع الخماسي حذف خامسه تخفيفا لان الثقل حصل به فتقول في جمع سفرجل
سفارج بحذف اللام وفي جمع جحمرش جحامر بحذف الشين وانت بالخيار في حذف الرابع والخامس ان كان الحرف الرابع من الخماسي مشبها للحروف العشرة
التي تزاد في الكلم وشبهه بها اما لكونه بلفظ احدها كخدرنق بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف وهو العنكبوت
قال المتنبي مواضع قواض نسج داود عندها اذا وقعت فيه كنسج الخدرنق وذا بعد النون وهو حرف اصلي لانها لا يحكم بزيادتها متوسطة الا بثبت
ولكنها من لفظ الحروف التي تزاد او بكونه من مخرج الحرف الزائد كفرزدق وجمع فرزدق فرزد وهي القطعة من العجين لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر
فان الدال هي الحرف الرابع وليست بلفظ حروف الزيادة ولكنها من مخرج التاء المثناة الفوقانية وهي طرف اللسان واصول الثنيتين العليين والتاء
انثى اذا اجتمعت الخماسي فان لم يكن رابعه شبيها بالزائد تعين حذف خامسه وان كان رابعه شبيها بالحرف الزائد لا يتعين حذف خامسه بل يتخير الحاذف
فان شاء حذف الرابع وابقى الخامس فيقول خدارق وفرازق وان شاء حذف الخامس وابقى الرابع فيقول خدارن وفرازد وهو الاجود والمذهب قال المبرد
لا يحذف الا الخامس في كل الخلاف اذ لم يكن الخامس شبيها بلفظ الزائد فان اشبهه تعين حذفه قولا واحدا نحو قذعمل فتقول في جمعه قذاعم الثالث الرباعي
المزيد فيه نحو مدحرج والرابع الخماسي المزيد نحو قرطبوس قال ابن السيد بفتح القاف الداهية وبكسرها الناقة العظيمة الشديدة وخندريس بفتح
الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثناة تحتانية فسين مهملة الخمر ويجب في الجمع حذف هذين النوعين الاخيرين وهما
الرباعي المزيد فيه والخماسي المزيد فيه فمن مزيد الرباعي ينقص على ما نقص زائده فتقول في جمع مدحرج ومنطلق دحارج بحذف الميم والتاء فقط وفي مزيد الخماسي يحذف زائده
وخامسه فتقول في جمع قرطبوس وخندريس قراطب بحذف الراء والسين وخنادر بحذف الياء والسين الا اذا كان زائد الرباعي لينا رابعا قبل الاخر فيثبت
ويجمع ما هو فيه على فعاليل ثم ان كان الزائد ياء صح نحو قنديل وقناديل او كان واوا او الفا قلبا ياء لوقوعهما بعد الكسرة نحو عصفور وعصافير وسرداح
بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالدال والحاء المهملتين المكان اللين والناقة الكثيرة اللحم وقال الفراء العظيمة وجمعه سراديح البناء الثالث والعشرون
شبه **فَعالِل** وهو ما ماثله عددا وهيئة وان خالفه في الزنة كفاعل وفياعل وفواعل ويطرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم من نحو احمر وسكران وصائم

ودام وباب كبرى وسكرى فانها تقدم لها جموع تكسير فلا تجمع على فعالل ولا تحذف زيادته ان كانت واحدة سواء كانت اولا او وسطا او لغير الالحاق او له
وسواء كانت حرف علة او لا كافضل وافاضل ومسجد ومساجد وجوهر وجواهر وصيرف وصيارف وعلقى وعلاقي فالزيادة في الاولين لغير الالحاق
وفي الباقي للالحاق ويحذف ما زاد عليها اي على الزيادة الواحدة فتحذف زيادة واحدة من نحو منطلق وزيادتان اثنتان من نحو مستخرج ومتذكر
بتشديد الكاف ويتعين ابقاء الزائد الفاضل على غيره ويحصل الفضل بواحد من سبعة امور التقدم والتحرك والدلالة على المعنى ومقابلة الاصول
وهو كونه للالحاق والخروج عن حروف سألتمونيها وان لا يؤدي حذفه الى حذف الآخر الذي ساواه في جواز الحذف ووردها في التسهيل الى ثلاثة امور
المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وان لا يغني حذفه عن حذف غيره فالمزية من جهة المعنى كالميم مطلقا سواء كان معها حرف مماثل للاصل ام لا وسواء كان ثاني
الزائد بن ملحقا ام لا ولا فرق في ذلك بين الخماسي والسداسي فتقول في جمع منطلق مطالق بحذف النون وابقاء الميم لا نطالق بحذف الميم وابقاء النون بل لانها
على الفاعل لان الميم تفضل النون بدلالتها على الفاعل وبتصدرها ووجوب تحركها واختصاصها بالاسم وتقول في جمع مستدع مداع بحذف السين
والتاء معا لان بقائهما يخل ببنية الجمع وابقاء الميم لان لها مزية عليهما كما تقدم ولا اسداع ولا تداع بحذف الميم والتاء من الاول لانه بناء غير موجود ولو لم
. . . بين من الثاني لانه وان كان بناء موجودا كتناصب لكن حذف الميم يفوت الدلالة على اسم الفاعل خلافا للمبرد في نحو مقعنسس مما احد زائديه للالحاق
فانه يقول في جمعه قعاسس بحذف الميم والنون ويبقي السين ترجيحا لمماثل الاصل لان السين زيدت للالحاق بـ احرنجم وبقاء الملحق اولى من غيره وخالفه
سيبويه في ذلك وكالهمزة والياء المصدرتين المصدريتين في اول الكلمة كالندد ويلندد بفتح اولهما وثانيهما وسكون النون فيهما وهما بمعنى الالد وهو الشديد
الخصومة نص عليه الجوهري وصاحب الضياء ومن خصم الالد وفي التنزيل الد الخصام فتقول في جمعهما الادد ويلادد بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما
وتحركهما ولكونهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل على معنى اصلا والاصل الادد ويلادد فادغم احد المثلين في الآخر
والمزية من جهة اللفظ كالتاء من استخرج على ما نقول في جمعه مخاريج بحذف السين وابقاء التاء لان لها نظيرا وهو تماثيل ولا نقول مساخيج بحذف التاء وابقاء
السين لان سفاعيل معدوم والمزية من جهة كون الحرف لا يغني حذفه عن حذف غيره وهي ما ذكره بقوله واذا كان حذف احدى الزيادتين مغنيا عن حذف الاخرى
بدون العكس تعين حذف المغني حذفه كياء حيزبون بفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي وضم الباء الموحدة العجوز وفيه ثلاث زوائد
الياء والواو والنون فتقول في جمعه حزابين بحذف الياء وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وانما اوثر حذف الواو بالبقاء لان الياء اذا حذفت اغنى حذفها
عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الآخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور من قلبها ياء ولا تقل حيابين بحذف الواو وسكون الموحدة قبل النون لان ذلك
وهو حذف الواو لا يغني عن حذف الياء بل هو محوج الى ان تحذف الياء ايضا وتقول حزابين لصيرورته على مفاعل اذ لا يقع بعد الف التكسير ثلاثة احرف
اوسطها ساكن الا وهو حرف معتل كمصابيح وقناديل فان تكافأت الزيادتان في الترجيح فالحاذف مخير اذ لا مزية لاحدهما على الاخرى نحو نوني سرندى بفتح
السين المهملتين وسكون النون وفتح الدال المهملة وهو الجري على الامور وقال الجوهري الشديد وقيل القوي وعلندى بفتح العين المهملة واللام وسكون
النون وفتح الدال البعير الضخم وقيل نبت وقيل الغليظ الضخم من كل شيء قاله الجوهري والفهما المقصورتين فان النون تحصت بالتقدم على الالف والالف
رجحت بتقديرها الحركة للالحاق بسفرجل فلما تكافأت الزيادتان تخير الحاذف قال الشاطبي فتقول في جمع سرندى سراند بحذف الالف وابقاء النون وسراد
بحذف النون وابقاء الالف وتقول في جمع علندى علاند بحذف الالف وابقاء النون وعلاد بحذف النون وابقاء الالف فان حذفت الالف بقي سرند
وعلند ينقل الى سرند وعلند كجعفر فتقول في جمعهما سراند وعلاند كجعافر وان حذفت النون بقي سردى وعلدى ينقل الى سردى وعلدى كارطى فتقول
في جمعهما سراد وعلاد بقلب الالف ياء لانكسار ما قبلها ثم تحذف فيقال سراد وعلاد كجوار ويعوض عنها التنوين كجوار والى التخيير اشار الناظم بقوله وخير والخذ الذي سرندى
سرندى وكلما ضاهاه كالعلندى

هذا باب التصغير

وهو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتي بيانه وله فوائد وعلامات وشروط
وابنية اما فوائده فست تقليل ذات الشيء نحو كليب وتحقير شانه نحو رجيل وتقليل كميته نحو دريهمات وتقريب زمانه نحو قبيل العصر وبعيد المغرب
وتقريب مسافته نحو فويق المرحلة وتحيت البريد وتقريب منزلته نحو صديقي وزاد الكوفيون معنى آخر وهو التعظيم نحو دويهية وخرجها البصريون
على التقليل لان الداهية اذا عظمت قلت مدتها وزاد بعضهم معنى آخر وهو التحبيب نحو بنية واما علاماته فثلاث ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب
ياء ثالثة واما شروطه فاربعة احدها ان يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشذ تصغير ما احيسنه عند البصريين الثاني ان لا يكون متوغلا في شبه
الحرف فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوها الثالث ان يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كميت لانه على صيغة التصغير
قال ابن مالك وفيه كلام يأتي الرابع ان يكون قابلا للتصغير فلا تصغر الاسماء المعظمة كاسماء الله وانبيائه وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض
ولا اسماء الشهور والاسبوع عند سيبويه والمحكي وغير وسوى والبارحة والبارحة والغد والاسماء العاملة واما ابنيته الموضوعة له فهي ثلاثة ابنية لا زائد
عليها فعيل وفعيعل وفعيعيل فالاول لتصغير الثلاثي كفليس والثاني لتصغير الرباعي نحو دريهم والثالث لتصغير الخماسي نحو دنينير وهذه
الاوزان الثلاثة من وضع الخليل فقيل له لم بنيت المصغر على هذه الابنية فقال لاني وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار فان قلت
النون الاولى من دنينير لم تثبت مكبرة قلت اصل دينار دنار بتشديد النون ابدلت النون الاولى ياء فاذا صغر رجع الى اصله لان التصغير يرد الاشياء
الى اصولها ووزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا وليس جاريا على مصطلح التصريف الا ترى ان وزن

والا يؤدي حذفه الى حذف الآخر مثاله نحو حيزبون

والزائد

هذا باب التصغير

ولا يستعمل الا في منها ابنية التصغير

باب التصغير

أحمد ومكرم وسفرجل في المصغير فضيل وذنها التصريفي اجعل ومفعل وفعيل واصل هذه الابنية الثلثة فعيل وذلك لانه لا بد لكل تصغير من ثالثة
اعمال ضم الحرف الاول ان لم يكن مضموما وفتح الحرف الثاني ان لم يكن مفتوحا واجلاب ياء ساكنة ثالثة وتسمى ياء التصغير ثم ان كان الاسم المصغر ثلاثيا اقتصر
على ذلك العمل وهي بنية فعيل كفلس وفليس وجعل تصغير رجل فان كان المكبر مضموم الاول مفتوح الثاني كصرد فقد دان في تصغيره كصريد بالفتحة
والضمة غير ما في المكبر كما في الامثلة مفردا وجمعا جزم سيبويه بان لو كان المكبر على هيئة المصغر كبيطر فانه يصغر بتقدير الحركات كذلك ويرجح في المصغر
السهيلي في الروض فقال تحذف الياء الزائدة كما تحذف الف مفاعل فتلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف النقد بر ثم اورد على نفسه سؤالا واجاب
عنه فقال فان قيل فهلا قلتم لا يصغر الا بعقل مصغر على لفظ مكبره الا لفرق فالجواب بان الفرق قد يظهر في الجمع فانك تجمع سبيطرا المكبر على سباطرة بحذف
الياء واما المصغر فلا يجوز فيه الا سبيطرون وذلك لانه لو كسر حذف باؤه لانه خامس ثالثه زائد فيزول علم التصغير انتهى وهذا ما تقدم الوعد به والحاصل
انه لا بد من ضم اوله وفتح ثانيه لفظا او تقديرا وزيادة ياء ثالثة ومن ثم اي من اجل اشتراط فتح الثاني ووقوع الياء ثالثة لم يكن يجوز قبل بضم الزاي وتشديد
الميم المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت ولغيزى بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي تصغير الان لحرف اللفظ
منهما وهو الميم في الاول والغين في الثاني غير مفتوح بل ساكن مدغم فيما بعده ولان الياء غير ثالثة بل رابعة لان المدغم حرفان ادغم احدهما في الاخر والمقبل
الجيان التصغير في اللغيزى من الغرض كلامه انما عرى زيادته والاسم اللغز وان كان المصغر مجاوزا الثلاثة احتيج الى عمل رابع وهو كسر ما بعد ياء التصغير ثم
ينظر ان لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف ابن الف او واو او ياء قبل الاخر في المكبر فهي بنية فعيل كقولك في تصغير جعفر جعيفر وان كان بعد اي بعد
الحرف المكسور حرف ابن قبل الاخر في المكبر فهي بنية فعيعل لان ذلك الحرف اللين الموجود قبل اخر المكبر ان كان ياء سلمت في التصغير لمناسبتها للكسرة فيتولدها
كقنديل وقنيديل وان كان حرفا اللين واوا او الفا قلب ياء بين لسكونها وانكسار ما قبلها كعصفور وعصيفير بقلب الواو ياء ومصباح ومصيبيح بقلب
الالف ياء والى ذلك اشار الناظم بقوله فعيلا اجعل للثلاثي ابنية وبوصل في التصغير في هذا الباب المعقود له الى مثال فعيعل مازاد على اربعة احرف
بما وصل به في التكسير في باب جمع المعقود له قبل هذا الباب الى مثال فعالل وفعاليل والحاذف هنا من وجوب تخيره في التكسير فتقول في تصغير
سفرجل ما يجب فيه حذف خامسه والفرزدق مما فيه تخيير بين حذف رابعه وخامسه ومستخرج مما يحذف فيه زيادتان وهما السين والتاء وبتعين
فيه ابقاء الفاضل وهو الميم والندد وبلندد مما يحذف منه زيادة فقط وهي النون وبتعين ابقاء الفاضل وهو الهمزة والياء وحبنطى مما يحذف
منه الياء وتبقى الواو وسفرجل بحذف خامسه وهو اللام وبهم مزلق بحذف فيها قال الاخفش سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم انتهى وفرزدق بحذف منها
وهو القاف او فرزق بحذف رابعه وهو الدال ومستخرج بحذف السين والتاء وابقاء الميم لفضلها عليهما والبد وبليد بحذف النون وابقاء الهمزة
وحبنطى بحذف الياء وقلب الواو ياء وتقول في تصغير حبارى سريدي وعلندى مما تكافأت فيه الزيادتان وتخير الحاذف في احدهما سريند وعليند بحذف
الالف وابقاء النون او سريد وعليد بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تشبع ويفتح ما قبلها لانها للالحاق بسفرجل بخلاف الالف
لا تبقى في التصغير كما سيجيء ثم الحلت كباقاض وقاض وفي ذلك اشار الناظم بقوله وما بر لمنتهى الجمع وصل بر الى امثلة التصغير صل ويجوز ذلك في باقي المكسر
التصغير ان تعوض ما حذف منه ياء ساكنة قبل الاخر ان لم تكن موجودة لان ذلك لا يخل بينهما بخلاف بقاء الزايد فانه يخل به فتقول في تصغير سفرجل تكويره
سفيرج وسفيريج بالتعويض والى ذلك اشار الناظم بقوله وجاز تعويض بما قبل الطرف ان كان بعض الاسم فيما حذف وتقول في تكسير حرنجام مصدر
احرنجم وتصغيره حريجيم وحريجيم ولا يمكن التعويض عن المحذف لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الالف الكائنة قبل الميم وما جاء في الباب من التكبير
التصغير لما شرحناه فيها خارج عن القياس المطرد مثالثة في جمع التكسير جمهم اي الغرب مكانا على امكن وفيه شذوذان احدهما انه مذكر وحق مثلثة على ان
يأتي على مثال افعلة والثاني انه شبه فيه الاصلي بالزايد فحذف والزايد بالاصلي فثبت فقالوا امكن والقياس تخه بناء مكان على افعل ان يقال اكون تجده
بحذف الميم الزايد وابقاء عين الكلمة قال ابن الناظم في شرح شافية ابن الحاجب وجمعهم رهطا وكراعها بضم الكاف على ارهط واكارع والقياس كرع و
اكرع وهو هبوط وارهاط وجمعهم باطلا وحديثا على اباطيل واحاديث والقياس فيهما بواطل واحدث وما ذكره من ان هذه جموع المنطوق به
على غير قياس هو مذهب سيبويه انها جموع لواحد مهمل استغنى بجمعه عن جمع المستعمل وزعم ابن جني ان اللفظ يغير الى هيئة اخرى تجمع
فكان امكن جمع مكن كفلس وكان ارهاط جمع رهط وكان باطيل جمع ابطيل او ابطول وكان احاديث جمع احدوثة وقال ابن خروف ان احدوثة انما يستعمل
في المصائب والدواهي لا في معنى الحديث الذي يتحدث به واختار ابن الحاجب انها جموع على غير المفرد كما جمع المرأة ومثالثة في المصغير بصغيرهم اي العرب
مغربا وعشاء على مغيربان وعشيشان بزيادة الف فاون وقياسهما مغيرب وعشيش باسقاط الالف والنون وتصغيرهم انسانا وابلة على انيسيان وبيلة
بزيادة الياء فيهما وقياسهما انيسان وبيلة باسقاط الهاء منهما وذهب عظم الكوفيين الى ان انسانا اصله انيسان من الانس فلا يكون تصغيره على
انيسيان شاذا وتصغيرهم رجيلا على رجيل بزيادة الواو والقياس رجيل وصبية وغلمة بكسر اولهما وسكون ثانيهما جمع صبي وغلام وبنون جمع ابن
على صبيبة واغيلمة وابيمون بزيادة الهمزة في اولهما وقياسها صبية وغلمة وابنون وتصغيرهم عشية على عشيشية بزيادة شين ثانية وقياسها
عشية وقيل هذه الالفاظ مما استغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل فمغيربان وعشيشان كانهما تصغير لمعربان وعشيان وابيمون وابيلمة كانهما
تصغير لابيمان وابيلاة وورجيل كانه تصغير لرجل واصبية واغيلمة كانهما تصغير لصبية واغلمة وابنون كانه تصغير لبنون واختلف في المتهيل

في المصغر

وفعيلا

والباقي تصغيرها

وقافية النظم وجاز بعض القياس كما خالف في الباب حكما رسما **فصل** واعلم انه يستثنى من قولنا يكسر ما بعد ياء التصغير فيما يجاوز الثلثة اربع مسائل احديها ما فيه علامة التانيث وهي نوعان تاء كثمرة والف كحبلى المسئلة الثانية ما قبل المدة الزائدة قبل الف التانيث كحمراء المسئلة الثالثة ما قبل الف اضعاف كلما او قبل المسئلة الرابعة ما قبل فعلان الذي لا يجمع على فعالين صفة كان او اسما مفتوح الفاء او مكسورها او مضمومها نحو سكران وهيمان وعثمان فهذه المسائل الاربع يجب فيها ان يجيء ما بعد ياء التصغير مفتوحا اي يابيا على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير اما فتح ما قبل ياء التانيث فللفرق واما ما قبل الف التانيث فليبقيا على حالهما واما فتح ما قبل الف اضعاف فللمحافظة على الجمع واما فتح ما قبل الالف والنون فلشبههما بالف التانيث فتقول في تمرة وحبلى وحمراء وابيمان وافيرس وسكران وعثمان لانهم يجمعونها على فعالين وتقول في تصغير سرحان بكسر السين وهو الذئب وسلطان ما هو على خمسة احرف آخره الف ونون زائدة ان وابس لمؤنث على وزن فعلى مرخم بن وسلطبن بقلب الالف ياء فيهما لانهم جمعوها على فعالين فضاهوا سراحين وسلاطين والتكسير والتصغير اخوان وانما لم يقولوا سكاكين وعماريين وعثامين لان الالف والنون فيها شابهتا الفي التانيث بدليل منع الصرف فكما لم يتغير الفا التانيث لا يتغير ما اشبههما ولما لم تكن الالف والنون في سرحان وسلطان كذلك حصل التغيير وعلم من تقييدنا الالف لتانيث انها لو كانت للالحاق كارطى وعلباء انه لا يبقى فتح ما قبلها بل يؤتى فتح ما قبل تاء التانيث والدليل على ان الفرق بينهما للالحاق لا للتانيث تنوينهما فاردى للحق بجعفر وعلباء ملحق بقرطاس والى ذلك اشار الناظم بقوله لتلويا التصغير البيتين **فصل** وبقي ان يضم من قولنا ينوصل الى مثال فعيل وفعيعل وما بنوصل به من الحذف الى مثالي مفاعل ومفاعيل ثم في مسائل يحاث في الظاهر على غير ذلك لكونها محتوية بشيء فقد انفصاله عن البقية وقدر التصغير واردا على ما قبل ذلك الشيء وكان ذلك الشيء غير موجود في المكبر وذلك المقدر انفصالها ما وقع بعد اربعة احرف سواء كانت كلها اصولا من الف التانيث بيان لما ممدودة نحو الف كمر فضاء لنوع من المقصور وسيجيء حكم المقصورة او تاء اي الف التانيث كحنظلة واحدة الحنظل او علامة تنسب كبغدادي نسبة الى بغداد لانه اسم بلد البحر فينسبون اليه كل شيء عجيبا والف ونون زائدتين كزعفران وجلجلان بجيمين او علامة تثنية وهي الالف والنون او الياء والنون كسلمين بفتح الميم او علامة جمع تصحيح وهي الواو والنون او الياء والنون كمصفرين بكسر الراء او علامة جمع تصحيح للمؤنث وهي الالف والتاء كسلمات وكذلك عجز المضاف كامرء القيس وعجز المركب المزجي كبعلبك فهذه المذكورات كلها ثابتة في التصغير لتقدير انفصالها عما قبلها وتقدير التصغير واردا على ما قبل ذلك الشيء وكان ذلك الشيء غير موجود في المكبر وذلك المقدر انفصالها ما وقع بعد اربعة احرف سواء كانت كلها اصولا من الف التانيث بيان لما ممدودة نحو الف كمر فضاء لنوع من المقصور وسيجيء حكم المقصورة او تاء اي الف التانيث كحنظلة واحدة الحنظل او علامة تنسب كبغدادي نسبة الى بغداد لانه اسم بلد البحر فينسبون اليه كل شيء عجيبا والف ونون زائدتين كزعفران وجلجلان بجيمين او علامة تثنية وهي الالف والنون او الياء والنون كسلمين بفتح الميم او علامة جمع تصحيح وهي الواو والنون او الياء والنون كمصفرين بكسر الراء او علامة جمع تصحيح للمؤنث وهي الالف والتاء كسلمات وكذلك عجز المضاف كامرء القيس وعجز المركب المزجي كبعلبك فهذه المذكورات كلها ثابتة في التصغير لتقدير انفصالها عما قبلها وتقدير التصغير واردا على ما قبلها فتقول في مرتبعساء وحنيظلة وعبيقري وزعيفران وجليلان ومسيلمين وحبيئرين ومسيلمات وامريء القيس وبعيلبك وانما لم يحذف الف التانيث الممدودة وما ذكر بعدها لانها اشبهت كلمة اخرى فلو حذفت لالتبس تصغيرها بما هي فيه بتصغير ما هي محذوفة عنها واما ذو جمع التكسير فانك تحذف كل واحد منها فيما امكن تكسيره اذ لا يلبس الا المضاف فانه تكسيره كتصغيره كما سياتي تقول في قراضبة بحذف الالف وصناديد بحذف الف وعباقر بحذف ياء الغين في زعافر وجحاجل بحذف الالف والنون فيهما ولو سلخ تكسير البواقي وهي الشبيهة والجمع المصحح والمضاف وصدر المركب لوجب حذفها لان المضاف يكسر بالحذف كما في التصغير فتقول في تكسيره اماري في التصغير كما تقول في تصغيره امير في التجنيس لانهما كلمتان كل منهما ذات اعراب بخصها فكان ينبغي للناظم ان لا يستثنيه في النظم والذي دعا الناظم بقوله والف لتانيث حيث مدا الابيات الاربعة **فصل** ويثبت في التصغير الف التانيث المقصورة ان كانت رابعة لخفة الاسم كحبلى فتقول حبيلى وتحذف ان كانت سادسة للاستثقال كمعيزى فتقول معيزة بحذف الالف وجوبا وقوبض لها جوازا او سابعة كبرديرا بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وبعدها راء فالف فياء مثناة تحتانية اسم موضع وقد فصلا بالف لان القطاع فتقول في تصغيره بريدير وذلك لما حذفت الف التانيث بقي بردير فلما قلبت الالف ياء لانك ما قبلها عند التصغير وادغمت في الياء الاخيرة عند حذف الف التانيث وفي بعض النسخ بدل المعيزى قعيثرى وبدل بريدرا حوه لانها بجاء مهملة ومثناة تحتانية اسم مكان ولبسا بصواب اما قعيثرى فالقعثرة ليست للتانيث بالفاق صاحبي الصحاح والقاموس واما حولا فان الفه رابعة لا سابعة ولم يذكر صاحب الصحاح والقاموس وكذا تحذف الخامسة ان لم يفد بها مدة زائدة كمزعفر بفاءين ودالين مهملتين اسم موضع فتقول قريقر لان بقاء الالف الخامسة فصاعدا يخرج البناء عن مثالي فعيعل وفعيعيل فان قيل فحيئل وفعيل ليست من ابنية التصغير الثلثة قلنا نعم ولكنها توافق ضبعلاء فيما عدا الكسر الذي منع منها مانع الالف فان تفيها مدة زائدة حذفت ايتما شئت لتكافؤهما وعدم مزية احدهما على الاخرى كحباري بضم المهملة وبالموحدة والراء وقريثا بفتح القاف وكسر الراء وبالمثناة الفوقانية والمثلثة فتقول في تصغير حباري حبيري بحذف المدة الزائدة قبل الراء وحبير بحذف الف التانيث وقلب المدة ياء لوقوعها في موضع يجب تحريكها فيه بالكسر وادغامها في ياء التصغير وابدل عوضا عن الف التانيث ها فيقول حبيره وتقول في تصغير قريثا قريثا بحذف المدة وهي الياء او قريث بحذف الف التانيث وادغام الياء وياء التصغير والى ذلك اشار الناظم بقوله والف التانيث ليبينن **فصل** وان كان ثاني المصغر بنا الفا فلو واوا او ياء منقلبا عن لين رد منه الى اصله اي لما انقلب عنه فمرد ثاني نحو قيمة ودية وميزان وباب بموحدتين الى الواو لانها الاصل المنقلب والاصل قويمة من القوام ودويمة من الدوام وموزان من الوزن وبويب قلبنا الواو في الثالثة الاولى بلا لسكونها وانكسار ما قبلها وفي الرابع الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت فويمة ودويمة وموين وبويب برد الواو الى اصلها لتحركها وانضمام ما قبلها وقلبت الالف في ميزان ياء لانكسار ما قبلها وقوة ثاني نحو موسر وناب بالنون وهو السن الى الياء لانها الاصل المنقلب عنه والاصل مييسر من اليسر ونيب من النيب قلبت الياء في الاولين واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وفي الثالث الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت مييسر ومنيب

باب التصغير

ويجب رد الياء الى اصلها والى ذلك اشار الناظم بقوله واردد لاصل ثانيا لينا قلب فقيمة صير قويمة تصب فانه حرف لين لانه ياء مثناة تحت مبدلة عن واو لان اصله
موعد ابدلت الواو تاء وادغم التاء في التاء الاخرى لاجتماع المثلين فيقال في تصغيره متيعد لا مويعد خلافا للزجاج والفارسي فانهما يردانه الى اصله لزوال الموجب
قلبها وهو تاء الافتعال والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه وعللوه بانه اذا قيل فيه مويعد اوهم ان مكبره موعد او موعد ومتيعد لا ابهام فيه ومع ان سيبويه
لم يلتفت للالتباس في مواضع كثيرة وبخلاف ثاني نحو آدم فانه منقلب عن غير لين لانه منقلب عن همزة تلي همزة والاصل أأدم مفتوحتين فاكثر قلبت ثانيتهما
الفا فتقلب الالف واوا كالالف الزائدة من نحو ضارب وكالالف المجهولة الاصل كصاب بالصاد المهملة والباء الموحدة اسم نبت فتقول في تصغيرها اويدم و
ضويرب وصويب والى ذلك اشار الناظم بقوله والالف الثاني المزيد يجعل واوا كذا ما الاصل فيه يجهل وان كان ثاني المصغر لينا مبدلا من حرف صحيح غير
همزة او همزة لا تلي همزة فانه يرد ايضا الى اصله فيرد ثاني دينار وقيراط الى النون والى الراء فتقول في تصغيرهما دُنَينير وقُرَيريط كما تقول في تكسيرهما
دنانير وقراريط واصلهما دنّار وقرّاط والياء فيهما ابدلت من اول المثلين فلما صغرتهما زال سبب الابدال ويرد ثاني نحو ذيب بالياء الى الهمزة فان اصله ذئب بالهمزة
والياء فيه بدل من الهمزة فاذا صغرته قلت ذؤيب بالهمزة رجوعا الى الاصل لان قلب الهمزة ياء انما كان لانكسار ما قبلها وقد زال بالتصغير والضابط ان ما
ابدل لعلة لا تزول بالتصغير لم يرد الى اصله وما ابدل لعلة تزول بالتصغير يرد الى اصله وهلم جرا فان قلت فقد قالوا في تصغير عيد عييد فصغروه على
لفظه ولم يردوه الى اصله وقياسه عويد بالواو لانه من عاد يعود فلم يردوا الياء الى اصلها وهو الواو قلت انما قالوا ذلك شذوذا كراهة لالتباس تصغيره
عود كما قالوا في تكسيره اعياد فرقا بينه وبين جمع عود والتكسير والتصغير من واد واحد وهذا الحكم الذي ذكرناه في التصغير ثابت في التكسير الذي يتغير
فيه الاول كموازين ومواعيد وانياب واعياب بخلاف ما لا يتغير فيه الاول من نحو قيم وديم والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ في عيد عييد وحتم للجمع من ذا ما
لتصغير علم **فصل** واذا صغر ما حذف منه احد اصوله فاء او عين او لام وابقى منه اثنان منها وجب رد المحذوف ان كان بقي بعد الحذف على حرفين فالمحذوف الفاء
نحو كل وخذ وعد اعلاما والمحذوف العين نحو مذ وقل وبع اعلاما وسه وهو الدبر والمحذوف اللام نحو يد ودم وحر بكسر الحاء المهملة وهو الفرج و
المحذوف الفاء واللام نحو ق وش ول اعلاما والمحذوف العين واللام نحو ره علما فتقول أكيل وأخيذ ووعيد برد الفاء ومنيذ وقويل وبييع وستيه
برد العين ويدية ودمي وحريح برد اللام ووقي ووُلَيّ ووشي برد الفاء واللام وروي برد العين واللام والى ذلك اشار الناظم بقوله وكمل المنقوص
الى اخره وانما وجب رد المحذوف في الجميع ليتمكن من بناء فعيل ولانه لو لم يرد لوقعت ياء التصغير طرفا فكان يلزم تحريكها بحركات الاعراب وهي لا تكون الا
ساكنة واذا سمي بما وضع ثنائيا على حرفين فان كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يزد عليه شيء حتى يصغر فيجب ان يضعف او يزاد عليه ياء وهل الاولى
فيقال في تصغيره هليل بالتضعيف او هلي بزيادة ياء وقيل ان شئت الحقته بالاسم ياء وقلت في هل هلي او بما الاسم واو فقلت هليو اصلا
سيد وعنه زيادة عمل فينبغي ان يتعين الاول وقد جزم به الابدي واقتضاه كلام التسهيل ووجهه ان ما حذفت لامه واوا اكثر مما حذفت لامه ياء قاله الزجاج
في الحواشي وان كان ثانيه معتلا وجب التضعيف قبل التصغير لئلا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين اخره حرف لين متحرك وهذا لا نظير له بخلاف ما اذا كان
صحيحا فان نظيره من الاسماء المعربة يد ودم فيقال في لو وكي وما اعلاما لوّ وكيّ بالتشديد فيهما وذلك لانك زدت على الواو واوا وعلى الياء ياء
ثم ادغمت احد المثلين في الاخر وماء بالمد لانك زدت على الالف الفا فالتقى الفان فابدلت الثانية همزة لاجل اجتماعها مع الالف الاولى والتقائهما
ساكنين على حد الابدال في حمراء وقيل تبدل الهمزة من اول الامر فاذا صغرت بعد التضعيف على ما تقدم بضم اولهما وتشديد ثانيهما والثاني
والحق لعنيلة وماء بالمد وهو الذي يشرب فتقول في تصغير لو لُوَيّ بالتشديد كما تقول في تصغير قدو قُدَيّ واصلها قبل الادغام لُوَيْو اجتمع
فيها الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وتقول في تصغير كي بالتشديد كُيَيّ بثلاث ياءات اولها اصلية وثانيها ياء
التصغير وثالثها المزيدة للتضعيف كما تقول في تصغير حي حُيَيّ بثلاث ياءات اولها واخرها اصليتان ووسطها ياء التصغير وتقول في تصغير
ما بالمد مُوَيّ بالتشديد بقلب الالف الثانية المزيدة ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وادغامها فيها ولم تهمز لزوال علة ابدالها همزة وتقلب الالف الاولى
واوا لكونها بعد التضعيف صارت مجهولة الاصل كما تقول في تصغير الماء المشروب مويه بقلب الالف واوا ردا الى اصلها الان هذا الماء المشروب
لامه هاء ترد اليها واصله موه بدليل جمعه على امواه فقلبت الواو الفا على القياس وابدلت الهاء همزة على غير القياس **فصل** وتصغير الترخيم
حقيقته ان يجعل المزيد فيه مجردا ويعطى ما يليق به من فعيل ان كان ثلاثي الاصول او فعيعل ان كان رباعي الاصول سمي بذلك لما فيه من حذف المغني
الضعف من صوت رخيم اذا لم يكن قويا وطريقه ان تعمد الى الاسم ذي الزيادة الصالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم لعدم اخلالها بالوزن فتحذفها ثم توقع
التصغير على اصوله ومن ثم اي من اجل انه مختص بالمزيد لا يتأتى تصغير الترخيم في نحو جعفر من الرباعي الاصول وسفرجل من الخماسي الاصول لتجردهما من الزيادة
ولا يتأتى ايضا في مدحرج ومحرنجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما في تصغير غير الترخيم لاخلالها بالوزن فلا يكون تصغيرهما بحذف زوائدهما لان حذف زوائدهما
واجب في غير تصغير الترخيم ومقتضى اطلاقه انه لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفراء وثعلب فانهما لا يصغران طاهرا ومالكا واسود اعلاما على فعيل
ولا تفعل ذلك فيهن صفات ولم يكن له الا صيغتان فقط وهما فعيل كحميد في تصغير احمد وحامد ومحمود وحمدون وحماد ولم يلتفت للالتباس
لقلته بالقرائن وزوائدها لا تخل بقاؤها في تصغير غير الترخيم بدليل صحة قولك احيمد وحويمد ومحيميد وحميدون وحميدان وحميميد وفعيعل
كقريطس تصغير قرطاس واما قريطب بتصغير قرطبوس فهذا انما حذف فيه مع زائده خامسه فليس بتصغير ترخيم لا فعيعل لانه ذو زيادة وهي الباء

وقد يحذف لهذا التصغير اصل يشبه الزائد نحو بريه وسميع مصغر ابرهيم واسماعيل فان الميم واللام بلفظ الزائد وان كانا اصليين بلا خلاف وانما اختلفوا في
الهمزة فقال سيبويه زائدة لدليل موجود وهو المبرد بحذف اللام والميم مع اصالتهما وبان همزتها كهمزة اسطبل وابقى على الخلاف في الهمزة اختلافه في
كيفية تصغيرها الغير ترخيم فيقول سيبويه بريهم وسميعل ويقول المبرد ابيره واسيمع وانما حذف الميم واللام كما يحذف الخامس الاول على ما سموع حكى ابو زيد
بريهم وسيبويه يقول يحذف الهمزة لانها زائدة والمبرد يقول يحذف الاخير لانه يشبه الزائد قال الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ومن
بترخيم المصغر اكتفى بالاصل **فصل** في لحوق تاء التانيث تصغير ما لا يلتبس من مؤنث عاريها لفظا ثلاثي في الاصل وفي الحال الراهنة لئلا يجتمع
فرعيتان التصغير والتذكير بخوداره مما عينه واو وسن من الصاعف وصين مما عينه ياء واذن مما فاؤه همزة فيقال في تصغيرها دويرة وسنينة وعيينة و
واذينة وهذا الحكم مستمر بعد التسمية فمن ذلك عمرو بن اذينة وعيينة بن حصين اوثلاثي في الاصل دون الحال مخوبد وبدبر وكذا عرضت ثلاثيه بسبب
التصغير كسماء مسمى سواء صغرت بتصغير الترخيم ام لا فتقول في تصغيرها سميه والاصل سميو ثلاث ياءات اولها ياء التصغير وثانيها بدل الالف الكائنة
بحذف لحق الياءين على القياس المقرر في هذا الباب ثلاثيا فلما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير لحقته التاء كما تلحق مع الثلاثي المجرد ولو سميت سماء مذكرا
لقلت في تصغيره سمي بغير تاء لتذكير مسماه وحبلى وحمراء حالكونهما مصغرين بتصغير الترخيم فتقول في تصغيرهما بتصغير الترخيم حميرة وحبيلة بالتاء عوضا
عن الف التانيث وتقول في تصغيرهما غير تصغير الترخيم حميراء وحبيلى والتاء بالتاء اذ لا يجمع بين علامتي تانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله واحتم بتا التانيث
ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي كسن بخلاف نحو شجيرة وبقيرة من اسماء الاجناس فلا تلحقهما التاء فمن ثم قالوا في تصغيرهما شجيرة وبقيرة لئلا يلتبسا
بالمفرد المصغر فاما من ذكرهما فلا اشكال وبخلاف نحو خمس وستة من اسماء العدد المؤنث فلا يقال في تصغيرهما خميسة وسديسة لئلا يلتبسا بالعدد المذكر
المصغر وبخلاف نحو ثنيب وسعاد فلا يقال في تصغيرهما ذيبنة وسعيدة لبقاء وزنهما الثلاثة فان الحرف الرابع قائم مقام التاء فلا يجمع بينهما المنافي
ذلك من الاستقلال والى ذلك اشار الناظم بقوله ما لم يكن بالتا يرى ذا البر وشذ ترك التاء في تصغير حرب بفتح الحاء المهملة وسكون الراء المهملة وباءة
وعرب بفتح العين المهملة والراء المهملة وقد يكسر الدال وقفل بفتح القاف والفاء ونحو مكز وودعر وفوس وناب مع ثلاثيتهن وتانيثهن وعدم اللبس وجمع
المتاخرون من ذلك عشرين لفظا وهي اسم الجنس كنحل واسم الجمع كنعم واسم العدد كخمس وناب للناقة المسنة وحرب وقوس وقدع وفرس وعرس بكسر العين وعرس
بضمها وذود وضحى وطست وطشت وشول وقدد ونصف بخمسين وحرف وعرب وبغل وسمع في بعضها التانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ ترك
دون لبس وشذ لجعلها اي التاء في تصغير وله وامام وقدام مع زيادتهن على الثلاثة فقالوا وريئة بضم الواو وفتح الراء بعدها ياء مثناة تحتانية مكسورة
مشددة فهمزة مضمونة فالياء الاولى ياء التصغير والثانية المبدلة من الهمزة الواقعة قبل الهمزة وامية بضم الهمزة وفتح الميم وياء مشددة مكسورة فهمزة مضمونة
فالياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل من الف امام وقديدمة بضم القاف وفتح الدال وبياء ساكنة ودال مكسورة بعدها ياء مثناة تحتانية وميم
مضمونة الياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل من الف قدام وعجز الحاق التاء بها ان جميع الظروف غير هذه مذكرة فلو لم يظهروا التاء فيها لظن انها
مذكرة اذ لا يعلم تانيثها بالاخبار عنها لانها ملازمة للظرفية ولا بوصفها ولا باعادة الضمير عليها بل بالتصغير فقط والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد
الحق تا فيما ثلاثيا كثر **فصل** التصغير من جملة المضايف في الاسم فيصغر المتمكن كما مر ولا يصغر من غير المتمكن الا اربعة احدها اضاف بفتح العين
في التعجب والثاني المركب عدديا كان او عدديا فالعلم كبعلبك وسيبويه فانه بنيا على الفتح وبعلبك وعلى الكسر وسيبويه فاما من اعربهما اعرابا
ما لا ينصرف فلا اشكال في تصغيرهما لانهما حينئذ من اقسام المتمكن والعددي نحو خمسة عشر وافعل في التعجب والمركب المزجي تصغيرهما تصغير المتمكن في ضم اولهما و
فتح ثانيهما واجتلاب ياء التصغير ثالثة نحو ما احيسنه وبعيلبك وسيبيبويه وخميسة عشريا ما افعل في التعجب فقال الخليل في قولهم ما ابعل زيدا انما
يعنون الشيء الذي يصغر بالملح كانهم قالوا ان يدعليح والمركب المزجي فلان الجزء الثاني بمنزلة تاء التانيث والتنوين من حيث انه نازل منه منزلة ذيله
وتممته نزولهما بها تلك المنزلة فلذلك صغروا الصدر والثالث اسم الاشارة وسمع ذلك منه في خمس كلمات وهي ذا في المذكر وتا في التانيث وذان
في تثنية المذكر وتان في تثنية المؤنث والذي في جمعهما والرابع الاسم الموصول وذلك منه اربع في خمس كلمات وهي الذ للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث
وتثنيتهما اللذان واللتان وجمع الكل الذين والاولى وهذه الكلمات العشر من غير المتمكن يوافق تصغير المتمكن في ثلاثة امور احدها اجتلاب الياء
الساكنة والثاني التزام كون ما قبلها مفتوحا والثالث لزوم تحمل ما نقص منها عن الاحرف الثلاثة ويخالفه اي تصغير المتمكن في امور ثلاثة ايضا احدها
بقاء اولها على حركته الاصلية التي كانت قبل التصغير من ضم او فتح تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره والثاني زيادة الفتح الاخير ان امكن عوضا من
ضم الحرف الاول وذلك في غير المختوم بزيادة للتانيث او زيادة جمع والثالث ان الياء التي في التصغير قد تقع ثانيته وقد لا تكون ذا وتا تقول في تصغير ذا
وتا فيهن حرف الاول على فتحه وتاتي بيا التصغير ساكنة مدغمة في الياء المنقلبة عن الف ذا وتا وتزيد الفا في الاخر عوضا عن ضم الحرف الاول والاصل ذيا
وتيا بثلاث ياءات اولها عين الكلمة وثانيتها ياء التصغير وثالثتها لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة الالف في اخره فحذفت الياء الاولى لانها ياء
التصغير حيث ما لحقه فلا تحذف ولا تحذف الثالثة لان ذلك يقتضي وقوع ياء التصغير طرفا انما كانت الالف في تنزكره وهما تحته ووقوع ياء التصغير
طرفا ممتنع ولانها ان ثبتت ساكنة لم يمكن بقاء الالف بل كانت تقلب ياء وقد ذلك ووقع فيما قبلها واذا زالت الالف المجعولة عوضا ووقع ياء التصغير
طرفا وان حركت فياء التصغير كالف التكسير فلا تحرك وتثبت الاولى للحذف وهذا انما يستقيم على قول البصريين ان ذا ثلاثي الوضع وان العين في

باب التصغير

وعينه باء محذوفة رداً على قول الكوفيين ان الالف زائدة وهو موضوع على حرفين واحد فلا وتقول في تصغير ذان وتان ذيان وتيان بابقاء اولهما على فتحه وادغام
باء التصغير فيها بعدها ولم يؤت بالف بعد النون للطول بزيادة علامة التثنية وتقول في تصغير اولاء اليآء بابقاء اولهما على ضمه في حال التكبير وبالفتحة
لغة من قصر وهم التميميون وبالمدة لغة من مد وهم الحجازيون اما لغة القصر فلا اشكال واما على لغة المد فقال الفارسي الحقنا باء التصغير ثالثة وقلبنا
الالف بعدها ياء وزيدت الالف قبل الاخر ولم تزد بعد الاخر لئلا تصغير خماسي لا وقبل اخره مدة وقال المبرد بل الحقنا الف التصغير في اخر اولاء على
القاعدة في المبهمات لانها ليست لغة المد بلغة القصر وبيانه من وجهين احدهما ان باء التصغير يقع ثالثة قبل الالف فتنقلب الالف بعدها ياء ثم تدغم فيها باء
التصغير وتكسر كما في غزيل فتنقلب الهمزة ياء كما في عطاء فتجتمع ثلاث ياءات فتحذف الاخيرة ثم تدخل الف التصغير والوجه الثاني ان اولاء مال فاذا جاءت
الالف اخيراً صارت الالف الممالة كالباء التي قبل الهاء في نحو حديقة لانها خامسة واما اذا وقعت فانها تقصر اذا بعدها ساكن خفيف وتمد اذا بعدها ساكن ثقيل فلما خافوا
الحذف والمذكور ادخلوا الالف بعد الباء بين وقال الزجاج همزة اولاء منقلبة عن الالف للمد فانما قلبت الف المد ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وجب الهمزة الى
اصلها ثم ان الف التصغير فتنقلب همزة لوقوعها بعد الف وتقول في تصغير الذي والتي الذيا والتيا بابقاء اولهما على فتحه وفتح ثانيهما وزيادة حرفين باء
التصغير والالف وادغام باء التصغير وفتح باء المذكر لاجل الالف وتقول في تصغير الذان والتان اللذيان واللتيان بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثانيهما
ولم يؤت بالف بعد النون للطول بعلامة التثنية قال الموضح في الحواشي هذا الذي اراه من القول وهم يقولون ان التثنية زيدت على المفرد المصغر ثم اختلفت
والاخفش فيسيبويه بحذف الالف حذفا اعتباطيا لمجرد تخفيف لكلة لطولها بعلامة التثنية فلا يقدر ها البتة والاخفش بحذفها لالتقاء الساكنين
فيقدرها واصل الخلاف بينهما اذا شئ المفرد المصغر فهل يقدر ان الف التصغير لجمعت مع الف التثنية ثم حذف الساكنين ولم تقلب ياء فرقا بين تثنية
الممكن وغيره او يعتقد انها حذفت قبل مجئ الف التثنية لمجرد التخفيف الاول للاخفش والثاني لسيبويه ويظهر اثر الخلاف في جمع المذكر فيسيبويه
يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء والاخفش يفتحهما كما في الاعلون وقد تقدم في تصغير الذين الذيون وقد اوالذيين جرا ونصبا يضم ما قبل الواو وكسر
ما قبل الياء وهو قول سيبويه لانه يرى ان الالف حذفت تخفيفا كما تقدم في التثنية فكانها لا وجود لها في الخارج والاخفش يفتح ما قبل الواو والياء
لانه يقدر الحذف للساكنين والدال على المحذوف مفتوحة وفي شرح الشافية للجاربردي واما الذيون فلانهم زادوا في الذيين قبل الياء ياء وقبل النون
الفا فصار الذيان ثم ابدلوا الفتحة ضمة والالف واوا لئلا يلتبس بالتثنية انتهى واذا اردت تصغير الالى لجمع المؤنث صغرت الى لمفرده فقلت اللتيا
كما تقدم ثم جئت بالف والتاء فقلت اللتيات كما تقدم واستغنوا بذلك لجمع المصغر مفرده عن تصغير الالاة واللاتي على الاصح عند سيبويه فانه قال
في اللاتي واللائي لا يحقر ان استغناء بجمع التي المحقرة بالف والتاء كما في دريهم ودريهمات بل المؤنث اولى بما لا يقبل هذا الجمع والاخفش يصغرها ويقلب الكسرة
لانهما صارا حين حقرا بمنزلة ضاب اذا جرى عليها حكمه وحذفنا الياء التي هي لامها لان الف التصغير تزاد فيبقى الاسم على خمسة بتسكين الياء المصغر وانما كانت الياء
المحذوفة لامها طرف والمازني يصغرها ولكن يحذف الالف لانها زائدة والياء اصلية فيصير اللاتي اللاياو واللائي اللتيا وهذا الابلتبين بتصغير اللاتي
ولا يصغر في من اسماء الاشارة انفاقا عند الجميع للالباس بتصغيرهم عمرو وعمر على عمير مع الالباس ولا تصغر في الاشارة
للاستغناء عن تصغيرها بتصغير ما اخلافا لابن الناظم في قوله في لنظم بتوليه وصغر واشدد مدة الذي والتي وذا مع الفروع وانما سلغ تصغيرها لانها بوصف
عما والتصغير يستحق الحتى ولهذا امتنع اعمال اسم الفاعل مصغرا كما منعوا اعماله موصوفا قال ابن الحسن الباذش وعكى ابن العلج تصغيرها وهو على اوتبر وبعض
المسادى الميتي نحو يا ذيبة تعال بصغر فيقال يا ذيبة هذا باب النسب وسماه سيبويه باب الاضافة وابن الحاجب باب النسبة والغرض منها ان
يجعل المنسوب من اهل تلك البلدة او من اهل تلك القبيلة او الصنعة وفائدتها افادة الصفة وانما افتقرت الى علامة لانها امر معنوي حادث فلا بد لها من علامة
وكانت من حروف اللين لخفتها ولكثرة زيادتها وانما الحقت علامتها بالاخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض فوضع زيادتها هو الاخر وانما الحق
الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا والواو لثقلها وانما كانت مشددة لتدل على نسبة الى المجرد عنها ويحدث بالنسب ثلث تغييرات اولها لفظي
وهو ثلثة اشياء الحاق الياء مشددة اخر المنسوب اليها وكسر ما قبلها وقلب الف المبهم اليها وثانيها معنوي وهو صيرورة اسما للمركب وثالثها حكمي وهو
معاملة معاملة الصفة المشتقة في دخول المضمر واظهار ما يراد واعلم انك اذا اردت النسب الى شئ من قبيلة او بلد او غيرها فلا بد لك من عمل من احد
احدهما ان تزيد عليه ياء مشددة تصير تلك الياء حرف اعراب فيبنى ولها حركات الاعراب رفعا ونصبا وجرا تصير وزنها بمنزلة الاخر والعمل الثاني
ان تكسر ما قبل الاخر لمناسبة الياء كما في ياء المتكلم والمخاطبة فتقول في الغنجي دمشقي بفتح الميم ودمشقي والذي اشار اليه الناظم بقوله ياء كيا الكرسي
زادوا للنسب وكليا بليكسر وجب ويحذف لهذا الياء المزيدة للنسب موفى الاخر وامور منصلة بالاخر اما الامور الموفى الاخر فستة احدها الياء
المشددة الزائدة بعد ثلاثة احرف فصاعدا سواء كانتا زائدتين او كانت احديهما زايدة والاخرى اصلية فالاول وهو ما اخره ياء ان زائدتان
سواء كانتا للنسب كما تقدم او لغيره كما اخره ياء ان للنسب وشافعي فتقول في النسب اليهما كرسوي وشافعي فتحذف الياء
المشددة منهما ويحصل مكانها ياء النسب فتحذف لفظ المنسوب ولفظ المنسوب اليه ولكن يختلف في التقدير فيقدر انها مع الياء المجردة للنسب

غير جاري فيهما ويظهر بهذا الاختلاف في التقدير اثره في الصناعة وذلك انه اذا كان بخاتي جمع بختي بالباء الموحدة فالخاء معجمة فتاء مثناة فوقانية علما لرجل فانه يكون
غير منصرف استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية قال في الصحاح الواحد بختي والجمع بخاتي غير مصروف لانه بزنة جمع الجمع انتهى وتكرر يجيء فاذا
نسبنا اليه انصرف لزوال صيغة منتهى الجموع لان الياء التي كانت تحتمل الصيغة زالت وخلفتها ياء اخرى غيرها وهي اجنبية لم تبن الكلمة عليها فوزنه قبل
النسب مفاعيل وبعده مفاعي وفيه بموازنة الزيت عليه قوله فاذا نسبنا اليه لانه جمع التكسير اذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه
بل يرد الى مفرده ثم ينسب اليه فسقط ما قيل ان قوله علما مستدرك لا مفهوم له وقيد العلم بكونه لرجل احترازا عما كان لامراة فان مانعه من الصرف العلمية والتانيث
المعنوي لا صيغة منتهى الجموع والثاني وهو ما احدى ياءيه زائدة والاخرى اصلية نحو مرمي بالتشديد اسم مفعول من الرمي اصله مرموي كمضروب اجتمع
فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا وادغمت الياء المنقلبة عن الواو الزائدة في الياء الاصلية
لاجتماع المثلين فاذا نسبت اليه حذفت الياء المشددة وجعلت مكانها ياء النسب فقلت مرمي هذا هو الافصح وبعض العرب يحذف الياء الاولى لزيادتها
ويبقي الثانية لاصالتها ويقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف واوا لوجوب كسر ما قبل ياء النسب والالف لا تقبل الحركة ولم تقلب
الالف ياء لئلا يجتمع الكسرة والياءات فتقول مرموي واطلق في النظم قوله ومثله مما حواه احذف وهو مقيد بكونه بعد ثلاثة احرف فصاعدا وان وقعت
الياء المشددة بعد حرفين حذفت الاولى فقط فرارا من الاجحاف وبقيت الاخرى لسكونها وقلبت الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت
الالف واوا كراهة اجتماع الياءات تقول في امية اموي وجاء اميي باربع ياءات اذ ليس قبلها كسرة وان وقعت الياء المشددة بعد حرف واحد
لم يحذف واحدة منها بل يفتح الياء الاولى كما في نمري وترد الى الواو ان كان اصلها الواو والا بقيت على صورتها وتقلب الياء الثانية واوا
لئلا يجتمع الياءات فتقول في طي وحي طووي وحيوي لانهما من طويت وحييت الامر الثاني مما يحذف لياء النسب تاء التانيث تقول في مكة مكي
بحذف التاء لان بقاءها يوقع في اثبات تاء التانيث في نسبة المذكر واجتماع تانيثين في نسبة مؤنث الى مؤنث نحو امراة مكية وايقاع تاء التانيث
حشوا وقول المتكلمين في علم الاصول الدينية في النسبة الى الذات ذاتي وقول العامة في النسبة الى الخليفة خليفتي باثبات تاء التانيث فيهما لحن او خطا
لم يوجه عن الفاضل بن المطر الاحسن لانه يعدل بالكلام عن اصليه وصوابهما ذووي وخلفي بحذف التاء فيهما وهذا مبني على ان ذاتي نسبة الى ذات
لمنع انهم لا يقولون ذلك قال الكافيجي في شرح ايساغوجي في المنطق لا يقال الذاتي منسوب الى الذات فلا يجوز ان تكون الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشيء
الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول هذه التسمية ليست لغوية حتى يلزم ذلك وانما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك انتهى والدليل على انها اصطلاحية ان استعمال
ذات بمعنى الحقيقة لا اصل له في اللغة كما قال ابن الخشاب وابن برهان وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة وحيث نسب اليها فلا بد من حذف تائها
ثم رد لامها المحذوفة واذا رد عادت العين الى الحركة فتصير على تقدير ذوي ثم تقلب الالف واوا فتقول ذووي الامر الثالث مما يحذف لياء النسب
الالف ان كانت متجاوزة للاربعة او كانت رابعة متحركا ثاني كلمتها فالاولى تقع في ثلاثة في الف التانيث كحبارى بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء
الطائر وفي الف الالحاق كحبركى بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون الراء بعدها كاف قال الجوهري القراد وقال الزبيدي الطويل الظهر القصير الرجلين
فانه ملحق بسفرجل وفي الالف المنقلبة عن اصل كمصطفى فانها منقلبة عن واو الصفوة فتقول حباري وحبركي ومصطفي بحذف الالف فيهن وجوبا
للطول والثاني وهو ما الفه رابعة وثاني كلمتها متحرك لا يقع الا في الف التانيث كجمزى بفتح الجيم والميم والزاي صفة يقال حمار جمزى اي سريع من الجمز وهو
ضرب من السير تقول في النسب اليها جمزي بحذف الالف وجوبا لان حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف اخر فالالف فيها في حكم الخامسة واما الساكن ثانيه
كلتيها فيجوز فيها القلب واوا تشبيها بالمعلى والحذف تشبيها بتاء التانيث لزيادتها والارجح في الف التانيث كحبلى الحذف لان شبهها بالف [illegible]
التانيث اقوى من شبهها بالمنقلبة عن اصل والارجح في الف الالحاق كعلقى فانه ملحق بجعفر وفي المنقلبة عن اصل كملهى من اللهو فان الفه منقلبة
عن واو القلب خبر الارجح وانما كان الارجح فيهما القلب محافظة في الاول على حرف الالحاق ورجوعا الى الاصل في الثاني والقلب في ملهى مما الفه منقلبة عن اصل
خير منه في نحو علقى مما الفه زائدة للالحاق والحذف بالعكس اللغوي فالحذف في نحو علقى خير منه في نحو ملهى لان حذف الزائد خير من حذف الاصلي الامر
الرابع مما يحذف لياء النسب ياء المنقوص المتجاوز رابعة خامسة او سادسة كمعتد ومستعل فتقول في النسب اليهما معتدي ومستعلي بحذف ياء المنقوص
وجوبا فاما الياء الرابعة كقاض فكالالف المقصورة الرابعة من نحو مسعى وملهى مما ثاني ما هي فيه ساكن والالف منقلبة عن ياء او واو فيجوز فيها القلب واوا [illegible]
والحذف ولكن الحذف ارجح من القلب بل قال بعضهم ان القلب عند سيبويه من شذوذ تغييرات النسب حتى قيل لم يسمع الا في قوله فكيف لنا بالشرب
ان لم يكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نقد جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه ولم يتعرض الثالث من الالف المقصورة المنقلبة عن واو او ياء كفتى وعصى
ومن ياء المنقوص الثالثة كعم بفتح العين المهملة من عمي عليه الامر اذا التبس وبعمي القلب جاهل وشج بالشين المعجمة والجيم من شجي اي حزن الا القلب
واوا فتقول فتوي وعصوي وعموي وشجوي فاما قلبها في فتى واوا وان كان اصلها الياء فلئلا يجتمع الكسرة والياءات واما في عصى فرجوع الى اصلها
واما في عم وشج فلانا لما اردنا النسب اليهما فتحنا عينيهما كما في نمر فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا كما قلبنا الف فتى
حكما وتعليلا وحيث قلبنا الياء واوا فلا بد من تقديم فتح ما قبلها على قلبها لما تقرر ان قلبها واوا مسبوق بقلبها الفا فان قلت ما وجه فتح العين في قاض
عند من قال قاضوي بقلب الياء واوا ونظيره من اصحاب لا تنفتح عينه فالجواب انه نظير فتح لام تغلب عند العرب بعض نقله المرادي عن بعض النحويين وسبب قلب

باب النسب

الكسرة فقط

الثلاثة بجميع

الياء ٣

شرة

باب النسب

او سنهات في لغة اهل الحجاز فتقول في النسب الى اب وسنة ابوي وسنوي او سنهي بردّ اللام كما ردت في التثنية والجمع بالالف والتاء لان النسب اقوى على الرد لانه لمعنى التغيير فلذلك وجب فيه ردّ ما وجب ثباته وجوز فيه ردّ ما لا يجوز رده في غيره اظهارًا لمزيته في الرد وتقول في النسب الى ذو وفات ذوفي بانقاص سيبويه وابي الحسن لان ذو عندهما فعل بالتحريك ولامها ياء لان طويت اكثر من قوة وذهب الخليل الى انها فعل بالسكون نظرًا الى ان الاسم السكون والى ان لامها واو وانما من باب قوة وعلى القولين قلبت الفا وقلبت الالف واوًا في النسب وذات هي ذو بزيادة التاء وانما قيل في النسب اليهما ذوي لان الامر بين اعتلال العين وقد اللام في تثنية ذات تحذف واثباتها فان بالواو على الاصل وقالوا ذاتا على اللفظ وهو القياس كقولهم ذات جمال لاخير والالف اولى من ذات عين منقلبة عن واو والالف لتأنيثه علامة رفع وتثنيه والتاء للتأنيث كما في مسلمتان وانما فتحت العين حال النصب لتحمل واعلت حالة النصب لانها تفتح اعلالا في حال التمام والسلامة مزلك حالة النقص وتقول في النسب الى اخت اختوي كما تقول في النسب الى اخ اخوي وتقول في النسب الى بنت بنوي كما تقول في النسب الى ابن بنوي اذا اردت حذف فه لقولهم في الجمع بالالف والتاء اخوات وبنات محذوفة التاء والرد الى صيغة المذكر الاصلية وتقدم ان ما وجب رده في الجمع رده في النسب وسترة اي حكمه رد صيغة المؤنث الى صيغة المذكر ان الصيغة اي صيغة اخت وبنت كلها للتأنيث وان التاء وان كانت بدلا من واو محذوفة فهي للالحاق بقفل وجذع الحاقا للثنائي بالثلاثي فوجب ذهابها اي صيغة اخت وبنت الى صيغة المذكر فوجب حذف التاء من اول بنهما كما وجب حذف التاء في النسب الى مكة وبصرة مكي وبصري وفي الجمع بالالف والتاء نحو مسلمات لئلا تقع تاء التأنيث حشوا هذا قول سيبويه والخليل اجروا التاء فيه وان كانت للالحاق مجرى تاء التأنيث لاختصاصها بالمؤنث وفتح اولهما في النسب كما فتح في جمع بالالف والتاء ويونس يوافق على حذف الباء في الجمع فيجريها مجرى تاء التأنيث ويحذفها ويخالف في النسب فلا يحذف التاء فيجمع بينهما وبين ياء النسب فيجريها مجرى الملحق به ويبقى اولهما على حركته ويقول اخوي وبنوي بفتح الواو فيهما وتخالف التاء في النسب تاء التأنيث لان ما قبلها ساكن صحيح وتاء التأنيث اذا كان ما قبلها صحيحا يجب فتحه نحو قصعة وضبعة ولا يسكن الا اذا كان معتلا نحو قناة وقناة ولانها لا تبدل في الوقف هاء وتاء التأنيث تبدل في الوقف هاء نحو حمزة ونحو ذلك المذكور من كونها ليست للتأنيث مسلم ولكنهم عاملوا صيغتها مع تاء الالحاق معاملة غيرها مع تاء التأنيث بدليل مسئلة الجمع بالالف والتاء وذلك لانهم ردّوا المحذوف من المفرد وحذفوا التاء التي فيه ثم جمعوه بالف وتاء مزيدتين وقالوا اخوات وبنات ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير ردّ ولا حذف لقالوا اختات وبنتات والوزن الخليل ان ينسب الى هنت وهنت باثبات التاء مع انه وغيره مجمعون على انه انما يقال في ذلك بحذف التاء وجواب عن مسئلة الجمع بالفرق بين الجمع والنسب لان الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب فانه حذف التاء فيه يلبس المنسوب الى المؤنث بالمنسوب الى المذكر وعن مسئلة هنت وهنت ان التاء فيهما ليست كالتاء في اخت وبنت لان التاء في هنت في الوصل خاصة وتبدل باء في الوقف فليست بلازمة وفي هنت في الوقف خاصة وتثبت في الوصل بخلاف تاء اخت وبنت فانها تثبتان وصلا ووقفا على صورتهما وفي المسئلة مذهب ثالث للاخفش وهو حذف التاء ورد المحذوف ابقاء الاسم على وزنه فتقول حوي في بنوي بسكون الحاء والنون وضم الهمزة وكسر الباء الموحدة ويجب حذف التاء من بنة انقاضا فيقال ابني او بنوي كما يقال في ابن ويجوز ردّ اللام وزنها فيما عدا ذلك وهو ما صحت عينه ولم يرد لام في تثنية ولا جمع نحو يد ودم مما لام معتلة محذوفة ولم يعوض منها شيء وشفة مما لا يرد محذوفه فيرد وعوض عنها هاء التأنيث تقول يدوي برد المحذوف وقلب الياء واوا كراهة اجتماع الكسرة والياء ات او بتي بغير رد المحذوف ودموي بالرد والقلب ودمي بغير ردّ وشفي بغير رد وشفهي بحذف الياء وردّ الهاء المحذوفة وما ذكره في شفي وشفهي بالرد وعدم فالجمهور وغيرهم وقول ابن كيسان انه لم يسمع الا شفهي بالرد لا يدفع ما قلناه من جواز الامرين ان سلمناه فان المسئلة الى ما قدمناه من انه يقال شفهي بالهاء لان لامها ياء بدليل رجوعها في قولك شافهت والشفاه بالهاء لان اسناد الفعل الى التاء والجمع بالتاء يردّ الاشياء الى اصولها واصل يد ودم وشفة فعل بسكون العين اما يد فلا خلاف فيها واما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والاخفش وذهب المبرد الى انه فعل بفتح العين وضعفه الجاربردي واما شفة فمحل صاحب الضياء على انها بسكون الفاء واذا ثبت ان هذه الثلاثة اصلها السكون فبأي جهة الخلاف بين سيبويه والاخفش من ارد الى السكون الاصلي عدم ومن قال بسكون الفاء وحذف لامه وعوض منه همزة الوصل ابنوي واسموي وردّ اللام لئلا يجمع بين العوض والمعوض وهو الواو وهو باق الخلاف في الرد الى السكون الاصلي بنوي وسموي باسقاط الهمزة ولا تقول ابنوي واسموي وردّ اللام لئلا يجمع بين العوض والمعوض وهو الواو وهو باق الخلاف في الرد الى السكون الاصلي وعدم فسيبويه يقول سموي بكسر السين وضمها وفتح الميم والاخفش يسكن الميم ويقول ان بنوي بفتح لاجرد تقول في اسم وابن بنوي ولا تقول بنوي لما ذكر على الاول فالنون تابعة في الكسر للميم كما تتبعها في الاعراب واذا نسبت الى ما حذف فاؤه او عينه وردّ وهما اي الفاء او العين وجبا في مسئلة واحدة وهي ان تكون اللام مسئلة كبرى علما واصل برء برأ تغلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وهي عينه وكثيرة وهو كل اون بخلاف اللون واصلها وشية بكسر الواو وتقلت الكسرة الى الشين ثم حذفت الواو وهي فاؤها وعوض منها تاء التأنيث فتقول في النسب الى برء علما برئي بفتحتين على الباء والراء فكسرة قبل الياء وبرد العين وهي الهمزة على قول سيبويه في بقاء الحركة بعد الرد للحذف وذلك لانه يصير بعد الرد برئي بفتح الباء والراء والهمزة بوزن جرئي بالجيم والراي فيجب حذف الالف لانها رابعة متحركة فان كلتيهما وقياس قول ابي الحسن برئي بسكون الراء وكسر الهمزة وحذف الالف وبرؤي بقلب الالف واوا كما تقول في النسب الى ملهى ملهي بحذف الالف وملهوي بقلبها واوا لانه اذا رد المحذوف عاد ساكن الى اصله فاذا رد المحذوف وهو الهمزة رجعت الفاء الى سكونها الاصلي فيصير برئ بوزن جرحى والمقصورة اذا كانت الفه رابعة فان ما هي فيه ساكن كحبلى يجوز في النسب

وجهان حذفها وقلبها واوا وقولك في النسبة الى شنوءة على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد حذف الهاء وشنوئي بكسر الواو وبين وفتح الشين وذلك لانك لما رددت
الاولى لزوال الهاء حذفت الثانية لانها صارت الى موضع كسرتين بعدها واو بين كسرة الواو وكسرة الشين كما قيل بكسر الهمزة والباء فقلبت الكسرة الثانية فتحة كراهة توالي
الكسرتين والياء بينهما كما تفعل في ابل اذا نسبت اليه فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم انقلبت الالف واوا لان الف المضموم الثالث يجب قلبها واوا وتقول
على قول ابي الحسن وشنئي بكسر الواو والياء الاولى وسكون الشين بينهما لانه يرد العين الى سكونها الاصلي حيث عاد السكون الاصلي امتنع قلب الياء الفا اذ متى
لزم بعض الرد في غير ذلك المذكور من الوجوب وتقول في النسبة الى سنة بفتح السين المهملة وبالهاء وهو الدبر ما حذفت عينه وعدة بكسر العين من مصدر وعد ما حذفت
فاؤه ولصلها سنهة وعدهة بكسر الواو فحذفت من الاول هينه وهو الناء ومن الثاني فاؤه وهي الواو وعوض منها تاء التانيث بدليل جوعها الى الاصل في استهاء
جمع سنة والوعد بفتح الواو وبفتحتين اسم موضع بلا رد لا سمي بعدي بلا رد لا وعدي برد الفاء لان لامها صحيحة وانما يرد المحذوف فيما قرن بالنسبة
الى المحذوف منه اللام والمحذوف منه العين او الفاء ولو عكس لان اللام محل التغيير فهي اولى بالرد وجاء عدوي في النسبة الى عدة والصحيح هذا وقفا للناء المحذوفة
والا لوجب ان يقول وعدي بل هو كالعوض عن المحذوف واذا سميت بشنوءة الوضع حاكيته منقلة الثاني ضمة منه اي الثاني قبل النسبة فزدت ما بينه من جنسه
مثله فتقول في لوى علين لوي وكي بالتشديد فيهما وذلك انك زدت على الواو واوا وعلى الياء ياء ثم ادغمت احديهما في الاخرى وتقول في لاعلا لاء بالمد
وذلك انك زدت على الالف الفا اخرى فاجتمع الفان فابدلت الثانية همزة هربا من التقاء ساكنين وقيل زيدت الهمزة من اول الامر فاذا نسبت الى العين
قلت لوي بتشديد الواو وكيوي لما ظهر ان حرف العلة المشدد اذا كان بعد الحرف الاول من كان زاده الياء الاول الى اصلها وفتح كما مر وتقلب الثانية
واوا لئلا يجتمع الياءات وان كان واوا ابقيت اذ لم يجتمع الواو والياء في الاستثقال كاجتماع الياءات في الاربع ولاي اولاوي لما تقرر ان الهمزة اذا
كانت بدلا من اصل يجوز فيها التصحيح والقلب في الوصل اذا قلنا زدنا على الالف الفا ثم ابدلنا ها همزة وانما من قال زدنا همزة من اول الامر فانه يقول لاءي
لا غير ولا يجوز لاوي لاحد قول بعضهم فراوي في الراء من الحبارى كما تقول في الغالجي لدويبة بفتح الدال المهملة وتشديد الواو وهو الباذيزج والحبي بفتح الحاء المهملة
وهي القبيلة والكساء المدور وقي بتشديد الواو وجوي بفتح الحاء وكساوي بالتصحيح وكساءي بقلب الهمزة واوا ولا يجوز في كلامه من انظبر بالالف والنشر
على الترتيب والحاصل ان المنسوب اليه المحذوف احد اصوله ثلاثة انواع محذوف الفاء ومحذوف العين ومحذوف اللام والاولان نوعان ما يجب فيه
الرد وما يمتنع فالاول ما لامه معتلة نحو سه وبرء علما والثاني الاصحيح نحو عدة وسه والثالث نوعان واجب الرد وجائزه والاول ثلاثة انواع ما ترجع
لامه في التثنية كاب واخ وما ترجع بالالف والتاء كاخت وبنت وسنة وما عينه معتلة نحو شاة وذو والثاني ما عدا ذلك نحو يد ودم وشفة والنسبة
الى ثاني الوضع خاصة عوض ذلك والله اعلم **فصل** وينسب الى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ان اشبهت الواحد لكونها اسم جمع لمفرد من لفظه او لا
فالاول كصحبي وركبي والثاني كقومي ورهطي ولا يرد الى مفرده في اللفظ فلا يقال لصاحبي وراكبي ولا الى مفرده في المعنى فلا يقال رجلي لان اسم الجمع يتميز المفرد
او لكونها اسم جنس كشجري لا يقال بحمل ان يكون منسوبا الى مفرده وهو شجرة وحذفت التاء كما في مكي لانا نقول ليس الامر كذلك وانما هو منسوب الى الجماعة بدليل
قولهم في الغالجي الشجر شجري بإثبات الياء بعد العين فلو كان منسوبا الى الشجرة لقيل شجري بحذف الياء المشاة تحت لان شجرة فصيلة وقياس
فصيلة فصلي كمرضي في فريضة قال الخطاب الماوردي في الترشيح او لكونها جمع تكسير حاكيا لكونه لاواحد له من لفظه كما يقيل وصيادي والصياد يرد الغرفي من الناس
الفاصبون في كل وجه اول واحد ولكنه شاذ كما سيأتي في جمع حسن حكاه ابو زيد نزلوا الشاذ منزلة المعدوم او حاكيا لكونه جاريا مجرى العلم لاختصاصه
بطائفة باعيانهم كانصاري نسبة الى الانصار غلب على قوم باعيانهم حتى انصرفوا بالاعلام والاصولي نسبة الى الاصول لانه غلب على علم خاص حتى صار كالعلم
ولما نحو كاتب وانما وعلى لغبلتين وضبيا ومدايني ومعافري علما غلبتا على ما اختص به لانه واحد بالشخص وانصرف عنه الجهة بواسطة العلمية فالنسبة اليه في
من غير شبهة ولا قصد فيقال كلابي وانماري وضبي ومدايني ومعاوي وقد يرد الجمع المسمى به الى الواحد انا من اللبس قالوا في التصغير ومثلوه بالفراهيد
بالفاء والراء والدال المهملتين علما على بطن من الازد والنسبة اليه بتخليل بزيادة الفراهيدي فقالوا الفراهيدي على لفظ الجمع والفرهودي نسبة الى واحد لان اللبس
اذا لبس انما يلبس في الفرهود وفيه نظر قال في الصحاح الفرهد بضم الفاء واللام والفرهود حي من بجد وهو بطن من الازد انتهى فاللبس حاصل اذا قيل
فرهودي فانه يوهم ان ينسب الى الفرهود اذا قيل انه ابو بطن وفي غير ذلك المذكور من اسم الجمع والجنس والجمع الذي لا واحد له والجاري مجرى العلم يرد الجمع المكسر
الى مفرده ثم ينسب اليه ولم ينسب الى الجمع على حاله لحصول الفرق بين النسب اليه على حاله والنسب اليه مسمى به هذا قليل سيبويه وعلله غيره بان المطلوب من
النسب الى الجمع الدلالة على ان بينه وبين ذلك الجنس ملابسة وهذا المعنى حاصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب اليه جميعا وبينه منسوبا فتقول في النسبة الى
فرائض جمع فريضة وقبائل جمع قبيلة وحمر بالسكون جمع احمر وحمراء فرضي وقبلي بفتح اولهما وثانيهما وذلك لانك رددتهما الى مفرديهما وقبيلة وفريضة الهما
فحذفت الياء المشاة تحت وتاء التانيث وقلبت الكسرة فتحة كما في تمر احمر وتمر حمراوي وذلك لان حمرا جمع لحمر احمر وحمراء فان كان جمع لحمر وحمراء اليه
وقلت احمري او ان كان جمع حمراء وحمر اليها وقلت حمراوي لان الهمزة فيه للتانيث وهمزة التانيث يجب قلبها واوا في النسب اتفاقا قال يرد المكسر المفرد
ولم يقل يرد الجمع الى مفرده لان جمع التصحيح لا يرد الى مفرده وانما يحذف منه علامة الجمع ويظهر اثر ذلك في نحو تمرات وتمار فان نسبت الى تمرات قلت تمري
بفتح الميم وان نسبت الى تمار قلت تمري بالسكون **فصل** وقد يستغنى عن ياء النسب بصوغ المنسوب اليه على فعال بفتح اوله وتشديد ثانيه وذلك
غالب في الحرف جمع حرفة كبزاز وبزازين جمعين لبياع البز وقصار بالنون والجيم لمن حرفته القصارة وهو الجص لبياع العاج وعطار لبياع العطر ومن غير الغالب

باب النسب

ما اشار اليه بقوله وشذ قولهم وهو امرئ القيس ابن تملك وابن ربع فيطعنوبه وليس بنبي سبعف وليس بنبال اي بذي نبل بدليل ما قبله فاستعمل نفالا وحبر بمعنى حبر كذا وحمل عليه قوم من المحققين كما قال ابن مالك وما رباب بظلام للعبيد اي بذي ظلم والمحققون حملوهم على ذلك ان لم يثبت منسوب على المبالغة فيثبت اصل النسب والله ثم منزه عن ذلك واشار بقوله سماع الخ الى ان ما ورد من ذلك فشاذ لا يقاس عليه فلا يقال للصانع الاثيوني دقاق ولا للصاحب الاثيوني دكاك ولا لصاحب التين بالراء المهملة تيراني ولا لصاحب الشعير شعاري ولا لصاحب المبرد بالسين المهملة بريسمي وكذا بريسمي بفتح اوله وكسر ثانيه بمعنى بريسمي فالاول كذا مر اي ذي عز ولابن اي ذي لبن ولامع اي ذي طعم وكاس اي ذي كساء لعلة والثاني كطعم اي ذي طعم ولبن اي ذي لبن وتمر اي ذي تمر قال الزمخشري ليست بليل ولكني نهار لا ادلج الليل ولكن ابتكر فشبه نفسه بنهار اي بذي نهار اي عامل بالنهار والله اعلم **فصل** وما خرج في النسب عما ذكرنا في هذا الباب شاذ وذلك نحو قولهم امروئ بالضم في الهمزة فقط كقولهم امرؤ القيس وبصري بالكسر في الباء نسبة الى البصرة بفتح الباء ودهري بالضم الكثير بضم الدال نسبة الى الدهر بفتح الدال والثاني بالزيادة فقط كقولهم مروزي بزيادة الزاي نسبة الى مرو وروذباري في قولهم سفلاني وجلاني نسبة الى الرب وهو وسفل وجبل قال الطاهر بن احمد الغزيني والثالث بالنقص فقط كقولهم بدوي بحذف الالف نسبة الى البادية وخراسي بحذف الالف والنون نسبة الى خراسان وبلوي بحذف الالف فقط نسبة الى جلولاء بالجيم والمدغزيني بمناسبة فارس وحرمدي بحذف الالف الهمزة نسبة الى حرورداء بمهملات والمدغزيني بظاهر الكوفي ينسب اليها الخوارج لحرورية والرابع بالحذف والتحريف نحو عالية وعلوي وشناءة وشنوي وخريف خرفي بضمتين والخامس بالزيادة والتحريف نحو انفي والسادس بالزيادة والحذف نحو رازي نسبة الى الري والسابع بالقلب فقط نحو طائي وسنخاوي وبهراني وروحاني نسبة الى طي وصنعاء ونهراء وروحاء والثامن بالقلب والتحريف نحو ثوبي جاوي نسبة الى الجبة بالجاء المهملة فالانسان مجبري والتاسع بتوفير ما يستحق التغيير نحو اموي نسبة الى امية وبحراني نسبة الى البحرين اسم موضع ولذلك اسبابا لعضر الموضح منها على اثنين احدهما الاستغناء بشيء عن شيء ومثل له بمثالين اموي بصري فالاول كالمنسوب الى المكبر وهو امر والثاني كالمنسوب الى البصرة وهي حجارة سبخة توجد في البصرة وثانيهما التفريق بين نسبتين الى لفظ واحد فصدا الى ازالة اللبس ومثل له بمثالين دهري ومروزي فالاول للفرق بينه وبين الدهري بفتح الدال وهو القائل بالدهر من الملاحدة والثاني للفرق بينه وبين المنسوب الى المروة وثالثها العدول من المثقل الى المخفف ومثل له بمثال واحد وهو بدوي وما بمعناه تشبيه الشيء بالشيء ومثل له بمثالين جلولي وحروري محذوفا الهمزة تشبيها لهما بـ المعضر **هذا باب الوقف** وهو قطع النطق عند آخر الكلمة والمراد هنا الاختياري بالنية المشاة الفوقانية لا الاختياري بالموجدة ولا الاكراهي ولا النسياني ولا التذكري ولا التوهمي وبقابله الابتداء والابتداء على ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون لذلك العمل ويتفرع عن قصد الاستمرار في الوقف ثلاثة مقاصد فيكون لتمام الغرض من الكلام وتمام النظم في الشعر وتمام السجع في النثر وهو لعشرة انواع الاسكان المجرد الرفع ج الاشمام وابدال الالف هاء ابدال تاء التانيث هاء وزيادة الالف والحاق هاء السكت ج اثبات الواو والياء او حذفهما وابدال الهمزة في التضعيف ياء ثقل حركة والمذكور هنا سبعة وجها بعضهم فيبيت فقال نقل وحذف واسكان وبينهما التضعيف والروم والاشمام والبدل واما الحاق هاء السكت فليبان الحركة ثم الموقوف عليه تارة يكون منونا وتارة يكون غير منون فاما اذا وقفت على منون غير مؤنث بالتاء فالمعرب فيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون وهو لغة ربيعة وابدال التنوين مطلقا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة وهي لغة الازد والتفصيل بين المفتوح وغيره فالراجح اللغات الثلث واكثرها ان تحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة وتنكر ما قبل التنوين فهذا زيد ومررت بزيد فيسكون الدال في المثالين وان تبدل الفا بعد الفتحة اعرابية كانت الفتحة الفا كرايت زيدا او بنائية كايها بكسر الهمزة وسكون الياء الثنائية بمعنى انكفف وبها بفتح الواو بمعنى اعجب الى ذلك اشار الناظم بقوله تنوينا الرفع فتح لجعل الفا وقنا وتلو غير فتح احذفا واثبتا بدلا لتنوين بعد الفتحة الفا لان التنوين يشبه الالف من حيث كان الاتي في الالف يقابل بعد الفتحة في التنوين قابلوه الفا لما بينهما من المقاربة ولم يبدل بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء لامكان ثقل الواو والياء في انفسهما واذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء زاد الثقل ولم يكن في الفتحة مع الالف ثقل فتركوها على حالها واما المؤنث بالتاء فان تنوينه يحذف مع الفتحة كما يحذف مع غيرها ويبدل التاء هاء ومن وقف بالتاء فانه يبدل من التنوين الفا بعد الفتحة وبقول قائما على احد اللغتين واذا وقف على المقصور المنون وجب اثبات الالف في الاحوال الثلاثة وفيه ثلثة اقوال احدها الغاؤه بالصحيح فالالف في النصب بدل من التنوين وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة فاذا قلت هذا فتى ومررت بفتى وقفت عليه بالالف فالالف هي الاصلية نظير الدال من يد واذا قلت رايت فتى فالالف هي المبدلة من التنوين نظير الالف من رايت زيدا وحذف الالف الاصلية لاجتماع الساكنين هذا مذهب سيبويه بما نقل اكثرهم قبل ومعظم المحققين عليه لقول الثاني ان الالف بدل من التنوين في الاحوال الثلثة واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا هذا مذهب ابي الحسن والفراء والمازني والقول الثالث انها الالف المنقلبة في الاحوال الثلثة وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف في موضع من ابي عمرو والكسائي وابن كيسان واسرائي ونقله ابن البادش عن سيبويه والخليل وفي الالف الموقوف عليها لغات اشهرها ان تقر على صورتها الثابتة عليها بالا ان الياء ابين من الالف وهي لغة فزارة وبعض طيء والثالثة عليها واوا لان الواو ابين من الياء وهي لغة بعض طي والرابعة عليها همزة لان الهمزة اخف الالف وهي ابين الحروف كلها وهي لغة بعض طي ايضا والبين من لغتهم التخفيف ويحتمل القلب فيهن ان يكون من الالف الاصلية وان يكون من المبدلة من التنوين على الخلاف السابق وشبهوا اذن بالتنوين فابدلوا نونها في الوقف الفا هذا قول الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله واشبهت اذا منونا نصب فالغاؤه الوقف نونها فلت

باب الوقف

صورته بالكتابة

ولا يختص بحركة بعينها بل يجوز في الحركات كلها ويحتاج في الفتحة الى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة خلافا للفراء في منعه اياه اي الروم في الفتحة واكثر القراء السبعة على اختياره وقولهم ايهام على المنع لانه تشبيه التنوين فيفضي الى تشويه صوت الضم وعلامة الروم خط بين يدي الحرف وهذه صورته الوجه الثالث ان يقف بالاشمام ويختص بالمضموم ولا يكون في المفتوح والمكسور لان في الاشارة الى الفتحة والكسرة تشويها لهيئة الضم وروى الاشمام عن بعض القراء في الجر وحمل ذلك على الروم على اصطلاح بعض الكوفيين لان الاشمام حقيقته الاشارة الى الحركة بعد الاسكان من غير تصويت يسمع والمراد ان تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس فبهذا الخاطب مضمومتين فيعلم انك اردت بضمهما الحركة فهو شيء يختص بادراك البصير دون الاذن لانه ليس بصوت يسمع بل هو تحريك عضو وبعض الكوفيين يسمي الروم اشماما والتحقيق خلافه فان الروم فيه مع حركة الشفة صويت بكل الحرف يكون به متحركا فيدركه الاعمى والبصير بخلاف الاشمام فانما يدركه البصير دون الاعمى وعلامة الاشمام نقطة بين يدي الحرف وهذه صورته واشتقاقه من الشم كانك اشممت الحرف رائحة الحركة بان هيأت العضو للنطق بها والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل وساكن في الوقف وما هو ساكن على كل حال والوجه الرابع ان تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه في اسم او فعل نحو هذا الدد وهو يصل بتشديد الدال من خالد واللام من يصل وعلامته رأس شين فوق الحرف وهذه صورته ش وهو قليل لجمع التضعيف في محل التخفيف لهذا لم يرو عن احد من القراء الا عن عاصم من طريق صورة الفرد وهي لغة سعد وشرطه خمسة امور بل ستة وهي ان يكون الحرف الموقوف عليه متحركا لان التضعيف كالعوض من الحركة قاله الجاربردي وان لا يكون الحرف الموقوف عليه همزة كخطاء وبناء لان الهمزة لا تدغم ولا تدغم فيها في موضع اللام ولا باء كاتقاضى ولا واو كادعو ولا الفا كيخشى لاستثقال حرف العلة ولا تاء لسكون ما قبلها وعمرو لئلا يجتمع ثلثة سواكن الذي قبل الاخير الادغم والموقوف عليه قبل وان لا يكون منصوبا وشذ لغة خثيت ان اروي جدبا بالجيم والوحدة ورد بان الموقوف عليه لا الف الحرف الذي كان محركا وصلا والوجه الخامس ان تقف بنقل حركة الحرف الى ما قبله كقراءة بعضهم وهو بوعرو وتواصوا بالصبر بنقل الكسرة الى الباء وقوله انا بن ماويه اذا جد النقر وجاشا الحيل اذا ثار بنقل ضمة الراء الى القاف قبلها والنقر يكون القاف صوت محرجه من طرف اللسان وما يليه من الحنك الاعلى يكون بالفم اذا اضطرب بفارسه واختلفوا في قائل هذا البيت فقال الصغاني قائله فدكي بن اعبد المنقري وقال ابن سيده اظنه لعبد الله بن ماوية الطائي وجزم بذلك الجوهري وقال سيبويه هو لبعض المتعدين وماويه اسم امه وذكر الموضح انه وجد بخط شيخه بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس اذ جد النقر بابقاء المضموم بعد النقر باسكانها والعامل في اذ ما في ابن ماوية من معنى شجاع او بطل او مسدام او مشهور وانما قيد بالجهور لشرطه خمسة امور ايضا بل ستة وهي ان يكون ما قبل الاخر ساكنا لينقل اليه حركة المنقول لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وان يكون ذلك الساكن لا يشتد نحو تحركه فان المشتد متحرك كالالف والحرف المدغم لا يقبل الحركة وان يكون ذلك الساكن لا يستثقل فان المستثقل متحرك كالواو والياء لاستثقال الحركة عليهما للاستثقال وان لا يكون الحركة المراد نقلها فتحة على الاصح عند جمهور البصريين لان المفتوح ان كان منونا لزم من النقل اليه حذف التنوين وحمل عليه غيره المنون قاله المرادي وان لا يؤدي النقل الى بناء لا نظير له لان ذلك لا يجوز وان يكون المنقول منه صحيحا اذا علمت ذلك فلا يجوز النقل في نحو هذا جعفر لتعذر النقل منه لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وفي هذا احرز بقوله ان يكون ما قبل الاخر ساكنا ولا في نحو انسان ويشد لان ما قبل الاخر مشتد والمضارب وفي هذا احرز بقوله ان يكون ذلك الساكن لا يشتد نحو تحركه ولا في نحو يقول ويبيع لان ما قبل الاخر مستثقل نحو تحركه وعنه احرز بقوله ولا يستثقل لان الالف في انسان والمدغم في يشد لا يقبلان الحركة لان الالف المدغم واجبا السكون لان سكون الالف اتى وسكون المدغم عرضي والواو المضموم ما قبلها في يقول والياء المكسور ما قبلها في يبيع يستثقل الحركة عليهما لانهما تقبلانها في انفسهما فلو نقل اليهما حركة زاد ثقلهما ولا يجوز النقل في نحو سمعت العلم لان الحركة فتحة لانهم انما نقلوا الضمة والكسرة لقوتهما فكرهوا حذفهما والفتحة خفيفة فاغتفروا حذفها قاله الجاربردي وعنه احرز بقوله وان لا يكون الحركة فتحة ولجاز في النقل الكوفيون في الفتحة والاخفش طرد الباب ولا يجوز النقل في نحو هذا علم بكسر العين لان النقل فيه يؤدي الى بناء لا نظير له لانه ليس في العربية فعل بكسر الفاء وضم ثانيه وعنه احرز بقوله لا يؤدي الخ ولا يجوز النقل في نحو غزو ومظلي لان المنقول منه غير صحيح ويخصل الشرطان الاخيران في كلامه وهو ان لا يكون الحركة فتحة وان لا يؤدي النقل الى بناء لا نظير له بغير المهموز فيجوز النقل في نحو الخبا الذي يخرج الخبا فتقول الخبا وان كانت الحركة فتحة لانك لو قلت الخبا بالاسكان من غير نقل وجدت استثقالا لاوتحا ولو ابدلته الفا لالتقى ساكنان فتقول الخوا ويجوز النقل في نحو هذا ردء بكسر الراء وضم الدال وان ادى النقل الى صيغة فعل بضم اوله وكسر ثانيه لثقل الهمزة واذا سكن ما قبل الهمزة كان النطق بها اصعب من تركها وذلك لان الاسم فعل بضمة في اوله فكسرة في ثانيه وزعم ان الدئل مقلوب عن الفعل في نحو بعثر فقولك عثر يدل على ان الاصل بعثر ثم نقل الى عثر فحذف الالف وكسر الفاء ويجوز في بيطر من قولك مرت بيطر لانه يحتمل ان يكون بطر فنقل النظير النقل من الهمزة مع تعذر لثقل الهمزة الا عند بعض تميم فيحذفون منه الى مخرب ثم اسكن تحريك الفاء اتباعا فيقولون هذا ردء بكسرتين ومررت ببطر بضمتين واذا انتقلت حركة الهمزة فالحجازيون يحذفون الهمزة ويقفون على حامل حركتها كالموقف عليه مبتدءا بها فيقولون هذا الخبء بالنقل والحذف فيسكنون الباء او يرومون او يشمون او يضعفون وغير الحجازيين اذا نقل لا يحذف الهمزة لانه ابتداء لعدم دفع اجتماع الساكنين والحرص على الاعراب من الوجوه ثم منهم من يثبت الهمزة فيقول هذا البطؤ ورايت البطأ ومررت بالبطئ ليكون الهمز في الاحوال كلها ومنهم من يبدلها بحسب ما قبل حركة المنقول فيقول هذا البطو ورايت البطا ومررت بالبطي والجيد بالجاء المهملة والباء الموحدة ما المخبوء غيره والردء المعين والبطء ضد السرعة واما الوقف بالنقل الى متحرك فلغة رديئة حكاها الجوهري لبعض ايجاز ما زال شيخا شد بادر طحن انا نافر نهر فوضه قال ارادوا فوضه قلبوا فتحة على الهاء نقل حركتها الى الضاد قبلها فحركها وقفا كما

تقول شمر يا هذا في الشعر وقد استعملته العامة في النثر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وغيرها التأنيث لا بيان الخمسة **فصل** وإذا وقف على تاء التأنيث
الزمها الناء وسلمت من الإبدال هاء إن كانت متحركة بحركة معربة كثمرة ودببة ولعلة ولما لات فوقف عليها الكسائي وحده على غير القياس وأما قول أبي حيان
وأما دببة وثمة ولعلت فالقياس فيهن على لات شايع فوقف عليهن بالوجهين مردود لأن الخارج عن القياس لا يقاس عليه أو فضل كما مت وقصدت
وإنما الزمت الناء في الحرف والفعل خوف اللبس بالضمير في قوله ربه وضربه وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس وفي الخاطريات لابن جني قال سيبويه لو سميت
رجلا بضربت ثم حقرته فقلت ضريبة فوقفت عليه بالهاء لانه قد انتقل من الفعل إلى الاسم أو متصلة باسم وقبلها ساكن صحيح كاخت وبنت لان الناء فيهما لما
سكن ما قبلها صارت كأنها ليست للتأنيث وإنما جيء بها للفرق بين بنات الاثنين وبنات الثلاثة فهي للالحاق بفعل وجذع وجاز إبقاؤها على صورتها
وإبدالها هاء إن كان قبلها حركة ولا تكون الا فتحة بخلاف ثمرة وبنجرة فرقا بينها وبين الناء الاصلية كوقت وبيت أو كان قبلها ساكن فعل ولا يكون إلا
الفا نحو صلوة وزكوة وذات ومسلمات واولات لان الساكن المعتل كالمتحرك لتقدير الانفراق موضعه ومنقلبه عنه ولانا لالف من الفتحة والفتحة
بمنزلة الحرف المتحرك ولذلك يلتقي معها الساكنان نحو دواب بخلاف ما إذا كان الساكن صحيحا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله فوقف تا التأنيث الاسم
هاء إن لم يكن ساكن صحيح وصل لكن الارجح في جمع التصحيح كسلمات وهندات وفيما أشبههما وهو اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه وما سمي به من الجمع
تحقيقا أو تقديرا فالاول وهو اسم الجمع أولات فانه لا واحد له من لفظه وإنما له واحد من معناه وهو ذات والثاني وهو ما سمي به من الجمع تحقيقا كمرقات
وأذرعات فانهما جمع عرقة وأذرعة تحقيقا وعرفة موقف الحاج وأذرعة قرية من قرى الشام والثالث وهو ما سمي به من الجمع تقديرا كهيهات فانها في
التقدير جمع هيهة وأصلها هيهيت حذفت لامها وهي الياء وعوضها فتحتان والاصل فتحتان ثم سمي بها الفعل فصارتا معا بعد وقبل بمنزلة هيهات مفردة
وإنما سلم هيهة على وزن فعلة من المضاعف كالفعلة لوقوف قبل الارجح بالتاء متعلق بالوقف وإنما كان الارجح الوقف بالتاء لانهم لما أرادوا أن يكون في
جمع المؤنث السالم زيادتان لم يمكنهم أن يزيدوا الواو والياء مع الالف لئلا يفهم لو زادوهما الانقلبتا همزة فزادوا التاء معه لانها ضريبة الالف من الواو كما في
ثمرة فصارت علامة التأنيث واغنت عن أن يقال في مسلمة مسلمات فلما افادت هذه التاء الجمع والتأنيث واغنت عن علامة التأنيث الملحقة
بالواحد ثبتت في الوقف ولم يبدل هاء وعاملوا ما الحق بالجمع معاملته لانهم لما اجروه مجراه في الاعراب اجروه مجراه في غيره ومن الوقف بالابدال هاء
قولهم كيفما لاخوة والاخوات وقولهم دنن البناة من المكررات حكاه ثعلب عن طيء بابدال تاء الجمع هاء تشبيها بتاء التأنيث الخالصة وقرأ الكسائي والبزي
بهاء بابدال التاء هاء والمنقول عن الكسائي أن من كسر التاء وقف عليها بالهاء ومن نصبها وقف عليها بالتاء والهاء وفي الجاربردي وان من قدر بهيهات
جمعا وقف عليه بالتاء ومن قدره مفردا وقف عليه بالهاء وفي الايضاح لابن الحاجب هيهات اسم للفعل فلا يتحقق فيه افراد وجمع وإنما ذلك لشبهها بتاء
التأنيث لفظا دون افراد وجمع والارجح في غيرها اي من جمع التصحيح وغيرها اشبهه الوقف بالابدال هاء فرقا بينها وبين التاء الاصلية نحو وقف وموت
هذا تعليل سيبويه وقيل فرقا بينها وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربيرق ضربت لالتبس بالضمير المفعول فالله
الجاربردي مقتصرا عليه ومن الوقف بالتاء قراءة نافع وابن عامر وحمزة ان خمرة بالتاء وقال ابو النجم الشاعر والله اغناك بكفي مسلمت
من بعدها وبعدما وبعدمت كادت تقوس العوم عند الفاطمت وكادت الحرة ان تدعى امت فلم يبدل التاء فيهن والمراد بقوله بعد من بعدها فابدل
في التقدير من الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء لموافق بقية القوافي هذا تعليل الجاربردي وذكر ابن جني في الخاطريات انه ابدل الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء تشبيها
لها بتاء التأنيث فوقف عليها بالتاء وذكر نحو ذلك عن شيخه ابي علي وقبل والفاطمة راس الحلقوم وهو الموضع الثاني في الحلقوم واختلف في ذات من نحو
عليم بذات الصدور وقال الاخفش والفراء وابن كيسان يوقف عليها بالتاء لانها مضافة فهي من توسطة ابدا وقال الكسائي والجرمي يوقف بالهاء لانها تاء تأنيث
فتقول ذاه قال الحوفي والى ذلك اشار الناظم بقوله وقل ذا في جمع تصحيح وما ضاهاه وغير ذين بالعكس ابنى **فصل** ومن خصائص الوقف ابدال هاء السكت
للوصل الا بناء الحركة في الوقف كما بينت همزة الوصل للتوصل الى بناء السكون في الابتداء وتسمية هاء السكت لانه يسكت عليها دون اخر الكلمة وهما
ثلاثة مواضع احدها الفعل المعتل بحذف اخره سواء كان الحذف للجزم نحو لم يغز ولم يخشه ولم يرمه بالحاق هاء السكت فيهن جوازا ومنه اي من الحذف للجزم
لم يتسنه على القول بانه من السنة واحدة السنين وان لامها واو محذوفة بدليل تسنوا قليلا لواو الفعل لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفا لالف الجازم ثم
هاء السكت في الوقف وهذا اختيار المبرد واما اذا قلنا ان لام سنة هاء على اي الجازمين فالهاء في يتسنه اصلية لانها لام الفعل وهو مجزوم بالسكون
واما على القول بانه من الحمأ المسنون فاصله لم يتسنن بثلاث نونات ابدلت النون الثالثة الفا كراهة اجتماع الامثال كما قالوا في مثل تظنى والاصل تظننين
وفي نظيره مقتضى الجازي والاصل يقتضض فالهاء على هذا للسكت والفاصل في الجميع ضمير مفرد مستتر عائد على الطعام والشراب لانهما كالجنس الواحد ويحتمل
لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان قبل كان طعامه تينا او عنبا وشرابه عصير الرمان او لبنا وكان الكل على حاله او كان الحذف لاجل البناء كما قيل في فضل الامر على قول
البصريين نحو اغزه واخشه وادره وسنه اي من الحذف للبناء فيهما فقده وهو امر من يقتد والهاء فيه للسكت ساكنة ومن كسرها فهي ضمير المصدر وقد
اشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان ويتبرر برواية هشام والهاء التي للسكت في ذلك كلها الاولى جائزة تقول في الوقف لم يغزه ولم يخشه ولم يرمه ولم يغزوا ولم يخشوا
ولم يغزها ولم يخشها وهي في بعض الامر قبل سيبويه حذفا بذلك عنه يونس بن حبيب وابو عمرو والاجود الوقف بالهاء لان هذه الافعال حذف لامها لموجب
حركان ما قبلها والزم عليها قولهم لم تحي الهاء لذهب الحركات بسبب الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه ولا يجب الهاء الا في مسئلة واحدة وهي ان يكون

باب الوقف

الفعل قد تحذف الحركة وتبقى على حرف واحد في اللفظ كالامر من وعى يعي فانك تقول فيه عد بحذف فاء ولام كما مضى لعارض الجزم وجب لابد لابتداء هذا السكت وجوبا لئلا يلزم الابتداء بالساكن اذا الوقف على المتحرك قال الناظم وغيره في الاظهر تبعا لغيره وكذا يجب هذا السكت في الفعل اذا بقي بعد الحذف على حرفين احدهما زائد نحو ايم انتهى كلام الناظم وهذا الذي قاله الناظم مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف اذا ارادوا ان يقفوا على الراء ومن قولهم ترك الهاء خوف الالتباس بالضمير المنصوب على ان الموضع واقف الناظم في شرح الفطر وقال بعد انه فصل مشترك الالزام فما كان جوابا فهو جواب الناظم والى هذا اشار الناظم بقوله وقف بهاء السكت البيتين الموضع الثاني من الاستفهامية المجرورة بالحرف او بالمضاف وذلك انه يجب حذف الفها اذا جرت ولم تركب مع ذا فالجر بالحرف نحو عم وفيم والجر بالمضاف نحو بمجيء جئت وفيه تقديم وتاخير والاصل جئت بمجيء هم وهو سؤال عن صفة المجيء اي على اي صفة جئت ثم اخر الفعل لان الاستفهام له صدر الكلام ولم يمكن الجر بالمضاف وانما حذفت الفها اذا جرت بحرف او مضاف فرقا بينها وبين ما الخبرية وهي الموصولة والشرطية في مثل سألت عما سألت عنه او عن مثل ما سألت عنه فانها موصولة ونحو ما تخرج اخرج وكما اجتنى اكتسبك فانها شرطية ولم يكسوا ما فحذفوا في الخبرية وبقيوا في الاستفهامية لان الف الاستفهامية منظر فرفظا وتقديرا بخلاف الف الخبرية فانها ليست بمنظر فرة تقديرا لانها في حشو الصلة والشرط وذهب المبرد الى حذف الف الموصولة مع شئت لغة نحو سلم عم شئت فاذا حذفت الفها الاستفهامية المجرورة وقفت عليها بالهاء حفظا للفظة الدالة على الالف المحذوفة ووجبت الهاء ان كان الحاذف لما الاستفهامية اسما كقولك في بمجيء جئت وافتضاء مم افتضو بمجيء مه وافتضاء مه ووجبت الهاء ان كان الحاذف لها حرفا نحو عم يتساءلون وبها اي بهذا السكت قرأ البزي بخلف عنه والفرق ان المجرورة متصلة بحرف الجر لا يستقل بمعناه فكانه معه كالجزء فلذلك جازت الهاء واما المضاف فيستقل بافادة المدلول الافرادي فالاسم معه كالمنفصل وهو على حرف واحد ولذلك وجبت معه الهاء وما ذكره الموضح من وجوب حذف الف الاستفهامية اذا جرت قسم في المجرورة بالحرف واما قول حسان على ما قام يشتمني لئيم كخنزير يمرغ في رماد فضرورة وحكاه الاخفش لغة واما المجرورة بالاسم فقال الشاطبي لم يحذف الالف بالاتم فيها بل يجوز ان يقال بمجيء ما شئت نص على ذلك سيبويه الا ان الاجود الحذف انتهى والى ذلك اشار الناظم بقوله وما في الاستفهام مع البيتين الموضع الثالث كل منه على حركة بناء دائما ولم تشبه المعرب فهذه ثلثة بنود فحرز بالاول المعرب وبالثاني ما بناؤه غير دائم وبالثالث ما يشبه المعرب وسيصرح بذلك فاء استوفيتا الفنود جاز الحاق السكت وذلك المستوفي لها كجاء المتكلم وكمي وهو فعل من فيفيت فهن في الوصل وكاف الخطاب ٣٨ ب فانك تقول في الوقف غلامه وهنه وهو بالحاق هاء السكت محافظة على الفتحة وفي التنزيل ماهيه وسلطانيه والاصل مالي وسلطاني وقال حسان الشاعر المخضرم رضي الله عنه فاذا مانوعرع فينا الغلام فان يقال المر هوه ومن لم يفتح وقف بالسكون ولم يات بهاء السكت لعدم فائدتها قال الجاربردي وضربني مثل غلامي في جواز الوجهين وكذا يقال حال الوقف اكرمتك بالاسكان واكرمتكن الخ وهاء السكت انما تجتلب للكلم بجيلها على حرف واحد ساكن مع انه في تقدير منفصل اذ هو ضمير المفعول ومن اسكن فلانه اجراه بالفصل مجرى كلمة بانفرادها انتهى ولا تدخل هاء السكت في نحو جاء زيد لانه معرب بالحركات وحركة الاعراب تعرف بالعامل فلا يحتاج الى بيان بهاء السكت وشذ اعطاني ابيضه حكاه سيبويه وقال اراد ابيض وضعف الحق الهاء وتلحق المشدد والمجموع على حده نحو مسلمانه ومسلمونه لان اعرابهما بالحروف وليست حركة النون باعراب قال ابن الضايع وغلط ابن خروف ولا تدخل هاء السكت في نحو اضرب قم بعين لانه ساكن وهاء السكت انما تدخل ليبان الحركة ولا في نحو لا رجل بالفتح وبازيد وقبل وبعد بالضم فيهن لان بناءهن عارض غير دائم فالحركة فيهن شبيهة بحركة الاعراب لعروضها بسبب يجئ لشبه العامل فلا تدخل هاء السكت وشذ قوله وهو ابو مروان يا ويح يوم لي الاظلاله ارمض من ضب وامحى من مزعله فلحقت ما بنى بناء عارضا فان علة من باب قبل وبعد قال الفارسي والناظم وفيه بحث مذكور في باب الاضافة ظليل لجيم وظلال ولو مضى وانحنى صيغة للمجهول وعقل الهاء في عله بدل من الواو والاصل علو ولا تدخل هاء السكت في الفعل الماضي كضرب وركب من المتعدي وعقد وقام من اللازم لانه بني على ما لم يسم فاعله لمشابهته للمضارع في وقوعه صفة نحو مررت برجل ضرب وصلة نحو جاء الذي ضرب وخبر نحو زيد ضرب وحالا نحو جاء زيد وقد ضرب وشرطا نحو ان ضرب زيد ضرب كما ان المضارع كذلك والحاصل ان حركة البناء اجاز بعضهم حركة الاعراب تكون في اربعة انواع في اسم لا والمنادى المفرد والظرف والمفعول من اجله والفعل الماضي وفيه ثلاثة مذاهب مبني على الفتح مطلقا وهو مذهب سيبويه والجواز فيه قطعا لان حركته لازمة والثالث انها للفتحة اذا لم يتصل به نحو ضمير ونحو ضربه لالتباسه بالمفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصلها بغير مجرى بناء البيت مسئلة قد يعطى الوصل حكم الوقف من اسكان مجرد او مع الروم والاشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت وذلك قليل في الكلام المنثور بالنسبة الى ما هو كثير في الشعر لانه محل الضرورة المحترز عن القياس فمن الاول وهو الاشمام قراءة بعضهم وجئ ذ من سبا بنبا باسكان همزة سبا في الوصل وفراءة غير حمزة والكسائي ربته وانظر فيهما بهم افده قل بانبات هاء السكت فالدرج فيها والى بانظر في الاول وقل في الثاني ليبين كيفية الوصل وحكاية سيبويه ثلاثة اربعة بانبقاء ثلاثة ونقل همزة اربعة اليها ومن الثلاثة وهو الشعر قوله وهو وبز كملفة الكتاب وريبعة رئ بيبح كما قال ابن يسمون لعد خشيت ان روحيد بامثل الحريش والى الفضا جيد بالجيم وتشديد الموحدة المجرب نفيض الخصب في الفضا اصله الفضب بفتحتين الباء الموحدة فقدر الوقف عليها فشددها على حد قوله فلم اكد بالتشديد ثم ان حرف الاطلاق وهو الالف وبقي تضعيف الباء بحالها فوصل تشبيها له بالوقف في التضعيف واليه اشار الناظم بقوله وربما اعطى لفظ الوصل حالها للوقف نثرا وقفا منتظما والله اعلم **هذا باب الاضافة** وهي مصدر اضاف الشيء اذا اسندته الى غيره فالجهة التي هو فيها من مال الشيء يسمى مضافا اذا انحرف عن المقصد وفي الاصطلاح ان تذهب بالفتحة الى جهة الكسرة فتشرب الفتحة شيئا من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين

على حاشية الشاطبي

الكسرة فان كان بعدها اي الفتحة الف قلبت الالف الى جهة الياء فصار الالف بينها وبين الياء كالفتحة قبل الالف والالف والالف بعد الفتحة الف المال
الفتحة وبعدها سواء كانت الفتحة قبل تاء التانيث ام لا كفتحة وبصرة والامالة فائدة وحكم وعلل واصحاب في اسبابها بقضيها ومواقع تفاريق تلك الاسباب وموانع
لهذه الموانع تحول بينها وبين المنع اما فائدتها فتناسب الاصوات وصيرورتها من نمط واحد وبيان ذلك انك اذا قلت عابد كان لفظك بالفتحة والالف بعدها
واستلاءً فاذا اردت ان الكسرة كانت بعدها او استفلاءً تكون في الصوت بعض اختلاف فاذا املت الالف قرب من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة
فتضارب الكسرة الواضحة بعد الالف وتصير الاصوات من نمط واحد وهذه الامالة للتنبيه على الاصل او تعزيز ما تاثر واما حكمها فانها واجبة جايزة فالواجبة
كل مال لانه الاصل اذا الالف فيه لم تكن حقيقية فاذا امليت ترددت بين الالف الياء والاصل في الحرف ان لا يمازج صوته صوت غيره فالجار يزيد
واما محلها فالاسماء المتمكنة والافعال فالتنبيه على غيرها غالبا واما اسبابها فتفهم وغيرها واسد وعامة نجد ولا يميل الحجازيون الا مواضع
قليلة واما الاسباب التي تمال لاجلها فثمانية احدها كون الالف من ياء متطرفة في الاسماء والافعال مثالها في الاسماء المعزى والفتى ومثالها في الافعال
هدى واشترى فالالف فيهن مبدلة من ياء بدليل الهديان والفتيان وهديت واشتريت احتراما من قول الشاعر المعزى وتثنية الاسماء تكشفها وان ردت
البناء لفعل صادفت منها ولا يمال نحو ناب بالنون وهو اسم مع ان الف مبدلة عن ياء بدليل قولهم في تكسيره انياب لعدم الطرف الا ان يكون مجرورا فان
مررت بمعزى يميل نحو نظرت الى ناب وسبب الامالة هنا كسرة الاعراب لانها غير لازمة كانت عارضة قال الشاطبي الغرض وانما اميل مجرورا مؤنث فتى وفتاة وان لم
يكن الالف طرفا في اللفظ لان تاء التانيث في حكم الانفصال فالالف فيهما مبدلة من ياء فهي وان لم تتطرف لفظا فهي متطرفة حكما والسبب الثاني كون الياء
تحتها اي الالف في بعض اللغات بدلا عما كان بدلا من واو والف اولى مما كان زائدا للالحاق والف جبلى مما كان زائدا للتانيث والف غزى مما كان
بدلا من واو في الافعال فهذه الاشياء وشبيهها تمال لان الياء تخلف الالف فيها لذهب بعض اللغات بالتثنية والجمع في الاسماء والبناء للمفعول في الافعال كالمعزى
في التثنية ملهيان او ملهيان وفي الجمع ملهيات او ملهيات وفي البناء للمفعول غزي وعلى هذا الاخير فيشكل قول الناظم في النظم غزي
ان اماله الف تلا فا والصواب اذا تليها لمناسبة اماله الف جبلى وقوله في شرح الكافية وقول ابنه في شرح النظم ان اماله الف تجر لمناسبة الف غزى بل اماتهما
لقولك اذا بنيتهما للمفعول الى وجبى بضم اولهما وكسر قبل اخرهما فتخلف الياء فيهما الالف فلا حاجة الى دعوى المناسبة فان امكن غيرها والجواب المراد عن قوله
لما ذكر المناسب فقال ان المسبب المقتضي لاماله تخوم عامة القراء واولى بعتبره القراء بعني بالخاف ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع وانما اماله من
ماله او والمال فلما اماله ونحوه وليس من عادتهم اماله لاجل علم ان الداعي لاماله عندهم انما هو المناسبة قال هنا بجواز الاماله في نحو عاد وغزا
لانه يؤول الى الياء اذا بنى للمفعول انتهى وعندي ان هذا الجواب لا يرفع الاشكال لان الاشكال على اصطلاح النحويين والجواب على اصطلاح القراء فلم يتلاقيا
على اصطلاح واحد ويستثنى من ذلك المذكور وهو كون الياء تخلف الالف بعض المصادر فيما رجع عن الياء مختص بلغة شاذة او رجع الى الياء بسبب
من غير الالف فحذ زائد فلا يمال شيء من ذلك فالاول وهو ما اختص مصادر رجوع الالف الى الياء بلغة شاذة كرجوع الف عصى وقفا المنقلبة عن الواو الى الياء
في قول هذيل اذا اضافوها الى الياء المتكلم حيث يقولون عصوي وقفي بتشديد الياء منهما والاصل عصوي وقفوي اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون
قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء والثاني وهو رجوع الالف للياء وسببه لغة الالف لحرف تذكر جمعها اي الف عصى وقفا اليها اي الى الياء
اذا صغر اعني الجميع فصل عصية وقفية بتشديد الياء منهما والاصل عصيوة وقفيوة فصل بها تقدم وقلبت باء لما زجتها الياء المصغر وهي حرف لين والمازجة
المخالطة والمجاورة او جعلها اي عصا وقفا على نحو بعض لغة فصل عصوي وقفي بتشديد الياء منهما والاصل عصوي وقفوي فقلبت الواو الاخيرة ياء كراهة اجتماع
واو وبين ساكنين عصوي وقفوي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت الضمة الثانية كسرة لتسلم
الياء من الضم الذي لم يكن فاوهما انباعا لكسرة عينها وقرء الحسن فاحب الهم وعصبتهم بضم العين بحث وضع وقفا الى اصله فالياء الثانية المدغم فيها
هي الف عصا وقفا وقلبت ياء لما زجتها الياء المنقلبة عن واو فصول وهي حرف زايد للسبب الثالث كون الالف مبدلة من ياء بين فصل اولى فصلنا
الى الثاء المثناة فوق الى فلبث بكسر الفاء فتحة العين سواء كانت تلك الالف منقلبة عن ياء مفتوحة او مكسورة فالاول نحو باع وكال والثاني نحو خاف
وهم عن واو مكسورة كخاف وكاد ومات فانك تقول فيها اذا اسندتها الى تاء الضمير بعت وكلت وخفت وهبت وكدت بكسر الفاء في لغة الجميع وهت
في لغة من قال هت بكسر الهاء مجذف حين افصل فيتغير اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت بكسر العين اما بطريق الاصالة كما في هبت وخفت وكدت وهت
واما بطريق التحويل كما في بعت وكلت فان اصل حركة عينها الفتح ثم نقلا الى فعل بكسر العين ثم نقل الكسرة في الجميع الى فاء الكلمة وحذفت العين لالتقاء
الساكنين وقيل حذفت بالتحويل ولكن لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجانسة للدلالة على ان العين ياء فهذه وما اشبهها مثال لما ذكرنا مثال
المنقلب عن واو مفتوحة نحو قال ومن واو مضمومة نحو طال في لغة الجميع ومات في لغة الضم فهذه لامثال لانك تقول اذا اسندتها الى تاء الضمير قلت طلت
ومت بضم الفاء فهمز اما في قلت فبالتحويل واما طلت ومت فعلى الاصل ويتبين ان مات مثال في لغة الكسر ولا مثال في لغة الضم السبب الرابع وقوع الالف
قبل الياء المفتوحة متصلة كما بينه وسابر نحو وذكر ابن الدهان ومثله رايته وهذا هو الناظم في النظم وسيبويه والاكثرون وذكر في الايضاح مثال
متقدمة على ياء تليها السبب الخامس وقوعها اي الالف بعد الياء حالكونها منفصلة بها من غير حاجز بينهما كبيان بخفضها الياء وكبال ويبالغ بتشديد
الا ان الامالة مع التشديد اقوى لتكرر السبب او منفصلة عنها بحرف واحد كشيبا على من اشهب وجارت بياء والاول اقوى لان انخفاض الصوت

المبدلة من ياء بين

بالساكن

باب الامالة

بالساكنة الظاهرة في الخط او في لفظها من جزء المد او منفصلة عنها بحرفين احدهما وعبارة التسهيل ثانيهما الهاء نحو دخلت هند بيتها وشرطها ان لا تفصل بين الباء والهاء بحرف مضموم نحو هند ادنع بيتها قال الموضح في الحواشي السبب السادس وقوع الالف قبل الكسرة متصلة نحو عالم وكاتب السبب السابع وقوعها اي الالف بعدها اي الكسرة منفصلة اما بحرف واحد نحو كتاب في سلاح فالفاصل بين الكسرة والالف في الاول الناء وفي الثاني اللام او منفصلة بحرفين كلاهما متحرك واحدهما وهو الثاني هاء او الف اخيرة مضمومة فيما لا نحو يريدان يضربها دون هو يضربها او منفصلة بحرفين اولهما ساكن فيما لا نحو شملال بكسر الشين المعجمة وهي الناقة الخفيفة وسرداح بمهملات وهي المرأة العظيمة دون رباب عينا الاعلى وجبرشاذ او منفصلة بهذين الحرفين الساكن فالمتحرك وبالهاء نحو دينارها ذاك وهذا ساقط من اصل التسهيل وهو فصل بثلاثة احرف ساكن وهاء وغيرها وذكر ابن الحاجب في غيره ان امالة ذلك شاذة وهو ظاهر لان اقل درجاته الساكن والهاء ان نزلا منزلة حرف واحد يتحرك غيرها وذلك لا امالة معه ولم يذكر الفارسي مع الايضاح ان امالة ذرهما بالنون شاذة مع نصبه على الامالة للكسرة السابقة لا لكسرة نون التثنية فلذلك مثل به الموضح مضافا للكاف تبعا لقول الناظم فذرهما ك من جملة ليصدق السبب الثامن ارادة المناسب اذا لم يوجد سبب غيرها او الى ذلك اشار الناظم بقوله وقد اميلا والى المناسب لاداع وذلك اذا وقف الالف بعد الف في كلتيهما او وقف في كلمة اخرى قد قارنتها قد اميلتا اي الالفان بسبب من الاسباب المتقدمة فالاول وهو الذي وقف فيه الالف بعد الف في كلتيهما وقد اميلت الالف الاولى بسبب كرأيت عمادا وقرأت كتابا فان الالف الاولى فيهما قد اميلت بسبب وهو كونها واقعة بعد كسرة وقد فصل بينهما حرف واحد وهو الميم في المثال الاول والتاء في المثال الثاني فمثال الالف الاخيرة منهما المنقلبة عن التنوين لمناسبة الالف الاولى والثاني وهو ما اميلت فيه الالف لكونها واقعة بعد الف في كلمة اخرى وقد اميلت بسبب كقراءة ابي عمرو والاخوين والضحى بالامالة مع ان الفهما منقلبة عن واو لكثرة لمناسبة يحيى وقلى وما بعدهما فان رعاية المناسبة في الفواصل عندهم غرض مهم والحاصل من ارادة المناسبة ان الالف الممالة بسبب اما ان تكون سابقة على الالف التي لا سبب فيها او تابعة بعدها فان كانت سابقة عليها فمثالها كما في عمادا فيمال الالف الاولى لكسرة العين ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لاجل تلك الممالة وان كانت تابعة بعدها فاما ان يقع ذلك في الفواصل او لا فان وقع في الفواصل فمثال المناسب الفواصل فالضحى يمال لمناسبة ما بعده وان لم يكن في الفواصل فلا يمال ولذلك اذا اماله الواقف ذال يجاز لكسرة رائه لا يجوز امالة العصا مع انهما في كلمة واحدة فكيف اذا كانا في كلمتين ولما الموانع لاسبابا الامالة من الكسرة والياء الظاهرتين او المقدرتين فمانعية انهما كعدم الاسباب وهي اولا غير المكسورة والحرف الاستعلاء السبعة وهي الخاء والغين المعجمتان والقاف والضاد والطاء والظاء والغاف وانما منعت المستعلية الامالة طلبا لبقاء الصوت كما سيأتي فيما تقدم طلبا لان هذه الاحرف مستعلي الاصمت فلو اميلت الالف فصاعد لانحدرت بعد استعلاء ولو املتها في هابط لسفلت بعد انحدار وكلاهما شاق لكن الثاني اشق فلذلك كانت هذه الاحرف بعد الالف اقوى مانعا كما سيجيء وانما الراء وان لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة فشبهت بالمستعلية للتكرار الذي فيها بل قيل هو اتم منعا وشرط المنع بالراء ان احدهما كونها غير مكسورة والثاني انفصالها بالف لفظا ما بها ولا تكون لا مفتوحة نحو فراش وراشد فالراء منعت السبب المتقدم في الاول والمتأخر في الثاني او بعدها وتكون مضمومة نحو مذ حمارك ورأيت حمارك وبعضهم يقول لا يلتفت الى الراء وبعضهم يجعل المؤخرة المفصولة بحرف واحد نحو هذا كافر كالمتصلة في منع الامالة وشرط المنع بحرف الاستعلاء المتقدم على الالف ان يتصل بها اي بالالف نحو صالح وضامن وطالب وظالم وغالب وخالد وقاسم او ينفصل بحرف واحد نحو غنام لان الفصل بحرف واحد كلا فصل الا ان كان حرفا لاستعلاء مكسورا نحو طلاب فخلاف من المتصل وهشام وصبام من المنفصل بحرف فان اهل الامالة يميلونه لان حرف الاستعلاء المكسورة لا يمنع الامالة لان الكسرة في المقدم بعد الحرف فنشأ صوت الالف للكسرة اولى بخلاف ما اذا كان مفتوحا فانا لفتحة بقوي المستعلي من حيث كان الفتح معه يمنع الامالة وكل حرف استعلاء الساكن بعد كسرة نحو مصباح ومصلاح ومطلاع ومقلات بالقاف والتاء الفوقانية وهي التي لا يبقى لها ولد فانه لا يمنع الامالة لان الكسرة المجاورة وهو ساكن قد وردت انها اتصلت به فنزلت لذلك منزلة المكسور ومن العرب من لا ينزل هذا الساكن منزلة المكسور ويميل ما شأن الامالة وشرط حرف الاستعلاء الساكن بعد الكسرة المؤخر عنها اي عن الالف كونه اما متصلا بالالف كساخر بالخاء المعجمة وحاطب حاظل بالحاء المهملة فيهما وناغف ومنفصلا عن الالف بحرفين واحد كناقف وناغق وبالغ او منفصلا عن الالف بحرفين كواشق ومناشيط وبعضهم يميل هذا المفصول بحرفين لتراخي الاستعلاء والمنع بالمتأخر اقوى من المنع بالمتقدم ولذلك مثل المتقدم بان لا يكون مكسورا او ساكنا بعد مكسور ولا مفصولا واطلق في المتأخر وسبب ذلك ان المتقدم بعد المتأخر اصعب عندهم من المتأخر بعد المتقدم كما ان المتأخر بعد المتقدم اسهل من العكس وشرط الامالة التي يكفيها المانع ان لا يكون سببها كسرة مقدرة كخاف فان الفه منقلبة عن واو مكسورة ولا ياء مقدرة كطاب فان الفه منقلبة عن ياء فسبب امالة الخاف الكسرة المقدرة في الواو المنقلب عنها الالف وسبب امالة الطاب الياء المقدرة المنقلبة الفا فكسرة خاف وياء طاب مقدرة في الفيهما فان السبب المقدر وهو الكسرة او الياء لكونه موجودا في نفس الالف المنقلبة عن الواو والمكسورة او عن الياء اقوى من السبب الظاهر في اللفظ وهو الكسرة والياء الملفوظ بهما لانه اي السبب الظاهر اما متقدم عليها اي على الالف نحو كتاب في بيان او متأخر عنها نحو عالم وبايع والكائن في نفس الالف اقوى من المتقدم عليها والمتأخر عنها فمن ثم اميل نحو خاف وطاب مع تقدم حرف الاستعلاء وحاق وزاغ مع تأخره لان السبب المقدر في نفس الالف بخلاف ما اذا كانت الكسرة مقدرة بعد الالف كما في نحو جاد من جيء في الامر وجاد جمع جادة اصلهما جاود وجواود فادغم لاجتماع المثلين فلا يكون كالكسرة الملفوظة فلا يجوز الامالة على الافصح وبعضهم اجاز امالة اعتدادا بالكسرة المقدرة كما في خاف ومقتضى ما تقدم ان المانع يكفه لان السبب المقدر غير الالف **مسئلة** وقوي مانع الامالة الراء

كان

كان منفصلا في كلمة اخرى مستقلة سببها كما لو كانا في كلمة واحدة وهذا المنفصل انما يكون منفصلا بالالف عن غير جائز نحو منا فاسم فلا تمال لان الاضمار المستعمل في اللفظ اذا ادرج فهذا مثل مررت بنا صل وانما يفصل بينهما بحرف واحد نحو منا فضل وبمال قاسم فهذا مثل قولك بنا عن وانما يفصل بينهما بحرفين نحو ببدها سطح فهذا مثل قولك منا شيط قاله الشاطبي ولا يؤثر سببها اي الامالة لانه منفصلا في كلمة واحدة والفرق ان المانع اقوى من السبب فلا يمال نحو الى قام لوجود الالف المستعملة وان كانت منفصلة عن الالف في كلمة اخرى ولا يمال نحو زيد مال لانفصال السبب لان الالف في كلمة والكسرة في كلمة اخرى هذا ملخص كلام الناظم في شرح الكافية وابينه في شرح النظم وعليهما اعتراض من وجهين احدهما في التمثيل والثاني فيهما في الحكم وذلك انهما مثلا بالف قاسم مع اراءتهما بان الياء المقدرة في الف المنقلبة عنها الالف لا يؤثر فيها المانع لما تقرر من ان شرط الامالة التي يكفها المانع ان لا يكون سببها ياء مقدرة والاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لم يؤثر فما بالك مع انفصاله والمثال الصحيح السالم من اطلاق كتاب قاسم فان سبب الامالة الكسرة الظاهرة فيكفها المانع وان كان منفصلا والاخران الثاني ان فصل الحرفين كان بحرف صفير وغيره مخالفة لما ذكرا من الحكمين المذكورين وهما يؤثر مانع الامالة وان كان منفصلا ولا يؤثر سببها الا متصلا قال ابن عصفور في مقربه بعد ان ذكر اسبابا الامالة ما نصه وسواء كانت الكسرة متصلة ام منفصلة نحو زيد مال الا ان امالة المتصلة كاتئة ما كانت اقوى قال ابن عصفور في شرح الايضاح واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا بما اميل الكسرة عارضة نحو بمال قاسم او بما اميل من الالفات التي هي صلات الضمائر نحو اراد ان يضربها قبل استغنى بمعنى لا تمال الالف لان الالف بعدها من قبل ما تقدم من الامالة وان انفصلت وهذا النص يجري وفق في الحكمين ووقع في شرح الجزولية لابي عبد الله المنقري بالنون والغاء والزاي ولو لا ما في شرح الكافية من قوله وان سبب المنع قد يؤثر منفصلا فيقال في احمد بالامالة وابي قاسم بترك الامالة لحملت قوله في النظم للخلاصة والكافية والكف قد يوجبه ما ينفصل على ما بين الصورتين المذكورتين في كلام ابن عصفور والمنقري وهما اميل الكسرة العارضة وما اميل من الالفات التي هي صلات الضمائر لا شعار قد يفصل من قول النظم والكف قد يوجبه ما ينفصل في عرف المصنفين بالتقليل وانما اثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب لا منفصلا لان ترك الامالة هو الاصل فيها اليه يعود في سبب لم يخرج عنه الا بسبب محقق واما مانع المانع للامالة فهو الراء المكسورة لها وقوة للالف فانها تمنع الحرف المستعلي ان يمنع الراء ان يمتنعا الامالة لان الراء من شانها التكرير فكان الحرف منها في تقدير حرفين وكان الكسرة فيها في تقدير كسرتين فتكون احدى الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة ولهذا اميل وعلى ابتسام غشاوة وانهما في الغار مع وجود الفاصل في الاول وكثير في الثاني واميل ان كتاب الابرار مع وجود الراي المفتوحة قبل الالف واميل دار القرار مع وجودهما اي الفات المستعلية والراء المفتوحة لان كلا من فتح الاستعلاء والراء المفتوحة مانع من الامالة والراء المكسورة في ذلك كلمة منفصلة وبعضهم اي العرب يجعل المنفصلة من الالف بحرف كالمتصلة في كونها تمنع الامالة ومع سببوبه الامالة في قوله وهو مساعة النفاس بمصر بعيدا من بني عبر بن قادر صوت الله يعني عن بلاد بني قادر بينهم مرحون الرباب كوبته بالامالة قادر مع وجود الفصل بين الالف والراء المكسورة بالدال فصل تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة احدها الالف فلا تمضت وشرطها ان لا يكون الفتحة في حرف ولا في اسم يشبهه لان الامالة نوع من التصرف وهو لا يدخل في الحرف ولا فيما اشبهه الا ما يستثنى فلا يمال الا ما كبر الهمزة والتشديد لاميل الكسرة التي هي من اسباب الامالة ولا تمال نحو طل للرجوع الى الياء في نحو طليلك وعليه وهو من اسباب الامالة ولا بمال الى الاجتماع الامرين وهما الكسرة والرجوع الى الياء فيهما في نحو البك والبه وانما امتنعت الامالة في هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب المقتضي لها لكونها احرفا فلو سمي بشيء فان كانت الفتحة قبل الالف الزايدة كالف اسمها لان الالف الزايدة في الاسم يحكم عليها بانها عن ياء وان كانت ثالثة كعلى والى لم يجز اماتها لان التثنية يحمل الالف من بنات الواو لان بنات الواو اكثر من بنات الياء فلذلك تقول في تثنيتهما علوان والوان قاله الجاربردي ويستثنى من ذلك اي من تشبيه الحرف هاء التانيث وتا المتكلم المعظم نفسه او معه غيره خاصة فانهم طردوا الامالة فيهما لكثرة استعمالها اذا كان قبلها اكسرة او ياء فقالوا لابزينا وبها ونظر البنا والبها بالامالة لوقوع الالف مسبوقة بالكسرة او الياء مفصولة بحرف فلذلك كرهوا مرتين واما انا لانهم الفوا ومشى من الاسماء المبنية وبلى من حروف الجواب ولا النافية فلم اصل هذا انا الافشاذة من وجهين عدم التمكن لكونها مبنية وانتقاء السبب المجوز للامالة لان الالف في غير المتمكن اصل غير منقلبة عن شيء فضلا عن ان تكون منقلبة عن ياء ولا ترجع الى الياء ولا قبلها كسرة والذي يسهل اماتها انها بنيت على الحركة شبهت بالحرف الذي بني على غير ما اعرب به والحرف الثاني من الاحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها الراء بشرط كونها مكسورة وكون الفتحة في غير ياء مشاة بعدها وكونها اي الفتحة والراء متصلتين من غير حاجز بين الحرف المفتوح والراء ولا فرق بين ان يكون الفتحة في حرف متصل نحو من المطر او في فعل نحو بشر او في غيرها نحو من الكبر او منفصلتين بساكن غير ياء مشاة بعدها نحو من عمرو وزاد المراوي او بمكسور نحو ناشر خلافا لمن توهم انه من التغيير ومن تبع السيد لان الفتحة فيهما على الياء نص على ذلك سيبويه وبخلاف من غير ان لكون الفصل بالياء المشاة الفاصلة لساكنه ويشترط ايضا ان لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من المشرق فانه مانع من الامالة نص على ذلك سيبويه ايضا ولا يشترط ان لا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء لان الراء المكسورة تقلب المستعلي اذا وقع قبلها فيمال نحو من نضر وقال المراوي والحضرمي ان يقال تمال كل فتحة في غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها او منفصلة بمكسور او ساكن غير ياء وليس بعد الراء حرف استعلاء انتهى واشتراط الناظم في النظم تطرف الراء مردود بنص سيبويه على انها تمال الفتحة من قولك خيط سراج بكسر الراء وذكر غيره انه يجوز اماتة فتحة العين في نحو السرد والراء في ذلك ليست متطرفة ولعله انما خص الطرف لكثرة ذلك فيه والحرف الثالث من الاحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها هاء التانيث وانما يكون هذا الحكم وهو اماتة الفتحة قبل الهاء في الوقف خاصة كرحمة وتمرة وانما اميلت الفتحة قبل هاء التانيث وان لم يكن من سبب الامالة لانهم شبهوا هاء التانيث بالفة اي الف التانيث المقصورة لانقلابها في

وهو اخص لحاق وقفا المعنى وهو الدلالة على التانيث والزيادة على اصول الكلمة والتفرقة بين الكلمة والاختصاص بالاسماء المتمكنة والتشبيه بها وهي والتشبيه فرقان في ذلك بين هاء التانيث وهاء المبالغة ومن الحكاية اما الزامه الفتح وقبل هاء التانيث فلتشبيهها بهاء التانيث في الوقف والخط نحو كتابيه والصحيح المنع خلافا لثعلب وابن الانباري فانهما اجازا الامالة فيما قبلها وبه قرا ابن عامر الحافاتهم في قراءة الكسائي وفي غالب الفتح وفاقا لثعلب ابن الانباري وابن عصفور كما بينا والله اعلم **هذا باب التصريف** وهو في اللغة تغيير مطلق وفي اصطلاحنا تغيير خاص في بنية الكلمة لغرض معنوي او لفظي فالتغيير جنس مضاف الى البنية وهي احتراز عن نحو الفاظ الكلمة بل بالعوارض اللاحقة للكلمة من فاعليه ومفعوليه واضافة وغيرها وبالغرض المذكور التصحيف والتحريف فالتغيير الاول المعنوي كتغيير المفرد الى التثنية والجمع المصحح وذلك بحوبل زيد بلا الى زيدان وزيدون وتغيير المصدر الى الفعل او الوصف وذلك كتحويل الضرب مثلا الى ضرب وضارب بالتشديد للمبالغة في الفعل واضطرب لوجود الحركة مع الفعل وضارب واضرب ضراب ومضروب وكضراب ومضراب وضروب وضريب وضرب للمبالغة في الوصف والتغيير الثاني اللفظي كتغيير قول ذا الاجوف وغزو من الناقص ان قال وغزا تقلب حرف العلة الساكن الفا لتحركه وانفتاح ما قبلها والابدال انما قلت والحذف قل والادغام في ردد وكتثنية المصغير بالتكسير والنسب الوقف واما الذي يعلم نحو من حيث انه تعلق بالمركبات ذكرين عصره وابن الحاجب في طائفة ذكروها في علم التصريف وهو اولى وهذان التغييران المذكوران لاحكام كالتعجب وهي امر الحرف على خمسة لاصلي كالباء في بياض واسود والواو في سواد واسود والاعلال وهو تغيير الحرف عن موضعه الاصلي كقلب الياء في قال وابان وموقن وبايع وقلب الواو في قام وابام وشبهه ذلك كقلب احد الاصول من محله الى اخر كابنوا جمع نافذ وحادي وتسمى معرفة ذلك الاحكام علم التصريف وانما سمي هذا العلم تصريفا لما فيه من التقلب يقال صرفني ازجل في امري اذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والاياب وصروف الدهر تقلباته وتحولاته من حال الى حال فهذا اعلم فيه هذا المعنى من جهة متعلقه اذ هو متعلق بالتصرفات الموجودة في الالفاظ العربية كما تقدم في العربية فهو من باب تسمية الشيء باسم متعلقه وموضوعه الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة في اللغة العربية فلا يدخل في الاسماء الاعجمية كابرهيم واسمعيل كما قال ابن جني وان كانت متمكنة لان التصريف من خصائص العرب ولا يدخل التصريف في الحروف لانها عجمولة الاصل موضوعة وضع الاصوات الانقاضا بالفاء واللام لبعد مخرجها اشتقاقا فيها ولهذا كانت الفاظها اصولا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة ولا يدخل التصريف فيما اشبهها اي اشبه الحروف وهي الاسماء المتوغلة في البناء كالضمائر واسماء الاستفهام والشرط واسماء الاشارة والموصولات واسماء الافعال الجامدة وهي التي تضمنت ابنيتها الاختلاف الاوضعة نحو نعم وبئس وعسى ليس لانها اشبهت الحروف في التجرد وما دخله التصريف من الحروف وما اشبهها فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه فمن ذلك حذف الالف في سوف والابدال في حلحل وهمزة ان هما والحذف والابدال في لعل والتصغير شاذ والذي وفروعهما والابدال في لام عيص والحذف في عين لعس عند انصال تاء الفاعل فلذلك اي لاجل ان التصريف لا يدخل الحروف ولا ما اشبهها من الاسماء والافعال لا يدخل فيما كان من الاسماء موضوعا على حرف واحد او على حرفين او لا يكون كذلك في الوضع على حرف او على حرفين الا احدهما كباء الجر ولامه فانهما موضوعان على حرف واحد وقد يدخل فيهما موضوعان على حرفين وما اشبه حرف كناء قمت فانها موضوعة على حرف واحد ونا من قمنا فانها موضوعة على حرفين وهذا الحكم معلوم مما تقدم من ان التصريف لا يدخل المبنيات ولكن ذكر بوطئة وتمهيدا لقوله واما ما وضع في الاصل على اكثر من حرفين ثم حذف بعضه لعارض فيدخله التصريف نظرا الى الاصل وضعه تحويد وقد يحذف بعضها في الاسماء وبعض زيدا بحذف فاشر ولاسر وقم وبع بحذف عينهما في الافعال وقس على ذلك **فصل** ينقسم الاسم الى مجرد من الزوائد وما قله الثلاثي كرجل لانه يحتاج الحرف الى بناء ابر وصرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين ابن وابر والموقوف عليه انه يجب ان يكون المبتدا به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما فان قبل الحرف المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا وايا ما كان يلزم التنافي مع احدهما اجيب بانه لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يخطر التنافي وغايته ان يكون متحركا او ساكنا في كجعفر ولجيز وفاسد اما الثلاثي بوهم انه كلمتان والرجوع الى اقله اربعة كفتال وغايته سبعة كاستخراج وبينهما اذ ولحقه كاكرام وهذا السته كذا ثلاثي واما ثلثه كثيرة بلغت نحو اربعين ثلثا ثم مثال وثمانية امثلة وزاد عليه الزنجاني بينا وثمانين مثالا وذكرها لا يليق بهذا المختصر فلا اشتغل بها وما لا اعتنا بل نذكرها كي الزيادة حفظا للضبط وتقليلا للانتشار فنقول الزيادة تكون واحدة واثنتين وثلاثا واربعا وموقعها اربعة قبل الفاء وما بين الفاء والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام ولا يجيء من ان بقع متفرقا او مجتمعة فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو اجدل وما بين الفاء والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو غزال وما بعد اللام نحو علبى والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء نحو اجادل وبينهما العين نحو عاقول وبينهما اللام نحو قنبر وبينهما الفاء والعين نحو اعصا وبينهما العين واللام نحو جرلى وبينهما الفاء واللام نحو اجلى والمجتمعتان قبل الفاء نحو مطلق وبين الفاء والعين نحو جواهر وبين العين واللام نحو حظلى وبعد اللام نحو علباء والثلاث المتفرقات نحو يرمامل والمجتمعة قبل الفاء نحو مستخرج وبعد العين واللام نحو سلالم وبعد اللام نحو عنفوان والجماع ثمانين وانفراد واحدة نحو فوعان والاربعة نحو شهباب مصدر اشهاب **و** ابنية الثلاثي المجرد احد عشر بناء والتعمة العقلية تقتضي ان يكون اثنا عشر بناء وذلك لان الحرف الاول واجب الحركة لانه مبتدا به والابتداء بالساكن ممتنع فاحوال الثلثة والحركات الثلثة الفتحة والكسرة والضمة والحرف الثاني يكون متحركا وساكنا فاحوال الاربعة فاذا ضربت ثلاثة احوال الحرف الاول في اربعة احوال الحرف الثاني خرج من ذلك اثنا عشر بناء واما الحرف الاخير فلا عبرة فيه في وزن الكلمة لانه حرف اعرابها واما مثال هذا الاسم والصفة فلس بضم اوله وسكون ثانيه فرس بطل بضمتين كتف عضد

بضمتين فكسرة عضد بضمة وضمتين فكسرة عنق بكسرة فسكون عنب بضمة فسكون صرد بضمتين فضمة فضمتين
وقيل بضمة فكسرة عنق جنب بضمتين عبدا بمفتوح الفاء مع الاربعة في السين ثم بالمكسور مع الثلاثة ثم بالمضموم مع الاربعة والمعمل منها افعل بكسر اول وضم
ثانيه لانهم كرهوا الانتقال من الكسرة الى الضمة لان الكسرة يثقل والضمة انثقل منها واما قراءة ابي السمال بفتح السين المهملة وتشديد الميم وفتح لامه والتماء
فانه يجبك بكسر الجاء وضم الباء ونسبها ابو الفتح بن جني الى الضب لانه مالك الغفار وقيل لم تثبت هذه القراءة وعلى تقدير ثبوتها قيل اتبع الجاء من جبك
للتاء من زانت في الكسر والاصل جبك بضمتين فكسر الجاء اتباعا لكسرة التاء قبلها ولم يبتدأ باللام الساكنة لان الساكن حاجز غير حصين كما اتبع من قرء الحمد
لله بضم اللام اتباعا لضم الدال قبلها وقيل لا اتباع وانما الكسر على التداخل في حرف الكلمة اذ يقال جبك بضمتين وجبك بكسرتين فركب هذا القارئ
منهما هذه القراءة فاخذ من لغة الكسر تين كسر الجاء ومن لغة الضمتين ضم الباء واعترض بان التداخل انما يكون ببعض حرف من كلمتين لا ببعض حرف من كلمة واحدة ورد بانه
يجاب بانه لما تلفظ بالجاء المكسورة من اللغة الاولى عدل عنها وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية وقال ابن جني اراد ان يقرا بكسر الجاء والباء فبدا بلفظه
بالجاء المكسورة مالك الى القراءة المشهورة فتلفظ بالباء مضمومة ورده ابن مالك في شرح الكافية وبابعد بان تكرير كل شيء كالزيل والماء اذا سرت بهما الريح وزحم
قوم اهمال فعل بضم الفاء وكسر العين انتهى لما فيه من الانتقال من ضم الى كسر واجاب ابو حاتم وتبعه سيبويه بانه لغة قبيلة من بني كنانة وزحم بضم الواو وكسر الهمزة
اسم جنس للاسد سمي بالمصدر من اصول الاسماء واتما هما منقولان من الفعل المبني للمفعول واعترض بان ذلك ممكن فالدليل لا ينهض على قبيلة الا في الزيم لانه اسم جنس
والنقل لا يكون الا في الاعلام دون اسماء الاجناس واجيب بان السيرافي ذهب الى ان النقل قد يجيء في اسماء الاجناس فلا معنى للوقوف عنده واحتج المثبتون لفعل
في اصول الاسماء بوعل بضم الواو وكسر العين المهملة لغة في الوعل بفتح الواو وبكاء الخليل فثبت بهذا ان فعل بضم اوله وكسر ثانيه ليس بمهمل ولا منقول بل هو
قليل وعلى القولين فانما اهمل او قل عند العرب لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول دالما على الاول وغالبا على الثلاثي والرباعي المجرد حمنة ابنية مفتوح
الاول والثالث اسما كحمقر وصفة كصاعب للرجل الطويل ومكسورهما اسما كزبرج بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الراي وبالجيم للذهب وصفة
كهربل المراة المسنة ومضمومهما اسما كدلمج بالجيم وصفة كبرثع للجمل العظيم ومكسور الاول ومفتوح الثاني اسما كقنطل بالقاف والطاء المهملتين
لرقن الطويل ومنه خرج نوع من السفن وصفة كسبطر للطويل ومكسور الاول ومفتوح الثالث اسما كدرهم وهو معرب وانما صح التمثيل به لانه
على تنزيل الوضع العربي وصفة كهجرع للطويل قال الاصمعي والثالث لحما وذبد ضفدع وصندد وهبلع للاكول وقيل الهاء زائدة وزاد الاخفش
والكوفيون مضموم الاول مفتوح الثالث كجحدب بضم الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الدال المهملة وهو الجراد الاخضر الطويل الرجلين كالجندب وقيل
ذكر الجراد والجسم المسمن من الابل والخيل استوجبوا البصريين واستظهره في التسهيل انه نوع عن مضمومهما استثقالا لاضمتين في رباعي لين بينهما
حاجز حصين لانه لم يسمع فتح الثالث في شيء من الرباعي الا وسمع فيه الضم من غير عكس كجحدب وطحلب للاخضر الذي يعلو الماء وبرقع من الاسماء وجرشع
بالجيم والراء والشين المعجمة والعين المهملة للعظيم من الجمال ويقال للطويل ولم يسمع في برثن بضم الموحدة وسكون الراء وضم الثاء المثلثة احد
براثن الاسد وهو بمنزلة العصر للانسان ويوجد بضم الموحدة وسكون الراء وضم الجيم وبالدال المهملة لكساء مخطط وعرفط بضم العين المهملة وسكون الراء وضم
الفاء وبالطاء المهملة لشجر لا يدبغ الا الضم بالرفع على النيابة عن فاعل يسمع في الثماني واربعة من الابنية امثلتها مفتوح الاول والثاني والرابع اسما
كسفرجل وصفة كشمردل للطويل وسحنطل للطويل وللنمس الذي اكمل اربعة قرون ومفتوح الاول والثالث ومكسور الرابع اسما قهبلس لشفة
الذكر وصفة كحمرش بفتح الجيم وسكون المهملة وكسر الراء وبالشين المعجمة للعجوز المسنة قال السيرافي وقيل الاقحوان العظيمة وقيل لم يات هذا الوزن الا صفة
وان قهبلس المراة العظيمة ومكسور الاول ومفتوح الثالث اسما قرطعب بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة وبالموحدة البثرة الناتئة الحمراء
يقال ما عليه قرطعبة وصفة جرحل للجمل الضخم ومضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسما قبعثر للاسد وصفة فذعمل بضم القاف وفتح الذال
وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير الصعب فجملة الاوزان المنقول عليها عند الجميع عشرون وزنا احد عشر للثلاثي وخمسة للرباعي واربعة للخماسي وجعل مضموم
الفاء مكسور العين منقولا عليه اما الضعف القول باهماله ولذا قال وفهم قوم اهمال فعل واما للتغليب فيما ذكره من اصالة جميع حروفها للرباعي والخماسي وهو مذهب
البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى ان كل اسم زادت حروفه على ثلاثة فضمة زيادة واحدة وهل هي لحرف الاخير او ما قبله ذهب الفراء الى الاول والكسائي الى
الثاني وان كان على خمسة احرف كسفرجل فضمة زيادتان قال الراشاطي وما خرج عما ذكرنا من الاسماء العربية الوضع فهو مفرغ عنها اما بزيادة في اوله كمنطلق او
وسطه كظربان وبهما معا نحو محرنجم او في اخره كحبلى او بنقص اصل كيد ودم واصلهما يدي ودمي او بنقص حرف زايد كعلبط بضم العين المهملة وفتح اللام
وكسر الباء الموحدة وبالطاء المهملة العلبط كفنفد اصله علابط بدليل انهم نطقوا به على اصله والدليل على وجود الالف بعد اللام انهم لا يوالون اربع محركات
في كلمة واحدة الا ان يعرض عارض كزيادة في تقدير الانفصال نحو شجرة او تغيير شكل اي حركة كتغيير مضموم الاول والثالث بفتح ثالثه في نحو جحدب
بضم الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الدال وبكسر اوله في نحو خرع بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء وضم الفاء وبالعين المهملة المغلظ الفاسد وكتغيير مكسوريهما
اي الاول والثالث بضم ثالثه في نحو زئبر بكسر الزاء وسكون الهمزة بعدها وضم الموحدة واصلها الكسر وهو ما يعلو الثوب الجديد واما سرحوب بفتح
السين المهملة والراء وسكون الحاء المعجمة وبالسين المهملة البلدة وبلخش بفتح الموحدة واللام وسكون الحاء المعجمة وبالشين المعجمة النوع من الجواهر فاعجميان
لا عربيان اذ ليس في امثلة الرباعي المفتوح الاول والثاني فصل ويتقسم الفعل المجرد من الزوايد واقله ثلاثة كضرب وقعد واكثره اربعة كدحرج

باب التصريف

ودحرج اى فعل وافعل مزيدين فيه واقلهما اربعة كاكرم وغابنه سنة كاستخرج وبينهما الخماسى كانطلق ومزيدا الرباعى اقلهما خمسة كتدحرج وغايته سبعة كاحرنجم ومزيده الثلاثة اوفاكثر ومشهورها خمسة وعشرون وزنا ومزيدا الرباعى اوزانه ثلثة تفعلل كتدحرج وافنعلل كاحرنجم وافعلل كاقشعر واختلف فى هذا الثالث فقيل هو بناء مفتضب قيل هو ملحق بجحمرش ورد بعضهم فى مزيد الرباعى وهو افعلل بخواجرتز واوزان الثلاثى المجرد ثلثة مفتوح العين ومكسورها ومضمومها كضرب وعلم وظرف لان الفاء لا تكون الا مفتوحة لوضعهم الابتداء بالساكن وكون الفتحة اخف والالف مفتوح ابدا والعين لا يكون الا متحركا لئلا يلزم الغاء الساكنين فى فرضرب والحركات منحصرة فى الفتح والكسر والضم واما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فمن الاصل لضرب من حذفه والاصل فيهما فعل بكسر العين واما نحو ضرب بضم اوله وكسر ثانيه فقيل قولان احدهما انه اصل برأسه والبه ذهب المبرد وابن الطراوة والآخر بنون، قال فى شرح الكافية عن سيبويه والمازنى والثانى انه فرع عن فعل الفاعل وانه ذهب جمهور البصريين وفعل عن سيبويه من قال انه فرع مستدلا بان نحو خرج وبعث وطال قصر واحدد قصر واوانع بكذا وعنى بحاجتى بمعنى ملتوى بها وذهى علينا بمعنى تكبر وجهر زيد وزكر وورعت وفلج فحمل فى بدن ووضعت الدابة وقعست المرأة ونجعت الناقة ونعم الهلال وانعى على زيد واخواتها لم تستعمل الا مبنية للمفعول جزان عدة وزنا ابعا وتقريرا الدليل منه ان فعل المفعول لو كان فرعا لغيره لكان مستلزما وجوده وجود ذلك الغير ضرورة ان كون الفرع بستلزم وجوده وجود اصله واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة ان الفرعية ثابتة للاصل ولا يوجد فرع بغير اصل ونحن وجدنا افعل الا مبنية للمفعول غير مفتقرة عن الجهة للفاعل وجوابه بالنقض وهو ان لنا جموعا لم يجمع لها ولعدد كثير ابيد ودليل وجمع وزع الافراد انفا فلو كان ما ذكرتم صحيحا لزم كون الجمع اصلا برأسه وانتم لا تقولون به فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك ومن قال انه فرع عن فعل الفاعل مستدلا بترك الادغام فى نحو سير وترك الابدال نحو وقوف لم يبعد وزنا ابعا وتقريرا الدليل ان الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت احديهما بالسكون فان الواو تقلب ياء وتدغم الياء فى الياء وان الواو بين متحركتا فى اول الكلمة ابدا لثقل الاولى همزة لزوما فاظا لوجعل الادغام ولا الابدال لدل ذلك على انهما متغيران عن فعل الفاعل وهو سايروداوى فكما لا تدغم الالف من سايرو لا تهمز الواو من داوى فكذلك ما غير عنها واجاب الاولون عن ترك الادغام بالابدال فقالوا انما ترك الادغام فى نحو سير لانه اذا بنى للمفعول لم يعلم انه مجهول سايرو سير وانما ترك الابدال فى نحو قوى لبقاء مسئلة فى الواو بعد لانها منقلبة عن الف قاوى والرابع وزن واحد كدحرج ونزل وباقى فدحرج بالضم فى اوله والكسر فيما قبل اخره بخلاف البواقى ففصل فى كيفية الوزن وبيان التمثيل بحروف الميزان لحروف الموزون فى تعداد الحروف وهيئاتها وفائدة الوزن بيان احوال بقية الكلم فى ثمانية امور الحركات والسكنات والاصول والزوائد والتقديم والتاخير والحذف وعدمه والميزان لفظ فعل تقابل الاصول بالفاء والعين واللام على الترتيب المستفاد من الفاء ما لم تكن حروف الميزان معلا ما لموزونها من تحرك وسكون اصليين فيقال فى وزن قفل من الاسماء فعل بسكون العين وفى وزن ضرب من الافعال فعل بفتح العين وكتف يقال فى وزن قام من الاجوف وشد من المضاعف فعل بفتح العين فيهما لان اصلهما قيل بقلب الادغام قوم وشدد بفتح العين فيهما فقلبنا الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فى الاول وادغمت الدال الاولى فى الدال لاجتماع المثلين فى الثانى ويقال فى وزن علم فعل بكسر العين وكتف يقال فى وزن هاب من الاجوف وعل من المضاعف بكسر العين فيهما لان اصلهما هيب وعلل بكسر العين فيهما ففعل فيهما ما تقدم من القلب والادغام ويقال فى وزن ظرف فعل بضم العين وكتف يقال فى وزن طال وجب فعل بضم العين فيهما لان اصلهما طول وجبب بضم العين فيهما ففعل فيهما ما تقدم من القلب والادغام فحصل بذلك بيان الحركات الاصلية والسكنات فان بقى من اصول الكلمة شئ ذكرت فى الميزان لا ما ثانية فى وزن جعفر فعلل وزدت لاما ثالثة فى وزن الحماسى فعللل وزن جحمرش فعللل وما ذكره الموضح فى كيفية وزن الثلاثى مجمع عليه وما ذكره فى غيره اختلف فيه على مذهبين احدهما ما ذكره وهو قول البصريين بناء على ان الجميع اصول والصحيح والثانى ان ما زاد على الثلاثة زائد قالوا لكون بنى على قولهم ان منتهى الاصول ثلاثة كما تقدم عنهم ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب احدها انه لا بد من وزن لا يزاد فى كيفيته وزنه والثانى انه يوزن ويقابل اخره بلفظه الثالث انه يوزن ويقابل الذى قبل اخره بلفظه وهو مبنى على ان الزايد هل هو الاخر او ما قبله فالقراء على الاول والكسائى على الثانى ففعل فى جعفر فعلل كما يقول البصريون او فعلل بزيادة الراء او فعل بزيادة الفاء او لا يتكرر ما هو بعينه او اللام وبقابل الحرف الزايد بلفظه ليتميز عن الاصل الا فيما يستثنى فيقال فى وزن اكرم بزيادة الهمزة وبيطر بزيادة الياء وجهور بزيادة الواو افعل وفعل وفعلول على طريق اللف والنشر على الترتيب ويقال فى وزن اقدر بزيادة الهمزة والتاء افتعل وكتف يقال فى وزن اصطبر مما فاؤه ضاد قلبت تاء الافتعال فيه طاء واذكر ما فاؤه ذال معجمة وقلبت تاء الافتعال فيه دالا لانها مهملة افتعل لان الاصل فيها اصتبر واذكر قلبت تاء الافتعال فيه الاول طاء وفى الثانى ذالا لما سبق ويقال فى وزن استخرج مما نا وفى تعداد الزيادة والاصول استفعل الا اذا كان الزايد تكرارا لاصل سواء كان للالحاق ام لا فانه يقابل عند الجمهور بما يوزن به ذلك الاصل لان تكرار الاصل فى علم الصرف بمنزلة التركيب اللفظى فى علم النحو فكما ان ذلك يعطى حكم الاول فتبصر فى اعراب فعلل يوزن به الاصل اعلاما بان هذا تكرار لما سبق كقولك فى وزن حلنبث بكسر الحاء المهملة وهو سنح الانجدان بفتح الهمزة وضم الجيم واهمال الذال نبات جيد لجمع المفاصل وفى وزن سحنون بضم السين المهملة وبنونين وهو اول المطر او الريح وفى وزن اعذوذن بالمعجمة وبالذال المهملة نبت اعذوذن الشعر اذا طال واعذوذن النبت اذا اخضر فعلل وفعلول واضوعل لغا وشذ امرنبا فالنباء فحلنبث للالحاق بقندبل والنون فى سحنون للالحاق بضفروف والذال فى اعذوذن لغير الالحاق وذهب بعضهم الى ان الزايد يقابل بلفظه مطلقا ولو كان تكرارا لا

فوزن وزن حلتيت فعليت وفي وزن معزين فعلين وفي وزن اعدد من اضورب واذا كان في الموزون تحويل من مكان الى مكان وهي القلب المكاني او حذف لبعض الاصول اتبعت بمثله في الميزان فتقول في وزن ناء بالمد ما ضي بناء قطع لانه من الشاي والاصل نأي فتحولت اللام وهي الياء الى موضع العين وهي الهمزة فصار نأيَ فتحركت الياء الفا وانفتح ما قبلها فصارت ناءَ بالمد وتقول في وزن الحادي وهو مبدء المصدر عالف لانه من الوحدة والاصل الواحد تحولت الفاء وهي الواو الى موضع اللام وهي الدال ولا يمكن الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصار الحادِ فقلبت الواو ياء لوقوعها مطرفة اثر كسرة فصار الحادِي وتقول في وزن يهب ما حذفت فاؤه يعل والاصل يوهب حذفت فاؤه لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لانه في الاصل يفعل بالكسر فنقلت لحرف الحلق فيكون الحذف من يعل بالكسرة اذا المفتاح تالف في يطا والخاتم وتقول في وزن بع لمرآة من باع فَعْل والاصل بيع حذفت عينه لالتقاء الساكنين وتقول في وزن قاض ما حذفت لاعتلاج والاصل قاضو حذفت لاجل التقاء الساكنين وقد يتعدد وزن بعض الكلمات كما سطلع عليه واعرفه وذلك لانا نغير الحركة والسكون باصلهما والغاء في ذلك اصلها السكون والسين والهاء ساكنان فيلزم في الميزان التقاء الساكنين فالسواب ان يوزن بفعل لان اصلها اطوع وارتبط والسين والهاء زائدتان **فصل** بما يعرف به الاصول والزوائد قال الناظم في النظم وبحرفان يلزم فاصل والذي لا يلزم الزائد مثل تالله فذي حرف الحرف الاصلي بانه الذي يلزم في جميع التصاريف وعرفنا الزائد بانه الذي لا يلزم في جميع التصاريف ومثله بتاء احتذ فانها زائدة لانها تحذف في بعض التصاريف تقول حذى محذوة والاحتذاء الاقتداء ولبن لتمال وفي كلا التعريفين نظر اما التعريف الاول وهو تعريف الاصل فلان الواو من وكب في النون من فرتعل زائدتان كما سنعرفه وفيهما مع انهما لا يسقطان في جميع التصاريف واما التعريف الثاني وهو تعريف الزائد فلان الغاء من وعد والعين من قال واللام من غزا اصول مع سقوطهن في بعد وقل ولم يغز فتعريف الاصل غير جامع وتعريف الزائد غير مانع والجواب عن المراد وبانا الاصل اذا سقط لعلة مقدرا الوجود بخلاف الزائد والزائد اذا لزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ما هو ساقط في اصل الوضع مخففا او مثقلا او مجردا والمزيد فيما يعرف به الزائد ان يقال علم انه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية اصول احرفا الكلمة عند التردد فيها على اصلين ثم الزائد نوعان تكرار الاصل وغيره فالاول وهو تكرار الاصل لا يختص باحرف بعينها بل يكون في جميع الحروف الا الالف فانها لا تقبل التضعيف وسواء كانت من حروف سألتمونيها ام لا والزائد بتكرار الاصل شرطه ان يماثل اللام كجلبب بزيادة الباء الثانية للالحاق بجرج وجلباب مصدره ويطلق على الملحفة او يماثل العين اما مع الانفصال كقتل بالتشديد وزيادة احد المثلين على الخلاف في انهما الاولى او الثانية او مع الاتصال بزائد بينهما كضفنل بفتح العين المهملة والفاء فين وبينهما نون ساكنة وهو لكتيب الخليط المتداخل الرمل او تماثل الفاء والعين كمرمريس بفتح الميمين وسكون الراء الاولى وكسر الثانية وفي آخره سين مهملة قبلها ياء مثناة تحتانية ساكنة وهي الداهية ومرمريث للبقر ولا ثالث لهما او تماثل العين واللام كصمحمح بمهملات الاولى بدل وقال الجرمي الغليظ القصير وقال ثعلب الشديد الصلب او الصلب الغليظ شديد والحاصل انه متى تكرر حرف في كلمة ولها اصل غيرها حكم بزيادة احد المضعفين في تعيين الزايد خلاف وذكر المفصل انه يحكم بزيادة ثالث الحمائلات وثالثها في نحو صمحمح بعد الحاء الاولى والميم الثانية وبزيادة ثالثها ورابعها في نحو مرمريس بعد الميم الثانية والراء التي قبلها واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى في صمحمح والميم الثانية في مرمريس بعدهما في المصغر حيث قالوا صميحم ومريرس وفصل عن الكوفيين في صمحمح ان وزنه فعلل واصله صمحح ابدلوا الوسطى حيما واما الثالث مماثل الغاء وحدها كقرقف بقافين وغوجن بينهما راء ساكنة وهو الخمر وسندس وهو ثوب الديباج او تماثل العين المفصولة باصل كحدد بمهملات اسما لرجل ولم يجئ على فعلل بتكرير العين غيره فاصلي جواب واما واذا بين الرباعي من حرفين فان لم يصح اسقاط ثالثه فالجميع اصل كمسمم بكسر السينين المهملتين ووزنه فعلل لان ناطقا الاشين مخففة ولا بد ثالثهن مكمل للاصول وليس احد الباقين اولى من الاخر فحكم باصالتهما وحكى عن الخليل والكوفيين ان وزنه فعلل تكريرا فاؤه وهو بعيد وان صح اسقاط ثالثه كسلسلة فانه يصح اسقاط ثالثه ويقال لمه وهو لمز من الحسب بمعنى لمث فقال الكوفيون ذلك ثالث الصالح للسقوط زايد مبدل من حرف مماثل للثاني فاصل الحاء على هذا لم فاستثقل توالي ثلاثة امثال فابدلوا من احدها حرفا مماثل الغاء وقدمانهم فالوا في مصدره ضلال ولو كان مضاعفا لاصل الحاء على فعيل وقال الزجاج من البصريين ذلك الصالح للسقوط زايد غير مبدل من شيء وقال بقية البصريين اصل والخيار الشارح مذهب الكوفيين وقال انه اولى من جعله بناء مكررا موافقا للمضعف الثلاثي المضاعف كما يقول البصريون في امثاله كقصقصت وكبكبنا انتهى وكفكفت والنوع الثاني من نوعي الزايد وهو ما زيد لغير تكرار مختص باحرف عشرة جمعتها في كلمات مرارا وهي هم يتسائلون يا اهل استسلمتم وناه هويت السمان امرت سليمان سألتمونيها نويت اللامة ماءات وسهيل اسلم تهن انت ولي متنها وجمعها الناظم في بيت واحد اربع مرات فقال هناء وتسليم تلا يوم انتهت نهاية مسؤل امان وتنهيل وبعضهن ان بعدوا الشين المجمعة في مخاكرهنكش في خطاب المؤنث فان قالوا هذه مختصة بالوقف قلنا وهلا تكلت وخصصت هذه الاحرف بالزيادة دون غيرها الان اولى ما زيد حروف المد واللين لانها اخف الحروف وقد عد منها من الاحرف العشرة ترجع اليها فالهمزة مجاورة للالف في المخرج وتنقلب الى حرف اللين عند التخفيف والهاء اختها مجاورة للالف في المخرج والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة والنون فيها غنة ممدة في المخشوم اشتداد الالف في الحلق والتاء حرف مهموس ابدلت من الواو في تجاه والسين حرف مهموس فيه صفير وبقرب مخرجه من مخرج التاء واللام وان كانت حرفا مجهورا لكنها اشبه النون وقربت من مخرجها واسيا الزيادة سبعة الالحاق مفكوكة والدلالة على معنى كحرفا المضاعفة وامكان النطق كهمزة الوصل وهاء السكت في قرلبيان الحركة كسلطانيه والمتكتكتاب والعوض كزنادقة والتكثير كبعثري قالوا ان عصفورا على اشرط فنزاد

الا الالف بشرط ان تصحب اكثر من اصلين ولا يكون في الاول لشدة الابتداء بالساكن بل يكون ثانية فصاعدا ب وثالثة نحو عماد ورابعة نحو عضيد وخامسة نحو سلالم بضم السين المهملة عظام صغار في اصابع اليدين والرجلين وسادسة نحو جنبذ وسابعة نحو برطاس وبستثنى من ذلك اذا صحبتا اكثر من اصلين من ضاعف الرباعي نحو ضوعف فانها تبدل من الاصل لانائدة بخلاف قال وغزا لان الالف فيهما ابتدائية لكونها لم تصحب اكثر من اصلين وتزاد الواو والياء انتهائيا بشرط احدهما ما ذكر في الالف وهو ان تصحب اكثر من اصلين والثاني ان لا تكون الكلمة التي هما فيها من ابنية سمسم من الرباعي المضاعف والثالث ان لا تسكن الواو وما قبلها كانت قبل اربعة اصول ام لا ولا يشترط الياء قبل اربعة اصول نحو مضاعف وذلك نحو صيرف وجوهر فزيادتها ثانيتين وضيغم بتثليث الضاد وعجين وزيتون ثالثتين وحندقوق وعرقوة فزيادتهما رابعتين والحندقوق بكسر الحاء المهملة وسكون النون المعجمة وكسر الدال مطمئنة من الارض غليظة والعرقوة بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف الخشبة المعترضة على راس الدلو بخلاف نحو بيدق وسوط فان الواو والياء فيهما لم يصحبا اكثر من اصلين بخلاف بؤبؤ وعوعوة فانهما من بنات سمسم والبؤبؤ بضم الباءين الثانية بعد هما واو ومهموزة اسم طائر ذي مخلب شبيه الباشق والوعوعة صوت الذئب والسبع بسببين مهملتين اذا صوت وورنتل ويستعمل لتصدر الواو مطلقا والياء قبل اربعة اصول غير مضاعف والورنتل بفتح الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة فوق فالسين ونعم فتح ان الواو فيه زائدة وهو ضعيف فلا تظهر لذلك والصحيح ان الواو اصلية ولم يذكره الجوهري والخلاف لا ثمرة فيه لان فعلل زائدة والفرق بينه وبين ذلك وقبل اصلية وعلى القولين ونعم فضلل الا ان اللام الاخيرة على الاول زائدة وعلى الثاني اصلية وما يستعمل بمثناة تحتية فسين مهملة فشاة فوقانية فضم مهملة فواو فراء مهملة فوقية فضلل لكن ضعف وهذا هو الصحيح لان الاستفاق لم يدل على الزيادة في مثله لان المضاعف نحو صرصر وصمصم نجلوك بعد انها قاله المرادي وقال الجوهري اسم موضع عند جزيرة المدينة وكساء يجعل على عجز البعير واسم من اسماء الدواهي يقال ذهبت ايدي سبا اي تفرقوا والباء قال المرادي وتزاد الميم بشلثة شروط ابنية وهي ان تتصدر عن اثلاثة اصول فقط وان لا يلزم في الاستفاق وذلك نحو مجد لمكان المجد ومنجنيق بفتح الميم وسكون النون وكسر الجيم الموحدة وبالجيم قال الجوهري اسم موضع بخلاف نحو مرزنجوش لعدم تصدر الميم ومهدد لانه لم يتأخر عنها ثلاثة اصول والضرغام الاسد والمهدد بمعنى الصوت ومرزنجوش لانها لم يتأخر عنها ثلاثة اصول فقط بل ان يدرن ذلك وهو بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاي وضم الجيم وفي آخره شين معجمة المرزنجوش بالميم والراء والزاي المهملة والنون والشين المعجمة بمثلة طيبة الريح ومبرعز بكسر الميم والعين المهملة وفي آخره زاي وهو مما لان من اصوف فانهم قالوا ثوب مبرعز فانتفوها اي الميم لزومها في الاشتقاق وبهذا دل ابن مالك على سيبويه في قوله ان الميم فيه زائدة وبشرط الزيادة الميم ايضا ان لا يكون كلمتها وبالجملة مؤلفة من حرفين كمر ومهما وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين الاولين وهما ان تتصدر وان يتأخر عنها ثلاثة اصول فقط ولو قال بالشرط الثاني لكفى لانه عرض الكلام في الهمزة المصدرة فشرطه تصدرها نحو اكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهما اربعة بتأخره الاكلا اذا اتخذ الوعدة وافعل اسم تفضيل بخلاف همزة نحو كتابيل بكاف مضمومة ونون مفتوحة فهمزة ساكنة فباء موحدة فياء مثناة تحت فخر فيل اسم موضع باليمن لانتفاء التصدر والكل لان المتأخر عنها اصلان لا ثلاثة واصطبل بقطع الهمزة المكسورة لان المتأخر عنها اربعة اصول لا ثلاثة فان اصطبلا اخماسي كجعبلة وتزاد الهمزة المتطرفة بشرطين وهما ان يسبقها الف وان يشبه ثالث الالف باكثر من اصلين سواء فتح اول كلمتها ام كسر ام ضم فالاول نحو حمراء وتلقاء نحو علباء والثالث نحو قرضاء فالهمزة في الاول والثاني سبعت بثلاثة اصول وفي الثالث باربعة اصول بخلاف همزة نحو ماء وشاء فان الالف قبلها مسبوقة باصل واحد وبناء وابناء فان الالف مسبوقة باصلين لا باكثر وبخلاف نحو تنبأ وهو الخبر فان الهمزة لم تشبه الف وتزاد النون متأخرة بالشرطين المذكورين في الهمزة المتطرفة وهما ان يسبقها الف وان تشبه ثالث الالف باكثر من اصلين سواء في ذلك الاسم والصفة نحو غضبان وتزاد متأخرة ايضا في المشترك والمجموع على حده واحمل عليهما بخلاف الف نحو لمان صلحا فان الالف فيهما سبقت باصلين لا باكثر منهما وتزاد النون متوسطة بثلاثة شروط ان يكون توسطها بين اربعة بالسوية وان تكون ساكنة وان تكون غير مدغمة فخرج نحو هجفنة وهو الاسد وعنفقل بمعنى مهملة وفاءين وهو كثيب الرمل العظيم وقرنفل وهو نوع من العطر وحنطأ وهو الفصير وورنتل وهو النسر بخلاف نحو عنبر فان قبلها حرفا وبعدها حرفان ودنون عرنين بضم العين المهملة وفتح النون طائر مائي طويل العنق فانها متحركة لا ساكنة ونون تجنس بفتح السين المهملة والجيم والتشديد للنون وفي آخره سين مهملة لجمل الضخم فانها مدغمة وقد يثبت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف لا نزر اكثر وجيد وغير فضلل كعدنس وقالوا برجيان والاصل ذهب الى ان النونين زائدتان وودنة فضلل وتزاد النون مصدرة في المضارع نحو يضرب وثالثة نحو يحظل ورابعة نحو يعضيد وخامسة نحو يسرجان وسادسة نحو يعثران وسابعة نحو يعيدران وهو نبت طيب الريح وتزاد التاء في الثلاثي كقائمة وقامت وفي المضارع كتقوم وفي الماضي الطاوع من الثلاثة والرباعي كتعلم بتشديد اللام وتدحرج وفي الاستفعال نحو الاستخراج وفي المتفعل نحو التكسر والانفعال نحو الانقياد وفي التفاعل كالتضارب وفي المفعلل نحو التمسكن والوصف في التفعيل والتفعال نحو التردد والتزيادة دون مزيدهما الا ان فروعهما الذين فروعهما الا ان فيهما وتزاد السين في الاستفعال كالاستخراج وفروعه واعلها الناظم في المنظم وابنه في شرحه وزيادة اللام والهاء قليلة في الاستعمال فزيادة الهاء كلهيات واهراق وزيادة اللام نحو طيسل بفتح الطاء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفتح السين المهملة للكثير بالمثلثة بنابيل بمعنوبها اي الهاء في المصدر نحو الامرة وفي الجمع ايضا كقوله فرحبا الظلام بالما كادت غلب الاتهات في العقلاء والامات في البهائم وقيل الاتهات جمع امهة قال امهة خذف والياس لي فالهاء زائدة في المفرد والجمع ودنة امهة فعلمة والهاء للكثير او للالحاق عند من اثبت فعللا وجوز ابن السراج اصالتها فيكون ودنة امهة فعللة كابهة وهي العظمة وبنو بده حكاه الخليل في كتاب العين تامة نشأ

وسكون الزاي

فعلل التضعيف

او اتخذت

وزنه فتح

اى لتخفيفها اما لانها حذفت الهاء فبقى انكتة كتاب مضطرب وكان الفارسى يعبر عنه وفى الصحاح لهمان جمع لهمة لصل ام اسقط سقوطها فى الاذاة مصدر اوان وبين ذلك يرد على المبرد فى دعواه عدم زيادة الهاء قالوا ولا جواب له عنه لادعوى الغلط من قال الزيادة لما ابدال الهمزة فى هراق توهم انها فاء فادخلت الهمزة عليها فاسكنت وسقوط اللام فى اطبس وهو الدرد الكثير وكل اعلى وجه الارض من التراب الغبام او هو غلو كثير النسل كالذباب والنمل والهوام قالت الغاموس واما تمثيل الناظم فى النظم وابنه فى الشرح وكثير من النحويين للهاء بنحو له ولربه وتمثيلهم للام بذلك وتلك من اسماء الاشارة فى البعد تذكيرا او تانيثا فمردود جواب اما الان كلا من هاء التنكيت وله ولام البعد فى ذلك وتلك كلمة برأسها وليست جزء من غيرها ولا منزلة منزلة الجزء مما قبلها لتلا يقال عليه وكلك تاء التانيث كلمة برأسها وليست جزء من غيرها كما تمت وقد مثل بها وما خلا من هذه القيود حكم باسرنا الا ان قامت حجة اى دليل على الزيادة وقد لخصها احدها سقوط الحرف من اصل كسقوط الفاء من اصله وهو المعتل فلذلك حكم بزيادة همزة شمال بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بينهما وهو الريح الشمال واحنطا بكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وبالهمزة فى اخره للالحان بالحرجم والجحنطى العسير البطن ومسجد الاعور بسم الدال وكسر الميم وبالصاد المهملة وحق بعلابط وابهم هو ابن والبم المبالغة وتوفى حنظل بفتح الحاء المهملة والظاء المعجمة وبينهما نون ساكنة وسنبل بضم السين المهملة وسكون النون وفتح الموحدة وتاء ملكوت بفتح الميم واللام وعفريت بكسر العين وسكون الفاء وسبوح قدوس بضم الفاء فى الميم وبينهما دال ساكنة وفى اخره سين مهملة للعظيم وهو ملحق بصفتوق وفى خط ابن المرحل قدوس على وزن قربوس واسطاع بفتح الهمزة لسقوط هملة التمثل بضم المثناة الفوقية وسكون الميم وفتح المثلثة ثم لام الف فى الصحاح وفى المحيط بفتحتين راجع الى المحيط او هو مبنى على انها خلفت همزة فوزنه افتعل وقبل هذا الوزن مفقود وانما هو افتعل كاحر تسبى الدبك اذا انتفش للقتال ثم انقلبت الالف همزة وفى الدلاسة راجعة الى الملاسة وهو الشئ البراق لتوهم وضع وقيل فيها ولصرف وملصر وابو الحسن وابو عثمان بزيادة اسالزمهن وان فى ذوات الاربعة واضف ذوات الثلاثة وفيها ست لغات سادسها لبصر وهو ابهمها دليل على الزيادة وفى البوم راجع الى البهم فهو ابن بزيادة الميم وفى المالك راجع الى الملكوت قال فى الصحاح والملكوت من الملك كالرهبوت من الرهبة وفى العفرت بفتح العين وهو التراب راجع الى عفريت بكسر العين وفى القدم بكسر القاف وفتح الدال راجع الى القدموس وكان حقه ان يقول وفى التقدم فتح كتاب التروفيص لمحمد بن المفلح الازدى القدموس المستبد ونحوه وجمعه قداميس وقال ابن الدهان القدموس ما تقدم واشرف من انف الجبل انتهى وفى الطاعة راجع الى استطاع واسطاع كاكرم تقلت حركة العين وهى الواو الى الفاء الكلمة وهى الفاء فانقلبت الفا بعد ان كانت واوا متحركة فصوا من هذه الحركة السين هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ويدل على انه ان اصل اطاع فولهم يستطيع بضم حرف المضارعة وفى قولهم حظلت الابل اذا اتاها اكل الحظل راجع الى حنظل وفى قولهم اسبل الزرع راجع الى سنبل والدليل الثانى على الزيادة لزوم عدم التغيير بتقدير الاصالة فى ذلك الكلام الذى فى ذلك الحرف منها فلذلك حكم بزيادة فون نرجس بفتح النون وكسر الجيم فوزنه فعلل بضم اوله وفتح ثالثه وكسر رابعه راجع لعنضليل وفعلل بفتح اوله وضم ثالثه راجع لتغضب وفعلل بفتح اوله وثانيه وكسر ثالثه مع التشديد راجع لتغيب قيل وفى ذكر هذا نظر لانه مفعول من اجل كتعلم ومفعوله من الصرف والدليل الثالث سقوطه من فرزدق كنطق الف كتاب فى جمعه على كتب والدليل الرابع سقوطه لغير علة من نظير سقوط ياء ابطل من اطل والابطل الخاسرة والدليل الخامس كون الحرف مع عدم الاشتقاق فى موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق نحو عفنقس بالفاء المكررة فان النون فيه محكوم بزيادتها مع انه لا تصرف له لاشتقاق لان نونه فى موضع لا يكون فيه مع الاشتقاق الا زايدة نحو جحنفل من الجحفلة وهى لذى الحافر كالشفة للانسان والجحنفل العظيم الشفة والدليل السادس كون الحرف مع عدم الاشتقاق فى موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة احرف نحو اكل مما حكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو احمر والاكل الزعرة والدليل السابع اختصاصه بموضع لا يقع فيه الاحرف من حروف الزيادة كالنون فى كنتأ والعظيم الحية وتاؤه مثناة ومثله وفى خيطل للعظيم البطن وتاؤه مهملة مجمة والدليل الثامن لزوم عدم النظير بتقدير اصالة تلك الكلمة وفى نظير الكلمة التى فى تلك الحرف منها نحو سفرجل على لغة من ضم التاء والفاء وهو واحد السفلب فان تاءه زائدة وان لم يلزم من تقدير اصالتها عدم النظير فانها لو جعلت اصلا كان وزنه فعللا لا يعرف وهو موجود ولكن يلزم عدم النظير فى نظير ما اصلى لغة الضم فلما ثبت زيادة التاء فى لغة الضم حكم بزيادتها فى لغة الضم ايضا اذ الاصل اتحاد المادة والدليل التاسع دلالة الحرف على معنى كحرف المضارعة

فصل فى زيادة همزة الوصل سميت بذلك لانه يتوصل بها الى النطق بالساكن كما قاله الشلوبين وقال تلميذه ابن الضايع سميت بذلك لسقوطها عند وصل الكلام بما قبلها والاصل فيها ان تكون بادئ ملابسة وهى همزة سابقة فاولا الكلمة لو اصلة فى الابتداء معقودة فى الدرج ولا تكون فى مضارع مطلقا سواء كان ثلاثيا ام رباعيا مجردا او مزيدا فيه لان المضارع مبدوء بحرف المضارعة وهى متحركة ابدا فلم يحتج بهمزة الوصل ولا تكون فى حرف غير ال عند سيبويه ولا فى فعل ماض ثلاثى مجرد كامر واخذ ولا رباعى نحو العدد كاكرم واعطى فالهمزة فى ذلك كله همزة قطع بل تكون فى الفعل الخماسى وهو بابه زيدتا ان كانطلق

باب التصريف

في قراءة عبد الله بن عمرو والاخوين وفي نحو استغفرت في قراءة الجميع والاصل أإخذناهم وءاستغفرت بهمزة مفتوحة للاستفهام فكسرة للوصل فحذفت همزة الوصل لاستغناء عنها بهمزة الاستفهام وكما حذفت المضمومة في نحو لمن طر إجل الاصل اضطر بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت وتلك مقتضى القياس المفتوحة لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا تحقق لان همزة الوصل لا تثبت في الدرج الا في الضرورة كقوله الا الا ارى اشيئين احسن شيء ايجدان الدهر يمنع جل فاثبتت همزة اشيئين ضرورة بل الوجه ان تبدل الفا قال الحضراوي لم يذكر ابو علي وجماعة غير ابدال همزته بخلافه ولا جاء في كلامهم وقد تسهل بين الهمزة والالف مع القصر وهو القياس لان الابدال شاذ كما سنذكره وقال ابن الباذش تسهيل هذا بينا ذكر اصحاب سيبويه بالبدل وفضل الشلوبين عن ابي عمرو ان هذه الالف اجتلبت للفرق كالف اضربان وانه خطأ من قال انها مبدلة من الهمزة لانها ليست همزة قطع ولحساب الشلوبين بانها قد اشبهت همزة القطع من وجوه فلا يبعد في ثبوتها وتغيير صورتها بابدالها للفرق بين الخبر والاستخبار وهو اولى من اجتناب همزة اجتبيته واجتمع بابنه فقد جمع بينهما وبين ساكن في نحو الحسن عندك فلولا الالتفات الى حركتها الاصلية لم يجز بخلاف اضربان ولا فرق في ذلك بين همزة ال وهمزة ايمن يقول الحسن عندك وايمن الله يمينك بالمد على الابدال راجحا وبالتسهيل مرجوحا وصنه اي من التسهيل قوله النحو ان دار الرباب بنا عدت اوانبت جبل ان قليبك طائر بتسهيل الهمزة الثانية مع الفتح وان شرطيه وجوابها محذوف وان قليبك طائر خبر المبتدا وقد قرء بهما اي بالمد والتسهيل فمن قرء بالمد فالهمزة الاولى للاستفهام والثانية بدل من همزة ان الشرطية وان قليبك طائر خبر المبتدا والجملة الشرطية وجوابها محذوف وان شرطية وجوابها محذوف دل عليه ما قبله والتقدير ان دار الرباب بنا عدت اوانبت جبل ان قليبك طائر فالاستفهام للانكار والتوبيخ

هذا باب الابدال

بكسر الهمزة مصدر ابدل وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف اخر فمخرج بعد البدل المكان الموضع فانه قد يكون في غير مكان الموضع الذي كان فيه كناء عدة وهمزة ايمن وبعد الاطلاق الغلبة فانه يختص بحروف المد واللين الاخرى التي يبدل من غيرها او يبدل غيرها ابدالا لاشابها للادغام وهو جميع الحروف ما عدا الالف فما يبدل ابدالا لاثما وهو ستة احرف وهي الهاء والحاء والعين المهملة والالف والنون المعجمتان كما لهم وفكنه وهي بينا الغطاف البعل وقنه وفي اخر اخن وفي ربع وبع وفي خطر عطر وفي جلد جند وفي لمتم للعدم وما يبدل ابدالا شاذا فغير مقيس وهو ثمانية ما هو غير ضروري وفي التعريف هو اثنان وعشرون حرفا يجمعها هجاء قولك احد صرف شكس امر على ثوب عزة وما هو ضروري في التصريف وهو ستة يجمعها هجاء قولك هدأت موطيا وهي الهاء والدال المهملة والهمزة والتاء المثناة من فوق والميم والواو والطاء المهملة والياء المثناة تحت والالف وخرج بقولنا شاذا بما ابدل نادرا نحو قولهم في اصيلان تصغير اصيل على غير قياس كما بحثه في شرح الهادي وذكر ان كلام سيبويه يدل عليه وقال ابن السيد كانه تصغير اصلان وهو حكى لقياس الجمع اذا صغر ان يصغر على لفظ واحده وهذا جاء مصغرا على لفظ جمعه وفي الصحاح الاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب وجمعه اصل فاصال واصايل ويجمع ايضا على اصلان مثل بعير وبعران ثم صغروا الجمع فقالوا اصيلان ثم ابدلوا من النون لاما فقالوا اصيلال انتهى فهذان المثالان مخالفان لسبع الموضع وصيغه اولى من وجه لان الحمل على التصغير المفرد شاذ فذا اولى من الحمل على تصغير الجمع شاذ فذا لكثرة تكسير مغرب وشذ بابا تصغير عشية ونحوها وصيغها الواو من وجه لان من دعوى الزيادة التي لا اصل عديها وفي اضطجع اذا نام على جنبه وفي نحو مكتل بتقديم الياء عملا في الوقف او ما جرى مجراه اصيلال بابدال اللام من النون لغة لبعض العرب وكان القراء يقولون اصيلان تصغير اصيال وجعلوا زيادة اللام عوضا عما حذفوا لانهم لو جاؤا به على الاصل لقالوا اويصيلا وشبهه بدمر وادمر ثم قالوا دمار وذلك انهم اذا وقفوا او اضمروا للجمع بالف اللام من الضاد وعلى ابدال الجيم من الياء المشددة لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في الجهر وانما اختص ذلك بالوصل لانه يزيل خفاءها قال لنا بغنة وصف بها اصيلا لا اسابها اعجبت جوابا وما بالربع من احد والمعنى وقفت بدار الحبيبة احيانا وسألتها عن الحبيبة فحجرت عن الجواب وما بها اسد يحبني وقال سطوري امنه لاسدن في ذنبا اراي ان لا ادعه ولا شبع ما ال الى ارطاة حقف تعلجم والدحنة بعد العبش والهاء عوض عن الواو والارطاة تحجر من شجر الرمل والحقف المعوج من الرمل والجمع حقاف او احقاف فالعلجم قال المازني بعض العرب يكسر الجمع بزنة جحمرش مطبقين ويبدل مكان الضاد الفا قريبة المخرج منها وهي اللام وقال ابو زيد من لباديه خالي عويف وابو علج المطعن فالعلم بالعين يريد ابو بيطر والعشوفا بدل الجيم من الياء المشددة وهذا من اجراء الوصل مجرى الوقف قال ابن السيد في شرح الكافية وقتني عبد الغنية بحجة فضاعة قال الجوهري وحجحة قضاعة يجعلون الياء جيما مع الحمير يقولون هذا راعي حيج يريد هذا راعي حيي وانما قلت لرجل من بني حنظلة من انت فقال ابو عمرو فلت لرجل من بني حنظلة من انت فقال فضيج فقلت من ابوهم فقال من مرج يريد فضبي ومرى وقد تبدل من الياء المخففة حملا على المشددة كقولهم لام ان كنت قلت حيج فلا بزال شاج يانياك بي افرنقعا فضيج فقلت من ابوهم فقال من مرج يريد فضبي ومرى وقد تبدل من الياء المخففة حملا على المشددة كقولهم لام ان كنت قلت حيج فلا بزال شاج يانياك بي افرنقعا بزني وفريج يريد اللهم ان كنت قلت حجي فلا بزال ياتي بي شاج هذه صفته والشاج فعلة من شجج البغل اي عسر وتا والافرا الابيض والنهاق النهيق وبزني يجرنه وفريج اي ذو فرق وهي الشعر الى شحمة الاذن ومعنى هدأت سكنت من السكون ضد الحركة قال جعفر ان احداث الصبا اصلت فضرب علينه وعبد النهام وموطيا حال من الضمير في هدأت وهو اسم فاعل من وطأ ثلاثيا جعلته وطيا الا انك خففت همزته بابدالها هاء لانفتاحها وانكسار ما قبلها فالهاء فيه بدل من الهمزة وذكر الهاء في النظم زيادة على ما في التسهيل اذ جعلها فيه فهاء فقولك طويت ثناءها فيه صناعة من ثلاثة اوجه اسقاط الهاء كما مر وتكرار الالف واعمال الماضي وانما وصل ابدالها الموضح في الحواشي ثم انما ذكر الهاء لم يتكلم هنا على باب الابدال عليها مع عدها اياها منه وجهه اي وجه عدم تكلمه عليها هنا ان ابدالها من غيرها انما يطرد في الوقف على نحو وعد وتعد وذلك مذكور في باب الوقف فاستغنى بمروقنا ابدالها من غير الناء فسموح لا يقاس عليه كقولهم في ايا هيا لك وفي لانك قائم لهنك قائم وفي ارقت الماء هرقت الماء وفي ارقت الشيء هرقت الشيء وفي اردت الدابة هردت الدابة فابدلوا في الجميع الهاء من الهمزة ذلك فيما لك من الخرج لانها من فصيح الحلق

فصل في ابدال الهمزة تبدل من الواو والياء وجوبا في اربع مسائل احديها ان تطرف احدهما وهي لام او زائدة للالف بعد الف زائدة سواء كسر ما قبل كلتيهما ام فتحهما نحو كساء وسماء ودعاء فالهمزة فيهن مبدلة عن واو والاصل كساء وسماء ودعاء ونحو بناء وظباء وفناء فالهمزة

باب الأبدال

واوا واول الكلمة فلا همز نحو بين اسم موضع ونحو بوم والصحيح ما ذهب اليه سيبويه من الابدال قط للقياس والسماع اما القياس فلان الابدال انما هو لاجل حركاته ووداه الشبيه بمزحمة فرهن من الطراز وفي كساء ووداء لافرق بين الباء والواو فكذا هما واما السماع فحكى ابو زيد في شبقه سبانا بالهمزة وهي صفة من شبق يشبق كعلم يعلم وفرخ ناهج اللغة حيث قد جيائد بالهمزة وفهم من اطلاقه ومفاعل ان هذا الابدال لا يختص بنا الى الف الجمع حتى اوبيت من القول مثل عواوير لمثل قواقير بالهمزة هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف في ذلك الاخفش والزجاج فذهبا الى منع الابدال في المفرد لخصته بخلاف الجمع **وههنا** مسئلة خاصة بالواو اعلم انه اذا اجتمع واوان وكانت الاولى مضمومة في اول الكلمة والثانية اما متحركة مطلقا او ساكنة مناصلة لواو او بزا بدلنا الواو الاولى همزة وجوبا لامرين احدهما ان التضعيف في اول الكلمة قليل وانما جاء منه حرف معلوم تركه دون فلما ثقل التضعيف بالحرف الصحاح في اول الكلمة امتنع في الواو التي هي اثقلها والثاني انهم لما كانوا يجيزون البدل في وجوه وضوء وهي واو مفردة لاجل انها بالصفة كالواوين كانوا حقا ان يلتزموا الابدال اذا وجدا لواوان لان الواوين اثقل من واو وضمة وهذان التعليلان سيبويه ويدخل تحت ذلك احدهما ان تكون الواو الثانية متحركة والصورة الثانية ان تكون الواو الثانية ساكنة مناصلة لواو بزا فالصورة الاولى نحو جمع واصله وجوو تقول اواصل واواون كقولك ضوارب وضوارب واصلهما واصل وواون بواوين فابدلنا الواو الاولى همزة واعل اواقي اعلال قاض فاذا دخلت عليها ال ثبت بانه كقولك ضويرب صدرها وقالت الخنساء لقد وقتك الاواقي والصورة الثانية نحو الاولى انثى الاول مقابل الاخر لكسر اصلها وعلى بواوين انهما مضمومة منه والثانية عين ساكنة مناصلة لواو بزا قلبت الواو الاولى همزة لما مر وجمعها أوَل واصله وول فصل بين ما تقدم بخلاف نحو وقت وفي ووري مبنيين للمفعول فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية ساكنة منقلبة عن الف فاشبه بفتح العين وهو واو في وعد واو في اعلال فلما قلبت مناصلة لواو بزا لانها بدل من الف بدل وبخلاف نحو اول واول اواين محققا من اوّل بواو مضمومة همزة وهي انثى الاول افضل تفضيل من وال اذا تحيا فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية منقلبة عن همزة قلبت مناصلة في الواو بزا وبهذا من نفى الوجوب الجواز وخرج باشتراط التصدر نحو هو وي وتوتي المنسوب الى هوف وتوى فلا تبدل الواو الاولى همزة لعدم تصدرها **فصل** في حكم ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك الابدال في بابين **احدهما** باب الجمع الذي على وزن مفاعل وذلك اذا وقعت الهمزة بعد الف اي الف الجمع وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع وكانت لام الجمع همزة او ياء او واوا وخرج باشتراط العروض الهمزة نحو المراءة والمرائي فان الهمزة موجودة في المفرد لان المراءة مفعلة بكسر الميم من الرؤية فلا تغير في الجمع بالابدال لان هذه الهمزة اصلية في الجمع وسبب الابدال عروضها فيه على انه سمع المرايا بالابدال شذوذا كقولهم مثل المرايا والعاب الاقطار وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو صحايف وعجايز ورسايل جمع صحيفة وعجوز ورسالة فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك ايضا وان كانت في الجمع لفقد علة الابدال الآتية واما ما حصل فيه ما شرطناه من وقوع الهمزة بعد الف الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع وكون لام الجمع معتلة فيجب فيه علان قلب كسر الهمزة فتحة ثم قلبها اي الهمزة ياء في ثلث مسائل وهي ان يكون لام الواحد همزة او ياء او واوا وخرج باشتراط العروض الهمزة نحو المراءة والمرائي فان الهمزة موجودة في المفرد لان المراءة مفعلة بكسر الميم من الرؤية فلا تغير في الجمع بالابدال لان هذه الهمزة اصلية في الجمع وسبب الابدال عروضها فيه على انه سمع المرايا بالابدال شذوذا كقولهم مثل المرايا والعاب الاقطار وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو صحايف وعجايز ورسايل جمع صحيفة وعجوز ورسالة فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك ايضا وان كانت في الجمع لفقد علة الابدال الآتية واما ما حصل فيه ما شرطناه من وقوع الهمزة بعد الف الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع وكون لام الجمع معتلة فيجب فيه علان قلب كسر الهمزة فتحة ثم قلبها اي الهمزة ياء في ثلث مسائل وهي ان يكون لام الواحد همزة او ياء او واوا منقلبة ياء وقلب الهمزة واوا في مسئلة واحدة وهي ان يكون لام الواحد واوا ظاهرة في اللفظ مسامتة من انقلاب ياء فهذه اربع مسائل نحتاج الى اربعة امثلة مثال ما لامه همزة خطايا جمع خطيئة مفعلة من الخطأ اصلها خطائي على وزن مفاعل بياء مكسورة هي ياء خطيئة وهي بعدها همزة هي لامها ثم ابدلت الياء المكسورة همزة على حد الابدال المتقدم في صحايف جمع صحيفة فصار خطاءء بهمزتين الاولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة ثم ابدلت الهمزة الثانية وهي لام الكلمة ياء لما مضى من ان الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وان لم تكن بعد همزة مكسورة فاطلبت بها بعد الهمزة المكسورة ثم قلبت كسرة الهمزة الاولى فتحة للتخفيف اذ كانوا قد يفعلون ذلك للفتح فيما لا يحصى نحو مدارى جمع مدرى بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء الذي تسلية تكون مع الماشطة تصلح بها ما زوين النساء وصفارى جمع عذراء وهي البكر في المدارى والعذارى بكسر الراء فيهما قال امرؤ القيس لكنما وبوم عقرت للعذارى مطيتي فيا عجبا من رحلها المتحمل وقال ابن هذائه مستشزرات الى العلى تضل المدارى في مثنى ومرسل فتح الراء فيهما فاذا فضل ذلك فيما لا مرداء وهو جمع جمع فضل ذلك الفتح هنا فيما لا يحصى جمعا اولى لثقل الكسر وتضل بالضاد المعجمة اي تغيب والمثنى الشعر المفتول والمرسل بخلافه والعرض بيان كثرة الشعر ثم قلبت الياء المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا بالفين بينهما همزة والهمزة تشبه الالف لكونها من مخرجها وهي متوسطة بين الفين فاجتمع شبه ثلاث الفات وذلك مستكره فابدلنا الهمزة ياء ولم يبدلوا الالف الاخيرة ياء لان الياء اخف منها فصار خطايا بعد خمسة اعمال اولها ابدال الياء همزة وثانيها ابدال الهمزة الثانية ياء وقالبها طلب كسرة الهمزة الاولى فتحة وذا بعها قلب الياء الفا وخامسها قلب الالف ياء على الترتيب هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الخليل الى ان مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع الهمزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطائي ثم يفعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ثم قلب الياء الفا ثم قلب الالف ياء واعترض بانهم قد نطقوا به على الاصل جمع من كلامهم للمبرد اغفر خطاءء بهمزتين واو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ثانية ابدا ومثال ما لامه ياء اصلية قضاء جمع قضية اصلها قضاي بياءين الاولى ياء قضية والثانية لام قضيت ثم ابدلت الياء الاولى همزة كما في صحايف فصار قضائي ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة فصار قضائا ثم قلبت الياء الفا فصار قضاءا فاجتمع شبه ثلاث الفات ثم قلبت الهمزة المتوسطة بين الالفين ياء لرجوعها الى اصلها فصار قضايا بعد اربعة اعمال احدها ابدال الياء الاولى همزة والثاني قلب كسرة الهمزة فتحة والثالث قلب الياء الفا والرابع قلب الهمزة ياء على المذهب المنسوب وهو ما لامه واو فلما جمع على مفاعل صار مطاوو فصار مطاوي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون ثم ابدلت الواو ياء ثم ابدلت الواو ياء ثم ادغمت الياء فيها وهو ظاهر ومن المطاوعة قول المتنبي مطاوي بهم في السير أمثال اجتمع فيها الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون ثم ابدلت الواو ياء ثم ادغمت الياء فيها وهو ظاهر وذلك على حد الابدال والادغام في سيد وميت فصل فيهما سيد وميت بقلب الواو ياء وادغام الياء في الياء وجمعها مطايا واصلها مطاوو بياءين مكسورة قبل الواو ثم قلبنا الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة فصار مطايي بياءين كما قلبت الواو ياء لتطرفها في الغازي والقاضي واصلهما

الثاني عوائد الاعوقلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ثم قلبت الياء الاولى همزة كما في صحايف فصار مطائي ثم ابدلت الكسرة فتحة فصار مطاءى ثم ابدلت الياء الفا
فاجتمع شبه ثلث الفات ثم ابدلت الهمزة المتوسطة بين الالفين ياء فصار مطايا بعد خمسة اعمال احدها قلب الواو ياء والثاني قلب الياء الاولى همزة والثالث ابدال
الكسرة فتحة والرابع ابدال الياء الفا والخامس ابدال الالف ياء ولم يرجع الى اصلها لان الواو اثقل من الياء ولانها لما اعلت في المفرد اعلت في الجمع ومثال الاسم واو
ظاهرة في الواحد هراوة وهي العصا وجمعها هراوى واصلها هرائو وبعد ذلك انا قلبنا الالف همزة في الجمع همزة على حد الف رسالة ورسائل فصار هرائو ثم ابدلت
الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة فصار هرائي ثم فتحنا الكسرة فصار هراءى فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا بهمزة بين الفين ثم قلبت الهمزة واوا
ليشاكل الجمع واحده فصار هراوى بعد خمسة اعمال ايضا احدها قلب الالف همزة والثاني ابدال الواو ياء والثالث قلب الكسرة فتحة والرابع قلب الياء الفا والخامس قلب
الهمزة واوا وشذ في هذا الباب ثلاثة انواع احدها تصحيح الهمزة بعد الالف كقولهم اللهم اغفر لي خطائئي والقياس خطايا ولكنه اتى به على الاصل والثاني تصحيحها وتصحيح الهمزة
التي هي لام بعدها كقولهم اللهم اغفر لي خطائئ بهمزتين والقياس خطايا وفي هذا اشذ مما قبله والثالث ابدالها بعد الالف حرفا لا يقتضيه القياس نحو هداوى
وهداوا والقياس هدايا **الباب الثاني** من البابين اللذين يقع فيهما ابدال الواو والياء من الهمزة باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة والذي يبدل
منهما ابدا هو الثانية لا الاولى لان افراط الثقل بالثانية حصل واذا اجتمع همزتان في كلمة فلها ثلثة احوال لانه لا يخلو الهمزتان المذكورتان من ان تكون الاولى
متحركة والثانية ساكنة او بالعكس بان تكون الاولى ساكنة والثانية متحركة او تكونا متحركتين ويمتنع ان تكونا ساكنتين معا فان كانت الاولى متحركة بفتحة او كسرة
او ضمة والثانية ساكنة ابدلت الثانية حرفا علة الفا او واوا او ياء من جنس حركة الاولى كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية الساكنة فتبدل الفا بعد
الفتحة نحو آمنت فالاصل أأمنت بهمزة مفتوحة فهمزة ساكنة ابدلت الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ومثله اي ومن ابدال الهمزة الثانية الفا قول عائشة
وكان يعني النبي يامرني ان آتزر وهو بهمزة مفتوحة فالف للمطرزي في عام الحديث بهمزة فيعزي فيه بالف مهموزة وتاء مشددة ولا وجه له في العربية — قال تر
لانه افتعل مضارع ومنه امتثل بكسر العين مشتق من الازار فبناؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة فابدلت الثانية الهمزة الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها
واجاز البغداديون اتزر وايتمن وانه اهل من الازار والامانة والاصل قلب الهمزة الثانية تاء وادغامها في التاء وحكى الزمخشري اتزر بالادغام وقال ابن مالك
انه مقصور على السماع كاتكل واذا جاز في الماضي جاز في المضارع ومنه حديث اخر وان كان مضيقا فليتزر به رواه مالك في الموطا بهذا اللفظ في جميع رواياته و
سجالو تبدل الهمزة الثانية ياء بعد الكسرة نحو ايمان اصله إئمان بهمزتين مكسورة فساكنة قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وشذ
قراءة بعضهم وهو الاعمش وراوي ابي بكر صاحب عاصم الا انهم بالتحقيق واجاز الكسائي ان يبتدأ إئت بهمزتين نقله عنه ابن الانباري في كتاب الوقف والابتداء — حلوغ
وقال انه قبيح لان العرب لا يجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة انتهى وتبدل الهمزة الثانية واوا بعد الضمة نحو اوتمن بالبناء للمفعول اصله اؤتمن بهمزتين مضمومة
فساكنة قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها واجاز الفارسي ان يبتدأ اؤتمن بهمزتين مضمومة فساكنة نقله عنه ابن الانباري في كتاب الوقف
والابتداء ورده بان العرب لا يجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة ذكر هذا الرد على الكسائي فاجازته ان يبتدأ ائت يعتزان بهمزتين لا في اؤتمن وان كانت
الهمزة الاولى ساكنة والهمزة الثانية متحركة وهو النوع الثاني فلا يكونان في موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن بل في موضع العين او في موضع اللام فان
كانتا في موضع العين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين وصحت نحو سأال بفتح السين وتشديد الهمزة فعال للمبالغة في كثرة السؤال ولئال و
الرءاس بفتح اولهما وتشديد ثانيهما على فعال للنسب لبايع اللؤلؤ والرؤس وان كانتا في موضع اللام ابدلت الثانية ياء مطلقا سواء كانت طرفا ام غير طرف
فتقول في بناء مثل قمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة من قرء قرأى بكسر القاف وفتح الراء وسكون الهمزة والاصل قرأء بهمزتين اولهما ساكنة
فالتقى في الطرف همزتان فوجب ابدال الثانية ياء وان كانت اولاهما ساكنة يمكن ادغامها لانه يجب تغيير مع التي بعدها كالشيء الواحد لان الطرف محل التغيير
فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في نحو سأال في الرابع وتقول في بناء مثال سفرجل منه اي من قرء قرأيأ بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة وهو غير طرف والاصل
قرأأأ بثلث همزات ابدلت الثانية ياء لانها في موضع اللام وصحت الاولى والثانية قاله المرادي وان كانتا متحركتين وهو النوع الثالث فان كانتا في الطرف
او كانت الثانية مكسورة ابدلت الثانية في الصورتين ياء مطلقا سواء انفتح ما قبلها او انضم او انكسر ولا يجوز ابدالها واوا لان الواو الاخيرة لو كانت اصلية
ووليت كسرة او ضمة لقلبت ياء اذا كانت ثالثة فصاعدا وكذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد فتحة فلو ابدلت الهمزة الاخيرة واوا فيما نحن بصدده لابدلت بعد ذلك
ياء فتعينت الياء وان لم تكن الهمزة الثانية طرفا وكانت مضمومة ابدلت واوا مطلقا سواء انضم ما قبلها او انفتح او انكسر وان كانت الثانية مفتوحة فان
انفتح ما قبلها او انضم ابدلت واوا وان انكسر ما قبلها ابدلت ياء والحاصل ان الهمزتين المتحركتين لا يخلو اما ان يكون في الطرف او لا فالاول ثلاثة انواع
لان الهمزة الاولى اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة والثاني تسعة انواع حاصلة من ضرب ثلاثة احوال الاولى في ثلاثة احوال الثانية فالمتطرفة تبدل ياء في
جميع انواعها وغير المتطرفة منها اربعة تبدل فيها ياء وهي المفتوحة بعد كسرة والمكسورة بعد فتحة او كسرة او ضمة وخمسة تبدل فيها واوا وهي المفتوحة بعد فتحة
او ضمة والمضمومة بعد فتحة او كسرة او ضمة وامثلة المتطرفة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة ان تبني من قرأ مثل جعفر او زبرج او برثن فتقول قرأأ او قرئئ
وقرؤؤ بهمزتين ثم تبدل الهمزة الثانية ياء لا واوا لان الواو لا تقع طرفا فيما زاد على الثلاثة فيصير قرأي بفتح الاولى وقرئي بكسرها وقرؤي ثم ان كان قبل الياء — ضمتها متر
فتحة كما في المثال الاول فان الياء تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويصير مقصورا وان كان قبلها كسرة كما في المثال الثاني فان الياء تحذف للاستثقال
ويعل اعلال قاض ويصير منقوصا وان كان ما قبلها ضمة كما في المثال الثالث فان الضمة تقلب كسرة لتسلم الياء من القلب واوا ويعل اعلال قاض ويصير منقوصا

اليم

ابنه وامثلة المكسورة بعد مفتوحة او مضمومة او مكسورة ان تبقى من ام بفتح الهمزة وتشديد الميم بمعنى قصد مثل اصبع بفتح الهمزة او كسرها او ضمها الهاء منه مكسورة فتقول في الاول وهو فتح الهمزة أمّم بهمزتين مفتوحة فساكنة على مثال اصبع بفتح الهمزة وكسر الباء ثم تنقل حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة الساكنة قبلها ليتمكن من ادغامها في الميم الثانية لاجتماع المثلين ثم تبدل الهمزة الثانية المنقول اليها كسرة الميم ياء لما تقدم من ان المكسورة بعد مفتوحة تقلب ياء وكذا تفعل فيما بقي منه فتقول في بناء مثل اصبع بكسر الهمزة والباء من ام إمّم بهمزتين مكسورة فساكنة فتنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها ليتوصل ادغام المثلين اذ اجتماعهما موجب للادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وتقول في بناء مثل أصبع بضم الهمزة وكسر الباء من ام أمّم بهمزتين مضمومة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها توصلا الى الادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وذلك العمل واجب واما قراءة ابن عامر والكوفيين كما سيأتي وحمزة والكسائي وخلف الاعمش أئمة جمع امام بالتحقيق من غير ابدال فما يوقف عنده ولا يبتدأ وز والتباس ايمة بقلب الهمزة ياء فان قلت كان التباس قلب الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كائنة مع اناء قلت الواقع بعدها مثلان واراد والادغام نقلوا حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة قبلها وادغموا الخ الميم فصار التقدير الهمزة الثانية ياء محضة وامثلة المضمومة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة أوّب بفتح الهمزة وضم الواو وتشديد الموحدة وهي المرعى وان يبقى من ام بفتح الهمزة وتشديد الميم مثل اصبع بكسر الهمزة وضم الباء او ان يبقى من ام مثل اسلم بضم الهمزة واللام وبينهما باء ساكنة موحدة وهو سعف المقل فقول او يم بهمزة مفتوحة او مكسورة او مضمومة فاذا تحيت الاقسام الثلثة وصاذكره اوتيت مسندة كما فاصل حذف قوله مفتوحة للاستغناء عنه بذكر اوّب واصل الاول وهو اوّب أأبب بهمزتين مفتوحة فساكنة وضم الباء الاولى على وزنا فلس واصل الثاني والثالث أإمم بكسر الهمزة في الاول وضمها في الثاني فنقلوا فيهما حركة اول المثلين الى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية ثم ابدلوا الهمزة واوا والا نها تجانس حركتها وادغموا احد المثلين في الاخر لاجتماعهما ومثال المفتوحة بعد مفتوحة اوادم جمع ادم اصله ادم بهمزتين مفتوحتين بعدهما الف قلبت الثانية واوا لما سبق ومثال المفتوحة بعد مضمومة او يدم تصغير ادم اصله أُيدم بهمزتين مضمومة ففتوحة قلبت الثانية منهما واوا لان الهمزة الثانية لو كانت مضمومة ولم تكن طرفا تقلب واوا سواء كان ما قبلها مفتوحا كما في تكسير ادم او مضموما كما في تصغيره والمثل يجمع ادم وتصغيره مبني على انه عربي واضطررنا فيه كالاخفش الاوسط فذهب الكشاف الى انه اعجمي على وزن فاعل كآزر وذهب المفصل على انه عربي على وزن فاعل ومثال المفتوحة بعد مكسورة ان يبقى من ام مثلا على وزن اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء فتقول ايم بهمزة مكسورة وياء مفتوحة والاصل إئم بهمزتين مكسورة فساكنة فنقلت حركة الميم الاولى وهي الفتحة الى الساكن قبلها توصلا الى ادغام المثلين ثم ابدلت الهمزة الثانية ياء وان كانت الهمزة الاولى من الهمزتين المتحركتين بهمزة مضارعة للمتكلم مفتوحة ولا زائدة سواء كان ما قبلها ساكنا او متحركا نحو أأم وجاء نن من كذا مضارعا من امن القوم وانفتحت من كذا جاز في الهمزة الثانية الخ بقي تشبيهها الهمزة المتكلم لدلالتها على معنى زائد في كلتيهما بهمزة الاستفهام نحو ائذن لهم وذلك مطرد في همزتي افعال رواه ابو زيد في كتاب همزتين **فصل في ابدال الياء** من اختها الالف واوا واما ابدالها من الالف فمن مسئلتين احديهما ان ينكسر ما قبلها كقولك في جمع مصلى مصابيح وفي جمع مفتاح مفاتيح وكذلك في تصغيرهما كقولك في تصغير مصلى مصيبيح وفي تصغير مفتاح مفيتيح فقلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها الثانية ان يقع قبلها ياء تصغير كقولك في تصغير غلام غليم لان ما بعد ياء التصغير لا يكون الا متحركا والالف لا تقبل الحركة وما قبل الالف لا يكون الا متحركا وياء التصغير لا تكون الا ساكنة فوجب قلب الالف هربا من اجتماع ساكنين بعد ياء التصغير ولا يمنع سكون ما قبله فقلبت الالف لمناسبتها ما قبلها ولانها لو قلبت واوا لزم بعد ذلك قلبها ياء كما في سيد واما ابدالها الى الياء من الواو ففي عشر مسائل احديها ان تقع بعد كسرة وهي اما طرف سواء كانت في فعل مبني للفاعل او للمفعول او في اسم كرضو وقوي مبنيين للفاعل وهي مبنيا للمفعول والغازي والداعي في اسم الفاعل قلبت الواو في هذه الامثلة الخمسة ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة ولصلاحها رضوا لانه من الرضوان وقووا لانه من القوة وعفوا لانه من العفو والغازي والداعو لانهما من الغزو والدعوة او تقع الواو قبل تاء التانيث كنجيبة اسم فاعلة من النجب بالنون الجيم والباء وهو الحزن واكيمة جمع كماة وفاتنة اسم فاعل من الفتون وعريبة وتريبة في تصغير عروة وتروة فقلبت الواو في الجميع ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة لان تاء التانيث في حكم الانفصال ولم يغيروا بين كون التاء فيه جيئت لتكملة ما قبلها ام لا وكان ينبغي ان لا تقلب الواو والياء لان الكلمة قد بنيت على التاء بدليل انه لو سمي بها مذكر ثم حقر فقيل في تحقيرها عريبة لقيل ان عروة بمنزلة عنفوان وشذ سلسوة بالتصحيح فجمع سواء بفتح السين المهملة والمد بمعنى مستوي الناس واسوة ومستوية فكان جمع مسوية بحذف الزوائد الا انه زيد فيه سين اخرى وقالوا سلسبة على الاصل في الاعلال وفتح الجوهري انه حمل سواء كلمة وسبة كلمة اخرى ووزن كل منهما بوزن صاحبتها والشهر ما تقدم وطلبة قولهم سلسبة سودا لوجوه كانهم ظرفوا بها عربا بان بجروة الفعل وتنكيرها فاعلة وفيه شذوذ من جهات احديها تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في التصغير وعدتها ثلاثية جمع فاعل على هذا الوزن وانما قياسه سوية كفتاة وفتية وآلة وان قياس الف التانيث ان تكون زائدة ان تكون العين مكررة معها ايضا كحبرج وان تكررت وجدها فقياسها ان تكون اصلا مخيرا فقيل سندس وفي حواشي الصحاح لابن بري سلسبة جمع سواء على غير الواحد كباطل واباطيل وكان جمع سويا ووزن سواء فعلاء كشويا الا فعلاء لندور وباب سلسل ولا فوعل لندور باب كوكب ولا فعنلة لان الفاء لا تتكرر وحدها فبطل ان يكون سلسبة فعالية وفواعلة وفعاعلة وفعنلة وشبه فعالة وهذا كلام حسن نقله المرتضى في الحواشي وشذ مقانوة بقاف ونون مشتاة فوق بعضه خدام جمع مقنو اسم فاعل من القنو وهو الخوشة اصله مقنوو فقلبت الواو ياء لنظرائها بعد الكسر ثم اعل الاعلال القاضي قال مزكنا الاملك مقنويا اي خدلنا وقال الخامر من نوع بنية الاحسن قنوا المكوك والجمع اي خدمة الملوك وكان حق الجمع مقانية فلا ثالث لها قال

باب الأبدال

في المحكم قال ابو علي الحذاني ابو بكر عن ابي العباس انه لم يجمع مثل فعال من الاجوف واحدا الحيزفي بمعنى ابو عبيد وهو سواسو ومعناه سواء انتهى وتفتح الواو وتبدل الفا كما قالوا في المصور كان بعض من انزع مثل هندباء فقول غرزبا والمدودة كان بعض من انغزو مثل ارطاه فقول اغزباء او قبل الالف والنون الزائدتين المضاعفتين لا لعلى التانيث كقولك في مثال قطران بفتح الفاء وكسر الطاء من الغزو غزابان بقلب الواو باء لنظرها اثر كسرة لان الفتى التانيث وما ضارعها في حكم الانفصال المسئلة الثانية من ابدال الياء من الواو ان تقع الواو عينا لمصدر الفعل الذي اعلت عينه اي في الفعل ويكون قبلها كسرة وبعدها الف فصاعدا بشرط كصيام وقيام من صار الثلاثي وانقياد واعتياد من صار المزيد والاصل فيهن صوام وقيام وانقواد واعتواد فقلبت الواو وفتحن ياء لانهما اعلت ماضيها لهما بقلبها الفا واستثقل بقاؤها بعد الف المصدر صحيحة بعد كسرة وبعد حرف فيه شبه الياء في المد اعلت في المصدر بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله في الاعلال بصير الهما في اللفظ من وجه واحد بخلاف نحو سوار وسوالة بكسر اولهما اسمي جنس فلا تقلب الواو فيهما ياء لانتفاء المصدرية وبخلاف نحولا وذي لواذا وجاوذ جوازا بالجيم فان لواذا وجوازا وان كانا مصدرين لا تقلب الواو فيهما ياء لعدم عين الفعل فيهما وهو لاوز وجاوز بخلاف نحو راح رواحا لعدم الكسرة قبلها وبخلاف حال حولا وعاد المريض عودا فان حولا وعودا وان كانا مصدرين اعل فعلهما وهو حال وعاد بقلب عينهما الفا لانقلاب الواو فيهما ياء لعدم الالف بعدها وقبل الاعلال فيه اي فيما عدم الالف نحو قوله ثم جعل لقد لكم فيما اوزقوهم وقوله ثم جعل لقد الكعبة البيت الحرام قياما للناس في قراءة ناضع وابن عامر في النساء وفي قراءة ابن عامر في المائدة واصلها قوام فاعل قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم ارض طيبة وابن عامر في النساء وفي قراءة ابن عامر في المائدة واصلها قوام فاعل قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم ارض طيبة تنوين نونا بالنون والراء المهملة بخفض تفرت والقياس نبارا ولكنه جاء بالتصحيح قال الحجاج انشده ابن جني ويخلطن بالنانل النوارا قال في شرح الكافية ولم يصح له نظير المسئلة الثالثة ان تقع الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد اما معتلة اي منقلبة نحو دار ودور وباب وبوب شاذ بخلافه ومحلة وبهز وبهم وقيمة وقيم وقامة وقيم والاصل دوار وحول وبوب وقوم لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت في المفرد معتلة بقلبها الفا في الاول والاخير وياء فيما بينهما ضعفت فغلطت الكسرة عليها واستفدنا من تكثير الامثلة انه اذا كانت الواو معتلة في الواحد لا بشرط وقوع الالف بعدها كما في دار وباب خلافا للمازني وشذ نحاجة وحوج والقياس حيج لان ما قبلها كسرة والواو اعلت في الواحد ولما شبهت بالمعتلة وهي الساكنة وشرط القلب في هذه ان يكون بعدها في الجمع الف كسوط وسطا وحوض وحياض ودوس ودياض والاصل فيهما سواط وحواض ودواس ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت الواو في الواحد ساكنة ضعفت فغلطت الكسرة عليها وقوي تسلطها وجود الالف فان فقدت الالف صحت الواو نحو كوز وكوزة وعود بفتح اوله وهو العين المهملة للسن من الابل وهو الكبير جاوز في السن البازل والبازل هو الذي اوسع سنين وبعيره لانه لما عدمت الالف قد عمل الملك المخفف النطق بالواو بعد الكسرة صحيحة ولم يجز اعلالها لانها انضم الى عدم الاعلال تحصين الواو وبعدها من الطرف بسبب هاء التانيث وشذ قولهم في جمع ثوبة ثيرة بابدال الواو ياء والقياس ثوبة بسكون الواو فاعل بقلب الواو ياء ثم نقلت الياء ونعم المبرد انه مقيس من فعالة والاصل ثيابة فلهذا اصل ثم قصر بعد ذلك بقلب الياء الثانية عنه في المعروف عنه انما قالوا ثيرة ليكون القلب لبلا على انه جمع ثوبة من الحيوان لا جمع ثوبة من الحيوان شبهوا بها فالوا في جمع ثوبة من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لتكون وانكتاما فيها حملا على ثيرة في جمعه عليه والعين لثوبة من الاقط بمعنى جمعه في القلب عليه قاله الجاربردي وتصحيح الواو ان تحركت في الواحد نحو طويل وطوال وشذ قياسا واستعمالا الا قوله شيخ لما ان لقاه فلة وان اغراء الرجال طيالها فابدلوا الواو ياء والقياس طوالها كما رواه الفالي في شرح واما الطيال جمع طويل فيمكن ان يجعل من باب جواد وجياد كما مر جمع طايل من طال الرائد فاقفر في طول انهم في الفاه بالمد والقصر قبل ومنه اي من شذ وذا اعلال الواو المتحركة الصائفة جمع صافنة وهي من الخيل التي تقوم على طرف سنبك يد او رجل وهي من الصفات المحمودة في الخيل لانكون الا في العراب الخلص الجياد جمع جواد وهو الذي يسبق جريه وعدل الذي يميل الركض وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفر وجاد يعني انه وقف كانت ساكنة ومطمئنة في مواقفها واذا جرت كانت سراعا خفافا في جريها وكان القياس الجواد بالتصحيح لان الواو متحركة في الواحد وقبل الجياد في الابيات شاذ وانما هو جمع جيد بتشديد الياء لا جمع جواد والحاصل انا الواو تصح ان تحركت في الواحد كطويل وطوال واعلت لا سراي الواحد بالياء او بالواو فالاول كجمع ريان بفتح عطشان ضلان من الري اصله رويان والثاني كجمع صوان اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء والثاني كجمع حوت بفتح الجيم وبتشديد الواو وهو ابن لسماء والارض اسم بلدة بالشام فيمن جعلهما رجلا وجوله كرجال بتصحيح العين وهي الواو والاصل رواي وجوا وابدلت الواو والياء همزة لتطرفها اثر الف زائدة ولا يجوز مع ذلك اعلال عينها لئلا يؤدي الى اعلال العين بابدالها ياء للكسرة قبلها واعلال اللام بابدالها ياء للكسرة قبلها واعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة محركا وروياء فاقفر على اعلال اللام لانه محل التغيير وكل ما اشبههما مما اعلت فيه اللام بابدالها همزة وصحت فيه العين وهذا الموضع وهو ابدال الياء من الواو اذا وقعت بعدا الى اخره ليس بمجرد في الخلاصة ولا في غيرها من كتب النحو فتامل بل كلامه في الخلاصة في عروى القياس وفي نقل السماع بخلاف كلامه في التسهيل اما فيه وهو في القياس فان اعتماده هنا على التصحيح قياسا لانه جعله الغالب في كلام العرب وعادته اذا بناء على الغالب في القياس عليه وهو قد اوضحه هنا فيما كان من فعل من اعتلال العين لانغير ولا تقلب واوه وفي التسهيل على خلاف ذلك لانه قال تبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل من مثل العين ولم يقل قبل الف كما قال في ذلك بل جمع وافرده بذلك دون المصدر فاقتضى ان ضلا انقلب واوه ياء في القياس لانه لم يستوف شروطه ولما في نقل السماع فانه زعم هنا ان الغالب في كلام العرب تصحيح فعل والنادر هو الاعلال حيث قال والفعل منه صحيح غالبا نحو الحول وجعل في التسهيل التصحيح قليلا والغالب الاعلال ثم قال وقد يصحح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا وجمعا فاني بعد الشيرة بالقليل على عادته اذا اراد قليل المنقول وقال في شرح الكافية وشبه تصحيح واوه

باب الأبدال

بفتح الثاء المثلثة وسكون الباء وهو اسم للكثير والمراد بهم لا ينقرضون فصل قال الجوهري وأيوم بفتح الهمزة وسكون الياء عن ثعلب أصله أيام بفتح الميم فخففوا اذا كانوا في يوم حصل لهم فيه شدة يوم أيوم اي كثير الشدة وعوى بفتح الواو الكلب عوى بفتح العين وجاء بالجيم والمد أبو جيوة بفتح الجيم وسكون الياء قال في المحكم وانما لم يدغم جيوة لانه اسم جعل ممنوع الصرف للعلمية والتانيث وتوسع ابدل فيه الياء واوا واوا دغمنا الواو فيها على حكم القاعدة عوى الكلب عوة والقياس عيية وتوسع بضم النون والهاء وتشديد الواو عن اللحياني لان اصله نهوي لانه فعول من النهو واطرد في تصغير ما يكسر على فواعل من تحرك الواو نحو حويجد وحديدل وحويجل واسود اسما للحية واسيود للاعلال والتصحيح فاعل اطرد فتقول في تصغير جدول واسود جديول واسيود بالتصحيح وجديل واسيد بالاعلال اما الاعلال وهو الارجح فلوجاز مجرى سيد وميت على القياس واما التصحيح فلانك اجريت همزة الباء مجرى الف عبدا ول واسادل لان كلا منهما زيادة التصغير والف التكسير حرج بها لمعنى فلو كان اسمي صفة فيجب فيه الاعلال لانه لم يجئ على اساود فالرائح واطرزنا بفولنا من تحرك الواو من نحو عجوز وعجوز فانهما وان كسر على فواعل فالاعلال واجب في مصغرهما نحو عجيز وعجيز ولا يجوز التصحيح والفرق قوة المحرك وضعف الساكن وعدم الاعتداد بحركة التصغير لعروضها قال ابن باذش المسألة الثامنة ان تكون الواو واوا ومفعول الفعل الذي ماضيه على فعل بكسر العين سواء في ذلك المتعدي واللازم فالاول نحو رضيه فهو مرضي والثاني نحو قوي على بلد فهو مقوي والاصل فيهما مرضوو ومقووو بواوين بعد العين اولهما واو مفعول وثانيهما لام قلبت كسرة ما قبلها اعلالا للاسم على الفعل فانه اذا ذاك واجب الاعلال اذا لحرف الاخير مكسور فصار امرضووا ومقووا فاجتمعت فيهما الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وابدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا وشذ قراءة بعضهم بالضمة مرضوة بالتصحيح وجعلها في التسهيل مرجوحا فان كان عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو مغزو ومدعو والاصل مغزووو ومدعووو بواوين واو مفعول ولام الكلمة فاعتل الاولى للثانية لاجتماع المثلين والاعلال شاذ كقوله وهو عبد بنو شماخ وقد علمت عرسي ليلة انني انا الليث معديا على وعاديا فاصل معديا معدوو وعرس الرجل زوجته وليلة بالتصغير اسمها واشد الماضي معديا بالتصحيح واشد غيره بالاعلال والذي جاء منها اشار الناظم بقوله وصح المفعول في نحو عدا واصل ان لم تخبر الا بجودا فالتصحيح حملا على فعل الفاعل والاعلال حملا على فعل المفعول والتصحيح اولى لان الحمل على فعل الفاعل اولى المسألة الثانية ان تكون الواو لام فعول بضم الفاء جمعا نحو عصو وعضو وقفا وقفو ودلى ودلو والاصل عصوو وقفوو ودلوو فاستثقلوا اجتماع واوين في الجمع فقلبوا الواو الاخيرة ياء ثم اعلت الاولى بالقلب ياء والادغام وكسر ما قبل الياء للصحيح والتصحيح شاذ قالوا ابوة واخوة جمعين لاب واخ حكاهما ابن الاعرابي وخوة بحاء مهملة جمعا لفرو وهو الجمعة حكى سيبويه برون بيض امرد انكم لتنظرون في وجوه كثيرة وخوة بالجيم جمعا لنجو وهو السحاب الذي هراق ماءه وبهو بفتح الموحدة وسكون الهاء وهو الصدر وبهر بهو حكاه ابو حاتم عن ابي زيد والجموع المذكورة مضمومة الاول والثاني والاصل فيها ابووو واخووو وبهوو وبهوو بواوين ادغمت اولاهما في الثانية فان كان فعول معتل العين وجب التصحيح نحو عنوا عتوا كبيرا لا يريدون علوا في الارض وتقول لهما المال نهوا اذا زاد وسما زيد سموا اذا علا وجميع هذه الامثلة مصادر وهرة مضمومة الاول والثاني والاصل فيها هرو وتهلو وسمو وبواوين ادغمت اولاهما في الثانية وقد يعل بقلب الواو والاخيرة ياء واعلال كاعلال على نحو عتى اشيخ عتيا اذا كبر وعتا قلبه وقتيا والذي في النظم يقتضي التسوية بين الجمع والمفرد فانه قال كذا ذا وجيء جاء المفعول من ذي الواو وكلام الجمع او فرد بين الا ان الاعلال في الجمع اولى لثقله والتصحيح في المفرد اولى لخفته المسألة العاشرة ان تكون الواو عينا لفعل بضم الفاء وتشديد العين حالة كونه جمعا صحيح اللام نحو جمع صائم وقيم جمع نائم وعينها واو واصلها صوم وقوم فاجتمع في الجمع واوان وضمة فكانت اجتماع ثلاث واوات مع ثقل الجمع فعدل الى التخفيف بقلب الواوين ياءين لان الياء اخف من الواو وبين الواو الاكثر فيه التصحيح على الاصل تقول قوم وقوم والكثير الشايع الاعلال والبه يشير قول الناظم وشاع نحو قيم في قوم وجب التصحيح ان صحت اللام لئلا يتوالى الاعلالان اعلال العين واعلال اللام كشوي في جمع شوى بالجام اولها وضمه وتشديد ثانيهما جمعا شائعا وفعا واسم فاعل من شوى يشوي اذا اخطأ المقاتل فيخرج الواو لانكسار ما قبلها والمضارع بالعكس والاصل في الجمع شوي وغوي فاعلت اللام بقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فلو اعلت العين بقلبها ياء لتوالى اعلالان وذلك مستكره عندهم او فصلت من العين عطفت على قوله اعلت اي وجب التصحيح ان فصلت اللام من العين بالف نحو صوام وقوام لبعدها اي العين اذ فصلت بالف من الطرف وشذ قوله وهو ابو الهيثم الكلابي الاطرفنا مائة بنت فدفدا في النيام الاكلابيها والقياس انوام بالتصحيح والبه اشار الناظم بقوله ونحو نيام شذ وذه نحا ذوي رؤى **فصل** في ابدال الواو من اخويها الالف والياء اما ابدالها من الالف فعلى مسألة واحدة وهي ان يضمها قبلها سواء كانت في فعل او اسم فالاول نحو يوبى وضوربت بمعنى بين المفعول واصلها قبل البناء للمفعول بايبى وضاربت فلما بينهما للمفعول ضمتا ولما قبلهما فشذ وبناء الالف بعد ضمة لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فقلبت الالف واوا لمجانسة حركة ما قبلها وفي المنزل ياوو وفي ضاربت ان لم يكن الالف ثانية منقلبة عن ياء نحو ناب هو لبن فانه تجب تصحيحها وهي الياء فتقول نيب واما ابدالها من الياء ففي اربع مسائل احديها ان تكون الياء ساكنة مفردة عن مثلها في غير جمع سواء كانت اسما او فعلا الاول نحو موقن وموسر اصلهما ميقن وميسر اهي فاعل من اليقين واليسر ابدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة والثاني نحو يوقن ويوسر ويجب ذلك لانهما من الابدال ان تحركت لانها تناسب بالحركة عن الابدال نحو صيام بضم الهاء وتخفيف الياء قال الجوهري هو شدا لعطش والهيام كالجنون من العشق والهيما داء يأخذ الابل فتهيم في الارض ولا ترعى او ادغمت الياء في مثلها كميت جمع ميت فلا تبدل الياء هنا واوا لان المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد

برفع اللسان بها وضعه واحدة وذلك يجوز ان يجمع بين ساكنين اذا كان الاول حرف لين والثاني مدغما كدابة لان اللين حرف الاول واشباعه كالحركة فيه والمدغم كالمظهر اذ واذا كان كذلك لم يبطل الحركة على ما قبلها واواو هذا المثال خارج لينه يجوز المد في جميع والمثال الجيد ان يبقى من اليبع مثل ما من فقول تبايع ولا يبطل الذكر لو كانت الباء المفردة في جمع ويجيء في هذه المسئلة قلب الضمة او الضمة قبل الياء المفردة في الجمع كسرة لثقل الضمة والياء والجمع وذلك كثير جمع اهيم وهياء وبيض جمع ابيض وبيضاء في جمع افعل وفعلاء او تقرهما كعبط جمع عابط على ما قالوه بازل ويزل فاما عبط بهما بين الثانية الزائدة لا تحمل ويجمع على عبط وهو المسئلة الثانية ان ضم الباء بعد ضمة وهي اما لام فعل كفعل الرجل وقضو بفتح اولها وضم ثانيها اذا نقيت من عضله وقضاء بمعنى انهاء اي اعضله والنهية العقل وما اشبهها او اما عين الفعل كالحكم والاصل نحو قضو فضو مثل ظرف فقلبت الباء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة او لانها اسم مضموم بناء التانيث بنيت الكلمة على ما قبلها من الاعراب وقيل لما حذف كان بقي من الوفي اسما محتوما بالبناء مثل مقدرة بضم الميم وسكون القاف وضم الدال فانك تقول هذه مقدرة بالواو والاصل مقدرة بالواو فلما حذفت الباء بعد ضمة بخلاف ما اذا دخلت لبناء بعد بناء الكلمة يجيء قلب الضمة كسرة لتسلم الباء نحو ثوابة فان اصله قبل دخول البناء ثواب بالضم للنون لانه من باب التفاعل فان نون ثواب كتكاسل تكاسلا بضم السين فابدلت ضمة كسرة لتسلم الباء من القلب فلما تم طرحت البناء لافادة التوحيد بعد افادة الاجلال وبقي الاعلال وهو ابدال الضمة كسرة مجازا على ما كان عليه ولم يغير الحكم باعادة الضمة الى اصلها وابدال الباء واوا لان ذلك يؤدي الى توهم اسم مصروف اخره واو قبلها ضمة لان الباء الساكنة في حكم الانفصال فلا يعتد بها فالكلام اسم مضموم بالالف والنون الزائدتين كان يبنى من الرمي اسما على وزن سكيكا بفتح السين المهملة وضم الباء الموحدة اسم الموضع الذي بقتله خلف بن الاحمر بل بهيم بن ابي مقبل على الصحيح الآتي بادبار الحي بالسبعان اصل عليها بابلي الملوان وهما الليل والنهار فانك تقول هما ملوان بضم الميم والاصل ملوان بالواو فابدلت الباء واوا لوقوعها بعد ضمة والثاني ان تقول اذا بنى من الغزو مثل ضربان فانه يقال غزوان فهطل ما قبل الالف والنون حكم ما وقع اخرا بعضا كرجوع مفتضى هذا ان يوقف مثل سبحان من اوى ومروان لانه لا يجوز ان يوقف عضد من اوى ومروا لانه ليس له اسم يمكن اخره واوا لان ضمة بل يجب ان تقلب الضمة كسرة لتسلم الباء فتقول هم وكذا يجب ان يوقف ما اعلال بحركة دون حرف قال الموضح في الحواشي المسئلة الثالثة ان تكون الباء لاما لفعل بفتح الفاء اسما لاصفة نحو تنزى وشروى بالشين المعجمة بمعنى المثل بن لك شرواه اي مثله حكاه ابو حنيفة في شرح غريب المعارف وفتوى بالفاء والمشاة الفوقانية والاصل تعيى وشروى فيهما لانهما من يئست وشريت وقلبت ابدلت الباء فيهما واوا فرقا بين الاسم والصفة وخصوا الاسم بالاعلال لانه اخف من الصفة فكان احمل للثقل قال الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة وشذ بعيي اسما للمكان بيعته ودنيا اسما للرابية وطغيا اسما لولد البقر الوحشية انتهى كلامهما في الشرحين المذكورين وفيه نظر فاما الاول وهو سعيى من السعي فمثل فتى اثر مضموم من صفة فخر يا وصدايا من وني فخر بان وصدیان واستصحب الخطيب بعد حيلة اسما كما اولها الفارسي واما الثاني وهو يا من اوى فقال النحويون سيبويه وغيره يا صفة غلبت عليها الاسمية والاصل ايوى بالتحريك يا اي عطوة طيبا واما الثالث وهو طغيى من الطغيا فالاكثر فيه ضم الطاء فلما لم يستعملوا التصحيح بين فتحها للتخفيف كذا قيل وبعيم الوضع ثم قال في محل اخر وظهر لي بعد ان رأيته مشددا ذا الاستعمال فلو فرأت بخطه حاشيته ابدال الواو من الياء لاما لفعل لا يقاس عليه لانتفاء السبب الذي يلزم من اجله القلب وهو اجتماع الياء والواو وسبق احدهما بالسكون وضبطه محمد لفظة فقال الاصح ويروى بضم الطاء على مثال اجعلى وقال احمد بن يحيى بفتح الطاء على مثال سكرى وقال ابو عبيدة بفتح الطاء والنون بن قال ابن السيد المسئلة الرابعة ان تكون الباء المضموم ما قبلها حينا لفعل بالضم في الفعال اسما كطوبى بمعنى طيب مصدر الطالب بطيب واسما للجنة بالجيم ومنه شجرة طوبى او صفة جاريا مجرى الاسماء في عدم جريانها على موصوف لبقاء ما الاول وهو فضل كافضل للطوبى والكوسى والحبرى بالحاء المهملة والراء المعجمة بوزنات الطيب والكبرى واخر اسماء تفضيل جاريا مجرى الاسماء المجامدة والذي يدل على انها جاريا مجرى الاسماء المجامدة لزوم افعل التفضيل يجمع على افاعل بين في جمع الافضل والاكبر الافاضل والاكابر كما يقال في جمع افكل وهو اسم جامد للرعدة فاكل والاصل الطيبى والكبسى والحبرى بضم اولها ابدلت الباء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فان كانت فعلى بالضم صفة حصنا اي جاريا على موصوف وجب قلب ضمته كسرة لتسلم الباء من القلب فرارا بين الصفة والاسم ولم يسمع من ذلك الا كلمتان قسمة ضيزى بالضاد والزاء المعجمتين اي جائرة بالجيم والراء المهملة من ولهم ضاز يضيز اذا جار وحضة وجار عليه ورشوة بكسر الجيم حكى بالجاء المهملة اي يجز لها فيها المنكبان بن ما الناقة في شبه اذا حرك منكبيه فاسلهما طغيى حكى بضم اولها قابدلت الضمة كسرة لتسلم الباء على حد قولهم في جمع ابيض بيض وعلى كلام النحويين وقال الناظم في النظم وان يكن بينا لفعل وصفا فذاك بالوجهين عنهم يفي وقال ابنه في شرحه يجوز في عين فعل صفة ان تسلم الضمة فتقلب الياء واوا وان تبدلها لضمة كسرة فتسلم الياء من القلب فتقول الطوبى والطيبى والكوسى والكيسى والطوفى والطيفى وقد بدا بين حمله على ذكره تارة وبين وفاية الزبرة الحبرى انتهى وهذه مخالفة لكلام النحويين سيبويه واشياعه من جعلهما ان الناظم وابنه اجازا في فعل وصفا وجهين من غير واحد منهما ان تقلب الياء واوا فتقول طوبى وكوسى لا تقلب الصفة ولكن تكسر ما قبلها فتسلم الياء كقولهم ضيزى وشيذ حكى في الصحاح انهم ذكروا انثى الافضل في باب الاسماء فحكموا لها بحكم الاسماء في افراد الضمة وقلب الياء واوا وذكرها الناظم في باب الصفات واجاز فيها الوجهين وتقرر على ان الوجهين مسموعان من العرب قال الشلوبين لم يحفظ من هذا مقلوبا الا الافضل افضل فتقول في ابدال الالف من ثانيها الواو والياء في الاسماء والافعال وذلك الابدال مشروط بشروط مذكورة في النظم الاول ان يتحركا اي الواو والياء والالف الاشارة بقوله بعد ضربان فذلك الشرط وهو ضربان مصدرا فعل وياع مصدر فعل والشرط الثاني ان تكون حركتها اصلية وهو الاشارة اليه بقوله اصلي فذلك الشرط وهو اما الحركة مصدرا فجبل وفوم بفتح اولهما وثانيهما ساكن ما مضعف جهل بفتح الجيم وسكون الباء المشاة الفوقانية وفتح الهاء

بعدها الام اسم للضيع وقوام بفتح التاء المثناة فوق وسكون الواو وفتح الهمزة وهو اولى لوجود مساخر في بطن واحد وبينهما نوامان ولم يعلا لعدم تحركها والشرط الثالث ان ينفتح ما قبلهما وهو المشار اليه بقوله بعد فتح ولذلك صحا في الموئل والمحبل والسول لان الكسرة في الاولين والضمة في الثالث لا يجيئان الا والشرط الرابع ان تكون الفتحة متصلة وهو المشار اليه بقوله متصل اي في كلمتها ولذلك صحا في ضوب واصل وضرب بهما سرا لان الفتحة في كلمة والواو والياء في كلمة اخرى والشرط الخامس ان يحركا بعدهما ان كانا عينين وان لا يليهما الف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين وهو المشار اليه بقوله ان حركا الثاني وان يكن كهما اعلال غير اللام وهي لا يكف اعلالها بسكون غير الف او ياء الا مشددة فيها فذا لف ولذلك صحت العين في بيان وطويل وخورنق اسم قصر بالعراق لسكون ما بعدها وهو الالف في بيان والياء في طويل والواو في خورنق وصحت اللام في بيار وغزو في الافعال وفتيان وصبية في الاسماء لسكون الالف وعلوي وفتوى لسكون اول يائي الف كما فهم لو اعلا اول الالف لاجتمع ساكنان فحذف احدهما فصار اللفظ دعى وغزا فيلتبس الماضي بالمفرد واما نحو فتيان وصبيان فحمول عليه واما نحو علوي وفتوى فعلى البدل لان واو الفا لانه يؤدي الى التسلسل لان ياء الف تنقلب واوا فاو كان محركا بالواو وانفتاح ما قبلها يوجب قلبها الفا لكنا لانزال نقلب الالف واوا واعلت العين في قال وباع من الاضال وباب ناب من الاسماء فصحت لما بعدها واعلت اللام في غزا وبكى من الياني لان ليس بعدها الف ولا ياء مشددة وكذلك تعل اذا وليت غير الالف والياء المشددة من السواكن كما في يخشون ويحمون و اصلهما يخشيون ويحميون نقلبت الياء في يخشيون ويحميون العين لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفنا اعني الاعلال للساكنين وهما الالف والواو الياء ومماثل يرمي من نحو يحميون بالواو المفتوح ما قبلها بيع فيه ابن مالك في شرح الكافية والرضي لغة الا ان يقرأ بالبناء للمفعول والشرط السادس ان لا يكون احدهما اعني الواو والياء عينا لفعل بكسر العين الذي لوصف منه على افعل نحو هيف فهو اهيف من الصفات المحمودة وعور فهو اعور من الصفات المذمومة واحترز بقوله الا لوصف منه على افعل من نحو خاف فانه وان كان مكسور العين فالوصف منه على فاعل نحو خائف والشرط السابع ان لا يكون احدهما عينا لهذا الفعل الذي لوصف منه على افعل كالهيف بضمتين وهو ضمر البطن وقلة الحصر والعور بضمتين وهو فقد احد العينين والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله وصح عين فعل وفعلاء اذا افعل كاغيد واحولا وانما لزم تصحيح الفعل المذكور حملا على افعل الذي لوصف منه على فاعل نحو خائف لان في كل منهما بالخلق والالوان نحو اسود واحول وحمل المصدر على فعله والشرط الثامن ان لا يكون الواو والياء لاما لفعل الدال على معنى الفاعل اي لمشارك في الفاعلية والمفعولية نحو الرمي بالجيم من الجاورة واستوردوا بالشين المعجمة من المشاورة لان حركة الياء في حكم السكون فانها في نحو يجاورون وتشاورون واقعان لو بدل على المفاعل وجب اعلالهما نحو احانوا من حان وانجازوا من جاز فانا الياء فلا يشترط فيها ذلك وهو الدلالة على المفاعل فعلم انها من الالف في الخرج ولهذا اعلت في استفاعوا من ساء تساءوا او بصار يبايع لاشبهه بالالف من الواو وتحاكموا اي الاعلال منها والى هذا الشرط اشار الناظم بقوله وان يبن بفاعل عن فعل والعين واو سلمت لم يعل والشرط التاسع ان لا تكون احدهما اي الواو والياء مشابهة بحرفي نحو هذا الاعلال وهو القلب الفا فان كانت احداهما كذلك او مشابهة بحرفي نحو هذا الاعلال صحت الاولى واعلت الثانية نحو احيا والحوا والحوا بالياء المهملة المفتوحة مصدر حوى اذا اسود والاصل فيهن الحيو والحوى والحوو لانه من الحوة وهي سمرة الشفتين فقلبت لاجل الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو قلبت عينه الفا للعلة المذكورة لتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام ولزم اجتماع الفين يجب حذف احدهما بالالتقاء الساكنين ثم تحذف الاخرى لملاقاة التنوين عند التنكير فيصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو ممتنع فاقتضى اعلال العين اعلال اللام لان اصل المعتبر الطرف والعين تخصصت بوقوعها حشوا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تحركا فعين ذا الاعلال استحق صحة اولى و ربما عكسوا فاعلوا الاولى وصحوا الثانية والى هذا اشار الناظم بقوله وعكس قد يجيء نحو اية في اسهل الاقوال لست احدها ان اصلها ايية بفتح الياء الاولى كقصبة فالقياس نقل حركة العين وهو الفتح الى اللام لكن عكسوا شذوذا فاعلوا الياء الاولى لتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية هذا قول الخليل الثاني اصلها ايية بكسر العين كهيئة فاعلت بقلب الياء الاولى الفا لاكتنافها بشطر العلة وهو فتح ما قبلها فحذفت دون تحريكها فالتقى الفاء وعين فحذفت العين لسكونها واختاره ابن مالك وقال في التسهيل انه اسهل الوجوه لكونه ليس فيه الا الاجتماع بشطر العلة واذا كانوا قد حملوا عليه فيما لم يجتمع فيه علتان فحمله على ما اجتمع فيه علتان اولى وسمع اللهم تقبل تابتي ففيها ايضا ان اولى لانه اقل الثلاث ان اصلها ايية كضاربة حذفت العين استثقالا لتوالي يائين اولهما مكسورة ولذلك كانت اولى بالحذف من الثانية ونظيره في الحذف يا لكع الاصل يا ايها الكلاء ودعدبانة كان يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد الف زائدة في فواعل اي لزال ان اصلها ايية بفتح الياء الاولى كسمرة فقلبت العين الفا وقد بانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة لما تقدم ان اصلها ايية بكسر الياء الاولى كهيئة فقلبت الياء الاولى الفا وقد بان ما كان لك يجوز فيه الفك والادغام كحيي وحي السادس ان اصلها ايية كقصبة كالاول الا انه اعلت الثانية على القياس ضدا اياه كحياة ووفاة ثم قلبت اللام الى موطن العين فلصنعة فان قلت قد ادعيت ان القول الاول اسهل الاقوال وهنا اسهل منه وهو قول بعضهم انها فعلة كهيئة فان الاعلال في الاولى يقلبها الفا وهو مجمع على القياس لانها متحركة وقبلها مفتوح واعلال الثانية ممتنع لعدم انفتاح ما قبلها واما اذا قيل ان اصلها ايية بفتح الياء او بكسرها او ايية على وزن فاعلة فانه يلزم على كل قول من هذه الثلاثة محذور واما على القول بان اصلها ايية بفتح الياء الاولى فانه يلزم اعلال الحرف الاول دون الثاني وهو شاذ كما تقدم واما على القول بان اصلها ايية بكون الياء الاولى فانه يلزم اعلالا الحرف الساكن وهو الياء الاولى بقلبها الفا وانما عدها ان علة القلب مركبة من شيئين تحركها وانفتاح ما قبلها ولم يوجد الا احدهما واما على

القول بان اصلها ايية على وزن فاعلة فانه يلزم حذف العين وهي الياء الاولى لغير موجب كما فيها والقول الاول وهو ان اصلها ايية كنبقة سالم من ذلك قلت
ويلزم على هذا القول الاول شيء اخر وهو تقديم الاعلال وهو قلب الياء الاولى الفا على الادغام وهو ادغام الياء في الياء وذلك انه لما اجتمع فيه موجب الاعلال وهو
الياء الاولى وانفتاح ما قبلها وموجب الادغام وهو اجتماع المثلين الساكن اولهما قدم فيه الاعلال على الادغام والمعروف العكس وهو تقديم الادغام على الاعلال
بدليل ابدال الهمزة الثانية من ائمة ياء لا الفا فتامله وجه الدلالة من ذلك ان ابدال الهمزة ياء انما هو لاجل الادغام لانه لما نقل لاجله حركة الميم الاولى للساكن قبلها اعني الهمزة الثانية
قلبت ياء مراعاة لحفظ حركة الحرف المدغم وانما قلبت ياء لانها من جنس الكسرة فلو بدئ بالاعلال لابدلت الهمزة الثانية الفا لوجود شرطه فلما ابدلوها ياء بعد النقل و
لم يبدلوها الفا قبل ذلك علم ان اعتناءهم بموجب الادغام اهم من اعتنائهم بموجب الاعلال لانهم اذا كانوا يقدمون ما هو من متعلقات الادغام على الاعلال فلان يقدموا
الادغام على الاعلال من باب الاولى وفي شرح الشافية للجاربردي ولما لم يجئ الادغام في باب قوي مع ان اصله قوو لان الاعلال مقدم على الادغام وانما قدم الاعلال
مقدم لان سبب الاعلال موجب للاعلال وسبب الادغام مجوز للادغام ويدل عليه امتناع التصحيح في رضي وجواز الفك في حيي انتهى وفصل بعضهم فقال اذا اجتمع
موجب الاعلال والادغام فلا يخ اما ان يكون في العين او في اللام فان كان في العين قدم موجب الادغام وان كان في اللام قدم موجب الاعلال والعلة في ذلك ان الطرف
محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في العين والشرط العاشر ان لا يكون احد الواو والياء عينا لما اخره زيادة تختص بالاسماء كالالف والنون والف التانيث
واليه اشار الناظم بقوله وصحح ما اخره قد زيدا ما يختص الاسم واوجب ان يسلما فلذلك صحتا اي الواو والياء في نحو الجولان مصدر جال يجول اذا طاف به والحيدى
مصدر حاد يحيد اذا ذهب عن الشيء ونحوه والصوري بفتح الصاد المهملة والواو والراء المهملة واورده الصحاح وقال المرادي اسم ماء وقال منه الصحاح والقاموس
والحيدى بفتح الحاء المهملة والياء المثناة التحتانية والدال المهملة المائل وحمار حيدى اي يحيد عن ظله لنشاطه لان الاسم بزيادة الالف والنون والف التانيث بعد
شبهه بما هو الاصل في الاعلال وهو الفعل وشذ الاعلال في ماهان وداران والاصل موهان ودوران هذا قول سيبويه والمازني وزعم المبرد ان القياس فيما كان
مختوما بالف ونون الاعلال وان ماهان وداران لا شذوذ فيهما وان تصحيح الجولان والحيدى شاذ لان الالف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما في
تقدير الانفصال قال الفارسي ويؤيده قولهم في زعفران زعيفران فيبقى التصغير ولم يحذفا وقيل انما صح المروان والقليان وحرف العلة لام واللام محل التغيير
صح العين في بعض المواضع كالجولان اذ العين اولى بالتصحيح من اللام وذهب الاخفش الى ان تصحيح ما فيه الف التانيث المقصورة كصوري شاذ لا يقاس عليه لان هذه الالف
في اخر الاسم لفظا كالف اضل فلم تخرجه هذه الزيادة عن صورة فعل ومذهب سيبويه واتباعه ان تصحيح هذا النوع قياس لان الف
التانيث مختصة بالاسم فهي كالالف والنون وينبني على القولين ما اذا بنيت من القول والبيع اسما على وزن جمزى فعلى قول الاخفش تقول قالى وباعى وعلى قول سيبويه والطوفان
قولى وبيعى لان التصحيح في نحو صورى عنده قياس **فصل** في ابدال التاء المثناة من فوق من الواو والياء المثناة تحت اذا كانتا الواو والياء فاء للافتعال غير مبدلتين
من همزة ابدلت فاء الافتعال تاء مثناة فوقانية على اللغة الفصحى وادغمت التاء المنقلبة في تاء الافتعال وفيما تصرف منها اي من صيغة الافتعال كالماضي والمضارع
والامر واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من قرب المخرج ومنافاة الصفة نحو اتصل واتسر اي قبل الوصل والوعد ففاؤهما واو
لانهما من الوصل والوعد واصلهما اوتصل واوتعد قلبت الواو تاء مثناة فوقانية وادغمت في تاء الافتعال لان الادغام يرفع الثقل ولم تقلب الواو ياء مثناة تحتانية
على ما هو مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء او لم تقلب لزم قلبها تاء في هذه اللغة فالاولى الاكتفاء باعلال واحد ذكره ابن الحاجب قال التفتازاني وفيه نظر لانه لو قلبت
الواو ياء مثناة تحتانية لا يجوز قلب الياء المثناة تاء فوقانية لتدغم كالياء المنقلبة عن الهمزة انتهى واجيب بانه يجوز هاهنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة
عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل بالتاء بخلاف الواو واتسر اصله ايتسر ففاؤه ياء لانه من اليسر قلبت ياؤه تاء وادغمت في تاء الافتعال لاهتمامهم بالادغام لانه يصير الحرفين
كحرف واحد قال الاعشى ميمون بن قيس يهجو علقمة بن علاثة فان تتعدني اتعدك بمثلها وسوف ازيد الباقيات القوارضا اصل تتعدني توتعدني واتعدك اوتعدك
واو تتعدك من الوعد ابدلت الواو تاء وادغمت في التاء والقوارض جمع قارضة وهي الكلمة المؤذية وقال طرفة بن العبد فان القوافي يتلجن موالجا تضايق عنها ان تولجها الابر
الابر اصل يتلجن يوتلجن من الولوج بالجيم وهو الدخول ابدلت الواو تاء وادغمت في التاء المعروف والموالج جمع مولج موضع الولوج وتولجها ادخلها والابر جمع ابرة الخياط والى
اشار الناظم بقوله ذو اللين فاتا افتعال ابدلا وقيدنا هذه اللغة بقولنا الفصحى احترازا من لغة بعض الحجازيين فانهم يبدلونها من جنس حركة ما قبلها فيقولون ياتعد
وياتسر وموتعد وموتسر ايتعادا وايتسارا وقيدنا الواو والياء بقولنا غير مبدلتين من همزة كما في التسهيل احترازا من نحو ايتمن وايتزر وهو المراد بقوله ذو لين
في افتعل من الازار ايتزر بابدال الهمزة ياء مثناة تحتانية ولا يجوز ابدال هذه الياء المثناة تاء فوقانية وادغامها في التاء لان هذه الياء التحتانية بدل من همزة
وليست باصلية وقول من قال اتزر من ايتزر خطا قاله التفتازاني وشذ قولهم في افتعل من الاكل اتكل بتشديد التاء الفوقانية واليه اشار الناظم بقوله وشذ
في ذي الهمز نحو ايتكلا وجعل في التسهيل الابدال مقصورا على السماع وقد يبدل وهو بدل من الهمزة قال الموضح في حاشيته على التسهيل مثال الواو قول بعضهم اتمن ومثال الياء
قول بعضهم اتزر انتهى وقول الجوهري في اتخذ انه افتعل من الاخذ وهم لانه لو كان من الاخذ لوجب ان يقال ايتخذ بغير ادغام قاله التفتازاني وانما التاء اصل
وهو من تخذ يتخذ كاتبع من تبع قاله الفارسي وذهب بعضهم الى ان اتخذ مما ابدل فاؤه تاء لان فيه لغتين وهي وخذ بالواو فالتاء ليست باصل ومثل هذا في
اتخذ كاتقى وحكي عن البغداديين انهم اجازوا الابدال في ذي الهمزة وحكوا من ذلك الفاظا وهي اتزر واتمن واتهل واتكل من الازار والامانة والاهل
والاكل ومنه الحديث وان كان قصيرا فليتزر به كذا في جميع روايات الموطا وقد تقدم **فصل** في ابدال الطاء مما تليه وجوبا من تاء الافتعال الذي فاؤه صاد
او ضاد او طاء او ظاء وتسمى هذه الحروف الاربعة حروف الاطباق لانطباق معها اللسان على الحنك الاعلى فينحصر الصوت بين اللسان وما حاذاه من الحنك

الاعلى

باب الابدال

الاعلال عدل عن قولك غيره المعروف المطبقة لان هذه التسمية يجوز فيها لان المطبق انما هو التاء والصاد فهو مطبق عنده وانما ابدلت تاء الافتعال اثر المطبق طلبا لاستثقال اجتماع التاء مع حرف المطبق لما بينهما من التفاوت المخرج وتباين الصفة اذ التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فابدل من التاء حرف مشاكل من مخرج مطبق واختير الطاء لكونها من مخرج التاء والى ذلك اشار الناظم بقوله طا افتعال ودا ثر مطبق بقوله في افتعل من الصبر مصطبر واصله اصتبر قلبت التاء طاء ولا تدغم الصاد في التاء لان الصفيري وهو الصاد لا يدغم الا في صفيري مثله لئلا يذهب صفيره قال المرادي واذا ابدلت سينا الصاد فيه وجهان البيان نحو اصطبر والادغام بقلب الثاني الى الاول فتصير مشددة قال سيبويه حدثنا من نثق به ان بعضهم قرأ ان يصلحا بريدان يسطلحا انتهى ومن نثر اضطرب والاصل اضترب ابدلت التاء طاء ولا تدغم الضاد في الطاء لان الضاد حرف مستطيل فادغامه في غيره يفوت استطالته وجاء قليلا اصلح واضترب بقلب الثاني الى الاول ثم الادغام قال الفشتالي وهذا عكس الادغام فصل وعبارة الصفير الصاد وزين مطهرا بالطاء المهملة اطهر والاصل اطهر ابدلت التاء طاء ثم يجب الادغام لاجتماع المثلين وهما الطاءان في كلمة واحدة واولهما ساكن ولا مانع من الادغام ومن ظلم بالمعجمة اظطلم بمعجمة فمهملة والاصل اظتلم ابدلت التاء طاء ثم لك ثلاثة اوجه الاظهار على الاصل والادغام مع ابدال الاول وهو ظاء معجمة من جنس الثاني على القياس مع عكسه وهو ابدال الثاني وهو الطاء المهملة ظاء معجمة من جنس الاول كما هو عكس القياس فهذه ثلثة اوجه وقد روي بهن قوله وهو زهير بن ابي سلمى يمدح هرم بن سنان المري هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم احيانا فيظلم روي فيظلم بتشديد المهملة فيظلم بالاظهار وروي فيه وجه رابع وهو يظلم على ان تسكن قاله الجملي والمعنى ان هرما هو الجواد الذي يعطيك عطاء عفوا اي بسهولة ولا يمن به ولا يمطل سائله ويظلم احيانا باتيانه المهول اي يطلب منه في غير موضع الطلب فيظلم فيعطيه من غير ان يسأله ولا يرد من يسترفده في الاوقات التي مثله يطلب فيها وفي الاوقات التي مثله لا يطلب فيها قاله المجاور وي **فصل** في ابدال الدال المهملة من تاء الافتعال لئلا تخالفه وذال وزاي لاستثقال مجيء التاء بعدها تقول في افتعل من ودان بدين بنيا ادان ثم تدغم الدال في الدال لما ذكرنا في اصطبر من ان اجتماع المثلين في كلمة واحدة اولهما ساكن يوجب الادغام ومن زجر اي منع ازدجر والاصل ازتجر قلبت التاء دالا ولا تدغم الزاي في الدال لما ذكرنا في اصطبر من ان حرف الصفير لا يدغم الا في مثله والادغام بقلب الدال ذالا نحو اذجر ضعيف ومن ذكر بالمعجمة اذدكر ثم تبدل المعجمة مهملة وتدغم على القياس وبعضهم يعكس فيبدل المهملة معجمة ويدغم على غير القياس فتقول اذكر بتشديد المعجمة وقد قرئ شاذا فهل من مذكر بالمعجمة والحاصل ثلثة اوجه اذدكر بالادغام واذكر بالذال المعجمة بقلب المهملة اليها واذكر بالدال المهملة بقلب المعجمة اليها **فصل** في ابدال الميم ابدلت وجوبا من لو وفي فم اصله فوه بدليل تكسيره على افواه والتكسير يرد الاشياء الى اصولها فحذفوا الهاء لخفائها وضعفها ثم ابدلوا الميم من الواو لكونها من مخرجها فان اضيف الى ظاهر او مضمر رجع ببرد الى اصله وهو الواو فتقول فوزيد وفوك لان الاضافة ترد الاشياء الى اصولها وديها ابقى الابدال مع الاضافة الى المظهر والمضمر نحو خلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك وقول رويبر يصيح ظمآن وفي البحر فر وزعم الفارسي ان الميم لا تثبت الا في الشعر وبرده الحديث المتقدم وابدلت الميم من النون بشرطين سكونها ووقوعها قبل الباء الموحدة سواء كانت في كلمة كما مثلنا اولا كما في قوله انشدها الجملي

من مرقد او في المكان الناظم بقوله وقبل با اقلب بها النونا اذا كان ساكنا وانما ابدلت الميم من النون قبل الباء لان النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر لاشتراكهما في مخرجهما مع مناوءة لين النون وغنتها لشدة الباء فاذا وقعت النون ساكنة قبل الباء قلبت بها لانهما من مخرج الباء وكانون في الغنة وابدلت الميم من النون شذوذا في نحو قولهم هو وبرياها لغات المنطق الممتام وكمنك المخضب البنام الاصل برياها الا فرشه بحذف التاء لانه علم امرأة والمنطق المنطق والغشام من الغمغمة والبشام الاشتاء واصله البنان ابدلت الميم من النون شذوذا حيث لم يقيدها باء موحدة وجاء عكس ذلك وهو ابدال النون من الميم في قولهم في صفة الشعر اسود قانن بالقاف والنون الفوقانية والنون واصله قاتم ابدلت الميم نونا هذا آخر الابدال وحاصل ما ذكره ان الهمزة تبدل من ثلثة احرف وهي الالف الواو والياء والياء تبدل من ثلثة احرف وهي الهمزة والالف والياء والالف تبدل من ثلثة احرف وهي الهمزة والواو والياء والميم تبدل من حرفين وهما الواو والنون والتاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء والطاء تبدل من التاء والدال تبدل عن التاء وقد تبدل هذه الحروف من غيرها اذكر **هذا باب** تنقل حركة الحرف المتحرك المعتل الى الساكن الصحيح قبلها وتلك الحركة تنقل في اربع مسائل احدها ان تكون الحرف المعتل عينا لفعل ويجب بعد النقل في المسائل الاربع ان تبقى الحرف المعتل ان جانس الحركة المنقولة منه بان كان واوا والحركة المنقولة ضمة او واوا والحركة المنقولة كسرة نحو يقول ويبيع اصلهما يقول بكسر القاف وضم الواو مثل يقتل ويبيع بكسر الموحدة وكسر الياء مثل يضرب استثقلت الضمة على الواو في الاول والكسرة على الياء في الثاني فنقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء الى الساكن الصحيح قبلهما وهما القاف في الاول والباء الموحدة في الثاني وبقيت الواو والياء على حالهما لانهما بجانسان الحركة المنقولة منهما فان الواو بجانس الضمة والياء بجانس الكسرة ويجب ان تقلبا اي الحرف المعتل حرفا يناسب تلك الحركة ان لم يجانسها اي الحركة المنقولة من المعتل نحو يخاف مضارع خاف ويخيف مضارع اخاف اصلهما يخوف بسكون الخاء وهمز الواو وكيذهب بفتح الهاء و يخوف بسكون الخاء وكسر الواو وكيكرم نقلت حركة الواو وهي الضمة في الاول والكسرة في الثاني الى الساكن الصحيح قبلهما وهما الخاء فانقلبت الواو في الاول الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان وانقلبت في الثاني ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لان الواو لا يجانس الضمة ولا الكسرة والى ذلك اشار الناظم بقوله لنا صح نقل الضم والكسر من ذوي لين الخ صح نقل الضم والكسر من ذوي لين الخ يعني ان نقل الضمة والكسرة من حرف العلة الى الساكن الصحيح قبله يصح ان كان العلة واوا او ياء نحو يخاف ويخيف ويمنع النقل ان كان الساكن معتلا نحو يبايع وطاوع ويحوق ويبين بتشديد الواو والياء اما نحو يبايع وطاوع فلان الساكن قبل الياء والواو وهما الالف لا يقبل الحركة واما نحو حوق وبين فلان نقل حركة الواو والياء الى الواو والياء يوجب قلبهما الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيلتقي ساكنان فان حذف الاول قلت حوق وبين وان حذف الثاني قلت خف وبن فلما كان الاعلال بالحذف يؤدي الى الالتباس ترك وهذا مفهوم من قولي النظم لساكن صح او كان نقل المعجب نحو ما ابينه وابين به فالياء في ما اوبر واقوم بر في الواو لانهم حملوه في التصحيح على نظيره من نحو الاسماء في الوزن والدلالة على التعجب

وهو اسم الفضيل نحو هذا المثال ابين من غيره واقوم منه او كان مضعفا نحو بيطر واسود بشد بدا نشأ واذال فلا يعل لئلا يلتبس مثال بمثال لان بيطر وقلنسوة
عينه الى الباء قبلها الانقلاب الفا فصير بايطر ثم حذف الهمزة لكونها همزة وصل لعدم الحاجة اليها لغنى ما بعدها فصير باطر فظن انه اسم فاعل من بيضانه وهي فعولة
البيضة وكذلك بلنبر اسودة بسالة من اسد او كان معتل اللام نحو اعوى واجى فلا يعل لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام والى استثناء هذا المثال اشار
الناظم بقوله وما لزوما لم يكن فعل كما يبقى لواعوى بلام علا والمسئلة الثانية الاسم المشبه المضارع في وزنه دون زيادته او في زيادته دون وزنه فالاول وهو المشبه
في الوزن دون الزيادة كمتام فانه مشبه لمعلم في الوزن دون الزيادة واصله قبل الاعلال مقوم بفتح الميم وسكون القاف على مثال مذهب فنقلوا حركة الواو الى
الساكن الصحيح قبلها وهو القاف وقلبوا الواو الفا لتحركها الاصلي وانفتاح ما قبلها الان في الثاني وهو المشبه في الزيادة دون الوزن كان يبنى من القول والبيع
اسما على مثال مخيط بكسر الناء الفوقانية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبهمزة بعد اللام الذي هو محل وجه الادغام مما يلي منتهى الشعر فانك تقول بعد الاعلال تبيع
بكسرتين متواليتين بعدهما ياء مختانية ساكنة واصله تبيع بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الياء الضعيفة الى الباء الموحدة وقيل كما هو بكسرتين
متواليتين بعدهما ياء مختانية ساكنة وهذه الياء الساكنة منقلبة عن الواو واصله تقول بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الواو الى القاف
فقلبت الواو ياء لسكونها بعد الكسرة فاعلاله بالنقل والقلب اعلال تبيع وتقيل وما ضاهى المضارع في زيادته دون وزنه كان يبنى اسما من الاسماء ما اشبه الفعل
والثالث من الابنية المختصة بالاسماء فان اشبه في الوزن والزيادة معا او بانيه فيهما معا وجب التصحيح لبعده عن الفعل فالاول وهو المشبه فيهما معا ضارب وناصر
فانهما اشبها اكرم في الوزن وزيادة الهمزة فلو اعلا لالتبس فيهما بالفعل واساد فقلبت الياء بالفعل ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان وجدنا من الاسماء ما اشبه الفعل
في الوزن والزيادة معا ومع ذلك خلا الاعلال كبر بدحرجا فاشار الى جوابه بقوله واما نحو بر بدحرجا فنقول من المنقلبة الى الصلبة عبدان اعل اذ كان فعلا مضارعا
لا انه اعل بعد الصلبة ومن ذلك ابان عندهم من ابر يبر فرفان وزنه افعل اعل في حالة المنقلبة ثم سمي به وامامن سر فرفعوه عندهم فعال وابن من هذا الباب والثاني
وهو المباين في الوزن والزيادة معا نحو مخيط بكسر الميم فانه مباين للفعل في كسر اوله وزيادة الميم هذا التوجيه هو الظاهر ولا التفات الى يكسر في المضارع الخاسه
وقال الناظم في شرح الكافية وابنه في شرحه الخلاصة والمفظله وكان حق نحو مخيط ان يعل لان زيادته وهي الميم خاصة بالاسماء وهو مشبه ليعلم بكسر في المضارع
في اغلب لغوم لكنه حمل على مخياط لمشبهه به لفظا ومعنى اما شبهه به لفظا فواضح واما شبهه به معنى فلان كلا منهما يكون آلة وصفة مقصودا بها المبالغة كمعطار
المطر فهو بينهما في التصحيح وقد يقال من حيث ان بحث انه لو صح ما قاله لاداى الناظم وابنه للزم ان لا يعل مثل يخاف لانه يكون مشبها للضارب وزنه بكسر في المضارع
في اللغة المذكورة وفي زيادته وهي الفاء والالزم باطل فالملزوم مثله ويقال على سبيل التنزل وادعاء الصحة ان سلم ان الاعلال كان لانها لما ذكر اى الناظم وابنه
من ان زيادته خاصة بالاسماء وهو مشبه ليعلم بكسر حرف المضارعة لم يلزم العرب جميع بل يلزم من يكسر حرف المضارعة فقط دون غيرهم والجواب ان ما ذكره الناظم وابنه
من ان علة التصحيح محيط الحمل على مخياط مراد بما انه مفهوم منه كما صرح به سيبويه رحمه الله تعالى حيث قال سيبويه رحمه الله تعالى سئلته يعني الخليل عن مفعل لاي شئ لم يعل فقال
لان مفعلا انما هو مفعال لا مماثلة الصفة سواء وقد يجيئون ان الشئ الواحد نحو مفتح ومفتاح ومنجح ومناجح ومعقل ومعاقل ثم قال سيبويه رحمه الله تعالى فمن ثم
لما زعم الخليل من انها مفهومة من مفعال انتهى وهذه العلة مطردة في لغة الجميع ولا ينقض بمثال يخاف لانه ليس مبنيا على فعل كما قال المبرد بل في مذهب سيبويه فاعلا من تبيع
ويقول بالتصحيح والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومثل فعل في ذا الاعلال اسم ضاهى مضارعا وفيه وسم ومفعل صحح كالمفعال المسئلة الثالثة المصدر الذي
لافعال بكسر الهمزة او استفعالا نحو اقوام واستقام فانه يجعل على فعل في الاعلال فتنقل حركة عينه الى فائه ثم تقلب الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها فالتقى
الفان وهما ساكنان فحذفت احدى الالفين لالتقاء الساكنين واختلف النحويون في المحذوف والصحيح انها الثانية لزيادتها وقربها من الطرف وحصول الاستثقال بها والى هذا ذهب الخليل وسيبويه
واختاره الناظم وذهب الاخفش والفراء ان المحذوف بدل من الكلمة ثم بعد النقل والقلب والحذف يؤتى بالتاء الدالة على التانيث عوضا من الالف المحذوفة فرارا
ظنا انها الاولى او الثانية ولكن المهرب في التاء انها انما تعوض من الاصول وهذا يقوي ما اختاره الاخفش فيؤتى باقامة واستقامة وقد تحذف التاء للتوصل نحو
فيقتضي ذلك ان يسمع ولا يقاس عليه كقولهم اراه اداء واجابا اجابا حكاها الاخفش ويكثر ذلك مع الاضافة نحو واقام الصلوة والاصل اقامة الصلوة فحذفت التاء
لاجل الاضافة مع بقاء ما قبلها وثباتها كقوله وابناء الزكوة والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله والف الافعال واستفعلا ازل تلوا الاعلال والتاء الزم عوضا محذوفها
بالنقل بما عز من المسئلة الرابعة صيغة مفعول فعل بالحذف النقل ويجب بعد النقل في ذوات الواو حذف احدى الواوين لالتقاء الساكنين والصحيح عند سيبويه
انها الثانية لما ذكرنا من انها زائدة وقربها من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف هي الكلمة لان العين كثيرا ما يعرض لها الحذف في غير هذا الموضع فحذفها اولى
ويجب ايضا في ذوات الياء الحذف وقلب الضمة كسرة لئلا تنقلب الواو ياء فيلتبس ذوات الياء بذوات الواو ومثال الواوي مقول ومصوغ والاصل مقوول
ومصووغ فوليت الاولى عن الكلمة والثاني واو مفعول فنقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان وهما الواوان حذفت واو مفعول عند سيبويه وهي عين الكلمة
عند الاخفش وبظهر اثر الخلاف في الميزان فوزنه على الاول مفعل وعلى الثاني مفوعل ومثال الياوي مبيع ومدين اصلهما مبيوع ومديون
نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت واو مفعول ثم كسر ما قبل الياء لئلا تنقلب واوا فيلتبس بالواوي وعين الكلمة عند الاخفش ثم قلبت الضمة
كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي وهذا سيبويه اولى لان التقاء الساكنين انما يحصل عند الثاني ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف القياس
فان قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف قلنا لا نسلم انها علامة بل اشباع الضمة لو فهم معناه في كلامهم لا مكروها وممنوعا بنقل ضمة الواو الى ما قبلها فاعلا
انما هي الميم بدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو فان قيل اذا اجتمع الواو والياء والاصل فالحذف على الاصل كالياء من قاض دون الثوب

واذا الف

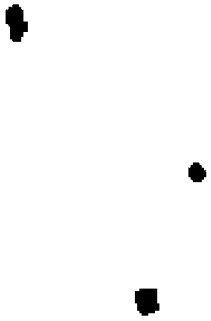

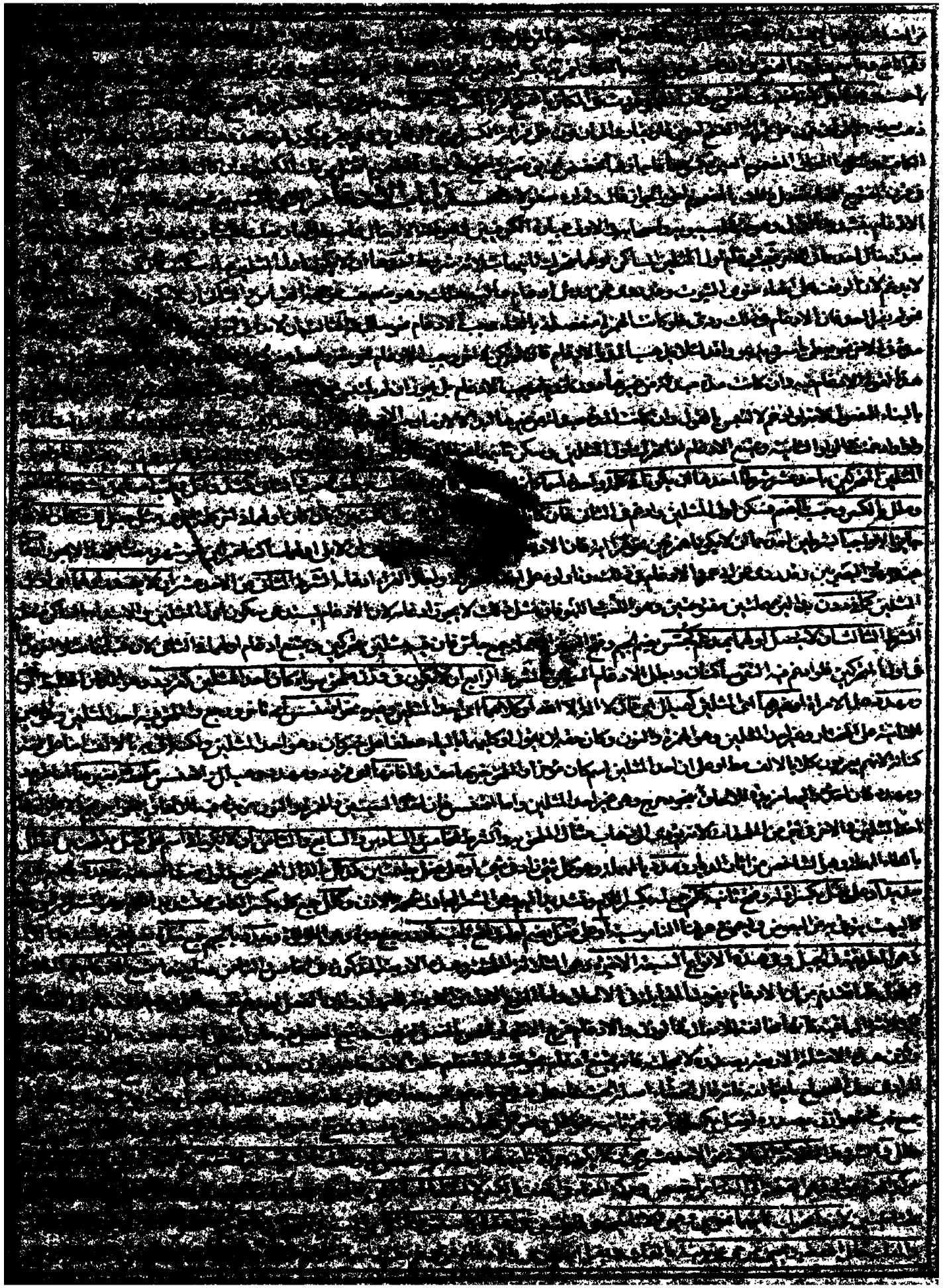

لما كان علم العربية مفتاحا للكلام ومصباحا للظلام خصوصا النحو فيها
فانه اعلى قدرا واعلى خطرا حتى شبهه بعض الاعلام بالملح في الطعام وكان كتاب
التصريح في شرح التوضيح من بين الكتب المصنفة في هذا الفن قليل الطباع ونشوره في
الاصقاع ولوفور الرغبة في كرة الطلب صار عرضا للانطباع وطبع غير مرة وعثر
ولكن لم يتوفوا حق النفخ لقلة وفرة المصحح والتصحيح عزت وانا احضر الطالبين
فيه احمد شيخ الاسلام الحنفي فاعرضها وشرعت فيما على نسخة مقابلة على
نسخة صحيحة قد نمقها محمد رقمها كما قضت خواطر وتنبهها النواظر فاغتنمتها الى ان
فلما انيطت فتحة هذا الزمان وكان انطباعه بمشارق الحاجز الحرمين الشريفين
في الحاج على اكرم غفر له ولوالديه
آمين يا رب العالمين